

إبريل
٢٠٠٧

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

آفاق الاقتصاد العالمي

التداعيات والدورات
في الاقتصاد العالمي

٢٠٠٧
٣



صندوق النقد الدولي

التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

صندوق
النقد
الدولي



World Economic Outlook, April 2007
(Arabic)

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي إبريل ٢٠٠٧

التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي



صندوق النقد الدولي

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٧

إنتاج: شعبة البيانات بصندوق النقد الدولي
الغلاف والتصميم: لويزا منجفار-مكدونالد وجورج سالازار
الأشكال البيانية: ثيودور بيترز

آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)
آفاق الاقتصاد العالمي: دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية من إعداد خبراء
صندوق النقد الدولي. ١٩٨٠- -- واشنطن العاصمة: الصندوق، ١٩٨٠-
مجلد: ٢٨ سم - (١٩٨١-١٩٨٤): دراسة عرضية/صندوق النقد الدولي (ISSN 0251-6365)
سنوي.
مع تحديثات دورية للبيانات، ١٩٨٤-
ISSN 0258-7440 = دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية
ISSN 0256-6877 = آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن)
١- التاريخ الاقتصادي-- ١٩٧١- -- دوريات. أول- صندوق النقد الدولي.
ثانيا- سلسلة: دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي)

HC10.W7979 84-640155

338.5'443'09048—dc19

AACR 2 MARC-S

مكتبة الكونغرس
يصدر مرتين سنويا
رقم الطبعة العربية: 978-1-58906-629-8

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية التابعة للقسم العربي - الروسي
إدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

السعر ٥٧ دولارا أمريكيا
(٥٤ دولارا للطلبة وأعضاء هيئات التدريس المتفرغين بالجامعات والمعاهد)

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: http://www.imf.org

ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	تمهيد
ل	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل ١ - الآفاق العالمية وقضايا السياسات
١	البيئة الاقتصادية العالمية
٥	آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير
١٥	انتقال الآثار بين البلدان: هل يمكن للاقتصاد العالمي أن ينفصل عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة؟
١٩	تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟
٢٧	قضايا السياسات
٣٤	الملحق ١-١: آخر التطورات في أسواق السلع
٤٦	المراجع
٤٧	الفصل ٢ - المنظورات القطرية والإقليمية
٤٧	الولايات المتحدة وكندا: إلى أي مدى سيتباطأ الاقتصاد في الولايات المتحدة؟
٥١	أوروبا الغربية: هل يستمر النشاط الذي بدأ مؤخراً؟
٥٦	بلدان آسيا الصناعية: التوسع في اليابان لا يزال على المسار الصحيح
٦٠	آسيا الصاعدة: ما مدى صمود المنطقة أمام تباطؤ الاقتصاد الأمريكي؟
٦٦	أمريكا اللاتينية: زيادة الإنتاجية هي العامل الأساسي لاستمرار النمو
٦٩	أوروبا الصاعدة: الاندماج مع الاتحاد الأوروبي
٧٢	كومنولث الدول المستقلة: النمو الاقتصادي قوي ولكن زيادة تنوع النشاط ضرورية
٧٣	إفريقيا: استمرار زخم النمو في الآونة الأخيرة
٧٧	الشرق الأوسط: توسيع نطاق منافع الطفرة النفطية
٧٩	المراجع
٨١	الفصل ٣ - أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
٨٢	نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة: تحليل الأحداث
٩٣	ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟
١٠٤	الانعكاسات على الاختلالات العالمية
١٠٦	الاستنتاجات
١٠٧	الملحق ٣-١: تحليل الحدث: المنهجية والبيانات
١٠٨	الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة
١١٨	المراجع
١٢١	الفصل ٤ - فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
١٢٣	اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية
١٣٩	تحديد العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

١٤٤	كيف تؤثر الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي — تحليل المحاكاة القائم على نموذج
١٤٧	الملخص والاستنتاجات
١٤٩	الملحق ٤-١: منهجية الاقتصاد القياسي
١٥٢	الملحق ٤-٢: العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية:
١٥٧	وصف نماذج العوامل الديناميكية المراجع
١٦١	الفصل ٥ - عولمة العمالة
١٦٢	ما مدى عولمة العمالة؟
١٦٦	كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟
١٨٠	الملخص والانعكاسات على مستوى السياسات
١٨١	الملحق ٥-١: مصادر البيانات والطرق المستخدمة
١٨٩	المراجع
١٩٣	ملحق: مناقشات المجلس التنفيذي حول آفاق الاقتصاد العالمي، مارس ٢٠٠٧
١٩٩	الملحق الإحصائي
١٩٩	الافتراضات
١٩٩	ما هو الجديد
٢٠٢	البيانات والأعراف المتبعة
٢٠٥	تصنيف البلدان
٢٠٥	الخصائص العامة للمجموعات ومكوناتها وفقا للتصنيف المتبع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٢٠٩	قائمة الجداول
٢١١	النتائج (الجداول ١-٦)
٢٢٢	التضخم (الجداول ٧-١١)
٢٣٠	السياسات المالية (الجداول ١٢-١٩)
٢٣٩	التجارة الخارجية (الجداول ٢٠-٢٤)
٢٤٧	معاملات الحساب الجاري (الجداول ٢٥-٣١)
٢٦٢	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ٣٢-٣٦)
٢٧٣	الدين الخارجي وخدمة الدين (الجداول ٣٧-٤٢)
٢٨٣	تدفق الأموال (الجدول ٤٣)
٢٨٨	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجداول ٤٤-٤٥)
٢٩٢	آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٧
	الإطارات
١٧	١-١ تعريف بالعلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد العالمي
٢٤	٢-١ ضمان إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في بلدان مجموعة السبعة
٣٠	٣-١ استهلاك النفط في البلدان الكبرى: هل تختلف الولايات المتحدة؟
٣٦	٤-١ التحولات لتقلب أسعار النفط
٥٢	١-٢ حالات التباطؤ في سوق المساكن
٥٨	٢-٢ الدروس المستخلصة من البلدان التي أجرت إصلاحات ناجحة في أسواق العمل الأوروبية
٦٣	٣-٢ هل تغالي الصين في استثماراتها؟
٨٤	١-٣ إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
٩٧	٢-٣ الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري

المحتويات

١٠٠	٣-٣ انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
١٣٠	١-٤ الروابط المالية والتداعيات
١٣٣	٢-٤ أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة
١٤٢	٣-٤ التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
١٧٥	١-٥ الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
٢٠٠	الإطار أ-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات الخاصة باقتصادات متقدمة مختارة

الجدول

٢	١-١ استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
٨	٢-١ بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية
٢٩	٣-١ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة
٤١	٤-١ الطلب العالمي من النفط حسب المنطقة
٤٤	١-٥ آثار منتجات البترول على إنتاج حبوب مختارة في الولايات المتحدة
٤٩	١-٢ الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة
٥١	٢-٢ الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الحساب الجاري
٦١	٣-٢ بلدان آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٦٦	٤-٢ بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٦٩	٥-٢ أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٧٢	٦-٢ كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٧٥	٧-٢ بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٧٧	٨-٢ بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
٨٨	١-٣ إحصاءات موجزة لنوبات التحول
٩٦	٢-٣ نموذج التجارة المعتاد: تقديرات مروونات التجارة الأمريكية
١٠٩	٣-٣ قائمة بنوبات التحول
١١١	٤-٣ قائمة بالنوبات الكبيرة والمستمرة
١١٢	٥-٣ الاقتصادات المتقدمة: حالات التحول في مسار العجز الانكماشية والتوسعية
١١٢	٦-٣ الأسواق الصاعدة: حالات التحول في مسار الفائض الانكماشية والتوسعية
١١٣	٧-٣ تعاريف المتغيرات
١١٤	٨-٣ نموذج التجارة التجريبي المعتاد: المروونات طويلة المدى في التجارة الأمريكية
١١٥	٩-٣ المروونات طويلة المدى والتحيز الناتج عن التجميع في التجارة الأمريكية
١١٥	١٠-٣ المروونات والتكامل الرأسي في الواردات الأمريكية في المدى الطويل
١١٦	١١-٣ اختبارات العلاقة غير الخطية (قيمة p) والحدود الدنيا للتغيرات في الأسعار النسبية للواردات
١١٦	١٢-٣ نموذج تصحيح الخطأ في حالة الواردات الأمريكية، عينة الفترة ١٩٧٣:
١٢٢	الربع الأول-٢٠٠٦: الربع الثالث
١٢٥	١-٤ دور الاقتصادات الكبرى في الاقتصاد العالمي
١٢٦	٢-٤ وجهة الصادرات حسب المنطقة
١٢٧	٣-٤ أصول وخصوم الحوافظ الخارجية حسب المنطقة
١٣٦	٤-٤ انكماش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والنمو العالمي
١٣٦	٥-٤ النمو والتداعيات (١)
١٣٦	٦-٤ النمو والتداعيات (٢)

١٤٠	٧-٤ المساهمات في تقلب الناتج
١٥٦	٨-٤ الاستهلاك
١٥٦	٩-٤ الاستثمار
١٥٧	١٠-٤ المساهمات في تقلبات الدورات الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة
١٨٢	١-٥ تصنيف القطاعات حسب كثافة مهارة العمالة
١٨٧	٢-٥ تأثير عولمة العمالة والتغير التكنولوجي على حصص العمل
١٨٨	٣-٥ تأثير عولمة العمالة والتغير التكنولوجي على حصص العمل الماهر وغير الماهر

الأشكال البيانية

١	١-١ المؤشرات العالمية
٣	٢-١ المؤشرات الجارية والرائدة
٤	٣-١ التضخم العالمي
٥	٤-١ المستجبات في الأسواق المالية المتطورة
٦	٥-١ مؤشرات الأسواق المالية المتطورة
٧	٦-١ الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة
١٠	٧-١ التطورات الخارجية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١١	٨-١ التطورات الخارجية في بلدان الأسواق الصاعدة
١٢	٩-١ الآفاق المستقبلية العالمية
١٣	١٠-١ المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية
١٤	١١-١ تطورات الإنتاجية وتكلفة العمالة في اقتصادات متقدمة مختارة
١٥	١٢-١ مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية
١٦	١٣-١ موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية
٢٠	١٤-١ أداء الإنتاجية عالمياً
٢١	١٥-١ الادخار والاستثمار والحسابات الجارية عالمياً
٢٢	١٦-١ الادخار والاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المنتجة للنفط
٣٥	١٧-١ متوسط أسعار النفط الفورية والمستقبلية وأسعار منتجات طاقة مختارة
٤٠	١٨-١ الطلب على المنتجات البترولية وأسعارها في مجموعة مختارة من البلدان النامية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٤١	١٩-١ المعروض النفطي، ومخزونات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك
٤٢	٢٠-١ الاستهلاك العالمي نصف السنوي الفعلي والمتوقع ونمو الإنتاج خارج أوبك وأسعار النفط الخام من نوع برنت
٤٣	٢١-١ مؤشرات أسعار السلع الأساسية ومؤشرات أسعار أنواع مختارة من المعادن والأغذية
٤٥	٢٢-١ سوق أشباه الموصلات
٤٨	١-٢ الولايات المتحدة: إلى أي مدى سيتباطأ الاقتصاد في الولايات المتحدة؟
٥٠	٢-٢ الولايات المتحدة: التطورات في قطاعي بناء العقارات السكنية وغير السكنية
٥٤	٣-٢ أوروبا الغربية: قصور الإنتاجية
٥٥	٤-٢ أوروبا الغربية: الحاجة لبذل المزيد من الجهود لزيادة استخدام العمالة
٥٧	٥-٢ اليابان: فهم التطورات في الطلب المحلي
٦٢	٦-٢ آسيا الصاعدة: تقييم القدرة على الصمود أمام التباطؤ العالمي
٦٨	٧-٢ أمريكا اللاتينية: تأخر الإنتاجية
٧٠	٨-٢ أوروبا الصاعدة: التقارب مع الاتحاد الأوروبي
٧٤	٩-٢ كومنولث الدول المستقلة: زيادة الإصلاحات لرفع مستويات الاستثمار
٧٦	١٠-٢ بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: هل يمكن لزخم النمو في الآونة الأخيرة أن يستمر؟
٧٨	١١-٢ الشرق الأوسط: الاستثمار في القطاعات غير النفطية عامل أساسي لنمو التوظيف

المحتويات

٨٣	١-٣ نوبات التحول في مسار العجز وحالات العجزات الكبيرة والمستمرة
٨٩	٢-٣ الاقتصادات المتقدمة: المؤشرات الأساسية إبان حالات التحول في مسار العجز
٩٠	٣-٣ حالات التحول في مسار العجز في الاقتصادات المتقدمة: خصائص النوبات حسب متوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي
٩١	٤-٣ الاقتصادات المتقدمة: مجموع التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومتوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي إبان حالات التحول في مسار العجز
٩٢	٥-٣ نوبات التحول في مسار الفائض وحالات الفائض الكبير والمستمر
٩٣	٦-٣ المؤشرات الأساسية إبان حالات التحول في مسار الفائض
٩٤	٧-٣ حالات التحول في مسار الفائض في الأسواق الصاعدة: خصائص النوبات حسب متوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي
٩٥	٨-٣ البلدان المصدرة للنفط: حالات التحول في مسار الفائض
١٠٤	٩-٣ الحدود الدنيا في الأسعار النسبية للتجارة، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومرونة الأسواق
١٠٥	١٠-٣ الولايات المتحدة: تدفقات التجارة، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وفروق النمو مع الشركاء التجاريين
١٠٦	١١-٣ سعر الصرف اللازم لتحقيق تخفيض مقداره نقطة مئوية واحدة في نسبة العجز التجاري الأمريكي إلى إجمالي الناتج المحلي
١١٤	١٢-٣ المرونات السعرية القطاعية للتجارة
١٢١	١-٤ فترات الركود في الولايات المتحدة ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب المنطقة
١٢٤	٢-٤ وجهة التجارة
١٢٨	٣-٤ الولايات المتحدة: الوردات الحقيقية، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية، وعائدات الأسهم الحقيقية، وأسعار الفائدة خلال فترات الركود والتباطؤ
١٢٩	٤-٤ فجوات الناتج والخصائص الهيكلية خلال فترات الركود في الولايات المتحدة
١٣٧	٥-٤ انخفاضات النمو والتداعيات اللاحقة: الانعكاسات الإقليمية
١٣٨	٦-٤ أثر انخفاض النمو في الولايات المتحدة واليابان
١٤١	٧-٤ العامل العالمي
١٤٥	٨-٤ الانعكاسات العالمية لاضطراب طلب القطاع الخاص في الولايات المتحدة
١٤٧	٩-٤ النمو والتضخم في العالم في ظل ارتباط الاضطرابات والاستجابة المتأخرة للسياسة النقدية
١٥٠	١٠-٤ استمرار محدود لصدمات النمو في الولايات المتحدة داخل العينة
١٥١	١١-٤ أثر انخفاض معدلات النمو في الولايات المتحدة على النمو في أمريكا اللاتينية: الآثار حسب البلد
١٥٢	١٢-٤ أثر انخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو على النمو في أمريكا اللاتينية: الآثار حسب البلد
١٥٣	١٣-٤ أثر انخفاض معدلات النمو في الولايات المتحدة على النمو في آسيا الصاعدة: الآثار حسب البلد
١٥٤	١٤-٤ أثر انخفاض معدلات النمو في اليابان على النمو في آسيا الصاعدة: الآثار حسب البلد
١٦٢	١-٥ المقاييس البديلة لعرض العمالة العالمي
١٦٣	٢-٥ الهجرة والتجارة
١٦٤	٣-٥ حصة البلدان النامية في التجارة
١٦٥	٤-٥ البلدان النامية: صادرات سلع الصناعات التحويلية والخدمات من قطاعات العمالة الماهرة
١٦٦	٥-٥ عمليات التعهيد الخارجي الأجنبي من الاقتصادات المتقدمة
١٦٧	٦-٥ الاقتصادات المتقدمة: التعهيد الخارجي الأجنبي حسب فئة المدخلات
١٦٨	٧-٥ الاقتصادات المتقدمة: حصص العمل في الدخل
١٧٠	٨-٥ الاقتصادات المتقدمة: تعويضات العمالة وتوظيف العمالة
١٧١	٩-٥ الاقتصادات المتقدمة: تعويضات العمالة وتوظيف العمالة في قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة
١٧٢	١٠-٥ التعويض في أجور الصناعات التحويلية في الأسواق الصاعدة

١٧٣	١١-٥ رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبراءات الاختراع، ومؤشرات أسواق العمل
١٧٤	١٢-٥ الإسهامات في التغير السنوي في حصة العمل
١٧٨	١٣-٥ الاقتصادات المتقدمة: الإسهامات في التغير السنوي في حصة العمل حسب مستوى المهارة
١٧٩	١٤-٥ آثار التغيرات في أسعار التجارة على حصة العمل والنتائج وتعويضات العاملين الدائمين
	١٥-٥ حصة العمل في الدخل، وتعويضات العاملين الدائمين، وتوظيف العمالة في
١٨٢	الاقتصادات المتقدمة: مدى الثبات في مواجهة تصنيف المهارات البديل

الافتراضات والأعراف المتبعة

تم اعتماد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية سوف تظل ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٦ يناير - ٢٣ فبراير ٢٠٠٧، باستثناء العملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يفترض أن تظل ثابتة بالقيمة الاسمية لليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار أ-١ للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في البلدان الصناعية)؛ وأن متوسط سعر النفط سيبلغ ٦٠,٧٥ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٠٧ و٦٤,٧٥ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٠٨، وسيظل ثابتا بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٧ و٥,١٪ في عام ٢٠٠٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين البنوك لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سوف يبلغ ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٧ و٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة على شهادات الإيداع اليابانية لمدة ستة أشهر سوف يبلغ ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧ و١,٢٪ في عام ٢٠٠٨. وهذه بالطبع هي افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه الغموض المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية مارس ٢٠٠٧.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافق البيانات أو عدم انطباقها؛
- للإشارة إلى أن الرقم إما صفر أو لا يستحق الذكر؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٥-٢٠٠٦ أو يناير- يونيو على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٠٥/٢٠٠٦ على سبيل المثال) للإشارة إلى سنة الميزانية أو السنة المالية؛
- ”مليار“ تعني ألف مليون، بينما ”تريليون“ تعني ألف مليار؛
- ”نقاط الأساس“ تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية)؛
- تشير المساحات المظللة في الأشكال البيانية والجداول إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي؛
- ترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- لا يشير مصطلح ”بلد“، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوفرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.

مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org. وتصاحب هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من برامج الكمبيوتر. ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني أو الفاكس (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C. 20431, U.S.A.
بريد إلكتروني: weo@imf.org فاكس: (202) 623-6343

تعتبر التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات المتوقعة نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات صندوق النقد الدولي، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق على وجه الخصوص، بالاشتراك مع إدارة تطوير ومراجعة السياسات، وإدارة أسواق رأس المال الدولية، وإدارة النظم النقدية والمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق هذه الجهود في إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد تشارلز كولينز، نائب مدير إدارة البحوث، بالاشتراك مع السيد تيم كالن، رئيس قسم بإدارة البحوث.

أما المساهمون الأساسيون في هذا التقرير فهم توماس هلبنغ، وسوبير لال، وحسين سمعي، وبيتر بيرزن، وروبرتو كارداريللي، وكيفن تشينغ، وفلورنس جوموت، وأيهان كوسيه، وتوه كوان، ومايكل كومهوف، ودوغلاس لاكستون، وفاليري ميرسر- بلاكمان، وجوناثان أوستري، واليساندر ريبوتشي، ونيكولا سباتافورا، وإيرينا تيتل. وساعد في الجانب البحثي كل من أولغا أكتشاداغ، وتو-نيو داو، وكريستيان دي غوزمان، وستيفاني دينيس، ونيشا آر بيل، وأنجيلا إسبيريتو، وباتريك هتينغر، وبنيت ساتون، وإيرجومنت تولون. وقد تولى إدارة قاعدة البيانات ونظم الكمبيوتر كل من ماهنوز هيماتي، ولورين ميستر، وإيمري أوكس. أما معالجة الكلمات فقام بها كل من سيلفيا بريشيا، وسيليا بيرنز، وجميل كولون. وساهم في هذا العمل أيضاً كل من أنتوني أنيت، وأندرو بينيتو، وسليم إلكداغ، وروبرت فينستيرا، وكارولين فرويند، وجان أمبس، وجورج كابيتانيوس، وجايو لي، ودانييل لي، وخايمي ماركيس، وجيان ماريا ميليسي-فيريتي، وبراتشي ميشرا، و سوزانا مورسولا، وكريستوفر أوتروك، وسيدريك تيل، وشانغ-جين وييه، ويوهانيس فيغاند. وقام بتحرير النص وتنسيق إنتاج المطبوعة أرتشنا كومار من إدارة العلاقات الخارجية.

وقد أفاد هذا التحليل من إسهامات السيد راغورام راجان المستشار الاقتصادي السابق، ومن تعليقات ومقترحات الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢١ و٢٦ مارس، ٢٠٠٧. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى سلطاتهم الوطنية.

مرة أخرى تمكن فريق العمل القائم على إعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من تحقيق إنجاز متميز في الجمع بين أهم المستجدات العالمية على صعيد الاقتصاد الكلي والقضايا التحليلية الثلاث وثيقة الصلة بإمكانية التفهم الدقيق للمناخ الاقتصادي الراهن. ولا يزال هذا الفريق مستمرا في بذل الجهود الدؤوبة بقيادة كل من تشارلز كولينز وتيم كالن مستندا إلى أساس قوي متمثل في جهود الخبراء من مختلف المستويات في قسم دراسات الاقتصاد العالمي. وقد أسهم السيد راغورام راجان المستشار الاقتصادي السابق بأراء حيوية خلال المراحل المبكرة من إعداد هذا التقرير، كما أود أن أؤكد أيضا على أهمية إسهامات أطراف أخرى من إدارة البحوث، فضلا عن الإسهامات الحيوية من الإدارات الأخرى في صندوق النقد الدولي.

ولعله من دواعي دهشة القراء أن هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يشهد تراجع المخاطر الاقتصادية العالمية عن مستوياتها المسجلة في عدد سبتمبر ٢٠٠٦. ومن المؤكد أن هذا الأمر يتعارض مع العديد من العناوين الرئيسية والتعليقات التي تضمنتها الصحف في الآونة الأخيرة، والتي تركزت على المشاكل المتعلقة بالقروض العقارية في الولايات المتحدة، واحتمال زوال الاختلالات العالمية «على نحو غير منظم»، ومشاعر القلق بشأن تزايد الضغوط الحمائية. ومع ذلك، ووفقا لما وردت مناقشته في الفصلين الأول والثاني، إذا ما استعرضنا الصورة العامة سوف نجد أن السيناريو المرجح فعلا هو استمرار قوة النمو العالمي. وإن كان مصدر القلق المباشر يتمثل فيما يرد من أنباء سيئة عن سوق الإسكان في الولايات المتحدة وما يقترن بها من تباطؤ النمو الأمريكي. غير أن هذه التطورات كانت بادية للعيان منذ بضعة أشهر وانعكست إلى حد كبير في تقييمات السوق لجودة الائتمان. ولا تزال هذه التقييمات إيجابية بالنسبة لمعظم أنواع الائتمان. فقد اتسعت إلى حد كبير فروق العائد على سندات الدين منخفضة الجودة ذات المرتبة الثانية (BBB) بدعم من القروض العقارية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، بينما كان التغيير طفيفا في عائدات سندات الشركات ذات الجدارة المنخفضة، ناهيك عن السندات المصنفة في الدرجة الاستثمارية. ولكن سوق القروض العقارية العامة ظلت مفتوحة للتعامل أمام ذوي السمعة الائتمانية الجيدة.

وينبغي لنا أن نحرص على عدم التقليل من شأن التداعيات التي قد تنشأ عن مشاكل القروض العقارية ذات المخاطر المرتفعة في الولايات المتحدة، غير أنه بالمقارنة مع الأوضاع السائدة منذ ستة أشهر ونظرا للمعلومات المتاحة لنا في الوقت الحالي، نجد أن مبررات القلق بشأن الاقتصاد العالمي قد انخفضت. ففي البداية نجد أن الاقتصاد الأمريكي الكلي مستمر في المحافظة على مستواه الجيد رغم الهبوط الحاد في قطاع الإسكان. وبينما تباطأ الاستثمار بعض الشيء، لا يزال الاستهلاك مدعوما بصورة جيدة من خلال قوة سوق العمل وسلامة الميزانيات العمومية في قطاع الأسر. وبينما لا تزال معدلات البطالة منخفضة، نجد أن الآفاق مواتية لنمو فرص العمل، في معظم قطاعات الاقتصاد الأمريكي. والأمر الأكثر أهمية هو أن المؤشرات في البلدان الأخرى تبدو مشجعة للغاية. فمنطقة اليورو تشهد حاليا أسرع معدلات النمو على مدار السنوات الست الماضية، واكتسب التوسع في اليابان زخما إضافيا، ولا تزال بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، بزعامة الصين والهند، مستمرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة. وإجمالا، إذا ما نظرنا إلى فترة السنوات الخمس الماضية ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ككل، نجد أن الاقتصاد العالمي يحقق نموا مستمرا هو الأسرع وتيرة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي.

غير أن هذه التطورات كانت كافية لجذب انتباهنا إلى أهمية انتقال التداعيات من الولايات المتحدة إلى الاقتصاد العالمي على النطاق الأوسع، الأمر الذي جاء تركيز الفصل الرابع عليه في الوقت المناسب، حيث يفيد هذا الفصل من التقرير بأن حالات تباطؤ النمو العالمي ليست ناجمة عموما عن التطورات ذات الخصوصية القطرية، حتى وإن كان البلد المعني هو واحد من أكبر الاقتصادات في العالم. فالنمو العالمي يتدهور عادة بحددة عند وقوع أحداث تؤثر في بلدان عديدة في نفس الوقت. ويخلص هذا الفصل إلى أن تزايد التكامل التجاري والمالي في الاقتصاد العالمي هو الذي يؤدي إلى زيادة التأثير المحتمل لانتقال التداعيات عبر الاقتصادات المختلفة، وأن نطاق هذه التداعيات سيظل قيد السيطرة حتى وإن ازداد تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، لا سيما مع الإقرار بازدياد قوة إدارة السياسات الاقتصادية الكلية حول العالم في غضون العشرين سنة الماضية. فأسعار الصرف المرنة والسياسات النقدية الاستشرافية تحد من الآثار المترتبة على كافة أشكال الصدمات.

تقديم

وإذا ما انتقلنا إلى أحد المخاطر الأخرى التي تسلطت عليها الأضواء في تقرير سبتمبر ٢٠٠٦، نجد أن هناك تقدم مؤكد في الاتجاه الصحيح على صعيد الاختلالات العالمية. فهناك دلائل مشجعة على اتجاه عجز الحساب الجاري الأمريكي نحو الاستقرار، رغم استمرار مستواه المرتفع، وذلك بدعم من الانخفاض الحقيقي في سعر الدولار الأمريكي وقوة أداء الصادرات في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فقد اتخذت الإجراءات اللازمة على صعيد السياسات، فكانت مؤثرة وحقيقية جدا رغم صغر حجمها. وكان هذا التحرك في الاتجاه الصحيح، لا سيما بالنسبة للتغيرات الفعلية والمتوخاة في سياسة المالية العامة، هو التحرك المطلوب بالفعل في هذه الفترة. غير أنه من الواضح أن هناك الكثير مما ينبغي عمله نظرا لأن الوضع الحالي للحسابات الجارية الرئيسية لا يمكنه الاستمرار حتما.

أما الفصل الثالث فيعيد تقييم الدليل على دور أسعار الصرف في التصحيح الخارجي. ويؤكد أن الارتفاعات والانخفاضات الحقيقية التي تدعمها قوى السوق من شأنها دعم تغيرات السياسات الاقتصادية الكلية وقرارات الادخار والاستثمار في القطاع الخاص عن طريق تيسير إعادة توزيع الموارد بين مختلف القطاعات، والإسهام في تقليص الاختلالات بدون حدوث تقلبات كبيرة في الناتج. وعلى وجه التحديد، فإن هذا الفصل يخفف من حدة مسألة «التشاؤم من أسعار الصرف»، التي تتحرك بموجبها أسعار الصرف ولكنها لا تسهم في تصحيح الحسابات الجارية. ولا يوجد كذلك مبرر للاعتقاد بحدوث انخفاض في الآونة الأخيرة في درجات المرونة أو غيرها من المعلمات ذات الصلة بالنسبة للبلدان الرئيسية، كالولايات المتحدة. وإن كان لا بد من هذا الاعتقاد، فلعل التقديرات المستقاة من النماذج القياسية لاحتمال استجابة حجم التجارة الأمريكية للتغيرات في الأسعار البديلة كانت أقل مما ينبغي.

ومن المؤكد أن تصحيحات أسعار الصرف ليست بالدواء السحري لكل داء، ولكنها حتما قادرة على خفض تكاليف الإنتاج التي ستشارك بدون ذلك في تغيير مراكز الحسابات الجارية. وفي نفس الوقت، لا يجب أن تغيب عنا ضرورة زيادة الطلب المحلي في بلدان الفائض، وتعزيز صافي المدخرات الخاصة والحكومية في الولايات المتحدة.

ويواصل الفصل الخامس استعراض سلسلة من القضايا التحليلية التي تناولتها أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والمعنية بإجراءات ونتائج عولمة الاقتصاد العالمي، والتي لا تزال النبع الرئيسي لقوة الأداء الاقتصادي العالمي مؤخرا. ويركز هذا الفصل على التطور الملحوظ في نشأة سوق للعمالة أكبر حجما وأكثر تكاملا على المستوى العالمي. وهو من أهم التغيرات على مدار ربع القرن الماضي، وفي جميع الاحتمالات، ستظل التغيرات المصاحبة لها مؤثرة لمدة جيل كامل على أقل تقدير. ويرجع تطور هذه السوق العالمية في جانب منه لانفتاح كل من الصين والهند والكتلة الشيوعية السابقة على نظام التجارة العالمي، فضلا عن تطور التكنولوجيات الحديثة في مجالي الاتصالات والنقل. ولكنه يرجع كذلك، وعلى قدم المساواة، لتزايد انتقال رأس المال المالي عبر الحدود سعيا وراء المعادلات الجذابة التي تجمع بين المهارة العالية والأجور المنخفضة في أجزاء من العالم كانت فيما مضى تبدو بعيدة الاحتمال.

ورغم بواعث القلق المشروعة حول وتيرة هذه التدفقات وتكوينها، فمن الضروري وضعها في منظورها المناسب. فهذه التدفقات ليست بالظاهرة قصيرة الأجل ولا ذات الأولوية الثانوية، ولكنها تمثل تحولا رئيسيا في الاتجاه العام بالنسبة لأماكن عثور رأس المال على العمالة. وبمعنى آخر، هي تدفق رأس المال والموهبة وثيقة الصلة (الإدارة العالمية والأفكار ذات الطابع العالمي) إلى أماكن تتوفر فيها المهارات التكميلية القوية (بما في ذلك الإدارة المحلية والأفكار ذات الطابع المحلي) بأسعار مغرية. وفي الواقع يشكل هذا «التدفق» إلى الأسواق الصاعدة مجموعة من التبادلات ذات الفائدة المشتركة التي أدت إلى خلق سوق عالمية أكبر للعمالة بأجور منخفضة ومتوسطة ومرتفعة. وقد عاد هذا الأمر بدوره بالنفع الكبير على البلدان التي أفادت من تحسن إمكانية حصولها على التمويل لتحقيق معدلات نمو أسرع وعلى جميع مستهلكي السلع التي تنتجها هذه البلدان.

وقد ترتبت على عولمة العمالة كذلك عواقب على الدخل، ولا ينبغي التغاضي عنها. فمع مرور الوقت، انخفضت حصة دخل العمالة في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في أوروبا، وبالنسبة للعاملين في قطاعات العمالة غير الماهرة. وأسهمت في هذا الأمر عدة عوامل، حيث تفيد النتائج التي خلص إليها الفصل الخامس من هذا التقرير بأن التقدم التكنولوجي المتواصل وليس عولمة العمالة هو أهم هذه العناصر. فالتكاليف المترتبة على التصحيح ليست بالضئيلة وقد تكون مضيئة بالنسبة لهؤلاء المعنيين بها. وفي واقع الأمر، كان فقدان العمل في حد ذاته في بعض المناطق بالولايات المتحدة — نتيجة عولمة العمالة والتغيرات التكنولوجية — هو أهم بواعث القلق بشأن بعض جوانب سوق المساكن الأمريكية. فالمرء إذا ما فقد وظيفته يواجه صعوبة أكبر في خدمة ديونه العقارية، وبالتالي نجد أن ازدياد حالات البيع الناجمة عن تراكم الديون

وحالات حبس الرهن تفرض ضغطا خافضا على أسعار المساكن. ولذلك تزداد أهمية معالجة تكاليف التصحيح من منظور الرعاية الاجتماعية والمنظور الاقتصادي الكلي من خلال سبل منها توفير المرونة الكافية في أسواق العمل، والمستوى الجيد من التعليم والتدريب، وشبكات الأمان التي توفر الوقاية من عواقب عملية التغيير ولكنها لا تعيق حدوثها. ولتوضيح الأمر، فإن المخاطر الكلية المحيطة بالنمو العالمي لا تزال أقل وطأة، وسوف يؤدي أي تباطؤ إضافي إلى تعقيد حياة الناس. ولكن طالما كانت هناك سياسات اقتصادية كلية وهيكلية يجري تصميمها وتنفيذها بحيث تأخذ في الحسبان هذه المخاطر وحياة الناس الحقيقيين، فسوف يكون بالإمكان المحافظة على الاستقرار العالمي القوي. ويتعين علينا الاستفادة بالكامل من الفرصة التي توفرها هذه الفترة حتى يتسنى لنا المضي قدما بالإصلاحات المتعمقة والشاقة لكي نتأكد من إمكانية استمرار النمو القوي بالرغم من التحديات القائمة مثل شيخوخة السكان وإمكانية تقاسم منافع هذا النمو بين جميع قطاعات السكان.

سيمون جونسون

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

وفي أسواق الصرف الأجنبي، تراجع سعر الدولار الأمريكي، وخاصة أمام اليورو والجنيه الإسترليني. كذلك ازداد انخفاض سعر صرف الين، فيما يرجع جزئياً إلى تدفقات رؤوس الأموال الخارجة التي دفعتها التوقعات باستمرار أسعار الفائدة المنخفضة، وإن كانت قد استعادت بعض عافيتها في أوائل ٢٠٠٧. وقد سجل سعر صرف الين انخفاضاً متواضعاً بالقيمة الفعلية الحقيقية رغم بعض التسارع في معدل ارتفاعه أمام الدولار. ومن ناحية أخرى، ارتفع عجز الحساب الجاري الأمريكي إلى ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، رغم هبوط العجز التجاري غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بفعل تسارع الصادرات. ومن الملاحظ أيضاً ازدياد تراكم الفوائض لدى اليابان والصين والبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط.

وقد اختلفت التحديات التي واجهتها البنوك المركزية الكبرى على صعيد سياستها النقدية في الشهور القليلة الماضية. ففي محاولة لموازنة المخاطر الناشئة عن فتور النشاط الاقتصادي واستمرار المخاوف التضخمية، قرر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إبقاء أسعار فائدة السياسة النقدية دون تغيير منذ يونيو ٢٠٠٦. أما البنك المركزي الأوروبي وغيره من البنوك المركزية الأوروبية فقد واصلت التراجع عن سياساتها النقدية التوسعية. وفي اليابان، بدأ البنك المركزي رفع أسعار الفائدة على نحو تدريجي بطيء منذ إلغاء سياسة الفائدة الصفرية في يوليو ٢٠٠٦. كذلك اتجه عدد من بلدان الأسواق الصاعدة — ومنها الصين والهند وتركيا — إلى تشديد سياستها النقدية.

وفي البلدان المتقدمة، استمر التقدم صوب تحسين مراكز المالية العامة في عام ٢٠٠٦. وقد استطاعت كل من ألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية تحقيق خفض كبير في عجز موازنتها العامة. ويأتي الجانب الأكبر من هذه الإنجازات المالية انعكاساً للارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية أثناء فترة الصعود الدوري.

آفاق المستقبل والمخاطر

من المنتظر حدوث انخفاض طفيف في معدل النمو العالمي ليصل إلى ٤,٩٪ في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، بانخفاض مقداره نصف نقطة مئوية تقريباً عن مستواه

على الرغم من موجة التقلبات المالية الأخيرة، فلا يزال الاقتصاد العالمي مقبلاً على مرحلة من استمرار قوة النمو الاقتصادي في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبينما تباطأت وتيرة الاقتصاد الأمريكي أكثر مما كانت تشير إليه التوقعات السابقة، فلا تزال التداعيات محدودة والنمو الاقتصادي حول العالم قادراً على الاستمرار ومخاطر التضخم تنخفض. وبينما تبدو المخاطر الكلية التي تهدد آفاق الاقتصاد أقل خطورة عما كانت منذ ستة أشهر، إلا أنها لا تزال ماثلة نحو ترجيح الجانب السلبي، مع تزايد المخاوف بشأن المخاطر المالية.

البيئة الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي توسعاً قوياً في عام ٢٠٠٦، حيث بلغ معدل النمو ٥,٤٪ (الفصل الأول). وقد تباطأ التوسع في الولايات المتحدة أمام تحديات الهبوط الحاد في أسعار المساكن، ولكن انخفاضات أسعار النفط منذ شهر أغسطس أسهمت في الحفاظ على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. وفي منطقة اليورو، ارتفع النمو محققاً أسرع معدلاته في السنوات الستة الماضية مع ازدياد قوة الطلب المحلي. وفي اليابان، اكتسب النشاط قوة دفع جديدة قرب نهاية العام، بعد فترة من التباطؤ العابر في منتصف العام. وعلى مستوى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، قادت الصين والهند مسيرة النمو السريع، بينما استمر زخم النمو في المناطق الأخرى مع إفادة البلدان من ارتفاع أسعار السلع الأساسية واستمرار الأوضاع المالية الداعمة.

وقد أدى النمو القوي وأسعار النفط المتصاعدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ إلى إثارة المخاوف بشأن التضخم، ولكن الضغوط خفت مع هبوط أسعار النفط اعتباراً من شهر أغسطس. وإزاء خلفية النمو القوي وتراجع المخاوف التضخمية، تميزت أوضاع الأسواق المالية بقوتها الديناميكية على وجه العموم. وعلى الرغم من نوبة التقلبات المالية في الفترة من فبراير - مارس ٢٠٠٧، وتزايد المخاوف بشأن سوق التمويل العقاري الأمريكية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، فقد ظلت الأسعار في أسواق الأسهم مقارنة لأعلى مستوياتها على الإطلاق، وظل العائد الحقيقي على السندات طويلة الأجل دون مستويات الاتجاه العام على المدى الطويل، وضاعت فروق العائد الناجمة عن علاوات المخاطر في معظم الأسواق.

قطاع المساكن الذي يشكل فيه الاستيراد عنصرا محدودا؛ وأن انتقال التداعيات من الولايات المتحدة يكون أقل وضوحا في العادة إذا حدث التباطؤ في منتصف الدورة الاقتصادية مقارنة بالتداعيات التي تحدث في سياق ركود كامل؛ وأن الصدمة كانت حدثا انفردت به الولايات المتحدة وليست صدمة عامة على الجميع. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يكون التأثير أكبر على النمو العالمي إذا ما ازدادت حدة التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي.

ومن منظور أطول أجلا، يرجح أن يتأثر النمو العالمي تأثرا سلبيا من جراء التطورات التي أضعفت أداء الإنتاجية القوي في السنوات الأخيرة. وقد تعزز نمو الإنتاجية القوي بفضل اقتران التقدم التكنولوجي بتزايد الانفتاح في نظام التجارة العالمي وتنامي التدفقات الرأسمالية عبر البلدان واكتساب أطر السياسات الاقتصادية الكلية والنظم المالية قدرة أكبر على مواجهة الصدمات. ومن الضروري أن تظل هذه الركائز قائمة، وأن يتم إيجاد حلول ملائمة للاتجاهات العامة التي يمكن أن تفرض تحديات أمام استمرار الأداء القوي للاقتصاد العالمي — مثل شيخوخة السكان وظاهرة الاحترار العالمي.

ومما يثير القلق بشكل خاص إمكانية انخفاض مستويات التجارة والاستثمارات الأجنبية تحت تأثير القوى الحمائية. وإذا حدث ذلك فسوف يكون الاقتصاد العالمي معرضا لخطر فقدان بعض المكاسب التي حققها الاندماج العالمي المتزايد. ويناقش الفصل الخامس كيف أدى النمو السريع في التجارة الدولية واستحداث التكنولوجيات الجديدة إلى تعزيز تزايد الاندماج بين أسواق العمل العالمية، مما تمخض عن تحسن النمو والدخل في البلدان الأصلية والمضيئة، مع التأثير في نفس الوقت على توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق، يمكن القيام بجهد أكبر لمساعدة البلدان التي تعرضت لأثار بالغة بفعل الاتجاهات العامة الأخيرة في مجالي التكنولوجيا والتجارة، بما في ذلك تحسين نظم التعليم، وتعزيز مرونة أسواق العمل، وإيجاد نظم للرعاية الاجتماعية تعمل على الوقاية من عواقب التغير الاقتصادي ولكنها لا تنشئ عقبات تحول دون حدوثه.

قضايا السياسات

الاقتصادات المتقدمة

تواجه البنوك المركزية الكبرى تحديات متباينة في إدارة سياستها النقدية، تبعا لاختلاف الأوضاع

المسجل في عام ٢٠٠٦. وتشير التوقعات إلى انخفاض النمو في الولايات المتحدة إلى ٢,٢٪ هذا العام، بعد أن بلغ ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٦، وإن كان المتوقع أيضا أن يكتسب الاقتصاد بعض الزخم في غضون العام مع زوال التباطؤ الناجم عن قطاع المساكن (الفصل الثاني). ويتوقع أيضا أن تقل معدلات النمو في منطقة اليورو، وهو ما يعزى في جانب منه إلى التخلي التدريجي عن السياسة النقدية التوسعية وزيادة ضبط أوضاع المالية العامة. وفي اليابان، يُتوقع استمرار التوسع بوتيرة تعادل أو تكاد سرعة التوسع المشاهد في عام ٢٠٠٦.

ومن المنتظر أن يستمر النمو القوي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وإن كان بمعدل أبطأ إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠٠٦. وسوف يستمر ارتكاز النمو في هذه الاقتصادات على الأوضاع المالية العالمية المواتية وأسعار السلع التي ستظل مرتفعة رغم انخفاضاتها الأخيرة. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو السريع في الصين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وإن كان بمعدل أقل بقليل من السرعة الحادة التي سجلها في عام ٢٠٠٦، واستمرار النمو السريع أيضا في الاقتصاد الهندي. ومن المتوقع أن تستمر البلدان الغنية بالسلع الأساسية في الازدهار.

وقد أصبحت المخاطر التي تهدد آفاق النمو أقل خطورة مما كانت عليه عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنها لا تزال ماثلة صوب الجانب السلبي. ومن بين المخاطر غير المؤكدة نخص بالذكر احتمال حدوث تباطؤ أكثر حدة في الولايات المتحدة إذا استمر التدهور في قطاع المساكن؛ واحتمال ابتعاد المستثمرين عن الأصول الخطرة إذا ما ارتفعت مستويات التقلب في الأسواق المالية عن مستوياتها المنخفضة القياسية؛ واحتمال انتعاش الضغوط التضخمية مع استمرار تقلص فجوات الناتج، وخاصة إذا حدث ارتفاع حاد مفاجئ آخر في أسعار النفط؛ والاحتمال البعيد وإن كان عالي التكلفة الذي يتمثل في زوال الاختلالات العالمية الكبيرة على نحو غير منظم.

ومن الاعتبارات المهمة في تقييم المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي تحديد ما إذا كان باستطاعته «الانفصال» عن الولايات المتحدة إذا ازدادت حدة التباطؤ فيها عن المستوى المتوقع. ولم يكن لفتور النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ مطلع ٢٠٠٦ سوى تأثير محدود حتى الآن على البلدان الأخرى خارجها بخلاف جيرانها الأقربين، كندا والمكسيك. ووفقا لما ورد في الفصل الرابع، فإن ذلك يعكس عددا من العوامل، منها أن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة كان مركزا في

ملخص واف

الكلية رغم غزارة التدفقات الداخلة من النقد الأجنبي. وقد شهدت أسعار الصرف ارتفاعا ملحوظا في عدة بلدان آسيوية على مدار الشهور الستة الماضية، ولكن الصين يمكن أن تفيد من زيادة مرونة نظام الصرف المعمول به بحيث يتيح أساسا أكثر أمنا لإدارة السياسة النقدية. وفي بلدان أوروبا الصاعدة، ينبغي أن تعمل السياسات على الحد من المخاطر المصاحبة لعجوزات الحسابات الجارية الكبيرة والنمو الائتماني السريع. وفي أمريكا اللاتينية، تتمثل المهمة الأساسية في تدعيم التقدم المحقق مؤخرا نحو تقوية الميزانيات العمومية في القطاع العام. وفي البلدان المصدرة للسلع الأساسية، ينبغي مواصلة الحرص في إدارة الزيادة السريعة في عائدات التصدير والإيرادات الحكومية، تجنباً لحدوث فورة في النشاط الاقتصادي.

وقد اتسم التقدم في الإصلاحات الهيكلية بالتجزؤ على وجه العموم ولا تزال قائمة المهام المطلوبة طويلة. ويمكن أن يؤدي تحقيق المزيد من التقدم في تحرير قطاعات الخدمات في آسيا وغيرها إلى الحفاظ على التحسينات التي أجريت في الإنتاجية والتوسع فيها. ومن شأن التعجيل بإصلاحات سوق العمل في أمريكا اللاتينية أن يساعد على إعطاء دفعة لأداء النمو الضعيف في هذه المنطقة. أما إرساء نظم مستقرة وشفافة ومتوازنة لتوفير البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية فمن شأنه الإسهام في الحد من مخاطر الاختناقات والفساد ونقص الاستثمارات والتي يمكن أن تشكل عقبات خطيرة في سبيل النمو طويل الأجل.

المبادرات والسياسات متعددة الأطراف

يتعين اتخاذ إجراءات تعاونية على صعيد السياسات لتيسير التخلص المنظم من الاختلالات العالمية الكبيرة. ومن العناصر المهمة في مثل هذا المنهج والتي تُناقش حاليا في سياق مشاورات الصندوق متعددة الأطراف، بذل الجهود الرامية إلى زيادة المدخرات في الولايات المتحدة، بما في ذلك زيادتها عن طريق اعتماد أهداف أكثر طموحا في ضبط أوضاع المالية العامة واتخاذ خطوات للحد من الحوافز السلبية الرادعة للمدخرات الخاصة؛ ودفع عجلة الإصلاحات الداعمة للنمو في منطقة اليورو واليابان؛ واتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع الاستهلاك وزيادة المرونة في ارتفاع أسعار العملات في بعض أنحاء من آسيا الصاعدة، وخصوصا الصين. وفي بلدان الشرق الأوسط

الدورية ومستوى الضغوط التضخمية في اقتصاد كل منها. ففي الولايات المتحدة، لا يزال المنهج الذي اتبعه بنك الاحتياطي الفيدرالي في الإبقاء على ثبات أسعار الفائدة ملائما حتى الآن، ومن المفترض أن يعتمد مسار السياسة النقدية على كيفية تأثير البيانات الواردة على ميزان المخاطر المتصور بين النمو والتضخم. وفي منطقة اليورو، نظرا لتوقع استمرار النمو بمعدلات تقترب من الطاقة القصوى أو تتجاوزها واحتمال ازدياد الضغوط الرافعة لاستخدام عوامل الإنتاج وأسعارها، فإن زيادة أسعار الفائدة إلى 4٪ بحلول فصل الصيف له على ما يبدو ما يبهره. وفي اليابان، يتعين ألا يتم التخلي عن السياسة النقدية التوسعية إلا بالتدرج وعلى أن تتوافر أدلة تؤكد استمرار التوسع الاقتصادي القوي.

وينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو تحقيق الضبط والإصلاح اللازمين للحفاظ على سلامة الأوضاع المالية في مواجهة شيخوخة السكان، مع إفساح المجال لعمل أدوات الضبط التلقائي حسب الحاجة. وسوف يعتمد استمرار التقدم نحو ضبط أوضاع المالية العامة على إجراء إصلاحات جوهرية لاحتواء المصروفات المتزايدة مع زيادة شيخوخة السكان، لا سيما في مجالات مثل الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد، ولتجنب الانكماش في قواعد الإيرادات.

ونظرا لترسخ التوقعات الحالية، فقد حان الوقت لمزيد من التقدم في الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بالحفاظ على إمكانات النمو. ومن التحديات القائمة في هذا الخصوص ضرورة التأكد من خلق فرص العمل الكافية في اقتصاد عالمي يزداد نزوعا نحو التكامل ومن مشاركة الأقل حظا في مكاسب الرخاء المتأتمية من تزايد النشاط التجاري واستحداث التكنولوجيات الجديدة. وقد تحقق بعض التقدم في تنفيذ إصلاحات داعمة للإنتاجية في منطقة اليورو واليابان، ولكن هناك حاجة للمزيد، لا سيما في القطاعين الخدمي والمالي. وهناك إمكانية أيضا لتحسين مرونة الاقتصاد الأمريكي، وذلك على سبيل المثال عن طريق الحد من الارتباط الوثيق بين تغطية الرعاية الصحية وتوظيف العمالة وصولا إلى زيادة المرونة في سوق العمل.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يواجه كثير من الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحدي الحفاظ على استقرار الأوضاع المالية والاقتصادية

الجاري الأمريكي. ولتحقيق الفعالية القصوى، فإن الوجه الآخر لعملية إعادة التوائم المذكورة سيكون من خلال زيادات في أسعار الصرف الحقيقية في البلدان التي تحقق فوائض في حساباتها الجارية بصفة مستمرة ومنها الصين واليابان وبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط. ومن التطورات الأخيرة التي تحظى بالترحيب ما تحقق من إحياء جولة مفاوضات الدوحة التجارية متعددة الأطراف. فمن الممكن إعطاء دفعة كبيرة لأفاق الاقتصاد العالمي إذا ما انتهت المفاوضات بتحقيق إصلاحات طموحة في التجارة متعددة الأطراف وتعزيز القواعد التجارية متعددة الأطراف من أجل تخفيض مخاطر الحمائية. ويمكن أيضا تعزيز احتمالات التوسع العالمي المستمر وزوال الاختلالات العالمية بالتدرج عن طريق اتخاذ مبادرات لإزالة العقبات أمام إعادة توزيع الموارد بشكل منظم وفقا لتحركات أسعار الصرف، بما في ذلك مبادرات الإصلاح التجاري.

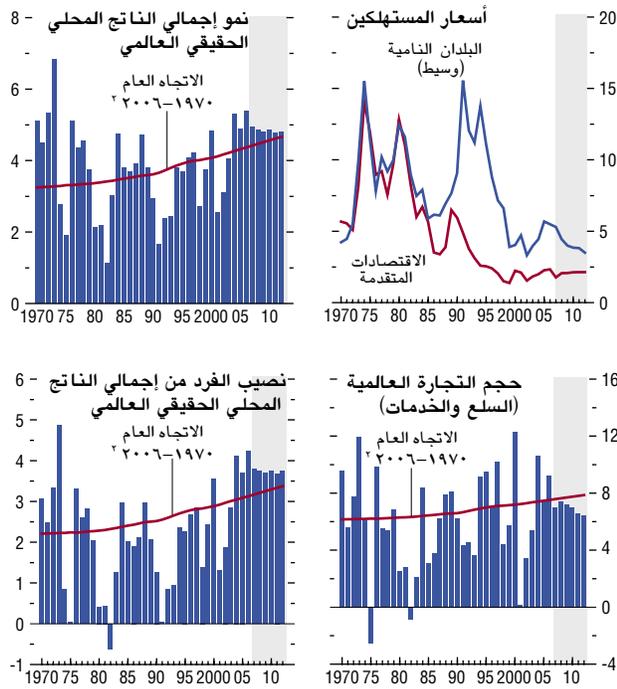
المصدرة للنفط، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق إلى تخفيض الفوائض الخارجية، وإن ظل من الممكن مواصلة تشجيع الإنفاق في الحدود التي تسمح بها الطاقة الاستيعابية. ووفقا لما ورد التأكيد عليه في الفصل الثالث، فإن تحركات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية بتوجيه من السوق يمكن أن يكون لها دور داعم مهم في تعديل الاختلالات العالمية. فمن الممكن أن يؤدي انخفاض أسعار العملة إلى احتواء تكاليف الناتج التي قد تصاحب إعادة توازن الطلب اللازمة لتخفيض عجز الحسابات الجارية عن طريق تشجيع انتقال الموارد عبر القطاعات. ومن المشجع أن هذا الفصل يخلص إلى تصاعد المخاوف حول «التشاؤم من إمكانية المرونة» — أي الاعتقاد بأن التدفقات التجارية الأمريكية لا تستجيب لتغيرات أسعار الصرف الحقيقية، وهو ما يتوافق مع وجهة النظر القائلة بأن خفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي على المدى المتوسط قد يسهم في تقليص عجز الحساب

الآفاق العالمية وقضايا السياسات

بالرغم من موجة التقلب المالي الأخيرة، لا يزال الاقتصاد العالمي مهياً لتحقيق نمو قوي ومستمر في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وإن كان بوتيرة أبطأ مما شهده عام ٢٠٠٦ (الشكل البياني ١-١). وفضلاً على ذلك، تبدو المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد أقل وطأة مما كانت عليه عند إصدار عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث إن أسعار النفط أخذت في الهبوط منذ شهر أغسطس الماضي، كما أن الأوضاع المالية العالمية الإيجابية ساعدت على الحد من التدايعات الناشئة عن التصحيح الذي شهدته سوق المساكن في الولايات المتحدة وعلى احتواء الضغوط التضخمية. ومع ذلك، فإن الأحداث التي شهدتها الأسواق مؤخراً أكدت أن المخاطر على الآفاق الاقتصادية لا تزال ماثلة صوب الجانب السلبي. ومن المخاطر الواضحة احتمال حدوث تباطؤ أكثر حدة في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة إذا استمر التدهور في أوضاع قطاع الإسكان؛ ومخاطر حدوث تخفيض في العمالة أعمق وأطول أمداً بسبب الأصول المعرضة للخطر إذا استمر التقلب في الأسواق المالية؛ وإمكانية عودة الضغوط التضخمية مع استمرار تقلص فجوات الناتج، ولا سيما في حالة حدوث ارتفاع جديد في أسعار النفط؛ ووجود مخاطر احتمالها منخفض ولكن تنطوي على تكلفة عالية تتمثل في حدوث تسوية غير منظمة للاختلالات العالمية الكبيرة. ومن المنظور الأطول أجلاً، هناك عدد من الاتجاهات — بما في ذلك تزايد أعداد المسنين، وزيادة المقاومة ضد العولمة المتزايدة باستمرار، والآثار البيئية للنمو السريع — يمكن أن تضعف الإنتاجية القوية التي استندت إليها النتائج المواتية المتحققة مؤخراً. ورغم وجوب توخي صانعي السياسات الحذر من المخاطر على الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، ينبغي لهم أن يستفيدوا من استمرار قوة أداء الاقتصاد العالمي من أجل المضي قدماً مع بذل جهود أكثر طموحاً لمعالجة التحديات الهيكلية المترسخة.

الشكل البياني ١-١: المؤشرات العالمية^١ (التغير السنوي، %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

لا يزال التوسع العالمي أعلى من الاتجاه العام، وإن كانت وتيرته تتباطأ، وهو ما يساعد على احتواء الضغوط التضخمية. ولا يزال نمو التجارة العالمية مستمراً بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نمو الناتج.



^١ تشير المساحات المظلمة إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. والمجملة محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية، ما لم يذكر خلاف ذلك. ^٢ معدلات النمو المتوسطة لفرادى البلدان مجملة باستخدام الأوزان الترجيحية القائمة على تعادل القوى الشرائية؛ وتتحول هذه المجملة بمرور الوقت لصالح البلدان الأسرع نمواً، مما يجعل المنحنى يتخذ اتجاهها صاعداً.

البيئة الاقتصادية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي توسعاً قوياً في عام ٢٠٠٦، حيث بلغ معدل النمو ٥,٤٪ — وهو ما يمثل زيادة في سرعة النمو مقدارها ربع نقطة مئوية مقارنة بما كان متوقعا عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الجدول ١-١ والشكل البياني ٢-١). وقد واجه النشاط الاقتصادي أوضاعاً معاكسة قوية

الجدول ١-١: استعراض عام لتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (التغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلافات عن التوقعات في سبتمبر ٢٠٠٦		التوقعات الراهنة		٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧			
—	—	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٤,٩	الناتج العالمي
—	٠,٢-	٢,٧	٢,٥	٣,١	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤-	٠,٧-	٢,٨	٢,٢	٣,٣	٣,٢	الولايات المتحدة
٠,٣	٠,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٦	١,٤	منطقة اليورو
٠,٤	٠,٦	١,٩	١,٨	٢,٧	٠,٩	ألمانيا
—	٠,٢-	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٢	فرنسا
٠,٣	٠,٥	١,٧	١,٨	١,٩	٠,١	إيطاليا
٠,٣	٠,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٣,٥	إسبانيا
٠,١-	٠,٢	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	اليابان
٠,٢	٠,١	٢,٧	٢,٩	٢,٧	١,٩	المملكة المتحدة
٠,١	٠,٥-	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٩	كندا
٠,١	٠,١	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٩	اقتصادات متقدمة أخرى
٠,٢	٠,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٣	٤,٧	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
٠,٢	٠,٣	٧,١	٧,٥	٧,٩	٧,٥	بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى
٠,٥	٠,٣	٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	إفريقيا
٠,٧	٠,٥	٦,١	٦,٨	٥,٧	٦,٠	جنوب الصحراء
٠,٥	٠,٥	٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,٢	٠,٥	٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	كومنولث الدول المستقلة
٠,٢-	٠,١-	٥,٩	٦,٤	٦,٧	٦,٤	روسيا
١,١	١,٩	٧,٥	٨,٣	٩,٧	٦,٩	ما عدا روسيا
٠,١	٠,٢	٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٢	آسيا النامية
—	—	٩,٥	١٠,٠	١٠,٧	١٠,٤	الصين
٠,٧	١,١	٧,٨	٨,٤	٩,٢	٩,٢	الهند
٠,٢-	٠,١-	٥,٨	٥,٥	٥,٤	٥,٢	بلدان "آسيان" الأربعة
—	٠,٢	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	الشرق الأوسط
٠,٤	٠,٦	٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	نصف الكرة الغربي
٠,٣	٠,٥	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٢,٩	البرازيل
—	٠,١-	٣,٥	٣,٤	٤,٨	٢,٨	المكسيك
٠,٣	٠,٤	٢,٧	٢,٨	٣,٢	١,٩	للتذكرة
—	—	٣,٥	٣,٤	٣,٩	٣,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,٢	٠,٧-	٧,٤	٧,٠	٩,٢	٧,٤	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السوقية
٠,١	١,٣-	٥,٧	٤,٧	٧,٤	٦,١	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
١,١	٠,٤	١٢,٢	١٢,٥	١٥,٠	١٢,١	الواردات
٠,١	٠,٥-	٥,٨	٥,٥	٨,٤	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة
—	٠,٢-	٩,٩	١٠,٤	١٠,٦	١١,٢	بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى
٨,٢	١٤,٦-	٦,٦	٥,٥-	٢٠,٥	٤١,٣	أسعار السلع الأساسية (بالدولار الأمريكي)
٠,٣	٩,٠	٨,٨-	٤,٢	٢٨,٤	١٠,٣	النفط ^١
٠,١-	٠,٦-	٢,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	سلع غير الوقود (متوسط على أساس الأوزان الترجيحية
٠,٣	٠,٣	٤,٩	٥,٤	٥,٣	٥,٤	للساكنات العالمية من السلع الأساسية)
٠,٤-	٠,٢-	٥,١	٥,٣	٥,٣	٣,٨	أسعار المستهلكين
٠,١-	٠,١	٣,٧	٣,٨	٣,١	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣-	٠,٢-	١,٢	٠,٩	٠,٤	٠,١	بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى
٠,٤-	٠,٢-	٥,١	٥,٣	٥,٣	٣,٨	سعر الإقراض بين بنوك لندن لستة أشهر (ليبور، %) ^٢
٠,١-	٠,١	٣,٧	٣,٨	٣,١	٢,٢	على الودائع بالدولار الأمريكي
٠,٣-	٠,٢-	١,٢	٠,٩	٠,٤	٠,١	على الودائع باليورو
٠,٣-	٠,٢-	١,٢	٠,٩	٠,٤	٠,١	على الودائع بالين الياباني

ملحوظة: من المفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٢٦ يناير إلى ٢٣ فبراير ٢٠٠٧. راجع الملحق الإحصائي للحصول على التفاصيل والاطلاع على المجموعات والمنهجيات.

^١ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، وديبي، وغرب تكساس الوسيط. وقد بلغ متوسط سعر النفط ٦٤,٢٧ دولارا للبرميل في ٢٠٠٦؛ ويفترض بلوغه ٦٠,٧٥ دولارا في ٢٠٠٧، و٦٤,٧٥ دولارا في ٢٠٠٨.

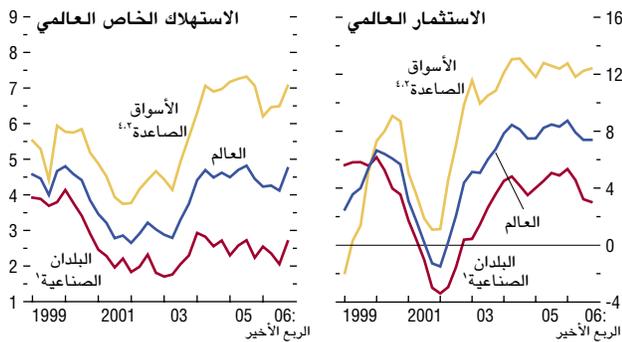
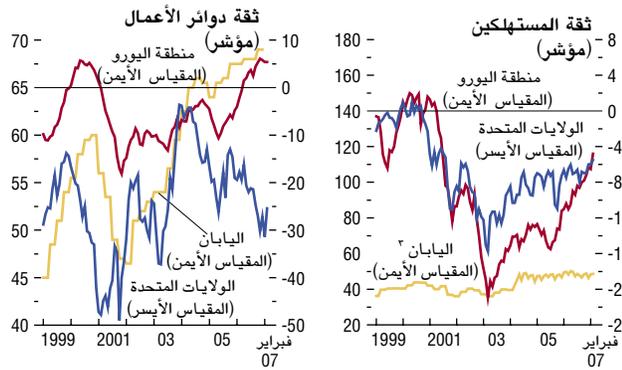
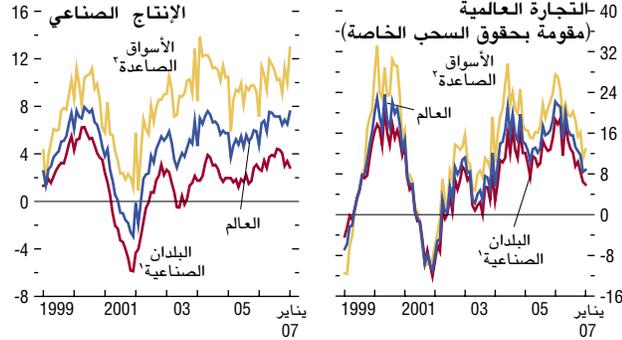
^٢ السعر لستة أشهر بالنسبة للولايات المتحدة واليابان، ولثلاثة أشهر بالنسبة لمنطقة اليورو.

البيئة الاقتصادية العالمية

الشكل البياني ١-٢: المؤشرات الجارية والرائدة

(التغير % عن السنة السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تشير مؤشرات الإنتاج الصناعي والتجارة إلى أن وتيرة التوسع العالمي قد تباطأت قليلا منذ منتصف عام ٢٠٠٦، وإن كانت البيانات الإيجابية بوجه عام المتعلقة بالثقة لا تزال تبشر بالخير في شأن احتمالات الأجل القصير.



المصادر: فيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة دوائر الأعمال، فهي معهد إدارة العرض (Institute for Supply Management) في حالة الولايات المتحدة؛ والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو؛ وبنك اليابان المركزي في حالة اليابان. وفيما يتعلق بمصادر بيانات ثقة المستهلكين، فهي منظمة كونغرفنس بورد (Conference Board) في حالة الولايات المتحدة؛ والمفوضية الأوروبية في حالة منطقة اليورو؛ ومكتب شؤون الوزراء في حالة اليابان؛ ومؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics) في حالة كل البلدان الأخرى.

^١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وبنما وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا وماليزيا والمكسيك وباكستان وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا.

^٣ بيانات ثقة المستهلكين في اليابان تقوم على أساس مؤشر للانتشار، حيث القيم الأكبر من ٥٠ تشير إلى تحسن مستوى الثقة.

^٤ البيانات الخاصة بالصين والهند وباكستان وروسيا محسوبة بالاستكمال.

نشأت من الهبوط الحاد في أسعار المساكن، بينما تراجع استثمار الشركات في المصانع والمعدات أيضا. غير أن استمرار نمو توظيف العمالة (لا سيما في قطاع الخدمات) وتراجع أسعار النفط منذ شهر أغسطس أسهما في الحفاظ على مستوى الإنفاق الاستهلاكي. وفي منطقة اليورو، ارتفع النمو محققا أسرع معدلاته في السنوات الست الماضية مع ازدياد قوة الطلب المحلي نتيجة زيادة ثقة دوائر الأعمال وتحسن الأوضاع في أسواق العمل، وذلك إضافة إلى عوامل خاصة أخرى — بما في ذلك مباريات كأس العالم لكرة القدم وقوة الدفع التي تحققت في الاستهلاك قبل فرض زيادة في ضريبة القيمة المضافة في ألمانيا في يناير ٢٠٠٧. وفي اليابان، اكتسب النشاط قوة دفع جديدة قرب نهاية العام، بعد فترة من التباطؤ في منتصف العام.

وعلى مستوى الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، قادت الصين والهند مسيرة النمو السريع، وبلغ معدل النمو في الصين ١٠,٧٥% في عام ٢٠٠٦، مدفوعا بنمو الاستثمار والصادرات، وذلك بصرف النظر عن حدوث قدر من التباطؤ في النصف الثاني من العام حيث ساعد تشديد السياسات على تهدئة وتيرة الاستثمار في الأصول الثابتة. وقد اكتسب التوسع في الهند زخما خلال العام، حيث ارتفع معدل النمو من سنة إلى أخرى إلى ٩,٢٥%. وعلى وجه العموم، حافظ النمو في المناطق الأخرى أيضا على معدلاته القوية مع الاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الأساسية واستمرار الأوضاع المالية المواتية.

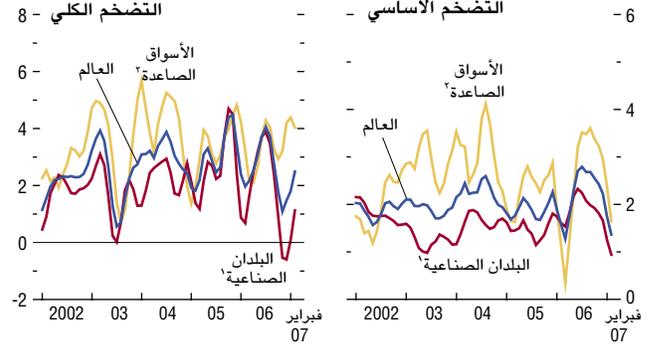
وقد أدى النمو القوي وأسعار النفط الدولية المتصاعدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ إلى إثارة المخاوف بشأن التضخم، ولكن خفت الضغوط في النصف الثاني من العام، حيث أضعفها تشديد السياسات النقدية والتحول في أسواق النفط (الشكل البياني ١-٣). وجاء هبوط أسعار النفط اعتبارا من شهر أغسطس نتيجة لتراجع التوتر الأمني في الشرق الأوسط بقدر ما، وتحسن ميزان العرض والطلب في أسواق النفط وأحوال الطقس المواتية في النصف الثاني من ٢٠٠٦ (الملحق ١-١). وفي الاقتصادات المتقدمة انخفض التضخم الكلي في مؤشرات أسعار المستهلكين بشكل حاد جدا بعد الصيف عندما هبطت تكاليف الوقود. وتراجع معدل التضخم الأساسي في مؤشر أسعار المستهلكين (باستثناء الأغذية والطاقة) تراجع محدودا في الولايات المتحدة، رغم أنه ظل أعلى بقدر ما من نطاق الارتياح الضمني الذي يحدده بنك الفيدرالي الأمريكي. وقد أبقى البنك على أسعار الفائدة على القروض المصرفية لليلة واحدة منذ شهر يونيو سعيا منه إلى موازنة المخاطر الناشئة عن هدوء النشاط الاقتصادي واستمرار المخاوف

الشكل البياني ١-٣: التضخم العالمي

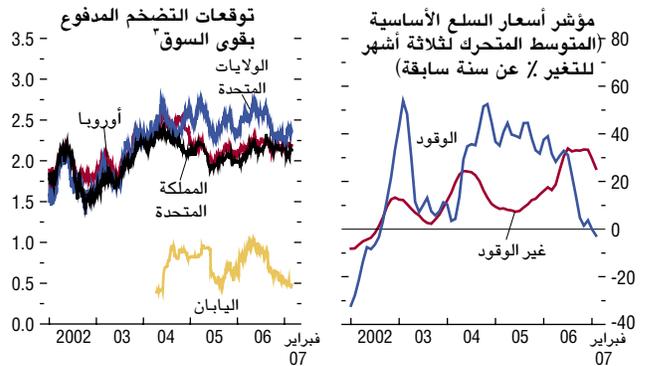
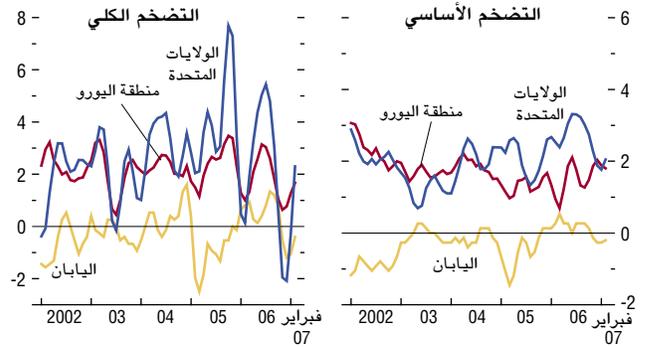
(التغير سنويا، % في المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر عن متوسط ثلاثة أشهر سابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

هبطت مقاييس التضخم وتوقعاته بوجه عام بقدر محدود منذ منتصف عام ٢٠٠٦، وساعد على ذلك انخفاض أسعار النفط واللجوء إلى قدر محدود من تقييد الأوضاع النقدية.

المجملات العالمية



البلدان الصناعية



من التضخم. وفي اليابان أدى تعديل سلسلة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين بالتخفيض إلى بقاء أرقام التضخم عند الصفر تقريبا مما يبعث على عدم الارتياح، ورفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة الرسمي، الذي يتولى هو تحديده، بشكل تدريجي جدا منذ العدول عن سياسة سعر الفائدة الصفري في يوليو ٢٠٠٦. وقد واصل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا المركزي وغيره من البنوك المركزية في أوروبا إلغاء تيسير السياسة النقدية نظرا لقوة النشاط الاقتصادي. ولجأت بعض بلدان الأسواق الصاعدة — بما في ذلك الصين والهند وتركيا — إلى تشديد الأوضاع النقدية في مواجهة المخاوف من فرط سرعة النمو وفورة النشاط الاقتصادي (في حالة تركيا) والضعف الخارجية، ولكن النتائج المتحققة على جانب التضخم بوجه عام ظلت مواتية.

وقد أسهمت توقعات استمرار النمو القوي وتراجع المخاوف التضخمية في قوة أوضاع الأسواق المالية العالمية على وجه العموم طوال معظم الفترة المنقضية منذ منتصف ٢٠٠٦. وقد اتسمت الأسواق بزيادة التقلب منذ أواخر شهر فبراير، ولكن يبدو أن هذه الموجة الأخيرة هي موجة تصحيح محدود تأتي بعد فترة من ارتفاع أسعار الأصول، وليست تغييرا أساسيا في الشعور السائد في الأسواق (راجع عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على المزيد من التفاصيل). وبالرغم من حالات الهبوط التي حدثت مؤخرا، ظلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة قريبة من أعلى مستوياتها، مستفيدة في ذلك من قوة نمو الإيرادات (الشكلان البيانيان ١-٤ و ١-٥). وتراجعت عائدات السندات طويلة الأجل بوجه عام منذ منتصف ٢٠٠٦، وضائق فروق أسعار الفائدة على الأصول المحفوفة بالمخاطر في معظم شرائح السوق، وكان قلب الأسواق شديد الانخفاض حتى وقت قريب. وقد شهدت أسواق السندات والأسهم الصاعدة انتعاشا قويا بعد موجة الاضطراب السابقة التي شهدتها في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٦، حيث هدأت المخاوف من احتمال استمرار تقييد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، ولا تزال تلك الأسواق قريبة من أعلى مستويات وصلت إليها حتى بعد التصحيح الأخير (الشكل البياني ١-٦). وقد استمرت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى الأسواق الصاعدة عند مستويات مرتفعة في عام ٢٠٠٦ ككل، ولا تزال آسيا وبلدان الأسواق الصاعدة في أوروبا تجتذبان نسبة كبيرة من التدفقات، كما أن الشركات المقترضة تحل محل المقترضين السياديين كأهم مصدر للطلب (الجدول ١-٢). وفي أسواق الصرف، أدى تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وقوة التوسع في أوروبا الغربية إلى تغذية التوقعات بتقلص فروق أسعار الفائدة وأسهما في تراجع

المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أستراليا وكندا والاندنمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

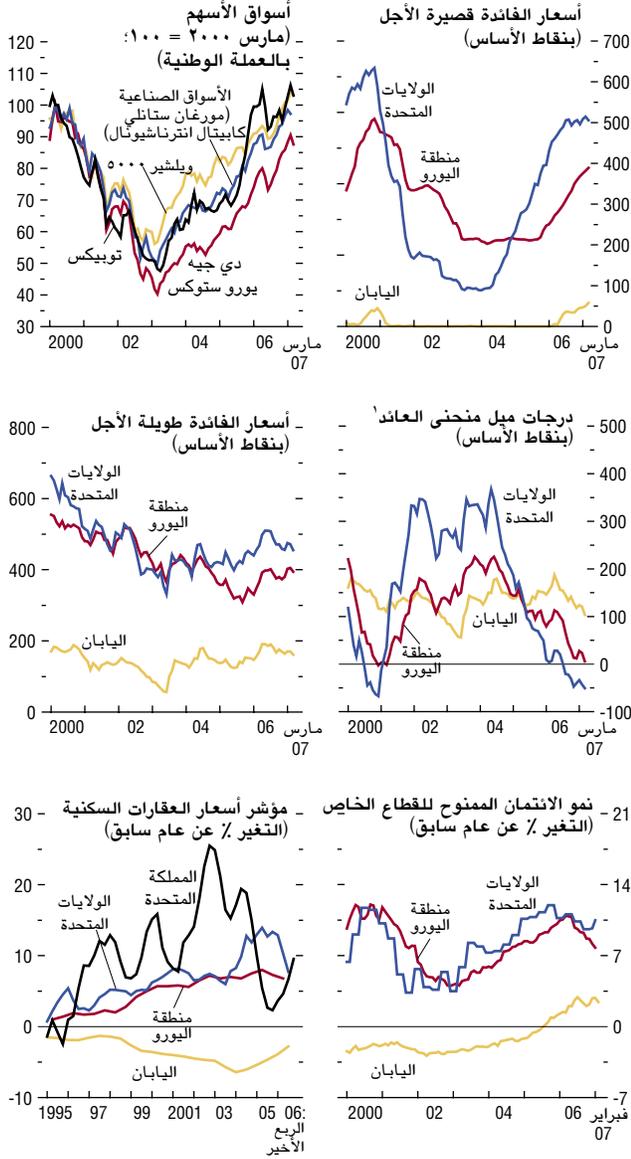
^٢ البرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وهنغاريا والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك وبولندا وسنغافورة وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

^٣ العائدات الاسمية ناقصا العائدات المؤشرة بالتضخم على الأوراق المالية ذات آجال الاستحقاق البالغة ١٠ سنوات.

آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير

الشكل البياني ١-٤: المستجبات في الأسواق المالية المتطورة

جاءت توقعات استمرار النمو الاقتصادي القوي وتراجع المخاوف من الأسعار بقدر محدود منذ منتصف عام ٢٠٠٦ مشجعة على تعزيز أوضاع أسواق الأسهم وهبوط أسعار الفائدة طويلة الأجل. وقد خف نمو الائتمان بقدر ما ولكنه لا يزال مرتفعا.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة CEIC Data Company Limited. ومؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics): ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: وتقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. 'سعر الفائدة على سند حكومي مدته ١٠ سنوات ناقصا سعر الفائدة على إذن خزنة مدته ثلاثة أشهر.

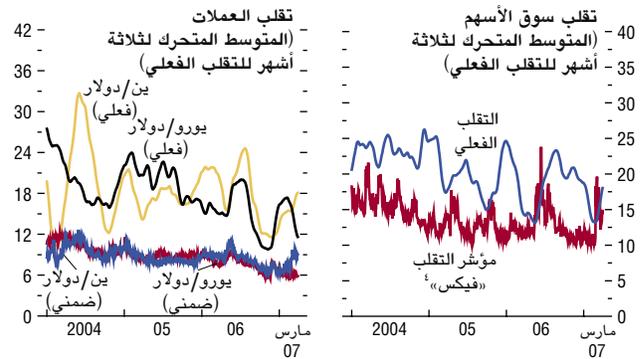
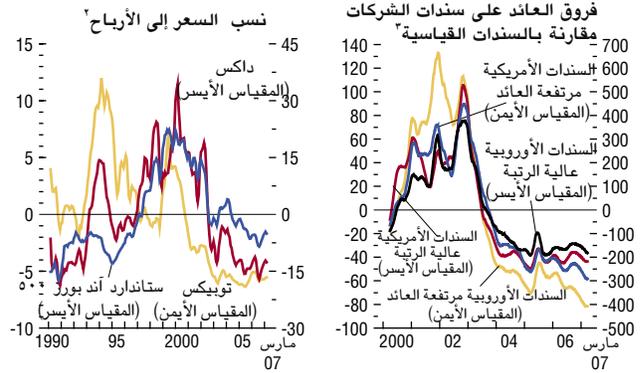
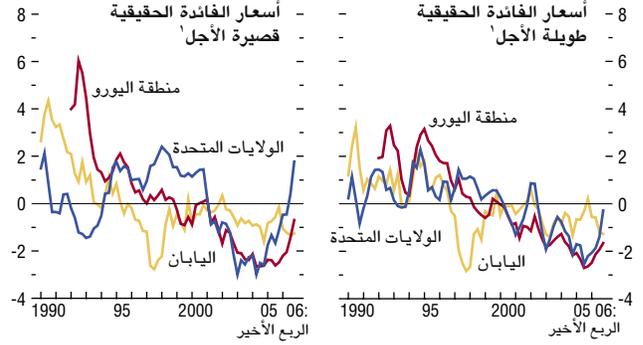
سعر الدولار الأمريكي، وخاصة أمام اليورو والجنيه الاسترليني. وفي عام ٢٠٠٦ ككل، انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي بنسبة ٤٪ بينما ارتفعت قيمة كل من اليورو والجنيه الاسترليني بحوالي ٧٪ (الشكل البياني ١-٧). كذلك ازداد انخفاض سعر صرف الين في عام ٢٠٠٦، وذلك رغم زيادة فائض الحساب الجاري الياباني، حيث استمر تقلص «التحيز المحلي» بين المستثمرين المحليين وانخفاض أسعار الفائدة في تشجيع التدفقات الرأسمالية الخارجة. غير أنه حقق قدرا من الانتعاش في أوائل ٢٠٠٧، حيث إن ارتفاع تقلبات السوق أسهم في تحقيق قدر من التسوية في التدفقات الخارجة عن طريق تجارة المناقلة. وقد سجل سعر صرف الينمينبي الصيني انخفاضا متواضعا بالقيمة الفعلية الحقيقية رغم بعض التسارع في معدل ارتفاعه أمام الدولار في الأشهر الأخيرة، وحدثت زيادة جديدة في فائض الحساب الجاري الصيني حيث وصل إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١-٨). وقد انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية لعملات بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط انخفاضا طفيفا، رغم أن النمو القوي في صادرات النفط دفع فائض الحساب الجاري في هذه البلدان للارتفاع إلى ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير

يتوقع للاقتصاد العالمي أن يواصل النمو بقوة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، مع تباطؤ محدود في وتيرته بعد الوتيرة السريعة التي شهدتها في عام ٢٠٠٦، مما سيجعل النمو أكثر توافقا مع الإمكانية ويساعد على السيطرة على الضغوط التضخمية في العامين الخامس والسادس من فترة التوسع الحالية. وعلى وجه التحديد، من المنتظر حدوث انخفاض طفيف في معدل النمو العالمي ليصل إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٠٧، أي بحوالي نصف نقطة مئوية تقريبا عن مستواه المسجل في عام ٢٠٠٦، وهو ما يتوافق مع معدله المشار إليه في التنبؤات وقت إصدار عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومن المنتظر أن يحافظ على هذه الوتيرة في عام ٢٠٠٨ (الشكل البياني ١-٩). وكما يناقش الفصل الثاني بمزيد من التفصيل، من المتوقع أن يكون تباطؤ النمو في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ هو التباطؤ الأشد بين الاقتصادات المتقدمة الأخرى على أساس التغير من عام إلى آخر، وإن كان يُتوقع أن يكتسب الاقتصاد الأمريكي أثناء العام زخما يمتد إلى عام ٢٠٠٨ مع تراجع التباطؤ الناجم عن قطاع المساكن. ويُتوقع أيضا أن تقل معدلات

الشكل البياني ١-٥: مؤشرات الأسواق المالية المتطورة

تعتبر أسعار الفائدة الحقيقية أقل بوجه عام من المتوسطات طويلة الأجل، ويصدق ذلك أيضا على نسب السعر إلى الأرباح في أسواق الأسهم وعلى فروق العائد على سندات الشركات مقارنة بالسندات القياسية. وقد ظل التقلب منخفضا بوجه عام.



المصادر: شركة Merrill Lynch وBloomberg Financial Markets, LP وشركة Thomson Financial.

ومؤسسة Thomson Financial: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ قياسا إلى التضخم الكلي، مقاسة باعتبارها الانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦. ٢ نسب السعر إلى الأرباح الاستمرارية لثاني عشر شهرا مقاسة باعتبارها متوسطا متحركا لثلاثة أشهر للانحرافات عن متوسط الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ (يناير).

٣ مقاسة باعتبارها متوسطا متحركا لثلاثة أشهر للانحرافات عن متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ (يناير).

٤ مؤشر "فيكس" (VIX) هو مؤشر التقلب المستخدم في بورصة عقود الخيار التابعة لمجلس التجارة بشيكاغو. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق اتخاذ متوسط مرجح للتقلب الضمني في عروض الشراء والبيع الثمانية الواردة في مؤشر ستاندارد أند بورز ٥٠٠.

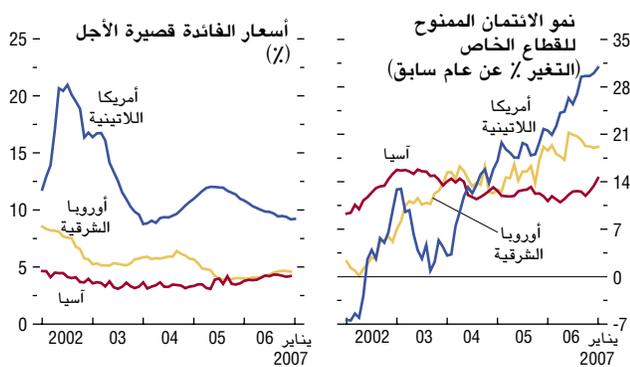
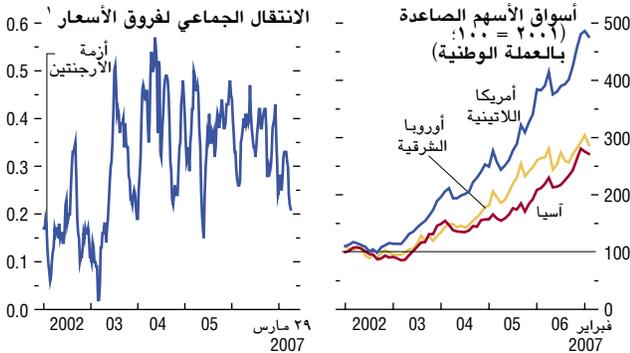
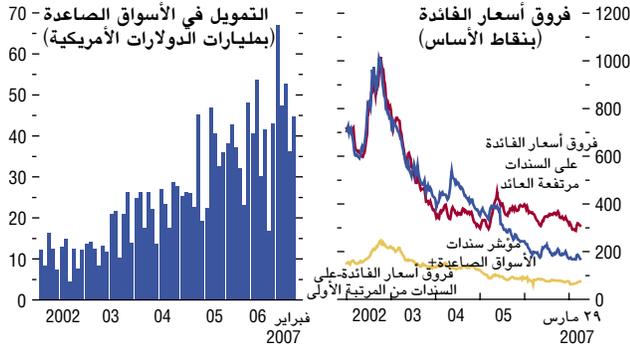
النمو في منطقة اليورو، وهو ما يُعزى جزئيا إلى التخلي تدريجيا عن تيسير السياسة النقدية وزيادة ضبط أوضاع المالية العامة، إلى جانب تسوية بعض العوامل الخاصة، بينما يُتوقع أن يستمر التوسع في اليابان بوتيرة مقاربة. وسوف يستمر النمو القوي في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وإن كان بمعدل أبطأ إلى حد ما مقارنة بعام ٢٠٠٦، مع الاستفادة في ذلك بشكل مستمر من الأوضاع المالية العالمية المواتية وأسعار السلع الأساسية التي ستظل مرتفعة رغم انخفاضاتها الأخيرة. وتشير التوقعات إلى استمرار النمو السريع في الصين في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وإن كان بمعدل أقل بقليل من السرعة الحادة التي سجلها في عام ٢٠٠٦، كما تشير إلى استمرار النمو السريع أيضا في الهند، مما يعكس في جانب منه تشديد السياسات كتحرك في مواجهة المخاوف من زيادة إحماء النشاط الاقتصادي. أما البلدان الغنية بالسلع الأساسية في إفريقيا ودول الكومنولث المستقلة والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية فسوف تستمر أوضاعها في الازدهار، مع تسارع وتيرة النمو في إفريقيا في عام ٢٠٠٧ حيث يبدأ تشغيل حقول النفط الجديدة. أما بلدان الأسواق الصاعدة في أوروبا وكذلك المكسيك فسوف يكون تأثيرها أكبر بقدر ما يبطئ النمو في أوروبا والولايات المتحدة.

ويبدو أن المخاطر المحيطة بسيناريو "الهبوط الهادئ" في النشاط الاقتصادي هي أقرب إلى التوازن مقارنة بما كانت عليه عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ومع ذلك فإنها لا تزال ماثلة بعض الشيء صوب الجانب السلبي. وكما هو موضح في الشكل المروحي (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-١)، يرى خبراء الصندوق أن هناك احتمال بنسبة ٥:١ أن يهبط معدل النمو إلى ما دون ٤٪ في عام ٢٠٠٨. ويصور الشكل الذي يتناول عوامل المخاطر المصاحبة (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١) التقييم الراهن لخبراء الصندوق للمصادر الرئيسية للمخاطر على نمو الناتج المتوقع في الشهور الاثني عشرة المقبلة، قياسا إلى ما كان عليه تقييمهم عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويرى الخبراء أن مخاطر قصور النتائج عن التوقعات في قطاع الإسكان في الولايات المتحدة، والضغط التضخمي على جانب العرض، و سوق النفط، والمخاطر الناجمة عن امكانية حدوث تسوية غير منظمة للاختلالات العالمية قد تراجعت كلها بقدر ما في الأشهر الأخيرة، ولكنها لا تزال تثير المخاوف. أما المخاطر المتعلقة بفرط توسع الأسواق المالية فيرى الخبراء أنها زادت زيادة محدودة. ولا يزال هناك احتمال تجاوز التوقعات وهو أن يأتي الطلب المحلي في الأسواق الصاعدة أعلى من المتوقع، بينما يرون في الوقت ذاته أن الطلب المحلي يعتبر مصدرا لمخاطر تجاوز المتوقع في أوروبا الغربية.

آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير

الشكل البياني ١-٦: الأوضاع المالية في الأسواق الصاعدة

ظلت الأسواق الصاعدة قوية بوجه عام رغم تكرار نوبات تقلب الأسواق. وقد سجلت أسعار الأسهم مستويات عالية جديدة في العديد من الأسواق الصاعدة، بينما تعتبر فروق المخاطر السيادية قريبة من أدنى مستوياتها المسجلة، ولا يزال نمو الائتمان سريعا.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وشركة Capital Data؛ وتقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ متوسط الارتباط المتقاطع المتحرك في نطاق ٣٠ يوما بين فروق أسعار الفائدة على الدين في الأسواق الصاعدة.

مخاطر سوق المساكن الأمريكية: شهدت سوق المساكن الأمريكية تباطؤا في النشاط بقدر أعمق من المتوقع عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما شكل الاستثمار السكني عبئا كبيرا على إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وقد ظهرت في الأشهر القليلة الماضية دلائل أولية على حدوث استقرار على الأقل على جانب العرض، حيث إن مبيعات المساكن القائمة وطلبات الرهون العقارية ونوايا المشتريين المحتملين استقرت أو تحسنت بوجه عام. غير أن التصحيح في قطاع المساكن لم يكتمل حتى الآن، فلا يزال الهبوط مستمرا في أعداد تراخيص البناء الصادرة وحالات البدء في البناء، بينما يعتبر رصيد المساكن الجديدة غير المباعة عند أعلى مستوياته منذ ١٥ عاما. فضلا على ذلك، هناك زيادة في التوتر في قطاع الإقراض لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في هذه السوق — والذي يمثل حوالي ١٢٪ من مجموع سوق الرهون العقارية — وقد اتخذ هذا التوتر شكل زيادات حادة في معدلات تخلف السداد والعجز عن السداد. وشهد هذا القطاع إرخاء زائدا بوضوح في معايير الإقراض والضمان، وظهرت أيضا بعض الدلائل على التدهور في الرهون العقارية لذوي الجدارة الائتمانية دون الأولى (Alternative-A mortgages)، وإن كانت هناك سيطرة جيدة على حالات التخلف عن السداد في الرهونات المقدمة إلى ذوي الجدارة الائتمانية الجيدة. ويمكن أن تبدأ المشكلات التي تشهد كثافة مستمرة في سوق القروض العقارية لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في إظهار تأثير أوسع نطاقا على سوق المساكن، حيث يمكن أن يؤدي ازدياد حالات حبس الرهن إلى زيادة جديدة في رصيد المساكن الجديدة غير المباعة، وقد يؤدي تشديد معايير الإقراض إلى تثبيط الطلب على المساكن. ولا يمكن توقع الانتعاش في قطاع التشييد إلا بعد عدة أرباع سنة مقبلة.

والسؤال الأساسي الذي يثور في هذا الصدد هو ما إذا كانت الصعوبات المستمرة في قطاع المساكن سوف تبدأ في إحداث تأثير أوسع نطاقا على الاقتصاد الأمريكي أم لا. فقد استمرت أسعار المساكن في التراجع على مستوى الولايات المتحدة، وارتبط ذلك بحدوث هبوط مباشر في الأسعار في العديد من المناطق الحضرية الكبيرة. ورغم ذلك، فلا تزال ماليات قطاع الأسر تبدو قوية. فقد أعادت مكاسب الأسهم المتحققة في السنة الماضية صافي قيمة أصول قطاع الأسر إلى الذروات السابقة. فضلا على ذلك، لا تزال التدفقات النقدية لقطاع الأسر متواصلة بفضل نمو توظيف العمالة ونمو الدخل. ونظرا لاستمرار أسعار الفائدة المنخفضة، تبدو التزامات خدمة الدين معقولة بوجه عام. وإجمالاً، تظل صورة السيناريو الأساسي

الجدول ١-٢: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية: صافي التدفقات الرأسمالية^١
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٦	
المجموع											
٢٥٩,٣	٢٥٢,٧	٢٥٥,٨	٢٥٧,٢	٢٣٨,٦	١٧٣,٣	٨٨,٣	٧٠,٢	٥٦,٧	٧٤,٦	١٥٩,٣	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٢٨٨,٩	٢٨٣,٧	٢٦٦,٩	٢٦٦,٣	١٩٠,٠	١٦٥,٣	١٥٢,٢	١٨٢,٨	١٦٨,٦	١٧٧,٤	١٤٢,٣	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٥٢,٢-	٦٢,٠-	٧٦,٣-	٢٩,٤	٢٥,٠	١٢,١-	٩٠,٩-	٨٠,٥-	١١,٤	٦٠,١	٦٠,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٢٢,٦	٣٠,٩	٦٥,٢	٣٨,٥-	٢٣,٥	٣٠,١	٢٦,٩	٣٢,١-	١٢٣,٤-	١٦٢,٩-	٤٣,٠-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١١٦,٦-	٩٦,٤-	١٤٣,٨-	١٢٢,٦-	٥٧,٨-	٤٤,٥-	٢,٣	٦,٦	٣٤,٢-	٢٢,٤	٢٠,٢	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٧١٦,٤-	٧١٥,٥-	٧٣٨,٤-	٥٩٠,١-	٥٠٨,٢-	٣٥٨,٩-	١٩٨,٩-	١٢٠,٦-	١٣١,٢-	٩٨,٢-	٧٢,٦-	التغير في الاحتياطيات ^٤
للذكورة											
٥٦٧,١	٥٤٨,٦	٦٣٨,٥	٥١١,٦	٢٩٩,٧	٢٢٩,٤	١٣٢,٣	٨٦,٨	١٢٣,٥	٣٤,٤	٧٢,١-	الحساب الجاري ^٥
إفريقيا											
٣٩,٩	٢٨,٦	٢٠,٢	١٨,٣	١٢,٣	٢,٧	٠,٩	٢,٢	٤,٢-	٩,٠	٦,٥	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٢٩,٤	٢١,٩	١٩,١	٢٧,٠	١٦,٨	١٥,٤	١٣,٥	٢٣,١	٧,٦	٨,٦	٥,٨	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٣,٦	١٢,٣	١٨,٥	٤,١	٥,٤	٠,٥-	١,٦-	٧,٩-	١,٨-	٩,١	٥,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٣,١-	٥,٧-	١٧,٤-	١٢,٨-	٩,٨-	١٢,٢-	١١,٠-	١٣,٠-	١٠,٠-	٨,٧-	٤,٣-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١٠,٨	١٠,١	٣,٨-	١,٨-	٤,٣	٦,٤	٨,٦	٦,٥	٧,٧	٤,١	٥,٠	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٥٦,٣-	٤٤,٩-	٤٨,٤-	٤٢,٣-	٣٢,٧-	١١,٤-	٥,٥-	٩,٧-	١٢,٨-	٠,٤-	٤,٢-	التغير في الاحتياطيات ^٤
أوروبا الوسطى والشرقية											
١١٧,٧	١٠٩,٠	١٢١,١	١١٧,٥	٧٤,٧	٥٢,٥	٥٤,٠	١٠,٩	٣٨,٧	٣٦,٣	٢٧,٤	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٦٢,٠	٦٢,٦	٦٥,٨	٥٠,١	٣٤,٥	١٦,٢	٢٤,١	٢٤,٠	٢٤,١	٢٢,٧	١٤,٩	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١٤,٤	١٢,١	٨,١	٢٠,٩	٢٦,٩	٦,٥	١,٧	٠,٤	٣,١	٥,٣	١,٧	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٤١,٢	٣٤,٣	٤٧,١	٤٦,٤	١٣,٣	٢٩,٩	٢٨,٣	١٣,٤-	١١,٦	٨,٣	١٠,٨	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٣,٣-	٣,١-	٤,٩-	٨,٣-	٦,٦-	٥,٠-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	٢,٤-	٠,٥-	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٢٢,١-	١٤,٩-	٢١,٢-	٤٨,٢-	١٣,٦-	١١,٥-	١٨,٥-	٣,٠-	٦,٠-	١٢,١-	٨,٨-	التغير في الاحتياطيات ^٤
كومنولث الدول المستقلة^٦											
٢٨,٦	٣٨,٠	٦٥,٧	٣٧,٦	٧,٧	١٧,٩	١٥,٨	٧,٢	٢٧,٦-	١٣,٥-	٥,٣-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٢٦,١	٢٢,٢	٣٣,١	١٤,٤	١٢,٩	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٢,٣	٤,٧	٥,٥	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٠,٣	٠,٤	١٣,٩	٣,١-	٨,١	٠,٥-	٠,٤	١,٣-	١٠,٠-	٠,٩-	٢,٢	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
٢,١	١٥,٤	١٨,٨	٢٦,٣	١٣,٤-	١٣,٠	١٠,٢	٣,٥	١٩,٩-	١٧,٣-	١٣,٠-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٤,٣-	٣,٦-	٣٢,٦-	٢٢,١-	٧,٣-	٨,٩-	١٠,٤-	٤,٩-	٥,٨-	١,٨-	١,٠-	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٩٨,٧-	١٠٨,٤-	١٢٦,٩-	٧٥,٦-	٥٣,٨-	٣١,٨-	١٥,١-	١٤,٥-	٢٠,٣-	٦,٤-	٥,١	التغير في الاحتياطيات ^٤
آسيا الصاعدة^٧											
٥,٨-	٣٠,٧	٥٣,٩	٦٩,٧	١٤٢,٥	٦٩,٢	٢٥,٤	٢٣,٥	٤,٥	١,٩-	٣٦,٩	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٩٤,١	٩٦,١	١٠٢,٤	١٠٥,٨	٦٨,٠	٧٣,١	٥٢,٦	٥٢,٠	٥٩,٨	٧٠,٩	٥٦,٠	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٨٨,٨-	٧٨,٩-	٩٩,٤-	٨,١-	١١,٢	٧,٨	٦٠,١-	٥٠,٢-	١٩,٦	٥٤,١	١٦,٠	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
١١,١-	١٣,٥	٥٠,٩	٢٧,٩-	٦٣,٤	١١,٦-	٣٢,٨	٢١,٦	٧٤,٨-	١٢٧,٠-	٣٥,١-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٧,٥-	٥,٤-	٩,٨-	٢,٨-	٧,٠-	١٦,٦-	٤,١	١٢,٠-	١٠,٩-	٨,٥	٥,٩	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٤٢٤,٠-	٤١٠,٦-	٣٥٨,٦-	٢٨٤,١-	٣٣٩,٠-	٢٣٤,٣-	١٥٤,٣-	٨٥,٤-	٥٩,١-	٨٤,٨-	٤٥,١-	التغير في الاحتياطيات ^٤

من السنة، مما يبرهن على إمكانية تحقيق نمو أقوى من المتوخى في توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتبدو إمكانية تجاوز النتائج المتحققة للتوقعات مهمة جدا في ألمانيا حيث يمكن للاستهلاك أن يكتسب زخما أكبر يتكافأ مع تحسن الأساسيات الاقتصادية وزيادة قوة توظيف العمالة، وخصوصا إذا انتعشت الأجور وجاء التأثير السلبي على الطلب من زيادة ضريبة القيمة المضافة في أوائل عام ٢٠٠٧ أقل من المتوقع. وفي المملكة المتحدة أيضا قد يجي الطلب المحلي أقوى من التنبؤات رغم تشديد السياسة النقدية مؤخرا، وذلك نظرا إلى التصاعد في أسعار المساكن في العام الماضي.

متمثلة في أن الصعوبات في قطاع المساكن لن تكون لها تداعيات كبيرة، وذلك شريطة أن يظل نمو توظيف العمالة ونمو الدخل قويين. ولكن لا تزال هناك مخاطر تتمثل في احتمال تعاضم آثار التصحيح في قطاع المساكن، لا سيما إذا أدى تشديد معايير الإقراض لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة إلى إعادة تقييم أوسع نطاقا لإتاحة الائتمان في مختلف قطاعات الاقتصاد أو إذا ضعفت التدفقات النقدية إلى قطاع الأسر. فمثل ذلك التطور يمكن أن يعني تباطؤا أعمق أو أطول أو حتى حدوث ركود في الولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن تنتقل آثاره إلى غيرها من البلدان.

الطلب المحلي في أوروبا الغربية: اختتمت اقتصادات أوروبا الغربية عام ٢٠٠٦ بنمو قوي في الربع الأخير

الجدول ٢-١: (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٩٨-١٩٩٦	
											الشرق الأوسط ^١
٣٤,٨	١٤,٤	١٥,٥-	١٩,٩-	١٢,٠-	٤,٧	١٩,٤-	٥,٥-	١٠,٠-	٣,٨-	١١,٨	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
١٨,٢	١٩,٦	١٢,٠	١٧,٦	٨,٨	١٧,٨	٩,٧	١٢,٣	٤,٩	٤,٤	٧,٠	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٤,٤	٣,٣-	٥,٠-	١٤,٩-	١٤,٠-	١٤,٩-	١٧,٤-	١٣,٥-	١,٢-	٨,٦-	٠,٥	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
١٢,٢	١,٩	٢٢,٥-	٢٢,٥-	٦,٨-	١,٨	١١,٦-	٤,٣-	١٣,٧-	٠,٤	٤,٣	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
١١٢,٠-	٩٣,٢-	٧٥,٠-	٥٧,١-	٣٢,٥-	٢٤,٦-	٩,٨-	١٤,٢-	٢٠,٥-	٨,٠	٥,٢	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٧٥,٩-	٧٩,٤-	١٢٩,٧-	١٠٦,٦-	٤٥,٧-	٣٣,٧-	٣,١-	١١,٦-	٣١,٣-	٢,٠-	٨,١-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											نصف الكرة الغربي
٤٤,٢	٣٢,٠	١٠,٤	٣٣,٩	١٣,٣	٣٦,٢	١١,٥	٣١,٩	٥٥,٢	٤٨,٥	٨٢,٠	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
٥٩,١	٦١,٣	٣٤,٥	٥١,٤	٤٩,١	٣٧,٥	٤٧,٢	٦٦,٥	٧٠,٠	٦٦,١	٥٣,١	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٣,٩	٤,٦-	١٢,٤-	٣٠,٥	١٢,٥-	١٠,٥-	١٣,٩-	٨,١-	١,٧	١,٠	٣٤,٦	تدفقات الحافظة الخاصة، صافية
١٨,٨-	٢٤,٧-	١١,٦-	٤٨,٠-	٢٣,٣-	٠,٩-	٢١,٨-	٢٦,٥-	١٦,٥-	١٨,٦-	٥,٧-	تدفقات رأسمالية خاصة أخرى، صافية
٠,٤-	١,٢-	١٧,٧-	٣٠,٤-	٨,٧-	٤,٣	١٧,٤	٢٥,٢	٦,٤-	٦,٢	٥,٦	التدفقات الرسمية، صافية ^٣
٣٩,٣-	٥٧,٤-	٤٦,٥-	٣٣,٤-	٢٣,٤-	٣٦,٢-	٢,٤-	٣,٥	١,٨-	٧,٤	١١,٤-	التغير في الاحتياطيات ^٤
											للمتذكرة
											البلدان المصدرة للوقود
٣٦,٤	١١,١	٢,٦-	٦,٨-	١٤,٩-	١٢,٧	١١,٢-	١٢,٧-	٥٧,٠-	٢٧,٢-	٥,٤-	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢
											بلدان أخرى
٢٢٣,٠	٢٤١,٦	٢٥٨,٤	٢٦٤,٠	٢٥٣,٤	١٦٠,٦	٩٩,٥	٨٢,٩	١١٣,٦	١٠١,٨	١٦٤,٨	التدفقات الرأسمالية الخاصة، صافية ^٢

^١ يتألف صافي التدفقات الرأسمالية من صافي الاستثمار المباشر، وصافي استثمار الحافظة، وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما في ذلك الاقتراض الرسمي والخاص. ويشمل هذا الجدول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وإسرائيل، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

^٢ لا يشمل المنح، ويشتمل على الاستثمارات الخارجية لهيئات الاستثمار الرسمية.

^٣ تشير علامة "ناقص" إلى زيادة.

^٤ مجموع رصيد الحساب الجاري وصافي التدفقات الرأسمالية الخاصة وصافي التدفقات الرسمية، والتغير في الاحتياطيات يساوي، بالإشارة العكسية، مجموع الحساب الرأسمالي وينبذ السهو والخطأ. وللإطلاع على موازين الحساب الجاري للمناطق، راجع الجدول ٢٥ من الملحق الإحصائي.

^٥ تم تنقيح البيانات التاريخية في ضوء التعديلات التراكمية في بيانات روسيا، وتسوية عدد من المسائل المتعلقة بتفسير البيانات.

^٦ تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة.

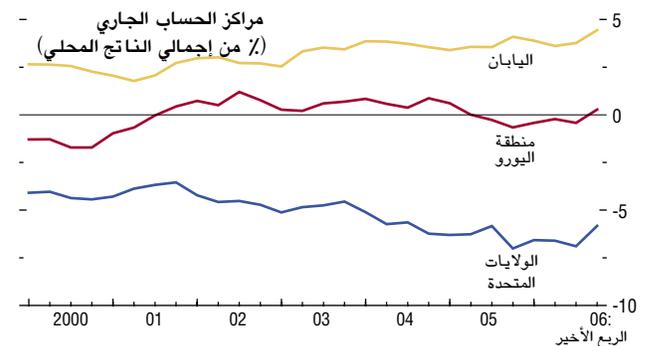
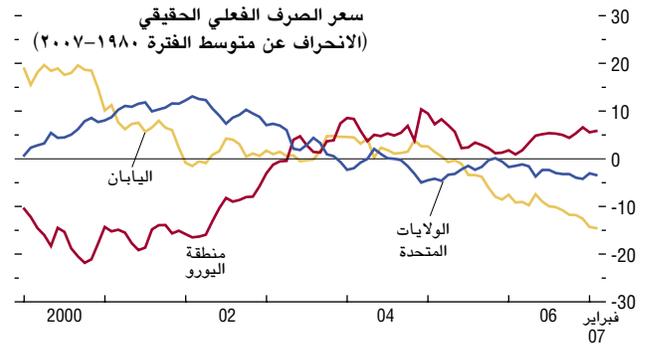
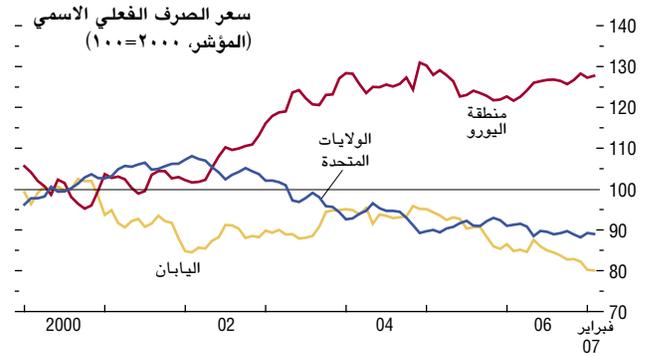
^٧ تشمل إسرائيل.

مخاطر التضخم في الاقتصادات المتقدمة: تراجعت الضغوط التضخمية بوجه عام في الاقتصادات المتقدمة، ويبدو أن احتمالات اضطراب البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة بأكثر مما تتوقعه الأسواق الآن أصبحت أقل من الاحتمالات التي كانت قائمة في الصيف الماضي. ورغم ذلك، فلا تزال هناك مخاوف بالفعل. ففي الولايات المتحدة، لا يزال التضخم الأساسي لفترة ١٢ شهراً أعلى بعض الشيء من نطاق الارتياح الضمني الذي يحدده بنك الاحتياطي الفيدرالي، وقد ارتفعت بعض مقاييس الأجور عما كانت عليه في العام الماضي. فضلاً على ذلك، فإن التباطؤ التدريجي لنمو الإنتاجية يزيد من ضغوط التكاليف، وهناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بمدى اعتبار ذلك ظاهرة دورية أو ما إذا كان يعكس تراجعاً في النمو الممكن (الشكل البياني ١-١١). وفي المملكة المتحدة، يعتبر التضخم الآن أعلى بكثير من الهدف الذي حدده بنك إنجلترا المركزي، وذلك رغم تشديد السياسات الاقتصادية. وفي منطقة اليورو، لا تزال زيادات الأسعار والأجور تحت السيطرة، لكن معدلات البطالة هبطت إلى أدنى مستوياتها في الدورة الاقتصادية، واستغلال الطاقة

الطلب المحلي في الأسواق الصاعدة: فيما يتعلق بنمو الاقتصادات الصاعدة في السنوات الأخيرة، كانت توقعات خبراء الصندوق بشكل متسق أقل من المتوقع، حيث تواصل الصين والهند أداء يفوق التوقعات، وقد يشهد عام ٢٠٠٧ نمطاً مشابهاً. فليس من الواضح أن الاقتصاد الصيني سوف يتباطأ بشكل متسق نتيجة لتدابير التشديد المحدودة التي طبقتها الصين في عام ٢٠٠٦، بينما يمكن في الهند استمرار زخم النمو رغم زيادات أسعار الفائدة مؤخراً. وسوف يستفيد كلا الاقتصادين، وكذلك اقتصادات أخرى من بين بلدان الأسواق الصاعدة المستوردة للنفط بوجه أعم، استفادة كبيرة من الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط. وقد تبدو هناك مخاطر على التوقعات تميل إلى الجانب السلبي بين البلدان المصدرة للسلع الأساسية نظراً إلى التراجع في أسعار صادراتها مؤخراً. غير أن هذه المخاطر تبدو تحت السيطرة، حيث إن أسعار النفط والمعادن لا تزال مرتفعة بالمقاييس التاريخية، ولا تزال الانخفاضات الأخيرة في الأسعار تترك هامشاً أماناً كبيرة في إيرادات المالية العامة. ولذلك فإنه لا يبدو من المرجح الآن إجراء تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي.

الشكل البياني ٧-١: التطورات الخارجية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

شهد الدولار الأمريكي انخفاضا محدودا في قيمته الفعلية الحقيقية منذ أواخر عام ٢٠٠٥، ولكن عجز الحساب الجاري الأمريكي ظل كبيرا. أما الحساب الجاري لمنطقة اليورو فيعتبر قريبا من التوازن، بينما ارتفعت قيمة عملة اليورو. وقد أبقت اليابان على الفائض الكبير في حسابها الجاري، بينما شهد الين انخفاضا كبيرا في قيمته الفعلية الحقيقية حيث أصبح دون متوسطه طويل الأجل.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإنتاجية يعتبر عاليا، والضغط التضخمي يمكن أن تظهر في العام القادم إذا استمر تشديد الأوضاع في أسواق العمل (الشكل البياني ١-١٢). وبوجه أعم، بعد أربع سنوات من النمو العالمي القوي واستمرار تقلص فجوات الناتج في الأسواق الصاعدة أيضا، هناك على الأقل إمكانية بدء تراجع التأثير المثبط للمنافسة العالمية على الأسعار والأجور ونمط تحديد الأجور في الاقتصادات المتقدمة، بينما لا تزال هناك مخاطر حدوث ارتفاعات في أسعار السلع الأساسية (راجع المناقشة الواردة في الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

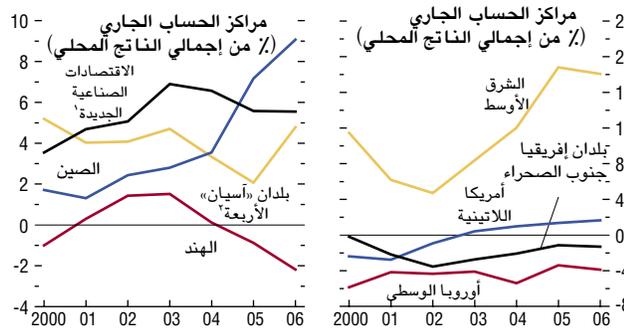
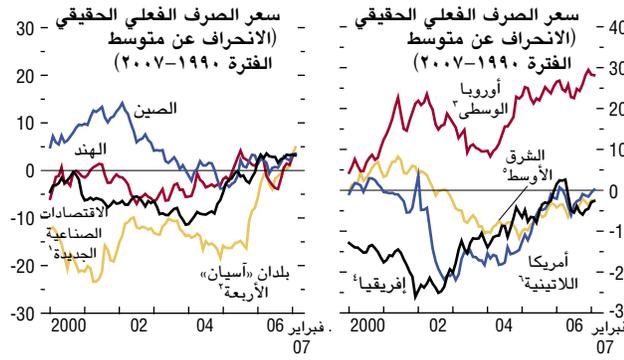
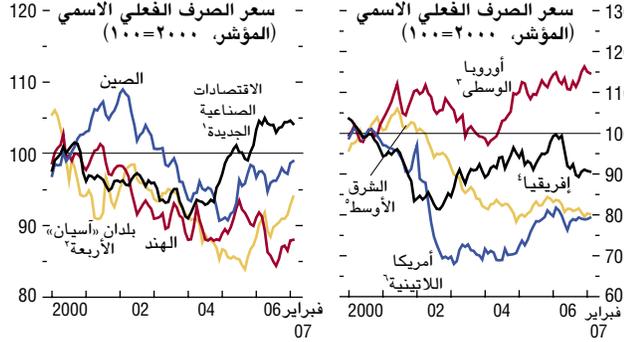
المخاطر على جانب العرض الناشئة عن أسواق النفط: جاء الهبوط العام في أسعار النفط منذ أغسطس ٢٠٠٦ باعثا على الارتياح وجديرا بالترحيب لدى الاقتصاد العالمي، لا سيما ما مثله من دعم لقوة إنفاق قطاع الأسر وتبديد لمخاوف التضخم. غير أن الأسعار عادت إلى الارتفاع منذ أوائل ٢٠٠٧ عندما زادت التوترات الجغرافية-السياسية، مما جاء تذكرة بأن سوق النفط لا تزال مصدرا مهما للتقلب المحتمل. وينبغي السيطرة على احتمالات هبوط الأسعار بقدر كبير عن مستوياتها الأخيرة ما دام التوسع في النشاط الاقتصادي العالمي الراهن مستمرا، وذلك نظرا لالتزام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) بتطبيق تخفيضات الإنتاج في مواجهة انخفاض الأسعار. وفي الوقت ذاته، لا تزال الطاقة الفائضة محدودة جدا (وذلك رغم الزيادة البسيطة في الأشهر الأخيرة)، ولا يزال من الممكن أن يؤدي حدوث تدهور أمني في الشرق الأوسط أو حدوث اضطرابات على جانب العرض إلى ارتفاع جديد في أسعار النفط. وقد انعكس هذا القلق في تسعير الخيارات النفطية، وهو ما يشير إلى أن الأسواق ترى مخاطر الأسعار مائلة بوضوح نحو الارتفاع. وفي ٢ إبريل، أشارت أسواق عقود الخيار إلى أن هناك فرصة تبلغ ١ من ٦ في إمكان ارتفاع أسعار النفط إلى ما يتجاوز ٨٨ دولارا أمريكيا للبرميل بحلول نهاية ٢٠٠٧. ويتناول الإطار ١-١ بمزيد من التفصيل آثار مثل ذلك الارتفاع على الاقتصاد العالمي، مما يؤكد أن التأثير الاقتصادي السلبي الناجم عن حدث معاكس على جانب العرض سيكون أكبر بقدر كبير من تأثير ارتفاع هائل في أسعار النفط يقوده الطلب.

المخاطر على الاستقرار المالي: رغم أن موجة الاضطراب الأخيرة التي شهدتها الأسواق المالية في شهري فبراير ومارس ٢٠٠٧ قد أمكن السيطرة على حجمها، فإنها تمثل تذكرة مفيدة بالمخاطر المالية الأساسية. فقد كانت السنوات الأخيرة فترة غير عادية

آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير

الشكل البياني ١-٨: التطورات الخارجية في بلدان الأسواق الصاعدة

التحركات في أسعار الصرف الاسمية في العام الماضي حركت بوجه عام أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في بلدان الأسواق الصاعدة على نحو جعلها أقرب إلى مستوياتها التاريخية. أما فوائض الحساب الجاري في الصين والشرق الأوسط فقد واصلت الارتفاع.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشمل الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

^٢ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.

^٣ الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.

^٤ بوتسوانا وبوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار وجيبوتي وغينيا الاستوائية وأثيوبيا وغابون وغانا وغينيا وكينيا ومدغشقر ومالي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا.

^٥ البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

^٦ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

من منظور الأسواق، حيث سادها انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نسبيا وانخفاض شديد في مستوى التقلب رغم لجوء البنوك المركزية للبلدان الكبرى إلى تشديد السياسة النقدية. وكما وردت مناقشته في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يتمثل الخوف القائم في أن السعي إلى تحقيق العائدات أدى إلى زيادة الإقبال على تحمل المخاطر في الأسواق والأدوات غير المفهومة جيدا. ورغم أن هذه الاستراتيجية تنجح عندما تظل أوضاع الأسواق قوية، فإن انتكاسات الأسعار وارتفاع التقلب وحدث خسائر في القروض يمكن أن تؤدي جميعها إلى إعادة تقييم استراتيجيات الاستثمار وإلى الانسحاب من مراكز أصبحت مفرطة في تمديدها، وقد تؤدي تلك التسوية إلى مضاعفات اقتصادية كلية خطيرة.

ويتضح هذا التخوف عند رؤية الصعوبات التي ظهرت مؤخرا في سوق القروض العقارية لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة في الولايات المتحدة. فرغم أن التأثير المباشر يبدو تحت السيطرة (لأسباب من بينها ما يعكس محدودية حجم هذه الشريحة في السوق ككل)، فإن الأثر غير المباشر يمكن أن يكون أكبر من ذلك. فمثلا، هناك آثار معاكسة تواجه المؤسسات المالية التي توفر القروض في سوق القروض العقارية لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة، لا سيما كطرف يرتب الأدوات الائتمانية المركبة المضمونة بإقراض لهم. وهناك أيضا تخوف من أن ظهور ممارسات الإقراض المتراخية وزيادة حالات التخلف عن السداد في سوق القروض لذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة يخفي اتجاهات مماثلة في شرائح أخرى في الأسواق — بما في ذلك سوق القروض العقارية لذوي الجدارة الائتمانية العالية، والائتمان الاستهلاكي، والأوراق المالية مرتفعة العائد الصادرة عن الشركات، وغيرها من المنتجات المالية الجديدة المعززة بضمانات إضافية. وسوف تكون للتشديد العام في معايير الإقراض وشروط منح الائتمان في الولايات المتحدة آثار واسعة النطاق. ولم يحدث حتى الآن، على الأقل، امتداد أثر العدوى بقدر يذكر إلى سوق القروض العقارية لذوي الجدارة الائتمانية العالية ولا إلى سوق الأوراق المالية مرتفعة العائد الصادرة عن الشركات، ولكن هذا مجال يستدعي المراقبة عن كثب.

وهناك مجال آخر للتخوف وردت مناقشته في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، يتعلق بالارتفاع الأخير في عمليات شراء الحصص الكاملة وإعادة شراء الأسهم باستخدام الرفع المالي، والتي تقودها في الغالب شركات الاستثمار في الأسهم الخاصة. ورغم أن الرفع المالي في قطاع الشركات يظل منخفضا جدا بوجه عام، فإنه يشهد زيادة مستمرة في بعض القطاعات،

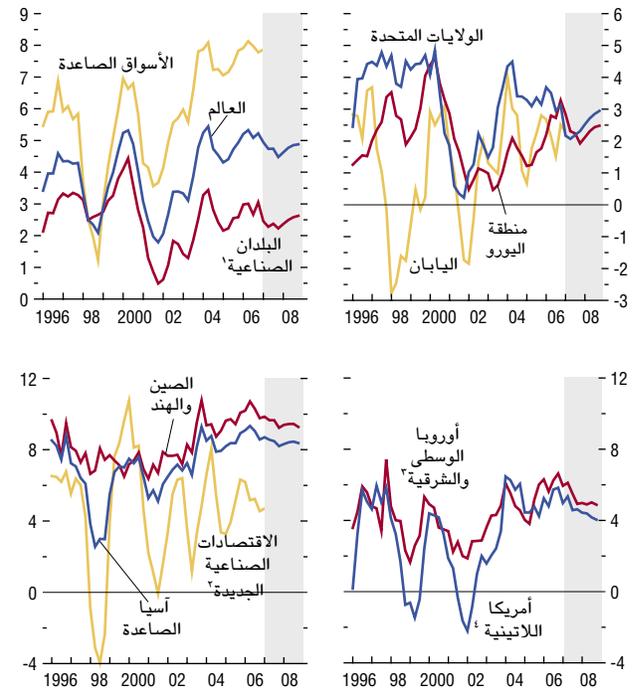
وهناك مخاوف من أن يؤدي فشل واحدة من هذه العمليات إلى إثارة الشكوك حول هذه الصفقات بوجه أعم. وهناك أيضا مخاوف من الدور المتزايد لصناديق التحوط، والتي لا تخضع أنشطتها لتنظيم يذكر، كما أن درجة شفافية أنشطتها لا تذكر. وقد يكون من الممكن السيطرة على المخاوف إلى درجة ما، عن طريق إجراء تحسينات هيكلية في الأسواق، بما في ذلك تحسين إدارة المخاطر، وهو ما تتيحه زيادة تطور وسيولة أسواق المشتقات، ولكن الهياكل الجديدة لم تختبر بما فيه الكفاية في أوضاع الضوابط المالية. ومن ثم فإن الحذر مطلوب من أجل ضمان ألا تؤدي زيادة أنشطة الرفع المالي والإقبال على تحمل المخاطر إلى تراكم جوانب ضعف خطيرة.

وتستوجب مخاطر الأسواق الصاعدة اهتماما خاصا حيث إن التاريخ يوفر أمثلة عديدة على أحوال الازدهار التي أعقبتها حالات ركود مدمرة. وما يبعث على الارتياح هنا هو أن بلدان الأسواق الصاعدة واصلت بوجه عام الاستفادة من البيئة العالمية الإيجابية. وقد عززت أوضاع الميزانيات العمومية للقطاع العام، بما في ذلك إجراء تخفيضات جديدة في نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، وتحسين تكوين أرصدة الدين من حيث العملات وأجال الاستحقاق، وزيادة مستويات احتياطياتها الدولية. وعززت تلك البلدان أيضا موثوقية إدارة السياسات لديها عن طريق اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب لمعالجة ما ينشأ من مخاوف — ومن قبيل ذلك الخطوات التي اتخذتها الصين من أجل تهدئة النمو السريع في الاستثمار، ولجوء هنغاريا إلى مجموعة تدابير على جانب المالية العامة من أجل تخفيض عجز الموازنة الكبير لديها، ولجوء تركيا إلى تشديد سياستها النقدية في مواجهة ارتفاع الضغوط التضخمية. وقد نتج عن إدارة السياسات بشكل مسؤول استمرار التحسن في مراتب الجدارة الائتمانية وهبوط فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية إلى ما يقرب من أدنى مستوياتها المسجلة.

ورغم ذلك، فإن الزيادات الأخيرة في أسعار الأصول وتقلص هوامش المخاطر مؤخرا في الأسواق الصاعدة قد لا يكفي تبريرهما بشكل كامل استنادا إلى تحسن الأساسيات الاقتصادية. فمن بين جوانب الضعف المحتملة استمرار نسب الدين العامة المرتفعة في بعض البلدان، لا سيما في أمريكا اللاتينية، والتراكم السريع في الإقراض المصرفي والدين الخاص، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة في أوروبا وبلدان كومنولث الدول المستقلة. وقد حدثت تذكرة مفيدة بما يمكن أن يحدث من ضغوط، وهي تتمثل في الأحداث التي وقعت في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٦ عندما أدى الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة وزيادة التقلب

الشكل البياني ١-٩: الآفاق المستقبلية العالمية (إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير % عن أربعة أرباع عام سابقة)

في أعقاب عام ازدهار في ٢٠٠٦، يتوقع فتور النمو العالمي في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، ولكنه سيظل عند مستويات عالية.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أستراليا وكندا والدانمرك ومنطقة اليورو واليابان ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ تشمل الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية.

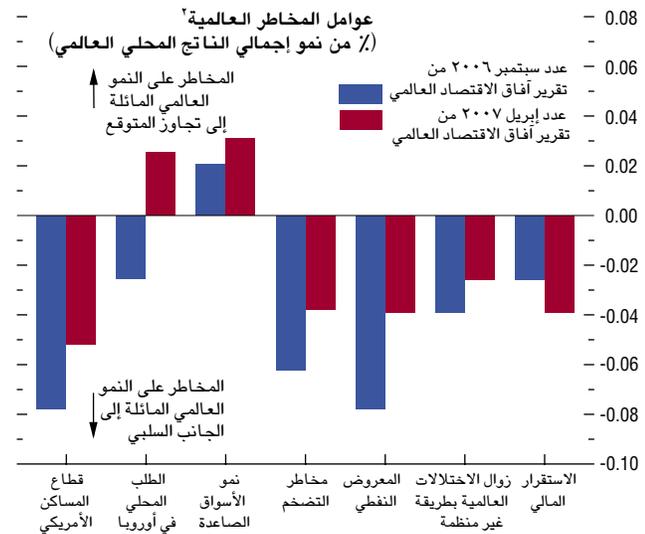
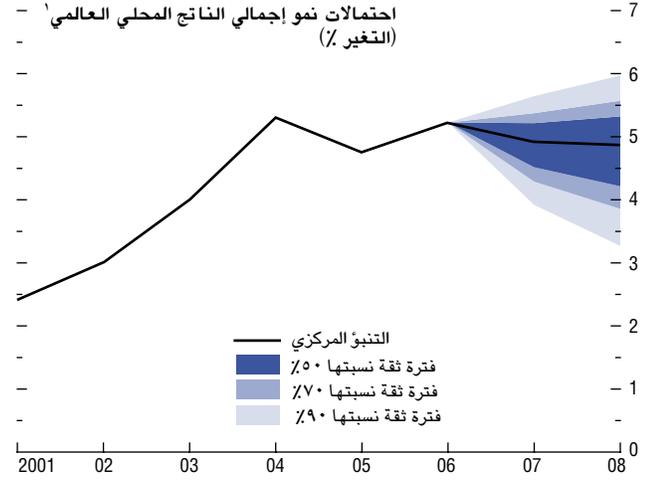
^٣ الجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا.

^٤ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

آفاق المستقبل ومخاطر الأجل القصير

الشكل البياني ١-١٠: المخاطر على الآفاق المستقبلية العالمية

تبدو المخاطر على النمو العالمي الآن أكثر توازنا مما كانت عليه قبل ستة أشهر، حيث تبدو المخاطر المائلة إلى الجانب السلبي المرتبطة بقطاع المساكن في الولايات المتحدة والضغط التضخمي والمعرض النفطي أقل وطأة.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ يبين هذا الشكل المروحي (fan chart) الغموض المحيط بالتنبؤ المركزي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نسب فترات الاحتمالية البالغة ٥٠٪، و ٧٠٪، و ٩٠٪. وكما هو موضح، نجد فترة الثقة البالغة ٧٠٪ تشمل فترة الثقة البالغة ٥٠٪؛ وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشمل فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و ٧٠٪. راجع الإطار ١-٣ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للحصول على مزيد من التفاصيل.

٢ يبين الشكل البياني إسهامات كل عامل من عوامل المخاطر في الميزان الكلي للمخاطر المحيطة بالنمو العالمي، وذلك كما تنعكس بمدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي المبينة في الشكل المروحي. ويميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي إذا كان الاحتمال المتوقع للنتائج المتحققة أسفل منحني التنبؤ المركزي أو المنوالي (أي مجموع «احتمالية الجانب السلبي») يتجاوز ٥٠٪ (الإطار ١-٣ في عدد إبريل ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومجموع الأعمدة المتعلقة بكل إصدار من إصدارات التنبؤ هو الفرق بين القيمة المتوقعة للنمو العالمي الضمني المأخوذ من توزيع النتائج المتحققة (أي كثافة الاحتمال) المبين في الشكل المروحي والتنبؤ المركزي المتعلق بنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهذا الفرق ومدى عدم التجانس في كثافة الاحتمال المبينة في الشكل المروحي يعتمدان أيضا على الانحراف المعياري في أخطاء التنبؤ السابقة — وهو يختلف باختلاف طول أفق التنبؤ، وذلك ضمن عوامل أخرى. ولجعل عوامل المخاطر قابلة للمقارنة بين إصدارات التنبؤ، أعيد قياس إسهاماتها من أجل التصحيح في ضوء الفروق في الانحرافات المعيارية.

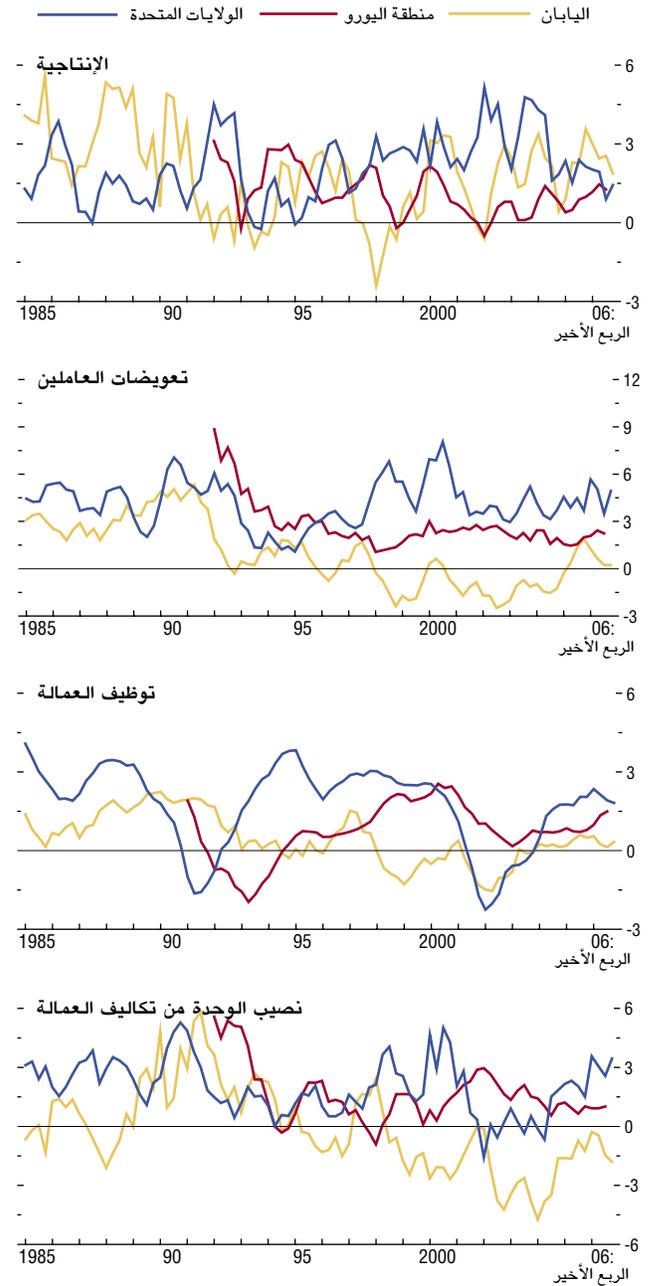
في الاقتصادات المتقدمة إلى إطلاق فترة من الاضطراب في الأسواق الصاعدة. وفضلا على ذلك، ثارت مخاوف من إمكانية حدوث تحول غير منظم في مسار التدفقات الرأسمالية الخارجة في سياق تجارة المناقلة من اليابان، وذلك رغم أن أي تحول في المسار قد لا يرجع له أن يأتي بنفس الحدة التي حدث بها في عام ١٩٩٨، وذلك نظرا لزيادة تنوع العملات وتوسيع قاعدة المستثمرين منذ ذلك الحين. والبلدان التي يمكن أن تتعرض للضغط بوجه خاص في بيئة مالية خارجية أصعب تشمل البلدان التي تظل معتمدة اعتمادا شديدا على التدفقات الرأسمالية الداخلة أو البلدان التي سمحت بتراكم جوانب الضعف في ميزانياتها العمومية أو البلدان التي قد لا تتمتع فيها الإدارة الاقتصادية الكلية بعد بالموثوقية الكافية.

المخاطر الناشئة من الاختلالات العالمية: شهدت الأشهر الستة الماضية تحركا جديرا بالترحيب صوب السيطرة على الاختلالات العالمية الكبيرة وما يرتبط بها من مخاطر حدوث تأثير مريك شديد على الاقتصاد العالمي نتيجة زوال تلك الاختلالات على نحو غير منظم. وتشمل التطورات ذات الصلة في هذا الشأن حدوث انخفاض جديد في القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي، وحدث زيادة ما في المرونة في قيمة عملة بلدان الفائض في آسيا، وانخفاض أسعار النفط الدولية، ووجود نمط أكثر توازنا بقدر ما لنمو الطلب المحلي في الاقتصاد العالمي. وقد انخفض العجز التجاري غير النفطي في الولايات المتحدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ بسبب تسارع وتيرة التصدير، بينما يقدر أن صافي الخصوم الخارجية القائمة على الولايات المتحدة شهد مرة أخرى انخفاضا محدودا، مما يعكس انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وتحقق مكاسب رأسمالية كبيرة من حيازات الأسهم الأجنبية (كما ترد مناقشته في الفصل الثالث). وإزاء هذه الخلفية، كما سلف ذكره، جاء التحرك الهبوطي للدولار الأمريكي مركزا إلى حد كبير في مواجهة اليورو والجنيه الاسترليني، بينما مالت إلى الانخفاض بالقيمة الفعلية الحقيقية عملات أهم بلدان الفائض، وهي الصين واليابان وبلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط.

ورغم ذلك، فإن جملة هذه التطورات لم تؤد إلى تغيير كبير في الآفاق الاقتصادية. فالتوقعات التي تستند إلى الحشد الراهن من أسعار الصرف الحقيقية والسياسات الاقتصادية، تشير إلى أن الاختلالات العالمية سوف تظل كبيرة على مدار المستقبل المنظور (الشكل البياني ١-١٣). ويتوقع لعجز الحساب الجاري الأمريكي أن يصل إلى أقل مما كان عليه عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بحوالي نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، ولكنه سيظل حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج

الشكل البياني ١-١١: تطورات الإنتاجية وتكلفة العمالة في اقتصادات متقدمة مختارة^١ (التغير % عن أربعة أرباع سنة سابقة)

أدى تباطؤ الإنتاجية وارتفاع التعويضات إلى ضغوط صعودية على نصيب الوحدة من تكاليف العمالة في الولايات المتحدة. غير أن زيادات نصيب الوحدة من تكاليف العمالة تراجعت في أوروبا — حيث قوي أداء الإنتاجية — بينما يستمر هبوطها في اليابان.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وتقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Outlook)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ التقديرات لقطاع الأعمال عدا المزارع في الولايات المتحدة، وللإقتصاد ككل في حالة منطقة اليورو واليابان.

المحلي في عام ٢٠١٢، حيث إن تدهور صافي رصيد الدخل سيوازن التحسن المستمر في الميزان التجاري. ونتيجة لذلك، فإن صافي مركز الخصوم الأجنبية الأمريكي سيتدهور بقدر كبير إذا لم تتحقق مكاسب تقييم جديدة. أما النمو السريع في الطاقة الاستيعابية المحلية وانخفاض مسار أسعار البترول فقد أديا إلى تخفيض مسار الفوائض المتوقعة في البلدان المصدرة للنفط، ولكن ارتفع تقدير الفائض المتوقع لدى الصين في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس النمو السريع في الصادرات مؤخراً والذي لا يزال يفوق الارتفاع المستمر في الواردات.

وحتى الآن، لا تزال التدفقات الرأسمالية الداخلة اللازمة لتمويل العجز الكبير في الحساب الجاري الأمريكي تتوافر، ولكن بمرور الوقت هناك انتقال في تكوين التدفقات من حصص رأس المال إلى الدين، وانتقال في الدين ذاته من دين الخزانات إلى أشكال أكثر خطورة. ويشير هذا الانتقال إلى وجود جوانب ضعف متزايدة باستمرار أمام التغييرات في الشعور السائد في الأسواق، لا سيما إذا استمرت العوائد على الأصول في الولايات المتحدة أقل من نظائرها في المناطق الأخرى. ومن ثم سيظل التخوف قائماً من أنه عند نقطة ما سيكون من الضروري إجراء تصحيحات أكبر من أجل ضمان استمرار اتساق النمط العالمي لمراكز الحساب الجاري مع الرغبة لدى حائزي الثروة على المستوى الدولي في مراكمة مطالبات صافية على الولايات المتحدة. والتحدي المائل هو ضمان حدوث هذه العملية بسلاسة نسبياً وليس من خلال تصحيح غير منظم يحدث اضطراباً أكبر (راجع الإطار ١-٣ من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

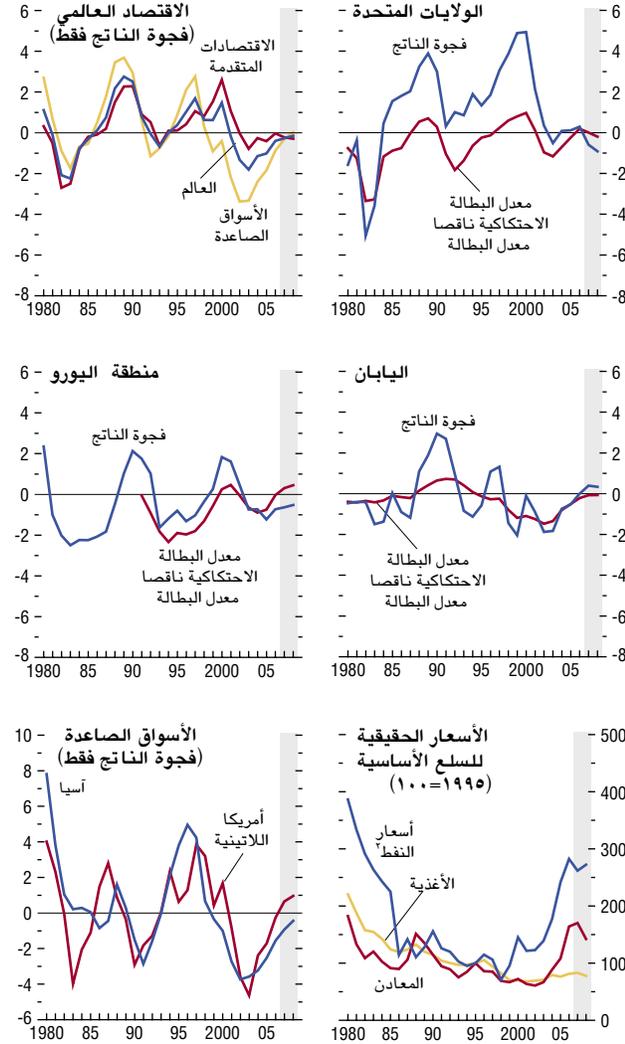
وسوف يكون الانتقال أنماط الادخار والاستثمار دور مهم في عملية التصحيح المنتظم. وبمرور الوقت، يمكن أن نتوقع أن ينخفض نمو الاستهلاك في الولايات المتحدة على نحو يسمح بعودة الوفورات المتحققة من الحساب الجاري إلى مستويات أقرب إلى المعتاد بعد فترة تحل فيها المكاسب الرأسمالية المتحققة في أسواق المساكن والأسهم محل تلك الوفورات. وفي المناطق الأخرى، من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك في الصين عن مستواه الحالي المنخفض نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي مع زيادة توافر التمويل الاستهلاكي بسهولة وتخفيض بواعث المدخرات الاحترازية عن طريق توفير شبكات أمان اجتماعية أقوى وزيادة الرخاء، بينما يُتوقع أن تواصل الطاقة الاستيعابية لدى البلدان المصدرة للنفط ارتفاعها مع التقدم في تنفيذ خطط الاستثمار.

أما التغييرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، فمن الممكن أن يكون لها دور داعم مهم في تعديل الاختلالات العالمية بطريقة سلسلة بدون حدوث تقلبات دورية كبيرة

انتقال الآثار بين البلدان: هل يمكن للاقتصاد العالمي أن ينفصل عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة؟

الشكل البياني ١-١٢: مقاييس فجوة الناتج وضغوط الطاقة الإنتاجية

أدى النمو المتواصل إلى تقليص فجوات الناتج وتخفيض معدلات البطالة. أما اشتداد قيود الطاقات الإنتاجية في قطاعات السلع الأساسية فقد أسهم في حدوث زيادات حادة في أسعار النفط والمعادن.



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Outlook); وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ تقديرات معدل البطالة الاحتكاكي مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما تقديرات فجوة الناتج، معبرا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن، فتستند إلى حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ٢ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودبي، وغرب تكساس الوسيط.

وبدون تجاوز المتوقع في الناتج الكلي. وتأييدا لهذه النقطة، يعرض الفصل الثالث أدلة توضح أن تحركات أسعار الصرف كانت ولا تزال عاملا مهما من العوامل التي أسهمت في نوبات التصحيح الخارجي السابقة، وذلك عن طريق تشجيع انتقال الموارد عبر القطاعات. ومن المشجع أن هذا الفصل يخلص إلى وجود مبالغة في المخاوف المثارة حول «التشاؤم من إمكانية المرونة» في الولايات المتحدة — أي الاعتقاد بأن التدفقات التجارية لا تستجيب لتغيرات أسعار الصرف الحقيقية — يعتبر تخوفا مبالغا فيه. وفي حين أن تحركات أسعار الصرف في الأجل القصير تستجيب للعوامل السائدة ومن الصعب التنبؤ بها، فإن تحركات أسعار الصرف التي تقودها قوى السوق والتي يمكن أن تدعم التخفيض السلس للاختلالات إلى جانب إعادة توازن الطلب بين البلدان، سوف تشمل على تخفيض كبير في القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي وعلى ارتفاع على الأفق الزمني متوسط الأجل في القيمة الفعلية الحقيقية لكل من الريمينبي والين و عملات بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط.

انتقال الآثار بين البلدان: هل يمكن للاقتصاد العالمي أن ينفصل عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة؟

عند تحليل مصادر الخطر التي يمكن أن تحول دون تحقيق النتائج المتوقعة، يجب الانتباه إلى إمكانية انتقال الصدمات سريعا عبر البلدان المختلفة عن طريق القنوات التجارية والمالية، مما ينشئ نمطا معقدا من التفاعلات والتداعيات. ويبدو من المرجح أن زيادة تكامل الاقتصاد العالمي على مدار العشرين سنة الماضية ستؤدي إلى زيادة المجال متاح لحدوث تلك التداعيات. فضلا على ذلك، هناك دائما تخوف معين من إمكانية حدوث التداعيات انطلاقا من الولايات المتحدة، إذ لا تزال هي الاقتصاد المهيمن على المستوى العالمي، وتصل حصتها إلى ٢٠٪ من الواردات العالمية، وهي أعمق الأسواق المالية وأكثرها تطورا. وقد أكدت التجارب التي شهدتها الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إمكانية حدوث تلك التداعيات، وذلك عندما انتقلت آثار انهيار فقاعة سوق أسهم التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة بسرعة إلى العالم بأسره بسبب انخفاض تقييمات الأسواق واستثمارات الشركات انخفاضا حادا في سياق إعادة تقييم أوسع للاحتمالات المستقبلية. ومن ثم، فمن الأسئلة الأساسية في المنعطف الراهن هو إذا كان باستطاعة الاقتصاد العالمي الانفصال

عن الولايات المتحدة إذا ازدادت حدة التباطؤ فيها عن المستوى المتوقع.

ولم يكن لفتور النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة حتى الآن سوى تأثير محدود على البلدان الأخرى خارجها بخلاف جارتها المباشرين، وهما كندا والمكسيك. وكما سلفت مناقشته في الفصل الرابع من هذا التقرير، والذي يتناول قضية انتقال الآثار بين البلدان بالتفصيل، قد تكون التجارب الأخيرة انعكاسا لعوامل مختلفة. أولا، أن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة كان مركزا في قطاع المساكن الذي يشكل فيه استيراد السلع عنصرا محدودا؛ وثانيا، أن انتقال التداعيات من الولايات المتحدة يكون أقل وضوحا في العادة إذا حدث التباطؤ في منتصف الدورة الاقتصادية مقارنة بالتداعيات التي تحدث في سياق ركود كامل؛ وثالثا، أن مرحلة الهبوط التي يشهدها قطاع المساكن جاءت حتى الآن كحدث انفردت به الولايات المتحدة، حيث إن أوضاع أسواق المساكن في غيرها من المناطق ظلت قوية، وذلك على عكس الاضطرابات الاقتصادية الشائعة في العديد من البلدان (مثل صدمة أسعار النفط أو انفجار فقاعة أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١) والتي كانت في العادة مصدرا لحالات الهبوط المتزامنة في العالم؛ ورابعا، أن زيادة قوة أوضاع الميزانيات العمومية للشركات وتحسن الأوضاع في أسواق العمل في أوروبا أعطى قوة دفع للطلب المحلي وحد من الاعتماد على نمو صافي الصادرات.

ومع ذلك، فمن المتوقع أن تنشأ الصعوبات إذا ما ازدادت حدة التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي على نحو يمتد بسرعة ليسبب ضعفا في الاستهلاك وفي إقدام الشركات على الاستثمار في ٢٠٠٧، خصوصا وأن من المرجح أن يشهد اقتصاد منطقة اليورو تباطؤا. وسوف تكون هناك أيضا مخاطر مهمة تتمثل في انتقال التداعيات إلى آسيا الصاعدة وغيرها من المناطق، لا سيما إذا تباطأ النمو في الصين بشكل أكثر حدة. ومن الرسائل الأساسية المستفادة من هذا التحليل الوارد في الفصل الرابع، أنه سيكون من المهم أن يتحرك صانعو السياسات بطريقة مرنة واستشرافية وفي الوقت المناسب في مواجهة تلك التداعيات من أجل المساعدة على توفير هامش أمان ضد تأثير ضعف الطلب الخارجي.

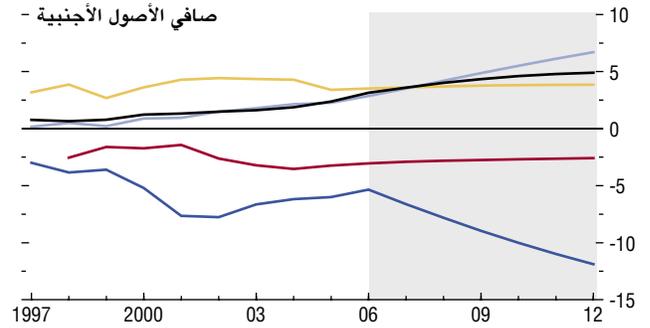
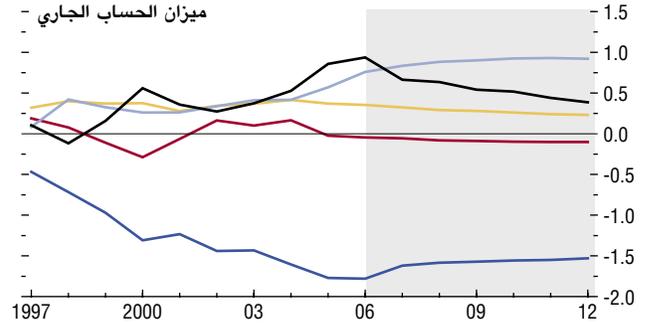
وهناك تخوف معين يتعلق بالتفاعلات الممكنة بين الاقتصادات التي تشهد تباطؤا، وبتقلبات أسعار الصرف، وبالضغوط الحمائية. فحدوث انخفاض حاد جديد في قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة ضعف الأداء الاقتصادي يمكن أن ينطوي على مشكلات، لا سيما إذا كانت الضغوط من أجل رفع قيمة العملة مركزة في

الشكل البياني ١-١٣: موازين الحساب الجاري وصافي الأصول الأجنبية

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

وفق التنبؤ الأساسي، والذي يفترض عدم حدوث تغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، تظل اختلالات الحساب الجاري العالمية كبيرة طوال فترة التوقع، حيث يظل عجز الحساب الجاري الأمريكي أعلى من ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ونتيجة لذلك، يشهد مركز صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة تدهورا جديدا في غياب مكاسب التقييم أدى إلى تقليص صافي الخصوم الأجنبية على الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

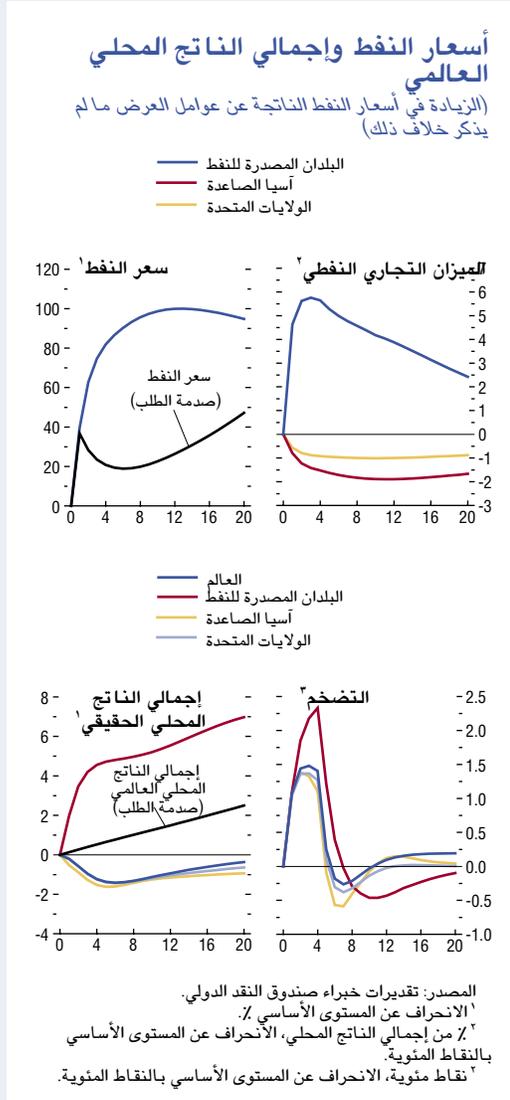
منطقة اليورو
البلدان المصدرة للنفط^١
الولايات المتحدة
اليابان
آسيا الصاعدة^٢



المصدر: دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006): وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ الجزائر وأنغولا وأذربيجان والبحرين وجمهورية الكونغو وكوادور وغينيا الاستوائية وغابون وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا ونيجيريا والنرويج وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا والجمهورية اليمنية.
^٢ الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

انتقال الآثار بين البلدان: هل يمكن للاقتصاد العالمي أن ينفصل عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة؟

الإطار ١-١: تعريف بالعلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد العالمي



رغم هبوط أسعار النفط من مستويات الذروة التي بلغت في أغسطس ٢٠٠٦، فلا تزال المخاوف قائمة من أن يظل التغيير في أسعار النفط مصدراً للمخاطر الجسيمة على الاقتصاد العالمي، ما لم تتخذ تدابير للحد من الطلب عليه وزيادة الطاقة الإنتاجية الحالية. ومن المفاهيم التي شاعت على أساس تجربة سبعينات القرن الماضي أن صدمات أسعار النفط تتسبب في ركود الاقتصاد. غير أن ما حدث في الماضي القريب يتعارض مع هذه الرؤية — حيث إن أسعار النفط أعلى من مستوياتها في عام ٢٠٠٢ بحوالي مرتين ونصف مرة، ولكن يبدو أن هذه الزيادة لم تخلّف تأثيراً واضحاً على الاقتصاد العالمي. ونظراً لهذا التناقض الظاهري، تبين الحاجة إلى تحديد مصادر ارتفاع أسعار النفط، على وجه الخصوص، مع التمييز بين دور كل من عوامل العرض وعوامل الطلب. ونبحث في هذا الإطار تلك القضايا المتعلقة بأسعار النفط، باستخدام «نموذج الاقتصاد العالمي» في صيغة موسعة لتحليل أسباب تغيرات الأسعار والنتائج المترتبة عليها^١. وينظر هذا الإطار أيضاً في تأثير ارتفاع ضرائب المنتجات النفطية على الاقتصاد الكلي العالمي. وتجدر الإشارة في البداية إلى أننا لا نسعى في هذا التحليل إلى تقييم الأهمية النسبية لعوامل العرض والطلب في الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً. وإنما نود التركيز على وضع نموذج للقنوات التي تتفاعل من خلالها أسعار النفط مع النمو^٢.

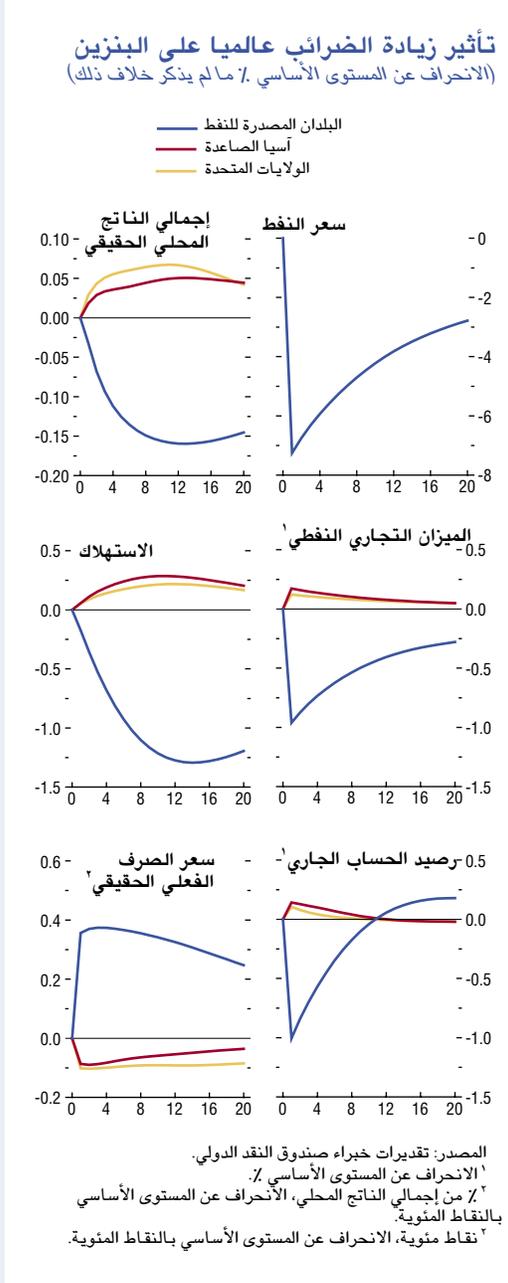
انعكاسات ارتفاع أسعار النفط الناجم عن العرض على الاقتصاد الكلي العالمي

أولاً، لننظر في الحالة التي تعتمد فيها الاقتصادات المصدرة للنفط إلى تقييد المعروض النفطي (كما حدث في السبعينات). هنا ترتفع أسعار النفط (بمقدار ١٠٠٪ عند الذروة المحددة في نموذج المحاكاة)، مما يولد تباطؤاً في النشاط الاقتصادي مع إعادة توزيع الدخل لصالح الاقتصادات المصدرة للنفط والتي انخفض ميلها إلى الإنفاق مقارنة بالاقتصادات المستوردة للنفط. وإضافة

ملحوظة: مؤلفا هذا الإطار هما سليم إلكداغ ودوغلاس لاکستون، بمساعدة من سوزانا مورسولا. ويبنى هذا العمل على بعض الأعمال المشتركة السابقة مع ديرك موير ورينيه لالوند وباولو بيسينتي.
١ للاطلاع على وصف للنموذج، راجع دراسة Elekdag and others (2006). والمناطق المدرجة في النموذج هي البلدان المصدرة للنفط، والولايات المتحدة، وبلدان الأسواق الصاعدة في آسيا، ومجموعة متبقية من البلدان المستوردة للنفط.
٢ للاطلاع على مناقشة لدور عوامل العرض والطلب خلال الزيادة الأخيرة في أسعار النفط، راجع الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

إلى ذلك، نجد أن ارتفاع أسعار النفط يزيد من تكلفة إنتاجه ويفرض ضغوطاً رافعة لمستوى الأسعار الكلي. ومن شأن ذلك أن يحمل البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة، التي تؤدي بدورها — مع التأثير المباشر على تكاليف الإنتاج — إلى زيادة تراجع النشاط على المدى القصير. ومن ثم ينخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار ١,٤٪ عن المستوى الأساسي في مرحلة القاع ويرتفع التضخم العالمي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية تقريباً (الشكل البياني الأول).

الإطار ١-١: (تتمة)



أما آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الكلي الإقليمي فهي تتوقف على ما إذا كان البلد المعني مُصدراً صافياً للنفط أم مستورداً صافياً له، كما تتوقف على كثافة استخدامه للنفط. ويحقق مصدرو النفط فائضاً تجارياً كبيراً يزيد على الخط الأساسي بحوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما أنهم يتمتعون بالتوسع القوي الذي يتحقق من خلال ذلك الفائض. وعلى النقيض من ذلك، تعاني الاقتصادات المستوردة للنفط من تدهور موازينها الخارجية وتباطؤ نشاطها الاقتصادي، وهو تأثير أشد وطأة في اقتصادات آسيا الصاعدة، لا سيما بسبب كثافة استخدامها للنفط مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

وعلى وجه العموم، يُلاحظ في هذا السيناريو أن التأثيرات على التضخم وعلى إجمالي الناتج المحلي هي أقل بكثير مما شوهد في كثير من البلدان الصناعية خلال سبعينات القرن الماضي. وأول العوامل في هذا الخصوص هو أن ذلك يرجع جزئياً إلى انخفاض كثافة استخدام النفط في الاستهلاك والإنتاج، مما يحد من الآثار المباشرة على التضخم وكذلك الآثار متوسطة الأجل وطويلة الأجل على إجمالي الناتج المحلي. والعامل الثاني هو أن نماذج المحاكاة هذه تفترض أن البنوك المركزية التي تستهدف التضخم بمنظور استشرافي تقوم برفع أسعار الفائدة على الفور لمنع التضخم المستمر في التوقعات التضخمية وانتقال التداعيات إلى الأجور والأسعار الأخرى، على عكس ما حدث في السبعينات. أما العامل الثالث فهو أن كثيراً من البلدان أجرت إصلاحات أدت إلى زيادة المرونة في أسواق العمل والمنتجات، حيث يسرت تعديل الأسعار النسبية بمعدل أسرع لمواجهة صدمات أسعار النفط. وقد أدت هذه التحسينات الهيكلية، مصحوبة بالسياسات النقدية الموثوقة التي تمكنت من تثبيت التوقعات التضخمية على المدى الأطول، إلى احتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط دون الإفراط في التأثير على الناتج. غير أن نماذج المحاكاة لا تأخذ في الحسبان إمكانية التأثير على مستوى ثقة الأعمال والمستهلكين أو فترات التعطل في أسواق رأس المال، بما في ذلك المصاعب التي تواجه تمويل عجز الحساب الجاري في البلدان المنفردة.^٣

صدمات الإنتاجية المتواصلة مع انخفاض طاقة إنتاج النفط

يُلاحظ التباين الكبير بين الاستجابات الاقتصادية الكلية في المواقف التي ترتفع فيها أسعار النفط بسبب

^٣ أيضاً لا تأخذ هذه التوقعات في الحسبان بشكل كامل التأثير المحتمل لارتفاع أسعار النفط على بدائل الطاقة الأخرى، أو دور عوامل المضاربة التي قد تزيد من حدة علاوة المخاطر المصاحبة.

صدمة في الطلب. ولننظر في حالة تكون فيها الطاقة الإنتاجية الفائضة منخفضة والعرض لا يستجيب لتغيرات أسعار النفط إلا في حدود ضيقة للغاية على المدى القصير إلى المتوسط. هنا تحدث زيادة ملحوظة في نمو إنتاجية

تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟

في ضرائب العمل يسمح بإبقاء موقف المالية العامة دون تغيير (الشكل البياني الثاني).^٥ إن ضريبة البنزين تشجع الإحلال التدريجي للمخضع لاستهلاك الطاقة، بحيث يكون هذا الإحلال على أساس مطرد بمرور الوقت نظرا لانخفاض مرونة الطلب النفطي على المدى القصير. وعلى العكس من ذلك، فإن أسعار النفط تنخفض انخفاضا فوريا يعادل ٧٪ تقريبا، مؤدية إلى تحول الثروة بعيدا عن البلدان المصدرة للنفط. وتأتي الانعكاسات الاقتصادية الكلية مطابقة لارتفاع أسعار النفط الناجم عن عوامل العرض، حيث يعود النفع في هذه الحالة على الاقتصادات المستوردة للنفط بدلا من المصدرة له. وتشهد كل من الولايات المتحدة وآسيا الصاعدة تحسنا في النمو والأوضاع الخارجية والاستهلاك، يدعمه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لعمليتهما وانخفاض ضرائب العمل التشويهية بفضل ارتفاع ضرائب الوقود.^٦ وفي المقابل، تتعرض البلدان المصدرة للنفط لتدهور في موازينها الخارجية وتباطؤ في النمو. غير أن إجمالي الناتج المحلي العالمي يرتفع ارتفاعا محدودا على وجه العموم — مع تحول الضرائب من أحد مستلزمات الإنتاج (العمل) إلى سلعة تتسم بمرونة سعرية أقل (البنزين) — وهو ما يعني أنه ربما يكون ممكنا تصميم إطار يكفل التكافؤ بين مناطق العالم المختلفة في الانتفاع بمكاسب الدخل المتحققة من هذه السياسة.

^٥ جدير بالذكر أن هيكل "نموذج الاقتصاد العالمي" يميز بوضوح بين مدخلات الطاقة (النفط الخام) والمنتجات البترولية المكررة (البنزين) التي تستهلكها الأسر مباشرة، مما يسمح باستقصاء دقيق لتأثير فرض ضرائب أعلى على البنزين.

^٦ يمكن أن تتحقق آثار مماثلة على إجمالي الناتج المحلي العالمي في المدى المتوسط إذا استخدمت الإيرادات الضريبية الإضافية في تمويل استثمارات حكومية منتجة.

البلدان المستوردة للنفط فتؤدي إلى زيادة دائمة في النمو العالمي بمقدار نصف نقطة مئوية، مما يُحدث طفرة كبيرة في أسعار النفط على المدى القصير تستمر إلى المدى المتوسط (راجع الشكل البياني الأول). إن استجابة أسعار النفط على هذا النحو تعكس انخفاض مرونة العرض على المدى المتوسط نظرا لضرورة إدخال طاقة إنتاجية إضافية تتوافق مع ارتفاع مستويات الطلب الجارية والمستقبلية. غير أن المسار قصير الأجل لإجمالي الناتج المحلي العالمي في هذه الحالة يكون مناقضا للمسار الناتج عن ارتفاع أسعار النفط لأسباب تتعلق بالعرض، لأن الارتفاع يكون ناتجا عن زيادة النمو.^٤

ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه زيادة الضرائب على البنزين؟

أدى انخفاض الطاقة الإنتاجية الفائضة وارتفاع أسعار النفط إلى وعي أكبر بالعواقب التي يمكن أن تترتب على تزايد استخدام النفط حاليا وفي المستقبل. وعلاوة على ذلك، يمثل استهلاك الهيدروكربونات، لا سيما المنتجات البترولية، مصدرا أساسيا لانبعاثات الكربون المفضية إلى تغير المناخ — وهي تكلفة لا تدخل في حسابات السوق. وإزاء هذه الاعتبارات المثيرة للقلق، اقترح عدد من المراقبين زيادة الضرائب على استهلاك النفط، ومن المفيد أن نبحث النتائج الممكنة لهذا التحول في السياسة على الأوضاع الاقتصادية الكلية.

ولننظر إذا في انعكاسات زيادة الضرائب عالميا على البنزين بمقدار ١٠ نقاط مئوية، مع تخفيض مقابل

^٤ إذا تضمن شكل من أشكال النموذج نفس الزيادة في الإنتاجية بغير أن يتضمن النفط، يكون ارتفاع إجمالي الناتج المحلي العالمي على المدى القصير والمتوسط أكبر بدرجة طفيفة عن الارتفاع الذي يسجله إذا دخل النفط في النموذج. ويعني ذلك أن أسعار النفط المرتفعة يظل تأثيرها ضئيلا نسبيا رغم انعكاساتها السلبية على النمو العالمي.

تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟

كانت السنوات الأخيرة فترة بارزة في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث وصل نمو الناتج العالمي إلى أعلى مستوياته المتواصلة منذ أوائل السبعينات، مع حدوث زيادات قوية في جميع المناطق تقريبا. وقد تحققت السيطرة على التضخم بوجه عام عند المستويات المنخفضة التي

عملات قليلة — كما حدث في أواخر عام ٢٠٠٦. وسوف يصبح الوضع أكثر تعقيدا إذا عادت المشاعر الحمائية بسبب تحركات مفاجئة في أسعار الصرف في بيئة تشهد تباطؤا في النشاط الاقتصادي وارتفاعا في البطالة. ويعتبر ذلك الخطر أبرز بالنظر إلى التزايد المستمر في المخاوف السائدة من تأثير عولمة الأسواق على الأقل استعدادا للاستفادة من الفرص الجديدة. ونعاود تناول هذه القضية في موضع لاحق.

تحققت في نهاية تسعينات القرن الماضي، بينما صمد العالم إلى حد بعيد أمام سلسلة من الصدمات وفترات الاضطراب الاقتصادي — بما في ذلك الزيادات الحادة في أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية، والتصحيحات في بعض أسواق الأسهم والمساكن المقومة بأكثر من الواقع — بدون انتقال تداعيات كبيرة بين القطاعات أو المناطق.

ما هي مصادر هذا الرخاء العالمي، وهل يمكن الحفاظ على الزخم؟ ترى دراسة (Rajan 2006) أن قوة نمو الإنتاجية كانت هي الدعامية المحورية التي استند إليها الأداء الاستثنائي المتحقق مؤخرا. فبفضل الإنتاجية القوية أمكن تحقيق نمو جيد في الأرباح جنبا إلى جنب مع رفع الأجور الحقيقية، واستيعاب الزيادات الحادة في أسعار السلع الأساسية بدون إخراج أداء التضخم عن مساره المحدد، كما أنها أسهمت في رفع قيم الأصول التي دعمت الاستهلاك والاستثمار.

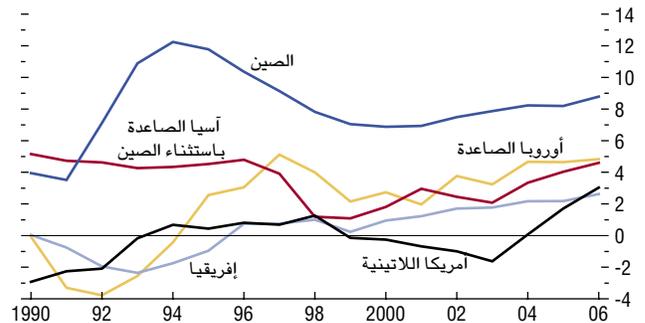
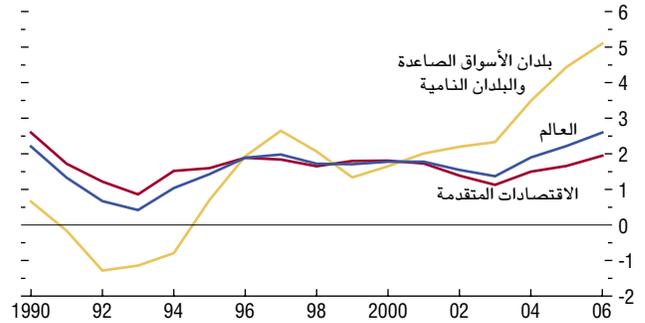
ومن المعروف جيدا أن وتيرة نمو الإنتاجية تسارعت في الولايات المتحدة في منتصف تسعينات القرن الماضي، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى التحرك في مواجهة تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بشكل مستمر، ولكن نمو الإنتاجية جاء قويا أيضا وشهد تزايدا مستمرا في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في نفس الفترة. ويوضح الشكل البياني ١-١٤ هذه النقطة استنادا إلى مقياس عام أولي للإنتاجية ولكنه متوافر بسهولة، ألا وهو نسبة الناتج إلى السكان في سن العمل. وتؤكد هذا الاتجاه الدراسات التفصيلية التي تستخدم مقاييس أدق لمجموع إنتاجية عوامل الإنتاج، لا سيما في حالة البلدان والمناطق التي شهدت تحولات هيكلية كبرى، ومن أبرزها الصين والهند وبلدان الأسواق الصاعدة في أوروبا، التي حققت تقدما هائلا في فتح اقتصاداتها والمضي في إصلاح الأسواق.^١

وقد تعزز نمو الإنتاجية القوي بدوره، بفضل اقتران التقدم التكنولوجي بتزايد الانفتاح في نظام التجارة العالمي، وتنامي التدفقات الرأسمالية عبر البلدان، واكتساب أطر السياسات الاقتصادية الكلية والنظم المالية قدرة أكبر على مواجهة الصدمات. ويناقش الفصل الخامس من هذا التقرير كيف أن النمو السريع للتجارة الدولية وتطبيق تكنولوجيات جديدة يؤديان إلى التمكين من تفكيك عملية الإنتاج، والتعهيد الخارجي الأجنبي

الشكل البياني ١-١٤: أداء الإنتاجية عالميا^١

(الزيادة السنوية %؛ المتوسط المتحرك لثلاث سنوات)

تسارعت وتيرة نمو الإنتاجية عالميا في السنوات الأخيرة، وقادتها بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ورغم أن أداء الصين المتواصل منذ تسعينات القرن الماضي يعتبر باعنا على الإعجاب الشديد، فإن نمو الإنتاجية جاء قويا أيضا في آسيا الصاعدة وفي أوروبا الصاعدة طوال عدد من السنوات.



المصادر: تقرير مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦) الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
١ مقياسا باعتبارهما إجمالي الناتج الحقيقي مقسوما على عدد السكان في سن العمل.

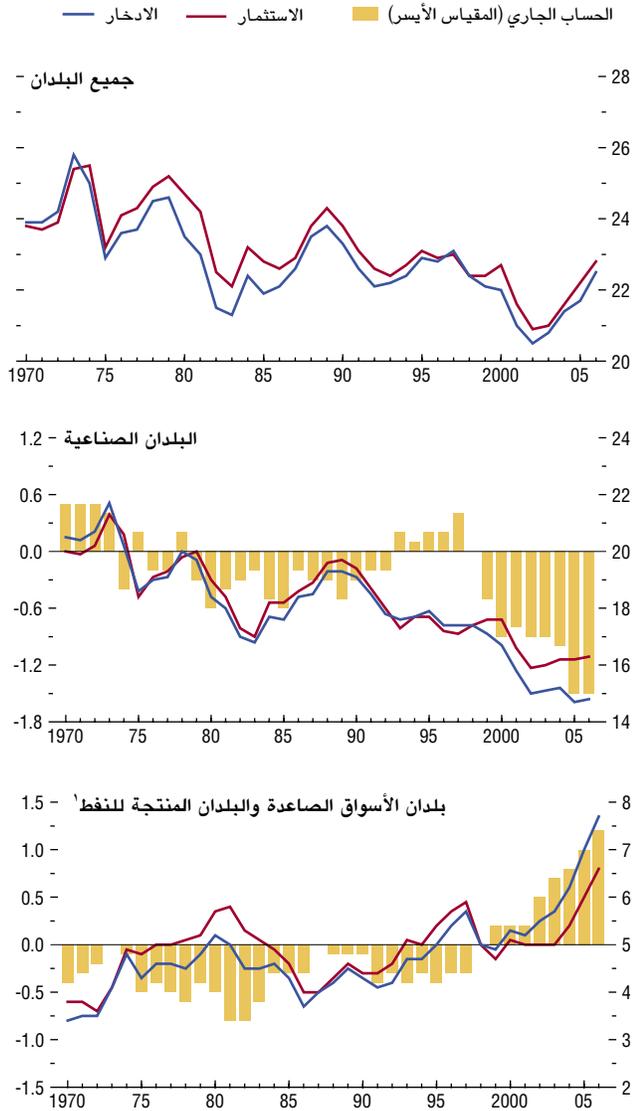
^١ راجع على سبيل المثال دراسة (Schadler and others 2007) واعد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وتقرير Conference Board (2006).

تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟

الشكل البياني ١-١٥: الادخار والاستثمار والحسابات الجارية عالمياً

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

زاد الاستثمار عالمياً في الدورة الاقتصادية الحالية، ولكنه لا يزال منخفضاً بالمقاييس التاريخية، لا سيما في البلدان الصناعية. أما الزيادة المناظرة في الادخار فقد جاءت على وجه الحصر في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، والتي تراكم فوائض عالية في الحساب الجاري.



المصادر: قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD Analytical Database); وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تشمل النرويج.

لأنشطة الصناعات التحويلية والخدمات في مواضع أقل تكلفة في سوق تشهد تزايداً مستمراً في طابعها العالمي، وهو ما يوفر مكاسب في الإنتاجية لدى بلدان المصدر والبلدان المضيفة. وقد تعززت هذه العملية بمبادرات مهمة من أجل تحرير التجارة، بما في ذلك دخول بلدان الكتلة الشرقية السابقة في أوروبا في منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٤، ومشاركة المكسيك في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية اعتباراً من عام ١٩٩٤، ودخول الصين منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وقيام الهند بتخفيض الحواجز التجارية من جانب واحد تدريجياً منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. وقد تعزز هيكل الإنتاج الذي يشهد تحولاً مستمراً بفضل تزايد حرية حركة رأس المال على المستوى الدولي أيضاً، وخصوصاً ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى بلدان الأسواق الصاعدة، وهو ما وفر ليس فقط وسيلة للتمويل وإنما أيضاً جسداً اندماج التكنولوجيا الجديدة ومهارات الإدارة الجديدة.

وهناك سمة محورية أخرى من سمات الفترة الأخيرة هي أن قوة نمو الإنتاجية قد تحققت رغم أن الاستثمار ظل ضعيفاً نسبياً في شتى أرجاء العالم. وقد تناول الفصل الثاني من عدد سبتمبر ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أنماط الاستثمار والادخار العالميين بقدر أكبر من التفصيل. ومنذ صدور ذلك التقرير، حدثت زيادة محدودة في الاستثمار العالمي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن هذه النسبة تظل منخفضة بالمقاييس التاريخية (الشكل البياني ١-١٥). ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الأخيرة في الاستثمار تركزت بكاملها تقريباً في الصين حيث خلق التحول الاقتصادي فرصاً كبيرة جداً (الشكل البياني ١-١٦). وفي غضون ذلك، استمر ارتفاع الادخار خارج الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يمكن عزوه إلى عوامل أهمها زيادة المدخرات (العامة والخاصة) في الصين وارتفاع المدخرات العامة في البلدان المنتجة للنفط، بالرغم من أن الخطى تجري الآن لتنفيذ خطط تعزز الإنفاق الحكومي.

وقد أسهمت اتجاهات الادخار والاستثمار هذه في تهيئة بيئة مالية عالمية تعتبر داعمة بوجه عام تشهد انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل وانخفاض التقلبات، حتى مع تشديد الأوضاع النقدية. ومن ثم، استمر توسع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة

في الاستفادة من قوة نمو الاستهلاك رغم مرحلة الهبوط التي يمر بها قطاع المساكن، وهو ما أدى إلى تمويل عجز الحساب الجاري المتنامي الناتج عن ذلك بدون حدوث ضغط سعودي على أسعار الفائدة طويلة الأجل. أما التطورات في النظام المالي العالمي فقد كان لها دور مهم، بما في ذلك تمكين الولايات المتحدة من توليد أصول ذات خصائص جذابة من حيث درجة السيولة وإدارة المخاطر، إلى جانب مواصلة الدولار الأمريكي لدوره كعملة احتياطي دولية (راجع الفصل الرابع من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

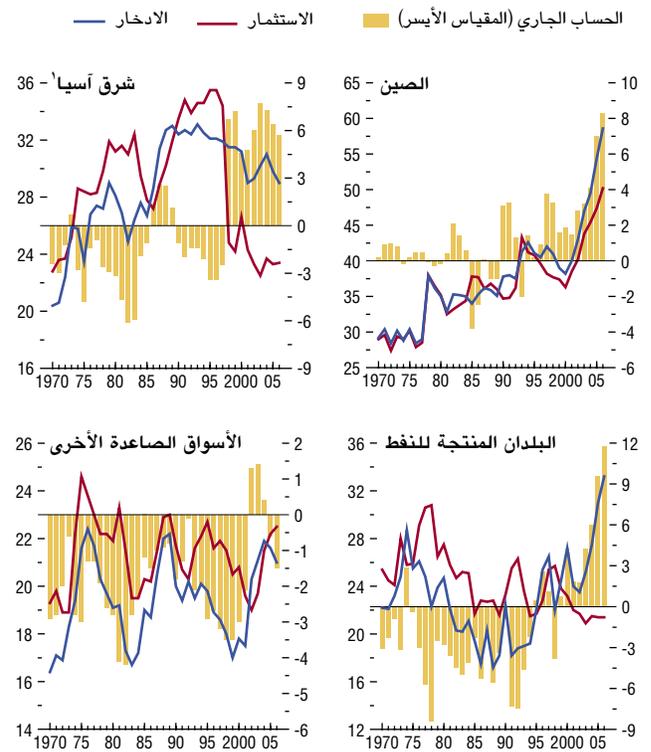
ما هي العوامل التي يمكن أن تهدد استمرار هذا المزيج الإيجابي من الاتجاهات؟ هناك عدد من الأسباب تحمل على الاعتقاد بأن نمو الإنتاجية العالمية قد تتباطأ وتيرته في الفترة القادمة. فالتباطؤ الأخير في نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة قد يكون نتيجة لتقلص قوة الدفع المتحققة من التقدم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة ما، وكذلك العوامل الدورية المعتادة. وقد حذت معظم البلدان الأخرى حذو الولايات المتحدة في جني منافع التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولذلك يتوقع أن يكون في مقدورها تحقيق مكاسب مستمرة. غير أن ذلك سوف يعتمد في جانب منه على مواصلة الإصلاحات الرامية إلى تقليل العوائق التنظيمية وزيادة المنافسة، لا سيما في قطاعات الخدمات، ومنها توزيع تجارة الجملة والتمويل، وهي قطاعات اتسم أداء الإنتاجية فيها في الولايات المتحدة بقوة كبيرة.^٢

وهناك مصدر آخر للقلق هو أن يقل الدعم الذي يتلقاه نمو الإنتاجية العالمية من تحرير التجارة في السنوات القادمة. ويعتبر إحياء دورة الدوحة بشأن تحرير التجارة متعدد الأطراف تطوراً جديراً بالترحيب الكبير، إذ أن اختتام هذه الدورة بنجاح يمكن أن يوفر مكاسب كبيرة على جانب الكفاءة، لا سيما في القطاعات الزراعية. وقد تستمر عملية تحرير التجارة على المستويين الثنائي والإقليمي، ولكنها لا تمثل بديلاً عن التحرير متعدد الأطراف: فتلك الاتفاقيات — التي تغطي بالفعل حوالي ثلث التجارة العالمية — تعتبر بحكم طبيعتها أقل نفعا

^٢ راجع على سبيل المثال مناقشة أداء الإنتاجية في قطاع الخدمات في أوروبا الغربية (الفصل الثاني) وفي آسيا الصاعدة (الفصل الثالث من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الشكل البياني ١-١٦: الادخار والاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المنتجة للنفط (% من إجمالي الناتج المحلي لكل منطقة فرعية)

رغم أن نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً كبيراً في الصين في السنوات الأخيرة، فإن ارتفاع نسبة المدخرات كان أعلى من ذلك بكثير. وفي خارج الصين في شرق آسيا، ظل الاستثمار منخفضاً جداً بوجه عام. أما ارتفاع أسعار البترول فقد غذى زيادة حادة في المدخرات في البلدان المنتجة للنفط.



المصادر: قاعدة البيانات التحليلية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD Analytical Database)؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ الأسواق الصاعدة في شرق آسيا باستثناء الصين.

تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟

١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا يتطلبها تثبيت تركيزات أكاسيد الكربون في الغلاف الجوي، بينما تعني آثار عدم اتخاذ أي إجراء حدوث أضرار طويلة الأجل تعادل ٥٪ أو أكثر من الاستهلاك العالمي، وتكون مركزة في البلدان منخفضة الدخل الواقعة في المنطقة الاستوائية^٣. وفيما يتجاوز تلك الآثار البيئية، تشهد التكاليف الحدية لإنتاج الطاقة زيادة مستمرة بالفعل، حيث يجري استنفاد احتياطات النفط سهلة الاستغلال خارج عدد قليل من البلدان التي تنتج كميات كبيرة جدا من النفط، وهناك حصة متزايدة من الإنتاج من خارج أوبك سوف تتم من منشآت بحرية أكثر تكلفة بكثير أو من رواسب منخفضة الدرجة صعبة الاستخراج مثل رمال القار.

ورابعا، تمثل شيخوخة السكان تحديا يواجه الحفاظ على نمو الإنتاجية لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. فعندما يهبط نصيب الداخلين الجدد إلى القوى العاملة، يصبح من الأصعب الاستمرار في تعزيز قاعدة المعرفة، ولا سيما فيما يتعلق بالمجال التكنولوجي، فضلا عن مخاطر عدم التكافؤ بين مهارات معينة لدى العمالة وبين الاحتياجات. كذلك فإن الارتفاع المستمر في نسبة المعوليين إلى السكان في سن العمل سوف يفرض هو الآخر قيودا على المالية العامة حيث ترتفع تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية على الحكومات. وكما وردت مناقشته في الإطار ١-٢، فإن تحقيق إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة أمام هذه التكاليف المرتفعة باستمرار سوف يتطلب تصحيحا كبيرا يبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجموعة السبعة. وسوف يفرض هذا بدوره ضغوطا من أجل زيادة الأسعار الضريبية، وهو ما يمثل تأثيرا سلبيا على الكفاءة. وإلى درجة ما، فإن زيادة انفتاح سياسات الهجرة الداخلة واتخاذ خطوات من أجل تشجيع زيادة معدلات المواليد يمكن أن يساعدا على معالجة هذه المخاوف، ولكنهما سيتمكنان فقط من التعويض الجزئي عن اتجاهات شيخوخة السكان.

وسوف يرتب تباطؤ الإنتاجية انعكاسات على اتجاهات الاستثمار والاستهلاك وعلى تسوية الاختلالات العالمية. فالحفاظ على معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي أمام

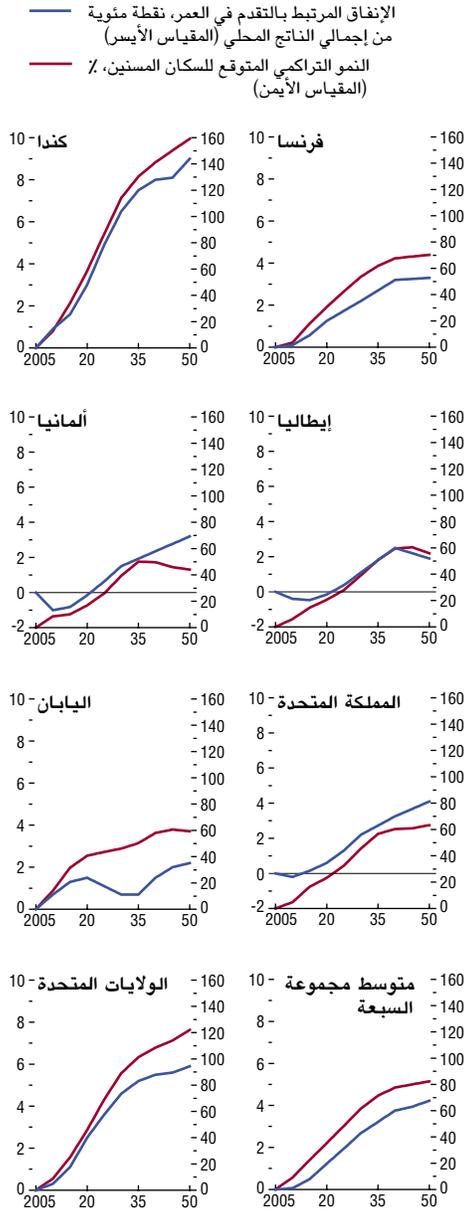
من التحرير على أساس «الدولة الأولى بالرعاية»، وقد تؤدي إلى عكس المقصود منها إذا لم يتم تصميمها جيدا. فضلا على ذلك، هناك خطر شديد من احتمال زيادة تأثير القوى الحماة في السنوات المقبلة، مما يؤدي إلى فقدان بعض المكاسب التي حققها الاندماج العالمي المتزايد. فهناك بالفعل مخاوف مما حدث أخيرا من اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق وإجراءات «الضمانات الوقائية» في مختلف أرجاء العالم — ويمكن أن تزداد كثافة التدابير الموجهة ضد التجارة في سياق مرحلة الهبوط الدوري وارتفاع معدلات البطالة مما يعطي قوة إضافية للمخاوف السائدة من تأثير العولمة على توزيع الدخل، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. ويناقش الفصل الخامس كيف أدى النمو السريع في التجارة الدولية وزيادة عولمة سوق العمل، إلى جانب استحداث التكنولوجيات الجديدة، إلى تحقيق مكاسب مهمة في مستويات الدخل في البلدان المتقدمة والنامية، مع التأثير في نفس الوقت على توزيع الدخل. ويعرض ذلك الفصل أدلة تشير إلى أن الهبوط الأخير في حصة العمل في الاقتصادات المتقدمة جاء نتيجة للتغير التكنولوجي أكثر من كونه نتيجة زيادة المنافسة من القوى العاملة العالمية المتنامية. ورغم ذلك، فإنه يمكن القيام بجهد أكبر لمساعدة من تتعرض وظائفهم لأثار بالغة بفعل الاتجاهات العامة الأخيرة في مجال التكنولوجيا والتجارة، بما في ذلك تحسين نظم التعليم، وتعزيز مرونة أسواق العمل، وإيجاد نظم للرعاية الاجتماعية تعمل على الوقاية من عواقب التغير الاقتصادي ولكنها لا تنشئ عقبات تحول دون حدوثه.

وثالثا، من المرجح أن تفرض القيود البيئية العالمية وقيود الموارد على المستوى العالمي تكاليف متزايدة. وتعتبر الجهود المبذولة حتى الآن لمعالجة مشكلة الاحترار العالمي طويلة الأجل جهودا محدودة وجزئية، فمن المتوقع أن قلة من البلدان هي التي ستفي بأهداف السيطرة على انبعاثات الكربون على مدار الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ المحددة في بروتوكول كيوتو. وهناك تسليم متزايد بأثار التغير المناخي الاقتصادية المحتملة في الأجل الطويل، مما يؤدي إلى زيادة الرغبة في مختلف البلدان في اتخاذ إجراءات من أجل السيطرة على انبعاثات الكربون التي من شأنها أن تزيد حتما من تكاليف ممارسة النشاط الاقتصادي، حتى رغم أنها تحول دون حدوث آثار أشد وطأة في الأجل الطويل. فعلى سبيل المثال، يقدر تقرير *Stern Review on the Economics of Climate Change* الصادر مؤخرا أنه سوف تكون هناك تكلفة تبلغ حوالي

^٣ راجع تقرير (2006) Stern. ورغم أن بعض الأرقام الدقيقة الواردة في التقرير المذكور قد تعتمد على افتراضات معينة (مثل معدل الخصم الزمني المستخدم في إعطاء وزن ترجيحي للأثار الواقعة في المستقبل) وواجهت اعتراضا من البعض، فإن التقرير يوفر إطارا مفيدا لتقييم الأثار الاقتصادية للاحترار العالمي ويعطي صورة لحجم التكاليف التي تنطوي عليها تلك الأثار.

الإطار ١-٢: ضمان إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في بلدان مجموعة السبعة

النمو التراكمي المتوقع للسكان المسنين والزيادة المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر قياساً إلى الوضع في عام ٢٠٠٥



المصادر: تقرير Economic Policy Committee of the European Union (2006) و تقرير OECD (2001) و تقرير UN (2006) و تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

في العقود المقبلة، سوف يؤدي طول الأعمار وانخفاض معدلات الخصوبة وتقاعد جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي المرتبط بالتقدم في العمر في بلدان مجموعة السبعة. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يصبح السكان أقل عدداً وأكبر سناً، ويتوقع عندئذ أن تتضاعف معدلات إعالة كبار السن. وسوف تؤدي هذه الاتجاهات إلى تعريض أوضاع المالية العامة الوطنية لضغوط إضافية كبيرة. ووفقاً للتوقعات التي قدمتها السلطات الوطنية المعنية، يتوقع لإنفاق الحكومة العامة المرتبط بالتقدم في العمر في هذه البلدان أن يرتفع بمقدار ٤ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في السنين الخمس والأربعين القادمة مع وجود اختلاف كبير بين البلدان في هذا الشأن (راجع الشكل البياني)^١. وتختلف التقديرات اختلافاً كبيراً بين البلدان، حيث تقع كندا عند الطرف الأعلى ويتوقع في حالتها أن يرتفع الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر بمقدار ٩ نقاط مئوية بحلول عام ٢٠٥٠، بينما تقع إيطاليا عند الطرف الأدنى ويتوقع في حالتها أن يرتفع ذلك الإنفاق بمقدار نقطتين مئويتين. ويتوقع أن يأتي جل الزيادة في الإنفاق بسبب ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، أما المتبقي من هذه الزيادة فسببه هو زيادة الإنفاق على الرعاية طويلة الأجل ومعاشات التقاعد.

ويزيد من صعوبة تقييم تأثير هذه التغيرات السكانية على إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة ما هو قائم من جوانب عدم اليقين التي تحيط بتوقعات العوامل التكنولوجية والسكانية وعرض العمالة ونمو الإنتاجية. ومن المسائل الأساسية هنا قوة الرابطة بين زيادة شيخوخة السكان وبين تكلفة الرعاية الصحية. ففرض «توسع الاعتلال» («expansion of morbidity») وهو الفرض الأقدم (بمعنى أن زيادة شيخوخة السكان تنطوي ضمناً على زيادة طول فترات المرض ومن ثم ارتفاع التكاليف) يتعارض في أغلب الأحيان مع فرض «انكماش الاعتلال»

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو دانييل لي. وهو مستمد من دراسة Hauner, Leigh, and Skaarup (2007).

^١ راجع Economic Policy Committee of the European Union (2006) للاطلاع على حالة كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة؛ وراجع OECD (2001) للاطلاع على حالة كل من كندا واليابان والولايات المتحدة. وتتسق التوقعات الأحدث للإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر على المدى الطويل في حالة كل من كندا واليابان والولايات المتحدة والمقدمة من سلطاتها الوطنية بشكل عام مع التوقعات الواردة في التقرير OECD (2001).

تحديات الأجل المتوسط: هل يمكن استمرار ازدهار الإنتاجية؟

الفائدة الاسمي ناقصا معدل النمو الاسمي) ويفترض لسهولة المقارنة أنه ٢٪ سنويا وفق السيناريو الأساسي في حالة جميع البلدان.^٢ ويعرض الجدول الأول بيانات العناصر الثلاثة المستخدمة في تقييم المؤشر حسب الوضع في عام ٢٠٠٥. ويعتبر التصحيح اللازم في المالية العامة من أجل ضمان إمكانية استمرار أوضاعها على المدى الطويل كبيرا في حالة جميع بلدان مجموعة السبعة. وعلى وجه الخصوص، كما يورد الجدول الثاني، فإن سد الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة سوف يتطلب تصحيحا يقدر متوسطه بما يتراوح بين ٣,٩٪ و ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (وذلك حسب ما إذا كان المستخدم في تقييم المؤشر هو إجمالي الدين أم صافي الدين).^٤ ويتوقع أن يكون ما يقرب من ثلثي هذا التصحيح انعكاسا للزيادة المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر (عنصر شيخوخة السكان)، بينما الثلث المتبقي يعكس الفائدة على الدين العام (عنصر الدين). وتتضح أكبر الفجوات الأساسية في حالة كل من اليابان والولايات المتحدة. ففي حالة اليابان، يأتي هذا نتيجة وجود أكبر عجز أساسي، وارتفاع مستوى الدين، والفرق المفترض بين سعر الفائدة ومعدل النمو.^٥ أما في حالة الولايات المتحدة، فإن ضخامة الفجوة ترجع إلى مزيج يجمع بين العجزات الأساسية المرتفعة والزيادات الكبيرة المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر. أما أصغر الفجوات الأساسية فتظهر في حالة كندا، حيث يساعد وجود فائض أساسي نسبته ٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على موازنة تأثير الزيادة الكبيرة جدا المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر. وبدون

(“compression of morbidity”) (بمعنى أن زيادة شيخوخة السكان تؤجل فترات المرض، ولكن لا تمددها ولا تزيد التكاليف المرتبطة بها).

وتزيد صعوبة المقارنة بين ضغوط الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر بين البلدان بسبب الفروق في المنهجيات بين توقعات الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر. وليس هناك إطار موحد بشكل كامل للتوقعات بسبب تشابه عمليات إعداد توقعات طويلة الأجل بحسب الفئات العمرية للسكان في حالة البلدان التي يوجد لديها نظم تأمين للمسنين ونظم تأمين صحي مختلفة. ومع ذلك، هناك علاقة وثيقة بقدر كبير بين معدلات نمو السكان المسنين المتوقعة والإنفاق المتوقع المرتبط بالتقدم في العمر (راجع الشكل البياني). والحصول على مجموعة من التقديرات لضغوط الإنفاق المستقبلي المرتبط بالتقدم في العمر تكون أكثر اتساقا بين البلدان يمثل أولوية مهمة في البحوث المستقبلية.

ويستخدم هذا الإطار مؤشرا معتادا هو الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة (intertemporal primary gap) في تقدير تطور إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في كل بلد من بلدان مجموعة السبعة، وفي تقييم إسهام مبادرات السياسات.^٦ وتقيس الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة التغير في الرصيد الأساسي المطلوب من أجل معادلة القيمة الحالية المخصومة للأرصدة الأساسية المستقبلية مع مستوى الدين الراهن. وبذلك فإن هذا المقياس يشير إلى التصحيح اللازم لتثبيت الدين عند مستوى يمكن تحمله بشكل دائم (وليس فقط الوصول إليه في سنة بعينها). ويتألف المؤشر من ثلاثة عناصر كما يلي:

- عنصر العجز الأساسي، وهو العجز الأساسي الأولي للحكومة العامة المعدل في ضوء الاتجاهات الدورية
- عنصر الدين، وهو تكاليف خدمة الدين لرصيد الدين الأولي (مقومة باستخدام إما بيانات إجمالي الدين أو بيانات صافي الدين)
- عنصر زيادة شيخوخة السكان، وهو صافي القيمة الحاضرة للزيادة المتوقعة في النفقات المرتبطة بالسن مضرورية في سعر الفائدة المعدل في ضوء النمو (أي سعر

^٢ رغم أن الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو والبالغ ٢٪ يتفق بشكل عام مع التجارب التاريخية للبلدان الصناعية الرئيسية، فإنه يعتبر أعلى من الرقم المستخدم في تحليلات إمكانية الاستمرار في تحمل الدين في عدد من التقارير القطرية الصادرة عن خبراء الصندوق. وتخفيض هذا الفرق يمكن أن يؤدي بقدر كبير إلى تقليل الحاجة إلى التعديل في حالة البلدان التي عليها ديون ذات مستوى مرتفع.

^٤ رغم أنه يفضل من حيث المبدأ استخدام بيانات صافي الدين في تقييم إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة، فإن جوانب عدم الانساق بين المنهجيات، لا سيما في تقييم أصول نظم معاشات التقاعد، تعني أن أرقام صافي الدين لا تكون قابلة للمقارنة بسهولة بين البلدان.

^٥ تعتبر الحاجة إلى التصحيح المقدر حساسة للفرق المفترض بين سعر الفائدة ومعدل النمو. وفي حالة اليابان على وجه التحديد، يحتمل أن يكون المتوسط التاريخي لفترة ١٠ سنوات تغطي فترة الانكماش أعلى من الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو في الفترة القادمة. وتخفيض هذا الفرق إلى ٠,٧٥٪ من شأنه أن يحقق تصحيحا مطلوبا يتفق مع التحليل والتوصيات الصادرين في سياق مشاورات الصندوق في إطار المادة الرابعة مع اليابان لعام ٢٠٠٦.

^٦ ينتمي هذا المقياس إلى عائلة مؤشرات الفجوة الأساسية (كما وردت مناقشتها في دراسة 2000، Chalk and Hemming) والتي تستند إلى المنهج المستخدم في تقرير European Commission (2004) في تقدير إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة. وهناك منهج مشابه مستخدم في تقرير HM Treasury (2006).

الإطار ١-٢: (تتمة)

مجموعة السبعة: أوضاع المالية العامة في عام ٢٠٠٥
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الزيادة المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر، ٢٠٠٥-٢٠٥٠ (بالتقط المئوية من إجمالي الناتج المحلي)	الرصيد الأساسي الهيكلي (٢٠٠٥)	صافي الدين (نهاية ٢٠٠٥)	إجمالي الدين (نهاية ٢٠٠٥)	
٩.٠	٥.٥	٣٠.٢	٧٠.٨	كندا
٣.٣	٠.٢-	٤٣.٧	٧٦.١	فرنسا
٣.٢	٠.١	٥١.٥	٧١.١	ألمانيا
١.٩	١.٤	٩٥.١	١٢٠.٤	إيطاليا
٢.٢	٣.٠-	٨٦.٤	١٧٣.١	اليابان
٤.١	١.٥-	٤٠.٠	٤٦.٧	المملكة المتحدة
٥.٩	١.٨-	٤٣.٥	٦١.٨	الولايات المتحدة
٤.٢	٠.١	٥٥.٨	٨٨.٦	المتوسط

المصادر: قادة بيانات آفاق الاقتصاد التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Outlook database) فيما يتعلق ببيانات الدين وبيانات الرصيد الأساسي؛ وتقرير EPC (2006) وتقرير OECD (2001) فيما يتعلق ببيانات الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر. ملحوظة: جميع البيانات تتعلق بالحكومة العامة. والفروق بين بيانات الدين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبياناته الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قد تكون ناشئة عما يلي: (١) اختلاف تعاريف الحكومة العامة؛ (٢) المعاملة البديلة للأصول والخصوم الحكومية، لا سيما التزامات معاشات التقاعد؛ (٣) الطرق البديلة المستخدمة في توحيد حسابات الحكومة.

- أي تصحيح في المالية العامة، تعني الزيادات المتوقعة في الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر قفزة هائلة في ديناميكيات الدين في جميع البلدان السبعة.
- ورغم أن التصحيح الكلي اللازم لتحقيق إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة على المدى الطويل في بلدان مجموعة السبعة يعتبر تصحيحاً كبيراً، فإن هناك منافع كبيرة على جانب النمو تتحقق من وضع السياسات العامة على أساس تتوافر له إمكانية الاستمرار في الأجل القريب مقارنة بالتصحيح المتأخر. ويوضح السيناريو هان التاليان هذه النقطة المهمة:
- سيناريو التصحيح في الأجل القريب: ينطوي هذا السيناريو على سد الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة في فترة خمس سنوات.
- سيناريو التصحيح المتأخر: ينطوي هذا السيناريو على عدم إحداث تغييرات في سياسة المالية العامة لمدة ١٠ سنوات يسمح فيها بتراكم ضغوط الإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر. وبعد ذلك يتم إعادة تقييم الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة على أساس الدين العام ومستويات الرصيد الأساسي في ذلك الحين، ويتم سد تلك الفجوة في فترة الخمس سنوات اللاحقة.

مجموعة السبعة: نتائج التقديرات — الفجوات الأساسية في عام ٢٠٠٥
(% من إجمالي الناتج المحلي)

الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة ^١		الإسهامات في الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة (إجمالي الدين) من: ^٢		الفجوة الأساسية بين الفترات الزمنية المختلفة ^١			
(صافي الدين)	(إجمالي الدين)	تكاليف شيخوخة السكان	خدمة الدين	الرصيد الأساسي	(إجمالي الدين)	(صافي الدين)	
٢.٧-	٢.٣-	٦.٣-	١.٤-	٥.٥	٢.٢-	١.٤-	كندا
٣.٧-	٣.٤-	٢.٣-	١.٥-	٠.٢-	٤.٠-	٣.٤-	فرنسا
٣.٠-	٢.٨-	١.٧-	١.٤-	٠.١	٣.٠-	٢.٧-	ألمانيا
١.٣-	١.٠-	١.٢-	٢.٤-	١.٤	٢.٢-	١.٧-	إيطاليا
٦.٥-	٥.٦-	١.٦-	٣.٤-	٣.٠-	٧.٩-	٦.٢-	اليابان
٥.١-	٥.١-	٢.٥-	٠.٩-	١.٥-	٤.٩-	٤.٨-	المملكة المتحدة
٧.٤-	٧.٢-	٤.٢-	١.٣-	١.٨-	٧.٣-	٦.٩-	الولايات المتحدة
٤.٢-	٣.٩-	٢.٨-	١.٨-	٠.١	٤.٥-	٣.٩-	المتوسط

المصادر: تقرير Economic Policy Committee of the European Union (2006)، وتقرير OECD (2001)؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Outlook database)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ عند فرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو يبلغ ٢٪.
^٢ الإسهامات معروضة في حالة الحسابات باستخدام الفرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو وفق السيناريو الأساسي وهو ٢٪.
^٣ عند فرق بين سعر الفائدة ومعدل النمو يبلغ ١٪.

أجل خدمة ارتفاع تكاليف الفائدة. وفي المتوسط، يكون التصحيح الإضافي اللازم في الرصيد الأساسي لتثبيت الدين على أساس يمكن الاستمرار في تحمله هو ١,١ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي وفق سيناريو التصحيح المتأخر مقارنة بالمطلوب وفق سيناريو التصحيح في الأجل القريب. وثانياً، يحقق التصحيح المبكر أيضاً مكاسب في الناتج على المدى الطويل. فالتقديرات تشير إلى أن التصحيح المبكر يحقق مكسباً في الناتج مجموعه ١,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وبالنظر إلى مخاطر تجاوز التوقعات على ضغوط الإنفاق، فإن تصحيح المالية العامة المبكر من شأنه أن يوفر أيضاً مساحة إنفاق أكبر في المالية العامة لاستيعاب أي احتياجات للإنفاق المرتبط بالتقدم في العمر تكون أعلى من المتوقع.

ويتم تقييم آثار سيناريوهين السياسات هذين على النشاط الاقتصادي - في الأجل القصير وفي الأجل المتوسط إلى الطويل - باستخدام نموذج المالية العامة العالمي (GFM) الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وذلك بعد معايرته من أجل محاكاة السمات التجريبية الأساسية لكل بلد من بلدان مجموعة السبعة^٦. وهناك استنتاجان مهمان يبرزان من هذا التحليل. أولاً، أن تأخير ضبط أوضاع المالية العامة والسماح بارتفاع الدين يعينان ضرورة تحقيق فوائض أساسية أعلى بشكل دائم من

^٦ نموذج المالية العامة العالمي هو نموذج توازن عام وضعه صندوق النقد الدولي من أجل بحث قضايا السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات المالية العامة الهيكلية، بما في ذلك إصلاح معاشات التقاعد، في إطار متعدد البلدان.

في مواجهة تحركات أسعار الصرف، وهي النقطة التي تؤديها النتائج التي خلص إليها الفصل الثالث. ومن الصعب توقع هذه القوى طويلة الأجل ووضع نماذج رياضية لها، ومن الصعب كذلك أن يتيقن المرء من نتائجها. ورغم ذلك، فإن التكاليف التي يحتمل أن تكون كبيرة والمترتبة على مواجهة مشكلات كمشكلة التغير المناخي، وشيخوخة السكان، وتسوية الاختلالات العالمية، تبرر اتخاذ تحركات على مستوى السياسات تكون ذات طابع استشرافي ومعايرة جيداً من أجل تخفيف المخاطر المعنية.

قضايا السياسات

التحدي المباشر الذي يواجهه صانعو السياسات هو مواصلة توجه الاقتصاد العالمي على مسار تتوافر له إمكانية الاستمرار ويتسق مع انخفاض التضخم في وقت يدخل فيه التوسع الاقتصادي العالمي عامه الخامس. وتواجه البنوك المركزية الكبرى تحديات متباينة في إدارة سياستها النقدية، تبعاً لاختلاف الأوضاع الدورية ومستوى الضغوط التضخمية في اقتصاد كل منها.

• ففي الولايات المتحدة، يواجه بنك الاحتياطي الفيدرالي مهمة شاقة تتمثل في تحقيق التوازن بين مخاوف تباطؤ النشاط وبين مخاطر التضخم، وتظل سياسة الحفاظ على ثبات أسعار الفائدة هي السياسة الملائمة في الوقت الحالي. وتضع الأسواق المالية تسعيرها الآن

بطء نمو مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج سوف يتطلب رفع معدلات تراكم رأس المال بما يفوق التوسع الحالي. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تؤدي توقعات انخفاض نمو الدخل مستقبلاً إلى إضعاف نمو الاستهلاك، رغم أنه يرجح أن يتعزز الاستهلاك الكلي حيث إن حصة متزايدة من السكان في البلدان المتقدمة تتقاعد، وحيث يتكيف السكان في بلدان شرق آسيا التي تشهد نمواً سريعاً — وخصوصاً في الصين — مع المستويات الجديدة للرخاء وتقلص المدخرات الاحترازية. ومن الصعب التنبؤ بدقة بميزان هذه القوى المعقدة التي تؤثر على الادخار والاستثمار، ولكن يبدو من المرجح تماماً أن الفترة الأخيرة التي شهدت «الشراهة الادخارية» أو «شح الاستثمارات» (وذلك حسب المنظور المعني) قد وصلت إلى نهايتها، مما يعني ارتفاع الضغوط على الموارد المالية وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل.

وفي هذا السياق، قد تواجه البلدان التي تتحمل عجوزات كبيرة في الحساب الجاري، كالولايات المتحدة، صعوبات أكبر في جذب التمويل الأجنبي المستمر بمقادير كبيرة عند الحاجة — لا سيما عندما تقترب النظم المالية لدى البلدان الأخرى من سد الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة عن طريق طرح مجموعة مماثلة من الوسائل المالية لجذب المدخرات. وفي تلك الظروف، فإن احتمالات زوال الاختلالات بشكل سلس سوف تستفيد من الإصلاحات التجارية وغيرها من المبادرات الرامية إلى إزالة العقبات أمام إعادة تخصيص السلس للموارد

عند الحد الأعلى لسلم الدخل، والارتفاع المستمر في أسعار الأصول — لم يتسن تحديده على وجه التأكيد وليس من المؤكد بعد معرفة القدر الذي سيكون دائما. وينبغي إيلاء الاهتمام للسيطرة على نمو النفقات، والتي أظهرت التجارب أنها توفر مسارا أكثر دواما صوب ضبط أوضاع المالية العامة. وفيما بين الاقتصادات المتقدمة الكبيرة، يبدو من المهم جدا تحقيق مزيد من التقدم المتواصل صوب ضبط أوضاع المالية العامة في الولايات المتحدة — وخصوصا بالنظر إلى انخفاض المدخرات الخاصة، والمخاوف المتعلقة بالعجز الكبير في الحساب الجاري، والتكلفة المتوقعة على المالية العامة نتيجة شيخوخة السكان؛ وفي اليابان، حيث تظل مستويات العجز والدين مرتفعة جدا وحيث تحدث شيخوخة السكان بشكل سريع؛ وفي إيطاليا، حيث تتزايد المخاوف التي تحيط بإمكانية استمرار أوضاع المالية العامة بسبب ضع النمو وانخفاض القدرة التنافسية.

وسوف يعتمد استمرار التقدم نحو ضبط أوضاع المالية العامة على تحقيق تقدم أكثر طموحا في الإصلاحات الأساسية في المالية العامة لاحتواء المصروفات المتزايدة مع زيادة شيخوخة السكان، لا سيما في مجالات مثل الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد، ولتجنب الانكماش في قواعد الإيرادات. وينبغي أيضا توجيه السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق لمواجهة تحديات النمو في الأجل المتوسط. ويمكن أن تساعد الحوافز القائمة على الأسعار في تشجيع المحافظة على الطاقة والسيطرة على انبعاثات الهيدروكربونات (الإطار ١-٣). ويمكن أن يشجع إصلاح معاشات التقاعد على زيادة أعمار العمالة وكذلك على ضمان توافر مقومات سلامة المالية العامة، بينما يمكن توجيه شبكات الأمان الاجتماعية إلى توفير مساندة أكبر للعمال في تكيفهم مع العولمة المتزايدة للأسواق، وذلك بدون عرقلة سير التغيير. وليس من السهل أبدا كسب التأييد لهذه الإصلاحات بسبب آثارها التوزيعية، ولكن الفترة الحالية التي تشهد نموا متواصلا يتوقع لها أن توفر فرصة مثالية. فضلا على ذلك، يمكن تقوية زخم الإصلاح بالجهود الرامية إلى زيادة شفافية المالية العامة ومسؤولياتها، بما في ذلك زيادة كثافة الإشراف المستقل، وزيادة المساءلة، ووضع أطر مالية عامة لإرشاد السياسة بما يتفق مع أهداف طويلة الأجل تكون محددة بوضوح.

ومن منطلق مماثل، من الضروري أن تحقق الاقتصادات المتقدمة تقدما أكثر طموحا في الإصلاحات القائمة على قواعد السوق والتي من شأنها زيادة إمكانات النمو. ومن التحديات القائمة في هذا الخصوص ضرورة التأكد من خلق فرص العمل الكافية في اقتصاد يشهد عولمة متزايدة ومن مشاركة من هم أقل حظا في مكاسب الرخاء المتأتية

بأسعار فائدة تتوقع تخفيضها بحلول شهر سبتمبر، وذلك بعد زيادة ضعف الأداء الاقتصادي. ولكن بنك الاحتياطي الفيدرالي أصاب إذ أبقى على خياراته مفتوحة، مع التأكيد على أن مسار السياسة النقدية سوف يعتمد على كيفية تأثير الأداء الاقتصادي على ميزان المخاطر بين النمو والتضخم.

• وفي منطقة اليورو، جاء التضخم أقرب كثيرا من الأهداف، وتتيح القوة التي اكتسبها الاقتصاد الفرصة أمام البنك المركزي الأوروبي كي يرفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل تدريجيا لتصل إلى مستويات أقرب إلى الحياد من أجل الحيلولة دون حدوث ضغوط على الأجور والأسعار. ونظرا لأن النمو المتوقع تحقيقه في منطقة اليورو يقترب من الإمكانية أو يتجاوزها، ونظرا لإمكانية حدوث بعض الضغوط الصعودية الجديدة على استغلال عوامل الإنتاج وعلى الأسعار، قد يكون من المبرر إحداث زيادة جديدة في أسعار الفائدة كي تصل إلى ٤٪ بحلول الصيف. وفيما يتجاوز ذلك، قد يظل مطلوبا اتخاذ إجراءات إضافية على مستوى السياسات إذا ظل زخم النمو أعلى من الاتجاه العام وإذا زادت كثافة الضغوط على الأجور والأسعار.

• وفي اليابان، كان اتباع موقف سياسة نقدية واضح اليسر عاملا أساسيا في خروج اليابان من ركود استمر عقدا من الزمن — وذلك رغم أن المرجح أنه كان أيضا عاملا أسهم في التدفقات الخارجة في إطار تجارة المناقلة وأسهم في إضعاف قيمة الين، وهو ما أثار بعض المخاوف بشأن التأثير على القدرة التنافسية في البلدان الأخرى وكذلك احتمال حدوث تحول غير منظم عند تشديد تلك السياسة النقدية. ورغم أن الآفاق المستقبلية للنمو تبدو مواتية، فإن أرقام التضخم ظلت قريبة من الصفر بشكل لا يبعث على الارتياح. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي أن يكون التركيز الأساسي على ضمان قوة النمو والخروج بشكل حاسم من مرحلة الانكماش. ومن ثم، ينبغي عدم التخلي عن السياسة النقدية التوسعية إلا بالتدريج، على أن تتوافر أدلة تؤكد استمرار التوسع الاقتصادي القوي.

وينبغي توجيه سياسة المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة نحو تحقيق الضبط والإصلاح اللازمين للحفاظ على سلامة الأوضاع المالية في مواجهة شيخوخة السكان، مع إفساح المجال لعمل أدوات الضبط التلقائي حسب الحاجة. وقد ساعدت قوة نمو الإيرادات على تقوية أوضاع المالية العامة في عدد من الاقتصادات الكبيرة في السنوات الثلاث الأخيرة (الجدول ١-٣). غير أن النصيب من هذا التحسن الراجح إلى العوامل الدورية — أي الذي دعمه ارتفاع الأرباح وسرعة نمو الإيرادات

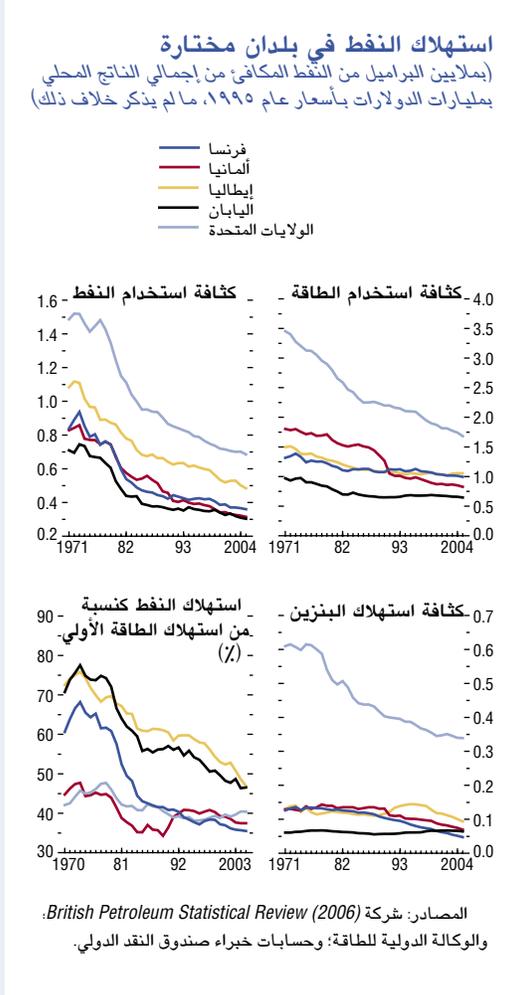
الجدول ١-٣: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩١	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية										
١,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	١,٧-	٣,٠-	الميزان الفعلي
—	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٨-	—	١,٣	٠,٩	فجوة الناتج ^٢
١,٦-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٧-	٣,٣-	٤,١-	٤,٤-	٣,٩-	٢,٢-	٣,٢-	الميزان الهيكلي ^٢
الولايات المتحدة										
١,٦-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	٢,٢-	الميزان الفعلي
—	٠,٩-	٠,٦-	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٥-	٠,٣	٢,١	٢,٤	فجوة الناتج ^٢
١,٦-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٦-	٤,٥-	٤,٦-	٣,٩-	١,٢-	٢,٩-	الميزان الهيكلي ^٢
٤٣,٧	٤٤,٦	٤٤,٢	٤٣,٤	٤٢,٨	٤٣,٦	٤١,١	٣٨,٣	٣٥,٥	٤٩,٤	صافي الدين
٥٩,١	٦٠,٦	٦٠,٣	٥٩,٦	٦٠,٣	٦٠,١	٥٩,٣	٥٦,١	٥٣,٧	٦٥,٤	إجمالي الدين
منطقة اليورو										
٠,٧-	١,١-	١,٢-	١,٦-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	٣,٨-	الميزان الفعلي
—	—	٠,٣-	٠,٦-	١,٣-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٣	١,٤	٠,٢-	فجوة الناتج ^٢
٠,٧-	١,٠-	١,٠-	١,٣-	١,٩-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٣-	٣,٤-	الميزان الهيكلي ^٢
٥٣,٣	٥٧,٦	٥٨,٦	٥٩,٨	٦٠,٩	٦٠,٠	٥٨,٨	٥٧,٣	٥٧,٣	٥٦,٠	صافي الدين
٦١,٧	٦٦,٧	٦٧,٩	٦٩,٣	٧٠,٥	٦٩,٧	٦٩,٣	٦٨,٢	٦٨,٣	٦٩,٢	إجمالي الدين
ألمانيا^٣										
١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٧-	٣,٢-	٣,٧-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٨-	٢,٢-	الميزان الفعلي
—	١,١	٠,٦	٠,١	١,٢-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٥	١,٧	٠,٣	فجوة الناتج ^٢
١,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٨-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٠-	الميزان الهيكلي ^{٢,٤}
٦١,٠	٦١,٦	٦٢,١	٦٢,٤	٦٢,٤	٦٠,١	٥٧,٨	٥٤,٣	٥٢,١	٤٣,٦	صافي الدين
٦٤,٩	٦٥,٩	٦٦,٥	٦٦,٨	٦٦,٤	٦٤,٨	٦٢,٨	٥٩,٦	٥٧,٩	٥٢,٤	إجمالي الدين
فرنسا										
١,١-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٧-	٤,٢-	٣,٢-	١,٦-	٣,٦-	الميزان الفعلي
—	١,٦-	١,٩-	١,٨	١,٧-	٠,٩-	٠,٩-	—	١,٠	١,٤-	فجوة الناتج ^٢
١,١-	١,٥-	١,٤-	١,٤-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٢-	٢,٧-	الميزان الهيكلي ^{٢,٤}
٤٩,٥	٥٣,٧	٥٤,٢	٥٥,٠	٥٧,٠	٥٤,٨	٥٢,٦	٤٨,٥	٤٨,٢	٤٢,٠	صافي الدين
٥٩,٢	٦٣,٤	٦٣,٩	٦٤,٧	٦٦,٧	٦٤,٥	٦٢,٣	٥٨,٢	٥٦,٣	٥١,٢	إجمالي الدين
إيطاليا										
٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٤,٤-	٤,١-	٣,٤-	٣,٥-	٢,٩-	٣,١-	٦,٣-	الميزان الفعلي
—	٠,٦-	٠,٩-	١,٤-	١,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٣	١,٢	٠,٩-	فجوة الناتج ^٢
٢,٣-	٢,٠-	١,٨-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٨-	٦,٠-	الميزان الهيكلي ^{٢,٤}
١٠١,٦	١٠٣,٨	١٠٤,٥	١٠٥,٢	١٠٥,١	١٠٢,٦	١٠٣,٣	١٠٣,٩	١٠٧,٠	١٠٧,٧	صافي الدين
١٠٣,١	١٠٥,٣	١٠٦,٠	١٠٦,٨	١٠٦,٢	١٠٣,٨	١٠٤,٣	١٠٥,٦	١٠٨,٧	١١٣,٤	إجمالي الدين
اليابان										
٢,٧-	٣,٥-	٣,٨-	٤,٣-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٣,٨-	الميزان الفعلي
٣,٨-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٣-	٥,١-	٦,٦-	٨,١-	٧,٩-	٦,٥-	٥,٦-	باستثناء الضمان الاجتماعي
—	٠,٣	٠,٤	—	٠,٥-	٠,٧-	١,٨-	١,٩-	٠,٩-	—	فجوة الناتج ^٢
٢,٧-	٣,٧-	٣,٩-	٤,٣-	٤,٦-	٥,٨-	٧,٢-	٧,٢-	٥,٨-	٣,٨-	الميزان الهيكلي ^٢
٣,٩-	٣,٨-	٣,٩-	٤,٣-	٥,٠-	٦,٤-	٧,٧-	٧,٤-	٦,٣-	٥,٦-	باستثناء الضمان الاجتماعي
٩٩,٥	٩٩,٤	٩٨,٢	٩٦,٤	٩٣,٣	٨١,٨	٧٧,٣	٧٢,٥	٦٦,٠	٣١,٧	صافي الدين
١٧٧,٨	١٨٤,٣	١٨٥,٠	١٨٤,٨	١٨٢,٩	١٧٧,٨	١٦٧,٧	١٦٠,٨	١٥١,٦	١٠٠,٣	إجمالي الدين
المملكة المتحدة										
١,٦-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٥-	٣,٠-	٣,١-	٣,٢-	١,٦-	١,١	٣,٣-	الميزان الفعلي
—	—	—	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥	٠,٢-	٠,١-	٠,٦	٠,٦-	فجوة الناتج ^٢
١,٦-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٤-	٣,١-	١,٨-	٠,٦	٢,٩-	الميزان الهيكلي ^٢
٣٨,٦	٣٩,١	٣٩,٠	٣٨,٥	٣٨,٠	٣٦,١	٣٤,٥	٣٢,٧	٣٢,٧	٣٤,٢	صافي الدين
٤٣,٢	٤٣,٧	٤٣,٦	٤٣,٢	٤٣,٧	٤٠,٨	٣٩,٣	٣٧,٩	٣٨,٤	٣٩,٨	إجمالي الدين
كندا										
٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٩	١,٤	٠,٥	٠,٤-	٠,١-	٠,٧	٣,٦-	الميزان الفعلي
—	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٢	—	٠,٥-	٠,٤	٠,٥	٠,٥-	فجوة الناتج ^٢
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٦	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	٣,١-	الميزان الهيكلي ^٢
١٧,١	٢٤,٣	٢٦,٣	٢٧,٩	٣٠,٢	٣٤,٤	٣٨,٥	٤٢,٦	٤٣,٧	٦١,٠	صافي الدين
٥١,٩	٦٦,٥	٧٠,٧	٧٤,١	٧٨,٦	٨٠,٢	٨٥,٢	٨٩,٤	٩١,٥	١٠٥,٢	إجمالي الدين

ملحوظة: يتضمن الإطار أ-١ بالملحق الإحصائي مناقشة للمنهجية والافتراضات الخاصة بكل بلد.
١ بيانات الدين تشير إلى نهاية السنة. ولا تكون بيانات الدين قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال.
٢ % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

٣ اعتباراً من ١٩٩٥، انت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات ديون وخدمة ديون مؤسسة ترويهاناندانشالت (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى). وتعادل هذه الديون نسبة ٨% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدماتها نسبة تتراوح بين ٠,٥% و ١% من إجمالي الناتج المحلي.
٤ يشمل الإيرادات المحققة لمرة واحدة من بيع تراخيص الهوائيات النقالة (بما يعادل ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٠٥. ولا يشمل أيضاً الإيرادات المحققة لمرة واحدة من المعاملات الكبيرة في الأصول، لا سيما ما يعادل ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في حالة فرنسا في عام ٢٠٠٥.

الإطار ١-٣: استهلاك النفط في البلدان الكبرى: هل تختلف الولايات المتحدة؟



بنطاق يتراوح بين -٠,٥٪ (إيطاليا) و ٠,٦٪ (اليابان) في غيرها من الاقتصادات المتقدمة (راجع الجدول). وظل الاستهلاك قويا أيضا في فترة الارتفاع الشديد الذي طرأ على الأسعار مؤخرا وحتى أواسط عام ٢٠٠٥، حيث ارتفع بمعدل ١,٣٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وعلى سبيل المقارنة، نجد أن استهلاك البلدان الأخرى انخفض في نفس الفترة بين ٠,٣٪ سنويا (فرنسا) و ٢,٨٪ سنويا (إيطاليا).

فما الذي يفسر هذه الفروق؟ لا شك أن زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الأمريكي (لا سيما في الفترة الأخيرة) قد أسهمت بدور واضح في هذا الصدد. غير أن الفرق الكبير

لا تزال أسعار النفط أعلى بنحو مرتين ونصف من مستويات عام ٢٠٠٢. فقد ضعف الطلب الكلي في البلدان الكبرى — حيث تراجع استهلاك بلدان «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» في عام ٢٠٠٦ لأول مرة منذ عشرين عاما — ولكن الأداء لم يكن منتظما، مع استجابة أقل من نمو الاستهلاك في الولايات المتحدة. ويقارن هذا الإطار استجابة الطلب النفطي تاريخيا للأسعار في البلدان المتقدمة الكبرى المستوردة للنفط — وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا — ويقيم الأداء المحقق مؤخرا في هذا السياق. ويرجع الإطار أن سياسة الطاقة (لا سيما من حيث استخدام البنزين) كانت عاملا مهما أسهم في اختلافات نمط الاستهلاك بين الولايات المتحدة والبلدان الأخرى.

وبينما انخفضت كثافة استخدام النفط (نسبة استهلاك النفط إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي) انخفاضا حادا في جميع البلدان الخمسة منذ عام ١٩٧٠ (الشكل البياني)، فهي لا تزال أعلى بكثير في الولايات المتحدة، وهو الحال أيضا بالنسبة لكثافة استخدام الطاقة ككل. كذلك احتفظ استهلاك النفط على وجه العموم بنسبته البالغة ٤٠٪ تقريبا من مجموع استخدام الطاقة في الولايات المتحدة، بينما شهدت البلدان الأخرى عملية إحلال للنفط بمصادر أخرى للطاقة، وخصوصا الطاقة النووية (باستثناء إيطاليا) والغاز الطبيعي، وإن كان ذلك يمثل انخفاضا من نسب أولية كانت أعلى من ذلك بكثير بوجه عام. ويرجع «إدمان» الولايات المتحدة للنفط بالدرجة الأولى إلى استهلاكها للبنزين، الذي تزيد نسبته من إجمالي الناتج المحلي خمس مرات على النسبة المماثلة في غيرها من البلدان الصناعية الكبرى (راجع الشكل البياني). ومن المدهش أيضا أن استهلاك البنزين في الولايات المتحدة يمثل ٤٣٪ من مجموع استهلاك النفط، مقارنة بنسبة ١٥٪ في المتوسط في البلدان الأخرى. ويصبح الفرق أقل وضوحا عند تجميع الديزل والبنزين معا، وذلك كما يلي: ٥٩٪ في حالة الولايات المتحدة مقارنة بمتوسط يبلغ ٣٨٪ في حالة البلدان الأخرى). ومن المرجح أن يكون السبب في هذا الفرق هو انخفاض أسعار البنزين في الولايات المتحدة وضعف معايير الكفاءة في استخدام الوقود مقارنة بالبلدان الأخرى. فكفاءة الوقود في الولايات المتحدة دون المتوسط الأوروبي بمقدار ٢٥٪ ومن المتوسط الياباني بمقدار ٥٠٪ (دراسة (An and Sauer, 2004).

وقد ازداد استهلاك النفط في الولايات المتحدة على مدار العشرين عاما الماضية بمتوسط ١,٤٪ سنويا، مقارنة

ملحوظة: مؤلف هذا الإطار هو حسين سمعي.

استهلاك النفط في بلدان مختارة: المرونات وأخطاء التنبؤ^١

الولايات المتحدة	اليابان	إيطاليا	ألمانيا	فرنسا	
					نمو استهلاك النفط (المتوسط السنوي)
١,٤	٠,٦	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	١٩٨٣-٢٠٠٦
١,٣	١,١-	٢,٨-	٠,٩-	٠,٣-	٢٠٠٣-٠٦
* ٠,٩٩	* ١,١٦	* ٠,٧٥	* ٠,٢٦	* ٠,٣٦	المرونة الدخلية طويلة المدى
٠,٠١-	* ٠,٠٩-	* ٠,١٠-	* ٠,٠٤-	* ٠,٠٦-	المرونة السعرية طويلة المدى
* ٠,٠٠٤-	* ٠,٠٠٣-	* ٠,٠٠٣-	* ٠,٠٠٢-	٠,٠	الاتجاه الزمني العام
					خطأ التنبؤ (%)
٣,٠	٢,٢-	١,٦-	٠,٤	٠,١	٢٠٠٤
٢,٥	٠,٢-	١,٤-	٠,١	٠,٤	٢٠٠٥
١,١	١,٨-	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٢٠٠٦

^١ يستخدم في هذا التقدير منهج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع (ARDL) في دراسة علاقات التكامل المشترك. راجع دراسة (Pesaran and Pesaran (1997). وتسمح هذه الطريقة بتقدير متزامن للمعاملات قصيرة المدى والمعاملات طويلة المدى. وتحدد رتبة التأخر باستخدام معيار شوارتز-بيبين وجميع المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية. وتستخدم التقديرات بيانات ربع سنوية على مدار الفترة من الربع الأول من عام ١٩٨٤ إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٣. وفترة التوقع هي الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٦. وتعرف أخطاء التنبؤ بأنها تجاوز البيانات الفعلية المتوقعة كنسبة مئوية، محسوبا متوسطها على مدار ٤ أرباع سنة. وتشير علامة النجمة (x) إلى دلالة إحصائية نسبتها ٥٪.

تأتي في المرتبة الثانية بعد اليابان، وإن جاء مُعامل الاتجاه الزمني العام أعلى بقدر طفيف. وتعتبر المرونات السعرية التقديرية منخفضة بعض الشيء (لا سيما بالمقارنة بالدراسات التي استخدمت مجموعات البيانات الجداولية)، وربما يعكس ذلك عدم حدوث تحركات كبيرة في الأسعار في الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٣. ومن المرجح أن يكون انخفاض أسعار البنزين (وضرائب البنزين) ووجود آثار فارقة ترتبط بنسبة الإنفاق الاستهلاكي على الوقود إلى مجموع الإنفاق، وهي نسبة لا تزال أقل بكثير مما كانت عليه في سبعينات القرن الماضي، هما التفسير الصحيح لضعف المرونة السعرية في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٤. والواقع أن الزيادات الكبيرة في الأسعار أدت بالفعل إلى تخفيض الطلب في سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي، وهو ما يعود إلى عوامل أهمها أنها أحدثت تأثيرا واضحا على موازنات المستهلكين.

وقد استخدمت نتائج المعادلات المذكورة للخروج بتقديرات للاستهلاك في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، فكانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يزيد فيه الاستهلاك الفعلي على التقديرات الموضوعية بهامش كبير، رغم المرونة السعرية شديدة الانخفاض تاريخيا والتي استخدمت في وضع هذه التقديرات في فترة شهدت ارتفاعا مستمرا في الأسعار. وبعبارة أخرى، تفترض التقديرات حدوث استجابة محدودة لارتفاع الأسعار. ولا تزال تلك التوقعات أقل من الاستهلاك الفعلي، فهو يزيد على التقديرات الموضوعية بما يتراوح بين ٢,٥٪ و ٣٪ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (أعلى بكثير من متوسط نمو الاستهلاك النفطي في الولايات

في كثافة استخدام الولايات المتحدة للنفط يؤكد وجود عوامل أخرى. ولتقييم هذه المسألة، تم تقدير معادلات منفردة للطلب النفطي على أساس بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من الربع الأول من عام ١٩٨٤ إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، وبحيث تكون المتغيرات التفسيرية هي إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط الحقيقية والمتغيرات الصورية الموسمية والاتجاه الزمني العام.^١ أما الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٤ إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ فقد استخدمت لأغراض التوقعات لبحث المقارنة بين الأداء في الماضي والأداء في الفترة الأخيرة.^٢ والهدف من هذا العمل هو توضيح الفروق بين البلدان باستخدام نفس الإطار البسيط وليس تقدير معادلات الطلب التفصيلية. ويوضح الجدول المرونات الدخلية والسعرية المقدره على المدى الطويل، والاتجاه الزمني العام، وأخطاء التنبؤ في فترة التوقع.

وقد خلصت المعادلات إلى نتيجة تدعو إلى الدهشة مفادها أن المرونة السعرية التقديرية في الولايات المتحدة (-٠,٠١) هي الأدنى نسبيا على المدى الطويل (ولا تكاد تذكر من حيث الحجم)، بينما مرونتها الدخلية المرتفعة

^١ بيانات استهلاك النفط مأخوذة من الوكالة الدولية للطاقة وهي لا تتوافر إلا من عام ١٩٨٤. أما بيانات إجمالي الناتج المحلي والأسعار (الأسعار الدولية الحقيقية) فهي مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولم نورد النتائج التفصيلية ولكنها متوافرة عند طلبها.

^٢ تمديد البيانات من أجل تغطية فترة سبعينات القرن الماضي (والذي يتطلب استخدام البيانات السنوية لأغراض التقدير) لم يحقق نتائج لها مدلول، لا سيما في حالة الولايات المتحدة، ومن الممكن أن يدل ذلك على وجود انقطاع هيكلية في العلاقة.

الإطار ١-٣: (تتمة)

باعتبارها من كبار المنتجين، تركّز معظم سياساتها على زيادة العرض — بأن تمنح تخفيفاً ضريبياً أو تخفيضاً في الإتاوات المقررة على أعمال التنقيب، على سبيل المثال — بدلا من أن تركّز جهودها على كبح الاستهلاك ورفع كفاءة الوقود في المستخدم في السيارات، رغم تناقص الاحتياطات النفطية في الولايات المتحدة والانعكاسات البيئية السلبية المترتبة على الاستهلاك النفطي المرتفع. وأخيرا، نجد أن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في مجموعة السبعة الذي لم يصدّق بعد على بروتوكول كيوتو على المستوى الاتحادي، رغم أنها مسؤولة عن حوالي نصف مجموع انبعاثات غازات الدفيئة التي تخرج من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — وإن كان بعض البلدان قد اعتمد شروط البروتوكول. ولا تزال الانبعاثات لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي أعلى بنسبة ٥٠٪ في الولايات المتحدة من المستوى المتوسط في مجموعة السبعة (عدا الولايات المتحدة وكندا)، حتى مع انخفاضها بسرعة أكبر منذ عام ١٩٩٠.

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية مؤخرا هدف تخفيض استهلاك البنزين بمقدار ٢٠٪ خلال السنوات العشرة القادمة، ولكن معظم هذه النتيجة يوقع تحقيقه عن طريق زيادة إنتاج الإيثانول، وهو ما قد لا يكون ممكنا عمليا بدون تقدم تكنولوجي كبير (راجع الملحق ١-١). وسوف تتطلب معالجة «إدمان النفط» في الولايات المتحدة تدابير قوية على صعيد السياسات، مثل الحوافز القائمة على السوق واللوائح الرشيدة لاحتواء استهلاك النفط (وخصوصا البنزين) ورفع كفاءة الوقود. ويمكن أن تتضمن العناصر الأساسية في هذه الاستراتيجية زيادة الضرائب على البنزين (وهو ما يرجح أن يزيد من استجابة الأسعار نظرا للأثار الفارقة السابق مناقشتها)، وفرض ضريبة على الكربون، وتشديد معايير الاقتصاد في متوسط استهلاك الوقود لدى شركات إنتاج السيارات (CAFE) — وهو ما ساعد على تحسين كفاءة الوقود في السبعينات والثمانينات (راجع أيضا الإطار ١-١ للاطلاع على تقييم لتأثير ارتفاع ضرائب البنزين).^٧ ومن المتوقع أن يسهم أيضا في تخفيض استهلاك النفط استمرار الأنشطة الاستثمارية في بحوث الطاقة المتجددة وتوثيق التعاون مع المبادرات العالمية ذات الصلة (مثل بروتوكول كيوتو).

^٧ من شأن زيادة الضرائب على البنزين والكربون أن تسهم أيضا في تخفيض عجز المالية العامة والعجز التجاري.

المتحدة)، كما يزيد عليه بحوالي ١٪ في عام ٢٠٠٦ — رغم انخفاض الاستهلاك الفعلي انخفاضا طفيفا في عام ٢٠٠٦، وعلى العكس من ذلك، كان الاستهلاك أدنى بكثير من معظم التقديرات في حالة اليابان وإيطاليا، وكان الاختلاف بسيطا في حالة فرنسا وألمانيا.

ورغم التسليم بضرورة توخي الحذر في تفسير هذه النتائج، لقصر مدة توافر البيانات ربع السنوية نسبيا ولأن هذه النتائج، مثلا، لا تتضمن دور بعض العوامل كالأحوال الجوية وملكية المركبات والخصائص الجغرافية — والتي تسهم في زيادة استخدام البنزين في الولايات المتحدة،^٨ فهي تتسق مع الحقائق المبسطة السالف مناقشتها ومع الجهود الإضافية التي تبذلها البلدان الأوروبية الكبرى واليابان مقارنة بالولايات المتحدة في تخفيض استهلاك النفط، لا سيما في المواصلات. وتتضمن هذه الجهود زيادة الضرائب على البنزين، وتطبيق معايير أكثر تشددا لكفاءة الوقود، والتحول تدريجيا إلى استخدام الديزل (الأكثر كفاءة)، وتوجيه استثمارات أكبر إلى وسائل النقل العام. وفي مجال توليد الكهرباء، تم اتخاذ خطوات جادة للتحول إلى الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي.^٩ وتعكس هذه السياسات أيضا أننا بصدد جهود أكبر عموما لمعالجة المشكلات البيئية؛ فقد صدقت كل هذه البلدان على بروتوكول كيوتو وتعمل على أن تحقق بحلول عام ٢٠١٢ تخفيضاً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسب تتراوح بين ٦٪ و٨٪ مقارنة بمستوياتها في عام ١٩٩٠.

وفي المقابل، بينما أصبح النفط يمثل نسبة لا تذكر في توليد الكهرباء في الولايات المتحدة، لا يزال الاعتماد عليه شديدا في قطاع النقل، وذلك رغم الجهود المبذولة لزيادة استخدام الإيثانول. ولا تزال ضرائب استهلاك البنزين منخفضة^{١٠} وأسعار البنزين حوالي ثلث مثيلاتها في البلدان الأوروبية الكبرى. وبشكل أعم، يُلاحظ أن الولايات المتحدة،

^٣ قد يكون ارتفاع الاستهلاك عن التقديرات راجعا إلى عوامل من بينها قوة الطلب على المركبات الرياضية متعددة الاستخدامات في الولايات المتحدة.

^٤ للاطلاع على المناهج البديلة التي تستخدم في تقدير الطلب النفطي، راجع على سبيل المثال دراسة (2002) Gately and Huntington؛ والفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٥ على سبيل المثال، تمثل الطاقة النووية في فرنسا مصدرا لنسبة ٨٠٪ من الكهرباء المولدة. وفي إيطاليا، حدثت زيادة كبيرة في استخدام الغاز الطبيعي، بينما بذلت ألمانيا جهودا مكثفة لتشجيع أنواع الوقود المتجددة، وإن كانت قد شجعت استخدام الفحم أيضا من خلال ما يطبق عليه من دعم حكومي كبير لا يحجب اللجوء إليه. أما اليابان فهي الرائدة في تشجيع الطاقة الشمسية.

^٦ للاطلاع على أدلة على أن ضرائب البنزين من المرجح لأن تكون شديدة الانخفاض، راجع على سبيل المثال دراسة (2005) Parry and Small.

الوقت ذاته تحاشي الخطوات التي يمكن أن تضعف الثقة في الأسواق أو تؤدي إلى تشوهات فيها. ويمكن أن تساعد الخطوات الرامية إلى تقوية النظم المالية الداخلية وتحرير قيود التدفقات الرأسمالية الخارجة في تخفيف المخاطر والضغوط الناشئة من تدفقات النقد الأجنبي الداخلة وأن تسمح لحائزي الثروات بالاستفادة من تنوع الأصول.

- تواجه البلدان المصدرة للسلع الأساسية — وخصوصا كبار منتجي النفط في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وروسيا — تحديا يتمثل في ضرورة الحرص في استخدام التراكم السريع في الإيرادات وتنوع إمكانات النمو، وفي الوقت ذاته تجنب حدوث فورة في النشاط الاقتصادي وتجنب الالتزام بإنفاق غير مدرج في الموازنة.

- ومن الضروري لبلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق تدعيم التقدم المحقق مؤخرا نحو تقوية الميزانيات العمومية في القطاع العام وإتاحة أساس أمن لإدارة المالية العامة.

وقد اتسم التقدم في الإصلاحات الهيكلية المتحقق مؤخرا في هذه البلدان بالتجزؤ على وجه العموم. وقد تحقق تقدم يبعث على الارتياح صوب الإصلاحات القائمة على الأسواق في إفريقيا تعتبر أساسا للتحسن الكبير في أداء النمو في المنطقة، وحققت بلدان الكتلة الشرقية السابقة تقدما جيدا بوجه عام في تقوية بيئة النشاط التجاري في سياق عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بينما وضح في حالة عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية ما يمكن تحقيقه من نجاح باستخدام توجيه برامج المساندة إلى مستحقيها في معالجة مشكلات الفقر. ورغم ذلك، لا تزال قائمة المهام المطلوبة طويلة. وتبرز في هذا الشأن الشواغل المحددة التالية:

- يمكن أن يؤدي تحقيق المزيد من التقدم في تحرير قطاعات الخدمات في آسيا وغيرها إلى الحفاظ على التحسينات التي تحققت في الإنتاجية والتوسع فيها (راجع الفصل الثالث من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

- ومن شأن التعجيل بإصلاحات سوق العمل في أمريكا اللاتينية وغيرها أن يساعد على تثبيط النمو السريع للقطاع غير الرسمي الذي تسبب في تخفيض الإنتاجية وإضعاف حماية العمال وتقليل فرص تحسين المهارات.

من تزايد النشاط التجاري واستحداث التكنولوجيات الجديدة. وقد ركزت الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على المجال المتاح لتنفيذ إصلاحات داعمة للإنتاجية في منطقة اليورو واليابان، لا سيما في القطاعين الخدمي والمالي. وتحقق بعض التقدم على هذه الجبهات، مثلا، صدور تعديل على التوجيه الخاص بالخدمات وخطة عمل القطاع المالي في الاتحاد الأوروبي واتخاذ خطوات لتشجيع زيادة المرونة في سوق العمل وتقليص دور الحكومة في القطاع المالي في اليابان، ولكن لا يزال التطبيق محل تساؤل ولا يزال هناك مجال كبير متاح لاتخاذ تدابير إضافية. وهناك إمكانية أيضا لتحسين مرونة الاقتصاد الأمريكي، من أجل تحقيق أهداف من بينها على سبيل المثال زيادة حرية حركة العمالة عن طريق الحد من الارتباط الوثيق بين تغطية الرعاية الصحية وتوظيف العمالة وتحسين الكفاءة بوجه أعم في قطاع الرعاية الصحية.

وتواجه بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية مجموعة مماثلة من التحديات تتمثل في مواصلة تهيئة بيئة يسودها استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، مع المضي في ذات الوقت في الإصلاحات التي تشجع النمو وضمن تقاسم ثماره على نطاق واسع. وكما سلف ذكره، استفاد العديد من هذه البلدان من الأوضاع المالية العالمية الإيجابية في تحقيق تقدم جيد صوب ضبط تعزيز موثوقة الأطر الاقتصادية الكلية السليمة التي من شأنها أن توفر تحسينا ضد العودة إلى أوضاع خارجية أكثر اضطرابا. ورغم ذلك، تظل القضايا بالبرزة التالية قائمة:

- شهدت أسعار الصرف ارتفاعا ملحوظا في عدة بلدان آسيوية على مدار الشهور الستة الماضية، ولكن الصين يمكن أن تفيد من زيادة مرونة نظام الصرف المعمول به بحيث يتيح أساسا أكثر أمنا لإدارة السياسة النقدية في مواجهة غزارة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة.

- ويواجه العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحديا يتمثل في الاستفادة من قوة التدفقات الرأسمالية الداخلة في مساندة الاستثمار، وفي الوقت ذاته تحاشي التذبذبات الكبيرة في القدرة التنافسية وتحاشي تراكم جوانب الضعف في الميزانيات العمومية. ولا يوجد حل سهل يمكن تطبيقه بشكل موحد: فمن الضروري أن يضع صانعو السياسات مناهج متوازنة ومرنة في الإدارة الاقتصادية الكلية تكون مناسبة لظروف بلدانهم، ومن الضروري في

الجهود الرامية إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية لدى البلدان المصدرة للنفط، وخصوصاً في الشرق الأوسط، في الحدود التي تسمح بها تلك الطاقة الاستيعابية.

الملحق ١-١: آخر التطورات في أسواق السلع

مؤلفو هذا الملحق هم فاليري ميرسر-بلاكمان وسيد حسين سمعي وكيفن تشينغ، بمساعدة بحثية من تو-نيو داو ونيشا إربيل.

كانت أبرز التطورات في أسعار السلع خلال العام الماضي هي طفرة الجديدة في أسعار المعادن والتحركات الحادة في أسعار النفط. فقد أسهمت أسعار المعادن بالنصيب الأكبر في الزيادة البالغة ٢٢٪ التي أدخلها صندوق النقد الدولي على مؤشر أسعار السلع والطاقة في عام ٢٠٠٦. كذلك حدث ارتفاع حاد في أسعار النفط في النصف الأول من ٢٠٠٦ حتى بلغت مستوى مرتفعا قياسيا بالقيم الاسمية خلال شهر أغسطس، ولكنها سجلت انخفاضا ملحوظا بعد ذلك فجاء الارتفاع محدودا فحسب بالنسبة للعام ككل. وفي بداية ٢٠٠٧، انخفضت الأسعار مجددا لفترة قصيرة وسرعان ما انتعشت مرة أخرى وارتفعت ارتفاعا حادا في نهاية شهر مارس. وشهدت أسعار الأغذية ارتفاعا أيضا، لا سيما قرب نهاية العام. ويجري هذا الملحق تقييما للاتجاهات الأخيرة في أسواق النفط والسلع الأساسية. وكموضوع خاص، يبحث الإطار ١-٤ مدى التحوط الذي يلجأ إليه المشاركون في سوق النفط ضد تقلب أسعار النفط، ويشير إلى أنه بينما يبدو أن الشركات تلجأ إلى قدر كبير من التحوط المالي، فإن الحكومات تميل إلى الاعتماد إلى درجة كبيرة على الوقاية الذاتية. ويستعرض العقبات التي تواجه التحوط المالي والتدابير التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة استخدام تلك الأدوات.

النفط الخام ومنتجات الطاقة

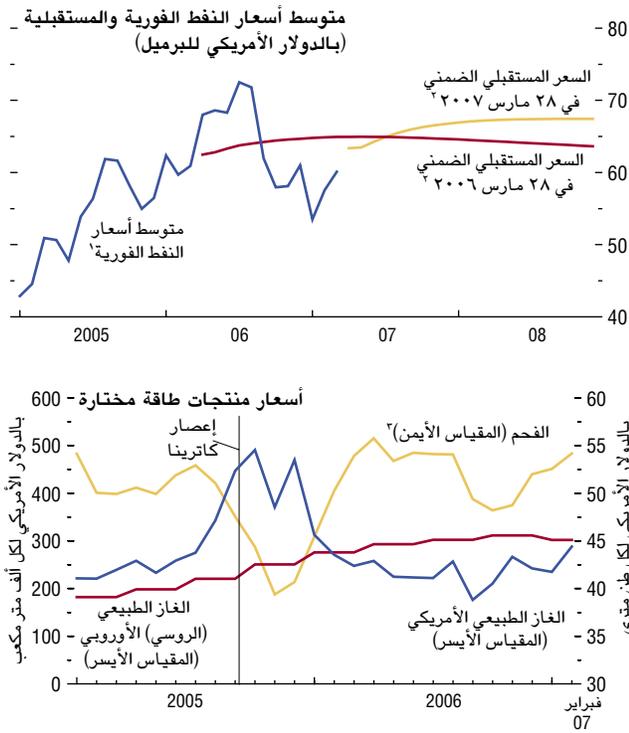
لا تزال أسعار النفط متقلبة وحساسة للتطورات الجغرافية-السياسية، ولا تزال السوق ضيقة. وقد كان انخفاض أسعار النفط في أغسطس-سبتمبر ٢٠٠٦ نتيجة لعوامل مجتمعة تتمثل في تباطؤ الطلب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وزيادة الإمدادات من غير بلدان أوبك خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ وبعض التراجع في التوترات الجغرافية-السياسية خلال شهر سبتمبر. وأدت تخفيضات أوبك لحصص الإنتاج منذ نوفمبر ٢٠٠٦، إلى جانب انتعاش الطلب في الربع الأول من ٢٠٠٧، إلى انخفاض مخزونات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

• أما إرساء نظم مستقرة وشفافة ومتوازنة لتوفير البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية، فمن شأنه الإسهام في الحد من مخاطر الاختناقات والفساد ونقص الاستثمارات والتي يمكن أن تشكل عقبات خطيرة في سبيل النمو طويل الأجل.

وسوف يعتمد الحفاظ على بيئة عالمية مشجعة للنمو المتواصل أيضا على اتخاذ إجراءات مشتركة بين البلدان. ومن شأن تحقيق النتيجة الطموحة المتوخاة من تحرير التجارة متعددة الأطراف في دورة الدوحة أن تعطي دفعة كبيرة للاحتتمالات متوسطة الأجل وأن تخفف مخاطر الحمائية. وفي غياب ذلك، فإن الاتجاه الحاصل مؤخرا نحو ترتيبات التجارة الثنائية يمكن أن يوفر بعض المنافع، ولكن هذه العملية ينبغي أن تكون خاضعة لانضباط أكبر من أجل الحد من الآثار السلبية على البلدان الثالثة والناجمة عن تحول وجهة التجارة وتجنب التداخل بين الشروط التنظيمية المتنوعة في تلك الاتفاقيات، وبذلك نضمن أن تمثل هذه العملية منطلقا صوب التجارة الحرة العالمية وليس عقبة دون تحقيقها. ومن المهم على وجه الخصوص تشجيع شفافية شروط قواعد المنشأ التي يعتبر الوفاء بها أمرا أسهل، وتشجيع "الاتجاه الإقليمي المنفتح" ("open regionalism") الذي يسمح للبلدان المعنية بالانضمام إلى الاتفاقيات بشروط واحدة، وإيجاد سبل لتنسيق المعايير والقواعد المتعددة، وتقوية إشراف منظمة التجارة العالمية.

وتعتبر الإجراءات المشتركة مهمة أيضا من أجل ضمان بيئة تيسر التخلص المنظم من الاختلالات العالمية. ورغم أن الخطوات الضرورية على مستوى السياسات تخدم المصلحة الذاتية لكل بلد في الأجل الطويل، فإن من شأن اتخاذ إجراءات متزامنة بين مجموعة من الجهات تحقيق التآزر، حيث إن التصحيح الذي يمكن أن يؤدي إلى بعض التكاليف قصيرة الأجل أو الذي تكون له آثار مسببة للاضطراب من المتوقع أن يكون المضي فيه أسهل في بيئة تشهد استمرار تحقيق الرخاء العالمي وينظر فيها إلى البلدان على أنها تتصرف بشكل تعاوني لبلوغ الغايات المشتركة. وكما ركزت عليه الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تشمل العناصر المهمة في مثل هذا المنهج — والتي تجري مناقشتها في سياق المشاورات متعددة الأطراف التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي — الجهود الرامية إلى زيادة المدخرات في الولايات المتحدة، بما في ذلك زيادتها عن طريق تحقيق ضبط أكثر طموحا في أوضاع المالية العامة، واتخاذ خطوات من أجل تقليص الحوافز السلبية التي تواجه المدخرات الخاصة؛ ودفع عجلة الإصلاحات الداعمة للنمو في منطقة اليورو واليابان؛ واتخاذ تدابير لإعطاء دفعة للاستهلاك وزيادة المرونة في أسعار الصرف نحو الارتفاع في بعض مناطق آسيا الصاعدة، وخصوصا الصين؛ ومواصلة

الشكل البياني ١-١٧: متوسط أسعار النفط الفورية والمستقبلية وأسعار منتجات طاقة مختارة



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ متوسط أسعار النفط الفورية لنفط غرب تكساس الوسيط، وبرنت المملكة المتحدة، وخام دبي الفاتح.
 ٢ المتوسط المرجح لخمس أيام للخام الحلو الخفيف في بورصة سلع نيويورك، وبرنت بتاريخ بورصة النفط الدولية، والسعر الضمني لخام دبي الفاتح.
 ٣ متوسط أسعار الفحم الأسترالي وفحم جنوب إفريقيا.

وارتفاع الأسعار. ثم حدثت زيادة حادة جديدة في أواخر شهر مارس مع عودة التوترات الجغرافية-السياسية. وفي المرحلة المقبلة، يتوقع المحللون تحقيق توازن أفضل في السوق النفطية مع عودة نمو الطلب وزيادة الإمدادات من البلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك. ومع ذلك، فإن المخاطر على الأسعار لا تزال تميل إلى الارتفاع، نظرا للتوترات الجغرافية-السياسية المتكررة، والطاقة الإنتاجية الفائضة التي لا تزال محدودة، وإمكانية تراجع الإمدادات مجددا من البلدان خارج منظمة أوبك إلى ما دون المستويات المتوقعة. أما احتمالات انخفاض الأسعار عن المتوقع فسوف تكون محدودة بفعل استراتيجية أوبك النشطة في تعديل حصص الإنتاج تبعا لتراجع الأسعار.

تطورات الأسعار

حدث انخفاض حاد في متوسط سعر النفط الفوري إلى نحو ٥٥-٦٠ دولارا خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، بعد أن سجل ارتفاعا قياسيا في أغسطس ٢٠٠٦ بسعر ٧٦ دولارا للبرميل.^٤ ففي أوائل ٢٠٠٧، انخفضت أسعار النفط لفترة وجيزة، حيث وصلت إلى أكثر بقليل من ٥٠ دولارا للبرميل، قبل أن تعاود الانتعاش في أواخر مارس إلى ما يقارب ٦٥ دولارا للبرميل (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-١٧). وكان الانخفاض الذي حدث في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦ راجعا إلى الهدوء المؤقت في التوترات الجغرافية-السياسية (لا سيما التوترات المتعلقة بلبنان)، وعدم ظهور أعاصير مؤثرة في موسم الخريف، وتحقيق مستويات من المخزون مريحة بدرجة أكبر، وتزايد التصورات بحدوث تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي والطلب على النفط. وأدى دفء شتاء هذا العام والتشكك الذي ساد في البداية حول قدرة أوبك على مواصلة تخفيضات الإنتاج إلى تشجيع الانخفاض الذي حدث لفترة وجيزة في شهري ديسمبر ويناير، وساهم في ذلك أيضا تراجع اهتمام المستثمرين بالمشتقات التي يقدمها قطاع النفط (فيما يرجع جزئيا إلى الخسائر التي حققتها خلال عام ٢٠٠٦).^٥ وقد انتعشت الأسعار مع زيادة قوة الطلب نتيجة لبرودة الجو وتطبيق أوبك لتخفيضات جديدة في الإنتاج، وهبوط المخزونات في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقد أدى تجدد التوترات الجغرافية-السياسية

^٤ متوسط سعر النفط الفوري الذي يحتسبه صندوق النقد الدولي هو متوسط مرجح بالتساوي لأسعار خام غرب تكساس الوسيط وبرنت ودبي. وجميع الإشارات اللاحقة لأسعار النفط هي إشارات لهذا المتوسط، ما لم يذكر خلاف ذلك.

^٥ أدى تحسن العائدات منذ ذلك الحين إلى جذب بعض المستثمرين للعودة. ورغم احتمال تأثر الأسعار إلى حد ما بنشاط المضاربة خلال هذه الفترة القصيرة، فإن تحليل خبراء الصندوق يفيد بأن هذا التأثير على الأسعار ليس منتظما أو طويل الأجل. راجع الإطار ٥-١ من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الإطار ١-٤: التحوط لتقلب أسعار النفط

تقلب أسعار السلع الأساسية (يناير ١٩٨٠-يناير ٢٠٠٧) (بالانحرافات المعيارية للتغير الشهري %)

٨,٢٥	النفط الخام
٤,٠٣	الفحم
٥,٥٣	الألومنيوم
٥,٩٨	النحاس
٦,٦٥	الأخشاب
٥,٠٣	القطن
٧,٩٤	البن
٥,٢٤	الأسماك
٥,٤٧	فول الصويا
٤,٧٨	القمح

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي..

غير أن هناك عدة اعتبارات تحول دون التقدير الدقيق للأنشطة التحوطية، ومنها على وجه الخصوص:

- أن استخدام المشتقات في البورصات النظامية ما هو إلا الظاهر من «جبل الجليد». فالمعاملات خارج البورصة تقدر بخمسة إلى عشرة أضعاف حجم البورصات المنظمة، وإن كانت المعلومات المؤكدة عنها محدودة (دراسة Campbell, Orskang, and Williams, 2006). كما أنه يصعب ملاحظة استخدام التحوط غير المالي وتقدير حجمه.
- وحتى إذا توافرت معلومات عن تقديرات التحوط، دون معرفة بمدى إقبال الوكيل على المخاطر وصورة المخاطر التي يتعرض لها، سوف يكون من الصعب استنتاج ما إذا كان التحوط في وضعه الأمثل. وفي ظل هذه القيود، يبحث التحليل التالي أنشطة التحوط التي تمارسها الشركات الخاصة والحكومات، والعقبات التي تعترض أنشطة التحوط المالي، والتدابير الكفيلة بالتغلب عليها.

تحوط الشركات

في حالة الشركات العازفة عن المخاطر، يمكن أن يؤدي التحوط إلى تخفيض المخاطر المعرضة لها عن طريق تنوع النشاط بما يحد من المخاطر المصاحبة للنفط. وقد تلجأ الشركات المحايدة للمخاطر إلى أنشطة التحوط أيضاً إذا قررت رفع القيمة الحالية لصافي تدفقاتها النقدية المتوقعة، وهو ما يمكن أن يحدث إذا كان عدم التجانس سمة النظام الضريبي أو أسواق الائتمان أو كانت المعاملات تقترب بتكاليف كبيرة في سياق من التعثر المالي. غير أن مساهمي الشركة قد يفضلون التعرض لمخاطر أسعار النفط من أجل تنوع محافظهم الاستثمارية.

إن التقلب في أسعار النفط — إذا تجاوز مستوى التقلب في أسعار السلع الأساسية الأخرى (راجع الجدول الأول) — يمكن أن يضع عقبات أمام خطط الموازنة والخطط المالية والاستثمارية لدى الشركات والحكومات، ومن ثم فهو حافز واضح للمتعاملين في سوق النفط كي يعملوا على التحوط منه. ونحاول في هذا الإطار تقييم مدى التحوط في سوق النفط.

والتحوط هو شكل من أشكال التأمين، ينطوي على أنشطة مالية أو غير مالية تساعد في الحد من المخاطر. ويتضمن التحوط المالي استخدام المشتقات المالية، التي تحول المخاطر مباشرة إلى أطراف أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحد إحدى شركات الطيران من تقلب تدفقاتها النقدية عن طريق تثبيت سعر متفق عليه لشراء وقود الطائرات على أساس عقد أجل أو عقد مبادلة^١. ويمكن أيضاً أن يضمن بلد مصدر للنفط حداً أدنى من تيار الإيرادات عن طريق شراء سلسلة من خيارات بيع النفط. كذلك يمكن أن يقوم الوكلاء بالتحوط غير المالي عن طريق تعديل عملياتهم المعتادة لتوفير قدر من الوقاية الذاتية. فعلى سبيل المثال، تستطيع الشركات الحد من تأثيرها بتقلب الأسعار عن طريق التنوع فيما تمارسه من أنشطة. وتستطيع الحكومات المنتجة للنفط تمهيد تقلبات الإنفاق وبناء هوامش أمان تحد من تعرضها لتحويلات السوق النفطية المفاجئة، ومن ثم تأمين الوقاية الذاتية.

فهل يتحوط المتعاملون في السوق النفطية بالقدر الكافي؟ قد تفيد البيانات المتوافرة والشواهد الواقعية بأن استخدام التحوط المالي محدود. فقد ازداد مجموع المراكز المفتوحة للمتعاملين التجاريين في المشتقات النفطية المتداولة في بورصة نيويورك التجارية («نايمكس») زيادة كبيرة في الأعوام العشرة الأخيرة، ولكنه لا يزال منخفضاً كنسبة من مجموع الاستهلاك الأمريكي (راجع اللوحة العليا في الشكل البياني الأول). وإضافة إلى ذلك، يبدو استخدام المشتقات النفطية في البورصات الأمريكية المنظمة (راجع اللوحة السفلى في الشكل البياني الأول) أقل من استخدام سلع أخرى (كنسبة من الاستهلاك العالمي)، وهو ما يرجع جزئياً إلى المشاركة المسيطرة من جانب القطاع العام في أنشطة إنتاج الطاقة وعدم تفضيله استخدام الأدوات المالية في المعاملات التجارية أو في العمليات التحوطية (راجع المناقشة الواردة أدناه).

ملحوظة: مؤلفو هذا الإطار هم كيفن تشينغ وفاليري ميرسر-بلاكمان وحسين سميعي.
^١ من الأمثلة البارزة حديثاً للتحوط في صناعة الطيران ما تقوم به شركة لوفتهانزا وشركة ساوثوست.

تصنيف المرتبة الائتمانية وسلامة الميزانيات العمومية عاملين مهمين في قرارات التحوط، نظرا لتأثيرهما على قدرة الشركة على الاقتراض لتمهيد تقلبات التدفقات النقدية.

وتتراوح العقبات أمام زيادة أنشطة التحوط المالي بين الأمور المتعلقة بالحوكمة داخل الشركات وجوانب عدم الكفاءة في أسواق المشتقات. فأولا، قد يكون الحكم على أنشطة التحوط التي يضطلع بها مدير الأعمال حكما غير سليم يعتمد على ما إذا كان التحوط سيحقق ربحا فيما بعد بدلا من اعتماده على ما إذا كان يعتبر وثيقة تأمين جيدة مسبقا. فضلا على ذلك، يمكن أن تكون تكاليف هامش الضمان المطلوب وتكاليف المعاملات وعلاوات المخاطر كلها مرتفعة بل وحتى مانعة^٢. وقد يكون العثور على طرف مقابل أمرا عسيرا أيضا، وخصوصا في سوق الأموال طويلة الأجل، نظرا لضيق أسواق المشتقات النفطية. وأخيرا، يمكن أن تتعرض أنشطة التحوط لمعوقات أخرى تتمثل في عدم كفاية البيانات عن سوق النفط ووجود أسواق غير كاملة (لوقود الطائرات على سبيل المثال) وعدم ملاءمة قواعد المحاسبة التحوطية.

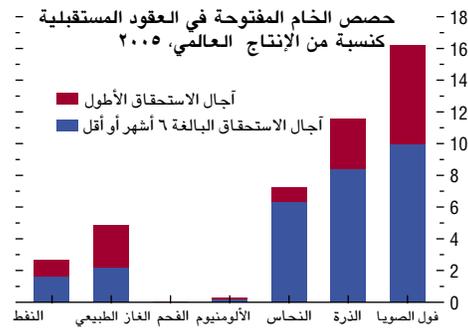
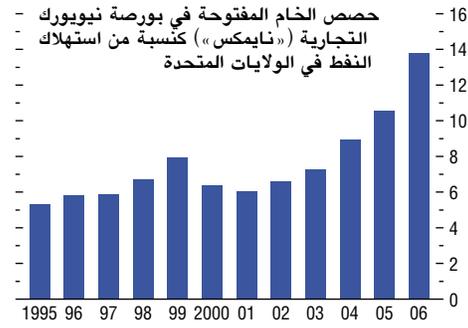
وفي بعض المواقف، يكون التحوط غير المالي بديلا جيدا لأسواق المشتقات. ومن أمثلة ذلك وجود أدوات وقاية طبيعية. فمصفاة النفط، على سبيل المثال، تتعرض لمخاطر مشتريات النفط الخام ومبيعات منتجات التجزئة وتتمتع بحماية طبيعية إذا كانت مخاطر الأسعار على جانبي الإيرادات والنفقات تتحرك في نفس الاتجاه. وتستطيع الشركات أيضا تخفيض ما تتعرض له من مخاطر عن طريق تنويع أنشطتها، وذلك على سبيل المثال من خلال التوسع في نشاطها وتحمل مخاطر إضافية ترتبط ارتباطا سلبا بنمط مخاطرها الأصلي. وأخيرا يمكن تخفيض المخاطر بإصدار مطالبات لتوريق التدفقات النقدية المتقلبة وتبديلها بتدفقات نقدية داخلية ثابتة.

عمليات التحوط الحكومية

نظرا لتشابه هياكل الحوافز والقيود السياسية على مستوى الحكومات، فمن الأصعب تقييم قرارات التحوط

^٢ نجد تصورا كافيا لذلك في تجربة شركة "ميتالغيسيلشافت" الألمانية في أوائل التسعينات. فقد حاولت تلك الشركة استخدام العقود المستقبلية وعقود المبادلة من أجل موازنة المخاطر المرتبطة بما تبرمه من عقود آجلة، ولكنها عندما واجهت تحركات مناوئة غير متوقعة في الأسعار لم تستطع تمويل طلبات التغطية ومن ثم أشهرت إفلاسها.

التحوط في قطاع النفط وقطاعات السلع الأساسية الأخرى (%)



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP و Commodities؛ وFutures Trading Commission؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ و World Metal؛ وStatistics؛ ووزارة الزراعة الأمريكية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

وهناك عدد من الاعتبارات العملية التي يركز إليها قرار الشركة بشأن التحوط المالي. فالشركات تشعر براحة أكبر إذا كان التحوط لمخاطر الأسعار قصير الأجل وليس طويل الأجل، نظرا لاحتمال كثرة التحولات على المدى الطويل (وخاصة في التكنولوجيا). أما الشركات الصغيرة نسبيا فيرجح لها أن تلجأ إلى التحوط المالي أكثر من لجوء الشركات الكبيرة التي تتمتع بقدرة أكبر على استخدام عمليات المعتادة أو احتياطاتها النقدية في الوقاية من التقلبات. ويرجح أيضا أن يلجأ المنتجون والمستهلكون إلى التحوط عندما يشعرون بالقلق من تحركات الأسعار المناوئة. كذلك نلاحظ أن الشركات المنتجة للنفط يرجح لها اللجوء إلى التحوط عندما يكون هامش الربح بين سعر بيع المنتج وتكلفته الحدية هامشا بسيطا. وأخيرا يمثل

الإطار ١-٤: (تتمة)

تقلب إجمالي الناتج المحلي، والصادرات، والإيرادات الحكومية (١٩٧٦-٢٠٠٦)
(الانحرافات المعيارية للتغير السنوي %)

الإيرادات الحكومية	إجمالي الناتج المحلي	الصادرات	أوبك
١٩,٧	٢١,٣	١٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٧,٣	٧,٩	٦,٢	بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
١٠,٧	١١,٢	٩,٥	إفريقيا (عدا بلدان أوبك)
١٠,١	٩,٤	٧,٤	آسيا
١٤,٩	١٢,٧	١٠,٩	منها:
٧,٩	٩,٢	٧,٧	الصين
١٤,٩	١٢,٦	١١,٠	الهند
١٦,٠	١٢,١	١٠,٤	الشرق الأوسط (عدا بلدان أوبك)
			أوروبا الوسطى والشرقية

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

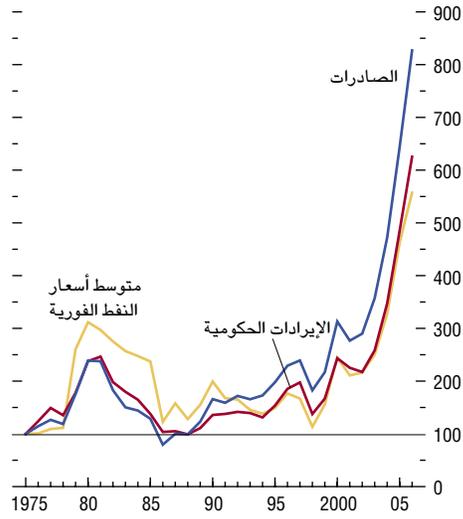
المؤسسات المالية الدولية، واعتماد نظم للاستقرار السلمي تكفل حماية دخول المنتجين — وإن كانت هذه النظم قد فشلت بوجه عام في الماضي بسبب أخطاء تصميمها أو وقوع الإفلاس. ويمكن في بعض الحالات أيضا أن يكون نظام سعر الصرف المرن بمثابة آلية لتخفيف أثر التقلبات التي تتعرض لها معدلات التبادل التجاري.^٥

ولإدارة المخاطر على إيرادات المالية العامة، أنشأ عدد من البلدان المنتجة للنفط صناديق لتثبيت الإيرادات النفطية. غير أن نتائج هذه التجارب مع صناديق التثبيت كانت متباينة في أفضل الأحوال، إذا اعتمدنا في الحكم على ما اتسمت به من قدرة على تمهيد تقلبات المصروفات، وإن كان بعضها (مثل الصندوقين النرويجي والروسي) قد نجحا في زيادة المدخرات.^٦ وتستخدم بعض الحكومات افتراضا متحفظا للأسعار في موازنتها سعيا للحد من المخاطر، ولكن الأسعار المنخفضة انخفاضا اصطناعيا غالبا ما تعجز عن الاستمرار وقد ينتهي بها الأمر إلى

^٥ يعتمد اختيار نظام سعر الصرف بالطبع على اعتبارات أخرى، لا سيما مدى مرونة الأسعار والأجور المحلية. فعلى سبيل المثال، قد يكون السماح لسعر الصرف بالارتفاع استجابة لصدمة موجبة تعرضت لها أسعار النفط مؤديا إلى تأثير معاكس على القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية عندما تنفق الأسعار/الأجور إلى المرونة.

^٦ راجع تقرير World Bank (2006). وغالبا ما تكون هناك عدة أهداف تستخدم تلك الصناديق في تحقيقها. وبعض الصناديق، مثل الصندوق النرويجي، يعمل إلى حد كبير ككيان وسيلي لتوجيه المدخرات وليس لتمهيد تقلبات النفقات.

إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية لدى أعضاء أوبك، ومتوسط أسعار النفط الفورية (المؤشر، ١٩٧٥=١٠٠)



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

التي تتخذها، وإن كان ذلك لا يقلل بأي حال من القيمة المحتملة لعملية التحوط.^٢ فعلى سبيل المثال، نجد أن إيرادات المالية العامة وعائدات التصدير في منظمة «أوبك» لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط وحسب (راجع الشكل البياني الثاني)، وإنما تتسم بدرجة تقلب أشد بكثير مما هو الحال في البلدان الأخرى. وغالبا ما تستخدم البلدان أساليب التحوط غير المالي — رغم نجاحها المحدود — بغية التعامل مع تأثير تقلبات أسعار النفط على عائدات التصدير وإيرادات المالية العامة (راجع الجدول الثاني).^٤

ومن بين آليات التعامل مع الصدمات التي تصيب عائدات التصدير الحصول على قروض مشروطة من

^٢ للاطلاع على مناقشة عن عمليات التحوط الحكومية، راجع دراسة Swidler, Buttner, Jr., and Shaw (2005)؛ ودراسة Daniel (2001).
^٤ تخلص دراسة Blattman, Hwang, and Williamson (2007) إلى أن التقلب في معدلات التبادل التجاري الذي تواجهه البلدان المصدرة للسلع الأساسية يسهم بدرجة كبيرة في التباين بينها في الدخل الفردي مقارنة بغيرها من البلدان. أما القناة التي عن طريقها يتأثر النمو فهي انخفاض حوافز الاستثمار.

مع الشركات) وإنما قد يمتد أيضا إلى الحكومة المتولية زمام الحكم — وهو خطر قد لا ترغب في خوضه نظرا لقصر الأفق الزمني المستخدم في تخطيطها للانتخابات. وإضافة إلى ذلك، يرجح أن يلقي برنامج التحوط معارضة من السلطة التشريعية إذا كان يسلبها السيطرة الفعلية على جزء من الموازنة. وأخيرا، قد يتعذر حشد التأييد الشعبي اللازم للبرنامج التحوطي نظرا لطابعه المعقد.

التدابير الكفيلة بتيسير زيادة الاعتماد على المشتقات المالية

على وجه الإجمال، يبدو أن الشركات تعتمد أساليب التحوط المالي بدرجة لا بأس بها — في حدود ما تواجه من قيود — بينما يغلب على الحكومات الاعتماد على التحوط غير المالي. ولكن المرجح أن يتسع نطاق التحوط المالي في الفترة المقبلة، نظرا لزيادة اهتمام المؤسسات الاستثمارية بالمشتقات النفطية وما استتبع ذلك من زيادة السهولة في هذه الأسواق ومن ثم زيادة إمكانات الاستعانة بالأنشطة التحوطية. ويمكن تعزيز المنافع المتأتية من هذه الأسواق على صعيد الأنشطة التحوطية إذا ما ازدادت عمقا وازدادت أنواع المنتجات التي تقدمها بتكلفة معقولة، وتحسنت جودة بياناتها والنظم المستخدمة في الإبلاغ بها. وفي نفس الوقت، مع توسع هذه الأسواق، سوف تنشأ الحاجة إلى توفير بيانات أفضل، وخصوصا عن المعاملات خارج البورصات المنظمة. ومما يمكن أن يحسن قرارات التحوط أيضا اتخاذ خطوات لتحسين هيكل الحوكمة، لا سيما في حالة الحكومات، من أجل معالجة مشكلة الموكل والوكيل، وتوفير الضمانات الوقائية الكافية، وتقوية الخبرات الفنية.

الشتوي حتى يناير ٢٠٠٧، سمح بعودة المخزونات إلى مستويات مريحة بدرجة أكبر. وفي أوروبا كان ارتفاع الأسعار مطردا^٧. وقد ارتفعت أسعار الفحم بمقدار ٥٪ في عام ٢٠٠٦ وواصلت ارتفاعها في أوائل ٢٠٠٧ (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١٧).

استهلاك النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٦ بمقدار ٨,٠ مليون برميل يوميا، أي بزيادة أقل من المتوقع ودون

^٧ المقصود هنا هو أسعار تعاقدات أوروبا الغربية المدفوعة في ألمانيا، وهي لا تعكس الارتفاعات الأخيرة في الأسعار المحلية في بيلاروس وأوكرانيا.

التسبب في عدم كفاءة الإنفاق عندما تُصرف الإيرادات الزائدة خلال فترة قصيرة نسبيا^٧.

ورغم النجاح المحدود الذي حققه التحوط غير المالي في حماية النفقات المدرجة في الموازنة، فإن حكومات البلدان المنتجة للنفط قلما تلجأ إلى استخدام المشتقات المالية^٨. وبطبيعة الحال، يستطيع بلد من كبار مصدري النفط كالمملكة العربية السعودية بما تمتلكه من أصول مالية سائلة وفيرة أن يتصدى لصدمات الأسعار السالبة دون الاضطرار إلى استخدام الأساليب التحوطية. أما البلدان الفقيرة الأصغر فهي تواجه عقبات مؤسسية تنفرد بها الحكومات، بالإضافة إلى القيود التي تواجه الشركات (راجع المناقشة الواردة أعلاه). فالتكلفة اللاحقة لتحركات الأسعار غير الموازية، على سبيل المثال، قد لا يقتصر تأثيرها على مدير أنشطة التحوط (مثلما هو الحال

^٧ تجدر الإشارة هنا إلى أن وجود إطار ملائم للمدى المتوسط يمكن أن يساعد على ربط الموازنات السنوية بسياسات أطول أجلا وبأهداف استثمارية مالية عامة. كما يمكن أن يؤدي أيضا إلى تحسين تحليلات المخاطر.
^٨ من أمثلة ذلك حالة المكسيك (حيث تلتزم شركة بيميكس بتحويل مبلغ إلى الموازنة كحد أدنى)، وحالة شركة البترول النرويجية المملوكة للدولة، وحالة تكساس، وإقليم ألبرتا. فتكساس، على سبيل المثال تحوطت للإيرادات الضريبية النفطية عليها كولاية عن طريق استخدام "خيار الطوق عديم التكلفة القائم على المضاربة المزدوجة" ("straddled costless collar") ولكنها تخلت عن ذلك البرنامج في عام ٢٠٠٠ عندما زاد تنوع مصادر إيرادات الولاية. وقد لجأت أيضا بعض سلطات نقل الركاب على مستوى البلديات في الولايات المتحدة إلى التحوط بشكل نشط حيث زادت درجة السماح بها في الأطر التنظيمية. والواقع أن العديد من الهيئات الحكومية في الولايات المتحدة تشترط على المرافق العامة أن تحوط ضد مخاطر أسعار المنتجات. والمعلومات المتوافرة عن الحكومات الأخرى هي غير موجودة تقريبا. وقد ذكرت تقارير صدرت مؤخرا أن شيلي، وهي من البلدان المستوردة للنفط، اشترت مؤخرا مشتقة نفطية.

في الشرق الأوسط إلى زيادة جديدة في الأسعار في نهاية شهر مارس. أما التصحيح الذي شهدته أسواق الأسهم بدء من شهر مارس فلم يحدث أثرا ملحوظا حتى الآن على أسواق السلع الأساسية.

وأما أسعار الغاز الطبيعي فقد اتبعت مؤخرا مسارات مختلفة عبر الأطلنطي^٦. ففي الولايات المتحدة، ظلت الأسعار في فبراير ٢٠٠٧ أعلى بقدر طفيف فقط من مستواها الذي ساد طوال الأشهر الثلاثة عشر السابقة (عندما سبق للأسعار أن عادت إلى مستوياتها السابقة على إعصار كاترينا)، وذلك لأن الدفع الذي ساد الطقس

^٦ هذا الاختلاف ليس غريبا بالنظر إلى المصاعب التي تواجه نقل الغاز الطبيعي.

مستوى النمو الذي بلغ ١,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥. وقد ارتفع نمو الطلب في المناطق النامية إلى ١,٣ مليون برميل يوميا، ولكن جانبا من هذا الارتفاع قابله انخفاض في الطلب من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقداره ٠,٥ مليون برميل يوميا (الجدول ١-٤). وكان مستوى الاستهلاك أعلى من المتوقع في الصين والهند، بينما سجل طفرة في كثير من بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط والتي شهدت نموا قويا. وكان نمو الطلب في الأسواق الصاعدة أقوى بشكل عام في البلدان التي تطبق نظام الأسعار الموجهة إداريا، والتي انخفضت بالطبع عن أسعار السوق في السنوات الأخيرة (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-١٨).

وقد أثر ارتفاع أسعار النفط على الاستهلاك في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وإن كانت العوامل المتعلقة بالأحوال الجوية قد أسهمت بدورها في تخفيضه (حيث تعرضت الولايات المتحدة لدرجات حرارة مرتفعة قياسية في عام ٢٠٠٦، كما شهدت موسم أعاصير متوسط الشدة في خليج المكسيك). وفي أوروبا واليابان، أسهم في خفض الطلب النفطي ما اتخذ من تدابير لحفظ الطاقة إلى جانب زيادة استخدام محطات توليد الكهرباء من الطاقة النووية والفحم، وتبديل بعض مصادر الوقود لاستخدام الغاز الطبيعي. وفي الولايات المتحدة، رغم أن التحول إلى الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء أسهم إسهاما كبيرا في انخفاض الطلب المتبقي على نפט الوقود بنسبة ٢٥٪، فإن الطلب على وقود النقل (البنزين والديزل) سجل ارتفاعات كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ وأول شهرين من ٢٠٠٧. ويمثل هذا مفارقة مع استمرار الطلب الضعيف على البنزين لدى أعضاء آخرين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١٨).^٨

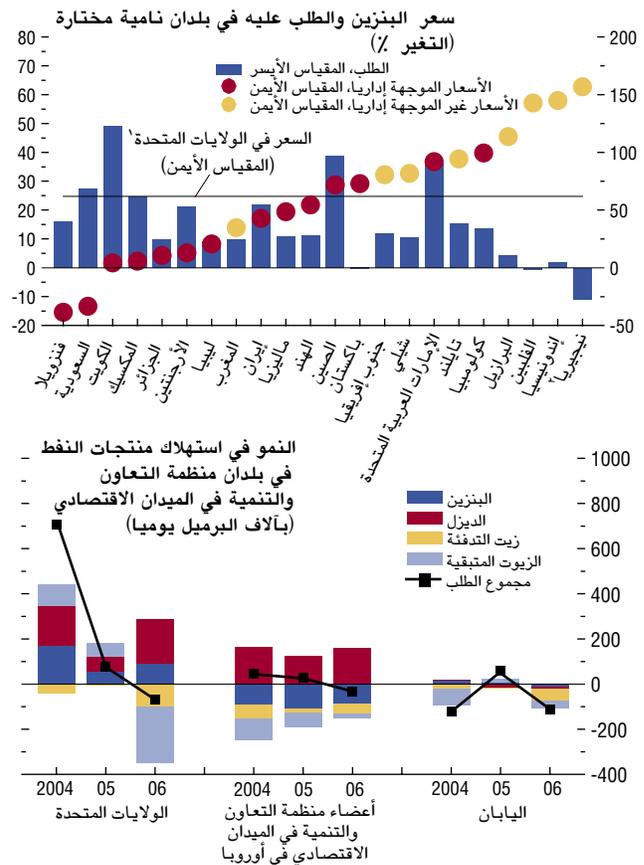
وتشير الاتجاهات العامة للاستهلاك متوسط الأجل في اقتصادات متقدمة مختارة إلى أن الجهود الأقل دأبا لحفظ الموارد النفطية في الولايات المتحدة، مقارنة بالبلدان المتقدمة الأخرى الأربعة، يمكن أن تفسر ما لوحظ من استجابة الطلب الأمريكي استجابة أضعف لارتفاع أسعار النفط (راجع الإطار ١-٣).

إنتاج النفط ومخزونات

تمشيا مع تراجع الطلب، انخفض نمو إنتاج النفط الكلي في عام ٢٠٠٦ إلى ٠,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٦ (من ١,٣ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥). وقد

^٨ التحول في أوروبا إلى زيادة استخدام الديزل عن البنزين في نقل الركاب أسهم أيضا في زيادة الكفاءة الكلية للوقود في هذه المنطقة.

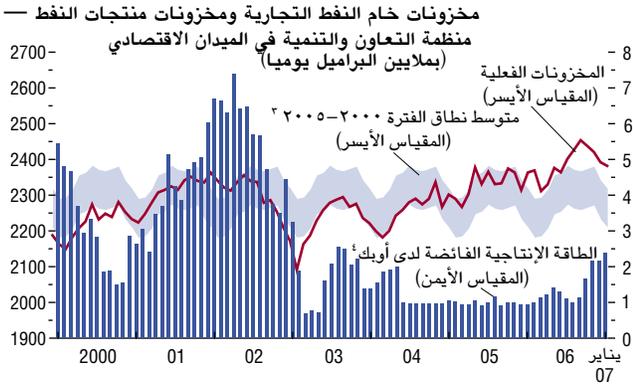
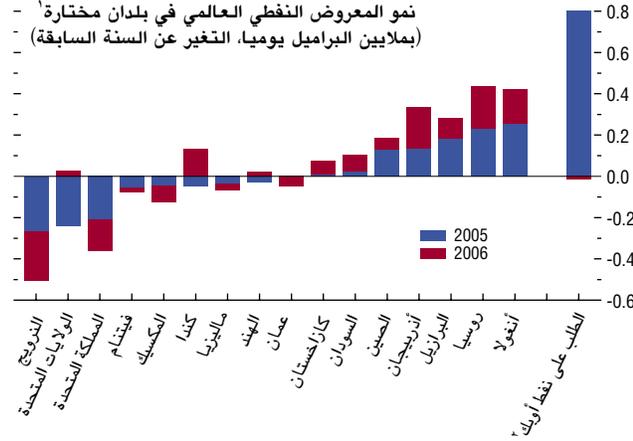
الشكل البياني ١-١٨: الطلب على المنتجات البترولية وأسعارها في مجموعة مختارة من البلدان النامية وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP، والوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ يعتبر التغير في سعر البنزين في الولايات المتحدة طريقة جيدة لتحقيق تغير السعر استنادا إلى قوى السوق، وذلك بالنظر إلى حجم السوق المحلية ومستوى قدرتها التنافسية وانخفاض الضرائب نسبيًا.
^٢ رغم أن أسعار الغازولين خاضعة للتنظيم بوجه عام، فإن مناطق عديدة من البلد تواجه أسعارًا محررة بحكم الواقع.

الملحق ١-١: آخر التطورات في أسواق السلع

البياني ١-١٩: المعروض النفطي، ومخزونات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP، ووكالة معلومات الطاقة، ووزارة الطاقة الأمريكية، والوكالة الدولية للطاقة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تشمل النفط الخام والنفط الخام المصنوع المستخرج من رمال القار، والصخر الزيتي، وغيرها.
^٢ يعرف «الطلب على نفط أوبك» بأنه إنتاج أوبك. وبالنظر إلى الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى تلك المجموعة، فإن أوبك تعرض ما يعادل فائض الطلب غير الملبي بالإنتاج من خارج أوبك.
^٣ متوسط كل شهر تقويمي خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٠، بفترة ثقة ٤٠٪ تستند إلى الانحرافات السابقة.
^٤ المقصود بالطاقة الإنتاجية الفائضة لدى مجموعة أوبك - ١١ هو الطاقة الإنتاجية التي يمكن تشغيلها في غضون ٣٠ يوما ومواصلة تشغيلها لمدة ٩٠ يوما.

الجدول ١-٤: الطلب العالمي من النفط حسب المنطقة (بملايين البراميل في اليوم)

المنطقة	الطلب		التغير السنوي	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	(ملايين برميل يوميا)	(%)
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٤٩,٦٣	٤٩,١٦	٠,٣٠	٠,٤٧
أمريكا الشمالية	٢٥,٥٢	٢٥,٢٦	٠,١٥	٠,٢٦
منها:				
الولايات المتحدة	٢١,١٥	٢١,٠٣	٠,٠٨	٠,١٣
أوروبا	١٥,٥٢	١٥,٤٥	٠,٠٥	٠,٠٧
منطقة المحيط الهادئ	٨,٥٩	٨,٤٦	٠,١٠	٠,١٣
خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٤,٠٦	٣٥,٣٢	١,٠١	١,٢٦
منها:				
الصين	٦,٦٩	٧,١٦	٠,٢٧	٠,٤٧
بلدان آسيوية أخرى	٨,٧٦	٨,٨٦	٠,١٤	٠,١٠
الاتحاد السوفيتي السابق	٣,٨٠	٣,٩٨	٠,٠٤	٠,١٨
الشرق الأوسط	٦,١٢	٦,٤٥	٠,٣٣	٠,٣٣
إفريقيا	٢,٨٨	٢,٩٤	٠,٠٦	٠,٠٦
أمريكا اللاتينية	٥,٠٩	٥,٢٠	٠,١٣	٠,١١
العالم	٨٣,٦٨	٨٤,٤٨	١,٣٠	٠,٨٠

المصدر: عدد يناير ٢٠٠٧ من تقرير سوق النفط للوكالة الدولية للطاقة.

ازدادت الإمدادات من خارج أوبك بمعدل أقل من المتوقع بلغ ٠,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٦، ولكن المعدل تسارع في النصف الثاني من العام بعد زيادة الطاقة الإنتاجية في البرازيل وأنغولا وأذربيجان. كذلك ارتفع الإنتاج بدرجة طفيفة في الولايات المتحدة وروسيا، فكان كافيا لتعويض انخفاضات الإنتاج في المملكة المتحدة والمكسيك والنرويج مع تحقيق زيادة إضافية (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-١٩). وفي أواخر ٢٠٠٦، تراجع إنتاج أوبك بسبب تخفيض الإنتاج بمقدار ٠,٧ مليون برميل يوميا (معظمه في المملكة العربية السعودية وإيران والكويت) خلال الربع الأخير من العام عقب قرار تخفيض الحصص بواقع ١,٢ مليون برميل يوميا الذي أصدرته أوبك في شهر نوفمبر^٩، وبعد إعلان أوبك في شهر فبراير تخفيض حصص الإنتاج بمقدار إضافي بلغ ٠,٥ مليون برميل يوميا، اقترحت المنظمة في مارس التوقف عن أي تخفيضات أخرى إلى ما دون مستوى الإنتاج المتزامن إلى حين إشعار آخر. وقد حدثت زيادة في الطاقة الإنتاجية الفائضة، ولكنها لا تزال محدودة رغم تجديد بعض المنشآت في أعقاب التخفيضات الإنتاجية الأخيرة (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ١-١٩).

وقد ازدادت المخزونات التجارية لدى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي زيادة هامشية في الشهور الاثني عشر المنتهية في يناير ٢٠٠٧ فبلغت

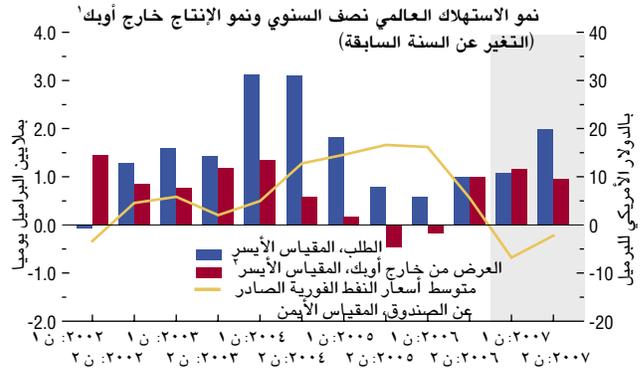
^٩ أصبحت أنغولا العضو الثاني عشر في أوبك في يناير ٢٠٠٧، ولكن لم يصبح من الملزم لها بعد أن تشارك في تخفيضات الإنتاج.

٢,٦٧ مليون برميل يوميا، وهو مستوى يقترب من الطبيعي (ويوفر غطاء لمدة ٥٣ يوما). وقد بدأ بناء الأرصد الاحتياطية في أوائل ٢٠٠٦ لمواجهة الطلب الاحترازي على النفط وتحسبا لتوقعات استمرار الارتفاعات في أسعاره، ولكن هذا الاتجاه تراجع في شهر سبتمبر بعد أن هدأت المخاوف من احتمال نقص الإمدادات النفطية في المستقبل (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-١٩). وتشير البيانات المستندة إلى المخزونات الأمريكية واليابانية إلى أنه كان هناك سحب كبير من المخزونات لا يتوافق مع الاتجاهات الموسمية في الربع الأول من ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لاستمرار الطلب القوي وربما جاء أيضا كرد فعل للتخفيضات في حصص إنتاج منظمة أوبك.

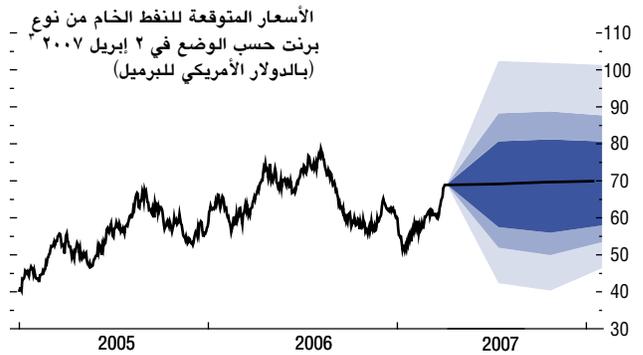
الاحتمالات والمخاطر على المدى القصير

بالنظر إلى المستقبل، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة نمو الاستهلاك العالمي بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٧، نظرا لاستمرار الطلب القوي من الأسواق الصاعدة مثل الصين والشرق الأوسط، وتراكم الأرصد الاحتياطية الرسمية المخطط له في الصين والولايات المتحدة (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢٠). وبالنسبة للعرض، من المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية مع بدء تشغيل المشاريع الاستثمارية ذات الصلة (مثل مشروع شركة أرامكو السعودية) مع نهاية هذا العام. غير أن هذه التوقعات تظل معرضة لبعض المخاطر، وخاصة إذا انخفضت الطاقة الإنتاجية في الحقول الناضجة بما يفوق التوقعات وأدت التكاليف والقيود الفنية إلى تأخير جديد في إتمام تلك المشاريع (مثلما حدث منذ بضع سنوات سابقة). وقد عدلت الوكالة الدولية للطاقة بالفعل توقعاتها للعرض النفطي من خارج أوبك لعام ٢٠٠٧ لينخفض من ١,٩ مليون برميل يوميا في أغسطس إلى ١,١ مليون برميل يوميا في الوقت الراهن (باستثناء أنغولا). ومما أثر أيضا على احتمالات سرعة انتعاش الناتج العالمي تلك التحركات التي حدثت مؤخرا لزيادة سيطرة الدولة على قطاعات النفط في فنزويلا وروسيا وإكوادور، إلى جانب استمرار العنف في العراق ونيجيريا. وتشير أسواق العقود المستقبلية وعقود الخيار حسب الوضع في ٢ إبريل إلى أن متوسط أسعار النفط سوف يبلغ ٦٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٧ و ٦٨ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٨، وذلك نظرا لزيادة مخاطر ارتفاع الأسعار. وتشير أسواق عقود الخيار إلى أنه كان هناك احتمال

الشكل البياني ١-٢٠: الاستهلاك العالمي نصف السنوي الفعلي والمتوقع ونمو الإنتاج خارج أوبك وأسعار النفط الخام من نوع برنت



فترة الثقة البالغة ٥٠٪
فترة الثقة البالغة ٩٠٪
فترة الثقة البالغة ٧٠٪ (تشمل فترة الثقة البالغة ٥٠٪)
فترة الثقة البالغة ٧٠٪ و ٥٠٪ (تشمل فترتي الثقة)



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP، والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ توقعات العرض في الطلب فيما يخص ٢٠٠٧: النصف الأول (ن ١) و ٢٠٠٧: النصف الثاني (ن ٢) مأخوذة من الوكالة الدولية للطاقة.

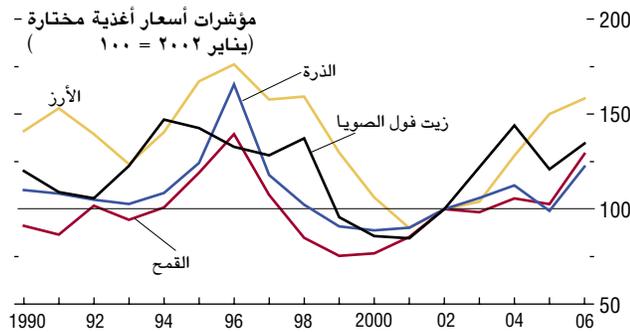
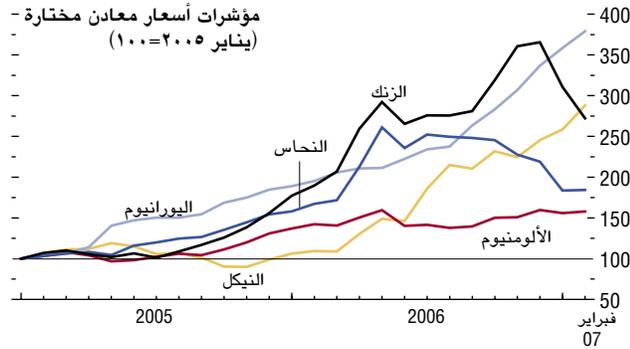
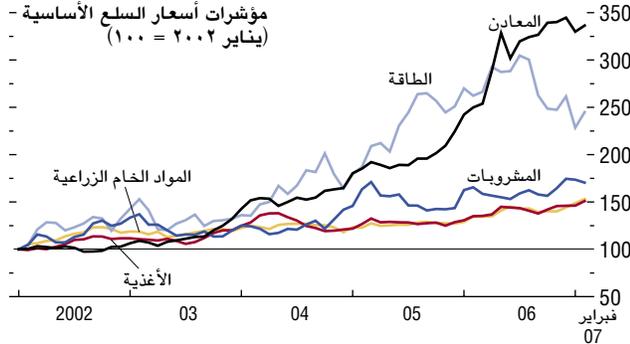
^٢ يشمل إنتاج غير الخام.

^٣ من عقود الخيار المستقبلية.

^{١٠} طبقا للوكالة الدولية للطاقة، تهدف الصين إلى زيادة احتياطياتها إلى ٤٠٠ مليون برميل (تكفي لتغطية الواردات لمدة ٤,٥ أشهر) بشراء ١٠٠ مليون برميل مع نهاية عام ٢٠٠٨. وقد أعلنت الولايات المتحدة مؤخرا أنها تهدف إلى مضاعفة احتياطياتها الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٢٧ إلى حوالي ١,٥ مليون برميل (ما يعادل تغطية الواردات لمدة أقل بقليل من ٤ أشهر).

الملحق ١-١: آخر التطورات في أسواق السلع

الشكل البياني ١-٢١: مؤشرات أسعار السلع الأساسية ومؤشرات أسعار أنواع مختارة من المعادن والأغذية



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

بنسبة ٦:١ بأن ترتفع أسعار خام برنت إلى أكثر من ٨٣ دولارا للبرميل بحلول نهاية ٢٠٠٧ (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢٠). وتعكس مخاطر ارتفاع الأسعار على النحو المبين لعام ٢٠٠٧ استمرار الطاقة الإنتاجية الفائضة المحدودة عالميا، واحتمال تصاعد التوترات الجغرافية السياسية، وهو ما يتضح من التطورات التي حدثت في أواخر شهر مارس. وفي نفس الوقت، من المنتظر أن يؤدي التزام أوبك بالدفاع عن أسعار النفط، من خلال تخفيض الإنتاج حسب الضرورة، إلى الحد من زيادة الضغوط الخافضة لهذه الأسعار.

السلع الأساسية غير الطاقة

ارتفع المؤشر الذي يحتسبه صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية غير الطاقة بنسبة ٢٨٪ في عام ٢٠٠٦، حتى بلغ في نهاية العام مستوى قياسيا، وجاء مدفوعا بالارتفاع الهائل في أسعار المعادن وبقوة أسعار المنتجات الزراعية (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢١). وفي الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠٠٧، شهدت أسعار المعادن تقلبا ولكنها ظلت قوية بوجه عام، بينما استمر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ. ويتوقع أن يشهد مؤشر أسعار السلع الأساسية غير الطاقة زيادة جديدة في ٢٠٠٧ نظرا لتوقع استمرار الارتفاع في أسعار الأغذية والمعادن. وتناقش بقية هذا القسم العوامل الكامنة وراء ارتفاع أسعار المعادن وأغذية مختارة، ويبحث مدى ترجيح احتمال استمرار المستويات المرتفعة التي وصلت إليها تلك الأسعار مؤخرا.

المعادن

ارتفعت أسعار المعادن بنسبة ٥٧٪ في عام ٢٠٠٦، ويعتبر هذا الارتفاع أكبر زيادة بين أهم الفئات في مؤشر أسعار السلع الأساسية الذي يحتسبه الصندوق، وذلك بفارق كبير عن بقية الفئات. وقد جاء ذلك نتيجة استمرار قوة نمو الطلب وزيادة المنازعات العمالية والاضطرابات غير المخطط لها على جانب العرض (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ١-٢١). وقد أسهمت قوة نمو الطلب على إنتاج الصلب غير القابل للصدأ والسيارات، لا سيما في الصين، في حدوث زيادات حادة في أسعار النيكل والزنك والرصاص. وارتفعت أسعار اليورانيوم بنسبة ٧١٪، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بانتعاش الاهتمام بالطاقة النووية مؤخرا. أما أسعار النحاس فقد هبطت من مستوياتها القياسية التي وصلت إليها في منتصف عام ٢٠٠٦، وهو ما يعكس عوامل من بينها التباطؤ الذي شهدته سوق المساكن في الولايات المتحدة وضعف الطلب في الصين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع لأسعار النحاس والزنك أن تهبط عندما يبدأ تشغيل الطاقات الإنتاجية الجديدة. وعلى العكس من

الجدول ١-٥: آثار منتجات البترول على إنتاج حبوب مختارة في الولايات المتحدة (% من المجموع)

القمح	الذرة	فول الصويا
١٢,٦	١٣,٩	٣,٨
٨,٤	٩,٢	٥,٢
٢١,٠	٢٣,١	٩,٠
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٠٥
٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٩-٢٠١٠ (تنبؤ)	٢٠٠٩-٢٠١٠/٢٠٠٦ (Z)
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٦-٢٠٠٥
٢٢,٤	١٧,٦	٥,٦
٣٥,٣	٢٢,٤	٨,٥
٢٤,٣	٨٧,٥	٢٩,٠

المصادر: وزارة الزراعة الأمريكية، ومكتب الإحصاء الأمريكي؛ وخبراء صندوق النقد الدولي.
١ تقدير باستخدام بيانات الربع الأول من السنة في حالة فول الصويا.

إلى رفع أسعار البدائل غير الكاملة، كالقمح والأرز، وكذلك أسعار زيوت الطعام الأخرى، وأن تمارس ضغوطا سعوديا على أسعار اللحوم ومنتجات الألبان والدواجن عن طريق رفع تكاليف تربية الماشية، نظرا لهيمنة استخدام الذرة ودقيق فول الصويا كعلف، لا سيما في الولايات المتحدة (أكثر من ٩٥٪). فضلا على ذلك، حيث إن الذرة تعتبر أكثر كثافة في استخدام الطاقة في الإنتاج مقارنة بفول الصويا،^{١٤} فإن ارتفاع أسعار النفط الخام يمكن أن يؤدي أيضا إلى رفع تكاليف إنتاج الذرة (الجدول ١-٥).

ومن المرجح أن تؤدي الاقتراحات الأخيرة الرامية إلى زيادة إنتاج أنواع الوقود الحيوي في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ضغوط سعودية إضافية على أسعار الذرة والقمح وزيوت الطعام. أما الخطط الرامية إلى مضاعفة الحد الأدنى الإلزامي لاستهلاك أنواع الوقود الحيوي في الولايات المتحدة — وهي أكبر مستهلك للإيثانول — بحلول عام ٢٠١٧، فمن شأنها أن تتطلب ارتفاعا يقدر بنسبة ٣٠٪ في إنتاج الذرة (أو تحقيق تخفيض مُناظر في الصادرات) في السنوات الخمس القادمة من أجل زيادة طاقة إنتاج الإيثانول، ما لم يتسن تلبية الطلب المرتفع بطرق من بينها تخفيف القيود على الإيثانول المستورد — وهي خطة ليست موضع نظر الآن.^{١٥} وإضافة إلى

^{١٤} أكثر الدورات الزراعية شيوعا في الولايات المتحدة هي الدورة الزراعية بين الذرة وفول الصويا، لأن فول الصويا يمثل مصدر تجديد للعناصر المغذية في التربة. وتعتبر الولايات المتحدة هي أكبر منتج لهذين النوعين من الغلال في العالم.
^{١٥} يتمتع الإيثانول المنتج في الولايات المتحدة بحماية كبيرة عن طريق الإعانة المقدمة إلى المنتجين (وهي ٥١.٠ من الدولار لكل غالون) وتعريف جمركية (هي ٥٤.٠ من الدولار لكل غالون) على الإيثانول المستورد المنتج بكفاءة أكبر. ولا توجد تعرفه جمركية كهذه على الديزل الحيوي المستورد.

ذلك، لا يزال النيكل والقصدير واليورانيوم جميعها تشهد قيودا أشد على جانب العرض، ولذلك فإنها تقتربن بارتفاع إمكانية تحرك الأسعار صعودا. وفي الأجل الأطول، من المتوقع أن تنخفض أسعار جميع المعادن الأساسية مقارنة بمستوياتها العالية التي وصلت إليها في الوقت الراهن وذلك مع استمرار لحاق الناتج بالطلب، وإن كان من المتوقع في الأجل الطويل أن يؤدي ارتفاع تكاليف الإنتاج (أي الأجور وتكاليف الوقود والمعدات) إلى الإبقاء على الأسعار أعلى من مستوياتها التاريخية.^{١١}

الأغذية وأنواع الوقود الحيوي

ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠٠٦، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بأسباب أهمها الارتفاع الهائل في أسعار الذرة والقمح وزيت فول الصويا في النصف الثاني من العام (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢١). وقد جاءت الزيادات الأخيرة في الأسعار نتيجة ضعف محصول القمح في البلدان المنتجة الكبيرة (وهو ما دفع مخزونات القمح الاستراتيجية إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٦ عاما) وارتفاع الطلب الأمريكي على الإيثانول (وتستخدم الذرة كمدخل في إنتاجه) واحتمالات ارتفاع الطلب على الديزل الحيوي (والذي يستخدم في إنتاجه زيت فول الصويا وأنواع أخرى من زيوت الطعام).^{١٢}

وبالنظر إلى المستقبل، فإن ارتفاع الطلب على أنواع الوقود الحيوي يرجح له أن يسبب ارتفاعا جديدا في أسعار الذرة وزيت فول الصويا، وأن يجعل أسعار الوقود الحيوي تتحرك لتقترب من سعر النفط الخام، وذلك كما حدث في حالة أسعار السكر.^{١٣} وفي ٢٠٠٧ تقدر وزارة الزراعة الأمريكية أن محصول الذرة سيكون محصولا قياسيا، حيث إن المساحات المزروعة بالذرة تشهد زيادة نسبتها ١٠٪ منذ عام ٢٠٠٦ على حساب المساحات المزروعة بفول الصويا والقطن. ومع ذلك، فإن الطلب الذي تغذيه الزيادة في طاقة إنتاج الإيثانول المحلي يتوقع لها أن تتخطى الزيادة في الإنتاج. ومن المرجح أيضا أن تؤدي الزيادة في أسعار الذرة وزيت فول الصويا

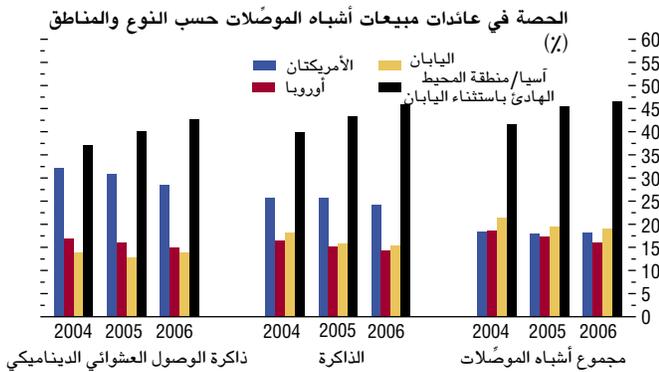
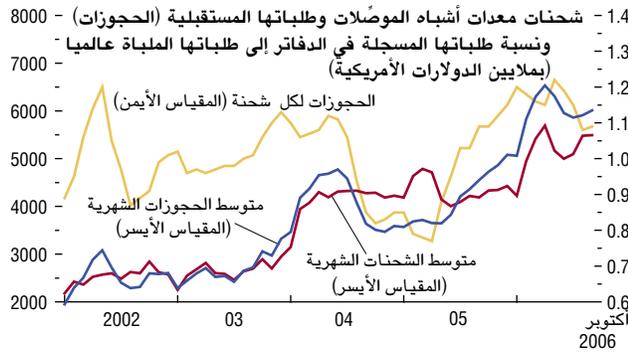
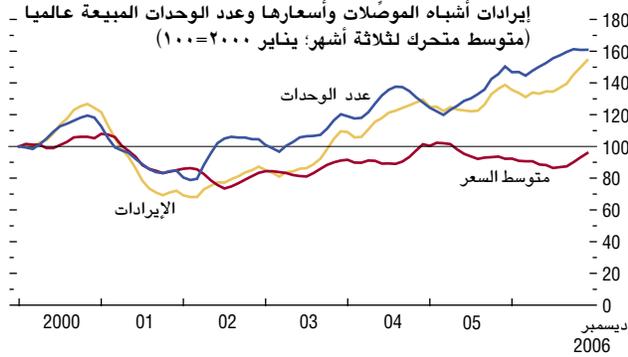
^{١١} على سبيل المثال، لجأت الهيئة المعنية بتصدير النحاس في شيلي إلى زيادة توقعات أسعار النحاس في الأجل المتوسط بأكثر من ٢٠٪ في العام الماضي. راجع أيضا الفصل الخامس من عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^{١٢} ارتفعت أيضا أسعار زيت بذر اللفت (الذي يستخدم في إنتاج الوقود الحيوي في أوروبا وكندا) وزيت النخيل (الذي يستخدم لهذا الغرض في ماليزيا).

^{١٣} أدى التبكير باعتماد الإيثانول المستخرج من قصب السكر في البرازيل للاستخدام في السيارات الهجينة (flex-fuel cars) إلى حدوث تحركات متزايدة القوة في أسعار السكر والإيثانول والنفط الخام. وكان الاستثناء من ذلك هو انخفاض أسعار السكر في منتصف عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة لوفرة محصول قصب السكر إلى جانب إجراءات الحماية المفروضة على واردات الإيثانول من الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تجزئة سوق الإيثانول إلى حد ما.

الملحق ١-١: آخر التطورات في أسواق السلع

الشكل البياني ١-٢٢: سوق أشباه الموصلات



المصادر: رابطة صناعة أشباه الموصلات (Semiconductor Industry Association): وبحوث التكامل ذي النطاق الكبير جدا (VLSI): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ذلك، فإن إصدار الاتحاد الأوروبي أمرا بالاستعاضة عن ١٠٪ كحد أدنى من أنواع وقود النقل بأنواع وقود حيوي بحلول عام ٢٠٢٠ يقدر أنه يتطلب تخصيص ١٨٪ من مجموع الأراضي الزراعية لزراعة اللفت (من أجل استخدام بذوره في إنتاج الديزل الحيوي) والذرة والبنجر (من أجل استخدامهما في إنتاج الإيثانول)، ما لم يتم تخفيض التعريفات الجمركية على الإيثانول المستورد وما لم تستمر أشكال الدعم المالي الأخرى.

ورغم أن أنواع الوقود الحيوي يمكن أن تكون مفيدة على نطاق ضيق عن طريق إحلالها محل إمدادات الوقود، فإن تشجيع استخدامها إلى مستويات لا تتوافر لها إمكانية الاستمرار في ظل التكنولوجيا الحالية أمر يثير إشكالية، وتعتمد الاحتمالات المتعلقة بالوقود الحيوي في الأجل الطويل اعتمادا شديدا على مدى سرعة وكفاءة اعتماد بدائل الجيل الثاني (مثل النفايات النباتية). ويتشكك العديد من محلي أسواق الطاقة أيضا في عقلانية الدعم العمومية الكبيرة التي يستفيد منها المزارعون أكثر مما تستفيد منها البيئة. ورغم أنه يجري الآن تطوير تكنولوجيات جديدة، فإن الحل الأكفأ من المنظور العالمي هو تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات من البلدان النامية (من البرازيل مثلا) التي يكون إنتاج الوقود الحيوي فيها أرخص وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة (الجدول ١-٥).

أشباه الموصلات

تحقق نمو في إيرادات مبيعات أشباه الموصلات على المستوى العالمي بلغ ٨,٩٪ في عام ٢٠٠٦ (مقارنة بنمو بلغ ٦,٨٪ في عام ٢٠٠٥)، وجاء هذا النمو مدفوعا بقوة النمو في الأحجام (وهو ما يعكس عوامل أهمها نمو الطلب على الهواتف النقالة وغيرها من الإلكترونيات الاستهلاكية) مع استقرار الأسعار إلى حد كبير (اللوحة العليا في الشكل البياني ١-٢٢). وكانت قوة نمو المبيعات كبيرة جدا في شريحة الذاكرات الإلكترونية (وخصوصا ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكي (DRAM))، بحيث إنها غطت الهبوط في إيرادات وحدات المعالجة الدقيقة مع تحقيق فائض، أما السبب في هبوط إيرادات وحدات المعالجة الدقيقة، فهو أن ضعف الطلب وقوة المنافسة دفعا الأسعار إلى الانخفاض.

وقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي العالمي من منتجي أشباه الموصلات بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٠٦، وذلك بعد هبوطه بقدر طفيف في عام ٢٠٠٥. وجاء معظم التوسع في تصنيع الذاكرات الإلكترونية وحدث بشكل رئيسي في آسيا، والتي أسهمت بحصة بلغت ٤٣٪ من الإنفاق الرأسمالي العالمي. وقد بدأت مخزونات أشباه الموصلات في التراكم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ مع إنتاج معدات جديدة وهبوط الطلب، وهو ما يمكن أن يكون قد خلق بعض الفائض. وبلغت نسبة الطلبات المسجلة في

- ments and the Global Economy: A Model-Based Assessment,” prepared for the Bank of Canada Workshop on Commodity Price Issues, July 10–16.
- European Commission, 2004, “Public Finances in EMU,” *European Economy*, No. 3/2004 (Brussels: European Commission).
- Gately, D., and Huntington, H., 2002, “The Asymmetric Effects of Changes in Price and Income on Energy and Oil Demand,” *The Energy Journal*, Vol. 23.
- Hauener, David, Daniel Leigh, and Michael Skaarup, 2007, “Ensuring Fiscal Sustainability in G-7 Countries” (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- HM Treasury, 2006, “Long-Term Public Finance Report: An Analysis of Fiscal Sustainability” (London).
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, “The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004,” IMF Working Paper 06/69 (Washington, International Monetary Fund).
- Organization for Economic Cooperation and Development, 2001, “Fiscal Implications of Age-Related Spending,” OECD Economics Department Working Paper No. 305 (Paris: OECD).
- Parry, I., and K. Small, 2005, “Does Britain or the United States Have the Right Gasoline Tax?” *American Economic Review*, Vol. 95, No. 4.
- Peraran, M. Hashem, and Bahram Pesaran, 1997, *Working with Microfit 4: Microfit 4 User Manual* (London: Oxford University Press).
- Rajan, Raghuram G., 2006, “Is There a Global Shortage of Fixed Assets?” remarks at the G-30 meetings, New York, December 1.
- Schadler, Susan, Ashoka Mody, Abdul Abiad, and Daniel Leigh, 2007, *Growth in the Central and Eastern European Countries of the European Union*, IMF Occasional Paper No. 252 (Washington: International Monetary Fund).
- Stern, Nicholas, 2006, *The Economics of Climate Change: The Stern Review* (London: HM Treasury).
- Swidler, Steve, Richard J. Buttimer, Jr., and Ron Shaw, 2005, “Government Hedging: Motivation, Implementation, and Evaluation” (Arlington, Texas: University of Texas).
- United Nations, 2006, *World Population Prospects*, UN Population Division (New York). Available via the Internet: esa.un.org/unpp/index.asp?panel=2.
- World Bank, 2006, “Experiences with Oil Funds: Institutional and Financial Aspects,” Energy Sector Management Assistance Program Report 321/06 (Washington).
- الدفاتر إلى الطلبات الملباة عالميا في حالة معدات أشباه الموصلات إلى أكثر من ١,١ في عام ٢٠٠٦ (اللوحة الوسطى في الشكل البياني ١-٢٢).
- ويتوقع المحللون أن تنمو إيرادات مبيعات أشباه الموصلات بنسبة حوالي ١٠٪ في ٢٠٠٧، وإن كانت المخاطر تميل نحو الانخفاض. أما الطلب على أشباه الموصلات — وخاصة من الهواتف النقالة، وأجهزة التخزين والعرض متعددة المعالجات ذات الطبقات الثلاث (MP3 players)، وأجهزة التلفزيون الرقمي — فيتوقع له أن يظل قويا، بينما يتوقع أن يؤدي استحداث نظام التشغيل «فيستا» (Vista) الذي أنتجته شركة مايكروسوفت أن يحفز الطلب على رقائق الذاكرات الإلكترونية، لا سيما ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية (اللوحة السفلى في الشكل البياني ١-٢٢). غير أن المتوقع أن تهبط أسعار الرقائق في ٢٠٠٧ وسط اشتداد المنافسة واستمرار الفائض في مستويات المخزونات. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصل الإنفاق الاستثماري إلى وضع الاستواء، بينما يتوقع أن يشهد استغلال الطاقة الإنتاجية هبوطا هامشيا.

المراجع

- An, Feng, and Amanda Sauer, 2004, “Comparison of Passenger Vehicle Fuel Economy and Greenhouse Gas Emission Standards Around the World” (Arlington, Virginia: Pew Center on Global Climate Change, December).
- Blattman, Christopher, Jason Hwang, and Jeffrey Williamson, 2007, “Winners and Losers in the Commodity Lottery: The Impact of Terms of Trade Growth and Volatility in the Periphery 1870–1939,” *Journal of Development Economics*, Vol. 82 (January), pp. 156–79.
- Campbell, Patrick, Bjorn-Erik Orskaug, and Richard Williams, 2006, “The Forward Market for Oil,” *Bank of England Quarterly Bulletin* (Spring), pp. 66–74.
- Chalk, Nigel, and Richard Hemming, 2000, “Assessing Fiscal Sustainability in Theory and Practice,” IMF Working Paper 00/81 (Washington: International Monetary Fund).
- Conference Board, 2006, “Performance 2006: Productivity, Employment and Income in the World’s Economies” (New York).
- Daniel, James, 2001, “Hedging Government Oil Price Risk,” IMF Working Paper 01/185 (Washington: International Monetary Fund).
- Economic Policy Committee of the European Union (EPC), 2006, “Impact of Ageing Populations on Public Spending,” Report No. ECFIN/CEFCPE(2006)REP/238 (Brussels).
- Elekdag, Selim, René Lalonde, Douglas Laxton, Dirk Muir, and Paolo Pesenti, 2006, “Oil Price Move-

المنظورات القطرية والإقليمية

الصناعات التحويلية والتشييد تعوضها مكاسب قوية في قطاع الخدمات، كما أن معدل البطالة مستقر عند ٤,٥٪ (الشكل البياني ٢-١). وعلاوة على ذلك، لا تزال مستويات ربحية الشركات وأسعار الأسهم مرتفعة مما يفترض أن تسهم في دعم استثمارات قطاع الأعمال، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية لا تزال منخفضة وفقا للمعايير التاريخية. ورغم انعكاس اتجاه منحني العائد — الذي كان يعد في السابق مؤشرا جيدا على الركود — فإنه يقلل هذه المرة من أرجحية أن يكون دلالة على حدوث تباطؤ حاد، نظرا لأن هذا الانعكاس يشير إلى معدلات انخفاض أسعار الفائدة في الأجل الطويل وليس ارتفاعها في الأجل القصير^١. وأخيرا، لا يزال أثر ضعف النشاط في سوق الإسكان محدودا على الأسواق المالية حتى الآن. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في معدلات التأخر عن سداد القروض العقارية لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة وما يقترن بها من ارتفاع فروق العائد على سندات توريق القروض، فإن معدلات التأخر عن سداد القروض العقارية الممتازة وغيرها من أشكال الائتمان الاستهلاكي وقروض قطاع الشركات لا تزال منخفضة (راجع تقرير الاستقرار المالي العالمي، إبريل ٢٠٠٧). ويتمتع القطاع المالي عموما بوضع جيد ولا يزال الائتمان متاحا.

ونتيجة لذلك، رغم انخفاض توقعات النمو لعام ٢٠٠٧ إلى ٢,٢٪ (بانخفاض مقداره ٠,٧ نقطة مئوية عن وقت صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، من المتوقع أن يستعيد التوسع الاقتصادي زخمه تدريجيا مع ارتفاع معدلات النمو ربع السنوية خلال عام ٢٠٠٧ ليعود إلى حدود إمكاناته بحلول منتصف ٢٠٠٨ (الجدول ٢-١). وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تستند استثمارات قطاع الشركات في انتعاشها إلى قوة الميزانيات العمومية وارتفاع مستويات الربحية في قطاع الشركات بعد ما شهدته من تباطؤ في الآونة الأخيرة، بينما يتوقع

إزاء خلفية الآفاق المستقبلية العالمية التي تناولناها بالبحث في الفصل الأول، يعرض هذا الفصل تحليلا لآفاق الاقتصاد وقضايا السياسات في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية والمجموعات الإقليمية الرئيسية لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ومن الموضوعات المتسقة أنه رغم استمرار إيجابية الآفاق المستقبلية قصيرة الأجل بوجه عام، فإن الضرورة تحتم على صانعي السياسات زيادة جهودهم لدفع عجلة الإصلاحات المالية والهيكلية حتى يضمنوا إمكانية استمرار النمو القوي.

الولايات المتحدة وكندا: إلى أي مدى سيتباطأ الاقتصاد في الولايات المتحدة؟

شهد اقتصاد الولايات المتحدة تباطؤا ملحوظا خلال العام الماضي. فبعد أن حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا قويا في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، ارتفع بنحو ٢,٢٥-٢,٥٪ (معدل سنوي معدل وفقا للتغيرات الموسمية) في كل من الأرباع الثلاثة الأخيرة من نفس العام. ورغم استمرار زيادة معدلات الإنفاق الاستهلاكي الخاص بقوة، فقد ظل قطاع الإسكان يمثل عائقا كبيرا أمام النمو، حيث انخفضت الاستثمارات العقارية بنحو ١٩٪ (معدل على أساس سنوي) في النصف الثاني من العام وتراجعت مشتريات قطاع الأعمال من المعدات والبرامج قرب نهاية العام. وقد ظل قطاع الصناعات التحويلية ضعيفا لاسيما في مجال السيارات والقطاعات المرتبطة بأنشطة التشييد، حيث تباطأ الطلب وارتفعت مستويات المخزون.

والسؤال الأكثر أهمية عند تقييم آفاق اقتصاد الولايات المتحدة في الأجل القريب هو إذا كان هذا الضعف في النمو تباطؤا مؤقتا — أي «توقف وجيز في منتصف الدورة» — كالذي حدث في عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥ — أم أنه يشكل المراحل المبكرة لركود أطول أجلا. ورغم استمرار أجواء عدم اليقين وضعف البيانات الواردة مؤخرا عن مبيعات التجزئة وطلبات السلع المعمرة مقارنة بما كان متوقعا، فالأرجح أن النمو في المرحلة الحالية يشهد على ما يبدو توقفا وجيزا وليس ركودا. وعلى غرار ما حدث في الحالات السابقة من «التوقف الوجيز في منتصف الدورة»، لا يزال سوق العمل قويا، حيث إن خسائر الوظائف في قطاعي

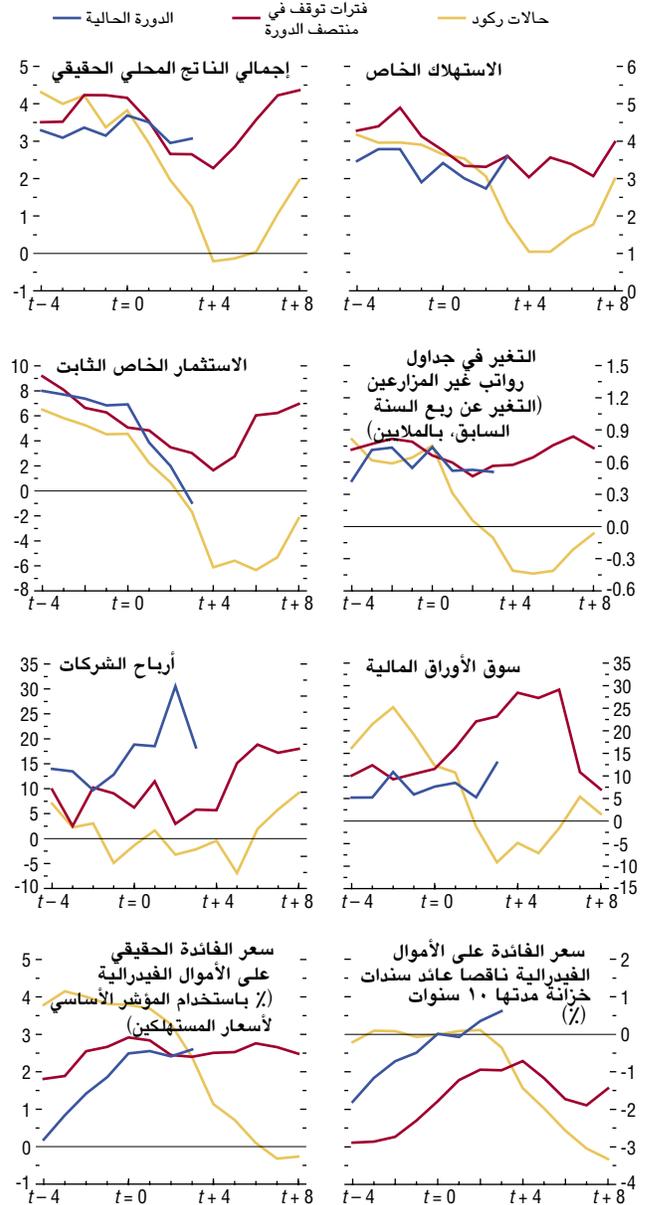
^١ أدت التغيرات الهيكلية الجارية، بما فيها إعادة توزيع أصول صناديق معاشات التقاعد وحجم الطلب الأجنبي على الأوراق المالية الأمريكية، إلى زيادة الحيازات المحبذة من الأوراق المالية الأمريكية طويلة الأجل وانخفاض عائداتها (راجع دراسة Wright, 2006).

^٢ التوقعات الوسيطة المجمع لشهر مارس تشير إلى بلوغ معدل النمو ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٧، و٣٪ في عام ٢٠٠٨، مع نطاق تقلب ٢,١٪-٢,٩٪ في عام ٢٠٠٧ و ٢,٥٪-٣,٦٪ في عام ٢٠٠٨.

الشكل البياني ٢-١: الولايات المتحدة: إلى أي مدى سيتباطأ الاقتصاد في الولايات المتحدة؟

(التغير % عن أربعة أرباع السنة السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

مع ثبات معدل نمو التوظيف، وقوة ربحية الشركات، وبقاء أسعار الفائدة منخفضة نسبياً، من المرجح أن يكون التباطؤ الحالي طفيفاً وقصيراً الأجل — توقف مؤقت في منتصف الدورة — وألا يتطور إلى ركود أشد تأثيراً.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. t^1 = صفر هي ذروة دورة النمو في إجمالي الناتج المحلي. بالنسبة لحالات الركود، الذروة في مارس ١٩٩٠ ويناير ٢٠٠١. وبالنسبة لحالات التوقف المؤقت، الذروة في مارس ١٩٨٦ وديسمبر ١٩٩٤. وذروة الدورة الحالية في مارس ٢٠٠٦.

لسوق العمل القوية أن تقلل إلى أدنى حد تأثير الثروة السلبي على الاستهلاك نتيجة انخفاض أسعار المساكن. ويرجع تخفيض معدل النمو في ٢٠٠٧ عام إلى حد كبير إلى انخفاض توقعات الاستثمارات العقارية. ومع ارتفاع مخزون المساكن الجديدة المعروضة للبيع إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، ينخفض بناء المساكن بدرجة تفوق في حدتها التوقعات، حيث تتجه شركات البناء إلى تخفيض مخزونها الحالي. ورغم وجود بعض البوادر الأولية على احتمال استقرار الطلب على المساكن — حيث شهدت طلبات الحصول على القروض العقارية للشراء وأسعار المساكن الحالية ارتفاعاً يتجاوز أدنى مستوياتها خلال سبتمبر وأكتوبر — فمن المرجح أن تتسبب المشاكل في سوق التمويل العقاري لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة في إطالة أمد دورة الاستثمار في المنشآت السكنية. وقد يسهم سوق العقارات التجارية إلى حد ما في موازنة الركود في قطاع المساكن في الأجل القريب، سواء من حيث الاستثمار أو التوظيف (الشكل البياني ٢-٢). ومع ذلك، فليس من الواضح مدى استمرار قوة الأداء الحالي للقطاع التجاري في ظل عدم تحسن الاستثمارات العقارية، لا سيما إزاء الارتفاع النسبي في معدلات الخلو. وضعف توقعات الاستثمارات العقارية يوازنه جزئياً القطاع الخارجي، والمتوقع أن يحقق أول مساهمة إيجابية له في النمو منذ عام ١٩٩٥.

ولا يزال ميزان المخاطر التي تهدد هذه التوقعات الأقل صلاباً مائلاً في الاتجاه السلبي. فقد يؤدي ازدياد حدة التباطؤ في أسعار المساكن على نحو يفوق التوقعات إلى تهديد الاستثمارات العقارية والاستهلاك من خلال أثره على الثروة والتوظيف (راجع أيضاً الإطار ٢-١). كذلك، قد يمتد التدهور الذي تشهده جودة الائتمان في سوق التمويل العقاري لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، إلى شرائح أخرى في السوق في حالة ضعف الأوضاع في قطاع المساكن، مما يؤثر سلباً على القطاع المالي وعلى مدى توافر الائتمان. وهناك مخاوف أيضاً من إمكانية اتساع نطاق التباطؤ في استثمارات قطاع الأعمال. وعلى الجانب الإيجابي من التوقعات الرئيسية، فإن انخفاض قيمة الدولار يمكن أن يكون حافزاً قوياً للصادرات بدرجة تفوق التوقعات.

وقد تراجع معدل التضخم إلى حد ما في الشهور الأخيرة مع انخفاض معدل التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين خلال اثني عشر شهراً (باستثناء الأغذية والطاقة) إلى ٢,٧٪ في فبراير مقابل ٢,٩٪ في سبتمبر. غير أنه في الوقت نفسه، ظل عدد من مقاييس

الولايات المتحدة وكندا: إلى أي مدى سيتباطأ الاقتصاد في الولايات المتحدة

الجدول ٢-١: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين والبطالة (التغير السنوي % و % من القوة العاملة)

	البطالة				أسعار المستهلكين				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
الاقتصادات المتقدمة	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٦,٠	٢,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٣,١	٢,٥
الولايات المتحدة	٥,٠	٤,٨	٤,٦	٥,١	٢,٥	١,٩	٣,٢	٣,٤	٢,٨	٢,٢	٣,٣	٣,٢
منطقة اليورو ^١	٧,١	٧,٣	٧,٧	٨,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٦	١,٤
ألمانيا	٧,٦	٧,٨	٨,١	٩,١	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٩	١,٩	١,٨	٢,٧	٢,٩
فرنسا	٧,٨	٨,٣	٩,٠	٩,٧	١,٨	١,٧	١,٩	١,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٢
إيطاليا	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٧,٧	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	١,٧	١,٨	١,٩	٠,١
إسبانيا	٧,٧	٧,٨	٨,٥	٩,٢	٢,٧	٢,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٣,٥
هولندا	٣,١	٣,٢	٣,٩	٤,٧	٢,١	١,٨	١,٧	١,٥	٢,٧	٢,٩	٢,٩	١,٥
بلجيكا	٧,٦	٧,٨	٨,٣	٨,٤	١,٨	١,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٣,٠	١,٥
النمسا	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٥,٢	١,٧	١,٦	١,٧	٢,١	٢,٤	٢,٨	٣,٢	٢,٠
فنلندا	٧,٤	٧,٥	٧,٧	٨,٤	١,٦	١,٥	١,٣	٠,٨	٢,٧	٣,١	٥,٥	٢,٩
اليونان	٨,٥	٨,٣	٨,٩	٩,٩	٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٢	٣,٧
البرتغال	٧,٣	٧,٤	٧,٧	٧,٦	٢,٤	٢,٥	٣,١	٢,١	٢,١	١,٨	١,٣	٠,٥
أيرلندا	٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٤	٢,١	٢,٤	٢,٧	٢,٢	٣,٧	٥,٠	٦,٠	٥,٥
لكسمبرغ	٤,٨	٤,٦	٤,٤	٤,٢	٢,١	٢,١	٢,٧	٢,٥	٤,١	٤,٦	٥,٨	٤,٠
سلوفينيا	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٤,٠	٤,٥	٥,٢	٤,٠
اليابان	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٦	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩
المملكة المتحدة ^١	٥,١	٥,٣	٥,٤	٤,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٧	٢,٩	٢,٧	١,٩
كندا	٦,٢	٦,٢	٦,٣	٦,٨	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٩
كوريا	٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٤,٤	٤,٤	٥,٠	٤,٢
أستراليا	٤,٦	٤,٦	٤,٩	٥,١	٢,٩	٢,٨	٣,٥	٢,٧	٣,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٨
مقاطعة تايوان الصينية	٣,٧	٣,٨	٤,١	٤,١	١,٥	١,٥	٠,٦	٢,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٦	٤,٠
السويد	٥,٠	٥,٥	٤,٨	٥,٨	٢,٠	١,٨	١,٥	٠,٨	٢,٥	٣,٣	٤,٤	٢,٩
سويسرا	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٤	١,٠	٠,٦	١,٠	١,٢	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٩
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٤,٢	٤,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٣	٢,١	٢,٠	٠,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٨	٧,٥
الدانمرك	٤,٩	٤,٧	٤,٥	٥,٧	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,١
النرويج	٣,٠	٢,٩	٣,٤	٤,٦	٢,٢	١,٤	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٨	٢,٩	٢,٧
إسرائيل	٧,٢	٧,٥	٨,٤	٩,٠	٢,٠	٠,١	٢,١	١,٣	٤,٢	٤,٨	٥,١	٥,٢
سنغافورة	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,١	١,٥	١,٥	١,٠	٠,٥	٥,٧	٥,٥	٧,٩	٦,٦
نيوزيلندا ^٢	٤,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٧	٢,٦	٢,٣	٣,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٥	١,٥	٢,١
قبرص	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٣	٢,١	٢,١	٢,٥	٢,٦	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٩
آيسلندا	٢,٣	٢,٠	١,٣	٢,١	٣,٠	٤,٥	٦,٨	٤,٠	١,٩	—	٢,٩	٧,٥
للذكورة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٢,٠	١,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٣
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٢,١	٢,١	١,٦	٢,٣	٤,٦	٤,٦	٥,٣	٤,٧

^١ المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين، الصادر عن المكتب الإحصائي لليوروستات.
^٢ أسعار المستهلكين باستثناء مكونات أسعار الفائدة.

الوقت الحالي، وبعد ورود سلسلة من البيانات الضعيفة، تتوقع الأسواق المالية أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بحلول شهر سبتمبر. غير أن الاحتياطي الفيدرالي كان محقا في كافة الخيارات متاحة أمامه، مؤكدا على تحديد مسار السياسة النقدية وفقا لمدى تأثير البيانات الواردة على ميزان المخاطر المتصور بين النمو والتضخم. وإذا ما ثبتت قدرة النمو على الصمود أمام التقلبات بدرجة تفوق التوقعات وظلت سوق العمل ضيقة ولم ينخفض معدل التضخم الأساسي، فمن المحتمل عدم تحقق توقعات إرخاء السياسة النقدية.

ومن المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من ٦٪ من إجمالي الناتج

الأجور يتجه نحو الارتفاع إزاء خلفية سوق العمل الضيقة وتباطؤ الإنتاجية، رغم أن قوة الربحية تمنح الشركات الفرصة لامتناع هذا الارتفاع في التكاليف في هوامش أرباحها. وبالنسبة للمستقبل، على الرغم من توقع استمرار النمو دون إمكاناته على مدار العام الجاري، تشير التوقعات إلى انحسار الضغوط التضخمية وإن كان لا يمكن أن يستبعد تماما احتمال أن يكون التضخم أكثر قدرة على الاستمرار.

وإزاء هذه الخلفية من ضعف النمو، دعا الاحتياطي الفيدرالي إلى إيقاف دورة تقييد السياسة النقدية في أغسطس ٢٠٠٦، وأبقى على هدفه بالنسبة لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند ٥,٢٥٪. وفي

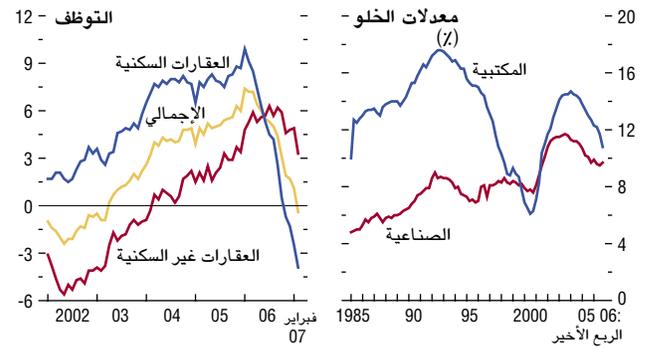
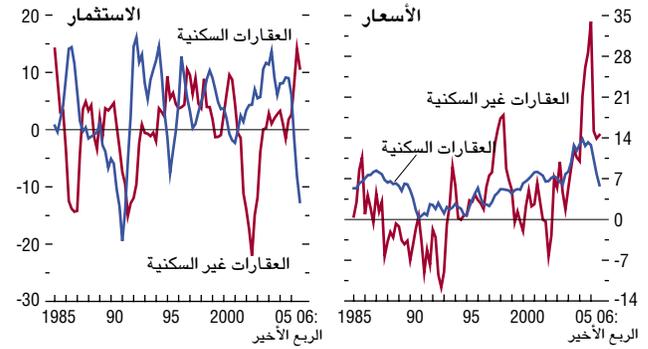
المحلي في ٢٠٠٧، أي أقل مما كان متوقعا عند صدور عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، ولكن من المتوقع أن يشهد انخفاضا طفيفا في الأجل المتوسط (الجدول ٢-٢). ومن المتوقع أيضا أن يتحسن العجز التجاري نتيجة استفادة الصادرات من النمو القوي لدى الشركاء التجاريين ومن انخفاض قيمة الدولار، غير أنه يتوقع أن يتدهور وضع حساب دخل الاستثمار. وتعد زيادة الادخار القومي في الولايات المتحدة أحد العناصر المهمة في الاستراتيجية متعددة الأطراف لتقليل الاختلالات العالمية. وإزاء هذه الخلفية، فإن تجاوز أداء المالية العامة للتوقعات في الأونة الأخيرة يعد أمرا باعثا على الأمل. فقد انخفض عجز الحكومة الفيدرالية ليصل إلى ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠٦، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى ارتفاع الإيرادات، كما تشير بيانات أوائل عام ٢٠٠٧ إلى استمرار قوة أداء المالية العامة. وبالنظر إلى توقعات الأجل المتوسط، فقد أشار الرئيس الأمريكي إلى أن موازنة عام ٢٠٠٨ ستهدف إلى تحقيق التوازن في الميزانية الفيدرالية بحلول عام ٢٠١٢. ورغم الترحيب بهذا التعهد، فقد كان من الأفضل السعي لتحقيق هدف أكثر طموحا يرمي إلى تحقيق التوازن قبل إضافة فائض الضمان الاجتماعي، مع إتاحة الفرصة لأدوات الضبط التلقائي كي تعمل طوال الدورة الاقتصادية. وسيكون تنفيذ السياسات أمرا في غاية الأهمية. وبشكل أكثر تحديدا، سيكون من الصعب تحقيق التصحيح المنشود فقط على أساس التقييد الأكبر للنفقات، نظرا للتخفيض غير المسبوق للنفقات الاستثنائية عدا الدفاع والذي أخذ في الحساب بالفعل في توقعات الميزانية. وبالتالي لا يمكن استبعاد إمكانية اتخاذ تدابير في جانب الإيرادات. فضبط أوضاع المالية العامة يحتاج أن يدعمه إجراء إصلاحات لوضع برامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي (MEDICARE) والإعانة الطبية (MEDICAID) على مسار طويل الأجل قابل للاستمرار. وقد كان من الممكن أن يؤدي اقتراح الإدارة الأمريكية بتطبيق أسلوب "القياس بمعياري الموارد" على إعانات التأمين الصحي إلى تخفيضات كبيرة في التكاليف مع مرور الوقت، وإن كان من المرجح كذلك الحاجة إلى إصلاحات أوسع نطاقا لكبح زيادة تكاليف الرعاية الصحية.

ورغم زيادة الادخار العام مع التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة، وأصل الادخار الخاص من الدخل الجاري انخفاضه، لا سيما من جانب قطاع الأسر المعيشية. ومن المحتمل حدوث زيادة إلى حد ما في مدخرات قطاع الأسر نتيجة تباطؤ سوق الإسكان، بينما يحتمل ازدياد

الشكل البياني ٢-٢: الولايات المتحدة: التطورات في قطاعي بناء العقارات السكنية وغير السكنية

(التغير. % عن سنة سابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

بسبب الركود الذي أصاب قطاع العقارات السكنية، انتعش الاستثمار في قطاع العقارات غير السكنية. ومع ذلك، ليس من المرجح أن يستمر الاستثمار القوي في قطاع بناء العقارات غير السكنية ما لم تنتعش سوق المساكن.



المصادر: شركة (CB Richard Ellis) وبيانات شركة (سيبك) (CEIC Data Company Limited). ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics) ومركز (MIT Center for Real Estate). وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. (Estate)

أوروبا الغربية: هل يستمر النشاط الذي بدأ مؤخراً؟

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن المتوقع أن ينخفض نمو الطلب المحلي نتيجة الارتفاعات السابقة في أسعار الفائدة، وإن كان من المفترض تراجع مشاركة القطاع الخارجي السلبية في النمو على مدار العام مع انتعاش الاقتصاد الأمريكي وزوال أثر زيادة سعر العملة في السابق. وتنشأ المخاطر التي تواجه الآفاق المستقبلية في الأساس من القطاع الخارجي، وأهمها ضعف الاقتصاد الأمريكي عما كان متوقعا أو الانخفاض الحاد في أسعار السلع أو ارتفاع قيمة الدولار الكندي مجدداً. ومع توقع بقاء معدل التضخم الأساسي في مستوى قريب من مركز النطاق المستهدف وهو 1-3٪، فقد أبقى البنك المركزي الكندي على أسعار فائدة السياسة النقدية دون تغيير منذ مايو. ومع ذلك، إذا ظهر احتمال تدهور معدل النمو، فإن هناك فرصة كبيرة لتخفيض أسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي. وقد أكدت الميزانية الأخيرة التزام الحكومة بتوخي منهج الحرص المالي، وإن كان من الضروري أيضاً اتخاذ خطوات للحد من ارتفاع نفقات الصحة العامة، وذلك لضمان استمرارية أوضاع المالية العامة في الأمد الطويل.

أوروبا الغربية: هل يستمر النشاط الذي بدأ مؤخراً؟

اكتسب النشاط الاقتصادي في أوروبا الغربية زخماً خلال عام 2006. فقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو 2,6٪، وهو ضعف المعدل المسجل تقريباً في عام 2005 وأعلى معدل منذ عام 2000. وكانت ألمانيا هي قاطرة النمو الرئيسية مدعومة بالنمو القوي للصادرات وقوة الاستثمار نتيجة للتحسن الكبير في القدرة التنافسية وازدهار قطاع الشركات في السنوات الأخيرة، إلى جانب زيادة الاستهلاك نتيجة تنظيم بطولة كأس العالم وارتفاع الإنفاق إلى حد ما، توقعا لارتفاع ضريبة القيمة المضافة في أوائل عام 2007. من ناحية أخرى، كان النمو في فرنسا وإيطاليا أبطأ إلى حد ما وأكثر اعتماداً على الاستهلاك، مدعوماً بارتفاع معدل نمو التوظيف. وقد كان تحسن أداء سوق العمل ملحوظاً بوجه عام في كل أنحاء المنطقة، وانخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 7,6٪ في نهاية عام 2006، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ 15 عاماً. في الوقت نفسه، زادت وتيرة التوسع في المملكة المتحدة نتيجة لتسارع الطلب المحلي، لا سيما الاستهلاك، بينما ظل أداء الاستثمار والتصدير قوياً.

الجدول 2-2 الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

2008	2007	2006	2005	
1,6-	1,6-	1,6-	1,4-	الاقتصادات المتقدمة
6,0-	6,1-	6,5-	6,4-	الولايات المتحدة
0,4-	0,3-	0,3-	0,1	منطقة اليورو ¹
0,2	0,3	0,1	4,6	ألمانيا
2,3-	2,2-	2,1-	1,6-	فرنسا
2,2-	2,2-	2,2-	1,6-	إيطاليا
9,8-	9,4-	8,8-	7,4-	إسبانيا
7,6	7,7	7,1	6,3	هولندا
2,5	2,4	2,5	2,5	بلجيكا
1,6	1,9	1,8	1,2	النمسا
0,2	0,1	0,3	4,9	فنلندا
8,7-	9,3-	9,6-	6,4-	اليونان
9,1-	9,1-	9,4-	9,7-	البرتغال
3,0-	4,4-	4,1-	2,6-	أيرلندا
11,4	11,7	11,7	11,8	لكسمبرغ
2,5-	2,6-	2,3-	2,0-	سلوفينيا
3,6	3,9	3,9	3,6	اليابان
3,1-	3,1-	2,9-	2,4-	المملكة المتحدة
0,6	0,7	1,7	2,3	كندا
—	0,2	0,7	1,9	كوريا
0,5-	0,6-	0,4-	0,8-	أستراليا
7,1	7,1	7,1	4,6	مقاطعة تايوان الصينية
6,8	6,6	7,4	7,0	السويد
17,1	17,6	18,5	16,8	سويسرا
9,3	9,6	10,2	11,4	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
1,9	1,7	2,0	3,6	الدانمرك
10,9	14,9	16,7	10,5	النرويج
4,3	3,6	0,2	2,9	إسرائيل
26,6	27,1	27,5	24,5	سنغافورة
7,6-	8,4-	8,8-	9,0-	نيوزيلندا
0,1-	0,2-	6,1-	0,6-	قبرص
11,5-	12,0-	26,3-	16,3-	آيسلندا
				للذكورة
2,4-	2,2-	2,4-	2,2-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
0,4-	0,3-	0,2-	0,1-	منطقة اليورو ²
				الاقتصادات الآسيوية
0,1	0,3	0,6	0,6	الصناعية الجديدة

¹ محسوبة على أساس مجموع أرصدةفرادى البلدان في منطقة اليورو.
² مصححاً لمراعاة تفاوت البيانات المبلغتة عن المعاملات داخل المنطقة.

المدخرات بمرور الوقت نتيجة للتغيرات التي شهدتها قانون المعاشات مؤخرًا والتي تسمح بالخروج الاختياري من برامج الاشتراكات المحددة. ومع ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهد لتعزيز الحوافز المقدمة لتشجيع قطاع الأسر المعيشية على الادخار، ويتضمن ذلك زيادة الاعتماد على الاستهلاك وليس على ضرائب الدخل وزيادة الشفافية بشأن التدايمات المستقبلية المحتملة في نظام الضمان الاجتماعي.

ومن ناحية أخرى، تباطأ الاقتصاد الكندي وتم تعديل توقعات النمو لعام 2007 لتتخفف إلى 2,4٪ (أي أقل بنسبة 0,5٪ من التوقعات في عدد سبتمبر 2006 من

الإطار ٢-١: حالات التباطؤ في سوق المساكن

تباطأ النمو في أسعار المساكن في الولايات المتحدة بشكل حاد منذ منتصف ٢٠٠٥ عام. لكن رغم انخفاض الاستثمار العقاري، تأثر الاستهلاك بشكل طفيف حتى الآن. ويهدف هذا الإطار إلى فهم هذه الآثار المحدودة لسوق المساكن في سياق التجربة الدولية وتجربة الولايات المتحدة نفسها مع حالات التباطؤ السابقة في سوق المساكن.^١

ويمثل الاستهلاك والاستثمار العقاري العنصرين الأساسيين في الإنفاق وهما يرتبطان مباشرة بأسعار المساكن. وتُقارن اللوحة العلوية من الشكل البياني بين أكبر وأقل الانخفاضات في الاستهلاك والاستثمار العقاري وإجمالي الناتج المحلي عبر ٤٨ موجة انخفاض في الأسعار الحقيقية للمساكن (لربيعي سنة متتاليين على الأقل) في ١٣ بلداً من البلدان الأعضاء في منظمة «أوبك». ويُظهر الشكل البياني التباين الكبير في هذه الموجات، حيث ينخفض متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية في الربيع الأدنى لكنه يرتفع في واقع الأمر في الربيع الأعلى. وهذا التنوع في التجربة يمكن فهمه عن طريق دراسة ما حدث لجوانب أخرى في هذه الاقتصادات خلال تصحيح أسعار المساكن.

ولكن ما هي العوامل الأخرى التي قد تكون مهمة عند انخفاض أسعار المساكن؟ تُظهر اللوحة الوسطى من الشكل البياني التغيير في معدل البطالة وأداء أسواق الأسهم وأحد المؤشرات المتعلقة بموقف السياسة النقدية، وتُقارن بين حالات حدوث تغيرات كبيرة وبسيطة نسبياً في الإنفاق. وتشير البيانات إلى أن التغيير في معدل البطالة عامل رئيسي مؤثر في حجم الآثار الناجمة عن تصحيح أسعار المساكن. ويعزى ذلك إلى التأثير القوي لسوق العمل على التدفقات النقدية لقطاع الأسر وتوقعات الدخل وبالتالي على إمكانية التعرض للمخاطر الناجمة عن التطورات التي تشهدها سوق المساكن.

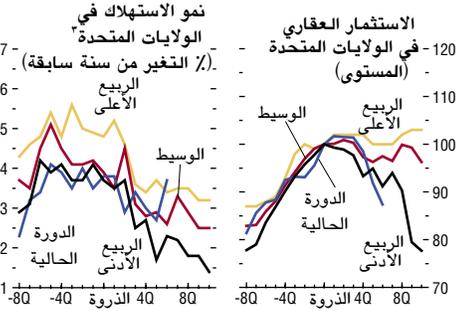
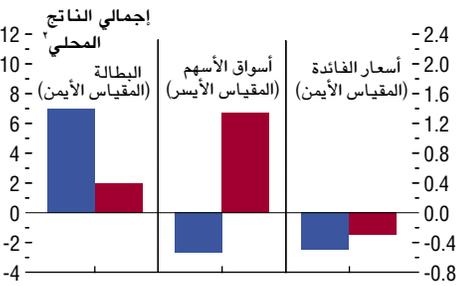
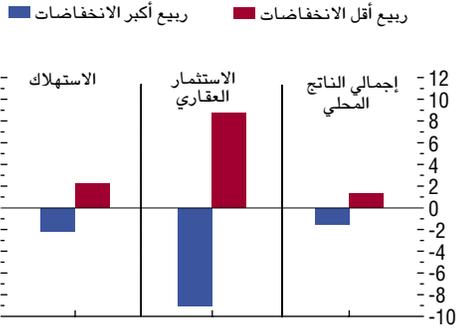
ومن العوامل ذات الصلة أيضاً أداء سوق الأسهم والثروة المالية بوجه أعم. ويقدر احتفاظ الأسر «باحتمالي» من الأصول المالية تحت تصرفها، فقد يستجيب إنفاقها بشكل

^١الحظوة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو أندرو بنيتو.

^٢ راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٠٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لتحليل حالات الكساد التي أصابت سوق الأسهم وسوق المساكن.

حالات الانكماش في سوق المساكن

أسواق المساكن على مستوى البلدان^١
(التغير في متوسط معدل النمو السنوي)



المصادر: بنك التسويات الدولية؛ ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ التغيير في متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك والاستثمار العقاري وإجمالي الناتج المحلي بين ستة ربيعيات قبل وبعد ذروة أسعار المساكن. فترات انخفاض أسعار المساكن في ظل أعلى وأقل الانخفاضات في الاستهلاك، والاستثمار العقاري، ونمو إجمالي الناتج المحلي حسب الربيع لمدة ستة أرباع سنة قبل وبعد الذروة. متوسط التغيير في معدل البطالة (نقاط مئوية)، ومتوسط الزيادة المئوية في أسعار الأسهم الحقيقية، والتغيير في أسعار الفائدة قصيرة الأجل (نقاط مئوية) خلال فترة انخفاض أسعار المساكن.
^٢ نمط الوسيط يبين أن استجابة الوسيط خلال ربع سنة معين عبر دورات المساكن السبعة في الولايات المتحدة (الفترات التي تنخفض فيها الأسعار الحقيقية للمساكن) منذ ١٩٦٩. وتظهر أيضاً صورة الربيع الأدنى والربيع الأعلى.

أوروبا الغربية: هل يستمر النشاط الذي بدأ مؤخرًا؟

كبيرة من التجارب عبر دورات المساكن في الولايات المتحدة. فقد شهد الانكماش الذي حدث مؤخرًا في سوق المساكن انخفاضًا حادًا جدًا في الاستثمار العقاري، لكن أثر ذلك على الاستهلاك ظل حتى الآن محدود للغاية برغم أن حركات التصحيح السابقة في سوق المساكن شهدت بوجه عام تأخيرًا لعدة أرباع من السنة قبل أن ينخفض الاستهلاك.

واتساقًا مع التجربة الدولية، فإن أثر التصحيح الحالي في أسعار المساكن في الولايات المتحدة على إنفاق المستهلكين والنشاط قد احتوته تطورات أخرى في الاقتصاد. فعلى وجه التحديد، ظل سوق العمل قويًا مع استمرار التحسن في توظيف العمالة، لا سيما في قطاع الخدمات، برغم الهدوء في قطاعي الاستهلاك والصناعات التحويلية، بينما انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته الدورية. علاوة على ذلك، شهدت الولايات المتحدة مكاسب قوية في سوق الأسهم.

أكثر اعتدالًا تجاه انخفاض أسعار المساكن. ويظهر الشكل البياني أنه عندما استفادت الأسر من مكاسب ثروتها من الأسهم، كان الإنفاق أقل عرضة للتخفيض نتيجة انخفاض أسعار المساكن.

ومن المحتمل أن تستحث الآثار المهمة لأسعار المساكن والتي تؤثر على الإنفاق وإجمالي الناتج المحلي رد فعل صانعي السياسات. ويظهر الشكل البياني التالي بوجه عام أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل تم تخفيضها بمقدار أكبر عندما صاحب انخفاض أسعار المساكن انخفاض أكبر في الإنفاق والنشاط.

التجارب الأخيرة في الولايات المتحدة

تُظهر اللوحة العليا من الشكل البياني أحدث أنماط الاستهلاك والاستثمار العقاري مقارنة بحالات التباطؤ السابقة في سوق المساكن بالولايات المتحدة. واتساقًا مع التجربة الدولية، يُظهر الشكل البياني مجموعة

وفي العام القادم، سيرتفع معدل التضخم نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة في ألمانيا إلى جانب استمرار تقييد الطاقة الإنتاجية الفائضة، ولكن من المفترض أن يظل قريبًا من ٢٪. وبينما يتوقع استمرار النمو في المنطقة بمعدل يكاد يصل إلى أقصى إمكاناته أو يتجاوزها، مع احتمال زيادة الضغوط الصعودية على استخدام عوامل الإنتاج وأسعارها، فإن زيادة أسعار الفائدة إلى ٤٪ بحلول فصل الصيف تبدو لها مبرراتها. وبخلاف ذلك، قد يلزم اتخاذ إجراءات إضافية على صعيد السياسات إذا ما استمر زخم النمو أعلى من الاتجاهات العامة وازدادت المخاطر التي تهدد استقرار الأجور والأسعار. وفي المملكة المتحدة، ارتفع معدل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ خمس سنوات نتيجة انتعاش الطلب وما يجري الآن من انتقال أثر الارتفاع في الأسعار العالمية للطاقة إلى أسعار المرافق المحلية. وقد أدى اقتران ارتفاع معدل التضخم عن المستهدف بانحسار التباطؤ الاقتصادي إلى تعجيل بنك إنجلترا المركزي برفع أسعار الفائدة، ومن المتوقع انخفاض معدل التضخم بحلول نهاية العام ليبلغ المستوى المستهدف. غير أنه قد يلزم إجراء مزيد من التشديد في السياسة النقدية، لا سيما مع ظهور ضغوط الأجور.

وقد وفر التوسع الحالي الظروف الملائمة لإحراز بعض التقدم تجاه الضبط المطلوب لأوضاع المالية العامة،

ومن المتوقع أن يتراجع معدل النمو في منطقة اليورو ليصل إلى ٢,٣٪ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وإن ظل متجاوزًا إمكاناته إلى حد ما. ومن المفترض أن يكون هذا التباطؤ المعتدل ناجمًا إلى حد ما عن آثار التشديد في السياسات النقدية والمالية العامة وانخفاض مشاركة القطاع الخارجي في النمو. وحتى الآن، لا يزال النشاط الاقتصادي في أوائل ٢٠٠٧ مستمرًا على نحو جيد، وإن كان الاستهلاك في ألمانيا قد أصابه الفتور كما كان متوقعًا في أعقاب زيادة ضريبة القيمة المضافة. وفي المملكة المتحدة يتوقع للاقتصاد أن يواصل نموه القوي في ٢٠٠٧. ويبدو أن ميزان المخاطر التي تواجه الآفاق المستقبلية متوازنًا مع ميل المخاطر المحلية صوب الجانب الإيجابي نتيجة لتزايد الثقة في الاقتصاد وارتفاع أسعار المساكن وازدياد فرص التوظيف ومستوى الإنتاجية وبلوغ الشركات مستويات قياسية من الربحية، ولكن المخاطر الخارجية تميل صوب الجانب السلبي.

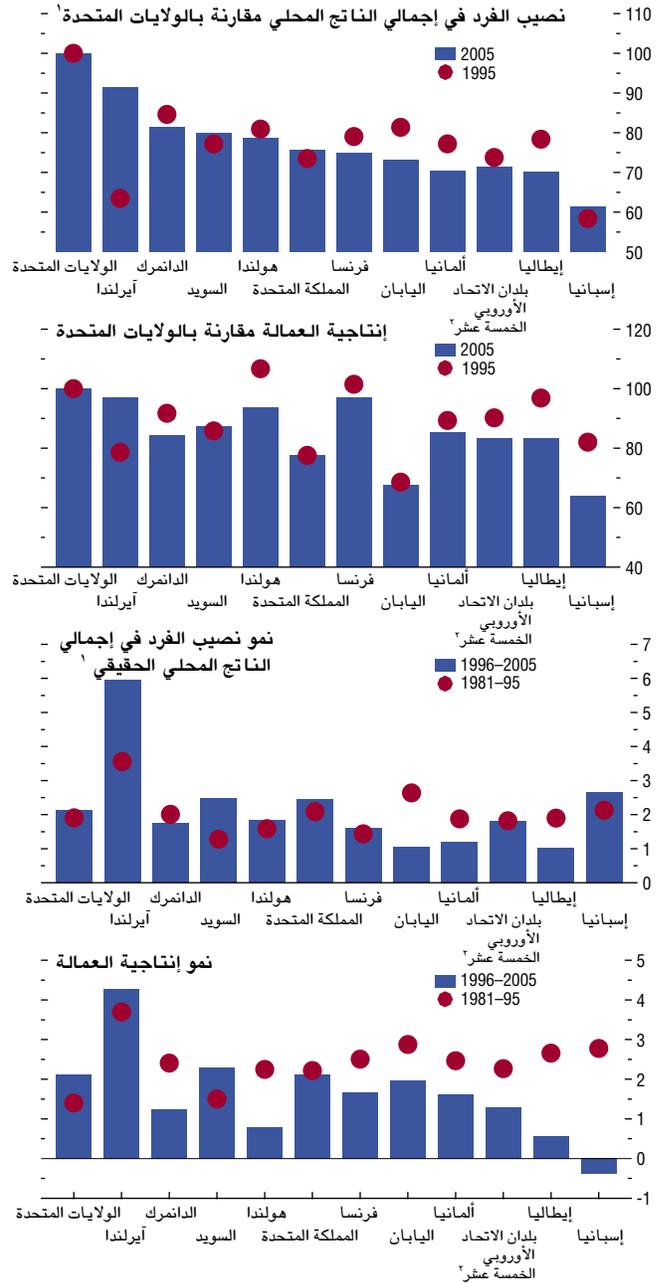
وقد ساعد انخفاض أسعار النفط منذ أغسطس ٢٠٠٦ على انخفاض معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى أقل قليلًا من ٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٦، بينما ارتفع معدل التضخم الأساسي مؤخرًا نتيجة بوجه عام لزيادة الضريبة على القيمة المضافة في ألمانيا. ولا تزال زيادات الأجور تتم في حدود منخفضة رغم تضيق سوق العمل.

الشكل البياني ٢-٣: أوروبا الغربية: قصور الإنتاجية (٧)

لكن القلق لا يزال قائماً بشأن كفاية ما يتم إنجازه. ومما يبعث على الأمل أن معاهدة الاستقرار والنمو قد تم تطبيقها بسلاسة، حيث إن البلدان التي يتعين عليها اتخاذ إجراءات مواجهة العجز المفرط قد تعايشت مع الشروط المطلوبة، واستطاعت معظم البلدان في منطقة اليورو حتى الآن تخفيض العجز إلى أقل من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.^٢ غير أن مجمل الإصلاحات التي تمت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لا يزال بطيئاً جداً عند حوالي ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي سنوياً، ويسهم في معظمها ألمانيا وإيطاليا وترجع في الجانب الأكبر منها إلى ارتفاع نمو الإيرادات وليس إلى تشديد الرقابة على النفقات. لذا، فإن مجمل ما يُطمح في تحقيقه يبدو محدوداً للغاية في ظل وتيرة التوسع في الدورة الاقتصادية، والضغط التي تلوح في الأمد البعيد نتيجة زيادة أعداد المسنين، وابتعاد بعض الدول عن الوفاء بأهدافها متوسطة الأجل. وإزاء هذه الخلفية، قد يكون من المفيد إجراء بعض التعزيز لأطر المالية العامة — لتقوية آليات حوكمة المالية العامة الوطنية من أجل إعطاء مزيد من الزخم للقوة الواقية المتمثلة في معاهدة الاستقرار والنمو للوفاء بالأهداف متوسطة الأجل. وفي المملكة المتحدة، انخفض عجز المالية العامة إلى ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، وسوف يتعين تشديد الرقابة على الإنفاق لوقف ارتفاع الدين العام.

هل الأداء الاقتصادي القوي لأوروبا الغربية في الآونة الأخيرة يبشر باستمرار التحسن؟ لا يزال الوقت مبكراً جداً في هذه المرحلة للتحديد بشكل قاطع إلى أي مدى ربما كان التوسع الحالي انعكاساً لتحسن الأوضاع الأساسية والتحسين في الدورة الاقتصادية. وإذا تناولنا منظوراً أطول أجلاً، نجد أنه بعد التقارب المطرد خلال جانب كبير من الفترة التي أعقبت الحرب، انخفضت مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على نحو مطرد في أوروبا عن نظيراتها في الولايات المتحدة بصورة مطردة منذ عام ١٩٩٥، باستثناء القليل من البلدان الأوروبية الأصغر حجماً التي جاء أدائها أفضل (الشكل البياني ٢-٣). ويعكس هذا الاتساع في فجوة الدخل تدهوراً أكبر في أداء إنتاجية العمالة، حيث استمر تباطؤ الإنتاجية في سادت فترة ما بعد الحرب، بينما تسارعت الإنتاجية في

تباطأ النمو في بلدان أوروبا الغربية عن نظيره في الولايات المتحدة خلال العقد الماضي، حيث تدهور أداء الإنتاجية.



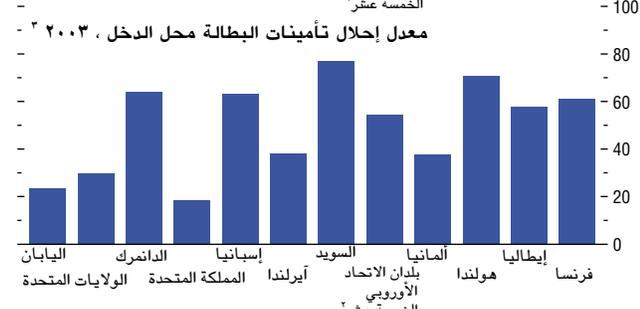
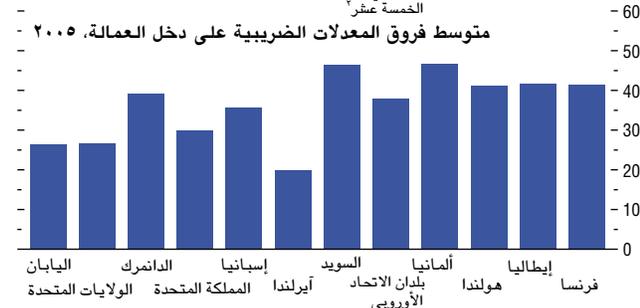
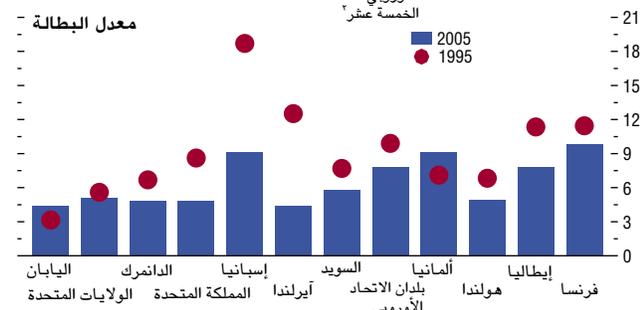
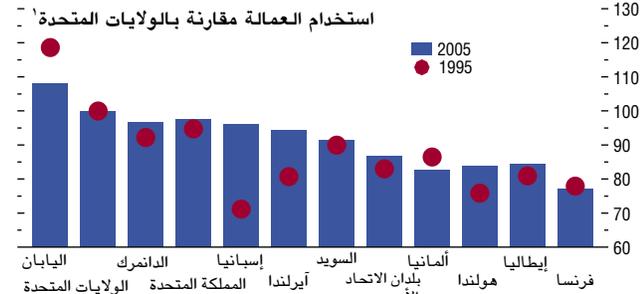
المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ إجمالي الناتج المحلي بمستويات الأسعار وتعادل القوى الشرائية لعام ٢٠٠٠.
^٢ النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

^٢ تم الإبقاء على العجز في إيطاليا متجاوزاً ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٦ برد ضريبة القيمة المضافة دفعة واحدة وأخذ ديون قطاع السكك الحديدية في الحسبان.

أوروبا الغربية: هل يستمر النشاط الذي بدأ مؤخرًا؟

الشكل البياني ٢-٤: أوروبا الغربية: الحاجة لبذل المزيد من الجهود لزيادة استخدام العمالة (%)

تدس استخدام العمالة في أوروبا الغربية، حيث انخفضت معدلات البطالة، لكنه لا يزال أبطأ من الولايات المتحدة. ومن شأن البلدان التي تنخفض فيها فروق المعدلات الضريبية على دخل العمالة وتقل فيها تأمينات البطالة، أن يكون لديها استخدام أفضل للعمالة.



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد (Economic Outlook)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدتي بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Taxing Wages Database" و "Benefit Entitlements and Gross Replacement Rates Database".
 وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ يعرف استخدام العمالة بأنه ساعات العمل مقسومة على عدد السكان.
 ٢ النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.
 ٣ يعرف بأنه متوسط معدل إحلال الدخل الإجمالي في السنة الأولى على مستوى ثلاثة أنماط مختلفة من الأسر ومستويين مختلفين من الدخل.

الولايات المتحدة. وقد أحرزت أوروبا تقدماً في مجال تحسين استخدام العمالة، وتمكنت في واقع الأمر من تقليل الفارق مع الولايات المتحدة في هذا المجال حيث ظلت معدلات البطالة تنخفض تدريجياً — غير أن الفجوة مع الولايات المتحدة لا تزال كبيرة، لا سيما على مستوى القارة الأوروبية (الشكل البياني ٢-٤). كما أنه بالنظر إلى المستقبل، سنجد أن زيادة أعداد السكان المسنين في أوروبا قد تزيد من صعوبة استمرار هذا التحسن في استخدام العمالة، حيث إن أي زيادة في السكان ستكون في الفئات العمرية الأعلى.

وكان تباطؤ الأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة، لا سيما التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من العوامل الرئيسية التي أدت إلى فتور أداء الإنتاجية في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة^٤، وتبين أحدث الدراسات التي أجراها البنك المركزي الأوروبي وخبراء صندوق النقد الدولي أن أوروبا بوجه عام لديها قطاعات أقل من الولايات المتحدة لإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستثماراتها أقل في أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل إنتاجها أقل في قطاعات خدمة مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالتجزئة والجملة والتمويل^٥، وتؤكد هذه النتائج أهمية إصلاح سوق العمل وسوق المنتجات بهدف تقليل القيود على المنافسة والابتكار، والتشجيع على زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير. ورغم إحراز بعض التقدم في هذه المجالات، سيكون من المهم الإسراع في تنفيذ توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات (Services Directive)، وتشجيع المنافسة في صناعات الشبكات وتعزيز التكامل المالي. وتعد الالتزامات التي تمت بموجب جدول أعمال لشبونة بمثابة إطار مفيد لتكامل الخطط على المستوى القومي والتطبيق الفعال لضغوط الأقران على مستوى المنطقة.

ورغم التقدم الذي تم إحرازه في مجال تحسين استخدام العمالة في أوروبا، لا يزال يتعين إجراء المزيد من الإصلاحات للسياسات من أجل سد فجوة الأداء مع الولايات المتحدة، ومعالجة الشواغل الاجتماعية المرتبطة

^٤ راجع دراستي (Gomez-Salvador and others (2006) و Estevão (2004)

^٥ وقد يكون هناك عامل آخر وهو ازدياد استخدام العمالة في أوروبا الغربية خلال السنوات العشرة الماضية، مما يشير إلى انخفاض نسبة التعميق الرأسمالي واحتمال انخفاض معدل تحسين جودة العمالة. لكن هذا العامل لا يمكنه الإسهام في تفسير أسباب تأخر الإنتاجية في أوروبا عن المستويات المسجلة في الولايات المتحدة بالقيم المطلقة.

بالدرجة الأولى إلى انخفاض الاستهلاك على نحو غير متوقع، لكن النمو انتعش بقوة في الربع الأخير من العام. ولا تزال القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد قوية نتيجة زيادة الاستثمارات الخاصة — بدعم من قوة الأرباح وتحسن الميزانيات العمومية للشركات واستئناف منح القروض المصرفية — وارتفاع معدل نمو الصادرات. وقد ارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٦ إلى ما يفوق المستوى الممكن ليصل إلى ٢,٢٪.

وتعتمد الآفاق المستقبلية في الأجل القريب إلى حد كبير على مدى استمرار الانتعاش في الإنفاق الاستهلاكي خلال الربع الأخير. وفي هذا السياق تبدو المتغيرات الاقتصادية الأساسية مشجعة (الشكل البياني ٢-٥). ورغم تباطؤ معدل نمو الأجور الشهرية خلال السنة الماضية، فإن زيادة التوظيف — لا سيما توظيف عدد أكبر من العاملين بنظام الدوام الكامل — والمكافآت قد ساهما في النمو المطرد في إجمالي الأجور الكلية للعاملين وهو ما لم ينعكس بالكامل حتى الآن على الاستهلاك الكلي. ومع مواصلة الشركات زيادة طاقتها الإنتاجية وإضافة عاملين جدد، انخفض معدل البطالة إلى أدنى مستوياته منذ تسع سنوات وارتفعت نسبة الوظائف المعروضة إلى المتقدمين بطلبات توظيف إلى أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٩٢. وفي سياق الانتعاش الهيكلي في قطاع الأعمال عقب سنوات من إعادة الهيكلة والطلب المحدود على العمالة، فإن هذا التقييد الذي تشهده سوق العمل من المرجح أن ينعكس تدريجياً في ارتفاع الأجور الحقيقية، مما يوفر دعماً أكبر لإنفاق الأسر.

ونتيجة للاعتبارات المذكورة أعلاه، من المتوقع استمرار معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في اليابان بوجه عام عند نسبة ٢,٢٥٪ خلال عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع انتعاش الاستهلاك ليوازن بدرجة كبيرة الانخفاض الطفيف في الصادرات في ضوء التراجع المتوقع في النمو العالمي. وتبدو المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد متوازنة إلى حد كبير. فعلى الجانب الإيجابي، قد تؤدي قوة مؤشرات قطاع الأعمال إلى ارتفاع الاستثمار والتوظيف إلى مستوي يفوق التوقعات، وقد يؤدي المزيد من الانخفاض في أسعار النفط إلى زيادة الاستهلاك من خلال أثره الإيجابي على الدخل المتاحة. وعلى الجانب السلبي، فإن قوة الإنفاق الاستهلاكي لا تزال غامضة، بينما قد يؤدي تباطؤ الاقتصاد الأمريكي بدرجة تفوق التوقعات إلى انخفاض صافي الصادرات.

بالارتفاع المستمر في معدلات البطالة، والمساهمة في موازنة الأثر السلبي لارتفاع أعداد السكان المسنين على حجم القوى العاملة. وربما يرجع الاستخدام الأقل للعمالة إلى التفضيل الأكبر للراحة، لكن معدل البطالة الأعلى كثيراً في أوروبا، والقيود الأشد على ساعات العمل، وارتفاع معدلات الضريبة على دخل العاملين كلها، تشير إلى أن النتيجة لا تعكس وجود خيارات طوعية إلا بصورة جزئية. فالتحليل القطري المقارن الذي أجرته مؤخرًا منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، يشير إلى أن العوامل الرئيسية التي لم تشجع على استخدام العمالة في أوروبا الغربية تشمل ارتفاع فروق المعدلات الضريبية بين تكاليف التوظيف والراتب الصافي وبرامج إعانات البطالة السخية (راجع دراسة Bassanini and Duval (2006)).

وقد اتبعت البلدان التي أجرت إصلاحات ناجحة في أوروبا الغربية مجموعة متنوعة من المناهج التي استهدفت تحسين استخدام العمالة (راجع الإطار ٢-٢). فبموجب النموذج الأنجلوساكسوني المعروف، ينصب الاهتمام على تطبيق فروق منخفضة لمعدلات الضريبة على دخل العمالة، ومعدلات إحلال منخفضة نسبياً على العمالة العاطلة، ودرجات حماية وظيفية منخفضة للتشجيع على كفاءة أسواق العمل. وقد نجحت بلدان الشمال الأوروبي أيضاً باستخدام مزيج مختلف نسبياً من السياسات. فنظام "المرونة الأمانة" الذي انتهجه الدانمرك يجمع بين سوق العمل المرنة — والتي تنخفض فيها درجة الحماية الوظيفية — والحماية كبيرة للدخل في الأجل القصير، لكن أهلية الحصول على الإعانات لأجل أطول مقيدة وسياسات سوق العمل شديدة النشاط (ALMP) لتيسير البحث عن الوظائف، في حين أعطت السويد اهتماماً أكبر لانخفاض الأجور في سياق من التفاوض المركزي على الأجور وميثاق اجتماعي عام. وقد أكدت التجربة الأخيرة أيضاً أهمية إجراء إصلاحات تكميلية لأسواق المنتجات (للتشجيع على خلق الوظائف) وضبط أوضاع المالية العامة القائم على الإنفاق (جزئياً لإعطاء فرصة لإجراء تخفيضات على ضرائب العاملين والإنفاق على سياسات سوق العمل شديدة النشاط). ويمكن للبلدان التي لا تزال تعاني من ارتفاع معدلات البطالة الاستفادة من هذه الأمثلة الناجحة في وضع استراتيجيات تتفق مع السياقات القومية والاجتماعية والسياسية.

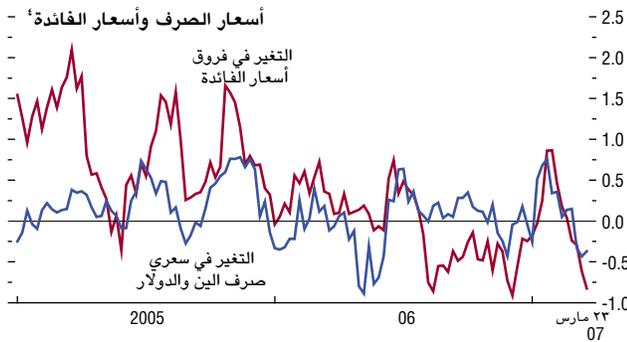
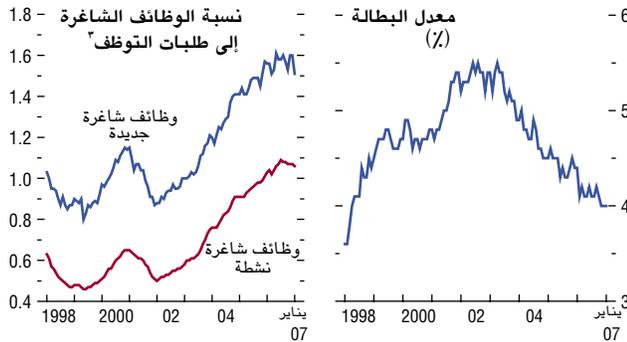
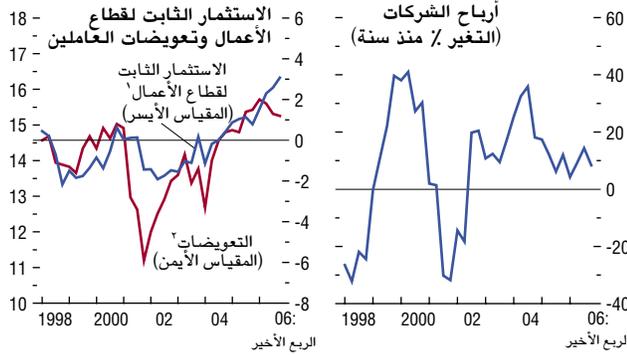
بلدان آسيا الصناعية: التوسع في اليابان لا يزال على المسار الصحيح

في منتصف عام ٢٠٠٦، شهد التوسع الاقتصادي الذي تشهده اليابان فترة من التباطؤ العابر، وهو ما يرجع

بلدان آسيا الصناعية: التوسع في اليابان لا يزال على المسار الصحيح

الشكل البياني ٢-٥: اليابان: فهم التطورات في الطلب المحلي

يميل تعويض العاملين للارتفاع خلال فترات انتعاش الاستثمار. ويشير ارتفاع أرباح الشركات وتقييد أوضاع سوق العمل إلى أن الانخفاض الذي شهده الاستهلاك مؤخرا ربما يكون مؤقتا.



المصادر: شركة (Bloomberg Financial Markets, LP); ومؤسسة هيفر أنالينكس (Haver Analytics); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ يُقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
^٢ يُقاس كنسبة مئوية للتغير من سنة سابقة.
^٣ يُقاس بنسبة الوظائف الشاغرة الجديدة إلى طلبات التوظيف الجديدة ونسبة الوظائف الشاغرة النشطة إلى طلبات التوظيف النشطة.
^٤ يُقاس بالتغير في متوسط تغيرات سعر صرف الين/الدولار في ثمانية أسابيع والتغير في فروق أسعار الفائدة على الودائع بالين مقابل الودائع بالدولار لمدة سنة.

وقد ظل فائض الحساب الجاري في اليابان قريبا من حدود ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦ بدعم من قوة نمو الصادرات والدخل من الأصول الأجنبية، غير أن قيمة الين انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٠ عاما تقريبا بالقيم الحقيقية الفعلية. وإزاء خلفية التحولات الهيكلية التي تدعم التدفقات الرأسمالية (ومن هنا تراجع تحيز المستثمرين المحليين للأصول المحلية)، فقد كان أحد العوامل المهمة التي أدت إلى انخفاض قيمة الين خلال العام الماضي هو اتساع فروق أسعار الفائدة بين الين والعملات الرئيسية الأخرى والانخفاض الاستثنائي في التقلبات التي تشهدها أسواق الصرف الأجنبي. وقد زادت هذه العوامل معا من جاذبية الين كعملة لتمويل الاستثمارات في عملات الأسواق المتطورة الأخرى والأسواق الآسيوية الصاعدة. ورغم صعوبة قياس حجم هذه التدفقات الخارجة، تشير أحدث البيانات إلى نمو حجم «تجارة المناقلة» هذه. ونتيجة لذلك، فإن التغيرات في الفروق الثنائية بين أسعار الفائدة على كل من الين والدولار الأمريكي تحديدا قد زادت أهميتها كعامل محرك لسعر الصرف الثنائي بين الين والدولار الأمريكي. وبالتالي، من المتوقع أن تظل الآفاق المستقبلية لأسعار الفائدة بين البلدان الرئيسية أحد المحددات المهمة لتغيرات أسعار الصرف في المستقبل.

ويرتبط المسار المحتمل لأسعار الفائدة في اليابان، بدوره، ارتباطا وثيقا بأفاق الاقتصاد. وبينما لا يزال معدل التضخم الكلي قريبا من الصفر، انتهج البنك المركزي الياباني منهجا حذرا في رفع أسعار الفائدة منذ تحوله عن سياسة سعر الفائدة الصفري في يوليو ٢٠٠٦، حيث يبلغ الآن سعر الفائدة المستخدم كأداة للسياسة النقدية حوالي ٠,٥٪. وبالنظر إلى المستقبل، ورغم أنه لا بد من رفع أسعار الفائدة في آخر الأمر إلى مستويات أكثر حيادية، ينبغي عدم إلغاء سياسة التيسير النقدي إلا تدريجيا وعلى أساس المعلومات المتعلقة باستمرارية قوة التوسع. ومن شأن زيادة الوضوح في أهداف البنك المركزي المتعلقة بالتضخم في الأجل المتوسط دعم التحول إلى سياسة نقدية أكثر حيادية، وهو الأمر الذي من شأنه تيسير إجراء تعديل في توقعات أسعار الفائدة للقطاع الخاص. وهذا بدوره يتيح للمستثمرين إنهاء معاملات تجارة المناقلة دون حدوث تغيرات حادة في أسعار الصرف الثنائية أو تغيرات مفاجئة في حجم تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى أسواق العملات المحلية في آسيا الصاعدة.

الإطار ٢-٢: الدروس المستخلصة من البلدان التي أجرت إصلاحات ناجحة في أسواق العمل الأوروبية

الاتحاد الأوروبي التي شهدت أكبر تغيير في عرض العمالة. وقد بدأت الإصلاحات في الدانمرك متأخرة نوعا ما في منتصف التسعينات.

وفي آيرلندا وهولندا، تم الترويج لفكرة اعتدال الأجور من خلال اتفاقيات تمت بالتنسيق بين الشركاء الاجتماعيين، وافقت بموجبها نقابات العمال على تقليل مطالباتها المتعلقة بالأجور مقابل تخفيض الضرائب على العمالة. ويعد هذا تغييرا هيكليا بارزا في منهج النقابات في التفاوض بشأن الأجور. وفي المقابل، اعتمدت المملكة المتحدة في البداية على منهج لا يقوم على نفس القدر من الرضا المتبادل. لكن تخفيضات الضريبة على العمالة كانت أيضا جزء من الاستراتيجية. والخلاصة أن فروق المعدلات الضريبية على العمالة انخفضت بشكل ملحوظ في هذه البلدان على مدار عقدين (راجع الشكل البياني).

ومن العوامل المشتركة بين البلدان موضوع الدراسة حدوث شكل من أشكال الإصلاح لنظام الإعانات، حيث خفضت إما مستوى إعانات البطالة أو مدتها أو زادت من الشروط المؤهلة للحصول عليها. وأدت الإصلاحات إلى تقليل سخاء الإعانات في المملكة المتحدة وهولندا تحديدا (وركزت الأخيرة على إعانات المرض والعجز إلى جانب إعانات البطالة). بينما في آيرلندا لم تواكب الإعانات صافي الدخل. وقامت الدانمرك وهولندا أيضا بتقليل المدة القصوى لاستحقاق إعانات البطالة، بينما شددت ثلاثة بلدان من الأربعة (ما عدا آيرلندا) من شروط الأهلية. وبقدر قيام آيرلندا وهولندا بمبادلة الاعتدال في نمو الأجور مقابل إجراء استقطاعات ضريبية، وقيام الدانمرك بإبقاء مستويات الإعانة مرتفعة مع تقليل المدة وتشديد شروط الأهلية — التزم العاطلون بالمشاركة في برامج نشطة في سوق العمل وأصبحت الشروط في هذا المجال أكثر صرامة تدريجيا بمرور الوقت. ويعرض هذا النوع من «الصفقات الرابحة» على العاملين وأصحاب المصلحة الآخرين، حافظ صانعو السياسات على دعمهم الكبير لجدول أعمال الإصلاحات.

ومن العوامل المشتركة أيضا بين هذه البلدان، أن الحالات الناجحة أدت إلى انخفاض النفقات الحكومية بالتزامن مع انخفاض ضرائب العمالة. وفي واقع الأمر، زادت قوة الإصلاحات المالية والهيكلية، حيث تزامنت فترات الضبط المكثف لأوضاع المالية العامة مع التغييرات في عرض العمالة. وقامت البلدان الأربعة موضوع الدراسة

منذ أوائل الثمانينات، ارتفع معدل البطالة ارتفاعا حادا في العديد من البلدان الأوروبية. وفي بعض الحالات ظل مرتفعا إلى اليوم. غير أن بلدانا أخرى شهدت تحسنا ملحوظا، حيث انخفضت معدلات البطالة انخفاضا غير متوقع وارتفعت في المقابل معدلات التوظيف ارتفاعا حادا. وتبحث دراسة حديثة **أجراها** «أنيت» (تصدر قريبا) في سلوك أربعة بلدان وهي — الدانمرك وآيرلندا وهولندا والمملكة المتحدة — تبرز من حيث الأداء الناجح لسوق العمل خلال هذه الفترة. وفي أوروبا اليوم، تشهد هذه البلدان أربعة من أقل خمسة معدلات للبطالة، كما حققت أيضا أكبر تخفيض في هذه المعدلات على مدار عقدين.

ورغم اختلاف تجارب الإصلاح في هذه البلدان، فإن العامل المشترك بينها هو أنها اعتمدت جميعها مجموعات من السياسات الموجهة نحو تحسين أداء سوق العمل بالأسلوب الذي يتسق مع ظروفها الداخلية ويظل متسقا طوال الوقت. وقد كانت النتيجة في كل الحالات تحقيق الاعتدال في الأجور، بمعنى زيادة عرض العمالة المتاحة عند أجر معين. وبمعنى أكثر تطورا من الناحية الفنية، يمثل اعتدال الأجور أي تغيير ظاهري في عرض العمالة أو في منحني (الأجور) يقابله عرض أكبر عند أجر معين، حيث يتحدد الأجر وفقا للإنتاجية والتعويض المقابل لساعات العمل الحقيقية والمعدل وفقا للتغيرات الدورية. وهناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحدث تغييرات ظاهرية في منحني الأجور، منها (١) التغيير في مواقف نقابات العمال بتوجيه المزيد من الاهتمام للتوظيف، (٢) انخفاض الضرائب على العمالة بما يسمح للعاملين بقبول انخفاض إجمالي الأجر مقابل الحصول على نفس صافي الأجر، (٣) إصلاح نظام إعانات البطالة والذي يقلل أجر القبول (أي الحد الأدنى الذي يقبل عنده الفرد وظيفة جديدة بدلا من البقاء عاطل عن العمل ومواصلة البحث عن وظيفة)، (٤) تقليل عدد العاملين في الحكومة أو الأجور الحكومية مما يقلل أيضا أجر القبول، حيث إن التوظيف الحكومي بديل للتوظيف الخاص. وبالنظر على مدى عقدين من الزمان، سنرى أن آيرلندا والمملكة المتحدة من بين بلدان المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو أنتوني أنيت.

بلدان آسيا الصناعية: التوسع في اليابان لا يزال على المسار الصحيح

العامية. وقد أدى تخفيض الأجور والتحويلات الحكومية إلى جانب تخفيض ضرائب العمالة إلى تشجيع النقابات العمالية على قبول تخفيض الأجور، وهو ما أدى بدوره إلى ارتفاع الربحية والتوظيف والنمو.

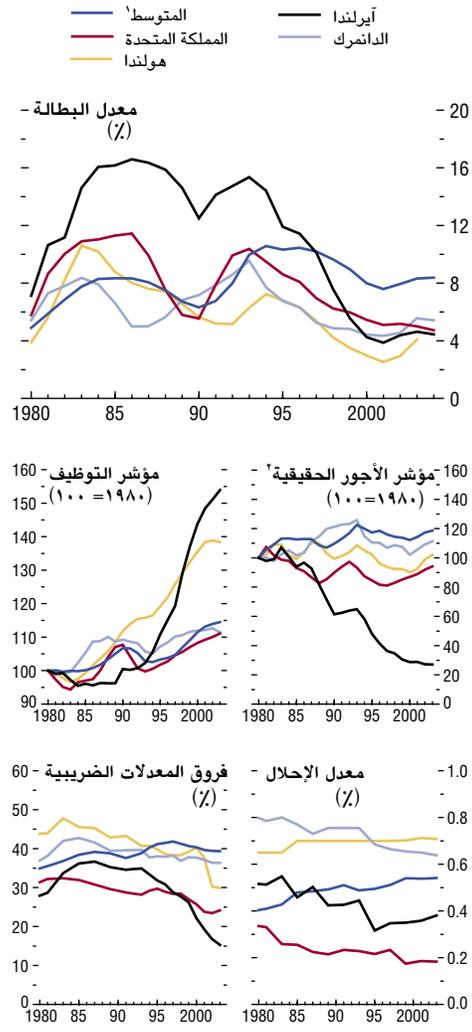
وهناك عامل مشترك آخر بين هذه البلدان وهو أنها أولت اهتماما كبيرا بمرونة سوق العمل وسوق المنتجات. فعلى النقيض من نظرائها الأوروبيين، لم تسع هذه البلدان إلى حماية العاملين عن طريق التشريعات الصارمة لحماية التوظيف وقامت أيضا بتحرير أسواق المنتجات نسبيا. ويقوم نموذج «المرونة الآمنة» الشهير لدى الدانمرك بالتأمين على العاملين ضد فقدان الدخل وليس فقدان الوظائف.

ويدعم البحث الذي أجراه «أنيت» (قيد الإصدار) هذا التحليل من خلال دراسة للاقتصاد القياسي يتم فيها وضع تقدير لمعادلتين بسيطتين: الأولى تربط الأجور الحقيقية بالعوامل المؤثرة للمالية العامة والثانية تربط التوظيف غير الحكومي بالأجور والجمود الأساسي في سوق المنتجات وسوق العمل. ويتم وضع تقدير لنموذج خطي بسيط في الفروق من الدرجة الأولى لأربعة عشر بلدا في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٣، ويشمل الآثار الثابتة القطرية والتغيرات الصورية للسنوات. وتتمثل النتائج الأساسية في أن هناك ارتباط وثيق بين إصلاح المالية العامة والتحسينات في عرض العمالة، كما أن اتجاهات الأجور تتأثر بالإنفاق الاجتماعي والأجور الحكومية وفروق المعدلات الضريبية. ومن المثير أن تأثير اعتدال الأجور على نمو التوظيف يعتمد على درجة تنظيم سوق المنتجات وسوق العمل، حيث تؤدي المرونة إلى التحسن في توظيف العمالة.

وتتسق هذه النتائج مع أحدث الدراسات الأخرى. ورغم أن هناك عددا هائلا من الدراسات التجريبية حول المحددات المؤسسية للتوظيف والبطالة، فإن أحدث الدراسات — التي توجزها دراسة Bassanini and Duval (2006) الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — تشير إلى أن معظم التغيير في البطالة الهيكلية على مدار العقدين الماضيين يمكن أن يعزى لعوامل مثل إعانات البطالة الكبيرة وطويلة الأمد، وارتفاع فروق المعدلات الضريبية، وصرامة تنظيم سوق المنتجات. في الوقت نفسه، لاحظ معددا الدراسة أهمية وجود مجموعة من الإصلاحات التكميلية بدلا من المبادرات التدريجية.

والخلاصة أن هذه النتائج تبين إمكانية نجاح مزيج من الإصلاحات في عرض العمالة وسوق المنتجات

مؤشرات سوق العمل لبلدان صناعية مختارة



بإصلاحات جوهرية خلال فترات متعددة طوال العقدين الماضيين، كما قامت ثلاثة بلدان من الأربعة (باستثناء الدانمرك) بإجراء تخفيض كبير في حجم الحكومات

الإطار ٢-٢: (تتمة)

وتقدم هذه التجربة دروسا واضحة للبلدان الأخرى. ومع ذلك، فطريق الإصلاح في كل بلد سيعتمد في النهاية على مؤسساتها وظروفها. ودراسة Zhou (2006) على سبيل المثال تبين أن النموذج الدانمركي قد لا يسهل نقله إلى بلدان أخرى مما يرجع جزئيا لما ينطوي عليه من نفقات ضخمة من المال العامة.

والمالية العامة والتي تكمل وتعزز بعضها البعض — وتكون متسقة طوال الوقت — في التشجيع على اعتدال الأجور وتحسين نتائج التوظيف. ويمكن حماية العاملين من أثر الإصلاحات بتخفيض ضرائب العمالة أو بتقديم إعانات سخية تخضع لشروط صارمة للأهلية ومدتها قصيرة.

٢٠٠٧-٢٠٠٨. وما لم ينخفض معدل التضخم حسب التوقعات، فقد تجد البنوك المركزية أنها لا تزال بحاجة إلى زيادة تشديد السياسة النقدية.

آسيا الصاعدة: ما مدى صمود المنطقة أمام تباطؤ الاقتصاد الأمريكي؟

يواصل النشاط الاقتصادي في آسيا الصاعدة نموه بوتيرة سريعة، مدفوعا بنمو في غاية القوة في كل من الصين والهند (الجدول ٢-٣). ففي الصين، ارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ١٠,٧٪ في عام ٢٠٠٦ نتيجة الاستثمار القوي ونمو الصادرات، رغم الانخفاض الطفيف في معدل الاستثمار في الأصول الثابتة في النصف الثاني من العام كرد فعل لتشديد السياسة النقدية. ويتناول الإطار (٢-٣) قضية ما إذا كانت مستويات الاستثمار المرتفعة للغاية في الصين يجري تخصيصها بكفاءة. وفي الهند، بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي ٩,٢٪ مدعوما بقوة الاستهلاك والاستثمار والصادرات. وقد عملت مرونة الطلب الخارجي، لاسيما في قطاع الإلكترونيات، على تدعيم النشاط الاقتصادي بوجه عام في الاقتصادات الصناعية الجديدة، ومنها كوريا حيث تسارعت وتيرة النمو. وتباين الأداء الاقتصادي فيما بين اقتصادات الآسيان الأربعة. فقد تسارعت وتيرة النشاط في كل من ماليزيا وتايلند. وفي إندونيسيا، بدأ الطلب المحلي يزداد قوة كرد فعل لتخفيضات أسعار الفائدة. وفي الفلبين، أدت الأضرار التي لحقت بالزراعة نتيجة الأعاصير إلى انخفاض النمو بصورة مؤقتة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٦، غير أن القوة الدافعة الأساسية للاقتصاد لا تزال قوية.

وقد ساعد الانتعاش الدوري للإيرادات على حدوث مزيد من الانخفاض في عجز المالية العامة (باستثناء الضمان الاجتماعي) بنحو ٠,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٤,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦. ويتوقع مشروع الميزانية العمومية انخفاض الرصيد الأولي بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠٧. ورغم أن عملية ضبط أوضاع المالية العامة تبدو متقدمة في مسارها عما هو محدد في خطة الحكومة بغية تحقيق فائض أساسي للحكومة المركزية والمحلية بحلول السنة المالية ٢٠١١، تواصل نسب الدين العام الإجمالي والصافي ارتفاعها عن مستوياتها المرتفعة بالفعل (١٨٥٪ و ٩٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي). وبالتالي، سيتعين بذل المزيد من الجهود في مجال المالية العامة بخلاف تلك المذكورة في الخطة الحالية متوسطة الأجل من أجل وضع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار متناقص. ونظرا لأن الفرصة محدودة لإجراء المزيد من التخفيض في النفقات، ستركز إصلاحات المالية العامة المستقبلية على التدابير المتعلقة بالإيرادات. وينبغي الاهتمام بزيادة ضريبة الاستهلاك واتخاذ تدابير لتوسيع وعاء ضريبة الدخل. وتواجه اليابان أيضا تحديات كبيرة في سياق الزيادة السريعة في أعداد المسنين، مما يؤكد أهمية الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض لرفع مستوى النمو الممكن. وهناك أهمية خاصة لتدابير زيادة المرونة والإنتاجية في قطاع السلع غير القابلة للتداول. وفي أستراليا ونيوزيلندا، انخفض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضا طفيفا في عام ٢٠٠٦ نتيجة تباطؤ الطلب المحلي وتأثير الجفاف الشديد في أستراليا. ومن المتوقع انتعاش النمو خلال الفترة من

آسيا الصاعدة: ما مدى صمود المنطقة أمام تباطؤ الاقتصاد الأمريكي؟

الجدول ٢-٣: بلدان آسيوية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري

(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
٥,٩	٥,٧	٥,٤	٤,٥	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٨,٠	٨,٤	٨,٩	٨,٧
١٠,٥	١٠,٠	٩,١	٧,٢	٢,٣	٢,٢	١,٥	١,٨	٩,٥	١٠,٠	١٠,٧	١٠,٤
٢,٤-	٢,٥-	٢,٢-	٠,٩-	٤,٦	٦,٤	٦,٤	٥,٠	٧,٥	٨,١	٨,٧	٨,٧
٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٠,٩-	٤,٣	٦,٢	٦,١	٤,٢	٧,٨	٨,٤	٩,٢	٩,٢
٣,٦-	٤,٠-	٣,٩-	١,٤-	٦,٠	٦,٥	٧,٩	٩,٣	٦,٥	٦,٥	٦,٢	٨,٠
—	٠,٧	٠,٩	٠,٣-	٥,٤	٦,٤	٦,٣	٧,٠	٦,٥	٦,٦	٦,٧	٦,٣
٣,٥	٤,٢	٤,٨	٢,١	٤,٠	٤,٣	٨,٢	٧,٣	٥,٨	٥,٥	٥,٤	٥,٢
١,٣	١,٨	٢,٧	٠,١	٥,٣	٦,٣	١٣,١	١٠,٥	٦,٣	٦,٠	٥,٥	٥,٧
٠,٩	١,٥	١,٦	٤,٥-	٢,٥	٢,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٥,٠	٤,٥
١,٩	٢,١	٢,٩	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٢	٧,٦	٥,٨	٥,٨	٥,٤	٥,٠
١٤,٣	١٥,٣	١٥,٨	١٥,٢	٢,٥	٢,٦	٣,٦	٣,٠	٥,٨	٥,٥	٥,٩	٥,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
٥,١	٥,٣	٥,٦	٥,٦	٢,١	٢,١	١,٦	٢,٣	٤,٦	٤,٦	٥,٣	٤,٧
—	٠,٣	٠,٧	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٤,٤	٤,٤	٥,٠	٤,٢
٧,١	٧,١	٧,١	٤,٦	١,٥	١,٥	٠,٦	٢,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٦	٤,٠
٩,٣	٩,٦	١٠,٢	١١,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	٠,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٨	٧,٥
٢٦,٦	٢٧,١	٢٧,٥	٢٤,٥	١,٥	١,٥	١,٠	٠,٥	٥,٧	٥,٥	٧,٩	٦,٦

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تتألف من بلدان آسيا النامية والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ومنغوليا.
^٤ العناصر القطرية لهذه المجموعة الإقليمية مبنية بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.

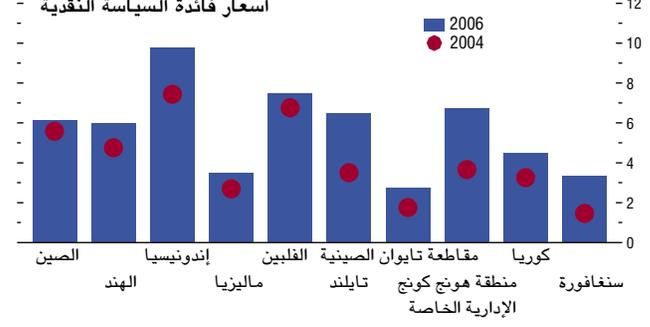
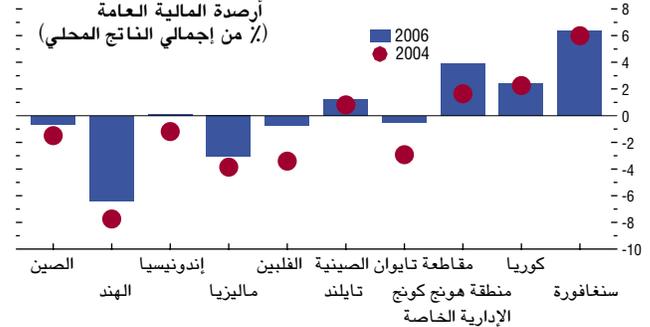
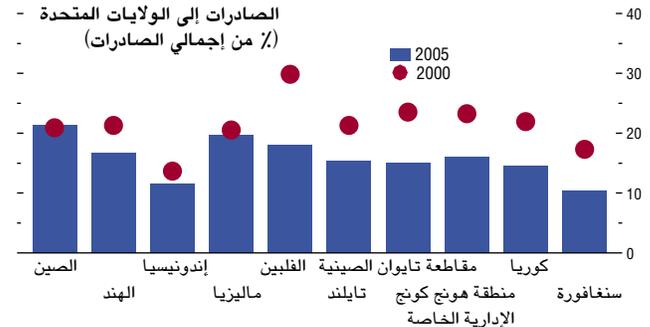
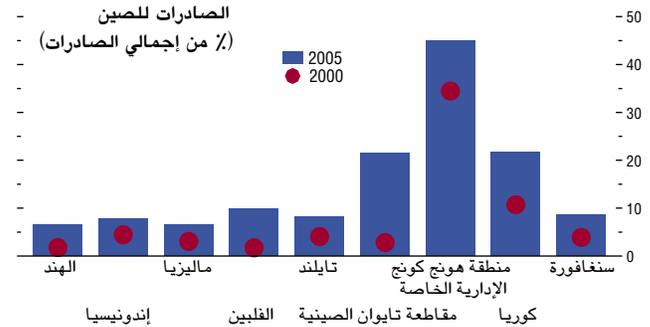
بدور في تخفيف أثر هبوط الطلب الخارجي في بعض البلدان، رغم أنه في بلدان أخرى، مثل الهند، لا يزال ضبط أوضاع المالية العامة يمثل أولوية مهمة. وإزاء هذه الخلفية، لا تزال آفاق النمو في المنطقة إيجابية جدا في الأجل القريب. ومن المتوقع انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي خلال العامين الحالي والقادم، مع بقاءه عند مستوى مرتفع. ويرجع ذلك للانخفاض الطفيف في النمو في الصين والهند على أثر تشديد السياسات، وتباطؤ النمو في الاقتصادات الصناعية الجديدة نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على الصادرات. غير أنه من المتوقع زيادة النشاط في اقتصادات الآسيان الأربعة نتيجة زوال أثر التشديد السابق للسياسة النقدية. وقد تتجاوز النتائج التوقعات في بعض المجالات منها احتمال عدم حدوث التباطؤ المتوقع في الصين إذا ما تبين أن أثر تشديد السياسة النقدية على الاستثمار كان مؤقتا، وقد يكتسب كل من قطاع الصناعات التحويلية والاستثمار في الهند زخما في الأجل القريب. وعلى الجانب السلبي، قد ينخفض النمو إذا زادت حدة التباطؤ في الطلب على الصادرات الآسيوية بوجه عام عن المتوقع وعلى السلع الإلكترونية تحديدا. ولا تزال الأسواق المالية في المنطقة — لاسيما تلك التي تبدو فيها الأسعار شديدة

وهناك سؤال يطرح نفسه عند تقييم آفاق النمو في المنطقة وهو ما مدى تأثر المنطقة بالتباطؤ الذي فاقت حدته التوقعات في الولايات المتحدة. وكما يؤكد الفصل الرابع أنه بالرغم من تأثر الطلب على الصادرات الآسيوية، تشير عدة عوامل إلى إمكانية السيطرة نسبيا على الأثر الكلي لهذا التباطؤ:

- في هذه المرحلة، يركز تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على قطاع المساكن، حيث من المرجح أن تكون آثاره محدودة على الطلب الكلي على الصادرات من الصين. وفي المقابل، فإن الطلب العالمي على السلع الإلكترونية — الذي يمثل أهمية للصادرات الإقليمية، ولاسيما بين الاقتصادات الصناعية الجديدة واقتصادات الآسيان الأربعة — ظل يلقي مساندة جيدة بوجه عام برغم تعرضه للانخفاض الطفيف في أواخر عام ٢٠٠٦.
- تتضاءل أهمية الولايات المتحدة كمقصد للصادرات في معظم البلدان — باستثناء مهم هو الصين — بينما تتزايد أهمية التجارة داخل الإقليم (البيان ٢-٦).
- مع انخفاض الضغوط التضخمية، هناك فرصة لتطبيق سياسة نقدية مضادة للاتجاهات الدورية في العديد من البلدان. وقد تقوم سياسة المالية العامة

الشكل البياني ٢-٦: آسيا الصاعدة: تقييم القدرة على الصمود أمام التباطؤ العالمي

تراجعت احتمالات تعرض اقتصادات المنطقة للخطر المباشر من الولايات المتحدة مقارنة ببداية العقد، بينما زادت احتمالات تعرضها للمخاطر من الصين. وتحولت السياسة النقدية، وفي بعض الحالات، سياسة المالية العامة وضعا دوريا جيدا أيضا لكي تستجيب للتباطؤ في الطلب على الصادرات.



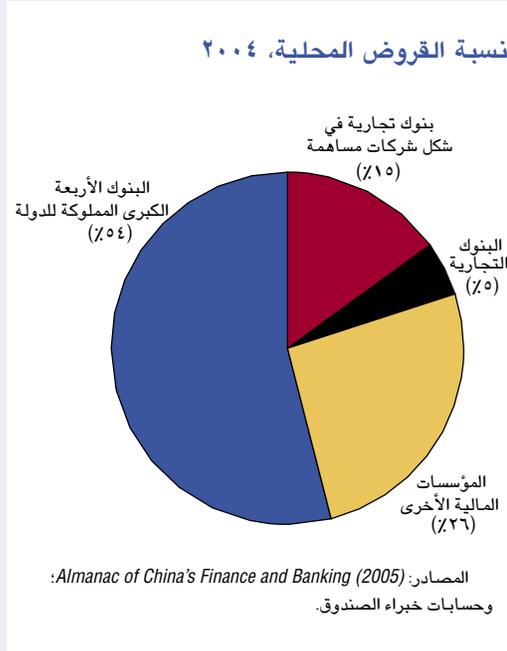
المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics); وتقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

الارتفاع — أيضا معرضة لخطر أي تزايد غير متوقع في العزوف العالمي عن المخاطر. ومن المخاطر ذات الصلة تلك التي تنشأ عن تدفقات الأموال الداخلة إلى العديد من الأسواق الإقليمية نتيجة تجارة المناقلة في الين. فهذه المخاطر يمكن أن تنتشر بسرعة إذا ما قام المستثمرون بتعديل توقعاتهم بشأن فروق أسعار الصرف الثنائية وفروق أسعار الفائدة، لاسيما في سياق ارتفاع التقلبات في أسواق الصرف الأجنبي. ومما يبعث على الأمل أن زيادة التقلبات التي شهدتها مؤخرا أسواق تايلند عقب فرض ضوابط رقابية على تدفقات رؤوس الأموال الداخلة لم تنتشر في أماكن أخرى. ولا تزال أنفلونزا الطيور أيضا تشكل مصدر خطر وإن كان قياس مدى تأثيرها يزداد صعوبة.

ولا تزال الضغوط التضخمية عبر المنطقة تحت السيطرة بوجه عام، حيث أدى تشديد السياسة النقدية — وارتفاع قيمة العملة في بعض البلدان — إلى الحد من تأثير الجولة الثانية المترتب على ارتفاع أسعار النفط في العام الماضي، رغم ما يشكله النمو السريع في الائتمان من تحد في عدد من البلدان. ففي الصين، جاء رد فعل بنك الصين الشعبي إزاء الزيادة في السيولة المحلية والنمو السريع في الاستثمار متمثلا في رفع أسعار الفائدة على القروض وتشديد الضوابط الإدارية ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. ورغم الانخفاض الطفيف في الاستثمارات في الشهور الأخيرة، فإنها لا تزال مرتفعة، وقد يتعين تشديد السياسة النقدية بدرجة أكبر. وفي الهند، تصاعدت الضغوط التضخمية وارتفع معدل نمو الائتمان مما دفع بنك الاحتياطي الهندي إلى زيادة أسعار فائدة السياسة النقدية ومتطلبات الاحتياطي النقدي بالنسبة للبنوك. وحيث إن الضغوط التضخمية لا تزال قوية، فمن المرجح أن يتطلب الأمر مزيدا من تشديد السياسة النقدية.

وقد ارتفع فائض الحساب الجاري في المنطقة نحو نقطة مئوية كاملة (ليصل إلى ٥.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٠٦، رغم ارتفاع أسعار النفط مستندا إلى قوة نمو الصادرات، لاسيما في الصين وبين بلدان الآسيان الأربعة. ومن ناحية أخرى، ارتفع عجز الحساب الجاري في الهند على أثر زيادة الواردات، مما يعزى إلى قوة الطلب المحلي وتأثير ارتفاع أسعار النفط. وبالنظر إلى المستقبل، فمن المتوقع أن يواصل فائض الحساب الجاري ارتفاعه في المنطقة ولكن بوتيرة أبطأ مما كان عليه في السنوات الأخيرة، مع مساهمة الصين بجانب كبير من الزيادة. وفي هذا السياق، كانت هناك بعض المخاوف بشأن اختلاف درجات مرونة أسعار الصرف

الإطار ٢-٣: هل تغالي الصين في استثماراتها؟



إن معدل النمو فائق السرعة الذي يشهده الاقتصاد الصيني يقوده إلى حد كبير تراكم رؤوس الأموال (والصادرات). وقد كانت نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة في السنوات الأخيرة ولا تزال ترتفع لتتجاوز ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥. وهناك قلق من احتمال عدم كفاءة بعض الاستثمارات، لا سيما التي قامت بها المؤسسات المملوكة للدولة. وبمعنى آخر، يمكن تحقيق نفس الناتج برأس مال أقل وبالتالي تحرير الموارد لاستخدامات أخرى. وزيادة الكفاءة ستؤدي إلى زيادة ربحية قطاع الشركات وتحمي ميزانيات البنوك التي تمول الشركات.

وهناك العديد من الأسباب وراء احتمال انخفاض كفاءة المؤسسات المملوكة للدولة عن كفاءة الشركات الخاصة المحلية. فهذه المؤسسات ربما تواجه مزيداً من التدخلات الإدارية من خلال فرض قيود على توظيف العمالة والاستغناء عنها وعلى تغيير خطوط المنتجات استجابة لتغير الظروف. علاوة على ذلك، لا يوجد لدى هذه المؤسسات غالباً برامج تعويضية لتشجيع الإدارة على تعظيم الكفاءة الاقتصادية ومنع الاستثمار المفرط و«بناء إمبراطورية»، رغم إحراز بعض التقدم في مجال إصلاح هذه المؤسسات خلال عدة سنوات من أجل ربط رواتب المديرين التنفيذيين بالأداء. كما تعاني بعض هذه المؤسسات أيضاً من ضعف حوكمة الشركات مما قد يعطي الفرصة للإدارة لتحويل الأصول إلى مصدر للاستفادة الشخصية.

والنظام المالي الصيني — الذي تسوده البنوك المملوك معظمها للدولة أو المملوكة بالكامل لها — قد يحابي هذه المؤسسات رغم استمرار الجهود التي تبذلها السلطات لزيادة التوجه التجاري لهذه البنوك. ورغم مساهمة هذه المؤسسات بحصة متناقصة في الناتج انخفضت إلى نحو الثلث في عام ٢٠٠٥، فإن قروضها من البنوك المحلية تمثل أكثر من نصف القروض الإجمالية التي تمنحها هذه البنوك (الشكل البياني الأول). وتمتلك الشركات المملوك معظمها للدولة نصيب الأسد في كل الشركات التي تتداول أسهمها في بورصتي الصين. ويمكن أن يُعزى بعض هذا التحيز إلى أن الشركات الخاصة يغلب أن تكون أصغر حجماً ومخاطرها أعلى. لكن المقولة الشائعة أن الشركات الخاصة تشكو من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لكل

من رأس المال العامل قصير الأجل واحتياجات الاستثمار طويلة الأجل حتى عندما يكون حجمها وحجم مخاطرها مماثلاً للشركات المنافسة المملوكة للدولة.

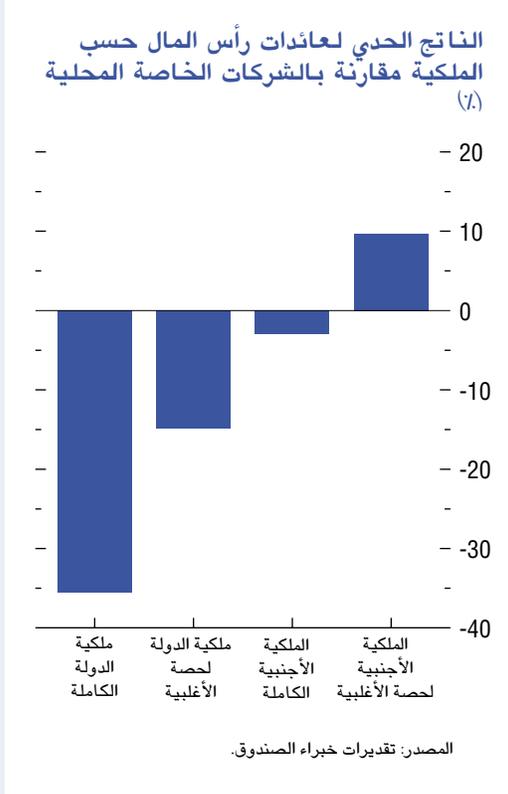
ويمول حالياً نصف استثمارات الصين تقريباً من الأرباح المحتجزة لدى قطاع الشركات. وبالتالي، فإن اعتماد المؤسسات المملوكة للدولة على القروض المصرفية أقل مما كان يمكن أن يكون عليه في أي ظروف أخرى. وارتفاع مستوى الأرباح المحتجزة في المؤسسات المملوكة للدولة قد يُظهر الحوافز التي لدى المديرين لتفضيل زيادة الحجم على منح الدولة مزيد من الأرباح في شكل توزيعات.

أسئلة للبحث

إزاء هذه الخلفية، هناك عدد من الأسئلة يطرح نفسه. هل توجد فجوة كبيرة في العوائد على رأس المال بين الشركات ذات الملكية المختلفة أو ذات الموقع المختلف؟ وهل نجحت الصين في القضاء على التحيز في قطاعها المالي لصالح المؤسسات المملوكة للدولة بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية؟ وما هي المكاسب الممكنة التي قد تنتج من التخلص من أوجه القصور في كفاءة الاستثمار؟

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو شانغ جين وييه. ويرتكز هذا الإطار على ورقة بحثية مشتركة أعدها المؤلف بالتعاون مع ديفيد دولار.

الإطار ٢-٣: (تتمة)



وهناك ورقة بحثية جديدة أعدها اثنان من الباحثين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تبحث في هذه الأسئلة باستخدام مجموعة من البيانات المستخرجة من مسح أجري عام ٢٠٠٥ يغطي ١٢٤٠٠ شركة في ١٢٠ مدينة في كافة أنحاء الصين.

واحتسبت الدراسة «النتائج الحدي لعائدات رأس المال» (MRPK) لكل شركة في قطاع وموقع ما، من خلال القيمة المضافة مطروحا منها المدفوعات للعمالة ومقسومة على أسهم رأس المال. بعد ذلك تم تحليل انحدار النتائج الحدي لعائدات رأس المال على مستوى الشركات على مجموعة من المتغيرات الإشارية الممثلة للملكية الشركات. ومؤشرات القطاع/السنة ترصد إمكانية أن تؤدي صدمات الطلب أو العرض في قطاع/سنة ما إلى اختلاف النتائج الحدي لعائدات رأس المال في هذا القطاع/السنة عن غيره. وتقيس مؤشرات الملكية الناتج الحدي لمختلف فئات الملكية مقارنة بالشركات الخاصة المحلية. وتتحدد فئات الملكية بطريقة متنافية كالتالي: ملكية الدولة الكاملة وملكىة الدولة لحصّة الأغلبية وملكىة الدولة لحصّة الأقلية وملكىة الأجنبية الكاملة وملكىة الأجنبية لحصّة الأغلبية (دون امتلاك الدولة لأي حصّة) وملكىة الأجنبية لحصّة الأقلية (دون امتلاك الدولة لأي حصّة) وملكىة الجماعية.

ومن الناحية المفاهيمية، يقوم المديرون بالتسوية بين النتائج الحدي على رأسمال شركة ما وسعر الفائدة في السوق ومعدل الإهلاك والتشوهات التي تواجهها الشركة في سوق رأس المال. وإذا تم تخصيص رأس المال بكفاءة، ينبغي التسوية بين النتائج الحدي لعائدات رأس المال في كل الشركات بغض النظر عن القطاع أو الموقع أو الملكية. واختلاف النتائج الحدي لعائدات رأس المال في شركتين من نفس القطاع يعكس غالبا اختلاف تكلفة رأس المال. فعلى سبيل المثال، إذا حصلت المؤسسة المملوكة للدولة على معاملة تفضيلية أكبر من التي تحصل عليها الشركات الخاصة المحلية عند الاقتراض من البنوك أو الحصول على الموافقات الحكومية اللازمة لإدراجها في البورصة المحلية، عندئذ يميل الناتج الحدي لعائدات رأس المال في المؤسسات المملوكة للدولة إلى الانخفاض عن نظيره في الشركات الخاصة بوجه عام. وباستخدام هذا الإطار، تحدد الدراسة ثلاثة أنواع من أوجه عدم الكفاءة — أو التحيز — في تخصيص رأس المال على مستوى الملكية والموقع والقطاع على التوالي.

وقد تم استخلاص عدد من النتائج المهمة: أولها وأكثرها أهمية ما تبين من أن العوائد الحدية لرأسمال الشركات التي تمتلكها الدولة بالكامل أو تمتلك حصّة الأغلبية فيها تقل عن عوائد الشركات الخاصة أو الأجنبية. ويبلغ متوسط العوائد الحدية في الشركات الخاصة ٦٣٪، بينما في المقابل يبلغ المتوسط في الشركات التي تمتلك الدولة حصّة الأغلبية فيها أو تمتلكها بالكامل ٣٧٪ و٥٢٪ على الترتيب. وتبدو كل هذه الأرقام كبيرة لأنها تحتسب قبل الضرائب والإهلاك وتعكس كل التشوهات الأخرى في تكلفة رأس المال. والنقطة الرئيسية هي أن عوائد رأس المال لا تتم التسوية بينها في مختلف أشكال الملكية، والنتائج الحدي لعائدات رأسمال المؤسسات المملوكة للدولة أقل كثيرا من نظيره في الشركات الخاصة.

وقد يوحي اختلاف العوائد في صورتها الأولية بين مختلف أشكال الملكية بأن المؤسسات المملوكة للدولة ممثلة تمثيلا مبالغ فيه في القطاعات أو المواقع التي تقل فيها عوائد هذه المؤسسات نتيجة لعوامل مؤقتة لا تتصل

يتم تحويله بحيث يتم تسوية الناتج الحدي لعائدات رأس المال في الملكية بعد التغيير. ما مقدار رأس المال الذي ينبغي تحويله؟ ما مقدار الزيادة في إجمالي القيمة المضافة الذي يمكن تحقيقه من خلال التغيير؟ تعتمد الإجابة على الفجوة الحالية المقدرة في الناتج الحدي لعائدات رأس المال ودالة الإنتاج وبعض المحددات الأخرى. في الحالة القياسية المذكورة في الورقة البحثية وفي ظل التخصيص الكفاء، سيتحول ثلثي رأس المال الموظف حالياً بمعرفة المؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٪. أما إذا تم استخدام رأس المال على نحو أكثر كفاءة، يستطيع هذا البلد تخفيض معدل استثماره المرتفع جداً بدرجة كبيرة دون أي تأثير سلبي على معدل نموه. ويمكن أن يؤدي هذا التحسن في كفاءة الاستثمار إلى ارتفاع أسرع في استهلاك الأسر المعيشية ومستويات المعيشة.

وهناك عدد من الطرق الكفيلة بتحسين كفاءة استخدام رأس المال. فإلى جانب تخفيض حجم الاستثمارات في المؤسسات الأقل كفاءة المملوكة للدولة، يمكن زيادة الكفاءة من خلال مزيد من الإصلاحات للحوافز التي يواجهها مديرو المؤسسات المملوكة للدولة، ومن هذه الإصلاحات الخصخصة، بحيث يكون سلوكهم مماثلاً أكثر لنظرائهم في الشركات الخاصة التي تقوم بتعظيم أرباحها. علاوة على ذلك، يمكن لإصلاحات القطاع المالي أن تعزز التخصيص الأفضل لرأس المال.

بالملكية في حد ذاتها. وحتى لا يتسبب هذا الاحتمال في سوء تفسير النتائج، يستخدم البحث إطاراً إحصائياً للمقارنة بين الشركات ذات الملكية المختلفة في نفس القطاع ونفس المنطقة. ورغم هذه التصويبات، لا تزال النتائج تشير إلى أن الشركات الخاصة تحقق عوائد أعلى بكثير — في حدود ١١-٥٤ نقطة مئوية حسب التخصصات — من تلك التي تحققها نظيراتها المملوكة للدولة (راجع الشكل البياني الثاني).

ثانياً، هناك تحيز كبير في الموقع بالنسبة للعوائد على رأس المال. فالمناطق الغربية، وتحديدًا منطقة دلتا نهر يانترز (شنگهاي وجيانغسو وزيجيانغ) والمنطقة المحيطة ببحر «بوهاي» (التي تضم بكين وتيانجن) ترتفع عوائد رأس المال بها عن مناطق الشمال الغربي والجنوب الغربي. ثالثاً: هناك أيضاً تحيز في تخصيص رأس المال على مستوى القطاع رغم أنه غير مؤثر من الناحية الاقتصادية والإحصائية مثل التحيزات الأخرى.

الانعكاسات على السياسات

لتقدير التكلفة الإجمالية المترتبة على عدم كفاءة تخصيص الأموال، يمكن افتراض الفكرة التالية: بافتراض تحويل «س»٪ من رأسمال يتم توظيفه حالياً بمعرفة قطاع الدولة إلى الشركات الخاصة، مع ترك تخصيص العمالة (والمدخلات الأخرى) ثابت. يتحدد مقدار رأس المال الذي

السيولة وتعرض الون إلى ضغوط رافعة. وجاءت استجابة البلدان عموماً إزاء هذه التدفقات من خلال الجمع بين مراكمة احتياطاتها والسماح ببعض الارتفاع في أسعار الصرف، وفي بعض الحالات تحرير أسرع لتدفقات رؤوس الأموال الخارجة. وفي تايلند، أدى فرض إيداع احتياطات إلزامية بغير فوائد على كافة التدفقات الرأسمالية الداخلة بلا استثناء في ديسمبر ٢٠٠٦ إلى الانخفاض الحاد في ثقة المستثمرين ثم تم إلغاء هذه التدابير بشكل جزئي. واستشرافاً للمستقبل، فإن التحرير الأسرع للتدفقات الرأسمالية الخارجة، والذي يتضمن إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها المؤسسات المالية المحلية والتخفيض الطفيف لأسعار الفائدة قد يساهم في تخفيف الضغوط الناجمة عن التدفقات الداخلة وتقليل التشوهات في تخصيص الموارد.

عبر المنطقة. ويرغم ارتفاع أسعار صرف عدد من العملات على المستوى الإقليمي (وأهمها سعر صرف كل من الون الكوري والباخت التايلندي)، كان هناك تغير طفيف في أسعار الصرف الأخرى، بل انخفاض طفيف، كما في الصين، بالقيم الحقيقية الفعلية. وسوف يؤدي ارتفاع آخر حاسم في سعر الرنمينبي تحديداً إلى تقليل المخاوف بشأن القدرات التنافسية والناجمة عن تحركات أسعار الصرف في البلدان الأخرى في ظل تزايد التكافل التجاري الإقليمي.

وأدت قوة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة في عام ٢٠٠٦ إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي في عدد قليل من بلدان المنطقة، حيث لا يزال صافي التدفقات الداخلة قريباً من مستوياته التاريخية. ففي كوريا، على سبيل المثال، أدت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى زيادة

الجدول ٢-٤: بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٠,٢-	٠,٥	١,٧	١,٤	٥,٧	٥,٢	٥,٤	٦,٣	٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	نصف الكرة الغربي
—	٠,٦	١,٩	١,٧	٥,٧	٥,٢	٥,٢	٦,٢	٤,٢	٤,٨	٥,٤	٤,٥	أمريكا الجنوبية والمكسيك ^٣
٠,٤	١,٢	٢,٤	١,٩	١٢,٧	١٠,٣	١٠,٩	٩,٦	٥,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٢	الأرجنتين
٠,٣	٠,٨	١,٣	١,٦	٤,١	٣,٥	٤,٢	٦,٩	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٢,٩	البرازيل
٠,٢-	٢,٧	٣,٨	٠,٦	٣,٠	٢,٥	٣,٤	٣,١	٥,١	٥,٢	٤,٠	٥,٧	شيلي
٣,٣-	٢,٣-	٢,٢-	١,٦-	٣,٧	٤,٢	٤,٣	٥,٠	٤,٥	٥,٥	٦,٨	٥,٣	كولومبيا
٠,٧	٠,٤	٤,٥	١,٧	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٢,١	٢,٩	٢,٧	٤,٢	٤,٧	إكوادور
١,٤-	١,٠-	٠,٢-	٠,٦-	٣,٥	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٤	٤,٨	٢,٨	المكسيك
٠,٤	٠,٧	٢,٦	١,٣	٢,٠	١,٠	٢,٠	١,٦	٥,٥	٦,٠	٨,٠	٦,٤	بيرو
٢,٣-	٣,٣-	٢,٤-	—	٥,٠	٦,٠	٦,٤	٤,٧	٣,٥	٥,٠	٧,٠	٦,٦	أوروغواي
٦,٢	٧,٠	١٥,٠	١٧,٨	٢٥,٧	٢١,٦	١٣,٦	١٥,٩	٢,٠	٦,٢	١٠,٣	١٠,٣	فنزويلا
٥,٢-	٥,٠-	٤,٨-	٤,٨-	٥,٣	٥,٨	٧,٠	٨,٤	٤,٦	٥,٠	٥,٧	٤,٣	أمريكا الوسطى ^٤
٠,٣-	١,٧	٢,١	—	٥,٤	٥,٧	٨,٠	٦,٧	٤,٢	٥,٤	٨,٣	٦,٥	الكاريبي ^٣

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركة أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان. أما التغيرات التي تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه في مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، على التوالي، فهي على النحو التالي: بالنسبة للبرازيل (٥,٧ و ٣,١ و ٣,٩ و ٤,٣)، وبالنسبة للمكسيك (٣,٣ و ٤,١ و ٣,٧ و ٣,٣)، وبالنسبة لبيرو (١,٥ و ١,١ و ٢,٠ و ٢,٠)، وبالنسبة لأوروغواي (٤,٩ و ٦,٤ و ٦,٠ و ٥,٠).

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ تشمل بوليفيا وباراغواي.

^٤ العناصر القطرية لهذه المجموعة الإقليمية مبنية بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.

الرعاية الصحية والتعليم ومعاشات التقاعد أن تسهم في تخفيض الطلب الوقائي على المدخرات وزيادة ديناميكية الاستهلاك.

أمريكا اللاتينية: زيادة الإنتاجية هي العامل الأساسي لاستمرار النمو

من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ليصل إلى ٤,٩% هذا العام مقابل ٥,٥% في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-٤). ومن المتوقع أن يكون هذا التباطؤ واسع النطاق نسبياً — باستثناء البرازيل وشيلي — رغم استمرار توقعات وصول معدل النمو في الأرجنتين إلى ٧,٥%. ومن المتوقع أن يصبح المناخ الخارجي أقل إيجابية إلى حد ما، حيث يتراجع النمو العالمي وتنخفض أسعار النفط والمعادن عن مستوياتها القياسية التي بلغت عام ٢٠٠٦. وسوف تكون أكثر البلدان والمناطق تأثراً هي التي ترتبط بروابط تجارية وثيقة جداً مع الولايات المتحدة، (كالمكسيك وأمريكا الوسطى ودول الكاريبي) أو التي تعتبر من أهم مصدري النفط والمعادن (شيلي وإكوادور وبيرو وفنزويلا). ومن ناحية أخرى، من شأن انخفاض أسعار النفط أن يعود بالنفع على البلدان التي ليست بلداناً رئيسية مصدرة للسلع (ومنها بلدان

ومن المتوقع أن يستمر تعزيز أرصدة المالية العامة في معظم بلدان المنطقة خلال عام ٢٠٠٧، وإن اختلفت أولويات السياسات عبر البلدان. فلا تزال الأهمية الرئيسية تولى لتأمين استمرارية أوضاع المالية العامة والحد من مكامن الخطر المصاحبة لارتفاع الدين العام وعجوزات الميزانية في كل من الهند وباكستان والفلبين (رغم إحراز تقدم كبير في خفض الدين خلال السنوات القليلة الماضية في باكستان والفلبين). وفي الهند، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الإيرادات إلى انخفاض العجز بنسبة تزيد على ١% من إجمالي الناتج المحلي (ليصل إلى ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي) في السنة المالية ٢٠٠٧، لكن مع وصول نسبة الدين العام إلى ٨٠% من إجمالي الناتج المحلي، فإن المزيد من ضبط أوضاع المالية العامة لا يزال يمثل أولوية. إن الإصلاحات الشاملة للنفقات والإيرادات، بما في ذلك إلغاء الإعفاءات من الضرائب على دخل الشركات ومن رسوم الإنتاج والاستهلاك وإلغاء أوجه الدعم غير الضرورية، من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف ضبط أوضاع المالية العامة وإيجاد الفرصة للإنفاق على الأولويات. وفي بلدان أخرى، تتسم سياسة المالية العامة بقدر أكبر من المرونة في الاستجابة للتطورات الاقتصادية الخارجية. وفي الصين، من شأن الزيادة المقررة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، ومنها

أمريكا اللاتينية: زيادة الإنتاجية هي العامل الأساسي لاستمرار النمو

وإذا تناولنا منظورا أطول أجلا، فقد كانت الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ هي أقوى فترات النمو ثلاثية الأعوام في أمريكا اللاتينية منذ أواخر السبعينات، رغم أن النمو لا يزال متباطئا عن نظيره في المناطق الأخرى لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. والتحدي الكبير الذي يواجه صانعي السياسات هو الاستفادة من الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى الآن لإعطاء النمو مزيدا من السرعة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وضمان انتشار مزايا النمو على نطاق واسع. وهناك دعم متبادل للجهود التي تبذل لزيادة النمو وتعزيز الاستقرار وتحقيق نتائج أفضل على الصعيد الاجتماعي. وتحسين عملية توزيع الدخل ليس ضروريا من المنظور الاجتماعي فحسب، ولكنه مطلوب أيضا لضمان توفير دعم واسع النطاق للإصلاحات الاقتصادية والمساهمة في استمرار القوة الدافعة للنمو^٦. ومن شأن الإصلاحات التي ترفع معدلات نمو الناتج الممكن أن تيسر تخفيض الدين العام واستمرار معدل التضخم المنخفض، مما يسهم في زيادة الاستقرار وثقة المستثمرين، مما سيكون له بدوره تأثير داعم للنمو. وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تعزيز أطر سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وساعد ذلك على تقليل مكامن الخطر. وأثبتت أطر تحديد أهداف التضخم المستحدثة في عدد من البلدان أنها ركائز مفيدة للسياسة النقدية، كما كانت نتائج التضخم مشجعة بوجه عام، باستثناء فنزويلا. وفي الأرجنتين، تراجع معدل التضخم في عام ٢٠٠٦ غير أن السلطات مستمرة في اعتمادها على التدابير الإدارية لمواصلة السيطرة على ضغوط الأسعار. وقد تحقق تقدم مهم في مختلف أنحاء المنطقة في مجال تعزيز أوضاع المالية العامة وتخفيض الدين العام وتحسين هيكل هذا الدين. كما حقق الحساب الجاري الإقليمي فائضا خلال أربع سنوات وتم تكوين أرصدة احتياطية مريحة. وإذا أضيفت إلى ذلك زيادة مرونة أسعار الصرف، فمن المفترض أن تكون المنطقة أكثر صمودا مما مضى على مواجهة التطورات السلبية. غير أن الفترة القادمة ستكون مثار تحد، حيث ستتضح الحاجة لاتخاذ قرارات صعبة في مجال السياسات. وبشكل أكثر تحديدا، سوف يشكل انخفاض أسعار السلع ضغطا على الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة ويزيد من صعوبة تلبية المطالب المتزايدة بزيادة الإنفاق الاجتماعي في إطار تحديد مسؤول لمجمل النفقات

^٦ تشير دراسة (Berg, Ostry and Zettelmeyer (2006 إلى أن توزيع أكثر عدالة للدخل يعد عاملا مهما لزيادة مدة فترات النمو القوي.

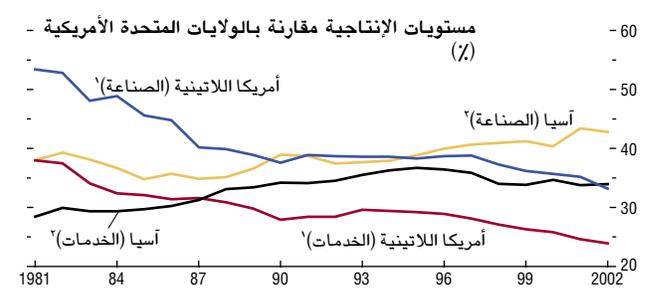
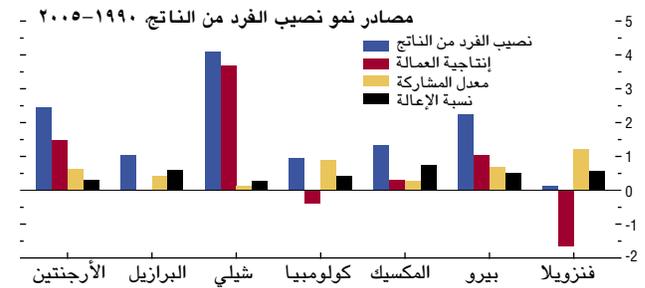
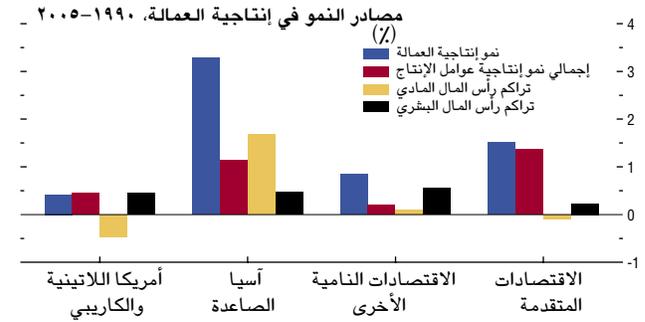
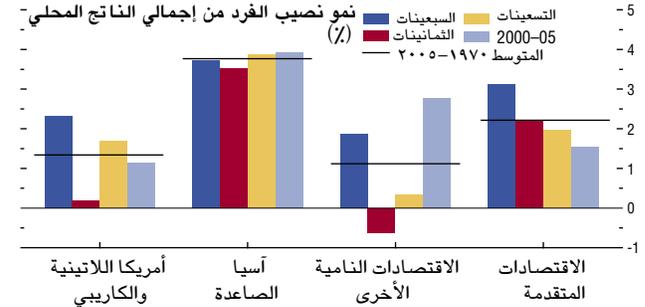
كثيرة في أمريكا الوسطى والكاريبية). وعلاوة على ذلك، من شأن ارتفاع أسعار الحبوب أن يساعد البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية كالأرجنتين والبرازيل.

وسوف تكون اختلاف السياسات النقدية عبر البلدان أيضا محرك مهم للنمو. وفي شيلي وكولومبيا وبيرو، قامت البنوك المركزية بزيادة أسعار الفائدة على نحو ملائم خلال عام ٢٠٠٦ لاحتواء الضغوط التضخمية (رغم قيام شيلي بتخفيض سعر فائدة السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس في شهر يناير). ومع ذلك، فرغم انخفاض الطلب المحلي، لا يزال من المتوقع أن يعاود النمو ارتفاعه في شيلي هذا العام نتيجة تعافي الصادرات من انقطاع الإمدادات في قطاع التعدين. غير أنه تم إرخاء قيود السياسة النقدية في البرازيل خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، ومع إحكام السيطرة على التضخم، تبدو هناك فرصة لاستمرار دورة تخفيف القيود النقدية هذه. وإلى جانب المبادرات التي تم الإعلان عنها مؤخرا لزيادة الاستثمار، ينبغي أن يرتفع الطلب المحلي نتيجة تخفيض أسعار الفائدة، وتشير أحدث البيانات إلى الانتعاش الجاري بالفعل في النشاط الاقتصادي. وفي الأرجنتين، تشير التوقعات إلى احتفاظ النمو بقوته. فقد أتاح منهج التعقيم النشط الذي اتبعه البنك المركزي فرصة لخفض معدل نمو المجلد النقدي المستهدف، رغم بقاء أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الجانب السلبي بالقيمة الحقيقية، وأدت سياسة المالية العامة إلى زيادة ضغوط الطلب.

وفي المرحلة الحالية، يميل ميزان المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد نحو الجانب السلبي. ووفقا لما ورد في الفصل الرابع، قد يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على نحو يفوق التوقعات إلى التأثير سلبا على أمريكا اللاتينية أكثر من سواها من المناطق الأخرى. وسوف تتأثر آفاق النمو سلبا أيضا نتيجة حدوث انخفاض أكثر وضوحا في أسعار السلع أو تقييد أوضاع التمويل في الأسواق الدولية. وهناك شاغل آخر يتمثل في حالات انحراف السياسات عن المسار المحدد مما يُضعف ثقة المستثمرين، لاسيما إزاء خلفية من الضغوط الرامية إلى اتخاذ تدابير مالية عامة شعبية في بعض البلدان. وفي إكوادور، كانت المخاوف من احتمال إعادة هيكلة الديون الخارجية تعتبر أن فروق أسعار الفائدة على الديون الخارجية تتسع بحددة في وقت مبكر من العام الجاري رغم تضائلها في الآونة الأخيرة. وإذا انتشرت أوجه عدم اليقين بشأن السياسات وأضعفت ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال، فسوف يتباطأ النمو على نحو أكثر حدة مما هو متصور بالفعل.

الشكل البياني ٢-٧: أمريكا اللاتينية: تأخر الإنتاجية

رغم ارتفاع معدل النمو مؤخرًا في أمريكا اللاتينية، إلا أنه لا يزال متأخرًا عن المناطق الأخرى. ولتحسين الأفاق المستقبلية للنمو، ينبغي تصحيح أداء الإنتاجية المخيب للأمل في المنطقة.



والإيرادات في الميزانية. وفي هذه الظروف، هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بإصلاحات المالية العامة. وبشكل أكثر تحديدا بالنسبة للبلدان التي تنخفض فيها إيرادات القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أو تعتمد على إيرادات صادرات السلع أو كليهما (كالمكسيك وبيرو وفنزويلا)، هناك حاجة لبذل الجهود من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتخفيض الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها الأغنياء وتحسين إدارة الضرائب. وفي البلدان الأخرى (مثل البرازيل وإكوادور)، هناك حاجة لمعالجة جوانب الجمود في الميزانية في شكل تجنب للإيرادات واحتياجات الإنفاق المباشر التي تعيق إعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية. وستعطي هذه الإصلاحات التي ستشهدها المالية العامة الفرصة لزيادة الإنفاق على برامج اجتماعية مستهدفة بشكل جيد، واستثمار النجاح الذي حققه «برنامج الفرص» (Oportunidades) في المكسيك، و«برنامج صندوق الأسرة» (Bolsa Familia) في البرازيل، و«خطة التكافل» (Chile Solidario) في شيلي. وتبدو هذه البرامج في غاية النفع للفقراء، ولكنها من حيث الإنفاق الحكومي متواضعة الحجم مقارنة بالبرامج الأخرى. وفي فنزويلا، ينبغي بذل الجهود للسيطرة على الإنفاق الحكومي الذي ارتفع بسرعة غير عادية في السنوات الأخيرة على أثر ارتفاع إيرادات قطاع البترول.

وسوف يشكل تحسين أداء الإنتاجية الذي جاء مخيبا جدا للأمل عاملا أساسيا من أجل استمرار زيادة معدلات النمو في أمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٢-٧): راجع أيضا عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي: في نصف الكرة الغربي»، الصادر عن صندوق النقد الدولي). ولا تزال إنتاجية العمالة في المنطقة متأخرة كثيرا عن الولايات المتحدة والصين في كل من الصناعة والخدمات. وينتشر هذا الضعف النسبي في أداء الإنتاجية على نطاق واسع في المنطقة باستثناء شيلي. ورغم اختلاف الأولويات عبر بلدان المنطقة، هناك عدة عوامل مهمة من شأنها تعزيز نمو الإنتاجية في المستقبل، منها إجراء إصلاحات لزيادة الانفتاح الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال وتعميق القطاع المالي لضمان توافر الائتمان اللازم لتمويل المشروعات الاستثمارية

٧ راجع كلمة مدير عام صندوق النقد الدولي، رودريغو دي راتو، في «مؤتمر المنظمة الدولية للحرية» المنعقد في معهد كاتو بواشنطن في نوفمبر ٢٠٠٦ بعنوان «Latin America: Between Populism and Modernity».

أوروبا الصاعدة: الاندماج مع الاتحاد الأوروبي

الجدول ٢-٥: أوروبا الصاعدة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
أوروبا الصاعدة	٦,٥-	٦,٦-	٦,٧-	٥,٣-	٣,٧	٤,٨	٥,١	٤,٩	٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥
تركيا	٦,٨-	٧,٣-	٨,٠-	٦,٣-	٤,٣	٨,٠	٩,٦	٨,٢	٦,٠	٥,٠	٥,٥	٧,٤
ماعدات تركيا	٦,٤-	٦,٣-	٦,٢-	٤,٩-	٣,٤	٣,٥	٣,٢	٣,٥	٤,٩	٥,٧	٦,٢	٤,٧
بلدان البلطيق	١٤,٩-	١٥,٧-	١٥,٣-	٩,٦-	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٤,٢	٧,٠	٨,٧	٩,٧	٩,٠
إستونيا	١٢,٢-	١٢,٩-	١٣,٨-	١٠,٥-	٥,٣	٤,٨	٤,٤	٤,١	٧,٩	٩,٩	١١,٤	١٠,٥
لاتفيا	٢٢,٧-	٢٣,٠-	٢١,٣-	١٢,٧-	٦,٥	٧,٣	٦,٥	٦,٧	٧,٠	١٠,٥	١١,٩	١٠,٢
ليتوانيا	١١,٠-	١٢,٣-	١٢,٢-	٧,١-	٣,٤	٣,٥	٣,٨	٢,٧	٦,٥	٧,٠	٧,٥	٧,٦
أوروبا الوسطى	٤,٠-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٤-	٣,٠	٣,١	٢,١	٢,٤	٤,٧	٥,٢	٥,٧	٤,٤
الجمهورية التشيكية	٤,٢-	٤,١-	٤,٢-	٢,٦-	٣,٠	٢,٩	٢,٥	١,٨	٤,٣	٤,٨	٦,١	٦,١
هنغاريا	٤,٨-	٥,٧-	٦,٩-	٦,٧-	٣,٨	٦,٤	٣,٩	٣,٦	٣,٠	٢,٨	٣,٩	٤,٢
بولندا	٣,٦-	٢,٧-	٢,١-	١,٧-	٢,٩	٢,٢	١,٠	٢,١	٥,٠	٥,٨	٥,٨	٣,٥
الجمهورية السلوفاكية	٤,٦-	٥,٧-	٨,٠-	٨,٦-	٢,٣	٢,٤	٤,٤	٢,٨	٧,٥	٨,٢	٨,٢	٦,٠
جنوب أوروبا وجنوب شرقها	١٠,٢-	١٠,٨-	١٠,٧-	٨,٧-	٤,٣	٤,٣	٦,٠	٧,٠	٤,٩	٦,٠	٦,٧	٤,٤
بلغاريا	١٤,٧-	١٥,٧-	١٥,٩-	١١,٣-	٣,٦	٥,٣	٧,٣	٥,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٢	٥,٥
كرواتيا	٧,٨-	٨,٣-	٨,١-	٦,٤-	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٣
مالطة	١١,٠-	١١,٥-	١١,٢-	١٠,٥-	٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٢
رومانيا	٩,٨-	١٠,٣-	١٠,٣-	٨,٧-	٥,٠	٤,٥	٦,٦	٩,٠	٤,٨	٦,٥	٧,٧	٤,١
للتذكرة												
سلوفينيا	٢,٥-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٤,٠	٤,٥	٥,٢	٤,٠

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

في أسعار الصرف على احتواء الضغوط الناجمة عن تزايد استخدام الطاقة الإنتاجية وأسواق العمل المحدودة. ومع ذلك، كان هناك استثناءان بارزان من هذا النمط الإيجابي العام. وفي تركيا، أدت المخاوف بشأن تزايد عجز الحساب الجاري إلى تعرض الليرة لضغوط خافضة حادة خلال عملية التصحيح التي شهدتها الأسواق الصاعدة في الفترة من مايو - يونيو، مما استلزم تشديد السياسة النقدية على نحو مفاجئ لكبح التضخم، ومن ثم تراجع وتيرة النمو. (بعد الانتهاء من وضع قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صورتها النهائية، أصدرت السلطات التركية بيانات تشير إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام ٢٠٠٦ كان ٦٪ وليس ٥,٥٪ كما هو مبين في الجدول ٢-٥). وفي هنغاريا، تعرض الفورينت أيضا لضغوط في شهري مايو ويونيو نتيجة قلق الأسواق بشأن ارتفاع العجز المزدوج - المالية العامة والحساب الجاري - مما دفع الحكومة إلى إطلاق استراتيجية قوية متعددة السنوات لضبط المالية العامة. ومن المتوقع أن يتباطأ معدل النمو في أوروبا الصاعدة إلى حد ما ليبلغ حوالي ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٧، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى تراجع التوسع في

بأسعار فائدة تنافسية إلى جانب الحد من دور المؤسسات المملوكة للدولة في الاقتصاد.

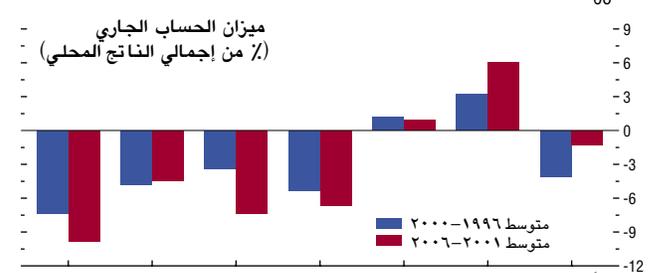
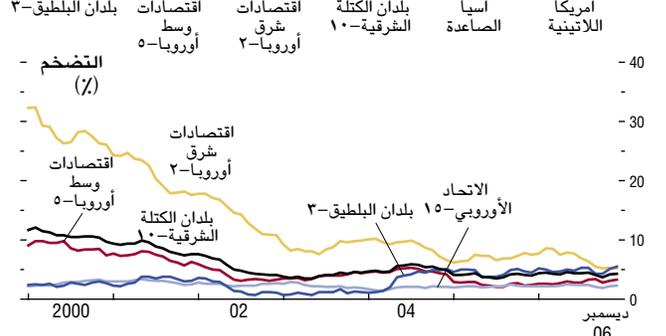
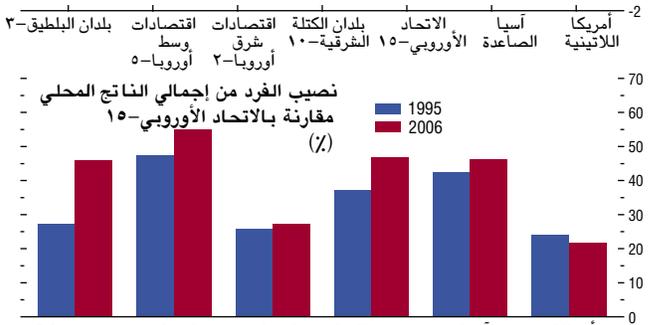
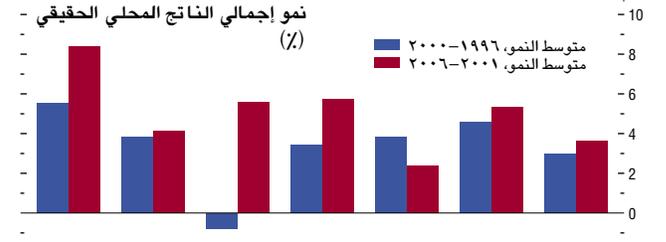
أوروبا الصاعدة: الاندماج مع الاتحاد الأوروبي

تسارع النمو في أوروبا الصاعدة ليصل إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٦ (الجدول ٢-٥). فقد ظل أداء الصادرات قويا تدعمه زيادة القوة الدافعة للنمو في أوروبا الغربية، ولاسيما في ألمانيا، الشريك التجاري الرئيسي، وافتتاح مصانع جديدة للسيارات. وفي الوقت نفسه، تسارع الطلب المحلي حيث واصل الاستثمار استفادته من كثافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وزاد الاستهلاك عن طريق رفع معدلات التوظيف وزيادة الأجور الحقيقية وعن طريق القروض المرتبطة باستمرار تدفقات رؤوس الأموال القوية. ورغم ارتفاع عجوزات الحساب الجاري، فقد تم توفير التمويل الكافي لها في معظم البلدان، مع الإبقاء في الوقت نفسه على معدلات التضخم وفق مؤشر أسعار المستهلكين بوجه عام عند مستويات منخفضة إلى حد ما، حيث ساعد انخفاض أسعار الوقود وبعض الارتفاع

الشكل البياني ٢-٨: أوروبا الصاعدة: التقارب مع الاتحاد الأوروبي

(متوسطات غير مرجحة)

ساعد النمو السريع في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات العشر الماضية على اقتراب متوسط دخل الفرد من متوسط المستويات المسجلة في الاتحاد الأوروبي. كما اقترب معدل التضخم أيضا. ورغم أن الاعتماد على المدخرات بالعملة الأجنبية ساهم في دعم النمو، فإنه يثير المخاوف من عدم استمرار عملية التقارب.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تشمل بلدان البلطيق إستونيا ولاتفيا وليتوانيا؛ وتشمل اقتصادات وسط أوروبا-٥ الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا؛ وتشمل اقتصادات شرق أوروبا-٢ بلغاريا ورومانيا؛ وتشمل بلدان الكتلة الشرقية-١٠ بلغاريا والجمهورية التشيكية وإستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا؛ ويشمل الاتحاد الأوروبي-١٥ النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة.

أوروبا الغربية وتقييد السياسات في تركيا وهنغاريا. وسوف يرتفع معدل التضخم بوجه عام (باستثناء رئيسي هو تركيا)، وهو ما يرجع إلى استمرار الضغوط على الموارد المحلية، وفي الوقت نفسه ينبغي أن يستمر نمط تمويل العجوزات الكبيرة في الحساب الجاري من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الرأسمالية الخاصة. والمخاطر الخارجية هي المخاطر الرئيسية التي تهدد بتدهور هذا الأداء القوي المستمر: فأوروبا الصاعدة ستكون معرضة لمخاطر التباطؤ الملحوظ في أوروبا الغربية — التي تستقبل ثلثي صادراتها — وتدهور الأوضاع المالية التي خفضت رغبة المستثمرين في مواصلة تمويل عجوزاتها الكبيرة في الحساب الجاري.

وتعد عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي المحرك الرئيسي للنجاح المستمر الذي شهدته أوروبا الغربية طوال السنوات العشرة الماضية. فمع انضمام بلغاريا ورومانيا إلى الاتحاد الأوروبي في يناير ٢٠٠٧، أصبح عدد بلدان الكتلة الشرقية السابقة التي انضمت منذ مايو ٢٠٠٤ حتى الآن عشرة بلدان، بينما تواصل بلدان أوروبا الصاعدة الأخرى، ومنها تركيا، طريقها تجاه الحصول على العضوية. وقد عادت عملية توسيع العضوية هذه بمنافع اقتصادية كبيرة على البلدان الأعضاء الجدد، سواء بإتاحة فرص تجارية واستثمارية جديدة أو من خلال تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الكلية والمؤسسية. وخلال السنوات العشر الماضية، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان نحو ٥٪ مدعوماً بالزيادة السريعة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وزيادة متوسط دخل الفرد إلى مستويات قريبة من المتوسط السائد في الاتحاد الأوروبي (الشكل البياني ٢-٨؛ راجع أيضا دراسة (Schadler and others 2006).

وكان التقارب الاقتصادي مثار إعجاب كبير في دول البلطيق الثلاث مدعوماً ليس فقط بانخفاض نقاط البدء لديها وارتفاع ديناميكية شركائها التجاريين، بل أيضا بالتزامها القوي بتوفير مناخ أعمال جذاب (جاء ترتيب ليتوانيا وإستونيا ضمن أهم ٢٠ بلد في تقرير «مزاولة الأعمال لعام ٢٠٠٦» (Doing Business) الصادر عن البنك الدولي)، واتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة (منها تخفيض الأعباء الضريبية والالتزام المبكر بأسعار الصرف الثابتة مقابل اليورو). وقد استفادت البلدان العشرة جميعها من ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد — والتي بلغ متوسطها ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي — حيث استفادت الشركات

أوروبا الصاعدة: الاندماج مع الاتحاد الأوروبي

ومن العوامل الأخرى التي تزيد من صعوبة الأمر الزيادات المقررة في الأسعار الموجهة إداريا، لا سيما بالنسبة لمنتجات الطاقة، والأوزان الترجيحية الكبيرة للمنتجات الغذائية متقلبة الأسعار في مؤشر أسعار المستهلكين. وبالنسبة للبلدان الأعضاء الجدد الأخرى، فقد تم مد الجدول الزمني لانضمامها إلى منطقة اليورو. وتعكس هذه التأجيلات من ناحية الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في استيفاء معايير ماستريخت الصارمة، لكنها تعكس أيضا تساؤلات بشأن مدى كفاية التقدم الذي يتم إحرازه لتحقيق المرونة الكافية التي تضمن التعايش الملائم في ظل عملة موحدة — وهي المخاوف التي أثبتت تحديدا في الاقتصادات الأكبر حجما (الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا). ورغم إمكانية تفهم هذه الشكوك — في غياب المرونة الاقتصادية الكافية، من المحتمل ارتفاع تكلفة تعديلات الطلب للحفاظ على القدرة التنافسية الاقتصادية — فسوف تنشأ مخاطر كبيرة من محاولة المضي على مسار بطيء من الإصلاحات المتباطئة والإجراءات المترددة نحو الاتحاد النقدي. والأكثر أهمية أن المراحل الانتقالية الناجحة إلى منطقة اليورو توفر أفضل السبل لمعالجة حالات عدم التوافق المحتملة في الاقتصادات (مثل هنغاريا وبولندا) والتي نشأت نتيجة الزيادة السريعة في منح القروض بالعملة الأجنبية في السنوات الأخيرة. وهناك قلق من تباطؤ وتيرة الإصلاحات مؤخرا في البلدان الأعضاء الجدد منذ انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من أن الأداء خلال السنوات العشر الماضية كان مثارا للإعجاب، فمعدلات النمو تعكس إلى حد كبير الانتعاش الذي شهدته تلك البلدان بعد الاضطرابات التي أعقبت انهيار «الكوميكون» إلى جانب المناخ العالمي المواتي الذي رفع معدلات النمو في بلدان الأسواق الصاعدة الأخرى أيضا. وبالنظر إلى المستقبل، فإن استمرار التحسينات الهيكلية أمر في غاية الأهمية ليعتبر بقاء عملية التقارب سلسلة داخل الاتحاد الأوروبي وضمان زيادة القدرات التنافسية لهذه البلدان. وتتمثل إحدى القضايا الرئيسية في الحاجة لزيادة مرونة سوق العمل وتخفيض الارتفاع في فروق المعدلات الضريبية والذي أسهم في ارتفاع معدلات التضخم لتتجاوز ١٠٪ في بولندا والجمهورية السلوفاكية. ومن الأولويات الأخرى السيطرة على الإنفاق الحكومي، بما في ذلك التحديد الأفضل لأهداف التحويلات الاجتماعية، ومعالجة الضغوط على تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية والتي تنشأ نتيجة الزيادة السريعة في أعداد السكان المسنين.

من ميزة توفر القوى العاملة ذات التكلفة المنخفضة نسبيا، وإن كانت عالية المهارة في بلدان الجوار الآمنة والمألوفة نسبيا، ومن انخفاض علاوات المخاطر. وقد مولت هذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب التدفقات الكبيرة الداخلة من القروض المصرفية وتحويلات الاتحاد الأوروبي، عجوزات الحساب الجاري الكبيرة، وهو الأمر الذي ينبغي استمراره شريطة أن تظل عملية التقارب سلسلة، رغم بقاء مصدر لإمكانية التعرض لخطر كبير في حالة حدوث اضطرابات خارجية غير متوقعة أو ضعف في أطر السياسات المحلية.

وتلتزم كل البلدان الأعضاء الجدد بالعضوية في منطقة اليورو، وهو الأمر الذي سيعود عليها بالمزيد من منافع التكامل التجاري وانخفاض علاوات المخاطر. غير أن ما تم إحرازه من تقدم مشجع بوجه عام في تخفيض معدل التضخم، فلم يتمكن حتى الآن سوى بلد واحد (سلوفينيا) من تحقيق أهداف معاهدة ماستريخت والانضمام إلى منطقة اليورو (في يناير ٢٠٠٧). وقد انضمت أربعة بلدان أخرى (بلدان البلطيق الثلاثة والجمهورية السلوفاكية) إلى آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، وهي فترة انتقالية لا تقل عن سنتين تتغير خلالها قيمة العملة الوطنية في حدود «هوامش التقلب الطبيعية» دون أن تحدث توترات حادة. وهذه البلدان في وضع جيد يمكنها من استيفاء معايير المالية العامة (إبقاء عجز المالية العامة دون نسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي والدين الحكومي العام دون نسبة ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي) ومعايير أسعار الفائدة (إبقاء أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات الحكومية في حدود نقطتين مئويتين من متوسطها في البلدان الثلاثة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تحقق أقل معدلات تضخم)، لكن استيفاءها لمعيار التضخم ربما يمثل تحد أكبر. ويشترط هذا المعيار عدم تجاوز معدل التضخم السنوي لمتوسط أقل ثلاث معدلات للتضخم في الاتحاد الأوروبي بما يزيد على ١,٥ نقطة مئوية — وهو شرط صعب عندما يكون من المعروف أن تأثيرات بالاسا-صامويلسون يمكن أن تضيف ١,٥-٢,٥ نقطة مئوية لمعدل التضخم في بلد مرشح للانضمام كلما اقتربت إنتاجيته من مستويات الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي.^٨

^٨ تأثير بالاسا-صامويلسون ينطوي على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لبلد ما ينمو فيه قطاع السلع القابلة للتداول نموا سريعا نسبيا مقارنة بقطاع السلع غير القابلة للتداول. راجع دراسة Buiter and Sibert (2006)

الجدول ٢-٦: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري

(التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٤,٤	٥,٠	٧,٧	٨,٨	٨,٣	٩,٠	٩,٦	١٢,٤	٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	كومنولث الدول المستقلة
٥,٠	٦,٢	٩,٨	١٠,٩	٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	٥,٩	٦,٤	٦,٧	٦,٤	روسيا
٥,٥	٤,١-	١,٧-	٢,٩	١٠,٠	١١,٣	٩,٠	١٣,٥	٤,٦	٥,٠	٧,١	٢,٧	أوكرانيا
٠,٤-	٠,٩-	١,٤-	١,٣-	٦,٨	٨,٨	٨,٦	٧,٦	٨,١	٩,٠	١٠,٦	٩,٧	كازاخستان
٦,٤-	٨,٧-	٤,١-	١,٦	١٣,٧	١١,٤	٧,٠	١٠,٣	٣,٩	٥,٥	٩,٩	٩,٣	بيلاروس
١١,٧	١١,٧	١٥,٣	٥,١	٩,٠	٦,٥	٨,٢	١٠,٧	١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	تركمانستان
١٧,٠	١١,٦	٧,٤	٢,٧	١١,٩	١٢,٧	١١,٨	١٢,٢	١٢,٨	١٤,٨	١٤,٦	١٢,١	بلدان الكومنولث منخفضة الدخل
٥,٣-	٥,٥-	٥,٠-	٣,٩-	٤,٥	٤,٠	٢,٩	٠,٦	٦,٠	٩,٠	١٣,٤	١٤,٠	أرمينيا
٣٦,٢	٢٧,٤	١٥,٧	١,٣	١٧,٠	٢١,١	٨,٤	٩,٧	٢٣,١	٢٩,٢	٣١,٠	٢٤,٣	أذربيجان
١٢,٧-	١٥,٢-	٩,٥-	٥,٤-	٥,٥	٦,٣	٩,٢	٨,٣	٦,٥	٧,٥	٩,٠	٩,٦	جورجيا
١٠,٨-	١٢,٦-	١٦,٨-	٢,٣-	٤,٠	٥,٠	٥,٦	٤,٣	٦,٦	٦,٥	٢,٧	٠,٢-	جمهورية قيرغيزستان
٥,٧-	٦,٢-	٨,٣-	٨,١-	٨,٩	١١,٤	١٢,٧	١١,٩	٥,٠	٤,٥	٤,٠	٧,٥	ملدوفا
١٥,٣-	١٥,٢-	٢,٥-	٢,٥-	٩,٢	١١,٤	١٠,١	٧,٣	٨,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٧	طاجيكستان
١٨,٦	١٩,٧	١٩,٤	١٤,٣	١٢,٢	١٠,٤	١٩,٥	٢١,٠	٧,٥	٧,٧	٧,٢	٧,٠	أوزبكستان
												للمتذكرة
٥,٨	٦,٥	٩,٣	٩,٩	٧,٩	٨,٦	٩,٨	١٢,٥	٦,٨	٧,٤	٧,٧	٧,١	البلدان المصدرة الصافية للطاقة ^٣
٦,٣-	٦,٠-	٣,٢-	١,٦	١٠,١	١٠,٨	٨,٥	١٢,٠	٤,٧	٥,٤	٧,٧	٤,٥	البلدان المستوردة الصافية للطاقة ^٤

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ تشمل أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوزبكستان.

^٤ تشمل أرمينيا وبيلاروس وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وملدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا.

كومنولث الدول المستقلة: النمو الاقتصادي قوي ولكن زيادة تنوع النشاط ضرورية

في معدلات التبادل التجاري. وترتبط احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة لآفاق المنطقة ككل بإمكانية انتعاش أسعار النفط وأن يكون الطلب على صادرات المنطقة من السلع الأساسية غير النفطية متجاوزاً في قوته للتوقعات. وعلى الجانب السلبي، يمكن أن يؤثر حدوث تباطؤ حاد في النشاط العالمي تأثيراً سلبياً على الصادرات، وإن كان ينبغي أن يكون الطلب المحلي قادراً على الصمود أمام الصدمات في معظم بلدان المنطقة.

وقد ازدادت قوة مراكز الحساب الجاري في البلدان المصدرة للطاقة مثل تركمانستان وأذربيجان. أما في البلدان الأخرى، فقد تدهورت أرصدة الحساب الجاري نتيجة الارتفاع الكبير في حجم الواردات إلى جانب ارتفاع تكاليف واردات الطاقة (أوكرانيا وجورجيا) وضعف الطلب على صادرات معينة (أرمينيا). وبالنظر للمستقبل، من المتوقع أن يظل مركز الحساب الجاري الإقليمي قوياً نتيجة استمرار القوة الكامنة في الطلب على الصادرات الأساسية للمنطقة.

وانعكاساً لقوة الطلب المحلي وقوة التدفقات الرأسمالية الداخلة، لا يزال معدل التضخم في كومنولث الدول المستقلة ضمن أعلى المعدلات في العالم بالرغم من انخفاضه

يوصل النشاط الاقتصادي في كومنولث الدول المستقلة نموه القوي، وهو ما يعزى إلى الأداء الراسخ لصادرات الطاقة وانتعاش النشاط لدى البلدان المستوردة للطاقة والتي استفاد الكثير منها من ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود وارتفاع الطلب المحلي (الجدول ٢-٦). وبالنسبة للمستقبل، على الرغم من توقع انخفاض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن وتيرة هذا النمو سوف تحتل المرتبة التالية مباشرة بعد النمو في آسيا الصاعدة من بين المناطق الكبرى. وفي روسيا، سيظل معدل النمو قوياً برغم اقتراب الإنتاج من الطاقة الإنتاجية القصوى للوفاء بالطلب المحلي القوي. غير أن نمو إنتاج النفط قد تباطأ بسبب انخفاض الاستثمارات السابقة. وفي أوكرانيا، يستند انتعاش النمو القوي إلى ارتفاع الأسعار الصلب العالمية وقوة الطلب المحلي، غير أنه من المتوقع تراجع وتيرة النشاط استجابة للزيادات الكبيرة في واردات الغاز الطبيعي وما صاحبها من تدهور

إفريقيا: استمرار زخم النمو في الآونة الأخيرة

السلع الأساسية. وإلى حد كبير ترجع قوة الطلب المحلي في السنوات الأخيرة إلى الاستهلاك، مدعوما بالتدفقات الرأسمالية الداخلة وسرعة نمو الائتمان، وترجع في بعض البلدان إلى زيادة نفقات القطاع العام في شكل أجور ومعاشات تقاعد. ورغم ارتفاع الاستثمار العام في بعض البلدان، والذي يتركز أساسا في صناعات استخراج الموارد وما يرتبط بها من بنية تحتية للنقل، فإن مجمل نسبة الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان كومنولث الدول المستقلة لا تزال منخفضة نسبيا (الشكل البياني ٢-٩). وهذا يؤكد الحاجة إلى جذب المزيد من الاستثمار الخاص في القطاعات غير السلعية. فالاستثمار الأجنبي المباشر، على وجه التحديد، منخفض في هذه القطاعات. والعديد من بلدان المنطقة لديه جدول أعمال كبير للإصلاحات الهيكلية غير المنتهية، وهو ما يمكن ملاحظته على سبيل المثال من تباطؤ وتيرة الإصلاحات في المنطقة بالمقارنة بوسط أوروبا والبلطيق، والمطلوب إحراز مزيد من التقدم لتحسين المناخ الاستثماري. وتتمثل الأولويات الرئيسية في توسيع وعميق الأسواق المالية المحلية وإصلاح أجهزة الخدمة المدنية وقطاع الطاقة وجعل الأنظمة الضريبية مشجعة للنمو والاستثمار وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وتقليل الفساد وتدخل الدولة وتعزيز النظم القانونية والتنظيمية.

إفريقيا: استمرار زخم النمو في الآونة الأخيرة

لا تزال آفاق الاقتصاد في إفريقيا إيجابية جدا على المدى القصير على خلفية قوة النمو العالمي، واستمرار التقدم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، والأثر المفيد لتخفيف أعباء الديون، وزيادة التدفقات الرأسمالية الداخلة، وارتفاع إنتاج النفط في عدد من البلدان، وقوة الطلب على السلع غير النفطية. ومن المتوقع ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ٦,٢٪ هذا العام مقابل ٥,٥٪ في ٢٠٠٦ قبل أن يتباطأ إلى ٥,٨٪ في ٢٠٠٨ (الجدول ٢-٧). ويتجه معدل التضخم (باستثناء زمبابوي) للانخفاض، بينما حقق ميزان المالية العامة وميزان الحساب الجاري فائضا على المستوى الإقليمي (رغم أن ذلك قد جاء نتيجة الفوائض الكبيرة في البلدان المصدرة للنفط).

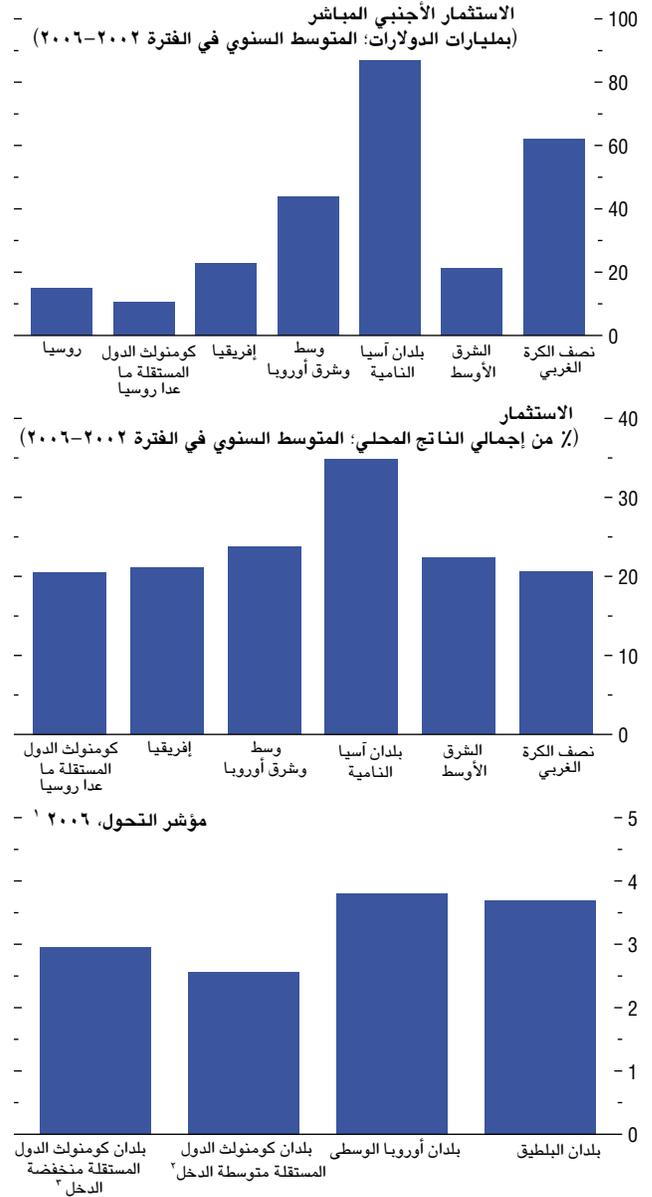
نسبيا في العديد من البلدان. ففي روسيا، انخفض التضخم الكلي بمقدار نقطتين مؤبطين خلال عام ٢٠٠٦ نتيجة لانخفاض الزيادة في الأسعار الموجهة إداريا وبعض الارتفاع في التنمية الاسمية للروبل، لكن عند مستوى ٩٪، لا يزال يفوق الهدف الرسمي له وهو ٨,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٦. إن تخفيض معدل التضخم إلى المستوى المستهدف له في عام ٢٠٠٧ وهو ٨٪، سيعتمد على السماح بارتفاع أكبر في القيمة الاسمية للروبل واتباع سياسة مالية عامة أكثر تشددا. وفي أوكرانيا، ارتفع معدل التضخم مؤخرا إلى رقمين عشريين بعد انتقال أثر ارتفاع أسعار واردات الطاقة. ويتعين أن تقوم السياسة النقدية بدور أكثر نشاطا لضمان ألا يسهم الارتفاع الذي شهده معدل التضخم مؤخرا في رفع توقعات التضخم. وهناك ترحيب بالخطوات المبدئية التي اتخذتها السلطات تجاه نظام تحديد أهداف التضخم، غير أن التحول التدريجي إلى المزيد من المرونة في سعر الصرف سيكون ضروريا لدعم هذا الإطار.

وتدهورت أرصدة المالية العامة في العديد من البلدان حيث تجاوزت الزيادة الكبيرة في النفقات الزيادة في الإيرادات الناتجة عن ارتفاع عائدات التصدير وزيادة النشاط الاقتصادي المحلي. وفي بلدان أخرى، تحسنت أوضاع المالية العامة. ففي روسيا، تحسن رصيد المالية العامة نتيجة إيداع جانب كبير من الزيادة في الإيرادات النفطية في صندوق تثبيت الأسعار، وإن كانت النفقات قد زادت أيضا. وفي أوكرانيا، تم الإبقاء على النفقات دون المستويات المقررة في الميزانية في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات. وبوجه أكثر عمومية، ففي سياق الطلب المحلي القوي بالفعل، على الحكومات أن تحذر حتى تتجنب الزيادات المفرطة في الإنفاق العام، لا سيما في المجالات التي تشجع على الاستهلاك — كمعاشات التقاعد والأجور — وأن تمارس ضغطا رافعا للتضخم. أما في البلدان التي لديها فرصة لزيادة الإنفاق العام في الأمد المتوسط، فينبغي أن تضمن الحكومات توجيه النفقات نحو تحقيق نمو عالي الجودة لا يرتبط بدورة أسعار السلع وتخصيص هذه النفقات بكفاءة في ظل الضعف الغالب للقدرات المؤسسية.

وبوجه أكثر عمومية، فإن استمرار القوة الدافعة التي شهدتها النمو القوي في الآونة الأخيرة سوف يتطلب تنويع مصادر النمو بالحد من الاعتماد على صادرات

الشكل البياني ٢-٩: كومنولث الدول المستقلة: زيادة الإصلاحات لرفع مستويات الاستثمار

تجذب منطقة كومنولث الدول المستقلة مستويات منخفضة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما لا يزال قطاع الموارد الطبيعية وما يرتبط به من بنية تحتية في مجال النقل يسيطر على أغلب إجمالي الاستثمارات. وهناك حاجة للمزيد من الإصلاحات لتحسين المناخ الاستثماري.



المصادر: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير؛ وحسابات خبراء الصندوق.
^١ مؤشر التحول هو متوسط غير مرجح لمؤشر خصخصة المؤسسات كبيرة الحجم ومؤشر خصخصة المؤسسات صغيرة الحجم ومؤشر إعادة هيكلة الشركات ومؤشر تحرير الأسعار ومؤشر نظم التجارة والصراف الأجنبي ومؤشر سياسات المنافسة ومؤشر إصلاح البنوك وتحرير أسعار الفائدة ومؤشر البورصات والمؤسسات المالية غير المصرفية والمؤشر الإجمالي لإصلاح البنية التحتية.

^٢ بيلاروس وكازاخستان وروسيا وتركمانستان وأوكرانيا.

^٣ أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، يستند التسارع المتوقع في وتيرة النمو في عام ٢٠٠٧ إلى البلدان المصدرة للنفط (راجع أيضا عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء»، الصادر عن صندوق النقد الدولي). وسوف تبدأ مرافق إنتاجية جديدة العمل في أنغولا وغينيا الاستوائية، وفي الوقت نفسه يفترض استئناف إنتاج النفط بالكامل في نيجيريا بحلول منتصف العام بعد تعطله نتيجة أحداث العنف التي شهدتها دلتا النيجر. وسوف تعمل إيرادات النفط القوية على زيادة الطلب المحلي والنمو في القطاع غير النفطي. ففي نيجيريا، على سبيل المثال، بلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٨٪ خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وبعد التوسع القوي في عام ٢٠٠٦، من المتوقع أن يهدأ النمو هذا العام في البلدان المستوردة للنفط مدفوعا في الأساس بالتطورات في جنوب إفريقيا، حيث يتوقع أن يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى تباطؤ الطلب المحلي. وسوف يعزز انخفاض أسعار البترول من تحسين معدلات التبادل التجاري في بعض البلدان، في حين أن هذه الميزة في بلدان أخرى سيوازنها انخفاض في أسعار المعادن. وفي منطقة المغرب العربي، من المتوقع أن يتباطأ النمو في المغرب (بعد موسم الحصاد الوفير في ٢٠٠٦)، غير أن النشاط في الجزائر ينبغي أن ينتعش مع انتعاش الإنتاج النفطي عقب أعمال الصيانة في عام ٢٠٠٦ وزيادة استثمارات القطاع العام.

ورغم الآفاق المستقبلية الإيجابية، هناك مخاطر قد تحول إلى حد ما دون تحقق النتائج الإيجابية. فرغم أن تراجع دورة النمو الحالية في الولايات المتحدة وتصاعدها في منطقة اليورو من المستبعد أن يؤثر تأثيرا كبيرا على إفريقيا جنوب الصحراء (نصيب كل منها في الصادرات حوالي ٢٥٪)، فإن أي تباطؤ تفوق حدته التوقعات في النمو العالمي من شأنه أن يلحق الضرر بالمنطقة، وخاصة من خلال أثره على أسعار السلع. وسوف تتأثر أيضا صادرات بلدان منطقة فرنك الاتحاد المالي الإفريقية بالمزيد من الارتفاع في قيمة اليورو. كما توجد أيضا مخاطر مرتبطة ببلدان معينة. ففي نيجيريا، قد تحول أحداث العنف في منطقة دلتا النيجر دون استئناف إنتاج النفط وفقا للافتراضات التي قامت عليها التوقعات الأساسية. وفي جنوب إفريقيا، أدت قوة نمو الطلب المحلي إلى زيادة عجز الحساب الجاري إلى ٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ووصل التضخم إلى الحد الأعلى للنطاق المستهدف بين ٣٪ و ٦٪. وقد شدد البنك

إفريقيا: استمرار زخم النمو في الآونة الأخيرة

الجدول ٢-٧: بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
إفريقيا	—	٠,١	٢,٢	١,٨	١٠,٤	١٠,٧	٩,٥	٨,٤	٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦
المغرب العربي	٨,١	٨,٦	١٤,٤	١١,٩	٤,١	٤,٠	٣,١	١,٥	٥,٠	٤,٤	٤,٥	٤,٠
الجزائر	١٥,٢	١٥,٣	٢٤,٤	٢٠,٧	٥,٧	٥,٥	٢,٥	١,٦	٤,١	٤,٥	٢,٧	٥,٣
المغرب	٠,٥	٢,١	٣,٩	١,٧	٢,٠	٢,٠	٣,٣	١,٠	٥,٨	٣,٥	٧,٣	١,٧
تونس	٢,١-	٢,٢-	٢,٨-	١,٠-	٢,٩	٣,٠	٤,٥	٢,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٣	٤,٠
جنوب الصحراء	٢,١-	٢,٢-	١,٣-	١,١-	١٢,٢	١٢,٧	١١,٥	١٠,٥	٦,١	٦,٨	٥,٧	٦,٠
القرن الإفريقي ^٣	٧,٠-	١١,٢-	١٣,٦-	٩,٧-	٨,٨	١٢,٤	٩,٣	٧,٧	٨,٧	٩,١	١١,٥	٩,٣
إثيوبيا	٦,٦-	١٠,٠-	١١,٦-	٨,٦-	١٢,٩	١٧,٠	١٢,٣	٦,٨	٦,٦	٦,٥	١٠,٦	١٠,٣
السودان	٧,٠-	١١,٥-	١٤,٥-	١٠,٥-	٦,٠	٩,٢	٧,٢	٨,٥	١٠,٢	١١,١	١٢,٢	٨,٦
البحيرات الكبرى ^٣	٧,٢-	٧,٠-	٥,٨-	٤,٥-	٥,٤	٨,٢	٩,٧	١١,٥	٦,٥	٦,٤	٥,٥	٦,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩,٣-	١٠,٣-	٧,٥-	١٠,٠-	٨,٩	١٧,٤	١٣,٢	٢١,٤	٦,٩	٦,٥	٥,١	٦,٥
كينيا	٣,٩-	٤,١-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٥	٤,١	١٤,١	١٠,٣	٥,٨	٦,٢	٦,٠	٥,٨
تنزانيا	١١,٢-	١١,٠-	٩,٣-	٥,٢-	٥,٠	٥,٥	٥,٨	٤,٤	٧,٦	٧,٣	٥,٩	٦,٨
أوغندا	٧,٩-	٤,٤-	٤,١-	٢,١-	٤,٢	٥,٨	٦,٦	٨,٠	٦,٥	٦,٢	٥,٤	٦,٧
إفريقيا الجنوبية ^٣	٠,٩	٢,٠	٥,٠	٣,٤	٦٠,٢	٥٥,٥	٤٧,٧	٣١,١	٧,٦	١٢,٦	٦,٦	٧,٠
أنغولا	٢,٨	٤,٠	١٠,٥	١٣,٥	٥,٩	١٠,٢	١٣,٣	٢٣,٠	١٦,٠	٣٥,٣	١٥,٣	٢٠,٦
زيمبابوي	٠,٢	٠,٨-	٣,٩-	١١,٢-	٦,٤٧٠,٨	٢,٨٧٩,٥	١,٠١٦,٧٢٣٧,٨	٣,٦-	٣,٦-	٥,٧-	٤,٨-	٥,٣-
إفريقيا الغربية والوسطى ^٣	٢,٤	٣,٥	٥,١	٢,٥	٦,٧	٦,٨	٧,٤	١١,٥	٦,٠	٥,٨	٤,٤	٥,٦
غانا	٧,٩-	٨,٤-	٨,٢-	٧,٠-	٨,٨	٩,٤	١٠,٩	١٥,١	٦,٩	٦,٣	٦,٢	٥,٩
نيجيريا	٧,٦	٩,٧	١٢,٢	٩,٢	٩,١	٧,٩	٨,٣	١٧,٨	٦,٧	٨,٢	٥,٣	٧,٢
منطقة فرنك الاتحاد	١,٩-	١,٤-	٠,٤-	١,٩-	٢,٧	٢,٨	٣,٥	٤,٤	٥,٣	٤,٢	٣,٠	٤,٥
المالي الإفريقي ^٣	٣,٠-	٢,١-	٠,٥-	٣,٤-	١,٩	١,٥	٥,٣	٢,٠	٤,١	٤,٠	٣,٥	٢,٠
الكاميرون	٠,٧	١,١	١,٢	٠,١-	٣,٠	٢,٠	١,٦	٣,٩	٣,٣	١,٧	١,٤	١,٥
كوت ديفوار	٦,٠-	٦,٤-	٦,٤-	٣,٨-	٤,٩	٥,٥	٤,٧	٣,٤	٤,٥	٤,٧	٥,٠	٥,١
جنوب إفريقيا												
للتنذرة												
بلدان مستوردة للنفط	٤,٢-	٤,٤-	٤,٢-	٣,٤-	١٢,١	١٢,٣	١١,١	٨,٢	٥,٢	٤,٨	٥,٣	٤,٨
بلدان مصدرة للنفط ^٤	٦,٨	٧,٦	١٢,٦	١١,١	٦,٥	٧,١	٥,٩	٨,٩	٧,٣	٩,٥	٥,٩	٧,٦

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ العناصر القطرية لهذه المجموعة الإقليمية مبينة بالتحديد في الجدول (و) في الملحق الإحصائي.
^٤ تشمل تشاد وموريتانيا في هذا الجدول.

السبعينات، وفي الوقت نفسه قلت تقلبات الناتج (الشكل البياني ٢-١٠). وقد أُنعت هذه التطورات الآمال بأن إفريقيا قد دخلت فترة نمو قوي ومستمر من شأنه أن يؤثر تأثيراً أعمق على معدلات الفقر شديدة الارتفاع والتي لا تزال تعاني منها القارة.^{١٠} ومع ذلك، فالنمو القوي الذي تحقق في أوائل السبعينات أعقبه عقدان من الكساد حيث كافحت المنطقة للتغلب على تدهور معدلات التبادل التجاري، وارتفاع التضخم، ونوبات الصراع وعدم الاستقرار السياسي. وفي واقع الأمر، تملتئ إفريقيا

المركزي السياسة النقدية على نحو ملائم، لكن ربما لا تزال هناك حاجة لمواصلة رفع أسعار الفائدة لمقاومة الضغوط التضخمية والتي قد تؤدي إلى زيادة حدة تباطؤ النمو. ونظراً لأهمية جنوب إفريقيا، ولا سيما بالنسبة لباقي بلدان الجنوب الإفريقي، فإن أي تباطؤ كهذا قد يؤثر سلباً على البلدان الأخرى.^٩

ومنذ بداية هذا العقد، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في إفريقيا جنوب الصحراء أكثر قليلاً من ٤,٥٪ سنوياً، وهي أقوى فترة سبع سنوات منذ بداية

^{١٠} رغم تحسن أداء النمو، لن تتمكن سوى بلدان إفريقية قليلة من تحقيق الهدف المتوخى في أهداف التنمية في الألفية الجديدة المتعلقة بتخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في ظل الاتجاهات العامة الحالية (راجع تقرير الرصد العالمي، ٢٠٠٦).

^٩ تشير تقديرات دراسة Arora and Vamvakidis (2005) إلى أن تباطؤ مقداره نقطة مئوية في معدل نمو جنوب إفريقيا، يصاحبه تباطؤ يتراوح بين ٠,٥-٠,٧٥ نقطة مئوية في بقية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

بأمثلة البلدان التي زاد فيها معدل النمو لفترات زمنية قصيرة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن دورات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء تبدأ عموماً بنفس تواترها في المناطق الأخرى، لكن مدتها أقصر كثيراً ويغلب أن تنتهي بانهيارات شديدة في الناتج (راجع دراسة Berg, Ostry and Zettlemeyer, 2006).^{١١}

وإزاء هذه الخلفية، السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن استمرار القوة الدافعة للنمو الحالي في إفريقيا جنوب الصحراء. ورغم أن الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي لا تزال تضعف الآفاق المستقبلية في عدد من البلدان، فإن عدد مرات حدوث مثل هذه الأحداث في المنطقة ككل قد قل خلال العقد الماضي. وهذا يشير إلى أن السياسات الاقتصادية، وليست التطورات الاجتماعية-السياسية، ستكون المحدد الأول لمدى استمرار النمو القوي من عدمه. وتحقيقاً لهذه الغاية، فمن المهم مواصلة التحسن الذي جرى مؤخراً على صعيد الاستقرار الاقتصادي الكلي، لكنه مثار تحد لا سيما في البلدان المصدرة للنفط حيث أدت الزيادة في إيرادات البترول إلى ضغوط قوية على الإنفاق الحكومي.^{١٢} وهناك حاجة للاهتمام المتزايد بتحسين الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها المساهمة في دعم الاقتصادات النشطة التي يقودها السوق.

وتمثل مواصلة تحرير التجارة عاملاً أساسياً في هذه الجهود، بسبب تأثيرها المباشر على المنافسة في الاقتصاد المحلي وتأثيرها على تحسين جودة المؤسسات (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد زادت الإصلاحات التجارية من انفتاح اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء منذ منتصف التسعينات، لكن النظم التجارية في المنطقة لا تزال بوجه عام أكثر تقييداً من نظم اقتصادات آسيا الديناميكية.^{١٣} وهناك حاجة أيضاً لاتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي لزيادة فتح الأسواق أمام الصادرات الإقليمية. ومن

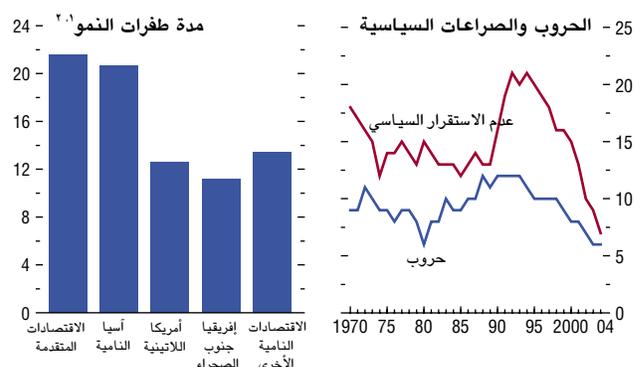
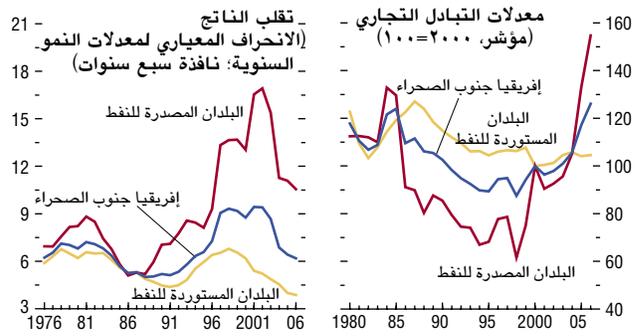
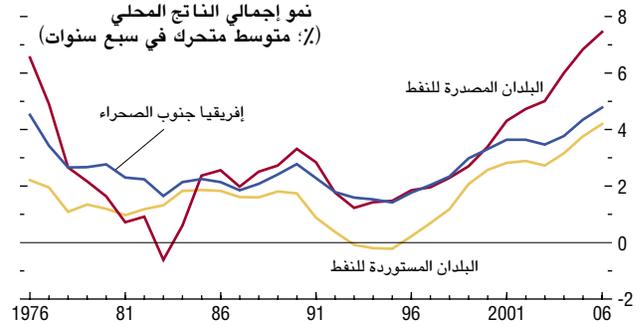
^{١١} ترى دراسة (Becker and Mauro (2006) أن الخسائر الكبيرة في ناتج البلدان النامية ترجع في أغلب الأحوال إلى الانخفاضات الكبيرة في معدلات التبادل التجاري.

^{١٢} راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء للاطلاع على مناقشة حول التحديات الاقتصادية الكلية التي تواجه البلدان الإفريقية المصدرة للنفط.

^{١٣} على سبيل المثال، تشير دراسة (Johnson, Ostry, and Subramanian (2007) إلى أن تكاليف البيروقراطية من حيث عدد المستندات والأيام التي يتطلبها إجراء نشاط استيراد وتصدير كبيرة جداً في إفريقيا جنوب الصحراء.

الشكل البياني ٢-١٠: بلدان إفريقيا جنوب الصحراء: هل يمكن لزخم النمو في الآونة الأخيرة أن يستمر؟

تشهد إفريقيا جنوب الصحراء حالياً فترة من النمو القوي. ورغم أن ذلك يُعزى جزئياً للتطورات الإيجابية التي شهدتها معدلات التبادل التجاري، فإن البلدان المستوردة للنفط تنمو أيضاً بقوة. والمهم الآن مواصلة الزخم الذي شهده النمو مؤخراً، وهو الشيء الذي لم تتمكن المنطقة من فعله في الماضي. ويفترض في المناخ السياسي الأكثر استقراراً أن يسهم في مواصلة ارتفاع معدلات النمو.



المصادر: دراسة (Berg, Ostry, and Zettlemeyer (2006) وحسابات خبراء الصندوق.
^١ من دراسة (Berg, Ostry, and Zettlemeyer (2006). وتعرف طفرة النمو بأنها ارتفاع إحصائي كبير في النمو يعقبه فترة لا تقل فيها متوسطات نصيب الفرد في النمو عن ٢٪.

الشرق الأوسط: توسيع نطاق منافع الطفرة النفطية

الجدول ٢-٨: بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك)

ميزان الحساب الجاري ^٢				أسعار المستهلكين ^١				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٠,٧	١٢,١	١٨,١	١٨,٨	٨,٧	١٠,٦	٧,٩	٧,١	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	الشرق الأوسط
١٢,٩	١٤,٤	٢٠,٩	٢١,٧	٨,٥	١٠,٤	٨,٩	٦,٨	٥,٢	٥,٣	٥,٥	٥,٧	بلدان مصدرة للنفط ^٣
٤,٧	٦,٠	٦,٧	٧,٤	١٥,٨	١٧,٨	١٤,٦	١٢,١	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٤,٤	جمهورية إيران الإسلامية
١٧,١	١٩,٧	٢٧,٤	٢٩,٣	٢,٠	٢,٨	٢,٣	٠,٧	٤,٠	٤,٨	٤,٦	٦,٦	المملكة العربية السعودية
٣٢,٣	٣٤,٤	٤٣,١	٤٠,٥	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٤,١	٤,٨	٣,٥	٥,٠	١٠,٠	الكويت
٣,٨-	٢,٥-	١,٩-	١,١-	٩,٠	١٠,٧	٥,٣	٧,٨	٦,١	٥,٩	٥,٩	٤,٢	المشرق العربي
١,٥-	٠,٧	٠,٨	٣,٢	١٠,٧	١٢,٣	٤,٢	٨,٨	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٤,٥	مصر
٣,٠-	٣,٤-	١,٢-	٠,٨	٥,٠	٨,٠	١٠,٠	٧,٢	٤,٧	٣,٣	٣,٠	٢,٩	الجمهورية العربية السورية
١٥,٠-	١٤,٦-	١٦,٠-	١٧,٨-	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٣,٥	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٢	الأردن
١٠,٠-	١١,٠-	٦,٨-	١١,٧-	٢,٥	٣,٥	٥,٦	٠,٧-	٣,٥	١,٠	—	١,٠	لبنان
٤,٣	٣,٦	٥,٢	٢,٩	٢,٠	٠,١-	٢,١	١,٣	٤,٢	٤,٨	٥,١	٥,٢	للمذكورة إسرائيل

^١ حسب المعتاد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ تشمل البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

أعباء الديون الذي جرى مؤخرًا يجعل هذه الخيارات ممكنة. غير أن الإنفاق يجب أن يكون متسقًا مع الطاقة الاستيعابية والأهداف الاقتصادية الكلية، ويقترن بتحسين الإدارة المالية لتجنب الإهدار في الإنفاق.

الشرق الأوسط: توسيع نطاق منافع الطفرة النفطية

شهدت البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط سنة أخرى من النمو القوي في ٢٠٠٦، مصحوبا بقوة أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة (الجدول ٢-٨). وواصلت إيرادات النفط نموها السريع رغم هدوء وتيرتها نوعا ما بسبب انخفاض أسعار البترول منذ أغسطس وبعض التخفيض في الإنتاج أواخر العام الماضي في البلدان الأعضاء في «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك). وقد استمر الزخم الكلي القوي للقطاع غير النفطي مع وجود أثر طفيف يمكن إدراكه للتصحيح الحاد الذي شهدته أسواق الأسهم المحلية في أوائل ٢٠٠٦. ولا يزال هناك إحكام للسيطرة بوجه عام على الضغوط التضخمية في البلدان المصدرة للنفط، رغم أن سياسات المالية العامة التوسعية قد ساهمت في المزيد من الارتفاع في معدل التضخم في جمهورية إيران الإسلامية.

شأن الوفاء بتعهدات المعونة التي تلتزم بها الاقتصادات المتقدمة أن يسهم أيضا في استمرار القوة الدافعة للنمو ودعم التقدم في اتجاه تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة (MDGs).

ومن شأن تعزيز المؤسسات وتحسين مناخ الأعمال أن يسهم في حث نشاط القطاع الخاص وتنويع الاقتصادات بعيدا عن الاعتماد المفرط على السلع (راجع أيضا الإطار ٢-٥ في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء). وفي الوقت الحاضر، تحتل بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بوجه عام مرتبة متأخرة في تقارير مزاولة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي، ورغم الإصلاحات الجارية في بعض البلدان.^{١٤} ولن يؤدي تطوير القطاعات غير السلعية إلى خلق الوظائف الضرورية فحسب، بل أنه سيخفف أيضا من حساسية المنطقة لمخاطر التغيرات في معدلات التبادل التجاري. ومن الضروري أيضا زيادة الإنفاق للتغلب على الاختناقات في البنية التحتية وتحسين التعليم والرعاية الصحية، حيث إن الزيادة في الثروة النفطية وتخفيف

^{١٤} في المسح الذي أجري عام ٢٠٠٧، جاءت غانا وتنزانيا ضمن أفضل عشرة بلدان في العالم قامت بعمليات إصلاح، كما تلاحظ أيضا أن أحد عشر بلدا آخرًا بدأوا في تبسيط لوائح الأنشطة التجارية وسوف ينعكس ذلك في مؤشرات مزاولة الأعمال في العام القادم.

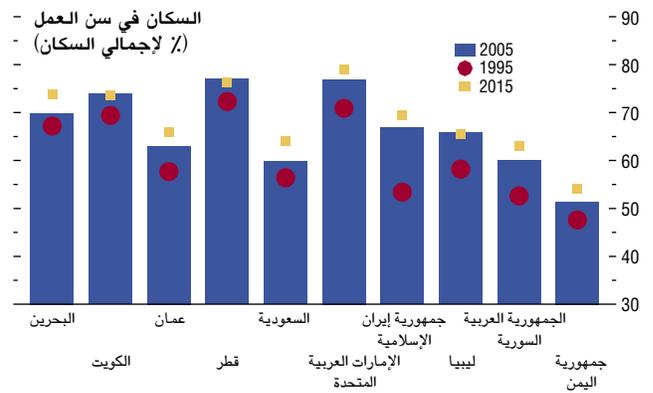
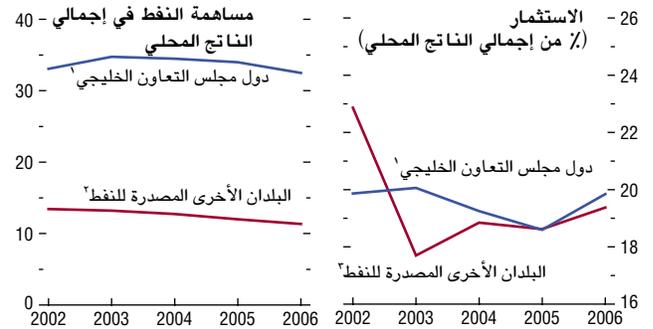
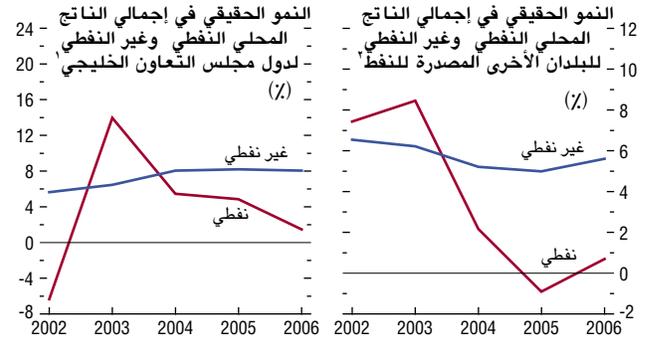
وقد تسارعت وتيرة النمو في عام ٢٠٠٦ في البلدان غير المصدرة للنفط في منطقة المشرق العربي في سياق انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الخارجي المواتي بوجه عام. ففي مصر، زاد نمو الصادرات بقوة في القطاع غير النفطي رغم أن ضغوط الطلب الأساسية قد أسهمت في ارتفاع معدل التضخم على مدار العام. وفي لبنان، أدى الصراع الذي وقع في منتصف عام ٢٠٠٦ وفرض الحصار لمدة شهر إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي مصحوبا بالمزيد من التدهور في عجز المالية العامة وارتفاع الدين العام والتضخم.

ولا تزال الآفاق المستقبلية مواتية في المنطقة ككل، مع تراجع معدل النمو إلى حد ما في البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع انخفاض فائض الحساب الجاري في المنطقة عن مستواه في عام ٢٠٠٦ والبالغ ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي إلى حوالي ١٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار العامين التاليين نتيجة لانخفاض أسعار النفط وقوة نمو الواردات. وتبدو المخاطر التي يمكن أن تؤثر على الآفاق المستقبلية متوازنة في هذه المرحلة. وعلى الجانب الإيجابي قد تنتعش أسعار النفط بعد انخفاضها مؤخرا. وبعيدا عن أجواء الغموض الجغرافية-السياسية، فإن احتمالات تدهور الأوضاع تنبع من المزيد من الانخفاض في أسعار النفط، رغم أن الإدارة الحكيمة لإيرادات النفط خلال فترة الصعود الحالية تجعل البلدان المصدرة للنفط في المنطقة في وضع أقوى بكثير مما كان عليه الحال في الدورات السابقة لتهدئة الإنفاق العام في ظل الانخفاض الكبير في مخاطر الدين الخارجي والعام.

وعقب إعلان عُمان قرارها عدم الانضمام إلى الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في التاريخ المقرر له في ٢٠١٠، يذكر أن السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي الست تدرس البدائل الممكنة، ومنها مزيد من التنسيق في مجال السياسات النقدية خلال الفترة الانتقالية وحتى الوحدة النقدية الكاملة. ورغم أن جهود تعزيز التنسيق في مجال السياسات ستكون نافعة لدول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال هناك شروط مهمة ينبغي استيفاؤها، ومنها الحاجة لتحديد أهداف السياسة النقدية بشكل أفضل، واستخدام أدوات نقدية أكثر اتساقا، ووضع الإطار المؤسسي المطلوب لزيادة التنسيق في مجال السياسات النقدية وتشكيل الاتحاد الجمركي المقرر إقامته.

الشكل البياني ٢-١١: الشرق الأوسط: الاستثمار في القطاعات غير النفطية عامل أساسي لنمو التوظيف

مع الارتفاع السريع في عدد السكان في سن العمل، فإن مواجهة تحدي خلق الوظائف ستطلب زيادة الاستثمار في القطاع غير النفطي.



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء الصندوق.
 ١ يضم مجلس تعاون دول الخليج العربي كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.
 ٢ تشمل جمهورية إيران الإسلامية وليبيا والجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن.
 ٣ باستثناء جمهورية إيران الإسلامية.

المراجع

وبرامج التدريب المهني يمكن أن تسهم في اتساق مزيج مهارات القوى العاملة مع احتياجات القطاع الخاص.

المراجع

- Annett, Anthony, forthcoming, "Lessons from Successful Labor Market Reformers in Europe," Policy Discussion Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Arora, Vivek, and Athanasios Vamvakidis, 2005, "The Implications of South African Economic Growth for the Rest of Africa," IMF Working Paper 05/58 (Washington: International Monetary Fund).
- Bassanini, Andrea, and Romain Duval, 2006, "Employment Patterns in OECD Countries: Reassessing the Role of Policies and Institutions," OECD Economics Department Working Paper No. 486 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Becker, Törbjörn, and Paolo Mauro, 2006, "Output Drops and the Shocks That Matter," IMF Working Paper 06/172 (Washington: International Monetary Fund).
- Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer, 2006, "What Makes Growth Sustained?" paper presented at the International Monetary Fund Western Hemisphere Department Workshop, "Economic Growth and Latin America: What Have We Learned?" Washington, November 17.
- Buiter, Willem H., and Anne C. Sibert, 2006, "Eurozone Entry of New EU Member States from Central Europe: Should They? Could They?" (unpublished; London: London School of Economics).
- de Boer, Kito, and John M. Turner, 2007, "Beyond Oil: Reappraising the Gulf States," *McKinsey Quarterly* (January), pp. 7-17.
- Estevão, Marcello M., 2004, "Why Is Productivity Growth in the Euro Area So Sluggish?" IMF Working Paper 04/200 (Washington: International Monetary Fund).
- Gomez-Salvador, Ramon, Alberto Musso, Marc Stocker, and Jarkko Turunen, 2006, "Labour Productivity Developments in the Euro Area," ECB Occasional Paper No. 53 (Frankfurt: European Central Bank).
- International Labor Organization, 2007, "Global Employment Trends Brief" (Geneva, January). Available via the Internet: <http://www.ilo.org/public/english/employment/strat/global.htm>.

ورغم ارتفاع النمو وارتفاع حصة الفرد من الدخل الحقيقي في المنطقة في الآونة الأخيرة، لا تزال البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط تعتمد كثيرا على القطاع النفطي. وفي الوقت نفسه، ساهم النمو السريع للسكان جزئيا في تحقيق المنطقة لأعلى مستويات البطالة في العالم وفي انخفاض نسب عدد العاملين إلى عدد السكان بها (الشكل البياني ٢-١١).^{١٥} ورغم أن زيادة التوظيف في القطاع العام قد أسهمت في تخفيف أثر زيادة عرض العمالة في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي في الماضي، فإن الطلب على الوظائف يتجاوز المعروض في الاقتصاد بكامله بفروق كبيرة. وتمثل الظروف المشجعة الحالية فرصة فريدة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة لكي تنفذ السياسات التي يمكن أن تتصدى للتحدي المزيج المتمثل في تنوع الاقتصادات المعتمدة على النفط وتوفير فرص عمل للقوى العاملة سريعة النمو. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكون هناك مساهمة كبيرة من الخطط الاستثمارية الطموحة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (والتي يزيد إجمالها على ٧٠٠ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠).

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة بشكل أعم، فإن مساهمة الاستثمار الخاص بدور أكبر في القطاع غير النفطي ستكون عاملا رئيسيا لموازنة النمو وتوفير مزيد من فرص العمل. ورغم أن استقرار المناخ الاقتصادي الكلي لا يزال من الشروط المهمة، فإن هناك عددا من الإصلاحات الأخرى يمكن أن يقوم بدور مهم في زيادة الاستثمار الخاص في المنطقة. وتتمثل الأولويات الرئيسية في تحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك من الحد من القواعد والحواجز المعقدة التي تحول دون الدخل والخروج، وتحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وزيادة تيسير التبادل التجاري (بما في ذلك زيادة الكفاءة في الجمارك والموانئ ومعالجة الوثائق) بغية استكمال التدابير التي اتخذت بالفعل لتحسين التجارة وتحسين الأطر المؤسسية. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين جودة التعليم في المدارس

^{١٥} رغم أن البيانات المتعلقة بالبطالة لا يجري تحديثها على نحو متواتر في معظم بلدان المنطقة، فإن تقديرات الاتجاهات الأساسية تناقش في دراستي منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧) و de Boer and Turner (2007).

- International Monetary Fund, 2007a, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa*, April (Washington).
- , 2007b, *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere*, April (Washington).
- Johnson, Simon, Jonathan Ostry, and Arvind Subramanian, 2007, "The Prospects for Sustained Growth in Africa: Benchmarking the Constraints," IMF Working Paper 07/52 (Washington: International Monetary Fund).
- Schadler, Susan, Ashoka Mody, Abdul Abiad, and Daniel Leigh, 2006, *Growth in Central and Eastern European Countries of the European Union*, IMF Occasional Paper No. 252 (Washington: International Monetary Fund).
- Wei, Shang-Jin, and David Dollar, 2007, "Das (Wasted) Kapital: Firm Ownership and Investment Efficiency in China," IMF Working Paper No. 07/9 (Washington: International Monetary Fund).
- World Bank, 2006, *Doing Business in 2006: Creating Jobs* (Washington: World Bank).
- , and International Monetary Fund, 2006, *Global Monitoring Report 2006: Strengthening Mutual Accountability—Aid, Trade, and Governance* (Washington: World Bank and International Monetary Fund).
- Wright, Jonathan, 2006, "The Yield Curve and Predicting Recessions," Federal Reserve Board Finance and Economics Discussion Paper No. 2006-7 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Zhou, Jianping, 2006, "Danish for All? Balancing Flexibility with Security: The Flexicurity Model," in *Denmark: Selected Issues*, IMF Country Report No. 06/342 (Washington: International Monetary Fund).

أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية

الجمود التي تقيد إعادة تخصيص الموارد لقطاعات السلع التجارية، فالمرجح أن إعادة توزيع الإنفاق العالمي سوف تتطلب تحركات كبيرة في أسعار الصرف الحقيقية من أجل تحاشي حدوث ركود مطول في الولايات المتحدة. وتشير تجربة أواخر الثمانينات — وهي الفترة التي شهدت تقليص العجز الخارجي الأمريكي بحوالي ٣,٥ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في فترة ثلاث سنوات — إلى أن هذه التغيرات قد تكون تغيرات كبيرة. ففي تلك النوبة، انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية للدولار الأمريكي بحوالي ٤٠٪، وذلك رغم حدوث هبوط كبير في الفروق بين نمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة وبين نظائره لدى الشركاء التجاريين. ويخلص عدد من الدراسات الأخيرة أيضا إلى أن عجز الحساب الجاري الأمريكي لا يمكن تخفيضه بدون تخفيض رئيسي في سعر الصرف الحقيقي.^٢

وقد بحثت أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي سلوك الادخار والاستثمار الكامن وراء الاختلالات العالمية ووصفت سيناريوهات بديلة لتصحيح تلك الاختلالات، وذلك باستخدام نموذج الاقتصاد العالمي الذي وضعه صندوق النقد الدولي.^٣ ويكمل هذا الفصل التحليل بالبحث المباشر بدرجة أكبر لدور أسعار الصرف في عملية تصحيح الاختلالات الخارجية بهدف الإجابة عن الأسئلة التالية:

- بالنظر لفترة الأربعين سنة الماضية والمقارنة بين مجموعة واسعة من البلدان، كم عدد نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة التي يمكن تحديدها؟ وكم دامت تلك النوبات، ومتى حدث التصحيح، وما هي الإسهامات النسبية للتغيرات في فروق النمو والتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية؟

^٢ تشير تقديرات الاقتصاد القياسي المعتادة إلى أنه يلزم حدوث انخفاض حقيقي في قيمة الدولار الأمريكي نسبته بين ١٠٪ و ٢٠٪ من أجل تحقيق تحسن مقداره ١٪ في نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة (راجع دراسة Krugman, 2006؛ ودراسة (Mussa, 2004). وللإطلاع على مسح لدراسات مختارة عن تصحيح وضع الحساب الجاري الأمريكي، راجع دراسة (Edwards (2005).
^٣ راجع أعداد إبريل ٢٠٠٥ وسبتمبر ٢٠٠٥ وسبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة لدى دوائر البحث والقضايا المالية والسياسات ببضعة موضوعات بالمقارنة بالاهتمام الذي تلقاه الأسباب الكامنة وراء ضخامة عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة — والذي يستوعب الآن حوالي ثلاثة أرباع الفوائض العالمية المتاحة — وانعكاساته على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، لم يتحقق حتى الآن توافق آراء يذكر بشأن طول الفترة التي يمكن فيها الاستمرار في تحمل الاختلالات الراهنة أو بشأن القنوات التي يمكن من خلالها إتمام التصحيح، كما لم يتحقق على وجه الخصوص توافق الآراء بشأن دور أسعار الصرف في تصحيح الاختلالات.

ويرى البعض أنه من الممكن تحمل الاختلالات الراهنة لفترة طويلة نسبيا، حيث إنها تعتبر انعكاسا للتغيرات المعبرة عن الاتجاه العام في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك اندماج البلدان ذات القوى العاملة الكبيرة وغير المستغلة استغلالا كاملا، كالصين والهند، في الاقتصاد العالمي؛ والميزة النسبية التي تتمتع بها الولايات المتحدة في إنتاج الأوراق المالية القابلة للتداول في إطار الزيادة المستمرة في التكامل المالي بين البلدان؛ والاتجاهات السكانية الإيجابية نسبيا السائدة في الولايات المتحدة مقارنة بالعديد من اقتصادات الفائض.^١ وفي أغلب الأحوال، تفترض هذه النظرة للاختلالات العالمية أن تقليصها في نهاية الأمر يعتمد على إعادة التوازن إلى سلوك الادخار والاستثمار المتميز بين الولايات المتحدة واقتصادات الفائض، وهو ما تؤدي فيه إعادة مواءمة أسعار الصرف دورا محدودا ليس إلا.

ويركز آخرون على أن تقليص الاختلالات الخارجية أمر غير محتمل الحدوث عن طريق إعادة التوازن إلى الطلب بين الولايات المتحدة واقتصادات الفائض دون غيره من العوامل. وبالنظر إلى أن تكامل أسواق السلع والخدمات العالمية يعتبر غير كامل، وبالنظر إلى جوانب

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الفصل هما روبرتو كارداريللي وأليساندرو ريبوتشي، بمساعدة من أنجيلا إسبيريتو وأولغا أكنشاداغ. وقد قدم كل من كارولين فرويند وجيم ماركيز وجين إيميز وجورج كابيتانيوس مساعدة استشارية.

^١ راجع دراسة (Dooley, Folkerts-Landau, and Garber (2005)؛ ودراسة (Greenspan (2004؛ ودراسة (Cooper (2006).

العولمة، ويبدو أنها تستجيب بقوة أكبر للتغيرات الكبيرة في الأسعار الدولية النسبية.

ويوضح هذا الفصل أيضا أنه كلما زادت مرونة الاقتصاد المعني، أي كلما انحسرت العقبات أمام إعادة تخصيص الموارد، زاد استجابة التجارة للتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية. وهناك نتيجة مهمة مصاحبة لذلك هي أن التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية التي تأتي متسقة مع مقدار معين من تصحيح المركز الخارجي تكون أكبر في حالة الاقتصادات التي يكون من الصعب فيها على المنشآت دخول السوق التجاري والخروج منه، وذلك إما بسبب جوانب الجمود في أسواق المنتجات والعمل وإما بسبب الحماية التجارية.

ما الذي تشير إليه هذه النتائج فيما يخص الحشد الراهن من الاختلالات العالمية؟ هناك موضوع متسق يبرز من هذا الفصل هو أن حدوث تخفيض حقيقي يقوده السوق في قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع حقيقي في قيمة عملات بلدان الفائض من المحتمل أن يكون لهما دور مفيد في تقليص الاختلالات العالمية. وفي الوقت ذاته، سنتطوي عملية التصحيح على إعادة التوازن في الطلب المحلي لصالح بلدان الفائض، بما في ذلك ارتفاع معدل الادخار الخاص وزيادة ضبط أوضاع المالية العامة في الولايات المتحدة. أما السياسات التي تزيل العقبات أمام إعادة تخصيص الموارد وأمام التجارة الدولية، فمن شأنها أن تساعد على تخفيض الاضطراب في النشاط الاقتصادي والذي قد يصاحب عملية التصحيح هذه.

نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة: تحليل الأحداث

طُرحت عدة تفسيرات تبرر العجز الخارجي الأمريكي باعتباره نتيجة للخصائص الاقتصادية التي تميز الولايات المتحدة في سياق اقتصاد يشهد زيادة مستمرة في العولمة وتزايد حرية حركة رأس المال على المستوى الدولي (دراسة Greenspan, 2004). ورغم أن هذه العوامل يمكن أن تجعل الحشد الراهن من الاختلالات قابلا للاستمرار لفترة طويلة، فإن تحليل إمكانية الاستمرار المعتاد — والذي يتناول انعكاسات العجزات الكبيرة المستمرة في الحساب الجاري على نسبة صافي الأصول الأجنبية إلى إجمالي الناتج المحلي — يشير إلى أن هذا الوضع لا يمكن تحمله إلى ما لا نهاية بدون تصحيح في الميزان التجاري (الإطار ٣-١).

• هل هناك أسباب تحمل على الاعتقاد بأن أحجام التجارة الأمريكية قد تكون أكثر استجابة للتغيرات في الأسعار الدولية النسبية مما هو مفترض بوجه عام، ومن ثم فإنه يمكن تحقيق تصحيح في الميزان التجاري الأمريكي بتحركات أقل بالقيمة الحقيقية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقارنة بما يعتبر ضروريا في بعض الأحيان؟

وتنطوي أهم النتائج على جانبين. أولهما أن الدرس الواضح المستفاد من مقارنة التجارب بين البلدان، هو أن تحركات أسعار الصرف الحقيقية يمكن أن يكون لها دور داعم مهم في تيسير التصحيح السلس للاختلالات الخارجية. فتخفيض أسعار الصرف الحقيقية يساعد على السيطرة على الآثار السلبية المتمثلة في إبطاء نمو إجمالي الناتج المحلي والمرتبطة بالتحويلات الكبيرة في عجوزات الحساب الجاري. وتعتبر عمليات ضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق زيادة كبيرة في المدخرات القومية أيضا من السمات المعتادة في النوبات التي شهدت تحقيق التصحيح بدون أضرار كبيرة على النمو. وينخفض ترجيح احتمال ذلك التصحيح الإيجابي كلما زاد حجم العجز الخارجي ويزيد كلما زادت درجة الانفتاح التجاري للبلد المعني. أما في حالة بلدان الفائض، فقد شهدت الفترات التي تقلصت فيها فوائض الحساب الجاري ارتفاعا في سعر الصرف الحقيقي في أغلب الأحيان، وإن كان للزيادة في الطلب المحلي دور أساسي عادة في هذه الحالات.

وثانيا، يخلص هذا الفصل إلى أن تصحيح المركز الخارجي للولايات المتحدة قد ينطوي على انخفاض أقل في قيمة الدولار الأمريكي الحقيقية مقارنة بما ثار مؤخرا من ادعاءات أحيانا في النقاش حول السياسات والنقاش الأكاديمي. وكنقطة بداية، قد يؤدي استخدام نماذج التجارة التجريبية المعتادة إلى التهوين من تحركات أحجام التجارة الأمريكية كرد فعل للأسعار النسبية إذا أخفقت تلك النماذج في تسجيل الفروق الكبيرة في ردود الفعل بين القطاعات (التحيز الناتج عن التجميع) وتسجيل درجة وضوح المنتجات الوسيطة المنتجة محليا ضمن الواردات (التحيز لصالح التكامل الرأسي). أما تصحيح أثر هذه التحيزات فهو يؤدي إلى زيادة كبيرة في تقدير تأثير التخفيض الحقيقي في سعر الصرف على الميزان التجاري الأمريكي. وفضلا على ذلك، يبدو أن أحجام التجارة قد أصبحت أكثر استجابة للتغيرات في الأسعار الدولية النسبية في العقدين الماضيين، مما يعكس زيادة التنافس بين المنشآت في اقتصاد يشهد زيادة مستمرة في

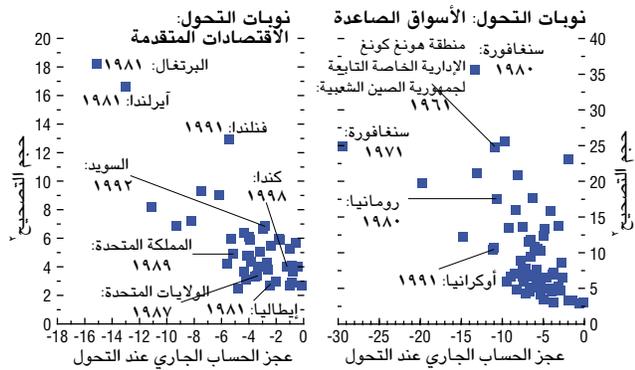
نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة: تحليل الأحداث

وإزاء هذه الخلفية، من المفيد العودة إلى تناول تجارب نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة. ورغم أن عدة دراسات قامت بتحليل نوبات تصحيح المركز الخارجي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، فقد ركزت تلك الدراسات فقط على حالات التحول في مسار عجز الحساب الجاري^٤، وأهم جديد في هذا الفصل هو توسيع مجموعة حالات التحول كي تغطي الأهم من سواها للمنعطف الراهن — ألا وهي عجوزات الاقتصادات المتقدمة وفوائض البلدان المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات المصدرة للنفط — وتحليل نوبات الاختلالات الكبيرة التي استمرت لفترة طويلة.

وتُعرف حالات التحول الكبيرة والمستمرة بأنها تقلبات في رصيد الحساب الجاري تبلغ ٢,٥٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي و٥٠٪ على الأقل من الاختلال الأولي في الحساب الجاري تستمر لمدة خمس سنوات على الأقل^٥. أما الاختلالات الكبيرة والمستمرة فتعرف بأنها النوبات التي ظل فيها رصيد الحساب الجاري أعلى من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (بالقيمة المطلقة) لمدة خمس سنوات على الأقل^٦.

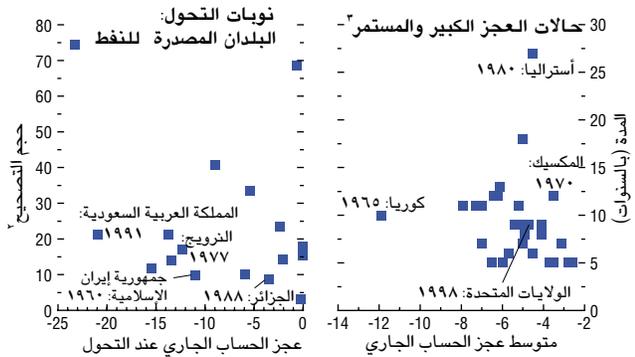
الشكل البياني ٣-١: نوبات التحول في مسار العجز وحالات العجوزات الكبيرة والمستمرة^١ (١٩٦٠-٢٠٠٦: عجز الحساب الجاري. % من إجمالي الناتج المحلي)

يحدد هذا الفصل ٤٢ نوبة من نوبات التحول الكبير والمستمر في العجز في الاقتصادات المتقدمة، و٦٠ نوبة في الاقتصادات الصاعدة، و١٧ نوبة في البلدان المصدرة للنفط. وفضلا على ذلك، يحدد الفصل في العينة ككل ٢٩ حالة من حالات العجز الكبير والمستمر.



حالات التحول في مسار العجز في الاقتصادات المتقدمة: هل أسعار الصرف الحقيقية مهمة فعلا؟

استنادا إلى هذه المعايير، يحدد هذا الفصل ٤٢ نوبة من النوبات التي شهدت حالات التحول الكبيرة والمستمرة في مسار العجز الخارجي في الأربعين سنة الماضية في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٣-١). ويتراوح حجم حالات التحول بين التصحيح البالغ ٢,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في إيطاليا بدء من عام ١٩٨١



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير *Economic Outlook* (2006) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦). وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ١ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تعريف حالات التحول في مسار العجز ونوبات العجز الكبير والمستمر، والمعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان المعنية. ٢ التغيير في عجز الحساب الجاري. % من إجمالي الناتج المحلي، من قاع نوبة التحول إلى نهايتها.

٣ يشير المحور السيني إلى متوسط عجز الحساب الجاري، % من إجمالي الناتج المحلي، إبان النوبة المعنية. أما المحور الصادي فيشير إلى عدد السنوات التي استمر فيها العجز الكبير في الحساب الجاري.

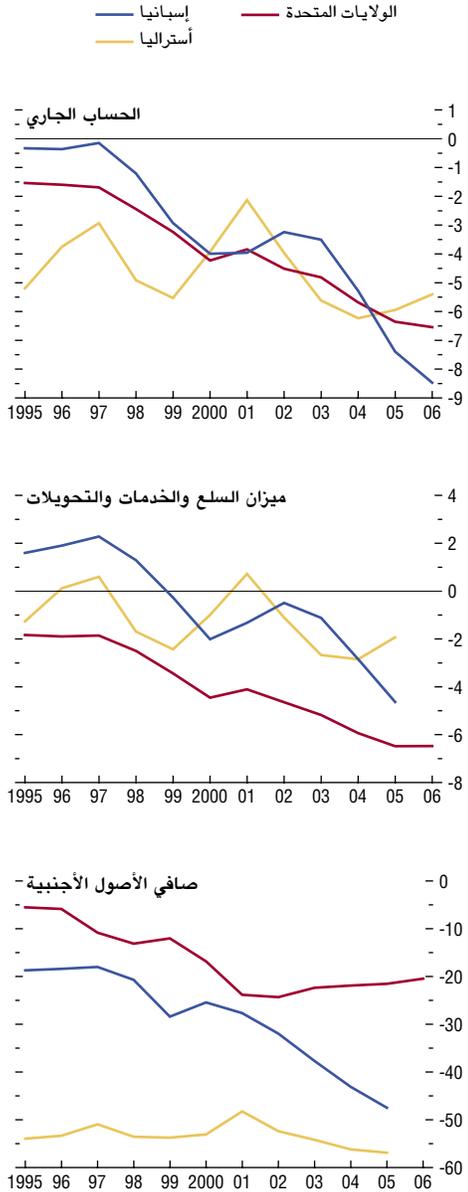
^٤ تشمل الدراسات التي تناولت الاقتصادات المتقدمة دراسة Freund (2000)، ودراسة Freund and Warnock (2005)؛ ودراسة Croke (2000)، ودراسة Kamin, and Leduc (2005)؛ ودراسة Goldman Sachs (2005). ودراسة de Haan, Debelle and Galati (2005)؛ ودراسة Schokker, and Tcherneva (2006). أما الدراسات المتعلقة ببلدان الأسواق الصاعدة فتشمل دراسة Milesi-Ferretti and Razin (1998)؛ ودراسة Edwards (2005)؛ وعدد سبتمبر ٢٠٠٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٥ حجم التصحيح هو الفرق بين قاع رصيد الحساب الجاري وقيمه في نهاية فترة التحول. وعلى العكس من الدراسات السابقة، ينظر هذا الفصل أيضا في حالات التحول التي تبدأ من مستويات أولية منخفضة (أقل من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي) ويضع تقديرا صريحا لمدة النوبات، بدلا من النظر إلى التصحيح في فترة محددة (سنتين مثلا).

^٦ للاطلاع على وصف مفصل للبيانات والمنهجية المستخدمتين في هذا القسم، راجع الملحق ٣-١.

الإطار ٣-١: إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي

الاختلالات الخارجية: أستراليا وإسبانيا والولايات المتحدة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات، الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

رغم ضخامة صافي الاقتراض الخارجي، ظل صافي الأصول الأجنبية لدى الولايات المتحدة مستقرا بوجه عام في السنوات الخمس الأخيرة كحصّة من إجمالي الناتج المحلي. وقد أدى هذا، إلى جانب السهولة التي لقيتها الولايات المتحدة في تمويل العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري، وكلاهما عجز كبير، إلى ظهور افتراضات مفادها أنه يمكن الاستمرار في تحمل تلك العجوزات بدون حاجة إلى تصحيح سعر الصرف نظرا إلى الزيادة المستمرة في التكامل المالي في العالم. وعلى وجه الخصوص، يشير البعض إلى دور الدولار الأمريكي كعملة احتياطي وإلى عمق الأسواق المالية الأمريكية وسيولتها لتفسير الطلب المرتفع على الأصول الأمريكية، بينما يرى آخرون أن الصادرات والأصول غير المنظورة تجعل الحساب الخارجي الأمريكي أقوى مما هو مقيس في الوقت الراهن.^١

وفي المدى المتوسط، تتطلب إمكانية استمرار المركز الخارجي ألا يزيد صافي المركز الخارجي للبلد المعني أو ينخفض بدون حد، وذلك قياسا إلى حجم الاقتصاد. ولإلقاء الضوء على كيفية تأثير التكامل المالي على هذا الشرط من شروط إمكانية الاستمرار، ينظر هذا الإطار في حالات ثلاثة بلدان واجهت عجوزات كبيرة ومطولة في الحساب الجاري في السنوات الخمس الأخيرة — وهي أستراليا وإسبانيا والولايات المتحدة — ويبحث انعكاسات هذه العجوزات على مراكز صافي الأصول الأجنبية لدى هذه البلدان. وكما يوضح الشكل البياني، فإن لهذه العجوزات انعكاسات مختلفة جدا على مسار صافي الأصول الأجنبية لدى كل من البلدان الثلاثة، وذلك كما يلي: زاد صافي الأصول الأجنبية لدى إسبانيا زيادة كبيرة قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي لديها؛ وظلت الخصوم القائمة على الولايات المتحدة مستقرة بوجه عام رغم ضخامة العجز في حسابها الجاري؛ أما تجربة أستراليا فجاءت في موقع متوسط بين الاثنين. فما هي الأسباب وراء هذه الفروق البارزة؟

تشير متطابقة ميزان المدفوعات إلى أن التغيرات في صافي الأصول الأجنبية (NFA) يمكن أن تنشأ من صافي الإقراض الخارجي أو صافي الاقتراض الخارجي (FL) — والذي يكون، عند التجريد من التفاوتات الإحصائية وغيرها من العوامل مثل إعادة تصنيف المطالبات أو

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما جايوولي، وجان مارييا ميليسي-فيريوتي.

^١ بشأن النقطة الأولى، راجع دراسة Caballero, Farhi, and Gourinchas (2006). وبشأن النقطة الثانية، راجع دراسة Hausmann and Sturzenegger (2006).

نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة: تحليل الأحداث

تطور صافي المركز الخارجي

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الولايات المتحدة (٢٠٠١-٢٠٠٦)	أستراليا (٢٠٠١-٢٠٠٥)	إسبانيا (٢٠٠١-٢٠٠٥)
التغيرات في صافي الأصول الأجنبية	٣,٤	٨,٧-	١٩,٨-
الأثار التراكمية الناتجة عن:			
لعجز التجاري	٢٨,٢-	٨,٥-	٨,٧-
الفرق في معدلات العائد-النمو	١,٥	١,٠	٣,١
الفرق في العائد على الأصول/الخصوم	٣٠,٠	١,٤-	١٤,٢-
الفرق في متوسط العائد على الأصول والخصوم (%)	٨,٠	٠,٥-	٣,٥-
الارتباط بالتغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥)	٠,٧٤-	٠,٥٤-	٠,٣٤-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

التغيرات في صافي الأصول الأجنبية في المعادلة (٢) بين نهاية ٢٠٠١ ونهاية ٢٠٠٥ (٢٠٠٦) في حالة الولايات المتحدة).^٣

- واجهت أستراليا عجزا تجاريا في هذه الفترة بلغ متوسطه ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان معدل العائد على الخصوم القائمة عليها ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي متساويين في هذه الفترة، كما تساوى معدل العائد على الخصوم ومعدل العائد على الخصوم. وتبعاً لذلك، تدهور المركز الخارجي قياساً إلى حجم العجز التجاري.
- واجهت إسبانيا عجزاً تجارياً مماثلاً يزيد قليلاً عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولكن معدل العائد على الخصوم الأجنبية القائمة عليها كان أعلى بكثير من معدل العائد على أصولها. وتبعاً لذلك، ورغم ارتفاع معدل النمو لديها، تدهور صافي مركزها الخارجي بصورة أكثر حدة مما واجهه صافي مركز أستراليا الخارجي.
- بلغ متوسط العجز التجاري الأمريكي أكثر من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو أكثر من ضعف العجز

^٣ تستند بيانات صافي الأصول الأجنبية في حالة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦ إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وإذا قيس صافي الأصول الأجنبية بصادرات السلع والخدمات كي يعكس الاختلاف بين البلدان الثلاثة في درجة الانفتاح التجاري، فإن الاتجاهات العامة داخل البلدان ستكون مماثلة، ولكن صافي الخصوم الأجنبية سيكون أقل في إسبانيا مقارنة بالولايات المتحدة وأستراليا.

الخصوم، مساوياً بوجه عام لرصيد الحساب الجاري (CA) — والتغيرات في قيمة الأصول والخصوم الأجنبية الراجعة إلى التقلبات في أسعار الصرف أو في أسعار الأصول (KG).^٢ ويكون الحساب الجاري، بدوره، مساوياً للميزان السلعي، والخدمات عدا عوامل الإنتاج، والتحويلات (BGST) زائداً دخل الاستثمار المتحقق من الأصول ($i_t^A A_{t-1}$) ناقصاً الدخل المدفوع على الخصوم ($i_t^L L_{t-1}$)، وذلك كما يلي:

$$NFA_t - NFA_{t-1} = FL_t + KG_t \quad (١)$$

$$FL_t \equiv CA_t = BGST_t + i_t^A A_{t-1} - i_t^L L_{t-1}$$

ويقسمة جانبي المعادلة على إجمالي الناتج المحلي وإعادة ترتيب الحدود، يمكن وصف التغيرات في مركز صافي الأصول الأجنبية للبلد المعني كما يلي:

$$nfa_t - nfa_{t-1} = bgst_t + \frac{r_t^L - g_t}{1 + g_t} nfa_{t-1} + \frac{r_t^A - r_{t-1}^A}{1 + g_t} a_{t-1} \quad (٢)$$

حيث الحروف الصغيرة تشير إلى النسب إلى إجمالي الناتج المحلي؛ والقيمتان r_t^L و r_t^A تشيران على التوالي إلى معدل العائد الاسمي على الأصول الأجنبية ومعدل العائد الاسمي على الخصوم الأجنبية — ويشمل ذلك الغلتين i_t^L و i_t^A والمكاسب الرأسمالية؛ و g_t تشير إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي. وعندما يتساوى معدل العائد على الأصول الأجنبية ومعدل العائد على الخصوم الأجنبية، فإن المعادلة (٢) تختزل لتصبح هي معادلة تراكم الدين المعتادة. فإذا كانت هذه هي الحال التي نحن بصددتها، وإذا كان معدل العائد أعلى من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، فإن البلد المدين سوف يحتاج إلى تحقيق فائض تجاري من أجل الحيلولة دون تدهور صافي مركزه الخارجي. وتوضح المعادلة أيضاً أنه نظراً لما في العالم من أرصدة أصول وخصوم أجنبية أكبر بكثير مما كانت عليه الحال منذ عشر سنوات، من المحتمل أن تكون أهمية الفروق بين معدلات العائد قد زادت كعوامل تفسر تطور صافي الأصول الأجنبية.

وتساعدنا المعادلة (٢) على فهم الفروق بين تجارب أستراليا وإسبانيا والولايات المتحدة. ويوضح الجدول الدور الذي أداه كل من العوامل الثلاثة في دفع

^٢ هناك فروق بين البلدان في قياس صافي الأصول الأجنبية — وعلى وجه الخصوص، معظم البلدان (بما في ذلك إسبانيا) تقدر الاستثمار الأجنبي المباشر بالقيمة الدفترية، بينما هناك بلدان أخرى (بما في ذلك أستراليا والولايات المتحدة) تقدره بالقيمة السوقية. وهذه الفروق تنعكس في حساب المكاسب الرأسمالية، ومن ثم في حساب معدلات العائد.

الإطار ٣-١: (تتمة)

مقارنة بالعائد على الخصوم. وفي الفترة محل البحث، انخفضت القيمة الفعلية الحقيقية الدولار الأمريكي، بينما ارتفعت قيمة اليورو، وهو ما يتسق مع الفروق المشاهدة في العائد. وقد ارتفعت قيمة الدولار الأسترالي أيضا، ولكن التغطية بالعملات الأجنبية على نطاق واسع خففت أثره المعاكس على القيمة بالعملة المحلية للأصول الأجنبية.

- تحركات الأسعار النسبية للأسهم: زادت أسعار الأسهم في إسبانيا بوتيرة أسرع من أسعار الأسهم لدى شركائها التجاريين الماليين، مما رفع العائد على الخصوم الأجنبية القائمة على إسبانيا، بينما حدث العكس في حالة الولايات المتحدة. كما شهدت أسعار الأسهم الأسترالية أيضا زيادة بوتيرة أسرع من أسعار الأسهم في غيرها من البلدان، مما رفع العائد على خصوم المشاركة في رأس المال القائمة على أستراليا، ولكن الأثر على الفرق الكلي في العائد حيده ارتفاع الوزن الترجيحي لحقوق الملكية على جانب الأصول في الميزانية العمومية.

- تكوين الحافظة: في فترة العينة، كان لدى الولايات المتحدة نصيب أكبر من الأدوات من نوع حقوق الملكية (الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية في الحوافظ) في حوافظ أصولهما (حوالي ٦٠٪) مقارنة بما في حوافظ الخصوم القائمة عليهما (حوالي ٤٠٪)، مع وجود فرق موجب محدود في إسبانيا أيضا بين نصيب كل من الأصول والخصوم في أدوات حقوق الملكية. وفي ضوء ارتفاع العائد على حقوق الملكية مقارنة بالعائد على الدين في الفترة محل البحث، فإن أثر تكوين الحافظة هذا يساعد على تفسير سلوك فروق العائد في أستراليا وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة.

وبطبيعة الحال، فإن الحجم الكلي لصافي المركز الخارجي يعتبر مهما هو الآخر— حيث إنه إذا زاد العائد الكلي، فإن صافي الخصوم الخارجية سوف يزيد بوتيرة أسرع في البلدان التي تبدأ باختلالات أكبر.

هل ينبغي للمرء استكمال هذه الاتجاهات العامة فيما يتعلق بالمستقبل؟ وهل فروق العائد المواتية الكبيرة في الولايات المتحدة تنفي الحاجة إلى تصحيح الميزان التجاري وسعر الصرف؟ وليس من الحكمة استكمال

التجاري الأسترالي أو الإسباني. غير أن وجود فرق موجب كبير جدا بين معدل العائد على الأصول الأجنبية ومعدل العائد على الخصوم الأجنبية حفظ المركز الخارجي من التدهور على الإطلاق.

فما هي العوامل التي يمكن أن تساعد على تفسير الفروق في معدل العائد بين الأصول الأجنبية والخصوم الأجنبية؟

- تؤدي تحركات الأسعار النسبية للعملات والأسهم دورا مهما. فعلى سبيل المثال، في البلد الذي تكون خصومه مقومة بالعملة المحلية وتكون أصوله مقومة بالعملة الأجنبية، يؤدي الانخفاض غير المتوقع في سعر الصرف إلى رفع العائد بالعملة المحلية على الأصول. وفي البلد الذي يكون عليه صافي خصوم قائمة كبيرا مقوما بالعملة الأجنبية، يؤدي الانخفاض المتوقع في سعر الصرف على العكس من ذلك إلى إحداث آثار مواتية على الميزانية العمومية، وذلك عن طريق رفع العائد على الخصوم المقيسة بالعملة المحلية. ومن الجلي أن حدوث زيادات أعلى في الأسعار في أسواق الأسهم الأجنبية قياسا إلى السوق المحلية يولد فرقا مواتيا في العائد.

- ويعتبر تكوين الحافظة الخارجية مهما أيضا. فحيث إن العائدات كانت في المتوسط أعلى على أدوات حقوق الملكية من العائدات على أدوات الدين، فإن البلدان التي لديها نصيب أكبر من الأصول من نوع حقوق الملكية (الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية في الحوافظ) في مجموع الأصول أكبر من نصيب الخصوم من نوع حقوق الملكية في مجموع الخصوم يمكن أن تشهد فرقا مواتيا في العائد.

وقد كان لهذه العوامل دور مهم في البلدان محل البحث؛^٤

- تحركات أسعار الصرف: على أستراليا وإسبانيا والولايات المتحدة صافي خصوم أجنبية كبير مقوم بالعملة المحلية ولكن لها صافي حيازات خارجية موجب بالعملة الأجنبية. ونتيجة لذلك، يؤدي انخفاض قيمة العملة، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، إلى زيادة العائد بالعملة المحلية على الأصول الأجنبية

^٤ يمكن أيضا أن تتأثر فروق العائد المقيسة نتيجة لعوامل أخرى، كطريقة تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر (راجع الحاشية ٢ في هذا الإطار)، ومدى المخاطر المحيطة بالأصول، والحوافز المتاحة لتسعير التحويلات المدفوعة بالفروق في السياسات الضريبية المطبقة على الشركات. وقد وردت في الإطار ٢-١ في عدد سبتمبر ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مناقشة لدور هذه العوامل في تفسير الفروق بين العائد على أصول الاستثمار الأجنبي والعائد على خصومه في حالة الولايات المتحدة.

^٥ الانخفاض الفعلي الحقيقي في قيمة الدولار الأمريكي منذ أوائل عام ٢٠٠٢ جاء أكثر حدة بكثير في مواجهة شركاء المعاملات المالية مقارنة بشركاء المعاملات التجارية، مما أدى إلى زيادة أثره على فروق العائد.

العائد على أدوات حقوق الملكية تبلغ ٥٪ قياساً إلى الدين من شأنه أن ينطوي على فرق موجب في العائد بين الأصول الخارجية والخصوم الخارجية يبلغ حوالي ١٪. وإضافة إلى ذلك، فإن حدوث فرق في العائد يبلغ ٢٪ بين أصول وخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة من شأنه أن يوسع الفرق الكلي في العائد بحوالي ٥,٠٪. ووفق هذا السيناريو التوضيحي، سوف تنخفض الحاجة إلى تصحيح في الميزان التجاري الأمريكي بحوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يقل كثيراً عن التصحيح البالغ ٦٪ الذي سيكون لازماً لتحقيق الاستقرار في المركز الخارجي.

وتلخيصاً لما سبق، رغم أن التكامل المالي الدولي يسمح بتنويع المخاطر، حيث توفر الآثار على الميزانية العمومية هامش أمان من آثار التصحيح في المركز الخارجي، فإنه لا يوفر تدفقاً دائماً من "الغذاء المجاني". فالتغيرات في أسعار الأصول والعائد يمكن أن تولد آثار تقييم كبيرة من سنة إلى أخرى، ولكن المرجح أنها تؤدي دوراً محدوداً في الفترة الأطول. ومن ثم، في حالة البلد المدين الذي يواجه عجزاً تجارياً كبيراً، يصبح تصحيح الميزان التجاري حتمياً في نهاية الأمر من أجل ضمان إمكانية استمرار المركز الخارجي. وبطبيعة الحال، تعتمد النقطة الزمنية التي سيحدث عندها هذا التصحيح بالفعل وحجمه والوسائل التي سيتحقق من خلالها على الظروف المحددة للبلد المعني، وكذلك على الأوضاع الاقتصادية الكلية الدولية وأوضاع الأسواق المالية الدولية بوجه أعم.

هذه الاتجاهات العامة — ذلك أنه كما محدد في نشرات الاكتتاب في الاستثمار «لا يعتبر الأداء السابق ضماناً للعائدات في المستقبل». أما فروق العائد فلن تنفي الحاجة إلى تصحيح الميزان التجاري وسعر الصرف في الولايات المتحدة إلى أجل غير مسمى. وعلى وجه أكثر تحديداً:

- تتطلب فروق العائدة المستحقة بتحركات أسعار الصرف انخفاضاً غير متوقع في أسعار الصرف في كل فترة على حدة، ومن ثم فهي لا تتسق مع استقرار سعر الصرف. وفي البلدان المدينة التي عليها خصوم كبيرة بالعملة المحلية، يمكن أن يساعد أثر انخفاض سعر الصرف على فروق العائد في عملية التصحيح، ولكنه يختفي متى استقر سعر الصرف أو متى طلب المستثمرون عائداً أعلى من أجل التعويض عن مخاطر أسعار الصرف.

- وبالمثل، ليس من الواقعية وضع توقعات لفروق مستمرة في العائد على الأسهم (بل لا يوجد دليل على أن سوق الأسهم في الولايات المتحدة قد تراجع أداؤها بقدر مؤثر قياساً إلى أسواق العالم في العقود الثلاثة الماضية).

- قد تستمر بالفعل فروق العائد التي تفسرها الاختلافات في تكوين الحوافظ، والسيولة، وغيرهما من العوامل، ولكن من المرجح أن تكون تلك الفروق أقل بكثير من الفروق المشاهدة مؤخراً في حالة الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، إزاء الاختلافات الراهنة في تكوين الحوافظ بين وأستراليا، فإن حدوث زيادة عالية في

- واتساقاً مع الكتابات المتعلقة بحالات التحول في مسار العجز، جاءت عملية تصحيح الحساب الجاري مصحوبة بوجه عام بانخفاض حقيقي في قيمة العملة المحلية (إذ بلغ متوسط مجموع الانخفاض الحقيقي ١٢٪)⁷ وتباطؤ في النمو (إذ بلغ متوسط الهبوط في متوسط النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي ١,٥ نقطة مئوية بعد التحول مقارنة بالوضع السابق عليه). ويوضح الشكل البياني ٣-٢ أن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة بدأ في العادة قبل عملية تصحيح المركز الخارجي.

⁷ معرفاً بأنه أقصى تغير (من الذروة إلى القاع) في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفترة المحيطة بالتحول.

والتصحيح البالغ ١٨٪ من إجمالي الناتج المحلي والذي بدأ في البرتغال في العام ذاته. وفضلاً على ذلك، حدد هذا الفصل ١٣ حالة عجز كبير ومستمر، بما في ذلك أحدث نوبة في الولايات المتحدة، وفترة عجز الحساب الجاري التي استمرت عقدين في أستراليا بدءاً من عام ١٩٨٠، ويرد وصفها بالتفصيل في الإطار ٣-٢. أما بقية هذا القسم فتركز على نوبات التحول.

ويكشف بحث نوبات التحول عن الأنماط المشتركة التالية:

- بلغ متوسط عجز الحساب الجاري ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عند بداية التصحيح، مع وصول متوسط التصحيح إلى حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في فترة من أربع إلى خمس سنوات (الجدول ٣-١).

الجدول ٣-١: إحصاءات موجزة لنوبات التحول^١

نمو إجمالي الناتج المحلي					
العدد	الحساب الجاري في سنة التحول (% من إجمالي الناتج المحلي)	حجم التصحيح (% من إجمالي الناتج المحلي)	مدة حالات التحول (بالسنوات) ^٢	متوسط التغير (%) ^٣	سعر الصرف الفعلي الحقيقي: مجموع التغير (%) ^٤
حالات التحول في مسار العجز					
٤٢	٤,١- (٣,٥-)	٥,٧ (٤,٩)	٤,٦ (٤,٠)	١,٤- (١,٠-)	١٢,٢- (١٢,٥-)
٧	٦,٩- (٦,٢-)	٧,٤ (٦,٩)	٥,٠ (٤,٠)	٠,٣- (٠,٩-)	١٠,٢- (٦,٢-)
حالات التحول في مسار الفائض					
٣٦	٢,٤ (١,٩)	٥,٠ (٤,٦)	٤,٧ (٤,٠)	٠,٦ (٠,٣)	١٥,٦ (١٢,١)
٤٩	٤,٧ (٣,٢)	١٠,١ (٩,١)	٤,٠ (٤,٠)	١,٤ (١,٢)	٢٣,١ (١٦,٦)
١٥	١٨,٩ (١٢,٣)	٢٠,٧ (١١,٧)	٤,٤ (٤,٠)	٢,٤- (١,٦-)	٧١,٦ (٣٦,٠)

المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير Economic Outlook (2006)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦) الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

^١ متوسطات القيم، والوسيط وارد بين قوسين.
^٢ عدد السنوات بين السنة صفر، وهي سنة قاع عجز الحساب الجاري (أو ذروة فائض الحساب الجاري) والسنة T (السنة النهائية في النوبة المعنية). وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الملحق ٣-١.

^٣ المتوسط بعد التحول (بين السنة ١ والسنة T ، حيث ١ هي السنة الأولى للتحول والسنة T هي السنة التي تنتهي فيها النوبة) ناقصا المتوسط قبل التحول (بين $T-1$ و T).
^٤ أقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) في الفترة المحيطة بالتحول ($T...T-1$). وتمثل الزيادة ارتفاعا حقيقيا في قيمة العملة المحلية للبلد المعني قياسا إلى شركائه التجاريين.

• مجموعة حالات التحول في مسار العجز "الانكماشية"، وتتسم بحدوث تدهور كبير في النمو (تباطؤ يبلغ وسيطه ٣,٥ نقطة مئوية). وقد ارتبطت هذه النوبات أيضا بحدوث انخفاض قوي في نمو إجمالي الناتج المحلي قياسا إلى الشركاء التجاريين وحدث اتساع في فجوة الناتج، وذلك في أعقاب هبوط قوي في معدلات الاستثمار^٨. وقد شوهدت أيضا عجوزات أولية كبيرة نسبيا وانخفاض كبير نسبيا في درجات الانفتاح التجاري. فقد كانت درجة الانخفاض الفعلي الحقيقي في قيمة العملة محدودة في هذه الحالات (إن بلغ وسيط الانخفاض حوالي ٨٪)، وهو ما يعكس في أغلب الأحيان محدودية المرونة في نظام سعر الصرف^٩.

^٨ من الحالات المعتادة في هذه المجموعة حالة إسبانيا التي زاد العجز الخارجي لديها إلى ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩١ في أعقاب الازدهار الاقتصادي الذي جاء بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٦، وقد عاد العجز الخارجي لديها بعد ذلك إلى الصفر نظرا إلى دخول الاقتصاد الإسباني في حالة ركود في أوائل التسعينات شأنه في ذلك شأن اقتصادات الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
^٩ الواقع أنه في ٩ نوبات من مجموع ١١ نوبة في هذه المجموعة، كان سعر الصرف يخضع للربط في حدود هامش ضيق وقت حدوث حالات التحول، وذلك وفق تصنيف نظم أسعار الصرف الوارد في دراسة Reinhart and Rogoff (2004).

• اتجهت حالات التحول في مسار العجز إلى أن تأتي مسبوقة بفجوة موجبة في الناتج، حيث يصل الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الممكن إلى ذروته قبل بداية عملية التصحيح بعام واحد، ويشهد هبوطا كبيرا بعد ذلك. وتتسق هذه المشاهدة مع الافتراض القائل بأن التباطؤ في النشاط الاقتصادي المرتبط بحالات التحول في مسار العجز يعتبر واحدا من آثار الدورة الاقتصادية (دراسة Goldman Sachs, 2005). غير أن حجم واستمرار متوسط التقلب في فجوة الناتج أثناء نوبة التحول في مسار العجز، يشيران إلى أن الدورة الاقتصادية ليست مسؤولة بشكل كامل عن الآثار السلبية على الناتج والمرتبطة بحالات التحول، رغم أن الدورة الاقتصادية قد يكون لها دور بالفعل في هذه النوبات (دراسة Edwards, 2005؛ ودراسة Freund and Warnock, 2005).

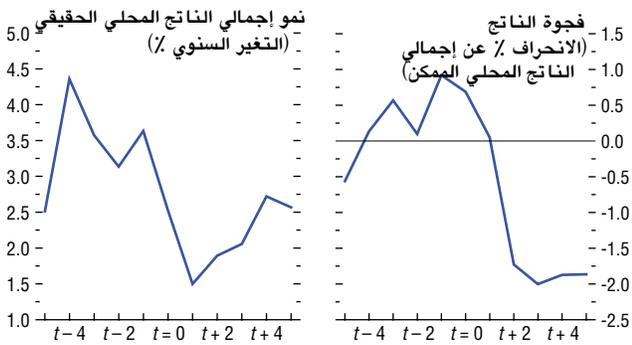
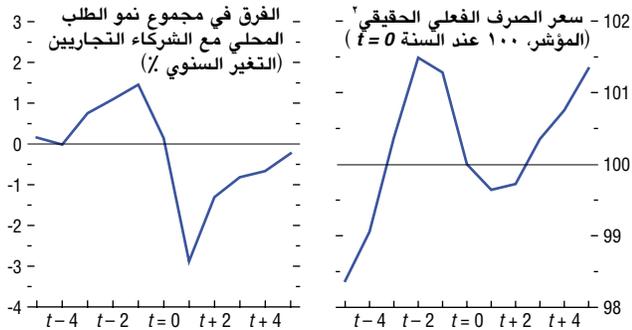
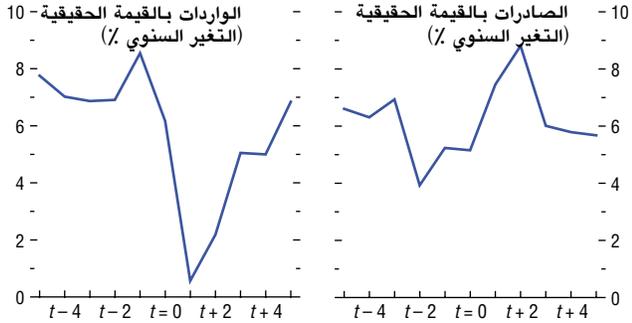
ويختلف حجم تصحيح سعر الصرف وحجم تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي اختلافا كبيرا باختلاف النوبات. ولإلقاء الضوء على هذا، تم ترتيب نوبات التحول استنادا إلى متوسط التغير في إجمالي الناتج المحلي بعد التحول. واتساقا مع دراسة Croke, Kamin, and Leduc (2005)، تم تحديد مجموعتين من تلك النوبات (الشكل البياني ٣-٣)، وذلك كما يلي:

نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة السابقة: تحليل الأحداث

الشكل البياني ٣-٢: الاقتصادات المتقدمة: المؤشرات الأساسية إبان حالات التحول في مسار العجز^١

(وسيط النوبات: و $t = 0$ هي سنة القاع في نسبة عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي: والمحور السيني بالسنوات قبل $t = 0$ وبعدها.

يبدأ سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الانخفاض حوالي سنتين قبل قاع عجز الحساب الجاري. ويكون مجموع النمو في الطلب المحلي أعلى مقارنة بالشركاء التجاريين قبل التحول ولكنه ينخفض إلى ما دونه بعد التحول. ويكون الناتج أعلى من الإمكانية قبل القاع ولكن فجوة الناتج تتسع وتظل منخفضة بعد ذلك.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير *Economic Outlook (2006)* الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقدير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تعريف حالات التحول في مسار العجز والمعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان المعنية.

^٢ تمثل الزيادة في المؤشر ارتفاعاً في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياساً إلى شركائه التجاريين بينما الانخفاض في المؤشر يمثل انخفاضاً بالقيمة الحقيقية لعملة قياساً إلى شركائه التجاريين.

• مجموعة حالات التحول في مسار العجز "التوسعية"، لم يحدث تباطؤ في النمو في هذه الحالات، بل شهد قدر من التعافي بوجه عام (إذ شهد إجمالي الناتج المحلي زيادة في النمو بلغ وسيطها حوالي ثلاثة أرباع نقطة مئوية). وقد ارتبطت هذه النوبات بانخفاض في قيمة العملة جاء مجموعه أكبر من المتوسط (إذ بلغ وسيط الانخفاض حوالي ١٨٪)، وهو ما جاء بمثابة تصحيح لقيمة عملة كانت مبالغاً في قيمتها بدرجة أكبر وأعطى دفعة لنمو الصادرات وحدثت زيادة قوية في معدلات الادخار، وارتبط بعملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة، مما سمح بمواصلة الحفاظ على معدلات الاستثمار عند قيم أقرب إلى قيمها السابقة على التحول.^{١٠}

ورغم أن النوبات الانكماشية تتوافق مع التصحيح الحاصل بوجه عام عن طريق إعادة التوازن إلى فروق الطلب مع الشركاء التجاريين في سياق مرونة سعر الصرف المحدودة، فإن النوبات التوسعية تعكس وجود دور أقوى لتصحيح الأسعار النسبية. وفي هذه الحالات، كان لتخفيض العملة بالقيمة الحقيقية دور أساسي إما عن طريق موازنة صدمة تخفيض الإنفاق (مثلاً، ضبط أوضاع المالية العامة) وإما عن طريق تصحيح مشكلة تواجه القدرة التنافسية.

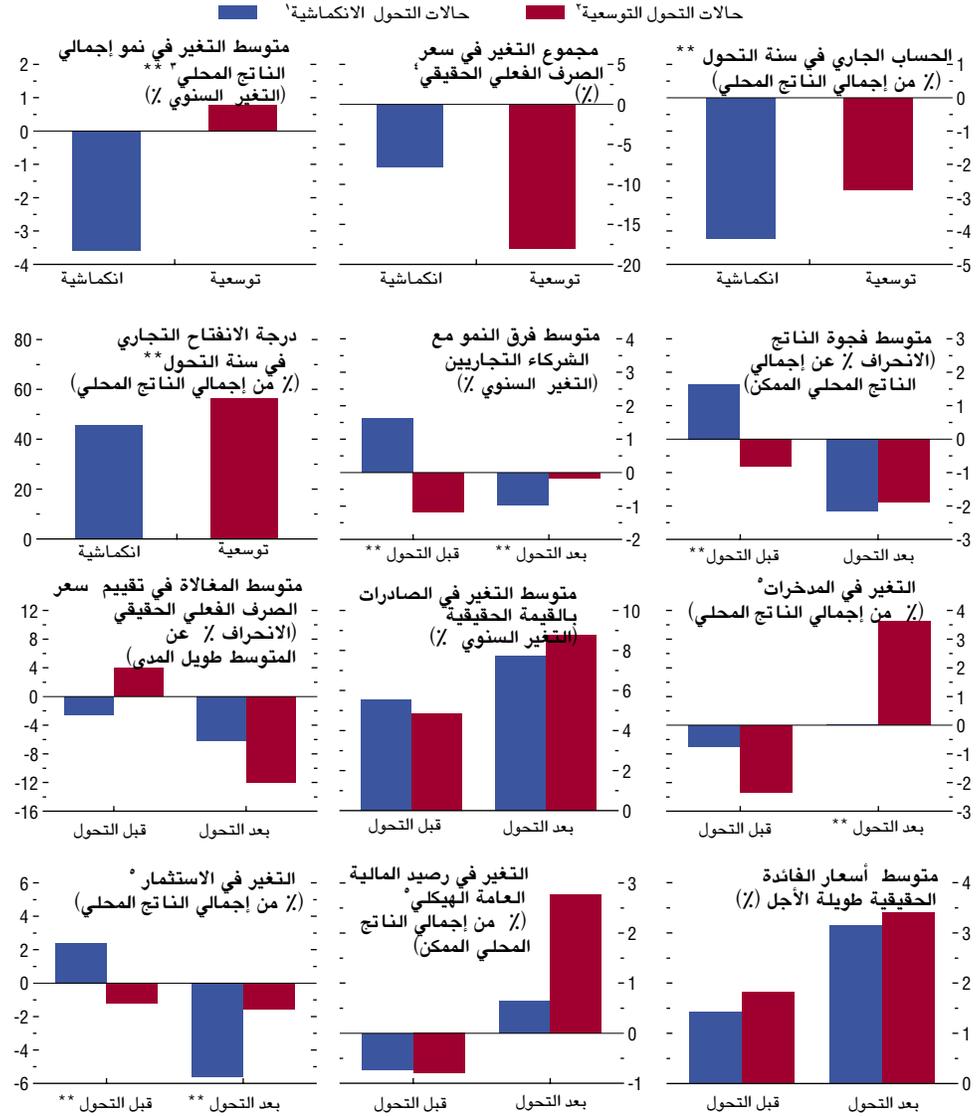
وأهم الاستنتاجات من هذا التحليل لحالات التحول في مسار العجز في الاقتصادات المتقدمة هو أن تخفيض القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن يساعد على تمهيد تأثير إبطاء الطلب المحلي، وذلك رغم الدور الواضح الذي تؤديه في التصحيح تغيرات فروق النمو. والواقع أنه كانت هناك مفاصلة واضحة بين إبطاء النمو بعد التحول وبين مجموع التخفيض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين نوبات التحول التاريخية في مسار العجز في الاقتصادات المتقدمة في الأربعين سنة الأخيرة (الشكل البياني ٣-٤). ويشير تحليل الانحراف البسيط إلى أن حدوث تخفيض نسبيته ١٠٪ في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتبط بحدوث هبوط متوسطه نصف نقطة مئوية في نمو إجمالي الناتج المحلي بعد التحول.

^{١٠} تشمل النوبات في هذه المجموعة حالة فنلندا في عام ١٩٩١، والسويد في عام ١٩٩٢، وكندا في عام ١٩٩٨. وقد ساعد تخفيض قيمة العملة في حالتي فنلندا والسويد على تمهيد أثر الصدمات الخارجية السالبة (هبوط أسعار سلع أساسية كلب الورق والورق، واختفاء دور روسيا كسوق رئيسية للصادرات، وحدثت الركود العالمي) وأزمة الجهاز المصرفي (دراسة (Dornbusch, 1996)). أما في كندا، فقد حدث التحول وكذلك انخفاض سعر الصرف الحقيقي في سياق عملية ضبط كبيرة لأوضاع المالية العامة.

الفصل ٣ أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية

الشكل البياني ٣-٣: حالات التحول في مسار العجز في الاقتصادات المتقدمة: خصائص النوبات حسب متوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي (وسيط مجموعتي النوبات: النجوم توضح أن الفرق في الوسيط بين حالات التحول في مسار العجز الانكماشية وحالات التحول في مسار العجز التوسعية يعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الثقة البالغ ١٠ ٪)

مجموع الانخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي يعتبر أعلى بكثير في حالات التحول التوسعية. وتتمس هذه الحالات أيضا بدرجة انفتاح تجاري أعلى وعجوزات أقل في الحساب الجاري.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير (2006) *Economic Outlook*. الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حالات التحول في مسار العجز الانكماشية هي حالات التحول في مسار العجز البالغ عددها ١١ والتي اقترنت بأعلى متوسط للهبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي (أدنى ربع في العينة مرتبا حسب التغير في النمو).

^٢ حالات التحول في مسار العجز التوسعية هي حالات التحول في مسار العجز البالغ عددها ١٠ والتي اقترنت بأدنى متوسط للهبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي (أعلى ربع في العينة مرتبا حسب التغير في النمو).

^٣ متوسط معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي في الفترة اللاحقة على التحول (1 ... T) ناقصا متوسط معدلات النمو السنوية في الفترة السابقة على التحول (T...-7).

^٤ أقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفترة المحيطة بالتحول (T...-7). والانخفاض يمثل انخفاضا في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياسا إلى شركائه التجاريين.

^٥ عبارة "قبل التحول" تعني التغير في المتغير بين T و 0. أما عبارة "بعد التحول" فتعني التغير في المتغير بين 0 و T.

حالات التحول في مسار الفائض: ما هو دور ارتفاع سعر الصرف الحقيقي؟

يحدد هذا الفصل ٣٦ نوبة شهدت تحولا كبيرا ومستمرًا في الفوائض الخارجية في الاقتصادات المتقدمة، و٤٩ نوبة من هذا القبيل في الأسواق الصاعدة، و١٥ نوبة فيما بين البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني ٣-٥). وفضلا على ذلك، يحدد هذا الفصل ٢٠ حالة على مستوى كل البلدان شهدت فوائض كبيرة ومستمرة، بما في ذلك حالة فائض الحساب الجاري التي استمرت عقدين في سويسرا (راجع الإطار ٣-٢). وقد برزت الأنماط المشتركة التالية من نوبات التحول:

- في بداية التحول، بلغ متوسط فائض الحساب الجاري ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في حالة الاقتصادات المتقدمة، كما بلغ نسبة من إجمالي الناتج المحلي أعلى من ذلك في حالة الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط (حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي و٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي). وكان متوسط حجم التصحيح أكبر بكثير أيضا في حالة الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، وذلك رغم أن التحول حدث في إطار زمني مماثل، أي ما بين أربع وخمس سنوات (راجع الجدول ٣-١).

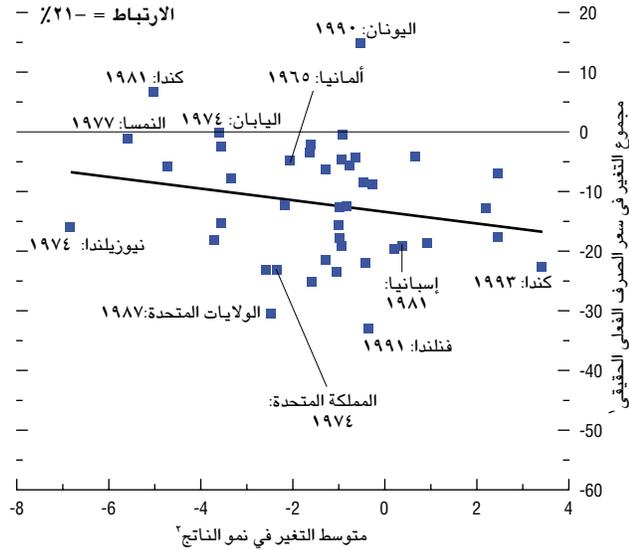
- ارتبطت حالات التحول في مسار الفائض في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة بحدوث تصاعد في وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي وارتفاع حقيقي في قيمة العملة (راجع الجدول ٣-١). وفي الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على وجه الخصوص، شهدت أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ارتفاعا قويا، ومال نمو إجمالي الناتج المحلي إلى الزيادة بوتيرة متسارعة عند حدوث التحول (الشكل البياني ٣-٦).

- ورغم أن هذه النتائج تشير إلى التماثل بين حالات التحول في مسار الفائض وحالات التحول في مسار العجز، فقد أمكن في حالة الاقتصادات المتقدمة فقط إيجاد بعض الأدلة الضعيفة على المفاضلة بين الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي بعد التحول وبين زيادة سعر الصرف الحقيقي. أما في حالة الأسواق الصاعدة، فإن حدوث زيادة حقيقية قوية في قيمة العملة لم يؤد إلى تخفيض حجم الزيادة في نمو الناتج المرتبطة بالتحول.

ولإلقاء مزيد من الضوء على الدور النسبي لكل من نمو إجمالي الناتج المحلي والزيادة الحقيقية في قيمة العملة في حالة الأسواق الصاعدة في نوبات التحول في مسار

الشكل البياني ٣-٤: الاقتصادات المتقدمة: مجموع التغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومتوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي إبان حالات التحول في مسار العجز

ساعد الانخفاض في سعر الصرف الفعلي الحقيقي على تخفيض تكاليف الناتج المرتبطة بالتحول في مسار العجز (كلما كان الانخفاض في قيمة العملة أكبر كلما كانت تكاليف الناتج المرتبطة بالتحول أدنى).



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير *Economic Outlook* (2006)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦). وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ أقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفترة المحيطة بالتحول ($T \dots T$).
والانخفاض يمثل انخفاضاً في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياساً إلى شركائه التجاريين.
^٢ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد التحول ($T \dots T$) ناقصاً متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قبل التحول ($T \dots T$).

الفصل ٣ أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية

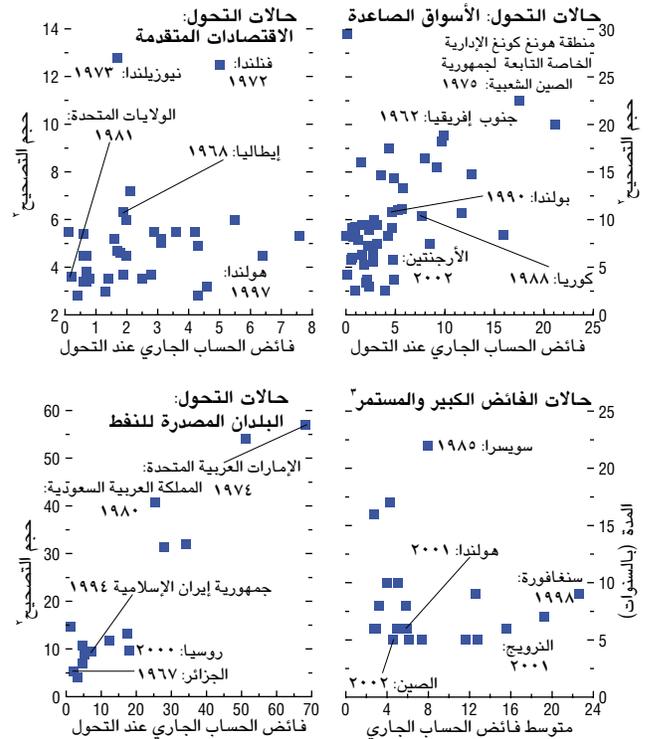
الفائض، تم التمييز بين النوبات التوسعية (والتي جاء فيها هبوط الفائض مصحوبا بزيادة قوية في نمو إجمالي الناتج المحلي) وبين حالات التحول الانكماشية (والتي جاء فيها هبوط الفائض مصحوبا بانخفاض كبير في نمو إجمالي الناتج المحلي) (الشكل البياني ٣-٧)، وذلك كما يلي:

- في الحالات التوسعية، اتسم التحول في مسار الفائض بحدوث تصاعد قوي في وتيرة نمو إجمالي الناتج المحلي قياسا إلى الشركاء التجاريين وحدث تقلص في فجوة الناتج. وقد أدى التحول في مسار دورة الاستثمار والزيادة القوية في أحجام الواردات إلى تقلص الفائض بشكل سريع.^{١١}
- أما في الحالات الانكماشية، فقد ارتبط تراكم الفائض بفترة نمو أسرع قياسا إلى الشركاء التجاريين وبخس في قيمة العملة نسبيا. وقد تميز التحول في هذه الفوائض بارتفاع حقيقي أكبر من ذلك في قيمة العملة وحدث زيادة كبيرة في الطلب المحلي على وجه الخصوص في تلك الحالات (لا سيما في الاستهلاك) جاءت مصحوبة بسياسات نقدية وسياسات مالية عامة أكثر توسعا. ومع ذلك، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي تباطأ بعض الشيء أثناء التحول، وذلك لأن الزيادة في الطلب المحلي لم توازن الإسهام الأقل الذي حققه صافي الصادرات في النمو.^{١٢}
- وبوجه عام، يتضح أن زيادة الطلب المحلي يكون لها دور أساسي في نوعي حالات التحول في مسار الفائض، وذلك إما من الزيادة في الاستثمار والتي تعطي دفعة لتسارع وتيرة النمو في النوبات التوسعية وإما من الزيادة في الاستهلاك والتي تعتبر دلالة على الانتقال من استخدام صافي الصادرات إلى استخدام الطلب المحلي كمحرك

^{١١} تخفي محدودية وسيط الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة في هذه النوبات تشتتا واسعا في تغيرات أسعار الصرف داخل هذه المجموعة، حيث إن هناك حالات شهدت ارتفاعا كبيرا في قيمة العملة (الأرجنتين في عام ١٩٧٨) وأخرى شهدت انخفاضا كبيرا في قيمة العملة (الصين في عام ١٩٨٢). ومن المحتمل أن يكون هذا التناقض مسؤولا عن عدم وجود مفاضلة واضحة بين دور نمو إجمالي الناتج المحلي ودور الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة في عملية التصحيح في حالة الأسواق الصاعدة.^{١٢} من الواضح أنه يمكن للزيادة في الاستهلاك أن تعزز الرفاهية رغم انخفاض نمو الناتج. وإضافة إلى ذلك، فإن التباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي المرتبط بهبوط الفائض لا يعدو أن يكون ظاهرة مؤقتة، حيث إن نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط يميل إلى أن يعود إلى معدله السابق على فترة التحول. وهناك حالتان تعبران عن ذلك هما حالة كوريا في عام ١٩٧٧، وبولندا في عام ١٩٩٠: ففي هاتين النوبتين عاد نمو إجمالي الناتج المحلي إلى معدله السابق على فترة التحول بعد أربع سنوات وست سنوات، على التوالي.

الشكل البياني ٣-٥: نوبات التحول في مسار الفائض وحالات الفائض الكبير والمستمر (١٩٦٠-٢٠٠٦: فائض الحساب الجاري % من إجمالي الناتج المحلي)

يحدد هذا الفصل ٣٦ نوبة من نوبات التحول الكبير والمستمر في الفائض في الاقتصادات المتقدمة، و٤٩ نوبة في الاقتصادات الصاعدة، و١٥ نوبة في البلدان المصدرة للنفط. فضلا على ذلك، يحدد الفصل في العينة ككل ٢٠ حالة من حالات الفائض الكبير والمستمر.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير *Economic Outlook* (2006)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تعريف حالات التحول في مسار الفائض ونوبات الفائض الكبير والمستمر، والمعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان المعنية.

^٢ التغيير في فائض الحساب الجاري، % من إجمالي الناتج المحلي، من ذروة نوبة التحول إلى نهايتها.

^٣ يشير المحور السيني إلى متوسط فائض الحساب الجاري، % من إجمالي الناتج المحلي، إبان النوبة المعنية. أما المحور الصادي فيشير إلى عدد السنوات التي استمر فيها الفائض الكبير في الحساب الجاري.

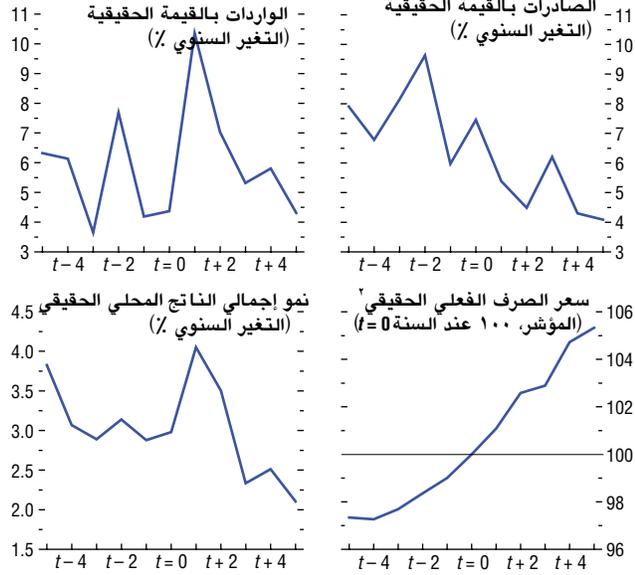
ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

الشكل البياني ٣-٦: المؤشرات الأساسية إبان حالات التحول في مسار الفائض^١

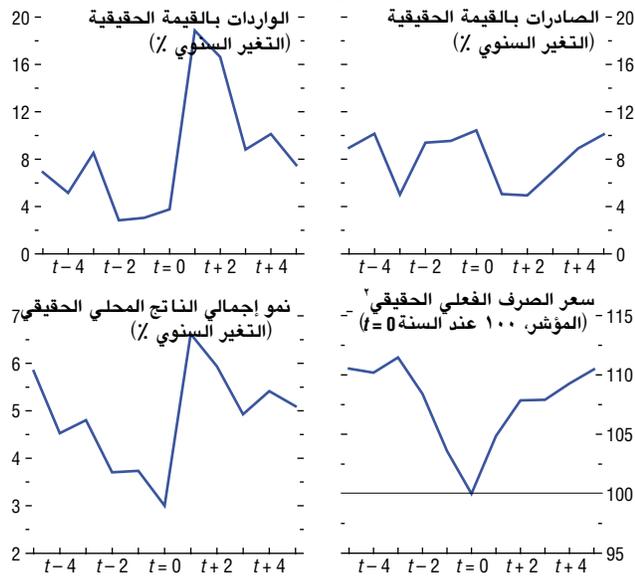
(وسيط النوبات؛ و $t = 0$ هي سنة الذروة في نسبة فائض الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي؛ والمحور السيني بالسنوات قبل $t = 0$ وبعدها.)

في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، يرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي ويزيد نمو إجمالي الناتج المحلي بعد سنة الذروة في فائض الحساب الجاري.

الاقتصادات المتقدمة



الأسواق الصاعدة



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير (2006) Economic Outlook الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقدير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ^١ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تعريف حالات التحول في مسار الفائض والمعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان المعنية.

^٢ الزيادة في المؤشر تمثل ارتفاعاً في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياساً إلى شركائه التجاريين بينما الانخفاض في المؤشر يمثل انخفاضاً بالقيمة الحقيقية لعملة لقياساً إلى شركائه التجاريين.

رئيسي للنمو في الحالات الانكماشية. ويبدو أن الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة كان له دور أكبر في الحالات الانكماشية، وخصوصاً عن طريق تصحيح البخس الأولي في سعر الصرف الحقيقي.

أما حالات التحول في مسار الفائض في البلدان المصدرة للنفط فلا تتوافق مع الأنماط المشار إليها أعلاه، حيث إن تدهور المركز الخارجي صاحبه تباطؤ كبير في نمو إجمالي الناتج المحلي وارتفاع حقيقي كبير في مجموعه في قيمة عملاتها. وفي حالة هذه البلدان، يعود التراكم الأولي للفوائض الخارجية إلى عوامل أهمها الأثر الإيجابي لنسب التبادل التجاري والناتج عن الارتفاع الهائل في أسعار السلع الأساسية (الشكل البياني ٣-٨). ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة في الطلب المحلي وارتفاع التضخم، وهو ما يدفع القيمة الحقيقية للعملة نحو الصعود. ورغم أن الهبوط الحاد في الفوائض الخارجية يرتبط بالتحول في الزيادة في نسب التبادل التجاري (مما يسبب هبوطاً حاداً في إيرادات الصادرات)، فإن الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة يستمر وذلك بسبب استمرار نمو الطلب المحلي حتى بعد هبوط نسب التبادل التجاري.

وتلخيصاً لما سبق، يشير هذا التحليل لنوبات التحول في مسار الفائض إلى أنه رغم أن تلك الحالات في البلدان المصدرة للنفط جاءت في أعقاب هبوط في أسعار السلع الأساسية، فإن حالات التحول في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة ارتبطت بقدر ما من الارتفاع الحقيقي في قيمة العملات المحلية وارتبطت كذلك، وهو الأهم، بزيادة في الطلب المحلي.

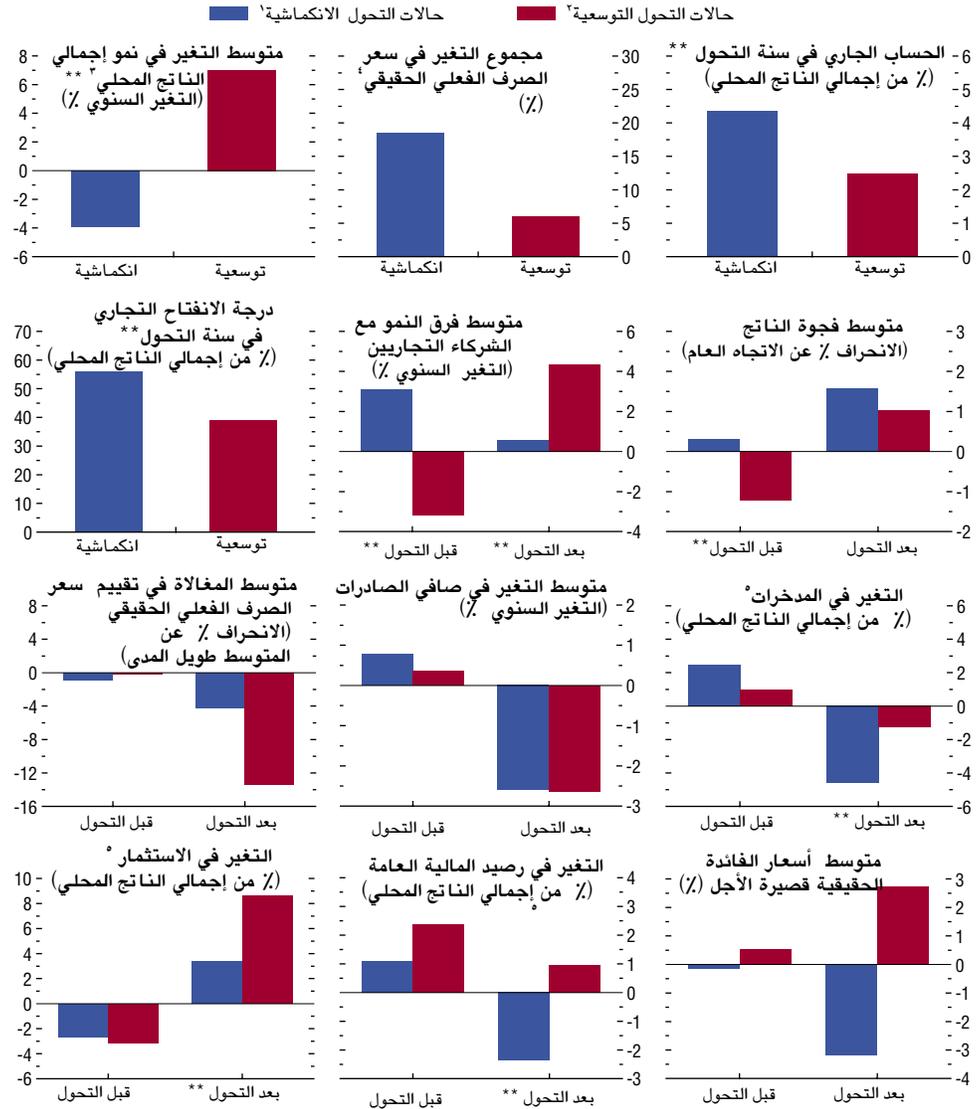
ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

يشير تحليل النوبات التاريخية إلى أن تغيرات أسعار الصرف الحقيقية لها أهميتها في التحول في مسار الاختلالات الخارجية، حيث كان لها دور واضح في المساعدة على مواصلة النمو في حالات التحول في مسار العجز. غير أن الحكمة المستقاة من التجارب في حالة الولايات المتحدة مفادها أنه يلزم حدوث تغيرات كبيرة في أسعار الصرف، وذلك بسبب انخفاض المرونة السعرية لأحجام التجارة والاستجابة الجزئية من أسعار التجارة لتغيرات أسعار الصرف الاسمية.

أما مبررات التشاؤم من إمكانية المرونة فيمكن توضيحها عن طريق النظر إلى نموذج التجارة المعتاد

الشكل البياني ٣-٧: حالات التحول في مسار الفائض في الأسواق الصاعدة: خصائص النوبات حسب متوسط التغير في نمو إجمالي الناتج المحلي (وسيط مجموعتي النوبات: النجوم توضح أن الفرق في الوسيط بين حالات التحول في مسار الفائض الانكماشية وحالات التحول في مسار الفائض التوسعية يعتبر ذا دلالة إحصائية عند مستوى الثقة البالغ ١٠٪)

اتسمت حالات الفائض في الحساب الجاري بزيادة في الاستثمار في حالات التحول التوسعية وزيادة في الاستهلاك (انخفاض في المدخرات) في حالات التحول الانكماشية.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير (2006) *Economic Outlook*. الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حالات التحول في مسار الفائض الانكماشية هي حالات التحول في مسار الفائض البالغ عددها ١٣ والتي اقترنت بأعلى متوسط للهبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي (أدنى ربع في العينة مرتباً حسب التغير في النمو).

^٢ حالات التحول في مسار الفائض التوسعية هي حالات التحول في مسار الفائض البالغ عددها ١٢ والتي اقترنت بأدنى متوسط للهبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي (أعلى ربع في العينة مرتباً حسب التغير في النمو).

^٣ متوسط معدلات النمو السنوية لإجمالي الناتج المحلي في الفترة اللاحقة على التحول (1 ... T) ناقصاً متوسط معدلات النمو السنوية في الفترة السابقة على التحول (1 -T...).

^٤ أقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفترة المحيطة بالتحول (T... -T). والزيادة تمثل ارتفاعاً في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياساً إلى شركائه التجاريين.

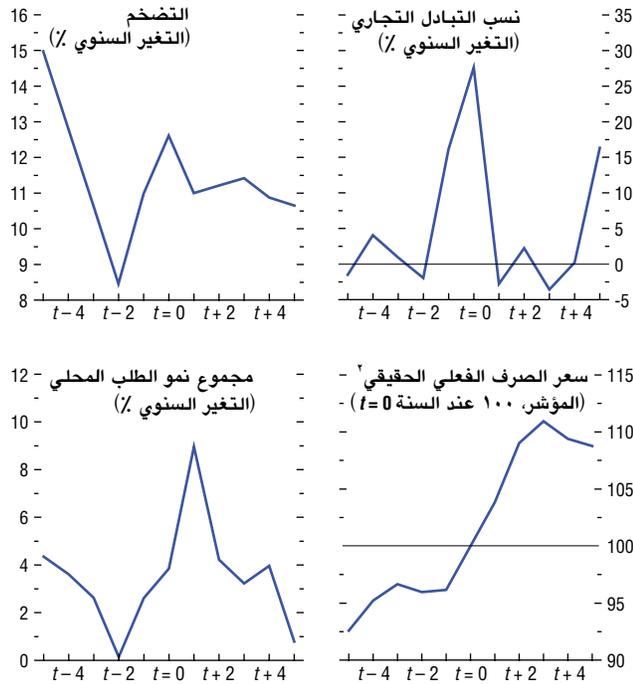
^٥ عبارة "قبل التحول" تعني التغير في المتغير بين T- و 0. أما عبارة "بعد التحول" فتعني التغير في المتغير بين 0 و T.

ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

الشكل البياني ٣-٨: البلدان المصدرة للنفط: حالات التحول في مسار الفائض^١

(وسيط النوبات؛ و $t=0$ هي سنة الذروة في نسبة فائض الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي؛ والمحور السيني بالسنوات قبل $t=0$ وبعدها.)

تعكس فوائض الحساب الجاري في حالة البلدان المصدرة للنفط عوامل أهمها الانتقال الكبير في نسب التبادل التجاري.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير *Economic Outlook* (2006)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على تعريف حالات التحول في مسار الفائض والمعلومات المتعلقة بتكوين مجموعات البلدان المعنية.

^٢ الزيادة في المؤشر تمثل ارتفاعاً في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياساً إلى شركائه التجاريين بينما الانخفاض في المؤشر يمثل انخفاضاً بالقيمة الحقيقية لعملة قياساً إلى شركائه التجاريين.

الموثوق، وهو المتعلق بنسبة حجم الصادرات والواردات إلى الدخل الحقيقية الخارجية والمحلية والأسعار النسبية للصادرات والواردات. وهناك دراسات تجريبية وافرة عن هذا النموذج فيما يتعلق بالولايات المتحدة وغيرها، مع تقديرات لمرونة التجارة تختلف اختلافاً كبيراً بحسب المنهجية المستخدمة والفترة الزمنية واختيار المتغيرات.^{١٣} وهناك نتيجة عامة هي أن المرونة السعريّة تميل إلى أن تكون صغيرة جداً، وخصوصاً في المدى القصير، وأنها في بعض الأحيان تكون أقل مما يستوفي شرط مارشال ليرنر (Marshall Lerner condition).^{١٤} ومن ثم، فإن حدوث انخفاض في سعر الصرف من شأنه إضعاف الميزان التجاري، حيث إن أثره السلبي على نسب التبادل التجاري سوف يفوق أثره الإيجابي على أحجام التجارة. ويعاود هذا الفصل تناول نموذج التجارة التجريبي المعتاد من أجل تصحيح أثر التحيزات التي قد تؤدي إلى تخفيض تقديرات مرونة التجارة. ومن أجل توفير قاعدة معيارية لهذا العمل، تمت إعادة تقدير النموذج المعتاد في حالة الولايات المتحدة عن فترة ما بعد بريتون وودز (١٩٧٣-٢٠٠٦).^{١٥}

وتتوافق نتائج التقدير مع فكرة التشاؤم من إمكانية المرونة. وعلى وجه الخصوص، تعتبر تقديرات مرونة الواردات والصادرات الأمريكية طويلة المدى شديدة الانخفاض، إذ أنها في الواقع أقل مما يستوفي شرط مارشال-ليرنر (الجدول ٣-٢). وفضلاً على ذلك، فإن المرونة الدخلية للواردات في الولايات المتحدة أعلى من المرونة الدخلية للطلب على الواردات الأمريكية لدى الشركاء التجاريين بحوالي ٠,٥ (كما هو وارد في دراسة Houthakker and Magee, 1969). ويشير هذا إلى أنه من الضروري أن يكون نمو إجمالي الناتج المحلي لدى البلدان الأجنبية ضعف نظيره في الولايات المتحدة كي يبدأ في تخفيض العجز التجاري الأمريكي من المستوى الذي كان عنده في عام ٢٠٠٥، وهو شرط يبدو غير

^{١٣} راجع دراسة Goldstein and Khan (1985)؛ ودراسة Hooper, Johnson, and Marquez (2000)؛ وتقرير IMF (2006).

^{١٤} يتمثل شرط مارشال ليرنر في أنه عندما ينتقل تأثير التغيرات في أسعار الصرف كاملاً إلى أسعار الواردات في الداخل والخارج، فإن المرونة السعريّة للواردات يجب أن يكون مجموعها (بالقيمة المطلقة) أكبر من واحد صحيح كي يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحسن في الميزان التجاري.

^{١٥} للاطلاع على تفاصيل بشأن منهجية الاقتصاد القياسي ومجموعة كاملة من الجداول التي تحتوي على نتائج هذا القسم، راجع الملحق ٣-٢.

الجدول ٣-٢- نموذج التجارة المعتاد: تقديرات مرونة التجارة الأمريكية

مقدرة عن الفترة ٢٠٠٦-١٩٨٦		مقدرة عن الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦			
بدون تصحيح أثر التحيزات		مع تصحيح أثر التحيز لصالح التكامل الرأسي ^٢	مع تصحيح أثر التحيز الناتج عن التجميع	بدون تصحيح أثر التحيزات	
سعر الصرف الفعلي ^٢ الحقيقي	الأسعار النسبية	الأسعار النسبية	الأسعار النسبية	سعر الصرف الفعلي ^٢ الحقيقي	الأسعار النسبية
٠,٤٨	٠,٨٢-	١,٤٨-	١,٤٥-	٠,٣٧	٠,٦٩-
٢,٤٦	١,٨٦	٠,٦٤	١,٦٨	٢,٤٦	٢,٠٣
٠,٦٠-	١,٠٦-	...	٠,٢٦-	٠,٤٩-	٠,٠٢
١,٩٧	٠,٧٦	...	١,٦٠	١,٨٢	١,٨٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى التقديرات الواردة في الملحق ٣-٢.

^١ المرونة السعرية المتعلقة بالأسعار النسبية.

^٢ المرونات السعرية المتعلقة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي. وتشير الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى حدوث ارتفاع في القيمة الحقيقية.

^٣ يستند تصحيح أثر التحيز للتكامل الرأسي إلى تقديرات لعينة الفترة ١٩٧٩-٢٠٠٦.

من المرجح أن تكون العولمة قد زادت من درجة استجابة أحجام التجارة للتغيرات في أسعار الصرف الحقيقية (دراسة Obstfeld, 2002). وعلى وجه الخصوص، يتوقع لتزايد أهمية التعهيد الخارجي والتجارة في المنتجات الوسيطة أن يحث المنشآت على الاستجابة بشكل أقوى للتغيرات في الأسعار النسبية عن طريق الانتقال بين المدخلات المحلية والمستوردة، أو عن طريق نقل المهام عبر الحدود.

هل يقدر نموذج التجارة التجريبي المعتاد استجابة أحجام التجارة للأسعار النسبية بأقل من الواقع؟

تمثل معادلات التجارة الأمريكية المقدرة أعلاه صيغة أساسية و«مبسطة» ("stripped-down") لنموذج التجارة التجريبي المعتاد. وقد بذلت عدة جهود على مر السنين لتحسين هذا النموذج وإيجاد قيم أكثر معقولية لمرونات التجارة في المدى الطويل. ويستكشف هذا القسم الفرعي صيغتين معينتين مختلفتين للنموذج التجريبي المعتاد، وكلتاهما تولد تقديرات أكبر للمرونات السعرية للتجارة في المدى الطويل وتقديرات أصغر (وأقل تباعداً) للمرونات الدخلية للواردات والصادرات، ومن ثم فهما توفران أساساً ما لزيادة التفاؤل من إمكانية المرونة.

أولاً، أن المرونات السعرية المقيسة المنخفضة في المدى الطويل لأحجام التجارة الأمريكية قد تعكس تحيزاً ناتجاً عن التجميع. فمن المعروف جيداً أن تقديرات المرونة السعرية للتجارة باستخدام البيانات الاقتصادية الجزئية (أي عند مستوى فرادى السلع أو القطاعات) تولد مجموعة

واقعي حيث إن الولايات المتحدة سجلت نمواً من الوجهة التاريخية بنفس وتيرة النمو لدى العالم الخارجي.^{١٦} وقبل تناول مصدرين ممكنين لخطأ مواصفات النموذج التجريبي المعتاد، ينبغي أن نسوق استدراكين يتعلقان بهذه النتائج. وأولهما أن شرط مارشال-ليرنر التقليدي يستند إلى افتراض انتقال آثار تحركات أسعار الصرف إلى أسعار الواردات بشكل كامل. غير أنه نظراً لمحدودية انتقال آثار سعر الصرف، يظل من الممكن أن يؤدي تخفيض قيمة الدولار الأمريكي إلى تحسين الميزان التجاري الاسمي حتى في حالة انخفاض المرونات السعرية للتجارة والمقدرة في النموذج التجريبي المعتاد. والسبب في ذلك أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يؤدي، في ظل انتقال الآثار الجزئي، إلى تخفيض نسب التبادل التجاري بأقل مما يحدث عندما تنتقل آثار تحركات سعر الصرف إلى أسعار التجارة بشكل كامل، مما يجعل من الأيسر أن يؤدي التحسن في صافي الصادرات الحقيقي إلى توليد تصحيح في الميزان التجاري الاسمي (الإطار ٣-٣).

وثانياً، يؤدي قصر العينة على العقدين الماضيين إلى توليد تقديرات أعلى للمرونات السعرية للتجارة لدى الولايات المتحدة. وتتسق هذه النتيجة مع الرأي القائل بأنه

^{١٦} من الانعكاسات المحيرة لارتفاع المرونات الدخلية المقدرة للواردات عن المرونات الدخلية المقدرة للصادرات أنه إذا كان النمو في الولايات المتحدة يسير بنفس الوتيرة أو بوتيرة أسرع مما لدى شركائها التجاريين، فإن العجز التجاري الأمريكي سوف يستمر في التوسع مع عدم تغير الأسعار النسبية. غير أن هذا التنبؤ يتعارض مع النتيجة المتمثلة في أن البلدان التي تشهد نمواً سريعاً تميل إلى أن يكون لديها مرونة دخلية للصادرات أعلى من المرونات الدخلية للواردات، وهو ما يفسر السبب في أن تلك البلدان لم تشهد تخفيضاً في قيمة العملة يمثل اتجاهها عاماً أو زيادة حادة في العجز التجاري (دراسة Krugman, 1989).

الإطار ٣-٢: الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري

وفي المتوسط، في نوبات العجز الكبير والمستمر في الحساب الجاري الثلاث عشرة، اتجه نمو إجمالي الناتج المحلي إلى أن يكون أبطأ واتجه نمو الاستهلاك إلى أن يكون أسرع مما حدث خارج تلك النوبات (يعتبر الفرق في الوسيط بين البلدان في حالتي هذين المتغيرين ذا دلالة إحصائية إذ يبلغ ١٠٪ أو أعلى؛ راجع الشكل البياني الأول). وفضلا على ذلك، اتسمت هذه النوبات بالنمو الأسرع في الائتمان الخاص وزيادة قوة أداء أسواق الأسهم. وبالنظر إلى هذه النتائج مجتمعة، فإنها تبدو متسقة مع وجهة النظر القائلة بتمهيد اختلالات الحساب الجاري بين الفترات الزمنية، أي أن العجوزات الخارجية المستمرة كانت بمثابة رد فعل أمثل لزيادة مستمرة في الإنتاجية.^٥ وإذا كانت حالات العجز هذه تعكس قرارات الادخار والاستثمار الملائمة، ففي مقدور المرء أن يتوقع أن يحدث التحول فيها بشكل سلس وبدون تباطؤ كبير في النمو (مدفوعا بعودة نسب الاستثمار والادخار إلى مستوياتها الجديدة طويلة المدى). والواقع أن تجارب حالات التحول في حالات العجز الكبير والمستمر في الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة توضح أن تصحيح هذه العجوزات لم يتسم بهبوط أكبر في نمو إجمالي الناتج المحلي أو بتخفيض أكبر في سعر الصرف الفعلي الحقيقي مقارنة بنوبات التحول الأخرى التي حدثت وجرى تناولها في النص الرئيسي (راجع الجدول ٣-١).^٦ وفضلا على ذلك، فإن حالات التحول اللاحقة على حالات العجز الكبير والمستمر حدثت في إطار زمني مماثل للإطار الزمني لنوبات التحول الأخرى (بين أربع وخمس سنوات). وتشير هذه النتائج إلى أن تصحيح حالات العجز الكبير والمستمر في الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة يعكس بصورة عامة التطورات الاقتصادية الكلية داخل الاقتصاد المعني وليس تطورات تقع بعد أحداث مدفوعة خارجيا حيث يكون حجم

أثار حجم واستمرار عجز الحساب الجاري الخارجي الأمريكي المخاوف من إمكانية حدوث تصحيح مفاجئ وغير منظم.^١ غير أن عددا من المراقبين يرى أن الاختلالات الكبيرة والمطولة قد تكون انعكاسا لقرارات المستثمرين بتخصيص مدخراتهم لاستخدامات أكثر ربحية.^٢ وحتى إن كان التصحيح في نهاية الأمر لازما، فإنه قد لا يكون من الضروري أن تنتهي العجوزات الكبيرة والمستمرة بتصحيح أكثر حدة مما يحدث في حالة الاختلالات قصيرة المدة. ويناقش هذا الإطار التجارب التي شهدتها البلدان في اختلالات الحساب الجاري الكبيرة والمستمرة، مع التركيز على عجوزات الحساب الجاري في حالة الاقتصادات المتقدمة وعلى فوائض الحساب الجاري في حالات الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط. ويبدأ الإطار ببحث ١٣ نوبة من نوبات العجوزات الكبيرة والمستمرة في الاقتصادات المتقدمة، وخصوصا تجاربها في حالات التحول في مسار العجز. ثم يبحث ٢٠ نوبة من نوبات الفوائض الكبيرة والمستمرة في جميع بلدان العينة، مع البحث عن الأنماط المشتركة في هذه النوبات.^٣

حالات العجز الكبير والمستمر في الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة

رغم أن المعايير المختارة لتحديد حالات العجز الكبير والمستمر في الحساب الجاري — وهو العجز البالغ أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي لأكثر من خمس سنوات — قد تبدو غير قاسية، فإن العجز الفعلي في الحساب الجاري في النوبات الثلاث عشرة التي حدها هذا الفصل في حالة الاقتصادات المتقدمة بلغ متوسطه أعلى من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ودام حوالي ١١ سنة. وانتهت سبع من هذه الحالات بحدوث تحول، بينما الحالات الست المتبقية لا تزال مستمرة (وهي حالات أستراليا واليونان ونيوزيلندا والبرتغال وإسبانيا والولايات المتحدة).^٤

^٥ بعد الزيادة في الإنتاجية، يزيد الدخل المستقبلي المتوقع أكثر من زيادة الدخل الجاري، حيث إن تصحيح رصيد رأس المال يستغرق وقتا. وفي الوقت ذاته، تزيد نسب الاستهلاك توقعات لارتفاع الدخل المستقبلي. وتؤدي معدلات الادخار الأدنى ونسب الاستثمار الأعلى إلى عجز في رصيد الحساب الجاري (دراسة Ghosh and Ostry, 1995).

^٦ للاطلاع على نتيجة مماثلة، راجع دراسة Freund and Warnock (2005).

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو روبرتو كارداريللي.

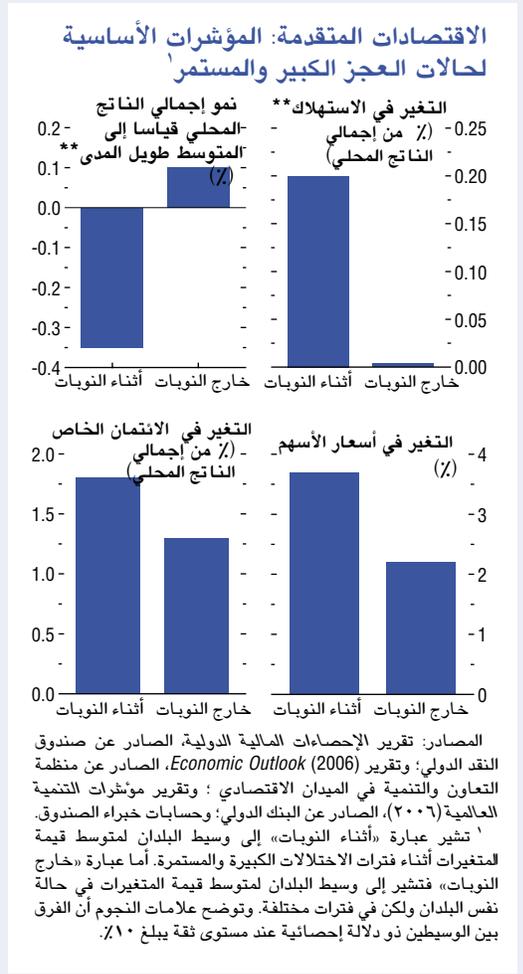
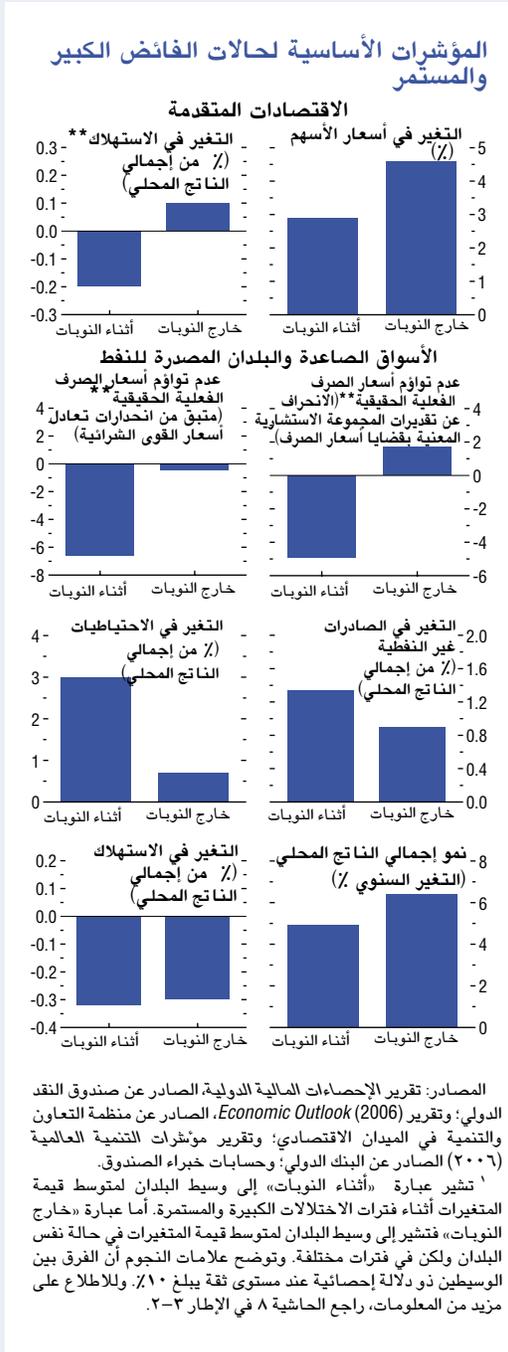
^١ راجع، ضمن دراسات أخرى، دراسة (Roubini and Setser (2004).

^٢ راجع، ضمن دراسات أخرى، دراسة (Backus and Lambert (2005).

^٣ من الواضح أن العدد الصغير نسبيا من نوبات الاختلالات الخارجية الكبيرة والمستمرة يشير إلى ضرورة توخي الحذر في الخروج باستنتاجات عامة من هذه الأنماط.

^٤ راجع الملحق ٣-١ للاطلاع على قائمة بجميع النوبات.

الإطار ٣-٢: (تتمة)



واستمرار عجز الحساب الجاري ذاته قد عجلًا بتصحيح (راجع أيضا دراسة (Debelle and Galati, 2005).^٧

حالات الفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنظف

كما هي الحال في نوبات العجز، فإن متوسط حجم ومدة نوبات الفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري

^٧ تتسق مع هذا التفسير النتائج القائلة بأن طبيعة التدفقات الرأسمالية لا يبدو أنها تختلف قبل تصحيح الحساب الجاري في حالة الاقتصادات المتقدمة (دراسة (Debelle and Galati, 2005) وأنه لا يبدو أن مدى التصحيح في الاقتصادات المتقدمة (أي التغيرات في إجمالي الناتج المحلي وفي قيم العملات) مرتبط بمستوى الدين الخارجي (دراسة (Freund and Warnock, 2005).

كانا أعلى بكثير من الحد الأدنى اللازم — أي ٢٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي طوال خمس سنوات على

ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

الحقيقي كان مقدراً بأقل من الواقع نسبياً (راجع الشكل البياني الثاني).^٨ فضلاً على ذلك، اتسمت هذه النوبات بتراكم أسرع في الاحتياطيات الأجنبية، ونمو أسرع في الصادرات، ونمو أبطأ في الاستهلاك. غير أنه في حالة هذه المتغيرات لا يعتبر الفرق بينها وبين المتوسطات خارج هذه الفترات ذا دلالة إحصائية. ومن اللافت للاهتمام أن نمو إجمالي الناتج المحلي لم يكن أسرع في المتوسط عندما شهدت هذه البلدان فوائض كبيرة ومستمرة، مما يشير إلى أن تقييم العملة بأقل من الواقع لا يرجح له أن يؤدي إلى نمو أعلى بشكل مستمر.^٩

^٨ يعتبر الفرق في الوسيط ذا دلالة إحصائية بفترة ثقة تبلغ ١٠٪ أو أفضل من ذلك في حالة مقياسي عدم الموازنة بين أسعار العملات الموضحين في الشكل البياني، وهما البواقي من اندحارات أسعار الصرف العالية على حصة الفرد النسبي في الدخل والمعدلة حسب تعادل القوى الشرائية (من دراسة Johnson, Ostry, and Subramanian, 2007) وانحراف أسعار الصرف الفعلية عن قيم التوازن متوسطة الأجل التي قدرتها المجموعة الاستشارية المعنية بقضايا أسعار الصرف.
^٩ توفّق دراسة (Johnson, Ostry, and Subramanian (2007) دور تقييم العملة بأقل من الواقع في نوبات النمو السابقة في البلدان النامية.

الأقل. وعلى وجه الخصوص، بلغ متوسط فائض الحساب الجاري عبر نوبات الفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري الثماني التي حُدّت في حالة الاقتصادات المتقدمة حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، واستمر ١٢ سنة في المتوسط. وعبر النوبات الاثنتي عشرة التي حُدّت في حالة الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط، بلغ متوسط فائض الحساب الجاري حوالي ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي واستمر ٦ سنوات في المتوسط.

ومرة أخرى تبدو التجارب في نوبات الفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري الثماني في الاقتصادات المتقدمة والتي حُدّت في هذا الفصل متسقة مع وجهة النظر القائلة بتمهيد اختلافات الحساب الجاري بين الفترات الزمنية. وعلى وجه الخصوص، ارتبطت هذه الحالات بنمو أبطأ في الاستهلاك وأداء أضعف في سوق الأسهم أثناء النوبة (راجع الشكل البياني الثاني).

ومن السمات الأساسية لنوبات الفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري الاثنتي عشرة في الأسواق الصاعدة والبلدان المصدرة للنفط أن سعر الصرف الفعلي

فالتقديرات التجريبية التقليدية للواردات الأمريكية لا تسلم بأن السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة يتم إنتاجها في أغلب الأحيان باستخدام سلع وسيطة مصدرة من الولايات المتحدة (يقدر نصيب السلع الوسيطة المصنوعة في الولايات المتحدة بحوالي ٣٠٪).^{١٨} وبذلك، فإن بيانات الواردات الأمريكية المستخدمة في تقديرات الاقتصاد القياسي يمكن تفسيرها باعتبارها مجموع مكونين هما القيمة المضافة الخارجية المستوردة وصادرات الولايات المتحدة من السلع الوسيطة. ونتيجة لذلك، فإن المرونات السعرية المقيسة للواردات الأمريكية سوف تكون أيضاً مجموع مكونين هما المرونة السعرية «الحقيقية» للواردات وأثر سعر الصرف على صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الوسيطة. وحيث إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تقليص الطلب على الواردات ولكنه

متنوعة واسعة من القيم عبر القطاعات والسلع، ومعظمها يعتبر أعلى بكثير من النطاق الذي يوجد في العادة في الدراسات الاقتصادية الكلية.^{١٧} ويثير التنافر الكبير بين هذه التقديرات احتمال أن تكون مرونة التجارة المقدرة على أساس البيانات الكلية مختلفة عن متوسط التقديرات الخاصة بكل قطاع أو سلعة على حدة. فعلى سبيل المثال، يمكن تعريض السلع ذات المرونات السعرية المنخفضة نسبياً لاختلافات سعرية أقوى ومن ثم تمارس أثراً مهيماً على المرونات السعرية الكلية المقدرة، وهو ما يؤدي عندئذ إلى تقدير متوسط استجابة أحجام التجارة للأسعار النسبية بأقل من الواقع (دراسة Goldstein and (Khan, 1985; and Orcutt, 1950).

وثانياً، قد تكون المرونات السعرية المقيسة في المدى الطويل للواردات متحيزة بسبب التكامل الرأسي.

^{١٨} راجع الملحق ٣-٢. ولا تتوافر تقديرات موثوقة لنصيب الواردات الأمريكية في الصادرات الأمريكية (راجع تقرير National Research Council, 2006).

^{١٧} للاطلاع على المرونات المقدرة للواردات والصادرات الأمريكية عند مستويات مختلفة من التجميع، راجع، ضمن دراسات أخرى، دراسة Broda, Limão, and Weinstein (2006) and Weinstein (2006). (2006).

الإطار ٣-٣: انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي

وعلى وجه الخصوص، تميل الولايات المتحدة إلى أن يكون لديها انتقال آثار إلى أسعار الواردات أقل بكثير مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى - حوالي ٠,٥ - بينما الاقتصادات الأصغر الأكثر انفتاحا يكون لديها معدلات انتقال آثار أقرب إلى الواحد الصحيح.^٢ وقد يكون هذا الفرق مرتبطا بالمنافسة المحلية الأقوى على السلع المستورد في الولايات المتحدة، وقد يعكس أيضا استخدام الدولار الأمريكي على المستوى الدولي في إصدار فواتير معاملات الصادرات والواردات (دراسة Goldberg and Tille, 2005).

ورغم أن هناك توافق آراء واسع النطاق على أن انتقال الآثار إلى أسعار الواردات الأمريكية يعتبر أقل مقارنة بالوضع في معظم البلدان الأخرى، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان انتقال الآثار قد تراجع في الاقتصادات المتقدمة في الماضي القريب أم لا، إذ أن عدة دراسات توصلت إلى استنتاجات مختلفة بحسب المنهجية والبيانات المستخدمة.^٣ ففي حالة الأسواق الصاعدة، تراجعت معاملات انتقال الآثار تراجعاً كبيراً في السنوات الأخيرة، وذلك في أعقاب هبوط معدلات التضخم، وأصبحت تلك المعاملات مقارنة الآن للمعاملات السائدة في البلدان المتقدمة (دراسة Frankel, Parsley, and Wei, 2005):

وتقرير (IMF, 2006).

أما الكتابات التي تتناول انتقال آثار التحركات في أسعار الصرف إلى أسعار الصادرات المقومة بالعملة المحلية فتعتبر أقل كثافة بكثير. وتفترض معظم الدراسات معاملات لانتقال الآثار في حالة الصادرات مشتقة كمتوسط لمعاملات انتقال الآثار إلى أسعار الواردات لدى البلدان الشريكة. ويعطي هذا في حالة الولايات المتحدة انتقال آثار يبلغ حوالي ٠,٨.^٤

^٢ غير أن هذه التقديرات قد تؤدي إلى تقدير درجة انتقال الآثار بأقل من الواقع، حيث إنها لا تأخذ في الحسبان التأثير التكويني (compositional effect) المرتبط بدخول المنشآت السوق التجاري وخرجها منه في أعقاب تحركات أسعار الصرف (دراسة Rodríguez-López, 2006).

^٣ تخلص دراسة Campa and Goldberg (2005) إلى وجود قدر من التراجع في انتقال الآثار في الفترة بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٣ تعكس في المقام الأول تغيراً في مزيج الواردات لصالح السلع التي تقترب بانخفاض انتقال الآثار. وترى دراسة Marazzi and others (2005) أن انتقال الآثار إلى أسعار الواردات الأمريكية قد شهد تراجعاً جديداً في السنوات الأخيرة. ولم تتوصل دراسة Hellerstein, Daly, and Marsh (2006) إلى أي دليل على هبوط انتقال الآثار، بينما ترى دراسة Thomas and Marquez (2006) أن قياس الأسعار الخارجية يعتبر أمراً بالغ الأهمية للوصول إلى النتائج، وتخلص إلى أن انتقال الآثار إلى أسعار الواردات في حالة الولايات المتحدة ظل ثابتاً عند حوالي ٠,٥.

يؤثر مدى انتقال آثار التغيرات في أسعار الصرف الاسمية إلى التغيرات في أسعار الصادرات والواردات - أي باختصار انتقال آثار أسعار الصرف - على دور أسعار الصرف في عملية التصحيح الخارجي عن طريق قناتين.^١ والأولى هي أن محدودية انتقال الآثار في الداخل والخارج يمكنها إسكات أثر تحويل الإنفاق والذي تحدثه تغيرات أسعار الصرف على أحجام التجارة، حيث إنها تحول دون حدوث تحركات في الأسعار النسبية للتجارة. أما الثانية فهي أن اختلاف درجات انتقال الآثار في الداخل والخارج يؤثر على تأثير تحركات أسعار الصرف على نسب التبادل التجاري الداخلي - أي النسبة بين أسعار الصادرات والواردات المقومة بالعملة المحلية - مع ارتباط ارتفاع انتقال الآثار داخلياً وخارجياً بتدهور نسب التبادل التجاري الداخلي. وما يهم في النهاية هو مزيج هذين الأثرين، أي أن رد فعل الموازين التجارية الاسمية هو الذي يهم في النهاية في عملية التصحيح الخارجي.

وإزاء هذه الخلفية، يبدأ هذا الإطار بعرض عام للأدلة التجريبية المتوافرة عن انتقال آثار أسعار الصرف. ثم يناقش انعكاسات هذه الأدلة على التصحيح الخارجي الاسمي. وأخيراً يستخلص هذا الإطار بعض الانعكاسات على إمكانية حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي من أجل إعطاء دفعة للتغير في اختلال الميزان التجاري الأمريكي.

الأدلة على انتقال آثار أسعار الصرف

هناك وفرة من الأبحاث توضح أن تحركات أسعار الصرف لا تنتقل آثارها إلى أسعار الواردات إلا بصورة جزئية، ففي حالة بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٣ لم يحدث انتقال لآثار أسعار الصرف إلى أسعار الواردات بعد سنة إلا في حدود ٦٤٪ من الأثر في المتوسط (راجع الجدول). فضلاً على ذلك، يختلف انتقال الأثر إلى الأسعار عند الحدود اختلافاً كبيراً بين القطاعات - حيث يكون أدنى في حالة منتجات الصناعات التحويلية المتميزة بقدر كبير - وبين البلدان، مما يرجح أنه يعكس الفروق في التكوين القطاعي للواردات وكذلك في حجم السوق.

^١ يركز هذا الإطار على انتقال الآثار إلى أسعار التجارة عند الحدود. أما انتقال الآثار إلى أسعار التجزئة للسلع المتداولة فيرد عليه قيد إضافي هو تكاليف التوزيع (دراسة Campa and Goldberg, 2005).

ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

لتخفيض سعر الصرف بينما تظل أسعار الصادرات ثابتة (رغم أنها تنخفض بالعملة الأجنبية).^٦ وفي هذه الحالة، لا يتحسن الميزان التجاري الاسمي إلا إذا كان أثر تحويل الإنفاق والنتاج عن التغيرات في الأسعار النسبية قويا بالقدر الكافي، أي إذا كان مجموع المرونات السعرية للتجارة أكبر من الواحد الصحيح. فضلا على ذلك، إذا كانت أحجام التجارة تستجيب بوتيرة أبطأ من استجابة الأسعار، فإن التحسن سوف يأتي بعد فترة تأخر وسوف يشهد الميزان التجاري تدهورا في البداية (أثر المنحنى الرائي) (J-curve effect).

غير أنه عندما يكون انتقال الآثار في الداخل والخارج صفرا، فإن انخفاض سعر الصرف يظل يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري الاسمي حتى إذا كانت المرونات السعرية للتجارة منخفضة، وهو ما يستوفي شرط مارشال-ليرنر. وفي هذه الحالة، لا تتحرك أسعار الواردات مع انخفاض سعر الصرف، معبرا عنها بالعملة المحلية، بينما تزيد أسعار الصادرات حيث تبقى ثابتة بعملة سوق الوجهة.^٧ وفي هذه البيئة، يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحسين الميزان التجاري الاسمي بفضل نسب التبادل التجاري التي تعتبر مواتية بدرجة أكبر، حتى إذا تم تحييد قناة أثر تحويل الإنفاق على أحجام التجارة، حيث لا تتغير الأسعار النسبية للتجارة عند تغير سعر الصرف.

وتشير الأدلة التجريبية إلى أن بيئة انتقال الآثار في حالة الولايات المتحدة تعتبر مزيجا من الحالتين السالف وصفهما، مع انخفاض انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار الواردات الأمريكية وارتفاع انتقال الآثار إلى أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق الأجنبية. ومن ثم، تميل أسعار الصادرات وأسعار الواردات المقومة بالدولار الأمريكي إلى أن تكون غير حساسة نسبيا لتحركات الدولار الأمريكي (دراسة Goldberg and Tille, 2005).

وفي هذا السياق، من المرجح أن يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إلى تحسين الميزان التجاري حتى إذا كانت المرونات السعرية للتجارة منخفضة، حيث إن محدودية انتقال الآثار إلى نسب التبادل التجاري تخفض

^٦ هذه هي الحالة التقليدية للتسعير بعملة المنتج (على سبيل المثال، دراستا Obstfeld and Rogoff, 1996 and 2000).
^٧ هذه هي حالة التسعير بالعملة المحلية (على سبيل المثال، دراسة Devereux and Engel, 2002).

انتقال آثار سعر الصرف إلى أسعار الواردات بعد سنة واحدة

البلد	الولايات المتحدة ^١
منطقة اليورو ^٢	٠.٤٢
اليابان ^٣	٠.٨١
الاقتصادات المتقدمة المنفتحة ^٤	١.٠٠-٠.٥٣
البلدان النامية والأسواق الصاعدة ^٥	٠.٦٠
المتوسط مع استبعاد الولايات المتحدة ^٦	٠.٧٧-٠.٦٦
المتوسط مع إدراج الولايات المتحدة ^٦	٠.٧٠-٠.٦١
متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ^٦	٠.٦٤

المصدر: دراسة (Campa and Goldberg (2005) ما لم يذكر خلاف ذلك.
^١ دراسة (Campa and Goldberg (2005).
^٢ دراسة (Faruqee (2006).
^٣ دراسة (Faruqee (2006)؛ ودراسة (Campa and Goldberg (2005)؛ ودراسة (Otani, Shiratsuka, and Shirota (2006).
^٤ دراسة (Campa and Goldberg (2005). ويشمل المتوسط أستراليا وكندا والدانمرك ونيوزيلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.
^٥ دراسة (Frankel, Parsley, and Wei (2005).
^٦ متوسط التقديرات الواردة أعلاه مع إدراج التقديرات المرتفعة والمنخفضة في حالة اليابان.

انتقال الآثار وتصحيح الميزان التجاري الاسمي

من الانعكاسات المهمة للانتقال غير الكامل للآثار إلى أسعار الواردات أنه لم يعد ساريا شرط مارشال-ليرنر التقليدي — والذي ينص على أنه كي يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة الميزان التجاري الاسمي، يجب أن يكون مجموع مروونات أسعار الصادرات والواردات أكبر من واحد صحيح ($\eta_x + \eta_m > 1$)^٤.

والواقع أن شرط مارشال-ليرنر يستند إلى افتراض الانتقال الكامل للآثار إلى أسعار الواردات في الداخل والخارج.^٥ فعند انتقال الآثار بشكل كامل، يكون أثر الانخفاض في سعر الصرف قد انتقل كاملا إلى نسب التبادل التجاري للبلد المعني، حيث إن أسعار الواردات، لكونها معبرا عنها بالعملة المحلية، تزيد بالمقدار الكامل

^٤ كلتا المرونتين تتعلق بالأسعار النسبية وهما مأخوذتان بالقيمة المطلقة.

^٥ بتحديد معامل انتقال الآثار إلى أسعار الواردات في الداخل باعتباره β_m ومعامل انتقال آثار إلى أسعار الصادرات باعتباره $1 - \beta_x$ ، يمكن التعبير عن شرط مارشال-ليرنر المعدل باعتباره $1 - \beta_x + \beta_x \beta_m + \eta_x \beta_m > 1$ ، حيث يمثل الجانب الأيسر تأثير انخفاض في سعر الصرف نسبه ١٪ على صافي الصادرات بالقيمة الحقيقية، ويمثل الجانب الأيمن تأثير انخفاض في سعر الصرف نسبه ١٪ على نسب التبادل التجاري. وينطلق شرط مارشال-ليرنر التقليدي من افتراض انتقال كامل للآثار إلى أسعار الواردات في الداخل ($\beta_m = 1$) وإلى أسعار الواردات في الخارج ($\beta_x = 1$) (دراسة Gust and Sheets, 2006).

الإطار ٣-٣: (تتمة)

قيمة الدولار الأمريكي من شأنه تقليص العجز التجاري. وسوف يرتبط هذا الانخفاض في المقام الأول بزيادة قوة أحجام الصادرات، وذلك بعد الهبوط في سعر سلع التصدير الأمريكية مقومة بالعملة الأجنبية. ولكن بما أن الواردات الأمريكية تتجاوز الصادرات الأمريكية بحوالي ٥٠٪، فإن هذا السيناريو لا يؤدي إلا إلى تقليص جزئي للعجز التجاري في حالة عدم حدوث تغيرات أخرى، كحدوث هبوط في الطلب المحلي على الواردات أو حدوث زيادة في الطلب الخارجي على المنتجات الأمريكية.

وبوجه عام، يتمثل أهم انعكاس لهذا التحليل في أنه نظرا للبيئة الخاصة بانتقال الآثار في حالة الولايات المتحدة، فإن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي يمكن أن يسهم في تحقيق قدر من التقلص في العجز التجاري الأمريكي حتى إذا كانت المرونات السعرية للتجارة منخفضة نسبيا. ومن شأن هذا الإسهام أن يأخذ شكل تحسن في الميزان التجاري الحقيقي، حيث إن التدهور في نسب التبادل التجاري يكون أقل مما في حالة الانتقال الكامل للآثار.

عبء التصحيح على أحجام الصادرات والواردات. وعلى وجه التحديد، إذا نظرنا في حالة يحدث فيها انتقال للآثار إلى أسعار الواردات الأمريكية مقداره ٠,٥ وانتقال للآثار إلى أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق الأجنبية مقداره ٠,٨، فإن حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي نسبته ١٠٪ سوف يعني حدوث تدهور نسبته ٣,٠٪ في نسب التبادل التجاري من منظور الولايات المتحدة. وحتى عند وجود مروونات سعرية منخفضة مقدرة للتجارة الأمريكية في نموذج التجارة التجريبي المعتاد (راجع الجدول ٣-٢)، فإن حدوث انخفاض في

^{١٨} غير أن استخدام هذا المعامل كقياس لانتقال الآثار إلى أسعار الصادرات الأمريكية، كما أكدت دراسة (Dillon and Goldberg, 2006)، لا يعتبر صحيحا إلا كأول تقريب، حيث إن هذا التقدير يسري على جميع واردات هذه البلدان، وليس فقط على الواردات من الولايات المتحدة. وتعتبر التقديرات المباشرة التي وضعتها دراسة (Faruqee, 2006) لانتقال الآثار إلى أسعار الصادرات الأمريكية بالدولار الأمريكي متسقة مع انتقال الآثار إلى أسعار الصادرات الأمريكية مقومة بالعملة الأجنبية، وهو حوالي ٠,٨٥ بعد ١٨ شهرا.

للصادرات من صفر إلى حوالي ٠,٣ (بالقيمة المطلقة) — ويختلفي لا تماثل هاثاكر- ماغي (Houthakker-Magee asymmetry) في المرونات الدخلية (راجع الجدول ٣-٢).

• ومن أجل تصحيح أثر التكامل الرأسي، تمت إعادة تقدير النموذج الموثوق في حالة الواردات الأمريكية عن طريق إضافة صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الوسيطة الأساسية كمتغير تفسيري إضافي. وتولد هذه المواصفة الإحصائية تقديرات للمرونات السعرية للواردات الأمريكية والتي تعتبر حوالي ضعف المرونات الواردة في النموذج التجريبي المعتاد وتؤدي إلى مرونة دخلية أقل (راجع الجدول ٣-٢).

وأخيرا، تم تطبيق نموذج التجارة المعتاد للسماح بإمكانية اعتماد مدى استجابة التجارة للتغيرات في الأسعار النسبية على حجم تلك التغيرات، وذلك بسبب وجود التكاليف الثابتة لدخول السوق التجاري والتي تركز عليها "النظرية الجديدة للتجارة". وعلى وجه الخصوص، تمت إعادة تقدير نموذج التجارة المعتاد في حالة الولايات المتحدة باستخدام مواصفة إحصائية غير خطية لتصحيح الأخطاء تسمح بعودة أحجام التجارة إلى مستواها في المدى الطويل بوتيرة أسرع عندما يكون التغيير

يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات الوسيطة الأمريكية، فإن تجاهل التكامل الرأسي سوف يسبب تقدير المرونات السعرية المقيسة للواردات بأقل من الواقع.^{١٩} وإزاء هذه الخلفية، تمت إعادة تقدير النموذج التجريبي المعتاد الموثوق مع ضبط تأثير التنافر في المرونات السعرية لفرادى القطاعات وضبط تأثير التكامل الرأسي، وذلك كما يلي:

• من أجل ضبط تأثير التنافر في المرونات بين القطاعات، تم تقدير النموذج المعتاد لعدد ١٧ فئة من الواردات الأمريكية و١٦ فئة من الصادرات الأمريكية، وتم حساب المرونات السعرية الكلية للتجارة باعتبارها المتوسطات البسيطة لفرادى المرونات.^{٢٠} وتولد هذه المنهجية تقديرات أعلى بكثير للمرونات السعرية للتجارة الأمريكية — إذ تكون المرونات السعرية للواردات أكثر من الضعف بينما تزيد المرونات السعرية

^{١٩} للاطلاع على دراسات أخرى تقدر تأثير التكامل الرأسي على مرونات التجارة، راجع دراسة (Chinn, 2005) ودراسة (Khatri and Oguro, 2007).

^{٢٠} تعتبر هذه المتوسطات تقديرات متسقة للعلاقة الكلية في وجود التنافر في المعلمات (دراسة (Pesaran and Smith, 1995)). غير أن هذه التقديرات لا تأخذ في الحسبان إمكانية تأثير فرادى المرونات بأسعار التجارة النسبية في القطاعات الأخرى.

ما مدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية لتحركات أسعار الصرف؟

وتقترن هذه النتيجة بانعكاسات مهمة على دور تحركات أسعار الصرف في تصحيح المركز الخارجي. فحيث إن الدخول إلى أسواق الصادرات والخروج منها يتطلب من المنشآت أن تتحمل تكاليف ثابتة، تعتبر التغيرات الكبيرة والمستمرة في الأسعار النسبية هي وحدها التي يمكن أن تحث المنشآت على تحمل تلك التكاليف، وهو ما يتسق مع أدلة وجود العلاقات غير الخطية في استجابة التجارة الذي سبق تناوله. وفضلا على ذلك، قد يكون وجود هياكل إنتاج أكثر مرونة (أي تقترن بتكاليف ثابتة أدنى في حالتي دخول السوق التجاري والخروج منه) مُعينا للمنشآت على الاستفادة من الفرص الجديدة عندما يحدث تغير دائم في الأسعار النسبية، وبذلك يعزز استجابة التجارة الكلي لدى البلد المعني لتحركات أسعار الصرف.

وهناك دليلان يشيران إلى وجود ارتباط بين فعالية أسعار الصرف الحقيقية وبين المرونة الاقتصادية. فأولا، هناك ارتباط سالب بين الحدود الدنيا في تغيرات الأسعار النسبية الموجودة في النموذج غير الخطي الخاص بأحجام التجارة السابق وصفه وبين مؤشر مرونة أسواق المنتجات والعمل (الشكل البياني ٣-٩) ويشير هذا إلى أنه قد يكون من الضروري أن تتغير الأسعار النسبية بقدر أقل من أجل توليد تصحيح أسرع لأحجام التجارة في البلدان التي تكون فيها جوانب الجمود في أسواق العمل والمنتجات أقل. وثانيا، يشير الفصل بين نوبات التحول السابق تحليلها بحسب درجة مرونة الاقتصادات التي حدثت فيها تلك النوبات إلى أن التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية أثناء التصحيح تكون أصغر لدى الاقتصادات الأكثر مرونة نسبيا. وفضلا على ذلك، فإن المفاضلة السلبية بين مجموع انخفاض سعر الصرف الحقيقي ومتوسط التغير في إجمالي الناتج المحلي بعد حالة التحول لا توجد إلا لدى الاقتصادات الأكثر مرونة، مما يشير إلى أن تحركات أسعار الصرف لم تكن فعالة في تحاشي الآثار السلبية على الناتج المرتبطة بالتصحيح (مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) إلا في هذه الاقتصادات (راجع الشكل البياني ٣-٩).

^{٢٤} يتم تكوين هذا المؤشر باستخدام مؤشرات تكلفة بدء وإغلاق المنشأة، ومؤشر توظيف العمالة والاستغناء عنها، المأخوذة من قاعدة البيانات "تكلفة مزاوله الأعمال" (Cost of Doing Business) (التابعة للبنك الدولي). أما فيما يتعلق بكل مؤشر، فقد تمت إعادة تحديد درجات القيم الخاصة بكل بلد على مقياس من صفر إلى واحد (حيث يشير الواحد الصحيح إلى درجة مرونة أعلى). وتم تكوين مؤشر المرونة الكلي باعتباره المتوسط البسيط لهذه القيم.

في الأسعار النسبية للتجارة أعلى من حد أدنى معين.^{٢١} وتوضح النتائج وجود أدلة قوية على حدوث تصحيح ديناميكي غير خطي في حالة أحجام الواردات الأمريكية. وعلى وجه التحديد، تشير تلك النتائج إلى أنه عندما تتغير الأسعار النسبية للواردات بأكثر من ٢٪ في كل ربع سنة (بالقيمة المطلقة)، فإن أحجام الواردات الأمريكية تعود إلى مستواها في المدى الطويل بشكل أسرع كثيرا، أي بعد خمسة أرباع سنة مقارنة بفترة ١١ ربع سنة عندما تكون التغيرات أبطأ من الحد الأدنى.^{٢٢}

ويؤدي تطبيق ذات المنهجية على البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى التأكيد بوجه عام على أن أحجام الواردات والصادرات تميل إلى الاستجابة بشكل أقوى للتغيرات في الأسعار النسبية التي تتجاوز حدا أدنى معين. غير أن الحدود الدنيا اختلقت اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، مما يثير سؤالا هو ما إذا كانت فعالية تغيرات أسعار الصرف الحقيقية تعتمد على الفروق الهيكلية بين هذه الاقتصادات أم لا.

فعالية أسعار الصرف ومرونة الأسواق

هل تزيد فعالية التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية مع زيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات؟ وفق المنهج الاقتصادي الكلي التقليدي في بناء النماذج الرياضية الخاصة بالتجارة، توسع البلدان صادراتها عن طريق تصدير المزيد من السلع «الموجودة»، بينما تركز «النظرية الجديدة للتجارة» دوما على أهمية التجارة في الأصناف الجديدة والأسواق الجديدة (دراسة Krugman, 1989). وهناك حجم متزايد باستمرار من الأدلة التجريبية يؤيد الفكرة القائلة بأن البلدان التي تشهد نموا سريعا تميل إلى زيادة نصيبها من الأسواق أساسا عن طريق توسيع مجموعة السلع التي تصدرها.^{٢٣}

^{٢١} تخلص دراسة Clarida, Goretta, and Taylor (2007) إلى وجود أدلة على سلوك الحد الأدنى في تصحيح الحساب الجاري في حالة بلدان مجموعة السبعة، بحيث إن ديناميكيات التصحيح تعتمد على ما إذا كان رصيد الحساب الجاري قد اخترق الحدود الدنيا لرصيد الحساب الجاري المقدر لكل بلد على حدة أم لا.

^{٢٢} في فترة العينة وهي الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ لم تتجاوز الأسعار النسبية للواردات الأمريكية مستوى الحد الأدنى إلا في ٢٥٪ من الفترة الزمنية المعنية.

^{٢٣} توضح عدة دراسات أن المرونة الداخلية المقاسة للواردات الأمريكية تعتبر أدنى — وتختلف النتيجة المحيرة التي انتهت إليها دراسة Houthakker-Magee — عندما يأخذ نموذج التجارة التقليدي الموثوق في الحساب «حد أصناف الواردات» ("varieties term") في الطلب على الواردات. راجع، ضمن دراسات أخرى، دراسات Marquez (2003) و Gagnon (2002) و Mann and Plück (2007) و Justiniano and Krajinjak (2005).

وتشير هذه النتائج إلى أنه من المرجح أن تكون تغيرات أسعار الصرف الحقيقية اللازمة لقدر معين من تصحيح المركز الخارجي أكبر في حالة الاقتصادات التي تؤدي فيها جوانب الجمود في أسواق المنتجات والعمل والمنتجات إلى زيادة صعوبة دخول المنشآت إلى السوق التجاري والخروج منه.^{٢٥} وفضلا على ذلك، فإن زيادة الحمائية التجارية، عن طريق تخفيض المرونة الفعلية في الاقتصادات المعنية، تميل إلى زيادة تكاليف النمو المرتبطة بحالات التحول في مسار العجز عند أي مقدار معين من التصحيح في الأسعار النسبية.

الانعكاسات على الاختلالات العالمية

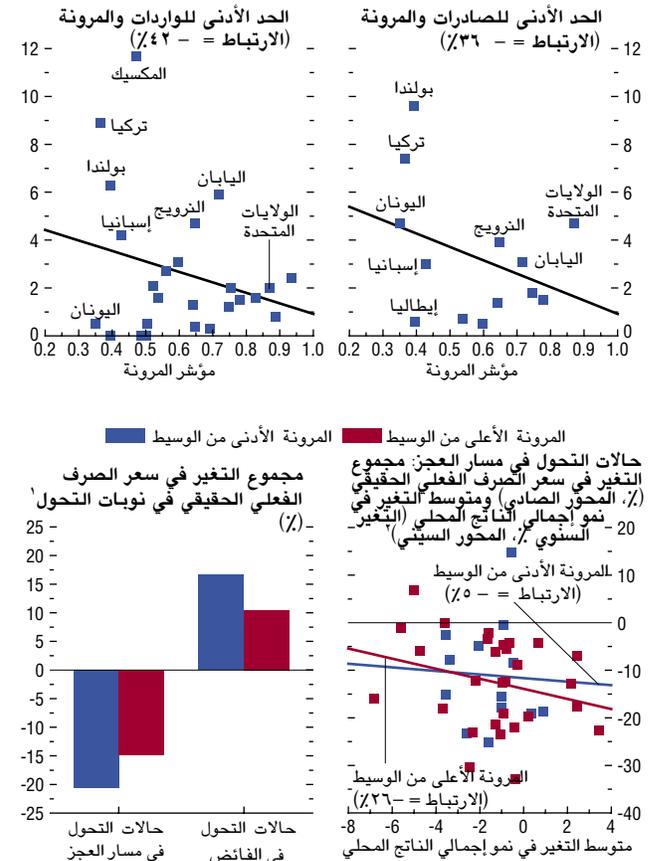
تؤيد النتائج الواردة في الأقسام السابقة الرأي القائل بأن تغيرات أسعار الصرف الحقيقية من المرجح أن تساعد على تخفيض تكاليف الناتج المرتبطة بتقليص الاختلالات الخارجية. فما هي الانعكاسات على المنعطف الراهن؟ وعلى سبيل التأكيد، ينبغي أن يلتزم المرء جانب الحذر من استخلاص استنتاجات قوية من التجارب التاريخية لمجموعة من البلدان بسبب الحجم غير المسبوق للعجز الأمريكي. ومع ذلك، فإن التحول في مسار العجز في عام ١٩٨٧ في الولايات المتحدة جاء متسقا مع الدليل الأعم عبر البلدان على أن إعادة مواءمة أسعار الصرف الحقيقية يعتبر مهما لتحقيق تصحيح المركز الخارجي (دراسة Krugman, 1991). فحالة التصحيح التي تمت في أواخر الثمانينات كانت تعكس عوامل من بينها الضعف الدوري في الطلب المحلي، وخصوصا الطلب على الاستثمار. ورغم أن الدوران في فروق النمو مع الشركاء التجاريين جاء مستحشا أساسا بنمو أقوى في الخارج، وليس بنمو أقل في الولايات المتحدة، فإن الانخفاض الكبير في سعر الصرف الحقيقي أسهم في حدوث نمو هائل في الصادرات بالقيمة الحقيقية وساعد على تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي (راجع دراسة Kamin, Reeve, and Sheets, 2006).

والآن، بدأ التخفيض الفعلي الحقيقي البالغ ١٥٪ في قيمة الدولار منذ منتصف عام ٢٠٠٢ (١٧٪ بالقيمة

^{٢٥} يتسق هذا الدليل مع دراسة Burgess and Knetter (1998) التي تبحث في التفاعل بين تغيرات أسعار الصرف الحقيقية وأسواق العمل عبر بلدان مجموعة السبعة (حيث نجد أن الاقتصاد الأمريكي الأكثر مرونة يكون أكثر استجابة من ألمانيا واليابان). ودراسة Gourinchas (1998) التي توضح أن القطاعات المنافسة للواردات في الولايات المتحدة يبدو أنها أكثر استجابة لأسعار الصرف من القطاعات التي تعتبر أقل مرونة، بما في ذلك قطاعات السلع غير التجارية.

الشكل البياني ٣-٩: الحدود الدنيا في الأسعار النسبية للتجارة، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ومرونة الأسواق

تميل البلدان التي لديها قيم أعلى على مؤشر المرونة إلى أن يكون لديها حدود دنيا أقل من حيث معدل نمو الأسعار النسبية للواردات والصادرات. وقد شهدت الاقتصادات الأكثر مرونة تحركات أقل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي إبان نوبات التحول. ولا يظهر إلا في حالة هذه الاقتصادات مفاضلة بين تخفيض سعر الصرف الفعلي الحقيقي وبين نمو إجمالي الناتج المحلي إبان حالات التحول في مسار العجز.

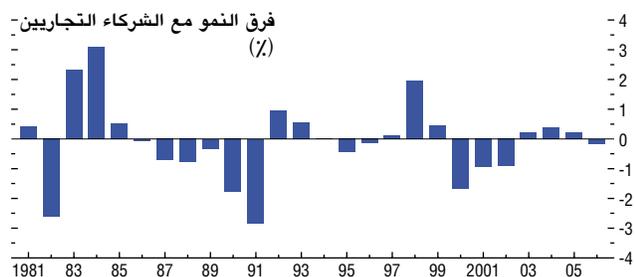
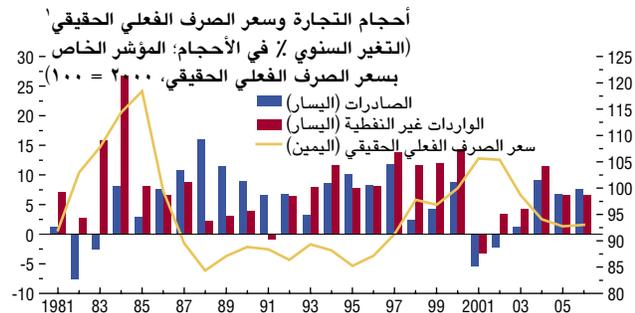
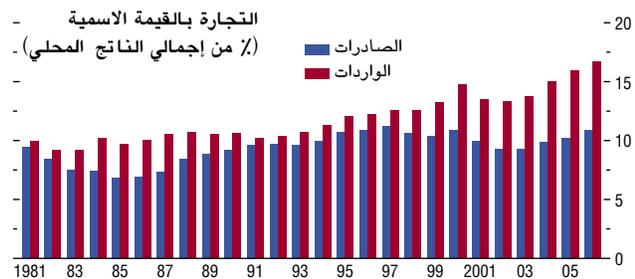
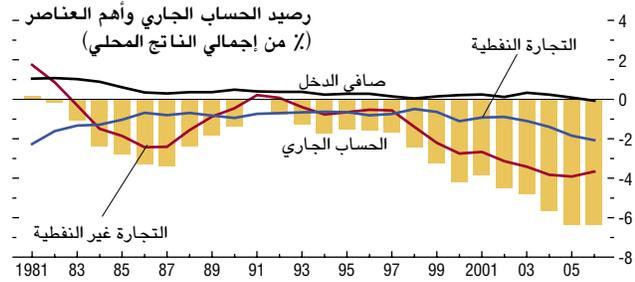


المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير (2006) *Economic Outlook*، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقدير مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦)، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ^١ أقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) في الفترة المحيطة بالتحول ($T \dots -T$)، وسيط النوبات. وتمثل الزيادة ارتفاعا في القيمة الحقيقية لعملة البلد المعني قياسا إلى شركائه التجاريين بينما الانخفاض في المؤشر يمثل انخفاضا بالقيمة الحقيقية لعملة قياسا إلى شركائه التجاريين. ^٢ الاقتصادات المتقدمة فقط. ومتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بعد التحول ($T \dots 1$) ناقصا متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قبل التحول ($1 \dots -T$) على المحور السيني. وأقصى تغير في سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) في الفترة المحيطة بالتحول ($T \dots -T$) على المحور الصادي، وسيط النوبات.

الانعكاسات على الاختلالات العالمية

الشكل البياني ٣-١٠: الولايات المتحدة: تدفقات التجارة، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، وفروق النمو مع الشركاء التجاريين

أحدث انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي منذ عام ٢٠٠٢ أثرا إيجابيا على أحجام الصادرات. وظل نمو أحجام الواردات قويا رغم ذلك، مما أحدث تأثيرا جزئيا على فرق النمو الموجب مع الشركاء التجاريين حتى ٢٠٠٥.



المصادر: تقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير *Economic Outlook* (2006)، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة البيانات OECD, Analytic Database؛ وتقدير مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦)، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.

تمثل الزيادة في مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي ارتفاعا حقيقيا في قيمته قياسا إلى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، بينما الانخفاض في المؤشر يمثل انخفاضا حقيقيا في قيمة الدولار الأمريكي قياسا إلى الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

الاسمية) يحدث تأثيرا على العجز التجاري غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وذلك رغم أن التأثير على الحساب الجاري حجبه أسعار النفط التي تشهد ارتفاعا والتدهور في صافي وضع الدخل (الشكل البياني ٣-١٠). أما كون أثر تخفيض قيمة الدولار جاء من خلال عوامل أهمها قوة التسارع في وتيرة زيادة أحجام الصادرات، فهو يتسق مع النتيجة المتمثلة في وجود انتقال محدود لأثر تحركات أسعار الصرف إلى أسعار الواردات الأمريكية وارتفاع انتقال أثرها إلى أسعار الواردات في الخارج (راجع الإطار ٣-٣). وفي غضون ذلك، استمرت أحجام الواردات في النمو، مما يعكس ليس فقط محدودية الزيادة في أسعار الواردات الأمريكية، بل أيضا نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل أسرع قياسا إلى الشركاء التجاريين حتى وقت قريب.^{٢٦}

ما هو مقدار الانخفاض المطلوب في قيمة الدولار الأمريكي في المدى الطويل من أجل تخفيض عجز الحساب الجاري؟ تشير التقديرات المعتادة المأخوذة من نماذج الاقتصاد القياسي المعتادة المطبقة على الاقتصاد الأمريكي، إلى أن تقليص نسبة عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية واحدة سوف يتطلب تخفيضا حقيقيا في قيمة العملة يتراوح بين ١٠٪ و ٢٠٪. وتتسق الأدلة على مرونة التجارة المعروضة في هذا الفصل مع التقديرات الواقعة على الطرف الأدنى لهذا النطاق. ويشير إدراج تقديرات تقوم بتصحيح إما أثر التحيز الناتج عن التجميع أو أثر التحيز للتكامل الرأسي، ضمن تحليل التوازن الجزئي لتصحيح التجارة، إلى أنه من اللازم إجراء تخفيض حقيقي يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ من أجل تخفيض العجز التجاري بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. أما استخدام المرونة التي تصحح أثر هذين التحيزين فيحقق التخفيض الحقيقي المطلوب في قيمة الدولار إلى أدنى من ١٠٪ (الشكل البياني ٣-١١).^{٢٧}

وتستند هذه التقديرات إلى تحليل التوازن الجزئي لتصحيح الميزان التجاري، ومن ثم فهي لا تأخذ في الحسبان التغيرات الأخرى في الاقتصاد الأمريكي، وخصوصا تحولات السياسات والتغيرات في النمط الاستهلاكي وسلوك الاستثمار. وتشير الأدلة التاريخية

^{٢٦} شهدت نسب التبادل التجاري للولايات المتحدة تدهورا في السنوات الأربع الماضية (والذي بلغ تراكمه حوالي ٨٪)، حتى إن كان ذلك أقل من معدل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، مما يعكس البيئة الخاصة لانتقال الآثار في الولايات المتحدة والوارد وصفها في الإطار ٣-٣.
^{٢٧} للاطلاع على العمليات الحسابية، راجع الملحق ٣-٢.

إلى أنه، إضافة إلى تحركات أسعار الصرف الحقيقية، تتسم حالات تصحيح المركز الخارجي الناجحة والسلسلة بحدوث زيادات كبيرة في معدلات الادخار وبقوة ضبط أوضاع المالية العامة في بلدان العجز. وفضلا على ذلك، يبدو وفقا للأدلة السابق عرضها أن تقليص مراكز الفائض يكون مرتبطا بحدوث انتعاش في الطلب المحلي في بلدان الفائض. وكما سلفت مناقشته في تحليل آخر صادر مؤخرا (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، من المرجح أن ينطوي تصحيح الاختلالات العالمية على مزيج من تحركات أسعار الصرف وإعادة التوازن إلى الطلب المحلي، وذلك برفع معدلات الاستيعاب في بلدان الفائض وإبطاء وتيرة نمو الطلب في الولايات المتحدة. أما إعادة التوازن إلى الطلب المشار إليها، في جانب منها، فسوف تتحقق من إعادة معدلات ادخار الأسر في الولايات المتحدة إلى مستويات أقرب إلى المتوسطات التاريخية، وذلك بعد الهبوط الحاد الذي تشهده منذ أواخر التسعينات، في سياق قوة المكاسب الرأسمالية المتحققة من زيادات أسعار الأصول. وأما ضبط أوضاع المالية العامة الرامي إلى ضمان تمتع الاقتصاد الأمريكي بوضع يسمح له بمواجهة تكاليف ارتفاع زيادة أعداد السكان المسنين على المالية العامة، فمن شأنه أيضا الإسهام في تحقيق ذلك بقدر كبير.

الاستنتاجات

زاد الخلاف في السنوات الأخيرة حول أسباب الاختلالات العالمية وانعكاساتها. وهناك آراء مختلفة بشأن ما إذا كان في الإمكان تحمل الاختلالات لفترة زمنية طويلة أم لا، وبشأن الشروط التي يمكن في وجودها تقليص تلك الاختلالات، ودور تحركات أسعار الصرف في هذا التصحيح.

ويشير تحليل النوبات التاريخية التي شهدت اختلالات كبيرة ومستمرة وتحولات، وهو التحليل الوارد في هذا الفصل، إشارة واضحة إلى أن إعادة موازنة أسعار الصرف الحقيقية والتي تقودها السوق يمكن أن تقوم بدور مكمل مهم في إعادة التوازن إلى الطلب بين البلدان من أجل تيسير التصحيح السلس للاختلالات الخارجية. وتميل الاقتصادات المتقدمة إلى أن تشهد تأثيرا محدودا على النمو أثناء حالات التحول في مسار العجز عندما تسهم التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية في التصحيح. أما في حالة الاقتصادات المتقدمة وبلدان الأسواق الصاعدة، فإن

الشكل البياني ٣-١١: سعر الصرف اللازم لتحقيق تخفيض مقداره نقطة مئوية واحدة في نسبة العجز التجاري الأمريكي إلى إجمالي الناتج المحلي^(٧)

يؤدي تصحيح أثر التحيز الناتج عن التجميع والتحيز لصالح التكامل الرأسي إلى زيادة تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري الأمريكي.

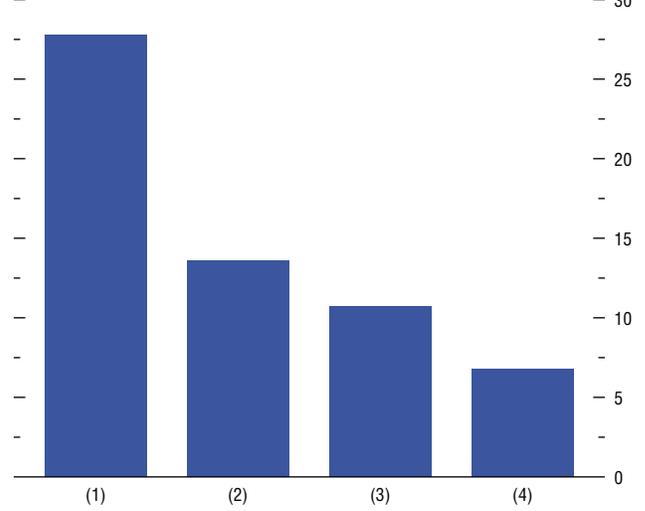
(١) استنادا إلى نموذج التجارة التجريبي المعتاد الذي تناوله النص الرئيسي بالمناقشة (١٩٨٦-٢٠٠٦)

(٢) استنادا إلى النموذج (١) معدلا لتصحيح أثر التحيز لصالح التكامل الرأسي.

(٣) استنادا إلى النموذج (١) معدلا لتصحيح أثر التحيز الناتج عن التجميع.

(٤) استنادا إلى النموذج (١) معدلا لتصحيح أثر التحيز الناتج عن التجميع

والتحيز لصالح التكامل الرأسي.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^٧ تستند جميع السيناريوهات إلى المرونات السعيرية المتعلقة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، ونسبة صادرات إلى واردات تبلغ ١,٦٥، وعدم وجود فرق في النمو مع الشركاء التجاريين. وترد تفاصيل العمليات الحسابية في الملحق ٣-٢.

المتحدة، ورفع طاقة الاستيعاب في البلدان المصدرة للنفط وفي بلدان الأسواق الصاعدة الرئيسية. وهناك دور رئيسي للسياسات في هذا السياق هو ضمان عدم وجود عوامل هيكلية تعوق ما يرتبط بهذه العملية من نقل الموارد الإنتاجية بين القطاعات وإعادة مواءمة أسعار الصرف الحقيقية.

الملحق ٣-١: تحليل الحدث: المنهجية والبيانات

المؤلف الرئيسي لهذا الملحق هو روبرتو كارداريللي

ضم تحليل الحدث، والذي يغطي الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٦، البلدان البالغ عددها ٤٧ التي حققت أعلى نصيب للفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٤ (بأسعار الصرف المرجحة بتعديل القوى الشرائية مقابل الدولار). وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

- الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٢٠ وهي كما يلي: أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
- اقتصادات الأسواق الصاعدة البالغ عددها ٢١ وهي كما يلي: الأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وهنغاريا وإسرائيل وكوريا وماليزيا والمكسيك وبولندا ورومانيا وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وجنوب إفريقيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وتركيا وأوكرانيا.
- البلدان المصدرة للنفط البالغ عددها ٦ وهي كما يلي: الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والنرويج وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ومن أجل تحديد حالات التحول الكبير والمستمر في نسب الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي (معرفا بالرمز ca)، تم اعتماد أربعة معايير، وهي كما يلي: معيار لتحديد السنة التي بدأ فيها التحول، ومعيار لتحديد السنة التي انتهت فيها التحول، وواحد للتأكد من أن التصحيح كان كبيرا بقدر كاف، أما المعيار الأخير فهو للتأكد من أن التصحيح كان مستمرا نسبيا.

- بداية التحول (السنة صفرا): يجب أن يبدأ التصحيح غير المهم في السنة صفرا، حيث إن متوسط تخفيض الاختلال في السنوات الثلاث التالية يجب أن يكون

حالات التحول في الفوائض الخارجية تميل إلى أن تنطوي على ارتفاع حقيقي كبير في قيم عملاتها.

وتشير الأدلة التاريخية أيضا إلى أنه رغم أن تغيرات أسعار الصرف قد تساعد على السيطرة على الآثار السلبية على الناتج والمرتبطة بحالات التحول في مسار العجز، فإن دور السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية أيضا يعتبر مهما جدا. وفي العادة، انطوت النوبات التي شهدت تحقيق التحول في مسار العجز، بدون أضرار خطيرة على النمو، على ضبط أوضاع المالية العامة وتحقيق زيادة كبيرة في معدلات الادخار، وهو ما سمح باستمرار معدلات الاستثمار عند قيم قريبة من القيم السابقة على التصحيح. أما على جانب بلدان الفائض، فقد كان للزيادات في الطلب المحلي — وهي الزيادات التي ارتبطت باتباع سياسات نقدية وسياسات مالية عامة أكثر توسعا — دور أساسي في تقليص الاختلالات. وقد ساعدت الاقتصادات الأكثر مرونة أيضا عن طريق تيسير استجابة المنتجين لتغيرات الأسعار النسبية والتي حدثت عن طريق تحركات أسعار الصرف. وتشير الأدلة أيضا إلى أنه كلما كبر حجم الاختلالات الأولية انخفضت فرص إمكانية تحقيق تسوية إيجابية.

ويخلص هذا الفصل إلى أن الميزان التجاري للولايات المتحدة قد يكون أكثر استجابة للتغيرات في القيمة الحقيقية للدولار الأمريكي مما يفترض غالبا. فأولا، تميل التقديرات الكلية إلى وضع تقدير لمدى استجابة أحجام التجارة الأمريكية يعتبر أقل من الواقع، حيث إنها أخفقت في تسجيل التحيز الناتج عن التجميع والتحيز لصالح التكامل الرأسي، أي الفروق في مدى استجابة التجارة بين السلع ومحتوى التصدير في الواردات. وثانيا، تميل المرونات السعرية طويلة المدى للتجارة في الولايات المتحدة إلى الزيادة بمرور الوقت، مما يعكس زيادة المنافسة بين المنشآت في اقتصاد يشهد عولمة متزايدة. ويؤدي تسجيل هذه القنوات إلى زيادة كبيرة في تقديرات تأثير التخفيض الحقيقي في سعر الصرف على الاختلال الخارجي الأمريكي.

وتتمثل انعكاسات هذه النتائج على المنعطف الراهن في أن تحركات أسعار الصرف الحقيقية التي تقودها السوق، والتي تنطوي على تخفيض حقيقي في قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع حقيقي في قيمة عملات البلدان ذات الفوائض المستمرة، من شأنها أن تدعم عملية إعادة توازن أوسع للطلب المحلي بين المناطق الرئيسية يمكن أن تيسر تصحيح الاختلالات. ومن المرجح أن تنطوي إعادة التوازن إلى الطلب على إعادة معدل الادخار الخاص في الولايات المتحدة إلى مستويات أقرب إلى المعتاد، وعلى المزيد من ضبط أوضاع المالية العامة في الولايات

والدخل الخارجي^{٢٨} ولذلك فإن مواصفة النموذج الإحصائية الخطية للوغاريتمية تكون كما يلي:

$$\begin{aligned} \mu(L) \ln M_t &= \alpha + \eta(L) \cdot \ln Y_t \\ &+ \varepsilon_t(L) \cdot \ln \left(\frac{Pm_t}{Py_t} \right) + u_{Mt} \quad (١) \\ \mu(L) \ln X_t &= \delta + \varphi(L) \cdot \ln Y_t^* \\ &+ \xi_t(L) \cdot \ln \left(\frac{Px_t}{Py_t} \right) + u_{Xt}, \end{aligned}$$

حيث M و X تشيران على التوالي إلى الواردات والصادرات، و Y و Y^* تشيران على التوالي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الداخلي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي الخارجي، و Pm و Px تشيران على التوالي إلى مخفض تضخم الواردات الكلية ومخفض التضخم الصادرات الكلية (بالعملة المحلية)، و Py و Py^* تشيران على التوالي إلى مخفض تضخم إجمالي الناتج المحلي الداخلي ومخفض تضخم إجمالي الناتج المحلي الخارجي (بالعملة المحلية)، و u_{Mt} و u_{Xt} هما حدًا الخطأ^{٢٩} وهناك مواصفة إحصائية بديلة تُدرج سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بدلا من الأسعار النسبية للتجارة، باعتباره متغير الأسعار في النموذج. وتأخذ المرونات المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي في الحسبان درجة عدم اكتمال انتقال الآثار من أسعار الصرف إلى الأسعار النسبية.

وقد ركز التحليل على المرونات طويلة المدى، وذلك كما يلي: $\eta = \eta(L)/\mu(L)$, $\varepsilon = \varepsilon(L)/\mu(L)$ و $\varphi = \varphi(L)/\mu(L)$, $\xi = \xi(L)/\mu(L)$. وقد تم الحصول على هذه المرونات عن طريق تقدير الصيغة الساكنة للمعادلات الواردة أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وهي الصيغة التي يمكن تفسيرها باعتبارها أول مرحلة من إجراء التكامل المشترك ذي الخطوتين الوارد في دراسة (Engle and Granger, 1987). وقد تم تقدير هذا النموذج أولا بالتطبيق على الواردات والصادرات الأمريكية من السلع والخدمات في الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦ باستخدام البيانات السنوية الوارد وصفها في الجدول ٣-٧ (المأخوذة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ومن تقرير مؤشرات التنمية العالمية). وكانت أهم النتائج (الوارد مناقشتها في النص) هي وجود مرونة دخلية مقدرة أعلى للواردات مقارنة بالصادرات، ومرونات سعرية منخفضة نسبيا فيما يتعلق بالأسعار

نصف نقطة مئوية على الأقل من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يفيد في استبعاد حالات البدء البطيئة جدا.

- نهاية التحول (السنة T): تنتهي النوبة عند الوصول إلى حد أقصى محلي (في حالات التحول في مسار العجز) أو حد أدنى محلي (في حالات التحول في مسار الفائض). وهذا يحدث عندما يتحقق ما يلي:
- تظل $|ca_t|$ أدنى من $|ca_{T-1}|$ لثلاث سنوات متتالية
- يحدث انقلاب في 0.5% من التحول أو أكثر، أي أن:

$$\frac{|ca_T - ca_{T-1}|}{|ca_0 - ca_{T-1}|} \geq 0.5.$$

- معيار الحجم: مقارنة بالسنة الأولية، يجب أن تتغير نسبة الحساب الجاري في السنة T بمقدار 2.5 نقطة مئوية على الأقل من إجمالي الناتج المحلي، وأن تتغير بنصف المستوى الأولي ca_0 على الأقل.
 - معيار الاستمرار: في كل من السنوات الخمس اللاحقة على بداية النوبة، يجب أن تكون نسبة الحساب الجاري أكبر (بالقيمة المطلقة) من ca_0 .
- وقد تم تحديد الاختلالات الكبيرة والمستمرة بأنها النوبات التي تكون فيها نسبة الحساب الجاري أعلى من 2% من إجمالي الناتج المحلي لخمس سنوات على الأقل لا يحدث فيها تحول.
- وتورد الجداول من ٣-٣ إلى ٣-٦ حصرا لنوبات الاختلالات الخارجية التي ورد تحديدها في هذا الفصل. ويصف الجدول ٣-٧ المتغيرات التي شملها تحليل الحدث وشملتها تقديرات الاقتصاد القياسي السنوية التي ترد مناقشتها في الملحق ٣-٢.

الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة

المؤلف الرئيسي لهذا الملحق هو أيساندرو ريبوتشي

يوفر هذا الملحق المزيد من التفاصيل بشأن منهجية الاقتصاد القياسي والنتائج التي وردت مناقشتها في متن الفصل وبشأن النتائج الموضحة في الشكل البياني ٣-١١.

نموذج التجارة التجريبي المعتاد

يربط نموذج التجارة التجريبي المعتاد بين أحجام التجارة والأسعار النسبية للواردات والدخل المحلي، كما يربط بين أحجام الصادرات والأسعار النسبية للصادرات

^{٢٨} يعتبر هذا هو النظير التجريبي لنموذج الإحلال غير الكامل المعتاد، حيث المرونة ثابتة وعرض السلع المحلية والسلع المتجة في الخارج من مرونة كاملة (على سبيل المثال، دراسة (Armington, 1969)).

^{٢٩} الرمزان Y^* و P_y^* هما على التوالي المتوسط المرجح لإجمالي الناتج المحلي ومخفض إجمالي الناتج المحلي لدى الشركاء التجاريين، وهما معبر عنهما بالعملة المحلية. ويرد في الجدول ٣-٧ وصف للأوزان الترجيحية المستخدمة.

الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة

الجدول ٣-٣- قائمة بنوبات التحول
(% من إجمالي الناتج المحلي)

الفوائض			العجزات				
حجم التصحيح ^١	الفائض عند $t=0$	السنة	البلد	حجم التصحيح ^١	العجز عند $t=0$	السنة	البلد
الاقتصادات المتقدمة							
٣,٨	٠,٧	١٩٧٢	أستراليا	٤,٠	٣,٣٠-	١٩٦٨	أستراليا
٣,٨	٠,٧	١٩٩٠	النمسا	٣,١	٤,٢٢-	١٩٧٧	النمسا
٤,٧	١,٧	١٩٧٢	بلجيكا	٣,٠	٢,٠٢-	١٩٨٠	النمسا
٣,٢	٤,٦	٢٠٠٢	بلجيكا	٥,١	٣,١٦-	١٩٩٩	النمسا
٥,٤	٠,٦	١٩٧٠	كندا	٦,٧	٢,٩٨-	١٩٨٠	بلجيكا
٤,٥	٠,٦	١٩٨٢	كندا	٢,٥	٤,٧٩-	١٩٧٥	كندا
٣,٧	٢,٨	١٩٩٣	الدانمرك	٤,٨	٤,١٦-	١٩٨١	كندا
١٢,٥	٥,٠	١٩٧٢	فنلندا	٤,٤	٣,٨٦-	١٩٩٣	كندا
٤,٦	١,٨	١٩٧٨	فنلندا	٤,٠	١,٢٥-	١٩٩٨	كندا
٥,٥	٠,١	١٩٨٤	فنلندا	٣,٧	٤,٣٤-	١٩٧٠	الدانمرك
٥,٣	٧,٦	٢٠٠٢	فنلندا	٩,٠	٦,٢٠-	١٩٨٦	الدانمرك
٣,٥	١,٤	١٩٧٨	فرنسا	٤,١	٠,٨٩-	١٩٩٨	الدانمرك
٥,٥	٢,٩	١٩٩٩	فرنسا	٩,٣	٧,٤٦-	١٩٧٥	فنلندا
٣,٠	١,٣	١٩٧٨	ألمانيا	١٢,٩	٥,٤٤-	١٩٩١	فنلندا
٥,٥	٤,٢	١٩٨٩	ألمانيا	٣,٧	٠,٧٩-	١٩٩٠	فرنسا
٥,٥	٣,٦	١٩٩٣	أيرلندا	٢,٩	٠,٨٣-	١٩٦٥	ألمانيا
٦,٣	١,٩	١٩٦٨	إيطاليا	٥,٩	١,٦٩-	١٩٨٠	ألمانيا
٤,٥	٢,٠	١٩٧٨	إيطاليا	٦,٠	١,٧٨-	٢٠٠٠	ألمانيا
٢,٨	٠,٤	١٩٨٦	إيطاليا	٦,٩	٩,٣٠-	١٩٨٥	اليونان
٥,٢	٣,١	١٩٩٦	إيطاليا	٤,٢	٥,٦١-	١٩٩٠	اليونان
٣,٥	٢,٥	١٩٧١	اليابان	١٦,٦	١٣,٠٢-	١٩٨١	أيرلندا
٢,٨	٤,٣	١٩٨٦	اليابان	٦,٤	٤,٣٨-	١٩٧٤	إيطاليا
٤,٩	٤,٣	١٩٧٣	هولندا	٢,٧	٣,٤٧-	١٩٨١	إيطاليا
٤,٥	٦,٤	١٩٩٧	هولندا	٥,٥	٣,٣٩-	١٩٩٢	إيطاليا
١٢,٨	١,٧	١٩٧٣	نيوزيلندا	٢,٧	٠,١٥-	١٩٦٧	اليابان
٥,٠	٣,١	١٩٨٦	البرتغال	٢,٧	١,٠٤-	١٩٧٤	اليابان
٤,٥	٠,٧	١٩٧١	إسبانيا	٥,٣	١,٠٣-	١٩٨٠	اليابان
٣,٥	٠,٨	١٩٧٨	إسبانيا	٤,٠	٠,٤١-	١٩٨٠	هولندا
٥,٢	١,٦	١٩٨٦	إسبانيا	٨,٢	١١,١٣-	١٩٧٤	نيوزيلندا
٣,٧	١,٩	١٩٧٣	السويد	٧,٢	٨,٢٣-	١٩٨٤	نيوزيلندا
٣,٤	٠,٧	١٩٧٨	السويد	١٨,٢	١٥,١٣-	١٩٨١	البرتغال
٣,٤	٠,٦	١٩٨٦	السويد	٦,٠	٥,٢٣-	١٩٦٥	إسبانيا
٦,٠	٥,٥	١٩٧٦	سويسرا	٤,٨	٣,٩٨-	١٩٧٦	إسبانيا
٦,٠	٢,٠	١٩٧١	المملكة المتحدة	٤,٣	٢,٦٧-	١٩٨١	إسبانيا
٦,٠	٢,١	١٩٨١	المملكة المتحدة	٣,٣	٣,٥٦-	١٩٩١	إسبانيا
٣,٦	٠,٢	١٩٨١	الولايات المتحدة	٣,٨	٢,٥٨-	١٩٨٢	السويد
				٦,٩	٢,٨٣-	١٩٩٢	السويد
				٥,٧	٠,٥٣-	١٩٨٠	سويسرا
				٥,٩	٣,٩٣-	١٩٦٧	المملكة المتحدة
				٦,١	٣,٩٩-	١٩٧٤	المملكة المتحدة
				٤,٩	٥,١٢-	١٩٨٩	المملكة المتحدة
				٣,٤	٣,٣٩-	١٩٨٧	الولايات المتحدة
الأسواق الصاعدة							
٣,٠	٢,٣	١٩٦٧	الأرجنتين	٥,١	٦,٢٠-	١٩٨٠	الأرجنتين
٩,٤	٣,٢	١٩٧٨	الأرجنتين	٧,٠	٣,٨١-	١٩٨٧	الأرجنتين
٧,٥	٣,٢	١٩٩٠	الأرجنتين	١٣,٣	٤,٨٤-	١٩٩٨	الأرجنتين
٧,٥	٨,٥	٢٠٠٢	الأرجنتين	٤,٣	٧,١٦-	١٩٧٤	البرازيل
٦,٣	١,٦	١٩٩٢	البرازيل	٥,٨	٥,٧٩-	١٩٨٢	البرازيل
٩,٤	٢,٦	١٩٦٩	شيلي	٣,٣	١,٩٨-	١٩٨٦	البرازيل
١٦,٠	١,٥	١٩٧٦	شيلي	٦,٥	٤,٥٧-	٢٠٠١	البرازيل
٦,٥	٢,٨	١٩٨٢	الصين	١٠,٧	١٠,٩٨-	١٩٨٤	شيلي
٢,٦	٣,٩	١٩٩٧	الصين	٥,٠	٤,٩٤-	١٩٩٨	شيلي
٩,٤	١,٦	١٩٧٩	كولومبيا	٣,٠	٠,١٨-	١٩٧٩	الصين
١١,١	٥,٧	١٩٩١	كولومبيا	٧,٢	٣,٧٤-	١٩٨٥	الصين
٢,٦	٠,٩	٢٠٠٠	كولومبيا	٦,٥	٢,٦٤-	١٩٩٣	الصين
٧,٩	١,٢	١٩٩٣	الجمهورية التشيكية	٧,٧	٥,٨٠-	١٩٧١	كولومبيا
			منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٨,٩	٧,٧٥-	١٩٨٣	كولومبيا
٢٢,٥	١٧,٥	١٩٧٥	التابعة لجمهورية الصين الشعبية	٦,٣	٥,٣٩-	١٩٩٧	كولومبيا
			منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٤,٦	٦,٧١-	١٩٩٦	الجمهورية التشيكية
١٥,٥	٨,٢	١٩٨٩	التابعة لجمهورية الصين الشعبية				منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٨,٢	٠,٧	١٩٧٣	هنغاريا	٢٤,٨	١٠,٩٣-	١٩٦١	التابعة لجمهورية الصين الشعبية
٤,٢	٠,١	١٩٨٤	هنغاريا				منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٩,٢	٠,٩	١٩٩١	هنغاريا	١٢,٤	٤,٩٧-	١٩٨٠	التابعة لجمهورية الصين الشعبية
٨,٣	٤,٣	١٩٨٦	إسرائيل	١٧,٧	٦,٢٨-	١٩٩٥	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
							التابعة لجمهورية الصين الشعبية

الفصل ٣ أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية

الجدول ٣-٣: قائمة بنويات التحول (تتمة)

الفوائض			العجزات				
حجم التصحيح ^١	الفائض عند $t = 0$	السنة	البلد	حجم التصحيح ^١	العجز عند $t = 0$	السنة	البلد
الأسواق الصاعدة (تنمة)							
٥,٨	٠,٥	١٩٨٩	إسرائيل	٧,٦	٧,٤٧-	١٩٧٨	هنغاريا
٨,٣	٠,٠	١٩٧٧	كوريا	٥,٠	٤,١١-	١٩٨٦	هنغاريا
١٠,٤	٧,٧	١٩٨٨	كوريا	٤,٨	٨,٢٦-	١٩٩٤	هنغاريا
١٠,٧	١١,٧	١٩٩٨	كوريا	١٢,٢	١٤,٧٧-	١٩٧٥	إسرائيل
٩,١	٤,٧	١٩٦٩	ماليزيا	١٣,٥	٩,١٩-	١٩٨٢	إسرائيل
١٧,٥	٤,٤	١٩٧٩	ماليزيا	٤,٥	٣,٩٧-	١٩٨٧	إسرائيل
١٦,٥	٨,٠	١٩٨٧	ماليزيا	٤,١	٥,٣٠-	١٩٩٦	إسرائيل
٨,٤	١٥,٩	١٩٩٩	ماليزيا	٣,٣	١,٤٥-	٢٠٠١	إسرائيل
٥,٨	٤,٨	١٩٨٣	المكسيك	١٩,٧	١٩,٧٤-	١٩٧٤	كوريا
١٠,٠	٢,٩	١٩٨٧	المكسيك	١٦,٠	٨,٣٢-	١٩٨٠	كوريا
١٠,٨	٤,٧	١٩٩٠	بولندا	١٥,٨	٤,١٥-	١٩٩٦	كوريا
٨,٣	٠,٩	١٩٩٤	بولندا	١٠,٣	٥,٣٣-	١٩٧٤	ماليزيا
١٨,٢	٩,٧	١٩٨٨	رومانيا	٢١,١	١٣,١٤-	١٩٨٢	ماليزيا
٢٩,٥	٠,١	١٩٦٦	سنغافورة	٢٥,٦	٩,٧٣-	١٩٩٥	ماليزيا
١٤,٣	٤,٩	١٩٩٤	الجمهورية السلوفاكية	١٠,٩	٦,٠٩-	١٩٨١	المكسيك
١٨,٩	٩,٩	١٩٦٢	جنوب إفريقيا	٦,٦	٧,٠٦-	١٩٩٤	المكسيك
١١,٠	٥,٣	١٩٧٩	جنوب إفريقيا	٣,١	٣,٨١-	١٩٩٨	المكسيك
٣,٧	٤,٩	١٩٨٧	جنوب إفريقيا	١١,٥	٦,٧٥-	١٩٨١	بولندا
٣,٧	٢,١	١٩٩٣	جنوب إفريقيا	٧,٠	٦,١٥-	١٩٩٣	بولندا
٦,٠	٠,٦	٢٠٠٢	جنوب إفريقيا	٥,٩	٧,٤٣-	١٩٩٩	بولندا
٥,٦	٢,٨	١٩٦٤	مقاطعة تايوان الصينية	١٧,٥	١٠,٦٦-	١٩٨٠	رومانيا
١٣,٣	٥,٨	١٩٧٢	مقاطعة تايوان الصينية	٧,١	٨,٥٠-	١٩٩٠	رومانيا
٢٠,٠	٢١,٢	١٩٨٦	مقاطعة تايوان الصينية	٢٤,٩	٢٩,٤٥-	١٩٧١	سنغافورة
٩,١	٠,٦	١٩٨٦	تايلند	٣٥,٦	١٣,٣٤-	١٩٨٠	سنغافورة
١٤,٨	١٢,٧	١٩٩٨	تايلند	٥,٣	٣,١١-	١٩٧٥	الجمهورية السلوفاكية
٧,٣	٢,٢	١٩٧٣	تركيا	٥,٩	٩,٤١-	١٩٩٦	الجمهورية السلوفاكية
٥,٣	١,٨	١٩٨٨	تركيا	٦,٦	٩,٠٢-	١٩٦٥	جنوب إفريقيا
٣,٤	٢,٠	١٩٩٤	تركيا	٦,٦	٧,٥٣-	١٩٧١	جنوب إفريقيا
٨,٩	٢,٣	٢٠٠١	تركيا	١١,٨	٦,٤٩-	١٩٧٥	جنوب إفريقيا
١٤,٧	٣,٥	١٩٨٤	أوكرانيا	١٠,٦	٥,٧٣-	١٩٨١	جنوب إفريقيا
				٩,٤	٦,٦١-	١٩٦٠	مقاطعة تايوان الصينية
				٨,٦	٢,٧٦-	١٩٦٨	مقاطعة تايوان الصينية
				١٣,٦	٧,٥٠-	١٩٧٤	مقاطعة تايوان الصينية
				٢٣,١	١,٩٣-	١٩٨٠	مقاطعة تايوان الصينية
				٧,٨	٧,١٨-	١٩٨٣	تايلند
				٢٠,٨	٨,٠٩-	١٩٩٦	تايلند
				٣,٥	٤,٩٦-	١٩٨٠	تركيا
				٤,٧	٢,٩٤-	١٩٨٣	تركيا
				٢,٩	٠,٦٤-	١٩٧٥	أوكرانيا
				١٠,٤	١١,١٨-	١٩٩١	أوكرانيا
				١٣,٧	٣,٠٩-	١٩٩٨	أوكرانيا
البلدان المصدرة للغط							
٥,٣	٢,٠	١٩٦٧	الجزائر	١٤,٠	١٣,٤٣-	١٩٧٨	الجزائر
١٤,٨	١,٤	١٩٧٤	الجزائر	٨,٧	٣,٤٥-	١٩٨٨	الجزائر
٨,٨	٥,٢	١٩٩١	الجزائر	٢٣,٤	٢,٣٥-	١٩٩٨	الجزائر
٣١,٤	٢٨,٠	١٩٧٤	جمهورية إيران الإسلامية	٩,٨	١١,٠٤-	١٩٦٠	جمهورية إيران الإسلامية
٧,٠	٤,٦	١٩٨٢	جمهورية إيران الإسلامية	٣٣,٥	٥,٤٦-	١٩٦٩	جمهورية إيران الإسلامية
٩,٤	٧,٣	١٩٩٤	جمهورية إيران الإسلامية	٢١,١	١٣,٧٨-	١٩٩١	جمهورية إيران الإسلامية
١١,٧	١٢,٣	٢٠٠٠	جمهورية إيران الإسلامية	١٤,٤	٢,٠٩-	١٩٩٨	جمهورية إيران الإسلامية
١٠,٨	٤,٨	١٩٨٥	النرويج	١٧,١	١٢,٣٢-	١٩٧٧	النرويج
٤,١	٣,٢	١٩٨٤	روسيا	١٠,٢	٥,٩٦-	١٩٨٦	النرويج
٩,٨	١٨,٠	٢٠٠٠	روسيا	١٥,٤	٠,٠١-	١٩٩٨	النرويج
٥٤,٠	٥١,٢	١٩٧٤	المملكة العربية السعودية	٣,١	٠,٢٦-	١٩٩٢	روسيا
٤٠,٧	٢٥,٣	١٩٨٠	المملكة العربية السعودية	١٨,٠	٠,٠٢-	١٩٩٧	روسيا
٥٧,١	٦٨,١	١٩٧٤	الإمارات العربية المتحدة	٧٤,٥	٢٣,٢٩-	١٩٦٨	المملكة العربية السعودية
٣١,٩	٣٤,١	١٩٨٠	الإمارات العربية المتحدة	١١,٨	١٥,٤٢-	١٩٨٤	المملكة العربية السعودية
١٣,٣	١٧,٤	٢٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة	٢١,٣	٢٠,٩٥-	١٩٩١	المملكة العربية السعودية
				٦٨,٧	٠,٦٠-	١٩٧٣	المملكة العربية السعودية
				٦٨,٧	٠,٦٠-	١٩٧٣	الإمارات العربية المتحدة

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي
^١ التغير في الحساب الجاري من $t = 0$ إلى نهاية نوبة التحول.

الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة

الجدول ٣-٤: قائمة بالنوبات الكبيرة والمستمرة

الفوائض			العجزات			السنة	البلد
متوسط الفائض الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	المدة السنة (بالسنوات)	البلد	متوسط العجز الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	المدة السنة (بالسنوات)	البلد		
الاقتصادات المتقدمة							
٤,٣	١٧	١٩٨٦	٢,٨-	٥	١٩٦٤	١٩٦٤	أستراليا
٢,٨	٦	٢٠٠١	٤,٥-	٢٧	١٩٨٠	١٩٨٠	أستراليا
٢,٨	١٦	١٩٩١	٣,٧-	٥	١٩٨٩	١٩٨٩	كندا
٤,٠	١٠	١٩٨٨	٣,١-	٧	١٩٦٤	١٩٦٤	الدانمرك
٥,٩	٦	٢٠٠١	٤,١-	٨	١٩٧٩	١٩٧٩	الدانمرك
٥,١	١٠	١٩٩٧	٥,٣-	١١	١٩٧٥	١٩٧٥	اليونان
٨,٠	٢٢	١٩٨٥	٦,٤-	١٢	١٩٩٥	١٩٩٥	اليونان
			٦,١-	١٣	١٩٦٩	١٩٦٩	أيرلندا
			٥,٠-	٧	١٩٧٨	١٩٧٨	نيوزيلندا
			٥,٠-	١٨	١٩٨٩	١٩٨٩	نيوزيلندا
			٧,٣-	١١	١٩٩٦	١٩٩٦	البرتغال
			٤,٩-	٨	١٩٩٩	١٩٩٩	إسبانيا
			٤,٧-	٩	١٩٩٨	١٩٩٨	الولايات المتحدة
الأسواق الصاعدة							
٤,٦	٥	٢٠٠٢	٣,٥-	٥	١٩٩٤	١٩٩٤	الأرجنتين
			٣,٦-	٥	١٩٧٠	١٩٧٠	البرازيل
١٢,٦	٩	١٩٦٧	٤,٥-	٦	١٩٧٧	١٩٧٧	البرازيل
			٤,١-	٩	١٩٩٨	١٩٩٨	الجمهورية التشيكية
٧,٤	٥	١٩٨٥	٧,٠-	١١	١٩٩٦	١٩٩٦	هنغاريا
١٢,٨	٥	٢٠٠٢	٧,٩-	١١	١٩٦٥	١٩٦٥	إسرائيل
٦,١	٥	١٩٨٤	٥,٧-	٦	١٩٧٧	١٩٧٧	إسرائيل
٢٢,٦	٩	١٩٩٨	١١,٩-	١٠	١٩٦٥	١٩٦٥	إسرائيل
٥,٨	٨	١٩٩٩	٦,٥-	٥	١٩٩١	١٩٩١	ماليزيا
٢,٩	٦	١٩٧٩	٣,٥-	١٢	١٩٧٠	١٩٧٠	المكسيك
			٥,٠-	٩	١٩٧٣	١٩٧٣	بولندا
			٦,٢-	١٢	١٩٩٥	١٩٩٥	رومانيا
			٦,٠-	٥	١٩٦٧	١٩٦٧	جنوب إفريقيا
			٥,٤-	٩	١٩٧٥	١٩٧٥	تاييلند
			٧,٠-	٧	١٩٩٠	١٩٩٠	تاييلند
			٢,٦-	٥	١٩٩٤	١٩٩٤	أوكرانيا
البلدان المصدرة للنفط							
١٩,٢	٧	٢٠٠٠					الجزائر
١٥,٦	٦	٢٠٠١					النرويج
٣,٢	٨	١٩٧٧					روسيا
٥,٠	٦	١٩٩٤					الإمارات العربية المتحدة
١١,٦	٥	٢٠٠٢					الإمارات العربية المتحدة

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

التحيز الناتج عن التجميع

من أجل استكشاف إمكانية وجود التحيز الناتج عن التجميع، تم تقدير نموذج التجارة التجريبي المعتاد في حالة ١٧ فئة من واردات السلع والخدمات و١٦ فئة من صادرات السلع والخدمات، وذلك باستخدام البيانات ربع السنوية الصادرة عن «مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي» (Bureau of Economic Analysis) عن الفترة من الربع الأول من عام ١٩٧٣ إلى الربع الثالث من عام ٢٠٠٦. ويوضح الشكل البياني ٣-١٢ المرونات السعرية للتجارة في حالة فرادى المجموعات.

النسبية للتجارة وأسعار الصرف الحقيقية (الجدول ٣-٨). وقد ولد اقتصار فترة العينة على الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٦ تقديرات أعلى للمرونات السعرية للتجارة، حتى إذا لم يكن الفرق ذا دلالة إحصائية إلا في حالة الصادرات الأمريكية. وكان انتقال الآثار الضمني إلى أسعار الواردات الأمريكية — الذي تم الحصول عليه من المقارنة بين المرونات السعرية المتعلقة بالأسعار النسبية والمرونات السعرية المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي — حوالي ٠,٥، وهو مماثل لانتقال الآثار المقيس بشكل مباشر في الدراسات المشار إليها في الإطار ٣-٣. وفضلا على ذلك، كان انتقال الآثار مستقرًا بمرور الوقت.

الجدول ٣-٥: الاقتصادات المتقدمة: حالات التحول في مسار العجز الإنكماشية والتوسعية

البلد	السنة	حالات التحول في مسار العجز الإنكماشية ^١		حالات التحول في مسار العجز التوسعية ^٢	
		متوسط التغيير في النمو إجمالي ^٣	البلد	متوسط التغيير في النمو إجمالي ^٣	السنة
إسبانيا	١٩٦٥	٣,٣٥-	اليابان	٠,٦٦	١٩٦٧
إيطاليا	١٩٧٤	٣,٥٩-	سويسرا	٢,١٩	١٩٨٠
اليابان	١٩٧٤	٣,٦٠-	إسبانيا	٠,٣٧	١٩٨١
نيوزيلندا	١٩٧٤	٦,٨٤-	السويد	٢,٤٦	١٩٨٢
فنلندا	١٩٧٥	٤,٧٤-	اليونان	٠,٩٢	١٩٨٥
النمسا	١٩٧٧	٥,٥٨-	فنلندا	٠,٣٧-	١٩٩١
كندا	١٩٨١	٥,٠٣-	السويد	٠,٢١	١٩٩٢
إيطاليا	١٩٨١	٣,٥٦-	كندا	٣,٤٢	١٩٩٣
البرتغال	١٩٨١	٣,٧٠-	كندا	٢,٤٦	١٩٩٨
الولايات المتحدة	١٩٨٧	٣,٤٨-	النمسا	٠,٢٦-	١٩٩٩
إسبانيا	١٩٩١	٢,٥٥-			

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حالات التحول في مسار العجز الإنكماشية هي الحالات البالغ عددها ١١ والتي شهدت أكبر هبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (أدنى رُبيع في العينة مرتبة حسب التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي).
^٢ حالات التحول في مسار العجز التوسعية هي الحالات البالغ عددها ١٠ والتي شهدت أصغر هبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (أعلى رُبيع في العينة مرتبة حسب التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي).
^٣ متوسط المعدلات السنوية لنمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة اللاحقة على التحول (1 ... T) ناقصا متوسط المعدلات السنوية للنمو في الفترة السابقة على التحول (-1 ... T).

الجدول ٣-٦: الأسواق الصاعدة: حالات التحول في مسار الفائض الإنكماشية والتوسعية

البلد	السنة	حالات التحول في مسار الفائض الإنكماشية ^١		حالات التحول في مسار الفائض التوسعية ^٢	
		متوسط التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي ^٣	البلد	متوسط التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي ^٣	السنة
شيلي	١٩٦٩	٥,١٥-	سنغافورة	٧,٢٧	١٩٦٦
مقاطعة تايوان	١٩٧٢	٥,٠٨-	شيلي	٨,٦٧	١٩٧٦
هنغاريا	١٩٧٣	٥,١٨-	الأرجنتين	٤,٧٣	١٩٧٨
كوريا	١٩٧٧	٣,٠٤-	الصين	٦,٣٣	١٩٨٢
كولومبيا	١٩٧٩	٣,٣٧-	تايلند	٦,٢١	١٩٨٦
ماليزيا	١٩٧٩	١,٨٨-	ماليزيا	٥,٨٨	١٩٨٧
المكسيك	١٩٨٣	٤,٦٠-	الأرجنتين	٨,٩١	١٩٩٠
أوكرانيا	١٩٨٤	٣,٩٣-	الجمهورية التشيكية	٨,٦٩	١٩٩٣
رومانيا	١٩٨٨	٧,٣٠-	جنوب إفريقيا	٤,٧٥	١٩٩٣
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية	١٩٨٩	٣,٠٩-	بولندا	٦,٧٨	١٩٩٤
بولندا	١٩٩٠	٣,٣٩-	الجمهورية السلوفاكية	١١,٢١	١٩٩٤
الصين	١٩٩٧	٣,٩٧-	الأرجنتين	٩,٩٤	٢٠٠٢
تايلند	١٩٩٨	١,٩٠-			

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حالات التحول في مسار الفائض الإنكماشية هي الحالات البالغ عددها ١٣ والتي شهدت أكبر هبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (أدنى رُبيع في العينة مرتبة حسب التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي).
^٢ حالات التحول في مسار الفائض التوسعية هي الحالات البالغ عددها ١٢ والتي شهدت أصغر هبوط في نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط (أعلى رُبيع في العينة مرتبة حسب التغيير في نمو إجمالي الناتج المحلي).
^٣ متوسط المعدلات السنوية لنمو إجمالي الناتج المحلي في الفترة اللاحقة على التحول (1 ... T) ناقصا متوسط المعدلات السنوية للنمو في الفترة السابقة على التحول (-1 ... T).

يكون كافيا لكشف نطاق التحيز الناتج عن التجميع بشكل كامل.

وإضافة إلى حساب المتوسط البسيط لفرادى المرونات السعرية، تم أيضا حساب المتوسطات المرجحة وذلك باستخدام الأنصبة النسبية في التجارة في نهاية سنة ٢٠٠٥ كأوزان ترجيحية. ومقارنة بالمتوسطات البسيطة، ولّد استخدام المتوسطات المرجحة تقديرا ماثلا للمرونة السعرية في حالة الصادرات وتقديرا أقل للمرونة السعرية في حالة الواردات (وكانا -٠,٢٥ و-٠,٦٣ على التوالي)، حتى إن كان الأخير لا يزال أعلى من المرونة المقدرّة في النموذج التجريبي المعتاد. ورغم ذلك فإن النتيجة المتعلقة بالواردات تأتي مدفوعة بفئتين (هما السيارات والمنتجات البترولية) مع وجود تقدير غير دقيق نسبيا للمرونات السعرية للواردات. والواقع أن استخدام مقدر معمم للمربعات الصغرى (وهذا بمثابة إعطاء أوزان ترجيحية لفرادى التقديرات باستخدام معكوس الأخطاء المعيارية) ولّد مرونة سعرية أعلى للواردات (عند حوالي -١,١٣).

وبالنظر إلى أن المرونات السعرية تختلف اختلافا كبيرا بين المجموعات، يمكن أن يولد التقدير الذي تستخدم فيه طريقة المربعات الصغرى العادية للنموذج الكلي الذي يمثل القاعدة المعيارية تقديرات غير متسقة للعلاقات الكلية "الحقيقية" في المدى القصير والمدى الطويل، حيث تعتمد إشارة وحجم التحيز على الخصائص المحددة للبيانات (دراسة Pesaran and Smith, 1995).^{٣٠} وبعد صدور تلك الدراسة، تم لهذا السبب حساب المتوسطات البسيطة لفرادى التقديرات، حيث إنها بوجه عام توفر تقديرات متسقة للعلاقات الكلية الحقيقية.^{٣١} وتوضح النتائج، التي يوردها الجدول ٣-٩، أن متوسط فرادى المرونات السعرية للتجارة يعتبر أعلى بكثير من نموذج التجارة التجريبي المعتاد (في نفس الفترة وباستخدام نفس البيانات)، وأنه لا يحدث فقط أن تختفي الفجوة بين المرونة الداخلية للواردات والمرونة الداخلية للصادرات، بل إن قيمة هاتين المرونتين تكون أقل بكثير. ويكون هذا ملحوظا على وجه الخصوص بالنظر إلى أن مستوى التجزئة الصغير نسبيا المستخدم في هذا الفصل ربما لا

^{٣٠} على وجه الخصوص، يعكس عدم الاتساق كون أن الفرق بين العلاقات الكلية والعلاقات الفردية ينتهي إلى البواقي في الانحدار.

^{٣١} للاطلاع على تطبيق هذا التحليل على ديناميكيات أسعار الصرف، راجع دراسة Imbs and others (2005).

الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة

الجدول ٣-٧: تعاريف المتغيرات

المتغير	المصادر	ملاحظات
رصيد الحساب الجاري	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية (٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٤) تقرير الإحصاءات المالية الدولية	% من إجمالي الناتج المحلي
صافي الأصول الأجنبية	(٨) دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006)	% من إجمالي الناتج المحلي
الانتماء الخاص	(٩) دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006)	% من إجمالي الناتج المحلي
أسعار الأسهم	(٩) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠٠٦)	التغير السنوي %
الاحتياطيات	(٩) دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006)	% من إجمالي الناتج المحلي
الصادرات والواردات بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية	(١) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٢) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	% من إجمالي الناتج المحلي
رصيد المالية العامة	(١) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٢) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	% من إجمالي الناتج المحلي
رصيد المالية العامة الهيكلية	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	% من إجمالي الناتج المحلي
الاستهلاك	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	مجموع الاستهلاك، % من إجمالي الناتج المحلي
الاستثمار	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠٠٦) و(٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	إجمالي مجموع الاستثمار % من إجمالي الناتج المحلي
الصادرات والواردات بالقيمة الاسمية والقيمة الحقيقية	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	من بيانات ميزان المدفوعات
إجمالي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	
فجوة الناتج	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي و(٣) مشتق	%: بيانات تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موصولة مع بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والانحراف عن سلسلة إجمالي الناتج المحلي المطبق عليها مرشح هودريك-بريسكوت
المدخرات	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠٠٦) و(٢) تقرير مؤشرات التنمية العالمية و(٣) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	المدخرات القومية
نسب التبادل التجاري	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	نسبة مخفضات أسعار الصادرات والواردات
مجموع الطلب المحلي الحقيقي	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	
الميزان التجاري	راجع بيانات الصادرات والواردات	الصادرات - الواردات، % من إجمالي الناتج المحلي
التضخم	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي و(٢) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٣) تقرير مؤشرات التنمية العالمية	التغيرات السنوية في مؤشر أسعار المستهلكين
الانفتاح التجاري	راجع بيانات الصادرات والواردات الاسمية	(الصادرات + الواردات) / إجمالي الناتج المحلي
المبالغة في التقييم (الانحرافات عن تقدير المجموعة الاستشارية المعنية بفضايا أسعار الصرف (CGER))	مشتق	١٠٠ × (سعر الصرف الفعلي الحقيقي - تقدير المجموعة الاستشارية المعنية بفضايا أسعار الصرف) / تقدير المجموعة الاستشارية المعنية بفضايا أسعار الصرف
المغالاة في التقييم (الانحراف عن المتوسط في المدى الطويل)	مشتق	١٠٠ × (سعر الصرف الفعلي الحقيقي - متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي في فترة العينة ككل) / متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي في فترة العينة ككل
المغالاة في التقييم (الانحراف عن الاتجاه العام)	مشتق	١٠٠ × (سعر الصرف الفعلي الحقيقي - سعر الصرف الفعلي الحقيقي مطبقاً عليه مرشح هودريك-بريسكوت) / سعر الصرف الفعلي الحقيقي مطبقاً عليه مرشح هودريك-بريسكوت
المغالاة في التقييم، كمتيقن من اندراجات تعادل القوى الشرائية	دراسة Johnson, Ostry, and Subramanian (2007)	متبقيات الاندراجات المستعرضة لسعر الصرف الحقيقي (مقيسة باعتبارها مستوى أسعار إجمالي الناتج المحلي قياساً إلى الولايات المتحدة المأخوذ من جداول بن العالمية) على نصيب الفرد من الدخل المعدل حسب تعادل القوى الشرائية (والمأخوذ من جداول بن العالمية) في اللوغاريتم.
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	(١) تقرير آفاق الاقتصاد الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و(٢) حسابات خبراء صندوق النقد الدولي	يستند إلى مؤشر أسعار المستهلكين (القيم الأعلى = الارتفاع).
أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل	(١) تقرير الإحصاءات المالية الدولية و(٢) حسابات خبراء صندوق النقد الدولي	أسعار الفائدة الاسمية مخفضة بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين في نفس السنة.
أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل	(١) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (٢٠٠٦) و(٢) تقرير الإحصاءات المالية الدولية و(٣) حسابات خبراء صندوق النقد الدولي	أسعار الفائدة الاسمية مخفضة بالتغيرات في مؤشر أسعار المستهلكين في نفس السنة.
الفروق مع الشركاء التجاريين	مشتق	مقدراً باعتبارها الفرق بين المتغير (إجمالي الناتج المحلي) الخاص بالبلد المعني والمتوسط المرجح لنفس المتغير الخاص بشركائه التجاريين. والأوزان الترجيحية هي نفس الأوزان المستخدمة في تكوين مؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية التي وضعها صندوق النقد الدولي، وهذه الأوزان الترجيحية تختلف بمرور الوقت (هناك ثلاث مجموعات من الأوزان الترجيحية تغطي الفترة المتخذة كعينة ككل وهي الفترة ١٩٦٠-٢٠٠٦).

ملحوظة: تشير الأعداد الواردة في عمود "المصادر" إلى الأولوية المعطاة لفتات البيانات النسبية. ويعني ذلك أن المصادر المشار إليها تحت الرقم "١" استخدمت عند توافر البيانات. أما عند عدم توافر البيانات من المصدر رقم "١" فقد استخدمت البيانات المأخوذة من المصدر رقم "٢" أو تم تمديد السلسلة الزمنية عن طريق وصلها باستخدام البيانات المأخوذة من المصدر رقم "٣".

الجدول ٣-٨: نموذج التجارة التجريبي المعتاد: المرونات طويلة المدى في التجارة الأمريكية

مقدرة للفترة ٢٠٠٦-١٩٨٦		مقدرة للفترة ٢٠٠٦-١٩٧٣		
الأسعار النسبية ^١	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^٢	الأسعار النسبية ^١	سعر الصرف الفعلي الحقيقي ^٢	
الواردات				
٠,٤٨ (٠,٠٩)	٠,٨٣- (٠,١٩)	٠,٣٧ (٠,٠٨)	٠,٦٩- (٠,١٢)	الأسعار
٢,٤٦ (٠,٠٤)	١,٨٦ (٠,٠٨)	٢,٤٦ (٠,٠٣)	٢,٠٣ (٠,٠٧)	الدخل
الصادرات				
٠,٦٠- (٠,٣٤)	١,٠٦- (٠,٣١)	٠,٤٩- (٠,١٢)	٠,٠٢ (٠,١٠)	الأسعار
١,٩٧ (٠,١٠)	٠,٧٦ (٠,٣٢)	١,٨٢ (٠,٠٤)	١,٨٥ (٠,١٨)	الدخل

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: صادرات وواردات السلع (باستبعاد النفط) والخدمات. المتغيرات في اللوغاريتمات. الانحرافات المعيارية واردة بين قوسين.
١ المرونات السعرية المتعلقة بالأسعار النسبية (RP).
٢ المرونات السعرية المتعلقة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER). والزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي تشير إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة.

التكامل الرأسي والواردات الأمريكية

يمكن التعبير عن بيانات الواردات الإجمالية الأمريكية (M) باعتبارها مجموع مكونين كلاهما دالة لسعر الصرف الحقيقي (R)، وهما كما يلي: القيمة المضافة الخارجية $m(R)$ وصادرات الولايات المتحدة من السلع الوسيطة $X^e(R)$:

$$M = m(R) + \alpha \cdot X^e(R),$$

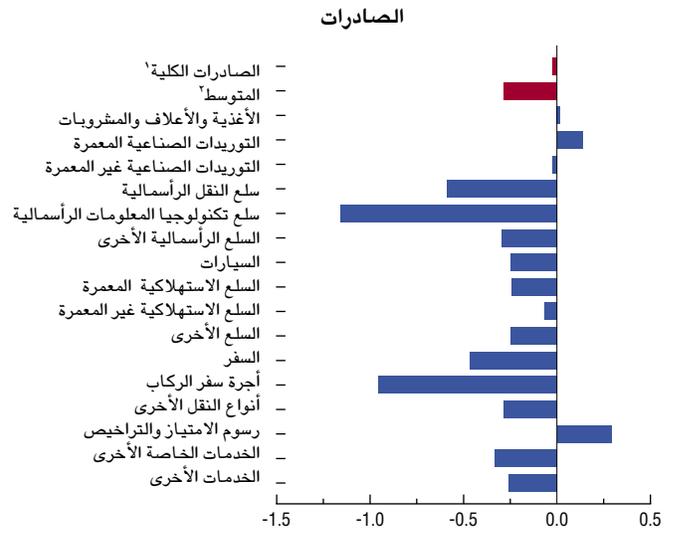
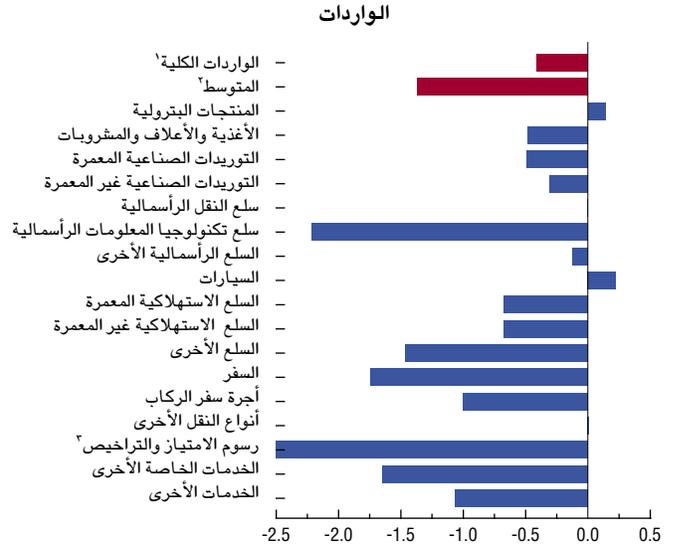
حيث α هي النصيب من الصادرات الأمريكية من السلع الوسيطة المستخدم في تجميع منتجات يعاد شحنها إلى الولايات المتحدة (وهي ظاهرة تعرف أيضا باسم "التدوير" ("round tripping")). وبافتراض أن $m(R)$ و $X^e(R)$ يعتمدان بشكل خطي على R ، وحيث تشير ε و ξ إلى المرونة السعرية طويلة المدى للقيمة المضافة المستوردة وللصادرات من السلع الوسيطة على التوالي، فإن مجموع المرونة المقدرة لإجمالي الواردات فيما يتعلق بسعر الصرف الحقيقي سيكون $(\xi - \varepsilon)$ ، وهو أقل من ε (بالقيمة المطلقة).

ومن بين الطرق التي يمكن استخدامها لضبط تأثير هذا التحيز هو أن تضاف صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الوسيطة كمتغير تفسيري في نموذج التجارة التجريبي المعتاد الخاص المطبق على أحجام الواردات، وذلك كما يلي:

$$\ln M_t = \alpha + \eta \cdot \ln Y_t + \varepsilon \cdot \ln \left(\frac{Pm_t}{Py_t} \right) + \alpha_j \cdot \ln X_{jt}^e \quad (2)$$

الشكل البياني ٣-١٢: المرونات السعرية القطاعية للتجارة (المعاملات)

يولد تقدير النموذج التجريبي المعتاد بشأن فرادى القطاعات تقديرات مختلفة جدا للمرونات السعرية للتجارة. وتعتبر متوسطات هذه المرونات أعلى من التقديرات الكلية المولدة من النموذج التجريبي المعتاد.



المصدر: U.S. Bureau of Economic Analysis, Survey of Current Business (2006).
وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ التقديرات مولدة من النموذج التجريبي المعتاد في فترة العينة ١٩٧٣-٢٠٠٦.
٢ المتوسطات البسيطة للمرونات السعرية القطاعية.
٣ متخطية للمقياس.

الجدول ٣-١٠: المرونات والتكامل الرأسي في الواردات الأمريكية في المدى الطويل

مع ضبط تأثير التكامل الرأسي ^٢		مع عدم ضبط تأثير التكامل الرأسي ^١	
(٢٠٠٦-١٩٨٦)	(٢٠٠٦-١٩٧٩)	(٢٠٠٦-١٩٨٦)	(٢٠٠٦-١٩٧٩)
١,٥٢- (٠,٠٩)	١,٦١- (٠,١٦)	١,١٦- (٠,٣٢)	٠,٨٢- (٠,١٦)
٠,٦٤ (٠,٠٢)	٠,٦٤ (٠,٠٢)	١,٧٠ (٠,٢٩)	١,٩٨ (٠,١٣)

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: واردات السلع (مع استبعاد النفط). المتغيرات في اللوغاريتمات. الانحرافات المعيارية واردة بين قوسين.
^١ النتائج مأخوذة من نموذج التجارة المعتاد المطبق على الواردات الأمريكية غير النفطية.
^٢ النتائج مأخوذة من المعادلة رقم (٢) في الملحق ٢-٣.

الديناميكيات غير الخطية

تم اختبار وجود الديناميكيات غير الخطية في حالة جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي توافرت بيانات عنها عن كل فترة العينة وهي الفترة ١٩٧٣-٢٠٠٦. وكانت الاختبارات المستخدمة هي اختبارات مفكوك تايلور ذات الرتبة العالية (higher-order Taylor expansion tests) والواردة في دراسة Teräsvirta, Lin, and Granger (1993) وفي دراسة Blake and Kapetanios (2003).

وقد اتخذت الديناميكيات غير الخطية المحددة التي جرى النظر فيها في هذا الفصل شكل الأثر الفارق في عملية تمثيل لنموذج التجارة التجريبي المعتاد لتصحيح الخطأ (مع وجود فترة تأخر واحدة فقط). وعلى وجه الخصوص، تم تقدير وجود الآثار الفارقة ضمن النموذج التالي:

$$T_i = I(IQ(t) \leq \theta) Z_i + I(IQ(t) > \theta) Z_i + e_i, \quad (3)$$

حيث T_i هي معدل نمو أحجام الصادرات (أو الواردات): و Z_i تشمل جميع المتغيرات في مواصفة تصحيح الخطأ، أي الثابت وحد تصحيح الخطأ وفترة التأخر الأولى في نمو الواردات (أو الصادرات) ونمو إجمالي الناتج المحلي الداخلي (أو لدى الشركاء التجاريين) ونمو أسعار الواردات (أو الصادرات): و $Q(t)$ هو المتغير المحرك، أي معدل نمو الأسعار النسبية للواردات (أو الصادرات): و I هي دالة المؤشر، وقيمتها تكون واحدا صحيحا إذا كانت القيمة المطلقة لمعدل نمو الأسعار النسبية للواردات (أو الصادرات) أعلى من مستوى العتبة θ ، وصفر في غير ذلك من الحالات.

وترد في الجدول ٣-١١ نتائج اختبارات العلاقة غير الخطية التي أجريت على أحجام الواردات والصادرات،

الجدول ٣-٩: المرونات طويلة المدى والتحيز الناتج عن التجميع في التجارة الأمريكية

التقديرات الكلية ^١		متوسط التقديرات ^٢	
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
٠,٤٩- (٠,٠٥)	٠,٠٦- (٠,٠٤)	١,٢٥- (٠,٦٣)	٠,٣٤- (٠,١٠)
١,٩٣ (٠,٠٣)	١,٧٧ (٠,٠٣)	١,٦٨ (٠,٣٥)	١,٦٠ (٠,١٦)

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: صادرات وواردات السلع والخدمات. المتغيرات في اللوغاريتمات. الانحرافات المعيارية واردة بين قوسين.
^١ تقديرات نموذج التجارة المعتاد للفترة من الربع الأول من سنة ١٩٧٣ إلى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
^٢ المتوسطات البسيطة لتقديرات المرونات السعريّة والدخلية للتجارة لفرادى القطاعات (مأخوذة من النموذج التجريبي المعتاد المقدر للفترة من الربع الأول من سنة ١٩٧٣ إلى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦).

حيث X_{jt}^e تمثل الفئة j th من صادرات الولايات المتحدة من المنتجات الوسيطة. وعلى وجه الخصوص، جرى النظر في خمس فئات من الصادرات، حيث إنها تعتبر الفئات التي من الأرجح أن تتعرض لدرجة عالية من التدوير، وهي كما يلي: قطع غيار السيارات (المحركات، وأجزاء المحركات، وغيرها من قطع الغيار)؛ و قطع غيار الطائرات (المحركات، وأجزاء المحركات، وغيرها من الأجزاء)؛ والمنتجات الكيماوية، باستثناء الأدوية؛ وأشياء الموصلات؛ والمنتجات المعدنية. وقد اشتملت المواصفة الإحصائية الأولية على خمس فترات تأخر وتم تقديرها استنادا إلى البيانات ربع السنوية للواردات الأمريكية من السلع (باستثناء النفط) الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي عن الفترة من الربع الأول من سنة ١٩٧٨ إلى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦ (يوافق التاريخ الأولي أول مشاهدة إحصائية تتعلق بالبيانات المجزأة عن الصادرات) وعن الفترة من الربع الأول من سنة ١٩٨٦ إلى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٦ (كان الباعث وراء اختيار سنة ١٩٨٦ هو أثر توقع اعتماد اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا في سنة ١٩٨٧). وكان مجموع عبر فئات الواردات الخمس — أي «مرونة» التدوير — هو ٠,٣ وكان مستقرا في الفترتين. ويشير هذا التقدير إلى أن ما يقرب من ثلث الصادرات الأمريكية من السلع الوسيطة يعود إليها في شكل واردات. وتوضح المرونات المقدرّة، الواردة في الجدول ٣-١٠، أنه في فترتي العينة زادت المرونة السعريّة المقدرّة للواردات زيادة كبيرة مقارنة بالنموذج التجريبي المعتاد (مقدرّة عن نفس الفترات وباستخدام نفس البيانات). وفضلا على ذلك، جاءت المرونة الدخلية للواردات أدنى بكثير مما هي عليه في النموذج المعتاد.

الجدول ١١: اختبارات العلاقة غير الخطية (قيمة p) والحدود الدنيا للتغيرات في الأسعار النسبية للواردات

البلد	اختبار العلاقة غير الخطية ^١		الحد الأدنى للنمو في الأسعار النسبية للواردات ^٢ (%)	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
أستراليا	٠,١١	٠,٨٦	٠,٨	٠,٢
النمسا	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٦	٠,٧
بلجيكا	٠,٠١	٠,٢٤	٢,٠	٢,٩
كندا	٠,٠٠	٠,١٥	٢,٤	٠,٦
الدانمرك	٠,٠٩	٠,٠٠	١,٢	١,٨
فرنسا	٠,٣٢	٠,٤٨	١,٦	٣,٤
ألمانيا	٠,٦٢	٠,٨٩	١,٢	١,٣
اليونان	٠,٠٠	٠,٠٩	٠,٥	٤,٧
هونغاري	٠,٠٠	٠,٢٠	٠,٥	٠,٩
آيرلندا	٠,٠٠	٠,١٥	٠,٣	١,٨
إيطاليا	٠,٨٩	٠,٠٠	١,٣	٠,٦
اليابان	٠,٠٠	٠,٠٩	٥,٩	٣,١
كوريا	٠,٠٠	٠,٩٥	٢,٧	٠,٧
المكسيك	٠,٠٠	٠,٢٥	١١,٧	٢,٧
هولندا	٠,٠٠	٠,٠٥	١,٣	١,٤
نيوزيلندا	٠,٠١	٠,٢٦	١,٦	٥,١
النرويج	٠,٠٢	٠,٠٤	٤,٧	٣,٩
بولندا	٠,٠١	٠,٠٠	٦,٣	٩,٦
البرتغال	٠,٠٠	٠,٢١	٢,١	٢,٥
إسبانيا	٠,٠٠	٠,٠٩	٤,٢	٣,٠
السويد	٠,٠٠	٠,٠٦	٣,١	٠,٥
سويسرا	٠,٠٧	٠,٦٣	٠,٤	٢,٩
تركيا	٠,٠٠	٠,٠٣	٨,٩	٧,٤
المملكة المتحدة	٠,٠٠	٠,٠٧	١,٥	١,٥
الولايات المتحدة	٠,٠١	٠,٩١	٢,٠	٤,٧

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ قيم الاحتمال الواردة في الاختبار الذي أجرته دراسة Teräsvirta, Lin, and Granger (1993) في حالة العلاقة غير الخطية (تشير القيم الواقعة دون ٠,٠٥ إلى وجود دليل على العلاقة غير الخطية عند مستوى ثقة يبلغ ٥٪).
^٢ قيم الحدود الدنيا للنمو في الأسعار النسبية للواردات (تتحرك أحجام الواردات بشكل أقوى في حالة معدلات النمو التي تزيد عن هذه الحدود الدنيا).

الجدول ١٢-٣: نموذج تصحيح الخطأ في حالة الواردات الأمريكية، عينة الفترة ١٩٧٣: الربع الأول-٢٠٠٦: الربع الثالث

النموذج الخطي	النظام الأدنى	النظام الأعلى
ثابت	٠,٠٠٣- (٠,٠٠)	٠,٠٠٨- (٠,٠١)
تصحيح الخطأ	٠,١٣٩- (٠,١٣)	٠,٢٥٢- (٠,٠٩)
(نمو أحجام الواردات) ^١	٠,٢٢٩ (٠,٢٤)	٠,٢١٢ (٠,١٨)
(نمو إجمالي الناتج المحلي) ^٢	١,٢٥٤ (١,٣٤)	١,٠٤٨ (٠,٧٧)
(التغير في الأسعار النسبية للواردات) ^٣	٠,٠٨٥- (٠,١٤-)	٠,١٩٣- (٠,١٢)
معاملات حدود تصحيح الخطأ ثابت	٤٢,٢	
الأسعار النسبية إجمالي الناتج المحلي	٠,٧	١,٩-

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ملحوظة: واردات السلع (مع استبعاد النفط). الانحرافات المعيارية واردة بين قوسين.

الميزان التجاري الأمريكي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي

من أجل التعبير الكمي عن انعكاسات مختلف تقديرات مرونة التجارة على تصحيح الميزان التجاري، تم تعديل شرط التوازن الجزئي المعتاد (راجع مثلاً دراسة Krugman, 1989) كي يأخذ في الحسبان وجود مركز تجارة أولي غير متوازن ووجود التكامل الرأسي على جانب الواردات.

وعلى وجه الخصوص، تم تحديد نسبة الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي بأنها

$$nx = \frac{X(R, Y^*)}{Y} - R \frac{M(R, Y, X)}{Y}$$

حيث R هو سعر الصرف الحقيقي (محددًا بحيث تكون الزيادة تعبيراً عن انخفاض القيمة). ويولد مجموع التمايز الذي تولده هذه المعادلة هو ما يلي

$$\hat{nx} = \left[\frac{X}{X - RM} \cdot (\varepsilon_x \cdot \hat{R} + \eta_x \cdot \hat{Y}^*) - \frac{R \cdot M}{X - RM} \cdot (-\varepsilon_m \cdot \hat{R} + \eta_m \cdot \hat{Y} + \alpha \cdot (\varepsilon_x \cdot \hat{R} + \eta_x \cdot \hat{Y}^*)) - \frac{R \cdot M}{X - RM} \hat{R} \right] - \hat{Y}$$

حيث تشير \hat{Z} إلى معدل نمو المتغير Z ؛ والمرونات السعريّة للصادرات والواردات هي على التوالي:

وذلك إلى جانب قيم العتبة لمعدلات نمو الأسعار النسبية للواردات والصادرات. ويوضح ذلك الجدول وجود أدلة قوية على العلاقة غير الخطية في حالة الأغلبية العظمى من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووجود تشنت كبير في قيم العتبات. وترد في الجدول ١٢-٣ نتائج نموذج العتبات المطبق على الواردات الأمريكية، وذلك إلى جانب النتائج المتحققة من نموذج تصحيح الخطأ (غير الخطي)، وهي توضح وجود زيادة كبيرة في سرعة التصحيح في أحجام الواردات الأمريكية عندما يكون التغير في الأسعار النسبية للواردات أعلى من مستوى العتبة (النظام الأعلى) مقارنة بما يحدث عندما يكون التغير في الأسعار النسبية للواردات أدنى من مستوى العتبة (النظام الأدنى).

الملحق ٣-٢: تقديرات الاقتصاد القياسي لنماذج التجارة

المتعلقة بسعر الصرف الحقيقي والمرونة المتعلقة
بأسعار النسبية للتجارة والمأخوذة من نموذج
التجارة التجريبي المعتاد (أي النسبة بين العمودين
الرابع والثالث في الجدول ٣-٨)، وأضيف إلى المرونات
المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية والمأخوذة من
النموذج التجريبي المعتاد.

• المرونات الداخلية للتجارة (η_x, η_m) : تستند النتائج
الموضحة في العمود الأول من الشكل البياني ٣-١١
إلى المرونات الداخلية المأخوذة من النموذج التجريبي
المعتاد والمقدرة عن الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٦ (الجدول
٣-٨). أما النتائج الموضحة في الأعمدة الأخرى في
الشكل البياني ٣-١١ فهي تستند إلى هذه المرونات
بعد تصحيحها بطريقة مماثلة في ضوء التحيز الناتج
عن التجميع والتحيز لصالح التكامل الرأسي.

• النسبة الأولية بين حجم الواردات وحجم الصادرات
(γ): تم تحديد هذه النسبة عند ١,٦٥، وهي النسبة بين
حجم الواردات وحجم الصادرات الأمريكية في نهاية
٢٠٠٥.

• درجة التكامل الرأسي (α): بعد الحصول على النتائج
من معادلة التقدير (٢)، تم تحديد هذه الدرجة عند
٣٠٪.

• الفرق التراكمي في النمو $(\hat{Y} - \hat{Y}^*)$: تم تحديد معدل
نمو إجمالي الناتج المحلي عند ٣ ٪ سنويا في حالة
الولايات المتحدة وكذلك شركائهم التجاريين عن فترة
خمس سنوات، وبذلك تم تحديد الفرق التراكمي في
النمو عند صفر.

• انتقال آثار سعر الصرف: في المعادلة (٤)، يؤخذ في
الاعتبار الانتقال غير الكامل لآثار تغيرات سعر الصرف
إلى الأسعار النسبية للتجارة عن طريق النظر إلى
المرونات السعريّة للتجارة والمتعلقة بأسعار الصرف
الحقيقية. وإضافة إلى ذلك، ضرب الحد الأخير في مقام
المعادلة (٤) (أي التغير في نسب التبادل التجاري بعد
حدوث تخفيض في سعر الصرف نسبته ١٪، معدلا في
ضوء وضع التجارة الأولي غير المتوازن) في ٠,٥
كي يأخذ في الحسبان رد الفعل الجزئي لنسب التبادل
التجاري في ظل انتقال الآثار غير الكامل (راجع أيضا
الإطار ٣-٣).

وفي المعادلة (٤)، تم تصحيح بيانات أحجام الواردات
فقط في ضوء التحيز لصالح التكامل الرأسي. وحيث إنه
يمكن للتكامل الرأسي، من ناحية المبدأ، أن يؤثر على
المرونات السعريّة للصادرات بطريقة مماثلة، فقد تم أيضا
تقدير تأثير التكامل الرأسي على العجز التجاري الأمريكي
بافتراض أن التحيز لصالح الهبوط على المرونات السعريّة
للصادرات هو نفس التحيز في حالة أسعار الواردات، وأن

$$\varepsilon_x = \frac{R}{X} \cdot \frac{\partial X}{\partial R} \text{ and } \varepsilon_m = -\frac{R}{M} \cdot \frac{\partial M}{\partial R},$$

والمرونات الداخلية للصادرات والواردات هي على التوالي:

$$\eta_x = \frac{Y^*}{X} \cdot \frac{\partial X}{\partial Y^*} \text{ and } \eta_m = \frac{Y}{M} \cdot \frac{\partial M}{\partial Y},$$

ومرونة "التكامل الرأسي" هي:

$$\alpha = \frac{X}{M} \cdot \frac{\partial M}{\partial X},$$

ومعدلا نمو إجمالي الناتج المحلي الداخلي وإجمالي
الناتج المحلي الأجنبي هما \hat{Y} , \hat{Y}^* على التوالي.
فإذا كانت $X - RM \neq 0$ ، فإن المعادلة الواردة أعلاه
تعني ضمنا ما يلي:

$$\hat{R} = \frac{\hat{n}_x + \left[\left(\frac{\gamma}{1-\gamma} \right) \cdot \eta_m + 1 \right] \hat{Y} - \left[\left(\frac{1}{1-\gamma} \right) - \left(\frac{\gamma}{1-\gamma} \right) \cdot \alpha \right] \cdot (\eta_x \cdot \hat{Y}^*)}{\left[\left(\frac{1}{1-\gamma} - \frac{\gamma}{1-\gamma} \alpha \right) \cdot \varepsilon_x + \left(\frac{\gamma}{1-\gamma} \right) \cdot \varepsilon_m - \left(\frac{\gamma}{1-\gamma} \right) \right]} \quad (٤)$$

حيث تشير (γ) إلى نسبة الواردات الحقيقية إلى الصادرات
الحقيقية $\left(\gamma = \frac{R \cdot M}{X} \right)$.

وتعطي هذه المعادلة التغير التراكمي في سعر الصرف
الحقيقي والذي يعتبر متسقا مع أي تغير كنسبة مئوية في
نسبة الميزان التجاري إلى إجمالي الناتج المحلي (\hat{n}_x) ،
في حالة مجموعة معطاة من المرونات هي $(\varepsilon_x, \varepsilon_m, \eta_x, \eta_m)$ ،
وميزانا تجاريا أوليا هو (γ)، ودرجة تكامل رأسي هي
(α)، وفرق نمو تراكميا في فترة التصحيح هو $(\hat{Y} - \hat{Y}^*)$.
ويبين الشكل البياني ٣-١١ في النص الرئيسي
توزيع مختلف قيم \hat{R} المرتبطة بحدوث هبوط في العجز
التجاري يبلغ نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج
المحلي عن المستوى الذي كان عليه في نهاية ٢٠٠٥. وقد
استخدمت المعلومات والافتراضات التالية في هذه العملية
الحسابية:

• المرونات السعريّة للتجارة $(\varepsilon_x, \varepsilon_m)$: تستند النتائج
الموضحة في العمود الأول من الشكل البياني ٣-١١ إلى
المرونات المتعلقة بأسعار الصرف الحقيقية والمأخوذة
من النموذج التجريبي المعتاد (المعادلة (١))، والمقدرة
عن الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٦ (الجدول ٣-٨). أما النتائج
الموضحة في الأعمدة الأخرى في الشكل البياني ٣-١١
فهي تستند إلى هذه المرونات بعد تصحيحها في ضوء
التحيز الناتج عن التجميع والتحيز لصالح التكامل
الرأسي. فمثلا، تم تقدير حجم التحيز الناتج عن التجميع
في حالة المرونة السعريّة للتجارة الأمريكية باعتباره
الفرق بين العمودين الثالث والرابع في الجدول ٣-٩.
وقد ضرب هذا الفرق في النسبة بين المرونات المقدرة

- Clarida, Richard, Manuela Goretti, and Mark Taylor, 2007, "Are There Thresholds of Current Account Adjustment in the G7?" in *G7 Current Account Imbalances: Sustainability and Adjustment*, ed. by Richard Clarida (Chicago: University of Chicago Press).
- Cooper, Richard, 2006, "Understanding Global Imbalances," paper presented at the Boston Federal Reserve Economic Conference, "Global Imbalances—As Giants Evolve," Chatham, Massachusetts, June 14–16.
- Croke, Hilary, Steven Kamin, and Sylvain Leduc, 2005, "Financial Market Developments and Economic Activity During Current Account Adjustments in Industrial Economies," International Finance Discussion Paper No. 827 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Debelle, Guy, and Gabriele Galati, 2005, "Current Account Adjustment and Capital Flows," BIS Working Paper No. 169 (Basel: Bank for International Settlements).
- de Haan, Leo, Hubert Schokker, and Anastassia Tcherneva, 2006, "What Do Current Account Reversals in OECD Countries Tell Us About the US Case?" DNB Working Paper No. 111 (Amsterdam: De Nederlandsche Bank).
- Devereux, Michael, and Charles Engel, 2002, "Exchange Rate Pass-Through, Exchange Rate Volatility, and Exchange Rate Disconnect," DNB Staff Reports 77 (Amsterdam: De Nederlandsche Bank).
- Dillon, Eleanor Wiske, and Linda Goldberg, 2006, "How Effective Is Dollar Depreciation at Reducing U.S. Trade Deficits?" (unpublished; New York: Federal Reserve Bank of New York).
- Dooley, Michael, David Folkerts-Landau, and Peter Garber, 2005, *International Financial Stability: Asia, Interest Rates, and the Dollar* (New York: Deutsche Bank Securities, Inc.).
- Dornbusch, Rudi, 1996, "The Effectiveness of Exchange-Rate Changes," *Oxford Review of Economic Policy*, Vol. 12, No. 3, pp. 26–38.
- Edwards, Sebastian, 2005, "Is the Current Account Deficit Sustainable? And If Not, How Costly Is Adjustment Likely to Be?" NBER Working Paper No. 11541 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Engle, Robert, and Clive Granger, 1987, "Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing," *Econometrica*, Vol. 55 (March), pp. 251–76.
- نصيب المنتجات الوسيطة الأجنبية الداخلة في الصادرات الأمريكية هو أيضا ٣٠٪. ووفقا لذلك، يولد تعديل المعادلة (٤) تقديرات مقارنة جدا للمعدل التخفيض اللازم في قيمة العملة.
- ### المراجع
- Armington, Paul, 1969, "A Theory of Demand for Products Distinguished by Place of Production," *IMF Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 16, pp. 159–78.
- Backus, David, and Frederic Lambert, 2005, "Current Account Fact and Fiction" (unpublished; New York: New York University). Available via the Internet: <http://pages.stern.nyu.edu/~dbackus/CA/BHLT%20latest.pdf>
- Blake, Andrew, and George Kapetanios, 2003, "Testing for ARCH in the Presence of Nonlinearity of Unknown Form in the Conditional Mean," Department of Economics Working Paper No. 496 (London: Queen Mary College, University of London).
- Broda, Christian, Nuno Limão, and David Weinstein, 2006, "Optimal Tariffs: The Evidence," NBER Working Paper No. 12033 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Broda, Christian, and David Weinstein, 2006, "Globalization and the Gains from Variety," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 121 (May), pp. 541–85.
- Bureau of Economic Analysis, 2006, *Survey of Current Business*, U.S. Department of Commerce, Vol. 86 (October).
- Burgess, Simon, and Michael Knetter, 1998, "An International Comparison of Employment Adjustment to Exchange Rate Fluctuations," *Review of International Economics*, Vol. 6 (February), pp. 151–63.
- Caballero, Ricardo, Emmanuel Farhi, and Pierre-Olivier Gourinchas, 2006, "An Equilibrium Model of 'Global Imbalances' and Low Interest Rates," NBER Working Paper No. 11996 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Campa, José Manuel, and Linda Goldberg, 2005, "Exchange Rate Pass-Through into Import Prices," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 87, pp. 679–90.
- Chinn, Menzie, 2005, "Supply Capacity, Vertical Specialization and Tariff Rates: The Implications for Aggregate U.S. Trade Flow Equations," NBER Working Paper No. 11719 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

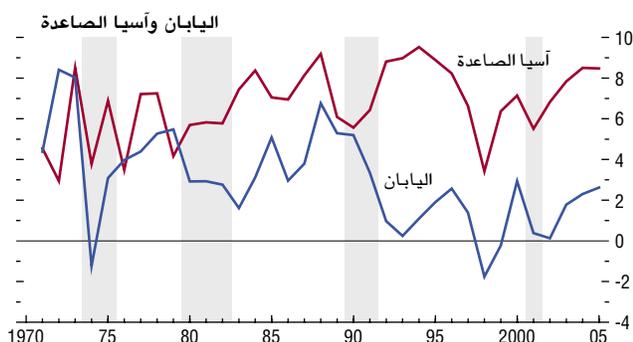
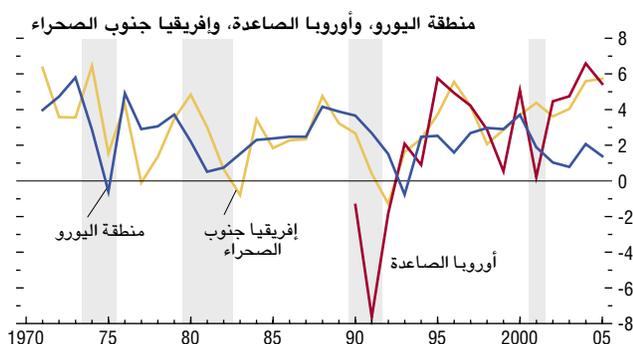
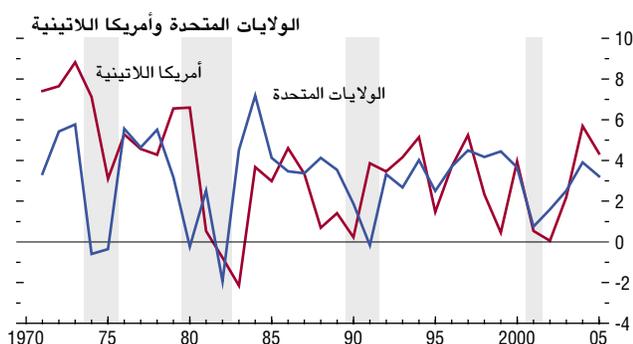
- Faruqee, Hamid, 2006, "Exchange Rate Pass-Through in the Euro Area," *IMF Staff Papers*, Vol. 53 (April), pp. 63–88.
- Frankel, Jeffrey, David Parsley, and Shang-Jin Wei, 2005, "Slow Passthrough Around the World: A New Import for Developing Countries?" NBER Working Paper No. 11199 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Freund, Caroline, 2000, "Current Account Adjustment in Industrialized Countries," International Finance Discussion Paper No. 692 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- , and Frank Warnock, 2005, "Current Account Deficits in Industrial Countries: The Bigger They Are, The Harder They Fall?" NBER Working Paper No. 11823 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Gagnon, Joseph, 2003, "Productive Capacity, Product Varieties, and the Elasticities Approach to the Trade Balance," International Finance Discussion Paper No. 781 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Ghosh, Atish, and Jonathan Ostry, 1995, "The Current Account in Developing Countries: A Perspective from the Consumption-Smoothing Approach," *World Bank Economic Review*, Vol. 9 (May), pp. 305–33.
- Goldberg, Linda, and Cedric Tille, 2005, "Vehicle Currency Use in International Trade," NBER Working Paper No. 11127 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Goldman Sachs, 2005, "Do Current Account Adjustments Have to Be Painful?" *Global Economic Weekly*, Issue No. 05/04.
- Goldstein, Morris, and Mohsin Khan, 1985, "Income and Price Effects in Foreign Trade," in *Handbook of International Economics*, Vol. II, ed. by Ronald W. Jones and Peter B. Kenen (Amsterdam: North-Holland), pp. 1041–105.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, 1998, "Exchange Rates and Jobs: What Do We Learn from Job Flows?" NBER Working Paper No. 6864 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Greenspan, Alan, 2004, "The Evolving U.S. Payments Imbalance and Its Impact on Europe and the Rest of the World," *Cato Journal*, Vol. 24 (Spring/Summer).
- Gust, Christopher, and Nathan Sheets, 2006, "The Adjustment of Global External Balances: Does Partial Exchange Rate Pass-Through to Trade Prices Matter?" International Finance Discussion Paper No. 850 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Hausmann, Ricardo, and Federico Sturzenegger, 2006, "Global Imbalances or Bad Accounting? The Missing Dark Matter in the Wealth of Nations," CID Working Paper No. 124 (Cambridge, Massachusetts: Center for International Development, Harvard University, January).
- Hellerstein, Rebecca, Deirdre Daly, and Christina Marsh, 2006, "Have U.S. Import Prices Become Less Responsive to Changes in the Dollar?" *Current Issues in Economics and Finance*, Federal Reserve Bank of New York, Vol. 12 (September).
- Hooper, Peter, Karen Johnson, and Jaime Marquez, 2000, "Trade Elasticities for the G-7 Countries," Princeton Studies in International Economics, Vol. 87 (Princeton, New Jersey: Princeton University, August).
- Houthakker, Hendrik S., and Stephen P. Magee, 1969, "Income and Price Elasticities in World Trade," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 51 (May), pp. 111–25.
- Imbs, Jean, Haroon Mumtaz, Morten Ravn, and Hélène Rey, 2005, "PPP Strikes Back: Aggregation and the Real Exchange Rate," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 120 (February), pp. 1–43.
- International Monetary Fund, *Balance of Payments Statistics Yearbook* (Washington, various issues).
- , *International Financial Statistics* (Washington, various issues).
- , 2006, "Exchange Rates and Trade Balance Adjustment in Emerging Market Economies" (Washington).
- Johnson, Simon, Jonathan Ostry, and Arvind Subramanian, 2007, "The Prospect for a Sustained Growth in Africa: Benchmarking the Constraints," IMF Working Paper 07/52 (Washington: International Monetary Fund).
- Justiniano, Alejandro, and Kornélia Krajnyák, 2005, "Why Has the U.S. Trade Balance Widened So Fast?" in *United States: Selected Issues*, IMF Country Report No. 05/258 (Washington: International Monetary Fund), pp. 30–45.
- Kamin, Steven, Trever Reeve, and Nathan Sheets, 2006, "U.S. External Adjustment: Considering the Historical Experience" (unpublished).
- Khatri, Yougesh, and Yoko Oguro, 2007, "Trade Sensitivity to Exchange Rates in the Context of Intra-Industry Trade" (unpublished).
- Krugman, Paul, 1989, "Differences in Income Elasticities and Trends in Real Exchange

- Rates," *European Economic Review*, Vol. 33 (May), pp. 1031–46.
- , 1991, *Has the Adjustment Process Worked?* (Washington: Institute for International Economics).
- , 2006, "Will There Be a Dollar Crisis?" (unpublished). Available via the Internet: http://www.econ.princeton.edu/seminars/WEEKLY%20SEMINAR%20SCHEDULE/SPRING_05-06/April_24/Krugman.pdf.
- Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004," IMF Working Paper 06/69 (Washington: International Monetary Fund).
- Mann, Catherine, and Katharina Plück, 2007, "Understanding the U.S. Trade Deficit: A Disaggregated Perspective," in *G7 Current Account Imbalances: Sustainability and Adjustment*, ed. by Richard Clarida (Chicago: University of Chicago Press).
- Marazzi, Mario, and others, 2005, "Exchange Rate Pass-Through to U.S. Import Prices: Some New Evidence," International Finance Discussion Paper No. 833 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Marquez, Jaime, 2002, *Estimating Trade Elasticities* (Boston: Kluwer Academic Publishers).
- Milesi-Ferretti, Gian Maria, and Assaf Razin, 1998, "Current Account Reversals and Currency Crises: Empirical Regularities," IMF Working Paper 98/89 (Washington: International Monetary Fund).
- Mussa, Michael, 2004, "Exchange Rate Adjustments Needed to Reduce Global Payments Imbalances," in *Dollar Adjustment: How Far? Against What?* ed. by C. Fred Bergsten and John Williamson (Washington: Institute for International Economics).
- National Research Council, 2006, *Analyzing the U.S. Content of Imports and the Foreign Content of Exports* (Washington: National Research Council of the National Academies).
- Obstfeld, Maurice, 2002, "Exchange Rates and Adjustment: Perspectives from the New Open-Economy Macroeconomics," *Monetary and Economic Studies*, Vol. 20, No. S-1 (December), pp. 23–46.
- , and Kenneth Rogoff, 1996, *Foundations of International Macroeconomics* (Cambridge, Massachusetts: MIT Press).
- , 2000, "New Directions for Stochastic Open Economy Models," *Journal of International Economics*, Vol. 50 (February), pp. 117–53.
- Orcutt, Guy, 1950, "Measurement of Price Elasticities in International Trade," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 32 (May), pp. 117–32.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2006, *OECD Economic Outlook* (Paris).
- Otani, Akira, Shigenori Shiratsuka, and Toyochiro Shiota, 2006, "Revisiting the Decline in the Exchange Rate Pass-Through: Further Evidence from Japan's Import Prices," *Monetary and Economic Studies*, Vol. 24, No. 1 (March), pp. 61–75.
- Pesaran, M. Hashem, and Ronald Smith, 1995, "Estimating Long-Run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels," *Journal of Econometrics*, Vol. 68 (July), pp. 79–113.
- Reinhart, Carmen, and Kenneth Rogoff, 2004, "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinterpretation," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 119 (February), pp. 1–48.
- Rodríguez-López, José Antonio, 2006, "Trade, Prices, and the Exchange Rate with Heterogeneous Producers and Endogenous Markups" (unpublished; Berkeley, California: University of California, Berkeley). Available via the Internet: http://socrates.berkeley.edu/~jarodrig/antonio/JMP_Rodriguez_Lopez.pdf.
- Roubini, Nouriel, and Brad Setser, 2004, "The U.S. as a Net Debtor: The Sustainability of the U.S. External Imbalances" (unpublished; New York: Stern School of Business, New York University). Available via the Internet: <http://pages.stern.nyu.edu/~nroubini/papers/Roubini-Setser-US-External-Imbalances.pdf>.
- Teräsvirta, Timo, Chien-Fu Lin, and Clive W. J. Granger, 1993, "The Power of the Neural Network Linearity Test," *Journal of Time Series Analysis*, Vol. 14, pp. 209–20.
- Thomas, Charles, and Jaime Marquez, 2006, "Measurement Matters for Modeling U.S. Import Prices," International Finance Discussion Paper No. 883 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- World Bank, 2006, *World Development Indicators* (Washington).

فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

الشكل البياني ٤-١: فترات الركود في الولايات المتحدة ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب المنطقة^١ (فترات الركود في الولايات المتحدة مظللة، التغيير السنوي %)

عادة ما كانت فترات الركود في الولايات المتحدة تتزامن مع حدوث انخفاض كبير لمعدلات النمو في المناطق الأخرى.



المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الركود حسب تعريف المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

أثير جدل كبير خلال السنة الماضية حول إمكانية تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على البلدان الأخرى. ويجب النظر إلى مخاوف المستثمرين وصانعي السياسات على حد سواء على أساس الخلفية التاريخية لتزامن فترات الركود في الولايات المتحدة عادة مع حدوث انخفاض كبير في النمو العالمي (الشكل البياني ٤-١). وغالبا يتم تلخيص هذه التجربة في القول المأثور «إذا عطست الولايات المتحدة أصيب العالم بنوبة برد».

ولكن لم يلاحظ حتى الآن سوى تأثير بسيط لتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على النمو في معظم البلدان الأخرى. وقد أشار المراقبون إلى عدد من الأسباب التي تفسر هذه النتيجة. أولا، ارتباط التباطؤ بتطورات قطاعية انفردت بها الولايات المتحدة — كالتصحيحات في قطاعي المساكن والصناعات التحويلية — وليس ارتباطه بعوامل مشتركة واسعة النطاق كتطورات أسعار النفط أو أسواق الأسهم التي كانت غالبا ما تسبب انكماش النشاط الاقتصادي في الفترات الماضية. وثانيا، ربما جاء تقلص انعكاسات هذا الركود على الطلب العالمي نتيجة لأن أهمية الروابط التجارية مع الولايات المتحدة بدأت تزدوي تدريجيا بالنسبة للعديد من البلدان. وثالثا، أشار بعض المعلقين إلى أنه مع اكتساب الطلب المحلي زخما متزايدا في الاقتصادات المتقدمة بخلاف الولايات المتحدة وفي الأسواق الصاعدة، ينبغي للنمو العالمي أن يكون أكثر قدرة على الصمود في الوقت الحاضر مقارنة بفترات الانكماش التي شهدتها الولايات المتحدة من قبل.

ومع ذلك، لا تزال المخاوف بشأن احتمال تزايد آثار التداعيات قائمة لعدة أسباب. أولا، عادة ما يبدأ تباطؤ النمو إيدانا بظهور نقاط التحول في النشاط الاقتصادي. وكما هو معروف، فمن الصعب التنبؤ بنقاط التحول الدورية، ولا تزال هناك مخاطر من حدوث تصحيح أعمق مما هو متوقع في سوق المساكن في الولايات المتحدة،

ملاحظة: المؤلفون الرئيسيون لهذا الفصل هم توماس هيلينغ، وبيتر بيرزن، وأيهان كوسيه، ومايكل كومهوف، ودوغلاس لاکستون، ونيكولا سباتافورا، بمساعدة بن ساتون، وياتريك هيتنجر. وقد قدم كريستوفر أوتروك الدعم الاستشاري.

الجدول ٤-١: دور الاقتصادات الكبرى في الاقتصاد العالمي
(أكبر عشرة اقتصادات: % من المجموع العالمي؛ متوسطات الفترات)

	إجمالي الناتج المحلي									
	التجارة السلعية			بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية						
	الصادرات			بأسعار الصرف في السوق			بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية			
٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٧١	٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٧١	٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٧٥-١٩٧١		
الولايات المتحدة	١١,٦	١٣,٢	١٥,٧	٣٠,١	٢٧,٠	٢٧,٩	٢٠,٥	٢١,٥	٢٢,٥	منطقة اليورو ^١
اليابان	١٨,٥	٢٠,١	٢١,٢	٢١,٩	٢٢,٠	٢٠,٢	١٥,٧	١٨,٤	٢١,٣	الصين ^٢
المملكة المتحدة	٧,٤	١٠,٩	٨,٥	١١,٦	١٤,٠	٧,٥	٦,٧	٨,٤	٨,٠	كندا
الصين ^٢	٤,٧	٦,٢	٦,٩	٤,٩	٤,١	٣,٧	٣,١	٣,٥	٤,٣	المكسيك
كندا	٧,٢	٢,٠	١,٢	٤,٦	١,٩	٢,٦	١,٤	٥,٨	٣,٠	كوريا
المكسيك	٤,٤	٤,٧	٥,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٧	١,٩	٢,٠	٢,١	الهند
كوريا	٢,٧	٠,٩	٠,٥	١,٨	١,٠	١,٣	١,٨	١,٩	١,٧	البرازيل
الهند	٣,١	٢,٣	٠,٧	١,٧	١,٠	٠,٣	١,٦	١,١	٠,٦	
البرازيل	١,٠	٠,٦	٠,٧	١,٦	١,٥	١,٧	٥,٧	٤,٠	٣,٥	
	١,٢	١,٣	١,٣	١,٥	١,٩	١,٢	٢,٧	٣,٢	٢,٧	

المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
١ فيما عدا التجارة البنينية لمنطقة اليورو
٢ بيانات العمود ١٩٧١-١٩٧٥ هي بيانات الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٠

السياسات والتي لا تنطبق على المنعطف الحالي فحسب وإنما تنطبق أيضاً على الدورات المستقبلية. ويتألف هذا الفصل من جزأين رئيسيين. يُعنى الجزء الأول بتحليل الأدلة التي ظهرت مؤخراً على كيفية تأثير اقتصاد الولايات المتحدة على تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية (وتأثره بها). ويتناول التساؤلات التالية على وجه التحديد.

- ما هي التبعات العالمية لفترات الركود وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة في الماضي، وكيف تغيرت هذه التبعات بمرور الوقت؟
- إلى أي مدى تؤثر الاضطرابات في الولايات المتحدة على أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الأخرى، وكيف يمكن مقارنة هذه الآثار مع تلك التي تترتب على حدوث اضطرابات في مناطق العملات الرئيسية الأخرى؟ وهل تغيرت قوة روابط الدورة الاقتصادية هذه تدريجياً مع الزيادات السريعة في التكامل التجاري والمالي على الصعيد الدولي؟
- إلى أي مدى كانت هناك عوامل مشتركة وراء دورات النشاط الاقتصادي المتزامنة على مستوى الاقتصادات الرئيسية؟

ويتناول الجزء الثاني من هذا الفصل منهجاً للمحاكاة يقوم على استخدام النماذج لتحليل كيف تتوقف التبعات العالمية لتباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة على حدوث الاضطرابات الأساسية المحددة. ويتناول هذا القسم أيضاً الدور الذي يمكن أن تقوم به السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف في تقليص نطاق التداعيات المعاكسة التي تنجم عن تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

ومن احتمال تزايد حدة التباطؤ الحالي في النشاط الاقتصادي، حيث من المرجح أن يسفر ذلك عن انتقال تداعيات أكبر إلى بلدان أخرى^١ وثانياً، يجب أن يكون هناك توازن بين الانخفاض النسبي في الروابط التجارية مع الولايات المتحدة والتزايد السريع في الروابط المالية الخارجية، مع حقيقة بقاء الولايات المتحدة في قلب النظام المالي العالمي. وثالثاً، لا يزال اقتصاد الولايات المتحدة هو أكبر اقتصادات العالم، ففي حين اكتسبت الاقتصادات المتقدمة الأخرى زخماً دورياً، لا سيما أوروبا، لا تزال هناك تساؤلات مطروحة حول الديناميكية الأساسية لهذه الاقتصادات. ورابعا، بينما بلغت حصة اقتصادات أكبر خمس أسواق صاعدة في الوقت الحاضر ربع إجمالي الناتج المحلي العالمي على أساس تعادل القوى الشرائية، لم يصل دورها في التجارة العالمية إلى نفس المستوى بعد (حوالي السبع)، ويصعب الذهاب للقول بأنها استطاعت أن تحل تماماً محل الاقتصاد الأمريكي كمحرك للنمو العالمي.

وإزاء هذه الخلفية، يطرح هذا الفصل السؤال العام المتعلق بمدى قدرة البلدان الأخرى على «الانفصال» عن اقتصاد الولايات المتحدة والاستمرار في تحقيق نمو قوي في مواجهة تباطؤ النشاط الاقتصادي الأمريكي. والهدف الأساسي من ذلك هو (١) تسليط الضوء على أي العوامل التي يُرجح أن تحدد حجم التداعيات في ظل الظروف الراهنة — أي تأثير ضعف النمو في الولايات المتحدة على ناتج البلدان الأخرى: (٢) فهم المخاطر والتحديات التي تواجه

^١ راجع بين دراسات أخرى، دراستي (1996) Artis و Timmermann (2006) عن التنبؤ بنقاط التحول.

اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

المتحدة، لكنها جاءت نتيجة لعوامل أثرت على العديد من البلدان في نفس الوقت. وتشمل الأمثلة على هذه الموجات صدمة أسعار النفط الأولى خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٥ وانفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٠. ومع وجود مزيد من الأطر المرنة للسياسات الاقتصادية الكلية في العديد من البلدان، ينبغي لإدارة السياسات النقدية الاستشرافية أن تكون قادرة على المساعدة في توفير هوامش أمان لآثار التداعيات التي تنجم عن ضعف النمو في الولايات المتحدة أو في الاقتصادات الكبرى الأخرى.

التجارة السلعية					
رسلة سوق الأسهم			الواردات		
٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩٧٥-١٩٨١	١٩٩٠-١٩٩٥	٢٠٠٥-٢٠٠١	١٩٧٥-١٩٨١	١٩٩٠-١٩٩٥
٤٤,٤	٣٢,٨	...	١٩,٧	١٨,٦	١٥,٦
١٥,٣	١١,٣	...	١٦,٩	١٩,٠	٢١,٢
٩,٤	٣٤,٤	...	٥,٨	٧,٤	٧,٩
٧,٥	٧,٩	...	٥,٦	٧,٣	٧,٩
١,٩	٦,٢	٢,١	١,٣
٢,٨	٢,٦	...	٤,٠	٤,٧	٥,٥
٠,٥	٠,٢	...	٢,٩	٠,٩	٠,٨
١,١	٠,٨	...	٢,٧	٢,١	٠,٩
٠,٨	٠,٣	...	١,٢	٠,٨	٠,٨
٠,٨	٠,٣	...	٠,٩	٠,٨	١,٩

اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

ومن المفيد بداية، اثبات بعض الحقائق الأساسية حول الحجم النسبي لاقتصاد الولايات المتحدة وروابطه مع المناطق الأخرى.

- لا تزال الولايات المتحدة إلى حد بعيد هي أكبر اقتصادات العالم (الجدول ٤-١). ويمثل اقتصاد الولايات المتحدة، مقيسا بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية، حوالي خمس إجمالي الناتج المحلي العالمي. وبالنظر إلى أسعار الصرف في السوق، تبلغ حصتها أقل من ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي بدرجة طفيفة. ولم تتغير هذه النسب كثيرا خلال العقود الثلاثة الماضية.
- والولايات المتحدة هي أكبر مستورد في الاقتصاد العالمي. فهي تستورد في المتوسط حوالي الخمس من جميع السلع المتداولة دوليا منذ عام ١٩٧٠. وهي ثاني أكبر مصدر بعد منطقة اليورو.
- وتمشيا مع النمو السريع بوجه عام في التجارة الإقليمية البينية^٢، ارتفعت حصة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة في منطقة نصف الكرة الغربي بقدر هائل، بما في ذلك البلدان المجاورة — كندا والمكسيك — وبعض البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى والجنوبية (الشكل البياني ٤-٢). وبالمقارنة مع منطقة اليورو واليابان، شهدت الولايات المتحدة ارتفاعا أكبر في حجم التبادل التجاري مع الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى بوجه عام، وليس مع البلدان في نصف الكرة الغربي فحسب.

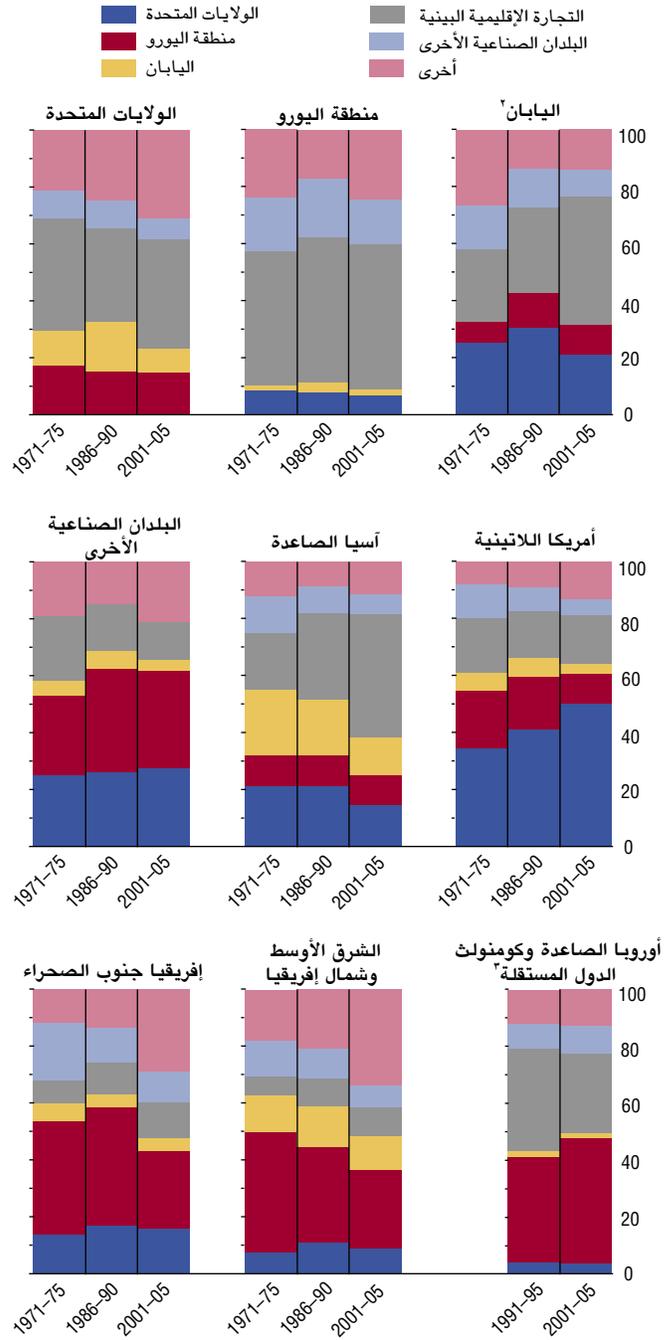
ويذهب هذا الفصل إلى أن محدودية تأثير فترة تباطؤ النشاط الاقتصادي الحالية في الولايات المتحدة على العالم حتى الآن ترجع إلى أن هذا التباطؤ ناجم في الأساس عن تصحيحات محددة في قطاعي المساكن والصناعات التحويلية انفردت بها الولايات المتحدة، ولم يأت نتيجة للتطورات العالمية الأوسع نطاقا والمرتبطة ارتباطا وثيقا على مستوى البلدان الصناعية الرئيسية. وفضلا على ذلك، تم احتواء الأثر الكلي لهذه التصحيحات القطاعية بما في ذلك في الولايات المتحدة. ورغم ذلك، لا تزال هناك مخاطر في هذه المرحلة تتمثل في نفاذ التباطؤ من قطاع المساكن إلى قطاعات أخرى وإلى الاستهلاك الخاص، مع ما يصاحب ذلك من انتقال تداعيات كبيرة إلى البلدان الأخرى. وبشكل أعم، يخلص الفصل إلى أن الحجم المحتمل لانتقال تداعيات التباطؤ من الولايات المتحدة قد ازداد مع تحقق مزيد من التكامل التجاري والمالي، ولكن ينبغي تجنب المغالاة في تقدير أهمية هذه الروابط. وتمثل هذه التداعيات أهمية كبرى للبلدان التي ترتبط مع الولايات المتحدة بأواصر تجارية ومالية وثيقة، لا سيما أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الصناعية، وغالبا ما يزداد حجم هذه التداعيات خلال فترات الركود عندما يصبح نمو الواردات سالبا بصورة حادة مقارنة بفترات التباطؤ في منتصف الدورة. وبرغم هذا يتوصل الفصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن موجات انخفاض النمو الماضية التي كانت شديدة التزامن على مستوى العالم لم تكن تنتج في الأساس عن حدوث تطورات انفردت بها الولايات

^٢ يعزى هذا التطور إلى حد كبير إلى عوامل مثل قرب الموقع الجغرافي، وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي، والأواصر التاريخية والثقافية (متغيرات تشترك فيها نماذج الجاذبية التجارية المتعارف عليها). وساعد على حدوثه أيضا التكامل الإقليمي على مستوى السياسات، ويشمل التكامل من خلال أمور منها على سبيل المثال اتفاقيات التجارة الإقليمية والأشكال الأخرى للتعاون.

الشكل البياني ٤-٢: وجهة التجارة

(التبادل التجاري مع المناطق المشار إليها % من مجموع التبادل التجاري)

أدى النمو السريع في التجارة الإقليمية البينية إلى انخفاض أهمية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة بوجه عام. غير أن حصة أمريكا اللاتينية من التبادل التجاري مع الولايات المتحدة قد شهدت ارتفاعاً.



- واستمر الارتفاع بوجه عام في درجة الانكشاف الاقتصادي أمام الولايات المتحدة — أي حصة الصادرات إلى الولايات المتحدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي — حتى في البلدان التي شهدت تراجعاً في حصة الولايات المتحدة من صادراتها الكلية، نتيجة لزيادة الانفتاح التجاري في جميع أنحاء العالم (الجدول ٤-٢). ويميل الانكشاف الاقتصادي أمام الولايات المتحدة كذلك إلى أن يكون أكبر من حجم الانكشاف أمام منطقة اليورو واليابان، باستثناء المناطق المجاورة.
- وبصورة عامة، كانت الأسواق المالية في الولايات المتحدة ولا تزال هي الأكبر حجماً إلى حد بعيد، ولا يرجع السبب في ذلك إلى حجم الاقتصاد فحسب وإنما يعود أيضاً إلى عمق هذه الأسواق. وتترتب على تغيرات أسعار الأصول في الولايات المتحدة آثار إشارية قوية على مستوى العالم، كما كان لتداعيات الأسواق المالية في الولايات المتحدة دور مهم لا سيما خلال فترات إجهاد السوق. وبصفة خاصة، تصل الارتباطات بين أسواق الأسهم القطرية إلى أعلى مستوياتها عندما يمر سوق الأسهم في الولايات المتحدة بفترة انخفاض (الإطار ٤-١).

- وتحظى المطالبات على الولايات المتحدة عادة بالنصيب الأكبر من أصول الحوافظ الأجنبية خارج المناطق الجغرافية لباقي بلدان العالم (الجدول ٤-٣). وذلك نتيجة لحجم وعمق أسواقها المالية، إلى جانب تزايد صافي خصومها الخارجية. وفي الوقت ذاته، عادة ما تكون حصة المستثمرين في الولايات المتحدة من خصوم استثمارات الحوافظ الأجنبية أكبر من حيازات المستثمرين في البلدان الأخرى، باستثناء منطقة اليورو حيث تكون الحيازات الداخلية بين بلدان المنطقة أكبر حجماً. ويبين ذلك مدى أهمية الروابط المالية الدولية مع أسواق الولايات المتحدة.

تداعيات فترات الركود والتباطؤ في الولايات المتحدة في الماضي: دراسة الأحداث

مرت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٠ بخمس فترات ركود وفترتي تباطؤ في منتصف الدورة الاقتصادية^٣. ومن الأسباب المهمة التي تدعو لدراسة التبعات العالمية

^٣ اتبعاً للتسلسل الزمني ربع السنوي للدورة الاقتصادية الذي وضعه المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER)، تغطي دراسة الأحداث خمس فترات ركود وهي: ١٩٧٤-١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨١-١٩٨٢، ١٩٩١، و٢٠٠١. ويعرف التباطؤ في منتصف الدورة بأنه الفترات التي كان ناتج الولايات المتحدة فيها أقل من المحتمل (كما يحدد باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت) والتي لم يعتبرها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية فترات ركود. وتغطي الدراسة على وجه الخصوص فترتي الركود في عامي ١٩٨٦ و١٩٩٥.

المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة (٢٠٠٦)؛ وحسابات خبراء الصندوق.
^١ تغطي التجارة الإقليمية البينية التبادل التجاري مع البلدان في نصف الكرة الغربي.
^٢ تغطي التجارة الإقليمية البينية التبادل التجاري مع آسيا الصاعدة.
^٣ كومونولث الدول المستقلة

اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

الجدول ٤-٢: وجهة الصادرات حسب المنطقة
(الصادرات السلعية إلى الوجهة المشار إليها % من إجمالي الناتج المحلي)

الصادرات من	الوجهة							
	إقليمية بينية		اليابان		منطقة اليورو		الولايات المتحدة	
	١٩٨٥-١٩٨١	٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩٨٥-١٩٨١	٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩٨٥-١٩٨١	٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩٨٥-١٩٨١	٢٠٠١-٢٠٠٥
البلدان الصناعية	٠,٥	٠,٦	١,١	١,٠
الولايات المتحدة	١٥,٥	٨,٣	٠,٤	٠,٢	٢,٤	١,٥
منطقة اليورو	١,٣	١,١	٢,٩	٤,٠
اليابان
البلدان الصناعية الأخرى	٣,٣	٣,٦	٠,٩	١,٠	٧,٦	٦,٠	٧,٩	٦,٠
الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى
آسيا الصاعدة	١٦,٢	٥,٢	٣,٩	٣,٥	٤,٥	١,٧	٧,١	٤,٨
الصين	٩,١	٣,٥	٣,٦	٢,١	٣,٨	٠,٨	٥,٩	٠,٨
الاقتصادات الصناعية الجديدة
وبلدان «آسيان» الأربعة ^٢	٢٩,٠	٩,٧	٥,٦	٦,٦	٦,١	٣,٢	١٠,٣	١٠,٥
أمريكا اللاتينية	٣,٦	٢,٤	٠,٤	٠,٧	٢,٠	٢,٤	١١,٨	٤,٥
الأرجنتين	٧,٧	١,٧	٠,٢	٠,٣	٣,٠	٢,١	٢,١	١,١
البرازيل	٣,٢	١,٣	٠,٤	٠,٦	٢,٦	٢,٢	٣,١	٢,٤
المكسيك	١,٠	٠,٩	٠,٢	٠,٨	٠,٨	١,٨	٢٣,٠	٦,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,١	٠,٩	١,١	٠,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٩	٣,٠
نيجييريا	٣,٦	١,١	١,٢	٠,١	٨,٨	١٧,٠	١٨,٧	٨,٦
جنوب إفريقيا	٣,٠	...	١,٨	...	٤,٩	...	٢,١	...
أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة ^٣	٨,٨	٦,١	٠,٣	٠,٣	١٤,٥	٦,٠	١,٣	٠,٦
هنغاريا ^٣	٩,٠	٥,٨	٠,٣	٠,٣	٣٤,٩	١٥,٥	١,٨	١,٠
بولندا ^٣	٥,٥	٢,٩	٠,١	٠,١	١٤,٤	٩,٤	٠,٦	٠,٥
روسيا ^٣	٩,٦	٥,٤	٠,٦	٠,٥	١٠,١	٣,٨	١,٤	٠,٧

المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقدير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
١ متوسط الفترة

٢ تضم مجموعة بلدان الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية. وتضم مجموعة بلدان «آسيان» الأربعة إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.
٣ القيم في أعمدة الفترة من ١٩٨٥-١٩٨١ هي متوسطات الفترة من ١٩٩١-١٩٩٥.

الصناعية، وكذلك في جميع الاقتصادات الرئيسية في أمريكا اللاتينية، ومعظم الاقتصادات الآسيوية تقريبا، وغالبية اقتصادات أوروبا الصاعدة. لكن من ناحية أخرى لم تشهد البلدان الصناعية الأخرى سوى انخفاضا طفيفا في معدلات النمو خلال فترة الركود في عام ١٩٩١، بينما ارتفعت معدلات النمو فعليا في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويرجع هذا التناقض بقدر كبير إلى الاختلاف في طبيعة فترتي الركود. فتُعزى أسباب الركود في عام ١٩٩١ بصورة جزئية إلى حدوث اضطراب ذي طبيعة انفرادية بها الولايات المتحدة — وذلك في أعقاب أزمة مؤسسات الادخار والإقراض والضائقة الائتمانية التي صاحبتهَا — وقد أدت الآثار التوسعية لإعادة توحيد ألمانيا إلى موازنة تأثيره جزئيا على العديد من الاقتصادات الأخرى. وربما ظهرت فترة الركود في عام ٢٠٠١ بصورة أوضح في الولايات المتحدة في بدايتها، لكنها كانت تنطوي على عنصر عالمي واضح مرتبط بانفجار فقاعة تكنولوجيا المعلومات، وشمل ذلك أيضا الانخفاض الشديد في غالبية مؤشرات أسواق الأسهم الرئيسية وانخفاض استثمارات الأعمال في مختلف أنحاء العالم.

التي ترتبت على انكماش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هو أن روابط الدورات الاقتصادية الدولية غالبا ما تبرز بشكل كبير خلال هذه الأحداث (مثل دراسة Zarnowitz, 1992). وبوجه عام، كان يصاحب فترات الركود الماضية في الولايات المتحدة انخفاض في معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان الأخرى (الجدول ٤-٤). ففي البلدان الصناعية كانت معدلات النمو تنخفض بنقطتين مئويتين في المتوسط، أي بحوالي نصف متوسط الانخفاض في معدل النمو في الولايات المتحدة. ومن بين اقتصادات الأسواق الصاعدة، كانت أمريكا اللاتينية تشهد أعلى معدلات انخفاض النمو، فقد انخفض معدل النمو الوسيط بواقع ١,٧٪ خلال فترات الركود في الولايات المتحدة. وكانت معدلات النمو في آسيا تتجه كذلك نحو الانخفاض خلال فترات الركود في الولايات المتحدة بينما كان تأثير هذه الفترات على النمو في إفريقيا والشرق الأوسط صغير نسبيا. غير أنه كان هناك اختلاف كبير في أداء النمو باختلاف حالات الركود، وباختلاف المناطق وكذلك البلدان في كل منطقة. فعلى سبيل المثال، صاحب الركود في عام ٢٠٠١ انخفاض معدلات النمو في معظم الاقتصادات

الفصل ٤ فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

الجدول ٤-٣: أصول وخصوم الحوافظ الخارجية حسب المنطقة (% إجمالي الناتج المحلي)

إقليمية بينية		اليابان		منطقة اليورو		الولايات المتحدة	
٢٠٠٤	١٩٩٧	٢٠٠٤	١٩٩٧	٢٠٠٤	١٩٩٧	٢٠٠٤	١٩٩٧
الأصول							
...	...	٣,٢	٢,٠	٨,١	٥,٩
٥٧,٨	٧,٧	٢,٥	٠,٧	١٤,١	٣,١
...	١٢,٩	٥,٢	١٥,٠	٧,٨
١٠,١	٥,٤	٤,١	٣,٨	٣١,٠	١٣,٢	٢١,٧	١١,٩
الخصوم							
...	...	٥,٩	٤,١	١١,٥	٢,٥
٥٧,٨	٧,٧	٦,٢	٣,٤	٩,٩	٧,٤
...	٥,٢	١,١	٨,٠	٣,٨
١٠,١	٥,٤	٥,١	٥,٧	٢٦,٩	٦,٢	٢٨,٨	١٩,٤

المصادر: المسح المنسق لاستثمارات الحافظة؛ وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملاحظة: تضم مجموعة بلدان الاقتصادات الصناعية الجديدة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وكوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية. وتضم مجموعة بلدان «آسيان» الأربعة إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.

المعكس لارتفاع أسعار الفائدة في البلدان الصناعية الرئيسية على إمكانية استمرار المنطقة في تحمل الدين، مما أدى في نهاية المطاف إلى وقوع أزمات الديون في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينات. وصاحبت فترتي تباطؤ النمو في منتصف الدورة الاقتصادية (في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٥) درجات لا تذكر من التباطؤ في البلدان الأخرى. فقد انخفض معدل النمو الوسيط في البلدان الصناعية بواقع ٠,١٪، في حين شهد معدل النمو الوسيط في اقتصادات الأسواق الصاعدة ارتفاعاً طفيفاً. ويبدو أن هذا النمط ينطبق على فترة التباطؤ الراهنة في الولايات المتحدة التي لم تؤد حتى الوقت الحاضر إلى انخفاض معدلات النمو بدرجة كبيرة في بقية بلدان العالم.

وبوجه عام، يتضح من الاختلاف الكبير الذي يحدث مع مرور الوقت وعلى مستوى البلدان، أنه ليس في الإمكان

ويمكن الوقوف على اختلافات مماثلة بين فترتي الركود في بداية السبعينات والثمانينات. فقد صاحب الركود في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٥ انخفاض كبير في معدلات النمو في معظم أنحاء العالم في أعقاب «صدمة» أسعار النفط الأولى — وهو ما يُسمى بالاضطراب المشترك نتيجة لتأثيره على جميع البلدان في نفس الوقت.^٤ وانفردت فترة الركود في عام ١٩٨٢ بمعاونة اقتصادات آسيا وأمريكا اللاتينية بوجه عام من انخفاض معدلات النمو بدرجة أعلى من الاقتصادات الصناعية الأخرى. وواجهت أمريكا اللاتينية بصفة خاصة انخفاضاً شديداً في النمو، ويُعزى السبب في ذلك جزئياً إلى التأثير

^٤ إن تأثير صدمة النفط الأولى على جميع البلدان في نفس الوقت لا يعنى أنها أثرت عليها جميعاً بنفس الأسلوب، حيث يعتمد هذا التأثير على عوامل مثل كثافة استهلاك الطاقة في الإنتاج وانتقال العبء الضريبي لأسعار السوق العالمية إلى أسعار المستخدم النهائي.

اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

الجدول ٤-٤ انكماش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة والنمو العالمي

كل فترات التباطؤ	كل فترات الركود	فترتي التباطؤ ^٢		فترات الركود ^١				٧٥-١٩٧٤	
		١٩٩٥	١٩٨٦	٢٠٠١	١٩٩١	١٩٨٢	١٩٨٠		
التغير في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (الوسيط للمنطقة)									
١,١-	٣,٨-	١,٥-	٠,٧-	٢,٩-	٢,١-	٤,٥-	٣,٤-	٦,١-	الولايات المتحدة
٠,١-	٢,٠-	٠,٣-	٠,١-	٢,٠-	١,٣-	٠,٤-	١,٥-	٥,٤-	البلدان الصناعية الأخرى
٠,٩	١,٧-	—	١,٩	١,٨-	١,١	٣,٩-	٠,٨-	٣,٢-	أمريكا اللاتينية
٠,٣	٠,٦-	٠,٧	٠,٢-	٠,٧-	٠,٨	٣,٣-	١,٠-	١,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٦	١,٣-	٠,٣	٠,٩	١,١-	٠,١-	١,٥-	٠,٣-	٣,٥-	آسيا الصاعدة
٠,٧	٠,٢	١,٩	٠,٦-	٠,٦	—	١,٠	—	٠,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٨	٣,٦-	٣,٨	...	٠,٣-	٦,٩-	أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة
نسبة التغيرات في نمو الوسيط إلى تغيرات النمو في الولايات المتحدة (%)									
١	٥١	٢٠	١٧-	٦٩	٦١	١٠-	٤٤	٩٠	البلدان الصناعية الأخرى
١٤٠-	٣٤	١-	٢٧٩-	٦١	٥٣-	٨٧	٢٢	٥٢	أمريكا اللاتينية
٩-	١٤	٤٧-	٢٨	٢٤	٣٨-	٧٤	٣٠	٢٠-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٧٤-	٢٨	١٦-	١٣١-	٣٧	٤	٣٣	١٠	٥٧	آسيا الصاعدة
٢٠-	٧-	١٢٣-	٨٣	١٩-	٠	٢٣-	١-	٩	إفريقيا جنوب الصحراء
٢٥٠-	١٧٣	٢٥٠-	...	١١	٣٣٥	أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة
% البلدان التي تشهد انخفاضاً في معدلات النمو									
٥٠	٧٣	٥٥	٤٥	٩١	٧٣	٤٥	٦٤	٩١	البلدان الصناعية الأخرى
٤٠	٧٠	٤٧	٣٣	٨٣	٣٧	٩٠	٦٢	٧٧	أمريكا اللاتينية
٥٠	٥٠	٤٧	٥٣	٥٣	٤٠	٦٠	٥٧	٤٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤٥	٦٨	٤٢	٤٧	٨٤	٥٣	٧٨	٥٦	٧٢	آسيا الصاعدة
٤١	٤٧	٢٥	٥٨	٣٥	٥٠	٤٦	٥٠	٥٣	إفريقيا جنوب الصحراء
١٧	٧٦	١٧	...	٦٠	٩٣	أوروبا الصاعدة وكومنولث الدول المستقلة

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

^١ العام الذي تم خلاله تسجيل معظم الآثار التي ترتبت على النمو في الولايات المتحدة. قد يكون هناك اختلاف طفيف في بيانات الركود الفعلية لدى المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER).

^٢ تعرف فترات التباطؤ في منتصف الدورة بأنها الفترات التي كان ناتج الولايات المتحدة خلالها أقل من المستوى الممكن (حسبما يحدده مرشح هودريك-بريسكوت) والتي لم يصفها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية أنها فترات ركود. والفترتان المشمولتان على سبيل التحديد هما ١٩٨٦ و ١٩٩٥.

العالم. وفيما يخص الروابط التجارية، كان من أهم سمات فترات الركود الماضية في الولايات المتحدة التحول الحاد في نمو الواردات إلى الاتجاه السالب خلال كل فترة من فترات الركود (الشكل البياني ٤-٣). ففي واقع الأمر، تسايرواردات الولايات المتحدة الاتجاهات الدورية بشدة، وتتسم بالحساسية العالية إلى درجة تفوق حساسية الاستثمار الثابت الخاص. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصة الواردات نسبياً في العناصر المكونة للطلب المحلي النهائي التي تتسم بالحساسية تجاه التقلبات الدورية كالمسح الاستهلاكية المعمرة والسلع الاستثمارية^٦. فلا عجب إذاً أن البلدان التي تواجه أكبر قدر من الانكشاف الاقتصادي أمام الولايات المتحدة عانت من أعلى درجات التقلص في فترات الإنتاج (الشكل البياني ٤-٤).

^٦ بلغت حصة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية ٤٨,٩٪ من مجموع واردات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥، بينما بلغت حصتها ٧,٩٪ من الطلب المحلي النهائي خلال نفس الفترة. وفضلاً على ذلك، تشمل الواردات أيضاً ٣١,٣٪ من المواد الخام للأغراض الصناعية، التي يتسم الطلب عليها أيضاً بالحساسية للتقلبات الدورية.

الإجابة على السؤال المطروح حول كيفية تأثير فترات الركود والتباطؤ في الولايات المتحدة على الاقتصادات الأخرى إلا بعد بيان مجموعة العوامل الأساسية المسببة لفترات الركود تلك، مع أخذ الظروف المبدئية وجوانب الضعف في الاقتصاد واستجابة السياسات في المناطق الأخرى بعين الاعتبار. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينتقل هذا القسم الآن إلى دراسة الأحداث بتفصيل أكبر استناداً إلى البيانات ربع السنوية المتوفرة^٥.

أثرت فترات الركود والتباطؤ في الولايات المتحدة في الماضي على الاقتصادات الأخرى من خلال قناتين أوليتين هما: (١) الروابط التجارية؛ (٢) الروابط بين الأسواق المالية في الولايات المتحدة وفي بقية بلدان

^٥ بينما يؤدي استخدام البيانات ربع السنوية إلى اقتصار العينة على البلدان التي تتوفر بياناتها ربع السنوية، فالفائدة التي تترتب على ذلك هي إمكانية تحقيق اتساق أفضل بين سلوك الناتج في البلدان الأخرى والتسلسل الزمني المتعارف عليه للدورات الاقتصادية الذي وضعه المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER) (الذي يحدد نهاية فترات الركود وبدايتها بالشهور وأرباع السنوات بدلاً من الاقتصار على استخدام السنوات).

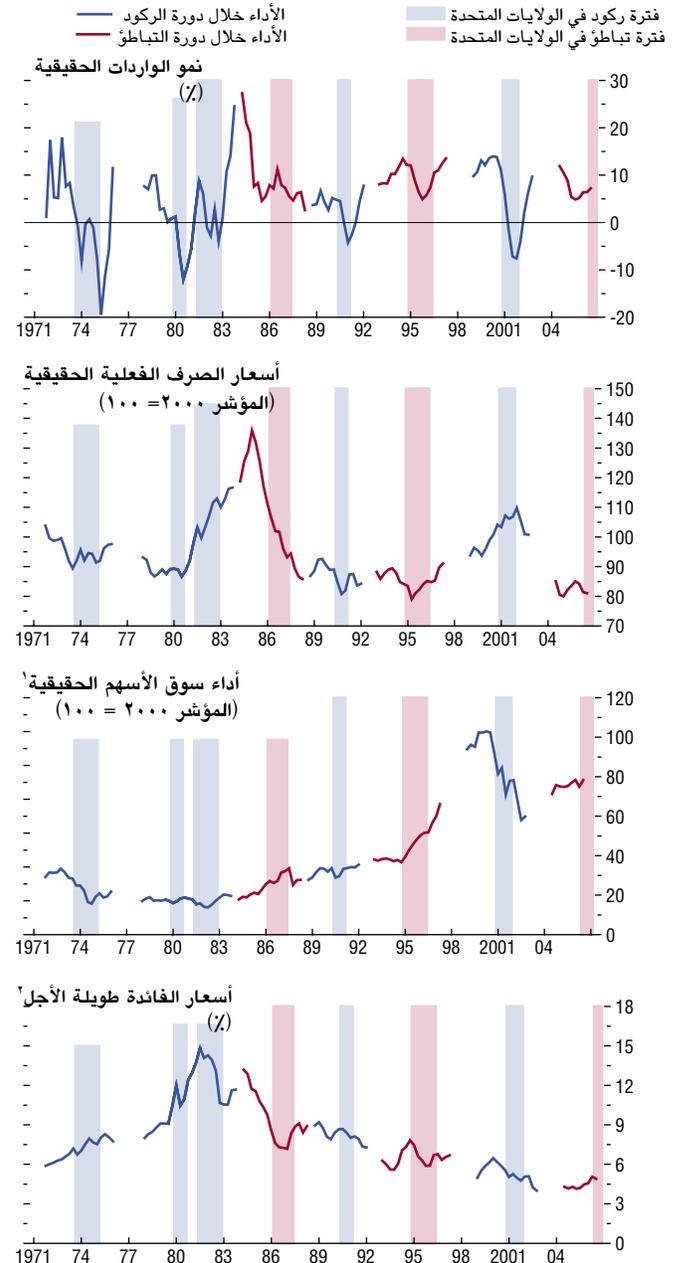
وفيما يتعلق بانتقال التداعيات عبر قنوات التجارة، كان لسلوك الدولار الأمريكي خلال فترات الركود دور مؤثر أيضا. فعلى سبيل المثال، كان انخفاض معدل نمو واردات الولايات المتحدة خلال فترة الركود في عام ١٩٨٢ مشابه لانخفاض المُشاهد خلال فترتي الركود في السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩١ و ٢٠٠١، ورغم أن فترة الركود في عام ١٩٨٢ كانت أعمق بكثير. ويرجع ذلك جزئيا إلى الارتفاع الكبير في سعر الدولار الأمريكي عام ١٩٨٢ حيث تم تشديد السياسة النقدية بصورة حادة لكبح التضخم. ونتيجة لذلك تحسنت القدرة التنافسية للشركاء التجاريين للولايات المتحدة، مما ساعد على تخفيف درجة تأثر هذه الاقتصادات بفترة الركود في الولايات المتحدة وبالأثار المعاكسة لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على مستوى العالم.

وقد تراجعت معدلات النمو بصورة طفيفة في البلدان الصناعية التي انخفضت أسعار الصرف فيها خلال فترات الركود في الولايات المتحدة، بينما العكس صحيح في الاقتصادات الصاعدة. ويعزى هذا التناقض جزئيا إلى أزمات العملة التي مرت بها بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال فترات الركود في الولايات المتحدة، ولا يعكس ذلك مسائل القدرة على الاستمرار في تحمل الدين الخارجي التي نشأت مع حدوث خسائر في معدلات التبادل التجاري خلال تلك الموجات (المشار إليها فيما بعد) فحسب، وإنما يعكس أيضا في بعض الأحيان ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والتحول المتزامن في اتجاه التدفقات الرأسمالية نحو الأسواق الصاعدة (الإطار ٤-٢). وهناك جانب آخر له صلة بذلك وهو أن التزامات الديون الخارجية لمعظم الأسواق الصاعدة مقومة بعملة أجنبية هي الدولار الأمريكي في المعتاد، الأمر الذي يمكن أن يجعلها معرضة لتزايد أعباء خدمة الديون المرتبطة بخفض قيمة العملة أو انخفاض سعر الصرف. كذلك تساعد هذه الآثار المترتبة على «الميزانية العمومية» في تفسير أسباب تقلص فجوات الناتج بقدر أكبر في الاقتصادات الصاعدة التي ترتفع فيها نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، والتي تميل إلى الارتباط الوثيق مع أعباء الديون الخارجية، مقارنة بالبلدان التي تنخفض فيها نسب الديون إلى إجمالي الناتج المحلي. وتسلط هذه المشاهدات الضوء على أهمية دور جوانب الضعف في الاقتصاد في تحديد كيفية تأثر البلدان الأخرى بفترات الركود في الولايات المتحدة.

وتشير الأدلة التي تخلص إليها دراسة الأحداث أيضا إلى أن مرونة سعر الصرف ساعدت في تخفيف وطأة الآثار الخارجية المعاكسة خلال فترات الركود في الولايات المتحدة، حيث إن البلدان التي كانت تعتمد نظما مرنة لسعر الصرف، شهدت في المتوسط انخفاضا أقل في معدلات النمو مقارنة بالبلدان التي كان تعتمد نظم

الشكل البياني ٤-٣: الولايات المتحدة: الواردات الحقيقية، وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية، وعائدات الأسهم الحقيقية، وأسعار الفائدة خلال فترات الركود والتباطؤ

انخفضت واردات الولايات المتحدة بصورة حادة عند كل فترة ركود، في حين كانت أسعار الأسهم الأمريكية تميل إلى التراجع نتيجة لارتفاع علاوات المخاطر وانخفاض الربحية في قطاع الشركات. وفي المقابل، كانت الواردات تسجل نموا معتدلا خلال فترات التباطؤ بينما لم تتأثر أسعار الأسهم نسبيا.

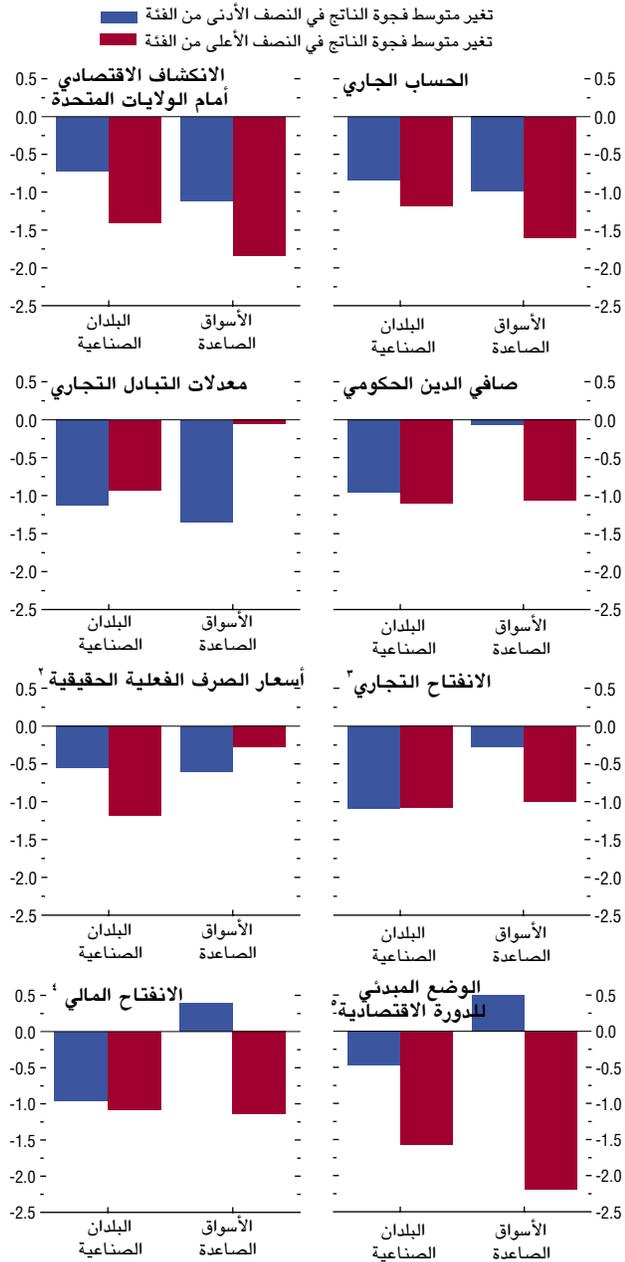


المصادر: U.S. Bureau of Economic Analysis؛ ومجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي؛ Wall Street Journal؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. مؤشر ستاندر أند بورز ٥٠٠ مخفض بمؤشر أسعار المستهلكين. العائد على أذون الخزانة ذات أجل الاستحقاق الغائبة البالغة عشر سنوات.

اقتصاد الولايات المتحدة وتقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

الشكل البياني ٤-٤: فجوات الناتج والخصائص الهيكلية خلال فترات الركود في الولايات المتحدة^١ (التغير في متوسط فجوات الناتج، % من الاتجاه العام لإجمالي الناتج المحلي)

تختلف استجابة الناتج إزاء الركود في الولايات المتحدة اختلافا كبيرا باختلاف عدد من خصائص البلدان، بما في ذلك، على سبيل المثال، الانكشاف التجاري أمام الولايات المتحدة.



المصدر: دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2006)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ تقدر فجوات الناتج على اعتبار أنها الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والاتجاه العام لإجمالي الناتج المحلي باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.
^٢ البلدان في النصف الأعلى شهدت ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي أو انخفاضاً لا يذكر فيه مجموع الصادرات % من إجمالي الناتج المحلي عند دخول الولايات المتحدة في فترة ركود.
^٣ إجمالي الأصول الخارجية زائداً إجمالي الخصوم الخارجية، % من إجمالي الناتج المحلي.
^٤ متوسط فجوة الناتج عند دخول الولايات المتحدة في فترة ركود.

سعر الصرف الثابت (باستثناء البلدان التي مرت بأزمات العملة).^٧

وبينما يبدو أن الانكشاف الاقتصادي أمام الولايات المتحدة هو أحد المحددات المهمة لقوة الاستجابة للركود في الولايات المتحدة، يبدو كذلك أن «الانفتاح» بوجه عام هو العامل الأكثر أهمية في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة. وخلال فترات الركود في الولايات المتحدة، ازداد تقلص فجوات الناتج على نحو مطرد في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر انفتاحاً من حيث الانفتاح التجاري والمالي (حسبما ورد تعريفهما في الملحق ٤-١). ومما لا يدعو للدهشة أيضاً أن البلدان التي شهدت انخفاضاً في معدلات التبادل التجاري كانت الأكثر استجابة من حيث الناتج، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى الآثار المعاكسة لتباطؤ النمو العالمي على أسعار السلع خلال فترات الركود في الولايات المتحدة.

وتشير دراسة الأحداث إلى أن البلدان التي عانت بالفعل من فجوات كبيرة وسالبة في الناتج في بداية فترة الركود في الولايات المتحدة، كان أداءها أفضل من البلدان التي كانت أقرب إلى ذروة دورة نشاطها الاقتصادي. ويتناقض هذا الاستنتاج مع الرأي البديهي بأن البلدان التي يقل الناتج فيها فعلياً عن المستوى المحتمل في بداية فترة الركود في الولايات المتحدة، تكون أكثر عرضة للصددمات الخارجية المعاكسة لأن هذه الصدمات ربما تضخم التأثير المعاكس على مستوى الثقة وتزيد من مخاطر الانكماش الناتج عن الديون. ويشير ذلك إلى أنه حينما يكون النمو أقل من مستويات الاتجاه العام، تميل قوى التصحيح الذاتي إلى رفع معدلات النمو لتعود إلى مستويات الاتجاه العام، ويبدو أن هذا التأثير هو الذي كان سائداً.^٨

وكانت فترات الركود في الولايات المتحدة تأتي في العادة مصحوبة بانخفاضات في سوق الأسهم كما كانت تقترن بهذه الانخفاضات في بعض الحالات. ونظراً لقوة الارتباط بين أسعار الأسهم، لا سيما خلال فترات إجهاد السوق، كانت أسعار الأسهم في الاقتصادات الأخرى تميل أيضاً إلى الانخفاض خلال تلك الموجات. وعلى العكس من ذلك، فإن مؤشرات أسواق الأسهم في الولايات المتحدة لم تنخفض على أساس ربع سنوي أثناء فترات التباطؤ في منتصف الدورة الاقتصادية، بما في ذلك الفترة الحالية.

^٧ تم تصنيف البلدان على أساس نظم سعر الصرف الثابتة والمعومة استناداً إلى تصنيف (2004) Reinhart-Rogoff. راجع الملحق ٤-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

^٨ تشمل قوى التصحيح الذاتي، على سبيل المثال، تباطؤ وتيرة ازدياد الأسعار وارتفاع الأجور استجابة لتزايد معدلات البطالة وانخفاض معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، مما يؤدي إلى حفز الطلب.

الإطار ٤-١: الروابط المالية والتداعيات

هناك ارتباط وثيق بين أسعار الأصول على مستوى البلدان مما يشير إلى أن الروابط المالية تمثل مصدرا مهما للتداعيات العالمية. فضلا على ذلك، توثقت الروابط المالية عبر الحدود بدرجة كبيرة منذ السبعينات، إلى جانب ارتفاع إجمالي الأصول الخارجية للبلدان الصناعية من ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في السبعينات إلى ١٥٥٪ في عام ٢٠٠٤. كذلك ارتفع إجمالي الأصول الخارجية لبلدان الأسواق الصاعدة من ١٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى ٥٧٪ في نفس الفترة. ومع زيادة توثق الروابط المالية العالمية بمرور الوقت، اتسع نطاق انتقال التداعيات المالية بناء على ذلك. ويستعرض هذا الإطار الأدلة التي توافرت مؤخرا على دور الروابط المالية كوسيط لانتقال الاضطرابات المالية من بلد إلى آخر.

وهناك اعتراف واسع النطاق بأن تأثير الاضطراب في أحد الأسواق المالية على الأسواق الأخرى الخارجية يتوقف على طبيعة الروابط المالية على مستوى البلدان، وما إذا كان للاضطراب تأثير على أي من الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (دراسة Kaminsky and Reinhart, 2003). وعلى سبيل المثال، أدى الخفض الحاد لقيمة الباهت التايلندي في عام ١٩٩٧ وما صاحبه من انكماش الناتج وتعثر قطاع الشركات في تايلند إلى ارتفاع حجم القروض المتعثرة بين البنوك اليابانية الضعيفة بالفعل، مما أسهم في اتخاذ موقف أكثر حذرا تجاه الإقراض على مستوى المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي التكامل المالي كذلك إلى تزايد الحركة المتساوقة لعلاوات المخاطر على مستوى الأسواق، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى أنه من المرجح تعرض المستثمر في أحد الأسواق إلى مخاطر الأسواق الأخرى كذلك. ومن ثم، فقد أدى توقف روسيا، على سبيل المثال، عن سداد الديون في عام ١٩٩٨ إلى زيادة التقلبات في السوق، مما تسبب في اتساع فروق العائد الناجمة عن مخاطر الائتمان، وتسبب في ”الهروب إلى الجودة“ بوجه عام بحثا عن أوراق مالية أقل مخاطر وأسرع تداولاً مثل سندات الخزنة الأمريكية.

وبينما يظل تأثير الاضطرابات المالية متوقفا على عدد من العوامل، ومع ذلك، فهناك قناتان واسعتا النطاق وتكتسبان أهمية خاصة.

• أصبحت أسعار الأصول المتشابهة على مستوى البلدان أكثر ارتباطا مع تزايد الروابط المالية. وفيما يتعلق

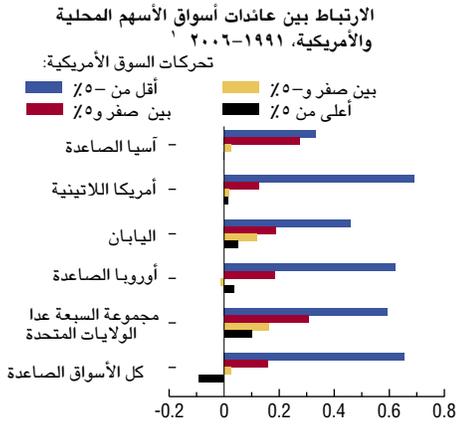
بالبلدان الصناعية على وجه الخصوص، ازدادت الارتباطات بين مؤشرات أسواق الأسهم وعائدات السندات^١. وبالنسبة للأسواق الصاعدة، ارتفعت ارتباطات أسعار أصولها مع الولايات المتحدة ومعظم البلدان الصناعية الأخرى باستثناء اليابان على مدى الخمسة عشر عاما المنصرمة. وارتفعت كذلك الارتباطات بين الأسواق الصاعدة مقارنة ببداية التسعينات.

• وفي حين ركز الكثير من الدراسات على الارتباطات بين التغيرات في أسعار الأصول على مستوى البلدان، فمن الضروري الإشارة إلى وجود ارتباط كبير كذلك بين تقلب الأسعار على مستوى البلدان (Engle and Susmel, 1993). وبينما كانت الأسباب وراء ذلك موضع جدل واسع النطاق، يبدو أن تفاوت المعلومات وعدم اكتمالها هما أهم هذه الأسباب (دراسة Goodhart, 1999). ومن المرجح أن يؤدي عدم التيقن بشأن إدارة السياسة النقدية في الولايات المتحدة، مثلا، إلى توليد مستوى أعلى من التقلبات في جميع الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، قد يزداد سلوك الانسياق وراء التيار السائد بين المستثمرين حينما تتحرك أسعار الأصول بقدر كبير في اتجاه أو في آخر، الأمر الذي قد يسفر عن تضخيم صدمات الأسعار.

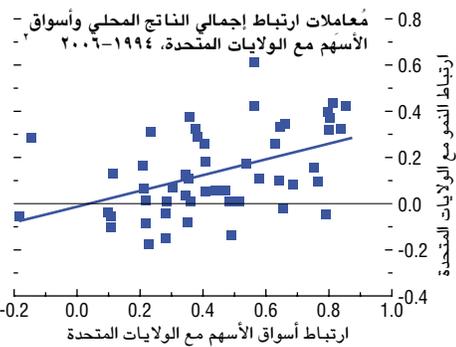
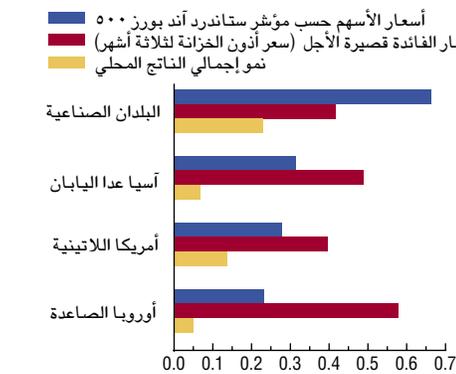
وهناك تفاوت واضح في الارتباطات بين أسعار الأصول على مستوى البلدان، مع تزايد الارتباطات بدرجة كبيرة خلال فترات هبوط السوق والركود. وقد يساعد ذلك في تفسير أسباب ميل الانكماشات العالمية إلى التزامن الشديد على مستوى البلدان أكثر من التوسعات العالمية. وتشير بعض البحوث التي أجريت مؤخرا إلى قيام الولايات المتحدة بدور رئيسي في نشر وترويج الصدمات المالية (دراسة Fung, Leung, and Xu, 2001). وهذا أمر لا يثير الدهشة نظرا لأن حصة الولايات المتحدة تروبو على ٤٠٪ من رسملة أسواق الأسهم العالمية، كما تبلغ حصتها من ديون القطاع الخاص المستحقة حوالي النصف. ويبدو أن

^١ على سبيل المثال، ارتفع معامل الارتباط الوسيط لأسواق الأسهم بين اقتصادات مجموعة السبعة (بين ارتباطات ثنائيات البلدان البالغ عددها ٢١) من ٠.٥٥ إلى ٠.٦٩ خلال الفترتين الممتدتين من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ و من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦. وارتفع معامل الارتباط الوسيط لربع السندات طويلة الأجل من ٠.٥٤ إلى ٠.٨ في نفس الفترة. وارتفعت معاملات الارتباط في سوق الأسهم لجميع بلدان مجموعة السبعة، بينما ارتفعت ارتباطات أسواق السندات لجميع البلدان باستثناء اليابان.

الارتباط مع متغيرات الولايات المتحدة



متوسط الارتباط مع الولايات المتحدة حسب المتغير، ١٩٩٤-٢٠٠٦^١



المصادر: مؤسسة Datastream؛ ومؤسسة "هيفر أناليتكس" (Haver Analytics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) لمؤشرات سوق الأسهم بالدولارات الأمريكية، العائدات الشهرية.
مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) لمؤشرات سوق الأسهم بالعملة المحلية مخفضة بمؤشر أسعار المستهلكين، العائدات ربع السنوية.

أهمية الولايات المتحدة تزداد بدرجة كبيرة خلال فترات تعثر السوق. فعلى سبيل المثال، تبلغ الارتباطات على مستوى أسواق الأسهم القطرية أعلى مستوياتها، بينما يشهد سوق الأسهم في الولايات المتحدة انخفاضا، مما يفسر تزامن هبوط أسواق الأسهم في كل بلدان العالم تقريبا طوال الأشهر التي انخفض فيها سوق الأسهم في الولايات المتحدة. (اللوحة العليا في الشكل البياني). ومن ثم، فقد يبدو من وجهة نظر المستثمرين في الولايات المتحدة أن منافع التنوع العالمي تميل نحو الانخفاض حينما تكون هناك حاجة ماسة إليها.

ومن الناحية العملية، فإن التمييز بين تداعيات صدمة تلحق ببلد واحد وتداعيات صدمة مشتركة تؤثر في الحال على العديد من البلدان يمكن أن يمثل تحديا، وذلك نظرا لأن تداعيات أسعار الأصول تنتقل بعد فارق زمني قصير أو ربما يكون هناك فارق زمني لانتقالها على الإطلاق على عكس ما يحدث في حالة انتقال تداعيات النمو. فعلى سبيل المثال، حينما يلاحظ أن سوق الأسهم في الولايات المتحدة وأوروبا تتحركان معا، فهل يعزى السبب الرئيسي إلى تأثير السوقين بصدمة مشتركة أم يرجع السبب إلى حدوث صدمة متفردة في إحداها وانتقلت تداعياتها بصورة أنية إلى السوق الأخرى؟ ويتمثل أحد المناهج المتبعة للتغلب على هذه المشكلة في عزل آثار التداعيات من خلال إجراء اندحارات تحيد أثر الصدمات القطرية والصدمات العالمية المشتركة من خلال متغيرات تفسيرية ملائمة. وباستخدام هذه المنهجية تحسب دراسة Ehrmann, Fratzscher, and Rigobon (2005) أن حوالي ٢٦٪ من اختلاف أسعار الأصول المالية الأوروبية ترجع إلى التطورات في الولايات المتحدة، بينما نحو ٨٪ من اختلاف الأسعار في الأسواق المالية بالولايات المتحدة تنتج عن تطورات أوروبية. ويبرز تأثير انتقال التداعيات من الولايات المتحدة إلى أوروبا في أسواق الأسهم بصفة خاصة، حيث ينتقل ٥٠٪ من صدمة أسواق الأسهم في الولايات المتحدة إلى أوروبا بعد تحييد أثر الصدمات المشتركة في المنطقتين.

وهناك منهج آخر يتمثل في النظر إلى تحركات الأسعار في الأسواق التي تفتتح خلال فترات مختلفة من اليوم (دراسة Karoyli and Stultz, 1996). ويفيد ذلك في تحليل أحداث محددة مثل انهيارات السوق. وعلى سبيل المثال، يتبين بوضوح من تحركات الأسعار اليومية خلال الأيام المحيطة بفترة انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧ كيفية تأثير سوق الأسهم في الولايات المتحدة على آسيا، والعكس صحيح، فقد أدت الانخفاضات في الولايات المتحدة إلى فتح أسواق آسيا عند مستوى أقل وأثرت التحركات خلال

الإطار ٤-١: (تتمة)

التي تطبق قدراً أكبر من الانفتاح المالي إلى التزامن بقدر أكبر مع الولايات المتحدة. ويتضح من هذه الحقائق أن للروابط المالية بالفعل دور مهم في انتقال الصدمات التي تؤثر على المتغيرات الحقيقية، وأن استمرار التكامل المالي قد يؤدي بمرور الوقت إلى تضخيم التداعيات المالية على مستوى البلدان. وقد تنطبق هذه الحقيقة بصفة خاصة على اقتصادات الأسواق الصاعدة حيث لا تزال قطاعاتها المالية تواصل الاتساع والتكامل مع النظام المالي العالمي (دراسة Cuadro Sáez, Fratzscher, and Thimann, 2007).

اليوم في الأسواق الآسيوية بشكل كبير على أسعار فتح السوق في اليوم التالي في نيويورك. ويتضح من المقارنة بين روابط الأسواق المالية وروابط الدورات الاقتصادية أن أسعار الأسهم وأسعار الفائدة باتت تميل مؤخراً إلى الارتباط على مستوى البلدان بصورة أكبر من معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي (راجع الشكل البياني). وهناك أيضاً علاقة موجبة بين كيفية تزامن سوق الأسهم في أحد البلدان مع سوق الولايات المتحدة، وكيفية تزامن دورته الاقتصادية مع دورة الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تميل أسواق الأسهم في البلدان

إلى استنتاجات ثابتة مع الاحتفاظ ببعض التغطية لعدد كبير من البلدان.

تحليل قطري واسع النطاق

للبدء باتباع منهج يمكن تطبيقه على قطاع مستعرض واسع النطاق من البلدان، تم تقدير سلسلة من الانحدارات الطولية للعلاقة بين نمو حصة الفرد من الناتج المحلي وتركيبات مختلفة للنمو في الولايات المتحدة، وفي منطقة اليورو، وفي اليابان. وتقدم المعاملات لمتغيرات النمو الخارجي مقياساً لحجم التداعيات. وللتقليل من احتمالات أن تعكس التداعيات المقدرة صدمات مشتركة غير مُشاهدة، تم توسيع نطاق مجموعة المتغيرات التفسيرية ليشمل العديد من الضوابط، وهي: التغيرات في معدلات التبادل التجاري؛ وسعر للفائدة قصيرة الأجل (سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ("ليبور") بالدولار الأمريكي)؛ وتحييد أثر أزمات الديون وأزمات تكيفاً في أمريكا اللاتينية، والأزمات المالية الآسيوية في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، وأزمة الأرجنتين في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢؛ والآثار القطرية الثابتة؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ والنمو السكاني. وتتضمن العينة عدداً من الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية يصل إلى ١٣٠، وتغطي جميع المناطق حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتستخدم البيانات السنوية للفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٥ (للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ٤-١).

كذلك توصلت أبسط المواصفات الإحصائية إلى انتقال تداعيات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان بشكل كبير على المستوى القطري (الجدول ٤-٥، العمود ١). وفي المتوسط، تتسبب الولايات المتحدة في حدوث القدر

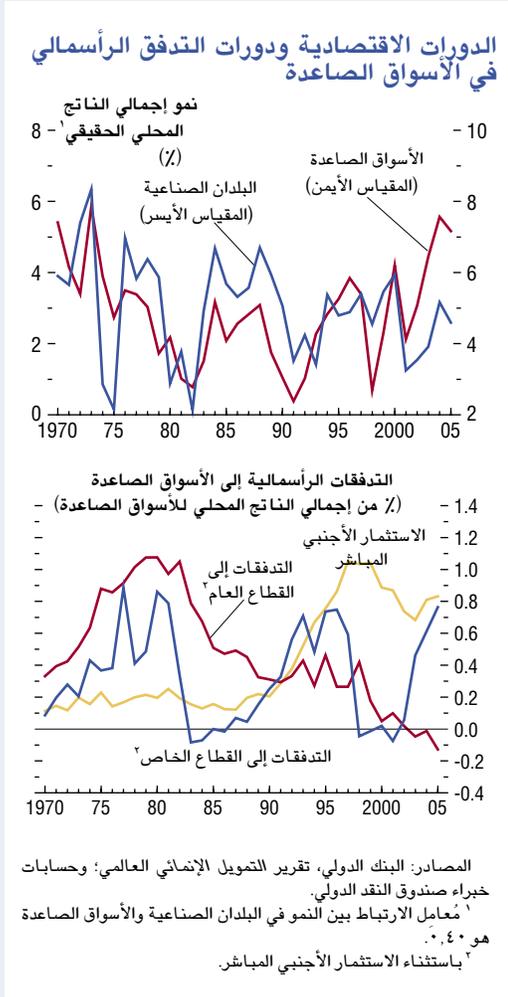
وبالمثل، تزامن ضعف أسواق الأسهم في الولايات المتحدة خلال الفترات السابقة على الركود بوجه عام مع حدوث انخفاض كبير في إيرادات قطاع الشركات، بينما لم تنخفض إيرادات قطاع الشركات خلال فترات التباطؤ بصورة عامة، بما في ذلك فترة التباطؤ الحالية.

وقد أجري كذلك تحليل أحداث لفترات التباطؤ. ولكن بخلاف فترات الركود، لم تظهر أنماط واضحة للتباطؤ. ولا تعنى هذه النتيجة أن العوامل التي تشكل التداعيات العالمية خلال فترات الركود ليس لها دور في فترات التباطؤ. ولكن الفكرة الأكثر قبولاً هي أن الاضطرابات الأساسية في الولايات المتحدة كانت صغيرة الحجم خلال فترات التباطؤ، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد هذه العوامل بالجوء إلى تحليل وصفي بسيط، حيث أُلقت تطورات أخرى بظلالها على هذه التداعيات.

تقلبات النمو في مناطق العملات الرئيسية والتداعيات: تقييمان من منظور الاقتصاد القياسي

تجاوزنا لنطاق تحليل الأحداث، فمن شأن تقديرات الاقتصاد القياسي لآثار اضطرابات النمو في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية على الناتج في الاقتصادات الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة، أن توفر تقييماً أدق لانتقال تداعيات النمو عبر الحدود. وعند إجراء هذا التمرين، من الضروري إدراك أن أي تحليل على المستوى العالمي لا بد أن يواجه مفاضلات بين تطور إطار وضع النماذج — لا سيما فيما يتعلق بمدى توافر تفسير اقتصادي دقيق لحدوث الاضطرابات — وتوافر البيانات. ويستخدم هذا القسم إطارين مختلفين لوضع النماذج بغرض الوصول

الإطار ٤-٢: أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة



المعروض من الدولارات الأمريكية على المستوى العالمي. غير أن القوة التنبؤية لهذا المؤشر محدودة فيما يتعلق بالتدفقات إلى الأسواق الصاعدة، (راجع الشكل البياني الثاني). ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى إدخال التغيرات ضمن الاحتياطات التي تميل إلى التحرك على نحو متزامن مع التدفقات بدلا من أن تقودها.^٢ غير أنه بالإضافة إلى ذلك، تبدو المقاييس التي تشير إلى الولايات المتحدة فقط غير كافية، حيث يمكن الاستجابة للتدفقات إزاء أوضاع السيولة في البلدان الصناعية الأخرى بأساليب مختلفة، منها التأثير على استراتيجيات استثمار «تجارة المناقلة»

^٢ غالبا ما يُستخدم تراكم الاحتياطات لامتناس التدفقات الرأسمالية الداخلة، ومن ثم فهذه الخاصية لا تثير الدهشة.

كانت الدورات الاقتصادية في البلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة تتزامن بصورة جزئية فقط طوال الثلاثين عاما الماضية (الشكل البياني الأول). وفي حين توجد أنماط مشتركة بينها — كتباطؤ النمو في بدايات الثمانينات والتسعينات — انفردت الأسواق الصاعدة بتطورات أخرى مثل فترة الركود في أواخر التسعينات، والنمو المتواضع في أواخر الثمانينات حينما كانت البلدان الصناعية تشهد ازدهارا، والأداء المتميز للنمو في السنوات الأخيرة.

وتشير كذلك المشاهدة العرضية إلى وجود ارتباط جزئي على أقل تقدير بين هذه الاختلافات والتدفقات الرأسمالية. فمنذ منتصف السبعينات، مرت الأسواق الصاعدة بدورتين اقتصاديتين اتسمتا بحدوث طفرة هائلة في التدفقات الداخلة تليها «توقف مفاجئ» مثير للألم (دراسة Calvo, 1998). وبدأت الدورة الأولى في منتصف السبعينات وانتهت بحدوث أزمة الديون في أمريكا اللاتينية خلال الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٣. وبدأت الدورة الثانية في بداية التسعينات وتوقفت مع حدوث الأزميتين الآسيوية والروسية خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩. وفي كلتا الحالتين، انهارت التدفقات المالية إلى القطاع الخاص — أي القروض المصرفية وتدفقات الحافظة (الشكل البياني الأول). لذلك، فمن الضرورة بمكان فهم القوى الدافعة لهذه التدفقات لكي يتسنى فهم الدورات الاقتصادية في الأسواق الصاعدة وكيفية تأثرها بالتطورات التي تحدث في الاقتصادات المتقدمة.

وهناك فرضية شائعة تربط بين التدفقات إلى الأسواق الصاعدة وأوضاع السيولة العالمية. ووفقا لهذا الاستنتاج، فإن وفرة السيولة في البلدان الصناعية، الناتجة عن تخفيف قيود السياسة النقدية، ترفع أسعار الأصول في البلدان الصناعية وتخفف العائدات. ومن ثم، يتدفق جزء من هذه السيولة إلى أصول الأسواق الصاعدة الأعلى مخاطرا في محاولة «للبحث عن العائد».

وإحدى المصاعب التي تواجه تقييم مزايا هذه الفرضية هي عدم وجود مقياس متفق عليه بشأن «السيولة العالمية»^١ وتتبع مجلة *Economist* مقياسا يضيف الاحتياطات العالمية بالعملة الأجنبية إلى الاحتياطي النقدي في الولايات المتحدة، مفسرة التغير في هذا الإجمالي بأنه

ملاحظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هو يوهانيس فيغاند.

^١ تناقش دراسة Matsumoto and Schindler (قيد الإصدار) مفاهيم السيولة المختلفة. وللإطلاع على دراسات عن تداعيات السيولة بين البلدان الصناعية، راجع دراسة Ruffer and Stracca (2006)، ودراسة Sousa and (2004) Zaghini، ودراسة Baks and Kramer (1999).

الإطار ٤-٢: (تتمة)

على تدفقات الأسواق الصاعدة، وقد أثبت نجاحه بصفة خاصة في توقع حالات الانكماش التي حدثت قبل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية والأزمات الآسيوية والروسية، بفترة معقولة^٤، وتصبح العلاقة أقل قرباً بعد حدوث توقف مفاجئ، حينما يصل الفارق الزمني بين عودة التدفقات المالية وانتعاش السيولة إلى عدة سنوات. وربما يُعزى هذا التأخير إلى الفترة التي يتوخى فيها المستثمرون مزيداً من الحذر إثر حدوث أزمات.

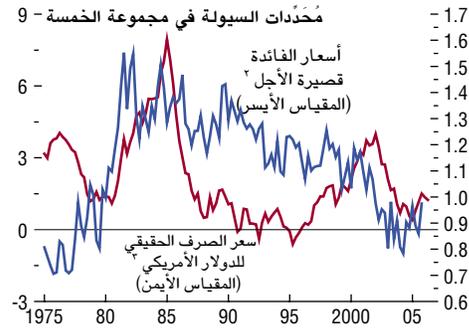
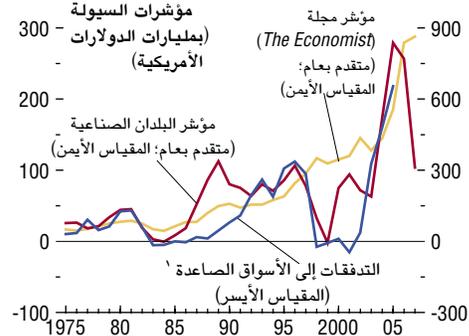
وتشير فائدة استخدام مؤشر السيولة في البلدان الصناعية كمؤشر قيادي إلى وجود عاملين يعود منشأهما إلى بلدان صناعية ويقومان بدور مهم في التدفقات إلى الأسواق الصاعدة.

- التحولات في موقف السياسة النقدية للبلدان الصناعية: خاصة ما قامت به البنوك المركزية لمجموعة الخمسة من تشديد السياسة النقدية قبل وقوع أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٢، مما أدى إلى رفع متوسط أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل بواقع ٨ نقاط مئوية في غضون عامين.
- الاختلافات في أسعار الصرف بين عملات البلدان الصناعية: بما أن معظم التدفقات إلى الأسواق الصاعدة مقومة بالدولار الأمريكي، يميل ارتفاع سعر الدولار إلى زيادة أعباء الديون على الأسواق الصاعدة مقارنة بحصائل صادراتها، الأمر الذي يزيد من حجم المخاطر في أصولها مقارنة بالعائدات المتوقعة^٥. وقد جاءت الارتفاعات الكبيرة في سعر صرف الدولار الأمريكي قبل حدوث أزمته أمريكا اللاتينية وآسيا. وفي عام

^٤ يسبق مؤشر البلدان الصناعية التدفقات المالية بعام واحد. وحيث إنه يقيس التغيرات في الاحتياطي النقدي على مدى ثلاث سنوات، فيعني ذلك وجود فارق زمني يبلغ عامين في المتوسط بين التغيرات في مستوى السيولة والتدفقات. ويتبين من تحليل أجري بصورة أكثر نظامية ومناسب لنموذج تصحيح خطأ المتجهات وجود تكامل مشترك بين مؤشر البلدان الصناعية وتدفقات الأسواق الصاعدة وأن المؤشر مستقل تماماً عن التدفقات (ومن ثم فيمكن استخدامه للتنبؤ بالتدفقات). وهذه النتائج لا تتغير بتغير المجملات النقدية الأساسية (النقود بمعناها الضيق بدلا من الاحتياطي النقدي)، وأنواع التدفقات محل البحث (بما في ذلك التدفقات إلى القطاع العام)، وطول مدة قياس التغيرات في النقود (على سبيل المثال، فإن التغير السنوي في الاحتياطي النقدي للخمسة بلدان الصناعية الرئيسية هو متغير ضجيجي للتنبؤ بالتدفقات لسنتين لاحقتين).

^٥ وينطوي ارتفاع سعر صرف الدولار كذلك على أن كمية الأموال المماثلة المقومة بعملات غير الدولار الأمريكي تشتري قدراً أقل من الأصول المقومة بالدولار. وبينما ينبغي أن يؤدي ذلك من حيث المبدأ إلى خفض حجم الطلب على أصول الأسواق الصاعدة، فالأهمية التجريبية لهذه الفئحة غير واضحة.

السيولة العالمية والتدفقات المالية إلى الأسواق الصاعدة



المصادر: مجلة (The Economist): وتقرير الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير التمويل الإنمائي العالمي، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
^١ التدفقات المالية إلى القطاع الخاص، عدا الاستثمار الأجنبي المباشر.
^٢ متوسط أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل في مجموعة الخمسة.
^٣ سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي مقابل عملات بلدان مجموعة الخمسة الأخرى.

— أي الاقتراض بعملة ذات أسعار فائدة منخفضة نسبياً والاستثمار بعملة ذات عائد مرتفع.

ومن ثم يعرض الشكل البياني الثاني كذلك مؤشر بديل للسيولة في البلدان الصناعية، يُحتسب على أنه معدل التغير (على مدى ثلاث سنوات) في الاحتياطي النقدي (مقياساً بالدولار الأمريكي) في الخمسة بلدان الصناعية الرئيسية^٣. ويقوم هذا المؤشر بدور قيادي قوي يثير الدهشة كمؤشر

^٣ الولايات المتحدة ومنطقة اليورو (البلدان الأعضاء قبل عام ١٩٩٩) واليابان والمملكة المتحدة وكندا.

النقدي التيسيري إلى حد كبير الذي اتخذته اليابان بالنسبة للأسواق الصاعدة مؤخرا. وبينما كانت التدفقات الخاصة الخارجة من اليابان كبيرة الحجم خلال السنوات الثلاثة المنصرمة، فلا يتوافر سوى قدر يسير من المعلومات حول مدى توجيه هذه التدفقات نحو الأسواق الصاعدة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال تعزيز عمليات تجارة المناقلة.^٧

ومن ضمن المناطق المتلقية للتدفقات، يبدو أن أوروبا الصاعدة التي حصلت على نحو نصف التدفقات المالية صوب الأسواق الصاعدة منذ عام ٢٠٠٣، هي الأكثر عرضة لتحول اتجاه التدفقات.^٨ والأهم من ذلك أن الخصوم الخارجية في العديد من هذه البلدان مقومة باليورو بدلا من الدولار. لذا فإن زيادة قوة اليورو ستكون أكثر مدعاة للخوف من زيادة قوة الدولار من الآن فصاعدا.

^٧ راجع عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.
^٨ راجع الإطار ١-١ في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

١٩٩٥، على سبيل المثال، حدثت طفرة في سعر الدولار، خاصة مقابل الين الياباني، بعد أن شهد قرابة عقد من الانخفاض. ومن ثم فقدت اقتصادات شرق آسيا قدرتها التنافسية دون حدوث انخفاض تعويضي في تكاليف إعادة تمويلها^٦ — وكانت عمالات معظم هذه البلدان مربوطة بسعر صرف الدولار.

وبالنظر للمستقبل، فإن النمو وفق مؤشر السيولة في البلدان الصناعية بدأ في التباطؤ في عام ٢٠٠٥، وهو ما يعكس التشدد النقدي من جانب البنوك المركزية الرئيسية. وعند القياس بالقيمة الاسمية، يشير ذلك إلى حدوث انخفاض في التدفقات إلى الأسواق الصاعدة من الآن فصاعدا. غير أن أكثر من نصف هذا الانخفاض يرجع إلى إلغاء بنك اليابان سياسة "التيسير الكمي" تدريجيا. ويسلط ذلك الضوء على السؤال المتعلق بمدى أهمية الموقف

^٦ للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا راجع على سبيل المثال دراسة Ueda (1998).

في الولايات المتحدة بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى زيادة الأثر المترتب على النمو المحلي بنحو ٠,١ نقطة مئوية. وهناك أيضا بعض الأدلة على انتقال تداعيات النمو في الولايات المتحدة بقدر أكبر إلى البلدان الأكثر تكاملا في الجوانب المالية مع الولايات المتحدة (الجدول ٤-٥، العمود ٣).^{١٠}

ونظرا للزيادات السريعة المتواصلة في عمليات التكامل التجاري والمالي خلال تلك الفترة، تنطوي النتائج أعلاه على أن التداعيات سوف تزداد مع مرور الوقت. وبالفعل تؤكد النتائج التكميلية أن تداعيات النمو في الولايات المتحدة كانت، على أقل تقدير، أعلى كثيرا في نصف العينة لفترة ما بعد عام ١٩٨٧ (الجدول ٤-٥، العمود ٤). وتتسق هذه الأدلة مع ما توصلت إليه دراسات تجريبية

^{١٠} يُقاس التكامل المالي بين أي بلدين، i و j ، باستخدام المعادلة التالية:
$$\left| \frac{NFA_i}{GDP_i} - \frac{NFA_j}{GDP_j} \right|$$
.
وتذهب دراسة Imbs (2004 p. 728) إلى أنه "ينبغي أن يكون هناك اختلاف (أو تقابل) في صافي المراكز الخارجية لثنائيات البلدان التي توجد بينها تدفقات رأسمالية مكثفة. والبلدان اللذان يحوزان قدرا كبيرا موجبا (سالبا) من صافي الأصول الأجنبية يميلان إلى أن يصبحا مصدرين (متلقين) للتدفقات الرأسمالية، وينبغي أن يشهدا تدفقات ثنائية أقل من أي بلدين يشهد أحدهما فائض هيكلية ويواجه الآخر عجزا أساسيا." راجع الملحق ٤-١ للاطلاع على تفاصيل المقاييس الأخرى المستخدمة.

الأكبر من هذا التأثير. وعلى وجه التحديد، يرتبط انخفاض النمو بنقطة مئوية واحدة في الولايات المتحدة بانخفاض النمو على مستوى العينة بمقدار ٠,١٦ نقطة مئوية في المتوسط، وهي نسبة أعلى كثيرا مقارنة بانتقال التداعيات من منطقة اليورو أو اليابان.

وبعد إجراء التحليل في القسم السابق، ظهرت فرضية طبيعية تشير إلى ارتباط حجم التداعيات على نحو وثيق مع قوة الروابط التجارية بين الاقتصادات المختلفة. وتؤكد النتائج بالفعل أن النمو في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو يؤدي إلى انتقال تداعيات إلى البلدان الأخرى، وبصورة دقيقة بمقدار حجم التبادل التجاري لهذه البلدان الأخرى مع الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، على التوالي (الجدول ٤-٥، العمود ٢).^٩ ومن حيث الكمية، تشير النتائج إلى أنه في حالة ارتفاع مجموع التبادل التجاري بين البلد المعني والولايات المتحدة بمقدار ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، فإن ارتفاع النمو

^٩ تم قياس كثافة التبادل التجاري مع أي من مناطق العملة الرئيسية الثلاثة كنسبة مجموع التبادل التجاري (الصادرات زائد الواردات مع تلك المنطقه) إلى إجمالي الناتج المحلي لهذا البلد. وتم بعد ذلك وضع النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، على التوالي، في تفاعل مع نسب التبادل التجاري المذكورة. وبتحديد أثر تلك التفاعلات، أصبحت حدود المستويات غير ذات دلالة إحصائية.

الفصل ٤ فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

الجدول ٤-٥: النمو والتداعيات (١) (مُعَامِلَات الانحدار الطولي)

المواصفة الإحصائية	متغير تابع: النمو في جميع البلدان ^١			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
متغيرات تفسيرية				
النمو في الولايات المتحدة	***٠,١٦			
نسبة التجارة مع الولايات المتحدة ^٢		**٠,٩٢		
التكامل المالي مع الولايات المتحدة ^٢			*٠,٣١	
المؤشر بعد عام ١٩٨٧ ^٢			**٠,٢٩	
النمو في منطقة اليورو	*٠,١٠			
نسبة التجارة مع منطقة اليورو ^٢		***١,١		
التكامل المالي مع منطقة اليورو ^٢			*٠,٤٠	
المؤشر بعد عام ١٩٨٧ ^٢			*٠,٣٤	
النمو في اليابان				*٠,١١
نسبة التجارة مع اليابان ^٢				*٠,١٨
التكامل المالي مع اليابان ^٢				
المؤشر بعد عام ١٩٨٧ ^٢				

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: راجع الملحق ٤-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل. وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪ على التوالي. وتستخدم علامة (+) أو (-) فقط للمُعَامِلَات التي ليست لها دلالة إحصائية. وتشمل الانحدارات الأخرى: الآثار الغائبة القطرية؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ ونمو السكان؛ ونمو معدلات التبادل التجاري؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (اليورو)؛ وضوابط آثار أزمة الديون وتكيفا في أمريكا اللاتينية، وأزمات شرق آسيا في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، وأزمة الأرجنتين في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢. عدد البلدان = ١٣٠ و ١٠٧ و ٩٦؛ وعدد المشاهدات = ٣,٧٤١ و ٢,٩٣٥ و ١,٤٥٤.^١ ما عدا الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.^٢ متفاعلة مع معدل النمو المشار إليه.

الجدول ٤-٦: النمو والتداعيات (٢) (مُعَامِلَات الانحدار الطولي)

المواصفة الإحصائية	متغير تابع: النمو في جميع البلدان الأخرى ^١		
	(١)	(٥)	(٦)
متغيرات تفسيرية			
النمو في الولايات المتحدة	***٠,١٦	***٠,٢٢	*٠,٢٣
سعر الصرف المعموم ^٢		-	
الديون الكبيرة ^٢			-
النمو في منطقة اليورو	*٠,١٠	*٠,٢٤	
سعر الصرف المعموم ^٢		*٠,٤٠-	
الديون الكبيرة ^٢			+
النمو في اليابان	*٠,١١	*٠,١٩	*٠,٢٥
سعر الصرف المعموم ^٢		-	
الديون الكبيرة ^٢			-

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: راجع الملحق ٤-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل. وتشير الرموز * و** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستويات ١٠٪ و٥٪ و١٪ على التوالي. وتستخدم علامة (+) أو (-) فقط للمُعَامِلَات التي ليست لها دلالة إحصائية. وتشمل الانحدارات الأخرى: الآثار الغائبة القطرية؛ وإجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ ونمو السكان؛ ونمو معدلات التبادل التجاري؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (اليورو)؛ وضوابط آثار أزمة الديون وتكيفا في أمريكا اللاتينية، وأزمات شرق آسيا في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، وأزمة الأرجنتين في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢. عدد البلدان = ١٣٠ و ١٠٧ و ٩٦؛ وعدد المشاهدات = ٣,٧٤١ و ٢,٩٣٥ و ١,٤٥٤.^١ ما عدا الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.^٢ متفاعلة مع معدل النمو المشار إليه.

خاصة فرضية طبيعية بأن نظام سعر الصرف المعموم ربما يساعد في عزل البلدان عن بعض الصدمات الخارجية. وتؤكد النتائج أن تداعيات النمو في منطقة اليورو تكون أقل كثيرا (فليست لها دلالة إحصائية بالفعل) على البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف المعموم (الجدول ٤-٦، العمود ٢). وتشير النتائج بشأن تداعيات النمو في الولايات المتحدة واليابان إلى نفس الاتجاه (برغم عدم وجود دلالة إحصائية لها).^{١٣}

ويمكن أيضا لسياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية أن تساعد في تقليل آثار الصدمات الخارجية الكبيرة. وفي هذا السياق، فإن البلدان التي يرتفع حجم ديون (أو عجزات) القطاع العام فيها، قد تجد مساحة أقل على صعيد المالية العامة تتيح لها التحرك والتصرف إزاء ذلك، مما يؤدي إلى انتقال تداعيات أكبر إليها. وبرغم هذا لا تشير الأدلة التجريبية إلى وجود روابط

^{١٣} لكن هناك تفسير بديل لهذه النتائج بأن البلدان التي يوجد ارتباط أوثق بين الصدمات الأساسية التي تتعرض لها، قد تختار اتباع نظام الربط لأسباب تخص «منطقة العملة المثلى». ومن ثم فإن زيادة درجة التساوق بين حركات الناتج في البلدان التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت ربما تكون ناتجة جزئيا على أقل تقدير عن زيادة الارتباط بين الصدمات الأساسية، وليس عن عدم قدرة السياسات على موازنة أثر الصدمات الخارجية.

أجريت مؤخرا من أن ازدياد قوة الروابط التجارية يؤدي إلى حدوث مزيد من التزامن بين الدورات الاقتصادية على مستوى البلدان،^{١١} وأن ازدياد التكامل المالي يؤدي إلى زيادة ارتباطات الناتج (والاستهلاك) على المستوى القطري.^{١٢}

ويجدر بنا طرح سؤال حول كيفية اعتماد حجم التداعيات على مناخ السياسات المطبقة. وهناك بصفة

^{١١} راجع دراسة (Kose and Yi, 2006). ويكون هذا الأثر كبيرا على وجه التحديد في البلدان التي تتمتع بروابط تجارية قوية داخل الصناعة الواحدة ويوجد بينها قدر أكبر من التشابه في الهياكل القطاعية (راجع دراستي Imbs, 2004 و Calderón, Chong, and Stein, 2007). وتشير دراسات أخرى إلى أن تزايد أحجام التجارة البينية الإقليمية، لا سيما في شكل التجارة داخل صناعة واحدة، كان من العوامل المهمة في تفسير درجة تزامن الدورات الاقتصادية داخل أمريكا الشمالية (Kose, Meredith, and Towe, 2005)، وآسيا (Shin and Wang, 2003)، وأوروبا (Böwer and Guillemineau, 2006).

^{١٢} راجع دراسة (Imbs (2004 and 2006). غير أن هذا الأثر يبدو أقل كثيرا في البلدان النامية مقارنة بالبلدان الصناعية (Kose, Prasad and Terrones, 2003). وتشير دراسة (Jansen and Stockman (2004 كذلك إلى أن البلدان التي تتمتع بروابط أقوى فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت دوراتها الاقتصادية أكثر ارتباطا في النصف الثاني من التسعينات.

واضحة بين حجم التداعيات وحجم الديون أو العجزات (الجدول ٤-٦، العمود ٣). ويتمثل أحد التفسيرات المحتملة في أن سياسة المالية العامة ربما كانت بالفعل مساهمة للاتجاهات الدورية في معظم البلدان النامية طوال فترة العينة (Kaminsky, Reinhart, and Végh, 2004).

كيف يختلف حجم التداعيات على مستوى المناطق؟ تم استخدام النتائج السابقة المتعلقة بالربط بين انتقال التداعيات وهيكل الروابط التجارية في حساب انتقال التداعيات في مناطق مختلفة. ويتبين من النتيجة أن كندا وأمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي هي الأكثر تأثراً بالنمو في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٤-٥). مما يرجع إلى الأواصر التجارية الكبيرة التي تربطها بالولايات المتحدة. وفي المتوسط، يرتبط انخفاض النمو في الولايات المتحدة بنقطة مئوية واحدة مع تباطؤ النمو بنحو ٠,٢٥ نقطة مئوية في أمريكا اللاتينية ككل، وبنحو ٠,٤ نقطة مئوية في المكسيك، وبنحو ٠,٥ نقطة مئوية في كندا. كذلك تتأثر آسيا الصاعدة بقدر كبير بالنمو في الولايات المتحدة، لكنها لا تتأثر بالنمو في اليابان (مما قد يبعث على الدهشة). وتتأثر إفريقيا بصورة أوضح بالنمو في منطقة اليورو. وأخيراً، يرتبط النمو في الولايات المتحدة وفي منطقة اليورو على نحو موجب بالنمو في الاقتصادات الأخرى المتقدمة.

تحليل أكثر ديناميكية

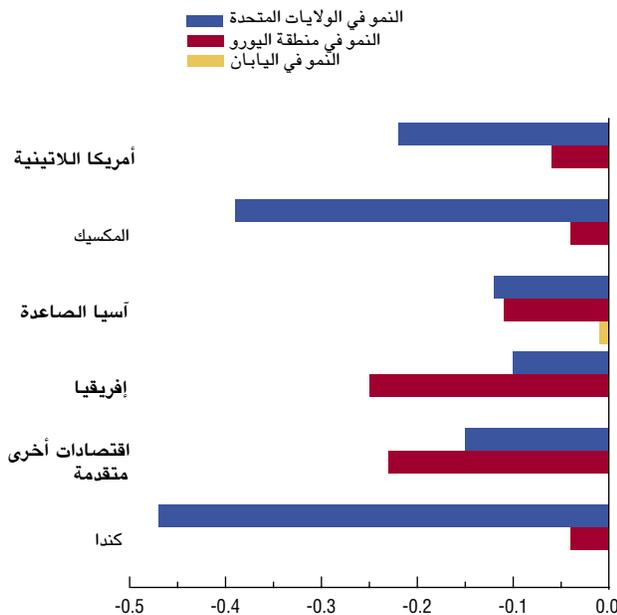
من أبرز أوجه القصور في منهج الانحدار القطري هو أنه لا يسمح إلا بإحداث تفاعلات بسيطة نسبياً على مستوى البلدان. وهناك تحليل أكثر تقدماً يستخدم مجموعة من نماذج الانحدار الذاتي للمتجهات القطرية والإقليمية ويسمح بالفصل الأدق بين آثار التداعيات المستقلة المترتبة على التغيرات غير المتوقعة في النمو — وبعبارة أخرى، على اضطرابات النمو — في مناطق العملات الرئيسية المختلفة، وتسلب هذه النماذج الضوء بصفة خاصة على النمط الديناميكي لانتقال التداعيات إلى اقتصادات أخرى.

وعلى وجه التحديد، يجري تقدير نموذج هيكلية منفصل من ستة متغيرات للانحدار الذاتي للمتجهات لكل بلد (أو منطقة) في العينة. وينقسم نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات إلى مجموعة أجنبية خارجية المنشأ ومجموعة قُطرية^{١٤} وتشمل المجموعة الأجنبية معدلات النمو المرتبطة ببعضها في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو

الشكل البياني ٤-٥: انخفاضات النمو والتداعيات اللاحقة: الانعكاسات الإقليمية

(تأثير انخفاض معدلات النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة في منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة)

تواجه كندا وأمريكا اللاتينية أكبر قدر من الآثار المترتبة على انخفاض النمو في الولايات المتحدة. وتواجه إفريقيا والاقتصادات المتقدمة الأصغر حجماً أكبر قدر من تداعيات النمو في منطقة اليورو. ولا يُلاحظ تأثير النمو في اليابان إلا في آسيا فقط.

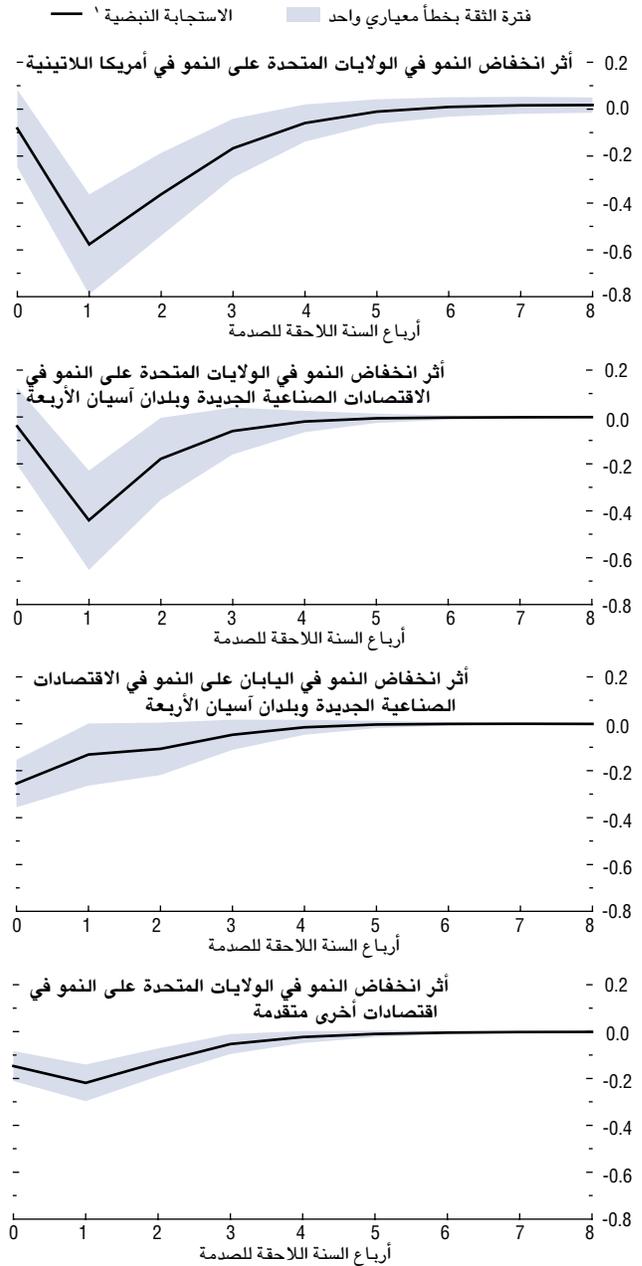


المصادر: تقرير مؤشرات التنمية العالمية (٢٠٠٦)، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^{١٤} يستند هذا التحليل إلى دراستي Hoffmaister and Roldos (2001) و Genberg (2006).

الشكل البياني ٤-٦: أثر انخفاض النمو في الولايات المتحدة واليابان

تظهر آثار تغيرات النمو في الولايات المتحدة بوضوح على النمو في أمريكا اللاتينية. وتحدث صدمات النمو في الولايات المتحدة وفي اليابان (بدرجة أقل) أثرا كبيرا في الاقتصادات الصناعية الجديدة وبلدان آسيان الأربعة. كذلك ترتبط اضطرابات النمو في الولايات المتحدة ارتباطا موجبا بالنمو في اقتصادات أخرى متقدمة. وتصل التداعيات إلى ذروتها بعد مرور ربع سنة على الأكثر، ويُقدَّر أنها تبدأ في الزوال بعد مرور فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أرباع السنة، وذلك بصورة متأخرة قليلا عن صدمات النمو الأساسية.



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics): وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق.
١ صدمات النمو الأساسية في الولايات المتحدة (أو اليابان) مستعجلة في جميع هذه الاستجابات النبضية لتحقيق انخفاض تراكمي في النمو في الولايات المتحدة (أو اليابان) بعد مرور أربعة أرباع السنة يصل إلى نقطة مئوية واحدة.

واليابان، نظرا للأواصر فيما بينها ولكن يُفترض أنها لا تتأثر بقدر كبير بالتطورات في البلدان الأخرى. وتشمل المجموعة القطرية معدلات النمو، والتضخم، ونسبة التغير في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية (القطرية). فضلا على ذلك، تشتمل المعادلات في هذه المجموعة على المتغيرات الضابطة كما يلي: معدلات التبادل التجاري؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن («الليبور»); وضوابط أزمات الديون وأزمات تكيلا في أمريكا اللاتينية، والأزمات المالية الآسيوية في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، وأزمة الأرجنتين في الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٢. وتضم العينة ٤٦ بلدا متقدما وناميا وكذلك المتوسطات الإقليمية ذات الصلة،^{١٥} وتستخدم بيانات ربع سنوية، وهي المتوفرة عادة للفترة من ١٩٩١-٢٠٠٥ (راجع الملحق ٤-١ للاطلاع على التفاصيل).

وبصورة عامة، تؤثر تغيرات النمو في الولايات المتحدة بوضوح على النمو في أمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٤-٦). وتصل التداعيات إلى ذروتها بعد مرور ربع سنة، وتشير التقديرات إلى أنها تبدأ في الزوال بعد فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربعة أرباع السنة، وتلك فترة متأخرة قليلا بالمقارنة مع صدمات النمو الأساسية. ولا تفسر الآثار الديناميكية لاضطرابات النمو في الولايات المتحدة سوى حوالي ٢٠٪ من اختلاف النمو في أمريكا اللاتينية خلال آفاق زمنية لاحقة تبلغ أربعة أرباع السنة أو أكثر.^{١٦} وتحدث اضطرابات النمو في الولايات المتحدة أثرا كبيرا، لكنه أيضا قصير الأجل، على الاقتصادات الصناعية الجديدة وبلدان آسيان الأربعة. وبالمقارنة مع ذلك، تحدث اضطرابات النمو في اليابان أثرا أقل على هذه البلدان. وعادة لا تفسر الآثار الديناميكية لاضطرابات النمو الخارجية هذه سوى ١٠٪ أو أقل من الاختلاف الكلي في النمو خلال آفاق زمنية لاحقة تبلغ أربعة أرباع السنة أو أكثر.^{١٧}

وأخيرا، ترتبط الصدمات التي تواجه النمو في الولايات المتحدة أيضا ارتباطا موجبا بالنمو في اقتصادات أخرى متقدمة، ويكاد حجم التداعيات يتسق مع الحجم المشاهد في الانحادات الطولية. ويكون هذا الأثر كبيرا، كما يمكن توقعه، بصفة خاصة في كندا وفي البلدان المصدرة للسلع

^{١٥} يتم تركيب المتوسطات الإقليمية كمتوسطات مرجحة لقيم فرادى البلدان، حيث ترتبط الأوزان بإجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي، مقوم بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية.

^{١٦} توصلت دراسة Hoffmaister and Roldos (2001) إلى نتائج مماثلة.

^{١٧} توصلت دراسة Genberg (2006) إلى وجود آثار أكبر لاضطرابات الخارجية، وذلك باستخدام مواصفة إحصائية مختلفة.

تحديد العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

ولا تتناسب المناهج المتبعة حتى الآن في هذا الفصل مع تحديد تلك العناصر المشتركة في الدورات الاقتصادية القطرية. ولتناول هذه المسألة، تم تقدير نموذج للعوامل الديناميكية يرصد العوامل المشتركة في تقلبات حصة الفرد من الناتج الحقيقي، والاستهلاك الخاص، والاستثمارات في الفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٥ في ٩٣ بلداً^{١٨} ويفكك النموذج التقلبات في هذه المتغيرات إلى أربعة عوامل على وجه التحديد (للاطلاع على التفاصيل راجع الملحق ٤-٢):

- عامل عالمي يرصد العناصر المشتركة العامة بين التقلبات على مستوى البلدان.
 - عوامل إقليمية ترصد العناصر المشتركة بين التقلبات الدورية للبلدان في منطقة معينة. ولأغراض هذا الفصل، تم تقسيم العالم إلى سبع مناطق هي: أمريكا الشمالية، وأوروبا، ومنطقة الأوقيانوس، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء.
 - عوامل قطرية تغطي العوامل المشتركة بين جميع المتغيرات في بلد معين.
 - العوامل المتبقية ("المتفردة") ترصد عناصر التقلبات في فرادى المتغيرات التي لا يمكن إرجاعها إلى العوامل الأخرى.
- ويبين الجدول (٤-٧) المساهمات النسبية للعامل العالمي، والعوامل الإقليمية، والقطرية، والمتفردة في التقلبات الدورية في كل منطقة. وجاءت النتائج الأساسية كما يلي:
- يقوم العامل العالمي عادة بدور أكثر أهمية في تفسير الدورات الاقتصادية في البلدان الصناعية مقارنة بدوره في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. ويعمل هذا العامل في المتوسط أكثر من ١٥٪ من تقلبات الناتج في البلدان الصناعية، ويساهم عادة بأكثر من ٢٠٪ في البلدان الصناعية الأكبر نسبياً. وفي المقابل، يُفسر العامل العالمي أقل من ١٠٪ من تقلبات الناتج في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى.
 - العوامل الإقليمية هي أهم العوامل في مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، حيث تفسر أكثر من ٢٠٪ من تقلبات الناتج. وترصد العوامل الإقليمية التطورات الإقليمية المعروفة، بما في ذلك، على سبيل المثال،

مثل أستراليا والنرويج. وبوجه عام، تتسق النتائج النوعية لهذا التحليل الديناميكي تماما مع نتائج الانحدارات الطولية. ومع ذلك، تختلف التقديرات الكمية الدقيقة نتيجة للاختلافات في المنهجيات المتبعة، وتكوين العينة، وفترات العينة.

وبصورة عامة، يوضح تحليل الانحدارات الطولية والانحدار الذاتي للمتجهات أربع رسائل مهمة. أولاً، يمكن للنمو في الولايات المتحدة (وفي الاقتصادات الكبرى الأخرى) أن يسبب انتقال تداعيات مهمة إلى الاقتصادات المتقدمة والنامية. وبينما يكون حجم هذه التداعيات معتدلاً بوجه عام (لكنه كبير من الناحية الإحصائية)، يمكن أن تكون التداعيات كبيرة بالنسبة للشركاء التجاريين على المستوى الإقليمي. وثانياً، يشير تحليل الانحدارات الطولية إلى أن حجم التداعيات ربما ازداد بمرور الوقت. وثالثاً، بالنسبة للعديد من البلدان، تبدو اضطرابات النمو الخارجية أقل أهمية من العوامل المحلية في تفسير حدوث التقلب الكلي. ورابعاً، يشير التحليل إلى أن وجود نظام سعر الصرف المرن يمكن أن يساعد في بعض الحالات على عزل الاقتصادات عن الصدمات الخارجية.

تحديد العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

ما مدى أهمية العناصر المشتركة في دفع الدورات الاقتصادية الدولية وما هي القوى الأساسية وراءها؟ إن للإجابة على هذا السؤال انعكاسات مهمة على تفسير الموجات الماضية للدورات الاقتصادية شديدة التزامن — أي موجات قوة تساقط الحركة في النشاط الاقتصادي على مستوى البلدان — وعلى احتمالات تكرار حدوث هذه الموجات. ويمكن أن تكون هناك ثلاثة أسباب أساسية، ليست متنافية، وراء حدوث هذه الموجات. أولاً، يمكن إرجاع هذه الموجات في الأساس إلى حدوث صدمات مشتركة كالتغيرات المفاجئة غير المتوقعة في أسعار النفط أو التحركات الحادة في أسعار الأصول في المراكز المالية الرئيسية. وثانياً، يمكن إرجاعها إلى انتقال التداعيات العالمية نتيجة للاضطرابات التي تنشأ في أحد الاقتصادات الكبرى. وثالثاً، قد ترجع هذه الموجات إلى حدوث اضطرابات مترابطة قد تنشأ لعدة أسباب منها تطبيق سياسات متشابهة، على سبيل المثال.

^{١٨} يستند هذا النموذج إلى دراسة Kose, Otrok, and Whiteman (2003).

الفصل ٤ فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

الجدول ٤-٧: المساهمات في قلب الناتج (متوسطات غير مرجحة لكل منطقة: %)

العوامل	العوامل		
	عالمية	إقليمية	قطرية
	٢٠٠٥-١٩٦٠		
أمريكا الشمالية	١٦,٩	٥١,٧	١٤,٨
أوروبا الغربية	٢٢,٧	٢١,٦	٣٤,٦
منطقة الأوقيانوس	٥,٦	٣,٩	٦١,٨
آسيا الصاعدة واليابان	٧,٠	٢١,٩	٤٧,٤
أمريكا اللاتينية	٩,١	١٦,٦	٤٨,٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٣	٢,٧	٤٠,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦,٣	٦,٣	٥٣,٨
	١٩٨٥-١٩٦٠		
أمريكا الشمالية	٣١,٤	٣٦,٤	١٥,٧
أوروبا الغربية	٢٦,٦	٢٠,٥	٣١,٦
منطقة الأوقيانوس	١٠,٧	٥,٩	٥٠,٥
آسيا الصاعدة واليابان	١٠,٦	٩,٥	٥٠,٥
أمريكا اللاتينية	١٦,٢	١٩,٤	٤١,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٧,٢	٥,١	٣٩,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٨,٩	٥,١	٤٩,١
	٢٠٠٥-١٩٨٦		
أمريكا الشمالية	٥,٠	٦٢,٨	٨,٢
أوروبا الغربية	٥,٦	٣٨,٣	٢٧,٦
منطقة الأوقيانوس	٩,٤	٢٥,٩	٣١,١
آسيا الصاعدة واليابان	٦,٥	٣٤,٧	٣١,١
أمريكا اللاتينية	٧,٨	٨,٧	٥١,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٦,٧	٤,٧	٣٧,٣
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,٧	٦,٦	٥٢,٨

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملاحظة: يبين الجدول جزء التباين في نمو الناتج الذي يرجع إلى كل عامل.

في الولايات المتحدة. لكن في بداية التسعينات وصل العامل العالمي إلى القاع متأخرا عن الناتج في الولايات المتحدة. ويتسق ذلك مع التفسير الذي يشير إلى أن الركود خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩١ في الولايات المتحدة يرجع إلى تطورات انفردت بها الولايات المتحدة أكثر من المعتاد، وانتقلت فيما بعد إلى بلدان أخرى، كما أشرنا آنفا.

كيف تغيرت أهمية العوامل العالمية والإقليمية والقطرية بمرور الوقت؟ للإجابة على هذا السؤال، تم تقدير نموذج العوامل الديناميكية على مدى فترتين هما ١٩٦٠-١٩٨٥ و ١٩٨٦-٢٠٠٥^{٢٠} وتشير النتائج إلى أن العامل العالمي كان يقوم في المتوسط بدور أقل أهمية في الفترة الأخيرة (راجع الجدول ٤-٧). وفي الوقت ذاته، اكتسبت العوامل الإقليمية مزيدا من الأهمية في المناطق التي شهدت ارتفاعا كبيرا في الروابط التجارية والمالية. وفي الفترة الأخيرة بالتحديد، كان العامل الإقليمي يفسر أكثر من نصف تقلبات الناتج في أمريكا الشمالية، و٣٨٪ و ٤١٪ من تقلبات الناتج في أوروبا وآسيا، على التوالي، مقارنة بنحو ٢٠٪ و ١٠٪ خلال الفترة الأولى. ولكن في أمريكا اللاتينية، يفسر العامل الإقليمي حصة أقل من تقلبات الناتج خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، مما يشير إلى أن العوامل الإقليمية المشتركة كانت مرتبطة في البداية بتراكم الديون الخارجية وما تبع ذلك من أزمات الديون خلال الفترة السابقة.

وقد ظل مجموع مساهمة العوامل العالمية والإقليمية معا في تقلبات الناتج متشابه في المتوسط بين الفترتين باستثناء آسيا الصاعدة، حيث ارتفع حجم مساهمة هذه العوامل^{٢١} وبما أن مجموع مساهمة العوامل العالمية والإقليمية هو مقياس لمدى تساوق التحركات على مستوى دورات النشاط الاقتصادي القطرية، يتبين من هذه النتائج أن الدورات الاقتصادية القطرية ككل لم تصبح بالضرورة أكثر تزامنا بوجه عام (الإطار ٤-٣).

^{٢٠} ترصد هاتان الفترتان الفرعتان انقطاع هيكل في قلب الناتج في العديد من البلدان الصناعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقطة الانقطاع هذه مواتية بصورة بديهية حيث كان هناك ارتفاع كبير في التدفقات التجارية والمالية على المستوى الدولي منذ منتصف الثمانينات.

^{٢١} يبدو أن العامل الإقليمي في آسيا يرصد كذلك تأثير الأزمة المالية الشرق آسيوية. وحينما يقدر النموذج باستثناء عامي الأزمة في شرق آسيا (١٩٩٧ و ١٩٩٨)، يبدو أن دور العامل الإقليمي أصبح أقل أهمية في الفترة الثانية، برغم أنه لا يزال يفسر حدوث حصة أكبر من تقلبات الناتج مقارنة بالفترة الأولى.

الأزمات المالية الآسيوية في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨.

• ويبدو أن العوامل القطرية والعوامل المتفردة تقوم بأهم الأدوار في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث تفسر أكثر من ٨٠٪ من اختلاف الناتج^{١٩}.

ويصور الشكل البياني (٤-٧) العامل العالمي المقدر ويوضح مدى تزامن هذا العامل مع مستويات الذروة والقاع الرئيسية المشاهدة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي طوال الفترة الممتدة إلى ٤٥ عاما مضت، بما في ذلك فترتي الركود في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٥ وبداية الثمانينات وفترة التباطؤ في أوائل القرن الحالي والانتعاش العالمي في الفترة الأخيرة. فضلا على ذلك، هناك قدر كبير من التداخل بين فترة تطور العامل العالمي والنمو في الولايات المتحدة، لا سيما خلال فترات الركود

^{١٩} راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على تحليل مفصل.

تحديد العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

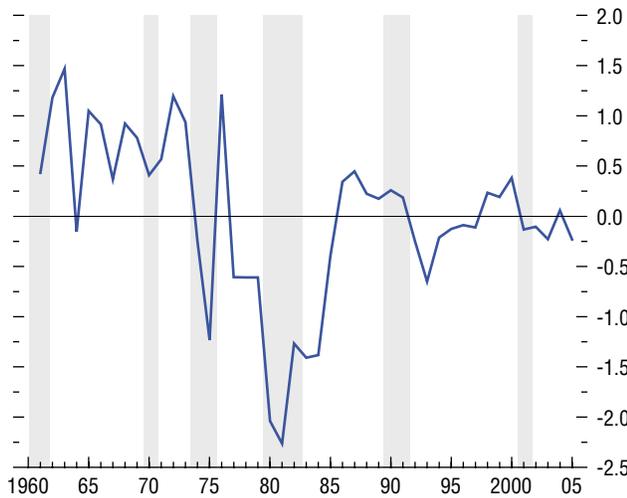
ويؤكد التحليل التكميلي لبلدان مجموعة السبعة الذي يستخدم بيانات ربع سنوية، أن العامل المشترك بين هذه البلدان كان يفسر جزءاً أكبر من تقلبات الناتج خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٦ مقارنة بالفترتين من ١٩٦٠-١٩٧٢ أو ١٩٨٧-٢٠٠٦ (راجع الملحق ٤-٢). وفي نفس الوقت تشير نتائج هذا التحليل إلى أن العامل المشترك اكتسب أهمية أكبر نسبياً خلال الفترة من ١٩٨٧-٢٠٠٦ مقارنة بأهميته في الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٢، مما يؤيد التفسير الذي يذهب إلى أن التداعيات ازدادت حجماً مع تزايد التكامل التجاري والمالي. وهناك نتيجة أخرى جديرة بالملاحظة وهي أن العامل العالمي كان أكثر استمرارية خلال الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٦ مقارنة بالفترة من ١٩٨٧-٢٠٠٦، مما يشير إلى أن آثار الاضطرابات على جميع بلدان مجموعة السبعة كانت أطول أمداً وأكبر حجماً من حيث تأثيرها الكلي.

وبوجه عام، تتسق هذه النتائج مع التفسير بأن التزامن الشديد في الدورات الاقتصادية المشاهد خلال السبعينات وأوائل الثمانينات يرجع إلى حدوث اضطرابات مشتركة كبيرة الحجم — صدمات أسعار النفط — وإلى الآثار المترتبة على الاضطرابات المرتبطة ببعضها في البلدان الصناعية الرئيسية، لا سيما موقف السياسة المالية لمكافحة التضخم في أوائل الثمانينات والارتفاع الذي صاحبه في أسعار الفائدة الحقيقية في البلدان الصناعية.^{٢٣} واعتباراً من أواسط الثمانينات، أصبح تأثير الاضطرابات العالمية المشتركة أقل أهمية في تفسير تقلبات الدورات الاقتصادية. وحيث اكتسبت العوامل الإقليمية أهمية متزايدة منذ أواسط الثمانينات بشكل أساسي في المناطق التي شهدت أعلى مستويات تزايد الروابط التجارية والمالية الإقليمية البينية، فالتفسير الطبيعي لذلك هو أن الحجم المتزايد للتداعيات بدأ يساهم

الشكل البياني ٤-٧: العامل العالمي^١

(فترات الركود في الولايات المتحدة مظللة: تحييد أثر الوسط الحسابي؛ التغيير السنوي (%).

يتزامن العامل العالمي بشدة مع مستويات الذروة والقاع الرئيسية المشاهدة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي منذ الستينات. وهناك توافق كبير بين تطور العامل العالمي والنمو في الولايات المتحدة، لا سيما في فترات الركود في الولايات المتحدة.



المصادر: تقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

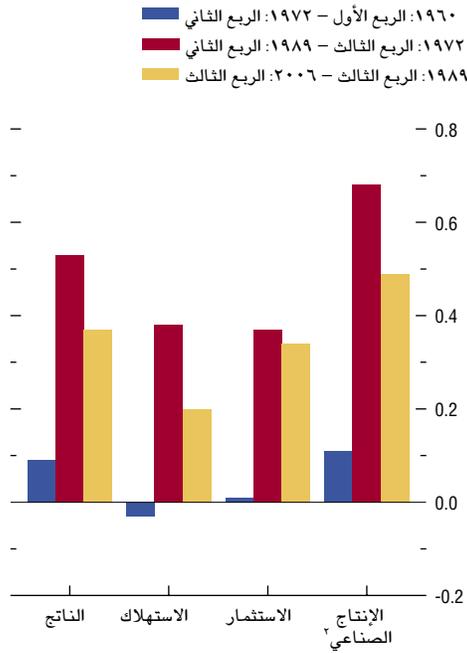
^١ يرصد تقدير العامل العالمي مستويات الذروة والقاع لنمو الناتج في الولايات المتحدة. ويشير التظليل إلى فترات الركود حسبما وضع تعريفها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.

^{٢٢} راجع أيضاً دراسات (2003) Canova and de Nicoló، وNadal، و(2002) De Simone، و(2003) Helbling and Bayoumi، و(2003) Monfort and others، و(2003) Canova، Ciccarelli، and Ortega (فيد الإصدار)؛ و(2005) Stock and Watson.

^{٢٣} توضح البحوث التي أجريت مؤخراً أن تطبيق سياسات اقتصادية كلية متشابهة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع درجة التزامن بين الدورات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، تثبت دراسة Darvas، Rose، and Szapáry (2005) وجود ارتباط أكبر بين الدورات الاقتصادية للبلدان التي تشابه من حيث أوضاع ميزانياتها الحكومية، والمتغير البديل لها هو نسبة الفائض/العجز الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي.

الإطار ٤-٣: التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع

متوسط الارتباطات بين بلدان مجموعة السبعة^١



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١ ارتباطات على أساس العناصر الدورية المأخوذة من مرشح هودريك-بريسكوت.
 ٢ بيانات الإنتاج الصناعي حتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦.

إلى انخفاض التزامن مع اليابان، وبدرجة أقل مع ألمانيا (باستثناء البلدان الأوروبية القارية). وتسلط هذه المشاهدة الضوء على كيف يمكن للأحداث القطرية، مثل انفجار فقاعة أسعار الأصول في اليابان وإعادة توحيد ألمانيا، أن تشوب الأثر المرتب على تزايد الروابط الاقتصادية والمالية بالغموض. وعلى النقيض من ذلك، كانت الارتباطات بين الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، أو بين البلدان الصناعية والأسواق الصاعدة والبلدان النامية مستقرة بوجه عام طوال الأربعة عقود الماضية.

ولكن لا يزال متوسط الارتباطات بين العديد من البلدان الصناعية منذ أواخر الثمانينات أعلى مما كان عليه في

إزاء خلفية الزيادات السريعة في الروابط التجارية والمالية، والتي تميل إلى تضخيم انتقال التداعيات، قامت مجموعة كبيرة من البحوث الاقتصادية التي أجريت مؤخرا بتحليل مسألة ما إذا كانت الدورات الاقتصادية القطرية أصبحت أكثر تزامنا على المستوى الدولي. وحيث إن بعض العوامل التي يؤكد عليها هذا الفصل — كانتقال تداعيات إلى البلدان الأخرى نتيجة للتطورات الدورية في الولايات المتحدة أو الصدمات العالمية التي تؤثر على جميع الاقتصادات — تدعم كذلك تزامن الدورات الاقتصادية، فإن الموضوع الذي يتناوله هذا الفصل مرتبط بوضوح بهذه القضية واسعة النطاق. ولوضع التحليل في هذا الفصل ضمن سياق أوسع، يستعرض هذا الإطار الأدلة التي توافرت مؤخرا على تطور مسألة التزامن وعلاقتها بتزايد الروابط التجارية والمالية.

واعتمدت الأبحاث التي أجريت مؤخرا في العادة على مقياسين للالتزامن. فالمقياس الأول هو ارتباطات الناتج الثنائية التي ترصد الحركات المتساوقة في تقلبات الناتج لبلدين معا. ويستند المقياس الثاني على حصة التباين في الناتج التي يمكن إرجاعها إلى عوامل مشتركة اصطناعية (غير مُشاهدة)، كما ناقش هذا الفصل^١. وبخلاف المقياس الأول، ترصد العوامل المشتركة نطاق الحركات المتساوقة مع بعضها على مستوى عدد أكبر من البلدان.

وتوصلت البحوث التي استندت إلى ارتباطات الناتج الثنائية إلى ازدياد تزامن الدورات الاقتصادية الدولية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات حتى منتصفها، ويرجع السبب في ذلك إلى الصدمات المشتركة كبيرة الحجم المشاهدة خلال هذه الفترة، ثم تزامنت الدورات على نحو معتدل إلى حد ما فيما بعد (راجع الشكل البياني)^٢. ويرجع انخفاض التزامن منذ منتصف الثمانينات بشكل كبير

ملاحظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الإطار هما توماس هيلينغ وأيهان كوسيه.

^١ تشمل المقاييس الأخرى ما يلي: (١) إحصاءات التوافق، دراسة (Harding and Pagan, 2002) التي تقيس تزامن نقاط التحول، و(٢) التماسك (وهو المعادل للارتباطات في نطاق التكرارات، برغم أنها تسمح بوجود علاقات سبق وتأخر بين متغيرين، على العكس من الارتباطات الساكنة).

^٢ يوجه الانتباه إلى أن التغيرات في ارتباطات الناتج الثنائية غالبا ما تكون غير ذات دلالة، وهي النقطة التي ركز عليها Doyle and Faust (2005). ولكن كما ورد في دراسة Stock and Watson (2005) هناك بعض الأدلة

على حدوث تغيرات كبيرة في استمرار وتقلب الناتج في مجموعة السبعة، مع ما له من انعكاسات على الحركات المتساوقة في الناتج.

تحديد العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية

وأجريت كذلك بحوث مكثفة تناولت مسألة ما إذا كانت هناك عوامل إقليمية مهمة تفسر ارتفاع درجة تزامن الدورات الاقتصادية المُشاهدة داخل مناطق معينة، وذلك بالنظر إلى ظهور التكتلات التجارية الإقليمية ومناطق العملة المشتركة خلال العقود الماضية. وبالفعل، يبدو أن الزيادة السريعة في تدفقات التجارة الإقليمية البيئية قد أدت إلى حدوث مزيد من التزامن بين الدورات الاقتصادية لمنطقة اليورو وشرق آسيا (راجع دراستي Böwer and Guillemineau, 2006؛ و Shin and Wang, 2003).^٦ وبصورة أعم، هناك قبول واسع النطاق لفكرة إرجاع الدورات الاقتصادية الأوروبية المشتركة إلى التكامل الاقتصادي والمالي العالي والأخذ في الارتفاع في المنطقة^٧ وأدت اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) مؤخرًا إلى حدوث ارتفاع كبير في درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة (دراسة Kose, Meredith, and Towe, 2005).

وخلاصة القول، على الرغم من صعوبة الخروج باستنتاجات قوية حول مدى حدوث التزامن، هناك بعض الأدلة على أن الدورات الاقتصادية القُطرية في البلدان الصناعية أصبحت الآن أكثر تزامنًا مقارنة بالستينات، برغم أنها أقل تزامنًا مما كانت عليه خلال السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. ويبدو أن هذا النمط يرجع إلى عدة عوامل مجتمعة هي تزايد الروابط التجارية والمالية عبر الحدود، فيميل إلى زيادة درجة التزامن؛ وقلة حدوث صدمات عالمية حقيقية؛ واكتساب الصدمات القُطرية أهمية أكبر.

الدورات الاقتصادية لبلدان مجموعة السبعة منذ منتصف الثمانينات مقارنة بالفترتين الممتدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢.

^٦ تقول دراسة Moneta and Rüffer (2006) إن هناك أدلة على تزايد التزامن في شرق آسيا (باستثناء الصين واليابان). مع إرجاع التزامن في الأساس إلى تزامن الصادرات والاضطرابات المشتركة، بما في ذلك أسعار النفط وسعر صرف الين مقابل الدولار.

^٧ راجع، بين دراسات أخرى، دراسة Artis and Zhang (1997)؛ ودراسة Artis, Krolzig, and Toro Lumsdaine and Prasad (2003). ودراسة Artis, Krolzig, and Toro (2004)، للاطلاع على تحليلهم لانعكاسات التكامل على تزامن الدورات الاقتصادية في البلدان الصناعية الأوروبية. وبرغم هذا، ذهب مؤخرًا دراستا Artis (2004) و Canova, Ciccarelli, and Ortega (2004) (قيد الإصدار) للقول بأن الأدلة التجريبية لا تشير إلى وجود أي دورة اقتصادية أوروبية محددة منذ التسعينات.

الستينات.^٣ ويُرجع البعض هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها التدفقات التجارية والمالية عبر الحدود طوال الأربعين عامًا المنصرمة (مثل دراسة Kose, Otrok, and Whiteman, 2005). ويدعم هذا التفسير دراسات تفحص ما إذا كانت الاختلافات القطاعية المستعرضة في ارتباطات الناتج الغنائية متصلة على نحو منتظم بالاختلافات في قوة الروابط التجارية والمالية. وبوجه عام، توصلت هذه الدراسات إلى أن ازدياد الروابط التجارية والمالية تحدث مع ارتفاع درجة التزامن. فعلى سبيل المثال، استنادًا إلى الانحدارات الطولية على مستوى البلدان أو مستوى المناطق، تقول العديد من الدراسات أن كل بلدين يقوم بينهما قدر أكبر من المبادلات التجارية، تتساقق حركة الدورة الاقتصادية فيهما بدرجة أكبر (مثل دراسة Frankel and Rose, 1998؛ و Baxter and Kouparitsas, 2005). والمراجع المشار إليها في الدراسة). وفضلا على ذلك، تمثل الروابط المالية عاملا مهما في تفسير الدرجات الأعلى من التزامن في تقلبات الناتج والاستهلاك (Imbs, 2004 and Meredith, 2006). وبينما يمكن توقع تقلبات الاستهلاك حيث يؤدي التكامل المالي إلى تقليل مخاطر الدخل القُطرية من خلال تنوع الأصول، فإن تقلبات الناتج تأتي بغتة لأن زيادة التكامل التجاري بين بلدين يمكن أن يؤدي، من حيث المبدأ، إلى خفض الارتباطات بين الناتج فيهما نتيجة لزيادة التخصص.^٤

وتوصلت البحوث التي استندت إلى منهج العوامل المشتركة إلى أدلة متسقة على أن العوامل الدولية المشتركة كانت من أهم الدوافع وراء الدورات الاقتصادية في البلدان الصناعية، وكذلك في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى بدرجة أقل. وهناك أدلة على أن حصة تقلبات الناتج التي يمكن إرجاعها إلى عوامل مشتركة قد شهدت ارتفاعًا في بعض بلدان مجموعة السبعة (مثل إيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفق ما جاء في دراسة Stock and Watson, 2005).^٥

^٣ توصلت دراسة Bordo and Helbling (2004) إلى وجود ميل نحو زيادة التزامن، وذلك باستخدام عينة طويلة للبيانات السنوية (١٩٨٠-٢٠٠١) تخص ١٦ بلدا صناعيا.

^٤ راجع، بين دراسات أخرى، دراسة Kalemli-Ozcan, Sorenson, and Yosha (2003).

^٥ تقارن دراسة Stock and Watson (2005) بين مدى التزامن خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٢ والتزامن في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٣. وتقول دراسة Kose, Otrok, and Whiteman (2005) إن هناك في المتوسط عامل مشترك بين مجموعة السبعة يفسر اتساع حصة الاختلافات في

بقدر أكبر في حدوث التقلبات الدورية المتزامنة مقارنة بالاضطرابات المشتركة.^{٢٤}

كيف تؤثر الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي — تحليل المحاكاة القائم على نموذج

يوضح التحليل الذي أُجري حتى الآن أن آثار التداعيات على المستوى الدولي كانت معتدلة في المتوسط. غير أن هذا المعدل المتوسط يخفي وراءه تجارب متنوعة تنوعا كبيرا، مع انتقال تداعيات كبيرة جدا في بعض الفترات. وهناك سببان محتملان لذلك. أولا، أن نطاق التداعيات لا يتوقف على الأحجام الكلية للاضطرابات الأساسية فحسب، وإنما هو أيضا يعتمد على طبيعتها حيث إنها تحدد الأهمية النسبية للقنوات المختلفة لانتقالها. وثانيا، أن قنوات انتقال التداعيات ذاتها ربما تغيرت بمرور الوقت، ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى التغيير الكبير الذي طرأ على إدارة السياسة النقدية خلال العقود الأخيرة. ولتقييم التداعيات المحتملة للتباطؤ الحالي في الولايات المتحدة على نحو أكمل، فمن المفيد أن تكمل التحليل السابق نتائج المحاكاة التي تقوم على نموذج هيكلي. ويعنى هذا القسم على وجه الخصوص بمتابعة الآثار العالمية المحتملة في حالة اضطراب الطلب في الولايات المتحدة باستخدام نماذج المحاكاة في «نموذج الاقتصاد العالمي» الذي وضعه صندوق النقد الدولي، ويحاول عزل العوامل التي يرجح أن تؤثر على حجم التداعيات.

ويحتوي نموذج الاقتصاد العالمي على العديد من الروابط التجارية التي لها أساس صريح على مستوى الاقتصاد الجزئي، لذلك فإنه مناسب لتحليل آثار الصدمات التي تنطوي في المقام الأول على الانتشار من خلال القنوات ذات الصلة بالتبادل التجاري.^{٢٥} ويمثل نموذج الاقتصاد العالمي كذلك أساس تحليل كيفية تأثير هذه الصدمات على الرابط بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف والسياسة النقدية. ويقسم النموذج العالم إلى عدة مناطق، مما يسمح كذلك بتحليل كيفية اختلاف الاستجابات على مستوى المناطق. وقد أُجريت عمليات المحاكاة باستخدام صيغة جديدة لنموذج الاقتصاد العالمي تقسم العالم إلى

خمس كتلتات تشمل البلدان/مناطق العملات والمناطق التالية: (١) الولايات المتحدة؛ (٢) منطقة اليورو؛ (٣) اليابان؛ (٤) آسيا الصاعدة؛ (٥) باقي بلدان العالم. ويُفترض أن كل منطقة منها تطبق نظما مرنة لأسعار الصرف، وتتبع نظام «استهداف التضخم»، وتطبق على وجه التحديد قواعد سياسات استشرافية لأسعار الفائدة الاسمية تستهدف التضخم المتوقع.^{٢٦} وتُجرى عمليات المحاكاة لأغراض توضيحية ولا ينبغي تفسيرها على أنها تنبؤات.

صدمات الطلب والروابط التجارية

تستكشف أول عملية للمحاكاة أثر حدوث صدمة قُطرية «بحة» للطلب في القطاع الخاص بالولايات المتحدة. وينتج عن ذلك تباطؤ النمو في الولايات المتحدة إلى مستوى أقل من الاتجاه طويل الأجل يمتد لقرابة عامين، ويتم الوصول إلى أدنى نقطة في الانكماش بعد مرور ستة أرباع السنة حيث ينخفض إجمالي الناتج المحلي بمقدار ١.٤٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي (الشكل البياني ٤-٨، أول صفين). ويؤدي انخفاض الطلب المحلي إلى حدوث انخفاض بأكثر مما يتناسب مع الطلب على الواردات ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة مكوّن الواردات في أجزاء الطلب المحلي الحساسة للتقلبات الدورية التي تمت الإشارة إليها مسبقا. ونتيجة لذلك، تتحسن نسبة الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة بنحو نقطة مئوية واحدة.

ويمثل انخفاض الطلب على الواردات في الولايات المتحدة مصدر آثار التداعيات ذات الصلة بالتجارة، حيث يؤدي إلى خفض الطلب النهائي خارج الولايات المتحدة. لكن هذه الآثار تكون صغيرة نسبيا مقارنة بحجم انخفاض الناتج في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٤-٨، أدنى صفين). ويرجع ذلك في الأساس إلى صغر حصة الصادرات إلى الولايات المتحدة من إجمالي الناتج المحلي في جميع المناطق. وتُعزى الفروق في استجابة الناتج على مستوى المناطق إلى الفروق في حجم انكشافها التجاري أمام اقتصاد الولايات المتحدة (راجع الجدول ٤-٢).

^{٢٦} من الناحية الفنية، فإن دالة الاستجابة النقدية في نموذج الاقتصاد العالمي هي عبارة عن قاعدة تستند إلى تنبؤات التضخم، حيث يجري تعديل أسعار الفائدة استجابة لتنبؤات التضخم لثلاثة أرباع السنة اللاحقة. وتمت معايرة وزن التضخم المتوقع لاسترجاع تنبؤات التضخم إلى الهدف تدريجيا مع مراعاة انعكاسات ذلك على الاقتصاد الحقيقي (للاطلاع على مناقشة حول القواعد التي تستند إلى تنبؤات التضخم والدراسات ذات الصلة راجع دراسة Laxton and Pesenti, 2003).

^{٢٤} هناك احتمال آخر بأن التكامل الإقليمي من المرجح أن يسبب قدرا أكبر من الاضطرابات المشتركة على المستوى الإقليمي (أو الاضطرابات المترابطة نتيجة لحدوث تطورات متشابهة في سياسات الاقتصاد الكلي).

^{٢٥} للاطلاع على تفاصيل الهيكل الأساسي لنموذج الاقتصاد العالمي، راجع دراسات Faruqee and Laxton and Pesenti (2003) and others (2005).

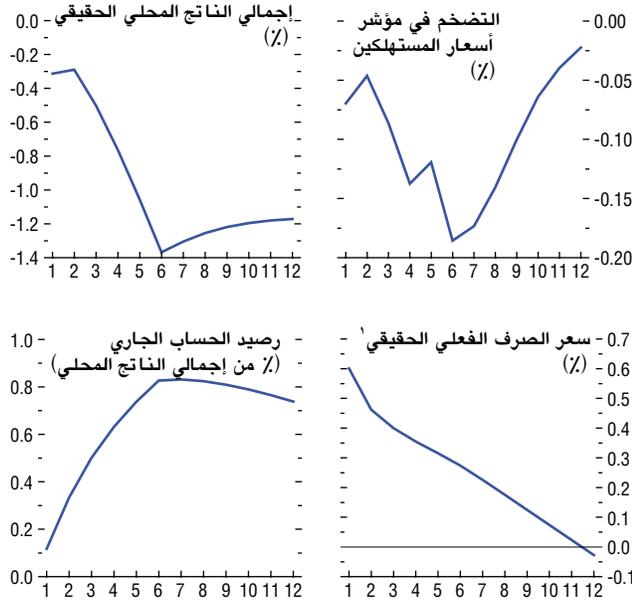
كيف تؤثر الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي — تحليل المحاكاة القائم على نموذج

الشكل البياني ٤-٨: الانعكاسات العالمية لاضطراب طلب القطاع الخاص في الولايات المتحدة

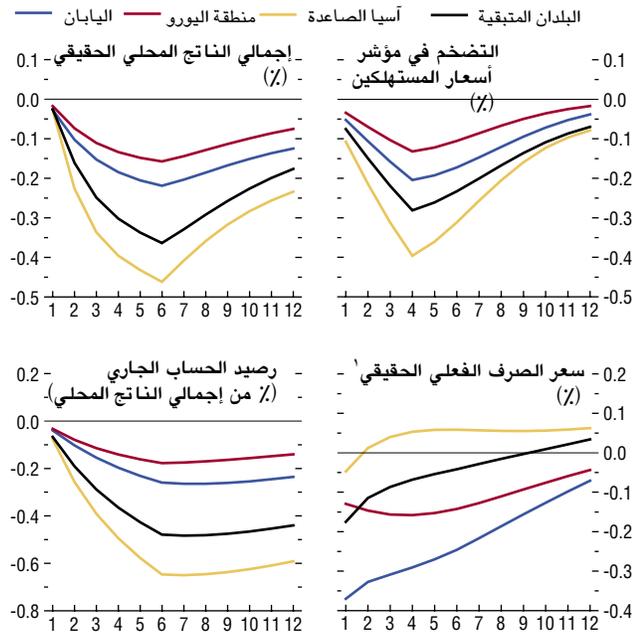
(الانحراف عن التحييد: المحور السيني لأرباع السنة الميلادية)

يؤدي الانخفاض المؤقت في طلب القطاع الخاص الأمريكي إلى خفض إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة بأكثر مما يتناسب مع الهبوط في الواردات. وتؤدي التداعيات ذات الصلة بالتجارة إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في البلدان الأخرى، ويتوقف مدى الانخفاض على الانكشاف الاقتصادي.

آثار الولايات المتحدة



الآثار العالمية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

^١ القيم المتزايدة تمثل الانخفاض في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية.

وتصاحب الآثار الكمية ذات الصلة بالتجارة تغيرات في الأسعار النسبية. ويشير الانخفاض الأكبر نسبياً على المستوى العالمي في الطلب على سلع الولايات المتحدة إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي للولايات المتحدة. وهذا التأثير كبير الحجم، لكنه ليس على مستوى الحجم الذي من المتوقع أن يسبب اضطراباً كبيراً في أسواق العملات والأسواق المالية. وتميل أسعار صرف عملات البلدان الأخرى إلى الارتفاع مقابل الدولار الأمريكي بالقيم الحقيقية في المراحل المبكرة. ويرتبط مدى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي في عدة مناطق ارتباطاً عكسياً بالانكشاف التجاري أمام الولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر، قد تنخفض بالفعل أسعار الصرف بالقيم الحقيقية في البداية في المناطق الأكثر انكشافاً أمام الولايات المتحدة وبالتالي تواجه أكبر معدلات انخفاض الطلب على سلعتها على مستوى العالم حينما ينخفض طلب الولايات المتحدة على الواردات (آسيا الصاعدة وباقي البلدان) وذلك مقارنة بالمناطق الأخرى. وكذلك تتوقف استجابة سعر الصرف الحقيقي على إطار السياسة النقدية. وفي ظل نظم استهداف التضخم وأسعار الصرف المرنة، تنشأ معظم حالات الارتفاع المبدئي في سعر الصرف الحقيقي مقابل الدولار الأمريكي نتيجة لارتفاع القيمة الاسمية للعملة، وقد يحدث ذلك في جميع الحالات، حيث تُعدّل أسعار الصرف حسب انتقال فروق أسعار الفائدة بين البلدان.

مصادر زيادة آثار التداعيات

وبوجه عام، تشير نتائج المحاكاة إلى اعتدال التداعيات في حالة حدوث صدمة مؤقتة للطلب تنفرد بها الولايات المتحدة، وإلى أنها ستكون تقريبا بنفس حجم متوسط التداعيات المقدر في التحليل التجريبي الذي أُجري آنفاً. ويرجع السبب الأساسي الذي أدى للخروج بهذه النتيجة إلى الانخفاض النسبي في حجم الانكشاف التجاري للعديد من المناطق أمام الولايات المتحدة، وهي شبيهة بالنتائج التي تم التوصل إليها في النماذج الأخرى متعددة البلدان.^{٢٧} وتؤكد هذه النتائج الرأي الذي يتم الإعراب عنه بصورة متكررة بأن صدمات الطلب التي تنتقل من خلال الروابط التجارية فقط لا يمكن أن تسبب حدوث النطاق الأكبر بكثير للتحركات المتساوقة في الناتج والمشاركة خلال الموجات التاريخية المهمة، مثل

²⁷ راجع على سبيل المثال دراستي Masson, Symansky, and Meredith (1990) وBryant and others (1988).

(٤-٨)، وهو أن عمليات المحاكاة في نموذج الاقتصاد العالمي بُنيت مع افتراض وجود إطار لاستهداف التضخم في جميع مناطق الاقتصاد العالمي. وفي ظل استهداف التضخم، تساعد السياسة النقدية في خفض استجابة الناتج إزاء صدمات الطلب المعاكسة، سواء كانت أجنبية أو محلية، من خلال تخفيف قيود السياسة النقدية مما يعجل بتعديل الأسعار وبالتالي يخفض حجم تعديلات الناتج اللازمة. وتساهم استجابة أسعار الصرف في هذه العملية، ومن ثم تؤدي إلى تقليل حجم التداعيات التي تترتب على صدمات الطلب.

واختلفت أطر السياسة النقدية خلال السبعينات والثمانينات، فباستعراض التطورات آنذاك يمكن القول بأنها كانت في أغلب الأحيان غير مناسبة لمواجهة تحديات الاقتصاد الكلي حينذاك، وربما أسهم ذلك في اتساع فجوات الناتج وتزايد الارتباطات فيما بينها في ذلك الوقت. ولتوضيح ذلك، تُعاد عمليات محاكاة صدمات الطلب المرتبطة على المستوى الدولي (الشكل البياني ٤-٩، الصف الثاني)، مع افتراض أن السياسة النقدية في جميع مناطق العالم (بما في ذلك الولايات المتحدة) تستجيب بصورة أبطأ كثيراً لصدمة الطلب في الولايات المتحدة من خلال الإبقاء على أسعار الفائدة الاسمية دون تغيير لفترة أربعة أرباع السنة (الشكل البياني ٤-٩، الصف الثالث). ويؤدي انكماش الطلب إلى خفض معدل التضخم، مما يترتب عليه حدوث ارتفاع كبير في أسعار الفائدة الحقيقية في ظل عدم تغير أسعار الفائدة الاسمية. ويؤدي ذلك إلى تفاقم مسألة انكماش الطلب في البلدان الأخرى، مع ما تشهده الولايات المتحدة في الوقت الحاضر من انخفاض في إجمالي الناتج المحلي بواقع ٢,٥٪ بدلا من ١,٥٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي بعد انقضاء ستة أرباع السنة، ومع حدوث انخفاضات مماثلة في المناطق الأخرى. وتتسم التداعيات في هذه الحالة بأنها أقوى مما جاء في جميع عمليات المحاكاة السابقة، مقيسة باستجابة إجمالي الناتج المحلي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة.

ويمكن لنظم ربط أسعار الصرف أن تؤدي أيضا إلى تفاقم تداعيات اضطرابات الناتج في البلدان الأخرى. والسبب في ذلك هو أن البلدان التي تعتمد هذا النظام تأخذ السياسة النقدية عن بلد الركيزة، وليس من المرجح أن تناسب هذه السياسة ظروف البلد الذي يتبع نظام الربط في جميع الحالات.

وفي السياق الحالي، حينما يتم إرخاء السياسة النقدية استجابة لحدوث صدمة طلب محلية في الولايات المتحدة، ومن المرجح أن يؤدي ربط العملات بالدولار الأمريكي إلى إرخاء مفرط للأوضاع النقدية في البلد الذي يتبع نظام

أزمات النفط خلال السبعينات، وفترتي الركود في بداية الثمانينات وفي عام ٢٠٠١. ومن أجل وضع نموذج لآثار التداعيات كبيرة الحجم، يتعين إدخال الاضطرابات التي تؤثر بشكل أكبر على قرارات الإنفاق المحلي.

وقد بُني نموذج محاكاة بديل يقوم على سيناريو يربط بين الاضطرابات في مختلف أنحاء العالم. فيمكن أن تؤدي الاضطرابات في الولايات المتحدة إلى حدوث اضطرابات في البلدان الأخرى لعدة أسباب. أولا، يبدو أن لها تأثيرا من خلال إشارات مهمة ترسلها، كما يتبين من الروابط القوية على مستوى البلدان فيما يتعلق بثقة قطاع الأعمال والمستهلكين. كما يبدو على الأرجح أن انتقال هذه التداعيات على مستوى البلدان قد ازداد مع وجود أواصر تجارية أوثق. وثانيا، يؤدي التكامل الشديد بين الأسواق الرأسمالية إلى حدوث ارتباط وثيق بين بعض صدمات الأسواق المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال، تأثير اضطرابات علاوات المخاطر على فئات الأصول المشابهة.^{٢٨} وأخيرا، فبينما كانت القرارات بشأن السياسات كثيرا ما تتزامن على مستوى البلدان، قلت أهمية هذا الأمر في المنعطف الحالي، والدليل على ذلك هو تزامن عمليات مكافحة التضخم في أوائل الثمانينات. ولتوضيح مسألة الارتباط بين الاضطرابات، تُعاد عمليات المحاكاة السابقة، مع افتراض حدوث صدمة طلب في الولايات المتحدة بنفس الحجم السابق، ولكن مع إدخال صدمات طلب في البلدان الأخرى ترتبط بالصدمة في الولايات المتحدة. وتتحدد معاملات الارتباط حسب حصة الصادرات إلى الولايات المتحدة في مجموع صادرات المنطقة المعنية (الشكل البياني ٤-٩، الصف الثاني). وينتج عن ذلك حدوث انكماش أقوى كثيرا خارج الولايات المتحدة، بالقيم المطلقة، ونسبيا إلى الولايات المتحدة (عملية المحاكاة الأولى مبينة في الصف الأول من الشكل البياني ٤-٩). ومن خلال ارتداد بعض آثار التداعيات إلى الولايات المتحدة، فإنها تشهد كذلك انكماشاً أعمق، ولكن ليس بهذا القدر الهائل.

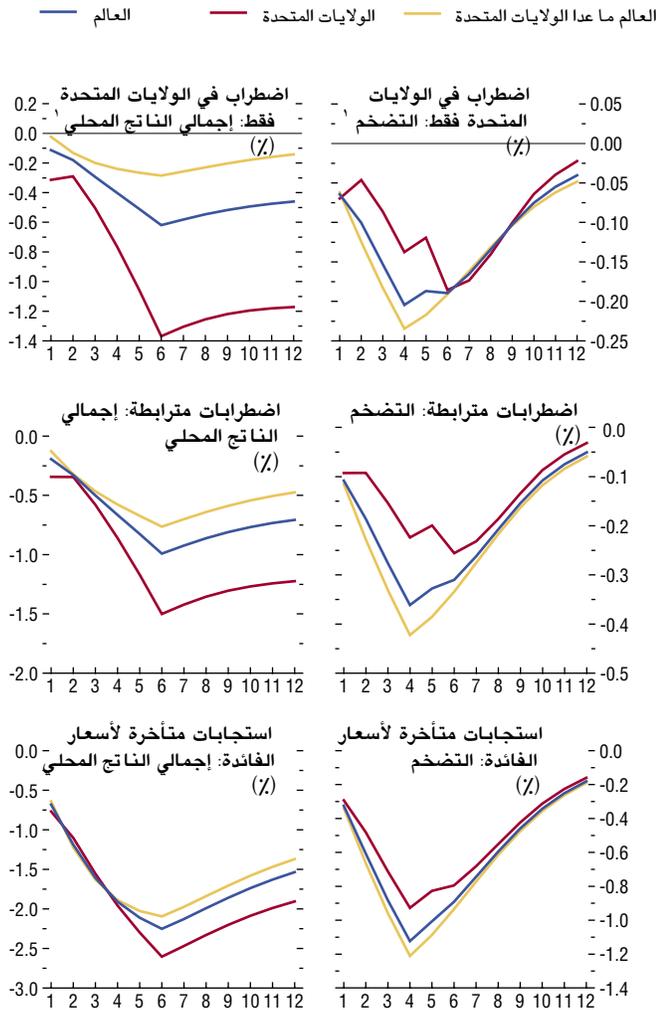
أهمية دور السياسة النقدية

هناك سبب آخر وراء ارتفاع حجم آثار التداعيات في بعض الموجات السابقة مقارنة بما جاء في الشكل البياني

^{٢٨} كذلك تميل هذه الاضطرابات حينئذ إلى التسبب في حدوث تداعيات أكبر مع ازدياد حجم التكامل عبر الحدود. فعلى سبيل المثال، أدى الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم خلال فترة التباطؤ العالمي في عام ٢٠٠١ إلى حدوث انخفاض مصاحب في الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات المتكاملة ماليا، مما أدى بدوره إلى حدوث تباطؤ حاد في التصنيع على مستوى العالم.

الشكل البياني ٤-٩: النمو والتضخم في العالم في ظل ارتباط الاضطرابات والاستجابة المتأخرة للسياسة النقدية (الانحراف عن التحييد: المحور السيني لأرباع السنة الميلادية)

يترتب على اضطرابات طلب القطاع الخاص في الولايات المتحدة المرتبطة بالاضطرابات في البلدان الأخرى أثر أكبر بكثير على النمو في العالم. ويتفاقم تباطؤ النمو إذا لم تكن استجابة السياسة النقدية استشرافية على نحو ملائم.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ راجع نتائج المحاكاة في الشكل البياني (٤-٨).

الربط ما لم تكن آثار التداعيات المعاكسة ذات الصلة بالتجارة قوية للغاية. ومع الإفراط في إرخاء السياسة النقدية، يرتفع الناتج في البلد الذي يتبع نظام الربط في البداية، نظرا لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف الحقيقية، لكنه ينخفض بعد ذلك (إلى أقل من مساره متوسط الأجل) حيث يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. لكن في حالة انتقال تداعيات تجارية أكثر حدة، ربما يكون إرخاء الأوضاع النقدية في ضوء اتباع نظام الربط لمواجهة اضطراب معين أشبه بالإرخاء في ضوء اعتماد قاعدة لاستهداف التضخم.^{٢٩}

ويوضح الجدول الوارد أنفا النقطة الأساسية المتمثلة في أن قواعد السياسات النقدية الاستشرافية التي تصاحبها مرونة في أسعار الصرف، تساعد في تخفيف آثار صدمات الطلب المعاكسة على الناتج في العديد من المواقف. ومن ثم، تستند نماذج المحاكاة في نموذج الاقتصاد العالمي إلى التغيرات الرئيسية في أطر سياسات الاقتصاد الكلي التي حدثت خلال العقد المنصرم. ومن منظور عالمي، يجدر التأكيد على أنه يمكن لأطر السياسات النقدية الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار المحلية أن تسهم في خفض تقلبات النمو على المستوى العالمي.

الملخص والاستنتاجات

قدم هذا الفصل تحليلا لكيفية تأثير اقتصاد الولايات المتحدة على تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية، وذلك بغرض الوقوف على العوامل التي تؤثر في مدى انتقال التداعيات من الولايات المتحدة إلى البلدان الأخرى. ويشير هذا التحليل إلى أن محدودية تأثير حالة التباطؤ الراهنة في الولايات المتحدة على بلدان العالم حتى الآن ليست مثارا للدهشة، لأن هذا التباطؤ يرجع إلى حدوث تطورات انفردت بها الولايات المتحدة — في قطاعي الإسكان والصناعات التحويلية في الأساس — وليس ناتج عن عوامل أوسع نطاقا ترتبط ارتباطا وثيقا على مستوى البلدان الصناعية الرئيسية.

وبالنظر إلى خصائص التباطؤ الذي تشهده الولايات المتحدة حتى الآن، تنتقل تداعياته إلى البلدان الأخرى في الأساس من خلال قنوات الطلب، أي من خلال التأثير

^{٢٩} يفسر ذلك، بالنسبة لنوع الاضطرابات التي يستكشفها هذا القسم، لماذا لم يؤد اختيار قاعدة السياسة النقدية إلى حدوث اختلاف يذكر في حالة آسيا الصاعدة مقارنة ببعض المناطق الأخرى. ولأغراض التبسيط، تفترض نماذج المحاكاة إذا تطبيق قاعدة السياسات ذاتها في جميع المناطق.

- وبصورة أعم، يسلط التحليل الضوء على أن الموجات الماضية التي شهدت انخفاضات شديدة التزامن في النمو العالمي، اتسمت بحدوث اضطرابات مشتركة كانت إما حقا عالمية بطبيعتها (مثل التغيرات المفاجئة في أسعار النفط) أو كانت مترابطة على مستوى البلدان (مثل سياسات مكافحة التضخم في أوائل الثمانينات) أو كانت تنطوي على تحركات عالمية في أسعار الأصول (مثل الانخفاضات المتزامنة في أسعار الأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠١). وبعبارة أخرى، لم تكن الموجات الماضية لانخفاضات النمو شديدة التزامن ناتجة في الأساس عن التداعيات كما يضع لها هذا الفصل تعريفا، لكنها جاءت نتيجة لحدوث اضطرابات مشتركة (أو مترابطة).
- وانخفضت أهمية العوامل العالمية المشتركة إلى حد ما خلال العقدين الماضيين كدوافع وراء حدوث تقلبات الدورة الاقتصادية على المستوى القطري. وفي الوقت ذاته، يبدو أن العوامل الإقليمية المشتركة بين الاقتصادات التي تتسم بارتفاع مستوى التكامل في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا الصاعدة قد اكتسبت مزيدا من الأهمية. وترجع هذه التطورات المتناقضة إلى أن الاضطرابات العالمية أصبحت أقل تكرارا وأصغر حجما، بينما ارتفع حجم التجارة البينية والروابط المالية الإقليمية عامة بوتيرة أسرع مما هي عليه خارج المناطق الجغرافية. وبوجه عام، ربما سيشهد الاقتصاد العالمي قدرا أقل من الدورات الاقتصادية الدولية المتزامنة على المستوى العالمي، بالمقارنة مع فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، ما لم يخضع للاضطرابات المشتركة التي تميزت بها الموجات الماضية.
- ويمكن أن تؤدي ردود أفعال السياسات إلى اعتدال أو تضخيم آثار التداعيات التي تنجم عن الاضطرابات في الولايات المتحدة (أو الاقتصادات الكبرى الأخرى). وفي سياق إطار استهداف التضخم، تميل ردود أفعال السياسة النقدية الاستشرافية إلى خفض درجة استجابة الناتج مع اضطرابات الطلب المعاكسة، سواء كانت أجنبية أو محلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن ردود أفعال السياسة النقدية التي لا تنظر إلى المستقبل أو لا تتمتع بالمرونة بالقدر الكافي تواجه مخاطر تضخيم آثار التداعيات. وإذا كانت الروابط القوية للدورة الاقتصادية الدولية في أوائل الثمانينات ترجع إلى تعديل السياسات النقدية المكافحة للتضخم، فربما لن
- على صادرات البلدان الأخرى إلى الولايات المتحدة، التي تميل في حد ذاتها إلى أن تكون متواضعة. وفي هذا الصدد، ساعد صغر حجم عنصر الاستيراد نسبيا في قطاع الإسكان على تخفيف آثار التداعيات على البلدان الأخرى. وعلى العكس من ذلك، كان من المرجح أن يزداد حجم آثار التداعيات إذا تضمنت أيضا تداعيات أسعار الأصول أو قنوات الثقة.
- وبوجه عام، تشير هذه العوامل إلى أنه ينبغي لمعظم البلدان أن تكون قادرة على «الانفصال» عن اقتصاد الولايات المتحدة ومواصلة النمو القوي إذا ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة معتدلا على النحو المتوقع، برغم أن البلدان التي تربطها أواصر تجارية وثيقة بالولايات المتحدة في قطاعات محددة قد تشهد شيئا من تباطؤ النمو. ولكن إذا شهد اقتصاد الولايات المتحدة تباطؤا أشد نتيجة لاتساع نطاق تأثير المصاعب التي يواجهها قطاع المساكن أكثر من المتوقع، فسوف ينتقل قدر أكبر من آثار التداعيات إلى الاقتصادات الأخرى وستزداد حينئذ صعوبة الانفصال. ومع هذا، ففي ظل تزايد مرونة أطر سياسات الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان، ينبغي أن تكون السياسات النقدية قادرة على توفير هامش أمان إزاء الآثار الانكماشية التي من المحتمل أن تترتب على الأنشطة الاقتصادية.
- وبالإضافة إلى هذه الاستنتاجات عن الانعكاسات العالمية لفترة التباطؤ الراهنة، توصل هذا الفصل إلى نتائج أخرى رئيسية عن دور اقتصاد الولايات المتحدة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية أوردها فيما يلي.
- لا يزال القول المأثور «إذا عطست الولايات المتحدة أصيب العالم بنوبة برد» ساريا حيث يبين التحليل أن فترات الركود في الولايات المتحدة (وفي الاقتصادات الكبرى الأخرى بقدر أقل) يمكن أن تسبب تداعيات كبيرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية. وبرغم ذلك فهي تنطوي كذلك على مبالغة لأن التداعيات المقدره، مقيسة بالانخفاض في نمو الناتج، تكون بوجه عام أقل بكثير من انخفاض الناتج في الولايات المتحدة ذاتها، لا سيما في سياق التباطؤ في منتصف الدورة.
- لا يبدو أن تأثير اقتصاد الولايات المتحدة على الاقتصادات الأخرى قد زال. فعلى النقيض من ذلك، توجد مؤشرات على أن أحجام التداعيات قد ازدادت بمرور الوقت، لا سيما في البلدان والمناطق المجاورة، بما يتسق مع فكرة أن ازدياد حجم التكامل التجاري والمالي تميل إلى زيادة حجم آثار الاضطرابات عبر الحدود.

إجمالي الناتج المحلي؛ (٢) إجمالي حيازات البلد المعني من أصول الولايات المتحدة أو منطقة اليورو أو اليابان، حسبما يكون ملائماً، زائداً إجمالي خصومه المستحقة للمقيمين في الولايات المتحدة أو منطقة اليورو أو اليابان، كنسبة مرة أخرى من إجمالي الناتج المحلي. ولا يتوافر المقياس الثاني، المأخوذ من "المسح المنسق لاستثمار الحافظة" (CPIS) المعني بأصول الحوافظ، إلا للسنوات ١٩٩٧ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ولم تثبت دلالة أي من هذين المقياسين البديلين؛

- نظام سعر الصرف: تم تصنيف النظام على أنه "ثابت"، حسب نظام تصنيف (Reinhart-Rogoff (2004) إذا كان مرتبطاً بمجلس للعملة أو بنظام الربط؛ أو نظام سعر الصرف الزاحف؛ أو نطاق تقلب سعر الصرف؛ أو نطاق زاحف معن سلفاً؛ أو نطاق زاحف بحكم الواقع أضيق من نسبة $+/- 2\%$ أو مساو لها. وتم تصنيف جميع أنظمة سعر الصرف الأخرى على أنها "معمّمة". واعتبر طوال الفترة الكاملة للعينة أن هناك ٦٦ بلداً، في المتوسط، تتبع نظام سعر الصرف الثابت (منها ٦١ بلداً نامياً)؛ وأن هناك ٤٣ بلداً تتبع نظم سعر الصرف المعوم (منها ٣٧ بلداً نامياً)؛
- رصيد دين القطاع العام؛ والعجز في القطاع العام. تم تصنيف أرصدة الديون على أنها "كبيرة" إذا تجاوزت ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، و"صغيرة" إذا كانت دون ذلك. وتم تحديد المستوى الحدي للعجوزات عند ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وجاء المستوى الحدي في كلتا الحالتين متوافقاً تقريباً مع الوسط الحسابي للعينة؛
- إجمالي الناتج المحلي المبدئي؛ ومعدل نمو السكان (المصدر: جداول "بن" العالمية).
- التغير (اللوغاريتمي) في معدلات التبادل التجاري؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ("ليبور") لستة أشهر (المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)؛
- المؤشرات الدالة على حدوث أزمة الديون في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٨٢، وأزمات تكيلا في أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٥، وأزمات شرق آسيا في الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨، وأزمة الأرجنتين في عام ٢٠٠٢،^{٣١} وتستند جميع التقديرات إلى مُقدّر أريلاانو-بوند (Arellano-Bond) للأثار الثابتة. ولأغراض المقارنة، توصل تحليل (Arora and Vamvakidis (2006) إلى

^{٣١} إذا كان حدوث الأزمات ذاتها نتيجة لتداعيات التطور في الاقتصادات المتقدمة، وأي إجراء لتحديد أثرها بصورة منفصلة سيقلل الحجم الحقيقي للتداعيات. برغم هذا، لا تتسم أي من التقديرات المقدمة في واقع الأمر بالصلاسية تجاه استبعاد مؤشرات الأزمة.

يُستفاد من هذه الموجة في الوقت الحاضر حيث إنها ليست شبيهة بالوضع القائم.

الملحق ٤-١: منهجية الاقتصاد القياسي

المؤلف الرئيسي لهذا الملحق هو نيكولا سباتافورا.

يقدم هذا الملحق تفاصيل منهجية الاقتصاد القياسي المستخدمة في تقدير آثار الاضطرابات في الاقتصادات الرئيسية على الناتج والمتغيرات الأخرى في سائر الاقتصادات.

تحليل قُطري عام

هناك أوجه شبه كبيرة بين التحليل في هذا القسم الفرعي، الذي يقوم على انحدارات النمو الطولية، وتحليل (Arora and Vamvakidis (2006). وأحد الاختلافات المهمة بينهما هو إجراء هذا التحليل باستخدام بيانات سنوية بدلاً من استخدام المتوسطات لخمس سنوات؛ ويبدو أن المنهج المتبع هنا يمثل أهمية أكبر لتداعيات الدورة الاقتصادية الأقصر أجلاً التي يركز عليها هذا الفصل. وهناك تشابه بين النقطة التي يركز عليها هذا التحليل والنقاط التي ركزت عليها الدراسات الأخرى التي قدمت تحليلاً لمُحددات ارتباطات الناتج بين البلدان، برغم اعتماده لمنهجية مختلفة عن منهجياتها.^{٣٠}

والمتغير التابع في الانحدارات الطولية هو معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي، مقيساً بالدولارات المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية؛ وهذا المتغير مأخوذ من جداول «بن» العالمية (Penn World Tables). وتشمل المتغيرات المستقلة ما يلي:

- معدل نمو حصة الفرد من الناتج في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، مقيساً بالدولارات المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية (المصدر: جداول "بن" العالمية)؛
- الروابط التجارية مع الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان حسبما ورد تعريفها في متن النص (المصدر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة)؛
- الروابط المالية مع الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان؛ بالإضافة إلى المقياس المُعرّف في متن النص، تم استحداث مقياسين بديلين كما يلي: (١) مجموع إجمالي الأصول الخارجية زائداً مجموع إجمالي الخصوم الخارجية للبلد المعني، كنسبة إلى

^{٣٠} يشمل ذلك على سبيل المثال دراسات Calderón, Chong, and Stein (2007) و (Imbs (2004 and 2006).

وجود قدر أكبر من التداعيات. وفي معظم المواصفات الإحصائية، تصاحب ارتفاع النمو بمقدار نقطة مئوية واحدة في الولايات المتحدة وأوروبا زيادة في النمو مقدارها نقطة مئوية واحدة وثلاثي نقطة مئوية تقريبا في البلدان الأخرى، على التوالي، (بينما لا يوجد لليابان تأثير يُذكر).

تحليل أكثر ديناميكية

تم تقدير نموذج هيكلتي للانحدار الذاتي للمتجهات على أساس ربع سنوي يضم ستة متغيرات لكل بلد (أو منطقة) في العينة. وينقسم هذا الانحدار الذاتي للمتجهات إلى مجموعة أجنبية خارجية المنشأ ومجموعة قطرية. فتشمل المجموعة الأجنبية ثلاثة متغيرات هي: معدل نمو حصة الفرد من الناتج في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، مقيسا بالدولارات المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية. وتشمل المجموعة القطرية ثلاثة متغيرات (قطرية) هي: معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي، مقيسا بالدولارات المعدلة حسب تعادل القوة الشرائية، والتضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، والتغير (اللوغاريتمي) في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وجميع هذه المتغيرات مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

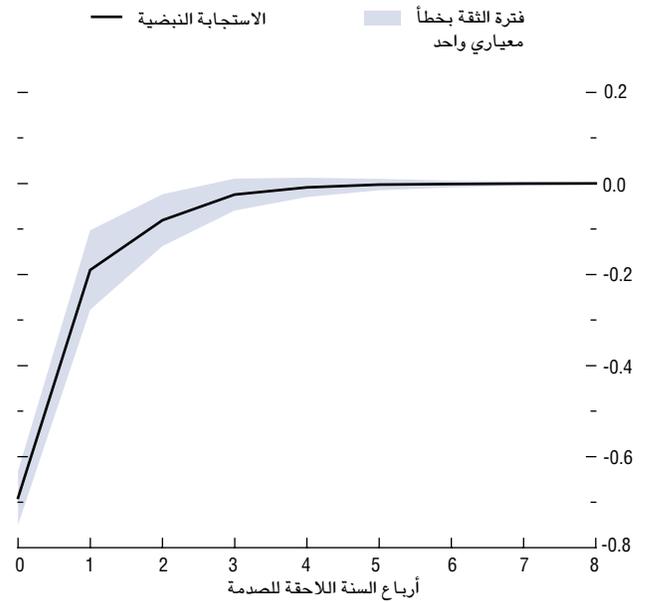
بالإضافة إلى ذلك، تشمل المعادلات القطرية الانحدارات الخارجية التالية:

- التغير (اللوغاريتمي) في معدلات التبادل التجاري؛ وسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن («ليبور») (المصدر: قاعدة بيانات تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»).
- المؤشرات الدالة على حدوث أزمة الديون في أمريكا اللاتينية من الربع الثالث إلى الربع الأخير من عام ١٩٨٢، وأزمات تكيفا في أمريكا اللاتينية من الربع الأول إلى الربع الثاني من عام ١٩٩٥، وأزمات شرق آسيا من الربع الأخير من عام ١٩٩٧ إلى الربع الأول من عام ١٩٩٨؛ وأزمة الأرجنتين في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

وتأتي قيود التحديد كما يلي:

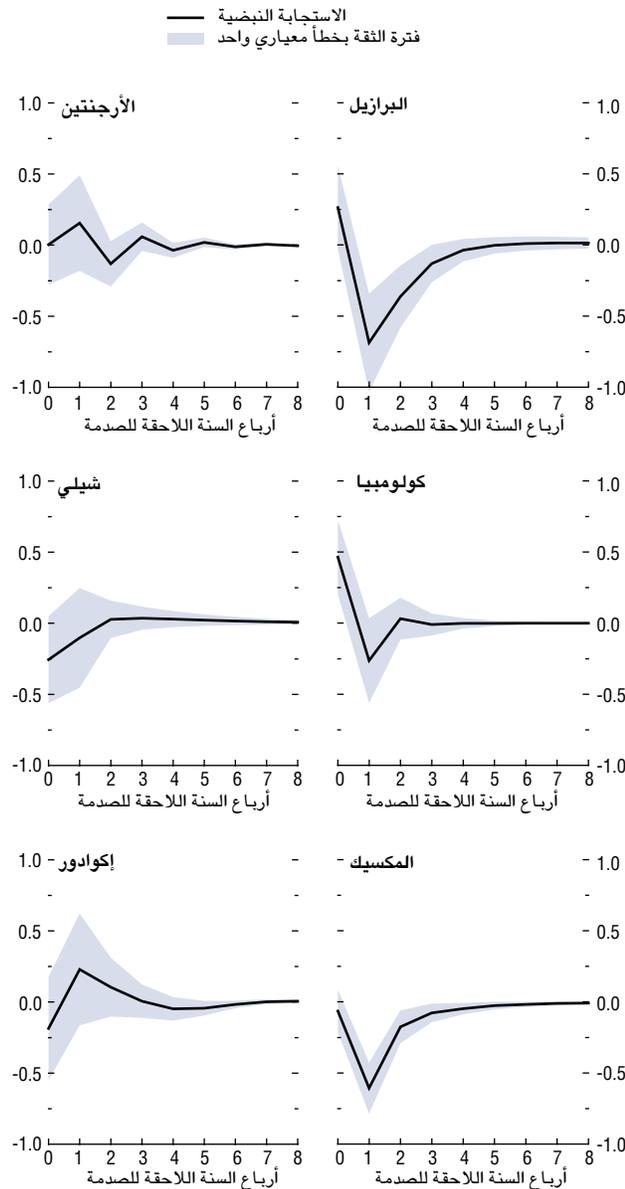
- أن تكون المجموعة الأجنبية خارجية المنشأ فقط، استنادا إلى افتراض أن أي أثر مرتد من الاقتصادات الصغيرة المتقدمة و/أو الاقتصادات النامية إلى الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان ليست له دلالة من الناحية الاقتصادية.
- تؤثر صدمات النمو في الولايات المتحدة على النمو في منطقة اليورو واليابان بشكل متزامن، وهذه هي الرابطة المتزامنة الوحيدة بين الثلاث مناطق.
- كل مجموعة قطرية تتبع «ترتيب شوليسكي» (Cholesky ordering)، حيث النمو والتضخم هما المتغيران الأول والثاني.

الشكل البياني ٤-١: استمرار محدود لصدمات النمو في الولايات المتحدة داخل العينة (٧)



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)، وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤-١١: أثر انخفاض معدلات النمو في الولايات المتحدة على النمو في أمريكا اللاتينية: الآثار حسب البلد
(٧)



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية. المصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويجري تعديل جميع البيانات على أساس موسمي. وتم اختيار طول الفارق الزمني باستخدام معيار المعلومات البيزي لشوارتز (Schwarz's Bayesian)؛ ويشير ذلك في جميع الحالات تقريبا إلى فارق زمني واحد، ومن المرجح أن ذلك يرجع إلى قصر فترات العينة المتوافرة.

ويركز تحليل النتائج على الآثار الديناميكية لصددمات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان من خلال تحليل القطاع المستعرض لدوال الاستجابة النبضية (IRF). وفي جميع دوال الاستجابة النبضية، يتم تطبيع صدمات النمو (الهيكلية) في الولايات المتحدة للتوصل إلى حدوث انخفاض تراكمي للنمو في الولايات المتحدة يبلغ نقطة مئوية واحدة بعد مرور أربعة أرباع السنة. وتنطبق التعليقات المتشابهة في حالة صدمات النمو في منطقة اليورو واليابان. والأهم من ذلك في العينة أن آثار جميع هذه الصدمات على النمو في البلد ذاته لا تستمر في المتوسط إلا لفترة قصيرة وتبدأ في الزوال بعد ربعي السنة. (الشكل البياني ٤-١٠). ويشير ذلك إلى الحاجة إلى توخي الحذر فيما يخص الأثر المحتمل لصددمات النمو المستقبلية التي قد تستمر لفترات أطول.

ويصور الشكل البياني (٤-١١) آثار صدمات النمو المعاكسة في الولايات المتحدة على نمو كل بلد على حدة في أمريكا اللاتينية. ويوجه الانتباه بوجه عام إلى محدودية القدرة على توخي الدقة في تقدير الآثار الفردية نظرا لأن فترات العينات المتوافرة عن بعض البلدان قصيرة نسبيا إلى جانب الحاجة إلى توافر مواصفة قابلة للمقارنة على مستوى مجموعة واسعة من الاقتصادات. لذلك، لن يكون من الحكمة التركيز بصورة مفرطة على النتائج القطرية. ومع ذلك، تبدو آثار التداعيات كبيرة بصفة خاصة في المكسيك والبرازيل. وتبلغ الآثار ذروتها بوجه عام بعد مرور فترة ربع السنة. ويتسق انتقال الآثار بهذه السرعة الفائقة مع تقديرات (2003) Canova. ولا يوجد لصددمات النمو في منطقة اليورو أثر واضح على النمو في أمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٤-١٢). ويصور الشكلان البيانيان (٤-١٣) و(٤-١٤) آثار صدمات النمو في الولايات المتحدة واليابان، على التوالي، على نمو كل بلد على حدة في آسيا الصاعدة. وتبدو التداعيات التي انتقلت من الولايات المتحدة كبيرة الحجم على وجه الخصوص في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وكوريا ومقاطعة تايوان الصينية، بينما تؤثر اليابان تأثيرا كبيرا بشكل خاص على ماليزيا وتايلند.

ومن أجل التأكد من عدم تغير النتائج، أُجريت محاولات لاستخدام مواصفات بديلة مع ما يلي: (١) أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل، بدلا من تغير سعر الصرف الحقيقي، ضمن الانحدارات الداخلية: (٢) الفروق في أسعار سندات الأسواق الصاعدة، مقيسة باستخدام مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (EMBI) ضمن الانحدارات الخارجية. ولم تتأثر أهم النتائج النوعية بذلك.

الملحق ٤-٢: العناصر المشتركة في تقلبات الدورات الاقتصادية الدولية: وصف نماذج العوامل الديناميكية

المؤلفان الرئيسيان لهذا الملحق هم أيهان كوسيه وكريستوفر أوتروك (مستشار).

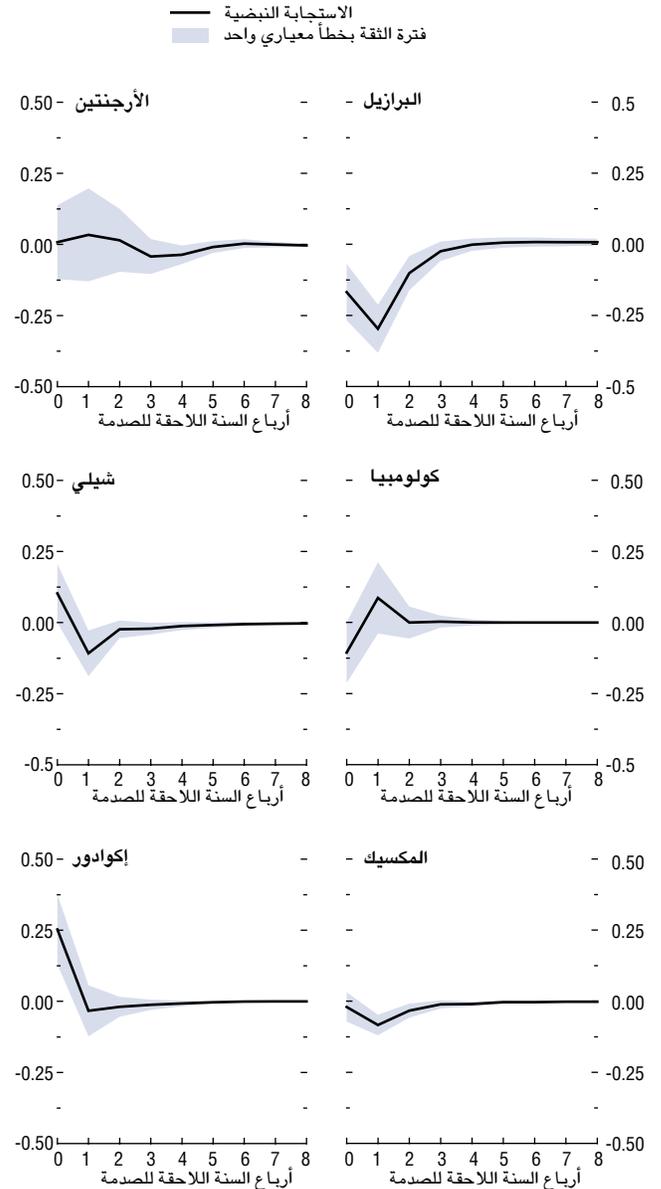
يقدم هذا الملحق معلومات إضافية عن نماذج العوامل الديناميكية المستخدمة في هذا الفصل. والدافع وراء استخدام هذه النماذج في سياق الفصل هو أنها مصممة لاستخراج عدد قليل من العناصر المشتركة غير المشاهدة من التغيرات أو تساوق الحركة بين السلاسل الزمنية (المشاهدة) للاقتصاد الكلي على مستوى البلدان. ويمكن النظر إلى العناصر المشتركة غير المشاهدة — ويُشار إليها عادة بالعوامل — على اعتبار أنها هي القوى الرئيسية الدافعة للنشاط الاقتصادي، أو بعبارة أخرى، مؤشرات النشاط الاقتصادي المشترك، على مستوى مجموعة البيانات بأكملها (مثل النشاط العالمي) أو على مستوى مجموعات فرعية للبيانات (مثل النشاط في منطقة أو بلد محدد).^{٣٢}

ومن أجل تحديد نطاق الحركات المتساوقة في الدورات الاقتصادية الدولية وطبيعتها، تم تقدير نموذجين مختلفين للعوامل الديناميكية. أولهما نموذج سنوي لبلدان يبلغ عددها ٩٣ بلدا، وثانيهما نموذج ربع سنوي لبلدان مجموعة السبعة.

النموذج السنوي للبلدان البالغ عددها ٩٣

يتضمن النموذج السنوي ٩٣ مجموعة معادلات لكل بلد منها مجموعة واحدة. وتنقسم عينة البلدان البالغ

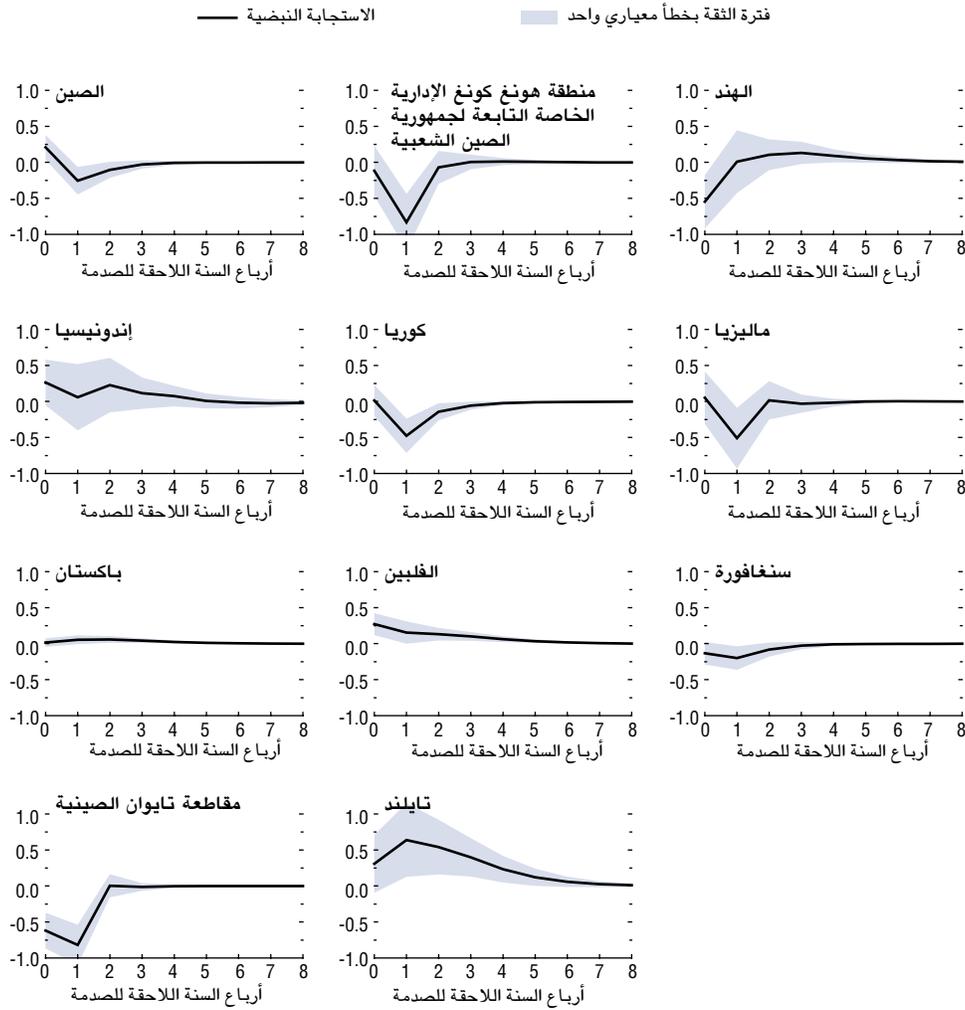
الشكل البياني ٤-١٢: أثر انخفاض معدلات النمو في منطقة اليورو على النمو في أمريكا اللاتينية: الآثار حسب البلد (٨)



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics): وتقرير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

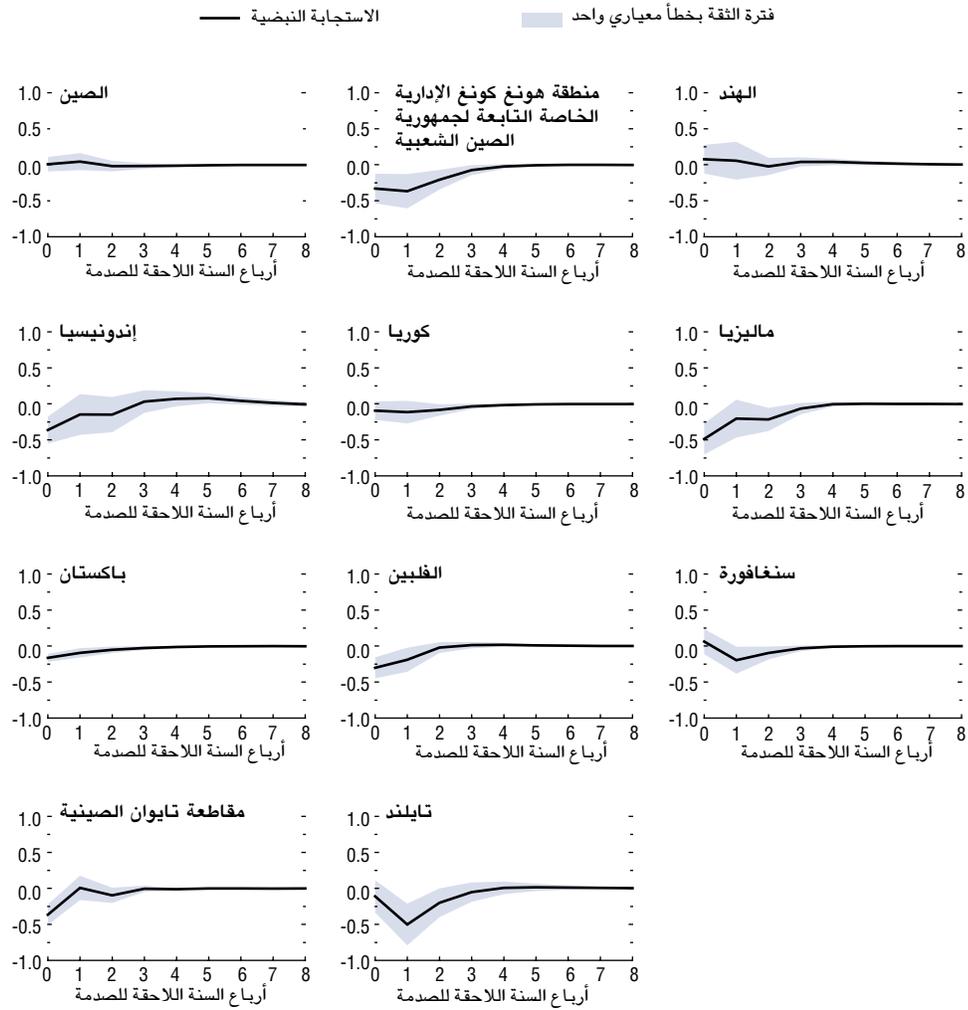
^{٣٢} تزايد الإقبال على استخدام هذه النماذج حيث وضعت بعض طرائق التقدير الجديدة لإجراء التحليل العاملي في مجموعات البيانات كبيرة الحجم (مثل دراسات Stock and Watson, 2003; وForni and others, 2000; وOtrok and Whiteman, 1998).

الشكل البياني ٤-١٣: أثر انخفاض معدلات النمو في الولايات المتحدة على النمو في آسيا الصاعدة: الآثار حسب البلد (٧)



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics)؛ وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤-١٤: أثر انخفاض معدلات النمو في اليابان على النمو في آسيا
الصاعدة: الآثار حسب البلد
(٪)



المصادر: مؤسسة «هيفر أناليتكس» (Haver Analytics): وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

Kose, Otrok, and Whiteman (2003) البيزية حسبما ورد في دراستي Otrok, Silos, and Whiteman (2003) و (2003).^{٣٣}

ولقياس أهمية كل عامل، يتم حساب ما يسمى بتقسيمات التباين التي تفكك مجموع تقلبات نمو الناتج إلى مركبات للتقلب تُعزى إلى كل عامل. وتُشتق صيغة تفكيك التباين من خلال تطبيق أداة التباين على كل معادلة في النظام. على سبيل المثال فإن المعادلة الأولى هي:

$$\text{var}(Y_{US}) = (b_{US}^{YG})^2 \text{var}(f^{Global}) + (b_{US}^{YNA})^2 \text{var}(f^{NA}) + (b_{US}^Y)^2 \text{var}(f^{US}) + \text{var}(c_{US}^Y).$$

ولا توجد حدود على مستوى المنتجات بين العوامل لأنها مستقلة إحصائياً عن بعضها. ويُعزى التباين في نمو حصة الفرد من الناتج الحقيقي إلى العامل العالمي كما يلي:

$$\frac{(b_{US}^{Global})^2 \text{var}(f^{Global})}{\text{var}(Y^{US})}.$$

وتم تقدير النموذج للفترة من ١٩٦٠-٢٠٠٥ ولفترتين فرعيتين هما ١٩٦٠-١٩٨٥ و١٩٨٦-٢٠٠٥.

وجاءت قائمة البلدان المتضمنة في التقدير كما يلي (حسب المنطقة):

- أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة وكندا.
- منطقة الأوقيانوس: أستراليا ونيوزيلندا.
- أوروبا الغربية: المملكة المتحدة والنمسا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا وفنلندا واليونان وأيسلندا وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا.
- أمريكا اللاتينية: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.

^{٣٣} يجري تطبيق تباين الابتكار للعوامل (وهي تعتبر حد للخطأ في معادلة الانحدار الذاتي للعوامل). ويقوم هذا التطبيق على أساس التباين في السلسلة الزمنية الأساسية ويحدد مقياس العامل (٠.١ مقابل ٠.٠١). والاعتماد على القياس هو السبب في الاقتصار على النظر إلى عمليات تفكيك التباين أو إلى صيغ العوامل المقيسة على نحو مناسب (العامل مضروباً في التشبع العملي، كما يجري في احتساب التباين المبين فيما بعد). ويقدر النموذج باستخدام بيانات نمو الناتج بعد تحييد أثر الوسط الحسابي مع السماح بفترة انقطاع في عام ١٩٨٦.

عددها ٩٣ إلى سبع مناطق: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، ومنطقة الأوقيانوس، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. ويفيد تقسيم البلدان إلى مجموعات حسب المنطقة في تحديد «العامل الإقليمي»، إذ من المرجح أن تتأثر البلدان المتقاربة جغرافياً ببعض الصدمات الإقليمية بصورة مباشرة، بما في ذلك مثلاً، الصدمات ذات الصلة بالمناخ. وتتضمن المجموعة الخاصة بكل بلد ثلاث معادلات، معادلة لنمو الناتج (Y)، ومعادلة لنمو الاستهلاك الخاص (C)، ومعادلة لنمو الاستثمار الثابت الخاص (I). وتفكك كل معادلة منها النمو في Y أو C أو I إلى عامل عالمي وعامل إقليمي وعامل قطري ومكون متبق (متفرد). وعلى سبيل المثال، تأتي مجموعة معادلات البلد الأول، وهو الولايات المتحدة (US)، في المنطقة الأولى، وهي أمريكا الشمالية (NA)، كما يلي:

$$\begin{aligned} Y_{US,t} &= b_{US}^{YG} f_t^{Global} + b_{US}^{YNA} f_t^{NA} + b_{US}^Y f_t^{US} + c_{US,t}^Y, \\ C_{US,t} &= b_{US}^{CG} f_t^{Global} + b_{US}^{CNA} f_t^{NA} + b_{US}^C f_t^{US} + c_{US,t}^C, \\ I_{US,t} &= b_{US}^{IG} f_t^{Global} + b_{US}^{INA} f_t^{NA} + b_{US}^I f_t^{US} + c_{US,t}^I. \end{aligned}$$

وتتكرر هذه المجموعة ذاتها لكل بلد في السبع مناطق تحت هذا النظام.

والمكون المشترك بين جميع البلدان في هذا النظام هو العامل العالمي. وتتوقف حساسية نمو الناتج في كل بلد z في النظام تجاه العامل العالمي على التشبع العملي B_f^{YG} . وهناك كذلك عامل إقليمي يرصد الحركات المتساوقة على مستوى البلدان في المنطقة الواحدة. ويرصد النموذج الحركة المتساوقة الديناميكية بالسماح للعوامل والحدود الخاصة بالسلاسل (حدود c في المعادلات أعلاه) أن تكون عمليات انحدار ذاتي (مستقلة). ويعني ذلك اعتماد كل عامل أو حد قطري على الفارق الزمني الخاص به، وعلى ابتكار التوزيع المتماثل والمستقل للمتغير (u_t). وعلى سبيل المثال، فإن عمليات الانحدار الذاتي للعامل العالمي هي:

$$f_t^{Global} = \phi(L)f_{t-1}^{Global} + u_t^{Global},$$

حيث $\phi(L)$ هي مصفوفة متعددة الحدود لمؤثر التأخر الزمني و u_t موزع توزيعاً طبيعياً. وجميع التشبعات العمليّة (معاملات b في المجموعة الأولى من المعادلات)، والمصفوفات متعددة الحدود لمؤثر التأخر الزمني مستقلة عن بعضها. ويتم تقدير النموذج باستخدام الأساليب

الفصل ٤ فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي

الجدول ٤-٨: الاستهلاك^١ (متوسطات غير مرجحة لكل منطقة: %)

العوامل	عالمية	إقليمية	قُطرية	متفردة
١٩٦٠-٢٠٠٥				
أمريكا الشمالية	٢٠,١	٤٥,١	١٤,٥	٢٠,٤
أوروبا الغربية	٢٤,٣	٩,١	٣٣,٠	٣٣,٧
منطقة الأوقيانوس	٣,٩	٦,٠	٣٥,٤	٥٤,٧
آسيا الصاعدة واليابان	٦,٧	١٢,٨	٣٠,٠	٥٠,٦
أمريكا اللاتينية	٦,٢	١١,٦	٣٩,٨	٤٢,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٥	٣,٢	٣٩,٢	٥٥,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٩	٤,٠	٣٩,٠	٥٦,١
١٩٦٠-١٩٨٥				
أمريكا الشمالية	٣٨,٧	٢٣,٩	١٧,٤	٢٠,٠
أوروبا الغربية	٢٦,٠	١٠,٢	٣١,٤	٣٢,٥
منطقة الأوقيانوس	٤,٦	٤,٧	٣٤,٦	٥٤,٢
آسيا الصاعدة واليابان	٧,٩	٨,٢	٣٧,٢	٤٦,٨
أمريكا اللاتينية	١١,٨	١٦,٢	٣٥,٢	٣٦,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٠	٦,٥	٤٠,٤	٤٨,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٢	٧,٥	٣٥,٤	٥٥,٩
١٩٨٦-٢٠٠٥				
أمريكا الشمالية	١٠,١	٥٣,٢	٨,٠	٢٨,٧
أوروبا الغربية	٦,٨	٢٩,٥	٢٢,٣	٤١,٤
منطقة الأوقيانوس	٥,٩	٩,٢	٣٥,٥	٤٩,٤
آسيا الصاعدة واليابان	٤,٩	٢٦,٤	٢٤,٥	٤٤,٢
أمريكا اللاتينية	٤,٠	٥,٦	٤١,٦	٤٨,٨
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,١	٤,٨	٣٦,٠	٥٦,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,٥	٦,٦	٤١,٢	٤٧,٨

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملاحظة: يبين هذا الجدول جزء من التباين في نمو الاستهلاك الذي يرجع إلى كل عامل.

الجدول ٤-٩: الاستثمار^١ (متوسطات غير مرجحة لكل منطقة: %)

العوامل	عالمية	إقليمية	قُطرية	متفردة
١٩٦٠-٢٠٠٥				
أمريكا الشمالية	٢,٩	٣٨,٩	٣٧,٠	٢١,٢
أوروبا الغربية	٨,٨	٢٢,٥	٣٤,٥	٣٤,٢
منطقة الأوقيانوس	٠,٣	٨,٤	٦٤,٣	٢٧,٠
آسيا الصاعدة واليابان	٣,٩	١١,٩	٣٨,٦	٤٥,٥
أمريكا اللاتينية	٣,٨	١٣,٣	٤٠,١	٤٢,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٦	١,٦	١٦,١	٧٨,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٤	٣,٦	٣٦,٩	٥٨,٠
١٩٦٠-١٩٨٥				
أمريكا الشمالية	٩,٢	٣٢,٠	٣٤,٩	٢٣,٩
أوروبا الغربية	١٠,٠	٢١,٣	٣٤,٢	٣٤,٥
منطقة الأوقيانوس	٠,٧	٨,٣	٥٨,٤	٣٢,٦
آسيا الصاعدة واليابان	٥,٣	٨,٦	٣٧,٦	٤٨,٦
أمريكا اللاتينية	٦,٨	١٣,٠	٣٥,٠	٤٥,١
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٩	٣,٢	١٨,٨	٧٣,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٦	٥,٤	٣٣,٩	٥٧,٢
١٩٨٦-٢٠٠٥				
أمريكا الشمالية	٧,١	٤٤,٨	٢٢,٨	٢٥,٣
أوروبا الغربية	٦,٢	٣٥,٤	٢٨,١	٣٠,٣
منطقة الأوقيانوس	٤,٩	٣٩,٠	٣٤,٥	٢١,٧
آسيا الصاعدة واليابان	٥,٨	٢٩,٠	٣١,٥	٣٣,٧
أمريكا اللاتينية	٣,٢	٣,٨	٥١,٨	٤١,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,١	٤,٢	٢٣,٤	٦٨,٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦,٤	٤,١	٤٢,٥	٤٧,٠

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملاحظة: يبين هذا الجدول جزء من التباين في نمو الاستثمار الذي يرجع إلى كل عامل.

النموذج ربع السنوي لبلدان مجموعة السبعة

يتألف النموذج ربع السنوي من سبع مجموعات من المعادلات، لكل بلد مجموعة واحدة. وتتضمن المجموعة الخاصة بكل بلد ثلاث معادلات، معادلة لنمو الناتج (Y)، ومعادلة لنمو الاستهلاك الخاص (C)، ومعادلة لوصف الاستثمار الثابت الخاص (I)، حسبما ورد في الوصف آنفاً. على سبيل المثال، فإن مجموعة معادلات البلد الأول، وهو الولايات المتحدة (US)، هي

$$Y_{US,t} = b_{US}^{Y,G} f_t^{G-7} + b_{US}^Y f_t^{US} + c_{US,t}^Y$$

$$C_{US,t} = b_{US}^C f_t^{G-7} + b_{US}^C f_t^{US} + c_{US,t}^C$$

$$I_{US,t} = b_{US}^I f_t^{G-7} + b_{US}^I f_t^{US} + c_{US,t}^I$$

ويكرر نفس الشكل لكل بلد في النظام. وتتطابق الافتراضات الأساسية لعمليات العوامل مع ما ورد آنفاً.

وقدّر النموذج للفترة الممتدة بين الربع الأول من عام ١٩٦٠ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٦، ولثلاث فترات فرعية هي: الربع الأول من عام ١٩٦٠ حتى الربع الثاني

- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والأردن والجمهورية العربية السورية ومصر والجزائر والمغرب وتونس وتركيا.
 - آسيا: اليابان وبنغلاديش وسري لانكا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية والهند واندونيسيا وكوريا وماليزيا وباكستان والفلبين وسنغافورة وتايلند والصين.
 - إفريقيا: جنوب إفريقيا وبوتسوانا والكاميرون وتشاد وجزر القمر وجمهورية الكونغو وبنن وغينيا الاستوائية وإثيوبيا وغابون وغامبيا وغانا وغينيا-بيساو وغينيا وكوت ديفوار وكينيا وليسوتو ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموريشيوس وموزامبيق والنيجر ونيجيريا وسيشيل والسنغال وتنزانيا وتوغو وأوغندا وبوركينا فاسو.
- يبين الجدولان (٤-٨) و(٤-٩) نتائج تفكيك التباين في الاستهلاك والاستثمار الثابت الخاص (راجع الجدول ٤-٧ في متن النص للاطلاع على نتائج نمو الناتج).

المراجع

الاقتصادية لبلدان مجموعة السبعة. وتفسر هذه العوامل، في المتوسط، أكثر من ٤٥٪ من تقلب الناتج على مستوى العينة بأكملها.

• وعلى مستوى الفترات الفرعي، كان العامل العالمي هو أكثر العوامل تأثيراً في الفترة المتوسطة. وكان العامل العالمي بصفة خاصة يمثل في المتوسط أكثر من ٣٠٪ من دوافع تباين الناتج خلال الفترة الممتدة من الربع الثالث من عام ١٩٧٢ إلى الربع الثاني من عام ١٩٨٦. وكما جرت المناقشة في متن النص، ترجع هذه النتيجة إلى الصدمات المشتركة كبيرة الحجم نسبياً وأثارها التي امتدت لفترة مطولة المشاهدة في هذه الفترة.

• وحدث ارتفاع في تباين الناتج الذي يُعزى إلى العامل العالمي بمقدار أربعة أضعاف من الفترة الأولى إلى الفترة الثالثة. ومن المحتمل أن يكون ذلك نتيجة لازدياد فعالية قنوات انتقال تداعيات الدورة الاقتصادية خلال الفترة الأخيرة مقارنة بالفترة الأولى، حيث صاحبت الفترة الأخيرة روابط تجارية ومالية أوثق كثيراً. وفي خلال هاتين الفترتين، قلت أهمية العوامل القطرية بينما اكتسبت العوامل المتفردة، على ما يبدو، أهمية أكبر.

المراجع

- Arora, Vivek, and Athanasios, Vamvakidis, 2006, "The Impact of U.S. Growth on the Rest of the World: How Much Does It Matter?" *Journal of Economic Integration*, Vol. 21, No. 1 (March), pp. 21–39.
- Artis, Michael J., 1996, "How Accurate Are the IMF's Short-Term Forecasts? Another Examination of the World Economic Outlook," IMF Working Paper 96/89 (Washington: International Monetary Fund).
- , 2004, "Is There a European Business Cycle?" in *Macroeconomic Policies in the World Economy*, ed. by H. Siebert (Berlin-Heidelberg: Springer Verlag).
- , Hans-Martin Krolzig, and Juan Toro, 2004, "The European Business Cycle," *Oxford Economic Papers*, Vol. 56, No. 1, pp. 1–44.
- Artis, Michael J., and W. Zhang, 1997, "International Business Cycles and the ERM: Is There a European Business Cycle?" *International Journal of Finance and Economics*, Vol. 2 (January), pp. 1–16.
- Baks, Klaas, and Charles Kramer, 1999, "Global Liquidity and Asset Prices: Measurement, Implications, and Spillovers," IMF Working Paper 99/168 (Washington: International Monetary Fund).

الجدول ٤-١٠: المساهمات في تقلبات الدورات الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة (متوسطات غير مرجحة لمجموعة السبعة: %)

العوامل	العوامل		
	متفردة	قطرية	مجموعة السبعة
الناتج ^١			
العينة الكاملة	٢٩.٦	٤٥.٧	٢٤.٧
الربع الأول ١٩٦٠-الربع الثاني ١٩٧٢	٢٩.٤	٦٣.٩	٦.٧
الربع الثالث ١٩٧٢-الربع الثاني ١٩٨٦	٢٦.١	٤١.٣	٣٢.٦
الربع الثالث ١٩٨٦-الربع الثالث ٢٠٠٦	٣٥.٤	٤٠.٩	٢٣.٧
الاستهلاك ^١			
العينة الكاملة	٥٤.٦	٣١.٥	١٣.٩
الربع الأول ١٩٦٠-الربع الثاني ١٩٧٢	٥٣.٩	٣٩.٣	٦.٧
الربع الثالث ١٩٧٢-الربع الثاني ١٩٨٦	٥٣.٣	٢٩.٢	١٧.٦
الربع الثالث ١٩٨٦-الربع الثالث ٢٠٠٦	٥٠.٩	٣٦.٨	١٢.٣
الاستثمار ^١			
العينة الكاملة	٥٣.٠	٢٩.٦	١٧.٤
الربع الأول ١٩٦٠-الربع الثاني ١٩٧٢	٤٦.٠	٤١.٣	٧.٧
الربع الثالث ١٩٧٢-الربع الثاني ١٩٨٦	٤٧.٨	٣٤.٨	١٧.٤
الربع الثالث ١٩٨٦-الربع الثالث ٢٠٠٦	٤٤.٤	٣٤.١	٢١.٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملاحظة: يبين هذا الجدول جزء من التباين لكل متغير الذي يرجع إلى كل عامل.
١ بالأسعار الثابتة؛ المتغيرات في الفروق اللوغاريتمية.

من عام ١٩٧٢، ومن الربع الثالث من عام ١٩٧٢ حتى الربع الثاني من عام ١٩٨٦، ومن الربع الثالث من عام ١٩٨٦ حتى الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.^{٣٤} وترتبط الفترة الفرعية الأولى بنظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة. وتتسق نهاية الفترة الفرعية الثانية مع تاريخ الانقطاع المستخدم في تقديرات البيانات السنوية. وفضلاً على ذلك، شهدت الفترة الفرعية الثانية مجموعة من الصدمات المشتركة المرتبطة بحدوث تقلبات حادة في أسعار النفط وبالسياسات النقدية الانكماشية في البلدان الصناعية الرئيسية. وشهدت الفترة الفرعية الثالثة ارتفاعات هائلة في حجم التدفقات التجارية والمالية عبر الحدود.

وجاءت النتائج كما هو مبين فيما يلي — بالإضافة إلى ما ورد في هذا الفصل (الجدول ٤-١٠).

• يقوم عامل مجموعة السبعة بدور مهم في تفسير الدورات الاقتصادية للعينة بأكملها حيث يسبب نحو ربع التباين في الناتج. غير أن العوامل القطرية هي الدافع الرئيسي وراء حدوث التباين في الدورات

^{٣٤} تقدم دراسة Kose, Otrok, and Whiteman (2005) تفاصيل هذا النموذج وتعرض مناقشة مفصلة حول اختيار تواريخ الانقطاع التي تعرف الفترات الفرعية، بما في ذلك الإشارة إلى الدراسات ذات الصلة.

- Baxter, Marianne, and Michael A. Kouparitsas, 2005, "Determinants of Business Cycle Comovement: A Robust Analysis," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 52 (January), pp. 113–57.
- Bordo, Michael D., and Thomas Helbling, 2004, "Have National Business Cycles Become More Synchronized?" in *Macroeconomic Policies in the World Economy*, ed. by H. Siebert (Berlin-Heidelberg: Springer Verlag).
- Böwer, Uwe, and Catherine Guillemineau, 2006, "Determinants of Business Cycle Synchronisation Across Euro Area Countries," ECB Working Paper No. 587 (Frankfurt: European Central Bank).
- Bryant, Ralph, and others, 1988, *Empirical Macroeconomics for Interdependent Economies* (Washington: Brookings Institution Press).
- Calderón, César, Alberto Chong, and Ernesto Stein, 2007, "Trade Intensity and Business Cycle Synchronization: Are Developing Countries Any Different?" *Journal of International Economics*, Vol. 71 (March), pp. 2–21.
- Calvo, Guillermo, 1998, "Capital Flows and Capital-Market Crises: The Simple Economics of Sudden Stops," *Journal of Applied Economics*, Vol. 1 (November), pp. 35–54.
- Canova, Fabio, 2003, "The Transmission of U.S. Shocks to Latin America," CEPR Discussion Paper No. 3963 (London: Centre for Economic Policy Research).
- , Matteo Ciccarelli, and Eva Ortega, forthcoming, "Similarities and Convergence in G-7 Cycles," *Journal of Monetary Economics*.
- Canova, Fabio, and Gianni de Nicoló, 2003, "On the Sources of Business Cycles in the G-7," *Journal of International Economics*, Vol. 59 (January), pp. 77–100.
- Cuadro Sáez, Lucía, Marcel Fratzscher, and Christian Thimann, 2007, "The Transmission of Emerging Market Shocks to Global Equity Markets," ECB Working Paper No. 724 (Frankfurt: European Central Bank).
- Darvas, Zsolt, Andrew K. Rose, and György Szapáry, 2005, "Fiscal Divergence and Business Cycle Synchronization: Irresponsibility Is Idiosyncratic," NBER Working Paper No. 11580 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Doyle, Brian M., and Jon Faust, 2005, "Breaks in the Variability and Comovement of G-7 Economic Growth," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 87 (November), pp. 721–40.
- Ehrmann, Michael, Marcel Fratzscher, and Roberto Rigobon, 2005, "Stocks, Bonds, Money Markets and Exchange Rates: Measuring International Financial Transmission," NBER Working Paper No. 11166 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Engle, R.F., and R. Susmel, 1993, "Common Volatility in International Equity Markets," *Journal of Business and Economic Statistics*, Vol. 11 (April), pp. 167–76.
- Faruqee, H., D. Laxton, D. Muir, and P. Pesenti, 2005, "Smooth Landing or Crash? Model-Based Scenarios of Global Current Account Rebalancing," NBER Working Paper No. 11583 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Forni, Mario, Marc Hallin, Marco Lippi, and Lucrezia Reichlin, 2000, "The Generalized Dynamic-Factor Model: Identification and Estimation," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 82 (November), pp. 540–54.
- Frankel, Jeffrey A., and Andrew K. Rose, 1998, "The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria," *Economic Journal*, Vol. 108 (July), pp. 1009–25.
- Fung, Hung-Gay, Wai K. Leung, and Xiaoqing Eleanor Xu, 2001, "Information Role of U.S. Futures Trading in a Global Financial Market," *Journal of Futures Markets*, Vol. 21 (November), pp. 1071–90.
- Genberg, Hans, 2006, "External Shocks, Transmission Mechanisms, and Deflation in Asia," BIS Working Paper No. 187 (Basel, Switzerland: Bank for International Settlements).
- Goodhart, Charles, 1999, "Central Bankers and Uncertainty," Keynes Lecture to the British Academy, in *Proceedings of the British Academy*, Vol. 101 (Oxford: Oxford University Press).
- Harding, Don, and Adrian Pagan, 2002, "Dissecting the Cycle: A Methodological Investigation," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 49, No. 2, pp. 365–81.
- Helbling, Thomas, and Tamim Bayoumi, 2003, "Are They All in the Same Boat? The 2000–2001 Growth Slowdown and the G-7 Business Cycle Linkages," IMF Working Paper 03/46 (Washington: International Monetary Fund).
- Hoffmaister, Alexander W., and Jorge E. Roldos, 2001, "The Sources of Macroeconomic Fluctuations in Developing Countries," *Journal of Macroeconomics*, Vol. 23 (Spring), pp. 213–39.

- Imbs, Jean, 2004, "Trade, Finance, Specialization, and Synchronization," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 86 (August), pp. 723–34.
- , 2006, "The Real Effects of Financial Integration," *Journal of International Economics*, Vol. 68 (March), pp. 296–324.
- Jansen, W. Jos, and Ad. C.J. Stokman, 2004, "Foreign Direct Investment and International Business Cycle Comovement," ECB Working Paper No. 401 (Frankfurt: European Central Bank).
- Kalemli-Ozcan, Sebnem, Bent E. Sorensen, and Oved Yosha, 2003, "Risk Sharing and Industrial Specialization: Regional and International Evidence," *American Economic Review*, Vol. 93 (June), pp. 903–18.
- Kaminsky, Graciela L., and Carmen Reinhart, 2003, "The Center and the Periphery: The Globalization of Financial Turmoil," NBER Working Paper No. 9479 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , and Carlos A. Végh, 2004, "When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies," NBER Working Paper No. 10780 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Karolyi, G. Andrew, and René M. Stulz, 1996, "Why Do Markets Move Together? An Investigation of U.S.-Japan Stock Return Comovements," *Journal of Finance*, Vol. 51 (July), pp. 951–86.
- Kose, M. Ayhan, Guy Meredith, and Christopher Towe, 2005, "How Has NAFTA Affected the Mexican Economy? Review and Evidence," in *Monetary Policy and Macroeconomic Stabilization in Latin America*, ed. by Rolf J. Langhammer and Lúcio Vinhas de Souza (Kiel, Germany: Kiel Institute for the World Economy), pp. 35–81.
- Kose, M. Ayhan, Christopher Otrok, and Charles H. Whiteman, 2003, "International Business Cycles: World, Region, and Country-Specific Factors," *American Economic Review*, Vol. 93 (September), pp. 1216–39.
- , 2005, "Understanding the Evolution of World Business Cycles," IMF Working Paper 05/211 (Washington: International Monetary Fund).
- Kose, M. Ayhan, Eswar Prasad, and Marco Terrones, 2003, "How Does Globalization Affect the Synchronization of Business Cycles?" *American Economic Review, Papers and Proceedings*, Vol. 93 (May), pp. 56–62.
- Kose, M. Ayhan, and Kei-Mu Yi, 2006, "Can the Standard International Business Cycle Model Explain the Relation Between Trade and Comovement?" *Journal of International Economics*, Vol. 68 (March), pp. 267–95.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti, 2006, "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004," IMF Working Paper 06/69 (Washington: International Monetary Fund).
- Laxton, D., and P. Pesenti, 2003, "Monetary Rules for Small, Open, Emerging Economies," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50 (July), pp. 1109–46.
- Lumsdaine, R.L., and E.S. Prasad, 2003, "Identifying the Common Component of International Economic Fluctuations: A New Approach," *Economic Journal*, Vol. 113 (January), pp. 101–27.
- Masson, Paul R., Steven Symansky, and Guy Meredith, 1990, *MULTIMOD Mark II: A Revised and Extended Model*, IMF Occasional Paper No. 71 (Washington: International Monetary Fund).
- Matsumoto, Akito, and Martin Schindler, forthcoming, "Global Monetary Conditions and Liquidity: Measurement and Implications" (Washington: International Monetary Fund).
- Moneta, Fabio, and Rasmus Ruffer, 2006, "Business Cycle and Synchronisation in East Asia," ECB Working Paper No. 671 (Frankfurt: European Central Bank).
- Monfort, A., J. Renne, R. Ruffer, and G. Vitale, 2003, "Is Economic Activity in the G7 Synchronized? Common Shocks Versus Spillover Effects," CEPR Discussion Paper No. 4119 (London: Centre for Economic Policy Research). Available via the Internet: <http://www.cepr.org/pubs/dps/DP4119.asp>.
- Nadal-De Simone, Francisco, 2002, "Common and Idiosyncratic Components in Real Output: Further International Evidence," IMF Working Paper 02/229 (Washington: International Monetary Fund).
- Otrok, Christopher, and Charles H. Whiteman, 1998, "Bayesian Leading Indicators: Measuring and Predicting Economic Conditions in Iowa," *International Economic Review*, Vol. 39 (November), pp. 997–1014.
- Otrok, Christopher, Pedro Silos, and Charles H. Whiteman, 2003, "Bayesian Dynamic Factor Models for Large Datasets: Measuring and Forecasting Macroeconomic Data" (unpublished; Charlottesville, Virginia: University of Virginia).
- Reinhart, C., and K. Rogoff, 2004, "The Modern History of Exchange Rate Arrangements: A Reinter-

- pretation," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 119 (February), pp. 1–48.
- Rüffer, Rasmus, and Livio Stracca, 2006, "What Is Global Excess Liquidity, and Does It Matter?" ECB Working Paper No. 696 (Frankfurt: European Central Bank).
- Shin, Kwanho, and Yunjong Wang, 2003, "Trade Integration and Business Cycle Synchronization in East Asia," *Asian Economic Papers*, Vol. 2 (Fall), pp. 1–20.
- Sousa, João, and Andrea Zaghini, 2004, "Monetary Policy Shocks in the Euro Area and Global Liquidity Spillovers," ECB Working Paper No. 309 (Frankfurt: European Central Bank).
- Stock, James H., and Mark W. Watson, 2002, "Forecasting Using Principal Components from a Large Number of Predictors," *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 97 (December), pp. 1167–79.
- , 2003, "Understanding Changes in International Business Cycle Dynamics," NBER Working Paper No. 9859 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- , 2005, "Understanding Changes in International Business Cycle Dynamics," *Journal of the European Economic Association*, Vol. 3 (September), pp. 968–1006.
- Timmermann, Allan, 2006, "An Evaluation of the World Economic Outlook Forecasts," IMF Working Paper 06/59 (Washington: International Monetary Fund).
- Ueda, Kazuo, 1998, "The East Asian Economic Crisis: A Japanese Perspective," *International Finance*, Vol. 1 (December), pp. 327–38.
- Zarnowitz, Victor, 1992, *Business Cycles: Theory, History, Indicators, and Forecasting*, NBER Studies in Business Cycles, Vol. 27 (Chicago: University of Chicago Press).

عولمة العمالة

- ما هي سرعة نمو عرض العمالة العالمي، وما هي أهم قنوات عولمة العمالة؟
 - إلى أي حد يمكن تفسير الاتجاهات الأخيرة في حصص العمل وتعويضات العمالة في الاقتصادات المتقدمة بالتغير المستمر في عرض العمالة العالمي قياسا إلى عوامل أخرى كالتغير التكنولوجي وإصلاح سوق العمل؟ وهل اختلف التأثير في قطاع العمالة الماهرة عنه في قطاع العمالة غير الماهرة؟
 - ما هي السياسات التي يمكن أن تساعد الاقتصادات المتقدمة على مواجهة التحديات الناجمة عن زيادة عولمة سوق العمل؟
- يخلص هذا الفصل إلى أن القوى العاملة العالمية الفعلية قد زادت أربعة أضعاف في العقدين الماضيين. وتستفيد الاقتصادات المتقدمة من هذه الموارد المتنامية من العمالة العالمية عن طريق قنوات مختلفة، بما في ذلك واردات السلع النهائية، ونقل عمليات إنتاج السلع الوسيطة إلى الخارج، والهجرة الداخلة. وقد أسهمت العولمة المستمرة في العمالة في زيادة تعويضات العمالة في الاقتصادات المتقدمة عن طريق إعطاء دفعة للإنتاجية والناجح، بينما أفادت بلدان الأسواق الصاعدة أيضا من رفع الأجور. ومع ذلك، تعتبر العولمة واحدا من عدة عوامل تحركت من أجل تخفيض حصة الدخل المستحقة للعمل في الاقتصادات المتقدمة، رغم أن التغير التكنولوجي السريع أحدث تأثيرا أكبر، وخصوصا على العمال في قطاعات العمالة غير الماهرة. ويجد التحليل أن البلدان التي أصدرت إصلاحات من أجل تخفيض تكلفة العمل على النشاط التجاري وتحسين مرونة سوق العمل تشهد بوجه عام هبوطا أقل في حصة العمل في الدخل. ومن المهم للبلدان في الفترة المقبلة تحقيق أقصى زيادة ممكنة فيما تحققه من منافع عولمة العمالة ومن التغير التكنولوجي، مع العمل في الوقت ذاته أيضا على علاج الأثر التوزيعي على الدخل. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تسعى السياسات إلى تحسين أداء أسواق العمل؛ وزيادة فرص التعليم والتدريب، والتأكد من وجود شبكات أمان اجتماعي ملائمة تتيح وقاية

شهدت أسواق العمل في شتى أرجاء العالم تكاملا متزايدا بشكل مستمر في العقدين الماضيين. فقد أدت التغيرات السياسية والإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تحول في الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة، مما انطوى من الواجهة الفعلية على إشراك قواها العاملة الكبيرة في اقتصادات السوق المفتوحة. وفي الوقت ذاته، أدى تطور التكنولوجيا إلى جانب الإلغاء التدريجي للقيود على التجارة والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود إلى التمكين من تفكيك عمليات الإنتاج وتوطينها بعيدا عن الأسواق المستهدفة لمجموعة ضخمة من السلع والخدمات تتنامى باستمرار. وأصبح توطين الإنتاج أكثر استجابة بكثير لتكاليف العمالة النسبية عبر البلدان. وهناك أيضا زيادة مستمرة في تدفقات المهاجرين عبر الحدود، وذلك عن طريق مسارات شرعية وأخرى غير رسمية.

وقد لفتت هذه العولمة المستمرة لسوق العمل انتباه صانعي السياسات ووسائل الإعلام بشكل يتزايد باستمرار وخصوصا في الاقتصادات المتقدمة. والسؤال الذي يتردد أكثر من سواه هو ما إذا كانت إضافة هذه الموارد الكبيرة غير المسبوقة من العمالة الآتية من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تؤثر تأثيرا معاكسا على التعويضات وتوظيف العمالة في الاقتصادات المتقدمة أم لا.

ويتناول هذا الفصل هذا السؤال المهم والمثير، ويتخذ منهجا عريضا عن طريق النظر في عينة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة ومجموعة كاملة من قنوات انتقال الآثار (واردات المنتجات النهائية المتنافسة، ونقل عمليات إنتاج السلع الوسيطة إلى الخارج، والهجرة الداخلة)، وذلك على عكس معظم الدراسات السابقة التي تركز على بلد واحد أو أكثر أو على قناة واحدة من قنوات انتقال الآثار. ويركز هذا الفصل على القضايا التالية:

ملحوظة: المؤلفان الرئيسيان لهذا الفصل هما فلورانس جوموت وإيرينا تيتل، بمساعدة من كريستيان دي غوزمان وستيفاني دينيس. وقد قدم روبرت فينسترا مساعدة استشارية.

المتأثرين بشكل معاكس ولكنها لا تنشئ عقبات تحول دون حدوث عملية التصحيح.

ما مدى عولمة العمالة؟

أول سؤال ينبغي تناوله هو كيف أثر الانفتاح الاقتصادي في الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة، إلى جانب التطورات السكانية المستمرة على عرض العمالة العالمي. وهو سؤال ليس من السهل الإجابة عنه، لأن قدرا كبيرا من الإجابة يعتمد على الافتراضات الموضوعية بشأن الجزء من القوى العاملة المنتمية إلى البلد المعني والموجود في السوق العالمية أو يحتمل أن يكون في مقدوره المنافسة في السوق العالمية. ومن المناهج البسيطة إعطاء وزن ترجيحي للقوى العاملة لكل بلد هو نسبة صادرات هذا البلد إلى إجمالي الناتج المحلي^١. وبهذا المقياس، ارتفع عرض العمالة العالمي الفعلي أربعة أضعاف في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٥، وقد حدث معظم هذه الزيادة بعد عام ١٩٩٠ (الشكل البياني ٥-١).^٢ وقد أسهم شرق آسيا بحوالي نصف الزيادة، وهو ما يرجع إلى الزيادة الملحوظة في السكان في سن العمل وزيادة الانفتاح التجاري، بينما أسهم كل من جنوب آسيا وبلدان الكتلة الاشتراكية السابقة بزيادات أقل. ورغم أن معظم الزيادة المطلقة في عرض العمالة العالمي تألف من عمال أقل تعليما (معروفون بأنهم غير الحاصلين على تعليم عال)، فإن العرض النسبي من ذوي التعليم العالي زاد بحوالي ٥٠٪ في الخمس وعشرين سنة الأخيرة، وهو ما جاء معظمه من الاقتصادات المتقدمة وأيضا من الصين.

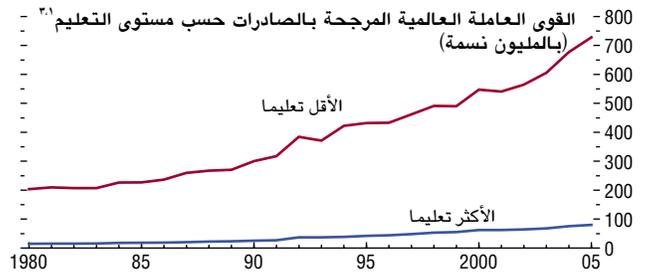
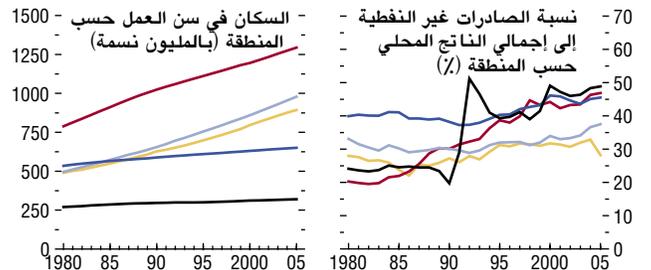
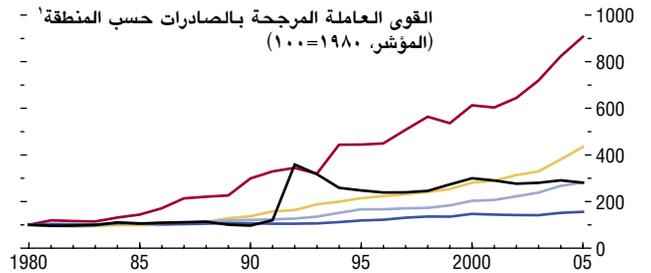
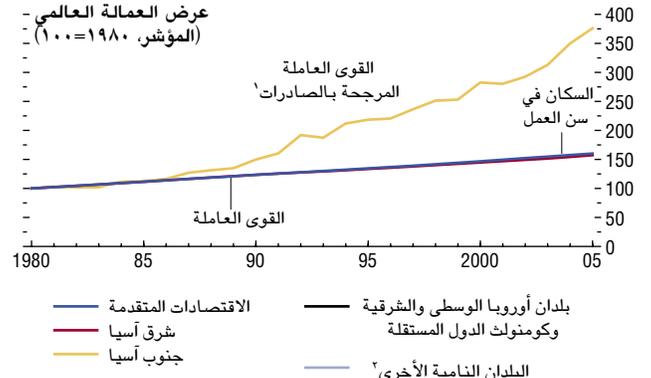
وفي مقدور الاقتصادات المتقدمة الاستفادة من هذه الموارد المتنامية من العمالة العالمية عن طريق استيراد السلع والخدمات وعن طريق الهجرة الداخلة. وقد كانت التجارة ولا تزال هي أهم القنوات، وهي تشهد نموا أسرع،

^١ هذا المنهج، الذي يتبع ما ورد في دراسة Harrigan and Balaban (1999). يعتبر أدق في حالة البلدان النامية المتخصصة في الأنشطة كثيفة العمالة منه في حالة الاقتصادات المتقدمة التي تعتبر صادراتها كثيفة رأس المال نسبيا. ومن أجل تسجيل تصدير العمالة عن طريق الهجرة، يمكن إضافة الأوزان الترجيحية للهجرة إلى الأوزان الترجيحية للتجارة. غير أن هذه الأوزان الترجيحية تعتبر صغيرة جدا بوجه عام.

^٢ يقترب هذا من التقديرات الواردة في دراسة Freeman (2006) والمتمثلة في أن اندماج الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة في الاقتصاد العالمي ضاعف عدد العمال فيه، ويرجع الفرق إلى ترجيح قوى العمل القطرية بنسب الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي في تقديرات هذا الفصل.

الشكل البياني ٥-١: المقاييس البديلة لعرض العمالة العالمي

أسهمت الزيادة الملحوظة في السكان في سن العمل والتزايد المستمر في الانفتاح التجاري في شرق آسيا في حوالي نصف الزيادة البالغة أربعة أضعاف في عرض العمالة العالمي الفعلي، بينما أسهم كل من جنوب آسيا وبلدان الكتلة الاشتراكية السابقة بزيادات أقل.



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لعام 2004 (United Nations, Population Prospects: The 2004 Revision Population database). وتقارير مؤشرات التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ القوى العاملة القطرية مقيسة بنسب الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي. تشمل نصف الكرة الغربي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

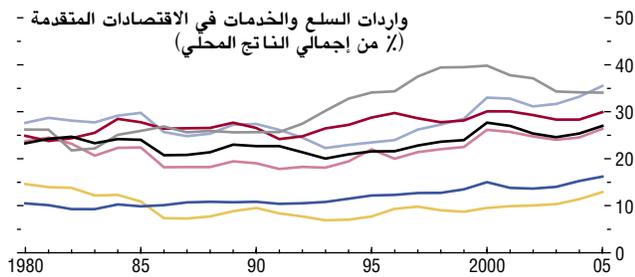
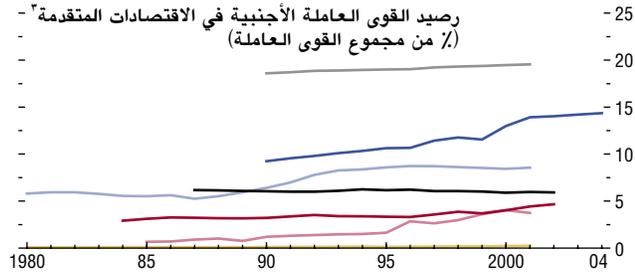
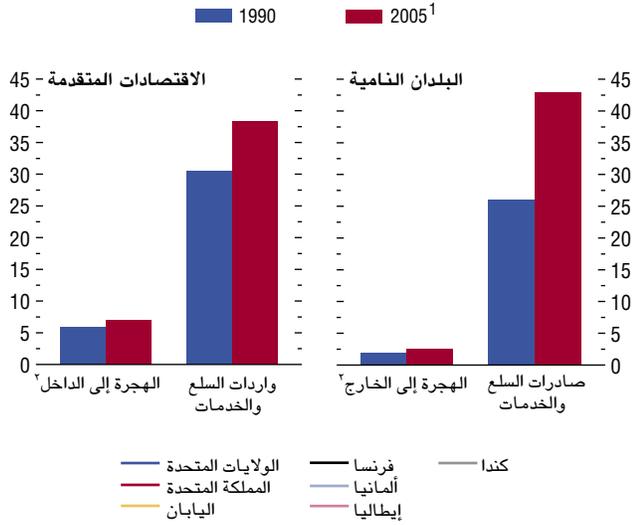
^٢ تعرف القوى العاملة الأكثر تعليما بأنها الأشخاص الحاصلون على التعليم عند المستوى الجامعي. أما القوى العاملة الأقل تعليما فتعرف بأنها الأشخاص الحاصلون على التعليم عند المستويين الابتدائي والثانوي إضافة إلى غير المتعلمين.

ما مدى عولمة العمالة؟

الشكل البياني ٥-٢: الهجرة والتجارة

(% من القوى العاملة وإجمالي الناتج المحلي، على التوالي)

رغم الزيادة الكبيرة في الهجرة في العقدين الماضيين إلى بعض البلدان الأوروبية الكبيرة والولايات المتحدة، فلا تزال التجارة هي أهم القنوات في الاستفادة من القوى العاملة العالمية الكبيرة.



المصادر: دراسة (Docquier and Marfouk (2005) وبيانات الهجرة الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, International Migration Data)؛ ومكتب التعداد الأمريكي (U.S. Census Bureau)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات عام ٢٠٠٠ تتعلق بالهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج. منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية واليونان وإسرائيل ونيوزيلندا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية غير مدرجة ضمن متوسط الهجرة إلى الداخل بسبب قيود البيانات. وروسيا والجمهورية السلوفاكية غير مدرجتين ضمن متوسط الهجرة إلى الخارج بسبب قيود البيانات.

^٢ القوى العاملة المولودة في الخارج في حالة كل من أستراليا وكندا والولايات المتحدة. أما في حالة إيطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة، فإن البيانات تشير إلى حصة توظيف العمالة الأجنبية في مجموع توظيف العمالة.

وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية أن الهجرة إلى الداخل لا تزال خاضعة لقيود شديدة في معظم البلدان (الشكل البياني ٥-٢). وتبرز صورة مماثلة في حالة البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة، حيث تعتبر نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي بوجه عام أعلى بكثير من نسبة المهاجرين للداخل إلى القوى العاملة المحلية.^٣ ومع ذلك، اتسعت الهجرة إلى الداخل بقدر كبير في العقدين الأخيرين في بعض الاقتصادات الأوروبية الكبيرة (ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة) وفي الولايات المتحدة. وأصبحت حصة المهاجرين في القوى العاملة في الولايات المتحدة تقترب الآن من ١٥٪، ومن ثم أصبحت مقاربة لحصة الواردات في إجمالي الناتج المحلي. أما في غيرها من البلدان، فإن حصة المهاجرين لا تزال أقل بكثير من حصة الواردات من إجمالي الناتج المحلي، ولكنها ليست كمية مهملة.

وعند التركيز على التجارة، نجد أن حصة منتجات البلدان النامية في واردات الصناعات التحويلية إلى الاقتصادات المتقدمة قد تضاعفت منذ أوائل التسعينات (الشكل البياني ٥-٣). وقد أسهمت الصين بقدر كبير في ذلك. وتسجل البلدان النامية أيضا حصة متزايدة باستمرار من الأسواق العالمية، غير أن التجارة تعتبر، على المستوى الكلي، لعبة يكسب فيها الطرفان. ونظرا للانفتاح الاقتصادي في الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة، فقد اتسعت الأسواق العالمية وزادت فرص التصدير العالمية بقدر كبير أمام الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية على السواء. فواردات البلدان النامية تنمو بوتيرة أسرع من واردات الاقتصادات المتقدمة، كما أن حصة صادرات الاقتصادات المتقدمة المتجهة إلى البلدان النامية في ارتفاع مستمر (وإن لم يكن بنفس سرعة الزيادة في حصة تلك الصادرات في واردات البلدان النامية ذاتها). وفضلا على ذلك، رغم أن أسعار الواردات والصادرات تشهد اتجاها هبوطيا قياسا إلى أسعار المنتجات، فإن نسب التبادل التجاري للاقتصادات المتقدمة شهدت تحسنا، وذلك بمعدل تراكمي بلغ ٧٪ منذ عام ١٩٨٠. وأبرز ما في ذلك أنه حدث تحسن كبير في نسب التبادل التجاري لدى اليابان في النصف الأول من الثمانينات. غير أن الهبوط الكبير في أسعار الواردات في هذا الوقت جاء لأسباب أهمها قوة الارتفاع في قيمة البين في وقت كانت أسعار النفط فيه تشهد هبوطا، ولم يكن ذلك الهبوط في أسعار الواردات مرتبطا ارتباطا مباشرا بالعملة.

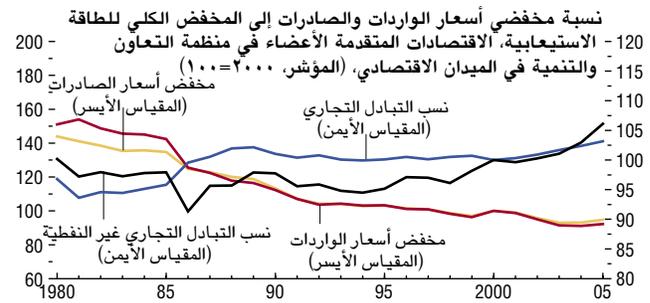
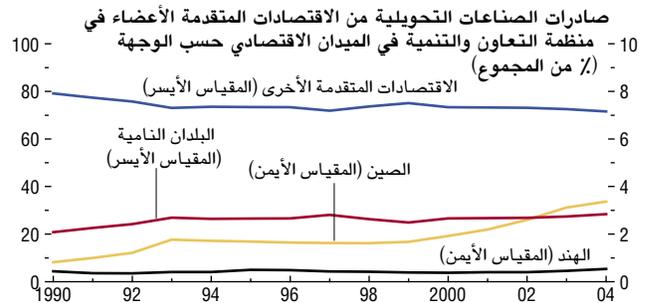
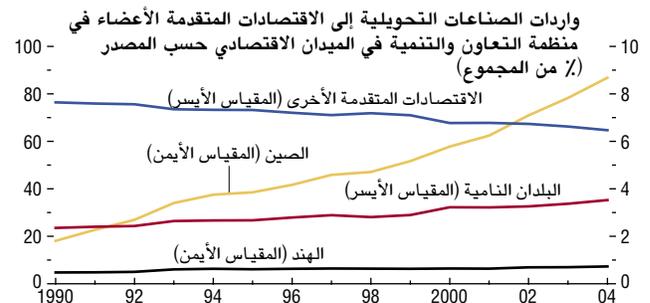
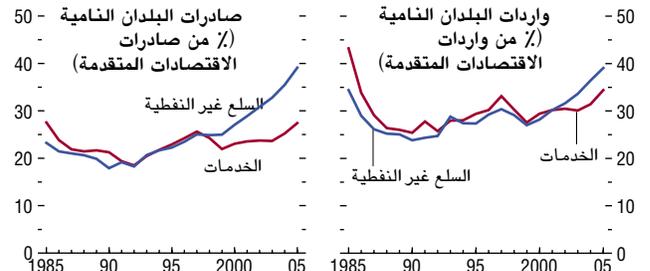
^٣ تقتصر بيانات رصيد المهاجرين إلى الداخل على المهاجرين إلى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وكما يُرى من الشكل البياني ٥-٤، تكمن قوة ديناميكية صادرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في منتجات العمالة الماهرة وغير الماهرة أيضا: إذ أن حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية من السلع والخدمات التي تنتجها العمالة الماهرة شهدت ارتفاعا مستمرا في السنوات الأخيرة.^٤ وقد قادت الصين الطريق، مما يعكس نموها القوي جدا وتحركها صوب سلع كثيفة العمالة الماهرة بدرجة أكبر في سلة صادراتها. أما سلة صادرات الهند فهي أيضا تشهد تغيرا سريعا مستمرا صوب الخدمات كثيفة المهارات، ولكن ثقل الهند في التجارة العالمية لا يزال صغيرا.

هناك فئة من التجارة لقيت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة وهي التجارة في السلع الوسيطة. فتخفيض الحواجز أمام التجارة والتدفقات الرأسمالية عبر الحدود، إلى جانب التقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات، قد يسرّا على المنشآت نقل أجزاء من عملياتها الإنتاجية إلى مواقع خارجية أقل تكلفة، وهي عملية يشار إليها بعبارة «التعهيد الخارجي الأجنبي» (offshore outsourcing) أو «offshoring» على سبيل التبسيط باللغة الإنجليزية. ومع ذلك، وعلى عكس بعض التصورات السائدة، فإن المدخلات المتعاقد على إنتاجها في الخارج، والتي تصل حصتها إلى حوالي نصف مجموع الواردات (والباقي هو واردات المنتجات النهائية)، تشهد نمواً أبطأ بعض الشيء من نمو مجموع التجارة (راجع أيضا التقرير OECD، 2006a). فضلا على ذلك، فإن نطاق التعهيد الخارجي الأجنبي لا يزال محدودا جدا في الاقتصاد ككل (الشكل البياني ٥-٥). فقد أسهمت واردات الصناعات التحويلية الوسيطة ومدخلات الخدمات (باستبعاد الطاقة) بحوالي ٥٪ من إجمالي الناتج وحوالي ١٠٪ من مجموع المدخلات الوسيطة في الاقتصادات المتقدمة عام ٢٠٠٣، وهي أحدث سنة تتوفر عنها بيانات.^٥ ولم تشهد هذه الحصص سوى

الشكل البياني ٥-٣: حصة البلدان النامية في التجارة

مع الانفتاح الاقتصادي في الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة، اتسعت الأسواق العالمية وفرص التصدير بقدر كبير أمام الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية على السواء.



المصادر: قاعدة بيانات التجارة الثنائية (STAN Bilateral Trade Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

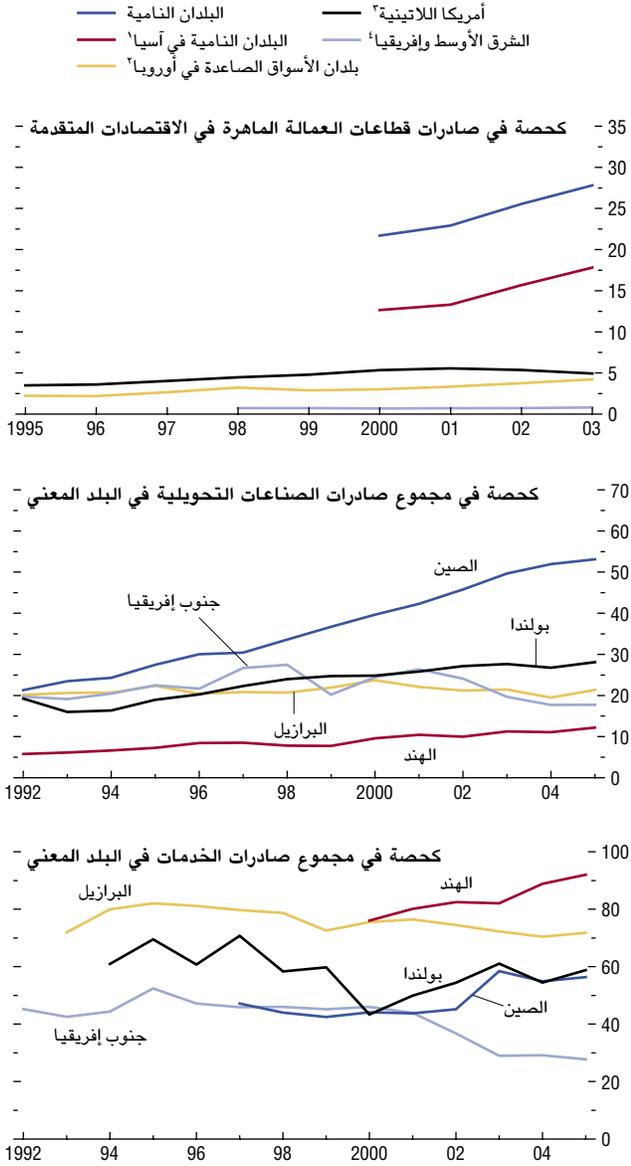
^٤ تقاس صادرات العمالة الماهرة بصادرات السلع والخدمات المنتجة في قطاعات العمالة الماهرة، أي القطاعات التي تكون فيها حصة العمال المهرة أكبر في القوى العاملة لديها. وتعتبر النتائج بوجه عام ثابتة عند استبعاد القطاعات ذات العمالة نصف الماهرة وفي تركيزها بدلا من ذلك على القطاعات ذات العمالة منخفضة المهارات والقطاعات ذات العمالة عالية المهارات (للاطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٥-١). وباستخدام تصنيف أكثر تنقيحا للمنتجات موزعة حسب كثافة المهارة، تستنتج دراسة Rodrik (2006) أن سلة صادرات الصين تعتبر من حيث مهارة العمالة أكثر كثافة مما يتوقع عند النظر إلى مستوى التنمية لدى الصين.

^٥ من الشائع قياس السلع الوسيطة المستوردة نسبة إلى مجموع المدخلات الوسيطة من أجل تقدير كثافة التعهيد الخارجي الأجنبي. غير أنه يبدو من الملائم بقدر أكبر أن نقيس السلع الوسيطة المستوردة نسبة إلى مجموع المدخلات (بما في ذلك العمالة ورأس المال)، حيث إن السلع الوسيطة المستوردة يمكن أن تحل ليس فقط محل المدخلات الوسيطة المحلية، بل أيضا محل العمالة ورأس المال الداخليين.

ما مدى عولمة العمالة؟

الشكل البياني ٥-٤: البلدان النامية: صادرات سلع الصناعات التحويلية والخدمات من قطاعات العمالة الماهرة (%)

يرجع الفضل في قدر كبير من النمو القوي الأخير في حصة البلدان النامية في الصادرات العالمية، وخصوصا في منتجات قطاعات العمالة الماهرة، إلى الصين.



المصادر: قاعدة بيانات التجارة الدولية في الخدمات (International Trade in Services Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لنفس المنظمة؛ وقاعدة البيانات (World Integrated Trade Solution)، الصادرة عن البنك الدولي؛ وتقارير إحصاءات ميزان المدفوعات (Balance of Payments Statistics)، الصادر عن خبراء صندوق النقد الدولي.

- ^١ بنغلاديش والصين والهند وماليزيا والفلبين وتايلاند.
- ^٢ الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا.
- ^٣ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.
- ^٤ مصر وإثيوبيا والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتزانيا.

زيادة محدودة منذ أوائل الثمانينات.^٦ أما حصة المدخلات المتعاقد على إنتاجها في الخارج في إجمالي الناتج فهي تتراوح بين ١٢٪ في هولندا وحوالي ٢-٣٪ في الولايات المتحدة واليابان. وبذلك يعتبر التعهيد الخارجي الأجنبي محدودا نسبيا في الولايات المتحدة واليابان، وهو ما يتوافق أيضا مع انخفاض درجة الانفتاح التجاري عادة في الاقتصادات الكبيرة.

وقد كان قطاع الصناعات التحويلية هو أكثر القطاعات تأثرا بالتعهيد الخارجي الأجنبي لأن منتجاته أكثر قابلية للتداول. ففي حالة البلدان التي تتوافر عنها سلاسل بيانات طويلة (وهي بلدان مجموعة السبعة، وأستراليا وهولندا)، زادت حصة مدخلات الصناعات التحويلية المستوردة في إجمالي مخرجات الصناعات التحويلية من ٦٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ في عام ٢٠٠٣، وكان الارتفاع أقوى بعض الشيء في السنوات الأحدث في العينة (الشكل البياني ٥-٦). وفي عام ٢٠٠٣، تراوحت كثافة التعهيد الخارجي الأجنبي في الصناعات التحويلية بين ٤٪ في اليابان وبين نسبة مرتفعة بلغت حوالي ٢٥٪ في كندا. أما واردات مدخلات الخدمات للاقتصاد ككل فتظل منخفضة حيث تبلغ ١٪ من إجمالي الناتج، رغم أن كثافة التعهيد الخارجي الأجنبي في مجال الخدمات زادت في السنوات الأخيرة في عدد من البلدان، بما في ذلك كندا وألمانيا وهولندا.^٧

ومن اللافت للاهتمام أن الارتفاع في التعهيد الخارجي الأجنبي في الاقتصادات المتقدمة جاء مدفوعا في معظمه بواردات المدخلات كثيفة المهارة وليس المدخلات غير كثيفة المهارة. وهناك عدة عوامل قد تساعد على تفسير هذه النتيجة. أولها أن السلع التي جرى العمل على إنتاجها في قطاعات العمالة غير الماهرة (مثل المنسوجات) من الأرجح أن يتم استيرادها كسلع نهائية لا كسلع وسيطة، وهو ما يتفق مع الميزة النسبية للاقتصادات المتقدمة في الإنتاج كثيف المهارة.^٨ أما القطاعات المشاركة في الارتفاع في واردات السلع الوسيطة فهي قطاعات المعدات

^٦ يعتبر الاستواء في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ أمرا عارضا، وهو يعكس التباطؤ في التجارة العالمية المرتبط بالركود العالمي.

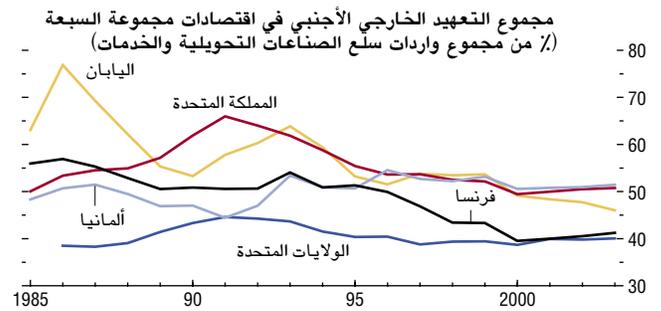
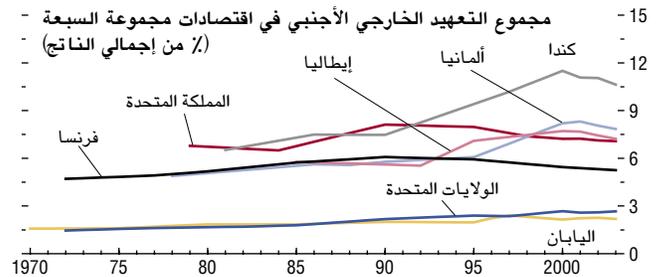
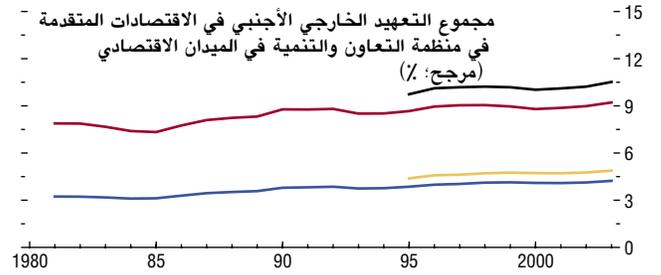
^٧ للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن التعهيد الخارجي الأجنبي في الخدمات، راجع دراسة Jensen and Kletzer (2005) ودراسة Amiti and Wei (2005). وتخلص الدراسة الأخيرة أيضا إلى أن التعهيد الخارجي الأجنبي في الخدمات يظل محدودا جدا، رغم أنه شهد نموا في السنوات الأخيرة.

^٨ تعتبر حصة السلع الوسيطة المستوردة في مجموع واردات المنتجات قطاعات العمالة غير الماهرة أدنى من الحصة المقابلة في المنتجات كثيفة المهارة، حيث تبلغ النسبتان ٣٧٪ و٦٨٪ على التوالي.

الشكل البياني ٥-٥: عمليات التعهيد الخارجي الأجنبي من الاقتصادات المتقدمة^١

لا يزال نطاق التعهيد الخارجي الأجنبي محدودا جدا في الاقتصادات المتقدمة. ففي عام ٢٠٠٣، أسهمت مدخلات التعهيد الخارجي الأجنبي من الصناعات التحويلية والخدمات بخلاف الطاقة بحوالي ٥٪ من إجمالي الناتج وبحوالي ١٠٪ من مجموع المدخلات الوسيطة في المتوسط. ويعتبر انخفاض مستوى التعهيد الخارجي الأجنبي واضحا جدا في أكبر اقتصادين في العالم، وهما الولايات المتحدة واليابان.

- الحصص في إجمالي الناتج (السلاسل الزمنية الطويلة)^٢
- الحصص في مجموع المدخلات الوسيطة (السلاسل الزمنية الطويلة)^٢
- الحصص في إجمالي الناتج (السلاسل الزمنية القصيرة)^٢
- الحصص في مجموع المدخلات الوسيطة (السلاسل الزمنية القصيرة)^٢



المصادر: جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) (Input-Output Tables) (إصدارات الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦)، وقاعدة بيانات التجارة الدولية في الخدمات (STAN International Trade in Services Database) التابعة لنفس المنظمة، وقاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Groningen Growth and Development Database) التابعة لنفس المنظمة؛ وقاعدة البيانات الصناعية (Centre, 60-Industry Database (September 2006)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ مقاييس التعهيد الخارجي الأجنبي محسوبة باستخدام جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والسلاسل الزمنية الناتجة ممددة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣ عن طريق تقدير نطاق التعهيد الخارجي الأجنبي باستخدام مزيج من البيانات المأخوذة من قاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database)، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة البيانات (Groningen 60-Industry Database)؛ وقد اقتصرنا على النظر في بيانات مدخلات التعهيد الخارجي الأجنبي من الصناعات التحويلية والخدمات بخلاف الطاقة. ^٢ تشمل الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمستخدم بياناتها في الحسابات في حالة السلاسل الزمنية الطويلة، أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ^٣ تشمل الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمستخدم بياناتها في الحسابات في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، أستراليا والنمسا وكندا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا واليابان وكوريا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الإلكترونية؛ والآلات والمعدات الأخرى؛ والمنتجات الكيماوية ومنتجات المطاط واللدائن. غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن التعهيد الخارجي الأجنبي من المرجح أن ينطوي على مراحل إنتاج كثيفة المهارات على الأقل في قطاعات العمالة الماهرة هذه، رغم أن البيانات المتوافرة لا تسمح بتأكيد ذلك. وثانيا، أن جُلُّ واردات الاقتصادات المتقدمة (من المنتجات النهائية والوسيطة) لا يزال يأتي من اقتصادات متقدمة أخرى، ومن المرجح أن تشمل على منتجات كثيفة المهارة لا منتجات غير كثيفة المهارة. وثالثا، كما سلف الذكر، أن عرض العمالة العالمي ذات التعليم العالي زاد قياسا إلى عرض العمالة الأقل تعليما.

كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

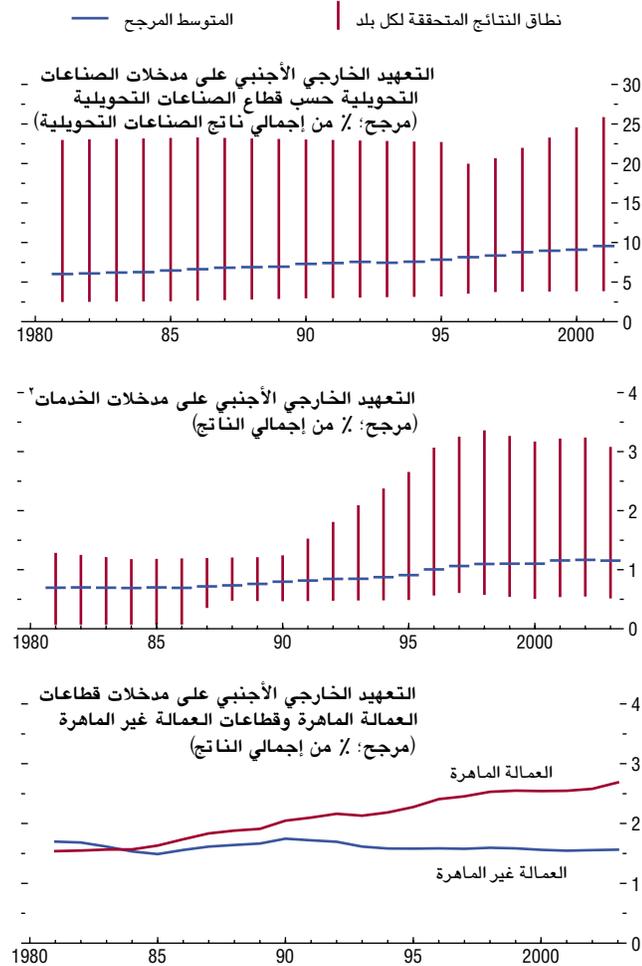
يؤدي النمو السريع في عرض العمالة العالمي وظهوره من خلال الزيادة المستمرة في صادرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية إلى سؤال حول كيفية تأثير هذه الاتجاهات على العمال في الاقتصادات المتقدمة. فلكون الصادرات من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية كثيفة العمالة، وخصوصا العمالة غير الماهرة، فإن نظرية التجارة التقليدية تتنبأ بأن اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي من شأنه أن يمارس في الاقتصادات المتقدمة ضغطا هبوطيا على أجور العمال (مصححا في ضوء الإنتاجية). ومن ثم فإن الحصص التي تتلقاها العمالة من الدخل القومي — وهي ما يسمى حصة العمل — يتوقع لها أن تهبط. وكما يتضح ذلك، تجدر الإشارة إلى أن حصة العمل يمكن التعبير عنها باعتبارها نسبة حصة العامل الواحد من تعويضات العمالة إلى متوسط إنتاجية العامل.

ومع ذلك، فلا يزال في الإمكان أن يصبح العمال في الاقتصادات المتقدمة أفضل حالا إذا كانت الآثار الإيجابية على دخل الاقتصاد (أي حجم مجموع «الفطيرة») والمتحققة من تعزيز الإنتاجية أكبر من الأثر السلبي على الحصة المستحقة للعمالة في هذا الدخل. وتشير الكتابات الغزيرة التي توثق المكاسب المتحققة من التجارة (راجع، مثلا، دراسة Lewer and Van den Berg, 2003؛ ودراسة Berg and Krueger, 2003) إلى أن الزيادة في دخل الاقتصاد المعني قد تكون كبيرة في الواقع. وترى دراسة صادرة مؤخرا، هي دراسة Grossman and Rossi-Hansberg (2006). أن أثر تعزيز الإنتاجية المتحقق

كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

الشكل البياني ٥-٦: الاقتصادات المتقدمة: التعهيد الخارجي الأجنبي حسب فئة المدخلات^١

كانت درجة تأثر قطاع الصناعات التحويلية بالتعهيد الخارجي الأجنبي أكبر لكون منتجاته أكثر قابلية للتداول، وذلك رغم أن هناك فروقا كبيرة بين البلدان في هذا الشأن (يوضح الخط الرأسي نطاق النتائج المتحققة لكل بلد). وكان لمدخلات قطاعات العمالة الماهرة دور أهم أيضا في نمو التعهيد الخارجي الأجنبي في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بمدخلات قطاعات العمالة غير الماهرة.



المصادر: جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) Input-Output Tables (إصدارات الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦)، وقاعدة بيانات التجارة الدولية في الخدمات (STAN Industrial Database) التابعة لنفس المنظمة، وقاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة البيانات (Groningen Growth and Development) التابعة لنفس المنظمة؛ وقاعدة البيانات (Centre, 60-Industry Database (September 2006) وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ مقاييس التعهيد الخارجي الأجنبي محسوبة باستخدام جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والسلاسل الزمنية الناتجة ممددة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٢ عن طريق تقدير نطاق التعهيد الخارجي الأجنبي باستخدام مزيج من البيانات المأخوذة من قاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وقاعدة البيانات (Groningen 60-Industry Database)؛ وقد اقتصرنا على النظر في بيانات مدخلات التعهيد الخارجي الأجنبي من الصناعات التحويلية والخدمات بخلاف الطاقة. ^٢ تشمل الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمستخدمه بياناتها في الحسابات في حالة السلاسل الزمنية الطويلة، أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان وهولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٣ يستبعد من ذلك الولايات المتحدة حيث إن بيانات الواردات ترد مشتملة على «التكلفة والتأمين والنقل»؛ وبذلك، فإن القيم التي تستحق في المعتاد مقابل خدمات النشاط التجاري تدرج ضمن قطاعات السلع المعينة.

من التجارة في السلع الوسيطة يمكن أن يكون أكبر حتى مما يتحقق من التجارة في السلع النهائية لأن التجارة في السلع الوسيطة، إضافة إلى الأثر على المنافسة في حالة القطاعات المنتجة، تقلل تكاليف الإنتاج على القطاعات المستخدمة. غير أن الأدلة التجريبية على آثار التعهيد الخارجي الأجنبي على الإنتاجية تعتبر أدلة متباينة.^٩ ما الذي توضحه البيانات؟ عند النظر أولا إلى حصة العمل، هناك هبوط واضح منذ الثمانينات بين الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٥-٧).^{١٠} ويعتبر الهبوط أقوى في حالة حصة العمل منه في حالة حصة تعويضات العاملين الدائمين، مما يعكس انخفاضا في حصة فئات العمال الأخرى في مجموع القوى العاملة (تشمل فئات العمال الأخرى العاملين لحساب أنفسهم، وأرباب العمل، والعمال لصالح الأسرة).^{١١} ويعتبر جزء من هذا الهبوط هو التحول في مسار الزيادة في حصص العمالة والذي حدث في السبعينات، وخصوصا في أوروبا واليابان (دراسة Blanchard, 1998).^{١٢}

^٩ لا يوجد حتى الآن دليل تجريبي يذكر على آثار التعهيد الخارجي الأجنبي على الإنتاجية (راجع دراسة Olsen, 2006). وهناك بعض الدلائل على أن تحقق آثار إيجابية على الإنتاجية من التعهيد الخارجي الأجنبي على الصناعات التحويلية يعتمد على درجة انخراط المنشآت المعنية عالميا بالفعل. غير أن انخراطها عالميا قد يكون قريبا بالفعل من المستويات المثلى في الاقتصادات المتقدمة، مما يشير إلى أن إمكانية تحقيق مكاسب في الإنتاجية من التعهيد الخارجي الأجنبي في الخدمات قد تكون أكبر. ويبدو أن الآثار الإيجابية على الإنتاجية المتحققة حتى الآن من التعهيد الخارجي الأجنبي في الخدمات تعتبر صغيرة بوجه عام في مصانع الصناعات التحويلية، ولكنها أكبر بقدر ما في منشآت قطاعات الخدمات. وتخلص دراسة Amiti and Wei (2006) إلى أن التعهيد الخارجي الأجنبي في الخدمات يحدث أثرا إيجابيا كبيرا على الإنتاجية وأن التعهيد الخارجي الأجنبي في الصناعات التحويلية يحدث أثرا إيجابيا أقل بقدر ما على الإنتاجية في حالة الولايات المتحدة.

^{١٠} توفر الحسابات القومية بيانات حصة تعويضات العاملين الدائمين في مجموع الدخل ولكنها لا تحدد بشكل منفصل دخل العمالة لفئات العمال الأخرى (العاملون لحساب أنفسهم، وأرباب العمل، والعمال لصالح الأسرة). وهناك عدة إجراءات للتصحيح (دراسة Gollin, 2002). وفي حالة الأسباب المتعلقة بمدى توافر البيانات، تم توسيع بيانات تعويضات العاملين الدائمين ببيانات تعويضات فئات العمال الأخرى بافتراض أن تلك الفئات الأخرى ماثلة كعاملين من حيث ما تحصل عليه من أجر للعامل الواحد. وتصبح النتائج ثابتة عند استخدام الإجراءات الأخرى (راجع الملحق ٥-١).

^{١١} عند التركيز على الولايات المتحدة التي تتوفر بيانات عنها منذ عام ١٩٢٠، لا يبدو أن حصة تعويضات العاملين الدائمين في الدخل القومي منخفضة بالمستويات التاريخية (وإن كان هذا يمكن أن يكون مرتبطا بعوامل منها الارتفاع في حصة العاملين الدائمين في مجموع القوى العاملة).

^{١٢} ترى دراسة Blanchard (1998) أن ارتفاع حصة العمل في أوروبا في السبعينات كان مدفوعا بالانتقال السالب في عرض العمالة عندما لم يحدث تصحيح في الأجور بالسرعة الكافية إزاء التباطؤ في نمو إنتاجية عوامل الإنتاج الأساسية. ولكن بمرور الوقت حدث تصحيح هبوطي في توظيف العمالة، مما مارس ضغطا هبوطيا على الأجور وأعاد حصة العمل صوب مستواها السابق (وإن كان ذلك عند مستوى بطالة أعلى). أما

وقد جاء الهبوط في حصة العمل منذ عام ١٩٨٠ أكثر وضوحا في أوروبا واليابان (حوالي ١٠ نقاط مئوية) مقارنة بالبلدان الأنغولسكسونية، بما في ذلك الولايات المتحدة (حوالي ٣-٤ نقاط مئوية).^{١٢} وداخل أوروبا، يشاهد أكبر هبوط في النمسا وأيرلندا وهولندا. فضلا على ذلك، يمكن أن يُعزى معظم الهبوط في حصة العمل إلى الانخفاض في قطاعات العمالة غير الماهرة، وهو الهبوط الذي كان أكثر وضوحا في أوروبا واليابان منه في البلدان الأنغولسكسونية. ويعكس هذا الهبوط مزيجا من التخفيض في حصة العمل داخل كل قطاع وانتقال الناتج من قطاعات العمالة غير الماهرة إلى قطاعات العمالة الماهرة (راجع الشكل البياني ٥-٧). ومن الناحية الأخرى، تشهد حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة ارتفاعا مستمرا وخصوصا في البلدان الأنغولسكسونية حيث زادت بحوالي ٥ نقاط مئوية. ومن المهم التركيز على أن هذه النتائج ترتبط بحصص العمال من الدخل في قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة وليس بحصص العمال المهرة وغير المهرة أنفسهم من الدخل، وذلك نظرا لطبيعة البيانات المتاحة.

ورغم الهبوط في حصة العمل الكلية، فإن تعويضات العمالة بالقيمة الحقيقية تشهد توسعا في جميع الاقتصادات المتقدمة منذ عام ١٩٨٠ مع تسارع وتيرة النمو منذ منتصف التسعينات. ويعكس هذا الاتجاه نمو توظيف العمالة وكذلك الزيادات المتحققة في حصة العامل الواحد من التعويضات الحقيقية، مع زيادة قوة وزن توظيف العمالة في البلدان الأنغولسكسونية وزيادة وزن حصة العامل الواحد من التعويضات الحقيقية في أوروبا (الشكل البياني ٥-٨). غير أن نمو توظيف العمالة انتعش منذ منتصف التسعينات متجاوزا وتيرة النمو في نصيب العامل الواحد من التعويضات الحقيقية. ولكن النمو في تعويضات العمالة في قطاعات العمالة غير الماهرة اتسم بالبطء الشديد (الشكل البياني ٥-٩). ورغم أن توظيف العمالة غير الماهرة ظل ثابتا في الولايات المتحدة، فإن الزيادات في حصة العامل الواحد من

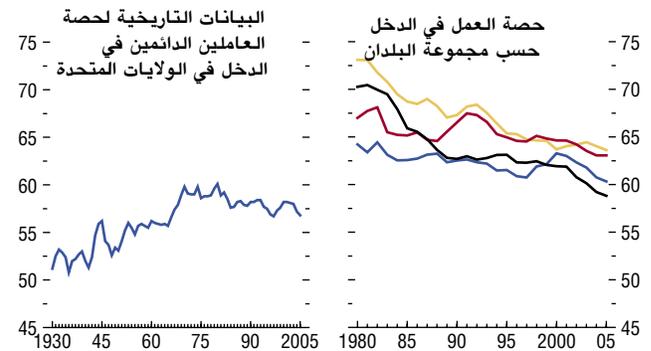
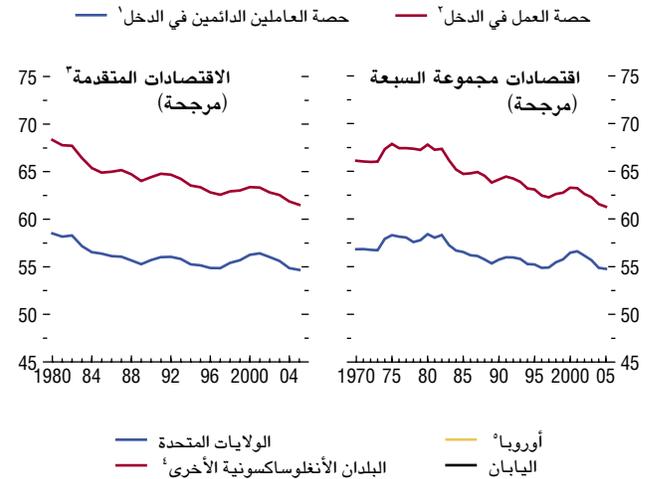
الهبوط الجديد الذي يحدث في حصة العمل منذ منتصف الثمانينات فهو نتيجة للصدمة المعاكسة في الطلب على العمالة: أي أنه عند رصيد معين للأجور ورأس المال قامت المنشآت بتخفيض تدريجي للتوظيف. وقد يأتي ذلك الانتقال من عدة مصادر كما يلي: تطبيق تكنولوجيات متحيزة ضد العمالة ولصالح رأس المال أو حدوث انتقال في توزيع الريوع لغير صالح العمال.

^{١٢} لأغراض هذا الفصل، تشمل أوروبا بلدان منطقة اليورو والدانمارك والنرويج، بينما تشمل البلدان الأنغولسكسونية أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الشكل البياني ٥-٧: الاقتصادات المتقدمة: حصص العمل في الدخل

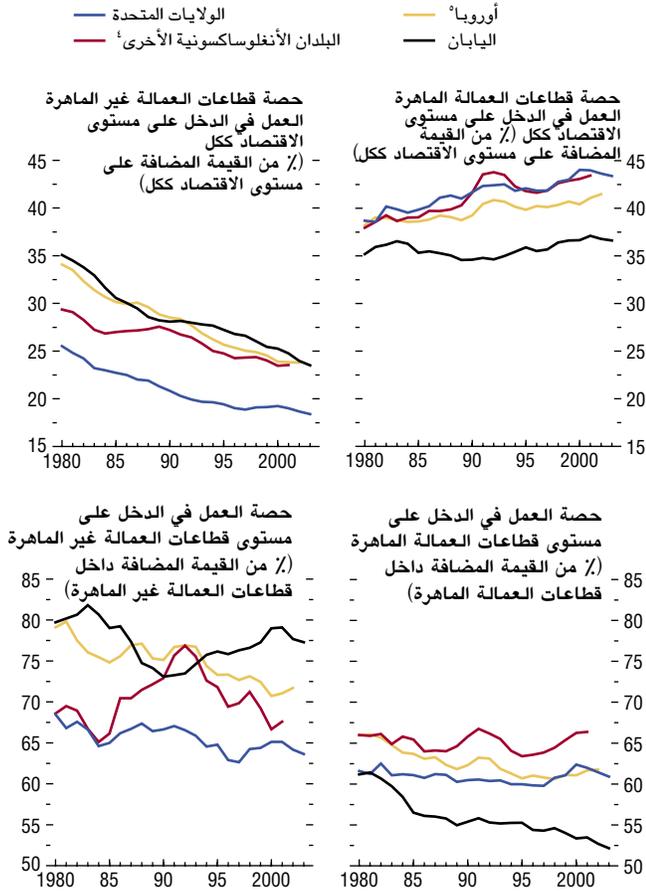
(% من إجمالي الناتج المحلي مالم يذكر خلاف ذلك)

شهد العقدان الماضيان هبوطا مستمرا في حصة الدخل التي تستحق للعمالة، وخصوصا في أوروبا واليابان. وهبطت حصة العمال في الدخل في قطاعات العمالة غير الماهرة هبوطا شديدا، بينما حققت حصة العمال في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة مكاسب محدودة بوجه عام.



كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

الشكل البياني ٥-٧: (تتمة)



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics): وقاعدة بيانات إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO, Labor Statistics): وقاعدة بيانات إحصاءات التوظيف وأسواق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Employment and Labor Market Statistics) وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن نفس المنظمة (OECD, National Accounts Statistics)، وقاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لنفس المنظمة؛ وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (United Nations, National Accounts Statistics (2004): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حصة العاملين الدائمين في الدخل هي نسبة تعويضات العمالة التي يحصل عليها العاملون الدائمون إلى القيمة المضافة.
^٢ تقدر حصة العمل في الدخل تعويضات العمالة التي يحصل عليها العاملون الدائمون والعمال غير الدائمين من القيمة المضافة.

^٣ تشمل الاقتصادات المتقدمة أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٤ تشمل الاقتصادات الأنغلو ساسونية أستراليا وكندا والمملكة المتحدة. وتستبعد أستراليا من التحليل حسب مستوى المهارة نظرا لنقص البيانات.

^٥ تشمل أوروبا النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد. وتستبعد أيرلندا وهولندا وإسبانيا من التحليل حسب مستوى المهارة نظرا لنقص البيانات.

التعويضات الحقيقية جاءت هزيلة في قطاعات العمالة غير الماهرة، واتسعت فجوة الكسب بين قطاعات العمالة الماهرة وقطاعات العمالة غير الماهرة بنسبة ٢٥٪. وفي أوروبا، شهد نصيب العامل الواحد من التعويضات الحقيقية في قطاعات العمالة غير الماهرة نموا يتفق بوجه عام مع النمو المتحقق في قطاعات العمالة الماهرة، ولكن توظيف العمالة في قطاعات العمالة غير الماهرة تقلص لصالح توظيف العمالة في قطاعات العمالة الماهرة (بل إنه انكمش في الواقع بنسبة تراكمية بلغت ١٥٪).^{١٤}

وإذا انتقلنا إلى بلدان الأسواق الصاعدة، نجد الدراسات النظرية تتنبأ بأن عولمة العمالة من شأنها أن تحقق منافع كبيرة للعمال في شكل تقارب الأجور صوب المستويات المتحققة في الاقتصادات المتقدمة. وتؤكد البيانات المأخوذة من قطاع الصناعات التحويلية أن الأجور الحقيقية في بلدان الأسواق الصاعدة، وخصوصا في آسيا، تقترب تدريجيا من الأجور الحقيقية المتحققة في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٥-١٠). وتشهد الأجور الحقيقية (مصححة في ضوء القوة الشرائية) تقاربا سريعا، وتعتبر مرتفعة نسبيا في البلدان الآسيوية التي بدأت التنمية قبل غيرها (منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية). أما الأجور في البلدان الآسيوية الأخرى، بما في ذلك الصين، فإنها تشهد تقاربا بوتيرة أبطأ وإن تسارعت هذه الوتيرة في السنوات الأخيرة.^{١٥} وتؤكد الدراسات أن التجارة والهجرة أسهمت في ارتفاع دخول المواطنين في البلدان النامية، وإن كانت الأدلة على تأثيرها على التفاوت تعتبر أدلة متباينة (راجع الإطار ١-٥ للاطلاع على مناقشة للأدلة المتعلقة بانعكاسات العولمة على أسواق العمل في البلدان النامية).

تعويضات العمالة وعولمة العمالة: بحث تجريبي

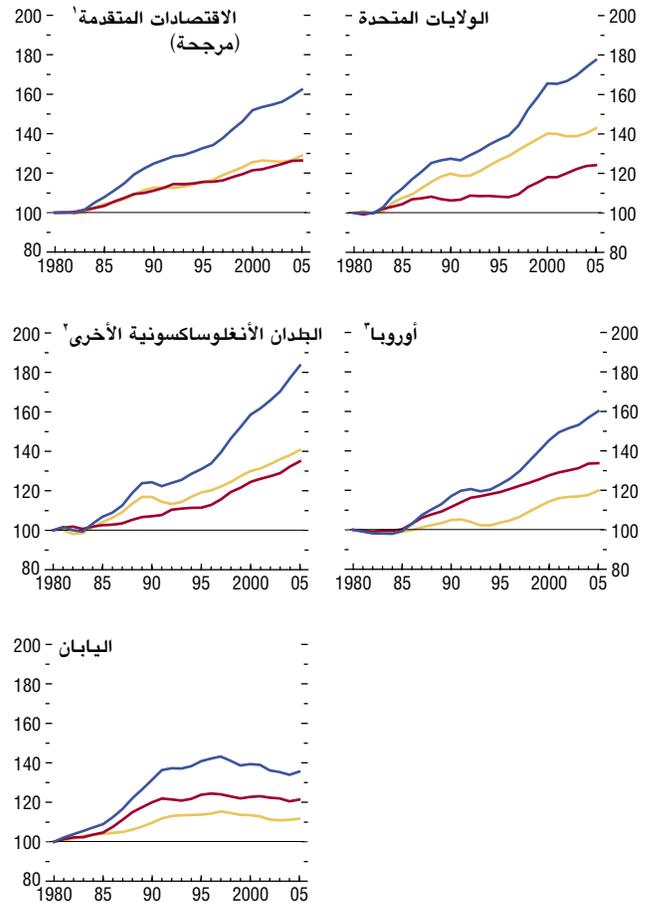
لا تتعدى عولمة العمالة كونها واحدة من القوى التي أثرت على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة في العقدين الأخيرين، رغم أن هذا يدعو إلى الدهشة. فالتغير التكنولوجي السريع يعتبر تطورا محوريا آخر يمكن أن تكون له انعكاسات مهمة على النتائج المتحققة في أسواق

^{١٤} تخلص دراسة (Katz and Autor (1999) إلى وجود تغيرات مماثلة في الفجوة بين العمال الذين يكتسبون دخلا عاليا والعمال الذين يكتسبون دخلا منخفضا في حالة الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية.

^{١٥} تشهد إنتاجية العمل في آسيا أيضا تقاربا صوب المستوى السائد في الولايات المتحدة (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الشكل البياني ٥-٨: الاقتصادات المتقدمة: تعويضات العمالة وتوظيف العمالة (المؤشر، ١٩٨٠=١٠٠)

رغم هبوط حصة العمل الكلية، حدث نمو قوي في تعويضات العمالة الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة نقل توظيف العمالة في الاقتصادات الأنغولوساكسونية



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics): وقاعدة بيانات إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO, Labor Statistics); وقاعدة بيانات إحصاءات التوظيف وأسواق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Employment and Labor Market Statistics) وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن نفس المنظمة (OECD, National Accounts Statistics), وقاعدة البيانات الصناعية التابعة لنفس المنظمة: (STAN Industrial Database) وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (United Nations, National Accounts Statistics (2004)); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشمل الاقتصادات المتقدمة أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة: مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ تشمل الاقتصادات الأنغولوساكسونية أستراليا وكندا والمملكة المتحدة.

^٣ تشمل أوروبا النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد.

العمل (الشكل البياني ٥-١١). ذلك أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي ثورة تكنولوجية شملت كل الأغراض تشبَّهها دراسة (Blinder 2006) بالثورة الصناعية الثالثة، أدت إلى تنشيط تراكم رأس المال (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) ومالت لصالح العمالة الماهرة — والتي تعتبر متكاملة معها بدرجة أكبر — مقارنة بالعمالة غير الماهرة. كذلك حققت التكنولوجيا تقدما في مجالات أخرى كما يعبر عنه الارتفاع القوي في التطبيقات المشمولة ببراءات الاختراع في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وخصوصا منذ أوائل التسعينات.

وقد حدثت تغييرات أخرى أيضا في سياسات أسواق العمل والمنتجات. وهناك إصلاحات ماضية في طريقها منذ عدة سنوات، ولكن بوجه عام في اتجاه تخفيض تكلفة العمل على النشاط التجاري وتعزيز مرونة الأسواق. وقد شهدت سياسات أسواق العمل أربعة تطورات تعتبر جديدة بالذكر على وجه الخصوص (راجع الشكل البياني ٥-١١) وهي كما يلي: (١) الزيادة الواضحة في سخاء إعانات البطالة في أوروبا (مقيسة بمتوسط معدل إحلال الدخل)، وذلك على عكس الهبوط الطفيف في البلدان الأنغولوساكسونية؛ (٢) الهبوط العام في فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل، وخصوصا في الولايات المتحدة، حيث هبط بحوالي ١٠ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٥؛ (٣) الهبوط الكبير في الحماية التشريعية لتوظيف العمالة وتنظيم أسواق المنتجات، وخصوصا في أوروبا واليابان، وكلاهما بدأت بمواقف سياسات تقييدية شديدة؛ (٤) استمرار الفروق الكبيرة بين البلدان في درجة حماية توظيف العمالة، حيث توجد حماية منخفضة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الأنغولوساكسونية وحماية مرتفعة نسبيا في أوروبا واليابان. وقد ركزت الدراسات الصادرة أخيرا (Bassanini and Duval, 2006):

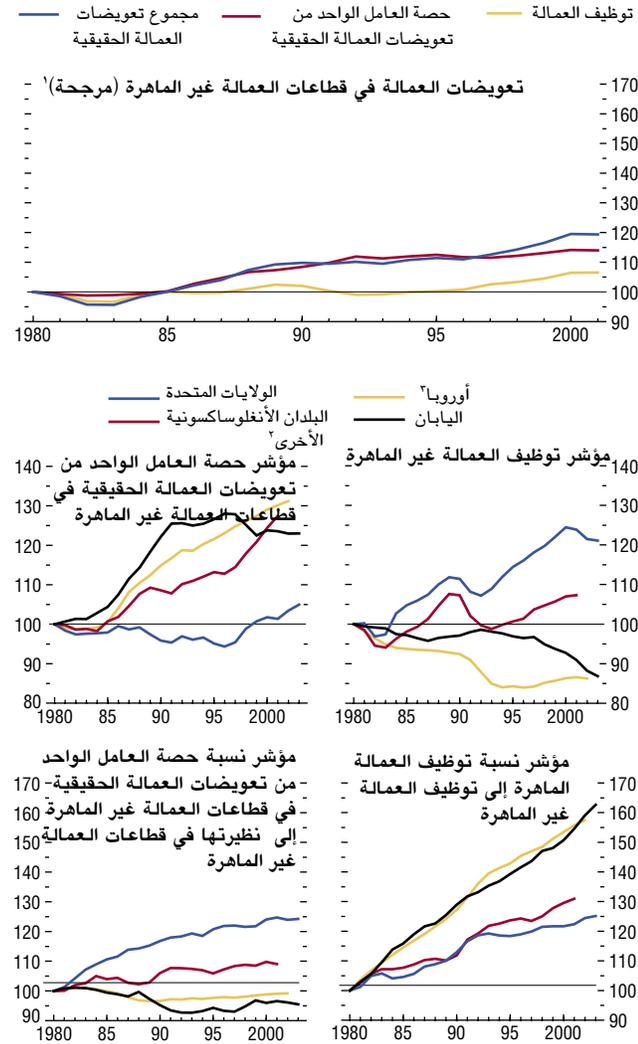
دراسة (Annett, 2006) الضوء على التخفيضات في فروق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل، والتخفيضات في إعانات البطالة، وتحرير أسواق المنتجات من القيود، وزيادة محدودية حماية توظيف العمالة باعتبارها أهم العوامل التي أسهمت في نمو توظيف العمالة وهبوط البطالة.^{١٦} ومن الصعب فك التشابك بين تأثير هذه

^{١٦} يمكن أن تؤثر بعض التغييرات أيضا على حصة العمل بطرق مماثلة، وخصوصا إذا كانت مرونة الإحلال بين العمالة ورأس المال عالية. فعلى سبيل المثال، تؤدي الزيادة في معدل إحلال إعانات البطالة إلى زيادة أجر القبول وتؤدي في المدى القصير جدا إلى ارتفاع حصة العمل. ولكن عندما يحدث تصحيح هبوطي في توظيف العمالة، تهبط حصة العمل ويمكن أن

كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

الشكل البياني ٥-٩: الاقتصادات المتقدمة: تعويضات العمالة وتوظيف العمالة في قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة (المؤشر، ١٩٨٠=١٠٠)

رغم النمو القوي في تعويضات العمالة ككل، اتسم النمو في تعويضات العمالة في قطاعات العمالة غير الماهرة بالبطء الشديد. وفي الولايات المتحدة، اتسعت فجوة الكسب بين العمال المهرة والعمال غير المهرة بحوالي ٢٥٪ منذ عام ١٩٨٠، بينما تقلص التوظيف في قطاعات العمالة غير الماهرة في أوروبا.



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics)؛ وقاعدة بيانات إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO, Labor Statistics)؛ وقاعدة بيانات إحصاءات التوظيف وأسواق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Employment and Labor Market Statistics) وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن نفس المنظمة (OECD, National Accounts Statistics)، وقاعدة البيانات الصناعية التابعة لنفس المنظمة؛ وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (United Nations, National Accounts Statistics (2004))؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ لأغراض التحليل حسب مستوى المهارة، تشمل الاقتصادات المتقدمة النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢ لأغراض التحليل حسب مستوى المهارة، تشمل الاقتصادات الأنغلو ساكسونية كندا والمملكة المتحدة.

٣ لأغراض التحليل حسب مستوى المهارة، تشمل أوروبا النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنرويج والبرتغال والسويد.

المتغيرات، وخصوصاً لأن التغير التكنولوجي وعولمة العمالة يمكن أن نتوقع لهما أن يؤثرتا على التعويضات وعلى حصة العمل بطرق مماثلة. ويتسم تأثير متغيرات السياسات بالتشابه، وخصوصاً لأن هذه المتغيرات قد تؤثر أيضاً على حصة العمل تأثيراً غير مباشر عن طريق تيسير أو عرقلة تكيف الاقتصاد المعني مع عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي.

ويستخدم هذا القسم نموذجاً اقتصادياً قياسياً في تحليل العلاقة بين تعويضات العمالة وعولمة العمالة — مقيسة بأسعار التجارة، والتعهد الخارجي الأجنبي، والهجرة — مع ضبط تأثير التقدم التكنولوجي والتغيرات في سياسات أسواق العمل. ويربط النموذج الموثوق الذي يركز إلى أسس اقتصاد قياسي متينة ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات الصادرة مؤخراً عن التجارة (راجع على سبيل المثال دراسة Feenstra, 2004؛ ودراسة (Harrigan, 1998؛ ودراسة (Kohli, 1991)، يربط بين حصة العمل ونسبة رأس المال إلى العمل وأسعار الواردات والصادرات (معبراً عنها قياساً إلى الأسعار المحلية).^{١٧} ويسجل المتغيران الأخيران آثار عولمة التجارة، وهي كما يلي: أن الهبوط في أسعار الواردات يتوقع له أن يؤدي إلى تخفيض حصة العمل، حيث إن الواردات الآتية من البلدان النامية والتي تشهد تزايداً مستمراً تعتبر واردات كثيفة العمالة؛ وعلى العكس من ذلك، يتوقع أن يحقق الهبوط في أسعار الصادرات منفعة للعمالة قياساً إلى رأس المال بسبب ارتفاع كثافة رأس المال في صادرات الاقتصادات المتقدمة. وقد تم توسيع النموذج الموثوق كي يشمل كثافة التعهد الخارجي الأجنبي، وحصة رأس المال في تكنولوجيا القوى العاملة المحلية، وحصة رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من مجموع رأس المال، وتدابير سياسات أسواق العمل، والآثار الثابتة القطرية.^{١٨} وقد

تنخفض إلى ما دون مستواها الأولي إذا كانت مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة عالية بالقدر الكافي (دراسة (Blanchard, 1998). أما الصدمات الأخرى التي تؤدي إلى زيادة تكلفة العمل، كحدوث زيادة في فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل أو حدوث زيادة في حماية توظيف العمالة، فيمكن أن نتوقع أن تكون لها آثار مماثلة. ورغم أن فرض قيود صارمة على أسواق المنتجات يسبب ظهور الربوع، فإنه ليس من الواضح أنه يتوقع له أن يؤثر على توزيع هذه الربوع بين العمالة ورأس المال ومن ثم على حصة العمل.

^{١٧} تم اشتقاق معادلات حصص عوامل الإنتاج من تعظيم دالة الإيرادات (على مستوى الاقتصاد المعني ككل)، واعتبار الموارد الطبيعية في عوامل الإنتاج والأسعار القطاعية (وهي أسعار الواردات والصادرات، والطاقة الاستيعابية) بمثابة معطيات. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الملحق ١-٥.

^{١٨} المبرر النظري لإدراج هذه المتغيرات هو أنها يمكن أن تؤدي إلى انتقال لعوامل الإنتاج في دالة الإيرادات (إجمالي الناتج القومي) (دراسة (Feenstra, 2004).

تم تقدير النموذج على قائمة تضم ١٨ من الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢، في حالة حصة العمل الكلية وفي حالة حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة (راجع الملحق ٥-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل). وينبغي أن يشار في البداية إلى أنه لا يمكن فك التشابك بين آثار العولمة وآثار التكنولوجيا إلا بشكل غير كامل، وخصوصا في حالة التقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات، ويوسع هذا النموذج بشكل شاسع فرض الإنتاج في ظل العولمة. وبالمثل، فإن جزء من الهبوط في أسعار الواردات (وفي بعض الأحيان أسعار الصادرات) يمكن عزوه إلى تحركات الإنتاجية في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتشير النتائج المستخرجة من تقدير هذا النموذج إلى أن عولمة العمالة، والتغير التكنولوجي، وسياسات أسواق العمل أثرت جميعها على حصة العمل في العقدتين الماضيتين (الشكل البياني ٥-١٢).^{١٩} فقد تحرك كل من عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي صوب تخفيض حصة العمل، مع تحقق تأثير أكبر بقدر ما في حالة التقدم التكنولوجي، بينما كان للتغيرات في سياسات أسواق العمل بوجه عام تأثير أصغر على حصة العمل ولكنه تأثير موجب.^{٢٠} وتؤدي كل قناة من قنوات عولمة العمالة منفردة (أسعار التجارة، والتعهيد الخارجي الأجنبي،

^{١٩} يعتبر إسهام أي من العوامل في متوسط التغير السنوي في حصة العمل في فترة العينة هو حاصل ضرب معامل في متوسط التغير السنوي فيه ذاته في نفس الفترة.

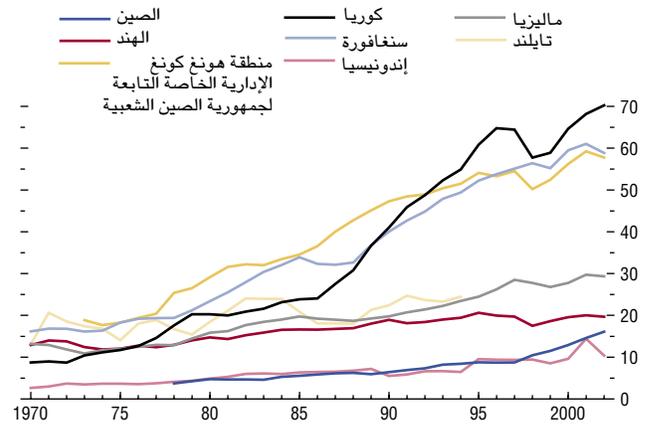
^{٢٠} ركزت معظم الدراسات على تفسير الهبوط في الأجر النسبي (أو حصة العمل) للعمال غير المهرة في الولايات المتحدة (للاطلاع على مسح في هذا الشأن، راجع دراسة Freeman, 1995 ودراسة Feenstra, 2004). أما الدراسات التي تحاول تفسير تطور حصة العمل الكلية فتعتبر أكثر ندرة. وتستنتج معظم الدراسات أن التغير التكنولوجي المتحيز للمهارات يعتبر سببا أهم لتفاوت الأجر مقارنة بالتجارة (مثلا، دراسة Harri-gan, 1998 ودراسة Feenstra, 1999 and 2007). أما دراستا Feenstra (2004 and 2007) فتخلصان إلى أن دور التجارة والتقدم التكنولوجي مهم على حد سواء في تفسير تفاوت الأجر الذي يشهد تزايدا مستمرا. وفي إسهام حديث، تخلص دراسة Guscina (2006) إلى أن حصة العمل عبر البلدان تتأثر على حد سواء بالتقدم التكنولوجي ودرجة الانفتاح. وتخلص دراسة Harrison (2002) أيضا إلى أن العولمة تميل إلى تخفيض حصة العمل. وهناك فرع آخر من تلك الدراسات يبحث ما إذا كانت العولمة تزيد مرونة الطلب على العمل إزاء الأجر أم لا، ويخلص إلى نتائج متباينة (راجع، على سبيل المثال، دراسة Slaughter, 2001 وتقرير OECD, 2006a). وهناك ميل في دراسات الهجرة تخلص إلى أن آثارها على الأجر وتوظيف المواطنين تعتبر صغيرة (دراسة Greenwood, 1996 ودراسة Hunt, and Kohli, 2006b).

الشكل البياني ٥-١٠: التعويض في أجور الصناعات التحويلية في الأسواق الصاعدة

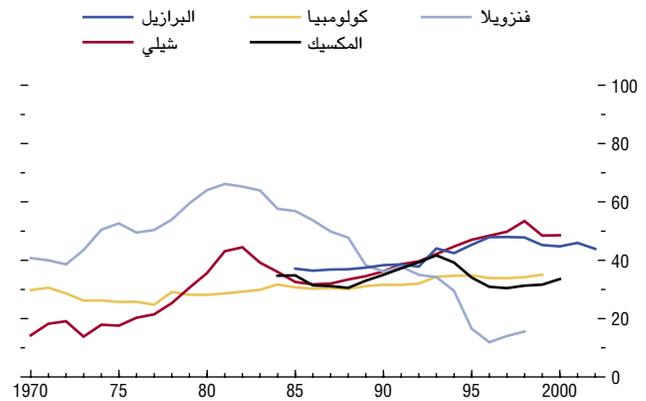
(% من أجور الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة بالدولارات والأسعار الثابتة عند تعادل القوى الشرائية)

رغم أن الأجر النسبية في الصناعات التحويلية في بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا تشهد تزايدا مستمرا بوجه عام، فإن التعويض كان أوضح ما يكون في الاقتصادات الصناعية الجديدة، مثل كوريا وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية. وعلى العكس من ذلك، فإن اقتصادات أمريكا اللاتينية لم تشهد قدرا كبيرا من التقارب في هذا الشأن.

بلدان الأسواق الصاعدة في آسيا



بلدان الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية

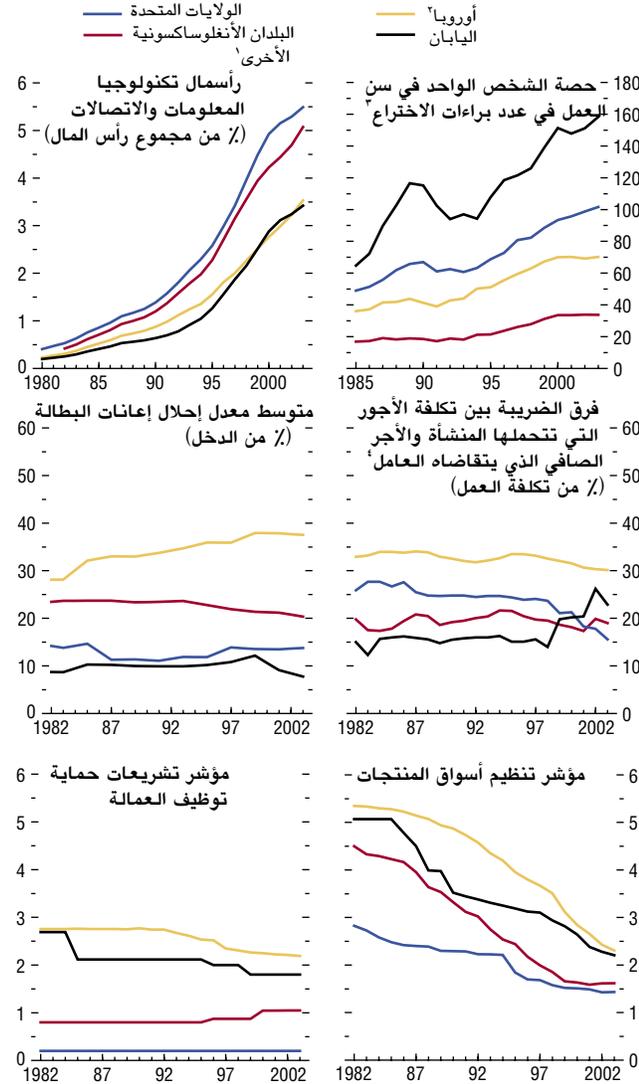


المصادر: قاعدة البيانات UNIDO, Industrial Statistics Database (2006); وقاعدة بيانات Instituto Brasileiro de Geografia e Estatística, Pesquisa e (CEIC Asia Database); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

الشكل البياني ٥-١١: رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبراءات الاختراع، ومؤشرات أسواق العمل

لا تعدو عولمة العمالة كونها واحدة فقط من القوى التي أثرت على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة في العقدين الماضيين. فالتغير التكنولوجي السريع والتغيرات في سياسات أسواق العمل والمنتجات تعتبر تطورات أخرى كبيرة يحتمل أن تكون لها انعكاسات مهمة على النتائج المتحققة في أسواق العمل.



المصادر: دراسة Bassanini and Duval, 2006؛ ودراسة Jorgenson and Vu (2005) وإحصاءات العلوم والتكنولوجيا، الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Science and Technology Statistics)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أستراليا وكندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

^٢ النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا. ولم تدرج اليونان بسبب قيود البيانات.

^٣ براءات الاختراع المسجلة لدى مكتب براءات الاختراع الأوروبي، ومكتب براءات الاختراع الياباني، والممنوحة من مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية الأمريكي (مقيسة بسنة الأولوية، أي سنة تقديم أول طلب).

^٤ الفرق بين تكلفة العمل التي يتحملها رب العمل والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل الدائم، % من تكلفة العمل.

والهجرة) دورا صغيرا نسبيا في تفسير الهبوط في حصة العمل.

وقد أسهمت عولمة العمالة في الهبوط الذي حدث في حصة العمل في معظم البلدان، مع تحقق آثار مماثلة بوجه عام في البلدان الأنغلو ساكسونية وفي أوروبا. ومع ذلك، فإن أثر عولمة العمالة في البلدان الأنغلو ساكسونية وفي أوروبا يأتي مدفوعا بعوامل مختلفة. فقد تأثرت حصة العمل في أوروبا بعاملين هما التعهيد الخارجي الأجنبي والهجرة، بينما جاء التعهيد الخارجي الأجنبي في حالة البلدان الأنغلو ساكسونية كعامل أقل أهمية بقدر ما. وبالمثل داخل أوروبا، تأثرت الاقتصادات الكبيرة بالهجرة بدرجة أكبر مقارنة بالتعهيد الخارجي الأجنبي، بينما يصدق العكس على الاقتصادات الصغيرة. وهناك مكون آخر من مكونات العولمة — وهو التغير في أسعار التجارة — كان له بوجه عام أثر صاف صغير على حصة العمل. ومن ثم، رغم أن العولمة أحدثت ضغطا هبوطيا على حصة العمل عن طريق الهبوط في أسعار الواردات، فإن هذا الأثر عوّض عنه بشكل عام حدوث هبوط مماثل في أسعار الصادرات، وهو ما أعطى دفعة لحصة العمل نظرا لكون صادرات الاقتصادات المتقدمة صادرات كثيفة رأس المال. وفي البلدان الأوروبية الكبيرة واليابان، تمثل صافي الأثر المتحقق من التغيرات في أسعار التجارة بالفعل في إعطاء دفعة لحصة العمل، وهو ما يرجح أن يكون انعكاسا لتركز الصادرات بدرجة أقوى في السلع كثيفة رأس المال.

وتكمن أسباب حدوث هبوط أقل في حصة العمل في البلدان الأنغلو ساكسونية مقارنة بأوروبا في الدور الذي يقوم به التغير التكنولوجي وسياسات أسواق العمل لا في الفرق في تأثير عولمة العمالة. فالتغير التكنولوجي أسهم في تخفيض حصة العمل في المجموعتين، ولكن بدرجة أقل في البلدان الأنغلو ساكسونية. وعلى وجه الخصوص، أسهم رأس المال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة في زيادة حصة العمل، مما يمكن أن يكون انعكاسا لكون الولايات المتحدة هي أكثر البلدان تقدما في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

^{٢١} من اللازم توخي شيء من الحذر عند تفسير هذه النتائج، حيث إنها تستند إلى معاملات الانحدار التي تعتبر واحدة في جميع البلدان وتستند إلى متوسطات التغيرات السنوية في المتغيرات والتي تعتبر متعلقة بحالة كل بلد على حدة.

الشكل البياني ٥-١٢: الإسهامات في التغير السنوي في حصة العمل^١

أدى كل من عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي إلى تخفيض حصة العمل، مع حدوث تأثير أكبر بقدر ما نتج عن التقدم التكنولوجي، بينما أدت التغيرات في سياسات أسواق العمل إلى تأثير أقل بوجه عام حصة العمل ولكنه موجب. وأدت أسعار التجارة، والتعهيد الخارجي الأجنبي، والهجرة، كل على حدة، دوراً صغيراً نسبياً في تفسير الهبوط في حصة العمل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

^١ الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢ أو أطول فترة متاحة بياناتها. والفترة ١٩٨٦-٢٠٠١ في حالة اليابان، حيث إن التغيرات في السعر النسبي للواردات في السنوات الأسبق كان يعكس قوة الارتفاع في قيمة الين وليس العولمة. وتستند الإسهامات إلى معاملات الانحدار المقدر ومتوسطات التغيرات السنوية في المتغيرات المعنية حسب البلد (راجع الملحق ٥-١).

^٢ يناظر التغير السنوي في حصة العمل في هذا الشكل البياني فترة العينة التي توافرت عنها جميع متغيرات الانحدار، ومن ثم يمكن أن تختلف عن التغير السنوي الموضح في الشكل البياني ٥-٧.

^٣ تشمل البلدان الكبيرة في أوروبا فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

^٤ تشمل البلدان الصغيرة في أوروبا النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وأيرلندا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد.

^٥ تشمل البلدان الأنغلو ساكسونية أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

الإطار ٥-١: الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟

يستعرض هذا الإطار الأدلة على آثار الهجرة والتجارة على أسواق العمل والدخل في البلدان النامية.

الهجرة

رغم أن هناك دراسات نظرية وتجريبية غزيرة تنظر في تأثير الهجرة على بلدان الوجهة، فليس هناك كثير من الأبحاث عن الهجرة وأثرها على بلدان المصدر.^١ وهذا مما يبعث على الدهشة لأن حصص القوى العاملة التي تغادر العديد من فرادى بلدان المصدر كمهاجرين، تعتبر أعلى بكثير من التغيرات المتناسبة في القوى العاملة بسبب الهجرة لدى العديد من البلدان المتلقية. وعلى سبيل ذكر أمثلة قليلة، انخفضت القوى العاملة في بربادوس وبلين والسلفادور وغيانا وجامايكا بنسبة ٢٠٪ أو أكثر بسبب الهجرة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،^٢ في حين يشكل المهاجرون حوالي ١٥٪ من القوى العاملة في الولايات المتحدة، وتعتبر هذه الحصة أقل من ذلك بكثير في معظم البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبوجه عام، لا تسجل بلدان المصدر معلومات عن مهاجرين إلى الخارج. غير أن المكسيك وبلدانا أخرى في أمريكا اللاتينية — يذهب منها المهاجرون في معظم الأحوال إلى الولايات المتحدة — تمثل دراسات حالة مثالية لأنه يمكن استخدام مصادر البيانات الأمريكية في تحليل تأثير الهجرة على بلدان المصدر. وعلى غرار ذلك، تضع دراسة Cardarelli and Ueda (2004) تقييما لتأثير الهجرة إلى الولايات المتحدة على رفاهية بلدان المصدر. وباستخدام مقياس الدخل الذي يحققه رعايا البلد المعني بصرف النظر عن مكان معيشتهم، تقدر تلك الدراسة أن رفاهية السكان المولودين في المكسيك كانت، في المتوسط، أعلى بنسبة ٢٠٪ مما قد يشير إليه إجمالي الناتج المحلي وحده للبلد في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣. وتستنتج دراسة Cardarelli and Ueda أيضا أن فرص الهجرة إلى الولايات المتحدة زادت رفاهية المواطنين

المولودين في عدة بلدان نامية أخرى، وخصوصا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مثلا، جامايكا وهايتي ونيكاراغوا والسلفادور) وفي الفلبين وفيتنام. ويمثل التدفق الكبير للتحويلات إلى البلد من المهاجرين الذين يعيشون في الخارج واحدة من قنوات مكاسب الدخل لمقيمي البلدان النامية المدرجين في هذه الحسابات (راجع عدد إبريل ٢٠٠٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ورغم أن التحويلات السنوية في حالة المكسيك بلغت حوالي ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، فإنها بلغت أكثر من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في حالتي السلفادور وجامايكا في نفس الفترة.

وبالتركيز على العمال الذين ظلوا في بلدانهم الأصلية، تبحث دراسة Mishra (2007) أثر الهجرة إلى الولايات المتحدة على الأجور في المكسيك باستخدام البيانات المأخوذة من التعدادات في المكسيك والولايات المتحدة في الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠. وتخلص هذه الدراسة إلى وجود أثر قوي وموجب للهجرة على الأجور في المكسيك، وذلك كما يلي: حدوث انخفاض نسبه ١٠٪ في عدد العمال المكسيكيين في مجموعة مهارة معينة (محددة بالتعليم والخبرة) يؤدي إلى زيادة متوسط الأجر في مجموعة المهارة بحوالي ٤٪ (تخلص دراسة Aydemir and Borjas, 2006 إلى نتيجة ماثلة). ويختلف التأثير على الأجور اختلافا هائلا بين مجموعات التعليم المختلفة، حيث توجد أكبر زيادة في حالة من يكسبون الأجور الأعلى (أي الحاصلين على تعليم يتراوح بين ١٢ سنة و١٥ سنة) بسبب ارتفاع معدل الهجرة في حالة هذه المجموعة. ومن ثم رغم أن جميع فئات العمال الذين يظلون في بلدانهم الأصلية تستفيد في شكل أجور أعلى، فإن الهجرة يمكن أن تفيد كتفسير جزئي لزيادة التفاوت بين الأجور في المكسيك.^٣

وتؤكد دراسة Hanson (2007a) (وشبكة الصدور) وجود الأثر الإيجابي للهجرة على الأجور في المكسيك. فهذه الدراسة تبحث التغيرات في توزيع دخل العمالة عبر أقاليم المكسيك في فترة التسعينات، وهي فترة شهدت عولمة سريعة للاقتصاد المكسيكي. وتخلص تلك الدراسة إلى أن متوسط الكسب في الساعة في الولايات التي شهدت

ملحوظة: المؤلف الرئيسي لهذا الإطار هي براتشي ميشرا
^١ راجع دراسة Borjas (1994 and 1995) للاطلاع على مسوح للدراسات التجريبية عن الهجرة.

^٢ تتجه تدفقات العمال الخارجة في معظمها إلى الولايات المتحدة، وقد حدثت بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٦٥، طبقت الولايات المتحدة قانون الهجرة والجنسية، وهو القانون الذي غير أساس الدخول إلى الولايات المتحدة من الحصص القطرية إلى جمع شمل الأسرة. وقد أحدث هذا تغيرا حادا في تكوين الهجرة، حيث أدى إلى زيادة حصة المهاجرين من البلدان النامية.

^٣ تسهم الهجرة بما يقرب من ٣٧٪ من الزيادة في الأجور النسبية لخريجي المدارس الثانوية (١٢ سنة من التعليم) و١٤٪ من الزيادة في الأجور النسبية للحاصلين على قدر من التعليم الجامعي (بين ١٢ و١٥ سنة من التعليم) في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠.

الإطار ٥-١: (تتمة)

— وهو نظرية ستولبر-صامويلسون — بأن تحرير التجارة سوف ينقل الدخل صوب واحد من عوامل الإنتاج الوفيرة للبلد المعني.^٤ وفي حالة البلدان النامية، يشير هذا إلى أن تحرير التجارة سوف يفيد بصورة رئيسية العمالة غير الماهرة الوفيرة. ومع ذلك فإن العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والصين والهند والمكسيك، شهدت فجوة في الأجور متسعة بشكل مستمر بين العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة إبان فترات إصلاح التجارة في الثمانينات والتسعينات.^٥ وبطبيعة الحال، فإن ارتفاع التفاوت بين الأجور لا يعني بالضرورة وجود تأثير سلبي للإصلاحات التجارية (حيث إن تلك الإصلاحات جاءت في العادة مصحوبة بإصلاحات داخلية مهمة في معظم البلدان).^٦ ومن ثم، فإن الدراسات الصادرة في العقد الماضي ركزت على محاولة تحديد الرابطة السببية بين تحرير التجارة والنتائج التوزيعية المتحققة. وقد استخدمت منهجيتان أساسيتان هما منهج مستوى الصناعة والمنهج الإقليمي، وهما يبحثان ما إذا كانت الصناعات أو المناطق التي تعرضت بقدر أكبر لتحرير التجارة شهدت تغيرات أكبر في النتائج المتحققة في أسواق العمل أم لا. غير أن من عيوب هذين المنهجين أنهما لا يمكن أن يحددوا مباشرة سوى الفروق النسبية بين

هجرة خارجية سريعة في عقد التسعينات ارتفع بنسب تتراوح بين ٦٪ و ٩٪ قياساً إلى الولايات التي شهدت هجرة خارجية بطيئة.

ورغم أن العمال يستفيدون من الأجور الأعلى ورغم أن العائلات تستفيد من تدفقات التحويلات الداخلة، فإن مالكي رأس المال الذين يوظفون هؤلاء العمال يتحملون خسارة. غير أن التقديرات تشير بوجه عام إلى أن هناك مكاسب سنوية كلية محدودة من حيث الرفاهية في حالة المكسيك. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الهجرة إلى خسارة في الرفاهية عندما يؤخذ في الحسبان ما تؤدي إليه هجرة العمال ذوي المهارات العالية من هبوط في إنتاجية العمال الذين يظلون في بلدانهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، يمثل الأطباء والباحثون والمهندسون المؤهلون عاملاً خارجياً إيجابياً لصالح بقية السكان، وهذا العامل الخارجي يضيع عندما يهاجرون. وتقدر دراسة (2006) Mishra حدوث خسائر كبيرة في الإنتاجية لدى العمال الذين يظلون في بلدانهم الأصلية بسبب الارتفاع الكبير جداً في معدلات الهجرة بين ذوي المهارات العالية من بلدان البحر الكاريبي. وتورد دراسة (2007) Gupta, Pattillo, and Wagh أيضاً معدلاً عالياً لهجرة العمال المهرة من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. ويتمثل واحد من آثار ذلك في نقص الموارد البشرية في قطاع الصحة في هذه البلدان، حيث إن المتخصصين المهرة في مجال الرعاية الصحية يحصلون على وظائف في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ذات الطلب المرتفع.

التجارة

هناك عدد كبير من الأبحاث يوضح أن الانفتاح التجاري في البلدان النامية أدى إلى زيادة الدخل الكلية ومعدلات النمو (راجع دراسة Berg and Krueger, 2003) وللاطلاع على مسح في هذا الشأن). وباستخدام الانحدارات المقارنة بين البلدان والانحدارات الطولية، خلصت دراسات عديدة إلى أن الانفتاح التجاري يعتبر متغيراً تفسيرياً مهماً لمستوى حصة الفرد في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو معدل نمو حصة الفرد فيه، حيث يشير وزن الأدلة إلى أن هذه النتيجة تصدق حتى عندما يؤخذ في الحسبان الطابع الداخلي للانفتاح التجاري وبعد ضبط تأثير محددات مهمة أخرى ككثافة المؤسسات والعامل الجغرافي.

وعلى العكس من ذلك، لا تزال الآثار التوزيعية الداخلية لإصلاح التجارة في البلدان النامية موضوعاً لجدل مكثف (للاطلاع على مسح في هذا الشأن، راجع دراسة Goldberg and Pavcnik and وشبكة الصناعات). ويتنبأ النموذج الموثوق المستخدم في تحليل آثار تحرير التجارة على أسواق العمل

^٤ تناقش دراسة (2007) Davis and Mishra مجموعة مختلفة من الأسباب التي تفسر كون الافتراضات التي يستند إليها نموذج ستولبر-صامويلسون قد تكون من البساطة بما لا يجعلها تصدق على عالم الواقع. ومن الأسباب الممكنة وراء ذلك أن نمط التجارة يعتمد على وفرة عوامل الإنتاج "المطلية" لا العالمية لدى البلد المعني، وذلك كما يلي: من الضروري مقارنة وفرة عوامل الإنتاج لدى البلد المعني مع ما يملكها لدى البلدان الأخرى التي تنتج نفس مجموعة السلع. فمثلاً، تعتبر المكسيك أقل وفرة من حيث المهارة قياساً إلى الولايات المتحدة ولكنها تعتبر أكثر وفرة من حيث المهارة قياساً إلى الصين. وعندما انضمت المكسيك إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في منتصف الثمانينات، فتحت حدودها أمام العالم الأقل وفرة في المهارات، وهو ما قد يفسر ارتفاع التفاوت في الأجور في أواخر الثمانينات.

^٥ يختلف تعريف المهارة باختلاف الدراسات المتعلقة بفرادى البلدان. فالدراسات التي تستخدم بيانات مسوح الأسر تعرف المهارة استناداً إلى مستوى تعليم رب الأسرة، بينما الدراسات التي تستخدم بيانات على مستوى المصنع أو المنشأة تميز في العادة بين عمال الإنتاج والعمال المشتغلين بغير الإنتاج أو بين العمال ذوي الياقات الزرقاء والعمال ذوي الياقات البيضاء.

^٦ هناك تفسيرات أخرى لارتفاع المستمر في فجوات الأجور تشمل التغير التكنولوجي المنحاز لصالح المهارة أو زيادة التمهيد الخارجي الأجنبي لأنشطة تعتبر كثيفة المهارات نسبياً من منظور البلدان النامية (وإن كان التمهيد الخارجي الأجنبي قد ينشأ في ذاته باتفاق تجارة حرة مع واحد من الاقتصادات المتقدمة، مما يؤدي إلى تخفيض التعريفات الجمركية) (دراسة (Feenstra, 2007).

كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

متباينة^٦، فمثلا، لا تخلص الدراسات إلى وجود علاقة مهمة بين السياسة التجارية والأجور على مستوى الصناعة في البرازيل والمكسيك (دراسة Pavcnik and others, 2004؛ ودراسة Feliciano, 2001)، بينما خلصت إلى أن تخفيض التعريفات الجمركية داخل القطاع ارتبط بتخفيض مهم في الأجور في ذلك القطاع في كولومبيا (دراسة Goldberg and Pavcnik, 2005) ولكنه ارتبط بزيادة في الأجور في بولندا (دراسة Goh and Javorcik, 2007). وجاءت الأدلة المأخوذة من الهند بشأن آثار التغيرات في التعريفات الجمركية على الأجور متباينة (ارجع دراسة Topalova, 2005؛ ودراسة Dutta, 2004؛ ودراسة Kumar and Mishra، ودراسة وشيكة الصدور). وبالنظر إلى أن القطاعات التي شهدت أكبر تخفيض في التعريفات الجمركية كانت هي القطاعات التي لديها أكبر حصة من العمال غير المهرة، فإن الدراسات على مستوى الصناعة تشير بذلك إلى وجود آثار متباينة لتحرير التجارة على فجوة الأجور الكلية بين العمال المهرة والعمال غير المهرة، وذلك كما يلي: ارتبطت إصلاحات التجارة بزيادة فجوة الأجور في كولومبيا، وربما ارتبطت تلك الإصلاحات بعدم حدوث تغير في فجوة الأجور في البرازيل والمكسيك، وحدث انخفاض في التفاوت بين الأجور في بولندا.

وختاما، تؤدي الهجرة والتجارة من ناحية إلى زيادة الدخل الكلي للبلدان النامية (متى أدرج فيه دخل المهاجرين إلى الخارج). ومن الناحية الأخرى، تعتبر الأدلة الموجودة على تأثير العولمة على التفاوت أدلة متباينة، وخصوصا في حالة التجارة. ومن الضروري إجراء المزيد من البحث من أجل الوصول إلى فهم كامل لهذه القضايا المهمة.

^٦ تستخدم هذه الدراسات منهجية من خطوتين الأولى، أنها تستخدم مسح الأسر في تقدير "علاوات الأجور على مستوى الصناعة" معرفة باعتبارها الجزء من أجور العمال الذي يفسره انتساب العامل إلى الصناعة المعنية بعد ضبط تأثير الخصائص المشاهدة للعمال (مثلا، التعليم والخبرة، وما إلى ذلك). والثانية، أنها تجري انحدارا لعلاوات الأجور المقدر على مستوى الصناعة على مقاييس الإصلاح التجاري موزعة حسب الصناعة.

المناطق أو الصناعات وليس التأثير الحاصل على البلد ككل.^٧

وتعتبر أدلة الاقتصاد القياسي المأخوذة من مختلف البلدان متباينة بشأن كيفية تأثير الإصلاحات التجارية على النتائج النسبية المتحققة في أسواق العمل عبر المناطق والصناعات. وتخلص دراسة (Topalova 2005) ودراسة (Edmonds, Pavcnik, and Topalova 2007) إلى أن مقاطعات الهند التي كانت أكثر تعرضا لتحرير الواردات شهدت انخفاضا أبطأ في حدة الفقر، واقترن ذلك باستثمار أقل في رأس المال البشري وهبوط أقل في عمالة الأطفال. ومن الناحية الأخرى، باستخدام مقياس أوسع للانفتاح، تخلص دراسة (Hanson 2007) إلى أن ولايات المكسيك التي تعرضت بقدر أكبر للعولمة (مقيسة بحصص الاستثمار الأجنبي المباشر، والواردات، وتجميع الصادرات، في إجمالي الناتج المحلي على مستوى الولاية) شهدت ارتفاعا في دخل العمل قياسا إلى الولايات التي كان تعرضها أقل في التسعينات.

وتعتبر الأدلة التجريبية على أثر تحرير التجارة على الأجور على مستوى الصناعة هي الأخرى

^٧ تعتبر دراسة (Porto 2006) واحدة من الدراسات التي تستخدم نموذج توازن عام للتجارة من أجل الإجابة عن السؤال المتعلق بالآثار الكلية لتحرير التجارة على التفاوت، وذلك في سياق إصلاحات التجارة في الأرجنتين. ويستخدم النموذج من أجل تنشيط أثر تغيرات السياسات التجارية على توزيع رفاهية الأسر (حصة الفرد الواحد في الأسرة من نفقاتها). وتخلص تلك الدراسة إلى وجود أدلة على تحيز لصالح الفقراء ناتج عن الإصلاح. ففي المتوسط، كسبت الأسر الفقيرة أكثر من الإصلاحات مقارنة بالأسر متوسطة الدخل. غير أن عيب هذا المنهج هو أن تنبؤات النموذج تعتمد اعتمادا بالغا على تقديرات المعلومات التي تعتبر في العادة غير معروفة (مثلا، مرونة الأجور-الأسعار) ومن الصعب تقديرها بشكل يتسق مع بيانات السلاسل الزمنية للأجور والأسعار عندما تكون هناك سياسات أخرى عديدة قد طالتها التغيير إلى جانب السياسة التجارية (ارجع دراسة Goldberg and Pavcnik 2005) وشيكة الصدور للاطلاع على مناقشة لهذه الدراسة).

ولكن كان لها أثر أكثر محدودية بكثير في المتوسط في أوروبا، وخصوصا في الاقتصادات الأوروبية الكبيرة والتي يقدر في حالتها أن سياسات العمالة أسهمت بالفعل في هبوط حصة العمل. ويأتي إسهام سياسات أسواق العمل مدفوعا في المقام الأول بالتغيرات في فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي

أما أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعاكس على الطلب على العمالة فيبدو أنه يكون أقوى في المراحل الأولى من تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل حدوث التكيف اللازم من حيث التعليم الذي يتلقاه العمال.

ولقد كان للتغيرات في سياسات أسواق العمل أثر إيجابي على حصة العمل في البلدان الأنغولوساكسونية،

يتقاضاه العامل وإحلال إعانات البطالة.^{٢٢} أما الهبوط في فرق الضريبة هذا في البلدان الأنغولوساكسونية، وخصوصا في الولايات المتحدة، فقد أفاد حصة العمل، بينما تضررت حصة العمل في أوروبا من جراء الارتفاع في معدلات إحلال إعانات البطالة.

وإذا انتقلنا إلى النظر إلى قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة كل على حدة، فإننا نجد أن التغيير التكنولوجي هو أهم العوامل التي أثرت على حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة غير الماهرة في فترة العينة، فيما يتجاوز انتقال توظيف العمالة صوب قطاعات العمالة الماهرة (الشكل البياني ٥-١٣). وتتسق هذه النتيجة مع الاعتقاد بأن أجهزة الكمبيوتر وغيرها من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل كبديل عن العمالة غير الماهرة، ولكنها تميل إلى التكامل مع العمالة الماهرة. ومن الناحية الأخرى، أسهمت عولمة العمالة في حدوث هبوط في حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة، وهبوط أكبر من ذلك بكثير في حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة غير الماهرة. ويتفق هذا مع النتائج السابق التوصل إليها والتي تتمثل في أن الزيادة في التعهيد الخارجي الأجنبي جاءت في معظمها مدفوعة بالتعهد الخارجي الأجنبي لمدخلات العمالة الماهرة لا مدخلات العمالة غير الماهرة. غير أنه كان هناك ما يكفي لمعادلة ذلك ويزيد متمثلاً في انتقال توظيف العمالة من قطاعات العمالة غير الماهرة إلى قطاعات العمالة الماهرة، ومن ثم زادت بالفعل حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة زيادة محدودة.^{٢٣}

وبطبيعة الحال، فإن الآثار على حصص العمالة لا تعطي في ذاتها صورة كاملة لكيفية تأثر رفاهية العمال بقوة العولمة والتغيير التكنولوجي. فهذه العوامل تؤثر

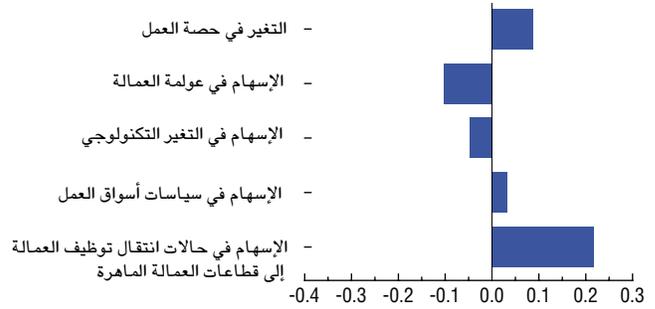
^{٢٢} لم تكن هناك آثار مهمة للمتغيرات الأخرى، وهي تشريعات حماية توظيف العمالة، وتشريعات أسواق المنتجات، وكثافة عضوية النقابات العمالية. وقد تم توسيع التحليل من أجل البحث فيما إذا كانت بعض مؤسسات أسواق العمل تميل إلى تضخيم أو تقليل تأثير عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي أم لا. ورغم أن تشريعات حماية توظيف العمالة الصارمة لا يبدو أنها في ذاتها تؤثر على أي نحو، فإن هناك بعض الأدلة على أنها تميل إلى أن تزيد الآثار المعاكسة التي تحدثها العولمة على حصص العمل. وبذلك فإن وجود سوق عمل أكثر مرونة يمكن أن يسهم في الحد من الهبوط الذي تسببه العولمة في حصة العمل الكلية.

^{٢٣} استفاد العمال في قطاعات العمالة غير الماهرة أيضا من التغييرات في سياسات أسواق العمل بقدر أقل بعض الشيء. ورغم أن تنظيم أسواق المنتجات له تأثير لا يذكر على حصة العمل الكلية، فإنه يبدو أنه يفيد حصة العمل من الدخل في قطاعات العمالة غير الماهرة. ومن ثم، فإن تخفيض التنظيم في أسواق المنتجات في فترة العينة كان له أثر سلبي على حصة الدخل هذه.

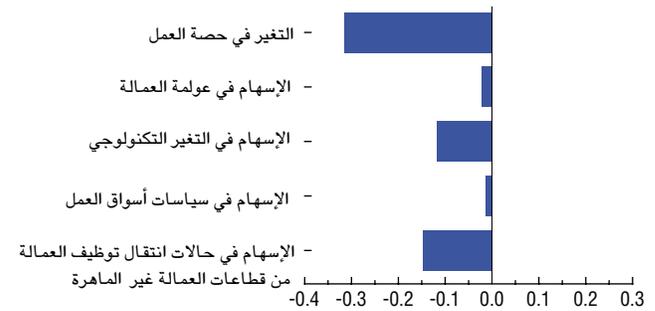
الشكل البياني ٥-١٣: الاقتصادات المتقدمة: الإسهامات في التغيير السنوي في حصة العمل حسب مستوى المهارة (نقاط %)

رغم أن التغيير التكنولوجي أحدث معظم تأثيره على حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة غير الماهرة، فإن حصة العمل في الدخل في قطاعات العمالة الماهرة تأثرت بالعولمة بقدر أكبر.

العمالة في قطاعات العمالة الماهرة



العمالة في قطاعات العمالة غير الماهرة



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي

^١ الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢ أو أطول فترة متاحة بياناتها. والفترة ١٩٨٦-٢٠٠١ في حالة اليابان، حيث إن التغييرات في السعر النسبي للواردات في السنوات الأسبق كان يعكس قوة الارتفاع في قيمة الين وليس العولمة. وتستند الإسهامات إلى معاملات الانحدار المقدرة ومتوسطات التغييرات السنوية في المتغيرات المعنية حسب البلد (راجع الملحق ٥-١).

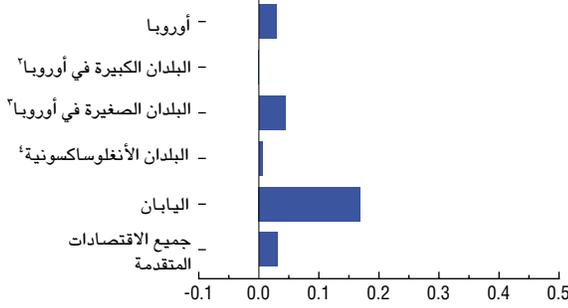
كيف أثرت عولمة العمالة على العمال في الاقتصادات المتقدمة؟

الشكل البياني ٥-١٤: آثار التغيرات في أسعار التجارة على حصة العمل والناتج وتعويضات العاملين الدائمين^١

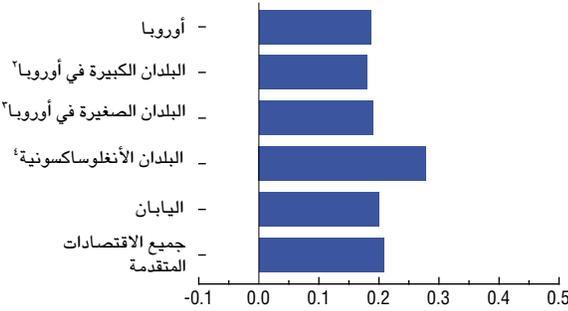
(٧)

رغم أن حصة العمل شهدت هبوطاً طفيفاً، فإن عولمة العمالة تزيد من حجم الفطيرة التي ينبغي تقاسمها فيما بين جميع المواطنين، مما يؤدي إلى مكسب صافٍ في تعويضات العمال في معظم البلدان.

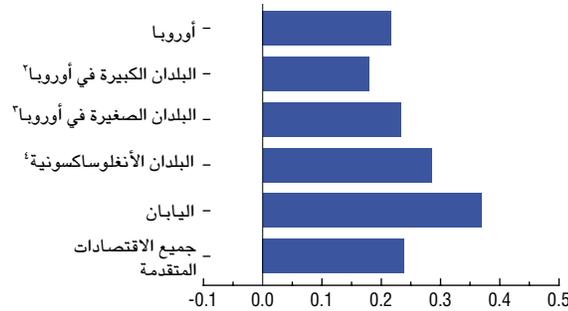
تأثير التغير في أسعار التجارة على التغير السنوي في حصة العمل



تأثير التغير في أسعار التجارة على التغير السنوي في الناتج



تأثير التغير في أسعار التجارة على التغير السنوي في تعويضات العاملين الدائمين



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤ أو أطول فترة متاحة بياناتها. والفترة ١٩٨٦-٢٠٠٤ في حالة اليابان، حيث إن التغيرات في السعر النسبي للواردات في السنوات الأسبق كان يعكس قوة الارتفاع في قيمة الدين وليس العولمة. وتستند الآثار إلى معاملات الانحدار المقدر ومتوسطات التغيرات السنوية في المتغيرات المعنية حسب البلد (راجع الملحق ٥-١).

^٢ تشمل البلدان الكبيرة في أوروبا فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

^٣ تشمل البلدان الصغيرة في أوروبا النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وأيرلندا وهولندا والنرويج والبرتغال والسويد.

^٤ تشمل البلدان الأنغلو ساسكونية أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

أيضاً على الناتج وعلى مجموع تعويضات العمالة. وتعني نتائج تطبيق هذا النموذج أن الهبوط في أسعار السلع التجارية في الاقتصادات المتقدمة ولد في المتوسط زيادة بلغت حوالي ٦٪ في الناتج وفي مجموع تعويضات العمالة بالقيمة الحقيقية في ٢٥ سنة^{٢٤} وبذلك، رغم هبوط حصة العمل، أدت عولمة العمل كما يبرهن عليها رخص الواردات في الاقتصادات المتقدمة إلى زيادة «حجم الفطيرة» التي يتقاسمها كل المواطنين، مما أدى إلى مكسب صافٍ في مجموع تعويضات العمالة بالقيمة الحقيقية. (الشكل البياني ٥-١٤).^{٢٥}

وتلخيصاً لما سبق، يشير تحليل الاقتصاد القياسي إلى أن عولمة العمالة والتغير التكنولوجي يمثلان عاملين مهمين وراء الهبوط المشاهد في حصة العمل في الاقتصادات المتقدمة. فالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان له أثر قوي جداً على قطاعات العمالة غير الماهرة. أما دور سياسات أسواق العمل فقد اختلف بين البلدان، حيث كانت الآثار الإيجابية عند أعلى مستوياتها في الولايات المتحدة بينما كانت أقل مستوى من ذلك في المتوسط في أوروبا (وكانت سلبية في بعض البلدان). وأخيراً، فإن المنافسة العالمية أدت إلى تخفيض أسعار التجارة الدولية. وأدى رخص الواردات إلى زيادة حجم مجموع تعويضات العاملين الدائمين الحقيقية، مما يعني أن العمال شاركوا في المنافع المتحققة من زيادة حجم «الفطيرة» الاقتصادية، رغم هبوط حصتهم منها.

^{٢٤} تم حساب هذه الزيادة كما يلي: يسمح النموذج باشتقاق مرونتا تعويضات العمالة إزاء تغيرات الأسعار كما يلي: في المتوسط، يؤدي حدوث هبوط يبلغ ١٪ في السعر النسبي للواردات إلى رفع مجموع تعويضات العمالة الحقيقية بنسبة ٠,٥٪، بينما يؤدي حدوث هبوط يبلغ ١٪ في السعر النسبي للصادرات إلى تخفيض مجموع تعويضات العمالة الحقيقية بنسبة أقل بقليل هي ٠,٤٪. ويعني ضم هذه المرونتا إلى متوسطات التغيرات الفعلية في الأسعار النسبية للصادرات والواردات حدوث زيادة سنوية في تعويضات العمالة يبلغ متوسطها حوالي ٠,٢٪ في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة (أو حوالي ٦٪ إذا حُسبت مركبة في ٢٥ سنة). أما الزيادة في الناتج التي يعينها التغير في أسعار التجارة فهي مجرد الفرق بين التغير كنسبة مئوية في تعويضات العمالة الحقيقية والتغير كنسبة مئوية في حصة العمل (وهو صغير جداً في هذه الحالة).

^{٢٥} ينبغي أن يُذكر أن التقييم الشامل لتأثير العولمة على الإمكانات المالية لدى العمال يجب أن يتخطى تعويضات العمالة وأن يأخذ في الحسبان الزيادة في ملكية الأصول المباشرة وغير المباشرة (راجع عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

الملخص والانعكاسات على مستوى السياسات

حدثت زيادة هائلة في حجم القوى العاملة العالمية الفعلية في العقدين الماضيين، وهناك مقياس يشير إلى أنها زادت أربعة أضعاف، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوسع في السنوات المقبلة. وتتوقع الأمم المتحدة حدوث ارتفاع نسبته ٤٠٪ في السكان في سن العمل في العالم بحلول عام ٢٠٢٥، وسوف تستمر درجة الانفتاح التجاري في الارتفاع خصوصا في الخدمات. والواقع أن التوقعات الأولية تشير إلى أن عرض العمالة العالمي الفعلي قد يصل إلى أكثر من الضعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٥٠.^{٢٦}

وفي مقدور الاقتصادات المتقدمة أن تستفيد من موارد العمالة العالمية عن طريق الواردات والهجرة. وتعتبر التجارة هي أهم القنوات وأسرعها توسعا، مما يعود إلى عوامل من أهمها أن الهجرة تظل مقيدة جدا في العديد من البلدان. ولا تزال كثافة التعهيد الخارجي الأجنبي لإنتاج السلع الوسيطة صغيرة في الاقتصاد ككل على عكس التصورات الشائعة، رغم أن قطاع الصناعات التحويلية تأثر أكثر من سواه بسبب زيادة قابلية منتجاته للتبادل. أما واردات السلع الوسيطة المنتجة في ظل التعهيد الخارجي الأجنبي فإنها تشهد هي الأخرى نموا بوتيرة أبطأ بعض الشيء من وتيرة نمو مجموع التجارة.

وقد حقق اندماج عمال بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في القوى العاملة العالمية منافع مهمة للاقتصادات المتقدمة وذلك نظرا للاندماج الكبير في فرص التصدير. وأتاح ذلك الاندماج إمكانية الحصول على سلع مستوردة أرخص، ويمكن الشركات من زيادة كفاءة التشغيل، وجاء هذا بمثابة دفعة للإنتاجية والنتائج، وأسهم في رفع تعويضات العمالة الحقيقية. أما في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة، فإن اندماج العمالة المستمر في السوق العالمية أفاد العمال نظرا للارتفاع السريع في الأجور في الصناعات التحويلية.

^{٢٦} يستند هذا التوقع إلى المتغير المتوسط لتوقعات الأمم المتحدة المختلفة للسكان في سن العمل وإلى افتراض أن نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي سوف تستمر في الزيادة بالمعدل المشاهد في السنوات الأخيرة (راجع الملحق ٥-١). ويوفر تقرير World Bank (2006) أيضا توقعات للقوى العاملة في العالم حتى عام ٢٠٣٠، ويتوقع أنه رغم أن الأغلبية العظمى من القوى العاملة في العالم سوف تظل غير ماهرة، فإن المرجح أن ينمو عرض العمال المهرة بوتيرة أسرع من وتيرة نمو عرض العمال غير المهرة.

ومع ذلك، فإن عولمة العمالة أحدثت تأثيرا سلبيا على حصة الدخل المستحقة للعمالة في الاقتصادات المتقدمة (حصة العمل). غير أن ذلك لا يعدو كونه واحدا من عدة عوامل أثرت على حصة العمل في العقدين الماضيين. فالتغير التكنولوجي السريع — وخصوصا في قطاعات المعلومات والاتصالات — كان له تأثير أكبر، وخصوصا على حصة العمل في قطاعات العمالة غير الماهرة. ويتسق هذا بوجه عام مع النتائج التي أوضحتها دراسة مشتركة حديثة بين مكتب العمل الدولي ومنظمة التجارة العالمية (في العام الحالي).

وإزاء هذه الخلفية، فإن عولمة العمالة التي تشهد زيادة مستمرة والتغيرات التكنولوجية المستمرة تثير جميعها تحديات مهمة أمام صانعي السياسات في الاقتصادات المتقدمة، إذ يجب عليهم أن يسعوا إلى تعزيز المنافع التي تحققها موارد العمالة العالمية المتنامية. ويعني هذا الاستمرار على مسار تحرير التجارة، مع ضمان المرونة الكافية في الاقتصادات المحلية في نفس الوقت من أجل التمكن من التكيف مع ضغوط العولمة والاستجابة لها. ومن المهم في الوقت ذاته أن يكون هناك إدراك كامل للآثار السلبية للتصحيح، ومن الضروري أن تشكل السياسات دعما لمن يتأثرون سلبا بعولمة أسواق العمل والتغيرات التكنولوجية. وبوجه عام، من الضروري أن تتخذ التحركات على مستوى السياسات أبعادا ثلاثة كما يلي:

- تحسين أداء سوق العمل: استفاد عدد من البلدان من التكيف مع ضغوط العولمة، وذلك عن طريق اتخاذ خطوات ترمي إلى تخفيض فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل، من أجل تمكين العمال من الحصول على نصيب أكبر من إجمالي أجورهم، وضمان عدم تسبب معدلات إحلال إعانات البطالة في تثبيط العمال عن السعي إلى الحصول على عمل. ومن العوامل المهمة أيضا مدة إعانات البطالة وشروط توافر فرص العمل (راجع دراسة Annett, 2006؛ ودراسة Bassanini and Duval, 2006). وفضلا على ذلك، فإن السياسات التي تؤدي إلى زيادة مرونة الاقتصاد، ومن ثم تمكن العمال من انتقال العمالة بسهولة أكبر من مجالات الاقتصاد المتقلصة إلى مجالاته المتوسعة، تساعد في عملية التكيف. وهناك عدة مناهج يمكن اتباعها بحسب حالة كل بلد على حدة، وذلك كما تبين من مجموعة تجارب البلدان التي نجحت في الإصلاح في غرب أوروبا (راجع الإطار ٢-٢). ويجب أيضا تصميم

سنة إلى أخرى. وإذا كان هناك سخاء أكبر في المعاملة التي يلقاها العمال المسرحون بسبب التجارة، بما في ذلك على سبيل المثال تزويدهم بإعانات مكملة للأجور، فإنه ينبغي هيكله تلك التعويضات على نحو يتحاشى إضعاف الحوافز على السعي الجاد للحصول على وظائف جديدة.

الملحق ٥-١: مصادر البيانات والطرق المستخدمة

المؤلفان الرئيسيان لهذا الملحق هما فلورنس جوموت وإيرينا تيتل.

تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

يوفر هذا القسم مزيداً من التفاصيل بشأن تكوين المتغيرات المستخدمة في هذا الفصل ومصادر البيانات.

التصنيف القطاعي

طوال هذا الفصل، يتم التحليل في حالة الاقتصاد الكلي وفي حالة تقسيم الاقتصاد حسب فئة المهارات. ويستند تصنيف التجارة والعمالة إلى فئات حسب مهارة العمالة، إلى كثافة مهارة العمالة في القطاع المعني. ومن ثم، فإن صادرات قطاعات العمالة الماهرة هي صادرات السلع والخدمات التي تنتجها في العادة قطاعات كثيفة المهارة. أما حصة العمالة الماهرة فهي الحصة في الدخل القومي المستحقة للعمال في القطاعات كثيفة المهارة. ومن عيوب هذا المنهج أنه لا يسجل التغيرات التي تحدث بين العمال المهرة وغير المهرة داخل القطاعات. غير أنه لم يتسن استخدام منهج أفضل تنقيحاً بسبب عدم توافر البيانات المقارنة بين البلدان عن أجور عمال القطاعات الإنتاجية (غير المهرة) وأجور العمال (المهرة) في القطاعات غير الإنتاجية، وهو ما كان سيلزم من أجل حساب حصص العمل وتعويضات العمالة في حالتي العمال المهرة وغير المهرة.

ويستند تصنيف القطاعات إلى قطاعات عمالة ماهرة وقطاعات عمالة غير ماهرة إلى حصة العمال المهرة في القوى العاملة في القطاع المعني، حيث يعتبر الشخص ماهراً إذا كان حاصلاً على التعليم الثانوي. وبيانات متوسط جزء العمالة الماهرة في كل قطاع (عبر ١٦ اقتصاداً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨) مأخوذة من دراسة Jean Nicoletti (2002). ويصنف هذا الفصل ١٨ قطاعاً إلى فئتين عريضتين هما قطاعات العمالة غير الماهرة

مجموعات برامج الإصلاح مع أخذ الآثار على المالية العامة في الاعتبار.

• زيادة فرص التعليم والتدريب: من الضروري تنمية مهارات العمال من أجل مواكبة التغير التكنولوجي السريع ومواصلة الابتكار. وقد تمكن العاملون في قطاعات العمالة الماهرة من التكيف بكفاءة أكبر مع الظروف المتغيرة التي أحدثتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقارنة بنظرائهم في قطاعات العمالة غير الماهرة. فضلاً على ذلك، فإن البلدان التي سبقت إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريب العمال في هذا الميدان، شهدت هبوطاً أقل في حصة العمل لديها. ويجب أن يكون العمال جاهزين للتنافس مع موارد العمالة المهرة المتزايدة في بلدان الأسواق الصاعدة، وخاصة في آسيا. فضلاً عن الزيادات في الإنفاق على التعليم والتدريب، تعتبر نوعية هذا الإنفاق أمراً بالغ الأهمية. وتوضح التجارب أنه من المهم تقييم التدريب وتحديد أهدافه من أجل تعظيم تأثيره.

• التأكد من كفاية الحماية الاجتماعية خلال فترة التكيف: ويشمل ذلك توفير موارد كافية لدعم الدخل حتى تتسنى الوقاية من عواقب التغيير وليس الحيلولة دون حدوثه، وجعل الرعاية الصحية أقل اعتماداً على استمرار العمل، وزيادة إمكانية تحويل منافع التقاعد في بعض البلدان. ومن شأن هذا العنصر الأخير أيضاً تعزيز مرونة الاقتصاد عن طريق تيسير انتقال العمال من قطاعاته المتقلصة إلى قطاعاته المتوسعة. وليس من الواضح بنفس الدرجة ما إذا كانت التدابير الموجهة بشكل محدد لصالح العمال المسرحين بسبب التجارة الدولية تعتبر مرغوبة أم لا (راجع على سبيل المثال تقرير OECD, 2005). أما كون هؤلاء العمال قد يواجهون عقبات خاصة في الاندماج من جديد في سوق العمل، حيث إنهم يكونون في أغلب الأحيان أكبر سناً وأقل تعليماً وتكون مهاراتهم مرتبطة على وجه التحديد بصناعات أو مهن متقلصة، فإنما هو حجة لصالح اتخاذ تلك التدابير. ويمكن أيضاً أن يؤدي تقليل الخسائر التي يتحملها هؤلاء العمال إلى زيادة الدعم لعملية التكامل الاقتصادي الدولي. غير أنه قد يكون من الصعب (حتى من الوجهة المفاهيمية) التمييز بين فقدان الوظائف الناجم عن العولمة وفقدان الوظائف الناجم عن عوامل أخرى، حيث إن معظم أسواق العمل تتسم بمعدلات دوران مرتفعة واختلاف في الكسب من

الجدول ٥-١: تصنيف القطاعات حسب كثافة مهارة العمالة

التصنيف الرئيسي	التصنيف البديل
قطاعات العمالة غير الماهرة	قطاعات العمالة منخفضة المهارة
الزراعة	الزراعة
التعدين	التعدين
الأغذية والتبغ	الأغذية والتبغ
المنسوجات والملابس والجلود	المنسوجات والملابس والجلود
الأخشاب	الأخشاب
المنتجات غير المعدنية الأخرى	المنتجات غير المعدنية الأخرى
المعادن والمنتجات المعدنية	المعادن والمنتجات المعدنية
معدات النقل	معدات النقل
الصناعات التحويلية الأخرى	الصناعات التحويلية الأخرى
التشييد	التشييد
التجارة والفنادق والمطاعم	التجارة والفنادق والمطاعم
قطاعات العمالة متوسطة المهارة	قطاعات العمالة متوسطة المهارة
الورق والنشر	الورق والنشر
معدات النقل	معدات النقل
الصناعات التحويلية الأخرى	الصناعات التحويلية الأخرى
المرافق العامة	المرافق العامة
التجارة والفنادق والمطاعم	التجارة والفنادق والمطاعم
النقل والاتصالات	النقل والاتصالات
قطاعات العمالة عالية المهارة	قطاعات العمالة عالية المهارة
الوقود والكيماويات والمطاط	الوقود والكيماويات والمطاط
الآلات والمعدات	الآلات والمعدات
المرافق العامة	المرافق العامة
النقل والاتصالات	النقل والاتصالات
خدمات الأعمال	خدمات الأعمال
الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الاجتماعية والشخصية
الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الاجتماعية والشخصية

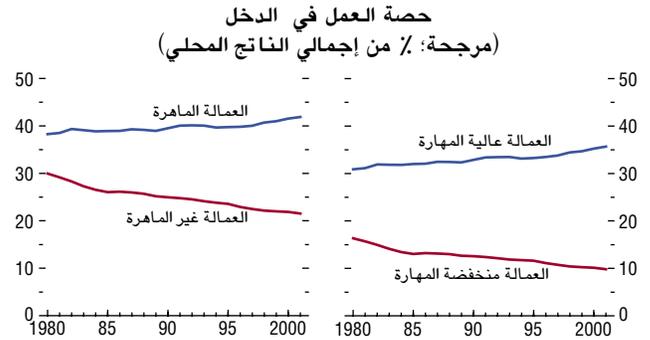
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقطاعات العمالة الماهرة (من الصيغة المنقحة الثالثة من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (International Standard Industrial Classification, Revision 3). على النحو الوارد في الجدول ٥-١. ولاختبار قوة النتائج، تم أيضا استخدام تقسيم بديل ذي ثلاث فئات، وهو يميز بين قطاعات العمالة منخفضة المهارة وقطاعات العمالة متوسطة المهارة وقطاعات العمالة عالية المهارة. ويوضح الشكل البياني ٥-١ أن أنماط حصص العمل (ونصيب العامل الواحد من تعويضات العمالة الحقيقية) وتوظيف العمالة في حالة المجهولين الأضيح، وهما قطاعات العمالة منخفضة المهارة وقطاعات العمالة عالية المهارة، تعتبر ماثلة للأنماط السائدة في حالة المجهولين الأوسع وهما قطاعات العمالة الماهرة وقطاعات العمالة غير الماهرة.

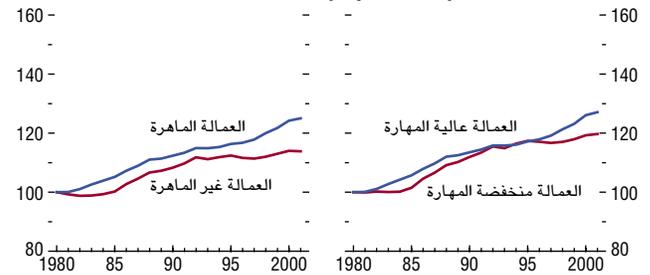
تعويضات العمالة وحصص العمل

تم حساب تعويضات العمالة عن طريق توسيع تعويضات العاملين الدائمين بدخل فئات العمال الأخرى (وهم العاملون لحساب أنفسهم وأرباب العمل والعاملون للأسرة). وابتداءً ما ورد في دراسة (Gollin 2002) ولأسباب تتعلق بمدى توافر البيانات، افترض هذا الفصل أن فئات العمال الأخرى تكسب نفس متوسط الأجر الذي يكسبه العاملون الدائمون. ومن ثم فإن تعويضات العمالة هي حاصل ضرب تعويضات العاملين الدائمين في نسبة

الشكل البياني ٥-١: حصة العمل في الدخل، وتعويضات العاملين الدائمين، وتوظيف العمالة في الاقتصادات المتقدمة: مدى الثبات في مواجهة تصنيف المهارات البديل

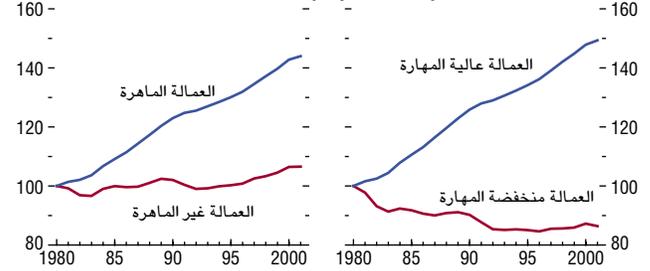


حصة العامل الواحد في تعويضات العمالة الحقيقية (مرجحة: المؤشر، ١٩٨٠=١٠٠)



توظيف العمالة

(مرجحة: المؤشر، ١٩٨٠=١٠٠)



المصادر: مؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics): وقاعدة بيانات إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO, Labor Statistics); وقاعدة بيانات إحصاءات التوظيف وأسواق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Employment and Labor Market Statistics) وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن نفس المنظمة الصادرة عن نفس المنظمة (OECD, National Accounts Statistics). وقاعدة البيانات الصناعية التابعة لنفس المنظمة: وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤ (United Nations, National Accounts Statistics (2004)); وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ لأغراض التحليل حسب مستوى المهارة، تشمل الاقتصادات المتقدمة النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والنرويج والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ مرجحة باستخدام سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الحسابات على الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

أجور الصناعات التحويلية

أخذت بيانات أجور الصناعات التحويلية في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية من قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO Industrial Statistics Database) وقد تم تحويلها إلى دولارات ثابتة على أساس تعادل القوى الشرائية باستخدام مؤشرات أسعار المستهلكين وأسعار الصرف عند تعادل القوى الشرائية والمأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. أما البيانات الخاصة بالصين فهي مأخوذة من قاعدة بيانات شركة (CEIC Asia).

الهجرة

بيانات القوى العاملة الأجنبية مأخوذة من تقرير اتجاهات الهجرة الدولية (Trends in International Migration) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (طبعة عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بجميع البلدان إلا الولايات المتحدة). أما في حالة الولايات المتحدة، فإن البيانات مأخوذة من مكتب التعداد الأمريكي (U.S. Census Bureau) ومكتب إحصاءات العمال الأمريكي (U.S. Bureau of Labor Statistics). وتخص البيانات المتعلقة بإيطاليا وهولندا والنرويج والمملكة المتحدة توظيف العمالة الأجنبية ولا تخص القوى العاملة. وتشير البيانات المتعلقة بأستراليا وكندا والولايات المتحدة إلى القوى العاملة المولودة في الخارج وليس إلى القوى العاملة الأجنبية. وقد تم تمديد سلاسل البيانات المتاحة استناداً إلى ما سبق باستخدام معدلات النمو المأخوذة من بيانات رصيد السكان الأجانب (أو السكان المولودين في الخارج في حالة أستراليا وكندا والولايات المتحدة) عند توافرها، أما البيانات الناقصة فقد تم استيفائها. وبيانات الهجرة لعام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ مأخوذة من دراسة (Docquier and Marfouk 2005). وهي تشير إلى بيانات رصيد المهاجرين إلى اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

التجارة والتعهد الخارجي الأجنبي

بيانات التجارة المستخدمة في هذا الفصل مأخوذة من مجموعة مختلفة من المصادر. فالبيانات الكلية لكميات التجارة وأسعارها مأخوذة من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك البيانات المتعلقة بمجموعات السلع والخدمات غير النفطية. وبيانات التجارة القطاعية المتعلقة بالاقتصادات المتقدمة (المستخدمة في تركيب بيانات التجارة لقطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة) مأخوذة من قاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (في حالة الصناعات التحويلية) ومن قاعدة بيانات التجارة الدولية في الخدمات (STAN International Trade in Services Database) التابعة

مجموع التوظيف إلى مجموع العاملين الدائمين.^{٢٧} وتؤدي إجراءات التصحيح الأخرى، غير المتوافرة بياناتها على نطاق واسع، إلى أنماط مماثلة في المجموعة الفرعية للعينة المستخدمة في هذا الفصل والتي تتوافر بياناتها (راجع دراسة Gollin, 2002)، للاطلاع على استعراض (عام). وقد تم تطبيق هذا التصحيح على مستوى بيانات المجملات وبيانات القطاعات. وعند عدم توافر البيانات القطاعية المتعلقة بالعاملين أو بمجموع التوظيف، تم استخدام الإجراء التالي:

- وُضِع افتراض مؤداه أن نسبة مجموع التوظيف إلى مجموع العاملين الدائمين هي نفس النسبة المسجلة في السنوات السابقة أو، إذا لم تكن متوافرة عن أي سنة، وُضِع افتراض مؤداه أنها تساوي متوسط هذا القطاع بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- تم تقييد مجموع العمال غير الدائمين بين القطاعات من أجل الوصول إلى مجموع الاقتصاد الكلي عن طريق قياس العدد المتناسب المحتسب للعمال غير الدائمين. وتعرف المتغيرات كما يلي: تعويضات العمالة الحقيقية هي تعويضات العمالة مخفضة بمؤشر أسعار المستهلكين المأخوذ من قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد حسبت حصة العمل باعتبارها نسبة تعويضات العمالة إلى القيمة المضافة بالأسعار الأساسية.^{٢٨} وحصة العمل في قطاعات العمالة الماهرة (غير الماهرة) هي نسبة تعويضات العمالة في قطاعات العمالة الماهرة (غير الماهرة) إلى القيمة المضافة في الاقتصاد ككل.

وأهم مصدر للبيانات هو قاعدة بيانات التحليل الهيكلي (STAN) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أنه تم استخدام عدة مصادر أخرى من أجل ملء البيانات الناقصة وتمديد السلسلة إلى أحدث سنة ممكنة. وفيما يتعلق بتعويضات العاملين الدائمين والقيمة المضافة، تشمل المصادر الأخرى إحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD National Accounts Statistics)، وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة (United Nations National Accounts Statistics)، ومؤسسة هيفر أناليتكس (Haver Analytics) (في حالة اليابان). وفي حالة البيانات المتعلقة بمجموع التوظيف والعاملين، تمثلت المصادر الإضافية المستخدمة في قاعدة بيانات إحصاءات التوظيف وأسواق العمل التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD Employment and Labor Market Statistics) وقاعدة بيانات إحصاءات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILO Labor Statistics). ونظراً للأسباب المتعلقة بمدى توافر البيانات، اقتصر

^{٢٧} تم استبعاد كوريا من العينة لأن بعض دخل العاملين لحساب أنفسهم مدرج بالفعل ضمن تعويضات العاملين الدائمين، مما يجعل من المستحيل تطبيق التصحيح (راجع أيضاً دراستي Young 1995 and 2003).

^{٢٨} الاستثناءان هما اليابان حيث تقاس القيمة المضافة بأسعار المنتجين، والولايات المتحدة حيث تقاس بالأسعار السوقية.

لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة البيانات Groningen 60-Industry Database^{٢٩}. وتم تركيب بيانات واردات السلع النهائية والخدمات كمتبقي عن طريق طرح المدخلات الوسيطة المستوردة من مجموع الواردات.

عرض العمالة العالمي

تم حساب عدة مقاييس لعرض العمالة العالمي، بما في ذلك السكان في سن العمل في العالم والقوى العاملة في العالم، ثم القوى العاملة في العالم مرجحة بالصادرات. ويسعى هذا المقياس الأخير إلى قياس تواجد عرض عمالة البلدان في السوق الدولية، ويتم حسابه باعتبار مجموع القوى العاملة عبر البلدان بحيث يكون كل منها مرجحاً بنسبة صادرات البلد غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي (دراسة Harrigan and Balaban, 1999). وتم تحديد حد لنسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي قيمته واحد صحيح من أجل وضع حد أقصى للوزن الترجيحي للبلدان المتخصصة في تجارة إعادة التصدير. وبيانات السكان في سن العمل وبيانات القوى العاملة مأخوذة من مصادر مختلفة، بما في ذلك قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وقاعدة بيانات تقرير مؤشرات التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي، وقاعدة بيانات تقرير التوقعات السكانية الصادر عن الأمم المتحدة (United Nations Population Projections). وتم حساب عرض العمالة العالمي حسب مستوى التعليم باستخدام مجموعة البيانات المتعلقة بتحصيل التعليم للسكان في سن ١٥ سنة فأكثر والواردة في دراسة Barro-Lee (2000). ونفترض هنا أن حصة القوى العاملة ذات التعليم الأعلى هي نفسها تقريباً حصة السكان في سن ١٥ سنة فأكثر من ذوي التعليم الأعلى. وفيما يتعلق بالسنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥، تم استكمال بيانات هذه الحصة بشكل خطي في حالة كل بلد.

وتستند توقعات عرض العمالة العالمي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٥٠ إلى توقعات الأمم المتحدة للسكان في سن العمل. ويُفترض أن يتقارب معدل مشاركة القوى العاملة في كل بلد بحلول عام ٢٠٥٠ مع المعدل الحالي لمشاركة القوى العاملة السائد في الولايات المتحدة. أما الافتراض البديل، وهو أن تظل معدلات مشاركة القوى العاملة عند مستوياتها الحالية، فلا يؤثر كثيراً على توقعات عرض العمالة العالمي. وتستند توقعات نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى التوقعات الخاصة بفرادى البلدان والواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠١٢، وتستند إلى الزيادة الممثلة للاتجاه العام المشاهدة في نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم في السنوات اللاحقة. ووفق هذه الافتراضات، يمكن أن يتراوح النمو التراكمي في القوى العاملة العالمية المرجحة بالصادرات في الفترة ٢٠٠٥-

لذات المنظمة (في حالة الخدمات). وفيما يتعلق بالبلدان النامية، تم الحصول على البيانات القطاعية للتجارة من قاعدة البيانات World Integrated Trade Solution (في حالة الصناعات التحويلية) ومن تقرير إحصاءات ميزان المدفوعات (Balance of Payments Statistics) الصادر عن صندوق النقد الدولي (في حالة الخدمات). وبيانات التجارة في منتجات الصناعات التحويلية للاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب بلد المصدر مأخوذة من قاعدة بيانات التجارة الثنائية (STAN Bilateral Trade Database) التابعة لذات المنظمة. أما بيانات الخدمات الخاصة بالهند فقد تم تمديدها بالاستفادة من قاعدة بيانات شركة (CEIC Asia).

ويعتبر التعهيد الخارجي الأجنبي هو التعاقد الخارجي مع شركات قائمة في مواقع خارج البلد المعني على إنتاج سلع وسيطة، وقد تكون تلك الشركات شركات أجنبية منتسبة أو مستقلة. ويقاس التعهيد الخارجي الأجنبي بواردات مدخلات السلع الوسيطة، وذلك على النحو الوارد في جداول المدخلات والمخرجات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (طبعت الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٢ و٢٠٠٦). وتفترض هذه الجداول أن الصناعة المعنية تستخدم واردات منتج معين بقدر يتناسب مع استخدامها الكلي لهذا المنتج (فرض تناسب الواردات) ("the import proportionality assumption"). وتعتبر هذه الحصة هي حصة الاقتصاد ككل من الواردات في الطلب المحلي. ولا يشمل المقياس المستخدم في هذا الفصل إلا مدخلات الصناعات التحويلية والخدمات عدا الوقود. وتقاس المدخلات الوسيطة المستوردة لقطاع ما إما بإجمالي ناتج ذلك القطاع أو بمجموع استخدامه للسلع الوسيطة، ثم يتم تجميع كثافات التعهيد الخارجي الأجنبي القطاعية استناداً إلى الأوزان الترجيحية القطاعية لإجمالي الناتج. وأخيراً، يتم استيفاء بيانات الكثافة الكلية للتعهيد الخارجي الأجنبي في حالة السنوات الناقصة ببياناتها.

وفي حالة السنوات اللاحقة على سنة ٢٠٠٠، تم تمديد بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام أحدث جدول متوافر للمدخلات والمخرجات (وهو جدول عام ٢٠٠٠ في حالة معظم البلدان) وتحديث بيانات أنصبة الواردات في كل فئة من المدخلات الوسيطة. وتم وضع تقريب لبيانات المدخلات الوسيطة باستخدام حصة الواردات في الطاقة الاستيعابية المحلية (الاستهلاك والاستثمار) لتلك الفئة من المنتجات (القطاع). وبيانات الواردات حسب القطاع مأخوذة من قاعدة البيانات الصناعية (STAN Industrial Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حالة الصناعات التحويلية، ومأخوذة من قاعدة بيانات التجارة الدولية في الخدمات (STAN International Trade in Services Database) التابعة لذات المنظمة (في حالة الخدمات). وبيانات القيمة المضافة حسب القطاع (المستخدمة في حساب الطاقة الاستيعابية) مأخوذة من مزيج من البيانات من قاعدة البيانات الصناعية التابعة

^{٢٩} تم تجميع الكثافات القطاعية للتعهيد الخارجي الأجنبي باستخدام الأوزان الترجيحية للقيمة المضافة، وذلك نظراً إلى نقص البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج القطاعي للسنوات اللاحقة. ثم تم بعد ذلك وصل السلاسل التاريخية والسلاسل الممددة، وذلك باستخدام معدلات النمو.

في مجال الإنتاج. وبذلك فهو مجموع ضريبة الدخل الشخصي وجميع اشتراكات الضمان الاجتماعي المعبر عنها كنسبة مئوية من مجموع تكلفة العمالة. والبيانات الأصلية مأخوذة من قاعدة بيانات الضرائب على الأجور (Taxing Wages Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

• تشريع حماية التوظيف هو المؤشر الموجز الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمدى شدة تشريع حماية التوظيف. أما البيانات الأصلية فهي مأخوذة من عدد ٢٠٠٤ من تقرير آفاق توظيف العمالة (OECD Employment Outlook (2004)) الصادر عن المنظمة ذاتها.

• تنظيم أسواق المنتجات هو المؤشر الموجز الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للعوائق التنظيمية أمام المنافسة في أسواق المنتجات في سبع من الصناعات غير التحويلية (هي الغاز، والكهرباء، والبريد، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي للركاب، وخدمات الركاب والشحن بالسكك الحديدية، والنقل البري). أما البيانات الأصلية فهي مأخوذة من دراسة Conway and others (2006).

• تقيس كثافة عضوية النقابات العمالية حصة العمال المنتسبين إلى النقابات العمالية. أما البيانات الأصلية فهي مأخوذة من عدد ٢٠٠٤ من تقرير آفاق توظيف العمالة (OECD Employment Outlook (2004)) الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المنهج الاقتصادي القياسي

يعرض هذا القسم النموذج المستخدم في بحث العلاقة بين العولمة وحصة العمل ويورد نتائج التقديرات.

المنهجية

يستند منهج الاقتصاد القياسي المستخدم في هذا الفصل إلى النموذج الذي يتكرر استخدامه في الكتابات التي تتناول التجارة (راجع دراسة Feenstra, 2004؛ ودراسة Harrigan, 1998؛ ودراسة Kohli, 1991). ويستخدم النموذج دالة للإيرادات ذات كميات ثابتة للعوامل (في حالة العمل ورأس المال) وأسعارا خارجية المنشأ للمنتجات (للصادرات والواردات والطاقة الاستيعابية المحلية). ويفترض هذا النموذج أن المنشآت تعمل على تحقيق أقصى ربح، وأن جميع الأسواق تنافسية، وأن عوامل الإنتاج تنتقل بحرية بين المنشآت. ودالة الإيرادات دالة متجانسة خطيا وهي مقعرة من حيث كميات العوامل ومحدبة من حيث أسعار المنتجات. وهي في العادة محددة باعتبارها شكلا لوجاريتيميا متساميا مرنا ومأخوذة من دراسة (Christensen, Jorgenson, and Lau, 1975).

٢٠٥٠ بين مستوى منخفض هو ١٢٠٪ (وفق متغير التوقعات السكانية المنخفض) وبين مستوى مرتفع يبلغ ١٩٠٪ (وفق متغير التوقعات السكانية المرتفع).

بيانات رصيد رأس المال وبيانات رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر دراسة Fajnzylber and Lederman (1999) هي مصدر سلسلة بيانات رصيد رأس المال للاقتصاد ككل. وتمثل مجموعة البيانات هذه تمديدا لسلسلة بيانات رصيد رأس المال التي قدرتها دراسة Nehru and Dhareshwar (1993) عن طريق إضافة التدفق السنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت وافترض معدل اهتلاك يبلغ ٤٪ يطبق على رصيد رأس المال القائم من قبل.

وتوفر دراسة Jorgenson and Vu (2005) سلسلة بيانات عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات باستخدام بيانات الإنفاق الوطني المتعلقة بأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتطبق طريقة الجرد المستمر معدلات اهتلاك مختلفة من أجل تقدير رصيد رأسمال تكنولوجيا المعلومات. وتفترض الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة معدل اهتلاك هندسيا يبلغ ٣١,٥٪ وعمرا افتراضيا يبلغ ٧ سنوات في حالة أجهزة الكمبيوتر، ومعدل اهتلاك يبلغ ٣١,٥٪ وعمرا افتراضيا يبلغ ٥ سنوات في حالة البرمجيات، ومعدل اهتلاك يبلغ ١١٪ وعمرا افتراضيا يبلغ ١١ سنة في حالة معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

مؤشرات سياسات أسواق العمل

وفرت دراسة Bassanini and Duval (2006) مؤشرات سياسات أسواق العمل والمنتجات. وفيما يلي تعاريف هذه المؤشرات:

• متوسط معدل إحلال إعانات البطالة هو متوسط معدلات إحلال إعانات البطالة المناظرة لحالات مدد الدخل والأسرة والبطالة المتعددة. وتشمل هذه حالتها دخل (١٠٠٪، ٦٧٪ من متوسط كسب عمال الإنتاج)، وثلاث حالات تتعلق بالأسرة (حالة العامل الأعب، وحالة العامل الذي يعول زوجة، وحالة الزوجة العاملة)، وثلاث مدد بطالة (السنة الأولى من البطالة، والسنتان الثانية والثالثة من البطالة، والسنتان الرابعة والخامسة من البطالة). والبيانات الأصلية مأخوذة من قاعدة بيانات المنافع والأجور (Benefits and Wages Database) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

• فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل في حالة العمالة، هو الفرق بين تكلفة العمالة على رب العمل والأجر الصافي المناظر الذي يتقاضاه العامل في حالة الأسرة المكونة من زوج وزوجة ولها عائل واحد وطفلان، والتي تكسب ١٠٠٪ من متوسط كسب العامل

وباستخدام دالة الإيرادات اللوغاريتمية المتسامية، يمكن الحصول على حصص المنتجات وعوامل الإنتاج كما يلي:

$$S_i = \frac{p_i y_i}{G} = \alpha_i + \sum \alpha_{ij} \ln p_j + \sum \gamma_{ij} \ln v_j + \sum \phi_{ij} z_j$$

$$R_i = \frac{w_i v_i}{G} = \beta_i + \sum \gamma_{ij} \ln p_j + \sum \beta_{ij} \ln v_j + \sum \phi_{ij} z_j,$$

حيث S هي حصص المنتجات، و R هي حصص عوامل الإنتاج، و p هي أسعار المنتجات، و V هي كميات عوامل الإنتاج، و z هي متغيرات الانتقال. فمتغير الانتقال يسجل أي عوامل يمكن أن يتوقع لها أن تنقل دالة الإيرادات، مثلا مقاييس التقدم التكنولوجي أو التجهيد الخارجي الأجنبي، على النحو الذي أشارت إليه دراسة Feenstra (2004). وتخضع معادلات الحصص لعدد من القيود عبر المعادلات تنشأ من التماثل والتجانس الخطي لدالة الإيرادات المناظرة.

وبالنظر إلى موضوع هذا الفصل، ركزت التقديرات في المقام الأول على معادلات حصة العمل. وتم اعتماد المعادلة التالية باعتبارها المواصفة الإحصائية الأساسية للتحليل:

$$R_L = \beta_L + \gamma_{EL} \ln \frac{p_E}{p_A} + \gamma_{ML} \ln \frac{p_M}{p_A} + \beta_{LL} \ln \frac{L}{K} + \phi_{LX} X + \phi_{LM} \frac{L_M}{L} + \phi_{LC} \frac{K_{ICT}}{K} + \phi_{LC2} \left(\frac{K_{ICT}}{K} \right)^2 + \varepsilon_L$$

حيث P_E و P_M و P_A هي أسعار الصادرات وأسعار الواردات والطاقة الاستيعابية، على التوالي، و L هي العمالة؛ و K هو رأس المال؛ و X هو التجهيد الخارجي الأجنبي؛ و L_M هو توظيف المهاجرين؛ و K_{ICT} هو رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستخدم الأسعار النسبية والكميات في فرض قيود التجانس اللازمة. وتم تصحيح حصص العمل في ضوء متغيرات دخل فئات العمال الأخرى من العمال (غير الدائمين)، وقيست الأسعار ورصيد رأس المال بالدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠، وتم عرض متغيرات رصيد العمالة حسب توظيف العمالة. ويقاس التجهيد الخارجي الأجنبي بحصة المدخلات الوسيطة المستوردة في مجموع المدخلات الوسيطة، وتسجل الهجرة باعتبارها حصة توظيف المهاجرين في مجموع التوظيف المحلي، ويترج رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النموذج باعتباره حصة رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجموع رصيد رأس المال (وقد ورد أعلاه مزيد من التفاصيل بشأن هذه المقاييس). وعرض أثر رأسمال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدالة تريبعية كي تعكس العلاقات غير الخطية المحتملة المرتبطة بالحاجة إلى تعلم التكنولوجيا الجديدة، وهي كما يلي: من المرجح أن يكون الأثر العكسي على الأجور وتوظيف العمالة عند أعلى مستوياته قبل اكتساب العمال للمهارات اللازمة للتعامل مع المعدات الجديدة بشكل فعال. وتم تقدير النموذج على جدول من ١٨ بلدا في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٢ باستخدام الآثار الثابتة القطرية. وتم تمديد المواصفة الإحصائية الأساسية كي تشمل عدة مقاييس لسياسات أسواق العمل، بما في ذلك فرق الضريبة بين تكلفة الأجور التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل، ومعدل إحلال منافع البطالة، ومؤشرات تنظيم أسواق المنتجات، وتشريعات حماية توظيف العمالة، وكثافة عضوية النقابات العمالية.^{٣٠}

ومن المخاوف المحتملة بشأن مدى دقة التقدير أن المتغيرات المرتبطة بعولمة العمالة — وهي أسعار التجارة، والتجهيد الخارجي الأجنبي، والهجرة — قد تكون خارجية المنشأ. ومن غير المرجح أن تكون أسعار التجارة خارجية المنشأ في حالة البلدان التي يكون حجمها الاقتصادي كبيرا بالقدر الكافي.^{٣١} وقد تحدث العلاقة السببية العكسية أو العوامل الثالثة الشائعة تحيزا في آثار التجهيد الخارجي الأجنبي والهجرة على حصة العمل. ولمعالجة هذا التخوف، استخدمنا تقديرا للمتغيرات المساعدة تعكس فيه المتغيرات أوضاع العرض والطلب المحلي والخارجي، وكذلك فترات تأخر المتغيرات التي يحتمل أن تكون خارجية المنشأ كمتغيرات مساعدة وعلى وجه التحديد، شملت قائمة المتغيرات المساعدة حصة الاستهلاك الحكومي في إجمالي الناتج المحلي؛ وسعر ضريبة الاستهلاك؛ و(لوغاريتم) مجموع السكان؛ و(لوغاريتم) إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المرجح بالصادرات؛ وتوظيف العمالة المعدل حسب الصادرات المرجح بالمسافات في العالم الخارجي (وهو مقياس لعرض العمالة العالمي)؛ وفترات تأخر (لوغاريتمات) الأسعار النسبية للتجارة؛ والتجهيد الخارجي الأجنبي؛ والهجرة.

وإضافة إلى معادلة حصة العمل الكلية، تم أيضا تقدير منظومة من معادلات حصة العمل في حالة العمال المهرة وغير المهرة، وذلك كما يلي:

^{٣٠} تم أيضا استكشاف مواصفة إحصائية تشمل حدود التفاعل بين هذه المتغيرات على مستوى السياسات وبين مقاييس عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي.

^{٣١} يمكن أن يتأثر سعر الاستيعاب أيضا بالتغيرات في حصة العمل، وهو ما يعكس تغيرات تكاليف العمل للوحدة الواحدة.

الجدول ٥-٢: تأثير عولمة العمالة والتغير التكنولوجي على حصة العمل

المتغير التابع: حصة العمل	تقدير الأثار الثابتة (مع استبعاد سياسات أسواق العمل)	تقدير الأثار الثابتة	تقدير المتغيرات المساعدة
(لوغاريتم) سعر الصادرات النسبي	***٠,١١٧-	***٠,١١٣-	***٠,١١٥-
(لوغاريتم) سعر الواردات النسبي	**٠,٠٧٦	***٠,٠٨٧	***٠,١٣٨
(لوغاريتم) نسبة العمالة إلى رأس المال	**٠,٠٥٥	٠,٠١٥	٠,٠٢٥-
التعهد الخارجي الأجنبي	***٠,١٩٦-	*٠,١٥٦-	***٠,٢٨٥-
الهجرة	***٠,١٢٧-	***٠,٥٥٣-	***٠,٧٤٦-
رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	***٢,٨٧١-	***٢,٦٤٣-	***٣,٥١٧-
مربع رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	***٥٦,٤٠٧	***٤٤,٩٦٢	***٥٥,٥٩٨
فرق الضريبة بين تكلفة الأجر التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي تقاضاه العامل	...	*٠,٠٠٢-	***٠,٠٠٢-
إعانات البطالة	...	***٠,٠٠١-	***٠,٠٠١-
الأثار الثابتة	نعم	نعم	نعم
المشاهدات	٢٣١	٢٢٥	٢٠٨
معامل التحديد	٠,٦١	٠,٦٢	...
اختبار أندرسون	***١٥١,٦٣
اختبار هانسن	٦,٦١

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: علامة النجمة الواحدة * تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪؛ وعلامة النجمتين ** تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪؛ وعلامة الثلاث نجوم *** تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. وتعتبر الأخطاء المعيارية ثابتة عند اختلاف التباين ومن ناحية الارتباط الذاتي.

التي تؤدي إلى الاقتصاد في عنصر العمل تخلق في البداية حاجة إلى المزيد من التعلم لدى العمال، ولكنها تعزز إنتاجيتهم في وقت لاحق حسبما يكون مطلوباً من المهارات اللازمة.

من بين متغيرات السياسات، نجد أن فروق الضريبة الأعلى بين تكلفة الأجر التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل ومعدلات إحلال إعانات البطالة هما فقط اللذان يرتبطان بحصة العمل الأقل، مما يعكس جوانب الجمود في أسواق العمل والناشئة من هذه السياسات.^{٣٢} وإضافة إلى ذلك، أشارت المواصفة الإحصائية غير الخطية التي تشتمل على حدود تفاعل مع متغيري عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي إلى أن تشريع حماية توظيف العمالة يميل إلى أن يزيد آثار هذين المتغيرين على حصة العمالة.

^{٣٢} المتغيرات الأخرى المتعلقة بأسواق العمل والمنتجات، وعلى وجه التحديد مؤشر تشريعات حماية توظيف العمالة ومؤشر تنظيم أسواق المنتجات، ومقياس كثافة عضوية النقابات العمالية، لم تكن دالة إحصائياً، ولذلك تم استبعادها من المواصفة الإحصائية النهائية.

$$R_S = \beta_S + \sum_{k=E,M} \gamma_{ks} \ln \frac{p_k}{p_A} + \sum_{k=S,U} \beta_{Sk} \ln \frac{L_k}{K} + \phi_{SX} X + \phi_{SM} \frac{L_M}{L} + \phi_{SC} \frac{K_{ICT}}{K} + \phi_{SC2} \left(\frac{K_{ICT}}{K} \right)^2 + \varepsilon_S$$

$$R_U = \beta_U + \sum_{k=E,M} \gamma_{kU} \ln \frac{p_k}{p_A} + \sum_{k=S,U} \beta_{kU} \ln \frac{L_k}{K} + \phi_{UX} X + \phi_{UM} \frac{L_M}{L} + \phi_{UC} \frac{K_{ICT}}{K} + \phi_{UC2} \left(\frac{K_{ICT}}{K} \right)^2 + \varepsilon_U$$

حيث تشير S و U على التوالي إلى العمالة الماهرة وغير الماهرة، وتعتبر المتغيرات الأخرى هي نفس المتغيرات الواردة أعلاه. ويسلم قيد التجانس بأن معاملات (لوغاريتم) نسبة العمالة إلى رأس المال في حالة العمالة غير الماهرة في المعادلة الأولى وفي حالة العمالة الماهرة في المعادلة الثانية هي نفس المعاملات. وتم توسيع هذه المنظومة كي تشمل الأثار القطرية الثابتة ومقاييس سياسات أسواق العمل، وتم تقديرها بالمربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث المكررة باستخدام المتغيرات المساعدة المشار إليها أعلاه.

نتائج التقدير

يورد الجدول ٥-٢ نتائج التقدير من معادلة حصة العمل الكلية. وتعتبر معظم المتغيرات ذات دلالة إحصائية ولها الإشارات المتوقعة، وذلك كما يلي:

- ترتبط الأسعار النسبية الأعلى للصادرات والأسعار النسبية الأعلى للواردات بحصة عمالة أقل. ويتسق هذا مع كون صادرات الاقتصادات المتقدمة كثيفة رأس المال نسبياً وكون وارداتها التي تأتي بشكل متزايد من البلدان النامية كثيفة العمل نسبياً.
- التعهد الخارجي الأجنبي والهجرة مرتبطان ارتباطاً سالباً بحصة العمل، وهو ما يتسق مع زيادة الأثر السلبي من عرض العمالة العالمي المتزايد على الطلب على العمالة المحلية. وتعتبر معاملات هذه المتغيرات في انحدار المتغيرات المساعدة أكبر بقدر ما بالقيمة المطلقة، مما يشير إلى وجود علاقة سببية عكسية، وهي كما يلي: حصة العمل الأقل، والتي تعكس تكاليف عمل أقل في الوحدة الواحدة، تجعل التعهد الخارجي الأجنبي أقل جاذبية للمنشآت المحلية وتجعل الهجرة أقل جاذبية للعمال الأجانب.
- يبدو أن التقدم التكنولوجي له أثر غير خطي على حصة العمل، وهو ما يتسق مع الفكرة القائلة بأن المبتكرات

الجدول ٥-٣: تأثير عولمة العمالة والتغير التكنولوجي على حصص العمل الماهر وغير الماهر

التقدير بطريقة المربعات الصغرى ذات المراحل الثلاث		تقدير المتغيرات المساعدة		تقدير الآثار الثابتة		المتغير التابع
حصصة العمل غير الماهر	حصصة العمل الماهر	حصصة العمل غير الماهر	حصصة العمل الماهر	حصصة العمل غير الماهر	حصصة العمل الماهر	
***.٠٥٨-	***.١١٥-	***.٠٦٠-	***.١١٧-	***.٠٤٩-	***.٠٧٢-	لوغاريتم: سعر الصادرات النسبي
***.٠٤٤	***.٠٩٧	***.٠٤١	***.٠٨٩	**٠.٠٣١	***.٠٥٣	سعر الواردات النسبي
***.٠١٦٣-	***.٠١٥٦	***.٠٢١٠-	**٠.٠٧٥	***.٠٢٠٣-	**٠.٠٩٣	نسبة العمل الماهر إلى رأس المال
***.٠١٤٣	***.٠١٦٣-	***.٠١٧٧	***.٠٠٩٨-	***.٠١٨١	***.٠٠٨٩-	نسبة العمل غير الماهر إلى رأس المال
٠.٠٤٣-	***.٠١٩١-	٠.٠٥٢-	***.٠٢٠٣-	٠.٠١٦-	*.١٣٤-	التعهد الخارجي الأجنبي
***.٠٢١٦-	***.٠١٦٣-	**٠.٢٢٥-	***.٠١٧٨-	**٠.١٦٢-	***.٠٥٠٧-	الهجرة
***.١.٤٠٩-	***.٢.٠٤٦-	**٠.١.٠٩٩-	*١.٤١٣-	*.٠.٩٢٢-	٠.٨٠٨-	رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
***.١٧.٨٦٠	***.٣٨.٦٨٨	*١٣.٣٤٦	***.٢٩.٧٩٢	١٠.٤٥٨	*٢٢.٣٥٨	مربع رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
***.٠.٠٠١-	***.٠.٠٠٢-	***.٠.٠٠١-	***.٠.٠٠٢-	**٠.٠.٠٠١-	٠.٠.٠٠١-	فرق الضريبة بين تكلفة الأجر التي تتحملها المنشأة والأجر الصافي الذي يتقاضاه العامل
***.٠.٠٠٠-	***.٠.٠٠١-	**٠.٠.٠٠٠-	***.٠.٠٠١-	*.٠.٠٠٠-	**٠.٠.٠٠١-	إعانات البطالة
**٠.٠.٠٠٢	٠.٠.٠٠٠	**٠.٠.٠٠٢	٠.٠.٠٠١	٠.٠.٠٠٢	٠.٠.٠٠٠	تنظيم أسواق المنتجات
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الآثار الثابتة
٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢١٩	٢١٩	المشاهدات
٠.٠٠	٠.٠٠	***.١٤٠.٨٣	***.١٤٠.٨٣	٠.٩٤	٠.٥٣	معامل التحديد
٠.٠٠	٠.٠٠	٨.٤	٧.٧	٠.٠٠	٠.٠٠	اختبار أندرسون
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	اختبار هانسن

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: علامة النجمة الواحدة * تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪؛ وعلامة النجمتين ** تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪؛ وعلامة الثلاث نجوم *** تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪. وتعتبر الأخطاء المعيارية ثابتة عند اختلاف التباين ومن ناحية الارتباط الذاتي.

الأجنبي على حصة العمل. وتعتبر معاملات أقوى من حيث اشتمالها على آثار الزمن عندما تقاس كحصة من الاستثمار لا كحصة من رصيد رأس المال. وبالمثل، يعتبر مُعامل التعهد الخارجي الأجنبي في مدخلات قطاعات العمالة الماهرة أقوى في اشتماله على آثار الزمن من مُعامل مجموع التعهد الخارجي الأجنبي.

وترد في الجدول ٥-٣ نتائج التقدير المأخوذة من معادلات حصة العمل في حالتها قطاعية العمالة الماهرة وقطاعات العمالة غير الماهرة. ويحتوي العمودان الأول والثاني على تقديرات الآثار الثابتة المستقلة للمعادلتين، ويعرض العمودان الأوسطان تقدير المنظومة في حالة فرض القيود بين المعادلات. ويبدو أن لكل من عولمة العمالة والتقدم التكنولوجي آثارا مختلفة بقدر ما على حصص العمال في قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة. فعولمة العمالة لها أثر أقوى بقدر ما على قطاعات العمالة الماهرة، وهو ما يتفق مثلا مع زيادة التعهد الخارجي الأجنبي الحاصل في قطاعات العمالة الماهرة. أما التغير التكنولوجي فيؤثر تأثيرا سلبيا على مجموعتي قطاعات العمالة الماهرة وغير الماهرة، ولكن الأثر أقل قوة في

وتعتبر النتائج ثابتة بوجه عام عند استبعاد القيم الشاذة (والمحددة من حيث تأثيرها على القيم المتنبأ بها ومصفوفة تقديرات الاختلاف والتباين) واستبعاد فرادى البلدان.^{٣٣} وهي أيضا ثابتة عند تقسيم سعر الواردات إلى سعر الواردات النفطية وسعر الواردات غير النفطية (ورغم أن سعر النفط يمكن أن يكون له أثر ذو دلالة إحصائية على حصة العمل، فإنه يعتبر صغيرا في حجمه). وعند إدراج آثار الزمن تصبح معاملات رصيد رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومربعه، والتعهد الخارجي الأجنبي، ذات دلالة إحصائية. ولا يعتبر هذا أمرا مستغربا، حيث إن آثار الزمن تستخدم في أغلب الأحيان في الدراسات التجريبية لتسجيل أثر التقدم التكنولوجي الحاصل على المستوى العالمي وغيره من الاتجاهات العالمية العامة. وتكشف آثار الزمن عن وجود نمط هابط بمرور الوقت، وهو ما يتسق مع الأثر السلبى للنمو في رصيد رأسمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعهد الخارجي

^{٣٣} تؤكد أشكال الارتباط الجزئي التي توضح الارتباط بين حصة العمل وبين كل متغير مستقل، بعد ضبط أثر المتغيرات التفسيرية الأخرى، أن العلاقات المقدرة تعتبر ثابتة جدا.

المراجع

ويؤدي ضم هاتين المرونتين إلى الحصول على مرونة مجموع تعويضات العمالة إزاء أسعار التجارة، وذلك كما يلي:

$$\varepsilon(WL, p_i) = \varepsilon(W, p_i) + \varepsilon(L, p_i),$$

حيث $i = E, M$ ومن المهم أن نشير إلى أن هذه المرونات مشتقة من النموذج الذي يفترض أسعاراً ثابتة، ومن ثم فإن التعديلات الممكنة في الأسعار غير مأخوذة في الحساب في هذه الحسابات.^{٣٤} ولحساب التغيرات الفعلية كنسب مئوية في مجموع تعويضات العمالة والنااتجة عن التغيرات في أسعار التجارة، تم ضرب هذه المرونات في متوسط التغيرات كنسبة مئوية في الأسعار النسبية للتجارة في كل بلد. وتم ترجيح المتوسطات عبر البلدان بعدد السنوات التي تتوافر فيها البيانات عن كل بلد، وبذلك فإن البلدان التي تتوافر عنها بيانات أكثر يعطى لها وزن ترجيحي أكبر في هذه المتوسطات. ويرد توضيح لهذه النتائج في النص الرئيسي.

المراجع

- Amiti, Mary, and Shang-Jin Wei, 2005, "Fear of Service Outsourcing: Is It Justified?" *Economic Policy*, Vol. 20 (April), pp. 308–47.
- , 2006, "Service Offshoring and Productivity: Evidence from the United States," NBER Working Paper No. 11926 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Annett, Anthony, 2006, "Lessons from Successful Labor Market Reformers in Europe," in *Euro Area Policies: Selected Issues*, IMF Country Report No. 06/288 (Washington: International Monetary Fund).
- Aydemir, Abdurrahman, and George J. Borjas, 2006, "A Comparative Analysis of the Labor Market Impact of International Migration: Canada, Mexico, and the United States," NBER Working Paper No. 12327 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee, 2000, "International Data on Educational Attainment: Updates

^{٣٤} فضلاً على ذلك، قد يكون هناك قدر من المبالغة في تقدير مرونة مجموع تعويضات العمالة إزاء أسعار الواردات والصادرات، حيث إن مرونة الأجر (توظيف العمالة) تفترض ثبات توظيف العمالة (الأجر). غير أنه لا يتوقع أن يكون لهذا أثر كبير على صافي أثر أسعار التجارة على مجموع تعويضات العمالة.

حالة قطاعات العمالة الماهرة، وهو ما يتسق مع العلاقة غير الخطية الراجعة إلى شروط التعلم، كما سلفت الإشارة. غير أنه ينبغي معاملة هذه النتائج باعتبارها نتائج أولية في طابعها الأعم بقدر ما، وذلك نظراً لأن التصنيف حسب المهارة يستند إلى القطاعات الاقتصادية العريضة.

وإسهامات مختلف العوامل في التغير في حصص العمل الموضحة في النص الرئيسي محسوبة باعتبارها متوسط التغير السنوي في المتغير المعني مضروباً في تقدير المعامل المناظر. والمتوسطات بين مجموعات البلدان مرجحة بعدد السنوات التي تتوافر فيها البيانات عن كل بلد، وبذلك فإن البلدان التي تتوافر عنها بيانات أكثر يعطى لها وزن ترجيحي أكبر في هذه المتوسطات. وتسمح هذه الإسهامات بإدراج الفروق بين البلدان في دور مختلف العوامل، وإن كانت لا تعكس بشكل كامل التنافر بين البلدان، حيث إن المعاملات المقدرة هي نفس المعاملات في حالة جميع البلدان في العينة.

حسابات المرونات

يسمح نموذج الاقتصاد القياسي المستخدم في هذا الفصل بالوصول إلى ما يتجاوز آثار مختلف العوامل على حصة العمل عن طريق حساب مرونة حصة العامل الواحد في تعويضات العمالة، ومرونات توظيف العمالة إزاء هذه العوامل (دراسة Kohli, 1991). وقد تم الحصول على مرونة حصة العامل الواحد في تعويضات العمالة إزاء أسعار التجارة (في ضوء اعتبار توظيف العمالة كمعطاة) كما يلي:

$$\varepsilon(W, p_i) = \frac{\gamma_{iL}}{R_L} + S_i,$$

حيث $i = E, M$ ، وحيث يتم تقدير حصتي الناتج R_L و S_i عند مستوى المتوسط الحسابي لكل بلد. ويتم الحصول على مرونة توظيف العمالة فيما يتعلق بأسعار التجارة (في ضوء اعتبار نصيب العامل الواحد من تعويضات العمالة كمعطاة) كما يلي:

$$\varepsilon(L, p_i) = - \frac{\varepsilon(W, p_i)}{\varepsilon(W, L)},$$

$$\varepsilon(W, L) = \frac{\beta_{LL}}{R_L} + R_L - 1 \text{ and } i = E, M. \quad \text{حيث}$$

- and Implications,” CID Working Paper No. 42 (Cambridge, Massachusetts: Center for International Development).
- Bassanini, Andrea, and Romain Duval, 2006, “Employment Patterns in OECD Countries: Reassessing the Role of Policies and Institutions,” OECD Economics Department Working Paper No. 486 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Berg, Andrew, and Anne O. Krueger, 2003, “Trade, Growth, and Poverty: A Selective Survey,” IMF Working Paper 03/30 (Washington: International Monetary Fund).
- Blanchard, Olivier, 1998, “Revisiting European Unemployment: Unemployment, Capital Accumulation and Factor Prices,” NBER Working Paper No. 6566 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Blinder, Alan S., 2006, “Offshoring: The Next Industrial Revolution?” *Foreign Affairs*, Vol. 85 (March/April).
- Borjas, George J., 1994, “The Economics of Immigration,” *Journal of Economic Literature*, Vol. 32 (December), pp. 1667–717.
- , 1995, “The Economic Benefits from Immigration,” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 9 (Spring), pp. 3–22.
- Cardarelli, Roberto, and Kenichi Ueda, 2004, “Domestic and Global Perspectives of Migration to the United States,” in *United States: Selected Issues*, IMF Country Report No. 04/228 (Washington: International Monetary Fund).
- Christensen, Laurits R., Dale W. Jorgenson, and Lawrence J. Lau, 1975, “Transcendental Logarithmic Utility Functions,” *American Economic Review*, Vol. 65 (June), pp. 367–83.
- Conway, Paul, Donato de Rosa, Giuseppe Nicoletti, and Faye Steiner, 2006, “Regulation, Competition and Productivity Convergence,” OECD Economics Department Working Paper No. 509 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Davis, Donald R., and Prachi Mishra, 2007, “Stolper-Samuelson Is Dead, and Other Crimes of Both Theory and Data,” in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press and National Bureau of Economic Research).
- Docquier, Frédéric, and Abdeslam Marfouk, 2005, “International Migration by Educational Attainment, 1990–2000,” in *International Migration*, .
- Remittances and the Brain Drain*, ed. by Ç. Özden and M. Schiff (Washington: World Bank).
- Dutta, Puja Vasudeva, 2004, “Trade Protection and Inter-Industry Wages in India,” PRUS Working Paper No. 27 (Sussex: Poverty Research Unit, Department of Economics, University of Sussex).
- Edmonds, Eric, Nina Pavcnik, and Petia Topalova, 2007, “Trade Adjustment and Human Capital Investments: Evidence from Indian Tariff Reform,” NBER Working Paper No. 12884 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Fajnzylber, Pablo, and Daniel Lederman, 1999, “Economic Reforms and Total Factor Productivity Growth in Latin America and the Caribbean (1950–95)—An Empirical Note,” Policy Research Working Paper No. 2114 (Washington: World Bank).
- Feenstra, Robert C., 2004, *Advanced International Trade: Theory and Evidence* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press).
- , 2007, “Globalization and Its Impact on Labor,” Global Economy Lecture 2007, Vienna Institute for International Economic Studies, Vienna, February 8. Available via the Internet: <http://www.econ.ucdavis.edu/faculty/fzfeens/papers.html>.
- Feliciano, Zadia M., 2001, “Workers and Trade Liberalization: The Impact of Trade Reforms in Mexico on Wages and Employment,” *Industrial and Labor Relations Review*, Vol. 55 (October), pp. 95–115.
- Freeman, Richard B., 1995, “Are Your Wages Set in Beijing?” *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 9 (Summer), pp. 15–32.
- , 2006, “Labor Market Imbalances: Shortages, or Surpluses, or Fish Stories?” paper presented at the Boston Federal Reserve Economic Conference, “Global Imbalances—As Giants Evolve,” Chatham, Massachusetts, June 14–16.
- Goh, Chor-Ching, and Beata S. Javorcik, 2007, “Trade Protection and Industry Wage Structure in Poland,” in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press and the National Bureau of Economic Research).
- Goldberg, Pinelopi, and Nina Pavcnik, 2005, “Trade, Wages, and the Political Economy of Trade Protection: Evidence from the Colombian Trade Reforms,” *Journal of International Economics*, Vol. 66 (May), pp. 75–105.
- , forthcoming, “Distributional Effects of Globalization in Developing Countries,” *Journal of Economic Literature*

- Gollin, Douglas, 2002, "Getting Income Shares Right," *Journal of Political Economy*, Vol. 110 (April), pp. 458–74.
- Greenwood, Michael J., Gary Hunt, and Ulrich Kohli, 1996, "The Short-Run and Long-Run Factor-Market Consequences of Immigration to the United States," *Journal of Regional Science*, Vol. 36 (February), pp. 43–66.
- Grossman, Gene M., and Esteban Rossi-Hansberg, 2006, "The Rise of Offshoring: It's Not Wine for Cloth Anymore," paper presented at Federal Reserve Bank of Kansas City symposium, "The New Economic Geography: Effects and Policy Implications," Jackson Hole, Wyoming, August 24–26. Available via the Internet: <http://www.kc.frb.org/PUBLICAT/SYMPOS/2006/PDF/Grossmanand-Rossi-Hansberg.paper.0831.pdf>.
- Gupta, Sanjeev, Catherine Pattillo, and Smita Wagh, 2007, "Impact of Remittances on Poverty and Financial Development in Sub-Saharan Africa," IMF Working Paper 07/38 (Washington: International Monetary Fund).
- Guscina, Anastasia, 2006, "Effects of Globalization on Labor's Share in National Income," IMF Working Paper 06/294 (Washington: International Monetary Fund).
- Hanson, Gordon, forthcoming, "Emigration, Labor Supply, and Earnings in Mexico," in *Mexican Immigration to the United States*, ed. by George Borjas (Chicago: University of Chicago Press and National Bureau of Economic Research).
- , 2007, "Globalization, Labor Income, and Poverty in Mexico," in *Globalization and Poverty*, ed. by Ann Harrison (Chicago: University of Chicago Press and National Bureau of Economic Research).
- Harrigan, James, 1998, "International Trade and American Wages in General Equilibrium, 1967–1995," Staff Report No. 46 (New York: Federal Reserve Bank of New York).
- , and Rita A. Balaban, 1999, "U.S. Wages in General Equilibrium: The Effects of Prices, Technology, and Factor Supplies, 1963–1991," NBER Working Paper No. 6981 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Harrison, Anne E., 2002, "Has Globalization Eroded Labor's Share? Some Cross-Country Evidence" (unpublished; Berkeley, California: University of California at Berkeley).
- International Labor Office and World Trade Organization, 2007, *Trade and Employment: Challenges Sloughing for Policy Research* (Geneva: International Labor Organization).
- Jean, Sébastien, and Giuseppe Nicoletti, 2002, "Product Market Regulation and Wage Premia in Europe and North America: An Empirical Investigation," OECD Economics Department Working Paper No. 318 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Jensen, J. Bradford, and Lori G. Kletzer, 2005, "Tradable Services: Understanding the Scope and Impact of Services Outsourcing," IIE Working Paper No. 05-9 (Washington: Institute for International Economics).
- Jorgenson, Dale W., and Khuong Vu, 2005, "Information Technology and the World Economy," *Scandinavian Journal of Economics*, Vol. 107 (December), pp. 631–50.
- Katz, Larry F., and David H. Autor, 1999, "Changes in the Wage Structure and Earnings Inequality," in *Handbook of Labor Economics*, Vol. 3A, ed. by Orley C. Ashenfelter and David Card (Amsterdam: North-Holland).
- Kohli, Ulrich, 1991, *Technology, Duality, and Foreign Trade: The GNP Function Approach to Modeling Imports and Exports* (Ann Arbor: University of Michigan Press).
- Kumar, Utsav, and Prachi Mishra, forthcoming, "Trade Liberalization and Wage Inequality: Evidence from India," *Review of Development Economics*.
- Lewer, Joshua J., and Hendrik Van den Berg, 2003, "How Large Is International Trade's Effect on Economic Growth?" *Journal of Economic Surveys*, Vol. 17 (July), pp. 363–96.
- Mishra, Prachi, 2006, "Emigration and Brain-Drain: Evidence from the Caribbean," IMF Working Paper 06/25 (Washington: International Monetary Fund).
- , 2007, "Emigration and Wages in Source Countries: Evidence from Mexico," *Journal of Development Economics*, Vol. 82 (January), pp. 180–99.
- Nehru, Vikram, and Ashok Dhareshwar, 1993, "A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology, and Results," *Revista de Análisis Económico*, Vol. 8, No. 1, pp. 37–59.
- Olsen, Karsten Bjerring, 2006, "Productivity Impacts of Offshoring and Outsourcing: A Review," OECD Science, Technology and Industry Working Paper No. 2006/1 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2004, *OECD Employment Outlook* (Paris).

- , 2005, "Trade-Adjustment Costs in OECD Labour Markets: A Mountain or a Molehill?" in *OECD Employment Outlook* (Paris).
- , 2006a, "The Internationalization of Production, International Outsourcing and OECD Labour Markets" (Paris).
- , 2006b, "Migration in OECD Countries: Labour Market Impact and Integration Issues" (Paris).
- Pavcnik, Nina, Andreas Blom, Pinelopi Goldberg, and Norbert Schady, 2004, "Trade Liberalization and Industry Wage Structure: Evidence from Brazil," *World Bank Economic Review*, Vol. 18, No. 3, pp. 319–44.
- Porto, Guido, 2006, "Using Survey Data to Assess the Distributional Effects of Trade Policy," *Journal of International Economics*, Vol. 70 (September), pp. 140–60.
- Rodrik, Dani, 2006, "What's So Special About China's Exports?" NBER Working Paper No. 11947 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- ter, Matthew J., 2001, "International Trade and Labor-Demand Elasticities," *Journal of International Economics*, Vol. 54 (June), pp. 27–56.
- Topalova, Petia, 2005, "Factor Immobility and Regional Impacts of Trade Liberalization: Evidence on Poverty and Inequality from India" (unpublished; Cambridge, Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology). Available via the Internet: <http://www.isid.ac.in/~planning/Topalova.pdf>.
- Young, Alwyn, 1995, "The Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 110 (August), pp. 641–80.
- , 2003, "Gold into Base Metals: Productivity Growth in the People's Republic of China During the Reform Period," *Journal of Political Economy*, Vol. 111 (December), pp. 1220–61.
- World Bank, 2006, *Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization* (Washington).

مناقشة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مارس ٢٠٠٧

أدى رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ٢٦ مارس ٢٠٠٧.

المديرون على أن استمرار الارتفاع في درجة تقلب الأسواق المالية يمكن أن يتسبب في زيادة ابتعاد المستثمرين عن الأصول والأسواق الخطرة — مع إشارة العديد منهم إلى احتمال زيادة التقلب في الأسواق — ودعوا إلى الحرص في مراقبة التطورات التي تمر بها الأسواق. كذلك أقر المديرون بإمكانية ظهور الضغوط التضخمية مجددا حين يبدأ تأثير القيود المفروضة على استخدام الموارد، وأكدوا احتمال عودة أسعار النفط إلى الارتفاع بعد الانخفاض الذي سجلته في الآونة الأخيرة — نظرا لاستمرار التوترات الجغرافية السياسية وضعف الطاقة الإنتاجية الإضافية. وأشاروا كذلك إلى إمكانية زوال الاختلالات العالمية الكبيرة الراهنة على نحو غير منظم.

وأعرب المديرون عن اعتقادهم بأن أحد الاعتبارات المهمة في تقييم المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد العالمي هو تحديد ما إذا كان قادرا على مواصلة المضي على مسار النمو المرتفع حتى إذا تعرض الاقتصاد الأمريكي لتباطؤ أكثر حدة — أو ما إذا كانت آفاق الاقتصاد العالمي يمكن أن تنفصل عن مسار الاقتصاد الأمريكي، لا سيما في ضوء التأثير المحدود الذي ترتب على فتر النشاط مؤخرا في الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، رحب المديرون بتحليل خبراء الصندوق لانتقال التداعيات على النمو عبر البلدان المختلفة، وأرجعوا التأثير العالمي المحدود حتى الآن إلى عدة عوامل، من أهمها أن التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة كان متركزا في قطاع المساكن الذي يشكل فيه الاستيراد عنصرا محدودا نسبيا، وأن أسباب التباطؤ كانت مقتصره على الولايات المتحدة وليست حدثا عاما تأثر به العديد من البلدان في نفس الوقت. ومع ذلك، فقد لاحظ عدد منهم أن ازدياد التكامل الذي عززته العولمة عمل على تضخيم التداعيات التي يمكن أن تنتقل بين البلدان، وأنه من المرجح أن يكون التأثير بالغا على النمو العالمي إذا ما ازدادت حدة التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي. غير أنهم

رحب المديرون التنفيذيون باستمرار قوة التوسع الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٠٦، مشيرين إلى وصول النشاط الاقتصادي في معظم مناطق العالم إلى مستوى يعادل التوقعات أو يتجاوزها. وبالنسبة للمستقبل، أعرب المديرون عن اعتقادهم بأن التوسع العالمي سوف يشهد تباطؤا طفيفا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وأن الضغوط التضخمية سوف تظل قيد السيطرة. وذكروا أنه يُتوقع لمكونات الطلب أن تصبح أكثر توازنا في الاقتصادات المتقدمة الكبرى خلال عام ٢٠٠٧، مع تحقيق توسع طفيف لا يتجاوز ٢٪ في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان. وقال المديرون إنهم يتوقعون استمرار النمو القوي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وإن تراجعت سرعته إلى حد ما.

وتبدو المخاطر المحيطة بهذا السيناريو المحوري أكثر توازنا مما كانت عليه عند مناقشة آخر عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في سبتمبر ٢٠٠٦، وإن كانت الكفة السلبية لا تزال هي الأرجح. وفي هذا السياق، رأى المديرون بشكل عام أن الاضطرابات التي حدثت في السوق مؤخرا تمثل تحديا تاليا لارتفاع أسعار الأصول لا يستوجب تعديلا جوهريا في الآفاق الإيجابية المتوقعة للاقتصاد العالمي. وكان بعض المديرين أقل تفاؤلا بما يمكن أن تنتهي إليه المخاطر على آفاق الاقتصاد، فأشاروا إلى تصاعد المخاوف بشأن استقرار الأسواق المالية، وتباطؤ الإنتاجية وانعكاساته على النمو، واستمرار أجواء الغموض المحيطة بتطورات أسعار النفط وغيره من السلع الأساسية. غير أن جميع المديرين شددوا على ضرورة توخي اليقظة المستمرة.

وناقش المديرون مخاطر التطورات السلبية التي تواجه الاقتصاد العالمي. وأكد معظمهم في هذا الخصوص أن التصحيح الجاري في سوق المساكن الأمريكي يمكن أن يترك أثرا متناميا على الاقتصاد العالمي ككل. كذلك شد

أقروا بأن قوة تأثير التداعيات على كل بلد تتوقف على قوة علاقاته التجارية والمالية مع الولايات المتحدة وحجم مواطن الضعف التي يتعرض لها اقتصاده المحلي.

الاقتصادات المتقدمة

أشار المديرون إلى التباطؤ الملحوظ الذي شهده الاقتصاد الأمريكي على مدار العام الماضي، والذي يرجع في الأساس إلى التصحيح الذي حدث في سوق المساكن في الوقت الذي استمر فيه الاستهلاك الخاص قويا حتى الآن. ومع ذلك فمن المتوقع أن يكتسب النشاط في الولايات المتحدة زخما جديدا في الفترة القادمة مع ارتفاع معدلات النمو خلال عام ٢٠٠٧ وعودتها إلى المستويات الممكنة في عام ٢٠٠٨. غير أن المديرين أعربوا عن قلقهم إزاء الدلائل الأخيرة على تزايد الصعوبات في سوق التمويل العقاري الموجه لأصحاب الجدارة الائتمانية المنخفضة، وهو ما يمكن أن يبدأ في فرض أعباء على قطاعات أخرى في الاقتصاد، وخصوصا إذا تعمق الهبوط في سوق المساكن وأصبحت معايير الائتمان أكثر تشددا بوجه أعم. ومن هذا المنطلق، رأى المديرون أن آثار التراجع في نشاط قطاع المساكن لم تتضح بالكامل بعد، وأن هبوط النشاط في الولايات المتحدة بعمق أشد مما تشير إليه التوقعات هو احتمال وارد لا ينبغي استبعاده. فلا يزال التضخم الأساسي مرتفعا رغم انكماش الضغوط التضخمية إلى حد ما عقب انخفاض أسعار النفط عن مستوياتها المرتفعة المسجلة في العام الماضي. وقد أيد المديرون المنهج الذي اعتمده الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الشهور الأخيرة والذي أبقى بموجبه أسعار فائدة السياسة النقدية دون تغيير، علما بأنه على استعداد لإصدار الاستجابة اللازمة إذا طرأ أي تحول في توازن المخاطر بين النمو والتضخم. ورحب المديرون بما ورد من إشارات على أن ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨ سوف تستهدف تحقيق التوازن في الميزانية الفيدرالية بحلول السنة المالية ٢٠١٢، وإن أعربوا عن تفضيلهم للهدف الأكثر طموحا الذي يتمثل في تحقيق هذا التوازن مع استبعاد فائض الضمان الاجتماعي. وسوف يلزم دعم الضبط المتوخى في أوضاع المالية العامة بإجراء إصلاحات لإرساء نظام الضمان الاجتماعي وبرنامج التأمين الصحي الفيدرالي (Medicare) وبرنامج الإعانة الطبية (Medicaid) على مسار قابل للاستمرار في المدى الطويل.

ورحب المديرون بتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة اليورو في عام ٢٠٠٦، ورأوا أن المخاطر على الآفاق المتوقعة تتسم بالتوازن. وأعرب

المديرون عن اعتقادهم بأن مواجهة الضغوط التضخمية تبرر مزيدا من التراجع الحذر عن منهج التوسع النقدي الذي اعتمده البنك المركزي الأوروبي، شريطة إحراز التقدم في الانتعاش حسب المتوقع. ورحب المديرون بما تحقق من تقدم ضروري نحو ضبط أوضاع المالية العامة، ولكنهم رأوا أن التوسع الدوري القوي والضغوط الوشيجة بسبب شيخوخة السكان يتطلبان القيام بجهد أكثر طموحا في هذا الخصوص. وشددوا أيضا على أهمية إجراء مزيد من الإصلاحات على صعيد السياسات في إطار جدول أعمال لشبونة بغية تعزيز احتمالات التوسع الاقتصادي المستمر على المدى الطويل، لا سيما الخطوات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية وزيادة استخدام العمالة. وقد أوضحت التجارب الأخيرة أيضا أهمية إجراء إصلاحات متكاملة في سوقي المنتجات والخدمات لزيادة فرص العمل وضبط أوضاع المالية العامة من خلال ضبط النفقات.

ورحب المديرون بتجاوز الاقتصاد الياباني فترة التباطؤ العابرة التي مر بها في منتصف عام ٢٠٠٦. ولما كان التضخم لا يزال قريبا من الصفر، فقد أيدوا بوجه عام المنهج الحذر الذي اعتمده بنك اليابان المركزي لرفع أسعار الفائدة منذ إلغاء سياسة الفائدة الصفرية في العام الماضي، واقترحوا عدم التخلي عن السياسة النقدية التوسعية إلا بالتدريج وبعد أن تتوافر أدلة تؤكد استمرار التوسع الاقتصادي القوي. وذكر المديرون أيضا أن زيادة الوضوح بشأن أهداف التضخم متوسطة الأجل التي حددها بنك اليابان المركزي من شأنه تثبيت توقعات القطاع الخاص، مع الحد من مخاطر التفكك المفاجئ للمراكز الاستثمارية في تجارة مناقلة الين والذي يقترن بتحركات حادة في أسعار الصرف أو حجم تدفقات رؤوس الأموال. وبيدوا أن ضبط أوضاع المالية العامة يسير بخطى سباقة على خطط الحكومة الرامية إلى تحقيق فائض أولي بحلول السنة المالية ٢٠١١، ولكن الضرورة سوف تستلزم تكثيف الجهود في هذا المجال بما يتجاوز الخطة الحالية للمدى المتوسط بغية الوصول بصافي الدين إلى مسار هبوطي مستمر. ومن المهم أيضا إحراز المزيد من التقدم في الإصلاح الهيكلي من أجل تعزيز النمو الذي سيعود بأثره الإيجابي على الاقتصاد العالمي ككل.

الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى

رحب المديرون بقوة الأداء الاقتصادي في آسيا الصاعدة، حيث قادت مسيرة التوسع القوي كل من الصين

الإصلاح لدى الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، مما يؤكد مجددا أهمية الإصلاحات الهيكلية لتيسير التقارب السلس والمتواصل بين بلدان الاتحاد.

ولاحظ المديرين أن الأداء الاقتصادي في كومنولث الدول المستقلة لا يزال مرتكزا على ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأن آفاق النمو تبدو إيجابية بشكل عام. وأعربوا عن قلقهم إزاء استمرار معدل التضخم المرتفع في كثير من البلدان بسبب قوة التدفقات الرأسمالية الداخلة ونمو الطلب المحلي، الأمر الذي أسهمت فيه زيادات الإنفاق العام الكبيرة التي تجاوزت سرعتها نمو الإيرادات. وبالتالي، رأى المديرين أنه ينبغي زيادة تقييد الإنفاق وتشديد السياسة النقدية، وأن الأمر يتطلب في بعض الحالات زيادة مرونة أسعار الصرف لاحتواء الضغوط التضخمية. أما الحفاظ على زخم النمو القوي الذي تحقق في الآونة الأخيرة فسوف يتطلب إصلاحات تهدف إلى جذب الاستثمارات الخاصة لتنويع مصادر النمو بعيدا عن تصدير السلع الأولية.

وإذ أقر المديرين بالتحديات المختلفة التي تواجه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فقد رحبوا باستمرار التوسع القوي المشاهد في المنطقة ككل، إلى جانب احتمالات تحقيق نمو أسرع في عام ٢٠٠٧. وفي نفس الوقت، سلت المديرين الضوء على جوانب تعرض الاقتصادات غير المصدرة للنفط في المنطقة لصدمة أسعار السلع الأساسية أو لمزيد من الارتفاعات في أسعار النفط. وسوف يكون الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي ضروريا لتشجيع قيام اقتصادات نشطة تعمل وفق قواعد السوق، وللحفاظ على التحسن الذي تحقق مؤخرا في أداء النمو في المنطقة. وشدد المديرين على الاستفادة التي يمكن أن تتحقق لمعظم بلدان المنطقة بالتقدم في تحرير التجارة، وزيادة فتح الأسواق للصادرات الواردة منها، ووفاء الاقتصادات المتقدمة بالتزامات المعونة التي تعهدت بها على سبيل الدعم لمسييرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وسوف يسهم اتخاذ تدابير لتقوية المؤسسات وتحسين مناخ الأعمال في إعطاء دفعة لأنشطة القطاع الخاص والحد من اعتماد المنطقة الكبير حتى الآن على الصادرات السلعية.

والهند. وأعرب معظم المديرين عن ثقتهم في أن المنطقة قادرة على الصمود أمام أي تباطؤ يصيب الاقتصاد الأمريكي، وإن حذر آخرون من إمكانية أن تكون تداعيات التباطؤ كبيرة نظرا لأن شحنات السلع الوسيطة التي تتوجه في نهاية المطاف إلى الولايات المتحدة تمثل نسبة متنامية من التجارة الإقليمية البينية. وعلى خلفية الفوائض المتزايدة في الحساب الجاري لدى بعض بلدان المنطقة، أشار المديرين إلى اختلاف درجات المرونة التي تنسم بها أسعار الصرف في بلدان المنطقة المختلفة. واعتبر كثير منهم أن زيادة مرونة الرينمينبي من شأنه المساهمة في إرساء قاعدة مأمونة تدار على أساسها السياسة النقدية في الصين، مع المساعدة على احتواء الفوائض المتزايدة في الحساب الجاري الصيني.

ولاحظ المديرين أن النمو في أمريكا اللاتينية تجاوز ٥٪ في عام ٢٠٠٦، تدعمه قوة البيئة الخارجية وسلامة السياسات الاقتصادية بشكل عام. ورغم أنه من المرجح أن تتراجع وتيرة النمو إلى حد ما في العامين القادمين، فقد علق المديرين بقولهم إن تقوية الأساسيات الاقتصادية وتحسين السياسة الاقتصادية الكلية من شأنهما تمكين بلدان أمريكا اللاتينية من الحفاظ على نموها المرتفع حتى إذا تباطأ النشاط في الولايات المتحدة بدرجة أكثر حدة من المتوقع. ومع ذلك، فلا تزال المنطقة معرضة لمخاطر انخفاض أسعار السلع الأساسية، وهو ما ينشئ تحديات على مستوى السياسات في العديد من بلدان المنطقة عن طريق ما يفرضه من ضغوط على موازين المالية العامة والحسابات الجارية. كذلك أشار المديرين إلى أهمية إصلاحات المالية العامة في إعطاء فرصة أكبر لزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية الموجهة إلى المستحقين. ومن الأولويات في هذا الصدد أيضا إجراء إصلاحات لرفع مستوى الإنتاجية المخيب للأمال في المنطقة.

ورحب المديرين بقوة النمو في أوروبا الصاعدة، مشيرين إلى التراجع المعتدل الذي يرجح أن يشهده التوسع الاقتصادي في عام ٢٠٠٧ استجابة لتباطؤ النمو في أوروبا الغربية. ورغم قدرة معظم البلدان على تدبير الموارد بسهولة لتمويل العجز المتزايد في حساباتها الجارية، فقد نبه المديرين إلى أن تدهور الأوضاع المالية العالمية يمكن أن يحد من التدفقات الرأسمالية الداخلة في المستقبل. كذلك لفت المديرين الانتباه إلى تباطؤ وتيرة

الكبرى على صعيد السياسات بغية تيسير التخلص من الاختلالات العالمية الكبيرة بشكل منظم. ومن العناصر المهمة في مثل هذا المنهج بذل جهود لزيادة المدخرات في الولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال زيادة ضبط أوضاع المالية العامة؛ ودفع عجلة الإصلاحات الداعمة للنمو في منطقة اليورو؛ وإجراء مزيد من الإصلاحات الهيكلية في اليابان، بما فيها ضبط أوضاع المالية العامة؛ واتخاذ مبادرات لتشجيع الاستهلاك وزيادة المرونة بما يتيح ارتفاع أسعار العملات في بعض أنحاء من آسيا الصاعدة، وخصوصا الصين. وقال المديرين إنه من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وزيادة الإنفاق إلى تخفيض الفوائض الخارجية في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط، وإن ظل من الممكن مواصلة زيادة الإنفاق في الحدود التي تسمح بها الطاقة الاستيعابية. وأشار عدد قليل من المديرين أيضا إلى إمكانية أن تساعد زيادة ضرائب الطاقة في الولايات المتحدة على الحد من الاختلالات وتخفيض العواقب السلبية على البيئة. وفي هذا السياق، أحاط المديرين علما بما أعلنته الإدارة الأمريكية مؤخرا من أنها تهدف إلى كبح استهلاك الغازولين.

وأشار المديرين إلى تحليل خبراء الصندوق الذي خلص إلى أن أسعار الصرف الحقيقية يمكن أن تقوم بدور مهم في عملية التصحيح لدى البلدان ذات الفوائض والعجزات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري — وهو تحليل يستند إلى فترات تاريخية تراجمت فيها اختلالات الحساب الجاري وإلى بحث أعمق في سلوك التجارة الأمريكية. غير أنهم أكدوا أن تغيرات سعر الصرف يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات على صعيد السياسات لإعادة توازن الطلب المحلي. ومن هذا المنطلق، رأى عدة مديرين أن هذا التحليل يمثل عنصرا مكملا وعمليا لدراسات آفاق الاقتصاد العالمي السابقة حول أهمية تعديلات السياسة المحلية وتحركات أسعار الصرف في تسوية الاختلالات. وأقر المديرين عموما بأن أحد العناصر التي يمكن أن تسهم بدور حاسم في السياسات الرامية إلى تشجيع التسوية السلسلة للاختلالات العالمية الكبيرة هو استعداد جميع السلطات في المناطق الكبرى لإتاحة الفرصة أمام تعديل أسعار الصرف الحقيقية، لا سيما إذا لم تكن معومة بحرية. وبينما يشير تحليل الخبراء إلى إمكانية أن يكون العجز التجاري الأمريكي أكثر استجابة لتغيرات أسعار

ومع استمرار أسعار النفط المرتفعة، حظيت البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط بعام آخر من النمو القوي مصحوبا بأرصدة قوية في المالية العامة والحسابات الجارية. ورأى المديرين أن آفاق الاقتصاد مواتية في المنطقة ككل، كما رحبوا بخطط الاستثمار العام بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فلا تزال المنطقة شديدة الاعتماد على قطاع الهيدروكربونات، بينما يسهم تزايد السكان في ارتفاع معدلات البطالة. وفي هذا السياق، شدد المديرين على أهمية تشجيع مزيد من الاستثمارات الخاصة في القطاع النفطي لموازنة مصادر النمو وزيادة فرص العمل. ومن الأهمية بمكان أيضا تحسين مناخ الأعمال وتعديل نظم التعليم بما يحقق التوافق بين المهارات المتوافرة في سوق العمل واحتياجات القطاع الخاص. وفي البلدان المصدرة للنفط في المشرق العربي، تسارع النمو في عام ٢٠٠٦ مع توسع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن البيئة الخارجية ككل.

وأشار المديرين إلى التحدي الذي يواجه كثيرا من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، والذي يتمثل في الاستفادة من فرصة التدفقات الرأسمالية القوية لدعم الاستثمار، مع تجنب التقلبات الكبيرة في القدرة التنافسية وتراكم جوانب الضعف في الميزانية العمومية. وإذ أشار المديرين إلى عدم وجود وصفة بسيطة يمكن تطبيقها في جميع الحالات، فقد أبرزوا أهمية اتباع مناهج متوازنة ومرنة في إدارة الاقتصاد الكلي بحيث تتناسب مع ظروف كل بلد وتتجنب الإجراءات التي من شأنها التأثير على الثقة أو إحداث تشوهات في الأسواق. وأقر عدة مديرين أيضا بأنه حتى البلدان التي تعتمد أطرا موثوقة للسياسات وتحظى بمؤسسات ونظم مالية قوية قد تتعرض لتدفقات رأسمالية كبيرة ومتقلبة ومن ثم يمكن أن تنتفع من مشورة الصندوق بشأن بدائل السياسات الممكنة التي تصمم حسب ظروف كل منها في سياق مشاورات المادة الرابعة.

القضايا متعددة الأطراف

شدد المديرين على المسؤولية المشتركة بين صانعي السياسات في الحفاظ على الركائز اللازمة لتحقيق نمو عالمي قوي، مؤكداين أهمية الإجراءات التي تتخذها البلدان

المساعدة للمتضررين من تطورات التكنولوجيا والتجارة تحسين نظم التعليم، وزيادة مرونة أسواق العمل، وإيجاد نظم للرعاية الاجتماعية توفر الحماية من تأثير التغيرات الاقتصادية، ولكنها لا تعيق حدوثها. ورحب المديرين بما تحقق من إحياء جولة مفاوضات الدوحة التجارية متعددة الأطراف. فمن الممكن إعطاء دفعة لآفاق الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط إذا ما انتهت المفاوضات بنتائج ناجحة، عن طريق زيادة تعزيز القواعد متعددة الأطراف والحد من مخاطر الحمائية. ويمكن أيضا تعزيز احتمالات التخلص من الاختلالات العالمية بالتدرج عن طريق اتخاذ مبادرات لإزالة العقبات أمام إعادة توزيع الموارد بشكل منظم وفقا لتحركات أسعار الصرف، بما في ذلك مبادرات الإصلاح التجاري.

الصرف مما يتبين في الدراسات الاقتصادية الكلية بشكل عام، فقد أعرب المديرين عن عدم اقتناعهم بهذا الاستنتاج قائلين إنه ينبغي القيام ببحوث وتحليلات إضافية حول هذا الموضوع باستخدام منهجيات بديلة قبل الخروج باستنتاج قاطع. غير أن بعض المديرين الآخرين شددوا على أهمية النتيجة التي خلص إليها الخبراء. ورحب المديرين بتحليل خبراء الصندوق الذي يوضح كيف بدأ النمو السريع في التجارة الدولية واستخدام التكنولوجيات الجديدة يحددان الملامح المميزة لسوق عمل عالمية تزداد تكاملا يوما بعد يوم. ويسهم هذا التكامل في تعزيز النمو والدخل في كل من البلد المصدّر والبلد المضيف، وإن كان يؤثر في نفس الوقت على التوزيع النهائي للدخول ومن ثم فقد يكون عنصرا غير مباشر في ظهور التوجهات الحمائية. وينبغي أن تتضمن الخطوات

الملحق الإحصائي

السياسات الأكثر تحديدا التي تستند إليها التوقعات الخاصة ببعض الاقتصادات المتقدمة المختارة. وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الإقراض السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٧ و ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٧، و ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨، ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧، و ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه على النحو التالي اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو =	١٣,٧٦٠٣ شلن نمساوي
=	٤٠,٣٣٩٩ فرنك بلجيكي
=	١,٩٥٥٨٣ مارك ألماني
=	٥,٩٤٥٧٣ مارك فنلندية
=	٦,٥٥٩٥٧ فرنك فرنسي
=	٣٤٠,٧٥٠ دراخمة يونانية ^١
=	٠,٧٨٧٥٦٤ جنيه أيرلندي
=	١,٩٣٦,٢٧ ليرة إيطالية
=	٤٠,٣٣٩٩ فرنك لكسمبرغ
=	٢,٢٠٣٧١ غيلدر هولندي
=	٢٠٠,٤٨٢ إسكودو برتغالي
=	٢٣٩,٦٤٠ دولار سلوفيني ^٢
=	١٦٦,٣٨٦ بيزيتا إسبانية

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

ما هو الجديد

في أول يناير عام ٢٠٠٧، أصبحت سلوفينيا البلد الثالثة عشر التي تنضم لمنطقة اليورو وهي الآن ضمن

^١ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لليونان قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠١.

^٢ تم تحديد سعر التحويل بالنسبة لسلوفينيا قبل انضمامها إلى منطقة اليورو في أول يناير ٢٠٠٧.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية، ويتألف من خمسة أقسام هي الافتراضات، وما هو الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وتصنيف البلدان، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصا للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. ويحتوي القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام المجمع لمجموعات البلدان المختلفة. ويلخص القسم الرابع تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتأتي الجداول الإحصائية في القسم الرئيسي والأخير من الملحق، حيث أعدت البيانات على أساس المعلومات المتاحة حتى نهاية مارس ٢٠٠٧. وعلى سبيل التيسير فقط، تظهر الأرقام الخاصة بعام ٢٠٠٧ وما بعده بنفس درجة التحديد المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولما كانت هذه الأرقام مجرد توقعات، فيجب ألا تعتبر مساوية للبيانات التاريخية في درجة الدقة.

الافتراضات

يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٦ يناير إلى ٢٣ فبراير ٢٠٠٧. وتعني هذه الافتراضات بالنسبة لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أن متوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة يبلغ ١,٤٩٥ و ١,٥٠٠، ومتوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو يبلغ ١,٣٠ و ١,٣١، ومتوسط سعر الين مقابل الدولار الأمريكي يبلغ ١٢٠,٤ و ١١٩,٢، على التوالي.

أما متوسط سعر النفط، فيفترض أن يبلغ ٦٠,٧٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٧ و ٦٤,٧٥ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٨.

كذلك يفترض أن تستمر السلطات الوطنية في تطبيق نفس السياسات الحالية. ويصف الإطار أ-١ افتراضات

الإطار أ-١: افتراضات السياسة الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات الخاصة باقتصادات متقدمة مختارة

ألمانيا: تعكس التوقعات التدابير المعلنة في سياق اتفاق الائتلاف الحكومي، والتي ترمي إلى خفض رصيد المالية العامة الكلي إلى أقل من ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٧. وتتضمن التوقعات خسارة في الإيرادات بسبب إصلاح ضرائب دخل الشركات ولا تتضمن تغيراً في نفقات الرعاية الصحية حيث إن مناقشات إصلاح الرعاية الصحية تأجلت حتى عام ٢٠٠٧.

فرنسا: تستند تقديرات ٢٠٠٦ إلى أحدث التقديرات الرسمية وتستند توقعات عام ٢٠٠٧ إلى قانون الميزانية المبدئية. وتتضمن التوقعات متوسطة الأجل توقعات السلطات للإيرادات الضريبية كما ينص عليها تحديث برنامج الاستقرار عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، ولكنها تفترض اختلافاً في الإنفاق (تباطؤ أقل حدة) وفي الإيرادات غير الضريبية بصورة تتماشى مع عدم تغير افتراض السياسات. أما بالنسبة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، يفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات الضريبية ونمو الإنفاق الحقيقي وفقاً لتوقعات ٢٠١٠. وتعدل كل توقعات المالية العامة حسب افتراضات خبراء الصندوق الخاصة بالاقتصاد الكلي.

إيطاليا: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٧ إلى تقدير خبراء الصندوق لتأثير تدابير الميزانية، المعدلة حسب رصيد ميزانية عام ٢٠٠٦ الذي كان أفضل من المتوقع. ومن عام ٢٠٠٨، يفترض ثبات الرصيد الأولي الهيكلي مستبعداً منه التدابير التي لا تتكرر.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المقدمة في تقرير عام ٢٠٠٦ السابق على الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوقعات آخر بيانات إحصائية أصدرها مكتب الإحصاءات الوطنية (Office for National Statistics)، بما في ذلك النتائج الأولية للميزانية حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

كندا: تستند التوقعات إلى ميزانية عام ٢٠٠٦ وتقديرات خبراء الصندوق، وتتضمن آخر بيانات إحصائية أصدرتها مؤسسة الإحصاء الكندية (Statistics Canada)، بما في ذلك نتائج ميزانيات المقاطعات والأقاليم حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى تقرير منتصف العام عن الآفاق الاقتصادية وآفاق المالية العامة المنشور في ديسمبر من عام ٢٠٠٦. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

النمسا: تستند أرقام المالية العامة لعام ٢٠٠٦ إلى تقديرات السلطات للنتائج. وتعد التوقعات لعام ٢٠٠٧ والأعوام التالية توقعات خبراء الصندوق التي تستند إلى السياسات المستخدمة حالياً.

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الميزانيات المعلنة رسمياً، معدلة لاحتساب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والنتائج المتوقعة للمالية العامة. وتتضمن توقعات المالية العامة للمدى المتوسط التدابير التي رجح الخبراء تنفيذها على صعيد السياسات، وفي الحالات التي لا تتوافر فيها لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الميزانية والتوقعات الخاصة بتنفيذ السياسات، يفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة يتم استخدامها في بعض الاقتصادات المتقدمة (راجع أيضاً الجداول ١٢-١٤ في الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات الخاصة بموازنات المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^١

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٨ الذي قدمته الإدارة الأمريكية للكونغرس في ٥ فبراير ٢٠٠٧، المعدل لمراعاة الفروق بين التوقعات الاقتصادية الكلية وافتراضات خبراء الصندوق بشأن (١) زيادة النفقات في مجال الدفاع استناداً إلى تحليل مكتب الميزانية بالكونغرس؛ (٢) تخفيض أبطأ في معدل نمو الإنفاق الاستثنائي؛ (٣) إصلاح الضريبة الدنيا البديلة فيما بعد السنة المالية ٢٠٠٨. وتفترض التوقعات أيضاً عدم إنشاء حسابات تقاعد شخصية (personal retirement accounts).

اليابان: تفترض التوقعات متوسطة الأجل للمالية العامة، أن نفقات وإيرادات الحكومة العامة (باستثناء الضمان الاجتماعي) قد عدلت حسب هدف الحكومة الحالية المتمثل في تحقيق ميزان أولي للمالية العامة بحلول أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

^١ فجوة الناتج هي الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي للميزانية هو مركز الميزانية الذي سيتحقق إذا ما توافقت مستوى الناتج الفعلي مع الناتج الممكن. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي للميزانية تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في رصيد الميزانية. وتستند حسابات الرصيد الهيكلي للميزانية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الملحق الأول). ويُعرف صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصاً الأصول المالية للحكومة العامة التي تشمل أصول نظام تأمين الضمان الاجتماعي. وتخضع تقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي للميزانية لهوامش عدم يقين كبيرة.

البرتغال: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠٧ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات. وتستند توقعات عام ٢٠٠٨ والأعوام التالية إلى «برنامج الاستقرار والنمو الحالي» الذي أعدته السلطات.

سنغافورة: تستند معظم توقعات الميزانية الخاصة بالنفقات بالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى توقعات السلطات الخاصة بالميزانية والمالية العامة، بينما تنمو الإيرادات بصورة متمشية مع النشاط الاقتصادي. وبعد ذلك، تفترض التوقعات رصيد ميزانية ثابت (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي).

إسبانيا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ميزانية عام ٢٠٠٧، والسياسات المحددة في التحديث الأخير لبرنامج الاستقرار الذي أعدته السلطات الوطنية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ المعدلة حسب افتراضات خبراء الصندوق بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي، والمعلومات المستقاة من آخر بيانات إحصائية، والإعلانات الرسمية. وفي السنوات اللاحقة تفترض توقعات المالية العامة عدم تغير السياسات.

السويد: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات التي تضمنتها الميزانية المعلنة في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن التوقعات أحدث البيانات الإحصائية الصادرة عن المكتب الإحصائي الوطني في السويد (Statistics Sweden)، بما في ذلك النتائج الأولية للميزانية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٦.

سويسرا: تستند توقعات الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ إلى حسابات خبراء الصندوق، والتي تتضمن تدابير لاستعادة توازن الحسابات الفيدرالية وتعزيز الموارد المالية للضمان الاجتماعي.

وتستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا في معظم الحالات اتخاذ موقف غير مسايير للاتجاه العام على مدى الدورة الاقتصادية، وطبقاً لهذا الموقف، سوف ترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما تفيد المؤشرات الاقتصادية بأن التضخم المتوقع سوف يتجاوز معدله أو نطاقه المقبول، وسوف تنخفض عندما تفيد المؤشرات بأن التضخم المتوقع لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج المتوقع أقل من المعدل الممكن وأن هامش الطاقة الإنتاجية غير المستغلة في الاقتصاد كبير. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٥,٣٪ في عام ٢٠٠٧ و ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط. ويعبر المسار المتوقع لأسعار الفائدة قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي عن الافتراض الضمني في أسعار الفائدة الأجلة السائدة. ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٣,٨٪ في عام ٢٠٠٧ و ٣,٧٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر فمن المتوقع أن يبلغ ٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧ و ١,٢٪ في عام ٢٠٠٨ في المتوسط. ويلخص الجدول ١-١ التغييرات التي أدخلت على الافتراضات الخاصة بأسعار الفائدة مقارنة بما ورد في عدد سبتمبر ٢٠٠٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

بلجيكا: تستند التوقعات لعام ٢٠٠٧ إلى المعلومات المقدمة في تقرير الميزانية لعام ٢٠٠٧ المعدلة حسب افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي لأوضاع الاقتصاد الكلي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٧ على وجه التحديد، فإن توقعات خبراء الصندوق تستبعد التدابير التي لا تتكرر والتي لم تُوضَّح بصورة صريحة في الميزانية (تمثل ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي). ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

الاندرك: بالنسبة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، تتضمن التوقعات اتفاقية الرعاية الاجتماعية الموقعة في يونيو من عام ٢٠٠٦ بالإضافة إلى بعض الخصائص الجوهرية من خطة المالية العامة متوسطة الأجل السابقة، كما تعدل التوقعات حسب افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي لأوضاع الاقتصاد الكلي. وتشير التوقعات إلى استمرار تحقيق فوائض في الميزانية تتماشى مع أهداف السلطات الخاصة باستمرارية المالية العامة على المدى البعيد وتخفيض الدين.

اليونان: تستند التوقعات إلى ميزانية عام ٢٠٠٧ المعدلة حسب افتراضات خبراء الصندوق للنمو الاقتصادي. وبالنسبة لعام ٢٠٠٨ والأعوام التالية، يفترض ثبات الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بينما يفترض استمرار الاتجاه الصعودي في مساهمات التأمين الاجتماعي، ويفترض انخفاض تحويلات الاتحاد الأوروبي. ويفترض كذلك ثبات نسبة مجموع النفقات على نطاق واسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية: تتفق توقعات المالية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ مع استراتيجية السلطات متوسطة الأجل الموضحة في ميزانية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما تستند توقعات ٢٠١١-٢٠١٢ إلى الافتراضات التي يعتمد عليها تصور خبراء الصندوق متوسط الأجل للاقتصاد الكلي.

كوريا: تستند توقعات عام ٢٠٠٧ إلى الميزانية التي وضعتها السلطات، معدلة بعض الشيء حسب افتراضات خبراء الصندوق. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، تتفق التوقعات مع خطط السلطات الخاصة بالميزانية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة إلى ميزانيتي عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٨ والتحديث الأخير لبرنامج الاستقرار، والتوقعات الأخرى التي قدمتها السلطات المعدلة حسب افتراضات خبراء الصندوق الخاصة بأوضاع الاقتصاد الكلي. نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة حتى نهاية ٢٠١٠/٢٠١١ إلى تقرير "مستجدات الاقتصاد والمالية العامة" (Half Year Economic and Fiscal Update) النصف سنوي لشهر ديسمبر ٢٠٠٦. وبالنسبة لبقية فترة التوقعات، يفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات.

الصندوق فعالة في جميع هذه المشروعات، وخاصة دليل ميزان المدفوعات، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية ودليل إحصاءات مالية الحكومة، مما يعكس ما يوليه الصندوق من اهتمام خاص بالمراكز الخارجية للبلدان واستقرار القطاع المالي والأوضاع المالية للقطاع العام. وعند إصدار الأدلة، بدأت عملية تعديل البيانات القطرية بجدية وفقا للتعريف الجديدة. وعلى الرغم من هذا، فإن تحقيق التوافق التام مع الأدلة يتوقف في نهاية المطاف على تقديم معدي الإحصاءات الوطنية بيانات قطرية معدلة. ومن ثم، فإن التقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئيا فقط مع هذه الأدلة.

وتمشيا مع التحسينات التي تحققت مؤخرا في معايير إبلاغ بيانات الإحصاءات الاقتصادية، ألغت عدة بلدان بشكل تدريجي الطريقة التقليدية القائمة على سنة الأساس الثابتة في حساب مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية، ومعدل نموها وتحولت إلى حساب النمو الإجمالي بطريقة الترجيح بنظام السلسلة. ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي حدثت مؤخرا في هياكل هذه الاقتصادات، اضطرت البلدان المعنية إلى مراجعة الطريقة المتبعة لديها في قياس مستويات إجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه. ونتيجة للانتقال إلى أسلوب الترجيح بنظام السلسلة في حساب النمو الكلي باستخدام المعلومات عن الأسعار الجارية، تمكنت البلدان من قياس نمو إجمالي الناتج المحلي بطريقة أدق وذلك بالتغلب على مسألة تحيز البيانات الجديدة نحو الارتفاع. وتُتبع في الوقت الحالي منهجية الترجيح بنظام السلسلة في إعداد البيانات الاقتصادية الكلية الحقيقية لكل من ألبانيا وأستراليا والنمسا وأذربيجان وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو وفنلندا وجورجيا وألمانيا واليونان وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكازاخستان وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطة وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وروسيا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات

مجموعة الاقتصادات المتقدمة؛ وفي أول يناير ٢٠٠٧ أيضا أصبحت بلغاريا ورومانيا عضوين جديدين في الاتحاد الأوروبي، ليصل حجم المجموعة إلى ٢٧ عضوا. ولم تشمل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزر الأنتيل الهولندية بعد قرار الجزر الخمس بالانسحاب من الاتحاد ولن يعد لها وجود في يونيو عام ٢٠٠٧. وتم تعديل بلدان المجموعة المصدرة للوقود لتعكس التحديث الدوري لمعايير التصنيف؛ كما تم تحديث أوزان تعادل القوة الشرائية لتعكس أحدث معامل التحويل لتعادل القوة الشرائية المستمدة من البنك الدولي.

البيانات والأعراف المتبعة

تتألف القاعدة الإحصائية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي (قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي) من البيانات والتوقعات الخاصة بـ ١٨٢ بلدا. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية بصندوق النقد الدولي، حيث تقوم إدارات المناطق الجغرافية بتحديث التوقعات الخاصة بالبلدان الأعضاء بصفة منتظمة على أساس افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية لتحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي المعلومات الواردة من الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية.

وقد تحقق تحسن كبير في معايير الإحصاءات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي نتيجة لإجراء المراجعة الشاملة لنظام الحسابات القومية (SNA) الموحد لعام ١٩٩٣، وكل من دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة (BPM5)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (MFSM)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM) (2001 التي أعدها صندوق النقد الدولي).^٣ وكانت مشاركة

المتحدة والبنك الدولي؛ ودليل ميزان المدفوعات- الطبعة الخامسة، (واشنطن، ١٩٩٣) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل الإحصاءات النقدية والمالية، (واشنطن، ٢٠٠٠) إعداد صندوق النقد الدولي؛ ودليل إحصاءات مالية الحكومة، (واشنطن، ٢٠٠١) إعداد صندوق النقد الدولي.

^٤ راجع Charles Steindel, 1995, "Chain-Weighting: The New Approach to Measuring GDP," *Current Issues in Economics and Finance* (Federal Reserve Bank of New York), Vol. 1 (December).

^٣ نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣، (بروكسل/ لكسمبرغ ونيويورك وباريس وواشنطن، ١٩٩٣) إعداد مفوضية الجماعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم

• الأرقام المجمع للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات نمو أو نسب، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.^٦

• الأرقام المجمع للبيانات المتعلقة بالاقتصاد المحلي لمنطقة اليورو (١٣ بلدا عضوا طوال الفترة كلها، ما لم يذكر خلاف ذلك) هي مجملات البيانات الواردة من مصادر وطنية باستخدام أوزان ترجيحية تستند إلى أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥.

• الأرقام المجمع لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من إجمالي حجم القوى العاملة للمجموعة.

• الأرقام المجمع الخاصة بالاقتصاد الخارجي هي مجاميع كلية لبيانات فرادى البلدان بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسطات أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي. أما الأرقام المجمع للتغيرات في أحجام وأسعار التجارة الخارجية فهي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من إجمالي الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

وبالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن المعاملات الخارجية المحررة بعملات غير قابلة للتحويل (حتى ١٩٩٠) تحول إلى الدولار الأمريكي بالأسعار الضمنية للدولار الأمريكي/الروبل المحسوبة على أساس سعر صرف العملة الوطنية لكل بلد من هذه البلدان مقابل الدولار والروبل.

وتشير كل البيانات للسنوات الميلادية، باستثناء البلدان التالية حيث تستخدم السنوات المالية: أستراليا (يوليو/يونيو)؛ وبنغلاديش (يوليو/يونيو)؛ ومصر (يوليو/يونيو)؛ جمهورية إيران الإسلامية (مارس/فبراير)؛

^٦ راجع الإطار ٢-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على موجز للأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, «Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook», in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (International Monetary Fund, December 1993), pp.106-23.

المتحدة. ولكن تستند البيانات المتوافرة قبل الأعوام ١٩٩٦ (ألبانيا) و١٩٩٤ (أذربيجان) و١٩٩٥ (بلجيكا) و١٩٩٥ (قبرص) و١٩٩٥ (الجمهورية التشيكية) و١٩٩٥ (منطقة اليورو) و١٩٩١ (ألمانيا) و٢٠٠٠ (اليونان) و١٩٩٥ (كازاخستان) و١٩٩٥ (لكسمبرغ) و٢٠٠٠ (مالطة) و١٩٩٥ (بولندا) و١٩٩٥ (روسيا) و١٩٩٥ (سلوفينيا) و١٩٩٥ (إسبانيا)، إلى حسابات قومية غير منقحة وتظل خاضعة للمراجعة في المستقبل.

وقد اعتمد أعضاء الاتحاد الأوروبي نظاما منسقا لإعداد الحسابات القومية يشار إليه باسم النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (ESA 1995)، فأصبحت جميع بيانات الحسابات القومية تقدم على أساس هذا النظام الجديد اعتبارا من عام ١٩٩٥. وقد تحقق تقدم في المراجعة التي تجريها السلطات الوطنية على بيانات ما قبل ١٩٩٥ حتى تتوافق مع النظام الجديد ولكنها لم تكتمل بعد في بعض الحالات. وفي هذه الحالات، تم تعديل البيانات التاريخية لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي بعناية لتجنب حدوث انقطاعات في سلاسل البيانات، غير أن مستخدمي بيانات الحسابات القومية للاتحاد الأوروبي قبل عام ١٩٩٥ ينبغي لهم توخي الحذر إلى أن تنتهي الهيئات الإحصائية الوطنية تماما من مراجعة البيانات التاريخية. راجع الإطار ١-٢ بعنوان «التعديلات في الأساليب المنهجية للحسابات القومية» في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتشمل البيانات المجمع لمجموعات البلدان الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة للبيانات الخاصة بكل بلد على حدة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٥ ما لم يذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع البيانات ما عدا التضخم ونمو النقود في مجموعة البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

• الأرقام المجمع لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في مجموعات البلدان المختلفة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاث السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

^٥ متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، والتوظيف، وإجمالي الناتج المحلي للفرد، والتضخم، وإنتاجية عوامل الإنتاج، والمعاملات، وأسعار السلع الأساسية، تحسب بمعدلات تغير سنوية مركبة باستثناء معدل البطالة فيتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

الجدول (أ) - تصنيف البلدان حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها من المجموع الكلي لإجمالي الناتج المحلي، والصادرات من السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٠٦^١ (% من إجمالي المجموعة أو العالم)

عدد البلدان	إجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات	عدد السكان
الاقتصادات المتقدمة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٥,٣
الولايات المتحدة	٣٧,٨	٩,٨	٤,٧
منطقة اليورو	٢٨,٢	٢٩,٠	٥,٠
ألمانيا	٧,٤	٨,٩	١,٣
فرنسا	٥,٦	٤,٣	١,٠
إيطاليا	٥,٢	٣,٥	٠,٩
إسبانيا	٣,٥	٢,٢	٠,٧
اليابان	١٢,١	٥,٠	٢,٠
المملكة المتحدة	٦,٢	٤,٦	٠,٩
كندا	٣,٤	٣,١	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٢,٤	٢٣,٥	٢,٢
للتذكيرة			
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧٧,٦	٥٨,٣	١١,٣
الاقتصادات الآسيوية والصناعية الجديدة	٦,٥	١٣,٧	١,٣
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	٤٨,٠	٣٢,٧	٨٤,٧
إفريقيا	٧,٠	٧,٧	١٢,٩
جنوب الصحراء	٥,٤	١,٩	١١,٨
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٢,٩	٠,٩	٨,٧
أوروبا الوسطى والشرقية	٧,١	١٣,٢	٢,٩
كومنولث الدول المستقلة ^٢	٨,٠	١٠,١	٤,٤
روسيا	٥,٤	٦,٩	٢,٢
آسيا النامية	٥٦,٣	٣٨,٦	٥٢,٣
الصين	٣١,٤	٢١,٩	٢٠,٥
الهند	١٣,١	٤,١	١٧,٤
ما عدا الصين والهند	١١,٧	١٢,٦	١٤,٣
الشرق الأوسط	٥,٩	١٤,٥	٣,٧
نصف الكرة الغربي	١٥,٧	١٥,٩	٨,٥
البرازيل	٥,٤	٣,٣	٢,٩
المكسيك	٣,٧	٥,٥	١,٦
المجموعات التحليلية			
حسب مصدر إيرادات التصدير			
الوقود	١٣,٣	٢٦,٥	٩,٣
غير الوقود	٨٦,٧	٧٣,٥	٧٥,٣
منها: منتجات أولية	١,٧	٢,٣	٣,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي			
بلدان المركز المدين الصافي	٥٤,١	٤٨,٥	٥٤,٧
منه: تمويل رسمي	٦,١	٣,٨	١١,٧
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين			
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥	١٠,٢	٧,٦	١٦,١
بلدان المركز المدين الصافي الأخرى	٤٣,٩	٤٠,٩	٣٨,٦
مجموعات أخرى			
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٢,٠	١,٢	٧,٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧,٨	١٦,٦	٥,٥

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقدير إجمالي الناتج المحلي للبلدان المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويُعبّر عدد البلدان التي تمثل كل مجموعة عن البلدان التي تم تضمين بياناتها في إجمالي المجموعة.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول (ب) - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مجموعات فرعية أخرى		مناطق العملات الرئيسية			
اقتصادات أخرى متقدمة	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	الاقتصادات الآسيوية الجديدة	منطقة اليورو	النمسا	الولايات المتحدة
كوريا	أستراليا	كندا	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^١	أيرلندا	منطقة اليورو
نيوزيلندا	قبرص	فرنسا	كوريا	إيطاليا	اليابان
النرويج	الدانمرك	ألمانيا	سنغافورة	لكسمبرغ	
سنغافورة	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^١	إيطاليا	مقاطعة تايوان الصينية	هولندا	
السويد	أيسلندا	اليابان		البرتغال	
سويسرا	إسرائيل	المملكة المتحدة		سلوفينيا	
مقاطعة تايوان الصينية		الولايات المتحدة		إسبانيا	

^١ في أول يوليو ١٩٩٧، أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الإسلامية، والبوسنة والهرسك، وبروني دار السلام، وإريتريا، والعراق وليبيريا وصربيا، والصومال، وتيمور-ليشتي. وتعتبر كل من كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مثالا للبلدان غير الأعضاء في الصندوق، بينما تعد سان مارينو، وهي من الاقتصادات المتقدمة، وأروبا وجزر مارشال ولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو وجمهورية الجبل الأسود، وهي من البلدان النامية، أمثلة لاقتصادات لم تستكمل قواعد بياناتها بعد.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا للتصنيف المتبع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يورد الجدول (ب) أسماء الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٠ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا، المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية والتي تعرف عادة بمجموعة السبعة. كذلك تصنف بلدان منطقة اليورو (١٣ بلدا) والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة كمجموعتين فرعيتين. وتغطي البيانات المجمع في الجداول عن منطقة اليورو البلدان الأعضاء الحاليين في كل السنوات رغم توسع العضوية بمرور الوقت.

وتشير البيانات الخاصة بألمانيا في ١٩٩١ والسنوات اللاحقة إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية (أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة)، ولا توجد بيانات اقتصادية موحدة أو متناقضة لما قبل عام

وموريشيوس (يوليو/يونيو)؛ وميانمار (إبريل/مارس)؛ ونيبال (يوليو/يونيو)؛ ونيوزيلندا (يوليو/يونيو)؛ وباكستان (يوليو/يونيو)؛ وساموا (يوليو/يونيو)؛ وتونغا (يوليو/يونيو).

تصنيف البلدان

موجز تصنيف البلدان

تُصنف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: الاقتصادات المتقدمة والبلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية.^٧ وبدلا من الاعتماد على معايير جامدة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، تم تطوير هذا التصنيف بمرور الوقت لتيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال تنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويشمل الجدول (أ) استعراضا عاما لهاتين المجموعتين المعياريتين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كما يتضمن عدد بلدان كل مجموعة ومتوسط أسهم المجموعتين بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الكلي المقوم بتبادل القوى الشرائية وإجمالي الصادرات من السلع والخدمات وعدد السكان.

وهناك بضعة بلدان غير مدرجة حاليا في هاتين المجموعتين، إما لأنها غير أعضاء في الصندوق، ولذلك لا يقوم الصندوق بمتابعة اقتصاداتها، أو لعدم استكمال قواعد بياناتها. وبسبب نقص البيانات لم تدرج البلدان التالية في الأرقام المجمع: جمهورية أفغانستان

^٧ لا يشير مصطلح "بلد" المستخدم في هذا التقرير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة وفقا للقانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يتم الاحتفاظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

الجدول (ج) - الاتحاد الأوروبي

النمسا	فنلندا	لاتفيا	رومانيا
بلجيكا	فرنسا	ليتوانيا	الجمهورية السلوفاكية
بلغاريا	ألمانيا	لكسمبرغ	سلوفينيا
قبرص	اليونان	مالطة	إسبانيا
الجمهورية التشيكية	هنغاريا	هولندا	السويد
الدانمرك	آيرلندا	بولندا	المملكة المتحدة
إستونيا	إيطاليا	البرتغال	

الجدول (هـ) - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

غير الوقود، منها منتجات أولية	الوقود	
بوتسوانا بوركينافاسو بوروندي تشاد جمهورية الكونغو الديمقراطية غينيا غينيا-بيساو ملاوي موريتانيا ناميبيا النيجر سيراليون زامبيا زمبابوي	الجزائر أنغولا جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية غابون نيجيريا السودان	إفريقيا
منغوليا طاجيكستان أوزبكستان	أذربيجان روسيا تركمانستان	كومنولث الدول المستقلة
بابوا غينيا الجديدة جزر سليمان		آسيا النامية
	البحرين جمهورية إيران الإسلامية الكويت ليبيا عمان قطر المملكة العربية السعودية الجمهورية العربية السورية الإمارات العربية المتحدة الجمهورية اليمنية	الشرق الأوسط
شيلي سورينام	إكوادور ترينيداد وتوباغو فنزويلا	نصف الكرة الغربي

١٩٩١. ومن ثم، فإن الجداول التي تقدم بيانات معبر عنها كنسبة مئوية للتغير السنوي تنطبق على ألمانيا الغربية حتى نهاية ١٩٩١، وعلى ألمانيا الموحدة اعتباراً من سنة ١٩٩٢ وما بعدها. وبصفة عامة، تغطي بيانات الحسابات القومية والنشاط الاقتصادي والمالي المحلي حتى نهاية عام ١٩٩٠ ألمانيا الغربية فقط، في حين تشير البيانات المتعلقة بالحكومة المركزية وميزان المدفوعات إلى ألمانيا الغربية حتى نهاية يونيو ١٩٩٠ ثم إلى ألمانيا الموحدة بعد ذلك.

ويورد الجدول (ج) أسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية

تضم مجموعة البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية (١٤٣ بلداً) جميع البلدان غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتفق إلى حد كبير التقسيمات الإقليمية لمجموعة البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - إفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وكومنولث الدول المستقلة، وآسيا النامية، والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي - مع التقسيمات الإقليمية المستخدمة في تقرير الإحصاءات المالية الدولية (IFS) الصادر عن الصندوق. وفي كلا التصنيفين، تدرج مصر والجمهورية العربية الليبية ضمن منطقة الشرق الأوسط وليس ضمن إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يشير تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الجدول (د) - بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجزائر	الأردن	المغرب	الجمهورية العربية السورية
البحرين	الكويت	عمان	السورية
جيبوتي	لبنان	قطر	تونس
مصر	ليبيا	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
جمهورية إيران الإسلامية	موريتانيا	السودان	جمهورية اليمن

في بعض الأحيان إلى المجموعة الإقليمية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وهي ممتدة عبر مناطق في إفريقيا والشرق الأوسط. وتعرف بمجموعة البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية (راجع الجدول د).

وتصنف البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية أيضاً حسب معايير تحليلية. وتعكس المعايير التحليلية تكوين إيرادات التصدير لدى تلك البلدان وأي دخل آخر من الخارج، وترتيبات أسعار الصرف، والتميز بين بلدان المركز الدائن الصافي وبلدان المركز المدين الصافي، كما توجد معايير مالية تستند إلى مصدر التمويل

الجدول (و) - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية حسب المنطقة، والمركز الخارجي الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي		البلدان الفقيرة	المركز الخارجي الصافي	
	بلدان المركز المثقلة بالديون	بلدان المركز الدائن الصافي		بلدان المركز المثقلة بالديون	بلدان المركز الدائن الصافي
					إفريقيا
					المغرب العربي
	*			*	الجزائر
	*			*	المغرب
	*			*	تونس
					جنوب الصحراء
	*			*	جنوب إفريقيا
					القرن الإفريقي
	*			*	جيبوتي
	*			*	إثيوبيا
	*			*	السودان
					البحيرات الكبرى
	*			*	بوروندي
	*			*	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	*			*	كينيا
					رواندا
	*			*	تنزانيا
	*			*	أوغندا
					الجنوب الإفريقي
	*			*	أنغولا
					بوتسوانا
	*			*	جزر القمر
	*			*	ليسوتو
	*			*	مدغشقر
	*			*	ملاوي
					موريشيوس
	*			*	جمهورية موزامبيق
	*			*	ناميبيا
	*			*	سيشيل
	*			*	سوازيلند
	*			*	زامبيا
	*			*	زيمبابوي
					غرب ووسط إفريقيا
	*			*	الرأس الأخضر
	*			*	غامبيا
	*			*	غانا
	*			*	غينيا
	*			*	موريتانيا
	*			*	نيجيريا
	*			*	سان تومي وبرينسيبي
	*			*	سيراليون
					منطقة فرنك الاتحاد
					المالي الإفريقية
	*			*	بنين
	*			*	بوركينافاسو
	*			*	الكاميرون
	*			*	جمهورية إفريقيا الوسطى
	*			*	تشاد
	*			*	جمهورية الكونغو
	*			*	كوت ديفوار
	*			*	غينيا الاستوائية
	*			*	غابون
	*			*	غينيا-بيساو
	*			*	مالي
	*			*	النيجر
	*			*	السنغال
	*			*	توغو
					أوروبا الوسطى والشرقية
	*			*	ألبانيا
	*			*	بلغاريا
	*			*	كرواتيا
	*			*	الجمهورية التشيكية
	*			*	إستونيا
	*			*	هنغاريا
	*			*	لاتفيا
	*			*	ليتوانيا
	*			*	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	*			*	مالطة
	*			*	بولندا
	*			*	رومانيا
	*			*	الجمهورية السلوفاكية
	*			*	تركيا
					كومونولث الدول
					المستقلة ^أ
	*			*	أرمينيا
	*			*	أذربيجان
	*			*	بيلاروس
	*			*	جورجيا
	*			*	كازاخستان
	*			*	جمهورية فيرغيزستان
	*			*	مولدوفا
	*			*	منغوليا
	*			*	روسيا
	*			*	طاجيكستان
	*			*	تركمانستان
	*			*	أوكرانيا
	*			*	أوزبكستان
					آسيا النامية
	*			*	بوتان
	*			*	كمبوديا
	*			*	الصين
	*			*	فيجي
	*			*	إندونيسيا
	*			*	كيريباتي
	*			*	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	*			*	ماليزيا
	*			*	ميانمار
	*			*	بابوا غينيا الجديدة
	*			*	الفلبين
	*			*	ساموا
	*			*	جزر سليمان
	*			*	تايلند
	*			*	تونغا
	*			*	فانواتو
	*			*	فييت نام
	*			*	جنوب آسيا
	*			*	بنغلاديش
	*			*	الهند
	*			*	ملديف
	*			*	نيبال
	*			*	باكستان
	*			*	سري لانكا

قائمة الجداول

الصفحة

الناتج

٢١١	الجدول ١ - موجز الناتج العالمي
٢١٢	الجدول ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي
٢١٣	الجدول ٣- الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢١٥	الجدول ٤- الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة وحصص الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢١٧	الجدول ٥- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢١٨	الجدول ٦- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

٢٢٢	الجدول ٧- موجز بيانات التضخم
٢٢٣	الجدول ٨- الاقتصادات المتقدمة: مخفضات إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين
٢٢٤	الجدول ٩- الاقتصادات المتقدمة: الكسب في الساعة والإنتاجية وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية
٢٢٥	الجدول ١٠- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: أسعار المستهلكين
٢٢٦	الجدول ١١- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

٢٣٠	الجدول ١٢- المؤشرات المالية الوجيهة
٢٣١	الجدول ١٣- الاقتصادات المتقدمة: موازين المالية العامة للحكومة العامة والمركزية والموازن بدون معاملات الضمان الاجتماعي
٢٣٣	الجدول ١٤- الاقتصادات المتقدمة: الموازين الهيكلية للحكومة العامة
٢٣٤	الجدول ١٥- الاقتصادات المتقدمة: المجلات النقدية
٢٣٥	الجدول ١٦- الاقتصادات المتقدمة: أسعار الفائدة
٢٣٦	الجدول ١٧- الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف
٢٣٧	الجدول ١٨- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: موازين المالية العامة للحكومة المركزية
٢٣٨	الجدول ١٩- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: مجلات النقود بمعناها الواسع

التجارة الخارجية

٢٣٩	الجدول ٢٠- موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية
٢٤١	الجدول ٢١- أسعار السلع غير الوقود
٢٤٢	الجدول ٢٢- الاقتصادات المتقدمة: أحجام الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات
٢٤٣	الجدول ٢٣- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: إجمالي تجارة السلع
٢٤٤	الجدول ٢٤- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع

معاملات الحساب الجاري

٢٤٧	الجدول ٢٥- موجز موازين المدفوعات في الحساب الجاري
٢٤٨	الجدول ٢٦- الاقتصادات المتقدمة: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري

الصفحة

٢٥٠	الجدول ٢٧- الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري
٢٥١	الجدول ٢٨- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: موازين المدفوعات في الحساب الجاري
٢٥٣	الجدول ٢٩- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: معاملات الحساب الجاري
٢٥٥	الجدول ٣٠- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري
٢٥٨	الجدول ٣١- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

٢٦٢	الجدول ٣٢- موجز ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال والتمويل الخارجي
٢٦٣	الجدول ٣٣- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
٢٦٧	الجدول ٣٤- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
٢٧٠	الجدول ٣٥- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: الاحتياطيات
٢٧٢	الجدول ٣٦- صافي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي

الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٧٣	الجدول ٣٧- موجز الدين الخارجي وخدمة الدين
٢٧٥	الجدول ٣٨- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
٢٧٧	الجدول ٣٩- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
٢٧٩	الجدول ٤٠- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
٢٨٠	الجدول ٤١- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: نسب خدمة الدين
٢٨٢	الجدول ٤٢- الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي وعمليات إعادة الشراء إليه

تدفق الأموال

٢٨٣	الجدول ٤٣- موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
-----	--

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

٢٨٨	الجدول ٤٤- موجز السيناريو الأساسي متوسط الأجل للعالم
٢٨٩	الجدول ٤٥- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - السيناريو الأساسي متوسط الأجل: مؤشرات اقتصادية مختارة

الجدول ١ - موجز الناتج العالمي^١
(التغير السنوي %)

متوسطات عشر سنوات												
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٤,٩	٤,٩	٥,٤	٤,٩	٥,٣	٤,٠	٣,١	٢,٥	٤,٨	٣,٧	٤,٤	٣,٢	العالم
٢,٧	٢,٥	٣,١	٢,٥	٣,٣	١,٩	١,٦	١,٢	٤,٠	٣,٥	٢,٦	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
٢,٨	٢,٦	٣,٣	٣,٢	٣,٩	٢,٥	١,٦	-٠,٨	٣,٧	٤,٤	٢,٨	٣,٠	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٣	٢,٦	١,٤	٢,٠	-٠,٨	-٠,٩	١,٩	٣,٩	٣,٠	٢,١	...	منطقة اليورو
١,٩	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٤	-٠,٣	-٠,٢	٢,٩	-٠,١	١,٦	٢,٠	اليابان
٣,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٢	٤,١	٢,٤	٣,٢	١,٧	٥,٣	٤,٧	٣,٥	٣,٢	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
٧,١	٧,٥	٧,٨	٧,٥	٧,٧	٦,٧	٥,٠	٤,٣	٦,٠	٤,١	٦,٤	٣,٨	بلدان أخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٧	٤,٤	٣,١	٢,٧	٤,٧	٢,٢	المجموعات الإقليمية
٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥	٦,٦	٤,٨	٤,٥	-٠,٢	٤,٩	-٠,٥	٤,٤	١,١	إفريقيا
٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	٦,٠	...	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٤	٩,٤	٩,٣	٨,٧	٨,٨	٨,٤	٧,٠	٧,٠	٦,٤	٦,٥	٧,٩	٧,٣	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	٥,٦	٦,٥	٣,٩	٣,٠	٥,٤	١,٨	٤,٨	٤,٥	آسيا النامية
٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	-٠,٣	-٠,٥	٣,٩	-٠,٣	٣,٢	٣,١	الشرق الأوسط
٢,٧	٢,٨	٣,٢	١,٩	٢,٦	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠	نصف الكرة الغربي
٢,٧	٢,٨	٣,٢	١,٩	٢,٦	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠	للتذكرة
٢,٧	٢,٨	٣,٢	١,٩	٢,٦	١,٥	١,٤	٢,١	٣,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٠	الاتحاد الأوروبي
٦,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٧,٢	٦,٩	٤,٠	٤,٤	٧,١	٣,٠	٥,٩	-٠,٣	المجموعات التحليلية
٧,٢	٧,٦	٨,١	٧,٦	٧,٨	٦,٧	٥,٢	٤,٣	٥,٨	٤,٢	٦,٤	٤,٦	حسب مصدر إيرادات التصدير
٥,٣	٤,٨	٤,٣	٥,٢	٦,١	٣,٦	٢,٨	٢,٩	١,٥	-٠,٦	٣,٧	٢,٥	الوقود
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	غير الوقود
٦,٣	٦,٤	٧,٠	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٤	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١	منها: منتجات أولية
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,٣	٦,٤	٧,٠	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٤	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١	بلدان المركز المدين الصافي
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	منه: تمويل رسمي
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	بلدان المركز المدين الصافي حسب
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	تجربة خدمة الدين
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	للتذكرة
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	معدل النمو الوسيط
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	بلدان أخرى من أسواق صاعدة
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	وبلدان نامية
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	حصص الفرد من الناتج
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	الاقتصادات المتقدمة
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	بلدان أخرى من أسواق صاعدة
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	وبلدان نامية
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	النمو العالمي استنادا إلى
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	أسعار صرف السوق
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	قيمة الناتج العالمي بمليارات
٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤	الدولارات الأمريكية
٥٤,٦٧٨	٥١,٥١١	٤٨,١٤٤	٤٤,٦٨٨	٤١,٤٣٢	٣٦,٨٥٣	٣٢,٨١٣	٣١,٥٤٢	٣١,٧٥٩	٣٠,٩٠٨	٤٠,٤٣٣	٢٦,٢٢٨	بأسعار صرف السوق
٧٥,٦٣٢	٧٠,٨٠٧	٦٦,٢٢٩	٦١,٢٥٩	٥٦,٧٨٢	٥٢,٥١٠	٤٩,٤٧٤	٤٧,٢٢٧	٤٥,٠١٠	٤٢,٠٣٩	٥٦,٦٩٧	٣٢,٢٣٢	بتعادال القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ في هذا الجدول، "اقتصادات أخرى متقدمة" تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل مغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٢ - الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الأخير ^١				متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي														
...	٢,٧	٢,٧	٢,١	٢,٥	٢,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٤,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٧
الاقتصادات المتقدمة														
٢,٩	٢,٣	٣,١	٢,٨	٢,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٩	٢,٥	١,٦	-٠,٨	٣,٧	٤,٤	٢,٨	٣,٠
الولايات المتحدة														
٢,٥	١,٩	٣,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٨	١,٤	٢,٠	-٠,٨	-٠,٩	١,٩	٣,٩	٣,٠	٢,١	...
منطقة اليورو														
١,٩	١,٠	٣,٧	١,٩	١,٨	٢,٧	-٠,٩	١,٢	-٠,٢	—	١,٢	٣,١	١,٩	١,٥	٢,٥
ألمانيا														
٢,٦	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٢	٢,٠	١,١	١,١	١,٨	٤,٠	٣,٠	٢,١	١,٨
فرنسا														
٢,٤	١,٠	٢,٨	١,٧	١,٨	١,٩	-٠,١	١,٢	—	-٠,٣	١,٨	٣,٦	١,٩	١,٤	١,٦
إيطاليا														
٣,٤	٣,٥	٤,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٣,٦	٥,٠	٤,٧	٣,٧	٢,٨
إسبانيا														
٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٧	٢,٩	٢,٩	١,٥	٢,٠	-٠,٢	-٠,١	١,٩	٣,٩	٤,٧	٢,٣	٣,٠
هولندا														
٢,٠	٢,٠	٢,٩	٢,٠	٢,٢	٣,٠	١,٥	٢,٧	١,٠	١,٤	-٠,٧	٣,٩	٣,٣	٢,٢	٢,٣
بلجيكا														
٢,٦	٢,٣	٣,٢	٢,٤	٢,٨	٣,٢	٢,٠	٢,٤	١,١	-٠,٩	-٠,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٢	٢,٧
النمسا														
١,٤	٢,٤	٥,٣	٢,٧	٣,١	٥,٥	٢,٩	٣,٧	١,٨	١,٦	٢,٦	٥,٠	٣,٩	٣,٣	١,٦
فنلندا														
٣,٥	٣,٧	٤,٣	٣,٥	٣,٨	٤,١	٣,٧	٤,٧	٤,٩	٣,٩	٤,٥	٤,٥	٣,٤	٤,١	١,٩
اليونان														
٢,٢	١,٩	١,٧	٢,١	١,٨	١,٣	-٠,٥	١,٣	-٠,٧	-٠,٨	٢,٠	٣,٩	٣,٩	١,٧	٣,٦
البرتغال														
٥,٤	٤,١	٥,٦	٣,٧	٥,٠	٦,٠	٥,٥	٤,٣	٤,٣	٦,٠	٥,٨	٩,٤	١٠,٧	٦,١	٦,٤
أيرلندا														
...	٤,١	٤,٦	٥,٨	٤,٠	٣,٦	١,٣	٣,٨	٢,٥	٨,٤	٨,٤	٤,٦	٤,٩
لكسمبرغ														
٤,٥	٤,١	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٥,٢	٤,٠	٤,٤	٢,٧	٣,٥	٢,٧	٤,١	٥,٤	٤,٠	...
سلوفينيا														
١,٩	١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٤	-٠,٣	-٠,٢	٢,٩	-٠,١	١,٦	٢,٠
اليابان														
٢,٧	٢,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٩	٢,٧	١,٩	٣,٣	٢,٧	٢,١	٢,٤	٣,٨	٣,٠	٢,٧	٢,٠
المملكة المتحدة														
٣,٠	٢,٧	٢,٣	٣,٩	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٣,٣	١,٨	٢,٩	١,٨	٥,٢	٥,٥	٣,٢	٢,١
كندا														
٤,٣	٤,٨	٤,٠	٤,٤	٤,٤	٥,٠	٤,٢	٤,٧	٣,١	٧,٠	٣,٨	٨,٥	٩,٥	٥,٤	٥,٩
كوريا														
٣,٤	٢,٦	٢,٨	٣,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٧	٣,١	٤,١	٢,١	٣,٤	٤,٤	٣,٢	٣,٣
أستراليا														
٤,٩	٤,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٢	٤,٦	٤,٠	٦,١	٣,٤	٤,٢	٢,٢	٥,٨	٥,٧	٤,٠	٦,٨
مقاطعة تايوان الصينية														
١,٨	٤,٠	٤,٢	٢,٥	٣,٣	٤,٤	٢,٩	٤,١	١,٧	٢,٠	١,١	٤,٣	٤,٥	٣,١	١,٦
السويد														
١,٦	٢,٠	٢,٢	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٩	٢,٣	-٠,٢	-٠,٣	١,٠	٣,٦	١,٣	١,٧	١,٤
سويسرا														
٥,٣	٤,٦	٦,٩	٥,٠	٥,٥	٦,٨	٧,٥	٨,٦	٣,٢	١,٨	-٠,٦	١٠,٠	٤,٠	٥,٣	٣,٨
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة														
١,٩	٢,٩	٣,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٣,١	٢,١	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٧	٣,٥	٢,٦	٢,١	٢,٢
الدانمرك														
١,٩	٤,٣	٣,٠	٢,٨	٣,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٩	١,٠	١,٥	٢,٠	٣,٣	٢,٠	٢,٦	٣,٥
النرويج														
٢,٣	٧,٨	٣,٧	٤,٢	٤,٨	٥,١	٥,٢	٤,٨	١,٥	-٠,٩	-٠,٦	٨,٧	٢,٩	٢,٥	٥,١
إسرائيل														
٤,٧	٦,٠	٦,٨	٥,٧	٥,٥	٥,٩	٦,٦	٨,٨	٣,١	٤,٢	٢,٤	١٠,١	٧,٢	٥,٦	٧,٨
سنغافورة														
٣,٦	٢,٩	٢,٠	٢,٦	٢,٥	١,٥	٢,١	٤,٤	٣,٢	٤,٦	٢,٦	٣,٦	٤,٣	٣,٢	٢,١
نيوزيلندا														
...	٤,٠	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٤,٢	١,٨	٢,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٨	٣,٧	٤,٧
قبرص														
...	١,٩	—	٢,٩	٧,٥	٧,٧	٢,٧	-٠,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٠	٣,٤	١,٨
آيسلندا														
اللتذكرة														
٢,٦	٢,١	٣,٩	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٢	٣,١	١,٨	١,٢	١,٠	٣,٦	٣,١	٢,٣	٢,٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
٤,٦	٤,٤	٥,٢	٤,٦	٤,٦	٥,٣	٤,٧	٥,٨	٣,٢	٥,٤	١,٢	٧,٩	٧,٥	٥,٠	٦,١
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة														
إجمالي الطلب المحلي الحقيقي														
...	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٣,٣	٢,١	١,٧	١,١	٤,٠	٤,١	٢,٧	٢,٧
الاقتصادات المتقدمة														
٢,٩	٢,١	٢,٥	٢,٧	١,٧	٣,١	٣,٢	٤,٤	٢,٨	٢,٢	-٠,٩	٤,٤	٥,٢	٢,١	٣,١
الولايات المتحدة														
٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٢	١,٦	١,٩	١,٥	-٠,٤	١,٢	٣,٤	٣,٦	٢,٠	...
منطقة اليورو														
١,٥	٢,٧	-٠,٦	١,٨	١,٣	١,٦	-٠,٥	—	-٠,٦	٢,٠	-٠,٥	٢,٢	٢,٧	-٠,٨	٢,٣
ألمانيا														
٢,٧	٢,٤	٢,١	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٨	١,٩	١,٢	١,٧	٤,٥	٣,٥	٢,٥	١,٥
فرنسا														
١,٩	١,٢	٢,٩	١,٧	١,٧	١,٦	-٠,٣	١,١	-٠,٩	١,٣	١,٦	٢,٨	٣,٢	١,٦	١,٤
إيطاليا														
٣,٧	٤,٠	٧,٨	٣,٧	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٤,٨	٣,٨	٣,٢	٣,٧	٦,٠	٦,٥	٤,٥	٢,٧
إسبانيا														
١,٩	١,٩	٢,٠	١,٩	٢,١	١,٤	١,٧	١,٩	-٠,٨	-٠,٤	١,٠	٢,٤	—	١,٣	٢,٠
اليابان														
٢,٦	٣,٣	٣,٢	٢,٨	٣,٢	٢,٩	١,٩	٣,٨	٢,٧	٣,٢	٢,٩	٣,٩	٤,٢	٣,١	٢,٠
المملكة المتحدة														
٣,٠	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٢,٧	٤,١	٤,٨	٤,٣	٤,٧	٣,٣	١,٢	٤,٧	٤,٢	٣,٧	١,٦
كندا														
...	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٤,٤	١,٣	٣,٦	-٠,٤	٥,٤	٥,٥	٣,٤	٤,٢
اقتصادات أخرى متقدمة														
اللتذكرة														
٢,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٤	١,٩	٢,٦	٢,٤	٣,٢	٢,٢	١,٣	١,١	٣,٧	٣,٨	٢,٥	٢,٤
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
٥,٥	٣,٢	٤,١	٤,٤	٣,٧	٣,٥	٢,٧	٤,٤	—	٤,٢	—	٧,٦	٨,٠	٣,٨	٦,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة														

^١ من الربع الأخير للسنة السابقة.

الجدول ٣ - الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
الإنتاج الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٨	١,٨	٢,٢	٢,٣	٣,٨	٤,١	٢,٧	٢,٧
٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٢,٨	٢,٧	٢,٥	٤,٧	٥,١	٣,٤	٣,٠
٢,٠	١,٧	١,٩	١,٥	١,٥	١,٢	١,٢	-٠,٨	٣,١	٣,٤	١,٩	...
١,٣	-٠,٤	-٠,٨	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٨	١,٩	٢,٤	٣,٠	-٠,٩	٢,٥
٢,٦	٢,٢	٢,٦	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٢,٥	٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٤
١,٥	١,٥	١,٥	-٠,٦	-٠,٧	١,٠	-٠,٢	-٠,٧	٢,٤	٢,٥	١,٢	١,٨
٣,٢	٣,٣	٣,٧	٤,٢	٤,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٥	٥,١	٥,٣	٣,٨	٢,٤
١,٩	١,٦	-٠,٩	١,٦	١,٦	-٠,٤	١,١	١,٦	-٠,٧	١,٠	١,٢	٢,٣
٢,٦	٢,٧	٢,١	١,٤	٣,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٤,٥	٣,١	٢,٢
٢,٨	٣,٣	٤,١	٣,٩	٣,٣	٣,٠	٣,٦	٢,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٢,١
٣,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٢	٣,٣	١,٠	٣,٧	٢,٦	٥,٦	٥,٩	٣,٥	٤,٢
التنكزة											
٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٣,٥	٣,٨	٢,٦	٢,٦
٣,٩	٣,٣	٣,٤	٣,٣	٢,٢	-٠,٤	٥,٠	٣,٢	٧,٣	٢,٨	٣,٩	٦,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	١,٩	١,٩	١,٥	٢,٠	٢,٤	٣,٣	٢,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٣	١,٨
١,٩	٢,٢	١,٦	-٠,٩	٢,١	٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٧	٣,١	٢,٣	١,٠
١,٦	١,٤	٢,١	١,٤	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٣	١,٩	١,٨	...
١,١	-٠,٥	١,٨	-٠,٦	١,٣	-٠,٤	١,٥	-٠,٥	١,٤	١,٢	-٠,٨	١,٨
٢,١	٢,٠	١,٩	١,١	٢,٢	٢,٠	١,٩	١,١	٢,٠	١,٤	١,٧	١,٧
-٠,٤	-٠,٣	-٠,٧	١,٢	-٠,٥	٢,٠	٢,١	٣,٦	٢,٣	١,٣	١,٥	—
٣,٨	٤,٠	٤,٤	٤,٨	٦,٣	٤,٨	٤,٥	٣,٩	٥,٣	٤,٠	٤,٦	٣,٧
١,٠	١,٢	-٠,٣	١,٧	١,٩	٢,٣	٢,٤	٣,٠	٤,٣	٤,٢	٢,٢	٢,٨
٢,٥	٢,٣	١,٩	٣,١	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٢,٤	٣,١	٣,٧	٢,٩	١,٠
٢,٥	١,٥	٣,٤	٢,٧	٢,٠	٣,٥	٢,٥	٣,٩	٣,١	٢,١	٢,٨	-٠,٩
٢,٤	٢,٥	٣,١	٢,٤	١,٧	٢,٢	٣,٦	٣,١	٢,١	١,٩	٢,٥	٤,٠
التنكزة											
١,٧	١,٧	١,٤	١,٣	١,٩	٢,٣	٣,٢	٢,٧	٢,٣	٢,٨	٢,١	١,٤
٢,٧	٣,٢	٣,٧	٢,٩	١,٨	٢,٥	٤,٤	٣,٥	٢,٤	-٠,٨	٢,٨	٥,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٣	٢,٠	٤,١	٤,٤	٤,٥	٢,٠	١,٦	-٠,٨	٥,١	٥,٦	٢,٨	٢,٤
٣,٠	٢,١	٣,١	٦,٤	٦,١	٣,٢	٣,٥	١,٧	٦,١	٨,٢	٢,٨	٤,٦
٣,٦	٤,١	٤,٥	٢,٥	٢,٢	١,٠	١,٥	-٠,٥	٥,٠	٦,٣	٢,٨	...
٤,١	٧٣	٥,٦	-٠,٨	-٠,٤	-٠,٨	٦,١	٣,٧	٣,٠	٤,٧	١,١	٢,٩
٣,٢	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٢,٦	٢,٣	١,٧	٢,٣	٧,٥	٧,٩	٣,٤	١,٣
٢,٢	٢,٤	٢,٣	-٠,٥	١,٦	١,٧	٤,٠	٢,٥	٦,٤	٣,٦	٢,٣	١,١
٤,٨	٥,٦	٦,٣	٧,٠	٥,٠	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٦,٦	١٠,٤	٦,٠	٣,٤
٢,٧	٤,١	٣,٥	٢,٤	١,٤	-٠,٥	٤,٩	-٠,٩	١,٢	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٩
٣,٦	٧,٠	٦,٠	٣,٤	٦,٠	-٠,٤	٣,٧	٢,٧	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٢,٦
٣,٧	٣,٦	٦,١	٧,١	٨,٠	٦,٥	١,٦	٤,٠	٤,٧	٧,٣	٥,٣	١,٧
٤,١	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٧,١	٢,٤	٣,٦	٤,٦	٧,١	٢,٩	٣,٦	٥,٦
التنكزة											
٣,١	١,٢	٣,٨	٤,٤	٤,٣	١,٧	٢,٥	-٠,٦	٤,٨	٥,٦	٢,٦	٣,١
٥,٥	٥,٣	٣,٤	٢,١	٧,٥	١,٧	٢,١	٦,٢	١٠,٩	٢,٩	٣,٤	٨,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											

الجدول ٣ (تمة)

	متوسطات عشر سنوات											
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
الطلب المحلي النهائي												
الاقتصادات المتقدمة												
الولايات المتحدة	٢,٥	٢,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٢,١	١,٥	١,٨	٢,٧	٤,١	٢,٦	٢,٥
منطقة اليورو	٢,٧	١,٩	٢,٩	٣,٦	٤,٠	٢,٨	١,٨	١,٨	٤,٥	٥,٤	٣,١	٣,٠
ألمانيا	٢,٣	٢,٣	٢,٦	١,٦	١,٦	١,٣	١,٦	١,٧	٢,٣	٣,٧	٢,١	...
فرنسا	١,٨	١,٣	١,٩	-٠,٣	-٠,٣	-٠,١	١,٠	٠,٤	٢,٣	٣,٠	-٠,٩	٢,٤
إيطاليا	٢,٦	٢,٣	٢,٦	٢,٢	٢,٤	٢,٢	١,٥	٢,١	٣,٩	٣,٧	٢,٥	١,٥
إسبانيا	١,٤	١,٤	١,٣	-٠,٥	١,١	-٠,٦	١,٣	١,٦	٣,١	٢,٥	١,٥	١,٣
اليابان	٢,٣	٤,٥	٤,٩	٤,٣	٤,٧	٣,٨	٣,٠	٤,١	٦,٨	٦,٤	٤,٧	٣,٢
المملكة المتحدة	٢,٩	١,٠	١,٥	١,٨	١,٦	-٠,٥	-٠,٢	١,٢	١,٤	١,١	١,٣	٢,٠
كندا	٢,٨	٤٢	٢,٧	٢,٠	٣,٧	٢,٦	٣,٥	٢,٨	٤,٠	٤,١	٣,٢	٢,٠
اقتصادات أخرى متقدمة	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٣,٨	٣,٠	٢,٩	٤,٠	٤,٢	٣,٧	١,٨
التذكرة	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٣	٣,٨	١,٥	٣,٦	-٠,٩	٥,٤	٤,٣	٢,٣	٤,٤
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٠	١,٣	١,٧	٣,٦	٤,٠	٢,٥	٢,٤
	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٢,٩	٣,٣	-٠,٧	٤,١	-٠,٧	٧,٦	٥,٥	٣,٦	٦,٦
بناء المخزون^١												
الاقتصادات المتقدمة												
الولايات المتحدة	—	٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,١	—	٠,٦-	٠,١	٠,٢-	—	—
منطقة اليورو	—	٠,٢-	٠,٢	٠,٣-	٠,٤	—	-٠,٤	-٠,٩-	٠,١-	—	—	٠,١
ألمانيا	—	٠,١-	٠,٣-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣-	-٠,٤-	—	-٠,١-	-٠,١-	...
فرنسا	—	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	٠,٣	٠,٨	٠,٦-	-٠,٩-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	—
إيطاليا	٠,٣	-	٠,٣	-	٠,٣	٠,٢-	٠,٣-	-٠,٤-	٠,٦	٠,٢-	٠,١-	—
إسبانيا	—	٠,٢	١,٢	٠,٢-	٠,١-	٠,١	—	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١	—
اليابان	—	—	٠,١	—	—	٠,١-	—	٠,١-	٠,١-	٠,٢	—	٠,١-
المملكة المتحدة	—	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٣-	٠,٢	٠,٣-	-٠,٢-	١,٠	١,٠-	—	—
كندا	—	٠,٢-	٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٢	—	—
اقتصادات أخرى متقدمة	٠,٢	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٨	٠,٣	١,٧-	٠,٨	٠,١	—	—
التذكرة	٠,١	—	٠,١-	—	٠,٤	٠,٢-	—	-٠,٤-	—	-٠,٩	-٠,١	٠,١-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	—	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٦-	٠,٢	٠,٢-	—	—
	٠,٢	٠,١-	٠,١	٠,٢-	٠,٩	٠,٦-	٠,١	٠,٧-	٠,١-	٢,١	٠,٢	٠,٣-
الميزان الخارجي												
الاقتصادات المتقدمة												
الولايات المتحدة	—	٠,٢	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,١-	٠,٦-	٠,٢-	٠,١
منطقة اليورو	—	٠,٤	—	٠,٣-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٩-	١,٠-	٠,٤-	٠,١-
ألمانيا	٠,٢	٦٤	١,١	-٠,٤	١,٢	-٠,٩-	٢,٠	١,٧	١,٠	-٠,٧-	-٠,٧	٠,٢
فرنسا	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٨	٠,١-	٠,٢	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣
إيطاليا	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,٨	١,٠-	٠,٢	٠,٨	١,٢-	٠,٢-	٠,٢
إسبانيا	٠,٦-	٠,٢	١,٥-	١,٧-	١,٧-	١,٨	-٠,٦-	-٠,٢-	-٠,٤-	١,٧-	١,٩-	٠,٢-
اليابان	—	٠,٢	٠,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,١-	٠,٣	٠,١
المملكة المتحدة	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	—	٠,٦-	٠,١-	١,١-	-٠,٥-	٠,١-	١,٠-	٠,٤-	٠,١
كندا	٠,٢-	٠,٣-	١,٣-	١,٦-	٠,٨	٢,٦-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	١,٤	٠,٤-	٠,٣
اقتصادات أخرى متقدمة	٠,٦	٠,٥	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٣	٠,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,١
التذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	—	٠,٢	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٢-	—	٠,٢-	٠,٧-	٠,٢-	—
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٠,٨	١,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٣,١	١,٢	١,١	٠,٥	٠,٣	١,٥	٠,٢-

^١ التغيرات معبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ٤ - الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة وحصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسطات عشر سنوات ^١		معدل البطالة
										٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٥,٤	٥,٤	٥,٥	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٢	٥,٨	٥,٧	٦,٣	٥,٩	٦,٧	الاقتصادات المتقدمة
٥,٠	٥,٨	٤,٦	٥,١	٥,٥	٦,٠	٥,٨	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٥,٠	٥,٩	الولايات المتحدة ^٢
٧,١	٧,٣	٧,٧	٨,٦	٨,٨	٨,٧	٨,٢	٧,٨	٨,١	٩,٠	٨,١	...	منطقة اليورو
٧,٦	٧,٨	٨,١	٩,١	٩,٢	٨,٨	٧,٧	٦,٩	٦,٩	٧,٥	٧,٩	٧,٠	ألمانيا
٧,٨	٨,٣	٠,٣	٩,٧	٩,٦	٩,٤	٨,٧	٨,٤	٩,١	١٠,٥	٩,٠	١٠,٦	فرنسا
٦,٨	٦,٢	٦,٨	٧,٧	٨,٠	٨,٤	٨,٦	٩,١	١٠,١	١٠,٩	٨,٤	١٠,١	إيطاليا
٧,٧	٧,٨	٨,٥	٩,٢	١١,٠	١١,٥	١١,٥	١٠,٦	١٣,٩	١٥,٦	١٠,٧	١٩,٩	إسبانيا
٣,١	٣,٢	٣,٩	٤,٧	٤,٦	٣,٧	٢,٨	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٣,٤	٥,٦	هولندا
٧,٦	٧,٨	٨,٣	٨,٤	٨,٤	٨,٢	٧,٥	٦,٦	٦,٩	٨,٥	٧,٨	٨,٤	بلجيكا
٤,٣	٤,٥	٤,٨	٥,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٦	٣,٦	٣,٩	٤,٣	٣,٦	النمسا
٧,٤	٧,٥	٧,٧	٨,٤	٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,١	٩,٨	١٠,٢	٨,٧	١١,٢	فنلندا
٨,٥	٨,٣	٨,٩	٩,٩	١٠,٥	٩,٧	١٠,٣	١٠,٨	١١,٤	١٢,١	١٠,٠	٩,٠	اليونان
٧,٣	٧,٤	٧,٧	٧,٦	٦,٧	٦,٣	٥,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٤	٦,٠	٥,٦	البرتغال
٤,٧	٤,٥	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٤,٤	٣,٩	٤,٣	٥,٦	٤,٥	١٣,٠	أيرلندا
٤,٨	٤,٦	٤,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٥	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٣	لكسمبرغ
٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٣	٦,٧	٦,٤	٦,٤	٧,٠	٧,٦	٦,٦	...	سلوفينيا
٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٥,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٢,٨	اليابان
٥,١	٥,٣	٥,٤	٤,٨	٤,٨	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٥	٦,٠	٥,٢	٨,٣	المملكة المتحدة
٦,٢	٦,٢	٦,٣	٦,٨	٧,٢	٧,٦	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٧,٦	٦,٩	٩,٦	كندا
٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٣	٤,٠	٤,٤	٦,٦	٣,٩	٢,٩	كوريا
٤,٦	٤,٦	٤,٩	٥,١	٥,٥	٦,١	٦,٤	٦,٨	٦,٣	٦,٩	٥,٧	٨,٥	أستراليا
٣,٧	٣,٨	٣,٩	٤,١	٤,٤	٥,٠	٥,٢	٤,٦	٣,٠	٢,٩	٤,١	١,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٥,٠	٥,٥	٤,٨	٥,٨	٥,٥	٤,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٥,٦	٥,٠	٥,٨	السويد
٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٢,٣	١,٦	١,٧	٢,٤	٢,٧	٢,٨	سويسرا
٤,٢	٤,٤	٤,٨	٥,٧	٦,٩	٧,٩	٧,٢	٤,٩	٥,١	٦,٣	٥,٧	٢,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٤,٩	٤,٧	٤,٥	٥,٧	٦,٤	٦,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٥,٧	٥,٤	٩,٩	الدانمرك
٣,٠	٢,٩	٣,٤	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٣,٧	٥,١	الترويج
٨,٢	٧,٥	٨,٤	٩,٠	١٠,٣	١٠,٨	١٠,٣	٩,٤	٨,٨	٨,٨	٩,٠	٨,٨	إسرائيل
٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,١	٣,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٣,٠	١,٨	سنغافورة
٤,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٤,٦	٥,٢	٥,٣	٦,٠	٦,٨	٤,٨	٨,٠	نيوزيلندا
٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٣	٤,٧	٤,١	٣,٣	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٢,٧	قبرص
٢,٣	٢,٠	١,٣	٢,١	٣,١	٣,٤	٢,٥	١,٤	١,٣	١,٩	٢,١	٣,٣	آيسلندا
												للتذكرة
٥,٥	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٩	٥,٩	٦,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٣	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٠	٥,٤	٤,١	٢,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
												نمو العمالة
٠,٩	١,٠	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٢,٠	١,٢	١,٠	١,٠	الاقتصادات المتقدمة
١,٠	١,٢	١,٩	١,٨	١,١	٠,٩	٠,٣	—	٢,٥	١,٥	١,٢	١,٤	الولايات المتحدة
٠,٨	١,١	١,٤	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٣	٢,٠	١,٢	...	منطقة اليورو
٠,٣	٠,٦	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٤	١,٨	١,٣	٠,٤	٠,٤	ألمانيا
٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٥	—	٠,١	٠,٦	١,٨	٢,٧	٢,٠	١,٠	٠,٤	فرنسا
٠,٧	٠,٨	١,٨	٠,٨	١,٣	٠,٩	١,٤	٢,٥	١,٨	١,١	١,٣	٠,٢	إيطاليا
٢,٤	٢,٧	٣,١	٣,١	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٣,٢	٥,٠	٤,٦	٣,٢	١,٩	إسبانيا
—	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	١,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٠,٨	اليابان
٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	١,٢	١,٤	٠,٩	٠,٣	المملكة المتحدة
١,٣	١,٤	٢,٠	١,٤	١,٨	٢,٤	٢,٤	١,٢	٢,٥	٢,٦	١,٩	١,٠	كندا
١,٥	١,٥	١,٧	١,٥	١,٦	٠,٥	١,٦	١,١	٢,٩	١,٦	١,٦	١,٣	اقتصادات أخرى متقدمة
												للتذكرة
٠,٧	٠,٨	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٥	٠,١	٠,٤	١,٨	١,١	٠,٨	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٦	١,٧	١,٥	١,٢	١,٩	٠,٣	٢,٠	٠,٨	٣,٦	١,٥	١,٦	١,٧	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الجدول ٤ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسطات عشر سنوات ^١		
									١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي											
٢,٢	٢,٠	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٣	١,٠	٠,٦	٣,٤	٢,٩	٢,١	٢,٠
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٩	١,٥	-٠,٦	-٠,٣	٢,٥	٣,٣	١,٨	١,٨
الولايات المتحدة											
١,٩	١,٨	٢,٢	-٠,٩	١,٣	٠,٢	-٠,٤	١,٥	٣,٥	٢,٨	١,٨	...
منطقة اليورو											
٢,٠	٢,٠	٢,٩	-٠,٩	١,٣	-٠,٢	-٠,١	١,٠	٣,٠	١,٨	١,٤	١,٨
ألمانيا											
١,٩	١,٥	١,٤	-٠,٦	١,٤	٠,٥	-٠,٤	١,١	٣,٤	٢,٥	١,٥	١,٤
فرنسا											
١,٥	١,٦	١,٥	١,٠	١,١	—	٠,١	١,٥	٣,٣	١,٨	١,١	١,٥
إيطاليا											
١,٨	١,٩	٢,١	١,٩	١,٦	١,٢	١,٤	٣,١	٤,٣	٣,٨	٢,٣	٢,٥
إسبانيا											
١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	٢,٧	١,٢	-٠,١	-٠,١	٢,٧	-٠,٣	١,٤	١,٧
اليابان											
٢,٤	٢,٤	٢,٢	١,٣	٢,٨	٢,٣	١,٧	٢,٠	٣,٥	٢,٧	٢,٣	١,٧
المملكة المتحدة											
١,٦	١,١	١,٧	١,٩	٢,٣	-٠,٨	١,٨	-٠,٧	٤,٣	٤,٧	٢,١	-٠,٩
كندا											
٣,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٢	٤,١	١,٨	٣,٠	-٠,٥	٥,٢	٤,٥	٣,٢	٣,٢
اقتصادات أخرى متقدمة											
للتذكير											
٢,٠	١,٧	٢,٣	١,٨	٢,٥	١,٢	-٠,٦	-٠,٥	٣,٠	٢,٥	١,٨	١,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٤,١	٤,١	٤,٨	٤,٢	٥,٣	٢,٦	٤,٧	-٠,٥	٧,٠	٦,٦	٤,٤	٤,٩
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											

^١ معدل سنوي مركب للتغير في العمالة وفي حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط حسابي لمعدل البطالة.
^٢ عدلت التوقعات الخاصة بالبطالة لتعكس أساليب المسح التي اعتمدها مكتب إحصاءات العمالة الأمريكي في يناير ١٩٩٤.

الجدول ٥ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

	متوسطات عشر سنوات											
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	٧,١	٧,٥	٧,٩	٧,٥	٧,٧	٦,٧	٥,٠	٤,٣	٦,٠	٤,١	٦,٤	٣,٨
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا	٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٧	٤,٤	٣,١	٢,٧	٤,٧	٢,٢
جنوب الصحراء	٦,١	٦,٨	٥,٧	٦,٠	٦,٠	٤,٢	٣,٧	٤,٥	٣,٤	٢,٧	٤,٩	٢,١
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	٦,٩	٧,٨	٦,٣	٦,٥	٦,٧	٣,٧	٤,٠	٥,٩	٢,٤	٣,٢	٥,٣	٢,٣
أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥	٦,٦	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	٤,٤	١,١
كومنولث الدول المستقلة ^١	٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	٧,٠	...
روسيا	٥,٩	٦,٤	٦,٧	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	٦,٤	٦,٦	...
ما عدا روسيا	٧,٥	٨,٣	٩,٧	٦,٩	١١,٠	٩,٣	٦,٦	٩,١	٦,٧	٢,٤	٧,٧	...
آسيا النامية	٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٢	٨,٧	٨,٤	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٤	٧,٩	٧,٣
الصين	٩,٥	١٠,٠	١٠,٧	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٩,٤	٩,٦
الهند	٧,٨	٨,٤	٩,٢	٩,٢	٧,٨	٧,٣	٤,٣	٤,١	٥,٣	٦,٧	٧,٠	٥,٧
ما عدا الصين والهند	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٦,٢	٦,٤	٥,٨	٤,٨	٣,١	٥,٨	٣,٧	٥,٤	٥,١
الشرق الأوسط	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	٥,٦	٦,٥	٣,٩	٣,٠	٥,٤	١,٨	٤,٨	٤,٥
نصف الكرة الغربي	٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	٠,٣	٠,٥	٣,٩	٠,٣	٣,٢	٣,١
البرازيل	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٢,٩	٢,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	٠,٣	٢,١	٢,٠
المكسيك	٣,٥	٣,٤	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	٠,٨	—	٦,٦	٣,٨	٣,١	٣,٤
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٦,٠	٦,٩	٦,٧	٦,٧	٧,٣	٦,٩	٤,٠	٤,٤	٧,١	٣,٠	٥,٩	٠,٣-
غير الوقود	٧,٢	٧,٦	٨,١	٧,٦	٧,٨	٦,٧	٥,٢	٤,٣	٥,٨	٤,٢	٦,٤	٤,٦
منها: منتجات أولية	٥,٣	٤,٨	٤,٣	٥,٢	٦,١	٣,٦	٢,٨	٢,٩	١,٥	٠,٦	٣,٧	٢,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي												
بلدان المركز المدين الصافي	٦,٠	٦,٣	٦,٧	٦,٣	٦,٤	٤,٩	٣,٣	٢,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٠	٣,٤
منه: تمويل رسمي	٦,٣	٦,٤	٧,٠	٧,١	٦,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٤	٤,٦	٣,٩	٥,٤	٤,١
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١	٦,١	٦,٨	٦,٥	٧,٢	٦,٩	٥,٢	١,٦	٢,٦	٣,٣	١,١	٤,٧	٣,٤
مجموعات أخرى												
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٦,٠	٥,٤	٥,٨	٥,٩	٦,٥	٤,٠	٣,٥	٤,٨	٢,٧	٣,٦	٤,٨	١,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥,٦	٥,٥	٥,٧	٥,٣	٥,٥	٦,٥	٣,٩	٣,٣	٤,٨	٢,١	٤,٨	٤,٠
للتنكرة												
حصمة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي												
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	٥,٨	٦,٢	٦,٦	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٩	٤,٦	٢,٦	٥,١	٢,٢
إفريقيا	٣,٧	٤,١	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٢,٥	١,٤	٢,١	٠,٨	٠,٤	٢,٥	٠,٥-
أوروبا الوسطى والشرقية	٤,٨	٥,١	٥,٦	٥,١	٦,١	٤,٤	٤,١	٠,٢-	٤,٥	—	٣,٩	٠,٦
كومنولث الدول المستقلة ^١	٦,٦	٧,٢	٧,٩	٦,٨	٨,٧	٨,٢	٥,٦	٦,٦	٩,٢	٥,٤	٧,٢	...
آسيا النامية	٧,٣	٧,٧	٨,٢	٨,٠	٧,٦	٧,٢	٥,٧	٤,٨	٥,٧	٥,٠	٦,٧	٥,٨
الشرق الأوسط	٣,٥	٣,٦	٣,٨	٥,٣	٣,٧	٤,٥	٢,٠	١,٠	٣,٤	٠,٢-	٢,٩	٢,١
نصف الكرة الغربي	٢,٩	٣,٥	٤,١	٣,٢	٤,٦	٠,٩	١,٤-	١,٢-	٢,٤	١,٣-	١,٨	١,٣

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٦ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي^١
(التغير السنوي %)

		متوسط									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٤,٧	٣,٧	٤,٤	٣,١	٢,٧	٢,٢	إفريقيا
٤,١	٤,٥	٢,٧	٥,٣	٥,٢	٦,٩	٤,٧	٢,٦	٢,٢	٣,٢	١,٧	الجزائر
١٦,٠	٣٥,٣	١٥,٣	٢٠,٦	١١,٢	٣,٣	١٤,٥	٣,١	٣,٠	٣,٢	٠,٢	أنغولا
٥,٢	٤,٧	٤,١	٢,٩	٣,١	٣,٩	٤,٥	٦,٢	٤,٩	٥,٣	٤,١	بنن
٤,٤	٤,٣	٤,٢	٦,٢	٦,٠	٦,٣	٥,٦	٤,٩	٨,٣	٧,٢	٦,٥	بوتسوانا
٦,٢	٦,٥	٦,٤	٧,١	٤,٦	٨,٠	٤,٧	٦,٦	١,٨	٧,٤	٥,٧	بوركينافاسو
٦,٦	٥,٥	٥,١	٠,٩	٤,٨	١,٢-	٤,٤	٢,١	٠,٩-	١,٠-	١,٠-	بوروندي
٤,١	٤,٠	٣,٥	٢,٠	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٢	٤,٤	٠,٣-	الكاميرون ^٢
٧,٠	٦,٥	٥,٨	٥,٨	٤,٤	٤,٧	٥,٣	٦,١	٧,٣	١١,٩	٥,٥	الرأس الأخضر
٤,٣	٤,٠	٣,٥	٢,٢	١,٣	٧,٦-	٠,٦-	٠,٣	١,٨	٣,٦	٠,٢	جمهورية إفريقيا الوسطى
٧,٤	١,٢-	١,٣	٨,٦	٣٣,٦	١٤,٧	٨,٥	١١,٧	٠,٩-	٠,٧-	٣,٥	تشاد
٤,٥	٣,٠	١,٢	٤,٢	٠,٢-	٢,٥	٤,١	٣,٣	١,٤	١,٩	٠,٩	جزر القمر
٦,٩	٧,٥	٥,١	٦,٥	٦,٦	٥,٨	٣,٥	٢,١-	٦,٩-	٤,٣-	٥,٣-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧,٣	٣,٧	٦,٤	٧,٧	٣,٦	٠,٨	٤,٦	٣,٨	٧,٦	٢,٦-	٣,٠	جمهورية الكونغو
٣,٣	١,٧	١,٤	١,٥	١,٦	١,٧-	١,٦-	—	٤,٦-	١,٨	٣,٨	كوت ديفوار
٥,٧	٥,١	٤,٥	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٦	٢,٠	٠,٤	٣,٠	١,٧-	جيبوتي
٩,٠	٧,١	١,٠	٦,٥	٣٣,٩	١٢,٥	٢٤,٧	٩٤,٤	١٣,٧	٢٤,٢	٢٦,٦	غينيا الاستوائية
١,٣	١,٣	٢,٠	٤,٨	٢,٠	٣,٩	٠,٦	٩,٢	١٣,١-	—	...	إريتريا
٦,٦	٦,٥	١٠,٦	١٠,٣	١٣,١	٣,٥-	١,٢	٧,٧	٥,٩	٦,٠	١,٩	إثيوبيا
٢,٢	٤,٧	١,٠	٣,٠	١,١	٢,٤	٠,٣-	٢,١	١,٩-	٨,٩-	٤,٨	غابون
٦,٠	٧,٠	٦,٥	٥,١	٧,٠	٦,٩	٣,٢-	٥,٨	٥,٥	٦,٤	٤,٠	غامبيا
٦,٩	٦,٣	٦,٢	٥,٩	٥,٦	٥,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٤,٤	٤,٣	غانا
٥,٠	٢,٥	٢,٨	٣,٣	٢,٧	١,٢	٤,٢	٤,٠	١,٩	٤,٧	٤,٣	غينيا
٤,٧	٥,٠	٢,٧	٣,٢	٢,٢	٠,٦-	٧,١-	٠,٢	٧,٥	٧,٦	٠,٢	غينيا-بيساو
٥,٨	٦,٢	٦,٠	٥,٨	٤,٥	٢,٨	٠,٣	٤,٧	٠,٦	٢,٤	٢,٢	كينيا
٥,٢	٥,١	٥,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٠	٠,٧	٠,٦-	٤,٦	ليسوتو
١٣,٥	١٣,٣	٩,٧	٩,٥	٥,٢-	٣٣,٩-	٣١,٨	٢٢,٠	٢٩,٢	٣٤,٦	...	ليبيريا
٥,٦	٥,٦	٤,٧	٤,٦	٥,٣	٩,٨	١٢,٧-	٦,٠	٤,٧	٤,٧	١,٥	مدغشقر
٥,٥	٥,٧	٨,٥	٥,١	٣,٩	٣,٩	٢,١	٤,١-	٠,٨	٣,٥	٣,٧	ملawi
٥,٧	٥,٩	٤,٦	٦,١	٢,٤	٧,٢	٤,٣	١٢,١	٣,٢-	٣,٠	٥,٩	مالي
٥,٠	١,٩	١١,٧	٥,٤	٥,٢	٥,٦	١,١	٢,٩	١,٩	٦,٧	٢,٢	موريتانيا
٤,٤	٤,١	٣,٧	٣,٠	٤,٧	٣,٨	١,٥	٤,٢	٧,٢	٤,٦	٥,٩	موريشيوس
٥,٨	٣,٥	٧,٣	١,٧	٤,٢	٥,٥	٣,٢	٦,٣	١,٠	٠,١-	٢,٨	المغرب
٧,٦	٦,٨	٨,٥	٧,٨	٧,٥	٧,٩	٨,٢	١٣,١	١,٩	٧,٥	٥,٠	جمهورية موزامبيق
٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٢	٦,٦	٣,٥	٦,٧	٢,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٧	ناميبيا
٤,٣	٤,١	٣,٤	٦,٨	٠,٧-	٤,٥	٣,٠	٧,١	١,٤-	٠,٦-	١,٩	النيجر
٦,٧	٨,٢	٥,٣	٧,٢	٦,٠	١٠,٧	١,٥	٣,١	٥,٤	١,٥	٣,٤	نيجيريا
٤,٩	٤,٧	٤,٢	٦,٠	٤,٠	٠,٩	٩,٤	٦,٧	٦,٠	٧,٦	١,٨-	رواندا
٧,٠	٧,٠	٨,٠	٦,٠	٣,٨	٤,٠	٤,١	٤,٠	٣,٠	٢,٥	١,٣	سان تومي وبرينسيبي
٥,٦	٥,٦	٣,٣	٥,٥	٥,٦	٦,٧	٠,٧	٤,٦	٣,٢	٦,٣	٢,٥	السنغال
٤,٠	٥,٠	٤,٥	١,٢	٢,٩-	٥,٩-	١,٢	٢,٣-	٤,٣	١,٩	٥,٧	سيشيل
٦,٥	٦,٥	٧,٤	٧,٣	٧,٤	٩,٥	٢٧,٤	١٨,٢	٣,٨	٨,١-	٦,٦-	سيراليون
٤,٥	٤,٧	٥,٠	٥,١	٤,٨	٣,١	٣,٧	٢,٧	٤,٢	٢,٤	١,٤	جنوب إفريقيا
١٠,٢	١١,١	١٢,٢	٨,٦	٥,١	٧,١	٥,٤	٦,٢	٨,٤	٣,١	٢,٦	السودان
١,٠	١,٢	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٩	٢,٩	١,٦	٢,٦	٣,٥	٤,٢	سوازيلند
٧,٦	٧,٣	٥,٩	٦,٨	٦,٧	٥,٧	٧,٢	٦,٢	٥,١	٣,٥	٣,١	تنزانيا
٣,٩	٢,٩	١,٨	١,٢	٢,٣	٥,٢	٠,٢-	٢,٣-	١,٠-	٢,٦	١,٨	توغو
٦,٠	٦,٠	٥,٣	٤,٠	٦,٠	٥,٦	١,٧	٤,٩	٤,٧	٦,١	٤,٦	تونس
٦,٥	٦,٢	٥,٤	٦,٧	٥,٧	٤,٤	٦,٩	٤,٨	٥,٣	٨,٣	٦,١	أوغندا
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٢	٥,٤	٥,١	٣,٣	٤,٩	٣,٦	٢,٢	١,٢-	زامبيا
٣,٦-	٥,٧-	٤,٨-	٥,٣-	٣,٨-	١٠,٤-	٤,٤-	٢,٧-	٧,٣-	٣,٦-	٢,٩	زيمبابوي

الناتج: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٦ (تابع)

		متوسط										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩		
٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥	٦,٦	٤,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٩	٠,٥	١,١	أوروبا الوسطى والشرقية^٢	
٦,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٥	٥,٩	٥,٧	٢,٩	٧,٠	٧,٣	١٠,١	٠,٥-	ألبانيا	
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٠	٥,٨	٤,١	٥,٠	٣,٦	٥,٢	٩,٥	...	البوسنة والهرسك	
٦,٠	٦,٠	٦,٢	٥,٥	٥,٧	٤,٥	٤,٩	٤,١	٥,٤	٢,٣	٥,٦-	بلغاريا	
٤,٥	٤,٧	٤,٦	٤,٣	٣,٨	٥,٣	٥,٦	٤,٤	٢,٩	٠,٩-	...	كرواتيا	
٤,٣	٤,٨	٦,١	٦,١	٤,٢	٣,٦	١,٩	٢,٥	٣,٦	١,٣	٠,٠	الجمهورية التشيكية	
٧,٩	٨,٩	١١,٤	١٠,٥	٨,١	٧,١	٨,٠	٧,٧	١٠,٨	٠,٣	...	إستونيا	
٣,٠	٢,٨	٣,٩	٤,٢	٤,٩	٤,١	٤,٣	٤,١	٥,٢	٤,٢	٠,٢-	هنغاريا	
٧,٠	١٠,٥	١١,٩	١٠,٢	٨,٦	٧,٢	٦,٥	٨,٠	٦,٩	٤,٧	...	لاتفيا	
٦,٥	٧,٠	٧,٥	٧,٦	٧,٣	١٠,٣	٦,٩	٦,٦	٤,١	١,٥-	...	ليتوانيا	
٤,٥	٤,٥	٤,٠	٣,٨	٤,١	٢,٨	٠,٩	٤,٥-	٤,٥	٤,٣	...	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٢	٠,٨	٢,٣-	١,٩	١,١-	١,٠-	٣,٨	٥,٣	مالطة	
٥,٥	٤,٥	٥,٤	٦,٢	٨,٤	٢,٥	٤,٢	٤,٨	٤,٥	١٨,٠-	...	صربيا	
٤,٠	٥,٨	٥,٨	٣,٥	٥,٣	٣,٨	١,٤	١,١	٤,٢	٤,٥	٢,٥	بولندا	
٤,٨	٦,٥	٧,٧	٤,١	٨,٤	٥,٢	٥,١	٥,٧	٢,١	١,٢-	٢,٩-	رومانيا	
٧,٥	٨,٢	٨,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٢	٤,١	٣,٢	٠,٧	٠,٣	...	الجمهورية السلوفاكية	
٦,٠	٥,٠	٥,٥	٧,٤	٨,٩	٥,٨	٧,٩	٧,٥-	٧,٤	٤,٧-	٤,٣	تركيا	
٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٣	٩,٠	٥,٢	...	كومنولث الدول المستقلة^{٤,٥}	
٥,٩	٦,٤	٦,٧	٦,٤	٧,٢	٧,٣	٤,٧	٥,١	١٠,٠	٦,٤	...	روسيا	
٧,٥	٨,٣٢	٩,٧	٦,٩	١١,٠	٩,٣	٦,٦	٩,١	٦,٧	٢,٠	...	ما عدا روسيا	
٦,٠	٩,٠	١٣,٤	١٤,٠	١٠,٥	١٤,٠	١٣,٢	٩,٦	٦,٠	٣,٣	...	أرمينيا	
٢٣,١	٢٩,٢	٣١,٠	٢٤,٣	١٠,٢	١٠,٤	٨,١	٦,٥	٦,٢	١١,٤	...	أذربيجان	
٣,٩	٥,٥	٩,٩	٩,٣	١١,٤	٧,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٨	٣,٤	...	بيلاروس	
٦,٥	٧,٥	٩,٠	٩,٦	٥,٩	١١,١	٥,٥	٤,٧	١,٩	٣,٠	...	جورجيا	
٨,١	٩,٠	١٠,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٣	٩,٨	١٣,٥	٩,٨	٢,٧	...	كازاخستان	
٦,٦	٦,٥	٢,٧	٠,٢-	٧,٠	٧,٠	٠,٠-	٥,٣	٥,٤	٣,٧	...	جمهورية قيرغيزستان	
٥,٠	٤,٥	٤,٠	٧,٥	٧,٤	٦,٦	٧,٨	٦,١	٢,١	٣,٤-	...	مولدوفا	
٧,٠	٨,٠	٨,٤	٦,٦	١٠,٨	٦,١	٤,٢	١,١	١,٢	٣,٢	٠,٣-	منغوليا	
٨,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٧	١٠,٦	١٠,٢	٩,١	١٠,٢	٨,٣	٣,٧	...	طاجيكستان	
١٠,٠	١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٤,٧	١٧,١	١٥,٨	٢٠,٤	١٨,٦	١٦,٥	...	تركمانستان	
٤,٦	٥,٠	٧,١	٢,٦	١٢,١	٩,٦	٥,٢	٩,٢	٥,٩	٠,٢-	...	أوكرانيا	
٧,٥	٧,٧	٧,٢	٧,٠	٧,٧	٤,٢	٤,٠	٤,٢	٣,٨	٤,٣	...	أوزبكستان	

الجدول ٦ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٢	٨,٧	٨,٤	٧,٠	٦,٠	٧,٠	٦,٤	٧,٣	آسيا النامية
١٠,٨	١٢,٢	٨,٠	١٤,٠	٨,٠	١٥,٧	٢٨,٦	دولة أفغانستان الإسلامية
٦,٥	٦,٦	٦,٧	٦,٣	٦,١	٥,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٦	٥,٤	٤,٧	بنغلاديش
٨,٦	١٥,٢	١٣,٧	٦,٥	٦,٨	٧,٦	١٠,٠	٧,٢	٧,٦	٧,٩	٤,٥	بوتان
٣,٠	٢,٦	٣,٨	٠,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٧	٢,٩	٣,١	...	بروني دار السلام
٦,٠	٧,٠	٩,٥	١٣,٤	١٠,٠	٨,٦	٦,٢	٧,٧	٨,٤	١٢,٦	...	كمبوديا
٩,٥	١٠,٠	١٠,٧	١٠,٤	١٠,١	١٠,٠	٩,١	٨,٣	٨,٤	٧,٦	٩,٦	الصين
١,٧	٢,٣	٣,٢	٠,٧	٥,٤	٣,٠	٤,٣	٢,٧	٢,٨	٩,٢	٣,٨	فجي
٧,٨	٨,٤	٩,٢	٩,٢	٧,٨	٧,٣	٤,٣	٤,١	٥,٣	٦,٧	٥,٧	الهند
٦,٣	٦,٠	٥,٥	٥,٧	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٥,٤	٠,٨	٤,٨	إندونيسيا
١٦,٦	٢,٥	٥,٨	٠,٢	٢,٩	١,٤	٥,٨	١,٧	٣,٩	٩,٥	٣,١	كيريباتي
٩,٠	٧,١	٧,٥	٧,٠	٦,٤	٦,١	٥,٩	٥,٧	٥,٨	٧,٣	٦,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٥,٨	٥,٥	٥,٢	٥,٢	٧,٢	٥,٥	٤,٤	٠,٣	٨,٩	٦,١	٧,٤	ماليزيا
٣,٠	٤,٠	١٦,١	٤,٥	٩,٥	٨,٥	٦,٥	٣,٥	٤,٨	٧,٢	٦,٧	ملديف
٤,٠	٥,٥	٧,٠	١٣,٢	١٣,٦	١٣,٨	١٢,٠	١١,٣	١٣,٧	١٠,٩	٥,٣	ميانمار
٤,٥	٣,٥	١,٩	٢,٧	٣,٨	٣,٣	٠,٦	٥,٦	٦,١	٤,٥	٤,٨	نيبال
٦,٥	٦,٥	٦,٢	٨,٠	٧,٤	٤,٩	٣,٢	٢,٠	٤,٣	٣,٧	٤,١	باكستان
٣,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٣	٢,٧	٢,٢	٠,٢	٠,١	٢,٥	١,٩	٤,٢	بابوا غينيا الجديدة
٥,٨	٥,٨	٥,٤	٥,٠	٦,٢	٤,٩	٤,٤	١,٨	٦,٠	٣,٤	٣,٠	الفلبين
٣,٥	٣,٠	٢,٣	٥,٤	٣,٣	١,٦	٤,٤	٧,١	٣,٧	٢,١	٢,٤	ساموا
٣,٤	٣,٨	٤,٨	٥,٠	٨,٠	٦,٤	١,٦	٩,٠	١٤,٣	٠,٥	٤,٨	جزر سليمان
٧,٠	٧,٠	٧,٥	٦,٠	٥,٤	٦,٠	٤,٠	١,٥	٦,٠	٤,٣	٥,٠	سري لانكا
٤,٨	٤,٥	٥,٠	٤,٥	٦,٣	٧,١	٥,٣	٢,٢	٤,٨	٤,٤	٥,٨	تاييلند
٣,٦	٣٢,٠	١,٦	٢,٣	٠,٣	٦,٢	٦,٧	١٦,٥	١٥,٥	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
١,٦	٠,٦	١,٩	٢,٣	١,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٦	٥,٤	٢,٣	١,٤	تونغا
٤,٠	٥,٠	٥,٥	٦,٨	٥,٥	٣,٢	٧,٤	٢,٦	٢,٧	٣,٢	٤,٤	فانواتو
٧,٨	٨,٠	٨,٢	٨,٤	٧,٨	٧,٣	٧,١	٦,٩	٦,٨	٤,٨	٧,٧	فييت نام
٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	٥,٦	٦,٥	٣,٩	٣,٠	٥,٤	١,٨	٤,٥	الشرق الأوسط
٦,٦	٦,٩	٧,٧	٧,٨	٥,٦	٧,٢	٥,٢	٤,٦	٥,٢	٤,٣	٤,٨	البحرين
٦,٦	٦,٧	٦,٨	٤,٥	٤,١	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٥,٤	٦,١	٣,٧	مصر
٥,٠	٥,٠	٥,٣	٤,٤	٥,١	٧,٢	٧,٥	٣,٧	٥,١	١,٩	٥,٥	جمهورية إيران الإسلامية
...	العراق
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٢	٨,٤	٤,٢	٥,٨	٥,٣	٤,٣	٣,٤	٢,٧	الأردن
٤,٨	٣,٥	٥,٠	١٠,٠	١٠,٥	١٦,٥	٣,٠	٠,٢	٤,٧	١,٨	٢,٧	الكويت
٣,٥	١,٠	—	١,٠	٧,٠	٤,١	٣,٣	٤,٥	١,٧	٠,٨	٠,١	لبنان
٨,١	٧,٩	٥,٦	٦,٣	٥,٠	٥,٩	١,٤	٥,٩	٣,٤	١,١	١,١	ليبيا
٦,٣	٦,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٢,٠	٢,٦	٧,٥	٥,٥	٠,٢	٥,٢	عمان
١١,٨	٨,٠	٨,٨	٦,١	٢٠,٨	٣,٥	٧,١	٣,٣	٩,١	٤,٥	٤,٧	قطر
٤,٠	٤,٨	٤,٢	٦,٦	٥,٣	٧,٧	٠,١	٠,٥	٤,٩	٠,٧	٣,١	المملكة العربية السعودية
٤,٧	٣,٣	٣,٠	٢,٩	٢,٤	١,٠	٣,٧	٣,٧	٢,٣	٣,١	٥,٣	الجمهورية العربية السورية
٧,٢	٨,٢	٩,٧	٨,٥	٩,٧	١١,٩	٢,٦	١,٧	١٢,٤	٣,١	٦,٦	الإمارات العربية المتحدة
٢,٩	٢,٦	٣,٨	٣,٧	٢,٦	٣,١	٣,٩	٤,٦	٤,٤	٣,٥	...	اليمن

النتائج: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٦ (تتمة)

		متوسط									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٦,٠	٢,٤	-٠,٣	-٠,٥	٣,٩	-٠,٣	٣,١	نصف الكرة الغربي
١,٨	٣,٨	٨,٠	٥,٣	٥,٢	٤,٣	٢,٠	١,٥	٣,٣	٤,٩	٣,٥	أنتيغوا وبربودا
٥,٥	٧,٥	٨,٥	٩,٢	٩,٠	٨,٨	١٠,٩-	٤,٤-	-٠,٨-	٣,٤-	٣,٨	الأرجنتين
٤,٠	٤,٥	٤,٠	٢,٧	١,٨	١,٤	٢,٣	-٠,٨	١,٩	٤,٠	١,٦	جزر البهاما
٢,٠	٤,٩	٣,٥	٤,١	٤,٥	١,٩	-٠,٥	٢,٦-	٢,٣	-٠,٥	-٠,٩	بربادوس
٣,٣	٣,٥	٥,٠	٣,٥	٤,٦	٩,٣	٥,١	٥,٠	١٣,٠	٨,٧	٦,٥	بليز
٥,٣	٤,٥	٤,٥	٤,١	٣,٩	٢,٩	٢,٥	١,٧	٢,٥	-٠,٤	٤,٣	بوليفيا
٤,٢	٤,٤	٣,٧	٢,٩	٥,٧	١,١	٢,٧	١,٣	٤,٣	-٠,٣	٢,٠	البرازيل
٥,١	٥,٢	٤,٠	٥,٧	٦,٠	٤,٠	٢,٢	٣,٥	٤,٥	-٠,٤-	٧,٥	شيلي
٤,٥	٥,٥	٦,٨	٥,٣	٤,٩	٣,٩	١,٩	١,٥	٢,٩	٤,٢-	٣,٦	كولومبيا
٥,٠	٦,٠	٧,٩	٥,٩	٤,٣	٦,٤	٢,٩	١,١	١,٨	٨,٢	٥,١	كوستاريكا
٣,٠	٣,٠	٤,١	٣,٤	٣,٠	-٠,١	٥,١-	٤,٢-	١,٤	١,٦	٢,٠	دومينيكا
٤,٥	٦,٠	١٠,٧	٩,٣	٢,٠	١,٩-	٤,٤	٣,٦	٨,١	٨,١	٤,٢	الجمهورية الدومينيكية
٢,٩	٢,٧	٤,٢	٤,٧	٧,٩	٣,٦	٤,٢	٥,٣	٢,٨	٦,٣-	٢,٩	إكوادور
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٢,٨	١,٨	٢,٣	٢,٣	١,٧	٢,٢	٣,٤	٤,٦	السلفادور
٤,٠	٥,٠	٢,١	١٢,١	٦,٩-	٥,٨	-٠,٨	٤,٤-	٧,٠	٧,٣	٣,٦	غرينادا
٤,٠	٤,٥	٤,٦	٣,٢	٢,٧	٢,١	٢,٢	٢,٣	٣,٦	٣,٨	٤,١	غواتيمالا
٤,٧	٥,٢	٤,٨	١,٩-	١,٦	-٠,٧-	١,١	٢,٣	١,٣-	٣,٠	٣,٩	غيانا
٤,٠	٣,٥	٢,٢	-٠,٤	٢,٦-	-٠,٢	-٠,٥-	-٠,٦-	١,٣	٢,٦	-٠,٦-	هايتي
٣,٤	٤,٨	٥,٥	٤,١	٥,٠	٣,٥	٢,٧	٢,٦	٥,٧	١,٩-	٣,٤	هندوراس
٣,١	٣,٠	٢,٧	١,٤	١,٠	٢,٣	١,١	١,٥	-٠,٧	١,٠	١,٢	جامايكا
٣,٥	٣,٤	٤,٨	٢,٨	٤,٢	١,٤	-٠,٨	—	٦,٦	٣,٨	٣,٤	المكسيك
٥,٠	٤,٢	٣,٧	٤,٠	٥,١	٢,٥	-٠,٨	٣,٠	٤,١	٧,٠	٢,٣	نيكاراغوا
٦,٨	٦,٦	٧,١	٦,٩	٧,٥	٤,٢	٢,٢	-٠,٦	٢,٧	٣,٩	٥,٨	بنما
٤,٥	٤,٠	٤,٠	٢,٩	٤,١	٣,٨	—	٢,١	٣,٣-	١,٥-	٣,٢	باراغواي
٥,٥	٦,٠	٧,٥	٦,٤	٥,٢	٣,٩	٥,٢	-٠,٢	٣,٠	-٠,٩	١,٦	بيرو
٤,٣	٦,٠	٤,٦	٤,١	٧,٣	١,٢-	-٠,٣-	١,٧	٦,٥	٣,٩	٤,٣	سانت كيتس ونيفيس
٤,٣	٤,٠	٤,٢	٥,٨	٤,٨	٢,٩	-٠,٨	٣,٧-	-٠,١	٣,٩	٣,٥	سانت لوسيا
٦,٣	٥,٥	٤,١	٢,٢	٦,٨	٢,٨	٣,٢	-٠,١-	٢,٠	٣,٦	٣,٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤,٠	٥,٣	٥,٨	٥,٥	٨,١	٦,٠	٢,٦	٦,٨	-٠,١-	-٠,٩-	-٠,٨	سورينام
٤,٥	٧,٥	١٢,٥	٧,٩	٩,١	١٣,٩	٧,٩	٤,٢	٦,٩	٨,٠	٣,٠	ترينيداد وتوباغو
٣,٥	٥,٠	٧,٠	٦,٦	١١,٨	٢,٢	١١,٠-	٣,٤-	١,٤-	٢,٨-	٣,٦	أوروغواي
٢,٠	٦,٢	١٠,٣	١٠,٣	١٨,٣	٧,٨-	٨,٩-	٣,٤	٣,٧	٦,٠-	٢,١	فنزويلا

^١ بالنسبة للعديد من البلدان، تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق، وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

^٢ النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على امتداد فترة ١٨ شهرا، وتعكس تغيرا في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).

^٣ تشير بيانات بعض البلدان إلى الناتج المادي الصافي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وبالنسبة لعدد كبير من البلدان تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وينبغي تفسير البيانات باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توفر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

^٤ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٧ - موجز بيانات التضخم

(%)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
مخفضات إجمالي الناتج المحلي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٤	١,٩	١,٩	١,٩	١,٧	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٧	٣,٣
١,٩	١,٧	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٢	١,٤	٢,٢	٢,٥
١,٨	١,٨	١,٧	١,٩	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٧	١,٥	٠,٩	١,٩	...
٠,٦	٠,٣	٠,٩	١,٣	١,١	١,٦	١,٥	١,٢	١,٧	١,٣	١,٠	٠,٩
٢,٠	١,٣	١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٠	١,٩	١,١	١,٨	٤,٠
أسعار المستهلكين											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,٠	٣,٥
٢,٥	١,٩	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٣	١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٢	٢,٦	٣,٣
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,١	٢,١	...
٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٦	-	٠,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٢	١,٥
٢,١	٢,٢	٢,١	٢,١	١,٧	١,٨	١,٧	٢,١	١,٨	١,١	١,٩	٤,٠
بلدان أخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية											
٤,٩	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٦,٧	٧,١	١٠,٣	٦,٢	٥٠,٣
المجموعات الإقليمية											
١٠,٤	١٠,٨	٩,٥	٨,٤	٧,٩	١٠,٦	٩,٧	١٢,٥	١٣,٥	١١,٨	١٠,٥	٢٨,٢
٣,٧	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٦,١	٨,٣	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	١١,٢	٦٣,٥
٧,٣	٩,٠	٩,٥	١٢,٤	١٠,٣	١٢,٠	١٤,٨	٢٠,٣	٢٤,٧	٦٩,٨	١٧,١	...
٣,٤	٣,٩	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٣,١	٩,٧
٨,٧	١٠,٦	٧,٩	٧,١	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	٦,٧	١١,٤
٥,٧	٥,٢	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	٧,١	١٣٤,٢
اللتذكرة											
٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٣,١	٢,٢	٢,٤	١١,٥
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٨,٥	٩,٤	٨,٩	٩,٩	٩,٦	١١,٣	١١,٧	١٣,٥	١٣,٩	٣٦,٢	١٣,٠	٧٤,١
٤,٣	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٦	٦,١	٦,٧	٥,٢	٤٦,٥
٢٧,٢	٢٥,٥	٢٢,٥	١٧,٠	١٤,٧	١٩,٢	١٧,٦	٣٠,٩	٣٥,٥	٣٠,٧	٢٣,٩	٧٣,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥,٦	٦,٤	٦,٧	٦,٢	٥,٧	٧,٣	٨,١	٨,١	٨,٨	١٠,٤	٧,٣	٥٥,٧
٥,٦	٦,٦	٦,٩	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٧	٤,١	٣,٨	٥,٣	٥,٧	٢٧,٧
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
١١,٢	١١,٥	١٣,١	١٠,٧	٨,٦	١١,٦	١٤,٢	١١,٤	١٠,٤	١٤,١	١١,٦	٤٤,٦
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥											
اللتذكرة											
معدل التضخم الوسيط											
٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,١	١,٩	٢,١	٢,٢	٢,٦	٢,٧	١,٤	٢,١	٣,١
٤,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٤,٥	٤,٠	٣,٣	٤,٧	٤,٠	٣,٩	٤,٥	١٠,٣

^١ في هذا الجدول، اقتصادات أخرى متقدمة تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ تستند إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٨ - الاقتصادات المتقدمة: مخفضات إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلكين (التغير السنوي %)

الربع الأخير ^١					متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
مخفضات إجمالي الناتج المحلي														
الاقتصادات المتقدمة														
...	١,٧	١,٤	١,٩	١,٩	١,٩	١,٧	١,٦	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٧	٣,٣
١,٩	١,٧	٢,٥	١,٩	١,٧	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٢	١,٤	٢,٢	٢,٥
١,٩	١,٩	١,٥	١,٨	١,٨	١,٧	١,٩	١,٩	٢,١	٢,٦	٢,٧	١,٥	٠,٩	١,٩	...
١,٣	٠,٨	٠,٢	١,٠	٠,٨	٠,٣	٠,٧	٠,٩	١,١	١,٤	١,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٣,٤
١,٧	١,٧	٢,٠	١,٧	١,٨	٢,١	١,٨	١,٧	١,٨	٢,٤	٢,٠	١,٥	—	١,٧	١,٩
١,٨	٢,٠	١,٢	١,٩	٢,٠	١,٨	٢,٢	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٠	٢,٠	١,٣	٢,٤	٤,٩
٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,١	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٢,٦	٣,٧	٤,٩
٢,١	٢,٦	١,٣	٢,٢	٢,٠	١,٥	١,٧	٠,٧	٢,٢	٣,٨	٥,١	٤,١	١,٨	٢,٥	٢,١
١,٤	٢,٠	١,٥	١,٧	١,٦	١,٨	٢,١	٢,٤	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٩	٠,٣	١,٧	٢,٦
١,٧	١,٧	١,٦	١,٧	١,٧	١,٣	١,٩	١,٧	١,٣	١,٤	١,٨	١,٨	٠,٦	١,٥	٢,٢
٠,٨	٤,٥	١,٨	١,١	٠,١	١,٣	٠,٢	٠,٦	٠,٤	١,٣	٣,٠	٢,٦	٠,٩	١,١	٢,٨
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,١	٣,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٧	٢,٧	٥,٧	٣,٠	٣,٥	١٢,٣
٢,٦	٤,٣	٣,١	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٧	٢,١	٢,٩	٣,٧	٣,٠	٣,٣	٣,١	٧,٠
٢,٤	٣,٠	٣,٤	٢,٤	٣,٦	٣,٥	٣,٥	١,٨	٢,٥	٥,٠	٥,٥	٥,٥	٤,٠	٣,٧	٣,٣
...	٢,٤	٢,٨	٣,٩	٤,٧	١,٧	٤,٩	٢,٧	٠,١	٢,٠	٥,٣	٣,١	٢,٤
٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٣	١,٨	٢,٣	١,١	١,١	٢,٤	٣,٥	٢,٦	٠,٥	٢,٣	١,٩	...
٠,٨	٠,١	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٠,٩	١,٣	١,١	١,٦	١,٥	١,٢	١,٧	١,٣	١,٠	٠,٩
٢,٨	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٣,١	٣,١	٢,٢	١,٣	٢,٢	٢,٤	٤,٢
١,٨	٢,٠	٠,٥	٢,١	١,٣	٢,١	٣,٢	٣,٠	٣,٤	١,١	١,١	٤,١	١,٧	٢,٣	١,٩
٢,٩	١,٨	٠,٥	١,٦	١,٠	٠,٤	٠,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٣,٥	٠,٧	٠,١	١,٢	٧,١
١,٧	٢,٢	٤,٢	١,٨	٣,٢	٤,٦	٤,٦	٣,٤	٣,٤	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٠,٦	٣,٢	٢,٣
١,٠	٠,٢	٠,٣	١,٢	٠,٣	٠,٨	٠,٥	١,٦	٢,١	٠,٨	٠,٥	١,٦	١,٣	٠,٧	٢,٩
٢,٠	١,٨	٢,١	٢,٠	١,٨	١,٨	١,٢	٠,٢	٢,٠	١,٦	٢,١	١,٤	٠,٩	١,٥	٣,٩
١,٢	١,٠	١,٠	١,٢	١,٠	١,٠	٠,١	٠,٦	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٩	٢,٠
٠,٤	٢,٠	٠,٥	١,٠	١,٥	٠,٣	٠,٤	٣,٦	٦,٣	٣,٥	١,٨	٥,٦	٥,٨	٢,٥	٦,٧
١,٨	٢,٤	٢,٦	٢,٠	١,٩	٢,٦	٣,٢	٢,٠	١,٦	٢,٣	٢,٥	٣,٠	١,٧	٢,٣	٢,١
٦,١	٠,٤	٢,٦	٢,٦	١,٠	٦,٧	٤	٨,٥	٥,٣	٣,٠	١,٨	١٥,٧	٦,٦	٤,٨	٢,٢
٢,١	١,٨	٠,٧	٢,٠	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	٤,٨	١,٨	١,٣	٦,٠	١,٨	١٢,٩
١,٠	٠,٨	٠,٤	١,٠	٠,٨	٠,٢	٠,٤	٣,٧	١,١	١,٢	١,٨	٣,٧	٥,٣	—	٢,٥
٢,٢	٢,٣	١,٧	٢,٤	٢,٠	١,٨	٢,٥	٣,٤	٢,٣	٠,٩	٢,٩	٢,٨	٠,٧	٢,٣	٢,١
...	٢,١	١,٢	١,٥	٢,٤	٣,٣	٥,١	١,٢	٢,٤	٣,٨	٢,٣	٢,٨	٤,٥
...	٠,١	٦,٠	١١,٥	٢,٩	٢,٤	٠,٥	٥,٦	٨,٦	٣,٦	٣,٢	٤,٤	٦,٦
التنكرة														
١,٧	١,٤	١,٦	١,٧	١,٤	١,٩	١,٩	١,٩	١,٦	١,٤	١,٦	١,٢	٠,٩	١,٦	٢,٦
١,٣	٠,٦	٠,٣	١,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٧	—	٠,٨	١,٦	٠,٦	١,٥	٠,١	٥,٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة														
أسعار المستهلكين														
الاقتصادات المتقدمة														
...	٢,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٤	٢,٠	٣,٥
٢,٥	٢,٦	١,٩	٢,٥	١,٩	٣,٢	٣,٤	٢,٧	٢,٢	١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٢	٢,٦	٣,٣
٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,١	٢,١	...
١,٦	٢,٢	١,٣	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٩	١,٨	١,٠	١,٤	١,٩	١,٤	٠,٦	١,٥	٢,٦
٠,٨	٢,٧	١,٥	١,٨	١,٧	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٨	٠,٦	١,٨	٢,٢
٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٦	١,٧	٢,٣	٤,٥
٢,٦	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٤	٣,١	٣,١	٣,٦	٣,٦	٢,٨	٣,٥	٢,٢	٣,١	٤,٨
٠,٨	٠,٦	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٢	٠,٦	—	٠,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٢	١,٥
٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,٤	١,٣	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٦	٣,٧
٢,٠	٢,٢	١,٣	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٢	١,٨	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٢,٧	١,٧	٢,٢	٢,٥
...	٢,٢	٢,٠	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٨	١,٨	٢,٤	٢,٠	٠,٩	١,٩	٤,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة														
٢,٠	٢,١	١,٦	٢,٠	١,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٩	٢,٢	١,٤	١,٩	٢,٩
١,٧	٢,٦	١,٤	٢,١	٢,١	١,٦	٢,٣	٢,٤	١,٥	١,٠	١,٩	١,٢	—	١,٦	٥,٣

^١ من الربع الأخير للسنة السابقة.

^٢ تستند إلى المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ٩ - الاقتصادات المتقدمة: الكسب في الساعة والإنتاجية وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية (التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
الكسب في الساعة											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٤	٤,٦	٤,٤	٣,٥	٥,٤	٣,١	٣,٤	٤,٢
٤,٥	٣,٤	٣,٨	٤,٧	٢,٥	٧,٥	٧,٣	٢,٤	٩,٥	٣,٩	٤,٧	٣,٥
٢,٨	٢,٦	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٣,٣	٤,٤	٥,٢	٥,٢	٣,٥	...
٢٠١	١,٥	٢,٦	٢,٥	-٠,٧	٢,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٦	٢,٥	٢,٣	٥,١
٢,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٣	٣,٣	١,٥	٣,٦	١,٥	٢,٩	٣,٥
٣,٥	٣,١	٣,٨	١,٥	٤,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٥	١,٦	-٠,٩	٢,٦	٤,٧
٢,٧	٢,٧	٣,٥	٣,٥	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٤,١	٢,٩	٢,٧	٣,٦	٦,١
١,٧	٢,٥	-٠,٤	١,٢	-٠,٤	١,٥	١,٣	١,٥	-٠,١	-٠,٧	-٠,٥	٣,٦
٣,٩	٤,٨	٥,٢	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٣	٤,٧	٤,٥	٤,١	٦,٥
٢,٨	٢,٥	٢,٤	٣,٨	١,٢	٣,١	٣,٦	٣,١	٣,٢	٢,٢	٢,٨	٣,٤
٤,٩	٤,٨	٥,٢	٤,٩	٥,٣	٤,٩	٤,٣	٥,٦	٦,٦	٦,٦	٥,٣	٧,٦
اللتكرة											
٣,٣	٣,١	٣,٢	٣,٤	١,٩	٤,٦	٤,٤	٢,٤	٥,٥	٢,٥	٣,٤	٤,٥
٦,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٨	٧,٣	٧,٢	٥,٨	٨,٤	٧,٩	٩,٩	٧,٣	١١,٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
الإنتاجية											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٧	٢,٥	٢,٧	٣,٤	٢,٣	٤,٤	٤,٢	-٠,٨	٢,١	٤,١	٣,٣	٢,٩
٣,٥	٣,٣	٤,٥	٤,٨	١,٨	٦,٢	٧,٥	١,٧	٤,٣	٤,٤	٤,٥	٣,٥
٢,٤	٢,٧	٤,٥	٢,٩	٣,٥	١,٨	١,٥	٢,٦	٦,٧	٥,٦	٣,٤	...
٣,٥	٤,٥	٦,٩	٦,٥	٤,٨	٣,٩	-٠,٩	٣,٥	٥,٣	٢,٦	٤,٥	٣,٢
٣,٥	٣,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٦	٤,١	٣,١	١,٥	٦,٨	٢,٩	٣,٩	٤,٣
-٠,٦	-٠,٥	١,١	١,٨	١,٤	١,٥	١,٥	-٠,٢	١,٢	-٠,٧	-٠,٢	-٠,٩
٢,١	٢,٥	٣,٩	-٠,٦	٢,٥	١,٩	٢,٣	٢,١	١,٩	٤,٣	٢,٤	٢,٥
١,٨	٣,٣	٣,٥	١,٦	٥,٣	٥,٣	٣,٧	٣,٥	٦,٨	٣,٢	٣,٥	١,٧
٣,٥	٤,٧	٣,٨	٢,٦	٦,٧	٥,٨	٢,٥	٣,٣	٦,١	٤,٣	٤,٢	٢,٤
٢,٥	-٠,٨	-٠,١	٣,٦	-٠,١	-٠,٦	٢,٥	٢,٢	٥,٨	٤,٣	١,٦	٢,٣
٣,٢	٣,١	٣,٩	٣,٣	٥,٣	٣,٩	٤,٢	—	٧,٤	٨,٥	٤,٢	٣,٤
اللتكرة											
٢,٧	٣,١	٣,٨	٣,٧	٣,٥	٤,٨	٤,٤	-٠,٨	٥,٥	٣,٥	٣,٥	٢,٩
٥,٥	٤,٨	٦,٥	٥,١	٧,٧	٥,٧	٦,١	-٠,٣	١٢,١	١٢,٣	٦,١	٥,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
تكلفة وحدة العمل											
الاقتصادات المتقدمة											
٥,٧	-٠,٢	-٠,٣	-٠,١	-٠,٨	-٠,١	-٠,٢	٢,٢	-٠,٣	١,٥	-٠,١	١,٣
١,٥	-٠,١	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٧	٤,٦	-٠,٥	-٠,٧	—
٥,٤	-٠,١	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٦	-٠,٧	١,٩	١,٧	١,٤	-٠,٤	-٠,١	...
-٠,٩	٢,٤	٤,٥	٤,٢	٢,٩	١,٣	١,٥	-٠,٥	١,٧	-٠,٢	١,٦	١,٨
-٠,٥	-٠,٥	١,٢	١,٨	١,١	-٠,٧	-٠,٢	-٠,٥	٣,١	١,٨	١,٥	-٠,٨
٢,٤	٢,٦	٢,٦	٤,٤	٢,٥	٣,٨	٤,٣	٣,٧	-٠,٥	١,٧	٢,٨	٣,٨
-٠,٧	-٠,٢	-٠,٣	٢,٩	١,٩	٣,٥	٧٩	٢,٥	١,٥	١,٢	١,٢	٢,٥
-٠,١	-٠,٩	٢,٦	-٠,٤	٤,٧	٤,١	٤,٨	٤,٥	٦,٥	٣,٨	٢,٤	٢,٥
-٠,٤	-٠,١	١,٣	١,١	٢,٨	٢,١	١,٥	١,٥	١,٣	-٠,٣	-٠,١	٣,٥
-٠,٨	٧٤	٢,٢	-٠,٢	١,١	٣,٧	١,٥	٥,٣	٢,٤	٢,٥	١,٢	١,٥
١,٤	١,٤	١,١	١,٢	-٠,٤	-٠,٦	—	٥,٤	-٠,٩	١,١	-٠,٩	٤,٣
اللتكرة											
-٠,٦	-٠,١	-٠,٦	-٠,٣	١,٥	-٠,٢	—	١,٧	-٠,٦	١,٥	—	١,١
١,٥	١,١	-٠,١	-٠,٨	١,٢	-٠,٧	-٠,٥	٨,١	٣,٩	٢,٨	-٠,٣	٦,٢

١ تشير إلى إنتاجية العمل، مقيسة كنسبة التعويض في الساعة إلى تكلفة وحدة العمل.

٢ تشير البيانات إلى تكلفة وحدة الأجور.

الجدول ١٠ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسطات عشر سنوات			البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
									١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٤,٩	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٦,٧	٧,١	١٠,٣	٦,٢	٥٠,٣	
المجموعات الإقليمية												
١٠,٤	١٠,٨	٩,٥	٨,٤	٧,٩	١٠,٦	٩,٧	١٢,٥	١٣,٥	١١,٨	١٠,٥	٢٨,٢	إفريقيا
١٢,٢	١٢,٧	١١,٥	١٠,٥	٩,٥	١٣,٢	١٢,٠	١٥,٥	١٧,٤	١٤,٩	١٢,٩	٣٣,٥	جنوب الصحراء
١٧,٧	١٨,٦	١٦,٨	١٤,٠	١٤,١	١٨,٤	١٣,٧	٢٢,٢	٢٨,٨	٢٣,٧	١٨,٧	٥٢,٩	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٣,٧	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٦,١	٨,٣	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	١١,٢	٦٣,٥	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٣	٩,٠	٩,٥	١٢,٤	١٠,٣	١٢,٠	١٣,٨	٢٠,٣	٢٤,٧	٦٩,٨	١٨,٩	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	٨٥,٧	١٩,٠	...	روسيا
١٠,١	١٠,٩	٩,٢	١١,٧	٩,١	٨,٤	٩,٤	١٧,٧	٣٤,٥	٣٧,٩	١٥,٤	...	ما عدا روسيا
٣,٤	٣,٩	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٣,١	٩,٧	آسيا النامية
٢,٣	٢,٢	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	-٠,٨	-٠,٧	-٠,٤	١,٤	١,٢	٩,٤	الصين
٤,٢	٦,٢	٦,١	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٩,٧	الهند
٥,٥	٦,٢	٨,٥	٧,٧	٥,٠	٤,٦	٦,٣	٦,١	٢,٦	٨,٧	٦,١	١٠,٤	ما عدا الصين والهند
٨,٧	١٠,٦	٧,٩	٧,١	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	٦,٧	١١,٤	الشرق الأوسط
٥,٧	٥,٢	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	٧,٠	١٣٤,٢	نصف الكرة الغربي
٤,١	٣,٥	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٤,٩	٦,٧	٤٥٦,٢	البرازيل
٣,٥	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	١٦,٦	٦,١	٢٠,٤	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٨,٥	٩,٤	٨,٩	٩,٩	٩,٦	١١,٣	١١,٧	١٣,٥	١٤,٩	٣٦,٦	١٣,٠	٧٤,١	الوقود
٤,٣	٤,٨	٤,٨	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٥,٦	٦,١	٦,٧	٥,٢	٤٦,٥	غير الوقود
٢٧,٢	٢٥,٢	٢٢,٥	١٧,٠	١٤,٧	١٩,٢	١٧,٦	٣٠,٩	٣٥,٥	٣٠,٧	٢٣,٩	٧٣,٥	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٥,٦	٦,٤	٦,٧	٦,٢	٥,٧	٧,٣	٨,١	٨,١	٨,٨	١٠,٤	٧,٣	٥٥,٧	بلدان المركز المدين الصافي
٥,٦	٦,٦	٦,٩	٧,٣	٧,٤	٥,٩	٣,٧	٤,١	٣,٨	٥,٣	٥,٧	٢٧,٧	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
١١,٢	١١,٥	١٣,١	١٠,٧	٨,٦	١١,٦	١٤,٢	١١,٤	١٠,٤	١٤,١	١١,٦	٤٤,٦	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
٦,٨	٨,٨	٩,٠	١٠,٠	٧,٠	٩,٤	٥,٩	١٩,٥	٢٥,٥	١٨,٥	١١,٩	٥٦,٠	مجموعات أخرى
٧,٧	٩,١	٦,٩	٦,٠	٦,٤	٥,٤	٤,٨	٣,٦	٣,٦	٥,٩	٥,٩	١٣,٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
												الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
اللتكزة												
الوسيط												
٤,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٧	٤,٥	٤,٠	٣,٣	٤,٧	٤,٠	٣,٩	٤,٥	١٠,٣	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
٤,٩	٥,٥	٥,١	٦,٤	٤,١	٥,٥	٤,٠	٥,٢	٥,٧	٣,٧	٥,٠	١٠,٣	إفريقيا
٣,٢	٣,٥	٣,٨	٣,٠	٣,٣	٢,١	٣,٠	٥,٢	٥,٢	٢,٩	٣,٥	٤٥,٠	أوروبا الوسطى والشرقية
٧,٩	٨,٨	٨,٦	١٠,٣	٢١	٥,٦	٥,٦	٩,٨	١٨,٧	٢٣,٥	١٠,٧	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
٥,٠	٥,٥	٦,١	٥,٨	٤,٦	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٢,٤	٤,٠	٤,٤	٨,٥	آسيا النامية
٤,٦	٦,٢	٥,٦	٤,١	٣,٤	١,٧	-٠,٨	١,٤	-٠,٧	٢,١	٣,١	٥,٥	الشرق الأوسط
٣,٦	٤,٥	٥,١	٤,٩	٤,٤	٥,١	٤,٦	٤,٥	٤,٧	٤,٢	٤,٥	١٢,٨	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ١١ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)

		متوسط										
		١٩٩٨-١٩٩٩										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٩		
١٠,٤	١٠,٧	٩,٥	٨,٤	٧,٩	١٠,٦	٩,٧	١٢,٥	١٣,٥	١١,٨	٢٨,٢	إفريقيا	
٥,٧	٥,٥	٢,٥	١,٦	٣,٦	٢,٦	١,٤	٤,٢	٠,٣	٢,٦	١٨,٠	الجزائر	
٥,٩	١٠,٢	١٣,٣	٢٢,٠	٤٣,٦	٩٨,٣	١٠٨,٩	١٥٢,٦	٣٢٥,٠	٢٤٨,٢	٣٩٧,٨	أنغولا	
٢,٨	٣,٠	٣,٨	٥,٤	٠,٩	١,٥	٢,٤	٤,٠	٤,٢	٠,٣	٧,٢	بنن	
٥,٠	٦,٠	١١,٣	٨,٦	٦,٩	٩,٣	٨,٠	٦,٦	٨,٥	٧,٨	١١,٣	بوتسوانا	
٢,٠	٢,٠	٢,٤	٦,٤	-٠,٤	٢,٠	٢,٣	٤,٧	-٠,٣	١,١	٤,٤	بوركينافاسو	
٤,٠	٤,٢	٢,٨	١٣,٤	٨,٠	١٠,٧	١,٣	٩,٣	٢٤,٣	٣,٤	١٤,٤	بوروندي	
١,٩	١,٥	٥,٣	٢,٠	-٠,٣	-٠,٦	٦,٣	٢,٨	٠,٨	٢,٩	٤,٨	الكامبيون	
٢,٦	-٠,٨	٤,٩	٠,٤	١,٩	١,٢	١,٩	٣,٧	٢,٤	٤,٣	٧,٣	الرأس الأخضر	
٢,٣	٣,١	٥,١	٢,٩	٢,٢	٤,٤	٢,٣	٣,٨	٣,٢	١,٤	٣,٧	جمهورية إفريقيا الوسطى	
٢,٠	٤,٠	٧,٩	٧,٩	٥,٤	١,٨	٥,٢	١٢,٤	٣,٨	٨,٤	٤,٥	تشاد	
٢,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٤,٥	٣,٧	٣,٦	٥,٦	٥,٩	١,١	٢,٩	جزر القمر	
٨,٩	١٧,٤	١٣,٢	٢١,٤	٤,٠	١٢,٨	٢٥,٣	٣٥٧,٣	٥٥٠,٠	٢٨٤,٩	٧٩٠,١	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
٢,٠	٣,٥	٤,٠	٢,٥	٣,٦	١,٥	٣,١	٠,٨	٠,٤	٣,١	٥,٦	جمهورية الكونغو	
٢,٠	٢,٠	١,٦	٣,٩	١,٥	٣,٣	٣,١	٤,٤	٢,٥	-٠,٧	٥,٧	كوت ديفوار	
٢,٥	٣,٥	٣,٦	٣,١	٣,١	٢,٠	-٠,٦	١,٨	١,٦	-٠,٢	٤,٥	جيبوتي	
٥,٤	٥,٤	٤,٦	٥,٧	٤,٢	٧,٣	٧,٦	٨,٨	٤,٨	-٠,٤	٦,٧	غينيا الاستوائية	
٢٥,٢	٢٢,٧	١٧,٣	١٢,٥	٢٥,١	٢٢,٧	١٦,٩	١٤,٦	١٩,٩	٨,٤	...	إريتريا	
١٢,٩	١٧,٠	١٢,٣	٦,٨	٨,٦	١٥,١	٧,٢	٥,٢	٦,٢	٤,٨	٧,٦	إثيوبيا	
٢,٠	٤,٥	٤,٠	—	-٠,٤	٢,١	-٠,٢	٢,١	٠,٥	-٠,٧	٥,٧	غابون	
٢,٥	٣,٢	١,٥	٣,٢	١٤,٢	١٧,٠	٨,٦	٤,٥	-٠,٩	٣,٨	٥,٨	غامبيا	
٨,٨	٩,٤	١٠,٩	١٥,١	١٢,٦	٢٦,٧	١٤,٨	٣٢,٩	٢٥,٢	١٢,٤	٢٨,١	غانا	
٢٥,٠	٣٤,١	٣٣,٩	٣١,٤	١٧,٥	١٢,٩	٣,٠	٥,٤	٦,٨	٤,٦	٣,٢	غينيا	
٢,٠	١,٩	١,٩	٣,٤	-٠,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٣	٨,٦	٢,١	٤٤,١	غينيا-بيساو	
٢,٥	٤,١	١٤,١	١٠,٣	١١,٦	٩,٨	٢,٠	٥,٨	١٠,٠	٥,٨	١٦,٢	كينيا	
٥,٥	٦,٠	٦,١	٣,٤	٥,٠	٧,٣	١٢,٥	٦,٩	٤,٥	٧,٨	١١,٦	ليسوتو	
٦,٥	٧,٠	٧,٢	٦,٩	٣,٦	١٠,٣	١٤,٢	١٢,١	٥,٣	ليبيريا	
٦,٩	٩,٦	١٠,٨	١٨,٤	١٤,٠	١,١	١٦,٢	٦,٩	١٠,٧	٨,١	١٦,٥	مدغشقر	
٦,٠	٧,٠	٩,٠	١٢,٣	١١,٦	٩,٦	١٤,٩	٢٧,٢	٢٩,٦	٤٤,٨	٢٥,٨	ملاوي	
٢,٥	٢,٥	١,٩	٦,٤	٣,١	١,٣	٥,٠	٥,٢	-٠,٧	١,٢	٣,٩	مالي	
٦,٠	٧,٩	٦,٢	١٢,١	١٠,٤	٥,٣	٥,٤	٧,٧	٦,٨	٣,٦	٥,٥	موريتانيا	
٦,٠	١٠,٤	٥,١	٥,٦	٣,٩	٥,١	٤,٤	٤,٨	٥,٥	٦,٩	٨,٥	موريشيوس	
٢,٠	٢,٠	٣,٣	١,٠	١,٥	١,٢	٢,٨	-٠,٦	١,٩	-٠,٧	٤,٧	المغرب	
٥,٧	٥,٩	١٣,٢	٦,٤	١٢,٦	١٣,٥	١٦,٨	٩,١	١٢,٧	٢,٩	٣٦,٢	جمهورية موزامبيق	
٥,٣	٥,٩	٥,١	٢,٣	٤,١	٧,٢	١١,٣	٩,٣	٩,٣	٨,٦	١٠,٩	ناميبيا	
٢,٠	٢,٠	-٠,١	٧,٨	-٠,٤	١,٨	٢,٧	٤,٠	٢,٩	٢,٣	٤,٦	النيجر	
٩,١	٧,٩	٨,٣	١٧,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٣,٧	١٨,٠	٦,٩	٦,٦	٣٣,٠	نيجيريا	
٥,٠	٥,٠	٥,٥	٩,٢	١٢,٠	٧,٤	٢,٠	٣,٤	٣,٩	٢,٤	١٦,٧	رواندا	
١١,٤	١٨,٦	٢١,٤	١٦,٣	١٢,٨	٩,٦	٩,٢	٩,٥	١١,٠	١١,٠	٤٢,٨	سان تومي وبرينسيبي	
١,٧	٢,٨	٢,١	١,٧	-٠,٥	—	٢,٣	٣,٠	-٠,٧	-٠,٨	٤,٠	السنغال	
٨,٩	١١,٠	-٠,٥	١,٠	٣,٩	٣,٢	-٠,٢	٦,٠	٦,٣	٦,٣	١,٦	سيشيل	
٨,٠	٨,٤	٩,٥	١٢,١	١٤,٢	٧,٥	٣,٧	٢,٦	-٠,٩	٣٤,١	٤٥,٢	سيراليون	
٤,٩	٥,٥	٤,٧	٣,٤	١,٤	٥,٨	٩,٢	٥,٧	٥,٤	٥,٢	١٠,٨	جنوب إفريقيا	
٦,٠	٩,٢	٧,٢	٨,٥	٨,٤	٧,٧	٨,٣	٤,٩	٨,٠	١٦,٠	٨١,٥	السودان	
٤,٦	٥,٨	٥,١	٤,٨	٣,٤	٧,٤	١١,٧	٧,٥	٧,٢	٥,٩	٩,٧	سوازيلند	
٥,٠	٥,٥	٥,٨	٤,٤	٤,١	٤,٤	٤,٦	٥,١	٦,٢	٩,٠	٢٢,٥	تنزانيا	
٢,٠	٢,٩	٢,٧	٦,٨	-٠,٤	-٠,٩	٣,١	٣,٩	١,٩	-٠,١	٥,٩	توغو	
٢,٩	٣,٠	٤,٥	٢,٠	٣,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٣	٢,٧	٥,٣	تونس	
٤,٢	٥,٨	٦,٦	٨,٠	٥,٠	٥,٧	٢,٠	٤,٥	٥,٨	-٠,٢	٢٦,٤	أوغندا	
٤,٩	٨,٠	٩,١	١٨,٣	١٨,٠	٢١,٤	٢٢,٢	٢١,٧	٢٦,١	٢٦,٨	٧٨,٥	زامبيا	
٦٤٧٠,٨	٢٨٧٩,٥	١٠١٦,٧	٢٣٧,٨	٣٥٠,٠	٣٦٥,٠	١٣٢,٢	٧٣,٤	٥٥,٦	٥٨,٠	٢٣,٨	زيمبابوي	

الجدول ١١ (تابع)

		متوسط										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩		
٣,٧	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٦,١	٨,٣	١٤,٩	١٩,٧	٢٣,١	٢٣,٧	٦٣,٥	أوروبا الوسطى والشرقية^٢	
٣,٠	٣,٤	٢,٢	٢,٤	٢,٩	٢,٣	٥,٢	٣,١	—	٠,٤	٣٤,٦	ألبانيا	
١,٩	٢,٥	٦,٠	١,٩	٠,٣	٠,٦	٠,٣	٣,٢	٥,١	٣,٠	...	البوسنة والهرسك	
٣,٦	٥,٣	٧,٣	٥,٠	٦,١	٢,٣	٥,٨	٧,٥	٨,٢	٢,٦	١١١,١	بلغاريا	
٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٢,١	١,٨	١,٧	٣,٧	٤,٦	٤,٠	...	كرواتيا	
٣,٠	٢,٩	٢,٥	١,٨	٢,٨	٠,١	١,٨	٤,٧	٣,٨	٢,٣	١٣,٩	الجمهورية التشيكية	
٥,٣	٤,٨	٤,٤	٤,١	٣,٠	١,٣	٣,٦	٥,٨	٤,٠	٣,٣	...	إستونيا	
٣,٨	٦,٤	٣,٩	٣,٦	٦,٨	٤,٦	٥,٣	٩,٢	٩,٨	١٠,٠	٢٢,٧	هنغاريا	
٦,٥	٧,٣	٦,٥	٦,٧	٦,٢	٢,٩	١,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٤	...	لاتفيا	
٣,٤	٣,٥	٣,٨	٢,٧	١,٢	١,١-	٠,٣	١,٦	١,١	١,٥	...	ليتوانيا	
٢,٥	٢,٥	٣,٢	٠,٥	٠,١	١,٤	٢,٢	٤,٨	٥,٨	٢,٧-	...	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٧	١,٩	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٢,٣	٣,٠	مالطة	
٢,٩	٢,٢	١,٠	٢,١	٣,٥	٠,٨	١,٩	٥,٥	١٠,١	٧,٣	٧٠,٤	بولندا	
٥,٠	٥,٣	٦,٦	٩,٠	١١,٩	١٥,٣	٢٢,٥	٣٤,٥	٤٥,٧	٤٥,٨	١٠٢,٧	رومانيا	
٦,١	٤,٧	١٢,٧	١٧,٣	١٠,١	١١,٧	١٩,٥	٩١,٨	٧٠,٠	٤١,١	...	صربيا	
٢,٣	٢,٤	٤,٤	٢,٨	٧,٥	٨,٥	٣,٣	٧,١	١٢,٠	١٠,٦	...	الجمهورية السلوفاكية	
٤,٣	٧,٠	٩,٦	٨,٢	٨,٦	٢١,٦	٤٥,٠	٥٤,٤	٥٤,٩	٦٤,٩	٧٦,٢	تركيا	
٧,٣	٩,٠	٩,٥	١٢,٤	١٠,٣	١٢,٠	١٣,٨	٢٠,٣	٢٤,٧	٦٩,٨	...	كومنولث الدول المستقلة^٣	
٧,٥	٨,١	٩,٧	١٢,٧	١٠,٩	١٣,٧	١٥,٨	٢١,٥	٢٠,٨	٨٥,٧	...	روسيا	
١٠,١	١٠,٩	٩,٢	١١,٧	٩,١	٨,٤	٩,٤	١٧,٧	٣٤,٥	٣٧,٩	...	ما عدا روسيا	
٤,٥	٤,٠	٢,٩	٠,٦	٧,٠	٤,٧	١,١	٣,١	٠,٨-	٠,٦	...	أرمينيا	
١٧,٠	٢١,١	٨,٤	٩,٧	٦,٧	٢,٢	٢,٨	١,٥	١,٨	٨,٥-	...	أذربيجان	
١٣,٧	١١,٤	٧,٠	١٠,٣	١٨,١	٢٨,٤	٤٢,٦	٦١,١	١٦٨,٦	٢٩٣,٧	...	بيلاروس	
٥,٥	٦,٣	٩,٢	٨,٣	٥,٧	٤,٨	٥,٦	٤,٧	٤,٠	١٩,١	...	جورجيا	
٦,٨	٨,٨	٨,٦	٧,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٩	٨,٤	١٣,٣	٨,٤	...	كازاخستان	
٤,٠	٥,٠	٥,٦	٤,٣	٤,١	٣,١	٢,١	٦,٩	١٨,٧	٣٥,٩	...	جمهورية قيرغيزستان	
٨,٩	١١,٤	١٢,٧	١١,٩	١٢,٥	١١,٧	٥,٣	٩,٨	٣١,٣	٣٩,٣	...	مولدوفا	
٥,٠	٥,٣	٥,٠	١٢,١	٨,٣	٣,٣	١,١	٨,٠	١١,٦	٧,٦	...	منغوليا	
٩,٢	١١,٤	١٠,١	٧,١	٧,٢	١٦,٤	١٢,٢	٣٨,٦	٣٢,٩	٢٧,٥	...	طاجيكستان	
٩,٠	٦,٥	٨,٢	١٠,٧	٥,٩	٥,٦	٨,٨	١١,٦	٨,٠	٢٣,٥	...	تركمانستان	
١٠,٠	١١,٣	٩,٠	١٣,٥	٩,٠	٥,٢	٠,٨	١٢,٠	٢٨,٢	٢٢,٧	...	أوكرانيا	
١٢,٢	١٠,٤	١٩,٥	٢١,٠	٨,٨	١٤,٨	٤٤,٣	٤٧,٥	٤٩,٥	٥٢,٩	...	أوزبكستان	

الجدول ١١ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسط ١٩٩٨-١٩٨٩	
٣,٤	٣,٩	٤,٠	٣,٦	٤,١	٢,٥	٢,٠	٢,٧	١,٨	٢,٥	٩,٧	آسيا النامية
٥,٩	٥,٥	١٢,٣	١٣,٢	٢٤,١	٥,١	دولة أفغانستان الإسلامية
٥,٤	٦,٤	٦,٣	٧,٠	٦,١	٥,٤	٣,٧	١,٩	٢,٥	٦,٢	٦,٦	بنغلاديش
٥,٣	٥,٥	٥,٢	٥,٣	٤,٦	٢,١	٢,٥	٣,٤	٤,٠	٦,٨	١٠,٠	بوتان
١,٢	١,٢	٠,٥	١,١	٠,٩	٠,٣	٢,٣-	٠,٦	١,٢	—	...	بروني دار السلام
٣,٥	٣,٥	٤,٨	٥,٨	٣,٩	١,٢	٣,٣	٠,٢	٠,٨-	٤,٠	...	كمبوديا
٢,٣	٢,٢	١,٥	١,٨	٣,٩	١,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٤	١,٤-	٩,٤	الصين
٣,١	٣,٧	٣,٤	٢,٤	٢,٨	٤,٢	٠,٨	٤,٣	١,١	٢,٠	٤,٦	فجي
٤,٣	٦,٢	٦,١	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٤,٣	٣,٨	٤,٠	٤,٧	٩,٧	الهند
٥,٣	٦,٢	١٣,١	١٠,٥	٦,١	٦,٨	١١,٨	١١,٥	٣,٨	٢٠,٧	١٢,٢	إندونيسيا
١,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,٥-	١,٩-	٢,٦	١,٦	٧,٠	٠,٩	٠,٦	٣,٩	كيريباتي
٥,٠	٤,٠	٦,٨	٧,٢	١٠,٥	١٥,٥	١٢,١	٧,٨	٢٣,٢	١٢٨,٤	١٨,٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢,٥	٢,٦	٣,٦	٣,٠	١,٤	١,١	١,٨	١,٤	١,٦	٢,٧	٣,٧	ماليزيا
٦,٠	٧,٠	٣,٥	٣,٣	٦,٣	٢,٨-	٠,٩	٠,٧	١,٢-	٣,٠	٨,٨	ملديف
٣٥,٠	٣٧,٥	٢٦,٣	١٠,١	٣,٨	٢٤,٩	٥٨,١	٣٤,٥	١,٧-	١٠,٩	٢٨,٣	ميانمار
٦,١	٧,٠	٨,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٢,٩	٢,٤	٣,٤	٩,٨	نيبال
٦,٠	٦,٥	٧,٩	٩,٣	٤,٦	٣,١	٢,٥	٤,٤	٣,٦	٥,٧	٩,٩	باكستان
٤,٠	٤,٣	٣,٥	١,٧	٢,١	١٤,٧	١١,٨	٩,٣	١٥,٦	١٤,٩	٧,٦	بايوا غينيا الجديدة
٤,٠	٤,٠	٦,٣	٧,٦	٦,٠	٣,٥	٢,٩	٦,٨	٤,٠	٦,٤	١٠,١	الفلبين
٣,٠	٢,٦	٣,٢	٧,٨	٧,٩	٤,٣	٧,٤	١,٩	٠,٢-	٠,٨	٥,٥	ساموا
٨,١	٦,٦	٨,٠	٧,٣	٦,٩	١٠,٠	٩,٣	٧,٦	٦,٩	٨,٠	١١,٣	جزر سليمان
٦,٥	١٤,٠	٩,٥	١٠,٦	٧,٩	٢,٦	١٠,٢	١٢,١	١,٥	٤,٠	١١,٩	سري لانكا
٢,٥	٢,٥	٤,٦	٤,٥	٢,٨	١,٨	٠,٦	١,٧	١,٦	٠,٣	٥,٥	تاييلند
٣,٧	٥,٠	٤,١	١,٨	٣,٢	٧,٠	٤,٨	٣,٦	٦٣,٦	جمهورية تيمور- ليشتي الديمقراطية
٨,٢	٧,٩	٦,٨	٩,٧	١١,٧	١١,١	١٠,٤	٦,٩	٥,٢	٣,٩	٤,٤	تونغا
٣,٠	٢,٥	١,٦	١,٢	١,٤	٣,٠	٢,٠	٣,٧	٢,٥	٢,٢	٣,٨	فانواتو
٦,٤	٦,٥	٧,٥	٨,٣	٧,٧	٣,٢	٤,٠	٠,٤-	١,٦-	٤,١	٢٦,٩	فييت نام
٨,٧	١٠,٦	٧,٩	٧,١	٧,٢	٦,٢	٥,٣	٣,٨	٤,٠	٦,٦	١١,٤	الشرق الأوسط
٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٣	١,٧	٠,٥-	١,٢-	٠,٧-	١,٣-	١,١	البحرين
١٠,٧	١٢,٣	٤,٢	٨,٨	٨,١	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٧	١٢,٣	مصر
١٥,٨	١٧,٨	١٤,٦	١٢,١	١٥,٢	١٥,٦	١٥,٨	١١,٤	١٢,٦	٢٠,١	٢٣,٣	جمهورية إيران الإسلامية
...	العراق
٣,٥	٥,٧	٦,٣	٣,٥	٣,٤	١,٦	١,٨	١,٨	٠,٧	٠,٦	٧,٤	الأردن
٢,٦	٢,٨	٣,٠	٤,١	١,٣	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٦	٣,١	٣,٦	الكويت
٢,٥	٣,٥	٥,٦	٠,٧-	١,٧	١,٣	١,٨	٠,٤-	٠,٤-	٠,٢	٣١,٩	لبنان
٦,٩	١٦,٢	٣,٤	٢,٠	٢,٣-	٢,١-	٩,٩-	٨,٨-	٢,٩-	٢,٦	٦,٤	ليبيا
٣,٥	٣,٨	٣,٢	١,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٣-	٠,٨-	١,٢-	٠,٥	١,٧	عمان
٨,٣	١٠,٠	١١,٨	٨,٨	٦,٨	٢,٣	٠,٢	١,٤	١,٧	٢,٢	٣,٠	قطر
٢,٠	٢,٨	٢,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٢	١,١-	١,١-	١,٣-	١,٤	المملكة العربية السعودية
٥,٠	٨,٠	١٠,٠	٧,٢	٤,٤	٥,٨	٠,٥-	٣,٤	٣,٩-	٣,٧-	٩,١	الجمهورية العربية السورية
٤,٦	٦,٢	١٠,١	٧,٨	٥,٠	٣,١	٢,٩	٢,٨	١,٤	٢,١	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
١٧,٥	٢١,١	٢١,٦	١١,٨	١٢,٥	١٠,٨	١٢,٢	١١,٩	١٠,٩	٨,٠	٣٧,٧	الجمهورية اليمنية

التضخم: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ١١ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	متوسط ١٩٩٨-١٩٨٩	
٥,٧	٥,٢	٥,٤	٦,٣	٦,٥	١٠,٦	٨,٩	٦,١	٧,٦	٨,٣	١٣٤,٢	نصف الكرة الغربي
٢,٠	٣,٤	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	-٠,٤	-٠,٦	-٠,٦	٣,٨	أنتيغوا وبربودا
١٢,٧	١١,٣	١٠,٩	٩,٦	٤,٤	١٣,٤	٢٥,٩	١,١	-٠,٩	١,٢	١٢٥,٤	الأرجنتين
٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٢	-٠,٩	٣,٠	٢,٢	٢,٠	١,٦	١,٣	٣,٢	جزر البهاما
٢,٤	٤,٩	٧,٢	٦,٠	١,٤	١,٦	١,٢	٢,٦	٢,٤	١,٥	٣,٤	بربادوس
٢,٨	٢,٩	٤,٣	٣,٧	٣,١	٢,٦	٢,٢	١,٢	-٠,٧	١,٣	٢,١	بليز
٦,٠	٦,٥	٤,٣	٥,٤	٤,٤	٣,٣	-٠,٩	١,٦	٤,٦	٢,٢	١١,٧	بوليفيا
٤,١	٣,٥	٤,٢	٦,٩	٦,٦	١٤,٨	٨,٤	٦,٨	٧,١	٤,٩	٤٥٦,٢	البرازيل
٣,٠	٢,٥	٣,٤	٣,١	١,١	٢,٨	٢,٥	٣,٦	٣,٨	٣,٣	١٢,٩	شيلي
٣,٧	٤,٢	٤,٣	٥,٠	٥,٩	٧,١	٦,٣	٨,٠	٩,٢	١٠,٩	٢٣,٦	كولومبيا
٧,٠	٨,١	١١,٥	١٣,٨	١٢,٣	٩,٤	٩,٢	١١,٣	١١,٠	١٠,٠	١٧,٤	كوستاريكا
١,٥	١,٥	١,٥	١,٦	٢,٤	١,٦	-٠,١	١,٦	-٠,٩	١,٢	٢,٩	دومينيكا
٤,٤	٤,٥	٧,٦	٤,٢	٥١,٥	٢٧,٤	٥,٢	٨,٩	٧,٧	٦,٥	١٧,٤	الجمهورية الدومينيكية
٣,٠	٢,٨	٣,٣	٢,١	٢,٧	٧,٩	١٢,٦	٣٧,٧	٩٦,١	٥٢,٢	٤٠,٦	إكوادور
٣,٥	٤,٤	٤,٦	٣,٧	٤,٥	٢,١	١,٩	٣,٨	٢,٣	-٠,٥	١٢,٢	السلفادور
٢,٠	٢,٧	٣,٨	٣,٥	٢,٣	٢,٢	١,١	١,٧	٢,١	-٠,٦	٢,٨	غرينادا
٦,٠	٦,٢	٦,٦	٩,١	٧,٦	٥,٦	٨,١	٧,٣	٦,٠	٥,٢	١٥,٦	غواتيمالا
٣,٢	٤,٥	٦,٦	٦,٩	٤,٧	٦,٠	٥,٣	٢,٧	٦,١	٧,٤	٢٩,٤	غيانا
٩,١	٩,٦	١٤,٢	١٥,٨	٢١,٢	٣٩,٣	٩,٩	١٤,٢	١٣,٧	٨,٧	٢٠,٨	هايتي
٦,٦	٦,٠	٥,٦	٨,٨	٨,١	٧,٧	٧,٧	٩,٧	١١,٠	١١,٦	١٩,٣	هندوراس
٦,١	٦,٢	٨,٦	١٥,٣	١٣,٥	١٠,٥	٧,١	٧,٠	٨,١	٦,٠	٢٧,٨	جامايكا
٣,٥	٣,٩	٣,٦	٤,٠	٤,٧	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٩,٥	١٦,٦	٢٠,٤	المكسيك
٥,٢	٦,١	٩,٤	٩,٦	٩,٣	٦,٥	٤,٠	٤,٧	٩,٩	٧,٢	١٥٤,٧	نيكاراغوا
٢,٤	٢,٢	٢,٥	٢,٩	-٠,٥	-٠,٦	١,٠	-٠,٣	١,٤	١,٣	١,٠	بنما
٣,٤	١٠,٢	٩,٦	٦,٨	٤,٣	١٤,٢	١٠,٥	٧,٣	٩,٠	٦,٨	١٨,١	باراغواي
٢,٠	١,٠	٢,٠	١,٦	٣,٧	٢,٣	-٠,٢	٢,٠	٣,٨	٣,٥	٢٠١,٦	بيرو
٢,١	٣,٢	٦,٨	٣,٦	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,١	٣,٤	٣,٧	سانت كيتس ونيفيس
٣,٠	٤,٠	٢,٥	٣,٩	١,٥	١,٠	-٠,٣	٥,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٣	سانت لوسيا
٣,٧	٣,٩	٣,٠	٣,٧	٣,٠	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٢	١,٠	٣,٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٤,٣	٤,٦	١١,٣	٩,٩	٩,١	٢٣,٠	١٥,٥	٢٩,٨	٥٨,٦	٩٨,٧	٥٩,٧	سورينام
٩,٠	٩,٠	٨,٣	٦,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٢	٥,٥	٣,٦	٣,٤	٦,٧	ترينيداد وتوباغو
٥,٠	٦,٠	٦,٤	٤,٧	٩,٢	١٩,٤	١٤,٠	٤,٤	٤,٨	٥,٧	٥٣,١	أوروغواي
٢٥,٧	٢١,٦	١٣,٦	١٥,٩	٢١,٧	٣١,١	٢٢,٤	١٢,٥	١٦,٢	٢٣,٦	٥٢,١	فنزويلا

- ١ حسب المعتاد في تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية وليس كتغيرات تحدث من شهر ديسمبر إلى ديسمبر الذي يليه كما هي الممارسة المتبعة في بعض البلدان. وبالنسبة للعديد من البلدان، تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق، وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.
- ٢ النسبة المئوية للتغيرات في عام ٢٠٠٢ محسوبة على امتداد فترة ١٨ شهرا، وتعكس تغيرا في دورة السنة المالية (من يوليو-يونيو إلى يناير-ديسمبر).
- ٣ بالنسبة للعديد من البلدان، يقاس التضخم في السنوات السابقة استنادا إلى مؤشر أسعار التجزئة. وتستخدم عادة للسنوات الأحدث مؤشرات لأسعار المستهلكين تغطي نطاقا أوسع وبيانات أحدث.
- ٤ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ١٢ - المؤشرات المالية الوجيزة

(%)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
الاقتصادات المتقدمة									
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية^١									
١,٧-	١,٧-	١,٨-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١	١,٠-
٢,١-	١,٢-	١,٩-	٢,٩-	٣,٧-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩	١,١
١,١-	١,٤-	١,٥-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٠-	١,٦-	٠,٤-	١,٦-
٥,٨-	٥,٨-	٥,٩-	٥,٨-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-	٨,٢-
٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	١,٠	١,٥	٠,٧
ميزان المالية العامة للحكومة العامة^١									
١,٦-	١,٦-	١,٨-	٢,٥-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—	١,٠-
٢,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦	٠,٩
١,١-	١,٢-	١,٦-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-	١,٤-
٣,٥-	٣,٨-	٤,٣-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٨,٠-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٤-
٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,١-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٤	١,٧	٠,٢
الميزان الهيكلي للحكومة العامة^٢									
١,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٧-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٤-	١,٨-	١,٢-	١,٤-
نمو النقود بمعناها الواسع^٤									
...	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٥,٧	٨,١	٤,٩	٥,٩
...	...	٥,٣	٤,٠	٥,٨	٥,٠	٦,٣	١٠,٤	٦,٠	٦,٠
...	...	٩,٨	٧,٣	٦,٦	٧,١	٦,٩	٨,٠	٤,١	٥,٧
...	...	٠,٩	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٨	٣,٣	١,٩	٢,٧
...	٩,٠	٦,٥	٧,٢	٦,١	٨,١	٦,٦	٩,١
أسعار الفائدة قصيرة الأجل^٥									
٥,١	٥,٢	٤,٨	٣,٢	١,٤	١,٠	١,٦	٣,٥	٦,٠	٤,٨
٣,٧	٣,٨	٣,١	٢,٢	٢,١	٢,٣	٣,٣	٤,٣	٤,٤	٣,٠
١,٢	٠,٩	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠
٥,١	٥,٣	٥,٣	٣,٨	١,٨	١,٢	١,٩	٣,٧	٦,٦	٥,٥
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية									
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية^١									
٠,٨-	١,١-	٠,٤-	٠,٩-	١,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٨-
١,٩-	١,٩-	١,٢-	١,٩-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٧-	٢,٧-	٣,١-
ميزان المالية العامة للحكومة العامة^١									
١,١-	١,٣-	٠,٥-	١,١-	١,٩-	٣,٤-	٤,٣-	٣,٩-	٣,٥-	٤,٨-
١,٩-	١,٧-	٠,٩-	١,٩-	٢,٤-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٤-
نمو النقود بمعناها الواسع									
١٣,٩	١٥,٩	٢٠,٥	١٩,١	١٦,٩	١٥,٧	١٦,٥	١٥,٧	١٥,١	١٧,٦
١١,١	١٢,٣	١٦,٢	١٤,٣	١٣,٦	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٧	١٥,١	١٣,١

^١ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

^٢ في هذا الجدول، "اقتصادات أخرى متقدمة" تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٤ هي "M2" المعرفة بأنها النقود بمعناها الضيق ("M1") زائد أشباه النقود، إلا في حالة اليابان التي تستند بياناتها إلى النقود بمعناها الواسع ("M2") زائد شهادات الإيداع. وتتمثل أشباه النقود بصفة أساسية في الودائع الخاصة لأجل وغيرها من الودائع بإخطار سابق. وتضيف إليها الولايات المتحدة أرصدة صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال وحسابات وودائع سوق المال واتفاقات إعادة الشراء لليلة واحدة وقرروض اليورو دولار لليلة واحدة المقدمة من الفروع الأجنبية التابعة للبنوك الأمريكية إلى المقيمين في الولايات المتحدة. وفي حالة منطقة اليورو تتكون النقود بمعناها الأوسع ("M3") من النقود بمعناها الواسع ("M2") زائد الأدوات القابلة للتداول الموجودة بحوزة المقيمين في منطقة اليورو والتي تضم اتفاقات إعادة الشراء وأسهم/وحدات صناديق سوق المال وأوراق سوق المال وسندات الدين التي تصل أجل استحقاقها إلى عامين.

^٥ البيانات السنوية هي متوسطات الفترة. وأذون الخزانة لثلاثة أشهر في حالة الولايات المتحدة، وشهادات الإيداع لثلاثة أشهر في حالة اليابان، وسعر "ليبور" لمدة ثلاثة أشهر، السائد بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر في حالة منطقة اليورو.

الجدول ١٣ - الاقتصادات المتقدمة: موازين المالية العامة للحكومة العامة والمركزية والموازن بدون معاملات الضمان الاجتماعي
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										ميزان المالية العامة للحكومة العامة
١,٦-	١,٦-	١,٨-	٢,٥-	٣,٣-	٣,٨-	٣,٢-	١,٤-	—	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة
٢,٥-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٧-	٤,٦-	٤,٨-	٣,٨-	٠,٤-	١,٦	٠,٩	الولايات المتحدة
١,٢-	١,٣-	١,٦-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٦-	١,٩-	١,٠-	١,٤-	منطقة اليورو
١,٣-	١,٣-	١,٧-	٣,٢-	٣,٧-	٤,٠-	٣,٧-	٢,٨-	١,٣	١,٥-	ألمانيا
٢,٤-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٧-	٤,٢-	٣,٢-	١,٦-	١,٥-	١,٧-	فرنسا ^١
٢,٤-	٢,٢-	٤,٤-	٤,١-	٣,٤-	٣,٤-	٢,٩-	٣,١-	٠,٨-	١,٧-	إيطاليا
١,١	١,٣	١,٨	١,١	٠,٢-	—	٠,٣-	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	إسبانيا
٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٣-	١,٨-	٣,١-	٢,٠-	٠,٣-	٢,١	٠,٦	هولندا
—	—	—	—	٢,٣-	—	—	٠,٦	٠,١	٠,٥-	بلجيكا
١,٠-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	١,٣-	١,٨-	٠,٧-	٠,١-	١,٦-	٢,٣-	النمسا ^٢
٣,٧	٣,٥	٣,٨	٢,٥	٢,١	٢,٤	٤,١	٥,٠	٦,٩	١,٦	فنلندا
١,٩-	٢,٠-	٢,١-	٤,٢-	٦,٢-	٤,٩-	٤,١-	٣,٩-	٣,٢-	٢,٧-	اليونان
٢,٦-	٣,٣-	٣,٩-	٥,٧-	٥,٣-	٥,٢-	٤,٢-	٤,٣-	٢,٧-	٢,٧-	البرتغال
٠,٥	١,٣	٢,١	١,١	١,٥	٠,٣	٠,٤-	٠,٧	٤,٤	٢,٤	أيرلندا ^٣
٠,٨-	٠,٩-	١,٤-	١,٠-	١,١-	٠,٣	٢,١	٦,١	٦,٠	٣,٤	لكسمبرغ
٠,٨-	٠,٩-	٠,٨-	١,١-	١,٤-	١,٣-	١,٥-	١,٣-	١,٣-	٠,٦-	سلوفينيا
٣,٥-	٣,٨-	٤,٣-	٤,٨-	٦,٢-	٨,٠-	٦,٣-	٦,٣-	٧,٦-	٧,٤-	اليابان
٢,٢-	٢,٤-	٢,٥-	٣,٠-	٣,١-	٣,٢-	١,٦-	١,١	١,٧	١,٢	المملكة المتحدة
٠,٧	٠,٦	٠,٩	١,٤	٠,٥	٠,٤-	٠,١-	٠,٧	٢,٩	١,٦	كندا
٢,١	١,٩	١,٨	١,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٣	٠,٦	١,١	٢,٥-	كوريا ^٥
١,١	٠,٧	١,٠	١,٩	٢,٠	١,٦	١,٠	٠,٩	١,٨	١,٣	أستراليا ^٤
١,٠-	٠,٩-	٠,٥-	٠,٦-	٢,٩-	٢,٨-	٤,٣-	٦,٤-	٤,٥-	٥,٧-	مقاطعة تايوان الصينية
٢,٦	٢,٣	٢,٨	٢,٨	١,٦	٠,٢-	٠,٥-	٢,٦	٥,٠	٢,٣	السويد
٠,٩-	٠,١-	—	٠,٢-	١,٠-	١,٤-	١,٢-	—	٢,٢	٠,٦-	سويسرا
٣,٠	٠,٧	٣,٩	١,٠	١,٧	٣,٣-	٤,٨-	٤,٩-	٠,٦-	٠,٨	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٢,٥	٣,٤	٤,٢	٤,٦	١,٩	٠,١-	٠,٢	١,٢	٢,٣	١,٤	الدانمرك
١٩,٣	١٨,٠	١٩,٣	١٥,٢	١١,١	٧,٣	٩,٢	١٣,٣	١٥,٤	٦,٠	النرويج
٣,٤-	٤,٠-	٢,٧-	٢,٩-	٤,٨-	٦,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٢,١-	٤,٤-	إسرائيل
٥,٠	٥,٣	٦,٤	٧,٨	٦,٠	٥,٨	٤,١	٤,٨	٧,٩	٤,٦	سنغافورة
٠,٩-	١,٦-	١,٤-	٢,٤-	٤,٠-	٦,٢-	٤,٤-	٢,٢-	٢,٣-	٤,٣-	نيوزيلندا ^٧
١,١-	٠,٥-	٢,٤	٣,٢	٠,٣	٢,٠-	٠,٨-	٠,٢	٢,٤	٢,٣	قبرص
										آيسلندا
										للتذكير
٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٨-	٤,٠-	١,٧-	٠,٢-	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٥	١,٢	١,٧	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٤-	٢,٠-	٠,٥-	٢,٧-	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										ميزان المالية العامة بدون معاملات الضمان الاجتماعي
٣,٠-	٢,٩-	٣,١-	٤,٢-	٥,٠-	٥,٢-	٤,٣-	١,٣-	٠,٥	٠,٢-	الولايات المتحدة
٣,٧-	٣,٨-	٤,٣-	٥,١-	٦,٦-	٨,١-	٧,٩-	٦,٥-	٨,٢-	٨,٥-	اليابان
٠,٦-	٠,٧-	١,٦-	٣,٠-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٣-	٢,٦-	١,٣	١,٧-	ألمانيا
١,٤-	١,٨-	٢,١-	٢,٧-	٢,٧-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	فرنسا
١,٤	١,٤	٠,٣	—	٠,٨	٠,٧	١,٢	٠,٨	٣,١	٢,٦	إيطاليا
٢,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٩	١,٩	١,٠	١,٤	٢,٤	٤,٨	٣,٩	كندا

الجدول ١٣ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية									
١,٧-	١,٧-	١,٨-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٤-	٠,٩-	٠,١	١,٠-
الاقتصادات المتقدمة									
٢,١-	٢,٠-	١,٩-	٢,٩-	٣,٧-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٤	١,٩	١,١
الولايات المتحدة ^١									
١,١-	١,٢-	١,٥-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٠-	١,٦-	٠,٤-	١,٦-
منطقة اليورو									
١,١-	١,١-	١,٤-	٢,٦-	٢,٣-	١,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٤	١,٥-
ألمانيا ^٢									
٢,٠-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٩-	٣,٦-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٦-
فرنسا									
٢,٠-	١,٩-	٣,٣-	٣,٧-	٣,١-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٩-	١,٠-	١,٤-
إيطاليا									
٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٤	١,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	١,٠-	١,٠-
إسبانيا									
٥,٨-	٥,٨-	٥,٩-	٥,٨-	٥,٦-	٦,٧-	٦,٦-	٦,١-	٦,٦-	٨,٢-
اليابان ^٣									
٢,١-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٣,٥-	١,٨-	١,١	١,٨	١,٣
المملكة المتحدة									
٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٤	—	٠,٨	١,١	١,٩	٠,٩
كندا									
١,٩	١,٨	٢,١	١,٧	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٨	١,٣	٠,٢
اقتصادات أخرى متقدمة									
للتذكير									
٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٨-	٣,٠-	١,٢-	—	١,١-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
١,٥	١,٢	١,٧	١,٠	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٢	٠,٨-
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة									

- ١ تستند البيانات إلى حسابات الدخل القومي ما لم يذكر خلاف ذلك في الحواشي. راجع الإطار أ-١ للاطلاع على موجز لافتراضات السياسات التي تستند إليها التوقعات.
- ٢ معدلا حسب تغيرات التقييم الخاصة بصندوق تثبيت أسعار الصرف الأجنبي.
- ٣ تستند البيانات إلى المنهجية المتبعة في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، والتي تستبعد دخل المبادلات.
- ٤ تشمل البيانات تأثير سداد التزامات معاشات التقاعد المستقبلية لشركة الاتصالات التي كانت مملوكة للدولة بتكلفة تبلغ ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٩.
- ٥ تشمل البيانات الحسابات الموحدة للحكومة المركزية بما فيها صناديق الضمان الاجتماعي، لكنها تستبعد متحصلات الخصخصة.
- ٦ تستند البيانات إلى أساس نقدي.
- ٧ يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصوما منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.
- ٨ البيانات على أساس الميزانية.
- ٩ البيانات على أساس إداري مستبعدا منها معاملات الضمان الاجتماعي.
- ١٠ البيانات على أساس الدخل القومي مستبعدا منها معاملات الضمان الاجتماعي.

الجدول ١٤ - الاقتصادات المتقدمة: الموازن الهيكلية للحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										الميزان الهيكلي
										الاقتصادات المتقدمة
١,٨-	١,٨-	٢,١-	٢,٧-	٢,٤-	٣,٧-	٢,٤-	١,٨-	١,٢-	١,٤-	الولايات المتحدة
٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٦-	٤,٥-	٤,٦-	٣,٩-	١,٢-	—	٠,٧-	منطقة اليورو ^٢
١,٠-	١,٠-	١,٣-	١,٩-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٣-	١,٦-	١,٢-	ألمانيا ^٣
١,٤-	١,٤-	١,٨-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٢-	٢,٨-	١,٢-	٠,٩-	فرنسا ^٤
١,٥-	١,٤-	١,٤-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٢-	٢,١-	١,٤-	إيطاليا ^٥
٢,٠-	١,٨-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٩-	٣,٨-	٢,٥-	١,٤-	إسبانيا ^٦
١,١	١,٢	١,٨	١,٢	٠,٧	٠,١	٠,٣-	٠,٩-	١,٣-	١,٢-	هولندا ^٧
٠,٦	٠,٥	٠,٩	٠,١	١,٢-	٢,٦-	٢,٢-	١,١-	٠,٢	—	بلجيكا ^٨
—	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢	٠,٧-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤	٠,٨-	١,٠-	النمسا ^٩
١,٢-	١,٦-	١,٣-	١,٢-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٥-	١,٢-	٣,٩-	٣,٢-	فنلندا
٣,٥	٣,٣	٣,٥	٣,٣	٢,٧	٣,١	٤,٥	٤,٨	٦,٧	٢,٠	اليونان
٢,٧-	٢,٩-	٣,١-	٥,١-	٧,١-	٥,٤-	٤,٣-	٤,١-	٢,٩-	٢,١-	البرتغال ^{١٠}
٢,٠-	٢,٥-	٣,٠-	٥,٣-	٣,٠-	٢,٨-	٠,٣-	١,٤-	٣,٦-	٣,٦-	أيرلندا ^{١١}
٠,٧	١,٣	٢,٠	١,٢	١,٦	٠,٢	٠,٧-	٠,٥-	٣,٨	٢,٢	سلوفينيا
١,٠-	١,١-	٠,٦-	١,٠-	١,٢-	٠,٩-	٢,٩-	١,٤-	١,٧-	٠,٩-	اليابان
٣,٧-	٣,٩-	٤,٣-	٤,٦-	٥,٨-	٧,٢-	٧,٢-	٥,٨-	٧,٥-	٦,٦-	المملكة المتحدة
٢,٠-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٤-	٣,١-	١,٨-	٠,٦	١,٥	١,٢	كندا
٠,٨	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٦	٠,١-	٠,٢-	٠,٣	١,٩	١,٢	اقتصادات أخرى متقدمة
٠,٧	٠,٦	١,٠	١,٣	٠,٩	٠,٣	٠,١	٠,٨	١,١	٠,٢	أستراليا ^{١٢}
١,٤	٠,٩	١,٠	١,٨	١,٨	١,٤	١,١	١,٠	١,٦	٠,٩	السويد
١,٨	١,٢	٢,١	٢,٩	١,٩	٠,٧	٠,٣-	٢,٢	٣,١	١,٤	الدانمرك
١,٦	١,٨	١,٧	١,٣	١,٠	٠,٧	٠,٤	١,٢	٠,٨	٠,١	النرويج ^{١٣}
٤,١-	٣,٩-	٢,٧-	٣,٦-	٤,٠-	٥,٣-	٣,٤-	١,١-	٢,٤-	٣,٦-	نيوزيلندا ^{١٤}
٣,٥	٤,٢	٥,٠	٥,٥	٤,٩	٤,٣	٣,٣	٢,٢	١,٣	٠,٩	للذكورة
٢,٢-	٢,٣-	٢,٧-	٣,٣-	٤,١-	٤,٤-	٣,٩-	٢,٢-	١,٥-	١,٥-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ على أساس حسابات الدخل القومي. يعرف مركز الميزانية الهيكلية بأنه عجز (أو فائض) الميزانية الفعلية ناقص آثار الانحرافات الدورية للناتج الفعلي عن الناتج الممكن. ونظرا لوجود قدر من عدم اليقين بشأن تقديرات الفجوات الدورية ومرونة الضرائب والإنفاق بالنسبة للدخل القومي، ينبغي تفسير مؤشرات مراكز الميزانية الهيكلية باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية عامة. فضلا على ذلك، يجدر التنويه بأن التغييرات في أرصدة الميزانية الهيكلية لا تعزى بالضرورة لتغييرات السياسات، وإنما قد ترجع إلى قوة الدفع الذاتية في برامج الإنفاق القائمة. ويفترض أن يظل العجز الهيكلي دون تغيير فيما بعد فترة تطبيق برامج معينة لضبط أوضاع المالية العامة.

^٢ لا يتضمن الإيرادات التي لا تتكرر والمتحصلة عن بيع تراخيص الهواتف المحمولة والتي تعادل ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في ألمانيا، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ في فرنسا، و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إيطاليا، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إسبانيا، و ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في هولندا، و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في بلجيكا، و ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في النمسا، و ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في البرتغال، و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٢ في أيرلندا. ولا يتضمن أيضا الإيرادات التي لا تتكرر من المعاملات الكبيرة في الأصول، وبصفة خاصة ٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا عام ٢٠٠٥.

^٣ ما عدا لكسمبرغ.

^٤ باستثناء متحصلات حكومة الكومنولث من الخصخصة.

^٥ باستثناء النفط.

^٦ يتألف الرصيد الحكومي من الإيرادات مخصوما منها النفقات زائد رصيد المؤسسات المملوكة للدولة مع استبعاد متحصلات الخصخصة.

الجدول ١٥ - الاقتصادات المتقدمة: المجلات النقدية^١

(التغير السنوي %)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
النقد بمعناها الضيق^٢							
...	٥,٥	٦,٥	٨,٢	٩,١	٩,٣	٢,٠	٨,٤
٠,٦-	٠,٢-	٥,٣	٧,١	٣,٢	٨,٧	٣,١-	٢,٦
٧,٥	١١,٤	٨,٩	١٠,٦	٩,٩	٦,٠	٥,٣	١٠,٦
٠,١-	٥,٦	٤,٠	٤,٥	٢٣,٥	١٣,٧	٣,٥	١١,٧
٣,٣	٤,٧	٥,٧	٧,٤	٦,٤	٧,٦	٤,٦	١١,٥
١٤,٢	١١,٢	١١,٠	١٠,١	٥,١	١٥,٣	١٤,٥	٧,٩
٤,٨	٧,٤	٩,٣	١٤,١	١٣,٣	١١,٤	٤,٦	١٩,٨
الاقتصادات المتقدمة							
...	٥,٦	٥,٥	٥,٤	٥,٧	٨,١	٤,٩	٥,٩
٥,٣	٤,٠	٥,٨	٥,٠	٦,٣	١٠,٤	٦,٠	٦,٠
٩,٨	٧,٣	٦,٦	٧,١	٦,٩	٨,٠	٤,١	٥,٧
٠,٩	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٨	٣,٣	١,٩	٢,٧
١٢,٧	١٢,٧	٨,٨	٧,٢	٧,٠	٦,٧	٨,٤	٤,٠
٩,٣	٥,٦	٦,٢	٦,٢	٥,١	٦,١	٦,٧	٥,٢
٦,٣	٤,٥	٣,٥	٦,٨	٥,٧	٧,٢	١٤,٣	١٧,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة							

^١ تستند نهاية الفترة إلى بيانات الشهرية.^٢ هي ("M1") ما عدا في المملكة المتحدة حيث تستخدم ("M0") هنا كمقياس للنقد بمعناها الضيق. وهي تشمل العملة المتداولة زائد الودائع المصرفية التشغيلية. وتشير ("M1") عموماً إلى العملة المتداولة زائد الودائع الخاصة تحت الطلب. وتضيف الولايات المتحدة إلى هذا المقياس الشيكات السياحية الصادرة عن جهات غير مصرفية وغيرها من الودائع الجارية، وتستبعد منه شيكات القطاع الخاص قيد التحصيل والودائع تحت الطلب لدى البنوك. وتستبعد كندا شيكات القطاع الخاص قيد التحصيل.^٣ ما عدا اليونان قبل عام ٢٠٠١.^٤ متوسط أيام الأربعاء (Average of Wednesdays).^٥ هي "M2" معرفة بأنها النقد بمعناها الضيق ("M1") زائد أشباه النقد، إلا في حالي اليابان والمملكة المتحدة اللتين تستند بياناتهما إلى النقد بمعناها الواسع ("M2") زائد شهادات الإيداع والنقد بأوسع مفهوم لها ("M4") على التوالي. وتمثل أشباه النقد بصفة أساسية في الودائع الخاصة لأجل وغيرها من الودائع بإخيار سابق. وتضيف إليها الولايات المتحدة أرصدة صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال وحسابات وادائع سوق المال واتفاقات إعادة الشراء لليلة واحدة وقروض اليورودولار لليلة واحدة المقدمة من الفروع الأجنبية التابعة للبنوك الأمريكية إلى المقيمين في الولايات المتحدة. وفي حالة المملكة المتحدة تتألف النقد بأوسع مفهوم لها ("M4") من مكونات ("M1") غير المغلة للفائدة زائد وادائع القطاع الخاص المصرفية تحت الطلب بالجنيه الإسترليني المغلة للفائدة وادائع القطاع الخاص المصرفية لأجل بالجنيه الإسترليني وحيازات القطاع الخاص من شهادات الإيداع المصرفي بالجنيه الإسترليني وحيازات القطاع الخاص من أسهم وودائع جمعيات البناء وشهادات الإيداع بالجنيه الإسترليني ناقص حيازات جمعيات البناء من الودائع المصرفية وشهادات الإيداع المصرفي والعملات الورقية والمعدنية. وفي حالة منطقة اليورو تتكون النقد بمعناها الأوسع ("M3") من النقد بمعناها الواسع ("M2") زائد الأدوات القابلة للتداول الموجودة بحوزة مقيمين في منطقة اليورو والتي تتضمن اتفاقات إعادة الشراء وأسهم/وحدات صناديق سوق المال وأوراق سوق المال وسندات الدين التي تصل أجال استحقاقها إلى عامين.

الجدول ١٦ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الفائدة

(٪ سنويًا)

فبراير ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
سعر الفائدة المتعلق بالسياسات^١								
٥,٣	٥,٢	٤,٢	٢,٢	١,٠	١,٢	١,٨	٦,٤	٥,٣
٣,٥	٣,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٣,٣	٤,٨	٣,٠
-٠,٥	-٠,٢	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٢	-٠,٠
٥,٣	٥,٠	٤,٥	٤,٨	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٥,٥
٤,٣	٤,٣	٣,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٣	٥,٨	٤,٨
سعر الفائدة قصير الأجل^٢								
٤,١	٣,٥	٢,٥	١,٧	١,٦	٢,١	٢,٢	٤,٥	٣,٥
٥,٢	٤,٨	٣,٢	١,٤	١,٠	١,٦	٣,٥	٦,٠	٤,٨
٣,٨	٣,١	٢,٢	٢,١	٢,٣	٣,٣	٤,٣	٤,٤	٣,٠
-٠,٦	-٠,٣	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٢	-٠,٠
٥,٦	٤,٨	٤,٧	٤,٦	٣,٧	٤,٠	٥,٠	٦,١	٥,٥
٤,٢	٤,٠	٢,٧	٢,٢	٢,٩	٢,٦	٣,٩	٥,٥	٤,٧
للتنكزة								
٤,٤	٢,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٣,٦	٤,٦	٤,٥
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة								
سعر الفائدة طويل الأجل^٣								
٤,٢	٤,١٥	٣,٥	٣,٧	٣,٦	٤,٢	٤,٤	٥,١	٤,٧
٤,٧	٤,٨	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٦,٠	٥,٦
٤,١	٤,٠	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٤,٩	٥,٠	٥,٥	٤,٦
١,٦	١,٧	١,٤	١,٥	١,٠	١,٣	١,٣	١,٧	١,٧
٤,٩	٤,٥	٤,٣	٤,٨	٤,٥	٤,٨	٥,٠	٥,٠	٥,٢
٤,١	٤,٢	٤,١	٤,٦	٤,٨	٥,٣	٥,٥	٥,٩	٥,٦
للتنكزة								
٤,٩	٤,١	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٥,٠	٥,٥	٧,٠	٧,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة								

^١ البيانات السنوية هي بيانات نهاية الفترة. وسعر الفائدة في حالة الولايات المتحدة هو سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، وهو سعر الفائدة على القروض المصرفية تحت الطلب ليلية واحدة في اليابان، وسعر الفائدة الرئيسي على عمليات إعادة التمويل في منطقة اليورو، وسعر الفائدة الأساسي على القروض في المملكة المتحدة، والسعر المستهدف للتمويل بسوق المال ليلية واحدة في كندا.

^٢ البيانات السنوية هي متوسطات الفترة. وسعر الفائدة قصير الأجل هو عائد الشراء السوقي على أذون الخزانة ذات آجال الاستحقاق الثابتة البالغة ثلاثة أشهر في حالة الولايات المتحدة، وهو عائد السندات لثلاثة أشهر طبقاً لاتفاقات إعادة الشراء في اليابان، وسعر الفائدة المصرفي لثلاثة أشهر لدى البنك المركزي الأوروبي ("يوريور") بالنسبة لمنطقة اليورو، وسعر الفائدة المصرفي لثلاثة أشهر السائد بين بنوك لندن ("ليبور") بالنسبة للمملكة المتحدة، والعائد على أذون الخزانة لثلاثة أشهر في حالة كندا.

^٣ البيانات السنوية هي متوسطات الفترة. وسعر الفائدة طويل الأجل هو العائد على سندات الخزانة ذات آجال الاستحقاق الثابتة البالغة عشر سنوات في حالة الولايات المتحدة، وهو العائد على السندات الحكومية لعشر سنوات في اليابان، والمتوسط المرجح لعائد السندات الحكومية الوطني لمدة عشر سنوات حتى نهاية عام ١٩٩٨ ثم العائد على سندات اليورو لعشر سنوات بعد ذلك بالنسبة لمنطقة اليورو، والعائد على السندات الحكومية لعشر سنوات بالنسبة للمملكة المتحدة، والعائد على السندات الحكومية لعشر سنوات في حالة كندا.

الجدول ١٧ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف

افتراضات سعر الصرف ٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
									أسعار الصرف الاسمية للدولار الأمريكي
١,٣٠١	١,٢٥٦	١,٢٤٦	١,٢٤٣	١,١٣١	٠,٩٤٤	٠,٨٩٦	٠,٩٢٤	١,٠٦٧	يورو
١,٩٥٦	١,٨٤٣	١,٨٢٠	١,٨٣٢	١,٦٣٤	١,٥٠١	١,٤٤٠	١,٥١٦	١,٦١٨	جنيه استرليني
									وحدة عملة وطنية لكل دولار أمريكي
١٢٠,٤	١١٦,٣	١١٠,٠	١٠٨,١	١١٥,٨	١٢٥,٢	١٢١,٥	١٠٧,٧	١١٣,٥	ين ياباني
١,١٧٩	١,١٣٤	١,٢١١	١,٢٩٩	١,٢٩٧	١,٥٦٩	١,٥٤٨	١,٤٨٥	١,٤٨٦	دولار كندي
٦,٠٤٦	٧,٣٦٧	٧,٤٥٠	٧,٣٣٨	٨,٠٦٨	٩,٧٠٧	١٠,٣١٤	٩,١٣٢	٨,٢٥٧	كرونا سويدية
٥,٧٢٤	٥,٩٤١	٥,٩٨٧	٥,٩٨٥	٦,٥٧٧	٧,٨٧٠	٨,٣١٧	٨,٠٦٠	٦,٩٦٧	كرون دانمركي
١,٢٥٠	١,٢٥٣	١,٢٤٣	١,٢٤٢	١,٢٤٦	١,٥٥٤	١,٦٨٦	١,٦٨٧	١,٥٠٠	فرنك سويسري
٦,٢٢٣	٦,٤٠٧	٦,٤٣٩	٦,٧٣٠	٧,٠٧٤	٧,٩٣٢	٨,٩٨٩	٨,٧٨٢	٧,٧٩٧	كرون نرويجي
٤,٣٧٤	٤,٤٥٠	٤,٤٨٥	٤,٤٨١	٤,٥٤٨	٤,٧٣٥	٤,٢٠٥	٤,٠٧٧	٤,١٣٨	شيفل إسرائيلي جديد
٦٩,٤٣	٧٠,٠٢	٦٢,٩٤	٧٠,٠٧	٧٦,٦٤	٩١,١٩	٩٦,٨٤	٧٨,٢٨	٧٢,٣٠	كرونا أيسلندية
٠,٤٤٥	٠,٤٥٩	٠,٤٦٤	٠,٤٦٨	٠,٥١٧	٠,٦٠٩	٠,٦٤٣	٠,٦٢١	٠,٥٤٢	جنيه قبرصي
٩٣٠,٠	٩٥٤,٥	١,٠٢٣,٩	١,١٤٤,١	١,١٩١,٢	١,٢٤٩,٠	١,٢٩٠,٨	١,١٣٠,٣	١,١٨٨,٤	ون كوري
١,٢٩٠	١,٣٢٧	١,٣٠٩	١,٣٥٨	١,٥٣٤	١,٨٣٩	١,٩٣٢	١,٧١٧	١,٥٥٠	دولار أسترالي
٣٢,٩٠٦	٣٢,٥٢٩	٣٢,١٥٦	٣٣,٤١٨	٣٤,٤٤١	٣٤,٥٧١	٣٣,٧٨٧	٣١,٢١٦	٣٢,٢٦٣	دولار تايواني جديد
٧,٨٠٨	٧,٧٦٨	٧,٧٧٧	٧,٧٨٨	٧,٧٨٧	٧,٧٩٩	٧,٧٩٩	٧,٧٩١	٧,٧٥٩	دولار هونغ كونغ
١,٥٢٨	١,٥٨٩	١,٦٦٤	١,٦٩٠	١,٧٤٢	١,٧٩١	١,٧٩٢	١,٧٢٤	١,٦٩٥	دولار سنغافورة
									أسعار الصرف الفعلية الحقيقية^١
									الولايات المتحدة
١,٤	٨٤,٨	٨٦,١	٨٨,٠	٩٢,٩	١٠٣,٠	١٠٣,٠	١٠٠,٠	٩٠,٠	منطقة اليورو ^٢
٠,٥	١٢٧,٧	١٢٧,٧	١٢٧,٦	١٢٢,٢	١٠٧,٦	١٠١,٢	١٠٠,٠	١١٤,٠	ألمانيا
٠,٢	٩٧,٢	٩٧,٣	١٠٣,٣	١٠٤,١	١٠٠,٩	٩٩,١	١٠٠,٠	١٠٦,٥	فرنسا
٠,٢	١١٢,٠	١١١,٣	١١٠,٩	١٠٧,٩	٩٩,١	٩٨,٢	١٠٠,٠	١٠٧,٣	إيطاليا
٠,٢	١٢٥,٥	١٢٥,٠	١٢١,٢	١١٦,٨	١٠٧,٩	١٠١,٢	١٠٠,٠	١٠٦,٥	إسبانيا
٠,٢	١١٤,٣	١١٣,٢	١١٢,٥	١٠٩,٢	١٠٥,٦	١٠٢,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	هولندا
٠,٢	١١٦,٤	١١٧,٢	١١٧,٠	١١٥,٠	١٠٧,٣	١٠٣,٥	١٠٠,٠	١٠٣,٧	بلجيكا
٠,٢	١١٠,٠	١٠٩,١	١٠٨,٠	١٠٦,٨	١٠٢,٩	١٠٢,٧	١٠٠,٠	١٠٥,٩	النمسا
٠,١	٩٦,٥	٩٥,٥	٩٤,٥	١٠١,٢	٩٨,١	٩٧,٣	١٠٠,٠	١١٠,٠	فنلندا
٠,١	١١٦,١	١١٦,٧	١١٤,٩	١١٠,٥	١٠٥,٤	١٠٥,٨	١٠٠,٠	١١٠,١	اليونان
٠,١	١٢٤,٢	١١٩,٨	١١٦,٣	١٠٨,٠	١٠٣,١	٩٩,٩	١٠٠,٠	١٠٤,٢	البرتغال
٠,١	١١٣,٣	١١٣,٢	١١٣,٦	١١٠,٠	١٠٥,٨	١٠٢,٩	١٠٠,٠	٩٩,٥	آيرلندا
٠,٥	١٠٩,٧	١٠٩,٠	١٠٩,٠	١٠١,٨	٩٤,١	٩٩,٢	١٠٠,٠	١١٧,٧	لكسمبرغ
٠,١	١٠٧,٥	١٠٦,٥	١٠٥,٣	١٠٤,٥	١٠٢,١	١٠٢,٦	١٠٠,٠	١٠٤,٠	اليابان
١,٦	٧٠,٣	٧٦,٠	٧٩,٦	٨٠,٦	٨٣,٥	٩٢,٣	١٠٠,٠	٩٧,٨	المملكة المتحدة
١,٠	١٠١,٧	٩٨,٦	٩٨,٩	٩٥,٣	١٠٠,٢	٩٦,٨	١٠٠,٠	٩٧,٠	كندا
١,٠	١٢٧,٠	١١٧,٧	١١١,٣	١٠٨,٤	٩٨,٨	١٠١,٣	١٠٠,٠	١٠٤,٠	كوريا
٠,٣	١١٣,١	١٠٤,٤	٩٣,٢	٩٣,٥	٩٧,١	٩٣,٠	١٠٠,٠	٩٤,٣	أستراليا
٠,٢	١٣٤,٦	١٣٤,٠	١٢٥,٧	١١٢,٥	٩٩,٦	٩٤,٥	١٠٠,٠	١٠٣,٧	مقاطعة تايوان الصينية
٠,٣	٨٣,٨	٨٤,٨	٨٢,٥	٨٦,٩	٩٤,٣	١٠٦,٥	١٠٠,٠	٩٦,٣	السويد
١,٤	٩١,٤	٨٩,٩	٩٠,٨	٩٥,٣	٩٢,٧	٩٦,٦	١٠٠,٠	١٠٣,٠	سويسرا
١,٣	١١٤,٠	١١٤,٩	١١٥,١	١١٢,٧	١١٢,٠	١٠٥,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٩	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٠,٤	٧٠,٩	٧٣,٨	٧٧,٢	٨٦,٦	٩٨,٨	١٠٣,٥	١٠٠,٠	١٠٣,٠	الدانمرك
٠,١	١١٤,٠	١١٤,٤	١١٤,٩	١٠٨,٥	١٠٤,١	١٠٢,٧	١٠٠,٠	١٠٥,٠	النرويج
١,١	١٢٠,٣	١١٧,١	١١٤,٥	١١٦,٨	١١٦,٤	١٠٢,٧	١٠٠,٠	٩٩,٢	إسرائيل
٠,١	٧٨,٠	٧٧,٠	٧٢,٧	٨١,٩	٩٠,١	١٠٣,٣	١٠٠,٠	٩٣,٤	سنغافورة
١,٣	١٠٥,٨	٩٩,٨	٩٨,٦	٩٧,٦	١٠١,٣	١٠٥,٠	١٠٠,٠	٩٦,٤	نيوزيلندا
٠,٢	١١٩,٢	١٣٠,١	١٢٥,١	١١٧,٤	١٠٤,١	٩٦,٣	١٠٠,٠	١١٣,٠	

١ تُعرف بأنها نسبة تكلفة وحدة العمل المبطّعة في قطاع الصناعة التحويلية إلى المتوسط المرجح لهذه التكلفة لدى الشركاء التجاريين من البلدان الصناعية محررة بعملة مشتركة باستخدام أوزان التجارة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١.

٢ بالقيم الفعلية الاسمية، متوسط الفترة ٥ يوليو-٢ أغسطس مقارنا بأسعار الفترة ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ - ٤ يناير ٢٠٠٧.

٣ يستخدم اليورو الافتراضي (synthetic euro) في حساب أسعار صرف اليورو الفعلية الحقيقية للفترة السابقة على أول يناير ١٩٩٩. راجع الإطار ٥-هـ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول ١٨ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: موازين المالية العامة للحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٠,٨-	١,١-	٠,٤-	٠,٩-	١,٦-	٢,٧-	٣,٤-	٣,١-	٣,٠-	٣,٨-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
										المجموعات الإقليمية
٠,٩	٠,٤	٣,١	١,٢	٠,٢-	١,٤-	٢,٣-	٢,١-	١,٢-	٣,٥-	إفريقيا
-	٠,٥-	٢,٦	٠,٤	٠,٨-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٣-	٣,٨-	جنوب الصحراء
١,٨-	٢,٢-	٢,٩	٠,٧-	١,٩-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٧-	٤,١-	٤,٩-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢,٢-	٣,١-	٢,٧-	٣,٦-	٥,٢-	٦,٤-	٨,٢-	٧,٥-	٥,١-	٥,٥-	أوروبا الوسطى والشرقية
٣,٨	٣,٠	٥,٨	٥,٥	٢,٦	١,٢	١,٠	١,٨	٠,٣	٣,٩-	كومنولث الدول المستقلة ^١
٤,٢	٤,٠	٧,٥	٧,٥	٤,٣	١,٧	١,٣	٢,٧	٠,٩	٤,١-	روسيا
٢,٨	٠,٦-	١,٥	٠,٢	١,٧-	٠,٢-	٠,٢	٠,٨-	١,٣-	٢,٣-	ما عدا روسيا
١,٧-	١,٩-	١,٦-	٢,١-	٢,٣-	٣,١-	٣,٧-	٣,٩-	٤,٤-	٤,٢-	آسيا النامية
٠,٩-	١,٠-	٠,٧-	١,٣-	١,٥-	٢,٤-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٣-	٣,٧-	الصين
٣,٣-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٢-	٤,٤-	٥,٣-	٦,١-	٦,٦-	٧,٢-	٦,٥-	الهند
١,٩-	٢,٢-	١,٩-	١,٨-	١,٩-	٢,٤-	٣,١-	٣,٧-	٣,٨-	٢,٨-	ما عدا الصين والهند
٥,١	٣,٥	٦,١	٥,٠	٢,٢	٠,٥-	٢,١-	٠,٩-	٢,١	١,٨-	الشرق الأوسط
١,٩-	١,٩-	٢,٠-	٢,١-	٢,٠-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٧-	نصف الكرة الغربي
٢,٠-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٤-	١,٤-	٣,٧-	٠,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,٥-	البرازيل
١,٧-	١,٩-	٢,٠-	١,٢-	١,٣-	١,٥-	٢,٢-	١,٠-	١,٥-	١,٧-	المكسيك
										المجموعات التحليلية
										حسب مصدر إيرادات التصدير
٦,٠	٤,٨	٨,٠	٧,٩	٤,٦	١,٨	٠,٣	١,٢	٢,٨	٢,٩-	الوقود
١,٨-	٢,٠-	١,٦-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٩-	غير الوقود
٠,٢	٢,٠	٦,١	١,١	١,٣-	٢,٣-	٢,٨-	٢,٦-	٣,٧-	٣,٦-	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
٢,٢-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٤,٢-	٤,٢-	٤,١-	بلدان المركز المدين الصافي
٢,٧-	٢,٩-	١,٥-	٢,٤-	٢,١-	٢,٧-	٣,٣-	٤,٠-	٤,١-	٣,٨-	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي حسب
										تجربة خدمة الدين
										بلدان عليها متأخرات و/أو
										أعيدت جدولة ديونها خلال
										٢٠٠٥-٢٠٠١
										مجموعات أخرى
٢,٠-	٢,١-	٤,٣	٢,٢-	٣,١-	٤,٠-	٤,٣-	٤,٠-	٤,٨-	٤,٢-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٤,٦	٣,٢	٥,٦	٤,٦	٢,٠	-	١,٩-	٠,٩-	٢,١	١,٨-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
										للتنكرة
										الوسيط
										البلدان الأخرى من أسواق
										صاعدة وبلدان نامية
١,٩-	١,٩-	١,٢-	١,٩-	٢,٥-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٧-	٢,٧-	٣,١-	إفريقيا
٢,١-	١,٩-	٠,٦-	١,٨-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٤-	٢,٧-	٢,٣-	أوروبا الوسطى والشرقية
٢,٠-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٧-	٤,١-	٥,٤-	٤,٢-	٢,٦-	٣,٣-	كومنولث الدول المستقلة ^١
٠,٥	١,٠	٠,٧	٠,٢-	٠,٤	١,٠-	٠,٤-	١,٤-	١,٢-	٥,١-	آسيا النامية
٢,٦-	٢,٦-	١,٩-	٢,٢-	١,٨-	٣,٠-	٣,٨-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٢-	الشرق الأوسط
٣,٧	٠,٧	١,٦	١,١	١,٧	١,٢	٠,١-	٠,٣	٣,٢	١,٥-	نصف الكرة الغربي
١,٦-	١,٨-	١,٧-	٢,٤-	٢,٨-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٢-	٢,٦-	٢,٩-	

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ١٩ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: مجملات النقد بمعناها الواسع
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
١٣,٩	١٥,٩	٢٠,٥	١٩,١	١٦,٩	١٥,٧	١٦,٥	١٥,٧	١٥,١	١٧,٦	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية										
١٩,١	١٧,٢	٢٥,٠	٢٢,٣	١٨,٦	٢١,٨	٢٠,٧	٢١,٠	١٩,٨	١٩,٣	إفريقيا
٢١,٣	١٨,٣	٢٨,٥	٢٦,٠	٢١,٦	٢٥,٣	٢٣,٩	٢٢,٢	٢٢,٤	٢١,٤	جنوب الصحراء
١١,٨	١٣,٧	١٦,١	١٧,٦	١٤,٣	١٠,٦	١٠,٦	٣٨,٠	٢٤,٦	٣٧,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٣,٧	٢٣,٣	٤١,٧	٣٦,٠	٣٤,٨	٣٨,٧	٣٤,٠	٣٧,٩	٥٧,٥	٥٣,٢	كومنولث الدول المستقلة ^١
٢٦,٠	٢٣,٩	٤٠,٥	٣٦,٣	٣٣,٧	٣٩,٤	٣٣,٩	٣٥,٧	٥٧,٢	٤٨,١	روسيا
١٥,٩	٣١,٢	٤٥,٤	٣٤,٨	٣٧,٧	٣٦,٨	٣٤,٢	٤٣,٢	٥٨,٢	٧٠,٣	ما عدا روسيا
١٣,٠	١٥,٣	١٧,١	١٦,٢	١٣,٥	١٦,٣	١٤,٠	١٤,٦	١٢,١	١٣,٩	آسيا النامية
١٢,٠	١٥,٠	١٦,٩	١٦,٦	١٤,٤	١٩,٦	١٦,٩	١٧,٦	١٢,٣	١٤,٧	الصين
١٧,٨	١٩,٥	٢١,١	١٩,٢	١٣,٣	١٦,٣	١٤,٦	١٤,٦	١٦,١	١٥,٩	الهند
١١,٧	١٢,٦	١٤,٧	١٣,١	١٢,٠	١٠,٠	٨,٢	٩,٢	٩,٤	١١,٧	ما عدا الصين والهند
١٤,٤	١٦,٣	٢٣,٤	٢٠,٣	١٨,٦	١٢,٧	١٦,٨	١٣,٦	١٣,٠	١٠,٦	الشرق الأوسط
١٠,٣	١٠,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٤	١١,٥	١٧,٤	٦,٨	٧,٩	١٠,٥	نصف الكرة الغربي
٨,٤	٨,٠	١٥,٧	١٨,٩	١٨,٦	٣,٧	٢٣,٢	١٢,٦	٣,٧	٧,١	البرازيل
١٠,٣	١٢,٤	١٨,٧	١٥,٠	١٣,٥	١١,٧	١٢,٦	١٣,٧	١٦,٢	٢٢,٨	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٨,٩	٢٢,٧	٣٢,٨	٢٨,٣	٢٥,٧	٢٣,٧	٢٢,١	٢٠,٩	٢٩,٦	٢٤,٧	الوقود
١٢,٥	١٤,٢	١٧,٧	١٧,١	١٥,١	١٤,١	١٥,٤	١٤,٧	١٢,٥	١٦,٣	غير الوقود
٣١,٠	٢١,٠	٣٠,٦	٣٤,٨	٣٢,٩	٣١,٣	٢٠,٢	٢١,٨	٢٤,٠	٢٢,٦	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٢,٩	١٤,٢	١٨,٣	١٧,٤	١٥,٤	١٢,١	١٥,٢	١٤,١	١٢,٨	١٦,٥	بلدان المركز والمدین الصافي
١٢,٧	١٤,٠	١٦,٧	١٥,٢	١٤,٨	١٤,١	١٤,٠	١١,٩	١٤,٠	١٦,١	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١										
١٩,٤	١٨,٧	٢١,١	٢٢,٣	١٩,٦	١٩,٧	٢٢,٣	١,٧	١١,٨	١٠,٦	
مجموعات أخرى										
١٢,٤	١٥,٦	١٩,٤	١٥,٢	١٤,٥	١٧,٩	١٧,٩	١٩,٩	٢٩,٦	٢٣,٤	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٤,٣	١٦,١	٢٢,٠	١٩,٢	١٧,٥	١٢,٩	١٦,٢	١٤,٤	١٣,١	١١,١	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
اللتكرة										
الوسيط										
١١,١	١٢,٣	١٦,٢	١٤,٣	١٣,٦	١٣,٠	١٣,٣	١٣,٧	١٥,١	١٣,١	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
١١,٧	١٣,٣	١٦,٤	١٤,٣	١٣,٧	١٥,٥	١٨,٦	١٥,٥	١٤,١	١٢,٦	إفريقيا
١١,٧	١٣,٠	١٧,٢	١٤,٧	١٤,٦	١١,٥	٩,٤	٢١,١	١٩,٩	١٣,٧	أوروبا الوسطى والشرقية
١٩,٣	٢٧,٠	٣٤,٩	٢٦,٤	٣٢,٣	٣٠,٧	٣٤,١	٣٥,٧	٤٠,١	٣٢,١	كومنولث الدول المستقلة ^١
١٠,٠	١٠,٣	١٥,٢	١٢,١	١٤,٤	١٣,١	١٣,٣	٩,١	١٢,٣	١٤,٧	آسيا النامية
١١,٤	١٤,٧	٢٠,٢	١٧,٠	١٢,٣	٨,١	١٠,٩	١١,٦	١٠,٢	١٠,٦	الشرق الأوسط
٨,٠	٨,١	١٢,٤	١٣,٧	١٢,٢	٨,١	٨,٣	٩,٢	٩,٢	١٠,٦	نصف الكرة الغربي

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٢٠ - موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسطات عشر سنوات			
									١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية^١												
٧,٤	٧,٠	٩,٢	٧,٤	١٠,٦	٥,٤	٣,٤	٠,٢	١٢,٣	٥,٨	٦,٨	٦,٧	الحجم
٠,٨	٨٥	٥,٤	٥,٥	٩,٨	١٠,٤	١,٢	٣,٥-	٠,٦-	١,٥-	٢,٩	٠,٣	مخفض السعر
٠,٤	١,١	٥,٩	٥,٨	٣,٨	٢,١	٠,٥-	—	٣,١	٢,٣-	١,٩	٠,٢	بالدولار الأمريكي
بوحديات حقوق السحب الخاصة												
حجم التجارة												
الصادرات												
٥,٨	٥,٥	٨,٤	٥,٦	٨,٩	٣,٣	٢,٣	٠,٦-	١١,٨	٥,٦	٥,٦	٦,٧	الاقتصادات المتقدمة
٩,٩	١٠,٤	١٠,٦	١١,٢	١٤,٦	١٠,٨	٦,٩	٢,٦	١٤,٧	٣,٧	٩,٥	٧,٦	البلدان الأخرى من أسواق
صاعدة وبلدان نامية												
الواردات												
٥,٧	٤,٧	٧,٤	٦,١	٩,١	٤,١	٢,٦	٠,٦-	١١,٧	٨,٠	٥,٨	٦,٤	الاقتصادات المتقدمة
١٢,٢	١٢,٥	١٥,٠	١٢,١	١٦,٤	١٠,٣	٦,٣	٣,٢	١٣,٩	٠,٨	١٠,٢	٧,١	البلدان الأخرى من أسواق
صاعدة وبلدان نامية												
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة												
—	٠,١-	١,٣-	١,٤-	٠,٢-	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٢,٥-	٠,٣-	٠,٤-	—	البلدان الأخرى من أسواق
٠,٩	٢,٤-	٤,١	٥,٥	٢,٨	١,١	٠,٨	٢,٤-	٥,٥	٤,٣	٢,٠	٠,٩-	صاعدة وبلدان نامية
تجارة السلع												
التجارة العالمية^١												
٧,٧	٧,٢	٩,٥	٧,٤	١١,٠	٦,٣	٣,٧	٠,٥-	١٢,٨	٥,٤	٧,٠	٦,٧	الحجم
٠,٨	٢,٤	٥,٩	٦,٢	٩,٩	٩,٩	٠,٦	٣,٧-	٠,٣	١,١-	٣,٠	٠,٢	مخفض السعر
٠,٤	٠,٨	٦,٤	٦,٤	٤,٠	١,٧	١,١-	٠,٣-	٣,٩	١,٩-	٢,٠	٠,١	بالدولار الأمريكي
بوحديات حقوق السحب الخاصة												
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢												
١,١	٤,٤	٤,٤	٣,٤	٩,٣	١٤,١	٢,٣	٣,٨-	٥,٩-	٢,٤-	٢,٥	٠,٣	مصنوعات
٦,٦	٥,٥-	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	٣٧,٥	١٧,٣	١,٢-	نפט
٨,٨-	٤,٢-	٢٨,٥	١٠,٣	١٨,٥	٦,٩	١,٧	٤,٩-	٤,٨	٧,٢-	٤,٣	٢,٢-	سلع أولية غير الوقود
أسعار التجارة العالمية بوحديات حقوق السحب الخاصة^٢												
مصنوعات												
٠,٨	٢,٧	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٥,٥	٠,٥	٠,٣-	٢,٤-	٣,٧-	١,٥	٠,٢	نפט
٦,٢	٧,٠-	٢١,٠	٤١,٦	٢٣,٦	٧,١	٠,٨	١٠,٧-	٦٢,٨	٣٦,٤	١٤,٦	١,٣-	سلع أولية غير الوقود
٩,١-	٢,٥-	٢٩,٠	١٠,٥	١٢,١	١,٢-	—	١,٥-	٨,٦	٧,٩-	٣,٨	٢,٣-	
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢												
مصنوعات												
٠,٧	٠,٨	٣,٦	٣,٢	٠,٦-	٤,٧-	٣,٠-	٠,٨-	٨,٧	٢,٥	١,٠	٠,٩	نפט
٦,١	٨,٨-	١٩,٥	٤١,٠	١٨,٩	٣,٣-	٢,٨-	١١,١-	٨١,٣	٤٤,٤	١٥,٠	٠,٧-	سلع أولية غير الوقود
٩,٢-	٠,٦	٢٧,٤	١٠,٠	٧,٨	١٠,٨-	٣,٥-	١,٩-	٢٠,٩	٢,٦-	٣,٢	١,٦-	

الجدول ٢٠ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
تجارة السلع												
حجم التجارة												
الصادرات												
٦,٠	٥,٣	٨,٩	٥,٣	٨,٨	٣,٩	٢,٣	١,٣-	١٢,٥	٥,٠	٥,٦	٦,٦	٦,٦
الاقتصادات المتقدمة												
٩,٩	١٠,٥	١١,١	١١,١	١٤,٧	١١,٧	٧,٢	٢,٠	١٤,٧	٣,١	٩,٥	٧,٤	٧,٤
البلدان الأخرى من أسواق												
٤,٧	٧,٠	٤,٦	٦,٦	١٠,٣	١٠,١	٢,٢	٠,١-	١٠,٥	١,٦-	٥,٣	٣,٧	٣,٧
صاعدة وبلدان نامية												
١٢,٢	١٢,٠	١٣,٨	١٢,٧	١٦,٢	١٢,٢	٨,٩	٢,٨	١٦,٠	٤,٤	١١,٠	٨,٩	٨,٩
مصدرة للوقود												
مصدرة لغير الوقود												
الواردات												
٥,٨	٤,٩	٧,٨	٦,٢	٩,٤	٥,٠	٣,٠	١,٦-	١٢,٣	٨,٢	٦,٠	٦,٦	٦,٦
الاقتصادات المتقدمة												
١٢,٩	١٣,٥	١٣,٢	١٢,٤	١٧,٦	١٢,١	٦,٥	٢,٩	١٤,١	٠,٢-	١٠,٤	٧,١	٧,١
البلدان الأخرى من أسواق												
١٣,٣	١٦,٨	١٧,٦	١٩,١	١٨,٠	٩,٧	٧,٥	١٥,٢	١٠,٦	١٠,٥-	١١,٤	١,٣	١,٣
صاعدة وبلدان نامية												
١٢,٨	١٢,٨	١٢,٤	١١,١	١٧,٥	١٢,٥	٦,٣	٠,٩	١٤,٧	١,٩	١٠,٢	٨,٩	٨,٩
مصدرة للوقود												
مصدرة لغير الوقود												
مخفضات السعر بوحدات												
حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
٠,٤	١,٦	٤,٤	٣,٨	٣,١	٢,٥	٠,٨-	٠,٣-	٠,٥	٣,٠-	١,٢	٠,١-	٠,١-
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٨	١,٣-	١٠,٥	١٣,٩	٧,٤	١,٧	—	٠,٨-	١٤,٢	٤,٧	٤,٩	٠,٩	٠,٩
البلدان الأخرى من أسواق												
٣,٤	٦,٤-	١٧,١	٣١,٦	١٦,٢	٥,٦	١,٤	٦,٧-	٤٠,٩	٢٢,٨	١١,٦	٠,٣	٠,٣
صاعدة وبلدان نامية												
٠,٤-	١,٠	٧,٨	٧,٦	٤,٤	٠,٥	٠,٥-	١,٤	٦,٠	٠,١-	٢,٧	١,٠	١,٠
مصدرة للوقود												
مصدرة لغير الوقود												
الواردات												
٠,٦	١,٢	٦,٠	٥,٦	٣,٤	١,٣	١,٨-	٠,٦-	٣,٦	٢,٩-	١,٦	٠,٤-	٠,٤-
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٤-	٠,٩	٧,٠	٧,٣	٤,١	٠,١	٠,٧-	١,٥	٦,٩	٠,٧-	٢,٦	١,٧	١,٧
البلدان الأخرى من أسواق												
١,٠-	١,٣	٨,٥	٧,١	٣,٤	—	١,٢	١,٠	١,٩	٣,١-	٢,٠	٢,١	٢,١
صاعدة وبلدان نامية												
٠,٢-	٠,٩-	٦,٧	٧,٣	٤,٢	٠,٢	١,١-	١,٦	٧,٨	٠,٢-	٢,٧	١,٥	١,٥
مصدرة للوقود												
مصدرة لغير الوقود												
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٢-	٠,٤	١,٥-	١,٦-	٠,٣-	١,٣	١,٠	٠,٣	٣,٠-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٣	٠,٣
البلدان الأخرى من أسواق												
١,٢	٢,٢-	٣,٢	٦,٢	٣,١	١,٦	٠,٧	٢,٣-	٦,٩	٥,٤	٢,٣	٠,٨-	٠,٨-
صاعدة وبلدان نامية												
٤,٥	٧,٦-	٧,٩	٢٢,٨	١٢,٤	٥,٦	٠,٢-	٧,٦-	٣٨,٣	٢٦,٧	٩,٤	١,٧-	١,٧-
مصدرة للوقود												
٠,٢-	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٦	٠,١-	١,٦-	٠,١	٠,١	٠,٥-	٠,٥-
مصدرة لغير الوقود												
للتكررة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
١٧,٤٥٦	١٦,١٣٩	١٤,٧١٧	١٢,٧٨٧	١١,٢٨٣	٩,٢٠٣	٧,٩٩٤	٧,٦١٤	٧,٨٨٥	٧,٠٨٨	١١,٢٢٧	٥,٣٩٤	٥,٣٩٤
سلع وخدمات												
١٤,١٣٧	١٣,٠٥٢	١١,٩٢٠	١٠,٢٧٥	٩,٠١٧	٧,٤١٨	٦,٣٤٩	٦,٠٧٠	٦,٣٤٥	٥,٦٦٦	٩,٠٢١	٤,٣٠٩	٤,٣٠٩
سلع												

^١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

^٢ كما هي ممثلة على التوالي بمؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة؛ ومتوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من صادرات السلع العالمية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

الجدول ٢١ - أسعار السلع غير الوقود^١
(التغير السنوي %، بالدولار الأمريكي)

		متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٨,٨-	٤,٢	٢٨,٥	١٠,٣	١٨,٥	٦,٩	١,٧	٤,٩-	٤,٨	٧,٢-	٤,٨	٢,٢-	السلع الأولية غير الوقود
٤,٢-	٤,٤	٩,٩	-٠,٣-	١٤,٣	٥,٢	٣,٤	-٠,٢	٢,٥	١٢,٦-	٢,٠	١,٥-	مواد غذائية
١,٦-	١,٤-	٦,٣	٢١,٠	٣,٠	٤,٩	١٦,٥	١٦,١-	١٥,١-	٢١,٣-	١,٣-	-٠,٢	مشروبات
٢,٠-	-٠,١-	١٠,١	١,٦	٥,٥	٣,٧	١,٨	٤,٩-	٤,٤	١,٢	٢,١	-٠,٣-	مواد خام زراعية
١٤,٣-	٥,٨	٥٦,٥	٢٦,٤	٣٦,١	١٢,٢	٢,٧-	٩,٨-	١٢,٢	١,١-	١٠,٣	٤,٥-	معادن
١٠,٣-	٤,٠-	٣٦,٣	١٣,٠	٢١,٢	٨,٢	١,٧	٦,٢-	٥,٩	٥,٧-	٦,٠	٢,٥-	الاقتصادات المتقدمة
												البلدان الأخرى من أسواق
١٠,٦-	٣,٦	٣٦,٣	١٣,٥	٢٢,٢	٨,٧	١,٩	٧,١-	٥,٢	٦,٨-	٥,٩	٢,٥-	صاعدة وبلدان نامية
												المجموعات الإقليمية
٩,٧-	٤,٣	٣٦,١	١٤,١	١٨,٩	٨,٨	٤,٣	٦,٨-	٤,٣	٧,٤-	٥,٩	٢,٤-	إفريقيا
٩,٩-	٤,٣	٣٧,٣	١٤,٧	١٩,٢	٩,١	٤,٥	٧,١-	٤,٤	٧,٣-	٦,١	٢,٤-	جنوب الصحراء
١١,٦-	٣,٨	٤٠,٦	١٥,٧	٢٤,١	٨,٥	-٠,٩	٧,٠-	٦,٧	٤,٩-	٦,٧	٢,٨-	أوروبا الوسطى والشرقية
١٣,٣-	٤,٣	٥٠,٠	٢٠,٦	٢٩,٥	١٠,٣	-٠,٦-	٨,٣-	٩,٧	٢,٥-	٨,٦	...	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٩,١-	٣,٢	٣٠,٢	١١,٦	١٨,٧	٧,٢	٢,١	٦,٨-	٣,٤	٦,٥-	٤,٨	١,٩-	آسيا النامية
٩,٠-	٤,٩	٣٤,٤	١٢,٥	٢٠,٢	٩,٤	٢,٠	٦,٥-	٥,٣	٧,١-	٥,٩	٢,٥-	الشرق الأوسط
١٠,٦-	٣,٢	٣٤,١	١١,٢	٢٢,٢	٩,٥	٢,٥	٧,٠-	٥,٠	٩,٦-	٥,٣	٢,٥-	نصف الكرة الغربي
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
١٢,٥-	٤,٣	٤٦,٣	١٨,٩	٢٧,٢	٩,٨	-٠,١-	٧,٩-	٨,٦	٣,٣-	٧,٩	٣,٣-	الوقود
١٠,٣-	٣,٥	٣٤,٩	١٢,٨	٢١,٥	٨,٥	٢,٢	٧,٠-	٤,٨	٧,٣-	٥,٦	٢,٤-	غير الوقود
١٥,٧-	٢,٠-	٥٣,٣	١٨,٧	٣١,٩	١٠,٤	-٠,٨	٨,٣-	٨,٧	٦,٢-	٧,٥	٢,١-	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
١٠,٠-	٣,٣	٣٣,٧	١٢,٢	٢١,٠	٨,٦	٢,٥	٧,٠-	٤,٣	٧,٩-	٥,٣	٢,٣-	بلدان المركز والمدین الصافي
٧,٣-	٣,٤	٢٩,٣	١١,٥	١٧,٧	٩,٣	٥,٣	٨,١-	-٠,٤-	١١,١-	٤,٣	١,٧-	منه: تمويل رسمي
												بلدان المركز المدین الصافي حسب
												تجربة خدمة الدين
٧,٥-	٤,٣	٢٤,٢	٦,٧	١٥,٨	٨,٢	٥,١	٥,٧-	٢,٤	١٠,٢-	٣,٩	١,٨-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
												مجموعات أخرى
٧,٠-	٣,٩	٢٩,٦	١١,٠	١٦,٢	٩,٩	٦,٧	٧,٧-	-٠,٨	١٠,٨-	٤,٦	١,٩-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٨,٦-	٤,٧	٣١,٨	١١,٢	١٩,١	٨,٨	٢,٢	٥,٩-	٤,٨	٧,٦-	٥,٤	٢,٣-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												للتذكرة
٦,٦	٥,٥-	٢٠,٥	٤١,٣	٣٠,٧	١٥,٨	٢,٥	١٣,٨-	٥٧,٠	٣٧,٥	١٧,٣	١,٢-	متوسط السعر الفوري للنفط ^٣
٦٤,٧٥	٦٠,٧٥	٦٤,٢٧	٥٣,٣٥	٣٧,٧٦	٢٨,٨٩	٢٤,٩٥	٢٤,٣٢	٢٨,٢٤	١٧,٩٨	٤٠,٥٣	١٨,٢٠	بالدولار الأمريكي للبرميل
١,١	٤,٤	٤,٤	٣,٤	٩,٣	١٤,١	٢,٣	٣,٨-	٥,٩-	٢,٤-	٢,٥	-٠,٢	قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٤

^١ متوسطات لأسعار السوق العالمية لكل سلعة مرجحة بحصة صادرات الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ من صادرات السلع العالمية وإجمالي الصادرات السلعية لمجموعات البلدان المبيّنة على التوالي.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ متوسط أسعار النفط الفورية لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي وخام غرب تكساس الوسيط.

^٤ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ٢٢ - الاقتصادات المتقدمة: أحجام الصادرات والواردات ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات (التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
حجم الصادرات											
الاقتصادات المتقدمة											
٥,٨	٥,٥	٨,٤	٥,٦	٨,٩	٣,٣	٢,٣	-٠,٦-	١١,٨	٥,٦	٥,٦	٦,٧
٧,٠	٨,٠	٨,٩	٦,٨	٩,٢	١,٣	٢,٣-	٥,٤-	٨,٧	٤,٣	٤,٥	٧,٨
٥,٣	٥,٧	٨,٢	٤,١	٦,٧	١,٣	١,٥	٣,٧	١٢,١	٥,١	٥,٣	٦,٦
٤,٧	٦,٢	١٢,٥	٦,٩	٩,٦	٢,٤	٤,٣	٦,٤	١٣,٥	٥,٩	٧,٢	٦,٣
٦,٥	٣,٨	٦,٠	٣,٢	٣,٣	١,١-	١,٣	٢,٧	١٢,٩	٤,٠	٤,٢	٦,٤
٤,١	٤,٩	٥,٣	٠,٥	٣,٣	٢,٤-	٤,٠-	٠,٥	٩,٠	١,٧-	١,٨	٥,٥
٦,٢	٦,٢	٦,٢	١,٥	٤,١	٣,٧	٢,٠	٤,٢	١٠,٢	٧,٥	٥,١	٨,٩
٥,٠	٤,٥	٩,٦	٦,٩	١٤,٠	٩,٢	٧,٤	٦,٨-	١٢,٨	١,٨	٦,٣	٤,٥
٥,١	٣,٤-	١١,٢	٧,٩	٤,٩	١,٧	١,٠	٢,٩	٩,١	٣,٨	٤,٣	٥,٧
٣,٥	٢,٨	١,٣	٢,١	٥,٢	٢,٤-	١,٢	٣,٠-	٨,٩	١٠,٧	٣,٠	٦,٩
٧,١	٧,١	٨,٦	٧,٤	١٣,١	٨,٤	٦,٤	١,٩-	١٤,٨	٨,٤	٧,٩	٧,٦
الولايات المتحدة											
٥,٤	٤,٦	٨,٨	٥,٥	٧,٩	١,٧	١,١	١,١-	١٠,٧	٤,١	٤,٨	٦,٣
٧,٩	٧,٧	١١,٠	٩,٤	١٧,٦	١٣,٦	١٠,٢	٣,٨-	١٧,٣	٩,٣	٩,٩	٩,٤
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
حجم الواردات											
الاقتصادات المتقدمة											
٥,٧	٤,٧	٧,٤	٦,١	٩,١	٤,١	٢,٦	-٠,٦-	١١,٧	٨,٠	٥,٨	٦,٤
٥,٠	٢,٩	٥,٨	٦,١	١٠,٨	٤,١	٣,٤	٢,٧-	١٣,١	١١,٥	٥,٩	٧,٦
٥,٥	٥,٦	٧,٦	٥,١	٦,٥	٢,٨	-٠,٢	١,٨	١١,١	٧,٤	٥,٣	٦,٠
٥,٠	٥,٧	١١,٨	٦,٥	٦,٩	٥,٣	١,٤-	١,٢	١٠,٢	٨,٦	٥,٩	٥,٩
٧,٠	٤,٤	٧,١	٦,٤	٥,٩	١,٥	١,٦	٢,٢	١٥,١	٥,٨	٥,٦	٤,٧
٣,٨	٤,٢	٤,٣	٠,٥	٢,٧	-٠,٨	-٠,٥-	-٠,٢-	٥,٨	٣,١	٢,٤	٤,٧
٦,٩	٧,٣	٨,٤	٧,٠	٩,٦	٦,٢	٣,٧	٤,٥	١٠,٨	١٣,٧	٧,٨	٩,٣
٦,٧	٤,٠	٤,٦	٥,٨	٨,١	٣,٩	-٠,٩	-٠,٧	٩,٢	٣,٥	٤,٧	٤,٧
٥,٠	٢,٠٨-	١١,٥	٧,٠	٦,٦	٢,٠	٤,٨	٤,٨	٩,٠	٧,٩	٥,٦	٥,٣
٤,٣	٣,٨	٥,٢	٨,١	٨,٢	٤,٥	١,٧	٥,١-	٨,١	٧,٨	٤,٥	٦,٠
٧,٢	٧,٧	٨,٣	٧,٧	١٣,٩	٧,٤	٦,٣	٣,٩-	١٤,٢	٧,٠	٧,٥	٧,٣
الولايات المتحدة											
٥,٣	٣,٢	٧,٢	٥,٩	٨,٠	٣,٥	١,٩	-٠,٤-	١١,٠	٨,١	٥,٣	٦,٠
٨,٤	٧,٦	٩,٥	٧,٨	١٦,٨	١٠,٠	٩,٠	٥,٧-	١٧,٧	٨,٤	٨,٨	٩,٥
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
—	-٠,١-	١,٣-	١,٤-	-٠,٢-	-٠,٩	-٠,٨	-٠,٣	٢,٥-	-٠,٣-	-٠,٤-	—
٠,٣	—	١,٠-	٢,٦-	١,٥-	١,٠-	-٠,٥	٢,٣	٢,١-	١,٢-	-٠,٦-	٠,٥
٠,١	-٠,١	١,٧-	١,٢-	-٠,٥-	١,٠	١,٤	-٠,٧	٣,٩-	-٠,٢	-٠,٤-	-٠,٤-
٠,٣-	-٠,٣-	١,٨-	١,٣-	-٠,٢-	٢,٠	١,٤	-٠,٢	٤,٦-	-٠,٣-	-٠,٥-	١,٧-
٠,١	-٠,٤	١,٠-	١,٣-	١,٣-	-٠,٤	-٠,٨	١,٠	٣,٦-	-٠,٢	-٠,٤-	-٠,٦-
-٠,٣-	-٠,٣-	٣,٥-	٢,١-	—	١,٧	٢,٣	١,٠	٧,١-	-٠,٤-	-٠,٩-	٠,٥
٠,٥	١,٨	١,١-	-٠,٧	-٠,٨-	١,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٧-	-٠,١-	-٠,٥	١,٠
٠,٩	-٠,٨-	٦,٤-	٦,٠-	٤,٠-	٢,٠-	-٠,٤-	-٠,١-	٥,٢-	-٠,٦-	٢,٧-	-٠,٣-
-٠,١-	—	-٠,٩-	٢,٥-	-٠,٤	١,٠	٢,٥	-٠,٦-	-٠,٨-	-٠,٧	—	٠,٨
٠,٢	١,٩-	-٠,٧	٤,٠	٤,١	٦,٠	٢,٤-	١,٦-	٤,٠	١,٤	١,٤	٠,٦-
٠,١	١,٧-	—	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١-	-٠,٣	-٠,٥-	-٠,٨-	١,٠-	-٠,٢-	٠,١
الولايات المتحدة											
—	-٠,٢-	١,٩-	٢,٢-	-٠,٣-	١,٥	-٠,٩	-٠,٥	٣,٢-	-٠,٢-	-٠,٥-	-٠,٢-
—	١,١-	١,٧-	٢,٢-	١,٨-	١,٧-	—	-٠,٦-	٣,١-	٢,٤-	١,٥-	—
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
التنكزة											
تجارة السلع											
الاقتصادات المتقدمة											
٦,٠	٥,٣	٨,٩	٥,٣	٨,٨	٣,٩	٢,٣	١,٣-	١٢,٥	٥,٠	٥,٦	٦,٦
٥,٨	٤,٩	٧,٨	٦,٢	٩,٤	٥,٠	٣,٠	١,٦-	١٢,٣	٨,٢	٦,٠	٦,٦
-٠,٢-	-٠,٤	١,٥-	١,٦-	-٠,٣-	١,٣	١,٠	-٠,٣	٣,٠-	-٠,٢-	-٠,٤-	-٠,٣

الجدول ٢٣ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: إجمالي تجارة السلع
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١١,٠	١٠,٩	٢١,٥	٢٥,٣	٢٩,١	٢٢,٠	٨,٦	٢,٥-	٢٥,٤	٨,٠	١٥,٥	٧,٨	الصادرات
١٢,٦	١٦,٢	٢٠,٤	٢٠,٠	٢٨,٨	٢٠,٥	٧,٣	٠,٥	١٧,٦	٠,٥-	١٤,٠	٨,٣	الواردات
الحجم												
٩,٩	١٠,٥	١١,١	١١,١	١٤,٧	١١,٧	٧,٢	٢,٠	١٤,٧	٣,١	٩,٥	٧,٤	الصادرات
١٢,٩	١٣,٥	١٣,٣	١٢,٤	١٧,٦	١٢,١	٦,٥	٢,٩	١٤,١	٠,٢-	١٠,٤	٧,١	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
١,١	٠,٣	١٠,٠	١٣,٦	١٣,٥	١٠,٠	١,٨	٤,٣-	١٠,١	٥,٥	٦,٠	١,٠	الصادرات
-	٢,٦	٦,٦	٧,٠	١٠,١	٨,٣	١,٠	٢,٠-	٣,١	٠,١	٣,٦	١,٨	الواردات
١,٢	٢,٢-	٣,٢	٦,٢	٣,١	١,٦	٠,٧	٢,٣-	٦,٩	٥,٤	٢,٣	٠,٨-	معدلات التبادل التجاري
للتذكرة												
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدى الشركاء التجاريين للبلدان النامية												
٣,٧	٣,٨	٤,٤	٣,٩	٤,٨	٢,٩	٢,٤	١,٧	٥,٠	٣,٥	٣,٦	٣,١	أسعار السوق لصادرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى من السلع غير الوقود
١٠,٦-	٣,٦	٣٦,٣	١٣,٥	٢٢,٢	٨,٧	١,٩	٧,١-	٥,٢	٦,٨-	٥,٩	٢,٥-	
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٠,١	٤,٩	١٨,١	٢٨,٨	٢٩,٠	٢٥,٥	٢,٨	٦,٤-	٢٨,٠	٧,٧	١٤,٢	٣,٢	الصادرات
١٠,٤	١٤,٨	١٧,٩	١٩,٠	٢٦,٦	٢٢,٢	٩,٦	١,٥	٣,٥	٠,٦	١٢,٣	٤,٢	الواردات
الحجم												
٦,٤	١٠,٦	٢,٦	٥,٣	٧,٤	٦,٦	١,٦	١,٩	٩,٧	١,٧	٥,٣	٤,٣	الصادرات
٩,٨	١٣,٠	١١,١	١١,٨	٩,٧	٦,٣	٨,٠	٦,٧	١,١	٢,٤	٧,٩	٤,٤	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٤,٣	٤,٦-	١٥,٣	٢٢,٤	٢٠,٤	١٨,٠	١,٤	٨,١-	١٦,٦	٦,٥	٨,٧	٠,٨-	الصادرات
٠,٥	١,٨	٦,٥	٦,٨	١٥,٥	١٥,١	١,٥	٤,٨-	٢,٩	١,٥-	٤,٣	٠,٣	الواردات
٣,٨	٦,٣-	٨,٢	١٤,٧	٤,٣	٢,٥	٠,١-	٣,٦-	١٣,٤	٨,٠	٤,٣	١,٢-	معدلات التبادل التجاري
جنوب الصحراء												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٠,٢	٥,٩	١٩,٢	٢٨,٤	٣٠,٢	٢٦,٢	٣,٢	٦,٦-	٢٥,٥	٦,٥	١٤,٢	٢,٨	الصادرات
١٠,٤	١٢,٤	٢٠,٤	٢٢,٠	٢٦,٧	٢٤,٩	٩,٠	١,٤	٣,٢	٠,٤-	١٢,٦	٣,٩	الواردات
الحجم												
٧,٤	١٣,٢	٣,٦	٥,٨	٧,٨	٧,٣	٠,٦	١,٩	١٠,٨	٠,٤-	٥,٧	٤,٤	الصادرات
٩,١	١١,٠	١٤,٩	١٤,٠	١٠,١	٧,٣	٨,٢	٥,٧	٠,٢	٢,٠	٨,٢	٤,١	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٣,٦	٥,٦-	١٥,٣	٢١,٥	٢١,١	١٧,٩	٢,٩	٨,٣-	١٣,١	٧,٥	٨,٤	١,٥-	الصادرات
١,٢	١,٢	٥,١	٧,٤	١٥,٢	١٦,٥	٠,٧	٤,٠-	٣,٧	٢,٠-	٤,٣	٠,٣	الواردات
٢,٤	٦,٧-	٩,٧	١٣,١	٥,١	١,٢	٢,١	٤,٤-	٩,١	٩,٧	٤,٠	١,٧-	معدلات التبادل التجاري

الجدول ٢٣ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
أوروبا الوسطى والشرقية												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١١,٠	١٦,٩	٢١,٦	١٦,١	٣٢,٠	٢٨,٩	١٤,١	١١,١	١٣,٩	٢,٣-	١٥,٩	٦,٨	الصادرات
١٠,٩	١٦,٣	٢٢,٨	١٦,١	٣١,٨	٢٩,٥	١٤,٠	٠,٤-	١٦,٩	٤,٥-	١٤,٨	١٠,٠	الواردات
الحجم												
٩,٨	١١,٦	١٥,٠	١٠,٠	١٦,٧	١٢,٣	٧,٥	٩,٥	١٦,٤	١,٧	١٠,٩	٦,٣	الصادرات
١٠,٣	١٢,٣	١٣,٥	٩,٣	١٧,٧	١٢,٤	٨,٧	١,٣	١٦,٨	٢,١-	٩,٨	١٠,٤	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
١,١	٥,٥	٥,٧	٥,٧	١٣,٥	١٤,٩	٦,٢	٢,٠	٢,٢-	٣,٨-	٤,٧	١,٤	الصادرات
٠,٦-	٣,٨	٨,٢	٦,٤	١٢,٢	١٥,٤	٥,٢	١,٥-	٠,١	٢,٤-	٤,٦	٢,٠	الواردات
٠,٥	١,٧	٢,٣-	٠,٦-	١,٢	٠,٤-	١,٠	٣,٦	٢,٣-	١,٤-	٠,١	٠,٦-	معدلات التبادل التجاري
كومنولث الدول المستقلة												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٨,٣	٥,٢-	٢٥,٠	٢٨,٨	٣٦,٧	٢٦,٨	٦,٣	٠,٩-	٣٦,٩	٠,١	١٦,٤	...	الصادرات
١٢,٧	١٨,٣	٢٨,٤	٢٣,٧	٢٩,٥	٢٦,٥	٩,٦	١٥,٠	١٤,٦	٢٥,٨-	١٤,٠	...	الواردات
الحجم												
٦,٢	٦,١	٦,١	٣,٤	١٢,٨	١٢,٥	٧,١	٤,١	٩,٦	١,٤-	٦,٦	...	الصادرات
١٢,٤	١٣,٩	١٨,٦	١٥,٠	٢١,٨	٢٣,٨	٨,٤	١٨,١	١٣,٧	٢١,٣-	١١,٧	...	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
١,٩	١,٠-	١٧,٦	٢٤,٥	٢١,٦	١٢,٨	٠,٨-	٤,٩-	٢٤,٣	١,٢	٩,٢	...	الصادرات
٠,٤	٣,٧	٨,٨	٧,٩	٦,٦	٢,٢	١,٦	٢,٦-	٠,٨	٥,٨-	٢,٣	...	الواردات
١,٥-	٤,٥-	٨,٠	١٥,٣	١٤,١	١٠,٤	٢,٣-	٢,٣-	٢٣,٣	٧,٤	٦,٧	...	معدلات التبادل التجاري
آسيا النامية												
القيمة بالدولار الأمريكي												
١٥,١	١٧,٧	٢٢,٦	٢٣,٨	٢٧,٩	٢٣,٣	١٣,٨	١,٦-	٢٢,٢	٨,٣	١٧,٠	١٣,٥	الصادرات
١٥,٠	١٦,٤	١٨,٠	٢٠,٧	٣١,٢	٢٥,٦	١٢,٥	١,٢-	٢٥,٩	١١,٨	١٧,٢	١٠,٥	الواردات
الحجم												
١٥,٤	١٥,٤	١٧,٣	١٧,٣	١٩,٣	١٦,٣	١٣,٣	٠,٥	٢٠,٤	٥,٢	١٣,٩	١٢,٧	الصادرات
١٦,٢	١٤,٧	١٢,١	١٢,٦	١٩,٤	١٨,٣	١٢,٦	١,١	١٨,٨	٨,٣	١٣,٣	٩,٨	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٣-	٢,٠	٤,٨	٥,٨	٧,٥	٦,٢	٠,٥	٢,١-	١,٧	٤,٨	٣,١	٠,٩	الصادرات
٠,٨-	١,٦	٥,٣	٧,٢	٩,٩	٦,٢	٠,١-	٢,١-	٦,٤	٦,٢	٣,٩	٠,٩	الواردات
٠,٦	٠,٤	٠,٥-	١,٣-	٢,٢-	—	٠,٧	—	٤,٥-	١,٢-	٠,٨-	—	معدلات التبادل التجاري
ما عدا الصين والهند												
القيمة بالدولار الأمريكي												
٨,٥	٩,٥	١٦,١	١٥,٠	١٨,٠	١١,٨	٥,٧	٩,٠-	١٨,٦	١٠,١	١٠,١	١٢,٥	الصادرات
١٠,٣	١١,٠	١١,٥	١٩,٥	٢٢,٨	١٠,٩	٥,٧	٧,٨-	٢١,٠	١١,٥	١١,٣	١٠,٥	الواردات
الحجم												
٧,٩	٦,٥	٨,٠	٧,٤	٨,٢	٤,٥	٥,٥	٦,٦-	١٦,٠	٣,١	٥,٩	١١,٢	الصادرات
٩,٩	٨,٩	٥,٩	١٠,٣	١٣,٦	٦,٤	٦,٥	٧,١-	١٦,٩	٤,٧	٧,٤	٩,٣	الواردات
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
٠,٥	٢,٨	٧,٦	٧,٢	٩,٣	٧,٣	٠,٤	٢,٥-	٢,٥	١٠,٢	٤,٥	١,٣	الصادرات
٠,٤	٢,٢	٥,٥	٨,٢	٨,٣	٤,٣	٠,٨-	٠,٥-	٣,٨	١٢,١	٤,٣	١,٦	الواردات
—	٠,٨	٢,٠	٠,٩-	١,٠	٢,٩	١,١	٢,٠-	١,٣-	١,٦-	٠,٢	٠,٣-	معدلات التبادل التجاري

التجارة الخارجية: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٢٣ (تتمة)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	٢٠٠٧-١٩٩٨	١٩٩٧-١٩٨٨
الشرق الأوسط											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٧,٥	١,٢	٢٠,٣	٣٩,٤	٣٢,٨	٢٥,٤	٦,٨	١٠,٨-	٤٥,٨	٣٠,٠	١٨,٦	٥,٣
الصادرات											
١٠,٦	١٨,١	٢٥,٥	٢٥,١	٢٩,٠	١٦,٦	٩,٠	٧,٢	٦,٥	٤,٨-	١٤,٠	٥,٦
الواردات											
الحجم											
٤,١	٦,٩	٦,٣	٧,٥	١٠,٧	١٠,٤	٢,١	٠,٣-	١١,٨	١,٠	٦,٠	٧,٠
الصادرات											
١١,٨	١٥,٣	١٦,٢	١٧,٣	١٧,٦	٤,٧	٥,٧	١٠,٢	٨,٠٢	١,٨-	١٠,٣	٤,٨
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٣,٧	٥,٣-	١٤,٠	٣٠,٤	٢١,٦	١٣,٦	٥,٤	٩,٩-	٣٣,٢	٢٨,٥	١٢,٦	٠,٧-
الصادرات											
٠,١-	٢,٦	٨,٢	٦,٩	١٠,٠	١١,٤	٢,٩	٢,٥-	١,٢-	٢,٩-	٣,٤	١,٠
الواردات											
٣,٨	٧,٧-	٥,٤	٢٢,٠	١٠,٦	٢,٠	٢,٤	٧,٦-	٣٤,٩	٣٢,٤	٨,٩	١,٦-
معدلات التبادل التجاري											
نصف الكرة الغربي											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٥,٥	٦,٠	١٩,٧	٢٠,٦	٢٣,١	٩,٥	٠,٩	٤,٣-	٢٠,١	٦,٢	١٠,٤	٩,٦
الصادرات											
٩,٨	١٣,٧	١٨,٩	١٨,١	٢١,٤	٣,٤	٦,٦-	٢,٣-	١٦,٠	٣,٥-	٨,٤	١٣,٥
الواردات											
الحجم											
٥,٧	٤,١	٤,٥	٧,٠	٩,٨	٣,٣	٠,٧	١,٥	٨,٧	٣,٩	٤,٩	٨,٣
الصادرات											
٨,٦	١٠,١	١٢,٦	١١,٥	١٤,٦	—	٧,٠-	١,١-	١٢,٢	٣,٦-	٥,٥	١١,٦
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٤-	١,٢	١٥,٢	١٣,٩	١٣,٥	٧,٤	٠,٢	٥,٦-	١٠,٤	٢,٠	٥,٦	٢,٠
الصادرات											
١,٢	٣,٥	٦,٣	٧,١	٧,٢	٤,١	١,١-	١,١-	٢,٣	٢,٦-	٢,٦	٢,٦
الواردات											
١,٦-	٢,٢-	٨,٤	٦,٣	٥,٩	٣,٢	١,٤	٤,٦-	٧,٩	٤,٧	٢,٩	٠,٦-
معدلات التبادل التجاري											

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٢٤ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع
(التغير السنوي %)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات									
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩
الوقت											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٨,٢	١,٦	٢١,٦	٣٩,٥	٣٤,٣	٢٥,٧	٥,٠	١٠,٣-	٤٨,٧	٢١,٣	١٨,٢	٣,٣
١٢,٥	٢٠,٢	٢٦,٥	٢٦,٨	٢٨,٦	١٨,٥	١٠,٦	١٢,٣	٨,٧	١٢,٢-	١٤,٦	٢,٨
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
٤,٧	٧,٠	٤,٦	٦,٦	١٠,٣	١٠,١	٢,٢	-٠,١-	١٠,٥	١,٦-	٥,٣	٣,٧
١٣,٣	١٦,٨	١٧,٦	١٩,١	١٨,٠	٩,٧	٤,٥	١٥,٢	١٠,٦	١٠,٥-	١١,٤	١,٣
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٣,٨	٤,٩-	١٦,٦	٣١,٣	٢٢,٩	١٤,٢	٣,٢	٩,٩-	٣٥,٩	٢٣,٨	١٢,٧	-٠,٤
-٠,٧-	٢,٩	٨,٠	٦,٩	٩,٤	٨,٢	٣,٠	٢,٥-	١,٧-	٢,٣-	٣,٠	٢,٢
الصادرات											
الواردات											
معدلات التبادل التجاري											
٤,٥	٧,٦-	٧,٩	٢٢,٨	١٢,٤	٥,٦	-٠,٢-	٧,٦-	٣٨,٣	٢٦,٧	٩,٤	١,٧-
غير الوقت											
القيمة بالدولار الأمريكي											
١٢,٠	١٤,٧	٢١,٥	٢٠,٤	٢٧,٤	٢٠,٨	٩,٨	-٠,٣	١٨,٦	٤,٦	١٤,٧	٩,٤
١٢,٦	١٥,٣	١٩,٢	١٨,٧	٢٨,٩	٢٠,٩	٦,٧	١,٣-	١٩,١	١,٩	١٣,٩	٩,٩
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
١٢,٢	١٢,٠	١٣,٨	١٢,٧	١٦,٢	١٢,٢	٨,٩	٢,٨	١٦,٠	٤,٤	١١,٠	٨,٩
١٢,٨	١٢,٨	١٢,٤	١١,١	١٧,٥	١٢,٥	٦,٣	-٠,٩	١٤,٧	١,٩	١٠,٢	٨,٩
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
-	٢,٦	٧,٣	٧,٤	١٠,٤	٨,٧	١,٣	٢,١-	٢,٣	-٠,٧	٣,٨	١,١
-٠,١	٢,٥	٦,٣	٧,٠	١٠,٢	٨,٣	-٠,٦	٢,٠-	٣,٩	-٠,٦	٣,٧	١,٦
الصادرات											
الواردات											
معدلات التبادل التجاري											
-٠,٢-	-٠,١	١,٠	-٠,٣	-٠,١	-٠,٣	-٠,٦	-٠,١-	١,٦-	-٠,١	-٠,١	-٠,٥-
منتجات أولية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٦,١-	-٠,٢	٣٧,٣	٢٠,٨	٤٢,٤	٢٠,٤	١,٥-	٥,٨-	٨,٤	٢,٥	١٠,٧	٢,٢
٧,٦	٩,٣	١٤,٩	٢٣,٤	٢٦,٣	١٢,٢	٢,٤	١,٠-	٩,٣	١٤,٥-	٨,٤	٣,٣
الصادرات											
الواردات											
الحجم											
٦,٩	٣,٦	-٠,٥	٣,٩	١٥,٤	٥,٩	-٠,٥	٥,٩	١,٦	٤,٩	٤,٨	٦,٠
٦,١	٨,٠	٦,٩	١٤,١	١٥,٧	٤,٠	٤,٦	٤,٤	٧,١	١١,٣-	٥,٧	٣,٩
الصادرات											
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
١١,٤-	٣,١-	٣٦,٤	١٦,٥	٢٣,٨	١٣,٥	١,٦-	١٠,٥-	٧,٠	٢,٢-	٥,٩	١,٨-
١,٣	١,٥	٨,٠	٨,٣	٩,٥	٨,٧	٢,٣-	٥,٢-	٢,٠	٣,٦-	٢,٧	-
الصادرات											
الواردات											
معدلات التبادل التجاري											
١٢,٦-	٤,٥-	٢٦,٣	٧,٦	١٣,١	٤,٤	-٠,٧	٥,٦-	٤,٩	١,٤	٣,١	١,٨

الجدول ٢٥ - موجز موازين المدفوعات في الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٦٣٧,٨-	٥٨٧,٢-	٥٦٣,٢-	٤٧٣,٤	٢٥٥,٢	٢٢٠,٦-	٢٢٩,٠-	٢١٣,٠-	٢٦٧,٩-	١١٤,٢-
٨٦٦,١-	٨٣٤,٦-	٨٥٦,٧-	٧٩١,٥-	٦٦٥,٣-	٥٢٧,٥-	٤٧٢,٤-	٣٨٩,٠-	٤١٥,٢-	٢٩٩,٨-
٥٠,٦-	٣٥,٢-	٢٩,١-	٨,١	٩٧,٥	٣٥,٥	٤٢,٢	٣,٢	٤١,٣-	٢٢,٤
١٥٩,١	١٦٦,٦	١٧٠,٤	١٦٥,٧	١٧٢,١	١٣٦,٢	١١٢,٦	٨٧,٨	١١٩,٦	١١٤,٥
١١٩,٨	١١٦,٠	١٥٢,٢	١٤٤,٣	١٤٠,٦	١٣٥,١	٨٨,٧	٨٥,٠	٦٨,٩	٤٨,٧
٨٩,٦	٨٨,١	٨٧,٠	٧٩,٩	٨٣,٩	٨٠,٠	٥٥,٥	٤٨,١	٣٨,٩	٥٧,١
٤٧٠,٧	٤٥٥,١	٥٤٤,٢	٤٢٨,٠	٢١٢,٦	١٤٧,٦	٧٧,٢	٢٩,٤	٨٥,٨	٢١,٢-
٠,٥-	٠,٩	١٩,٩	١٤,٦	٠,٦-	٢,٢-	٧,٥-	٠,٥	٧,٢	١٥,٠-
١٠٤,٧-	٩٨,٥-	٨٨,٩-	٦٣,٢-	٥٨,٦-	٣٥,٨-	٢٤,٠-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-
٧٦,٣	٧٥,٤	٩٩,٠	٨٧,٧	٦٢,٦	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨
٣٥٨,٦	٣٠٨,٩	٢٥٣,١	١٦٥,٢	٨٨,٥	٨٢,٥	٦٤,٦	٣٦,٦	٣٨,١	٢٨,٢
١٤٦,٧	١٥٣,٠	٢١٢,٤	١٨٩,٠	٩٩,٢	٥٩,٥	٣٠,٠	٣٩,٢	٧٢,١	١٤,٠
٥,٧-	١٥,٣	٤٨,٧	٣٤,٦	٢٠,٤	٧,٧	١٦,٠-	٥٣,٩-	٤٨,١-	٥٦,٤-
١٧٢,٥-	١٤٦,٨-	١١٧,٧-	٤٩,٤-	٥٢,٣	١٥,٠	١٤,٠	٣٢,١٣-	٨٨,٦-	٢٢,١-
٢٨٨,٤	٢٩٠,٠	٣٩٥,٦	٣٣٧,٩	١٨٥,٩	١١٠,٠	٦٤,٢	٨٣,٧	١٥٠,٩	٣٨,١
١٨٢,٣	١٦٥,٠	١٤٨,٦	٩٠,١	٢٦,٧	٣٧,٦	١٣,١٠	٤٤,٢-	٦٥,١-	٥٩,٣-
١,٩	٧٨,٧	٩,٦	٠,٢	٠,٤	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	١,٥-	٠,٩-
١٨٦,٦-	١٥٩,٧٢-	١١١,٤-	٩٣,٥-	٦٩,٠-	٢٩,٧-	٣٦,٠-	٧٤,٣-	٩٥,٠-	٩٣,١-
١٦,٦-	١٤,٨-	٧,٤-	٤,٦-	٢,٦-	٠,٤-	٢,٣-	٤,٦-	٦,٧-	٨,٧-
١٩,٨-	١٥,٣-	١,٢	٨,٩-	٢,٦-	١١,٠	٧,١	١٠,٨-	٩,٣-	١٩,٨-
١٦٧,١-	١٣٢,١-	١٩,٠-	٤٥,٤-	٤٢,٦-	٧٣,٠-	١٥١,٧-	١٧٣,٥-	١٨٢,١-	١٣٥,٤-
٠,٥٨-	٠,٤٨-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٩-	١,١-	١,١-	٠,٩-
٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	—	٠,١-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-

^١ تشمل السهو والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات في الحساب الجاري، وكذلك البيانات المستبعدة المتعلقة بالمنظمات الدولية وعدد محدود من البلدان. محسوبة على أساس مجموع كلي لموازين كل بلد من بلدان منطقة اليورو. راجع "تصنيف البلدان" في مقدمة هذا الملحق الإحصائي.

^٢ في هذا الجدول، "اقتصادات أخرى متقدمة" تعني الاقتصادات المتقدمة ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٢٦ - الاقتصادات المتقدمة: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٦٣٧,٨-	٥٨٧,٢-	٥٦٢,٢-	٤٧٣,٦-	٢٥٥,٢-	٢٢٠,٦-	٢٢٩,٠-	٢١٣,٠-	٢٦٧,٩-	١١٤,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٨٦٦,١-	٨٣٤,٦-	٨٥٦,٧-	٧٩١,٥-	٦٦٥,٣-	٥٢٧,٥-	٤٧٢,٤-	٣٨٩,٠-	٤١٥,٢-	٢٩٩,٨-	الولايات المتحدة
٥٠,٦-	٣٥,٢-	٢٩,١-	٨,١-	٩٧,٥	٣٥,٥	٤٢,٢	٣,٢	٤١,٣-	٢٢,٤	منطقة اليورو ^١
١٦٤,٧	١٦١,٩	١٤٦,٤	١٢٨,٤	١١٨,٠	٤٦,٣	٤٠,٦	٠,٤	٣٢,٦-	٢٦,٩-	ألمانيا
٥٨,٥-	٥٢,٠-	٤٦,٣-	٣٣,٦-	٧,٠-	٧,٩	١٤,٥	٢١,٥	١٨,٠	٤٢,٠	فرنسا
٤٦,٢-	٤٣,٣١-	٤١,٦-	٢٨,٤-	١٥,٥-	١٩,٨-	٨,١-	٠,٩-	٦,٢-	٥,٩	إيطاليا
١٤٢,٤-	١٣٧,٥-	١٠٨,٠-	٨٣,٠-	٥٤,٩-	٣١,١-	٢٢,٤-	٢٤,٠-	٢٣,١-	١٨,١-	إسبانيا
٥٨,٠	٥٥,٢	٤٧,٠	٤٠,٠	٥٤,٢	٢٩,٤	١٠,٩	٩,٨	٧,٢	١٥,٦	هولندا
١١,١	١٠,٢	٩,٧	٩,٢	١٢,٦	١٢,٨	١١,٧	٧,٩	٩,٤	٢٥,١	بلجيكا
٦,٠	٦,٥	٥,٧	٣,٨	٠,٤	٠,٥-	٠,٧	٣,٧-	٤,٩-	٦,٧-	النمسا
١٢,٢	١١,٦	١١,٢	٩,٧	١٤,٧	١٠,٦	١٢,٦	١٢,٠	١٠,٦	٧,٨	فنلندا
٣١,٨-	٣١,٨-	٢٩,٧-	١٨,٢-	١٣,٣-	١٢,٥-	٩,٧-	٩,٥-	٩,٩-	٨,٦-	اليونان
٢٠,١-	١٩,٣-	١٨,٣-	١٨,٠-	١٣,٨٩-	٩,٦-	١٠,٤-	١١,٥-	١١,٦-	١٠,٣-	البرتغال
٨,٠-	١١,٠-	٩,١-	٥,٢-	١,١-	-	١,٢-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢	أيرلندا
٥,٦	٥,٤	٤,٨	٤,٣	٤,٠	٢,٢	٢,٦	١,٨	٢,٧	٢,٣	لكسمبرغ
١,١-	١,١-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٢	-	٠,٦-	٠,٩-	سلوفينيا
١٥٩,١	١٦٦,٦	١٧٠,٤	١٦٥,٧	١٧٢,١	١٣٦,٢	١١٢,٦	٨٧,٨	١٩,٦	١١٤,٥	اليابان
٨٨,٠-	٨١,٤-	٦٨,١-	٥٣,٧-	٣٥,٤-	٢٤,٤-	٢٤,٨-	٣١,٥-	٣٧,٦-	٣٥,١-	المملكة المتحدة
٧,٦	٩,٤	٢١,٥٩	٢٦,٣	٢١,٣	١٠,١	١٢,٦	١٦,٢	١٩,٧	١,٧	كندا
٠,٢-	٣,١	٦,١	١٥,٠	٢٨,٢	١١,٩	٥,٤	٨,٠	١٢,٣	٢٤,٥	كوريا
٤٦,٧-	٤٦,٢-	٤٠,٩-	٤١,٢-	٣٨,٥-	٢٨,٣-	١٥,٥-	٧,٣-	١٤,٩-	٢١,٤-	أستراليا
٢٧,٩	٢٥,٩	٢٥,٢	١٦,٠	١٨,٥	٢٩,٢	٢٥,٦	١٨,٣	٨,٩	٨,٠	مقاطعة تايوان الصينية
٣٠,١	٢٨,١	٢٨,٤	٢٥,٢	٢٤,٠	٢٢,٤	١٢,٥	٩,٨	٩,٩	١٠,٦	السويد
٦٨,١	٦٨,٥	٦٩,٨	٦١,٤	٥٠,٤	٤٢,٩	٢٣,٠	٢٠,٠	٣٠,٧	٢٩,٤	سويسرا
١٩,٩	١٩,٤	١٩,٤	٢٠,٣	١٥,٧	١٦,٥	١٢,٤	٩,٨	٧,٠	١٠,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٦,١	٥,٠	٥,٦	٩,٢	٧,٥	٧,٢	٤,٣	٥,٠	٢,٣	٣,٣	الدانمرك
٥٨,٣	٥٢,٠	٥٦,١	٤٦,٧	٣٢,٩	٢٧,٧	٢٤,٢	٢٧,٥	٢٥,٣	٨,٩	النرويج
٦,٨	٥,٤	٧,٣	٣,٨	٣,٢	١,٨	٠,٥-	٠,٧-	١,٢-	١,٦-	إسرائيل
٤١,٩	٣٩,٦	٣٦,٣	٢٨,٦	٢١,٥	٢٢,٣	١٢,١	١٢,٠	١٠,٧	١٤,٤	سنغافورة
٩,٠-	٩,٦٨-	٩,١-	٩,٨-	٦,٥-	٣,٥-	٢,٤-	١,٤-	٢,٧-	٣,٥-	نيوزيلندا
١,١-	١,٠-	١,١-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٢-	قبرص
٢,٠-	٢,١-	٤,٤-	٢,٦-	١,٣-	٠,٥-	٠,١	٠,٣-	٠,٩-	٠,٦-	آيسلندا
للتذكرة										
٧٢٧,٤-	٦٧٢,٤-	٦٧٤,٥-	٥٨٦,٩-	٤١١,٨-	٣٧١,١-	٣٢٥,٠-	٢٩٥,٥-	٣٣٤,٣-	١٩٧,٧-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤٣,٧-	٢٨,٨-	٢١,٢-	١٠,٣-	٦٩,٠	٣٦,٩	٥٣,٧	١٩,٧-	٩١,٧-	٣٤,٠-	منطقة اليورو ^٢
٨٩,٦	٨٨,١	٨٧,٠	٧٩,٩	٨٣,٩	٨٠,٠	٥٥,٥	٤٨,١	٣٨,٩	٥٧,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
% من إجمالي الناتج المحلي										
١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٤-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٨-	١,١-	٠,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٦,٠-	٦,١-	٦,٥-	٦,٤-	٥,٧-	٤,٨-	٤,٥-	٣,٨-	٤,٢-	٣,٢-	الولايات المتحدة
٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,١	١,٠	٠,٤	٠,٦	—	٠,٧-	٠,٣	منطقة اليورو ^١
٥,٢	٥,٣	٥,١	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	—	١,٧-	١,٣-	ألمانيا
٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	١,٦-	٠,٣-	٠,٤	١,٠	١,٦	١,٣	٢,٩	فرنسا
٢,٢-	٢,١-	٢,٢-	١,٦-	٠,٩-	١,٣-	٠,٧-	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	إيطاليا
٩,٨-	٩,٤-	٨,٨-	٧,٤-	٥,٣-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٩-	٤,٠-	٢,٩-	إسبانيا
٧,٦	٧,٧	٧,١	٦,٣	٨,٩	٥,٤	٢,٥	٢,٤	١,٩	٣,٨	هولندا
٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٤,١	٤,٦	٣,٤	٤,٠	٧,٩	بلجيكا
١,٦	١,٩	١,٨	١,٢	٠,٢	٠,٢-	٠,٣	١,٩-	٢,٥-	٣,٢-	النمسا
٥,٢	٥,١	٥,٣	٤,٩	٧,٨	٦,٤	٩,٣	٩,٦	٨,٧	٥,٩	فنلندا
٨,٧-	٩,٣-	٩,٦-	٦,٤-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٦-	٦,٣-	٦,٨-	٥,٤-	اليونان
٩,١-	٩,١-	٩,٤٢-	٩,٧-	٧,٧-	٦,١٩-	٨,١-	٩,٩-	١٠,٢-	٨,٥٦-	البرتغال
٣,٠-	٤,٤-	٤,١-	٢,٦-	٠,٦-	—	١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٢	أيرلندا
١١,٤	١١,٧	١١,٧	١١,٨	١١,٨	٧,٥	١١,٦	٨,٨	١٣,٢	١٠,٧	لكسمبرغ
٢,٥-	٢,٦٩-	٢,٣-	٢,٠-	٢,٧-	٠,٨-	١,٠	٠,٢	٢,٨-	٣,٣-	سلوفينيا
٣,٦	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,١	٢,٦	٢,٦	اليابان
٣,١-	٣,١-	٢,٩-	٢,٤-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٤-	المملكة المتحدة
٠,٦	٠,٧	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٢	١,٧	٢,٣	٢,٧	٠,٣	كندا
—	٠,٣	٠,٧	١,٩	٤,١	٢,٠	١,٠	١,٧	٢,٤	٥,٥	كوريا
٥,٥-	٥,٦-	٥,٤-	٥,٨-	٦,٠-	٥,٤-	٣,٨-	٢,٠-	٣,٨-	٥,٣-	أستراليا
٧,١	٧,١	٧,١	٤,٦	٥,٧	٩,٨	٨,٧	٦,٣	٢,٨	٢,٧	مقاطعة تايوان الصينية
٦,٨	٦,٦	٧,٤	٧,٠	٦,٩	٧,٣	٥,١	٤,٤	٤,١	٤,٢	السويد
١٧,١	١٧,٦	١٨,٥	١٦,٨	١٤,٠	١٣,٣	٨,٣	٨,٠	١٢,٤	١١,١	سويسرا
٩,٣	٩,٦	١٠,٢	١١,٤	٩,٥	١٠,٤	٧,٦	٥,٩	٤,١	٦,٣	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١,٩	١,٧	٢,٠	٣,٦	٣,١	٣,٤	٢,٥	٣,١	١,٤	١,٩	الاندرك
١٥,٩	١٤,٩	١٦,٧	١٥,٥	١٢,٧	١٢,٣	١٢,٦	١٦,١	١٥,٠	٥,٦	النرويج
٤,٣	٣,٦	٥,٢	٢,٩	٢,٦	١,٦	٠,٥-	٠,٦-	١,٠-	١,٤-	إسرائيل
٢٦,٦	٢٧,١	٢٧,٥	٢٤,٥	٢٠,١	٢٤,٢	١٣,٧	١٤,٠	١١,٦	١٧,٤	سنغافورة
٧,٦-	٨,٤-	٨,٨-	٩,٠-	٦,٧-	٤,٥-	٤,٠-	٢,٨-	٥,١-	٦,٢-	نيوزيلندا
٥,١-	٥,٢-	٦,١-	٥,٦-	٥,٠-	٢,٢-	٣,٧-	٣,٣-	٥,٣-	١,٧-	قبرص
١١,٥-	١٢,٠-	٢٦,٣-	١٦,٣-	٩,٩-	٤,٨-	١,٦	٤,٤-	١٠,٢-	٦,٨-	آيسلندا
للتذكير										
٢,٤-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٤-	١,٦-	١,٠-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٧	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	١,٥-	٠,٥-	منطقة اليورو ^٢
٥,١	٥,٣	٥,٦	٥,٦	٦,٦	٦,٩	٥,١	٤,٧	٣,٥	٥,٨	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ محسوبا على أساس مجموع كلي لموازن كل بلد من بلدان منطقة اليورو.

^٢ مصححا لتسجيل الفروق في المعاملات داخل كل منطقة.

الجدول ٢٧ - الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٨٩٦٠,٩	٨٢٨٩,٨	٧٧١٨,٢	٦٨١٨,٠	٦٢٥٦,٩	٥٢٨٠,١	٤٥٩٥,٦	٤٤٥٥,٦	٤٦٨٨,٧	٤٣٥٠,٠	الصادرات
٩٦٢٢,٠	٩٠٢٣,٠	٨٢٦٢,٢	٧٣٥١,٠	٦٥٧٣,٢	٥٤٩٧,٨	٤٧٨٤,٣	٤٦٥٣,١	٤٩٢٤,١	٤٣٨٨,٠	الواردات
٦٧١,١-	٦٢٣,٢-	٦٤٣,٨-	٥٣٣,٧-	٣١٦,٤-	٢١٧,٧-	١٨٨,٧-	١٩٧,٥-	٢٣٥,٤-	٨٣,١-	الميزان التجاري
٢٥٥٨,٦	٢٤٠٤,٦	٢١٨٨,٢	١٩٨٣,١	١٨٢٠,٦	١٥٣١,٤	١٣٣٥,٩	١٢٥٥,٦	١٢٥٧,٣	١٢٠٤,٤	الخدمات، دائن
٢٣١٤,٦	٢١٧٨,١	١٩٨٥,٦	١٨٠٨,١	١٦٧٣,٣	١٤٢٦,٠	١٢٤٩,٦	١١٨٨,٦	١١٨٠,٨	١١٢٤,١	الخدمات، مدين
٢٤٤,٠	٢٢٦,٥	٢٠٢,٧	١٧٤,٩	١٤٧,٣	١٠٥,٤	٨٦,٢	٦٧,١	٧٦,٦	٨٠,٣	ميزان الخدمات
٤٢٧,١-	٤٠٦,٧-	١٤٤,١-	٣٥٨,٧-	١٦٩,١-	١١٢,٢-	١٠٢,٥-	١٣٠,٥-	١٥٨,٨-	٢,٧-	ميزان السلع والخدمات
٣٩,٧	٨٠,١	١٠٨,٨	١١٧,٠	١٢١,٦	٦٩,٩	٢٠,٤	٤٥,٧	٣٠,٣	٢١,٧	البخل، صاف
٢٥٠,٥-	٢٦٠,٥-	٢٣٠,٩-	٢٣١,٧-	٢٠٧,٦-	١٧٨,٣-	١٤٦,٨-	١٢٨,٣-	١٢٩,٤-	١٣٣,٢-	التحويلات الجارية، صافية
٦٢٧,٨-	٥٨٧,٢-	٥٦٣,٢-	٤٧٣,٤-	٢٥٥,٢-	٢٢٠,٦-	٢٢٩,٠-	٢١٣,٠-	٢٦٧,٩-	١١٤,٢-	ميزان الحساب الجاري
										ميزان السلع والخدمات
٤٢٧,١-	٤٠٦,٧-	٤٤١,١-	٣٥٨,٧-	١٦٩,١-	١١٢,٢-	١٠٢,٥-	١٣٠,٥-	١٥٨,٨٧-	٢,٧-	الاقتصادات المتقدمة
٧٢٩,٩-	٧٢٥,٣-	٧٦٥,٣-	٧١٦,٧-	٦١١,٣-	٤٩٤,٩-	٤٢١,١-	٣٦٢,٨-	٣٧٧,٦-	٢٦٣,٣-	الولايات المتحدة
١٣٣,٩	١٣٩,٣	١١٤,٦	١٤١,١	٢٠١,٩	١٧٧,٨	١٥٩,٩	٩١,٦	٣٥,١	٩٧,٦	منطقة اليورو ^١
١٧٢,٠	١٧٠,٢	١٥١,٢	١٣٨,٠	١٣٦,٤	٩٥,٣	٨٣,٦٠	٣٤,٢	١,٠	١١,٨	ألمانيا
٤٩,٥-	٤٣,٣-	٣٨,٣-	٢٢,٢-	٢,٤	١٩,١	٢٤,٧	٢١,٤	١٦,٥	٣٦,٣	فرنسا
١٦,٣١-	١٤,٩-	١٥,٢-	١,٣-	١٢,٥	٨,٤	١١,٨	١٥,٣	١,٣	٢٢,٤	إيطاليا
٩١,٦-	٨٢,٩-	٧٢,٩-	٥٧,٧-	٣٩,٧-	١٨,٧-	١٣,١-	١٤,٠-	١٧,٧-	١١,٥-	إسبانيا
٤٦,٩	٦٢,٤	٦٢,٨	٦٩,٨	٩٤,٢	٧٢,٥	٥١,٧	٢٦,٥	٦٩,٠	٦٩,٢	اليابان
١٢٣,١-	١١٥,٦-	١٠٢,٧-	٨١,٢-	٦٤,١-	٤٨,١-	٤٦,٤-	٣٨,٦-	٢٩,٤-	٢٥,٠-	المملكة المتحدة
١٨,٨	٢٠,٦	٢٢,٨	٤٢,٢	٤٠,٦	٣١,٨	٣١,٩	٤٠,٦	٤١,٣	٢٣,٨	كندا
٢٢٦,٢	٢١١,٨	٢١٥,٦	١٨٦,١	١٦٩,٥	١٤٨,٦	١٢١,٣	١١٢,٢	١٠٢,٦	٩٥,٠	اقتصادات أخرى متقدمة
										<i>للتذكير</i>
٦٨١,٠-	٦٤٥,٩-	٦٧٣,٦-	٥٧١,٤-	٣٨٩,٢-	٣١٥,٩-	٢٦٣,٧-	٢٦٣,٤-	٢٦٨,٨-	١٢٤,٩-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٩٠,٦	٨٩,٠	٩٣,٢	٨٦,٨	٨٤,٧	٧٧,٥	٥٦,٤	٤٦,٠	٤١,٣	٥٧,٥	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										البخل، صاف
٢٩,٧	٨٠,١	١٠٨,٨	١١٧,٠	١٢١,٦	٦٩,٩	٢٠,٤	٤٥,٧	٣٠,٣	٢١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٦٤,١-	١٦,٣-	٧,٣-	١١,٣	٢٧,٦	٣٦,٦	١٢,٢	٢٥,١	٢١,١	١٣,٩	الولايات المتحدة
٧١,١-	٦٨,٧-	٥٤,٣-	٤٢,٢-	٢٧,٦-	٧٣,٨-	٦٧,٥-	٣٩,٤-	٢٩,٥-	٢٥,٢-	منطقة اليورو ^١
٢٤,١	٣١,٨	٢٨,٨-	٢٥,٩	١٦,٣	١٧,٠-	١٧,٠-	٩,٨-	٧,٧-	١٢,٢-	ألمانيا
١٦,١	١٥,٤	١٤,٢	١٦,٣	١٢,٦	٨,٠	٤,٠	١٥,٠	١٥,٥	١٩,٠	فرنسا
١٨,٧-	١٨,٠-	١٦,٧-	١٦,٩-	١٨,٤-	٢٠,١-	١٤,٥-	١٠,٤-	١٢,١-	١١,١-	إيطاليا
٣٦,٥-	٣٣,٥-	٢٥,٧-	٢١,٤-	١٥,١-	١,٨-	١١,٦-	١١,٣-	٦,٩-	٩,٦-	إسبانيا
١٢١,٢	١١٣,٢	١١٨,٢	١٠٣,٥	٨٥,٧	٧١,٢	٦٥,٨	٦٩,٢	٦٠,٤	٥٧,٤	اليابان
٦٠,٤	٥٧,٦	٥٤,٠	٤٩,٤	٤٨,٧	٤٠,٣	٣٥,٢	١٦,٨	٦,٩	٢,١	المملكة المتحدة
١١,٠-	١١,٠-	١١,٥-	١٥,٥-	١٩,١-	٢١,٤-	١٩,٣-	٢٥,٤-	٢٢,٣-	٢٢,٦-	كندا
٤,٤	٥,٤	٩,٦	١٠,٥	٦,٢	١٧,١	٦,٠-	٠,٦-	٦,٢-	٣,٩-	اقتصادات أخرى متقدمة
										<i>للتذكير</i>
١٢٧,٩	١٧٢,٥	١٧٩,٨	١٧٣,٩	١٥٣,٤	٩٧,٥	٦٦,٣	٨٠,٥	٦١,٧	٤٦,٥	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١٢,١	١١,٧	٥,٧٠	٣,٢	٨,٦	١١,١	٦,٣	٨,٢	٢,٤	٢,٦	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ محسوبة على أساس مجموع كلي لموازين كل بلد من بلدان منطقة اليورو.

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٢٨ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: موازين المدفوعات في الحساب الجاري

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٤٧٠,٧	٤٥٥,١	٥٤٤,٢	٤٢٨,٠	٢١٢,٦	١٤٧,٦	٧٧,٢	٣٩,٤	٨٥,٨	٢١,٢-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية										
٠,٥-	٠,٩	١٩,٩	١٤,٦	٠,٦-	٢,٢-	٧,٥-	٠,٥	٧,٢	١٥,٠-	إفريقيا
١٩,٣-	١٧,٣-	٩,٣-	٧,٢-	١١,٠-	١١,٩-	١٢,٦-	٧,٣-	٠,٦-	١٤,٤-	جنوب الصحراء
١٣,٠-	١٢,٢-	٧,٠-	٧,١-	٧,٩-	٨,٥-	٨,١-	٩,٨-	٥,٨-	١٠,٦-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
١٠٤,٧-	٩٨,٥-	٨٨,٩-	٦٣,٢-	٥٨,٦-	٣٥,٨-	٢٤,٠-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-	أوروبا الوسطى والشرقية
٧٦,٢	٧٥,٤	٩٩,٠	٨٧,٧	٦٢,٦	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨	كومنولث الدول المستقلة ^١
٦٧,٨	٧٢,٩	٩٥,٦	٨٣,٢	٥٨,٦	٣٥,٤	٢٩,١	٣٣,٩	٤٦,٨	٢٤,٦	روسيا
٨,٥	٢,٥	٣,٤	٤٢	٤,٠	٠,٥	١,١	٠,٨-	١,٤	٠,٨-	ما عدا روسيا
٣٥٨,٦	٣٠٨,٩	٢٥٣,١	١٦٥,٢	٨٨,٥	٨٢,٥	٦٤,٦	٣٦,٦	٣٨,١	٣٨,٢	آسيا النامية
٣٥٨,٦	٣٠٣,٧	٢٣٨,٥	١٦٠,٨	٦٨,٧	٤٥,٩	٣٥,٤	١٧,٤	٢٠,٥	١٥,٧	الصين
٢٤,٦-	٢٣,٨-	١٩,٣-	٦,٩-	٠,٨	٨,٨	٧,١	١,٤	٤,٦-	٣,٢-	الهند
٢٤,٦	٢٩,٠	٣٣,٩	١١,٢	١٩,٠	٢٧,٨	٢٢,١	١٧,٨	٢٢,٢	٢٥,٩	ما عدا الصين والهند
١٤٦,٧	١٥٣,٠	٢١٢,٤	١٨٩,٠	٩٩,٢	٥٩,٥	٣٠,٠	٢٣	٧٢,١	١٤,٠	الشرق الأوسط
٥,٧-	١٥,٣	٤٨,٧	٣٤,٦	٢٠,٤	٧,٧	١٦,١-	٥٣,٩-	٤٨,١-	٥٦,٤-	نصف الكرة الغربي
٣,٢	٨,٩	١٣,٦	١٤,٢	١١,٧	٤,٢	٧,٦-	٢٣,٢-	٢٤,٢-	٢٥,٣-	البرازيل
١٣,٥-	٩,٢-	١,٥-	٤,٩٥,٠-	٦,٧-	٨,٩-	١٤,١-	١٧,٧-	١٨,٧-	١٣,٩-	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٢٨٨,٤	٢٠٩,٠	٣٩٥,٦	٣٢٧,٩	١٨٥,٩	١١٠,٠	٦٤,٢	٨٣,٧	١٥٠,٩	٣٨,١	الوقود
١٨٢,٢	١٦٥,٠	١٤٨,٦	٩٠,١	٢٦,٧	٣٧,٦	١٣,١	٤٤,٢-	٦٥,١-	٥٩,٣-	غير الوقود
١,٩	٧,٧	٩,٦	٠,٢	٠,٤	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	١,٥-	٠,٩-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٨٦,٦-	١٥٩,٧-	١١١,٤-	٩٣,٥-	٦٩,٠-	٢٩,٧-	٣٦,٠-	٧٤,٣-	٩٥,٠-	٩٣,١-	بلدان المركز المدين الصافي
١٦,٦-	١٤,٨-	٧,٤-	٤,٦-	٢,٦-	٠,٤-	٢,٣-	٤,٦-	٦,٧-	٨,٧-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
١٩,٨-	١٥,٣	١,٢	٨,٩-	٢,٦-	١١,٠	٧,١	١٠,٨-	٩,٣-	١٩,٨-	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠٥-٢٠٠١
مجموعات أخرى										
١٣,١-	١١,٢-	٨,٢-	٩,٤-	٧,٧-	٧,٣-	٨,٨-	٧,٣-	٦,٩-	٩,٠-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٦١,٠	١٦٥,٧	٢٣٦,٠	٢٠٧,٠	١٠٨,٨	٦٧,٦	٣٣,٦	٤٤,٧	٧٧,٩	١١,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ٢٨ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات عشر سنوات										
		٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٨٩	
٪ من صادرات السلع والخدمات												
٧,٩	٨,٥	١١,٣	١٠,٧	٦,٦	٥,٩	٢,٧	٢,١	٤,٤	١,٣-	٦,٠	٧,٦-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية												
٠,١-	٠,٢	٥,٤	٤,٦	٠,٢-	١,١-	٤,٨-	٠,٢	٤,٦	١١,٧-	٠,٢-	٨,٧-	إفريقيا
٥,٩-	٥,٩-	٣,٣-	٣,١-	٥,٩-	٨,٣-	١١,١-	٦,٧-	٠,٦-	١٥,١-	٦,٦-	١٠,٣-	جنوب الصحراء
٨,١-	٨,٤-	٥,١-	٦,٣-	٨,٩-	١٢,٥-	١٤,١-	١٨,٥-	١٠,٨-	٢٢,١-	١١,٥-	٢١,٤-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
١٢,٨-	١٣,٤-	١٤,٠-	١١,٩-	١٢,٩-	١٠,٢-	٨,٧-	٦,٥-	١٣,٧-	١٢,٧-	١١,٧-	٤,١-	أوروبا الوسطى والشرقية
١٣,٨	١٤,٨	٢٠,٥	٢٢,٦	٢٠,٦	١٦,٠	١٦,٩	٢٠,٠	٢٩,٣	١٩,٣	١٩,٤	...	كومنولث الدول المستقلة ^١
١٨,٦	٢١,٢	٢٨,٨	٣١,١	٢٨,٨	٢٣,٣	٢٤,١	٢٩,٩	٤٠,٩	٢٩,١	٢٧,٦	...	روسيا
١٨,٦	٢١,٢	٢٨,٨	٣١,١	٢٨,٨	٢٣,٣	٢٤,١	٢٩,٩	٤٠,٩	٢٩,١	٢٧,٦	...	ما عدا روسيا
١٤,٣	١٤,٢	١٣,٦	١٠,٩	٧,٢	٨,٧	٨,٢	٥,٣	٥,٥	٦,٦	٩,٤	٥,١-	آسيا النامية
٢٣,٤	٢٣,٦	٢٢,٦	١٩,٢	١٠,٥	٩,٥	٩,٧	٥,٨	٧,٣	٧,١	١٣,٩	٧,١	الصين
٩,٢-	١٠,١-	٩,٨-	٤,٣-	٠,٧	١٠,٣	١٠,٠	٢,٣	٧,٧-	٦,٣-	٢,٤-	١٦,٨-	الهند
٣,٤	٤,٤	٥,٦	٢,١	٤,١	٧,٣	٦,٣	٥,٤	٦,٢	٨,٥	٥,٣	٩,٧-	ما عدا الصين والهند
١٩,٢	٢١,٦	٣٠,٥	٣٢,٣	٢٣,١	١٨,٢	١١,٤	١٥,٩	٢٦,٧	٧,٢	٢٠,٦	٨,١-	الشرق الأوسط
٠,٧-	١,٩	٦,٤	٥,٤	٣,٨	١,٨	٤,٠-	١٣,٤-	١١,٥-	١٦,٠-	٢,٦-	١٥,٣-	نصف الكرة الغربي
١,٨	٥,٢	٨,٧	١٠,٦	١٠,٧	٥,٠	١٠,٩-	٣٤,٤-	٣٧,٥-	٤٥,٩-	٨,٧-	١٨,٩-	البرازيل
٤,٣-	٣,٢-	٠,٦-	٢,١-	٣,٣-	٥,٠-	٨,١-	١٠,٣-	١٠,٤-	٩,٤-	٥,٩-	٢٠,٤-	المكسيك
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
٢٠,٥	٢٢,٣	٣١,١	٣٢,١	٢٤,٤	١٩,٢	١٤,١	١٩,٤	٣١,٨	١١,٧	٢٢,٧	٣,٥-	الوقود
٤,٠	٤,١	٤,٢	٣,١	١,١	٢,٠	٠,٨	٣,٠-	٤,٤-	٤,٧-	٠,٧	٩,١-	غير الوقود
١,٨	٧,٠	٨,٨	٠,٢	٠,٥	٦,٠-	١٠,٥-	٧,٨-	٣,٦-	٢,٣-	١,٢-	٩,٨-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي												
٦,٦-	٦,٢-	٤,٨-	٤,٨-	٤,٢-	٢,٣-	٣,٢-	٦,٩-	٨,٨-	١٠,٠-	٥,٨-	١٢,٦-	بلدان المركز المدين الصافي
٧,٨-	٧,٦-	٤,١-	٣,٠-	٢,١-	٠,٤-	٢,٦-	٥,٣-	٧,٦-	١١,٢-	٥,٢-	١٩,٩-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥												
٤,٧-	٣,٩-	٠,٣	٢,٨-	١,٠-	٥,٣	٣,٨	٦,٠-	٤,٩-	١٢,٣-	٢,٧-	١٧,٧-	
مجموعات أخرى												
٢٠,٢-	١٨,٤-	١٣,٨-	١٩,٣-	١٨,٥-	٢٢,٦-	٣١,٩-	٢٧,٣-	٢٦,٥-	٣٧,٨-	٢٣,٦-	٢٩,٢-	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٨,٢	٢٠,٣	٢٩,٥	٣٠,٧	٢١,٩	١٧,٧	١٠,٩	١٥,٥	٢٤,٨	٥,١	١٩,٥	٨,٤-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
اللتكرة												
الوسيط												
١١,٢-	١١,٤-	١٠,٤-	٩,٩-	٨,٣-	٨,٣-	٩,٤-	١٠,٣-	٩,٩-	١٠,٩-	١٠,٠-	١٣,٣-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٢٩ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: معاملات الحساب الجاري

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية										
١٧٥,٧	٤٦٦٢,٠	٤٢٠١,٩	٣٤٥٧,٤	٢٧٦٠,٣	٢١٣٨,٢	١٧٥٣,٠	١٦١٤,١	١٦٥٥,٢	١٣٢٠,٩	الصادرات
٤٥٩٤,٩	٤٠٨١,٢	٣٥١٣,٣	٢٩١٨,٥	٢٤٣٢,٩	١٨٨٨,٣	١٥٦٧,١	١٤٦٠,٠	١٥٤٢,٣	١٢٣٥,٢	الواردات
٥٨٠,٩	٥٨٠,٨	٦٨٨,٥	٥٣٩,٠	٣٢٧,٣	٢٤٩,٩	١٨٦,٠	١٥٤,١	٢٠٤,٠	٨٥,٨	الميزان التجاري
١٢٩,٥-	١٢٤,٩-	١٠٨,٦-	٧٦,٠-	٧٠,١-	٧٠,٠-	٦٦,٤-	٦٥,٨-	٥٩,٩-	٤٨,٣-	الخدمات، صافية
٤٥١,٤	٤٥٥,٩	٥٧٩,٩	٤٦٢,٩	٢٥٧,٢	١٧٩,٩	١١٩,٥	٨٨,٤	١٤١,١	٣٧,٥	ميزان السلع والخدمات
١٨٨,٢-	١٩٨,٦-	٢٢٧,٤-	٢٠٥,٧-	١٨٣,٣-	١٥١,٩-	١٣٥,١-	١٢٦,٨-	١٢٧,٢-	١٢٠,٨-	الدخل، صاف
٢٠٧,٦	١٩٧,٨	١٩١,٧	١٧٠,٧	١٣٨,٦	١١٩,٥	٩٢,٨	٧٧,٩	٦٨,٩	٦٢,١	التحويلات الجارية، صافية
٤٧٠,٧	٤٥٥,١	٥٤٤,٢	٤٢٨,٠	٢١٢,٦	١٤٧,٦	٧٧,٣	٣٩,٤	٨٥,٨	٢١,٢-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٩٣٦,١	٥٣٤٤,٨	٤٨١٠,٣	٣٩٨٦,٣	٣٢٠٥,٩	٢٤٩١,٠	٢٠٦٢,٤	١٩٠٢,٦	١٩٣٨,٩	١٥٧٨,٢	صادرات السلع والخدمات
٢٣٩,٠	٢٢٥,٤	٢١١,١	١٧٥,٩	١٥٢,٤	١٣٨,٥	١٢٥,٣	١٣٢,١	١٣٩,٣	١٣٩,٣	مدفوعات الفائدة
٦٢٤,٢	٥٦٧,٤	٦٠٩,٣	٥٢٨,٦	٣٥١,٢	٣٦٥,٩	٢٠٨,٤	١٩٦,٥	٢٤١,٥	١٤٩,٣	ميزان تجارة النفط
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٣٧٠,٦	٣٣٦,٧	٣٢٠,٩	٢٧١,٧	٢١٠,٩	١٦٣,٥	١٣٠,٢	١٢٦,٧	١٣٥,٣	١٠٥,٧	الصادرات
٣٢١,٩	٢٩١,٥	٢٥٣,٩	٢١٥,٣	١٨١,٠	١٤٢,٩	١١٦,٩	١٠٦,٧	١٠٥,١	١٠١,٥	الواردات
٤٨,٧	٤٥,١	٦٧,٠	٥٦,٤	٢٩,٩	٢٠,٥	١٣,٣	٢٠,٠	٣٠,٣	٤,٢	الميزان التجاري
٣٢,٤-	٢٨,٣-	٢٣,٤-	٢٠,٦-	١٦,٥-	١٢,٦-	١٢,٠-	١١,٥-	١١,٢-	١١,١-	الخدمات، صافية
١٦,٣	١٦,٩	٤٣,٥	٣٥,٨	١٣,٤	٨,٠	١,٣	٨,٥	١٩,١	٦,٨-	ميزان السلع والخدمات
٤٧,١-	٤٤,٦-	٥٠,٢-	٤٦,٧-	٣٥,١-	٢٨,٢-	٢٢,٨-	٢٠,٩-	٢٣,٣-	١٨,٢-	الدخل، صاف
٣٠,٣	٢٨,٧	٢٦,٦	٢٥,٥	٢٢,٣	١٨,٠	١٤,٠	١٢,٩	١١,٥	١٠,٠	التحويلات الجارية، صافية
٠,٥-	٠,٩	١٩,٩	١٤,٦	٠,٦-	٢,٢-	٧,٥-	٠,٥	٧,٢	١٥,٠-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٤٣١,٢	٣٩٣,٠	٣٧١,٩	٣١٦,٢	٢٤٨,٨	١٩٤,٧	١٥٤,٩	١٥٠,١	١٥٧,٥	١٢٨,٠	صادرات السلع والخدمات
١٣,٥	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٩	١١,٩	١١,٣	١٠,٦	١١,٩	١٣,٦	١٤,٣	مدفوعات الفائدة
١٥١,٧	١٣٤,٠	١٣٢,٩	١١٢,٢	٧٤,٢	٥٤,٠	٣٨,٢	٣٨,٧	٤٥,٨	٢٥,٧	ميزان تجارة النفط
أوروبا الوسطى والشرقية										
٦٦٩,١	٦٠٢,٦	٥١٥,٦	٤٢٤,١	٣٦٥,٣	٢٧٦,٨	٢١٤,٧	١٨٨,٣	١٦٩,٥	١٤٨,٩	الصادرات
٧٩١,٢	٧١٣,٣	٦١٣,١	٤٩٩,٥	٤٣٠,٠	٣٢٦,٤	٢٥٢,١	٢٢١,١	٢٢٢,٠	١٨٩,٩	الواردات
١٢٢,١-	١١٠,٧-	٩٧,٥-	٧٥,٤-	٦٤,٧-	٤٩,٦-	٣٧,٣-	٣٢,٩-	٥٢,٥-	٤١,١-	الميزان التجاري
٢٨,٩	٢٤,٣	٢٢,٤	٢٣,٣	١٨,٥	١٥,٠	١١,٨	١٣,٥	١٦,١	١٠,٨	الخدمات، صافية
٩٣,٢-	٨٦,٤-	٧٥,١-	٥٢,٠-	٤٦,٢-	٣٤,٦-	٢٥,٥-	١٩,٣-	٣٦,٤-	٣٠,٣-	ميزان السلع والخدمات
٣٩,٦-	٣٧,٦-	٣٦,٥-	٣١,٦-	٢٩,٢-	١٥,٠-	١٠,٨-	٧,٨-	٧,٢-	٦,٧-	الدخل، صاف
٢٨,٠	٢٥,٥	٢٢,٨	٢٠,٥	١٦,٨	١٣,٨	١٢,٣	١١,٢	١١,٨	١١,٢	التحويلات الجارية، صافية
١٠٤,٧-	٩٨,٥-	٨٨,٩-	٦٣,٢-	٥٨,٦-	٣٥,٨-	٢٤,٠-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٨١٥,١	٧٣٦,٠	٦٣٣,٩	٥٢٩,٦	٤٥٥,٨	٣٥٢,١	٢٧٥,٩	٢٤٨,٣	٢٣١,٧	٢٠٣,٠	صادرات السلع والخدمات
٣٧,٢	٣٥,٣	٣٢,٤	٢٧,٨	٢٥,٦	١٦,٤	١٣,٦	١٣,٦	١٢,٥	١١,٥	مدفوعات الفائدة
٧٠,٣-	٦٤,٢-	٦٣,٢-	٤٨,٢-	٣٣,٨-	٢٧,١-	٢١,٨-	٢١,٣-	٢٢,٨-	١٤,٠-	ميزان تجارة النفط

الجدول ٢٩ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
كومنولث الدول المستقلة^١										
٤٩٢,٦	٤٥٥,٠	٤٣٢,٧	٣٤٦,١	٢٦٨,٧	١٩٦,٧	١٥٥,١	١٤٥,٩	١٤٧,٣	١٠٧,٥	الصادرات
٣٧٠,١	٣٢٨,٥	٢٧٧,٦	٢١٦,٢	١٧٤,٨	١٣٥,٠	١٠٦,٧	٩٧,٣	٨٤,٦	٧٣,٨	الواردات
١٢٢,٥	١٢٦,٥	١٥٥,١	١٢٩,٩	٩٤,٠	٦١,٧	٤٨,٤	٤٨,٦	٦٢,٧	٣٣,٧	الميزان التجاري
٢١,٩-	٢٤,٣-	٢٣,٧-	٢٠,٢-	١٨,٠-	١٣,٣-	١١,٩-	١٠,٨-	٧,٠-	٣,٩-	الخدمات، صافية
١٠٠,٦	١٠٢,٢	١٣١,٤	١٠٩,٧	٧٥,٩	٤٨,٣	٣٦,٦	٣٧,٨	٥٥,٦	٢٩,٩	ميزان السلع والخدمات
٣٥,٠-	٣٧,٣-	٤٠,٨-	٢٧,٥-	١٧,٤-	١٦,٠-	٩,٠-	٩,٠-	٩,٨-	٨,٤-	الدخل، صاف
١٠,٦	١٠,٥	٨,٤	٥,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٢,١	٢,٤	٢,٤	التحويلات الجارية، صافية
٧٦,٣	٧٥,٤	٩٩,٠	٨٧,٧	٦٢,٦	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٢	٢٣,٨	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكرة</i>										
٥٥٥,١	٥١١,٣	٤٨٣,٦	٣٨٨,٨	٣٠٤,١	٢٢٤,٠	١٧٨,٦	١٦٥,٩	١٦٤,٧	١٢٣,٦	صادرات السلع والخدمات
٥٥,٢	٥١,٢	٥٢,٩	٣٦,٩	٢٥,٤	٢٥,١	١٣,٤	١٢,٤	١٣,٣	١٣,١	مدفوعات الفائدة
١٩٨,٦	١٧٤,٨	١٧٤,٧	١٣٢,٤	٨٤,٧	٥٧,٣	٤٣,٢	٣٦,٧	٣٨,٤	١٩,٦	ميزان تجارة النفط
آسيا النامية										
٢ ١٩١,٩	١ ٩٠٣,٨	١ ٦١٧,٣	١ ٣١٩,٣	١ ٠٦٥,٥	٨٢٣,٢	٦٧٥,٧	٥٩٣,٦	٦٠٣,٢	٤٩٣,٦	الصادرات
١ ٩٠٨,٥	١ ٦٥٨,٩	١ ٤٢٤,٨	١ ٢٠٩,٤	١ ٠٠١,٩	٧٦٣,٦	٦٠٧,٨	٥٤٠,٢	٥٤٦,٩	٤٣٤,٥	الواردات
٢٨٣,٤	٢٤٤,٩	١٩٢,٦	١٠٩,٩	٦٣,٥	٦٩,٦	٦٧,٩	٥٣,٤	٥٦,٣	٥٩,١	الميزان التجاري
٨,٠	١,٥	٣,٣-	١,٠-	٦,٦-	١٥,٨-	١١,٧-	١٤,١-	١٣,٠-	٦,٩-	الخدمات، صافية
٢٩١,٤	٢٤٦,٤	١٨٩,٣	١٠٨,٩	٥٦,٩	٥٣,٩	٥٦,٢	٣٩,٣	٤٣,٣	٥٢,٢	ميزان السلع والخدمات
٢٩,٢-	٣٠,٠-	٢٩,٢-	٢٨,٥-	٣٦,٧-	٣٥,١-	٤١,٤-	٤٣,٨-	٤١,١-	٤٥,١-	الدخل، صاف
٩٦,٥	٩٢,٠	٩٣,٠	٨٤,٨	٦٨,٢	٦٣,٧	٤٩,٨	٤١,١	٣٦,٠	٣١,١	التحويلات الجارية، صافية
٢٥٨,٦	٢٠٨,٩	٢٥٣,١	١٦٥,٢	٨٨,٥	٨٢,٥	٦٤,٦	٣٦,٦	٢٨,١	٢٨,٣	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكرة</i>										
٢ ٥١٤,٩	٢ ١٨٢,٤	١ ٨٥٧,٨	١ ٥٢٠,٠	١ ٢٣٠,٦	٩٥٢,١	٧٨٥,٠	٦٨٩,٤	٦٩٥,٤	٥٧٧,٣	صادرات السلع والخدمات
٥٠,٦	٤٦,٢	٣٩,٤	٣٣,٢	٢٨,٥	٢٧,٥	٢٨,١	٢٨,٦	٣٢,٣	٣٣,٣	مدفوعات الفائدة
١٨٤,٤-	١٦٩,١-	١٥٧,٤-	١١٤,٦-	٨٠,٨-	٥٠,٣-	٣٨,٧-	٣٤,٧-	٣٧,٢-	١٩,٣-	ميزان تجارة النفط
الشرق الأوسط										
٦٩٠,٩	٦٤٢,٦	٦٣٥,٢	٥٢٧,٨	٣٧٨,٥	٢٨٥,١	٢٢٧,٤	٢١٣,٠	٢٣٨,٧	١٦٣,٧	الصادرات
٤٧٣,١	٤٢٣,٨	٣٥٨,٩	٢٨٥,٩	٢٢٨,٥	١٧٧,١	١٥١,٩	١٢٩,٣	١٢٠,٠	١٢٢,٠	الواردات
٢١٧,٨	٢١٨,٨	٢٧٦,٣	٢٤١,٩	١٥٠,١	١٠٨,٠	٧٥,٦	٧٣,٦	١٠٨,٨	٤١,٧	الميزان التجاري
٨٦,٧-	٧٧,٨-	٦٤,٥-	٤٤,٦-	٣٨,٤-	٣٤,٣-	٣٢,٩-	٢٧,٨-	٣٢,٠-	٢٥,٢-	الخدمات، صافية
١٣١,١	١٤١,٠	٢١١,٨	١٩٧,٣	١١١,٧	٧٣,٧	٤٢,٧	٤٥,٨	٧٦,٧	١٦,٥	ميزان السلع والخدمات
٤٠,٠	٣٤,١	١٨,٩	٨,٦	٣,٧	١,٩	٣,٣	٩,٥	١٠,٦	١٠,٧	الدخل، صاف
٢٤,٤-	٢٢,١-	١٨,٣-	١٦,٩-	١٦,٢-	١٦,٠-	١٥,٩-	١٦,٠-	١٤,٨-	١٣,١-	التحويلات الجارية، صافية
١٤٦,٧	١٥٣,٠	٢١٢,٤	١٨٩,٠	٩٩,٢	٥٩,٥	٣٠,٠	٣٩,٢	٧٢,١	١٤,٠	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكرة</i>										
٧٦٣,٤	٧٠٩,٢	٦٩٧,٢	٥٨٥,٤	٤٢٨,٥	٣٢٦,٧	٢٦٣,٤	٢٤٦,٤	٢٧٠,١	١٩٣,٨	صادرات السلع والخدمات
٢٩,٨	٢٧,٩	٢٠,٥	١٣,٧	١١,٤	٨,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٣	١١,٥	مدفوعات الفائدة
٤٦٧,٤	٤٣١,٦	٤٥١,٧	٣٨٦,٦	٢٦٤,٨	٢٠١,٠	١٥٩,٠	١٥٢,٢	١٨٣,٠	١١٥,٧	ميزان تجارة النفط
نصف الكرة الغربي										
٧٦٠,٥	٧٢١,٢	٦٨٠,٢	٥٦٨,٤	٤٧١,٣	٣٨٢,٩	٣٤٩,٨	٣٤٦,٧	٣٦٢,٢	٣٠١,٥	الصادرات
٧٣٠,٠	٦٦٥,١	٥٨٥,١	٤٩٢,١	٤١٦,٧	٣٤٣,٤	٣٣١,٨	٣٥٥,٣	٣٦٣,٧	٣١٣,٤	الواردات
٣٠,٥	٥٦,١	٩٥,١	٧٦,٣	٥٤,٦	٣٩,٧	١٨,٠	٨,٦-	١,٥-	١١,٩-	الميزان التجاري
٢٥,٤	٢٠,٣-	١٦,١-	١٣,٠-	٩,٠-	٩,٠-	٩,٨-	١٥,١-	١٢,٧-	١٢,١-	الخدمات، صافية
٥,١	٣٥,٨	٧٩,١	٦٣,٣	٤٥,٥	٣٠,٧	٨,٢	٢٣,٧-	١٤,٢-	٢٤,٠-	ميزان السلع والخدمات
٧٧,٣-	٨٣,٢-	٨٩,٦-	٨٠,٠-	٦٨,٥-	٥٩,٤-	٥٤,٣-	٥٦,٨-	٥٥,٩-	٥٣,٠-	الدخل، صاف
٦٦,٥	٦٢,٧	٥٩,٢	٥١,٣	٤٣,٥	٣٦,٤	٣٠,٠	٢٦,٦	٢٢,٠	٢٠,٥	التحويلات الجارية، صافية
٥,٧-	١٥,٣	٤٨,٧	٣٤,٦	٢٠,٤	٧,٧	١٦,١-	٥٣,٩-	٤٨,١-	٥٦,٤-	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكرة</i>										
٨٥٦,٤	٨١٢,٨	٧٦٥,٩	٦٤٦,٢	٥٣٨,٢	٤٤١,٤	٤٠٤,٧	٤٠٢,٤	٤١٩,٥	٣٥٢,٥	صادرات السلع والخدمات
٥٢,٧	٥٢,١	٥٣,٤	٥١,٤	٤٩,٧	٥٠,٠	٥٠,٣	٥٦,٢	٥٨,٢	٥٥,٧	مدفوعات الفائدة
٦١,١	٦٠,٣	٧١,٥	٦٠,٤	٤١,١	٣١,١	٢٨,٤	٢٤,٨	٣٤,٤	٢١,٦	ميزان تجارة النفط

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٣٠ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١٣١٥,٠	١٢١٥,٧	١١٩٦,٧	٩٨٤,٤	٧٠٥,٨	٥٢٥,٤	٤١٨,١	٣٩٨,٣	٤٤٤,٠	٢٩٨,٧	الصادرات
٨٢١,٤	٧٣٠,٣	٦٠٧,٤	٤٨٠,١	٣٧٨,٦	٢٩٤,٣	٢٤٨,٣	٢٢٤,٦	٢٠٠,٠	١٨٤,٠	الواردات
٤٩٣,٧	٤٨٥,٤	٥٨٩,٣	٥٠٤,٣	٣٢٧,٢	٢٣١,١	١٦٩,٧	١٧٣,٧	٢٤٤,٠	١١٤,٧	الميزان التجاري
١٥٨,٢-	١٤٤,٢-	١٢٢,٨-	٩٧,٥-	٨٣,٧-	٦٩,٠-	٦٢,٨-	٥٧,٥-	٥٨,١-	٤٨,٥-	الخدمات، صافية
٣٣٥,٤	٣٤١,٢	٤٦٦,٥	٤٠٦,٨	٢٤٣,٤	١٦٢,١	١٠٦,٩	١١٦,٢	١٨٥,٩	٦٦,٢	ميزان السلع والخدمات
٢١,٩-	٢٨,٣-	٥٠,٩-	٥٠,٧-	٣٨,٨-	٣٢,٩-	٢٢,١-	١١,٥-	١٥,٩-	١١,١-	الدخل، صاف
٢٥,١-	٢٢,٨-	١٩,٩-	١٨,٣-	١٨,٨-	١٩,٢-	٢٠,٦-	٢١,٠-	١٩,٠-	١٦,٩-	التحويلات الجارية، صافية
٢٨٨,٤	٢٩٠,٠	٣٩٥,٦	٣٣٧,٩	١٨٥,٩	١١٠,٠	٦٤,٢	٨٣,٧	١٥٠,٩	٣٨,١	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٤٠٥,٦	١٢٩٩,٠	١٢٧٢,٦	١٠٥١,٣	٧٦١,٥	٥٧١,٦	٤٥٧,٠	٤٣٢,٢	٤٧٤,١	٣٢٧,٠	صادرات السلع والخدمات
٨٥,٥	٨٠,٦	٧٦,٥	٥٥,٩	٤٢,٢	٣٨,٦	٢٧,٥	٢٧,٩	٢٩,٩	٣١,٨	مدفوعات الفائدة
٩٠٣,٠	٨١٩,٤	٨٤٠,٢	٧٠١,٩	٤٧٥,٨	٣٤٩,٦	٢٧٥,٨	٢٦٤,٠	٣٠٩,٨	١٨٨,١	ميزان تجارة النفط
صادرات غير الوقود										
٣٨٦٠,٧	٣٤٤٦,٢	٣٠٠٥,٢	٢٤٧٢,٠	٢٠٥٤,٥	١٦١٢,٨	١٣٣٥,٠	١٢١٥,٨	١٢١٢,٢	١٠٢٢,٣	الصادرات
٣٧٧٣,٥	٣٣٥٠,٨	٢٩٠٥,٩	٢٤٣٨,٤	٢٠٥٤,٣	١٥٩٣,٩	١٣١٨,٧	١٢٣٥,٤	١٢٥٢,٢	١٠٥١,١	الواردات
٨٧,٢	٩٥,٤	٩٩,٢	٣٤,٦	٠,٢-	١٨,٨	١٦,٢	١٩,٦-	٤٠,٠-	٢٨,٩-	الميزان التجاري
٢٨,٧	١٩,٣	١٤,٢	٢١,٥	١٣,٦	١,٠-	٣,٦-	٨,٣-	١,٨-	٠,٢-	الخدمات، صافية
١١٦,٠	١١٤,٧	١١٣,٤	٥٦,٢	١٣,٨	١٧,٩	١٢,٦	٢٧,٨-	٤١,٨-	٢٨,٧-	ميزان السلع والخدمات
١٦٦,٣-	١٧٠,٣-	١٧٦,٥-	١٥٥,٠-	١٤٤,٤-	١١٩,٠-	١١٣,٠-	١١٥,٢-	١١١,٢-	١٠٩,٧-	الدخل، صاف
٢٣٢,٧	٢٢٠,٦	٢١١,٧	١٨٩,٠	١٥٧,٤	١٣٨,٨	١١٣,٥	٩٨,٩	٨٨,٠	٧٩,٠	التحويلات الجارية، صافية
١٨٢,٣	١٦٥,٠	١٤٨,٦	٩٠,١	٢٦,٧	٣٧,٦	١٣,١	٤٤,٢-	٦٥,١-	٥٩,٣-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٤٥٣٠,٤	٤٠٤٥,٨	٣٥٣٦,٧	٢٩٣٥,٠	٢٤٤٤,٤	١٩١٩,٤	١٦٠٥,٤	١٤٧٠,٤	١٤٦٤,٨	١٢٥١,٢	صادرات السلع والخدمات
١٥٣,٥	١٤٤,٨	١٣٤,٦	١٢٠,١	١١٠,٢	٩٩,٩	٩٧,٨	١٠٤,٢	١٠٩,٤	١٠٧,٤	مدفوعات الفائدة
٢٧٨,٧-	٢٥٢,١-	٢٢٠,٩-	١٧٢,٣-	١٢٤,٦-	٨٣,٧-	٦٧,٣-	٦٧,٥-	٦٨,٢-	٢٨,٨-	ميزان تجارة النفط
منتجات أولية غير الوقود										
٩٠,٤	٩٦,٣	٩٦,١	٧٠,٠	٥٧,٩	٤٠,٧	٣٣,٨	٣٤,٣	٣٦,٤	٣٣,٦	الصادرات
٧٨,١	٧٢,٥	٦٦,٤	٥٧,٨	٤٦,٨	٣٧,١	٣٣,٠	٣٢,٣	٣٢,٦	٢٩,٨	الواردات
١٢,٣	٢٣,٧	٢٩,٧	١٢,٢	١١,١	٣,٦	٠,٨	٢,١	٣,٨	٣,٨	الميزان التجاري
٥,٨-	٥,١-	٥,٢-	٤,٤-	٤,٣-	٣,٣-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٩-	الخدمات، صافية
٦,٥	١٨,٦	٢٤,٥	٧,٨	٦,٨	٠,٣	٢,٥-	٠,٨-	١,٠	٠,٩	ميزان السلع والخدمات
١٤,٨-	٢٠,٨-	٢٤,٦-	١٤,٩-	١١,٧-	٧,٥-	٥,٢-	٤,٩-	٥,٢-	٤,٤-	الدخل، صاف
١٠,١	٩,٩	٩,٧	٧,٢	٥,٣	٤,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٥	التحويلات الجارية، صافية
١,٩	٧,٧	٩,٦	٠,٢	٠,٤	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	١,٥-	١,٩-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٠٤,٣	١١٠,٢	١٠٨,٧	٨١,٨	٦٧,٩	٤٨,٨	٤٠,٩	٤١,٠	٤٢,٩	٤٠,١	صادرات السلع والخدمات
٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٣,١	٣,٤	٢,٩	مدفوعات الفائدة
٦,٢-	٥,٢-	٤,٤-	٣,٨-	٣,٠-	٣,٢-	٣,٥-	٢,٦-	٢,٣-	١,٧-	ميزان تجارة النفط

الجدول ٣٠ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
حسب مصدر التمويل الخارجي									
بلدان المركز المدين الصافي									
٣١٣,٨	٢١٢٤,١	١٩١٦,٠	١٥٩٤,٨	١٣٣٩,٣	١٠٧٤,٣	٩٢١,٣	٨٦٥,٢	٨٧٠,٢	٧٤٤,٤
٢٥٣٩,٨	٢٣٠٤,٤	٢٠٢٧,٠	١٧٠٠,٢	١٤١٥,٤	١١١٦,٤	٩٥٩,٨	٩٢٩,٦	٩٥٤,٧	٨٢٦,٦
٢٢٦,٠	١٨٠,٤	١١١,١	١٠٥,٥	٧٦,١	٤٢,١	٣٨,٥	٦٤,٤	٨٤,٥	٨٢,٢
٢٤,٢	١٦,٨	١٢,٦	١٨,٨	١٤,٧	١,٩	٣,٠	٦,٧	١,٢	٢,٤
٢٠١,٧	١٦٣,٦	٩٨,٥	٨٦,٧	٦١,٥	٤٠,٣	٤١,٥	٧١,١	٨٣,٤	٧٩,٨
١٩٩,٧	١٩٩,٥	٢٠٢,٨	١٧٥,٤	١٤٥,٣	١١٢,٨	٩٨,١	٩٦,٤	٩٦,١	٩٠,١
٢١٤,٨	٢٠٣,٤	١٨٩,٩	١٦٨,٧	١٣٧,٧	١٢٣,٤	١٠٣,٦	٩٣,٢	٨٤,٥	٧٦,٧
١٨٦,٦	١٥٩,٧	١١١,٤	٩٣,٥	٦٩,٠	٢٩,٧	٣٦,٠	٧٤,٣	٩٥,٠	٩٣,١
ميزان الحساب الجاري									
<i>للتذكرة</i>									
٢٨٣١,٢	٢٥٩٣,٥	٢٣٣٤,٣	١٩٥٨,٦	١٦٤٦,٢	١٣١٨,٨	١١٣٥,٣	١٠٧٠,٤	١٠٧٧,٢	٩٣٣,٧
١٣٣,٢	١٢٦,٥	١١٨,٤	١٠٦,٥	٩٨,٠	٨٩,٣	٨٧,٣	٩٥,٣	١٠٣,١	١٠٠,٧
٩٣,١	٩٢,٨	٨٠,٣	٦٧,٢	٤٩,٦	٣٦,٤	٣١,٠	٣٥,٢	٣٣,١	٢١,٢
التمويل الرسمي									
<i>للتذكرة</i>									
١٧٧,٨	١٦٢,٢	١٥٠,٢	١٢٤,٢	١٠٣,٨	٨٤,١	٧٢,٢	٦٩,٧	٧١,١	٦١,٢
٢١٥,٧	١٩٤,٤١	١٧١,٦	١٤١,٩	١١٨,٠	٩٧,٤	٨٥,٦	٨٣,٤	٨٤,٨	٧٥,٦
٣٧,٩	٣٢,١	٢١,٣	١٧,٨	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٧	١٣,٧	١٤,٤
٩,٩	٨,٧	٧,٦	٦,٠	٣,٧	٢,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٧
٤٧,٨	٤٠,٩	٢٨,٩	٢٣,٨	١٨,٠	١٥,٥	١٥,٩	١٦,٣	١٦,٣	١٧,١
١٧,٥	١٩,١	١٩,٧	١٧,٠	١٤,٠	١١,٠	٨,٩	٨,٣	٨,٦	٧,٥
٤٨,٧	٤٥,١	٤١,٢	٣٦,٢	٢٩,٣	٢٦,١	٢٢,٥	٢٠,٠	١٨,٢	١٥,٨
١٦,٦	١٤,٨	٧,٤	٤,٦	٢,٦	٠,٤	٢,٣	٤,٦	٦,٧	٨,٧
ميزان الحساب الجاري									
<i>للتذكرة</i>									
٢١٣,٨	١٩٥,٤	١٨١,٣	١٥١,٦	١٢٧,٥	١٠٤,٩	٩٠,٣	٨٧,٤	٨٨,٥	٧٧,٨
١٠,٥	٩,٧	٩,٧	٨,٨	٧,٩	٧,٥	٦,٨	٧,٢	٧,٨	٦,٧
١٢,٤	١٢,٢	٨,٦	٦,٣	٤,٦	٤,٥	٣,٧	٤,٦	٣٣	١,٧
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعييت									
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
٣٦٤,١	٣٣٤,٨	٣١٣,٠	٢٦١,٨	٢١٢,٢	١٧٨,٨	١٥٧,١	١٥١,٥	١٦٠,٦	١٣٣,٧
٣٣٦,٥	٣٠٧,١	٢٧٤,٠	٢٣٩,١	١٨٥,٨	١٤٦,٥	١٢٧,٤	١٣٣,٤	١٣٩,٧	١٢٧,٨
٢٧,٦	٢٧,٨	٣٩,٠	٢٢,٧	٢٦,٥	٣٢,٣	٢٩,٧	١٨,١	٢٠,٨	٥,٨
٤٧,٥	٤٢,٣	٣٧,٣	٢٨,٠	٢١,٥	٢٠,٧	١٧,٨	٢٠,٦	١٨,٧	١٣,٩
٢٠,٠	١٤,٥	١,٧	٥,٣	٥,٠	١١,٦	١١,٩	٢,٥	٢,١	٨,٠
٥٤,٣	٥١,٥	٥٠,٥	٤٥,٦	٣٩,٤	٢٩,٤	٢٨,٩	٢٩,٤	٣٠,٩	٢٧,٦
٥٤,٥	٥٠,٧	٤٧,٥	٤٢,٠	٣١,٧	٢٨,٨	٢٤,١	٢١,٠	١٩,٤	١٥,٨
١٩,٨	١٥,٣	١,٢	٨,٩	٢,٦	١١,٠	٧,١	١٠,٨	٩,٣	١٩,٨
ميزان الحساب الجاري									
<i>للتذكرة</i>									
٤٢٤,٨	٣٩٠,٩	٣٦٥,٤	٣١١,٥	٢٥٥,٩	٢١١,١	١٨٧,٩	١٨٠,٩	١٩٠,٠	١٦١,٠
٢٤,٠	٢٤,٠	٢٢,٩	٢٢,٦	٢١,٩	٢١,٦	٢٢,٥	٢٥,٠	٢٠,٩	٣٠,٤
٥١,٠	٤١,١	٤٢,٠	٢٨,٩	١٩,٥	١٣,٧	١٠,٩	٩,٦	١٣,١	٧,٩

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٣٠ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
مجموعات أخرى										
البلدان الفقيرة المثقلة بالدين										
										الصادرات
٤٩,٩	٤٧,٢	٤٦,٩	٣٧,٥	٣١,٦	٢٤,٤	٢٠,٥	٢٠,١	١٩,٧	١٧,٧	
										الواردات
٦٩,٣	٦٣,٨	٥٧,١	٤٩,٦	٤١,٣	٣٣,٤	٣٠,٠	٢٧,٢	٢٦,١	٢٦,٠	
١٩,٥-	١٦,٦-	١٠,٢-	١٢,٢-	٩,٦-	٩,١-	٩,٦-	٧,١-	٦,٤-	٨,٢-	الميزان التجاري
٦,٤-	٦,٢-	٦,٢-	٥,٧-	٤,٩-	٤,١-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٠-	٣,٢-	الخدمات، صافية
٢٥,٨-	٢٢,٧-	١٦,٤-	١٧,٨-	١٤,٥-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٠,٥-	٩,٤-	١١,٤-	ميزان السلع والخدمات
٦,٤-	٦,١-	٨,٠-	٦,٤-	٥,١-	٤,٢-	٣,٧-	٤,٥-	٤,٢-	٣,٣-	الدخل، صاف
١٩,١	١٧,٦	١٦,٢	١٤,٧	١١,٩	١٠,٠	٨,١	٧,٧	٦,٧	٥,٧	التحويلات الجارية، صافية
١٣,١-	١١,٢-	٨,٢-	٩,٤-	٧,٧-	٧,٣-	٨,٨-	٧,٣-	٦,٩-	٩,٠-	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكيرة</i>										
٦٤,٨	٠,٥	٥٩,٧	٤٩,٠	٤١,٤	٣٢,٥	٢٧,٥	٢٦,٧	٢٦,١	٢٣,٩	صادرات السلع والخدمات
٣,١	٢,٨	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٠	٣,١	مدفوعات الفائدة
٢,٣-	٢,١-	١,٣	٠,١	—	١,٢-	١,٩-	١,١-	٠,١-	٠,٥-	ميزان تجارة النفط
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا										
										الصادرات
٧٨٨,٦	٧٢٠,٠	٧١٩,٨	٦٠٠,٨	٤٣٤,٦	٣٢٩,٣	٢٦٣,٢	٢٤٧,٩	٢٧٥,٩	١٩٠,٦	
										الواردات
٥٥٩,٩	٥٠٢,٥	٤٢٣,٧	٣٤٤,٧	٢٧٩,٧	٢١٧,٢	١٨٦,٥	١٧٠,٧	١٦٠,٤	١٥١,٠	
٢٢٨,٧	٢٢٧,٤	٢٩٦,١	٢٥٦,١	١٥٤,٩	١١٢,١	٧٦,٦	٧٧,٢	١١٥,٥	٣٩,٦	الميزان التجاري
٨٥,٩-	٧٦,٩-	٦١,٨-	٤٢,٥-	٣٦,٦-	٣٢,٤-	٣١,٥-	٢٦,٦	٣١,٣-	٢٤,٤-	الخدمات، صافية
١٤٢,٨	١٥٠,٦	٢٣٤,٣	٢١٣,٦	١١٨,٣	٧٩,٧	٤٥,١	٥٠,٦	٨٤,٣	١٥,١	ميزان السلع والخدمات
٣٠,٢	٢٥,٣	٩,٣	٠,٧-	٣,٦-	٤,٣-	٢,٠-	٤,٣	٣,٨	٥,١	الدخل، صاف
١٢,٠-	١٠,٢-	٧,٥-	٥,٩-	٥,٩-	٧,٨-	٩,٥-	١٠,٢-	١٠,١-	٨,٦-	التحويلات الجارية، صافية
١٦١,٠	١٦٥,٧	٢٣٦,٠	٢٠٧,٠	١٠٨,٨	٦٧,٦	٣٣,٦	٤٤,٧	٧٧,٩	١١,٦	ميزان الحساب الجاري
<i>للتذكيرة</i>										
٨٨١,٧	٨١٥,٦	٧٩٩,٤	٦٧٣,٣	٤٩٦,٩	٣٨١,٠	٣٠٧,٧	٢٨٩,٤	٣١٤,٢	٢٢٧,٦	صادرات السلع والخدمات
٣٢,٦-	٣٠,٦-	٢٣,٥-	١٦,٨-	١٤,٦-	١١,٣-	١٢,٤-	١٣,٣-	١٣,٩-	١٦,١-	مدفوعات الفائدة
٥٢٧,٠	٤٨٤,٥	٥٠٤,٨	٤٣١,٢	٢٩٦,٠	٢٢٤,٣	١٧٦,٦	١٧٠,٠	٢٠٣,٣	١٢٦,٤	ميزان تجارة النفط

الجدول ٣١ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب البلد: ميزان المدفوعات في الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
—	٠,١	٢,٢	١,٨	٠,١-	٠,٤-	١,٦-	٠,١	١,٦	٢,٥-	إفريقيا
١٥,٢	١٥,٣	٢٤,٤	٢٠,٧	١٣,١	١٣,٠	٧,٦	١٢,٨	١٦,٧	—	الجزائر
٢,٨	٤,٠	١٠,٥	١٣,٥	٣,٥	٥,١-	٢,٧-	١٤,٨-	٨,٧	٢٧,٥-	أنغولا
٥,٨-	٦,٠-	٦,٤-	٦,٢-	٧,٢-	٨,٣-	٨,٤-	٦,٤-	٧,٧-	٧,٣-	بنن
١٢,٢	١٤,٥	١٤,٩	١٥,٤	٣,٠	٥,٦	٣,٣	٩,٩	٨,٨	١٠,٠	بوتسوانا
٩,٨-	١٠,٠-	١٠,٣-	١١,٨-	١٠,٦-	٨,٩-	٩,٩-	١١,٢-	١٢,٣-	١١,٠-	بوركينافاسو
١٣,١-	١٥,٣-	١٣,٦-	١٠,٤-	٨,١-	٤,٦-	٣,٥-	٤,٦-	٨,٦-	٥,٠-	بوروندي
٣,٠-	٢,٠-	٠,٥-	٣,٤-	٣,٨-	١,٨-	٥,١-	٣,٦-	١,٤-	٣,٥-	الكاميرون
١٠,٧-	٨,٥-	٤,٦-	٣,٤-	١٤,٣-	١١,١-	١١,١-	١٠,٦-	١٠,٩-	١٣,٧-	الرأس الأخضر
٣,٣-	٢,٦-	٣,٣-	٢,٨-	٤,٥-	٤,٧-	٣,٤-	٢,٥-	٣,٠-	١,٦-	جمهورية إفريقيا الوسطى
١,٠-	٥,٣	١,٨	١,١	٤,٨-	٤٧,٤-	١٠٠,٤-	٣٣,٧-	١٥,٤-	١١,٣-	تشاد
٥,٩-	٦,٣-	٥,٥-	٣,٤-	٢,٩-	٣,١-	١,٤-	٣,٠	١,٧	٦,٨-	جزر القمر
٩,٣-	١٠,٣-	٧,٥-	١٠,٠-	٣,٣-	١,٨-	٣,٢-	٤,٩-	٤,٦-	٢,٦-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦,٠	٣,٧	١٧,٥	١٠,٩	١,٨	١,٠	٠,٦	٥,٦-	٧,٩	١٧,٢-	جمهورية الكونغو
٠,٧	١,١	١,٢	٠,١-	١,٦	٢,١	٦,٧	٠,٦-	٢,٨	١,٤-	كوت ديفوار
١٧,٠-	١٣,٩-	٨,٩-	١,٢	١,٣-	٣,٤	١,٦-	٣,٤-	٩,٦-	٤,٣-	جيبوتي
٣,٨	٢,٢	٤,٩-	١٢,٠-	٢٣,٥-	٣٨,٩-	١٢,٧-	٤٧,٠-	١٥,٧-	٢٩,٩-	غينيا الاستوائية
١,٩-	٣,٧-	٢,١-	٠,٤	٥,٦	٧,٦	٧,٤	٤,٢	٠,٥	١٧,٩-	إريتريا
٦,٦-	١٠,٠-	١١,٦-	٨,٦-	٥,٣-	٢,٢-	٤,٧-	٣,٠-	٤,٢-	٦,٧-	إثيوبيا
٩,٤	١١,٦	١٨,٠	١٨,٧	٨,٩	٩,٥	٦,٨	١١,٠	١٩,٧	٨,٤	غابون
١١,٧-	١٢,٩-	١٤,٣-	٢٠,٢-	١٢,٦-	٥,١-	٢,٨-	٢,٦-	٣,١-	٢,٨-	غامبيا
٧,٩-	٨,٤-	٨,٢-	٧,٠-	٢,٧-	١,٧	٠,٥	٥,٣-	٨,٤-	١١,٦-	غانا
٣,٠-	٤,٦-	٣,٦-	٤,٠-	٥,٤-	٣,٤-	٤,٣-	٢,٧-	٦,٤-	٦,٩-	غينيا
١٧,٩-	١٥,٦-	٥,٧-	٣,٧-	٣,١	٢,٨-	١٠,٧-	٢٢,١-	٥,٦-	١٣,٣-	غينيا-بيساو
٣,٩-	٤,١-	٣,٣-	٣,٠-	١,٣-	٠,٢-	٢,٢	٣,١-	٢,٣-	١,٨-	كينيا
٢,٤-	٥,١	٦,٨	٣,٠-	٣,١-	١١,١-	١٨,٣-	١٤,٣-	١٩,٠-	٢٢,٧-	ليسوتو
١١,٧-	٨,٠-	١٠,٨-	١,٦-	٢,٨-	١١,٤-	٣,٥	١٤,٩-	١٧,٥-	...	ليبيريا
٩,٥-	٨,٦-	٨,٩-	١٠,٤-	٩,١-	٤,٩-	٦,٠-	١,٣-	٥,٦-	٥,٦-	مدغشقر
١,٤-	١,٢-	٧,١-	١٦,٢-	١٠,١-	٧,٩-	١٧,٢-	٦,٨-	٥,٣-	٨,٣-	ملاوي
٥,٦-	٥,٦-	٧,٤-	٨,٩-	٨,٤-	٦,٢-	٣,١-	١٠,٤-	١٠,٠-	٨,٥-	مالي
٨,٦-	١,٥-	١,٣٢-	٤٧,٢-	٣٤,٦-	١٣,٦-	٣,٠-	١١,٧-	٩,٠-	٢,٥-	موريتانيا
٤,٩-	٧,٤-	٥,٣	٣,٥-	٠,٨	٢,٤	٥,٧	٣,٤	١,٥-	١,٦-	موريتشوس
٠,٥	٢,١	٣,٩	١,٧	١,٩	٣,٦	٤,١	٤,٨	١,٤-	٠,٥-	المغرب
١١,٣-	١١,٨-	١٠,٤-	١١,٠-	٨,٦-	١٥,١-	١٩,٣-	١٩,٤-	١٨,٢-	٢٢,٠-	جمهورية موزامبيق
١٢,٨	١٨,٣	١٦,٣	٧,٢	٩,٥	٥,١	٤,٤	١,٥	١٠,٥	٦,٩	ناميبيا
١٠,٧-	١٠,٨-	٧,٥-	٧,٤-	٧,٠-	٥,٦-	٦,٥-	٤,٨-	٦,٢-	٦,٥-	النيجر
٧,٦	٩,٧	١٢,٢	٩,٢	٥,٣	٢,٧-	١١,٧-	٤,٥	١١,٧	٨,٤-	نيجيريا
٧,٥-	٩,٤-	٨,١-	٣,٢-	٣,٠-	٧,٨-	٦,٧-	٥,٩-	٥,٠-	٧,٧-	رواندا
٦٣,٨-	٦١,٤-	٦٢,٢-	٣٠,٧-	٢٣,١-	٢٢,٧-	٢٤,١-	٢٥,٩-	٣٠,٤-	٢٦,٠-	سان تومي وبرينسيبي
٩,٣-	٩,٩-	١٢,٠-	٨,١-	٦,١-	٦,٢-	٥,٦-	٤,٤-	٦,٦-	٤,٨-	السنغال
٣٢,٦-	٣٧,٨-	٢٣,٠-	٣٠,٤-	٠,٣-	٦,٤	١٦,٣-	٢٣,٤-	٧,٣-	١٩,٨-	سيشيل
٣,٦-	٣,٨-	٤,٩-	٧,٧-	٤,٩-	٧,٦-	٤,٨-	١٦,٢-	١٥,٩-	١١,٠-	سيراليون
٦,٠-	٦,٤-	٦,٤-	٣,٨-	٣,٢-	١,١-	٠,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٥-	جنوب إفريقيا
٧,٠-	١١,٥-	١٢,٨-	١٠,٥-	٦,٢-	٧,٧-	٩,٩-	١٥,٨-	١٤,٩-	١٥,٩-	السودان
٠,٩-	٠,٧	٠,٧	١,٦	٣,١	٦,٥	٤,٨	٤,٥-	٥,٤-	٢,٦-	سوازيلند
١١,٢-	١١,٠-	٩,٣-	٥,٢-	٣,٩-	٤,٧-	٦,٨-	٥,٠-	٥,٣-	٩,٩-	تنزانيا
٨,٣-	٨,٢-	١٢,١-	١١,١-	٩,٥-	٨,٩-	٨,٩-	١٢,٧-	١١,٨-	٨,٣-	توغو
٢,١-	٢,٢-	٢,٨-	١,٠-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٥-	٤,٢-	٤,٢-	٢,٢-	تونس
٧,٩-	٤,٤-	٤,١-	٢,١-	١,٢-	٥,٨-	٤,٩-	٣,٨-	٧,١-	٩,٤-	أوغندا
٦,٤-	٢,١-	٠,٤-	١٠,٠-	١١,٨-	١٤,٨-	١٥,٣-	١٩,٩-	١٨,٢-	١٣,٧-	زامبيا
٠,٢	٠,٨-	٣,٩-	١١,٢-	٨,٣-	٢,٩-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٤	٢,٥	زيمبابوي

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٣١ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٦,٥-	٦,٦-	٦,٧-	٥,٣-	٥,٨-	٤,٣-	٣,٦-	٢,٨-	٥,٣-	٤,٤-	أوروبا الوسطى والشرقية
٦,١-	٦,٢-	٥,٩-	٦,٥-	٣,٩-	٥,٣-	٧,١-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٢	ألبانيا
٢١,٢-	٢٣,١-	٢٣,٣-	٢٧,١-	٢٤,٩-	٢٢,٨-	٢٦,٨-	٢٠,١-	١٧,٥-	٩,١-	البوسنة والهرسك
١٤,٧-	١٥,٧-	١٥,٩-	١١,٢-	٥,٨-	٥,٥-	٢,٤-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٠-	بلغاريا
٧,٨-	٨,٣-	٨,١-	٦,٤-	٥,٤-	٦,١-	٨,٣-	٣,٧-	٢,٦-	٧,٠-	كرواتيا
٤,٢-	٤,١-	٤,٢-	٢,٦-	٦,٠-	٦,٣-	٥,٧-	٥,٣-	٤,٧-	٢,٤-	الجمهورية التشيكية
١٢,٢-	١٢,٩-	١٣,٨-	١٠,٥-	١٢,٥-	١١,٦-	١٠,٦-	٥,٢-	٥,٤-	٤,٤-	إستونيا
٤,٨-	٥,٧-	٦,٩-	٦,٧-	٨,٤-	٧,٩-	٧,٠-	٦,٠-	٨,٤-	٧,٨-	هنغاريا
٢٢,٧-	٢٣,٠-	٢١,٣-	١٢,٧-	١٢,٩-	٨,٢-	٦,٦-	٧,٦-	٤,٨-	٨,٩-	لاتفيا
١١,٠-	١٢,٣-	١٢,٢-	٧,١-	٧,٧-	٦,٩-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٩-	١١,٠-	ليتوانيا
٣,٥-	٣,٢-	٠,٤	١,٣-	٧,٧-	٣,٤-	٩,٥-	٧,٢-	١,٩-	٢,٧-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١١,٠-	١١,٥-	١١,٢-	١٠,٥-	٨,١-	٤,٧-	١,٦	٥,٠-	١٤,٢-	٣,٧-	مالطة
٣,٦-	٢,٧-	٢,١-	١,٧-	٤,٢-	٢,١-	٢,٥-	٢,٨-	٥,٨-	٧,٤-	بولندا
٩,٨-	١٠,٣-	١٠,٣-	٨,٧-	٨,٥-	٥,٨-	٣,٣-	٥,٥-	٣,٧-	٤,١-	رومانيا
٨,٩-	٩,٩-	١٢,٣-	٩,٥-	١١,٦-	٨,٧-	٨,٦-	٣,٠-	٠,٤	٤,٠-	صربيا
٤,٦-	٥,٧-	٨,٠-	٨,٦-	٣,٦-	١,١-	٨,٠-	٨,٣-	٣,٣-	٤,٨-	الجمهورية السلوفاكية
٦,٨-	٧,٣-	٨,٠-	٦,٣-	٥,٢-	٣,٣-	٠,٨-	٢,٤	٥,٠-	٠,٧-	تركيا
٤,٣	٥,٠	٧,٧	٨,٨	٨,١	٦,٣	٦,٥	٨,٠	١٣,٦	٨,٢	كومنولث الدول المستقلة^١
٥,٠	٦,٢	٩,٨	١٠,٩	٩,٩	٨,٢	٨,٤	١١,١	١٨,٠	١٢,٦	روسيا
٢,١	٠,٧-	١,١	١,٨	٢,٢	٠,٤	١,٠	٠,٨-	١,٥	٠,٩-	ما عدا روسيا
٥,٣-	٥,٥-	٥,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٦,٨-	٦,٢-	٩,٥-	١٤,٦-	١٦,٦-	أرمينيا
٣٦,٢	٢٧,٤	١٥,٧	١,٣	٢٩,٨-	٢٧,٨-	١٢,٣-	٠,٩-	٣,٥-	١٣,١-	أذربيجان
٦,٤-	٨,٧-	٤,١-	١,٦	٥,٢-	٢,٤-	٢,١-	٣,٢-	٢,٧-	١,٦-	بيلاروس
١٢,٧-	١٥,٢-	٩,٥-	٥,٤-	٨,٤-	٧,٣-	٥,٩-	٦,٤-	٧,٩-	١٠,٠-	جورجيا
٠,٤-	٠,٩-	١,٤-	١,٣-	٠,٨	٠,٩-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٠	٠,٢-	كازاخستان
١٠,٨-	١٢,٦-	١٦,٨-	٢,٣-	٣,٥-	٤,٤-	٥,١-	١,٥-	٤,٣-	١٤,٥-	جمهورية قيرغيزستان
٥,٧-	٦,٢-	٨,٣-	٨,١-	٢,٠-	٦,٦-	٤,٠-	١,٧-	٧,٦-	٥,٨-	مولدوفا
١٤,٦-	١,٥-	٦,١	١,٤	١,٦	٧,٧-	٩,٦-	٧,٦-	٥,٧-	٦,٧-	منغوليا
١٥,٣-	١٥,٢-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٩-	١,٣-	٣,٥-	٤,٩-	١,٦-	٠,٩-	طاجيكستان
١١,٧	١١,٧	١٥,٣	٥,١	٠,٦	٢,٧	٦,٧	١,٧	٨,٢	١٤,٨-	تركمستان
٥,٥-	٤,١-	١,٧-	٢,٩	١,٠٦	٥,٨	٧,٥	٣,٧	٤,٧	٥,٣	أوكرانيا
١٨,٦	١٩,٧	١٩,٤	١٤,٣	١٠,١	٨,٧	١,٢	١,٠-	١,٨	١,٠-	أوزبكستان

الجدول ٣١ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٦,١	٥,٨	٥,٤	٤,١	٢,٥	٢,٧	٢,٤	١,٥	١,٧	١,٨	آسيا النامية
٤,٧-	٣,٨-	١,٧-	٠,٦	١,٨	٣,٠	٣,٧-	دولة أفغانستان الإسلامية
—	٠,٧	٠,٩	٠,٣	١,٢-	٠,٤-	٠,٣	٠,٨-	١,٤-	٠,٩-	بنغلاديش
٣,٦-	٣,٢-	٠,٥-	٣,٤-	٢٧,٣-	١٠,٨-	٨,٩-	٥,٤-	٩,٤-	٢,١	بوتان
٥٤,١	٥٤,٨	٥٨,٧	٥٦,٠	٤٧,٩	٤٩,٦	٤٢,٥	٥١,٥	٤٨,٦	٣٣,٧	بروني دار السلام
٥,١-	٥,٥-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٣-	٣,٧-	٢,٤-	١,٢-	٢,٨-	٥,٠-	كمبوديا
١٠,٥	١٠,٠	٩,١	٧,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٤	١,٣	١,٧	١,٤	الصين
١٣,١-	١٦,٧-	٢٠,٤-	١٦,٩-	١٦,٩-	٤,٧-	١,٦-	٣,٣-	٥,٨-	٣,٨-	فجي
٢,٣-	٢,٤-	٢,٢-	٠,٩-	٠,١	١,٥	١,٤	٠,٣	١,٠-	٠,٧-	الهند
١,٣	١,٨	٢,٧	٠,١	٠,٦	٣,٥	٤,٠	٤,٣	٤,٨	٣,٧	إندونيسيا
٥١,٧-	٥٠,٧-	٣٧,٩-	٣٩,٩-	٣,٠-	١٢,٥	١٠,٧	٢٢,٠	١,٢-	١٦,٥	كيريباتي
٢٥,٦	٢٥,١-	١٤,٠-	١٩,٩-	١٤,٣-	٨,١-	٧,٢-	٨,٣-	١٠,٦-	٤,٠-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٤,٣	١٥,٣	١٥,٨	١٥,٢	١٢,٦	١٢,٧	٨,٤	٨,٣	٩,٤	١٥,٩	ماليزيا
٣٠,٥-	٣٤,٣-	٣٦,٥-	٣٤,٥-	١٦,٠-	٤,٦-	٥,٦-	٩,٤-	٨,٢-	١٣,٤-	ملايف
١,٧	٢,٧	٤,١	٤,٠	٢,٣	١,٠-	٠,٢	٢,٤-	٠,٨-	٥,٩-	ميانمار
٢,٣	٣,٤	٢,٤	٢,٢	٣,٠	٢,٦	٤,٥	٤,٨	٣,٢	٤,٣	نيبال
٣,٦-	٤,٠-	٣,٩-	١,٤-	١,٨	٤,٩	٣,٩	٠,٥	٠,٣-	٢,٦-	باكستان
١,٧	٢,٥	٧,٤	٣,٨	٢,٢	٤,٥	١,٠-	٦,٥	٨,٥	٢,٨	بابوا غينيا الجديدة
١,٩	٢,١	٢,٩	٢,٠	١,٩	٠,٤	٠,٥-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٨-	الفلبين
١,٠-	٦,٢-	٦,٢-	٢,٤	٠,٥	١,٠-	١,١-	٠,١	١,٠	٢,٠	ساموا
٤,١-	٢٤,٦٨-	٢٢,٨-	٢٤,٢-	٣,١	٢,٥-	٧,١-	١٢,٨-	١٠,٦-	٤,٣	جزر سليمان
٥,١-	٤,٨-	٤,١-	٢,٨-	٣,٢-	٠,٤-	١,٤-	١,١-	٦,٥-	٣,٦-	سري لانكا
٠,٩	١,٥	١,٦	٤,٥-	١,٧	٣,٤	٣,٧	٤,٤	٧,٦	١٠,٢	تايلند
١٦٣,٦	١٤٠,٨	١١٦,٣	٨٣,٥	٣٠,٤	٢٥,٤-	٣٧,٢-	٥٢,٨-	٦٠,٢-	٢,١	جمهورية تيمور-ليشتي الديمقراطية
٨,٤-	١١,٢-	٧,٤-	٤,٨-	٤,٢	٣,١-	٥,١	٩,٥-	٦,٢-	٠,٦-	تونغا
١٣,٧-	١٣,٢-	٨,٠-	١٠,٠-	٧,٣-	١٠,٧-	٩,٧-	٢,٠	٢,٠	٤,٩-	فانواتو
١,٥-	١,٢-	٠,٣	٠,٤	٣,٤-	٤,٩-	١,٩-	١,٦	٢,٣	٤,٥	فييت نام
١٠,٧	١٢,١	١٨,١	١٨,٨	١٢,١	٨,٤	٤,٧	٦,٢	١١,٥	٢,٥	الشرق الأوسط
١٠,٦	١٢,٢	١٨,١	١٢,٠	٤,٠	٢,٣	٠,٤-	٣,٠	١٠,٦	٠,٣-	البحرين
١,٥-	٠,٧	٠,٨	٣,٢	٤,٣	٢,٤	٠,٧	—	١,٢-	١,٩-	مصر
٤,٧	٦,٠	٦,٧	٧,٤	١,٢	٠,٦	٣,١	٥,٢	١٣,٠	٦,٢	جمهورية إيران الإسلامية
...	العراق
١٥,٠-	١٤,٦-	١٦,٠-	١٧,٨-	—	١١,٦	٥,٦	٠,١-	٠,٧	٥,٠	الأردن
٣٢,٣	٣٤,٤	٤٣,١	٤٠,٥	٣٠,٦	١٩,٧	١١,٢	٢٣,٩	٣٨,٩	١٦,٨	الكويت
١٠,٠-	١١,٠-	٦,٨-	١١,٧-	١٥,٨-	١٣,٣-	١٤,٣-	١٩,٤-	١٧,٣-	١٩,١-	لبنان
٢٥,٧	٢٥,٦٢	٤٨,٥	٤١,٦	٢٤,٣	٢١,٥	٣,٣	١٣,٣	٣٢,٢	١٤,٠	ليبيا
١,٤-	٠,٨-	٨,٤	٨,٧	١,٢	٣,٩	٦,٩	٩,٨	١٥,٥	٢,٩-	عمان
١١,٢	٥,٠	١١,٦	٢٥,٢	٢٣,٨	٢٤,٤	١٩,٧	٢٣,٧	٢٥,٩	٦,٨	قطر
١٧,١	١٩,٧	٢٧,٤	٢٩,٣	٢٠,٧	١٣,١	٦,٣	٥,١	٧,٦	٠,٣	المملكة العربية السعودية
٣,٠-	٣,٤-	١,٢-	٠,٨	٣,٠	٤,٧	٧,٢	٥,٧	٥,٢	١,٦	الجمهورية العربية السورية
٨,٦	١١,٨	١٦,٣	١٥,٨	١٠,٠	٨,٦	٥,٠	٩,٥	١٧,٣	١,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٠-	١,٨-	٣,٦	١,٦	١,٩	٠,١-	٥,١	٥,٣	١٣,٢	٢,٢	اليمن

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٣١ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٠,٢-	٠,٥	١,٧	١,٤	١,٠	٠,٤	٠,٩-	٢,٨-	٢,٤-	٣,١-	نصف الكرة الغربي
١٥,٥-	١٥,٦-	٢٠,٢-	١٤,٥-	٩,٥-	١٣,٤-	١٠,٩-	٨,٠-	٣,٢-	٣,١-	أنتيغوا وبربودا
٠,٤	١,٢	٢,٤	١,٩	٢,١	٦,٣	٨,٩	١,٤-	٣,٢-	٤,٢-	الأرجنتين
١١,٥-	١٣,٤-	١٠,٩-	٨,٨-	٥,٤-	٨,٦-	٧,٨-	١١,٦-	١٠,٤-	٥,١-	جزر البهاما
٧,٨-	٧,٥-	٨,٧-	١٢,٦-	١٢,٤-	٦,٣-	٦,٨-	٤,٣-	٥,٧-	٥,٩-	بربادوس
٦,٦-	٨,٨-	٨,٤-	١٤,٣-	١٤,٤-	١٨,٢-	٢٠,٣-	٢٣,٠-	٢٠,٣-	١٠,١-	بليز
٦,٤	٨,٧	١١,٣	٦,٦	٣,٩	١,٠	٤,١-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٩-	بوليفيا
٠,٣	٠,٨	١,٣	١,٦	١,٨	٠,٨	١,٥-	٤,٢-	٣,٨-	٤,٣-	البرازيل
٠,٢-	٢,٧	٣,٨	٠,٦	١,٧	١,٣-	٠,٩-	١,٦-	١,٢-	٠,١	شيلي
٣,٣-	٢,٣-	٢,٢-	١,٦-	١,٠-	١,٢-	١,٧-	١,٣-	٠,٩	٠,٨	كولومبيا
٤,٧-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٨-	٤,٣-	٥,٥-	٥,٦-	٤,٤-	٤,٣-	٣,٨-	كوستاريكا
٢٠,٦-	٢٠,٩-	٢١,٣-	٢٧,٢-	١٧,٢-	١٣,٠-	١٣,٧-	١٨,٧-	١٩,٧-	١٧,٢-	دومينيكا
١,٦	٢,٢-	٢,٤-	١,٥-	٦,١	٦,٠	٣,٧-	٣,٤-	٥,١-	٢,٤-	الجمهورية الدومينيكية
٠,٧-	٠,٤	٤,٥	١,٧-	٠,٩-	٠,٦-	٤,٨-	٣,٢-	٥,٢	٤,٦	إكوادور
٤,٧-	٤,٧-	٤,٨-	٤,٦-	٤,٠-	٤,٧-	٢,٨-	١,١-	٣,٣-	١,٩-	السلفادور
٢٢,٣-	٢٥,٣-	٢٤,٢-	٢٥,٥-	١٢,٧-	٣٢,٣-	٣٢,٠-	٢٦,٦-	٢١,٥-	١٤,١-	غرينادا
٤,٧-	٤,٥-	٤,٤-	٤,٤-	٤,٤-	٤,٢-	٥,٣-	٦,٠-	٥,٤-	٥,٥-	غواتيمالا
٢١,٤-	٢٣,٠-	٢٨,٠-	١٩,١-	٨,٩-	١١,٩-	١٥,٢-	١٩,٢-	١٥,٣-	١١,٤-	غيانا
١,٠-	٠,٢	١,٤	٠,٧	١,٢-	١,٦-	١,٤-	١,٩-	١,١-	٠,٧-	هايتي
٢,٨-	٢,٥-	١,٢-	٠,٤-	٥,٩-	٤,٠-	٣,١-	٤,١-	٤,٠-	٤,٥-	هندوراس
٩,٣-	٩,٥-	١٠,٧-	١١,٢-	٥,٨-	٩,٤-	١٠,٣-	١٠,٧-	٤,٩-	٣,٩-	جامايكا
١,٤-	١,٠-	٠,٢-	٠,٦-	١,٠-	١,٤-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٩-	المكسيك
١٢,٩-	١٣,٦-	١٤,٢-	١٤,٢-	١٣,٩-	١٥,٧-	١٧,٧-	١٩,٤-	٢٠,١-	٢٤,٩-	نيكاراغوا
٦,٣-	٥,٠-	٤,٣-	٥,٠-	٧,٥-	٤,٥-	٠,٧-	١,٥-	٥,٩-	١٠,١-	بنما
١,٨	٢,٠-	١,٥-	٠,٣-	٢,٠	٢,٣	١,٨	٤,١-	٢,٣-	٢,٣-	باراغواي
٠,٤	٠,٧	٢,٦	١,٣	-	١,٥-	١,٩-	٢,١-	٢,٨-	٣,٤-	بيرو
٢٧,١-	٢٧,٥-	٢٨,٢-	٢٥,٥-	٢٥,٢-	٣٤,٤-	٣٧,٩-	٣١,٨-	٢١,٠-	٢٢,٤-	سانت كيتس ونيفيس
٢٠,٥-	١٠,٤-	١٥,٨-	٢٣,٣-	١٣,٠-	٢٠,٤-	١٥,٤-	١٦,٢-	١٤,١-	١٦,٦-	سانت لوسيا
٢٦,١-	٢٥,١-	٢٤,٥-	٢٤,٠-	٢٥,١-	٢٠,٨-	١١,٥-	١٠,٤-	٧,١-	٢٠,٦-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٧-	٢,٤	٥,٠	١٠,٨-	٤,١-	١٠,٨-	٥,٦-	١٥,٢-	٣,٨-	١٩,٠-	سورينام
١٥,٥	٢٥,٢	٢٨,١	٢٢,٢	١١,٥	٩,٠	١,٤	٥,٥	٦,٦	٠,٥	ترينيداد وتوباغو
٢,٣-	٣,٣-	٢,٤-	-	٠,٣	٠,٥-	٣,٢	٢,٩-	٢,٨-	٢,٤-	أوروغواي
٦,٢	٧,٠	١٥,٠	١٧,٨	١٣,٨	١٤,١	٨,٢	١,٦	١٠,١	٢,٢	فنزويلا

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٣٢ - موجز ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال والتمويل الخارجي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
البلدان الأخرى من أسواق										
صاعدة وبلدان نامية										
ميزان المدفوعات^١										
٤٧٠.٧	٤٥٥.١	٥٤٤.٢	٤٢٨.٠	٢١٢.٦	١٤٧.٦	٧٧.٣	٣٩.٤	٨٥.٨	٢١.٢-	ميزان الحساب الجاري
٤٥١.٤	٤٥٥.٩	٥٧٩.٩	٤٦٢.٩	٢٥٧.٢	١٧٩.٩	١١٩.٥	٨٨.٤	١٤٤.١	٣٧.٥	ميزان السلع والخدمات
١٨٨.٢-	١٩٨.٦-	٢٢٧.٤-	٢٠٥.٧-	١٨٣.٣-	١٥١.٩-	١٣٥.١-	١٢٦.٨-	١٢٧.٢-	١٢٠.٨-	الدخل، صاف
٢٠٧.٦	١٩٧.٨	١٩١.٧	١٧٠.٧	١٣٨.٦	١١٩.٥	٩٢.٨	٧٧.٩	٦٨.٩	٦٢.١	التحويلات الجارية، صافية
٤٥٧.١-	٤٥١.٠-	٥.٩.٧-	٣٦٣.٧-	٢٢٥.٢-	١٣٦.٢-	٥٣.٨-	٥.٣	٥١.٤-	٥٧.٩	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
٢٤.٨	٢٧.٢	٤٤.٢	٥.٦	٨.٣	٧.٧	٢.٥-	١.٩	٢١.٠	٩.٥	ميزان الحساب الرأسمالي ^٢
٤٨١.٩-	٤٧٨.٢-	٥٥٣.٩-	٣٦٩.٤-	٢٣٣.٦-	١٤٤.٠-	٥١.٣-	٣.٤	٧٢.٤-	٤٨.٤	ميزان الحساب المالي
٢٨٠.٧	٢٧٥.١	٢٥٥.٨	٢٥٢.٣	١٩٣.٤	١٥١.٠	١٥٨.٠	١٧٢.٠	١٥١.٣	١٥٧.٦	استثمار مباشر، صاف
١٣٥.١-	١٢٥.٥-	٩٧.٤-	٠.٥	١٥.٧	٢٤.٥-	٤٦.٢-	٥٥.١-	٣٨.١	٢.٣	استثمار الحافظة، صاف
٣٦.٢-	٢٦.٩-	٣١.٧-	٨٧.٥-	١٥.٥-	١٦.٢	٧.٧-	٢١.٥-	٩٨.٤-	٧٠.٢-	استثمار آخر، صاف
٦٦٣.٧-	٦٥٤.٧-	٦٨٠.٦-	٥٣٤.٧-	٤٢٧.٢-	٢٨٧.٢-	١٥٥.٤-	٩٢.٠-	٨٧.١-	٤١.٣-	أصول احتياطية
١٣.٦-	٤.١-	٣٤.٥-	٦٤.٢-	١٢.٧	١١.٣-	٢٣.٥-	٤٤.٧-	٣٤.٤-	٣٦.٨-	السهو والخطأ، صاف
تدفقات رؤوس الأموال										
١٨١.٨	١٧٦.٥	١٢٦.٧	١٦٥.٣	١٩٣.٦	١٤٣.٢	١٠٤.٠	٩٥.٤	١٤.٧	٨٩.٧	إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، صاف ^٣
٩٦.٤-	٧٧.٧-	١٣٠.٩-	١١١.٨-	٤٣.٥-	٣٠.٠-	٦.٥	١٨.٣	٢٦.١-	٤٠.٥	صافي التدفقات الرسمية
٢٧٩.٧	٢٦٣.٤	٢٨١.٥	٢٧٩.٣	٢٣٨.٨	١٧٥.٣	١٠٠.٧	٧٩.٧	٤٢.٧	٥١.٧	صافي التدفقات الخاصة ^٤
٢٨٠.٧	٢٧٥.١	٢٥٥.٨	٢٥٢.٣	١٩٣.٤	١٥١.٥	١٥٨.٠	١٧٢.٠	١٥١.٣	١٥٧.٦	استثمار مباشر، صاف
١٣.٧-	٢٣.٨-	٧.١-	٦٣.٦	٥٤.٥	٨.٤	٣٩.٠-	٤٦.٧-	١٨.٣-	١.٢-	استثمار الحافظة الخاص، صاف
١٢.٦	١٢.١	٣٢.٨	٣٦.٦-	٩.١-	١٥.٥	١٨.٣-	٤٥.٦-	٩٠.٣-	١٠٤.٧-	تدفقات خاصة أخرى، صافية
التمويل الخارجي^٥										
٨١٠.٥	٧٤٩.٥	٧٨٥.٥	٦٠٧.٠	٤٧٩.٦	٣١١.٠	١٧٣.٥	١٨٢.٢	٢٤٠.٣	٢٣٠.٧	صافي التمويل الخارجي ^٦
٤٨٩.٩	٤٦٩.٧	٤٩١.٠	٣٧١.١	٢٨٣.٦	١٩٠.٠	١٥١.٣	١٧١.٤	٢٠٢.١	١٨٤.٨	التدفقات غير المنشئة للدين
٢٤.٨	٢٧.٢	٤٤.٢	٥.٦	٨.٣	٧.٧	٢.٥-	١.٩	٢١.٠	٩.٥	تحويلات رأسمالية ^٧
٤٦٥.١	٤٤٢.٥	٤٤٦.٧	٣٦٥.٥	٢٧٥.٢	١٨٢.٣	١٥٣.٨	١٦٩.٥	١٨١.١	١٧٥.٣	استثمار أجنبي مباشر وخصوم
٣٢٠.٦	٢٧٩.٨	٢٩٤.٥	٢٣٥.٩	١٩٦.٠	١٢١.٠	٢٢.٢	١٠.٩	٣٨.٢	٤٥.٩	المشاركة في رأس المال ^٨
٢٣.٦	١٤.٧	٦٤.٥-	٥٠.٩-	٦.٤-	٠.٧	١٠.٦	٢٤.١	٨.١-	٣٤.٥	صافي الاقتراض الخارجي ^٩
...	...	٣٠.١-	٣٩.٩-	١٤.٩-	١.٧	١٣.٤	١٩.٠	١٠.٩-	٢.٤-	اقتراض من دائنين رسميين ^{١٠}
٤٠.٥	٤١.٩	٥٧.٨	٤٠.١	٣٠.٨	١٣.٨	١٨.٠-	١٢.٥-	١٠.٩-	١٣.٠-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي ^{١١}
٢٥٦.٥	٢٢٣.٢	٣٠١.٢	٢٤٦.٦	١٧١.٦	١٠٦.٤	٢٩.٦	٠.٨-	٥٧.٢	٢٤.٣	اقتراض من بنوك ^١
										اقتراض من جهات خاصة أخرى ^{١٠}

الحساب الجاري: بلدان أسواق صاعدة وبلدان نامية أخرى

الجدول ٣٢ (تمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
<i>التذكيرة</i>										
										ميزان السلع والخدمات
٣,٠	٣,٣	٤,٧	٤,٤	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٢,٣	٠,٦	% من إجمالي الناتج المحلي ^{١٢}
٣٩١,٦	٣٧٥,٩	٥٠١,٨	٤٢٠,٣	٣٦٥,٧	٣٥٦,٤	٣١٩,٥	٣٠٢,٣	٣٢٣,٦	٢٨٢,٠	الاستهلاك المقرر للدين الخارجي
١٢٠٤,٠	١١٦٩,٩	١٢٨٤,٣	١٠٣٩,١	٨٤٩,٤	٦٦٨,٩	٤٩٤,٥	٤٨٧,٥	٥٦٢,٧	٥١١,٠	إجمالي التمويل الخارجي ^{١٣}
١٢٠٢,٢	١١٢٥,٤	١٠٢٧,٣	٨٤٥,٤	٨٤٥,٤	٦٦٧,٤	٤٩٣,١	٤٨٤,٥	٥٦٣,٩	٥١٢,٧	إجمالي الاقتراض الخارجي ^{١٤}
٧١٢,٢	٦٥٥,٦	٧٩٦,٣	٦٥٦,١	٥٦١,٨	٤٧٧,٤	٣٤١,٨	٣١٣,٢	٣٦١,٧	٣٢٧,٩	التمويل الخارجي الاستثنائي، صاف منه:
٥,٧	١٥,٧	٢٢,٧	٣٩,٠-	١٣,٥	٣٢,٩	٤٦,٩	٢٨,١	١٠,٣	٢٨,٩	متأخرات خدمة الدين
...	...	٧,٠	٢٠,٣-	٩,١	١٨,٢	٦,٩	٠,٤	٢٠,٧-	٨,١	إعفاء من الدين
...	...	٢,٤	٥,٣	٧,٠	٦,٧	١٠,٦	٧,٤	٢,٥	١٣,٦	إعادة جدولة خدمة الدين

^١ عرض معياري وفقاً للتعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٣).

^٢ يشمل التحويلات الرأسمالية، بما فيها الإعفاء من الدين، واقتناء/التصرف في الأصول غير المالية غير المنتجة.

^٣ يشمل صافي الاستثمار المباشر وصافي استثمار الحافظة وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل بما فيها الاقتراض الرسمي والخاص. وفي العرض المعياري لميزان المدفوعات الوارد أعلاه، إجمالي صافي تدفقات رؤوس الأموال مساو لميزان الحساب المالي ناقص التغيير في الأصول الاحتياطية.

^٤ نظراً لقصور تغطية بيانات صافي التدفقات الرسمية، قد تدرج بعض التدفقات الرسمية ضمن بيانات صافي التدفقات الخاصة المشتقة كمتيق.

^٥ حسب التعريف المستخدم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع الحاشية رقم ٦). وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف معياري مقبول بوجه عام للتمويل الخارجي.

^٦ معرّف بأنه المجموع الكلي - بإشارة عكسية - لميزان السلع والخدمات وصافي الدخل والتحويلات الجارية والاستثمار المباشر في الخارج والتغير في الأصول الاحتياطية وصافي اقتناء الأصول الأخرى (مثل أصول الحافظة الخاصة المسجلة وائتمان التصدير والضمان الإضافي لعمليات تخفيض الدين) وصافي السهو والخطأ. ولذلك فإن صافي التمويل الخارجي، وفقاً للتعريف المعتمد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يقاس المبلغ الإجمالي المطلوب لتمويل الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار المباشر الخارجة، وصافي معاملات الاحتياطيات (غالباً حسب استصواب السلطات النقدية)، وصافي اقتناء الأصول الخارجية غير المرتبطة بالاحتياطيات، وصافي المعاملات المرتبطة بالخطأ والسهو (وهي تعكس هروب رؤوس الأموال في عدد لا يستهان به من الحالات).

^٧ تشمل معاملات أخرى في الحساب الرأسمالي.

^٨ لا تدخل فيها خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر المنشئة للدين.

^٩ صافي المدفوعات المقدمة من الدائنين الرسميين والقطاع الخاص على سبيل الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل، بما في ذلك التمويل الاستثنائي.

^{١٠} التغييرات في الخصوم.

^{١١} يشمل استخدام موارد صندوق النقد الدولي بموجب حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني وتسهيل النمو والحد من الفقر. للاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع الجدول ٣٦.

^{١٢} يشار إليه غالباً باسم "رصيد الموارد"، كما يشار إليه، مقترناً بإشارة عكسية، باسم "صافي تحويلات الموارد".

^{١٣} صافي التمويل الخارجي زائد استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

^{١٤} صافي الاقتراض الخارجي زائد استهلاك الدين المستحق عن الدين الخارجي.

الجدول ٣٣ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي^١
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
إفريقيا									
ميزان المدفوعات									
٠,٥-	٠,٩	١٩,٩	١٤,٦	٠,٦-	٢,٢-	٧,٥-	٠,٥	٧,٢	١٥,٠-
٦,٤	١٣,٠	٣٠,٦	٦,٦	٥,٦	٣,٦	٤,٨	٤,٢	٣,٤	٤,٦
٧,٠-	١٤,٥-	٥٣,٧-	٢٧,٥-	١٧,٣-	٤,٣-	١,٣	٣,٣-	١٠,٤-	١٠,٧
٥٦,٣-	٤٤,٩-	٤٨,٤-	٤٢,٣-	٣٢,٧-	١١,٤-	٥,٥-	٩,٧-	١٢,٨-	٠,٤-
١٠,٨	١٠,١	٣,٨-	١,٨-	٤,٣	٦,٤	٨,٦	٦,٥	٧,٧	٤,١
٣٩,٩	٢٨,٦	٢٠,٢	١٨,٣	١٢,٣	٢,٧	٠,٩	٢,٢	٤,٢-	٩,٠
التمويل الخارجي									
٨٠,٠	٦٥,٠	٥٨,٦	٣٥,٧	٣٤,٥	٢٥,١	٢٠,٣	٢٢,٧	١٤,٦	٢٨,٥
٥٥,١	٥٢,٥	٧٧,٤	٤١,٣	٣٣,٣	٢١,٤	١٧,٣	٢٣,٣	١٥,٨	٢٣,١
٢٤,٩	١٢,٥	١٨,٨-	٥,٦-	١,٢	٣,٧	٣,٠	٠,٦-	١,٢-	٥,٤
٨,٥	١,٠	٣٦,٢-	٤,٠-	٣,١	٤,٤	٥,٩	٤,٦	٦,٦	٢,١
...	...	١,٨-	١,٠-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-
١,١	٠,٤-	٠,٩	١,٤	٢,١	٠,٩	١,١	-	٠,٤-	٠,٦
١٥,٣	١١,٩	٦,٥	٣,٠-	٤,٠-	١,٦-	٤,٠-	٤,٨-	٧,٤-	٢,٧
٠,٢	٦,٨	٣٢,٢	٠,٩-	٣,٥	٦,٦	١٩,١	٥,٧	٦,٥	٨,٧
التذكرة									
التمويل الاستثنائي									
جنوب الصحراء									
ميزان المدفوعات									
١٩,٣-	١٧,٣-	٩,٣-	٧,٢-	١١,٠-	١١,٩-	١٢,٦-	٧,٣-	٠,٦-	١٤,٤-
٦,٣	١٢,٩	٣٠,٥	٦,٥	٥,٥	٣,٥	٤,٦	٤,٠	٣,٤	٤,٣
١١,٦	٣,٥	٢٢,٥-	٤,٩-	٤,٠-	٦,٤	٧,٤	٥,١	٢,٦-	١٠,٠
٣٣,٧-	٣٣,٤-	٢٦,٥-	٣٣,٢-	٢٠,٩-	٢,١-	١,١-	٠,٥	٦,٢-	٠,٧-
١١,٦	١٠,٤	٨,٣	٢,٢	٨,٠	٩,٣	١١,٤	٩,٧	١٠,٦	٦,٦
٣٥,٢	٢٤,٩	١٧,٣	١٧,٨	١٠,١	١,٢	٠,٢-	٢,٨-	٥,٩-	٦,٢
التمويل الخارجي									
٧٠,٥	٥٦,٠	٦١,٦	٣٣,٦	٣٠,٦	٢١,٤	١٦,٣	١٦,٣	١٣,٥	٢٦,٦
٥١,٠	٤٨,٦	٧٢,٧	٣٧,٥	٣٠,٣	١٧,٩	١٤,٩	١٨,٧	١٤,٢	٢١,١
١٩,٥	٧,٤	١١,١-	٣,٩-	٠,٣	٣,٥	١,٤	٢,٥-	٠,٧-	٥,٥
٩,٣	١,٣	١٤,٠-	-	٦,٨	٧,٣	٨,٨	٧,٥	٩,٥	٤,٦
...	...	١,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	-	٠,١-
٠,٧	٠,٥-	١,٢	١,١	١,٢	٠,١	٠,٣	٠,٦-	٠,٧-	٠,٩-
٩,٥	٦,٦	١,٧	٤,٩-	٧,٧-	٤,٠-	٧,٧-	٩,٣-	٩,٥-	١,٨
٠,٢	٦,٨	٢٣,٢	٠,٩-	٣,٥	٦,٦	١٩,٠	٥,٦	٦,٤	٨,٠
التذكرة									
التمويل الاستثنائي									
أوروبا الوسطى والشرقية									
ميزان المدفوعات									
١٠,٤,٧-	٩٨,٥-	٨٨,٩-	٦٣,٢-	٥٨,٦-	٣٥,٨-	٢٤,٠-	١٦,٠-	٣١,٨-	٢٥,٨-
١٥,٢	١٠,٠	٤,٢	٣,٦	٢,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٤
٩٢,٢	٩١,٠	٩٥,٠	٦٠,٩	٥٤,٥	٣٦,٠	٢٧,٧	١٣,٩	٣٤,٤	٢١,٨
٢٢,١-	١٤,٩-	٢١,٢-	٤٨,٢-	١٣,٦-	١١,٥-	١٨,٥-	٣,٠-	٦,٠-	١٢,١-
٣,٣-	٣,١-	٤,٩-	٨,٣-	٦,٦-	٥,٠-	٧,٥-	٦,٠	١,٦	٢,٤-
١١٧,٧	١٠٩,٠	١٢١,١	١١٧,٥	٧٤,٧	٥٢,٥	٥٤,٠	١٠,٩	٣٨,٧	٣٦,٣
التمويل الخارجي									
١٤٦,١	١٤١,٣	١٦١,٦	١٣٢,٧	١٠١,٤	٥٥,٤	٤٤,٥	٢٧,١	٥٠,٥	٤٦,٠
٨٢,٢	٧٦,٦	٧١,٤	٦٤,٦	٤٢,١	١٨,٠	٢٤,٦	٢٣,٢	٢٤,٠	٢٠,٧
٦٧,١	٦٤,٨	٩٠,١	٦٨,١	٥٩,٣	٣٧,٤	١٩,٩	٤,٠	٢٦,٥	٢٥,٤
٣,٣-	٣,١-	٤,٤-	٨,٤-	٦,٥-	٥,١-	٧,٦-	٦,٢	١,٧	٢,٤-
...	...	٥,٣-	٥,٩-	٣,٨-	-	٦,١	٩,٩	٣,٣	٠,٥
١٣,٧	١٣,٧	١٧,٠	١٦,٩	١٤,٧	١٢,٥	٢,٢	٧,٥-	٣,٩	١,٨
٥٦,٧	٥٤,٢	٧٧,٥	٥٩,٦	٥١,٠	٣٠,٠	٢٤,٣	٥,٤	٢٠,٩	٢٦,٠
٠,٤-	٠,٢	٣,٤-	٤,٩-	٣,٦-	٠,٣-	٧,٠	١١,٠	٤,٨	١,١
التذكرة									
التمويل الاستثنائي									

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي: حسب المنطقة

الجدول ٣٣ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
كومنولث الدول المستقلة^٢									
ميزان المدفوعات									
٧٦,٣	٧٥,٤	٩٩,٠	٨٧,٧	٦٢,٦	٣٦,٠	٣٠,٢	٣٣,١	٤٨,٣	٢٣,٨
٠,٥	٠,٥	٠,٦	١٢,٨-	١,٦-	١,٠-	١٢,٥-	٩,٥-	١٠,٧	٠,٤-
٧٤,٤-	٧٤,٠-	٩٤,٠-	٦٠,١-	٥٣,٦-	٢٢,٨-	٩,٨-	١٢,٣-	٥٣,٧-	٢١,٨-
٩٨,٧-	١٠٨,٤-	١٢٦,٩-	٧٥,٦-	٥٣,٨-	٣١,٨-	١٥,١-	١٤,٥-	٢٠,٣-	٦,٤-
٤,٣-	٣,٦-	٣٢,٦-	٢٢,١-	٧,٣-	٨,٩-	١٠,٤-	٤,٩-	٥,٨-	١,٨-
٢٨,٦	٢٨,٠	٦٥,٧	٣٧,٦	٧,٧	١٧,٩	١٥,٨	٧,٢	٢٧,٦-	١٣,٥-
التمويل الخارجي									
١١٧,١	١١١,٩	١٢٠,٣	٨٣,٦	٦٢,٠	٤١,٣	٠,٦-	٢,٣-	١,١	٠,٢
٤٩,٠	٤٣,٥	٥٠,٧	١,٠-	٢٠,٩	١٤,٥	١٦,٨-	٥,٦-	١٤,٤	٤,٠
٦٨,١	٦٨,٤	٦٩,٦	٨٤,٥	٤١,١	٢٦,٨	١٦,٢	٣,٣	١٣,٣-	٣,٨-
٠,٤	٠,٥	٢٤,١-	١٩,٢-	٢,٨-	٣,٤-	١٠,٥-	٣,٨-	٥,٨-	٢,٠-
...	...	٠,٧-	٣,٨-	٢,١-	٢,٣-	١,٨-	٤,٠-	٤,١-	٣,٦-
٠,٥-	٠,٥-	٠,٢	٨,٦	١,٦	٢,٣	١,٤-	٤,٢	١,٦	٣,٥
٦٨,٢	٦٨,٤	٩٣,٥	٩٥,٢	٤٢,٣	٢٧,٩	٢٨,١	٣,٠	٩,١-	٥,٣-
التذكرة									
—	—	١,٩-	٠,٨	٠,٤	٠,٨	٠,٣-	٠,١-	٢,٣	٧,٤
آسيا النامية									
ميزان المدفوعات									
٣٥٦,٦	٣٠٨,٩	٢٥٣,١	١٦٥,٢	٨٨,٥	٨٢,٥	٦٤,٦	٣٦,٦	٣٨,١	٣٨,٣
٢,٢	٢,٢	٦,٤	٦,٧	١,٠	٢,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٨
٣٥١,٥-	٣٠١,٢-	٢٣٣,٢-	١٣٥,٨-	١١٢,٣-	٩٥,٨-	٦٦,٧-	٢٤,٩-	٢٥,٨-	٢٢,٤-
٣٧٣,٤-	٣٥٠,٥-	٣١١,٥-	٢٣٠,٦-	٢٥٨,٣-	١٦٣,٧-	١٠٩,٩-	٥٦,٧-	١٦,٠-	٢٨,٩-
١٤,٧	١٥,٢	٨,٧	١١,٦	٨,٥	—	٨,٥	١,٣-	٣,٠-	٢٦,٥
٧,٢	٣٤,١	٦٩,٦	٨٣,٢	١٣٧,٥	٦٧,٩	٣٤,٧	٢٣,١	٦,٩-	٢٠,٠-
التمويل الخارجي									
٢٥١,٩	٢٦١,٢	٢٨٤,٩	٢٤٨,٨	١٧٤,٩	١٠٦,٠	٨١,٥	٥٤,٤	٦٩,٦	٦٥,٢
١٨٨,٣	١٨٢,٢	١٨٠,٩	١٦٨,١	١١١,٥	٨٤,٩	٦٩,٤	٥٥,٢	٧١,٦	٦٤,٧
٦٣,٦	٧٩,٠	١٠٣,٩	٨٠,٧	٦٣,٤	٢١,١	١٢,١	٠,٨-	٢,٠-	٠,٥
١٤,٧	١٥,٢	٨,٦	١١,٦	٨,٥	—	٨,٥	١,٣-	٣,٠-	٢٦,٥
...	...	٨,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	١,٧
١١,٩	١٣,٤	٢٥,٧	١١,٠	١٦,٦	١,٤	٢,٩-	٥,٩-	١٣,٠-	١١,٧-
٢٧,٠	٥٠,٣	٦٩,٦	٥٨,١	٣٨,٢	١٩,٧	٦,٥	٦,٥	١٣,٩	١٤,٣-
التذكرة									
—	٠,١	٠,٢-	٢,٦	٠,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٥	٧,٢	٧,٥
ما عدا الصين والهند									
ميزان المدفوعات									
٢٤,٦	٢٩,٠	٣٣,٩	١١,٢	١٩,٠	٢٧,٨	٢٢,١	١٧,٨	٢٢,٢	٢٥,٩
٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٦	١,١	٢,٤	٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٨
١٧,٥-	٢١,١-	١٩,٠-	٦,٢	١٥,٣-	٢٢,٣-	١٦,٧-	١١,٧-	٢١,٥-	٢٥,٢-
٣٦,٣-	٣٧,١-	٣٧,٨-	٩,١-	٢٨,٤-	٢١,٠-	١٥,٦-	٠,٧-	٠,٦	١٤,٣-
٣,٢	٢,٩	٥,٣-	٤,٣-	٢,٦	٤,٧	٧,٣	٢,٣-	٢,٥-	١٩,٤
١٥,٦	١٣,١	٢٤,١	١٩,٧	١٥,٧	٥,٩-	٨,٤-	٨,٧-	١٩,٦-	٣٠,٣-
التمويل الخارجي									
٨٢,٧	٨٢,٠	٩١,٤	٧٦,٥	٤٦,٤	٢٠,٢	١٧,٨	٣,٥	٠,٩	١١,١
٦٧,٥	٦٣,٦	٦١,٦	٥٣,٧	٣٨,٩	٢٣,٦	١٦,٧	٥,٨	١٥,٩	٢٣,٧
١٥,٢	١٨,٤	٢٩,٨	٢٢,٨	٧,٥	٣,٤-	١,١	٢,٣-	١٥,٠-	١٢,٦-
٣,٢	٢,٩	٥,٣-	٤,٣-	٢,٦-	٤,٧	٧,٣	٢,٣-	٢,٥-	١٩,٤
...	...	٨,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	٢,١
١,٤-	٣,٠-	٥,٤	٤,٣-	٢,٣	٥,١-	٥,٠-	٦,٠-	٦,٤-	٩,٨-
١٣,٥	١٨,٦	٢٩,٧	٣١,٥	٧,٩	٣,٠-	١,٢-	٦,٠	٦,١-	٢٢,٣-
التذكرة									
—	٠,١	٠,٢-	٢,٦	٠,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٥	٧,٢	٧,٥

الجدول ٣٣ (تتمة)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
الشرق الأوسط									
ميزان المدفوعات									
١٤٦,٧	١٥٣,٠	٢١٢,٤	١٨٩,٠	٩٩,٢	٥٩,٥	٣٠,٠	٣٩,٢	٧٢,١	١٤,٠
٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	-	٠,١-	١,٣	١,٥	٣,٠	٢,٤	٠,٩
١٤٥,٧-	١٥٢,٢-	٢١٢,٢-	١٧٦,٦-	٨٥,٩-	٥١,٣-	٣٠,٣-	٣٠,٥-	٦٣,٦-	١,٦-
٧٣,٨-	٧٨,٧-	١٢٦,١-	١٠٤,٦-	٤٥,٤-	٣٢,٦-	٣,٩-	١١,٧-	٣٠,٣-	٠,٩-
١١٤,٠-	٩٥,١-	٨٠,٦-	٦٠,٦-	٣٣,٧-	٢٦,٧-	١٠,٠-	١٣,١-	٢٠,٣-	٨,١
٤٢,١	٢١,٧	٥,٦-	١١,٢-	٦,٧-	٨,١	١٦,٣-	٥,٧-	١٢,٦-	٨,٦-
التغيير في الاحتياطيات (= زيادة)									
التدفقات رسمية أخرى، صافية									
تدفقات خاصة، صافية									
التمويل الخارجي									
١٠٦,٢	٧٩,٢	٨٢,٧	٤٧,٦	٥١,٣	٢٨,٦	١٢,١-	٨,٨-	٢٦,٩	٩,٢-
٣٥,٢	٣٨,٢	٣٤,٠	٢٤,٥	١٦,٧	١٢,٢	٩,٠	٩,٣	٦,١	٦,٩
٧١,٠	٤١,١	٤٨,٧	٢٣,١	٣٤,٦	١٦,٥	٢١,١-	١٨,١-	٢٠,٨	١٦,١-
٢,٧	١,٥	١,٢-	١,٠-	٠,٥	٠,٤-	١,٠-	٣,٨-	٠,٥-	٣,٥
...	...	٠,٨-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	-	٠,١	٠,١-	٠,١
١,٩	٤,٩	٠,٩	٩,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٨-	٢,١-	٠,٩	١,٧
٦٦,٤	٣٤,٧	٤٩,٠	١٥,٠	٣١,٨	١٤,٥	١٥,٣-	١٢,٢-	٢٠,٣	٢١,٤-
التذكرة									
١,٣	٣,٩	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٢,٥	٠,٦	٠,٣	٠,٤	٠,٤
التصنيف الاستثنائي									
نصف الكرة الغربي									
ميزان المدفوعات									
٥,٧-	١٥,٣	٤٨,٧	٣٤,٦	٢٠,٤	٧,٧	١٦,١-	٥٣,٩-	٤٨,١-	٥٦,٤-
١,٠	١,٨	٢,٧	١,٥	١,١	١,١	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٣,٣
٤,٥	٢٧,٣-	٥٥,٨-	٣٠,٢-	١٩,١-	٥,٨-	٢٦,٤	٦٠,٥	٤٦,٨	٦١,٧
٣٩,٣-	٥٧,٤-	٤٦,٥-	٣٣,٤-	٢٣,٤-	٣٦,٢-	٢,٤-	٣,٥	١,٨-	٧,٤
٠,٤-	١,٢-	١٧,٧-	٣٠,٤-	٨,٧-	٤,٣	١٧,٤	٢٥,٢	٦,٤-	٦,٢
٤٤,٢	٣٢,٠	١٠,٤	٣٣,٩	١٣,٣	٢٦,٢	١١,٥	٣١,٩	٥٥,٢	٤٨,٥
التغيير في الاحتياطيات (= زيادة)									
التدفقات رسمية أخرى، صافية									
تدفقات خاصة، صافية									
التمويل الخارجي									
١٠٦,٠	٩٠,٨	٧٧,٤	٥٨,٧	٥٥,٥	٥٤,٦	٤٠,٠	٨٩,٠	٧٧,٦	٩٩,٠
٧٤,٥	٧١,٥	٧٢,٦	٧٤,٨	٦٠,٣	٤٠,٩	٤٨,٦	٦٧,٠	٧١,١	٦٥,٤
٨٠,١	٧٦,٩	٧٦,٥	٧٣,٦	٥٩,٠	٣٩,٠	٤٧,٩	٦٦,٠	٧٠,٢	٦٥,٤
٢٥,٩	١٣,٩	٠,٩	١٤,٩-	٣,٥-	١٥,٦	٧,٩-	٢٣,١	٧,٥	٣٤,٥
٠,٦	٠,٤-	١٧,٤-	٢٩,٩-	٩,٢-	٥,٢	١٥,٣	٢٢,٧	٧,٠-	٦,٨
١٢,٤	١٠,٧	١٣,٢	٦,٨	٦,٦-	٥,٦-	١٣,٢-	١,٠-	٤,٠-	٨,٩-
١٢,٩	٣,٦	٥,١	٢١,٨	١٢,٣	١٥,٩	٩,٩-	١,٤	١٨,٥	٣٦,٦
التذكرة									
٤,٤	٤,٧	٤,٧	٣٧,١-	١٢,٦	١٩,٨	١٦,٩	٧,٧	١٠,٩-	٣,٩
التصنيف الاستثنائي									

^١ للاطلاع على التعاريف راجع حواشي الجدول ٣٢.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول ٣٤ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
ميزان المدفوعات										
٢٨٨,٤	٢٩٠,٠	٢٩٥,٦	٢٣٧,٩	١٨٥,٩	١١٠,٠	٦٤,٢	٨٣,٧	١٥٠,٩	٣٨,١	ميزان الحساب الجاري
٠,١	٠,٢	٠,٣	١٢,٤-	١,٢-	-	١٠,٦-	٦,١-	١٣,٦	١,١	ميزان الحساب الرأسمالي
٢٨٧,٧-	٢٨٩,٦-	٢٨٧,٠-	٢٠١,٤-	١٧١,٧-	٨٩,٠-	٤٧,٥-	٥٦,١-	١٤٨,٢-	٢٤,٨-	ميزان الحساب المالي
٢١٢,٣-	٢٠٦,٨-	٢٧٠,٩-	٢٠٧,٨-	١١٨,٥-	٧١,١-	١٦,٤-	٢٩,١-	٦٧,١-	٠,٨-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١١١,٧-	٩٣,٩-	١١٣,٥-	٨٦,٦-	٣٨,٢-	٣٠,٦-	١٩,٩-	١٤,١-	٢٣,٦-	٣,٤	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٣٦,٤	١١,١	٢,٦-	٦,٨-	١٤,٩-	١٢,٧	١١,٢-	١٢,٧-	٥٧,٠-	٢٧,٢-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٩٥,٢	١٤٣,٣	١٢٦,٧	٩٢,٠	٩١,١	٦٢,١	١٩,٥-	١٢,٣-	٢٤,٢	٤,٣-	صافي التمويل الخارجي
٧٥,٤	٦٥,٥	٧٧,٠	٤١,٦	٤٨,٦	٣٠,٥	٩,٣	١١,٦	٢٦,٥	١٣,٥	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١١٩,٨	٧٧,٨	٤٩,٧	٥٠,٤	٤٢,٤	٣١,٦	٢٨,٨-	٢٣,٩-	٢,٣-	١٧,٩-	صافي الاقتراض الخارجي
٥,٢	٢,٩	٣٤,٦-	٢٧,٥-	٣,٦-	٣,٦-	١٠,١-	٥,٠-	٣,٣-	١,٧-	من دائنين رسميين
...	...	٠,١-	٤,٣-	٢,٢-	٢,٤-	١,٨-	٤,١-	٣,٥-	٤,١-	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٢,٥	٧,٤	٢,١-	١٨,٩	٢,٨	٤,٤	٦,٩-	١,٣	١,٦	٣,٩	من بنوك
١١٢,٢	٦٧,٦	٨٦,٤	٥٩,٠	٤٣,٢	٣٠,٨	١١,٩-	٢٠,٢-	٠,٦-	٢٠,١-	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٠,٩	٠,٤	٣,٦	٣,٥-	٠,٣-	٣,٣	٢,٦	٢,٣	٤,٦	١٢,٩	التمويل الاستثنائي
غير الوقود										
ميزان المدفوعات										
١٨٢,٣	١٦٥,٠	١٤٨,٦	٩٠,١	٢٦,٧	٣٧,٦	١٣,١	٤٤,٢-	٦٥,١-	٥٩,٣-	ميزان الحساب الجاري
٢٤,٨	٢٧,٠	٤٤,٠	١٨,٠	٩,٦	٧,٧	٨,٢	٨,٠	٧,٤	٨,٤	ميزان الحساب الرأسمالي
١٩٤,٣-	١٨٨,٦-	١٦٦,٩-	٦٨,٠-	٦١,٩-	٥٤,٩-	٣,٨-	٥٩,٥	٧٥,٨	٧٣,٢	ميزان الحساب المالي
٤٥١,٤-	٤٤٧,٩-	٤٠٩,٧-	٣٢٦,٩-	٣٠٨,٧-	٢١٦,١-	١٢٨,٩-	٦٢,٩-	٢٠,٠-	٤٠,٥-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٥,٣	١٦,٢	١٧,٤-	٢٥,٢-	٥,٣-	٠,٦	٢٦,٤	٣٢,٤	٢,٤-	٣٧,١	تدفقات رسمية أخرى، صافية
	٢٤٣,٣	٢٥٢,٣	٢٨٤,١	٢٨٦,١	١٦٢,٧	١١١,٩	٩٢,٤	٩٩,٧	٧٨,٩	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٦١٥,٣	٦٠٦,٢	٦٥٨,٨	٥١٥,٠	٣٨٨,٥	٢٤٨,٩	١٩٣,٠	١٩٤,٥	٢١٦,١	٢٣٥,٠	صافي التمويل الخارجي
٤١٤,٥	٤٠٤,٢	٤١٤,٢	٣٢٩,٥	٢٣٥,٠	١٥٩,٥	١٤٢,٠	١٥٩,٧	١٧٥,٦	١٧١,٣	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢٠٠,٨	٢٠١,٩	٢٤٤,٨	١٨٥,٤	١٥٣,٦	٨٩,٤	٥١,٠	٣٤,٨	٤٠,٥	٦٣,٧	صافي الاقتراض الخارجي
١٨,٤	١١,٩	٢٩,٩-	٢٣,٤-	٢,٨-	٤,٤	٢٠,٧	٢٩,١	٤,٨-	٣٦,٢	من دائنين رسميين
...	...	٢٩,١-	٣٥,٦-	١٢,٧-	٤,١	١٥,٢	٢٣,١	٧,٤-	١,٧	منه: ائتمان وقروض من صندوق النقد الدولي
٣٨,١	٣٤,٤	٥٩,٩	٢١,٣	٢٨,٠	٩,٤	١١,١-	١٣,٧-	١٢,٥-	١٦,٩-	من بنوك
١٤٤,٣	١٥٥,٦	٢١٤,٨	١٨٧,٦	١٢٨,٤	٧٥,٦	٤١,٥	١٩,٤	٥٧,٨	٤٤,٤	من جهات خاصة أخرى
للتذكرة										
٤,٧	١٥,٤	١٩,٢	٣٥,٦-	١٣,٨	٢٩,٦	٤٤,٤	٢٥,٩	٥,٧	١٦,١	التمويل الاستثنائي
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
ميزان المدفوعات										
١٨٦,٦-	١٥٩,٧-	١١١,٤-	٩٣,٥-	٦٩,٠-	٢٩,٧-	٣٦,٠-	٧٤,٣-	٩٥,٠-	٩٣,١-	ميزان الحساب الجاري
٢٤,٩	٢٧,١	٤٠,٠	١٤,٣	١٠,١	٧,٦	٨,٦	٨,٣	٧,٧	٩,٠	ميزان الحساب الرأسمالي
١٧٠,٥	١٣٢,٣	٨١,٣	٩٥,١	٦٢,٢	٣١,٠	٥٠,٧	٨١,٠	٨٨,٩	٩٠,٢	ميزان الحساب المالي
١٢٤,١-	١٤١,٧-	١٦١,٨-	١١١,٤-	٨٢,٠-	٨٩,٢-	٦١,٥-	١٤,٩-	١٣,٤-	٢٧,٦-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٠,٤	٨,٣	٢٤,٨-	٣٧,٢-	١٣,٢-	٦,٥	٢٤,١	٣٢,٩	٢,٨	٣٢,٣	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٢٨٥,٦	٢٧٤,٩	٢٩١,٨	٢٤٥,٨	١٥٩,١	١١٥,٨	٩١,٢	٦٥,٥	١٠٠,٩	٨٧,٩	تدفقات خاصة، صافية

الجدول ٢٤ (تابع)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
التمويل الخارجي									
٤٤٧,٣	٤٢٦,٢	٤٧٤,٨	٣٢٩,١	٢٥٦,٦	١٧٤,٨	١٣٥,١	١٥٣,٩	١٤٩,٨	١٩٣,٣
صافي التمويل الخارجي									
٢٨٨,٦	٢٧٦,٠	٢٩٢,٥	٢٠٩,٤	١٦٠,٣	١٠٦,٦	٩٢,٣	١٢١,١	١١٦,٥	١٣١,١
التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين									
١٥٨,٧	١٥٠,٢	١٨٢,٣	١١٩,٨	٩٦,٣	٦٨,٢	٤٢,٨	٣٢,٩	٣٣,٣	٦٢,٢
صافي الاقتراض الخارجي									
١٣,٥	٤,٠	٤٠,٤-	٣٥,٥-	١٣,٨-	٦,٢	١٨,٤	٢٩,٥	٠,٤	٣١,٤
من دائنين رسميين									
...	...	٢٨,٩-	٣٥,٥-	١٢,٥-	٤,٣	١٥,٤	٢٣,٢	٦,٧-	١,٦
منه: ائتمان وقروض من									
٣٠,٥	٢٣,٩	٤٨,٨	٨,٣	١٦,٨	٤,٦	١٢,٥-	١٥,١-	٦,١-	١٥,٩-
صندوق النقد الدولي									
١١٤,٧	١٢٢,٣	١٧٣,٩	١٤٧,٠	٩٣,٣	٥٧,٣	٣٧,٠	١٨,٥	٣٩,٠	٤٦,٧
من بنوك									
من جهات خاصة أخرى									
٥,٦	١٥,٧	٢٠,١	٣٤,٤-	١١,٨	٣١,١	٤٦,٠	٢٧,٢	٦,١	١٨,٨
للتذكرة									
التمويل الاستثنائي									
التمويل الرسمي									
ميزان المدفوعات									
١٦,٦-	١٤,٨-	٧,٤-	٤,٦-	٢,٦-	٠,٤-	٢,٣-	٤,٦-	٦,٧-	٨,٧-
ميزان الحساب الجاري									
٤,٣	٨,٨	١٥,٨	٤,٥	٤,٧	٣,٦	٣,٦	٥,٣	٤,٢	٤,٠
ميزان الحساب الرأسمالي									
٢٢,٠	١٦,٨	٦,٢	١١,٤	١,٤	١,٠	٤,٦	٤,٥	٤,٩	٩,٧
ميزان الحساب المالي									
٥,٥-	٥,٣-	٨,٩-	٤,١-	٦,٥-	٩,٤-	١,٢-	١,٠-	٣,٦	٢,٤
التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)									
١٠,٩	١٠,٣	٩,١	٧,٠	٤,٧	٩,٢	٩,٥	٩,٠	٧,٢	٩,٨
تدفقات رسمية أخرى، صافية									
١٧,٧	١٧,٩	١٧,٠	٩,٣	٣,٨	١,٩	٣,٢-	٢,٢-	٥,٦-	٢,٠-
تدفقات خاصة، صافية									
٣٣,٦	٣٢,٦	٣٢,٦	٢٣,٦	١٥,١	١٦,٣	٩,٥	١٤,٤	٨,٣	١١,٧
صافي التمويل الخارجي									
١٨,٨	٢٢,٨	٢٧,٩	١٢,٩	١١,١	٨,٤	٩,٢	٩,٦	٩,٢	٨,٤
التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين									
١٤,٨	٩,٨	٤,٧	١٠,٦	٤,٠	٧,٩	٠,٣	٤,٨	٠,٩-	٣,٤
صافي الاقتراض الخارجي									
٩,٨	٤,٢	١,٩-	٦,٢	٤,١	٨,٥	٩,٠	٧,٧	٦,٩	٩,٤
من دائنين رسميين									
...	...	٣,٨-	—	٠,١-	٠,٤	١,٥	٠,٣	٠,٤-	—
منه: ائتمان وقروض من									
٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٨	١,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٨
صندوق النقد الدولي									
٤,١	٤,٧	٦,١	٣,٩	٠,٤-	١,٤-	١٠,٤-	٣,٤-	٨,٤-	٦,٨-
من بنوك									
من جهات خاصة أخرى									
١,٤	٥,٦	٣,٧	٠,٧	٢,٠-	١,٦	١,٧	١,٤	٥,٢	٦,٣
للتذكرة									
التمويل الاستثنائي									
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت									
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
ميزان المدفوعات									
١٩,٨-	١٥,٣-	١,٢-	٨,٩-	٢,٦-	١١,٠	٧,١	١٠,٨-	٩,٣-	١٩,٨-
ميزان الحساب الجاري									
٥,٩	١٢,٣	٢٠,٢	٧,٠	٤,٩	٤,٢	٥,٧	٥,٦	٥,٥	٦,٨
ميزان الحساب الرأسمالي									
١١,٧	٠,٣	١٧,٣-	٢,١	٠,١	٩,٦-	٦,٦-	٨,٦	٢,٠-	١٤,٢
ميزان الحساب المالي									
٢٧,٨-	٢٣,٩-	٢٥,٢-	١٥,٨-	١٣,٩-	١٥,٧-	٤,٧-	١٢,٢	٣,٩	٢,٤-
التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)									
٨,٥	٩,٠	١٥,٤-	٣,٠-	٠,٧	١٤,٨	١٤,٥	١٨,٢	٧,٠	٢١,٤
تدفقات رسمية أخرى، صافية									
٣٢,١	٢٣,٤	٣٥,٤	٢٢,٣	١٤,٣	٧,١-	١٣,٦-	١٩,٥-	٣,٧-	٢,٦-
تدفقات خاصة، صافية									
٥٧,٢	٥٥,٣	٤٤,٩	٣٨,٥	٢٩,٥	١٨,٧	١٢,٨	٩,١	١٦,٧	٣٩,٥
صافي التمويل الخارجي									
٤٨,٥	٥٠,٦	٦٠,٧	٣٧,٧	٢٨,١	١٨,٩	١٦,٥	١٤,٢	١٢,٨	١٧,٩
التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين									
٨,٧	٤,٧	١٥,٨-	٠,٨	١,٤	٠,١-	٣,٨-	٥,١-	٣,٨	٢١,٦
صافي الاقتراض الخارجي									
٦,٥	—	٢٨,٢-	٤,٩-	٠,٣-	١٣,٢	١١,٧	١٥,٩	٥,٧	١٩,١
من دائنين رسميين									
...	...	١٩,٧-	٥,٤-	٣,٧-	٠,٢-	١,٥-	٨,٠	٢,٠	١,١
منه: ائتمان وقروض من									
٥,٧	٣,٨	٤,٥	٢,٥-	١,٥	٢,٢-	٤,٢-	٢,٩-	٠,٧	٠,٥-
صندوق النقد الدولي									
٣,٤-	—	٠,٩	٧,٩	٨,١	٠,٢	١١,١-	١٨,١-	٢,٦-	٣,١
من بنوك									
من جهات خاصة أخرى									
٤,٦	١١,٣	١٨,٤	٧,٠-	١٨,٨	٢٤,٥	٢٧,٥	٨,٥	١١,٠	١٣,٦
للتذكرة									
التمويل الاستثنائي									

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول ٣٤ (تمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
مجموعات أخرى										
البلدان الفقيرة المثقلة بالدين										
ميزان المدفوعات										
١٣,١-	١١,٢-	٨,٢-	٩,٤-	٧,٧-	٧,٣-	٨,٨-	٧,٣-	٦,٩-	٩,٠-	ميزان الحساب الجاري
٥,٩	١٣,٤	٣٢,٢	٦,٣	٥,٠	٣,٤	٣,٣	٤,٠	٣,٦	٥,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
٦,٦	٢,٢-	٢٠,٥-	٣,٦	٣,١	٣,٦	٦,٥	٤,٣	٢,٢	٢,٦	ميزان الحساب المالي
٣,٠-	٣,١-	٤,٣-	٢,٢-	٢,٧-	٢,٥-	١,٦-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٩,٧	٩,٢	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٨,٥	٨,٧	٨,٦	٨,٤	٤,١	تدفقات رسمية أخرى، صافية
١,٣	٠,٦	٠,٢-	٠,٢	٠,٦-	١,٠-	٠,٨	١,٨-	٤,٥-	١,٠	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٣,٩	١٢,٦	١٥,٢	١٠,٩	١٠,٥	٩,٩	١١,٠	٧,٩	٦,٣	٨,٤	صافي التمويل الخارجي
١١,١	١٧,٧	٣٦,٤	١٠,١	٩,١	٧,٣	٧,٦	٧,٠	٦,٦	٨,٦	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٢,٩	٥,١-	٢١,٢-	٠,٨	١,٤	٢,٥	٣,٥	٠,٩	٠,٣-	٠,٢-	صافي الاقتراض الخارجي
٧,٥	٠,٥-	١٦,٨-	٥,٠	٦,٣	٧,٠	٧,٣	٦,٤	٧,٣	٢,٠	من دائنين رسميين
...	...	١,٩-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١	-	٠,٢	٠,٣	منه: ائتمان وقروض من
٠,١-	٠,٧	٠,٩	٠,٦	٠,٩	٠,٣	١,٠	٠,٢	٠,١	٠,٥-	صندوق النقد الدولي
٤,٥-	٥,٣-	٥,٣-	٤,٨-	٥,٩-	٤,٧-	٤,٩-	٥,٧-	٧,٦-	١,٧-	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
٢,٤	٦,٩	١٦,٦	٣,٩	١,٦	٣,٥	١٤,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٩	للتذكرة
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا										
ميزان المدفوعات										
١٦١,٠	١٦٥,٧	٢٣٦,٠	٢٠٧,٠	١٠٨,٨	٦٧,٦	٣٣,٦	٤٤,٧	٧٧,٩	١١,٦	ميزان الحساب الجاري
٠,٤-	٠,٣-	٠,٩	٠,١	-	١,٣	١,٧	٣,٢	٢,٥	١,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
١٥٩,٩-	١٦٤,٧-	٢٣٩,٠-	١٩٥,٦-	٩٧,٨-	٦٠,٣-	٣٥,٢-	٣٧,٤-	٧٠,٢-	٠,٥	ميزان الحساب المالي
٩٧,٩-	١٠٠,٥-	١٤٧,٧-	١٢٤,٥-	٥٨,١-	٤٢,١-	٨,٥-	٢١,٨-	٣٧,٠-	٠,٦-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١١٣,٥-	٩٤,١-	٩٢,١-	٦٣,٩-	٣٧,٠-	٢٩,٢-	١٢,٣-	١٥,٦-	٢٢,٠-	٦,٧	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٥١,٦	٣٠,١	١,٧	٧,٠-	٢,٦-	١١,٠	١٤,٤-	-	١٠,٦-	٥,٥-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٢٠,٨	٩٣,٥	٨٤,٣	٥٣,٦	٥٧,٦	٣٤,٠	٦,٩-	١,٠-	٢٩,٢	٦,٠-	صافي التمويل الخارجي
٤٣,٣	٤٦,٠	٤٣,٧	٣١,٦	٢١,٧	١٦,٩	١٢,١	١٤,٦	٧,٩	٩,٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٧٧,٥	٤٧,٥	٤٠,٦	٢٢,٠	٣٥,٩	١٧,١	١٩,٠-	١٥,٦-	٢١,٣	١٥,٢-	صافي الاقتراض الخارجي
٣,١	٢,٥	١٣,٦-	٤,٣-	٢,٨-	٢,٨-	٣,٣-	٦,٣-	٢,٣-	٢,٢	من دائنين رسميين
...	...	١,٠-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	-	منه: ائتمان وقروض من
٢,٣	٤,٩	٠,٥	٩,٥	٣,٢	٣,١	٣,٩-	١,٦-	١,٢	٣,١	صندوق النقد الدولي
٧٢,١	٤٠,١	٥٣,٧	١٦,٨	٣٥,٤	١٦,٨	١١,٨-	٧,٧-	٢٢,٣	٢٠,٥-	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
٢,٢	٤,٦	١,١	١,٢	١,٠	٣,٢	١,٥	١,٤	١,٩	٢,٤	للتذكرة
التمويل الاستثنائي										

^١ للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ٣٢.

الجدول ٣٥ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: الاحتياطيات

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
بمليارات الدولارات الأمريكية										
٤ ٢٣٧,٥	٣ ٦٧٣,٨	٣ ٠١٩,١	٢ ٣٣٨,٤	١ ٨٤٩,٤	١ ٣٩٧,٧	١ ٠٧٥,١	٨٩٧,٧	٨٠٢,٥	٧١٣,٣	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية										
٣١٠,٠	٢٥٣,٧	٢,٨,٨	١٦٠,٣	١٢٦,٣	٩٠,٣	٧٢,٠	٦٤,٤	٥٤,٢	٤٢,١	إفريقيا
١٦٦,٨	١٣٣,١	١٠٩,٧	٨٣,١	٦٢,٤	٤٠,٠	٣٦,١	٣٥,٦	٣٥,٢	٢٩,٣	جنوب الصحراء
٦٥,٨	٥٤,١	٤٧,٤	٣٦,١	٣٢,١	٢٦,١	٢٢,٥	١٨,٨	١٩,٠	١٧,٣	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢٦٢,٩	٢٤٠,٨	٢٢٥,٩	٢٠٤,٧	١٧٤,٧	١٥١,٨	١٢٣,٩	٩٣,٠	٩٢,٧	٩٠,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٥٤٥,٣	٤٤٦,٦	٣٣٨,٢	٢١١,٢	١٤٦,٧	٩١,٦	٥٨,٢	٤٤,٠	٣٣,٢	١٦,٥	كومنولث الدول المستقلة ^١
٤٧١,٤	٣٧٩,٩	٣٨٤,٠	١٧٦,٥	١٢١,٥	٧٣,٨	٤٤,٦	٣٣,١	٢٤,٨	٩,١	روسيا
٧٣,٩	٦٦,٧	٥٤,٢	٣٤,٧	٢٥,٢	١٧,٨	١٣,٦	١٠,٩	٨,٤	٧,٤	ما عدا روسيا
٢ ١٩٠,٨	١ ٨١٧,٣	١ ٤٦٦,٦	١ ١٥٥,٣	٩٣٣,٩	٦٦٩,٧	٤٩٦,٢	٣٧٩,٥	٣٢٠,٧	٣٠٧,٧	آسيا النامية
١ ٦٧٢,٥	١ ٣٥٢,٥	١ ٠٦٢,٥	٨٢٢,٥	٦١٥,٥	٤٠٩,٢	٢٩٢,٠	٢١٦,٣	١٦٨,٩	١٥٨,٣	الصين
٢٠٦,٨	١٨٩,٦	١٦٦,٢	١٣٢,٥	١٢٧,٢	٩٩,٥	٦٨,٢	٤٦,٤	٣٨,٤	٣٣,٢	الهند
٣١١,٥	٢٧٥,٢	٢٣٨,١	٢٠٠,٣	١٩١,٢	١٦١,١	١٣٦,٠	١١٦,٩	١١٣,٤	١١٦,٢	ما عدا الصين والهند
٦٢٩,٩	٥٥٦,١	٤٧٧,٤	٣٥١,٤	٢٤٦,٩	١٩٨,٦	١٦٣,٩	١٥٧,٩	١٤٦,١	١١٣,٥	الشرق الأوسط
٣٩٨,٧	٣٥٩,٤	٣٠٢,٠	٢٥٥,٥	٢٢٠,٨	١٩٥,٦	١٦٠,٧	١٥٨,٨	١٥٥,٧	١٤٣,٠	نصف الكرة الغربي
١٤٢,٨	١٢٢,٦	٨٥,٦	٥٣,٦	٥٢,٨	٤٩,١	٣٧,٧	٣٥,٨	٣١,٥	٢٣,٩	البرازيل
٨٨,٩	٨٠,٧	٧٣,١	٧٤,١	٦٤,١	٥٩,٠	٥٠,٦	٤٤,٨	٣٥,٥	٣١,٨	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٣٠٩,٧	١٠٩٧,٤	٨٩٠,٦	٦١٩,٧	٤٢٨,٣	٣٠٦,١	٢٣٠,٢	٢١٤,٥	١٩٠,٣	١٢٥,٧	الوقود
٣٠٢٧,٨	٢٥٧٦,٤	٢ ١٢٨,٥	١ ٧١٨,٨	١ ٤٢١,١	١ ٠٩١,٦	٨٤٤,٩	٦٨٣,٢	٦١٢,٢	٥٨٧,٦	غير الوقود
٣٥,٥	٣٣,٩	٢٩,٥	٢٧,٧	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٤,٥	٢٥,٥	٢٤,٧	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١ ٢٦٠,٦	١ ١٢٦,٥	٩٩٤,٧	٨٣٢,٩	٧٥٠,٧	٦٤٨,٨	٥٢٩,٩	٤٤٦,٣	٤٢٣,١	٤٠٤,٦	بلدان المركز والمدین الصافي
٨٠,١	٧٤,٦	٦٩,٣	٦٠,٤	٥٤,١	٤٧,٩	٣٦,٩	٣٢,٢	٢٨,٤	٢٨,٨	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
١٩٢,٦	١٦٤,٨	١٤٠,٩	١١٥,٧	١٠١,٨	٨٩,٩	٧٥,٧	٦٨,٠	٧٦,٠	٧٢,٨	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
مجموعات أخرى										
٣٠,٧	٢٧,٧	٢٤,٦	٢٠,٣	١٩,٢	١٦,٠	١٣,٣	١٠,٩	١٠,٢	٩,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٧٧٧,١	٦٧٩,١	٥٧٨,٦	٤٣١,٠	٣١٢,٧	٢٤٩,٩	٢٠٠,٦	١٨٧,١	١٦٥,٥	١٢٦,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
نسبة الاحتياطيات إلى واردات السلع والخدمات ^٣										
٧٩,١	٧٥,١	٧١,٤	٦٦,٤	٦٢,٧	٦٠,٥	٥٥,٣	٤٩,٥	٤٤,٧	٤٦,٣	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية										
٧٤,٧	٦٧,٤	٦٣,٦	٥٧,٢	٥٣,٦	٤٨,٣	٤٦,٩	٤٥,٥	٣٩,١	٣١,٢	إفريقيا
٥١,٧	٤٥,٥	٤٢,١	٣٨,٠	٣٤,٧	٢٨,٠	٣١,٢	٣٣,٢	٣٣,٦	٢٨,٧	جنوب الصحراء
٣٩,٠	٣٥,٤	٣٤,٨	٣١,١	٣٤,٠	٣٤,٤	٣٥,٣	٣١,٠	٣٣,٢	٣٠,٢	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٢٩,٣	٣١,٩	٣٥,٢	٣٤,٨	٣٩,٣	٤١,١	٣٤,٨	٣٤,٦	٣٨,٨	٢٨,٩	أوروبا الوسطى والشرقية
١٢٠,٠	١٠٩,١	٩٦,٠	٧٥,٥	٦٤,٤	٥٢,١	٤١,٠	٣٤,٤	٣٠,٥	١٧,٦	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١٧٠,٥	١٥٢,٧	١٣٥,٢	١٠٧,٢	٩٢,٧	٧١,٥	٥٢,٩	٤٤,٦	٤٠,٦	١٧,٢	روسيا
٤١,٥	٤١,٦	٣٨,١	٣٠,٤	٢٦,٠	٢٤,٥	٢٣,٦	٢٠,٢	١٧,٥	١٨,١	ما عدا روسيا
٩٨,٥	٩٣,٩	٨٧,٩	٨١,٩	٧٩,٦	٧٤,٦	٦٨,١	٥٨,٤	٤٩,٢	٥٨,٦	آسيا النامية
١٣٧,٤	١٣٢,٢	١٢٤,٣	١١٥,٥	١٠١,٥	٩١,١	٨٩,٠	٨٩,٧	٦٧,٤	٨٣,٣	الصين
٦٧,٣	٦٨,٦	٧٠,٤	٧٢,٥	٩٧,٠	١٠٧,١	٩٠,٠	٦٥,٠	٥٢,٦	٥٢,٩	الهند
٤٤,٦	٤٣,٣	٤١,٢	٣٨,٨	٤٣,٩	٤٥,٢	٤١,٨	٣٨,٠	٣٤,٥	٤٢,٧	ما عدا الصين والهند
٩٩,٦	٩٧,٩	٩٨,٣	٩٠,٥	٧٧,٩	٧٨,٥	٧٤,٣	٧٨,٧	٧٥,٠	٦٤,٠	الشرق الأوسط
٤٦,٨	٤٦,٢	٤٤,٤	٤٣,٨	٤٤,٨	٤٧,٦	٤٠,٥	٣٧,٣	٣٥,٩	٣٨,٠	نصف الكرة الغربي
٨٨,٦	٨٦,٢	٧١,٣	٥٤,٨	٦٥,٩	٧٧,٢	٦١,١	٤٩,٢	٤٣,٥	٣٧,٦	البرازيل
٢٦,١	٢٥,٩	٢٦,٢	٣٠,٥	٢٩,٨	٣١,٤	٢٧,٣	٢٤,٢	١٨,٦	٢٠,٤	المكسيك
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٢٢,٤	١١٤,٦	١١٠,٣	٩٦,٢	٨٢,٧	٧٤,٧	٦٥,٧	٦٧,٩	٦٦,٠	٤٨,٢	الوقود
٦٨,٦	٥٣	٦٢,٢	٥٩,٧	٥٨,٥	٥٧,٤	٥٣,٠	٤٥,٦	٤٠,٦	٤٥,٩	غير الوقود
٣٦,٣	٣٦,٩	٣٥,١	٣٧,٥	٤٣,٤	٥٣,٦	٥٩,٦	٥٨,٥	٦٠,٨	٦٢,٩	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٤١,٦	٤١,٢	٤٠,٩	٤٠,٧	٤٤,٠	٤٧,٧	٤٥,٠	٣٩,١	٣٦,٥	٣٩,٩	بلدان المركز المدين الصافي
٣٠,٦	٣١,٦	٣٣,٠	٣٤,٤	٣٧,٢	٣٩,٨	٣٤,٨	٣١,١	٢٧,١	٣٠,٤	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٤٣,٣	٤١,٦	٣٨,٧	٣٦,٥	٤٠,٦	٤٥,١	٤٣,٠	٣٧,١	٤٠,٥	٤٣,١	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
مجموعات أخرى										
٣٣,٩	٣٣,١	٣٢,٤	٣٠,٤	٣٤,٤	٣٥,١	٣٢,٦	٢٩,١	٢٨,٦	٢٧,١	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
١٠٥,٢	١٠٢,١	١٠٢,٤	٩٣,٧	٨٢,٦	٨٢,٩	٧٦,٤	٧٨,٤	٧٢,٠	٥٩,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ تم تقييم الحيازات الرسمية من الذهب في هذا الجدول بسعر ٣٥ وحدة حقوق سحب خاصة للأوقية. ويؤدي هذا العرف المتبع إلى تقدير منقوص بصورة واضحة لحجم احتياطيات البلدان التي تمتلك حيازات كبيرة من الذهب.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ الاحتياطيات في نهاية السنة كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الجدول ٣٦ - صافي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي^١

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨
الاقتصادات المتقدمة	—	—	—	—	—	٥,٧-	—	١٠,٣-	٥,٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	—	—	—	—	—	٥,٧-	—	١٠,٣-	٥,٢
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	٢٠,١-	٣٩,٩-	١٤,٥-	١,٧	١٣,٤	١٩,٠	١٠,٩-	٢,٤-	١٤,٠
المجموعات الإقليمية									
إفريقيا	١,٣-	١,٠-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٤-
جنوب الصحراء	١,٢-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	—	٠,١-	٠,٣-
ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا	١,٢-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢	٠,٢-	—	٠,١-	٠,١
أوروبا الوسطى والشرقية	٥,٣-	٥,٩-	٣,٨-	—	٦,١	٩,٩	٣,٣	٠,٥	٠,٥-
كومنولث الدول المستقلة ^٢	١,١-	٣,٨-	٢,١-	٢,٣-	١,٨-	٤,٠-	٤,١-	٣,٦-	٥,٨
روسيا	٠,١-	٣,٤-	١,٧-	١,٩-	١,٥-	٣,٨-	٢,٩-	٣,٦-	٥,٣
ما عدا روسيا	١,٠-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	١,٢-	—	٠,٥
آسيا النامية	١,٠-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	١,٧	٦,٦
الصين	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الهند	—	—	—	—	—	—	٠,١-	٠,٣-	٠,٤-
ما عدا الصين والهند	٨,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,٦-	٢,٧-	٢,٢-	٠,٩	٢,١	٧,٠
الشرق الأوسط	٠,١-	٠,١-	٠,٣	٠,١-	—	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,١
نصف الكرة الغربي	١٢,٨-	٢٧,٦-	٦,٣-	٥,٦	١١,٩	١٥,٦	١٠,٧-	٠,٩-	٢,٥
البرازيل	—	٢٣,٨-	٤,٤-	٥,٢	١١,٢	٦,٧	٦,٧-	٤,١	٤,٦
المكسيك	—	—	—	—	—	—	٤,٣-	٣,٧-	١,١-
المجموعات التحليلية									
حساب مصدر إيرادات التصدير									
الوقود	١,٢-	٤,٣-	١,٨-	٢,٤-	١,٨-	٤,١-	٣,٥-	٤,١-	٤,٧
غير الوقود	٢٨,٩-	٣٥,٦-	١٢,٧-	٤,١	١٥,٢	٢٣,١	٧,٤-	١,٧	٩,٣
منها: منتجات أولية	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢
حساب مصدر التمويل الخارجي									
بلدان المركز المدين الصافي	٢٨,٧-	٣٥,١-	١٢,٠-	٤,٣	١٥,٥	٢٣,٣	٦,٩-	١,٤	٨,٨
منه: تمويل رسمي	٣,٧-	٤,٨-	٣,٣-	٠,٥	—	٨,٢	١,٧	٠,٨	٥,٤
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥	١٩,٦-	٥,٤-	٣,٤-	٠,٢-	١,٥-	٨,١	١,٩	١,١	٥,٣
مجموعات أخرى									
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	١,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢	—	٠,١	٠,٢	٠,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,١-	٠,٨-	٠,١-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	—	٠,١-
اللتزكة									
الإجمالي									
صافي الائتمان المقدم من:									
حساب الموارد العامة	٢٦,٦٨٥-	٣٩,٧٩٨-	١٤,٢٧٦-	١,٧٤١	١٢,٨٣٢	١٣,٢١٣	١٠,٧٤١-	١٢,٨٥٦-	١٨,٨١١
تسهيل النمو والحد من الفقر	٣,٥٨٧-	٠,٧١٥-	٠,١٧٩-	٠,٠٠٩	٠,٥٦٧	٠,١٠٦	٠,١٤٨-	٠,١٩٤	٠,٣٧٤
المدفوعات في نهاية السنة من: ^٣									
حساب الموارد العامة	١٣,٦١٩	٣٨,٨٥٩	٨٤,٩٩٢	٩٥,٣٢٣	٨٥,٣٥٧	٦٦,٤٤٨	٥٥,٣٦٨	٦٩,٥٠٤	٨٤,٥٤١
تسهيل النمو والحد من الفقر ^٤	٥,٧٢٥	٨,٩٢٤	١٠,٤٢١	١٠,١٠٨	٩,٢٢٢	٧,٩٧٤	٨,١٥٩	٨,٧٤٩	٨,٧٧٥

^١ يشمل صافي المبالغ المنصرفة للبرامج الممولة من حساب الموارد العامة وتسهيل النمو والحد من الفقر (التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي ("إيساف") سابقاً). وتستند هذه البيانات إلى المعاملات مع تحويل القيم إلى الدولار الأمريكي على أساس المتوسط السنوي لأسعار الصرف.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ تشير البيانات إلى المبالغ المنصرفة في نهاية العام من رصيد الائتمان القائم، محولة إلى قيم بالدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة.

^٤ تشمل قروض التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي وقروض الصندوق الاستئماني غير المسددة.

الجدول ٣٧ - موجز الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
بمليارات الدولارات الأمريكية									
الدين الخارجي									
البلدان الأخرى من أسواق									
٣٧١٥,١	٣٤٩٢,٨	٣٢٤٢,٩	٣٠٢٢,٦	٢٩٢٤,٦	٢٦٧٣,٠	٢٤٤٨,٦	٢٣٧٩,٤	٢٣٦٧,٦	٢٤٥٣,٠
صاعدة وبلدان نامية									
المجموعات الإقليمية									
٢٦٦,٩	٢٥٤,٨	٢٥٥,٥	٢٩٨,٨	٣٢٥,٠	٣٠٩,٢	٢٨٤,٦	٢٧٥,٤	٢٨٦,٨	٢٩٨,١
٨١٦,٩	٧٦٠,٥	٧٠١,١	٥٩٥,٦	٥٤٤,٩	٤٤٥,٢	٣٥٥,٩	٣٠٧,٥	٣٠١,١	٢٧٩,١
٤٨٩,٥	٤٣٥,٩	٣٨٤,٥	٣٣٥,٨	٢٨١,٣	٢٣٩,٦	١٩٩,٦	١٨٩,٢	٢٠٠,٤	٢١٨,٩
١٠٣٠,٩	٩٦٨,٧	٨٩٥,١	٨٠٨,٩	٧٦٨,٨	٧١١,٦	٦٧٨,٥	٦٧٢,٧	٦٥٢,٨	٦٩١,٧
٣٣٩,٧	٣١٨,٧	٢٨٢,٤	٢٣٧,١	٢٠٨,٢	١٧٩,٠	١٦٥,٦	١٦٠,٤	١٦٤,٥	١٦٩,٦
٧٧١,١	٧٥٤,٢	٧٢٤,٥	٧٤٩,٥	٧٩٦,٣	٧٨٨,٤	٧٦٤,٤	٧٧٤,٢	٧٦٢,٠	٧٩٥,٥
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢٥٧٤,١	٢٤٤٥,٤	٢٣١١,٥	٢١٦٩,٧	٢١٦٠,٩	١٠٠٦,٣	١٨٤٧,٤	١٧٨٨,٥	١٧٩٧,١	١٨٤٨,٧
٢١٨,١	٢٠٩,٣	٢٠٦,٧	٢١٧,٧	٢٢١,٧	٢١٢,٦	١٩٨,٤	١٨٤,٢	١٨٠,٨	١٨٢,٤
حسب تجربة خدمة الدين									
٥٤٤,٢	٥٢٨,٢	٥٢٦,٧	٥٣٦,٦	٥٧٠,١	٥٥٠,٤	٥٢٣,١	٥٣٤,١	٥٣١,٥	٥٥٤,٦
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥ أو أعيدت									
مدفوعات خدمة الدين^٢									
البلدان الأخرى من أسواق									
٦٠٧,٦	٥٧٥,٠	٦٦٥,٢	٥٩٢,٧	٤٧٨,٣	٤٦٥,٤	٤١٦,١	٤٢٤,٧	٤٤٦,٧	٣٩٧,٠
صاعدة وبلدان نامية									
المجموعات الإقليمية									
٢٦,٥	٢٩,٦	٤٦,٤	٣٤,٧	٢٩,٤	٢٥,٨	٢١,١	٢٦,٠	٢٦,٨	٢٥,٤
١٥٠,٤	١٤٠,٤	١٢٧,٤	١٠٨,٠	٩٨,٢	٨٥,٧	٦٨,٢	٦٦,٦	٥٨,٠	٥٣,٦
٩٩,٣	٩١,٢	١٣١,٧	١٠٧,٥	٧٤,٤	٦٣,١	٤٧,٠	٣٩,٩	٦١,٦	٢٧,٠
١٣٩,٥	١٢٨,٩	١٢٢,١	١١١,٦	٩٩,٣	١٠٩,٢	١٠٩,٧	١٠٠,٠	٩٣,٧	٩٢,٦
٣٨,٤	٣٦,٢	٤٣,٦	٣٠,٢	٢٢,٦	١٩,٩	١٥,٥	٢٢,٩	١٩,٦	١٩,٤
١٥٣,٥	١٤٨,٧	١٩٥,٠	٢٠١,٥	١٥٤,٤	١٦١,٧	١٥٤,٧	١٦٩,٤	١٨٧,٠	١٧٩,٠
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٤٢٥,٧	٤٠٢,٨	٤٣٣,٨	٤٠٩,١	٣٤٣,٤	٣٤٤,٤	٣١٩,١	٣٢٨,٧	٣٣٣,٧	٣١٦,٩
٢١,١	١٨,٨	٢٣,١	٢٠,٢	١٩,٦	٧٨,٢	١٧,١	١٦,٧	١٦,٩	١٥,٦
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
٥٩,١	٦١,٩	٧٧,١	٨٣,٣	٦١,٠	٦٦,٥	٦٧,٧	٨٢,٢	٧٧,٦	٦٨,٩
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥ أو أعيدت									

الجدول ٣٧ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
% من صادرات السلع والخدمات									
الدين الخارجي^٢									
البلدان الأخرى من أسواق									
٦٢,٦	٦٥,٣	٦٧,٤	٧٥,٨	٩١,٢	١٠٧,٢	١١٨,٧	١٢٥,١	١٢٢,١	١٥٥,٤
صاعدة وبلدان نامية									
المجموعات الإقليمية									
٦١,٩	٦٤,٨	٦٨,٧	٩٤,٥	١٣٠,٦	١٥٨,٨	١٨٣,٨	١٨٣,٥	١٨٢,٠	٢٣٢,٨
١٠٠,٢	١٠٣,٣	١١٠,٦	١١١,٩	١١٩,٦	١٢٦,٤	١٢٩,٠	١٢٣,٩	١٢٩,٦	١٣٧,٥
٨٨,٢	٨٥,٢	٧٩,٥	٨٦,٣	٩٢,٥	١٠٧,٠	١١١,٨	١١٤,١	١٢١,٧	١٧٧,١
٤١,٠	٤٤,٤	٤٨,٢	٥٣,٢	٦٢,٥	٧٤,٧	٨٦,٤	٩٧,٦	٩٣,٩	١١٩,٨
٤٤,٥	٤٤,٩	٤٠,٥	٤٠,٥	٤٨,٦	٥٤,٨	٦٢,٩	٦٥,١	٦٠,٩	٨٧,٥
٩٠,٠	٩٢,٨	٩٤,٦	١١٦,٠	١٤٨,٠	١٧٨,٦	١٨٨,٩	١٩٢,٤	١٨١,٦	٢٢٥,٧
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٩٠,٩	٩٤,٣	٩٩,٠	١١٠,٨	١٣١,٣	١٥٢,١	١٦٢,٧	١٦٧,١	١٦٦,٨	١٩٨,٠
١٠٢,٠	١٠٧,١	١١٤,٠	١٤٣,٦	١٧٣,٩	٢٠٢,٧	٢١٩,٦	٢١٠,٦	٢٠٤,٣	٢٣٤,٥
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
١٢٨,١	١٣٥,١	١٤٤,١	١٧٢,٢	٢٢٢,٨	٢٦٠,٨	٢٧٨,٣	٢٩٥,٣	٢٧٩,٨	٣٤٤,٥
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥ أعيدت									
مدفوعات خدمة الدين									
البلدان الأخرى من أسواق									
١٠,٢	١٠,٨	١٣,٨	١٤,٩	١٤,٩	١٨,٧	٢٠,٢	٢٢,٣	٢٣,٠	٢٥,٢
صاعدة وبلدان نامية									
المجموعات الإقليمية									
٦,١	٧,٥	١٢,٥	١١,٠	١١,٨	١٣,٣	١٣,٦	١٧,٣	١٧,٠	١٩,٩
١٨,٥	١٩,١	٢٠,١	٢٠,٤	٢١,٥	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٦,٨	٢٥,٠	٢٦,٤
١٧,٩	١٧,٨	٢٧,٠	٢٧,٧	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٦,٣	٢٤,٠	٣٧,٤	٢١,٨
٥,٥	٥,٩	٦,٦	٧,٣	٨,١	١١,٥	١٤,٠	١٤,٥	١٣,٥	١٦,٠
٥,٠	٥,١	٦,٢	٥,٢	٥,٣	٦,١	٥,٩	٩,٣	٧,٣	١٠,٠
١٧,٩	١٨,٣	٢٥,٢	٣١,٢	٢٨,٧	٣٦,٦	٣٨,٢	٤٢,١	٤٤,٦	٥٠,٨
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
١٥,٠	١٥,٥	١٨,٦	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٦,١	٢٨,١	٣٠,٧	٣١,٠	٣٣,٩
٩,٩	٩,٦	١٢,٧	١٣,٣	١٥,٣	١٧,٣	١٨,٩	١٩,١	١٩,٠	٢٠,١
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
١٣,٩	١٥,٨	٢١,١	٢٣,٨	٣١,٥	٣٦,٠	٤٥,٤	٤٠,٨	٤٢,٨	٥٠,٨
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥ أعيدت									

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٢ تشير مدفوعات خدمة الدين إلى مدفوعات الفائدة الفعلية على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل الفعلية. وتشمل التوقعات تأثير بنود التمويل الاستثنائي.

^٣ إجمالي الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الدين الخارجي: حسب المنطقة

الجدول ٣٨ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المنطقة: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية									
إجمالي الدين									
٣٧١٥,١	٣٤٩٢,٨	٣٢٤٢,٩	٣٠٢٢,٦	٢٩٢٤,٦	٢٦٧٣,٠	٢٤٤٨,٦	٢٣٧٩,٤	٢٣٦٧,٦	٢٤٥٣,٠
حسب أجل الاستحقاق									
٨٢٩,٤	٧٧٢,٩	٧٠٢,٥	٦١٢,٦	٥١٠,٣	٤١٤,٧	٣٣٩,٦	٣٤٤,٦	٣٠١,٧	٢٢٣,١
قصير الأجل									
٢٨٨٥,٦	٢٧١٩,٩	٢٥٤٠,٤	٢٤١٠,١	٢٤١٤,٣	٢٢٥٣,٣	٢١٠٩,٠	٢٠٣٤,٩	٢٠٦٥,٩	٢١٢٩,٩
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
٧٨٩,٠	٧٧٢,٨	٧٦٥,١	٨٦٠,٤	٩٥٨,٩	٩٥٦,٦	٩١٩,٥	٨٨٢,٩	٨٨٦,٦	٩٢٩,٢
جهات رسمية									
١٠٧٨,٧	٩٧١,٩	٨٧٠,٢	٧٥٦,١	٧٣٠,٧	٦٤٩,١	٦١٥,٠	٦١٨,٢	٦٤٥,٩	٧٠٠,٦
بنوك									
١٨٤٧,٤	١٧٤٨,٠	١٦٠٧,٦	١٤٠٦,١	١٢٣٥,٠	١٠٦٧,٤	٩١٤,١	٨٧٨,٣	٨٣٥,١	٨٢٣,٢
جهات خاصة أخرى									
المجموعات الإقليمية									
إفريقيا									
إجمالي الدين									
٢٦٦,٩	٢٥٤,٨	٢٥٥,٥	٢٩٨,٨	٣٢٥,٠	٣٠٩,٢	٢٨٤,٦	٢٧٥,٤	٢٨٦,٨	٢٩٨,١
حسب أجل الاستحقاق									
١٥,٥	١٥,٠	١٤,٩	١٥,٦	١٧,٧	١٥,٨	١٤,٩	١١,٦	١٣,٧	٣٤,٣
قصير الأجل									
٢٥١,٤	٢٣٩,٧	٢٤٠,٦	٢٨٣,٢	٣٠٧,٣	٢٩٣,٤	٢٦٩,٧	٢٦٣,٨	٢٧٣,١	٢٦٣,٨
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
١٤٩,٠	١٤٤,٥	١٤٨,٥	٢٠٩,٨	٢٤٠,١	٢٣٣,١	٢١٧,٠	٢٠٣,٩	٢٠٥,٤	٢٠٥,٧
جهات رسمية									
٧٨,٥	٧٢,١	٧٠,٢	٥٨,٢	٥٦,٩	٥١,٩	٤٥,٦	٥١,٥	٥٥,٣	٦٣,٠
بنوك									
٣٩,٤	٣٩,٤	٣٨,١	٣٠,٨	٢٨,١	٢٤,١	٢١,١	٢٠,٠	٢٦,٠	٢٩,٤
جهات خاصة أخرى									
جنوب الصحراء									
إجمالي الدين									
٢٢٩,٧	٢١٧,٤	٢١٨,٧	٢٥٠,٥	٢٧٠,٣	٢٥٢,٨	٢٣٢,٥	٢٢٥,٠	٢٣٢,٠	٢٣٨,٢
حسب أجل الاستحقاق									
١٢,٥	١٢,٢	١١,٩	١١,٧	١٤,٩	١٣,٥	١٢,٦	٩,٧	١١,٨	٣٢,٥
قصير الأجل									
٢١٧,٢	٢٠٥,٢	٢٠٦,٨	٢٣٨,٩	٢٥٥,٤	٢٣٩,٣	٢١٩,٩	٢١٥,٣	٢٢٠,١	٢٠٥,٧
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
١٢٢,٨	١١٨,٠	١٢٢,٣	١٧٢,٢	١٩٧,٢	١٨٩,١	١٧٦,٨	١٦٦,٣	١٦٤,٨	١٦١,٧
جهات رسمية									
٦٧,٥	٦١,٢	٥٩,٦	٤٧,٦	٤٥,٠	٣٩,٦	٣٥,٥	٤٠,٥	٤٣,٩	٥٠,٩
بنوك									
٣٩,٤	٣٨,١	٣٦,٨	٣٠,٨	٢٨,١	٢٤,١	٢٠,٣	١٨,٢	٢٢,٢	٢٥,٦
جهات خاصة أخرى									
أوروبا الوسطى والشرقية									
إجمالي الدين									
٨١٦,٩	٧٦٠,٥	٧٠١,١	٥٩٢,٦	٥٤٤,٩	٤٤٥,٢	٣٥٥,٩	٣٠٧,٥	٣٠١,١	٢٧٩,١
حسب أجل الاستحقاق									
٢٠١,٥	١٨٦,٩	١٧٠,٢	١٤٠,٨	١١٨,٧	٩١,٦	٦٢,١	٥٥,٥	٦٣,٥	٥٧,٦
قصير الأجل									
٦١٥,٤	٥٧٣,٦	٥٣٠,٨	٤٥١,٨	٤٢٦,٢	٣٥٣,٦	٢٩٣,٨	٢٥٢,٠	٢٣٧,٦	٢٢١,٤
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
٥٥,٦	٥٨,٢	٦٠,٣	٦١,٩	٦٩,٩	٧٤,٤	٧٦,٥	٨٣,٢	٧٧,٥	٧٥,٨
جهات رسمية									
٣٢٢,٥	٢٩٤,٢	٢٧٠,٠	٢٣١,٠	٢١٥,٩	١٧٧,٣	١٣٩,٢	١٠٩,٤	١٢٢,٧	١١٠,٣
بنوك									
٤٣٨,٨	٤٠٨,٠	٣٧٠,٨	٢٩٩,٨	٢٥٩,٢	١٩٣,٥	١٤٠,٣	١١٤,٨	١٠٠,٨	٩٣,٠
جهات خاصة أخرى									
كومنولث الدول المستقلة									
إجمالي الدين									
٤٨٩,٥	٤٣٥,٩	٣٨٤,٥	٣٣٥,٨	٢٨١,٣	٢٣٩,٦	١٩٩,٦	١٨٩,٠	٢٠٠,٤	٢١٨,٩
حسب أجل الاستحقاق									
٦٠,٨	٥١,٨	٥٠,٥	٤٩,٣	٣٦,٩	٣٠,٨	١٨,٨	١٦,١	١٣,٦	١٤,٤
قصير الأجل									
٤٢٨,٧	٣٨٤,١	٣٣٤,٠	٢٨٦,٤	٢٤٤,٤	٢٠٨,٩	١٨٠,٩	١٧٣,١	١٨٦,٨	٢٠٤,٥
طويل الأجل									
حسب نوع الدائن									
٣٤,٦	٣٥,٠	٣٥,١	٥٧,٤	٨٥,٤	٨٦,٧	٨٥,٢	٩١,١	١٠٣,٠	١١٣,٥
جهات رسمية									
١٤١,٨	٩٩,٨	٦٢,١	٤٨,١	٢٩,٥	٢٣,٠	٢٠,٩	٢٢,١	١٧,٨	٤٩,٤
بنوك									
٣١٣,١	٣٠١,١	٢٨٧,٢	٢٣٠,٣	١٦٦,٤	١٢٩,٩	٩٣,٥	٧٦,١	٧٩,٦	٥٦,٠
جهات خاصة أخرى									

الجدول ٣٨ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
										آسيا النامية
١٠٣٠,٩	٩٦٨,٧	٨٩٥,١	٨٠٨,٩	٧٦٨,٨	٧١١,٦	٦٧٨,٥	٦٧٢,٧	٦٥٢,٨	٦٩١,٧	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٢٩٣,١	٢٧٥,٥	٢٥٥,٤	٢٢١,٢	١٦٧,٢	١٢٨,٨	١٠٦,٧	١٠٥,٤	٥٣,٣	٦٥,١	قصير الأجل
٧٣٧,٨	٦٩٣,٢	٦٣٩,٦	٥٨٧,٦	٦٠١,٧	٥٨٢,٨	٥٧١,٨	٥٦٧,٣	٥٩٩,٥	٦٢٦,٦	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٣٣٦,١	٣٢٢,٨	٣٠٩,٣	٣٠٢,٩	٢٩٣,١	٢٨٤,٤	٢٧٩,٤	٢٧١,٥	٢٧٧,٧	٢٩٥,٩	جهات رسمية
٢٤٢,١	٢٢٩,٢	٢١٤,٦	١٨٨,٢	١٧٦,٢	١٥٩,٨	١٦٧,١	١٧٣,٥	١٧٩,٥	١٩٥,٣	بنوك
٢٥٢,٨	٤١٦,٨	٣٧١,٢	٣١٧,٨	٢٩٩,٥	٢٦٧,٤	٢٣٢,٠	٢٢٧,٧	١٩٥,٦	٢٠٠,٥	جهات خاصة أخرى
										الشرق الأوسط
٢٣٩,٧	٢١٨,٧	٢٨٢,٤	٢٣٧,١	٢٠٨,٢	١٧٩,٠	١٦٥,٦	١٦٠,٤	١٦٤,٥	١٦٩,٦	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٥١,٠	١٤٠,١	١٢٢,٦	١٠٠,٥	٨٦,٧	٦٨,٨	٥٦,٩	٥٦,٩	٥٣,١	٥٥,٥	قصير الأجل
١٨٨,٨	١٧٨,٦	١٥٩,٧	١٣٦,٦	١٢١,٥	١١٠,١	١٠٨,٧	١٠٣,٥	١١١,٤	١١٤,١	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٧١,٨	٦٩,٢	٦٨,٤	٦٧,٣	٦٧,٥	٦٥,٣	٦٠,٨	٥٥,٧	٥٨,١	٥٩,٩	جهات رسمية
١١٠,٠	١٠١,٨	٨٧,٨	٦٨,٢	٥٨,٣	٤٤,٢	٤٠,٥	٤٥,٧	٤٩,٦	٥٢,٤	بنوك
١٥٨,٠	١٤٧,٧	١٢٦,٢	١٠١,٦	٨٢,٤	٦٩,٥	٦٤,٣	٥٩,٠	٥٦,٨	٥٧,٣	جهات خاصة أخرى
										نصف الكرة الغربي
٧٧١,١	٧٥٤,٢	٧٢٤,٥	٧٤٩,٥	٧٩٦,٣	٧٨٨,٤	٧٦٤,٤	٧٧٤,٢	٧٦٢,٠	٧٩٥,٥	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٠٧,٥	١٠٣,٦	٨٨,٨	٨٥,١	٨٣,٢	٧٨,٩	٨٠,٢	٩٩,١	١٠٤,٥	٩٦,٢	قصير الأجل
٦٦٣,٦	٦٥٠,٦	٦٣٥,٧	٦٦٤,٤	٧١٣,٢	٧٠٩,٥	٦٨٤,١	٦٧٥,١	٦٥٧,٥	٦٩٩,٣	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٤١,٩	١٤٣,٢	١٤٣,٥	١٦١,٢	٢٠٣,٠	٢١٢,٧	٢٠٠,٦	١٧٧,٥	١٦٤,٩	١٧٨,٣	جهات رسمية
١٨٣,٩	١٧٤,٨	١٦٥,٦	١٦٢,٤	١٩٣,٨	١٩٢,٨	٢٠٠,٧	٢١٦,١	٢٢٠,٩	٢٣٠,٢	بنوك
٤٤٥,٣	٤٣٦,٣	٤١٥,٤	٤٢٥,٩	٣٩٩,٥	٣٨٢,٩	٣٦٣,٠	٣٨٠,٦	٣٧٦,٢	٣٨٧,٠	جهات خاصة أخرى

^١ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الدين الخارجي: حسب المعايير التحليلية

الجدول ٣٩- البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن (بمليارات الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
٧٥١,٧	٦٨٦,٣	٦٠٦,٧	٥٧٢,٨	٥١٦,٢	٤٥٩,٤	٤١٣,١	٤٠٢,٢	٤٢٢,١	٤٥٤,٥	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
١٧٣,٢	١٦٢,٥	١٤٠,٣	١١٨,٦	٩٨,٥	٧٧,٤	٥٧,٩	٥٦,٠	٥١,٤	٧٣,٨	حسب أجل الاستحقاق
٥٧٨,٥	٥٢٣,٨	٤٦٦,٤	٤٥٤,٣	٤١٧,٧	٣٨١,٩	٣٥٥,٢	٣٤٦,١	٣٧٠,٦	٣٨٠,٧	قصير الأجل
حسب نوع الدائن										
١٠٤,٠	٩٨,٩	٩٨,٤	١٤٦,٤	١٩٧,٠	١٩٥,١	١٨٥,٧	١٨٢,٤	١٩٦,٦	٥٠٧,٥	جهات رسمية
٢٥٠,٤	١٩٩,٢	١٤٨,٢	١١٩,٦	٨٩,٢	٦٩,٧	٦٣,٧	٧٢,١	٧٢,٣	١٠٦,٢	بنوك
٣٩٧,٣	٣٨٨,٢	٣٦٠,٢	٣٠٦,٨	٢٣٠,٠	١٩٤,٦	١٦٣,٦	١٤٧,٧	١٥٣,٢	١٤٠,٧	جهات خاصة أخرى
غير الوقود										
٢ ٩٦٣,٤	٢ ٨٠٦,٥	٢ ٦٣٦,٢	٢ ٤٤٩,٨	٢ ٤٠٨,٤	٢ ٢١٣,٧	٢ ٠٣٥,٥	١ ٩٧٧,٣	١ ٩٤٥,٥	١ ٩٩٨,٥	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٦٥٦,٢	٦١٠,٤	٥٦٢,٢	٤٩٤,٠	٤١١,٨	٣٧٧,٣	٢٨١,٧	٢٨٨,٦	٢٥٠,٣	٢٤٩,٤	حسب أجل الاستحقاق
٢ ٣٠٧,٢	٢ ١٩٦,١	٢ ٠٧٤,٠	١ ٩٥٥,٨	١ ٩٦٦,٦	١ ٨٧٦,٤	١ ٧٥٣,٩	١ ٦٨٨,٧	١ ٦٩٥,٣	١ ٧٤٩,١	قصير الأجل
حسب نوع الدائن										
٦٨٤,٩	٦٧٣,٩	٦٦٦,٧	٧١٣,٩	٧٦٢,٠	٧٦١,٦	٧٣٣,٨	٧٠٠,٦	٦٩٠,٠	٧٢١,٧	حسب نوع الدائن
٨٢٨,٣	٧٧٢,٧	٧٧٢,٠	٦٣٦,٥	٦٤١,٤	٥٧٩,٤	٥٥١,٢	٥٤٦,٢	٥٧٣,٣	٥٩٤,٤	جهات رسمية
١ ٤٥٠,٢	١ ٣٥٩,٨	١ ٢٤٧,٥	١ ٠٩٩,٤	١ ٠٠٥,٠	٨٧٢,٧	٧٥٠,٥	٧٣٠,٥	٦٨١,٩	٦٨٢,٤	بنوك
جهات خاصة أخرى										
منتجات أولية غير الوقود										
٩٣,٢	٨٩,٩	٨٤,٩	١٠١,٨	١٠٣,٦	١٠٠,٦	٩٦,٢	٨٧,٨	٨٥,١	٨٢,٣	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
١٢,٨	١٢,٨	١٢,١	٩,٧	١٠,٣	٩,٥	٧,٥	٦,٧	٧,٨	٥,٩	حسب أجل الاستحقاق
٨٠,٤	٧٧,١	٧٢,٨	٩٢,٠	٩٣,٢	٩١,١	٨٨,٨	٨١,١	٧٧,٢	٤٦,٣	قصير الأجل
حسب نوع الدائن										
٣٤,٥	٣٣,٢	٣٢,٥	٥١,٣	٥٧,٨	٥٧,٧	٥٥,٦	٤٨,٣	٤٧,٤	٤٧,١	حسب نوع الدائن
١,١	١,٢	١,٢	١,٥	٢٠,٢	٢١,٦	٢٠,٥	٢٠,٠	٢٠,١	١٩,٢	جهات رسمية
٥٧,٦	٥٥,٦	٥١,٢	٤٩,٠	٢٥,٥	٢١,٢	٢٠,٢	١٩,٥	١٧,٦	١٦,٠	بنوك
جهات خاصة أخرى										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز والمدن الصافي										
٢ ٥٧٤,١	٢ ٤٤٥,٤	٢ ٣١١,٥	٢ ١٦٩,٧	٢ ١٦٠,٩	٢ ٠٠٦,٣	١ ٨٤٧,٤	١ ٧٨٨,٥	١ ٧٩٧,١	١ ٨٤٨,٧	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
٤١٦,٠	٣٨٥,٣	٣٥٧,٩	٣١٧,٣	٢٧٧,٨	٢٣٦,٨	٢٠٣,٨	٢١٧,٧	٢٣٣,٢	٢٢٦,٩	حسب أجل الاستحقاق
٢ ١٥٨,٢	٢ ٠٦٠,١	١ ٩٥٣,٦	١ ٨٥٢,٤	١ ٨٨٣,١	١ ٧٦٩,٥	١ ٦٤٣,٦	١ ٥٧٠,٩	١ ٥٦٣,٩	١ ٦٢١,٨	قصير الأجل
حسب نوع الدائن										
٦١٦,٣	٦٠٩,١	٦٠٩,٨	٦٦٦,٩	٧٣٠,٩	٧٤٠,٩	٧١٤,٢	٦٨١,٠	٦٧١,٧	٦٩٥,٩	حسب نوع الدائن
٧٢٦,٩	٦٧٩,١	٦٣٩,٢	٥٦٥,٠	٥٨٠,٦	٥٢٨,٤	٤٩٨,٦	٤٩٤,٧	٥٢٢,٩	٥٤٢,٠	جهات رسمية
١٢٣١,٠	١١٥٧,٢	١٠٦٢,٤	٩٣٧,٩	٨٤٩,٥	٧٣٧,٠	٦٣٤,٦	٦١٢,٩	٦٠٢,٥	٦١٠,٨	بنوك
جهات خاصة أخرى										
التمويل الرسمي										
٢١٨,١	٢٠٦,٣	٢٠٦,٧	٢١٧,٧	٢٢١,٧	٢١٢,٦	١٩٨,٤	١٨٤,٢	١٨٠,٨	١٨٢,٤	إجمالي الدين
حسب أجل الاستحقاق										
١٠,٩	١٠,٧	١١,٣	١١,٠	١٠,٠	١٠,٣	١٠,٧	١٧,٢	١٦,٢	١٥,٣	حسب أجل الاستحقاق
٢٠٧,٢	١٩٨,٥	١٩٥,٤	٢٠٦,٧	٢١١,٧	٢٠٢,٤	١٨٧,٧	١٦٧,٠	١٦٤,٧	١٦٧,١	قصير الأجل
حسب نوع الدائن										
١٣٥,٦	١٢٩,٦	١٢٩,١	١٤٢,٩	١٤٩,١	١٤٤,٢	١٣٦,١	١١٩,١	١١٦,٤	١٢٠,٥	حسب نوع الدائن
٢٨,٧	٢٨,١	٢٧,٧	٢٧,١	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٢,٠	٢١,٦	١٩,٩	١٨,٥	جهات رسمية
٥٣,٨	٥١,٦	٤٩,٩	٤٧,٨	٤٧,٠	٤٤,٠	٤٠,٣	٤٣,٥	٤٤,٥	٤٣,٤	بنوك
جهات خاصة أخرى										

الجدول ٣٩ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت									
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥									
٥٤٤,٢	٥٢٨,٢	٥٢٦,٧	٥٣٦,٦	٥٧٠,١	٥٥٠,٤	٥٢٣,١	٥٣٤,١	٥٣١,٥	٥٥٤,٦
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٣٠,٧	٣٠,٢	٣٠,٠	٣٠,٢	٢٦,٢	٢٣,٢	٢١,٥	٣٠,٢	٣٥,٥	٣٥,١
٥١٣,٥	٤٩٨,٠	٤٩٦,٧	٥٠٦,٤	٥٤٣,٩	٥٢٧,٢	٥٠١,٦	٥٠٣,٩	٤٩٦,٠	٥١٩,٥
حسب نوع الدائن									
٢٥٥,٢	٢٥٣,٨	٢٥٩,٨	٢٩٦,٧	٣١٦,٣	٣١٦,٦	٢٩٨,١	٢٩١,٨	٢٩٠,٥	٢٩٦,٣
١١٤,٨	١٠٥,٠	٩٩,٤	٨٦,٥	٨٨,٨	٨٢,٢	٨١,٧	٩٢,٠	٩٢,٠	١٠٤,٣
١٧٤,٢	١٦٩,٣	١٦٧,٦	١٥٣,٤	١٦٥,٠	١٥١,٧	١٤٣,٣	١٥٠,٣	١٤٩,١	١٥٤,٠
مجموعات أخرى									
البلدان الفقيرة المثقلة بالدين									
٨١,٨	٧٧,٥	٨١,٠	١١٧,٣	١٣٠,٢	١٢٥,٦	١١٧,٥	١١٠,١	١٠٨,٧	١٠٧,٩
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٩
٨١,٢	٧٦,٩	٨٠,٦	١١٦,٨	١٢٩,٦	١٢٥,٢	١١٦,٩	١٠٩,٥	١٠٧,٨	١٠٧,٠
حسب نوع الدائن									
٦٩,٨	٦٥,٢	٦٩,١	١٠٧,٠	١١٧,٨	١١٥,٠	١٠٨,٦	١٠٢,٤	١٠٣,٤	١٠١,٧
٧,٨	٨,٠	٧,٦	٦,١	٨,٣	٧,٤	٦,٩	٦,٤	٢,٨	٤,١
٤,٢٤,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,١	٣,٢	١,٩	١,٣	٢,٥	٢,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
٤١٢,٢	٣٨٨,٨	٣٥٠,٢	٣١٦,٠	٢٩٢,٥	٢٦٤,٤	٢٤٤,٤	٢٣٤,٨	٢٤٢,٣	٢٥٥,٢
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
١٥٤,١	١٤٣,١	١٢٥,٨	١٠٤,٦	٨٩,٦	٧١,٢	٥٩,٣	٥٨,٨	٥٥,١	٥٧,٤
٢٥٨,١	١٤٥,٧	٢٢٤,٥	٢١١,٣	٢٠٢,٩	١٩٣,٢	١٨٥,١	١٧٦,٠	١٨٧,٢	١٩٧,٨
حسب نوع الدائن									
١٢٧,٩	١٢٣,٤	١٢١,٠	١٣١,٠	١٣٥,٦	١٣٤,٢	١٢٣,٩	١١٣,٧	١١٨,٣	١٢٤,١
١٢٥,١	١١٦,٥	١٠٢,٠	٨٢,٥	٧٣,٨	٦٠,٠	٥٤,٥	٥٩,٥	٦٣,٦	٦٨,٧
١٥٩,٢	١٤٨,٨	١٢٧,٣	١٠٢,٥	٨٣,٢	٧٠,٢	٦٦,٠	٦١,٦	٦٠,٤	٦٢,٤

الجدول ٤٠ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي^١

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٢٤,٤	٢٥,٣	٢٦,٣	٢٨,٧	٣٣,٠	٣٥,٧	٣٧,٠	٣٦,٩	٣٧,٣	٤٢,٠	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
المجموعات الإقليمية										
٢٣,٢	٢٥,٥	٢٨,١	٣٧,٠	٤٦,٩	٥٤,٠	٦٠,٤	٦١,٩	٦٤,١	٦٨,٦	إفريقيا
٢٥,٠	٢٧,٦	٣٠,٩	٤٠,٠	٥١,١	٥٨,١	٦٥,٢	٦٧,٠	٦٨,٣	٧٢,٢	جنوب الصحراء
٥٠,٥	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٢,٩	٤٩,٩	٥٤,٠	٥٢,٧	٥٢,٩	٥٠,٣	٤٨,٠	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٧,٩	٢٨,٦	٣٠,٠	٣٢,٥	٣٦,٣	٤١,٨	٤٣,١	٤٥,٧	٥٦,٤	٧٥,٢	كومنولث الدول المستقلة ^٢
١٧,٥	١٨,٢	١٩,١	٢٠,٢	٢٢,١	٢٣,٧	٢٥,٧	٢٧,٧	٢٨,٣	٣٢,٣	آسيا النامية
٢٤,٧	٢٥,٣	٢٤,٠	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٦,١	٢٥,٤	٢٦,٢	٣٠,٣	الشرق الأوسط
٢٢,٥	٢٣,٤	٢٤,٦	٢٩,٥	٣٨,٢	٤٣,٧	٤٤,١	٣٩,٦	٣٧,٩	٤٣,٥	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٢٢,٥	٢٣,١	٢٣,١	٢٦,٦	٣٠,٤	٣٤,٢	٣٦,٠	٣٦,٠	٤٠,٣	٥١,٦	الوقود
٢٤,٩	٢٥,٩	٢٧,٢	٢٩,٢	٣٣,٦	٣٦,٠	٣٧,٢	٣٧,١	٣٦,٧	٤٠,٣	غير الوقود
٢٩,٢	٣٣,٨	٣٥,٠	٥٠,٢	٦٠,٦	٧٠,١	٦٤,٩	٦٦,٨	٦٣,٤	٦١,٥	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٣٠,٧	٣١,٧	٣٣,٢	٣٥,٨	٤٢,٠	٤٥,٢	٤٦,٧	٤٥,٤	٤٤,٦	٤٨,٦	بلدان المركز المدين الصافي
٣٢,٢	٣٣,٦	٣٦,٣	٤٣,٤	٥٠,٨	٥٥,٣	٥٦,٠	٥٢,٦	٥١,٧	٥٢,٦	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
٣٦,٣	٤٠,٠	٤٥,١	٥٤,٩	٦٨,٠	٧٤,٧	٨٠,٨	٧١,٤	٧٠,٤	٧٥,٧	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
مجموعات أخرى										
٣٧,٢	٣٨,٣	٤٣,٣	٧٠,٩	٨٩,٨	٩٨,٧	١٠٤,٤	١٠٣,٠	١٠٤,٤	١٠٠,١	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢٤,٧	٢٥,٥	٢٤,٧	٢٥,٩	٢٩,٠	٣٠,٥	٣١,٩	٣١,٠	٣٢,٣	٣٧,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة المذكورة.

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٤١ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية: نسب خدمة الدين^١

(٪ من صادرات السلع و الخدمات)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
مدفوعات الفائدة^٢										
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية										
٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٥,٧	٦,١	٧,٢	٧,٤	٨,٧	
المجموعات الإقليمية										
٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,٢	٣,٦	٤,٦	٥,٠	٧,١	٧,١	٩,٢	إفريقيا
٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٧	٥,٩	٥,٧	٦,٧	جنوب الصحراء
٦,٧	٧,١	٦,٩	٧,٠	٧,٤	٨,٧	٩,٢	١٠,٢	١٠,١	١٠,٦	أوروبا الوسطى والشرقية
٩,٩	٩,٩	١٠,٩	٩,٤	٨,٣	١١,٠	٧,٥	٧,٤	٨,٠	١٠,٣	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٩	٣,٥	٤,٢	٤,٧	٥,٥	آسيا النامية
٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٩	٢,٤	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,٧	الشرق الأوسط
٥,٧	٦,٠	٦,٥	٧,٤	٨,٠	٩,٨	١١,٩	١٣,٩	١٣,٧	١٥,٤	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٥,١	٥,٢	٥,٤	٤,٨	٤,٩	٦,٥	٤,٧	٥,٦	٥,٤	٧,٧	الوقود
٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٥,٥	٦,٥	٧,٧	٨,٠	٨,٩	غير الوقود
١,٨	١,٩	٢,١	٢,٧	٣,١	٤,٢	٥,٣	٧,١	٧,٥	٥,٨	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٥,٠	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨	٧,١	٨,٢	٩,٧	١٠,١	١١,٠	بلدان المركز والمدین الصافي
٣,٨	٤,٠	٤,١	٤,٤	٤,٧	٥,٧	٦,٦	٧,٥	٧,٦	٨,٠	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدین الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
٤,٢	٤,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٢	٦,٤	٩,٥	١٢,٦	١٤,٤	١٥,١	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
مجموعات أخرى										
٢,٣	٢,٣	٢,٥	٣,٧	٤,٠	٤,٧	٤,٧	٧,٢	٧,٠	٦,٨	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
٢,٣	٢,٣	٢,١	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٦	٣,٢	٣,٣	٤,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدين الخارجي: خدمة الدين

الجدول ٤١ (تتمة)

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
استهلاك الدين^٢										
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية										
٦,٢	٦,٦	٩,٤	١٠,٥	١٠,٣	١٣,٠	١٤,٠	١٥,١	١٥,٧	١٦,٥	
المجموعات الإقليمية										
٣,٨	٤,٩	٩,٥	٧,٨	٨,٢	٨,٧	٨,٦	١٠,٢	٩,٩	١٠,٦	إفريقيا
٣,٧	٥,٣	٧,٦	٧,٢	٦,٨	٧,٤	٧,٠	٩,٨	٨,٩	٩,٦	جنوب الصحراء
١١,٨	١٢,٠	١٣,٢	١٣,٤	١٤,٢	١٥,٧	١٥,٥	١٦,٦	١٥,٠	١٥,٨	أوروبا الوسطى والشرقية
٨,٠	٧,٩	١٦,١	١٨,٣	١٦,١	١٧,٢	١٨,٨	١٦,٦	٢٩,٣	١١,٦	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٣,٥	٣,٨	٤,٤	٥,٢	٥,٧	٨,٦	١٠,٥	١٠,٣	٨,٨	١٠,٦	آسيا النامية
٢,٧	٢,٩	٤,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٧,٣	٥,٢	٧,٣	الشرق الأوسط
١٢,٢	١٢,٣	١٨,٩	٢٣,٨	٢٠,٧	٢٦,٩	٢٦,٣	٢٨,٢	٣٠,٩	٣٥,٤	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٤,٣	٤,٥	٩,٥	٩,١	٨,٥	٩,٥	١٠,٢	١١,١	١٣,٨	٩,٦	الوقود
٦,٩	٧,٢	٩,٤	١١,٠	١٠,٩	١٤,٠	١٥,١	١٦,٢	١٦,٣	١٨,٢	غير الوقود
٧,٠	٦,١	١٠,٢	٩,٨	١٥,٤	١٦,٦	١٩,٤	١٦,٦	١٥,٧	١٣,٣	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٠,٠	١٠,٣	١٣,٣	١٥,٤	١٥,٠	١٩,٠	١٩,٩	٢١,٠	٢٠,٩	٢٢,٩	بلدان المركز والمدين الصافي
٦,٠	٥,٦	٨,٧	٨,٩	١٠,٧	١١,٦	١٢,٣	١١,٦	١١,٤	١٢,١	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز والمدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
٩,٧	١١,٢	١٦,٦	٢١,٧	١٨,٦	٢٥,١	٢٦,٥	٣٢,٩	٢٦,٥	٢٧,٧	بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥
مجموعات أخرى										
٥,٦	٨,٧	٢١,٢	٥,٣	٩,٥	٧,٤	٨,٠	١٣,٢	١٢,٩	١١,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالدين
٢,٩	٣,٠	٥,٧	٤,١	٤,٦	٤,٩	٥,٤	٧,٩	٦,١	٨,٢	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ يُستبعد منها مدفوعات خدمة الدين المؤداة إلى صندوق النقد الدولي.

^٢ مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين ومدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل. وتعكس التقديرات للفترة حتى نهاية ٢٠٠٦ مدفوعات خدمة الدين المؤداة فعلا. وتأخذ تقديرات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في الاعتبار بنود التمويل الاستثنائي المتوقع، بما في ذلك تراكم المتأخرات واتفاقات إعادة الجدولة. وتشتمل الأرقام في بعض الحالات على مدفوعات استهلاك الدين المرتبطة بعمليات تخفيض الدين.

^٣ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٤٢ - الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي وعمليات إعادة الشراء إليه^١

(% من صادرات السلع والخدمات)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
٠,٧	١,٢	٠,٧	١,٢	١,١	٠,٧	١,٢	١,٢
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية							
المجموعات الإقليمية							
—	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٥
—	٠,١	٠,١	—	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢
—	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٤
١,٤	١,٨	١,٣	٠,٨	٢,٨	٠,٩	٠,٣	٠,٤
٠,١	١,٠	٠,٧	١,١	١,٢	٣,١	٣,٢	٤,٩
—	١,٣	٠,٩	١,٣	١,٤	٣,٨	٣,١	٥,٩
٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٤	٣,٤	٢,٩
٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٢
١,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٨	١,٤	١,٢	٠,٤	٠,٣
—	—	—	—	—	٠,١	٠,١	٠,١
١,٧	٤,٦	٢,٣	٤,٦	١,٧	٠,٥	٣,٦	٢,٧
المجموعات التحليلية							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
—	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	١,١	١,٠	١,٩
٠,٩	١,٤	٠,٩	١,٤	١,٣	٠,٦	١,٣	١,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي							
١,٣	٢,١	١,٣	٢,٠	١,٧	٠,٨	١,٦	١,٣
١,٨	٦,٠	٦,٧	٨,٤	٥,٣	٤,٧	٢,٧	٢,٢
بلدان المركز المدين الصافي							
حسب تجربة خدمة الدين							
٥,١	٢,٠	٣,٢	٤,٢	٢,٦	٢,٤	١,٤	١,٣
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥							
مجموعات أخرى							
٠,٣	٠,١	—	٠,١	٠,٩	٠,٢	٠,١	٠,٢
—	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٣
التذكرة							
الإجمالي بمليارات الدولارات الأمريكية^٢							
٣١,٦٦٤	٤٦,١٣٨	٢٣,٥٧٨	٢٩,٤٢٥	٢٢,٣٥٢	١٣,٨٤٩	٢٢,٨٦٣	١٨,٥٣١
١,٥٨٦	٣,٢٠١	٣,٣٨٤	٣,٠٢٠	٢,٨٠٦	٢,٦٣٨	٢,٨٤٦	٢,٨٢٩
٣٠,٠٧٩	٤٢,٩٣٧	٢٠,١٩٣	٢٦,٤٠٥	١٩,٥٤٦	١١,٢١١	٢٠,٠١٧	١٥,٧٠٢
٤,٣٦٠	١,٣٦٠	١,٤٢٢	١,٢٢٥	١,٢١٤	١,٠٤٢	٠,٨٣٥	٠,٨٥٥
٠,٠٢٨	٠,٠٤٨	٠,٠٥٠	٠,٠٤٦	٠,٠٤٠	٠,٠٢٨	٠,٠٣٨	٠,٠٤٢
٤,٣٣٢	١,٣١٢	١,٣٨٢	١,١٧٩	١,١٧٤	١,٠٠٥	٠,٧٩٨	٠,٨١٣

^١ باستثناء الاقتصادات المتقدمة. الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي عن استخدام ائتمان الصندوق، وعمليات إعادة الشراء (أو سداد الأصل).

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ تُحوّل البيانات لقيم بالدولار الأمريكي حسب متوسط معدلات الصرف السنوية.

^٤ تسهيل النمو والحد من الفقر (وهو التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي ("إيساف") سابقا).

الجدول ٤٣ - موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
(% من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	متوسطات	
									١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٨٥-١٩٩٢
العالم										
٢٣,٩	٢٣,٢	٢٢,٩	٢٢,٨	٢٢,١	٢١,٧	٢٠,٨	٢٠,٥	٢١,٢	٢٢,١	٢٢,٨
٢٤,٤	٢٣,٥	٢٣,١	٢٢,٨	٢٢,٣	٢١,٩	٢١,١	٢٠,٨	٢١,٤	٢٢,٥	٢٣,٥
الاقتصادات المتقدمة										
١٩,٩	١٩,٦	١٩,٥	١٩,٨	١٩,٣	١٩,٥	١٩,٠	١٩,١	٢٠,٤	٢١,٧	٢٢,٣
٢١,٧	٢١,٢	٢١,١	٢١,٢	٢٠,٨	٢٠,٤	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٨	٢١,٩	٢٢,٨
١,٨-	١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٥-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٥-
٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-
-٠,١	-٠,٢	-٠,٤	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٦-	-	-٠,٣-
١,٣-	١,١-	١,١-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٤	-
الولايات المتحدة										
١٣,٧	١٣,٣	١٢,٩	١٣,٧	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٣	١٤,٢	١٦,٤	١٦,٨	١٦,٧
١٩,٣	١٨,٩	١٩,٠	٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٣	١٨,٤	١٨,٤	١٩,١	١٩,٤	١٩,٣
٦,٠-	٦,٠-	٦,١-	٦,٢-	٦,٨-	٦,١-	٥,١-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٦-
٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٤-
٠,٨-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢	٠,٣-	٠,٢-	-	٠,٥	١,٣	٠,٢-	٠,٢-
٤,٧-	٥,١-	٥,٣-	٥,٨-	٥,٨-	٥,٢-	٤,٥-	٤,٠-	٣,٦-	١,٩-	٢,٠-
منطقة اليورو										
٢٢,٣	٢١,٩	٢١,٦	٢١,٣	٢١,٠	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٨	٢١,٣	٢١,٤	...
٢٢,٧	٢٢,١	٢١,٧	٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٤	٢٠,١	٢٠,٠	٢١,٠	٢١,١	...
-٠,٤-	-٠,٢-	-٠,١-	-٠,١-	-٠,٢	١,١	٠,٦	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٣	...
١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-
٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٩-	١,٠-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣-
١,٠	١,١	١,٢	١,١	١,٤	٢,١	٢,١	٢,٣	١,٤	١,٦	١,٠
ألمانيا										
٢٣,٢	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٢,٨	٧٢	٢١,٤	١٩,٣	١٩,٣	١٩,٥	٢٠,٧	٢٤,٠
١٩,١	١٨,٤	١٨,٠	١٧,٧	١٧,١	١٧,١	١٧,٤	١٧,٣	١٩,٥	٢١,٧	٢١,٥
٤,١	٥,٢	٥,٣	٥,١	٤,٦	٤,٣	١,٩	٢,٠	-	١,٠-	٢,٥
١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٢-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٣-	١,٥-	١,٦-
١,١	١,١	١,٠	١,٠	٠,٩	٠,٦	٠,٧-	٠,٨-	٠,٥-	٠,١-	٠,٩
٤,٣	٥,٤	٥,٥	٥,٢	٤,٩	٥,٠	٣,٩	٤,١	١,٨	٠,٥	٣,٢
فرنسا										
١٨,١	١٨,١	١٨,٣	١٨,٤	١٨,٦	١٩,٠	١٩,٤	٢٠,٠	٢١,٦	٢٠,٢	٢٠,٩
٢٠,٤	٢٠,٥	٢٠,٤	٢٠,٥	٢٠,٢	١٩,٤	١٨,٩	١٩,٠	٢٠,٠	١٨,٥	٢١,٢
٢,٠	٢,٣-	٢,٢-	٢,٠-	١,٦-	٠,٣-	٠,٤	١,٠	١,٦	١,٧	٠,٣-
١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٠-	١,٣-	١,١-	١,١-	١,٠-	١,١-	٠,٨-	٠,٦-
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٠,٣	١,١	٠,٣	٠,٣-
١,٦-	٢,٠-	١,٨-	١,٧-	١,٠-	٠,١	١,١	١,٧	١,٦	٢,١	٠,٦

الجدول ٤٣ (تابع)

متوسط ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	متوسطات		
									٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٥	
إيطاليا											
٢١,٧	٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٠	١٩,٠	١٩,٩	١٩,٤	٢٠,٥	٢٠,٥	٢٠,٩	٢٠,٤	الإدخار
٢٣,٦	٢٢,٩	٢٩	٢١,٢	٢٠,٦	٢٠,٨	٢٠,٧	٢١,١	٢٠,٦	١٩,٥	٢٢,٢	الاستثمار
١,٩-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٢-	١,٦-	٠,٩-	١,٣-	٠,٧-	٠,١-	١,٤	١,٨-	صافي الإقراض
٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٣-	تحويلات تجارية
٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	١,١-	١,٣-	١,٢-	٠,٩-	١,٢-	١,٧-	دخل عوامل الإنتاج
٠,٥-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	٠,٧	٠,٦	١,٠	١,٤	٣,١	٠,٢	رصيد الموارد
اليابان											
٢٨,٣	٢٨,٤	٢٨,٥	٢٨,٠	٢٧,٠	٢٦,٨	٢٦,١	٢٥,٩	٢٦,٩	٣٠,٠	٣٣,٦	الإدخار
٢٥,٠	٢٤,٨	٢٤,٧	٢٤,١	٢٣,٤	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٣,١	٢٤,٨	٢٧,٥	٣٠,٨	الاستثمار
٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٩	٢,١	٢,٥	٢,٨	صافي الإقراض
٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	تحويلات تجارية
٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٣	١,٩	١,٧	١,٧	١,٧	١,١	٠,٧	دخل عوامل الإنتاج
٠,٦	١,١	١,٥	١,٤	١,٥	٢,٠	١,٧	١,٣	٠,٦	١,٥	٢,٣	رصيد الموارد
المملكة المتحدة											
١٦,١	١٥,٦	١٥,٣	١٤,٩	١٤,٨	١٥,٣	١٥,١	١٥,٢	١٥,٠	١٥,٨	١٦,٦	الإدخار
١٩,٤	١٨,٧	١٨,٣	١٧,٨	١٧,٢	١٦,٩	١٦,٥	١٦,٨	١٧,٢	١٧,١	١٩,١	الاستثمار
٣,٣-	٣,١-	٣,١-	٢,٩-	٢,٤-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	٢,٢-	١,٣-	٢,٥-	صافي الإقراض
٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٧-	تحويلات تجارية
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٢	١,٢	٠,٤	٠,١-	دخل عوامل الإنتاج
٤,٤-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٣-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٧-	٠,٨-	١,٧-	رصيد الموارد
كندا											
٢٤,٣	٢٣,٥	٢٣,١	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٢,٩	٢١,٢	٢١,٠	٢٢,٢	١٨,٧	١٨,٠	الإدخار
٢٣,٨	٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٠	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٣	١٩,٢	١٩,٤	٢١,٠	الاستثمار
٠,٥	٠,٦	٠,٧	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٢	١,٧	٣,٠	٠,٧-	٣,٠-	صافي الإقراض
—	—	—	—	—	—	—	—	٠,١	—	٠,٢-	تحويلات تجارية
٠,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٩-	١,٤-	١,٩-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٤-	٣,٣-	دخل عوامل الإنتاج
١,٣	١,٤	١,٦	٢,٦	٣,٧	٤,١	٣,٧	٤,٣	٥,٧	٢,٧	٠,٥	رصيد الموارد
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
٣١,٠	٣١,٢	٣١,٢	٣١,٣	٣١,٤	٣٢,٧	٣١,٤	٧٦	٣٠,٠	٣٣,٥	٣٥,٤	الإدخار
٢٦,٨	٢٦,١	٢٥,٩	٢٥,٧	٢٥,٦	٢٦,١	٢٤,٥	٢٤,٦	٢٥,٣	٣٠,٧	٢٩,١	الاستثمار
٤,٢	٥,١	٥,٣	٥,٦	٥,٨	٦,٦	٦,٩	٥,١	٤,٦	٢,٩	٦,٣	صافي الإقراض
٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١	تحويلات تجارية
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٥	٠,٧	١,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٦	١,٢	دخل عوامل الإنتاج
٤,٣	٥,١	٥,٤	٦,٠	٦,١	٦,٦	٦,٧	٥,٢	٤,٥	٢,٥	٥,٠	رصيد الموارد
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية											
٣٣,٤	٣٢,٦	٣٢,٠	٣١,٨	٣١,١	٢٩,٦	٢٧,٩	٢٥,٨	٢٤,٦	٢٤,٠	٢٤,٤	الإدخار
٣٠,٨	٢٩,٥	٢٨,٧	٢٧,٤	٢٧,٠	٢٧,٢	٢٥,٩	٢٤,٦	٢٤,٠	٢٥,١	٢٥,٩	الاستثمار
٢,٦	٣,١	٣,٣	٤,٤	٤,٠	٢,٤	٢,٠	١,٢	٠,٦	١,١-	١,٦-	صافي الإقراض
١,٣	١,٤	١,٤	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٤	١,٢	٠,٩	٠,٤	تحويلات تجارية
٠,٩-	١,٢-	١,٤-	١,٩-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٠-	١,٥-	١,٦-	دخل عوامل الإنتاج
٢,٢	٣,٠	٣,٣	٤,٧	٤,٤	٢,٩	٢,٤	١,٨	١,٤	٠,٥-	٠,٤-	رصيد الموارد
للتنكرة											
٦,٨	٧,٧	٨,١	٩,٨	٩,١	٧,٢	٥,٨	٣,٥	٣,٢	٣,٦	٠,٨	اقتناء الأصول الأجنبية
٣,٩	٤,٤	٤,٧	٥,٥	٥,١	٤,٨	٣,٨	٢,٣	١,٤	١,١	٠,٢	التغير في الاحتياطيات

متوسط ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	متوسطات	
									٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٥
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٢٢,٦	٢٢,٩	٢٤,٠	٢٤,٨	٢٣,٢	٢٢,١	٢٠,٨	١٨,٧	٢٠,٤	١٧,٥	١٨,١
٢٣,٥	٢٢,٩	٢٤,٠	٢٢,٦	٢١,٦	٢١,٩	٢٠,٩	١٩,٢	٢٠,٢	١٩,٨	٢٠,٨
-٠,٩-	-	-٠,١	٢,٢	١,٧	-٠,٢	-٠,١-	-٠,٥-	-٠,٢	٢,٣-	٢,٧-
٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٥	٢,٣
٣,٣-	٤,١-	٤,٥-	٥,٥-	٥,٩-	٥,٠-	٤,٦-	٣,٨-	٤,٦-	٤,٣-	٥,١-
-٠,١-	١,٤	١,٧	٤,٨	٤,٤	١,٩	١,٤	-٠,٣	١,٩	-٠,٦-	-٠,١
للتذكرة										
٥,٧	٦,٥	٦,٢	٧,٦	٥,٨	٤,٤	٣,٦	٢,٧	٥,٨	١,٧	-٠,٢
٤,٠	٤,٩	٤,٥	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٢,٠	١,٢	٢,٢	-٠,٨	-٠,٢
أوروبا الوسطى والشرقية										
٢١,٦	٢٠,١	١٩,٢	١٨,٣	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٦	١٨,٩	١٩,٢	٢٠,٩	٢٧,١
٢٧,٠	٢٦,٠	٢٥,٣	٢٤,٧	٢٤,٠	٢٤,٥	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٠	٢٣,٩	٢٦,٧
٥,٤-	٦,٠-	٦,٢-	٦,٤-	٥,٢-	٥,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٨-	٣,٠-	-٠,٤
١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٥
٢,٠-	١,٩-	٢,١-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٨-	١,٨-	١,٦-	١,٣-	١,٠-	-٠,٥-
٥,٠-	٥,٨-	٥,٨-	٥,٧-	٤,٤-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٨-	٣,٣-	٣,٩-	-٠,٦-
للتذكرة										
	٢,١	٢,٣	٤,٨	٥,١	٣,٧	٢,٠	٢,٨	١,٧	٢,٧	١,٠
١,٢	١,٤	١,٠	١,٦	٤,١	١,٣	١,٤	٢,٧	-٠,٥	٢,٠	-٠,٦-
كومنولث الدول المستقلة										
٢٥,٢	٢٦,٤	٢٦,٤	٢٨,٠	٢٨,٩	٢٩,٢	٢٧,١	٢٦,٤	٢٩,٤	٢٣,٩	...
٢٣,٧	٢٢,٢	٢١,٦	٢٠,٦	٢٠,٥	٢١,١	٢٠,٩	١٩,٨	٢١,١	٢٠,٩	...
١,٥	٤,١	٤,٨	٧,٤	٨,٥	٨,١	٦,٢	٦,٦	٨,٣	٣,٠	...
-٠,٦	-٠,٦	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٥	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٥	...
١,٨-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٢-	٢,٩-	١,٩-	١,٤-	١,٥-	...
٢,٨	٥,٧	٦,٧	١٠,٢	١١,٠	٩,٨	٨,٤	٧,٩	٩,١	٤,٠	...
للتذكرة										
٧,٢	١٠,٢	١١,٤	١٦,٠	١٥,٧	١٤,٣	١١,٦	٥,٥	٦,٨	٤,١	...
٣,٦	٥,٦	٧,١	٩,٩	٧,٥	٦,٩	٥,٦	٣,٣	٣,٥	-٠,٩	...
آسيا النامية										
٤٦,٨	٤٥,٦	٤٤,٠	٤٢,٢	٤٠,٧	٣٨,٤	٣٦,٧	٣٣,٦	٣١,٦	٣٢,٩	٢٨,٠
٤٠,٨	٣٩,٥	٣٨,٢	٣٦,٩	٣٦,٦	٣٥,٨	٣٣,٩	٣١,٢	٣٠,١	٣٣,٠	٣٠,٩
٦,٠	٦,١	٥,٨	٥,٤	٤,١	٢,٦	٢,٨	٢,٤	١,٥	-٠,١-	٢,٩-
١,٤	١,٦	١,٧	٢,٠	٢,١	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٧	١,٢	-٠,٨
-٠,٣-	-٠,٥-	-٠,٦-	-٠,٧-	-٠,٨-	١,٠-	١,١-	١,٦-	١,٨-	١,٣-	١,٩-
٥,٠	٥,٠	٤,٦	٤,٠	٢,٧	١,٦	١,٨	٢,١	١,٦	-٠,١-	١,٧-
للتذكرة										
٩,٠	٩,٧	١٠,٢	١١,٠	٩,٩	٧,٣	٦,٢	٥,٢	٣,٣	٦,١	١,٥
٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٧	٥,٨	٧,٤	٥,٤	٤,٢	٢,٣	١,٦	-٠,٦

الجدول ٤٢ (تابع)

متوسط	متوسطات										
	٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٥
الشرق الأوسط											
٣٧,٦	٣٧,٠	٣٧,٣	٤٠,٤	٤٠,٨	٣٤,٨	٣١,٣	٢٧,٥	٢٧,٣	٢٤,٢	١٦,٨	الادخار
٢٨,٧	٢٦,٥	٢٥,٣	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,٨	٢٣,٠	٢٣,٠	٢١,٢	٢٢,٦	٢٣,٢	الاستثمار
٨,٩	١٠,٥	١٢,٠	١٧,٩	١٨,٦	١١,٩	٨,٣	٤,٦	٦,١	١,٥	٦,٥-	صافي الإقراض
١,٦-	١,٨-	١,٨-	١,٦-	١,٧-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٤-	تحويلات جارية
٢,٣	٢,٨	٢,٦	١,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٤	١,٤	٢,٨	١,٢	دخل عوامل الإنتاج
٧,٢	٩,٥	١١,٢	١٨,٠	١٩,٦	١٣,٦	١٠,٤	٦,٧	٧,٢	١,٧	٤,٣-	رصيد الموارد
للتذكرة											
١٥,٣	١٧,١	١٧,٠	٢٣,٥	٢٢,٣	١٧,٣	١٢,٩	٢,٧	٥,١	٣,٥	—	اقتناء الأصول الأجنبية
٥,٤	٥,٤	٦,٢	١٠,٧	١٠,٤	٥,٥	٤,٦	٠,٦	١,٨	٠,٨	٠,٤-	التغير في الاحتياطيات
نصف الكرة الغربي											
٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٢	٢١,٧	٢١,٠	٢٠,٨	١٨,٧	١٧,٨	١٦,٥	١٧,١	١٩,٠	الادخار
٢١,٣	٢١,١	٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٥	١٩,٨	١٨,٢	١٨,٦	١٩,٥	٢٠,٠	١٩,١	الاستثمار
٠,٨-	٠,٢-	٠,٥	١,٦	١,٥	١,٠	٠,٥	٠,٨-	٣,٠-	٢,٩-	١,٠-	صافي الإقراض
٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٧	١,٤	٠,٩	٠,٨	تحويلات جارية
١,٩-	٢,٣-	٢,٦-	٣,١-	٣,١-	٣,٣-	٣,٢-	٣,١-	٣,١-	٢,٥-	٢,٦-	دخل عوامل الإنتاج
٠,٩-	٠,١	١,١	٢,٧	٢,٥	٢,٢	١,٧	٠,٥	١,٣-	١,٤-	١,٧	رصيد الموارد
للتذكرة											
١,٧	٢,٣	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٣,١	١,١	١,٦	١,٨	٠,٥	اقتناء الأصول الأجنبية
٠,٨	١,١	١,٨	١,٦	١,٣	١,١	٢,٠	٠,١	٠,٢-	٠,٥	٠,٤	التغير في الاحتياطيات
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٣٢,٠	٣٣,١	٣٣,٧	٣٧,٠	٣٧,٥	٣٣,٦	٣٠,٦	٢٨,٣	٣٠,١	٢٤,٨	٢٦,٩	الادخار
٢٦,١	٢٤,٧	٢٤,١	٢٢,٢	٢١,٩	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٩,١	الاستثمار
٥,٨	٥,٥	٩,٦	١٤,٨	١٥,٦	١٠,٩	٨,١	٥,٥	٧,٤	٢,٣	٢,٢-	صافي الإقراض
٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	١,١-	١,٤-	١,٨-	١,٩-	٢,٠-	١,٤-	تحويلات جارية
٠,٢-	٠,٨-	١,١-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٠-	١,١-	٠,٦-	٠,٨-	دخل عوامل الإنتاج
٦,٧	١٠,١	١١,٥	١٧,٧	١٨,٩	١٤,٣	١٢,١	٩,٣	١٠,٤	٥,٠	-	رصيد الموارد
للتذكرة											
١٠,٨	١٣,٣	١٣,٣	١٨,٤	١٨,٥	١٤,٦	١٢,٠	٣,٣	٦,٢	٣,٦	٠,٦	اقتناء الأصول الأجنبية
٥,١	٦,٤	٧,٠	١٠,٣	٩,٧	٧,٠	٥,٣	١,٤	٢,٦	٠,٧	٠,٢-	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود											
٣٣,٨	٣٢,٥	٣١,٥	٣٠,٤	٢٩,٤	٢٨,٧	٢٧,٣	٢٥,٣	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٣,٢	الادخار
٣٢,١	٣٠,٩	٣٠,٠	٢٨,٨	٢٨,٣	٢٨,٢	٢٦,٦	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٥,٦	٢٤,٧	الاستثمار
١,٧	١,٦	١,٦	١,٥	١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٩-	١,٨-	١,٤-	صافي الإقراض
١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٤	١,١	تحويلات جارية
١,١-	١,٣-	١,٥-	١,٨-	١,٩-	٢,٠-	١,٨-	٢,٠-	٢,٢-	١,٧-	١,٩-	دخل عوامل الإنتاج
١,٠	١,٠	١,١	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٠,٧-	رصيد الموارد
للتذكرة											
٥,٧	٦,٢	٦,٦	٧,٥	٦,٧	٥,٤	٤,٥	٣,٥	٢,٦	٣,٦	٠,٨	اقتناء الأصول الأجنبية
٣,٦	٣,٨	٤,١	٤,٢	٣,٩	٤,٣	٣,٥	٢,٥	١,٢	١,١	٠,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ٤٣ (تمة)

متوسط ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسطات							
			٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٣-٢٠٠٠	١٩٩٢-١٩٨٥
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
٢٣,١	٢٢,٤	٢٢,١	٢١,٨	٢١,٤	٢١,٥	٢٠,٨	١٩,٤	١٨,٣	١٩,٥	٢٠,٧
٢٥,٤	٢٤,٥	٢٤,١	٢٣,٤	٢٣,٠	٢٢,٨	٢١,٣	٢٠,٣	٢٠,٣	٢٢,٣	٢٣,١
٢,٤-	٢,١-	٢,٠-	١,٦-	١,٦-	١,٣-	٠,٦-	٠,٨-	٢,٠-	٢,٨-	٢,٣-
٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٤	١,٨	١,٤
٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٩-
٢,٧-	٢,٤-	٢,١-	١,٤-	١,٤-	١,٢-	٠,٩-	١,٠-	١,٨-	٢,٦-	٠,٩-
للتذكرة										
٢,١	٢,٦	٣,٠	٤,٣	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٢,٣	١,٩	١,٧	٠,٦
١,٢	١,٥	١,٨	٢,٣	١,٨	١,٦	٢,٠	١,٦	٠,٤	٠,٩	٠,٣
التغير في الاحتياطيات										
التمويل الرسمي										
٢١,٣	٢١,٠	٢٠,٧	٢٠,٦	٢٠,٨	٢١,٠	٢١,٢	١٩,٩	١٩,٠	١٦,٨	١٥,١
٢٣,٣	٢٣,٢	٢٢,٩	٢٢,١	٢١,٧	٢١,٣	٢١,٣	٢٠,٤	٢٠,٠	٢٠,٤	١٨,٢
٢,٠-	٢,٢-	٢,٢-	١,٥-	٠,٨-	٠,٣-	٠,١-	٠,٥-	١,١-	٣,٥-	٣,١-
٦,٨	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٦,٧	٦,٨	٦,٣	٥,٧	٤,٥	٣,١
١,٤-	٢,٣-	٢,٩-	٣,٧-	٣,٣-	٢,٩-	٢,٩-	٢,٣-	٢,١-	٠,٢-	٠,٢-
٧,٣-	٧,١-	٦,٦-	٥,١-	٤,٧-	٤,١-	٤,٠-	٤,٥-	٤,٧-	٦,٠-	٦,٠-
للتذكرة										
١,٨	٢,٨	٣,٢	٤,٧	٤,١	٣,١	٤,٨	١,٨	٢,٤	٠,٤	٠,٥-
٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٨	١,٥	٢,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢
التغير في الاحتياطيات										
بلدان المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أعييت										
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥										
٢١,٧	٢١,٥	٢٢,٠	٢٢,٢	٢٠,٥	٢٠,٤	٢١,٧	١٩,٢	١٦,٤	١٩,٣	١٦,٢
٢٣,٨	٢٢,٦	٢٢,٩	٢٢,١	٢١,٢	٢٠,٥	١٩,٧	١٧,١	١٨,٣	٢٢,٨	٢٢,٥
٢,٠-	١,١-	٠,٩-	٠,١	٠,٧-	٠,١-	٢,٠	٢,١	١,٩-	٣,٥-	٦,٣-
٣,٣	٣,٦	٣,٨	٤,١	٤,٣	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٢,٨	١,٩	١,٤
٣,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٤,١-	٤,٤-	٤,٥-	٣,٥-	٣,٥-	٤,٤-	٦,١-	٦,١-
٢,٤-	١,٣-	١,١-	٠,١	٠,٥-	٠,٦	١,٦	١,٨	٠,٣-	٢,٤-	١,٧-
للتذكرة										
١,٢	١,٩	٢,٤	٣,١	٢,٤	٢,٤	٣,٧	٣,١	٠,٣-	١,٩	٠,٤
١,١	١,٩	١,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	٢,١	٠,٧	١,٦-	٠,٦	٠,٢
التغير في الاحتياطيات										

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات لفرادى البلدان. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان المختلفة على اعتبار أنها القيم الكلية للدولار الأمريكي في فرادى البلدان ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وقد وضعت تقديرات الادخار القومي في بلدان عديدة، استناداً إلى بيانات إجمالي الاستثمار المحلي في الحسابات القومية وبيانات صافي الاستثمار الأجنبي المستمدة من ميزان المدفوعات. ويتألف صافي الاستثمار الأجنبي الذي يعادل ميزان الحساب الجاري من ثلاثة مكونات هي: التحويلات الجارية، وصافي دخل عوامل الإنتاج، وصيد الموارد. ويشير التنوع في مصادر البيانات، الذي يفرضه مدى توافرها، إلى وجود تباين إحصائي في التقديرات المشتقة للمدخرات القومية. كذلك فإن السهو والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات، تؤثر جميعها على تقديرات صافي الإقراض. وعلى المستوى العالمي نجد أن صافي الإقراض، الذي يعتبر صفراً من الناحية النظرية، يساوي التباين في الحساب الجاري العالمي. ورغم هذا القصور الإحصائي، فإن تقديرات تدفق الأموال، ككل الواردة في هذا الجدول، تعتبر إطاراً مفيداً لتحليل تطورات الادخار والاستثمار عبر الفترات الزمنية وفي مختلف المناطق والبلدان.^١

^٢ تدخل منغوليا، وهي ليست بلداً عضواً في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ٤٤ - موجز السيناريو الأساسي متوسط الأجل للعالم

متوسط أربع سنوات ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط أربع سنوات					متوسطات ثماني سنوات	
			٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٧	١٩٩٦-١٩٨٩		
<i>التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك</i>									
٤,٨	٤,٩	٤,٩	٥,٤	٤,٩	٥,٠	٣,٨	٣,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	
٢,٨	٢,٧	٢,٥	٣,١	٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة	
٦,٧	٧,١	٧,٥	٧,٩	٧,٥	٧,٥	٥,٣	٣,٧	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
<i>للتكررة</i>									
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	الناتج الممكن	
٦,٨	٧,٤	٧,٠	٩,٢	٧,٤	٧,٨	٦,٥	٦,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
حجم التجارة العالمية^١									
<i>الواردات</i>									
٥,٦	٥,٧	٤,٧	٧,٤	٦,١	٦,٠	٦,٢	٦,١	الاقتصادات المتقدمة	
٩,٩	١٢,٢	١٢,٥	١٥,٠	١٢,١	١٢,٩	٧,٦	٧,٥	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
<i>الصادرات</i>									
٥,٤	٥,٨	٥,٥	٨,٤	٥,٦	٦,٣	٥,٧	٦,٦	الاقتصادات المتقدمة	
٩,٠	٩,٩	١٠,٤	١٠,٦	١١,٢	١٠,٥	٨,٦	٧,٤	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
<i>معدلات التبادل التجاري</i>									
٠,١	٠,٠	٠,١-	١,٣-	١,٤-	٠,٧-	٠,٠-	٠,١-	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٢-	٠,٩	٢,٤-	٤,١	٥,٥	٢,٠	٠,٧	٠,٣-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي									
<i>مصنوعات</i>									
١,٥	١,١	٤,٤	٤,٤	٣,٤	٣,٣	٠,٢-	٢,١	نقط	
٠,٦-	٦,٦	٥,٥-	٢٠,٥	٤١,٣	١٤,٤	٨,٠	٤,١	سلع أولية غير الوقود	
٥,٧-	٨,٨-	٤,٢	٢٨,٤	١٠,٣	٧,٧	٠,١-	٠,٤-		
أسعار المستهلكين									
<i>الاقتصادات المتقدمة</i>									
٢,١	٢,١	١,٨	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٨	٤,٠	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
-	٤,٩	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٨,٠	٦٢,٠		
أسعار الفائدة (%)									
<i>سعر ليبور الحقيقي لسنة أشهر^٢</i>									
٣,١	٣,٢	٣,٦	٢,٣	٠,٧	٢,٥	٢,١	٣,٢		
٢,٧	٢,٧	٢,٩	١,٧	١,٣	٢,٢	٢,٧	٤,٠	سعر الفائدة طويل الأجل الحقيقي في العالم ^٣	
<i>% من إجمالي الناتج المحلي</i>									
موازن الحساب الجاري									
<i>الاقتصادات المتقدمة</i>									
١,٨-	١,٦-	١,٦-	١,٦-	١,٤-	١,٥-	٠,٥-	٠,١-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
٢,٦	٣,١	٣,٣	٤,٤	٤,١	٣,٧	٠,٥	١,٦-		
إجمالي الدين الخارجي									
٢٢,٩	٢٤,٢	٢٥,٣	٢٦,٣	٢٨,٧	٢٦,٢	٣٧,٢	٣٣,٤	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	
خدمة الدين									
٣,٨	٤,٠	٤,٢	٥,٤	٥,٦	٤,٨	٦,٢	٤,٦	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية	

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا.

الجدول ٤٥ - البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية - السيناريو الأساسي متوسط الأجل: مؤشرات اقتصادية مختارة

متوسط أربع سنوات ٢٠١٢-٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	متوسط أربع سنوات			متوسطات ثماني سنوات	
			٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٨-٢٠٠٥	٢٠٠٤-١٩٩٧	١٩٩٦-١٩٨٩
<i>التغير السنوي %</i>							
٦,٧	٧,١	٧,٥	٧,٩	٧,٥	٧,٥	٥,٣	٣,٧
٩,٠	٩,٩	١٠,٤	١٠,٦	١١,٢	١٠,٥	٨,٦	٧,٤
-٠,٢	-٠,٩	٢,٤	٤,١	٥,٥	٢,٠	-٠,٧	-٠,٣
٩,٩	١٢,٢	١٢,٥	١٥,٠	١٢,١	١٢,٩	٧,٦	٧,٥
البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية							
المجموعات الإقليمية							
إفريقيا							
٥,٤	٥,٨	٦,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٣,٨	٢,٠
٤,٦	٥,٧	١٠,٦	٣,٨	٦,٢	٦,٥	٥,٢	٥,٣
-٠,٣	٣,٧	٥,٦	٧,٦	١٤,١	٤,٧	١,٤	١,٠
٥,٩	٩,٤	١٢,٩	١١,٣	١٣,١	١١,٧	٦,٠	٣,٦
أوروبا الوسطى والشرقية							
٤,٨	٥,٣	٥,٥	٦,٠	٥,٥	٥,٦	٣,٦	-٠,٥
٨,٢	٩,٥	١٠,٤	١٢,٨	٩,٦	١٠,٥	٩,٦	٦,٠
-٠,٤	-٠,٣	١,١	٢,٤	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٣	-٠,١
٨,١	٩,٦	١١,٥	١٢,١	٩,٠	١٠,٥	٩,٦	٨,٦
كومنولث الدول المستقلة^٢							
٥,٦	٦,٤	٧,٠	٧,٧	٦,٦	٦,٩	٤,٩	...
٦,٢	٧,٢	٦,٨	٦,٤	٤,٦	٦,٢	٥,٦	...
١,٥	١,٠	٤,٥	٦,٥	١٤,٩	٤,٢	٣,٨	...
٨,٦	١٠,٨	١٢,٠	١٥,٩	١٥,٣	١٣,٥	٦,٨	...
آسيا النامية							
٨,٠	٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٢	٨,٩	٦,٨	٧,٨
١٢,٢	١٥,٣	١٥,٠	١٦,٥	١٧,٣	١٦,٠	١٢,٢	١٣,٢
-٠,٤	-٠,٥	-٠,٣	٣,٢	١,٧	-٠,٤	١,٣	-٠,٣
١٣,١	١٥,٧	١٣,٤	١٧,٦	١٢,١	١٤,٧	٩,١	١٣,٠
الشرق الأوسط							
٥,٤	٥,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٤	٥,٥	٤,٣	٤,٦
٦,٤	٤,٣	٧,٠	٥,٩	٦,٣	٥,٩	٥,٤	٨,٥
-٠,٥	٣,٢	٧,٤	٤,٨	٢٢,٢	٥,٢	٤,٧	-٠,٤
٧,٤	١٠,٩	١٤,١	١٥,٩	١٦,١	١٤,٢	٦,٦	٤,٨
نصف الكرة الغربي							
٣,٧	٤,٢	٤,٩	٥,٥	٤,٦	٤,٨	٢,٦	٢,٩
٥,٨	٥,٦	٤,١	٤,٥	٧,٦	٥,٤	٥,٩	٧,٥
١,٢	١,٥	١,٨	٧,٦	٤,٥	٢,١	-٠,٩	-٠,٢
٦,١	٨,٤	٩,٦	١١,٨	١١,٠	١٠,٢	٤,٨	١٠,٧
المجموعات التحليلية							
بلدان المركز المدين الصافي							
حسب تجربة خدمة الدين							
بلدان عليها متأخرات و/أو أعيدت							
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥							
٥,٧	٦,١	٦,٨	٦,٥	٧,٢	٦,٦	٣,٠	٣,٩
٥,٨	٧,٦	١٠,٧	٤,٥	٩,٦	٨,١	٥,٣	٧,٩
-٠,٢	١,٦	٤,٣	٧,٦	١,١	١,٤	١,٥	-
٧,٧	٩,٦	٩,٨	١٠,١	١٤,٩	١١,١	٢,١	٧,٤

الجدول ٤٥ (تابع)

٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٠	١٩٩٦	
% من صادرات السلع والخدمات								
٥,٧	٧,٩	٨,٥	١١,٣	١٠,٧	٦,٦	٤,٤	٥,٥-	البلدان الأخرى من أسواق صاعدة وبلدان نامية
٥٥,٥	٦٢,٦	٦٥,٣	٦٧,٤	٧٥,٨	٩١,٢	١٢٢,١	١٤٢,٣	ميزان الحساب الجاري
٩,١	١٠,٢	١٠,٨	١٣,٨	١٤,٩	١٤,٩	٢٣,٠	١٩,٧	إجمالي الدين الخارجي
٣,٦	٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٤	٤,٦	٧,٤	٨,٦	مدفوعات خدمة الدين ^٣
٥,٥	٦,٢	٦,٦	٩,٤	١٠,٥	١٠,٣	١٥,٧	١١,١	مدفوعات الفائدة
								استهلاك الدين
المجموعات الإقليمية								
إفريقيا								
٣,١-	٠,١-	٠,٢	٥,٤	٤,٦	٠,٢	٤,٦	٣,٩-	ميزان الحساب الجاري
٦١,٧	٦١,٩	٦٤,٨	٦٨,٧	٩٤,٥	١٣٠,٦	١٨٢,٠	٢٣٢,٨	إجمالي الدين الخارجي
٥,٣	٦,١	٧,٥	١٢,٥	١١,٠	١١,٨	١٧,٠	٢٢,١	مدفوعات خدمة الدين ^٣
٢,٣	٢,٤	٢,٦	٣,٠	٣,٢	٣,٦	٧,١	١٢,٤	مدفوعات الفائدة
٣,٠	٣,٨	٤,٩	٩,٥	٧,٨	٨,٢	٩,٩	٩,٧	استهلاك الدين
أوروبا الوسطى والشرقية								
١٠,٥-	١٢,٨-	١٣,٤-	١٤,٠-	١١,٩-	١٢,٩-	١٣,٧-	١٠,٠-	ميزان الحساب الجاري
٨٨,٥	١٠٠,٢	١٠٣,٣	١١٠,٦	١١١,٩	١١٩,٦	١٢٩,٩	١١٦,٦	إجمالي الدين الخارجي
١٧,٤	١٨,٥	١٩,١	٢٠,١	٢٠,٤	٢١,٥	٢٥,٠	٢٠,١	مدفوعات خدمة الدين ^٣
		٦,١	٦,٧	٧,١	٧,٤	١٠,١	٩,٣	مدفوعات الفائدة
١١,٣	١١,٨	١٢,٠	١٣,٢	١٣,٤	١٤,٢	١٥,٠	١٠,٧	استهلاك الدين
كومنولث الدول المستقلة								
١,٢	١٣,٨	١٤,٨	٢٠,٥	٢٢,٦	٢٠,٦	٢٩,٣	٣,٥	ميزان الحساب الجاري
١١٤,٤	٨٨,٢	٨٥,٢	٧٩,٥	٨٦,٣	٩٢,٥	١٢١,٧	١١٦,٥	إجمالي الدين الخارجي
١٩,٤	١٧,٩	١٧,٨	٢٧,٠	٢٧,٧	٢٤,٥	٣٧,٤	١٠,٩	مدفوعات خدمة الدين ^٣
١١,٤	٩,٩	٩,٩	١٠,٩	٩,٤	٨,٣	٨,٠	٧,١	مدفوعات الفائدة
٧,٩	٨,٠	٧,٩	١٦,١	١٨,٣	١٦,١	٢٩,٣	٣,٨	استهلاك الدين
آسيا النامية								
١٢,٥	١٤,٣	١٤,٢	١٣,٦	١٠,٩	٧,٢	٥,٥	٧,٥-	ميزان الحساب الجاري
٣٢,٥	٤١,٠	٤٤,٤	٤٨,٢	٥٣,٢	٦٢,٥	٩٣,٩	١٢٠,٣	إجمالي الدين الخارجي
٤,٥	٥,٥	٥,٩	٦,٦	٧,٢	٨,١	١٣,٥	١٣,٢	مدفوعات خدمة الدين ^٣
١,٧	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٤,٧	٥,٩	مدفوعات الفائدة
٢,٩	٣,٥	٣,٨	٤,٤	٥,٢	٥,٧	٨,٨	٧,٣	استهلاك الدين

الجدول ٤٥ (تمة)

٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٩	١٩٩٥	
٪ من صادرات السلع والخدمات								
الشرق الأوسط								
١٥,٩	١٩,٢	٢١,٦	٣٠,٥	٣٢,٣	٢٣,١	٢٦,٧	٧,٦	ميزان الحساب الجاري
٣٩,٦	٤٤,٥	٤٤,٩	٤٠,٥	٤٠,٥	٤٨,٦	٦٠,٩	٧١,٦	إجمالي الدين الخارجي
٤,٥	٥,٠	٥,١	٦,٢	٥,٢	٥,٣	٧,٣	١٢,٧	مدفوعات خدمة الدين ^٢
٢,٠	٢,٣	٢,٢	١,٩	١,٨	١,٩	٢,١	٤,١	مدفوعات الفائدة
٢,٥	٢,٧	٢,٩	٤,٤	٣,٤	٣,٤	٥,٢	٨,٦	استهلاك الدين
نصف الكرة الغربي								
٣,٩-	٠,٧-	١,٩	٦,٤	٥,٤	٣,٨	١١,٥-	١٢,٩-	ميزان الحساب الجاري
٧٩,٧	٩٠,٠	٩٢,٨	٩٤,٦	١١٦,٠	١٤٨,٠	١٨١,٦	٢١٤,٣	إجمالي الدين الخارجي
١٦,٤	١٧,٩	١٨,٣	٢٥,٥	٣١,٢	٢٨,٧	٤٤,٦	٣٨,٣	مدفوعات خدمة الدين ^٢
٥,٠	٥,٧	٦,٠	٦,٥	٧,٤	٨,٠	١٣,٧	١٤,٧	مدفوعات الفائدة
١١,٤	١٢,٢	١٢,٣	١٨,٩	٢٣,٨	٢٠,٧	٣٠,٩	٢٣,٦	استهلاك الدين
المجموعات التحليلية								
بلدان المركز المدين الصافي								
حسب تجربة خدمة الدين								
بلدان عليها متأخرات و/أو أعييت								
جدولة ديونها خلال ٢٠٠١-٢٠٠٥								
٩,٧-	٤,٧-	٣,٩-	٠,٣-	٢,٨-	١,٠-	٤,٩-	١٧,١-	ميزان الحساب الجاري
١١٤,٤	١٢٨,١	١٣٥,١	١٤٤,١	١٧٢,٢	٢٢٢,٨	٢٧٩,٨	٢٩٥,١	إجمالي الدين الخارجي
١٣,١	١٣,٩	١٥,٨	٢١,١	٢٦,٨	٢٣,٨	٤٠,٨	٣٠,٢	مدفوعات خدمة الدين ^٢
٣,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٢	١٤,٤	١٢,٥	مدفوعات الفائدة
٩,٥	٩,٧	١١,٢	١٦,٦	٢١,٧	١٨,٦	٢٦,٥	١٧,٧	استهلاك الدين

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ تدخل منفوليا، وهي ليست بلدا عضوا في كومنولث الدول المستقلة، في هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين زائد مدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل فقط. وتشمل التوقعات تأثير بنود التمويل الاستثنائي، وتستبعد منها مدفوعات خدمة الدين لصندوق النقد الدولي.

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٧

أولاً: منهجية التجميع والنماذج والتنبؤ

أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الأول	فن التنبؤ الصعب
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث	تباين الحساب الجاري العالمي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثاني	افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان
مايو ٢٠٠٠، الإطار أ-١	الأوزان المنقحة المستندة إلى تعادل القوة الشرائية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول، الملحق الثاني	فروق في الحساب الجاري العالمي
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-١	ما مدى ثقة دقة التنبؤ بنقاط الانقلاب؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٣	ثورة تكنولوجيا المعلومات: مسائل القياس
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٤	قياس تحرير الحساب الرأسمالي
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-١	في دقة التنبؤات بالانتعاش
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-١	مشكلة التفاوت الإحصائي العالمي في الحساب الجاري ومشكلات إحصائية أخرى
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٤	نموذج الاقتصاد العالمي
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-١	كيف ينبغي قياس النمو الاقتصادي العالمي؟
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢	قياس الاحتياطات الأجنبية
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢	آثار التخفيضات الضريبية في نموذج مالي عالمي
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-١	ما هو مدى دقة التنبؤات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٤	الخط الفاصل بين المدخرات الشخصية ومدخرات الشركات

ثانياً: استقصاءات تاريخية

أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس	ارتفاع وانخفاض التضخم—الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب
مايو ٢٠٠٠، الفصل الخامس	الاقتصاد العالمي في القرن العشرين
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٥	النظام النقدي والنمو أثناء الثورة التجارية
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣	الكساد الكبير
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣	الأدلة التاريخية على الأزمات المالية
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٢	منظور تاريخي لدورات التوسع والانكماش والركود الاقتصادي
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٣	التنمية المؤسسة: تأثير التاريخ والجغرافيا
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-١	أسعار الفائدة طويلة الأجل من منظور تاريخي
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢	إعادة تدوير البترودولار في السبعينات

ثالثا: النمو الاقتصادي—المصادر والأنماط

- الادخار في اقتصاد عالمي متنام
- إمكانيات النمو الطويل الأجل في بلدان التحول الاقتصادي
- العولمة والفرص المتاحة أمام البلدان النامية
- قياس مكاسب الإنتاجية في اقتصادات شرق آسيا
- الدورة الاقتصادية والروابط الدولية وأسعار الصرف
- الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل
- الآثار الاقتصادية الكلية المحتملة لأعطال الحاسب الآلي المتوقعة في عم ٢٠٠٢
- تباعد أداء النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان: اتجاهات طويلة الأجل
- أم فروق دورية؟
- كيف يمكن للبلدان الأشد فقرا اللحاق بالركب؟
- اتجاهات عامة في مؤشر التنمية البشرية
- نمو الإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة
- التحول الاقتصادي: التجربة وقضايا السياسة
- روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
- كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟
- محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق
- قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية
- ثورة تكنولوجيا المعلومات
- هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟
- تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الأداء الاقتصادي
- هل يتزايد دور الثروة في توجيه الاستهلاك؟
- دورات الركود والانتعاش
- هل كان ركودا عالميا؟
- ما مدى أثر الثروة على الاستهلاك؟
- أثر الثروة من منظور قطاع الأسر
- قياس الدورات الاقتصادية
- التقلبات الاقتصادية في البلدان النامية
- كيف تؤثر انخفاضات أسعار أسواق الأسهم الأخيرة في النشاط الاقتصادي
- تبدل الطالع: نمو الإنتاجية في أوروبا والولايات المتحدة
- النمو والمؤسسات
- هل مات الاقتصاد الجديد؟
- هل عجلت الركائز الخارجية الإصلاح المؤسسي من الناحية العملية؟
- التنمية المؤسسية: دور صندوق النقد الدولي
- ما هو أثر الحرب في العراق على الاقتصاد العالمي؟
- كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس
- أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الخامس
- مايو ١٩٩٧، الفصل الرابع
- مايو ١٩٩٧، الإطار التاسع
- مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث
- أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث
- مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٢
- أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثالث
- مايو ٢٠٠٠، الفصل الرابع
- مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٥
- أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
- أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثالث
- أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
- أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٢
- أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثالث
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤
- أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٢
- إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثالث
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-١
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٣
- إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٤
- سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-١
- سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثالث
- إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣
- إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٤
- إبريل ٢٠٠٣، الملحق ١-٢
- سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني

سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-١
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٣
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٦، الملحق ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٤

التغيرات الأخيرة في الأوضاع النقدية والمالية في مناطق العملات الرئيسية
حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إدارة تدفقات المعونة المتزايدة إلى البلدان النامية
كيف يؤثر التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟
نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة
آثار التغير الديمغرافي على الاقتصاد العالمي؟
تحولات العاملين والتنمية الاقتصادية
تقلب الناتج في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية
كيف يمكن لعدم استقرار الاقتصاد الكلي أن يعيق النمو في إفريقيا
جنوب الصحراء؟
كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط أن
تستخدم إيراداتها النفطية؟
ما هي أضرار التقلب؟
بناء المؤسسات
عائد الاستثمار في البلدان الصناعية والبلدان النامية
استخدام أدوات معينة للحد من الفساد
اختبار أثر التحويلات بلا مقابل على المؤسسات
أثر التصحيحات الأخيرة في أسواق الإسكان في البلدان الصناعية
في خضم من السيولة النقدية: ما سبب وفرة المدخرات في قطاع الشركات
التداعيات العالمية لوباء أنفلونزا الطيور
أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
النمو الممكن للناتج والإنتاجية في اليابان
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع

رابعاً: التضخم والانكماش—أسواق السلع

أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثاني
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثامن
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار التاسع
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار العاشر
أكتوبر ١٩٩٦،
الإطار الحادي عشر
مايو ١٩٩٨، الملحق الثاني
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٤

ارتفاع وانخفاض التضخم—الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب
سوق البترول العالمية: التوقعات والتطورات الأخيرة
معدلات التضخم المستهدفة
السنادات المؤشرة والتضخم المتوقع
آثار ارتفاع التضخم على توزيع الدخل
استقلال البنوك المركزية والتضخم
التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأولية
فخ السيولة في اليابان

- أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٤
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢
مايو ٢٠٠١، الفصل الرابع
مايو ٢٠٠١، الفصل الأول،
الملحق الأول
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٤
مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-٤
مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الأول،
الملحق الأول
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٢-١
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-٤
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٥
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٥
- حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم منخفض
السيولة العالمية
دورات السلع من غير الوقود
مراحل الازدهار في سوق النفط العالمية
أسعار السلع والبلدان المصدرة للسلع
تطورات سوق النفط
هبوط معدل التضخم في الأسواق الناشئة: هل يمكن الحفاظ عليه؟
التباطؤ العالمي وأسعار السلع
- لماذا ينبغي للأسواق الصاعدة أن تسعى للحفاظ على انخفاض معدل التضخم؟
هل توجد علاقة بين عجز المالية العامة والتضخم؟
تحديد أهداف التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة: التنفيذ والتحديات
إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدرا للقلق؟
أسواق السلع الأولية وأشباه الموصلات
- هل يمكن أن يكون التضخم أقل مما ينبغي؟
هل يمكن أن يصبح الانكماش مشكلة عالمية؟
أسواق المساكن في البلدان الصناعية
هل تعود أزمة التضخم العالمي للظهور؟
ما السبب في طفرة أسعار المساكن مؤخرا؟
هل تظل السوق النفطية ضيقة؟
هل ينبغي للبلدان أن تشعر بالقلق إزاء تقلبات أسعار النفط؟
جودة البيانات في السوق النفطية
التوقعات التضخمية طويلة الأجل والموثوقية
ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
صددمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي
هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية

خامسا: سياسة المالية العامة

- أكتوبر ١٩٩٥، المرفق الثالث
مايو ١٩٩٥، الإطار الثاني
مايو ١٩٩٥،
الإطار الحادي عشر
مايو ١٩٩٥، الإطار الثالث عشر
- الأرصدة الهيكلية للميزانيات في البلدان الصناعية الصغيرة
هل يمكن أن يكون لتقليص نفقات الميزانية أثر توسعي على المدى القصير؟
إصلاح أنظمة التقاعد في البلدان النامية
آثار ارتفاع الدين الحكومي — حسابات توضيحية

أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الثامن	الإعانات المالية والمدفوعات الضريبية المتأخرة
مايو ١٩٩٦	تركيز خاص على السياسة المالية
مايو ١٩٩٦، المرفق الأول	انتشار الآثار الجانبية للدين الحكومي
مايو ١٩٩٦، الإطار الخامس	استخدام حسابات الأجيال وجوانب قصورها
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث	معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي
مايو ١٩٩٨، الفصل الخامس	التقدم في إصلاح المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي
مايو ١٩٩٨، الإطار العاشر	إصلاح نظم معاشات التقاعد في بلدان التحول الاقتصادي
مايو ١٩٩٨، الملحق الأول	الشفافية في العمليات الحكومية
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٤	الأزمة الآسيوية: التكاليف الاجتماعية وسياسات تخفيف آثارها
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	أرصدة المالية العامة في بلدان الأزمة الآسيوية: التأثيرات الناجمة عن
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-١	تغيرات البيئة الاقتصادية مقابل تدابير السياسات الاقتصادية
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	ارتفاع نسبة السكان المسنين في اقتصادات شرق آسيا: آثاره على
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	الميزانيات الحكومية ومعدلات الادخار
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	توجيه سياسة المالية العامة على المدى المتوسط في ضوء معاهدة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٣	الاستقرار والنمو احتياجات المالية العامة على المدى الأطول
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣	مقارنة بين الأوضاع المالية العامة لمجموعة السبعة: من الذي
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	يعاني من مشكلة الدين؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	الإنفاق الاجتماعي، والحد من الفقر، وتخفيف الدين في البلدان الفقيرة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	المثقلة بالديون
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تحسن أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة: إلى متى سيستمر؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على أداء الاقتصاد الكلي
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	أطر المالية العامة في اقتصادات الأسواق المتقدمة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	بيانات الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	مخاطر المالية العامة: الالتزامات الاحتمالية والخصائص السكانية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تقدير إمكانية استمرار أوضاع المالية العامة في ظل مناخ من عدم اليقين
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	حالة السندات المرتبطة بمؤشر النمو
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	هل الدين العام في الأسواق الصاعدة شديد الارتفاع؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	هل تغير سلوك المالية العامة في ظل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	إلحاق أصحاب المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الرسمي
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	نقص المناعة البشرية/الإيدز: الآثار الديمغرافية والاقتصادية والمالية العامة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	آثار التغير الديمغرافي على نظم الرعاية الصحية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	أثر زيادة أعداد المسنين على الخطط العامة لمعاشات التقاعد
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	كيف ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدر للنفط
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	أن تستخدم إيراداتها النفطية؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	هل لا يزال الدين العام شديد الارتفاع في الأسواق الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟

سادسا: السياسة النقدية، والأسواق المالية، وتدفق التمويلات

مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس	الادخار في اقتصاد عالمي متنام
مايو ١٩٩٥، الإطار العاشر	الادخار وأسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية
أكتوبر ١٩٩٥، الفصل الثالث	اضطراب الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية
أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الرابع	التحرير المالي في إفريقيا وآسيا
أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الثالث	تحديات السياسات التي تواجهها البلدان الصناعية في نهاية التسعينات
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثاني	استخدام منحدر منحني العائد لتقدير فترات التأخر في آلية الانتقال النقدي
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الخامس	الكبح المالي
	استراتيجيات إعادة هيكلة البنوك في بلدان البلطيق وروسيا والبلدان
	الأخرى في الاتحاد السوفييتي السابق: القضايا والتحديات الرئيسية
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار السابع	سياسات القطاع النقدي والمالي في بلدان التحول الاقتصادي
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الخامس	الدخول في نظام «الدولرة»
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار السادس	الأزمات المالية: خصائصها والمؤشرات الدالة على خطر التعرض لها
مايو ١٩٩٨، الفصل الرابع	دور صناديق الاستثمارات المغطاة في الأسواق المالية
مايو ١٩٩٨، الإطار الأول	النظام النقدي الدولي: التدابير الرامية إلى الحد من خطر وقوع الأزمات
مايو ١٩٩٨، الإطار الثالث	حل مشكلات القطاع المصرفي
مايو ١٩٩٨، الإطار السادس	المتطلبات والنظم المصرفية التحوطية الفعالة
مايو ١٩٩٨، الإطار السابع	دعم بنیان النظام النقدي الدولي من خلال المعايير والمبادئ الدولية
	للممارسات السليمة
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-١	دور السياسة النقدية في الاستجابة إزاء أزمات العملة
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢	عرض موجز للإصلاحات الهيكلية في بلدان الأزمة
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢	فخ السيولة في اليابان
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٤-١	ما مدى فائدة قواعد تيلور كدليل للسياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي
مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث	العدوى المالية الدولية
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثاني	التعافي من الأزمة في اقتصادات الأسواق الناشئة
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع	حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم مرتفع
	آثار الحد الصفري لأسعار الفائدة الاسمية على الناتج الحقيقي:
	نتائج محاكاة مختارة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٢	أسعار الأصول والدورة الاقتصادية
مايو ٢٠٠٠، الفصل الثالث	السيولة العالمية وأسعار الأصول
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-٢	تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق الناشئة
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني	تطورات البورصة العالمية
	السياسة النقدية في الولايات المتحدة وفروق الفائدة على الدين
	السيادي في الأسواق الناشئة
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-١	تأثير التصحيح العالمي في أسعار أسهم التكنولوجيا الحديثة
	على الاقتصاد الحقيقي
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	السياسة النقدية في عصر التضخم المنخفض
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني	استحداث أوراق نقد اليورو وعملته المعدنية
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ١-٣	محددات هيكل رأس المال عبر البلدان
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣	

إبريل ٢٠٠٣، الفصل الثاني	عندما تنفجر فقاعات الأصول
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢	كيف تؤثر مواطن ضعف الميزانيات على الاستثمار؟
إبريل ٢٠٠٣، الملحق ١-٢	تعيين دورات التوسع والانكماش في أسعار الأصول
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٣-٢	الاحتياطات والدين قصير الأجل
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الرابع	هل يعتبر الرواج الائتماني في الأسواق الصاعدة مصدر قلق؟
	كيف تؤثر أسعار الفائدة والصراف الأمريكية على الميزانيات العمومية في الأسواق الصاعدة؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٢	هل يساعد تطوير القطاع المالي النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية؟
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٤	التمويل العقاري بالفائدة المتغيرة أم الثابتة: ما الذي يؤثر في اختيارات البلدان؟
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٢	ما هي المخاطر الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية طويلة الأجل؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-١	تنظيم التحويلات
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٢-٢	العولمة المالية وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٣	السياسات النقدية في عالم تسوده العولمة
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٤-٣	هل تنجح سياسة تحديد أهداف التضخم في الأسواق الصاعدة؟
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الرابع	نظرة متعمقة على بدائل تحديد أهداف التضخم: أهداف النقود وسعر الصرف
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤	كيف أثرت العولمة على التضخم؟
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الثالث	تأثير البترودولار على عائدات السندات في الولايات المتحدة والأسواق الصاعدة
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢	العولمة والتضخم في الأسواق الصاعدة
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٣	العولمة والتضخم المنخفض من منظور تاريخي
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٣	سريان أثر تغيرات سعر الصرف على أسعار الواردات
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٣-٣	اتجاهات الأرباح والمدخرات في القطاع المالي
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٢-٤	كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية
سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع	التمويل بالديون وانكماش الديون
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤	

سابعا: قضايا سوق العمل

مايو ١٩٩٥، الإطار الرابع	التكوين الرأسمالي والتوظيف
أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني	الأثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٥	جوانب الجمود الهيكلي في منطقة اليورو
مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع	البطالة المزمدة في منطقة اليورو: الداء والدواء
مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٤	تباطؤ نشاط سوق العمل: المفاهيم والقياس
مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-٤	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأسواق العمل الأوروبية
مايو ١٩٩٩، الإطار ٣-٤	أسواق العمل—إطار تحليلي
مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-٤	دراسة الوظائف الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	تأثير جمود الأجور الاسمية باتجاه الانخفاض على البطالة والعمالة:
	نتائج محاكاة مختارة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٤	البطالة ومؤسسات سوق العمل: المنافع المتحققة من الإصلاحات
إبريل ٢٠٠٣، الفصل الرابع	الفروق الإقليمية في معدلات البطالة
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ١-٤	إصلاحات سوق العمل في الاتحاد الأوروبي
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٤	

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٥-١

عولمة العمالة
الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

أكتوبر ١٩٩٥، المرفق
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الرابع
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الخامس
مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث
مايو ١٩٩٨، الإطار الخامس
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٤
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٥
مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث
مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-١
مايو ١٩٩٩، الإطار ٣-١
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٤
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني
مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-١
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني

سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-١
سبتمبر ٢٠٠٤، الفصل الثاني
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٣
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٢-٤
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث

إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣

ضبط أوضاع الميزانية وأثره على أسعار الصرف
ترتيبات أسعار الصرف والأداء الاقتصادي في البلدان النامية
الصدمات المتباينة: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
مجالس العملة
الدورة الاقتصادية، والروابط الدولية، وأسعار الصرف
تقييم أسعار الصرف
تحديد أسعار تحويل اليورو داخليا وخارجيا
منطقة اليورو وأسعار الصرف الفعلية
العدوى المالية الدولية
انهيار أسعار الصرف والتضخم: دروس مستفادة للبرازيل
التجارب الأخيرة الرامية إلى تحقيق الاستقرار باستخدام سعر الصرف
مزايا «الدولة» وعيوبها
ما السبب وراء الانخفاض الحاد في سعر اليورو؟
التقارب وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المرشحة
لعضوية الاتحاد الأوروبي
ما الذي يدفع ضعف اليورو وقوة الدولار؟
ضعف العملات الأسترالية والنيوزيلندية
توقعات السوق لحركات أسعار الصرف
هل احتياطات النقد الأجنبي في آسيا مفرطة الارتفاع؟
إلى أي مدى ينبغي أن تشعر البلدان النامية بالقلق إزاء تقلب أسعار
الصرف في مجموعة الثلاثة؟
الاحتياطات والدين قصير الأجل
آثار هبوط قيمة الدولار
تعلم التعويم: تجربة بلدان الأسواق الصاعدة منذ أوائل التسعينات
كيف تعلمت شيلي والهند والبرازيل التعويم؟
تطوير أسواق النقد الأجنبي والتدخل فيها
كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية
التصحيح الخارجي

تاسعا: المدفوعات الخارجية، والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

أكتوبر ١٩٩٥، الإطار السابع
أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث

التبادل التجاري بين البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي
تباين الحساب الجاري العالمي

أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الرابع	التدفقات النقدية للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي—تحديد الأسباب
مايو ١٩٩٧	وصياغة الاستجابات السياسية للملائمة
مايو ١٩٩٨، الإطار الثاني	العملة والفرص والتحديات
مايو ١٩٩٨، الإطار الثامن	الخطر المعنوي وعمليات الإقراض التي يقوم بها صندوق النقد الدولي
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-١	الحساب الجاري وقابلية الوضع الخارجي للاستمرار
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٢	استعراض الجهود الرامية إلى تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل وأوضاع
مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٣	المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقفة بالديون
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الخامس	تصحيح التجارة في بلدان أزمة شرق آسيا
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٢	هل تلوح مخاطر الإفراط في الحماية؟
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول، الملحق الثاني	قضايا واتجاهات في نظام التجارة العالمي
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني	التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة: تكوينها ودرجة تقلبها
مايو ٢٠٠٢، الإطار ١-٢	فروق في الحساب الجاري العالمي
مايو ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الثاني	التكامل التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني	مدى إمكانية استمرار أوضاع الحساب الجاري في الولايات المتحدة
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الرابع	الحد من الاختلالات الخارجية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٣	نظام التبادل التجاري العالمي: من سيئات إلى الدوحة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٤	التكامل المالي الدولي والبلدان النامية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤	التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٤	الانتقادات الموجهة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٣-٥	الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٢	تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ١-٣	أزمات الحساب الرأسمالي في بلدان الأسواق الصاعدة
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٢-٣	كيف تحقق التصحيح في العجوزات الخارجية في الماضي
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٣-٣	استخدام الأسعار لقياس تكامل أسواق السلع
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٤-٣	تكاليف النقل
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٥-٣	نموذج الجاذبية الخاص بالتجارة الدولية
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني	التخصص الرأسمالي في الاقتصاد العالمي
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثاني	التجارة والنمو
سبتمبر ٢٠٠٢، الفصل الثالث	إلى أي حد تعد الاختلالات الخارجية مدعاة للقلق
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ١-٣	كيف تؤثر السياسات الزراعية للبلدان الصناعية على البلدان النامية
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ٣-١	التكامل التجاري والمالي
سبتمبر ٢٠٠٤، الإطار ١-٤	المخاطر التي تهدد النظام التجاري المتعدد الأطراف
إبريل ٢٠٠٥، الفصل الثالث	هل عادت جولة الدوحة إلى المسار الصحيح؟
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٣	الاتفاقيات التجارية والتكامل التجاري على المستوى الإقليمي: التجربة مع
إبريل ٢٠٠٥، الإطار ١-٤	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)
	العملة والاختلالات الخارجية
	إلغاء نظام الحصص في تجارة المنسوجات العالمية
	ما مدى التقدم المحرز في تنفيذ السياسات الرامية إلى تقليص الاختلالات العالمية

إبريل ٢٠٠٥، الإطار ٣-٢	قياس صافي المركز الخارجي للبلدان
سبتمبر ٢٠٠٥، الفصل الثاني	الاختلالات العالمية: منظور للادخار والاستثمار
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٣-٢	أثر التغيرات الديمغرافية على الادخار والاستثمار وأرصدة الحساب الجاري
سبتمبر ٢٠٠٥، الملحق ١-٢	الملحق ١-٢: كيف تصحح الاختلالات العالمية في المستقبل؟
إبريل ٢٠٠٦، الفصل الثاني	أسعار النفط والاختلالات العالمية
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٤	ما هو مقدار التقدم المحرز في معالجة الاختلالات العالمية؟
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٥	جولة الدوحة بعد اجتماعات هونغ كونغ
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١	التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٢	تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ١-٣	إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣	الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري

عاشرا: قضايا إقليمية

مايو ١٩٩٥، المرفق الثاني	عملية التصحيح في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
مايو ١٩٩٦، المرفق الثاني	التصحيح الهيكلي والاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مايو ١٩٩٧، الإطار العاشر	تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاقتصادات النامية في شرق آسيا بعد تحولها من نظام التخطيط المركزي
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الثالث	الاتحاد النقدي الأوروبي والاقتصاد العالمي
أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني	الآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث	معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع	الصددمات المتباينة: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث	الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الخامس	تحديات السياسة الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو والانعكاسات الخارجية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٨، ملحق الفصل الخامس	صنع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والرقابة من قبل مؤسساته
مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع	البطالة المزمنة في منطقة اليورو: الداء والدواء
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل السادس	النمو في إفريقيا جنوب الصحراء: الأداء ومتطلبات السياسة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٥	التأثير الاقتصادي لأزمة كوسوفو على الصعيد الإقليمي
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٦	حساب تكاليف الأزمات الأخيرة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٦-١	إفريقيا والاتجاهات العالمية في مجال الإنفاق العسكري
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٤	الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في إفريقيا
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الرابع	انضمام اقتصادات التحول إلى الاتحاد الأوروبي: التوقعات والضغوط
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-١	صندوق النقد الدولي وبلدان التحول الاقتصادي
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٢	حالات التوسع القابلة في عضوية الاتحاد الأوروبي
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٤	مبادرة «هيببك» المعززة في إفريقيا
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٥	حالات العجز الشديد في الحسابات الجارية لبلدان التحول الاقتصادي الساعية إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي

٢-٢، الإطار ٢٠٠١، مايو	تجارة إفريقيا ونموذج الجاذبية
٤-١، الإطار ٢٠٠١، أكتوبر	تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا
٥-١، الإطار ٢٠٠١، أكتوبر	أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟
٧-١، الإطار ٢٠٠١، أكتوبر	النمو الاقتصادي والصراع المدني وتخفيض حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء
٣-٣، الإطار ٢٠٠١، أكتوبر	تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة
٥-٣، الإطار ٢٠٠١، أكتوبر	الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو قصيرة الأجل في شرق آسيا
إبريل ٢٠٠٢، الفصل الثاني	أزمات الدين: لماذا تختلف في أمريكا اللاتينية؟
٦-١، الإطار ٢٠٠٢، سبتمبر	الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا
٣-٣، الإطار ٢٠٠٣، إبريل	المؤسسات والنمو: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا
سبتمبر ٢٠٠٣، الفصل الثاني	كيف يمكن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
٥-١، الإطار ٢٠٠٣، سبتمبر	مجلس التعاون الخليجي: تحديات على طريق الاتحاد النقدي
١-٢، الإطار ٢٠٠٣، سبتمبر	حساب النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٤-١، الإطار ٢٠٠٤، إبريل	هل أصبحت بلدان آسيا الصاعدة محرك النمو العالمي؟
٥-١، الإطار ٢٠٠٤، إبريل	مقومات النجاح الاقتصادي في إفريقيا
٤-٣، الإطار ٢٠٠٤، إبريل	التكامل الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية: التجربة الأوروبية
٢-١، الإطار ٢٠٠٤، سبتمبر	ما هي مخاطر تباطؤ النمو في الصين؟
٦-١، الإطار ٢٠٠٤، سبتمبر	تحديات الحكم الرشيد والتقدم المحرز تجاهه في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
١-١، الإطار ٢٠٠٥، إبريل	تسونامي المحيط الهندي: أثره على اقتصادات جنوب آسيا
١-٢، الإطار ٢٠٠٥، إبريل	تحويلات العاملين والهجرة في منطقة الكاريبي
٣-١، الإطار ٢٠٠٥، سبتمبر	بماذا يفسر التفاوت في أداء القطاعات الخارجية في منطقة اليورو؟
٥-١، الإطار ٢٠٠٥، سبتمبر	تصاعد الضغوط على منتجي القطن في إفريقيا
٤-٢، الإطار ٢٠٠٥، سبتمبر	هل الاستثمار في بلدان آسيا الصاعدة منخفض للغاية؟
١-٣، الإطار ٢٠٠٥، سبتمبر	تطوير المؤسسات انعكاس للأوضاع المحلية: مثال تحويل الملكية في الصين مقارنة بأوروبا الوسطى والشرقية
١-٢، الإطار ٢٠٠٦، إبريل	ما مدى سرعة إنفاق الإيرادات الإضافية في البلدان المصدرة للنفط

حادي عشر: التحليلات الخاصة ببلدان معينة

١٩٩٥، المرفق الأول	العوامل الكامنة وراء أزمة المكسيك المالية
١٩٩٥، الإطار الثالث	الإصلاحات الهيكلية وإحياء النشاط الاقتصادي في نيوزيلندا
١٩٩٥، الإطار الخامس	البرازيل وكوريا
١٩٩٥، الإطار الثامن	انهيار الإنتاج في روسيا
١٩٩٥، الإطار التاسع	الاستثمار الأجنبي المباشر في إستونيا
١٩٩٥، الإطار الأول	تدابير التنشيط الاقتصادي في اليابان في سبتمبر ١٩٩٥
١٩٩٥، الإطار الثالث	أوغندا: تصحيح ناجح في ظل ظروف صعبة
١٩٩٥، الإطار السادس	التغيرات في هيكل الأجور في الجمهورية التشيكية
١٩٩٦، الإطار الثالث	حل مشكلات النظام المالي في اليابان
١٩٩٦، الإطار الرابع	قانون المسؤولية المالية في نيوزيلندا
١٩٩٧، الإطار السابع	تناقص عمالة التصنيع وسوق العمل في السويد

- أيرلندا تلحق بالركب
استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في هنغاريا (المجر) وكازاخستان
النمو والإصلاح الاقتصادي في الصين
افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان
هونغ كونغ التابعة للصين: الروابط الاقتصادية والترتيبات المؤسسية
تحديات المالية العامة في روسيا
الأزمة الاقتصادية في اليابان واختيارات السياسة الاقتصادية
قياس مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة
أستراليا ونيوزيلندا: الاختلافات ومواطن الضعف الكامنة
جنوب إفريقيا وأزمات الأسواق الناشئة
الإصلاحات الهيكلية في أمريكا اللاتينية: حالة الأرجنتين
رد فعل ماليزيا تجاه الأزمة المالية: ما مدى ابتعاده عن الاتجاه التقليدي؟
إعادة هيكلة القطاع المالي في إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلند
برنامج مكافحة التضخم في تركيا الذي تدعمه موارد الصندوق
الإنتاجية وأسعار الأسهم في الولايات المتحدة
الهند: إعادة تنشيط عملية الإصلاح
أوضاع محفوفة بالمخاطر: تقلب الناتج وأخطار التنبؤ في اليابان
انضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية
معالجة مشكلة تجارة المقايضة والمتأخرات في روسيا
لا مركزية المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي: الصين وروسيا
انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي
مبادرات اليابان الأخيرة في مجال السياسة النقدية والهيكلية
اليابان: هل تمثل ماليتها العامة حالة شاذة؟
الآثار المالية لانكماش المعروض من الأوراق المالية التي
تصدرها الخزنة الأمريكية
ارتباط النمو بالفقر في الهند
هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في
الولايات المتحدة خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات؟
تحديات المالية العامة أمام الصين في الأجل المتوسط
إعادة بناء أفغانستان
انتعاش روسيا
البرازيل: في سبيل استعادة الثقة في السوق
أين تقف الهند الآن من تحرير التجارة؟
ما مدى أهمية ضعف النظام المصرفي في تفسير الركود الاقتصادي في ألمانيا؟
الأوضاع المالية للشركات: وحدة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة
إعادة بناء العراق في مرحلة ما بعد الصراع
كيف يؤثر عجز الميزانية الأمريكية على بقية العالم؟
بزوغ الصين وأثرها على الاقتصاد العالمي
هل تستطيع الصين مواصلة نمو الناتج السريع؟
معايرة الأثر الدولي لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية
- مايو ١٩٩٧، الإطار الثامن
مايو ١٩٩٧، الإطار الثاني عشر
أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الأول
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثاني
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار التاسع
مايو ١٩٩٨، الإطار التاسع
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الرابع
مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-٢
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-١
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٢
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٣-٢
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٢
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٥-٢
مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٢
مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٣
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٤
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٥-٣
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٤
مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-١
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٣
مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٦-١
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٥-١
إبريل ٢٠٠٢، الإطار ٦-١
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠٠٢، الإطار ٥-١
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٣، الإطار ٢-٢
سبتمبر ٢٠٠٣، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٤، الفصل الثاني
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٤-٢

موضوعات مختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٧

- إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٤، الإطار ٣-٣
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٤
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ١-٦
- الإصلاحات الهيكلية والنمو الاقتصادي: تجربة نيوزيلندا
الإصلاحات الهيكلية في المملكة المتحدة خلال الثمانينات
هولندا: كيف أدى التفاعل بين إصلاحات سوق العمل والتخفيضات
الضريبية إلى نمو قوي للعمالة
لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق فائض،
وهل سيستمر على هذا المنوال؟
هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
الادخار والاستثمار في الصين
تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين: ماذا يعني ذلك
بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟